مجلة المكتبات

والمعلومات العربية

دار المريخ للنشر

دار المريخ للنشر

ص.ب: ١٠٧٢٠ الرياض ١١٤٤٣ فاكس: ٤٦٥٧٩٣٩

القاهرة: ٤ ش الفرات بالمهندسين ت: ٣٣٧٦٥٧٩ / ٧٦٠٩٩٧١ فاكس: ٧٦٠٩٤٥٧

مجلة المكتبات والمعلومات العربية

- إفادة أعضاء هيئة التدريس بجامعة الملك سعود من مصادر المعلومات الإلكترونية .
- التطورات الحديثة في مجال تنظيم المعلومات وانعكاساتها على تعليم الفهرسة في أقسام علوم المكتبات والمعلومات العربية
- استخدام ملف استناد المؤلف في البيئة الإلكترونية .
- السلوك الاتصالي لأعضاء هيئة التدريس بجامعة القاهرة .
- قواعد البيانات على الخط المباشر .

دار المريخ للنشر

السنة السادسة والعشرون - العدد الأول

يناير 2006م / ذو الحجة 1426هـ

بسم الله الرحمن الرحيم

مجلة المكتبات والمعلومات العربية

السنة السادسة والعشرون - العدد الأول
يناير 2006 م / ذو الحجة 1426 هـ

مجلة
المكتبات والمعلومات العربية

هيئة التحرير

رئيس التحرير: الأستاذ الدكتور / محمد فتحي عبدالهادي   مدير التحرير: عبدالله الماجد

سكرتير التحرير: أسامة سلامة أحمد

المستشارون

الأستاذ الدكتور / أحمد بدر

أستاذ المكتبات والمعلومات غير المتفرغ

قسم المكتبات والوثائق

كلية الآداب - جامعة القاهرة (فرع بني سويف)

الأستاذ الدكتور / ربحي مصطفى عليان

كلية التخطيط والإدارة

جامعة البلقاء التطبيقية - الأردن

الأستاذ الدكتور/ سعد بن عبدالله الضبيعان

قسم المكتبات والمعلومات - كلية الآداب

جامعة الملك سعود - المملكة العربية السعودية

الأستاذ الدكتور/ السيد أحمد حسب الله

قسم المكتبات والمعلومات - كلية الآداب

جامعة الملك سعود - المملكة العربية السعودية (سابقا)

الأستاذة الدكتورة/ مبروكة عمر محيريق

أكاديمية الدراسات العليا

طرابلس - ليبيا

الأستاذ الدكتور / هشام بن عبدالله العباس

قسم المكتبات والمعلومات - كلية الآداب

جامعة الملك عبد العزيز - المملكة العربية السعودية

الأستاذ الدكتور/ مصطفى أبو شعيشع

قسم المكتبات والوثائق والمعلومات

كلية الآداب - جامعة القاهرة - مصر

الأستاذ الدكتور/ وحيد قدورة

المعهد الأعلى للتوثيق

تونـــس

الأستاذ الدكتور/ ياسر يوسف عبدالمعطي

قسم المكتبات والمعلومات

كلية التربية الأساسية - الكويت

الأستاذ الدكتور/يحيى محمود ساعاتي

قسم المكتبات والمعلومات - كلية العلوم الاجتماعية

جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

المملكة العربية السعودية

الأستاذ الدكتور/ أسامة السيد محمود

قسم المكتبات والوثائق والمعلومات

كلية الآداب - جامعة القاهرة - مصر

مجلة المكتبات والمعلومات العربية

تصدر هذه المجلة فصلياً عن دار المريخ، لندن - بريطانيا

السنة السادسة والعشرون — العدد الأول — يناير 2006م — ذو الحجة 1426هـ

في هـذا العـدد

دراســـات :

☆ إفادة أعضاء هيئة التدريس بجامعة الملك سعود من مصادر المعلومات الإلكترونية

د. سليمان بن صالح العقلا 5 - 42

☆ الاتجاهات الحديثة في قياس المعلومات: مراجعة علمية (2)

د. محمد جلال غندور 43-58

☆ التطورات الحديثة في مجال تنظيم المعلومات وانعكاساتها على تعليم الفهرسة في أقسام علوم المكتبات والمعلومات العربية

د. هاشم فرحات ، د. مبارك سعد سليمان 59-94

☆ استخدام ملف استناد المؤلف في البيئة الإلكترونية: دراسة تجريبية على فهارس مكتبات ثلاث في مدينة الرياض

د. مساعد بن صالح الطيار 95-124

☆ السلوك الاتصالي لأعضاء هيئة التدريس بجامعة القاهرة: دراسة ميدانية

د. أماني أحمد رفعت 125-142

☆ العاملون بمكتبات جامعة بنى سويف: دراسة تقييمية تحليلية (2)

د. عزة فاروق عبدالمعبود 143-166

☆ قواعد البيانات على الخط المباشر

تأليف: كارول تينوير؛ ترجمة: د. إيناس حسين صادق 167-172

تقارير:

☆ إضاءات حول ندوة الفهرسة العربية الآلية في القرن الحادي والعشرين: الواقع والتحديات 15-16 فبراير 2005

د. يونس أحمد الشوابكة 173-186

مراجعات أطروحات:

☆ حركة نشر الكتب في محافظة الاسكندرية (رسالة دكتوراه)

د. رضا سعيد علي مقبل 187-196

المراسلات والاشتراكات والإعلانات:

لجميع الدول العربية والعالم يتفق بشأنها مع

دار المريخ للنشر

☆ المملكة العربية السعودية
الرياض - ص.ب: 10720
(الرياض) 11443- فاكس
4657939 (009661)

☆ جمهورية مصر العربية
الجيزة - 4 ش الفرات - المهندسين
ت: 7609971 - 3376579
فاكس: 7609457 (00202)

الاشتراك السنوي:

☆ 120 ريالاً سعودياً بالمملكة
☆ 45 دولاراً أمريكياً لكافة الدول العربية.
☆ 100 جنيه داخل جمهورية مصر العربية.

المقالات المنشورة بهذه المجلة تعبر عن رأي أصحابها وتخضع للتحكيم الأكاديمي

قواعد النشر

1 - مجلة المكتبات والمعلومات العربية، تصدر أربع مرات في العام، صدر عددها الأول في يناير 1981م، تتولى نشرها دار المريخ للنشر بالرياض وتصدر عن مكتبها بلندن (مؤقتا).

2 - تقدم البحوث والمقالات والترجمات مطبوعة على الآلة الكاتبة على مسافتين على وجه واحد.

3 - تخضع الدراسات المقدمة للنشر في المجلة للتحكيم العلمي.

4 - يرفق الباحث ملخصاً لبحثه في حدود 100 كلمة (مائة كلمة) تصدر البحث.

5 - ترسم الأشكال والرسوم البيانية بالحبر الصيني على ورق «كلك» حتى تكون صالحة للطباعة أما الصور الفوتوغرفية فيراعى أن تكون مطبوعة على ورق لماع، وإذا كانت ملونة فلابد من تقديم الشريحة الأصلية.

6 - يراعى وضع خطوط متعرجة تحت العناوين الجانبية، وكذلك الألفاظ والعبارات التي يراد طبعها ببنط ثقيل، كما توضع خطوط عادية أسفل عناوين الكتب والدوريات.

7 - يراعى كتابة علامات الترقيم بعناية (النقطة، علامة الاستفهام، علامة التعجب... الخ) في كتابة البحث وبصفة عامة يتبع الأسلوب العلمي في الكتابة.

8 - يفضل كتابة المصادر والحواشي في نهاية البحث، وتأخذ أرقاماً مسلسلة وفقاً للقواعد الحديثة للوصف الببليوجرافي.

9 - أصول البحوث والمقالات التي تصل المجلة لاترد ولاتسترجع سواء نشرت أو لم تنشر بالمجلة.

10- يخضع تنسيق البحوث والمقالات وترتيبها داخل العدد لاعتبارات فنية لاعلاقة لها بمكانة الكاتب.

11- لاتقبل المجلة نشر البحوث أو المقالات أو الترجمات التي سبق نشرها، كما لايجوز إعادة النشر في مجلات علمية أخرى بعد إقرار نشرها في هذه المجلة إلا بعد الحصول على إذن كتابي من هيئة تحرير المجلة.

12- تقبل البحوث المكتوبة باللغتين العربية والإنجليزية على أن تكون الأبحاث باللغة الإنجليزية، عن تجارب وإسهامات عربية في مجال المكتبات والمعلومات.

13- تأمل هيئة التحرير من السادة الأساتذة الباحثين والكُتاب الذين يرغبون في نشر بحوثهم ومقالاتهم في الأعداد القادمة من المجلة أن يلتزموا بالإرشادات هذه، لأن هذا يساعد هيئة تحرير المجلة على أداء عملها كما يساهم في خدمة أهداف المجلة، وسنعتذر عن قبول أية مقالة أو بحث لايلتزم مؤلفها بتلك القواعد.

14- تمنح إدارة المجلة لمؤلف كل بحث أو مقالة نسخة مجانية من المجلد الذي نشر به البحث أو المقال.

15- توجه جميع المراسلات الخاصة بالمجلة إلى: دار المريخ للنشر على عنوانها التالي:

ص.ب: 10720 - الرياض: 11443 - المملكة العربية السعودية

للبحث في جميع أعداد المجلة السابقة منذ صدورها في يناير عام 1981 يمكن زيارة موقع:

www.cybrarians.info

دراسات

إفادة أعضاء هيئة التدريس بجامعة الملك سعود من مصادر المعلومات الإلكترونية

د. سليمان بن صالح العقلا
عميد شؤون المكتبات
جامعة الملك سعود (الرياض)

ملخص:

تتناول الدراسة إفادة أعضاء هيئة التدريس بجامعة الملك سعود من مصادر المعلومات الإلكترونية التي توفرها مكتبات الجامعة، حيث تم التعرف على حجم هذه الإفادة، ومدى أهميتها بالنسبة لهم، وأنواع مصادر المعلومات التي يفضلونها، وكيفية الوصول إليها، وأغراضهم وأهدافهم من البحث بها، ومدى حاجتهم إلى برامج إعلامية أو إرشادية أو تدريبية، ومدى رضاهم عنها. كما أن الدراسة استطلعت وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس عن إيجابيات وسلبيات التعامل مع مصادر المعلومات الإلكترونية، فضلاً عن التعرف على المعوقات التي تحد من إفادة هيئة أعضاء التدريس لتلك الفئة من المصادر.

وقد كشفت نتائج الدراسة إلى أهمية مصادر المعلومات الإلكترونية لأعضاء هيئة التدريس وأنهم يستخدمونها بشكل متزايد. وبينت نتائج الدراسة إلى قلة البرامج التدريبية والإرشادية لسد حاجة أعضاء هيئة التدريس نحو الإفادة من مصادر المعلومات الإلكترونية. وأشادت نتائج الدراسة أيضاً إلى أن حوالي نصف أعضاء هيئة التدريس غير راضين عن استخدام مصادر المعلومات الإلكترونية بسبب البطء والتعقيد في الوصول إليها.

مقدمة:

للمكتبة الجامعية دور أساسي في خدمة مؤسستها الأم في المجالات التعليمية والتربوية والبحثية وخدمة المجتمع، حيث أنها توفر لمنسوبيها من أعضاء هيئة التدريس والطلاب وغيرهم من الباحثين فرصة الاستفادة مما تقتنية أو تشترك به من مصادر معلوماتية متنوعة.

وقد فتح التقدم الكبير في صناعة المعلومات وشبكات الاتصالات المجال أمام المكتبات ومراكز المعلومات، باعتبارها وسيطاً بين المعلومة والمستفيد، دخول البيئة الإلكترونية واعتمادها في وظائفها وخدماتها المعلوماتية؛ فقد تطورت أنظمة المعلومات الآلية للمكتبات، وتقنيات الأقراص المكتنزة وقواعد المعلومات وشبكاتها وبالذات الشبكة العالمية للمعلومات "إنترنت"، والنشر الإلكتروني. ونتج عن هذه التطورات تطور كبير في خدمات المعلومات التي تقدمها المكتبات لروادها، حيث لم يعد هناك ضرورة لحضور المستفيد بنفسه إلى المكتبة للبحث في مقتنياتها من مصادر المعلومات، بل إنه بإمكانه البحث عن بعد حتى في فهارس وكشافات مكتبات أخرى من مكتبه أو منزله في أي مكان من العالم.

وفي السنوات القليلة الماضية أقدمت العديد من المكتبات الجامعية على توفير مصادر المعلومات الإلكترونية، حيث أشارت إحدى الدراسات إلى أن معظم المكتبات الجامعية قد خصصت من 1-20% من ميزانية المواد التي توفرها للمصادر الإلكترونية(1). كما استنتجت إحدى الدراسات مستقبلاً باهراً لمصادر المعلومات الإلكترونية، حيث توقعت أنه بحلول عام 2010 سيكون حوالي 80% من المجلات العالمية قد توقفت عن الصدور بشكلها الورقي.

وفي الحقيقة فإن ما يدعو المكتبات الجامعية إلى توفير مصادر المعلومات الإلكترونية هو ما تتميز به تلك الفئة من مصادر المعلومات من مميزات كثيرة، التي من أهمها مايلي: تزايد انتشار المهارات الحاسوبية لدى الباحثين، وتزايد احتياجات المستفيدين من المعلومات وتعقدها، وسرعة الوصول إلى المعلومات، وحداثتها، وغزارتها، وإمكان نقلها ومعالجتها وحفظها، والراحة في استخدامها، وقلة كلفتها الاقتصادية من الناحيتين المالية والبشرية، وعدم حاجتها إلى حيز مكاني كبير للحفظ، وإمكان البحث عن بعد، وإمكان الاستفادة منها لأكثر من مستخدم في الوقت ذاته.

وتُعد مكتبات جامعة الملك سعود في المملكة العربية السعودية الأكبر بين المكتبات السعودية وتأتي دائماً في المقدمة من حيث الاعتماد على التقنيات المعلوماتية الحديثة وتوفير مصادر المعلومات الإلكترونية بموضوعاتها المختلفة لسد احتياجات منسوبيها من أعضاء هيئة التدريس والطلاب والباحثين. وقد بدأت مكتبات الجامعة في إدخال الأنظمة الآلية في مكتباتها منذ عام 1405هـ، كما بدأت بتوفير مصادر المعلومات الإلكترونية لمنسوبيها منذ عام 1408هـ، حيث وفرت الميزانيات اللازمة لذلك. لكن على الرغم من هذا التوجه المبكر لمكتبات الجامعة في مجال توفير المصادر الإلكترونية لروادها إلا أنه في نظرة على الواقع الحالي لمكتبات الجامعة نجد أنها تواجه تحديات كبيرة نتيجة للعديد من المتغيرات المستجدة

العالمية في شتى الجوانب الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والخدمية. وكان من نتيجة الاهتمام العالمي المتزايد بالتطورات السريعة في حقول التعليم والبحث العلمي وحركة النشر الكبيرة والتقنيات أن تولد باستمرار مزيد من الضغوط والمسؤوليات أمام مكتبات الجامعة للوصول إلى المعلومات ومن ثم تقديمها للمستفيدين بالوقت المناسب بدلاً من الحصول عليها وامتلاكها. كما أن زيادة الكلفة التشغيلية لجامعة الملك سعود وزيادة أعداد الطلاب السنوية مع مايقابل هذا من نقص في الاعتمادات المالية للمكتبات تقدم هي الأخرى مزيداً من الضغوط أمام مكتبات الجامعة.

وحيث يُعد الحصول على مصادر المعلومات الإلكترونية وبالذات المحتوى الكامل لمقالات المجلات العلمية إلكترونياً مطلب يتطلع إليه كثير من المستفيدين وبالذات الأكاديميين منهم، نظراً لما لهذا من تأثير متميز في العملية التعليمية والبحثة، ونظراً من حرص مكتبات جامعة الملك سعود على إتاحة مصادر العلومات الإلكترونية لمنسوبيها من أعضاء هيئة التدريس وتخصيص مبالغ سنوية كبيرة لهذا الغرض إلا أنه لا يوجد بيانات موثقة ودقيقة عن الاستخدام الفعال والإفادة القصوى من تلك المصادر الإلكترونية حتى يمكن للمخططين في المكتبات الاعتماد عليها والعمل على تطويرها وزيادة الاهتمام بها.

وانطلاقاً مما تقدم فهذه الدراسة التي بين أيدينا تتناول موضوع إفادة أعضاء هيئة التدريس بجامعة الملك سعود من مصادر المعلومات الإلكترونية بكافة أشكالها سواء مايتوفر منها على شكل قواعد معلومات أو عبر مواقع المجلات العلمية مباشرة أو من خلال المصادر الإلكترونية الأخرى مما يتوافر في مكتبات الجامعة عبر شبكة الإنترنت.

أهمية البحث:

تتناول الدراسة التي بين أيدينا موضوع إفادة أعضاء هيئة التدريس بجامعة الملك سعود من مصادر المعلومات الإلكترونية التي توفرها مكتبات الجامعة، حيث سيتم التعرف على حجم هذه الإفادة، ومدى أهميتها بالنسبة لهم، وأنواع مصادر المعلومات التي يفضلونها، وكيفية وصولهم إليها، وأغراضهم وأهدافهم من البحث بها، ومدى حاجتهم إلى برامج إعلامية أو إرشادية أو تدريبية، ومدى رضاهم عنها. كما أن الدراسة سوف تستطلع وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس عن إيجابيات وسلبيات التعامل مع مصادر المعلومات الإلكترونية، فضلاً على التعرف عن المعوقات - إن وجدت - التي تحد من إفادة هيئة التدريس من مصادر المعلومات الإلكترونية.

ويأتي موضوع الإفادة من مصادر المعلومات الإلكترونية من أهم الموضوعات التي تطرح نفسها على الباحثين في مجال المكتبات والمعلومات لعدد من الأسباب يأتي في مقدمتها الإمكانيات الهائلة والتسهيلات التي توفرها تقنيات المعلومات والاتصالات للمكتبات من حيث تسهيل وسرعة الوصول إلى كميات كبيرة من المعلومات تكون مخزنة في أماكن بعيدة من بقاع المعمورة. وإذا ما أضفنا الانتشار الواسع لمصادر المعلومات الإلكترونية والتوسع في الإفادة منها على المستوى العالمي، وكذا المبالغ الكبيرة التي أصبحت تصرفها المكتبات من ميزانياتها السنوية لتوفير تلك المصادر لسد احتياجات المستفيدين فإنه من هذا المنطلق تأتي الأهمية الكبيرة لهذا الموضوع الذي تتناوله هذه الدراسة.

وعلى الرغم من أن موضوع هذه الدراسة تم تطبيقه في بعض مكتبات الجامعات إلا أن بعض هذه الدراسات قد أوصت بتكراره في مكتبات أخرى خصوصاً في جامعة لم يسبق إجراءها بها لاسيما مثل جامعة الملك سعود التي تُعد أقدم الجامعات بالمملكة العربية السعودية وأكبرها، حيث يوجد بها أكثر من 2800 عضو هيئة تدريس. إضافة إلى وجود أكثر من مئة برنامج أكاديمي يدرس في الجامعة. وتُعد مكتبات الجامعة الأكبر بين المكتبات الجامعية العربية من حيث حجم مقتنياتها وميزانيتها وعدد موظفيها ومساحتها.

ويأمل الباحث أن تخدم نتائج هذه الدراسة متخذي القرارات والمسؤولين في المكتبات الجامعية على تطوير وتحسين خدمة مصادر المعلومات الإلكترونية التي توفرها لأعضاء هيئة التدريس بمكتبات الجامعات بصفة عامة ومكتبات جامعة الملك سعود بصفة خاصة. كما تُعد هذه الدراسة إضافة جديدة لزيادة رصيد البحوث العلمية التي تناولت هذا الموضوع الواسع.

أهداف الدراسة وأسئلتها:

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على إفادة أعضاء هيئة التدريس بجامعة الملك سعود من مصادر المعلومات الإلكترونية التي توفرها مكتبات الجامعة، حيث سيتم التعرف على حجم هذه الإفادة، ومدى أهميتها بالنسبة لهم، وأنواع مصادر المعلومات التي يفضلونها، وكيفية وصولهم إليها، وأغراضهم وأهدافهم من البحث بها، ومدى حاجتهم إلى برامج إعلامية أو إرشادية أو تدريبية، ومدى رضاهم عنها. كما أن الدراسة سوف تستطلع وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس عن إيجابيات وسلبيات التعامل مع مصادر المعلومات الإلكترونية، فضلاً على التعرف عن المعوقات - إن وجدت - التي تحد من إفادة أعضاء هيئة التدريس من مصادر المعلومات الإلكترونية.

ولتحقيق الأهداف السابقة فإن الدراسة تحاول الإجابة على الأسئلة التالية:

1- ما الصفات الشخصية لأفراد عينة الدراسة كالعمر والجنس والدرجة العلمية والتخصص الموضوعي؟

2- ماحجم إفادة أعضاء هيئة التدريس من مصادر المعلومات الإلكترونية؟

3- ما أنواع مصادر المعلومات التي يفضل أعضاء هيئة التدريس استخدامها؟

4- ما طريقة وصول أعضاء هيئة التدريس للإفادة من مصادر المعلومات الإلكترونية؟

5- ما أغراض وأهداف استخدام مصادر المعلومات الإلكترونية من قبل أعضاء هيئة التدريس؟

6- ما مدى حاجة أعضاء هيئة التدريس إلى برامج تدريبية وإرشادية لمساعدتهم على الاستخدام الفعال من مصادر المعلومات الإلكترونية؟

7- ما مدى رضا أعضاء هيئة التدريس عن مصادر المعلومات الإلكترونية؟

8- ما إيجابيات وسلبيات التعامل مع مصادر المعلومات الإلكترونية؟

9- ما المعوقات التي تحد من إفادة أعضاء هيئة التدريس من مصادر المعلومات الإلكترونية؟

الإطار النظري للدراسة

جامعة الملك سعود ومكتباتها

أنشئت جامعة الملك سعود في عام 1377هـ (1957م) وبدأت بكلية واحدة هي كلية الآداب ثم تلتها في العام التالي إنشاء كلية أخرى هي كلية العلوم، ثم توالى إنشاء كليات جديدة في الجامعة حتى وصلت في عام 1420هـ سبع عشرة كلية للبنين والبنات تغطي تقريباً كافة التخصصات النظرية والعلمية تشمل مجالات الآداب والاجتماعيات واللغات والإنسانيات والتربية والعلوم الإدارية والعلوم الزراعية والعلوم الطبية والتطبيقية والهندسية والحاسب الآلي والتخطيط والعمارة. ويوجد بالجامعة أربع عمادات للبحث العلمي وشؤون المكتبات والطلاب والتسجيل والقبول، ومعهد للغة العربية، وكليات للدراسات العليا، وخمس كليات للمجتمع، ومركزين للدراسات الجامعية للبنات، ومجموعة من المعامل وعدد من مراكز البحوث والاستشارات والنشر والترجمة والجوائز العلمية ومستشفيان يسعان أكثر من 1000 سرير[2].

وفي مطلع العام الجامعي 1405/1404هـ انتقلت وحدات الجامعة الأكاديمية والإدارية إلى مقرها الجديد شمال غرب الرياض الذي تم تشييده ليكون مدينة جامعية متكاملة مزودة بأحدث القاعات الدراسية والمختبرات العلمية ومكتبة مركزية. وتمنح الجامعة خريجيها درجات البكالوريوس والماجستير والدكتوراه في التخصصات المختلفة، بالإضافة إلى العديد من الدبلومات من خلال أكثر من 100 قسم علمي. ويبلغ عدد طلاب جامعة الملك سعود في العام الجامعي 1420/1419هـ حوالي 50000 طالب وطالبة ويقوم بالتدريس لهم حوالي 3000 معلم ومعلمة(3).

وانطلاقاً من الدور الذي تقوم به جامعة الملك سعود في عملية التربية والتعليم والبحث وخدمة المجتمع، وتحقيقاً لأحد أهداف الجامعة جاء تأسيس المكتبات بالجامعة كي توفر المعلومات المناسبة في المجالات المختلفة وتيسرها للمستفيدين من داخل الجامعة وخارجها مستخدمة لذلك أحدث الوسائل التقنية المتاحة.

ففي عام 1377هـ تم إنشاء أول مكتبة بجامعة الملك سعود وهي مكتبة كلية الآداب التي كانت أول نواة للمكتبات في الجامعة بدأت باقتناء أربعة آلاف مجلد من الكتب والمراجع الأدبية والإنسانية والاجتماعية وعمل بها أربعة من الموظفين فقط. وحينما بدأت الجامعة في إنشاء كليات جديدة ظهرت الحاجة الملحة لإنشاء مكتبات أخرى مما استدعى الأمر لإنشاء إدارة عامة للمكتبات عرفت باسم "المكتبة العامة" تتولى الإشراف على هذه المكتبات. وفي عام 1384هـ تم إنشاء المكتبة المركزية بالجامعة كي تغطي كافة التخصصات التي تلبي احتياجات المستفيدين وخصص لها بناء مستقل.

وفي عام 1394هـ أنشئت عمادة شؤون المكتبات لتتولى الإشراف الإداري والفني على جميع مكتبات الجامعة. وأصبحت بذلك مكتبات الجامعة كياناً أكاديمياً ممثلاً في مجلس الجامعة ولها جهازها الفني والإداري المتكامل. وبإنشاء عمادة شؤون المكتبات دخلت خدمات المكتبات في جامعة الملك سعود عهداً جديداً، حيث تم وضع لائحة لمكتبات الجامعة في عام 1395هـ. وتضمنت تلك اللائحة إطار المكتبات الإداري والتنظيمي الذي يتكون من عميد شؤون المكتبات ووكيله ويتم اختيارهم من أعضاء هيئة التدريس بالجامعة، ومجلس المكتبة الذي يرسم السياسة العليا للمكتبات ويتكون من مجموعة من أعضاء هيئة التدريس والمتخصصين من داخل الجامعة وخارجها، إضافة إلى أقسام العمادة ووحداتها المختلفة.

وفي بداية العام الجامعي 1405/1404هـ تم نقل عمادة شؤون المكتبات والمكتبة المركزية

إلى مبانيهـا الجديدة بالمدينة الجامعية. وتشـغل المكتبة المركزية مبنى مستـقل يتكون من ستة أدوار بمساحة إجمـالية لتلك الأدوار مقدارها 52,000 متر مربع. وتبـعاً للتنظيمات الإدارية التي صاحبت النقل تم دمج عدد من مكتبات الكليات إلى المكتبة المركزية. والآن بالإضافة إلى المكتبة المركزية فإن عمادة شؤون المكتبات تتبـعها سبع مكتبات فرعية بمدية الرياض منها أربع متخصصة في العلوم الطبية، ومكتبتين للبنات، ومكتبة واحدة مستقلة هي مكتبة مركز خدمة المجتمع لتقديم الخدمات المكتبية لأفراد المجتمع.

وقد استـحدثت عمادة شؤون المكتـبات بعض الأقسام والوحدات الفنيـة والقاعات التي تتطلبها الحاجـة المتنامية، مثل: قسم التزويد، قسم الفهـرسة والتصنيف، قسم الدوريات، قسم المخطوطات، قـسم المطبوعات الحكومـية، قسم الوسـائل السمعـية والبصـرية، قسم العلاقات العامـة والمعارض، قسم التصوير العلمي، قسم الإعارة، قـسم تقنية المعلومات، مركز المعلومات الصحفية، وحدة الخرائط، وحدة الفهارس والإرشاد، قسم التجليد، قسم الشؤون الإدارية، وحدة الخـدمات، قاعة الكتب العامـة، قاعة المراجع، قاعة المجـموعات الخاصة وتشمل: مجموعة الجزيرة العربية والملك عـبدالعزيز والمكتبات التذكارية ومجموعة الكتب النادرة ومجموعة الرسائل العلمية[4].

ويبلغ عدد العاملين بمكتبات الجامعة 170 موظفاً وموظفة يتوزعون على أقسام ووحدات العمادة المختلفة ومكتباتها الفرعية. ويبلغ عدد العاملين المتخصصين بمكتبات الجامعة حوالي (70) والباقي من الفنيين والإداريين والمراسلين والسائقين[5].

وتهدف مكتبات الجامعة إلى:

1- اقتناء أوعيـة المعلومات في موضوعاتهـا وأشكالها المختلفة لأغـراض الدراسة والبحث والثقافة العامة.

2- إجراء العمليات الفنية لتنظيم هذه الأوعية وحـفظها والتعريف بها وفق الأساليب المقننة لهذا الغرض.

3- إعداد فهارس المقتنيات وإتاحة البيليوجـرافيات والإنتاج الفكري مع تهيئة أماكن القراءة والإطلاع.

4- التعريف بالإنتـاج العلمي للجامعة وتبـادله مع المؤسسات العلمية بـالإضافة إلى تنظيم معارض الكتب والمشاركة في المعارض الوطنية والدولية.

5- التعاون مع المكتبات ومـراكز المعلومات والهيئات والمؤسسات والجمـعيات المعنية بشؤون

المكتبات والمعلومات على المستوى الوطني والعربي والدولي.

وقد بلغت جملة مقتنيات مكتبات الجامعة حوالي مليون وسبعمائة مادة من أوعية المعلومات المتعددة من المراجع والكتب العامة والوثائق الحكومية والمطبوعات الرسمية والدوريات والملفات الصحفية والرسائل العلمية والمخطوطات والكتب النادرة والمواد السمعية والبصرية والمصغرات الفيلمية والأقراص المدمجة. وتقدم مكتبات الجامعة لمنسوبيها من أعضاء هيئة التدريس والطلاب والموظفين وغيرهم من الباحثين العديد من الخدمات المعلوماتية المباشرة أو عن بعد مثل: قاعات الإطلاع والقراءة وخدمات الإعارة والبحث والتصوير والخدمة المرجعية والتدريب وإتاحة الدخول على خدمات المعلومات في شبكة الإنترنت.

مصادر المعلومات الإلكترونية وتقنياتها في مكتبات جامعة الملك سعود:

بدأت مكتبات الجامعة باستخدام تقنيات المعلومات منذ عام 1405هـ وذلك عندما تم اختيار نظام دوبيس/ ليبس للتشغيل الآلي للمكتبات بعد أن تم تعريبه بجامعة الملك سعود. ويُعد نظام دوبيس/ ليبس نظام عالمي متكامل للمكتبات يتضمن الوظائف الرئيسة وهي: تخزين البيانات الببليوجرافية للمقتنيات (الفهرسة الآلية)، وإجراء البحث، والإعارة، والتزويد، وضبط الدوريات، واستخراج معلومات وإحصائيات ببليوجرافية.

وتم تشغيل نظام دوبيس/ ليبس من خلال الحاسب المركزي بالجامعة بواسطة نظام التشغيل CICS. وتسعى مكتبات الجامعة حالياً بخطوات حثيثة إلى تغيير نظام دوبيس/ ليبس الذي أصبح نظاماً متقادماً، حيث سيتم استبداله بنظام مكتبات حديث ومتطور مما سيفتح آفاقاً مستقبلية أمام المكتبات لتطوير خدماتها المعلوماتية. وحسب الخطة المطروحة فإنه سيتم تركيب النظام الجديد في غضون العام الجامعي 1426/1425هـ[6].

وبالنسبة لمصادر المعلومات المتاحة إلكترونياً فقد أولت المكتبات لها أهمية خاصة منذ وقت مبكر، حيث تعتبر من المكتبات الرائدة في هذا المجال على مستوى المملكة العربية السعودية. وقد بدأت أولى الخطوات في مكتبات جامعة الملك سعود في عام 1408هـ بالاشتراك في قواعد المعلومات الإلكترونية الببليوجرافية المحملة على أقراص مكتنزة (CD ROMs)، حيث تم الاشتراك في قاعدتي: (Books In Print @ Ulrich). وقد حقق الاشتراك في هاتين القاعدتين فوائد كثيرة في التعرف على الإنتاج الفكري للكتب والمجلات واختيار المناسب منها لمكتبات الجامعة في زمن قياسي.

ومع التطور في تقنيات قواعد المعلومات وصدور قواعد إلكترونية جديدة وكذا التطور

في شبكة الجامعة التي أصبحت تغطي أغلب كليات الجامعة وعماداتها سعت مكتبات الجامعة إلى التوسع في الاستفادة من قواعد المعلومات المحملة على أقراص مكتنزة، وذلك من خلال إنشائها لشبكة الأقراص المليزرة في عام 1416هـ وتجهيزها بالمستلزمات الضرورية وربطها بشبكة الجامعة للاستفادة منها من قبل أعضاء هيئة التدريس في مكاتبهم. وقد مرت شبكة الأقراص المليزرة منذ إنشائها بأربع مراحل تطويرية يتم في كل مرحلة تأمين تجهيزات إضافية لها لزيادة طاقتها الاستيعابية وسرعتها وإتاحتها لأكبر عدد ممكن من أعضاء هيئة التدريس بالجامعة(7).

وفي عام 1415هـ تم تخصيص ميزانية مستقلة للاشتراكات في قواعد المعلومات الإلكترونية لمكتبات الجامعة مما أمكن التوسع في الاشتراك في تسعة عشر قاعدة معلومات ببليوجرافية محملة على أقراص مكتنزة. وفي عام 1417هـ ارتفع الاشتراك في قواعد المعلومات إلى عشرين قاعدة، ثم تصاعد الاشتراك إلى سبع وعشرين قاعدة في عام 1419هـ. وفي عام 1420هـ تقلص عدد الاشتراكات إلى خمس عشرة قاعدة محملة على الأقراص المكتنزة نظراً لقيام مكتبات الجامعة في هذا العام بالاشتراك بقواعد المعلومات ذات النصوص الكاملة عبر الإنترنت(8).

ومع دخول خدمات الإنترنت إلى المملكة كانت جامعة الملك سعود من أوائل الجامعات التي أتاحت لمنسوبيها من أعضاء هيئة التدريس فرصة للاستفادة من خدمات الإنترنت مع بداية العام الدراسي 1419/1418هـ. وتبعاً لذلك جاءت الخطوة الثانية لمكتبات جامعة الملك سعود بالاشتراك في قواعد المعلومات الإلكترونية ذات النصوص الكاملة Full Text عبر الإنترنت. وبدءاً من العام 1421هـ والسنوات اللاحقة له ونظراً لصعوبة تغطية تكلفة تشغيل شبكة الأقراص المليزرة فقد تم الاقتصار على الاشتراك بقواعد المعلومات عبر الإنترنت فقط وإلغاء اشتراكات القواعد المحملة على الأقراص المكتنزة(9).

وفي العام الدراسي 1424-1425هـ اشتركت مكتبات جامعة الملك سعود في مصادر المعلومات الإلكترونية ضمن منظومة الاتحاد التعاوني بين الجامعات السعودية تحت إشراف وتنسيق وزارة التعليم العالي بحيث يكون الاشتراك بقواعد المعلومات موحداً ويتم تمويله من صندوق التعليم العالي. ومن خلال هذه المنظومة تشترك مكتبات الجامعة في 14 قاعدة معلومات ذات النص الكامل و 14 قاعدة معلومات للمستخلصات على شبكة الإنترنت. وتغطي هذه القواعد أغلب التخصصات الموضوعية التي تدرس في الجامعة ومن أبرزها تخصصات علوم الإدارة والآداب والتربية والتعليم والعلوم العامة والعلوم التطبيقية والتقنية والعلوم الاجتماعية والفيزياء والهندسة والحاسب الآلي والطب. هذا بالإضافة إلى اشتراك مكتبات الجامعة بحوالي 700 عنوان من اشتراكات المكتبات في المجلات العلمية المتاحة

بنصوصها الكاملة على شبكة الإنترنت[10].

ويتم الاتصال بقواعد المعلومات المتاحة بمكتبات الجامعة باستخدام الشبكة المحلية الداخلية في المكتبة المركزية، حيث يستطيع الباحث التعامل معها مباشرة أو عن طريق الموظف المختص. وتقدم للمستفيد خدمة البحث الإلكتروني بالمكتبة المركزية من خلال تجميع محطات استرجاع المعلومات في مكان واحد. كما يمكن للمستفيد الدخول على الشبكة المحلية للمكتبة عبر أجهزة الحاسب الشخصية المتوافرة بالقاعات ليستطيع الدخول على نظام المكتبات وقواعد المعلومات المحلية والخارجية بما في ذلك شبكة الإنترنت مع إتاحة الفرصة لطباعة المخرجات من تلك القواعد.

مصادر المعلومات الإلكترونية: (المفهوم والتقسيمات)

تتخذ مصادر المعلومات الإلكترونية عدة مصطلحات مرادفة في أدبيات المكتبات والمعلومات مثل مصادر المعلومات المحوسبة أو المصادر غير الورقية أو غير المطبوعة، ويدخل في هذا النطاق الواسع من المصطلحات المجلات الإلكترونية والكتاب الإلكتروني وقواعد المعلومات الإلكترونية.

وقد حدد ولفرد لانكستر المعلومات الإلكترونية بمفهومين أحدهما: **"المصادر الإلكترونية التي لها مقابل ورقي وهي التي تستخدم الحاسب الآلي لإنتاج وتوفير وبث المعلومات إلكترونياً وغالباً ماتكون معلومات ببليوجرافية أو نصوص كاملة"**. وأما المفهوم الآخر الذي حدده لانكستر فهو: **"المعلومات الإلكترونية التي ليس لها مقابل ورقي بل منتجات إلكترونية منذ البداية ويتم الاتصال المباشر بين منتج المعلومات من جهة والمستفيد منها من جهة ثانية"**[11].

أما قنديلجي والسامرائي فقد عرفا مصادر المعلومات الإلكترونية **"بكل ماهو متعارف عليه من المصادر التقليدية الورقية وغير التقليدية المخزنة إلكترونياً على وسائط سواء ممغنطة أو ليزرية أو تلك المصادر اللاورقية المخزنة إلكترونياً حال إنتاجها من قبل منتجيها أو موزعيها والتي تكون على شكل قواعد معلومات بحيث تكون متاحة للمستفيدين عن طريق الاتصال المباشر أو داخلياً في المكتبة عن طريق الأقراص المكتنزة أو المتعددة"**[12].

وتُعد المجلات العلمية (الدوريات) Scientific Journals المحكمة من أهم مصادر المعلومات الإلكترونية وأكثرها استخداماً في المكتبات الأكاديمية، حيث قامت المجلات العلمية منذ ظهورها في أواسط القرن السابع عشر بدور كبير في مسيرة البحوث العلمية

خصوصاً في المجتمع الأكاديمي. وتعود أهمية هذه النوعية من مصادر المعلومات إلى عدد من الخصائص التي تتميز بها وأهمها طبيعة المواد التي تنشرها بها من مقالات وأبحاث رصينة ومركزة ومحكمة علمياً من قبل متخصصين في المجالات التي تنشرها مما يجعلها أكثر مصداقية لدى كثير من المهتمين. كما تتميز تلك المصادر بحداثة المعلومات وتفوقت بها على غيرها من المصادر المعلوماتية الأخرى.

واعتباراً من تلك الخصائص التي تميزت بها المجلات العلمية عن غيرها من مصادر المعلومات الأخرى فقد استأثرت بنصيب الأسد من اهتمامات الباحثين في المكتبات الأكاديمية وحازت على نسبة كبيرة من ميزانية تلك المكتبات. وقد أدى التقدم التقني الحديث في مجال الشبكات والاتصالات إلى توفر مصادر المعلومات الإلكترونية التي تتيح آلاف المقالات العلمية الحديثة عبر الإنترنت مما أدى إلى زيادة معتبرة في أهمية المجلات العلمية المتاحة إلكترونياً. وإن التوجه نحو الإفادة من مصادر المعلومات الإلكترونية عبر الإنترنت من قبل المكتبات الأكاديمية له مبرراته المنطقية التي يمكن تلخيص بعضها بالآتي:

1- زيادة حجم المعلومات التي يمكن الاستفادة منها في كافة التخصصات بما تتميز به هذه الأوعية الإلكترونية من قدرة هائلة في التخزين.

2- الاقتصاد في النفقات والتكاليف المالية والبشرية وذلك بتوفير نفقات الاشتراك في المجلات بشكلها الورقي وهي مرتفعة التكاليف، توفير كثير من نفقات طلب المواد الورقية وتسجيلها وشحنها وتنظيمها فنياً وتجليدها. وهي لاتحتاج إلى عدد كبير من الأيدي العاملة.

3- حل مشكلة المكان التي تعاني منه كثير من المكتبات نتيجة النمو المتزايد في المجلدات الورقية.

4- الإمكانات التفاعلية في البحث واسترجاع المعلومات في قواعد معلومات عديدة والربط الموضوعي بينها.

5- السرعة والدقة والشمولية في نتائج البحث وهذا ينعكس إيجاباً على المكتبة وخدماتها.

6- إمكان البحث في الأشكال الإلكترونية لأكثر من باحث في وقت واحد.

7- إمكان البحث عن بعد في أي مكان يتواجد فيه الباحث.

8- توافرها على مدار الساعة.

9- لاتحتاج إلى تجهيزات معقدة أو مكلفة خصوصاً إذا كان الاشتراك عن طريق الإنترنت.

وتُعد قواعد المعلومات من أبرز أشكال مصادر المعلومات الإلكترونية، حيث تتضمن آلاف المقالات العلمية المحكمة المنشورة بلغات وفي تخصصات موضوعية مختلفة.

تُقسم مصادر المعلومات الإلكترونية من عدة زوايا: فمثلاً تُقسم حسب تغطيتها الموضوعية إلى مصادر ذات تخصصات محددة ودقيقة أو ذات التخصصات الشاملة أو العامة. والأخيرة وهي العامة هي إعلامية لعامة الناس بغض النظر عن تخصصاتهم العلمية، حيث تغطي في الغالب الموضوعات الإخبارية والسياسية والمعيشية والرياضية والسفر والسياحة والترفيه والطقس والمناخ.

ويمكن تقسيم مصادر المعلومات الإلكترونية حسب الجهات المنتجة أو المسؤولة عنها مثل: المصادر المعلوماتية التابعة لمؤسسات تجارية سواء منتجة أو موزعة وهي جهات ربحية والمصادر التابعة لمؤسسات غير تجارية وهذه ليس هدفها الربح المادي بقدر تقديم الخدمة المعلوماتية لأغراض العلم والبحث والثقافة ومنها المؤسسات العلمية كالجامعات والجمعيات وبعض الجهات الحكومية والخاصة.

كما يمكن تقسيم مصادر المعلومات الإلكترونية حسب نوع المعلومات مثل: المصادر البيليوجرافية وهي التي تقدم بيانات ببليوجرافية وصفية وأحياناً مع المستخلصات للنصوص والمصادر غير الببليوجرافية وتشمل المصادر ذات النص الكامل التي توفر النصوص الكاملة للمعلومات المطلوبة كمقالات الدوريات وبحوث المؤتمرات والوثائق الكاملة والموسوعات وغيرها والمصادر المعلوماتية الرقمية وهي التي توفر البيانات الرقمية كالإحصائيات والمواصفات.

يتم وصول المكتبات إلى مصادر المعلومات الإلكترونية عن طريق عدة منافذ منها:

1- الاتصال أو الاشتراك المباشر بقواعد المعلومات.

2- شراء حقوق الوصول على الخط المباشر من خلال أحد مراكز بيع الخدمة.

3- الاشتراك عن طريق شبكة الاتصال عن بعد سواء المحلية أو الأقليمية أو العالمية كالإنترنت.

4- الاشتراك من خلال وسطاء المعلومات أو الموردين للخدمة.

5- الاشتراك في شبكات تعاونية خاصة لتقسيم المصادر Resource Sharing Networks .

6- اقتناء أو الاشتراك بالأقراص المكتنزة.

الدراسات السابقة:

توافر خلال السنوات العشر الماضية في أدبيات المكتبات والمعلومات عدد من الدراسات العلمية في موضوع الإفادة من مصادر المعلومات الإلكترونية بالمكتبات الأكاديمية وموقف الباحثين منها. وفيما يلي نستعرض أبرز النتائج لبعض هذه الدراسات بدءاً بالتجارب العالمية ثم المحلية مرتبة حسب التسلسل التاريخي.

قام بانكروفت وكروفت وفيلبس في عام 1998م بدراسة للتعرف على خدمات المعلومات بمكتبات جامعة واشنطن الحكومية من قبل أعضاء هيئة التدريس وطلاب الدراسات العليا. وقد وجد أن أكثر من 70% من المجيبين لم يستخدموا أو لم يجيبوا على السؤال الذي يتعلق بالمجلات النصية على الخط المباشر، ولكن حوالي 50% أعطوا انطباعاً جيداً للإفادة منها في المستقبل، وهذا يعطي انطباعاً بقيمة المجلات الإلكترونية حتى دون استخدامها وتجربتها(13).

وفي عام 1998م أيضاً قام تومني وبورتن بدراسة في جامعة ستراثكلاد عن الإفادة من المجلات الإلكترونية بين الأكاديميين وموقفهم منها سواء المستخدمين لها أو غيرهم. وقد وجدت الدراسة في ذلك الوقت أن 21% من المجيبين فقط يستخدمون المجلات الإلكترونية. وقد وجد أن الاستخدام الأكبر بين أعضاء هيئة التدريس في أقسام إدارة الأعمال والعلوم الهندسية بينما لم تستخدم مطلقاً في قسمي التربية والتاريخ، وكان من أهم الأسباب لذلك هو عدم معرفة أعضاء هيئة التدريس بتوفرها. وقد ذكر المجيبون من فوائد المجلات الإلكترونية إمكانية الدخول عليها بينما اعتبروا أن من سلبياتها نظرتهم إلى المطبوع الإلكتروني أنه غير حقيقي(14).

وفي عام 2000م عمل وينجارت وأندرسون دراسة لمعرفة مدى دراية أعضاء هيئة التدريس والموظفين الإداريين بمصادر المعلومات الإلكترونية في جامعة يوتا. وقد جاءت نتيجة البحث المحورية لتؤكد عدم دراية أعضاء هيئة التدريس والإداريين بخدمة مصادر المعلومات الإلكترونية بحجة عدم ظهورها على الأرفف مثل المجلات الورقية. وأشارت النتائج إلى الحاجة لمزيد من الإعلان للمستفيدين عن مصادر المعلومات الإلكترونية والتدريب عليها(15).

وفي عام 2001م أجرى روجرز دراسة استغرقت ثلاث سنوات عن استخدام مصادر المعلومات الإلكترونية وغير الإلكترونية وتغير موقف الباحثين من أعضاء هيئة التدريس

وطلاب الدراسات العليا منها في جامعة أوهايو الحكومية. وقد وجدت الدراسة أنه في عام 1998م على الرغم من التقدم المميز لقبول المجلات الإلكترونية واستخدامها إلا أنه لايتوفر في الجامعة إلا 200 مجلة إلكترونية ولكن زاد العدد بشكل ملفت في عام 2000م إلى أكثر من 3000 مجلة إلكترونية. كما وجدت الدراسة أنه في عام 1998م 19% من المجيبين يستخدمون المجلات الإلكترونية مرة واحدة على الأقل في الأسبوع بينما في عام 2000م ارتفعت النسبة إلى 36%. وفي نفس الوقت قلت الإفادة من المجلات الورقية أسبوعياً من 45% في عام 1998م إلى 34% في عام 2000م. وأما الإفادة الأسبوعية من قواعد المعلومات الإلكترونية قدرت بحوالي 58%. ولم يجد الباحث فروق ذات علاقة دلالية بين العمر وتكرار الإفادة من المصادر الإلكترونية. وبالنسبة لفوائد مصادر المعلومات الإلكترونية فقد ذكر المجيبون منها التوفر وسهولة موقع المعلومات بينما أهم السلبيات هي ضعف الربط وصعوبة الحصول على نسخ ورقية(16).

وفي عام 2002 عمل ديلون وهان دراسة في جامعة ميرلاند على أعضاء هيئة التدريس وطلاب الدراسات العليا عن الإفادة من مصادر المعلومات الإلكترونية. وقد وجدت الدراسة أن حوالي نصف المجيبين يستخدمون المصادر الإلكترونية مرة واحدة في الشهر على الأقل للمصادر التي لها مقابل ورقي. بينما ذكر 31% من المجيبين عدم استخدامهم للمصادر الإلكترونية التي لها مقابل ورقي بسبب اشتراكهم بها شخصياً أو عدم معرفة الدخول عليها. ووجد أن 29% من المجيبين يستخدمون على الأقل مرة واحدة في الشهر المصادر الإلكترونية التي ليس لها مقابل ورقي. وقد طلب حوالي 70% من المجيبين بأن تكون المجلات الأساسية متوفرة إلكترونياً وورقياً بينما المجلات غير الأساسية تكون متوفرة إلكترونياً فقط. وبالنسبة لفوائد المصادر الإلكترونية فأهمها سهولة الدخول، والقدرة البحثية، والروابط بمصادر خارجية(17).

وفي إشارة إلى الزيادة السريعة والمستمرة في أعداد المجلات العلمية المتوافرة عبر الإنترنت بينت دراسة أنه في عام 1997 بلغت حوالي 7600 مجلة، وفي عام 1999 وصل الرقم إلى 8900 مجلة، ثم قفز الرقم في عام 2000 إلى 13094 مجلة(18). وقد أدى هذا التطور السريع في أعداد المجلات العلمية على الإنترنت إلى ظهور أعداد كبيرة من الدراسات التي تناولتها من عدة جوانب يأتي في مقدمتها تعداد مميزاتها مقارنة بمثيلاتها من الأوعية التقليدية. ففي دراسة أجراها الباحثان Carol Tenopir و D. King عن فوائد نشر المجلات العلمية عبر الإنترنت والتي تنعكس على الناشرين والمؤلفين والمستفيدين والخدمات المكتبية. وتنحصر تلك الفوائد بالتالي في: الإتاحة Availability، والوصول

Accessibility، والسهولة في الاستخدام، وتقليل تكاليف الطباعة والنشر، وتطوير والسرعة في التأليف Authorship، وزيادة القراء Readership، وتحسين الخدمات المكتبية، وتطوير الخصائص الفنية للمجلات[19].

وفي دراسات أخرى ركز Hawbaker[20] و Kingma[21] على المكاسب المالية للانتقال من استراتيجية امتلاك المجلات الورقية Ownership إلى استراتيجية الوصول عن بعد Remote Access إلى المجلات عبر الإنترنت. وقد قارنت الدراستان بين المكاسب المالية للطريقتين التقليدية والإلكترونية ووجدت أن الأخيرة تنعكس بشكل أكثر إيجابية على ميزانية المكتبة مقللة إلى حد بعيد من المصروفات المباشرة لعملية الاقتناء والتملك كرسوم اشتراك وتكلفة الصيانة والتجليد، هذا بالإضافة إلى المصروفات غير المباشرة كالتخزين والمعالجة الفنية.

بالإضافة إلى ماسبق فإن الدراسة حاولت التعرف على الاختلافات بين أعضاء هيئة التدريس في استخدام مصادر المعلومات الإلكترونية وفقاً لمتغير نوع التخصص: نظري أو عملي تطبيقي. كما حاولت الدراسة إلى التعرف على مدى تأثير "الفروق العمرية" بين أعضاء هيئة التدريس في استخدام مصادر المعلومات الإلكترونية، حيث أن متغير العمر يعطي مؤشر قوي على قبول مصادر المعلومات الإلكترونية أو رفضها: ينبغي أن يكون أعضاء هيئة التدريس الشباب الذين ظهروا في عصر الحاسب الآلي أكثر ارتياحاً مع المصادر الإلكترونية.

وأما بالنسبة للدراسات التي أجريت داخل المملكة العربية السعودية والتي تناولت الإفادة من مصادر المعلومات الإلكترونية فقد بدأت تقريباً في عام 1993م، حيث عمل مرزا وصديقي دراسة بجامعة الملك فهد للبترول والمعادن للتعرف على معدلات استخدام قواعد المعلومات المحملة على الأقراص المدمجة. وتبين من الدراسة أن كشاف العلوم التطبيقية والتكنولوجيا Applied Science and Technology Index هو الأكثر استخداماً بنسبة 89%[22].

وفي عام 1996م عمل الباحثان عاشور وكاناموجير دراسة مماثلة للدراسة السابقة وفي نفس الجامعة أيضاً للتعرف على مدى إقبال الباحثين وأعضاء هيئة التدريس على خدمة قواعد المعلومات المحملة على أقراص مدمجة، وتبين لهما أن 66% من المجيبين يستخدمون تلك الخدمة، وأن نسبة الرضا تبلغ 75%[23].

وفي عام 1997م عمل السريحي دراسة في مكتبة جامعة الملك عبدالعزيز للتعرف على اتجاهات المستفيدين نحو استخدام خدمة البحث في قواعد المعلومات المحملة على أقراص مدمجة، وتوصل إلى نتائج تفيد بأن 83,9% من المجيبين يستخدمون الخدمة. وفي نفس

الجامعة قامت الباحثة مشالي عام 1999م بعمل دراسة للتعرف على مدى استخدام الطالبات لقواعد المعلومات المحملة على أقراص مدمجة، وتوصلت الدراسة إلى أن حوالي 40% من الطالبات يستخدمن الخدمة أغلبهن من طالبات الدراسات العليا[24].

وفي عام 2002 قام الشويش بدراسة حول الاتجاهات الموضوعية والكمية والاستخدامية لقواعد البيانات الببليوجرافية المتاحة بمكتبات الرياض. وتوصلت الدراسة إلى أن غالبية المكتبات التي تقتني قواعد البيانات هي مكتبات متخصصة ومعظمها طبية، وقد تركزت معظم التغطية الموضوعية للقواعد على العلوم البحتة والتطبيقية وفي المقابل جاءت الفنون بنسبة أقل. وقد تبين من الدراسة أن أكثر من نصف قواعد البيانات التي تشترك فيها المكتبات كانت على أقراص مكتنزة وليس عن طريق الإنترنت[25].

وفي عام 2004م عملت بامفلح دراسة في جامعة أم القرى عن استخدام أعضاء هيئة التدريس لقواعد المعلومات الإلكترونية، وتوصلت الدراسة إلى ضعف معدل الاستخدام حيث لاتتجاوز النسبة 32,6% ويعود السبب في الغالب إلى عدم المعرفة بتوفر تلك الخدمة[26].

وخلاصة القول أنه خلال السنوات الماضية كتب عدد من الباحثين في موضوع استخدام مصادر المعلومات الإلكترونية في المكتبات الأكاديمية، نظراً لأهميته كموضوع يستحق الدراسة ونظراً للمستجدات المتلاحقة التي تطرأ عليه. ونجد أيضاً أن هذه الدراسات تم تطبيقها إما على مكتبة منفردة أو على عدة مكتبات كما تم تطبيقها على نوعية محددة من المستفيدين كأعضاء هيئة التدريس مثلاً أو على كافة المستفيدين.

منهجية البحث

لأغراض تحقيق أهداف البحث تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي Descriptive Approach للتعرف على الإفادة من مصادر المعلومات الإلكترونية التي توفرها مكتبات جامعة الملك سعود. وقد تم تطبيق البحث على عينة مختارة عشوائية من أعضاء هيئة التدريس بجامعة الملك سعود. ومن المعلوم أن المنهج المسحي يُعطي وصفاً كمياً لعينة البحث التي يتم تحديدها للإجابة على الأسئلة المحددة لجمع البيانات المطلوبة.

مجتمع الدراسة وعينتها

يتكون مجتمع الدراسة من إجمالي عدد أعضاء هيئة التدريس بجامعة الملك سعود البالغ عددهم - حسب البيانات الإحصائية لإدارة الإحصاء والمعلومات في الجامعة - خلال العام الدراسي 1425/1424هـ (2846) عضو هيئة تدريس موزعين على كليات الجامعة ومعاهدها في الرياض ومناطق المملكة المختلفة. ويبلغ عدد الرجال من أعضاء هيئة التدريس 2095 أي بنسبة تساوي 73,6%، بينما يبلغ عدد النساء 751 أي بنسبة تساوي 26,4%[27].

ونظراً لكبر عدد مفردات مجتمع الدراسة لذلك فقد وضعت عدة معايير قُصد منها حصر فئات مجتمع الدراسة مع مراعاة أن لايؤثر الحصر بالخصائص الرئيسة المميزة لمجتمع الدراسة. وفي هذا الإطار فقد تم استبعاد أعضاء هيئة التدريس المتسبين لفروع الجامعة خارج مدينة الرياض وكليات المجتمع، وتم أيضاً استبعاد الذين يحملون درجة محاضر أو معيد أو مدرس وكذا أعضاء هيئة التدريس الذين يشغلون مناصب إدارية في الجامعة.

وتم استخدام أسلوب العينة الحصية لتمثيل أعضاء هيئة التدريس حسب تخصصاتهم بكل قسم أكاديمي وتم تحديد نسبة محددة لكل تخصص حسب حجم أعضاء هيئة التدريس بكل قسم، بحيث يتناسب حجم العينة مع عدد أعضاء هيئة التدريس بكل قسم. وروعي أن تمثل هذه العينة المختارة من الأقسام العلمية نسبة لاتقل عن 20% من مجتمع الدراسة. وحتى تكون النتائج دقيقة وذات مصداقية فقد تم استبعاد الأقسام جديدة التأسيس، والأقسام التي لايوجد فيها أعضاء هيئة التدريس من الجنسين. وبذلك يمكن تعميم نتائج البحث بعد أخذ الاحتياطات اللازمة على اعتبار أن أعضاء هيئة التدريس يمثلون جميع الشرائح العلمية والموضوعية. وبهذا تكون الدراسة محصورة في مجتمع يتألف من أعضاء هيئة التدريس (درجة أستاذ مساعد أو مشارك أو أستاذ فقط) من الرجال والنساء المتسبين لجامعة الملك سعود في كافة التخصصات العلمية بمدينة الرياض. ويظهر جدول رقم (1) المجتمع الخاضع للدراسة مصنفين حسب الكليات والتخصصات العلمية.

جدول رقم (1) مجتمع البحث الخاضع للدراسة مصنفين حسب الكليات والتخصصات العلمية والجنس في العام الدراسي 1425/1424هـ

	ذكر	أنثى	%	المجموع
الآداب	193	61		254
التربية	214	59		273
العلوم الإدارية	158	15		173
اللغات والترجمة	76	14		90
معهد اللغة العربية	9	0		9
كليات العلوم الإنسانية والاجتماعية	650	149	39,2	799
الهندسة	169	0		169
علوم الأغذية والزراعة	120	10		130
العلوم	226	70		296
علوم الحاسب والمعلومات	47	5		52

تابع - جدول رقم (1) مجتمع البحث الخاضع للدراسة مصنفين حسب الكليات والتخصصات العلمية والجنس في العام الدراسي 1425/1424هـ

	ذكر	أنثى	%	المجموع
العمارة والتخطيط	59	0		59
كليات العلوم البحتة والتطبيقية	621	85	34.6	706
الطب	216	43		259
طب الأسنان	60	29		89
الصيدلة	66	32		98
العلوم الطبية التطبيقية	52	36		88
كليات العلوم الطبية والصحية	394	140	26.2	534
المجمـــــوع الكــلي				2039

وبهذا بلغ عدد أفراد العينة المسحوبة من المجتمع الدراسي 264 عضو هيئة تدريس وهي تمثل نسبة تساوي 12,9% من المجتمع الدراسي البالغ عدده 2039 عضو هيئة تدريس. وقد تمثلت فيها تخصصات العلوم الاجتماعية والإنسانية بعدد 799 عضو هيئة تدريس، وهو ما يساوي 39,2% من أفراد المجتمع الدراسي ويساوي 40,1% من مجموع مفردات العينة؛ ويبلغ عدد أفراد عينات تخصصات العلوم البحتة والتطبيقية 706 عضو هيئة تدريس، أي مايساوي 34,6% من العدد الكلي لأفراد المجتمع الدراسي وما يساوي 36% من مجموع مفردات العينة؛ بينما يبلغ عدد أفراد عينة تخصصات العلوم الطبية والصحية 534 عضو هيئة تدريس، أي ما يساوي 26,2% من العدد الكلي لأفراد المجتمع الدراسي ومايساوي 23,9% من مجموع مفردات العينة. ويوضح جدول رقم (2) تفاصيل العينة المأخوذة من المجتمع الدراسي مصنفة حسب الكليات والتخصصات.

جدول رقم (2) العينة المأخوذة من المجتمع البحثي موزعة حسب الكلية والجنس والتخصص

	ذكر	أنثى	%	المجموع
الآداب	22	8		30
التربية	30	8		38
العلوم الإدارية	20	5		25
اللغات والترجمة	9	2		11
معهد اللغة العربية	2	0		2
كليات العلوم الإنسانية والاجتماعية	83	23	40,1	106

تابع - جدول رقم (2) العينة المأخوذة من المجتمع البحثي موزعة حسب الكلية والجنس والتخصص

	ذكر	أنثى	%	المجموع
الهندسة	27	0		27
علوم الأغذية والزراعة	17	2		19
العلوم	30	6		36
علوم الحاسب والمعلومات	7	1		8
العمارة والتخطيط	5	0		5
كليات العلوم البحتة والتطبيقية	86	9	36	95
الطب	25	7		32
طب الأسنان	7	3		10
الصيدلة	8	3		11
العلوم الطبية التطبيقية	6	4		10
كليات العلوم الطبية والصحية	46	20	23,9	63
المجمــــوع الكـلي	12,9			264

إجراءات جمع البيانات

استخدام الاستـبيان كأداة لجمع البيانات اللازمة لأغراض الدراسـة نظراً لسهولة إدارتها وتنظيمـها وقلة تكلفتهـا، وكذلك لما تمتاز به هذه الأداة في إمكانية جـمع كمية كـبيرة من المعلومات في وقت قصير وإمكانية تحليلها بواسطة برمجيات الحاسب الآلي[28].

وقد تم تطوير استبيان الدراسة بالرجـوع إلى الأدبيات النظرية ونتائج الدراسات السابقة المتعلقة بهذا الموضوع.

تضمن استبيان الدراسة على 19 سؤالاً مغلقاً مدعومة بإجابات اختيارية، بالإضافة إلى ثلاث أسئلة مفتوحة. **وقد صممت الأسئلة المغلقة بطريقة لتحتوي على الأقسام التالية:**

1 - السمات الشخصية لأعضاء هيئة التدريس الذين يستخدمون مصادر المعلومات الإلكترونية.

2 - حجم إفادة أعضاء هيئة التدريس من مصادر المعلومات الإلكترونية.

3 - أنواع مصادر المعلومات التي يفضل أعضاء هيئة التدريس استخدامها.

4 - طريقة وصول أعضاء هيئة التدريس لاستخدام مصادر المعلومات الإلكترونية.

5- أغراض وأهداف استخدام مصادر المعلومات الإلكترونية من قبل أعضاء هيئة التدريس.

6- حاجة أعضاء هيئة التدريس إلى برامج تدريبية وإرشادية لمساعدتهم على الإفادة من مصادر المعلومات الإلكترونية.

7- رضا أعضاء هيئة التدريس عن مصادر المعلومات الإلكترونية.

بينما تضمنت الأسئلة المفتوحة مايلي:

8- إيجابيات وسلبيات التعامل مع مصادر المعلومات الإلكترونية.

9- المعوقات التي تحد من إفادة أعضاء هيئة التدريس من مصادر المعلومات الإلكترونية.

وللتحقق من صدق أداة الدراسة فقد تم عرض الاستبيان على أربعة ممن لهم خبرة في تحليل البيانات من أعضاء هيئة التدريس بجامعة الملك سعود، حيث وافق المحكمون على فقرات الاستبيان، مع طلب بتعديل بعض الفقرات أو حذف بعضها واستبداله بفقرات أخرى تتلاءم وموضوع الدراسة.

وتم توزيع الاستبيانات على صناديق البريد الخاصة بكل عضو هيئة تدريس بمعرفة سكرتارية كل قسم بعد أن تم التنسيق في ذلك مع إدارة كل قسم. وقد أرفق مع كل استبيان خطاب من الباحث يوضح موضوع الدراسة وأهدافها وطريقة إعادة الاستبيان بعد الانتهاء من الإجابة عليه. وقد أرسلت الاستبيانات في الأسبوع الرابع من الفصل الدراسي الثاني 1426/1425هـ. وقد بلغ مجموع الاستبيانات الموزعة 400 استبيان تم استلام 271 استبيان بنسبة استرجاع بلغت 67,75%. وبعد مراجعة الاستبيانات المعادة تم استبعاد سبع استبيانات بسبب أن من أجاب عليها إما محاضر أو معيد. وبذلك وصل عدد الاستبيانات التي تم ترميزها وخضوعها للدراسة 264 استبيان أي بنسبة تساوي 12,9% من مجتمع الدراسة.

تحليل أسئلة الدراسة ومناقشتها

السؤال الأول: ما السمات الشخصية لأفراد عينة الدراسة؟

يبين الجدول رقم (3) التوزيع العددي والنسبي للسمات الشخصية لأفراد عينة الدراسة من أعضاء هيئة التدريس وهي الجنس، والعمر، والدرجة العلمية، والتخصص الموضوعي. ويتوزع أفراد عينة الدراسة حسب متغير الجنس إلى 180 عدد الرجال من إجمالي أفراد عينة الدراسة، بنسبة مئوية تساوي 68,2%، في حين يبلغ عدد النساء 84 أي بنسبة تبلغ 31,8% من مجموع أفراد عينة الدراسة.

وبالنسبة لتوزيع أفراد عينة الدراسة حسب فئة العمر نجد أن الغالبية منهم وعددهم 104 عضو هيئة تدريس أي مانسبته 39,4% تتراوح أعمارهم بين 40-49 سنة، يليهم الذين تتراوح

أعمارهم بين 50-59 سنة بعدد 72 عضو هيئة تدريس أي بنسبة 27,3%، ثم الذين أعمارهم بين 30-39 سنة بعدد 44 وبنسبة 16,7% من حجم أفراد العينة.

وبالنسبة للدرجة العلمية لأفراد عـينة الدراسة يتبين أن حوالي نصف أفراد عينة الدراسة يحملون درجـة أستاذ مساعـد بعدد 127 أي بنسبة تساوي 48,1%، يليهم الذين يحملون درجة أسـتاذ مشـارك بعدد 88 وبنسبة 33,3%، ثم الذين يحمـلون درجة أسـتاذ بعدد 49 وبنسبة 18,6% من مجموع أفراد عينة الدراسة.

وأما مايتعلق بالتخصص الموضوعـي لأفراد عينة الدراسة فيُظهر جدول رقم (3) أن عدد أعضاء هيئة التدريس الذين تخصصاتهم في العلوم البحتة والتطبيقية يبلغ 118 فرد أي بنسبة تساوي 44,7%، يليهم الذين تتركز مـجالاتهم الموضوعية في العلوم الاجتماعـية والإنسانية بعدد 96 فرد أي بنسـبة 36,4%، بينما يبـلغ عدد الذين مجـالاتهم الموضوعـية هي العلوم الطبية والصحية 50 فرد أي مانسبته 18,9% من مجموع أفراد عينة الدراسة.

جدول رقم (3) الخصائص الشخصية لأفراد عينة الدراسة

المتغيرات الشخصية والوظيفية		التكرار	النسبة المئوية
الجنس	ذكر	180	%68,2
	أنثى	84	%31,8
المجـــمـــوع		**264**	**%100**
العمر	30 فأقل	8	%3
	30 - 39	44	%16,7
	40 - 49	104	%39,4
	50 - 59	72	%27,3
	60 فأكثر	36	%13,6
المجـــمـــوع		**264**	**%100**
الدرجة العلمية	أستاذ	49	%18,6
	أستاذ مشارك	88	%33,3
	أستاذ مساعد	127	%48,1
المجـــمـــوع		**264**	**%100**
التخصص الموضوعي	العلوم الإنسانية والاجتماعية	96	%36,4
	العلوم البحتة والتطبيقية	118	%44,7
	العلوم الطبية والصحية	50	%18,9
المجـــمـــوع		**264**	**%100**

السؤال الثاني: ماحجم إفادة أعضاء هيئة التدريس من مصادر المعلومات الإلكترونية؟

لمعرفة معدل الإفادة من مصادر المعلومات الإلكترونية من قبل أعضاء هيئة التدريس تم استطلاع وجهة نظر أفراد عينة الدراسة عن معدل الإفادة بالمقارنة مع المصادر التقليدية الأخرى. وجاءت النتائج لصالح المصادر الإلكترونية بمعدل إفادة يومي يبلغ 66,9% من أفراد عينة الدراسة، بينما جاء معدل الإفادة من مصادر المعلومات التقليدية أو الورقية اليومي بنسبة تساوي 33,1%. وبالنسبة لمعدل الإفادة الأسبوعية جاءت أيضاً مصادر المعلومات الإلكترونية بالمرتبة الأولى بنسبة 63,5%، بينما حلت المصادر الورقية ثانياً بنسبة 36,5%. وأما معدل الإفادة مرة واحدة في الأسبوع فقد جاءت مصادر المعلومات الورقية بالمرتبة الأولى بنسبة 69,8%، بينما جاءت المصادر الإلكترونية ثانياً بنسبة تساوي 30,2%. وبالنظر في جدول رقم (4) نلاحظ تفاصيل النتائج التي تُظهر معدل إفادة أعضاء هيئة التدريس بين مصادر المعلومات الإلكترونية مقارنة بالمصادر التقليدية.

جدول رقم (4) معدل استخدام مصادر المعلومات الإلكترونية مقارنة بالمصادر التقليدية

	يومياً		مرات في الأسبوع		مرة واحدة في الأسبوع		أحياناً		لا استخدم مطلقاً	
	تكرار	النسبة	تكرار	النسبة	تكرار	النسبة	تكرار	النسبة	تكرار	النسبة
مصادر المعلومات الورقية	42	33,1	69	36,5	104	69,8	55	53,9	32	57,1
مصادر المعلومات الإلكترونية	85	66,9	120	63,5	45	30,2	47	46,1	24	42,9
المجموع	**127**	**100**	**189**	**100**	**149**	**100**	**102**	**100**	**56**	**100**

وتبين من نتائج الدراسة أنه يوجد تأثير لمتغير التخصص الموضوعي على الإفادة من مصادر المعلومات الإلكترونية، حيث تبين زيادة في الإفادة من مصادر المعلومات الإلكترونية من قبل أعضاء هيئة التدريس المتخصصين في العلوم الطبية والصحية بنسبة 46,3%، يليهم المتخصصين في العلوم البحتة والتطبيقية بنسبة 35,6%، ثم المتخصصين في العلوم الإجتماعية والإنسانية بنسبة 18,1%. وهذا يؤكد ماتم استنتاجه في بعض الدراسات السابقة، وربما يعود السبب في ذلك إلى قلة الوقت لدى المتخصصين في العلوم الطبية والصحية، حيث يلجئون إلى استثمار الوقت القصير المتوفر لديهم في البحث بمصادر المعلومات الإلكترونية التي تُعد الأسرع في ذلك.

ولزيادة التأكيد على معرفة حجم الإفادة الفعلية من مصادر المعلومات الإلكترونية ومقارنتها مع مصادر المعلومات التقليدية تم سؤال أفراد عينة الدراسة عن عدد المقالات

العلمية التي يتم قراءاتها أسبوعياً. وبالنظر على جدول رقم (5) نجد أن 20,8% من أعضاء هيئة التدريس يقرؤون مقالتين في الأسبوع من مصادر المعلومات الشخصية الخاصة بهم، بينما نجد أن نسبة 13,8% من أفراد العينة يقرؤون مقالتين أسبوعياً باستخدام المجلات الورقية التي تشترك بها مكتبات الجامعة، ونسبة 13,1% يقرؤون مقالتين من قواعد المعلومات الإلكترونية التي توفرها مكتبات الجامعة. بالنسبة لمن يقرؤون من 3-5 مقالات أسبوعياً من أعضاء هيئة التدريس نجد أنهم يستخدمون قواعد المعلومات الإلكترونية التي توفرها لهم مكتبات الجامعة. ويُلاحظ أنه يقل عدد أعضاء هيئة التدريس مع زيادة عدد المقالات المقروءة أسبوعياً، حيث تتدنى النسبة لمن يقرؤون 10 مقالات فأكثر أسبوعياً.

جدول رقم (5) حجم المقالات العلمية التي يقرأها أسبوعياً أعضاء هيئة التدريس

	مقالتان فاقل	3 - 5	6 - 10	10 فاكثر
ورقي شخصي	(%20,8)54	(%4,6)12	(%2,3)6	(%1,5)4
ورقي اشتراك	(%13,8)36	(%5,4)14	(%1,5)4	(%1,5)4
إلكتروني شخصي	(%7,7)20	(%6,1)16	(%3,1)8	(%0,8)2
قواعد معلومات	(%13,1)34	(%7,7)20	(%3,8)10	(%2,3)6
مصادر أخرى	(%2,3)6	(%0,8)2	صفر (صفر)	(%0,8)2

وحاولت الدراسة معرفة وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس عن مدى أهمية مصادر المعلومات الإلكترونية بالنسبة لهم مقارنة بنظيرتها الورقية. وتم قياس تحديد مستوى الأهمية باستخدام المستويات الخمس الآتية: أساسية ومهمة جداً، ومتوسطة الأهمية، وقليلة الأهمية، وغير مهمة. وأظهرت النتائج أن درجة أهمية مصادر المعلومات الإلكترونية بالنسبة لأعضاء هيئة التدريس كبيرة جداً، حيث يرى 67,8% من أفراد عينة الدراسة أنها أساسية، بينما يرى آخرون بنسبة 32,2% أن مصادر المعلومات الورقية هي الأساسية. وحيث يرى 57,6% من أعضاء هيئة التدريس أن مصادر المعلومات الإلكترونية مهمة جداً بالنسبة لهم نجد أن 42,4% يرون أنها مهمة جداً. ونجد أيضاً أن 69,4% من أعضاء هيئة التدريس يرون أن مصادر المعلومات الورقية متوسطة الأهمية بينما يرى 30,6% فقط بأن المصادر الإلكترونية متوسطة الأهمية كما يظهر ذلك في جدول رقم (6).

في الجانب الآخر من جدول رقم (6) لم نجد أي من أفراد عينة الدراسة يرى بعدم أهمية مصادر المعلومات الإلكترونية مما يعطي انطباع قوي على أهمية المصادر الإلكترونية بالنسبة لأعضاء هيئة التدريس نظراً لميزاتها العديدة التي لايمكن إغفالها بحال من الأحوال ومنها على وجه الخصوص ما يلي: سرعة الوصول إلى المعلومات، ودقتها، وحداثتها،

وغزارتهـا، وإمكان نقلها ومعالجتـها وحفظهـا، والراحة في استـخدامهـا، وقلة كلفتـها الاقتصادية، وعدم حاجتها إلى حـيز مكاني كبير للحفظ، وإمكان البحث عن بعد، وعلى مدار الساعـة. يُظهر جدول رقم (6) بيانات تفـصيلية عن مـدى أهمية مصـادر المعلومات الإلكترونية مقارنة مع المصادر التقليدية.

جدول رقم (6) أهمية مصادر المعلومات الإلكترونية مقارنة مع المصادر التقليدية

	أساسي		مهم جداً		متوسط الأهمية		قليل الأهمية		غير مهم		لا إجابة	
	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
مصادر المعلومات الورقية	78	32,2	98	42,4	84	69,4	12	75	13	100	13	76,5
مصادر المعلومات الإلكترونية	164	67,8	133	57,6	37	30,6	4	25	صفر	صفر	4	23,5
المجموع	242	100	231	100	121	100	16	100	13	100	17	100

السؤال الثالث: ما أنواع مصادر المعلومات التي يفضل أعضاء هيئة التدريس استخدامها؟

نظراً للنقاشات الواسـعة والجدل الكبير من المختصين في شـؤون المكتبات عن أي أنواع مصادر المعلومات (الإلكترونية أو الورقية) التي ينبغي على المكتبات توفيرها والتركيز عليها، وهل بالإمكان أن تتـخلى المكتبـات في وقت ما عـن الأشكال الورقيـة وتحل بدلاً عنهـا مايقـابلها من بدائل إلكترونـية؟ في هذا الإطار المهم استطلعت الدراسـة آراء أعضاء هيـئة التدريس عن أي الأشكال يفـضلون استخدامه، (الشكل الإلكـتروني أم الورقي أو لايوجد فرق بينهما). وقد كانت إجابة غالبية أعضاء هيئة التدريس تفضيل الشكل الإلكتروني بنسبة قريبة من نصف أفـراد عينة الدراسة 49,3%، بينما بلغت نسـبة الذين يفضلون اسـتخدام الشكل الورقي 26,5%، وقريباً منها بلغت نسبـة الذين لايجدون فرقاً بين الشكلين 24,2%. وتبين لنا هذه النتائج مـدى رغبة أعـضاء هيئة التـدريس في استخـدام الشكل الإلكتروني لمصادر المعلومات نظراً للمميزات العديدة التي تتوفر فـيها وقد سبق الإشارة إلى بعضها في هذه الدراسـة. وتجـدر الإشارة إلى أن أغلـب من يفضـلون الشكل الإلكتـروني هو الذين ينتسبـون للكليات الطبية والصحيـة بنسبة 45,5%، يليهم الذين ينتسبـون للكليات العلمية والتقنية بنسبة 32,4%، ثم الذين ينتسبون للـكليات النظرية: الاجتماعية والإنسـانية بنسبة 22,1%.

وفي سبيل التعرف على وجهة نظر أعضـاء هيئة التدريس عن أي من مصادر المعلومات المختلفة التي يفضلون استخدامها للوصول إلى مقالة محددة، أي معروفة مسبقاً نجد النتائج

كما يظهر في جدول رقم (7) توضح بأن مصادر المعلومات الإلكترونية التي توفرها مكتبات الجامعة جاءت بالمرتبة الأولى بنسبة تبلغ 40,7%، يليها مصادر المعلومات الشخصية بنسبة تساوي 18,6%، ثم مصادر المعلومات الورقية التي توفرها مكتبات الجامعة بنسبة 16,9%، وجاءت مصادر المعلومات الخاصة بالزملاء بنسبة 10,2%، بينما المصادر الخاصة بالعمل جاءت بنسبة ضئيلة قدرها 6,8%. وتبين لنا هذه النتائج الاعتماد الواضح من قبل أعضاء هيئة التدريس على مصادر المعلومات التي توفرها لهم مكتبات الجامعة مما يعني ضرورة الاهتمام بتحسين خدمات تلك المصادر.

جدول رقم (7) أنواع مصادر المعلومات التي يفضل أعضاء هيئة التدريس استخدامها

	التكرار	النسبة
مصادر المعلومات الشخصية	44	%18,6
مصادر المعلومات الخاصة بالعمل	16	%6,8
مصادر المعلومات الخاصة بالزملاء والأصدقاء	24	%10,2
مصادر المعلومات الإلكترونية التي توفرها مكتبات الجامعة	96	%40,7
مصادر المعلومات الورقية التي توفرها مكتبات الجامعة	40	%16,9
أخـــرى	16	%6,8
المجموع	**236**	**%100**

السؤال الرابع: ما طريقة وصول أعضاء هيئة التدريس لمصادر المعلومات الإلكترونية؟

حيث أن أغلب المكتبات الجامعية تعتمد في السنوات الأخيرة على سياسة الوصول وليس الاقتناء كما في السابق، أي أن المكتبات تعتمد على تسهيلات شبكة الإنترنت للوصول إلى مصادر المعلومات التي يتم توفيرها لأعضاء هيئة التدريس فقد حاولت الدراسة معرفة كيف يعرف أعضاء هيئة التدريس بأن مكتبات الجامعة توفر مصادر المعلومات الإلكترونية عبر شبكة الإنترنت. وتم طرح عدد من الخيارات على أفراد عينة الدراسة لاستطلاع رأيهم وكانت إجاباتهم كالتالي: الغالبية من أعضاء هيئة التدريس 39,4% لديهم معرفة مسبقة ويستخدمونها بتوفر مصادر المعلومات الإلكترونية ضمن خدمات المكتبة على الإنترنت، وجاء من لديهم معرفة مسبقة ولكن لايستطيعون استخدامها بسهولة بالمرتبة الثانية 20,5%، ثم جاء من لا يعرفون عن الخدمة بالمرتبة الثالثة بنسبة 13,6%. ويُظهر جدول رقم (8) مزيداً من البيانات الإحصائية عن هذه المسألة. ونجد في هذه النتائج تأكيداً على النتائج السابقة ومؤشر قوي على أن عدداً كبيراً من أعضاء هيئة التدريس يستخدمون مصادر المعلومات الإلكترونية.

جدول رقم (8) كيف يعرف أعضاء هيئة التدريس بأن مكتبات الجامعة توفر مصادر المعلومات الإلكترونية عبر شبكة الإنترنت

	التكرار	النسبة
لدى معرفة واستخدمها	104	%39,4
لدى معرفة ولكن ليس لدى رغبة باستخدامها	4	%1,5
لدى معرفة ولكن لا أعرف كيف استخدمها	24	%9,1
لدى معرفة ولكن لا أستطيع الدخول عليها بسهولة	54	%20,5
لدى معرفة ولكن أفضل عليها الأشكال الورقية	12	%4,5
لدى معرفة ولكن لا يوجد منها شيء في تخصصي	24	%9,1
لا أعرف عن الخدمة	36	%13,6
أخــــرى	6	%2,3
المجموع	**264**	**%100**

وبالنسبة لكيفية ارتباط أعضاء هيئة التدريس بشبكة الإنترنت للاتصال بمصادر المعلومات الإلكترونية جاءت النتائج كما يظهر في جدول رقم (9) إلى أن غالبية أعضاء هيئة التدريس يرتبطون بخدمـات المصادر الإلكترونية من منازلهم بـنسبة 49,6% ، يلي ذلك الاتصال من المكتب أو العمل بنسبة 39,7% ، بينما الذين يأتون إلى المكتبة بغرض الاتصال تصل نسبتهم إلى 10,7% .

جدول رقم (9) كيفية ارتباط أعضاء هيئة التدريس بشبكة الإنترنت للاتصال بمصادر المعلومات الإلكترونية

	التكرار	النسبة
من المكتب أو العمل	104	%39,7
من المنزل	130	%49,6
من المكتبة	28	%10,7
المجمـــــــوع	**262**	**%100**

السؤال الخـامس: ما أغراض وأهـداف استخـدام مصادر المعلومـات الإلكترونيـة من قبل أعضاء هيئة التدريس؟

وبينت الدراسة كمـا يظهر في جدول رقم (10) أن هناك أغراضـاً متعددة تدفع أعـضاء هيئة التدريس لاستـخدام مصادر المعلومات الإلكترونية، حيث جـاء غرض إجراء البحوث العلمية والتدريس في المرتبة الأولى بنسبة 49,1%، يليها بالتساوي غـرض البحوث العلمية

أو التدريس بنسبة 20,7%. وقد جاءت النتائج طبيعية في مجتمع أكاديمي يعتمد فيه أعضاء هيئة التدريس على البحث والتدريس.

جدول رقم (10) الغرض من استخدام مصادر المعلومات الإلكترونية

	التكرار	النسبة
أ - بحوث علمية	44	%20,7
ب - تدريس	44	%20,7
ت- بحوث وتدريس	104	%49,1
ث - أخـــرى	20	%9,5
المجمـــــــوع	**212**	**%100**

أما أهداف استخدام مصادر المعلومات الإلكترونية فقد بينت نتائج الدراسة كما يظهر في جدول رقم (11) أن غالبية أعضاء هيئـة التدريس أي مانسبته 35,9% يستخدمون المعلومات الإلكترونية بهدف البحث عن مقالات جديدة، يلي ذلك الذين يهدفون إلى تصفح محتويات المجلات بنسبة 15,3%، ثم الذين يهدفون إلى الدخول على مقالات نصية نتيجة البحث عنها في قاعدة المعلومات بنسبة 12,2%. وقد كانت هناك أهداف أخرى دفعت نسبة قليلة 5,3% إلى استخدام مصادر المعلومات الإلكترونية مثل التعرف على الجديد في التخصص أو الاستطلاع بشكل عام.

جدول رقم (11) الهدف من استخدام مصادر المعلومات الإلكترونية

	التكرار	النسبة
الحصول على بيانات ببليوجرافية لمقالة معروفة مسبقاً	24	%9,2
البحث عن مقالات بحثية جديدة	94	%35,9
تصفح محتويات المجلات	40	%15,3
الإطلاع على المختصرات	30	%11,4
الدخول على مقالات نصية معروفة مسبقاً	28	%10,7
الدخول على مقالات نصية نتيجة البحث عنها في القاعدة	32	%12,2
أخـــرى	14	%5,3
المجموع	**262**	**%100**

السؤال السادس: مامدى حاجة أعضاء هيئة التدريس إلى برامج تدريبية وإرشادية لمساعدتهم على استخدام خدمة مصادر المعلومات الإلكترونية؟

نظراً لما يطرأ من تحديث مستمر وتغيير في مصادر المعلومات الإلكترونية وضرورة إخبار المستفيدين بذلك بأسرع وقت ممكن حتى يتم الاستفادة الفعالة من توفير هذه الخدمات فقد وجهت الدراسة سؤالاً لأعضاء هيئة التدريس لمعرفة الطريقة التي يتم إخبارهم بها عند تحديث أو تغيير مصادر المعلومات الإلكترونية. وقد جاءت النتائج لتؤكد بأن التعاميم التي ترسلها إدارة المكتبات للجامعة لإعلام أعضاء هيئة التدريس احتلت المرتبة الأولى بنسبة كبيرة تبلغ 47%، تلاها ما يُنشر عن طريق رسالة (جريدة) الجامعة بنسبة 18,2%، ثم عن طريق الأصدقاء بنسبة 17,4%. ومن الملفت للنظر أن موقع المكتبة على الإنترنت جاء في المرتبة الأخيرة بنسبة متدنية تبلغ 2,3% فقط. وربما يرجع السبب في ذلك إلى تأخر تحديث المعلومات على موقع المكتبة وبالتالي عدم الاعتماد عليه.

جدول رقم (12) كيفية إعلام أعضاء هيئة التدريس عن تغيير المصادر الإلكترونية

	التكرار	النسبة
من خلال المكتبة	28	%10,6
من خلال رسالة الجامعة	48	%18,2
من خلال تعميم من إدارة الجامعة	124	%47
من خلال الأصدقاء	46	%17,4
من خلال موقع المكتبة على الشبكة	6	%2,3
أخـــرى	12	%4,5
المجموع	**264**	**%100**

نظراً لأهمية تعرف المكتبات عدى مدى حاجة أعضاء هيئة التدريس إلي برامج تدريب لتعريفهم بكيفية استخدام مصادر المعلومات الإلكترونية وكيف يستفيدون من مميزاتها وتسهيلاتها العديدة فقد حاولت الدراسة استطلاع وجهة نظر أفراد عينة الدراسة عن مدى حاجتهم للتدريب، وكانت الإجابة كما يظهر في جدول رقم (13) كالتالي: جاء من يعرفون استخدام الخدمة بدرجة متوسط ويحتاجون في بعض الأحيان إلى مساعدة أكثر من نصف أفراد العينة بنسبة 57,3%، يليهم الذين يعرفون بالتأكيد استخدام الخدمة بنسبة 32,8%، ثم جاء بالدرجة الثالثة والرابعة الذين لديهم ضعف في استخدام الخدمة ويحتاجون إلى مساعدة وذلك بنسب قليلة جداً هي على التوالي 8,4% و 1,5%. وهذه النتائج تعطينا انطباعاً عن حاجة عدد لابأس به من أعضاء هيئة التدريس إلى برامج تدريبية تعينهم على استخدام مصادر المعلومات الإلكترونية بدرجة كبيرة.

جدول رقم (13) المعرفة الكافية للبحث في المصادر الإلكترونية من خلال شبكة الإنترنت

	التكرار	النسبة
بالتأكيد	86	%32,8
متوسطة وأحياناً احتاج إلى المساعدة	150	%57,3
ضعيفة وغالباً لا أجد ما أبحث عنه	22	%8,4
ضعيفة وغالباً ألجأ إلى طلب المساعدة	4	%1,5
المجموع	**262**	**%100**

السؤال السابع: مامدى رضا أعضاء هيئة التدريس عن مصادر المعلومات الإلكترونية؟

حيث أن نجاح المكتبات الجامعية في أداء رسالتها وتحقيق أهدافها يعتمد بدرجة كبيرة على رضا المستفيد من خدمات المكتبات فقد تم أخذ وجهة نظر أفراد عينة الدراسة عن مدى رضاهم عن خدمات مصادر المعلومات الإلكترونية التي توفرها مكتبات الجامعة. ويبين جدول رقم (14) أن نسبة 34,5% من أعضاء هيئة التدريس أجابوا برضاهم عن الخدمة، بينما 26,9% منهم كانوا غير راضين بسبب أن الخدمة بطيئة، ورأى 25,2% منهم أن الخدمة معقدة وصعبة الاستخدام. وأجاب حوالي 13,4% من أعضاء هيئة التدريس بأسباب أخرى أهمها صعوبة الدخول على المصادر الإلكترونية، وتكرار تغيير اسم المستخدم وكلمة السر، والانقطاع المتكرر لخدمة الإنترنت، وعدم توفر القدر الكافي من قواعد المعلومات ذات النصوص الكاملة.

ومما تجدر الإشارة إله هنا أن شكوى أعضاء هيئة التدريس تأتي في اختلاف طرق البحث واستراتيجياتها بين قواعد المعلومات المختلفة مما يجعل هناك أكثر من طريقة، وبالتالي تتعدد الطرق التي ينبغي على المستخدم اتباعها مما يخلق نوعاً من تشتت الفكر. ومن هنا ينبغي أن تكون خدمة مصادر المعلومات الإلكترونية التي تقدمها المكتبات موحدة ويكون لها بوابة سهلة الاستخدام حتى يتمكن غير المتخصصين من استخدامها والاستفادة منها.

جدول (14) رضا أعضاء هيئة التدريس عن خدمات مصادر المعلومات الإلكترونية

	التكرار	النسبة
نعم	82	%34,5
لا ، لأنها بطيئة	64	%26,9
لا، لأنها معقدة وصعبة الاستخدام	60	%25,2
أخرى	32	%13,4
المجموع	**238**	**%100**

السؤال الثامن: ما إيجابيات وسلبيات خدمة مصادر المعلومات الإلكترونية؟

الإيجابيات:

عدد أفراد عينة الدراسة عدداً من الإيجابيات التي يعتقدون من وجهة نظرهم توفرها بمصادر المعلومات الإلكترونية التي تتيحها لهم مكتبات الجامعة من خلال الإترنت. **ونورد فيما يلي ملخصاً لما اشتملت عليه إجابات أعضاء هيئة التدريس من خلال استبيانات الدراسة وهي مرتبة حسب أهميتها وفقاً لدرجة تكرارها في الإجابات.**

1- الحصول على الجديد في التخصص ومتابعة التطورات.

2- سهولة الانتقال من مصدر إلى آخر.

3- الحصول على معلومات حديثة ومتنوعة والتغطية الشاملة والدقيقة.

4- السرعة وتوفير الوقت والجهد.

5- سهولة الحصول على الخدمة.

6- تشجيع الباحث لعمل مزيد من الإنتاج البحثي.

7- سهولة تخزين المعلومات ونقلها.

8- حرية الوصول إلى المعلومات.

وتجدر الإشارة إلى أن هذه الإيجابيات أو المميزات والتي تتمثل في كثير من الأحيان بنتائجها الإيجابية من حيث السرعة والراحة والشمولية في البحث والدقة والسهولة والتوفر هي الأبرز لخدمة مصادر المعلومات الإلكترونية مقارنة مع نظيرتها المصادر التقليدية. ومن الأشياء الملفتة للنظر هنا هو أن عدداً من أعضاء هيئة التدريس يعتقدون أن توافر مصادر المعلومات الإلكترونية تشجع الباحثين على عمل المزيد من الإنتاج البحثي. وهذه الميزة بحد ذاتها وهي خدمة البحث العلمي أحد المقاصد الأساسية في المجتمع الأكاديمي لأعضاء هيئة التدريس.

السلبيات:

عدد أفراد عينة الدراسة عدداً من السلبيات التي يعتقدون من وجهة نظرهم حول مصادر المعلومات الإلكترونية التي توفرها مكتبات الجامعة من خلال الإنترنت. **ونورد فيما يلي ملخصاً لما اشتملت عليه إجابات أعضاء هيئة التدريس من خلال استبيانات الدراسة وهي مرتبة حسب أهميتها وفقاً لدرجة تكرارها في الإجابات.**

1- عدم المعرفة بإتاحة مكتبات الجامعة مصادر المعلومات الإلكترونية على الإنترنت.

2- بطء خدمة مصادر المعلومات الإلكترونية على الإنترنت واستمرار أعطال شبكة الحاسب.

3- الاعتماد على شبكة الإنترنت في توفير المصادر الإلكترونية دون غيرها من المصادر.

4- صعوبة الحصول على المعلومات.

5- اختلاف طريقة البحث لكل قاعدة معلومات.

6- الحاجة لوجود حاسب لمطالعة المقالات.

7- صعوبة استخدام خدمة المصادر الإلكترونية.

8- عدم توفر المعلومات القديمة.

9- عدم توفر برامج تعريفية وتدريبية أو أدلة إرشادية.

10- قلة الذهاب إلى المكتبة.

ونجد أن هذه السلبيات مكررة في الغالب مع أي خدمة لمصادر المعلومات الإلكترونية التي توفرها المكتبات وكذلك لدى مقارنتها مع نظيرتها المصادر التقليدية. وهنا ينبغي التوقف عند بعض هذه السلبيات وإلقاء نظرة عليها. فأحد السلبيات المهمة هنا هي عدم معرفة أعضاء هيئة التدريس بتوفر خدمة المصادر الإلكترونية على الإنترنت وعدم وجود برامج إرشادية وتدريبية للمساعدة على استخدامها. ويُعد هذا الأمر نقطة ضعف في تسويق المعلومات لدى إدارة خدمات المعلومات في المكتبات، حيث يوجد العديد من الأساليب التي يمكن استخدامها من قبل المكتبات للتعريف بالخدمة وتدريب المستفيدين عليها ولكن تعتمد بشكل أساسي على التخطيط الجيد ومن ثم التنفيذ المتقن.

وبالنسبة لسلبية بطء الشبكة وكثرة تعطلها ولماذا الاعتماد عليها دون غيرها من المصادر فإن هذا يعود لأسباب عديدة منها التجهيزات الأساسية لمتطلبات الشبكة في المؤسسة الأم وكذا مدى توفر وكفاءة الإخصائيين الذين يتعاملون مع هذه التقنيات. وأما الاعتماد على شبكة الإنترنت لتوفير الخدمة فمن المعلوم أنها الشبكة العالمية الأوسع إنتشاراً على المستوى العالمي وهي الأرخص حالياً من حيث التكلفة المادية. ومن وجهة نظرنا أن قيام بعض المكتبات بتوفير الخدمة الإلكترونية عن طريق الإنترنت وكذا الاشتراك بمصادر المعلومات المسجلة على الأقراص المكتنزة فيه تكرار وزيادة مصروفات وجهود لا لزوم لها.

بقي نقطة مهمة تتعلق بالسلبيات التي أوردها بعض أعضاء هيئة التدريس وهي الاختلاف في طريق البحث بين قاعدة معلومات وأخرى أو بين مجلة علمية ومجلة علمية أخرى. وهذه السلبية هي واقعة بالفعل وهي تعود إلى الشركات التي تتولى إنتاج مصادر المعلومات الإلكترونية أو توزعها. وتعمل العديد من المكتبات على توحيد طرق البحث في مصادر المعلومات التي تشترك بها عن طريق إنشاء بوابة بحث خاصة بها يتم فيها توحيد طرق البحث وإجراءاته، ويمكن البحث بأكثر من مصدر في وقت واحد من المصادر التي تشترك بها. ولذلك وتسهيلاً على الباحثين فإنه ينبغي على المكتبات أن تبادر إلى تصميم بوابة خاصة بها لهذا الأمر.

السؤال التاسع: ما المعوقات التي تحد من استخدام أعضاء هيئة التدريس لمصادر المعلومات الإلكترونية؟

حاولت الدراسة من خلال أحد الأسئلة المفتوحة في الاستبيان استطلاع وجهة نظر أفراد عينة الدراسة عن المعوقات التي يعتقدون أنها تحد من استخدام مصادر المعلومات الإلكترونية التي توفرها مكتبات الجامعة من خلال الإنترنت. **ونورد فيما يلي ملخصاً لما اشتملت عليه إجابات أعضاء هيئة التدريس من خلال استبيانات الدراسة وهي مرتبة حسب أهميتها وفقاً لدرجة تكرارها في الإجابات.**

1- التغيير المستمر لاسم المستخدم ورقم الدخول السري.

2- غزارة المعلومات المسترجعة تستغرق الكثير من الوقت لفرزها.

3- توزيع المجلات العلمية المتخصصة على أكثر من مصدر معلومات.

4- عدم الدقة في اختيار المصادر المناسبة لكل تخصص.

5- عدم توفر كل المجلات الورقية على مصادر إلكترونية.

6- الاقتصار على المصادر الإلكترونية باللغة الإنجليزية وعدم وجود مصادر إلكترونية باللغة العربية.

7- تأخر الاشتراك في المصادر الإلكترونية.

باستعراض هذه المعوقات التي أوردها بعض أعضاء هيئة التدريس نجد أنها مهمة وجديرة بالمناقشة. فمثلاً عندما يشتكي بعض أعضاء هيئة التدريس من تكرار تغيير اسم المستخدم ورقم الدخول السري لكل مصدر من مصادر المعلومات فإن هذا بلا شك يعيق الاستخدام

الفعلي لتلك المصادر ويربك أعضاء هيئة التدريس ويجعلهم يكثرون من الاتصال للبحث عن المفاتيح الجديدة للدخول. وبالتقصي عن الأسباب الحقيقية لهذه المشكلة وُجد أنها مشكلة فنية تتعلق بنظام IP للدخول والتي تتطلب الشركات الموردة توفرها في كل جامعة لحفظ حقوقها الفكرية. وهذه مشكلة تعاني منها أغلب المكتبات الجامعية في المملكة العربية السعودية ولذلك ينبغي العمل على حلها بشكل سريع.

وبالنسبة لغزارة المعلومات المسترجعة فإن هذه المشكلة تتعلق في الغالب بالباحث نفسه والاستراتيجية المستخدمة في البحث ومدى إلمام الباحث باستخدام محددات البحث. وأما توزيع المجلات العلمية المتخصصة على أكثر من مصدر فهذا يعود في غالب الأحيان إلى تداخل الموضوعات خصوصاً في هذا العصر الذي تعددت فيه الموضوعات وتنوعت وبالتالي تداخلت العلوم واعتمد بعضها على البعض الآخر. ولذلك نجد أحياناً مجلة متخصصة في موضوع من الموضوعات ويستفيد منها أكثر من متخصص في الأقسام الأكاديمية بالجامعات.

وبالنسبة لعدم الدقة في اختيار مصادر المعلومات الإلكترونية فربما يعود السبب للاختلافات بين أعضاء هيئة التدريس أنفسهم في التخصص الواحد واهتماماتهم الدقيقة. فتجد أن هذا يفضل هذا المصدر الذي يجد ضالته فيه بينما يفضل الآخر مصدر آخر لارتياحه معه وعدم رغبته في تجربة غيره من المصادر. وهناك مسألة مهمة بهذا الخصوص وهي أن بعض قواعد المعلومات تغطي موضوعات تغطيها قواعد أخرى وبالتالي يوجد تكرار في المجلات التي يتم تغطيتها. كما ينبغي ملاحظة أن قواعد المعلومات لاتغطي جميع المجلات العلمية الورقية. وهذا ما يشتكي منه بعض أعضاء هيئة التدريس وربما لن يتم حل هذه المشكلة في القريب العاجل نظراً للكثير من المسائل التي تقف حائلاً دون ذلك والتي أبرزها ما يتعلق بحقوق الملكية الفكرية.

وجاء الاقتصار على توفير مصادر المعلومات الإلكترونية باللغة الإنجليزية فقط وعدم توفير مصادر إلكترونية باللغة العربية كأحد أبرز المعوقات التي يشتكي منها بعض أفراد العينة وهم على وجه الخصوص الذين لايجيدون استخدام اللغة الإنجليزية. ولعل السبب الرئيسي في هذا يعود لقلة توفر مصادر معلومات باللغة العربية تضم مجلات علمية محكمة يُعتمد عليها.

استنتاجات الدراسة:

تناولت الدراسة التي بين أيدينا موضوع استخدام أعضاء هيئة التدريس بجامعة الملك سعود لمصادر المعلومات الإلكترونية التي توفرها مكتبات الجامعة، حيث تم التعرف على

مدى أهمية تلك المصادر الإلكترونية بالنسبة لهم، وحجم استخدامهم لها، وأنواع مصادر المعلومات التي يفضلونها، ومدى رضاهم عنها، وأغراضهم وأهدافهم من البحث بها، وكيفية اتصالهم بها، ومدى حاجتهم إلى برامج إعلامية أو إرشادية أو تدريبية. كما أن الدراسة استطلعت وجهات نظر أعضاء هيئة التدريس عن إيجابيات وسلبيات خدمة مصادر المعلومات الإلكترونية التي توفرها مكتبات الجامعة، فضلاً على أنها تعرفت على المعوقات التي تحد من استخدام أعضاء هيئة التدريس لمصادر المعلومات الإلكترونية.

وتبين من نتائج الدراسة مايلي:

- أن حجم الإقبال على إفادة أعضاء هيئة التدريس من مصادر المعلومات الإلكترونية كبيرة جداً (بمعدل استخدام يومي يساوي 66,9%، ومعدل استخدام أسبوعي بنسبة 63,5% من أفراد عينة الدراسة).
- أن درجة أهمية إفادة أعضاء هيئة التدريس من مصادر المعلومات الإلكترونية أساسية بالنسبة لأفراد عينة الدراسة بنسبة 67,8%، بينما يرى 57,6% أنها مهمة جداً ويفضلونها على نظيرتها المصادر التقليدية.
- أن الغالبية من أعضاء هيئة التدريس يفضلون الشكل الإلكتروني بنسبة قريبة من نصف أفراد عينة الدراسة 49,3%، بينما بلغت نسبة الذين يفضلون استخدام الشكل الورقي 26,5%، وقريباً منها بلغت نسبة الذين لايجدون فرقاً بين الشكلين 24,2%.
- أن نسبة أعضاء هيئة التدريس الذين لديهم معرفة مسبقة بأن مكتبات الجامعة توفر مصادر المعلومات الإلكترونية عبر شبكة الإنترنت ويستخدمونها 39,4%، وجاء من لديهم معرفة مسبقة ولكن لايستطيعون استخدامها بسهولة بنسبة 20,5%، يليهم الذين لايعرفون عن الخدمة مطلقاً بنسبة 13,6%.
- أن نسبة كبيرة من أعضاء هيئة التدريس يرتبطون بخدمة مصادر المعلومات الإلكترونية عبر شبكة الإنترنت من منازلهم بنسبة 49,6%، يلي ذلك الاتصال من المكتب أو العمل بنسبة 39,7%، بينما الذين يأتون إلى المكتبة بغرض الاتصال بالخدمة تصل نسبتهم إلى 10,7%.
- أن أبرز أنواع مصادر المعلومات التي يفضل أعضاء هيئة التدريس استخدامها للوصول إلى مقالة محددة هي: 1- مصادر المعلومات الإلكترونية التي توفرها مكتبات الجامعة بنسبة 40,7%. 2- مصادر المعلومات الشخصية بنسبة 20,4%. 3- مصادر المعلومات

الورقيـة التي توفرها مكتبات الجامـعة بنسـبة 18,6%. وتبين لنا هذه النتائج الاعـتماد الواضح من قبل أعضاء هيـئة التدريس على مصادر المعلومات التي توفـرها لهم مكتبات الجامعة مما يعني ضرورة الاهتمام بتحسين خدمات تلك المصادر.

- أن هناك أغراضـاً متـعددة تدفع أعـضاء هيئـة التدريس لاسـتخـدام مصادر المـعلومات الإلكترونيـة وتشمل: 1- إجراء البحـوث العلمية والتدريس بـنسبة 49,1%. 2- إجراء البحوث العلمية بنسبة 20,7%. 3- دعم التدريس بنسبة 20,7%.
- أن أبرز أهداف اسـتخدام مصـادر المعلومات الإلكتـرونية هي: 1- البحث عن مـقالات جديدة بنسبة 35,9%. 2- تصفح مـحتويات المجلات بنسـبة 15,3%. 3- الدخول على مقالات نصية نتيجة البحث عنها في قاعدة المعلومات بنسبة 12,2%.
- أن طريقة التعـاميم التي ترسلها إدارة المكتبات للجامـعات لإخبار أعضاء هيـئة التدريس عند التحديث أو التـغيير في مصـادر المعلومات الإلكترونية احتلت المرتبـة الأولى بنسبة 47%، تلاها ما يُنشـر عن طريق رسالة (جريدة) الجـامعة بنسـبة 18,2%، ثم عن طريق الأصدقاء بنسبة 17,4%. ومن الملفت للنظر أن موقع المكتبة على الإنترنت جاء في المرتبة الأخيرة بنسبة متدنية تبلغ 2,3% فقط.
- تبين مدى الحـاجة إلى إيجاد برامج تدريبـية وإرشادية على اسـتخدام مصـادر المعلومات الإلكترونيـة، حيث جاء من يعرفون اسـتخدام الخدمـة بدرجة متوسطة ويحـتاجون في بعض الأحيان إلى مساعدة وذلك بنسب قليلة جداً هي على التوالي 8,4% و 1,5%.
- أن نسبة 34,5% من أفراد عينة أعضاء هيئة التـدريس راضين عن خدمة مصادر المعلومات الإلكترونية، بينما نسبة 26,9% غير راضين بسبب أن الخدمـة بطيئة، ونسبة 25,2% غير راضين بسبب أن الخدمة مـعقدة وصعبة الاسـتخدام. وأجاب حوالي 13,4% من أعضاء هيئة التدريس بأسـباب أخرى أهمها صعوبة الدخـول على المصادر الإلكترونية، وتكرار تغييـر اسم المستخدم ورقم الدخـول السري، والانقطاع المتكرر لخدمـة الإنترنت، وعدم توفر القدر الكافي من قواعد المعلومات ذات النصوص الكاملة.
- وجود إيجابيات لخدمة مصادر المعلومات الإلكترونية أهمها مايلي: الحصول على الجديد في التخـصص ومتابعة التطورات، وسـهولة البحث، والحـصول على معلومات حـديثة ومتنوعة وتغطية شاملة ودقيقة، والسرعـة وتوفير الوقت والجهد، وسهولة الحصول على الخدمة، وتشجيع الباحث على البحث، وسهولة تخزين المعلومات ونقلها.
- وجود سلبيات لخدمة مصادر المعلومات الإلكترونية أهمها: عدم المعرفة بتوفير الخدمة في

مكتبات الجامعة، وبطء الخدمة واستمرار أعطال شبكة الحاسب، وصعوبة الحصول على المعلومات، واختلاف طريقة البحث لكل قاعدة معلومات، وصعوبة الاستخدام، وعدم توفر المعلومات القديمة، وعدم توفر برامج تعريفية وتدريبية، وقلة الذهاب إلى المكتبة.

- وجود معوقات تحد من استخدام مصادر المعلومات الإلكترونية أهمها: تغيير اسم المستخدم ورقم الدخول السري للخدمة باستمرار، وغزارة المعلومات المسترجعة، وتوزيع المجلات العلمية المتخصصة على أكثر من مصدر معلومات، وعدم الدقة في اختيار المصادر المناسبة لكل تخصص، وعدم توفر كل المجلات الورقية على مصادر إلكترونية، والاقتصار على المصادر الإلكترونية باللغة الإنجليزية، وتأخر الاشتراك في المصادر الإلكترونية.

توصيات الدراسة:

في ضوء ماتوصلت إليه نتائج هذه الدراسة يوصي الباحث بما يلي:

* زيادة الاهتمام بتطوير خدمة مصادر المعلومات الإلكترونية، وتحسينها، وزيادتها خصوصاً المجلات العلمية التي تقدم نصوصاً كاملة، والتركيز على التخصصات الموضوعية التي تحوز على اهتمام المستفيدين وذلك عن طريق توفير الميزانية اللازمة لذلك.

* تطوير شبكة الاتصالات في الجامعة ومعالجة توقفها باستمرار، خصوصاً لمن هم خارج الجامعة - وزيادة سرعتها، وإيجاد حل عاجل لتوفير عنوان الدخول IP Address وذلك لتسهيل دخول المستفيدين على مصادر المعلومات الإلكترونية التي توفرها مكتبات الجامعة عبر الإنترنت.

* تطوير بوابة خاصة للبحث بمصادر مكتبات الجامعة ويراعى توحيد مصطلحات البحث والبحث بأكثر من مصدر في وقت واحد وأن تكون سهلة الاستخدام وصديقة للمستفيد.

* زيادة الاهتمام بتسويق المعلومات الإلكترونية واستخدام عدد من الأساليب لإخبار المستفيدين بها وعند تحديثها أو تغييرها ومن هذه الأساليب: إصدار التعاميم الدورية، والإعلانات في الصحف وصحيفة الجامعة ولوحات الأخبار والإعلانات، وإعداد منشورات ومطويات وتوزيعها، والإعلان عن طريق البريد الإلكتروني وموقع الجامعة والمكتبة، وعمل زيارات تعريفية للكليات.

* ضرورة توسع المكتبات في استخدام الحاسبات الآلية وشبكات المعلومات ووسائل

الاتصال، بالإضافة إلى وسائط التخزين والاسترجاع للبيانات. وتعد هذه التقنيات من الأدوات الرئيسة لتقديم الخدمات المتقدمة التي يتطلع إليها المستفيد.

* ينبغي سرعة تطوير نظام المكتبات المعمول بـه حالياً ليتلاءم والتطورات الحديثة في تقنيات المعلومات.

* ينبغي إعداد البرامج الإعلامية والتدريبية والإرشادية الموجهة للمستفيدين والتي تناسب مستوياتهم العلمية وترشدهم إلى كيفية استخدام مصادر المعلومات الإلكترونية مع التركيز على المهارات الخاصة بالاسترجاع للمعلومات والاستفادة من تسهيلات ومميزات مصادر المعلومات.

* ينبغي التعاون المشترك والتنسيق التام بين إدارات المكتبات و أعضاء هيئة التدريس حسب اختصاصاتهم الموضوعية لاختيار المناسب من مصادر المعلومات الإلكترونية الذين ينبغي أن تشترك به مكتبات الجامعة. وينبغي مراعاة أن يتم عمل الإجراءات اللازمة للاشتراك في الأوقات المحددة وبدون تأخير.

المراجع

1- Norman O. G. (1997). The impact of electronic information sources on collection development: a survey of current practice, Library Hitech, v. 15, No. 1-2, 99. 123- 132.

2- جامعة الملك سعود - وكالة الجامعة للدراسات والتطوير والمتابعة. تقرير الجامعة السنوي للعام الجامعي 1426/1425هـ.

3- جامعة الملك سعود - وكالة الجامعة للدراسات والتطوير والمتابعة. تقرير الجامعة السنوي للعام الجامعي 1426/1425هـ.

4- جامعة الملك سعود - عمادة شؤون المكتبات. التقرير السنوي للعام الجامعي 1425/1424هـ.

5- جامعة الملك سعود - عمادة شؤون المكتبات. التقرير السنوي للعام الجامعي 1425/1424هـ.

6- جامعة الملك سعود - عمادة شؤون المكتبات. التقرير السنوي للعام الجامعي 1425/1424هـ.

7- العقلا، سليمان بن صالح والغامدي، فهد بن محمد. الإحلال الإلكتروني للدوريات: تجربة عمادة شؤون المكتبات بجامعة الملك سعود. ورقة مقدمة في: الندوة السعودية الأولى للنشر العلمي. جامعة الملك سعود: الرياض، 24- 1421/12/26هـ.

8- العقلا، سليمان بن صالح والغامدي، فهد بن محمد. المصدر السابق.

9- جامعة الملك سعود - عمادة شؤون المكتبات. التقرير السنوي للعام الجامعي 1425/1424هـ.

10- جامعة الملك سعود - عمادة شؤون المكتبات. التقرير السنوي للعام الجامعي 1425/1424هـ.

11- Lancaster. Wilfred. "Elcctronic Publishing". In: Library Trends. Winter 1989. PP. 320-324.

12- قنديلجي، عامر والسامرائي، إيمان. قواعد وشبكات المعلومات المحوسبة في المكتبات ومراكز المعلومات. عمان: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، 1421هـ ص 58.

13- A. F. Bancroft, V. F. Croft. R. Speth, and D. Phillips. "A Forward Looking Library Use Survey: WSU Libraries in the 21st Century. "The Journal of Academic Librarianship. 24 (1998): 216- 224.

14- H. Tomney, and P. F. Burton. "ELectronic Jourals a Study and Attitudes among Academics".

15- S. J. Weingart and J. A. Anderson. "When Questions are Answers: Using a Survey to Achieve Faculty Awareness of the Library's Electronic Resources". College & research Libraries. 61 (2000): 127- 134.

16- S. A. Rogers. "Electronic Journal Usage at Ohio State Universty". College & research Libraries. 62(2001): 25-34.

17- I. F. Dillon, and K. L. Hahn. "Are Researchers Ready for the Electronic Only Journal Collection?- Results of a Survey at the University of Maryland". Portal: Libraries and the Academy. 2(2002): 375- 390.

18- Grogg. Jill E. and Tenopir, Carol. 2000. Linking to Full Text in Scholarly Journals: Here a Link, There a Link, everywhere a Link. Searcher. Vol. 8, No. 10.p. 3645.

19- Tenopir, Carol and King Donald W. 1998. Designing Electronic Journals with 30 Years of Lessons From Print. The Journal of Electronic Publishing. Vol. 4, No.2.

20- Hawbaker, A. Craig and Wagner, Cynthia K. 1996. Periodical ownership Versus Full Text online access: a cost-benefit analysis, Journal of Academic Librarianship. Vol. 22, No.2. p. 105- 109.

21- Kingma, Bruce R. 1998. Economic issues in document delivery: access versus ownership and library consortia. Serials Librarian. Vol. 34, No. 112. p. 203- 211.

22- Mirza, Mohammad I and Siddiqui, Moid A. CD ROM Bibliographic Database searching at KFUPM Library: A Use Analysis. Aslib Proceedings. Vol. 45, No 5 (1993). p. 137-143.

23- Ashoor, Mohammad S. and Kanamugire, Athanase B. Responding to Researchers and Faculty Use Patterns and Perceptions of CD ROM Service. Online & CD ROM Review. Vol. 20, No. 4 (1996), p.171- 180.

24- السريحي، حسن عواد. الاتجاهات البحثية لمستخدمي شبكة قواعد المعلومات بجامعة الملك عبدالعزيز دراسات عربية في المكتبات وعلم المعلومات. س2، ع3 (1997) ص 9-45.

25- الشويش، على بن شويش. قواعد المعلومات البيليوجرافية على الخط المباشر أو على الأقراص المدمجة المتاحة في مكتبات مدينة الرياض: دراسة الاتجاهاتها الموضوعية والكمية والاستخدامية. في: المؤتمر السنوي التاسع لجمعية المكتبات المتخصصة - فرع الخليج العربي. الدوحة 2-4 أبريل 2002.

26- بامفلح، فاتن سعيد. استخدام أعضاء هيئة التدريس بجامعة أم القرى لقواعد البيانات الإلكترونية. المجلة العربية للأرشيف والتوثيق والمعلومات. س8، ع15-16 (نوفمبر 2004). ص 9-41.

27- جامعة الملك سعود - وكالة الجامعة للدراسات والتطوير والمتابعة - إدارة الإحصاء والمعلومات.

28- Witkin, B. R. (1995). Planning and conducting needs assessments: a practical guide. Thousand Oaks. Ca: Sage Publication, Inc.

الاتجاهات الحديثة في قياس المعلومات مراجعة علمية (2)

د. محمد جلال غندور
أستاذ علم المكتبات والمعلومات
كلية الآداب - جامعة القاهرة (فرع بني سويف)

ملخص :

يتناول هذا الجزء من الدراسة تطور دراسات الفيض المعلوماتي ودلالاته، وعلاقته بالسلوك المعلوماتي واسترجاع المعلومات، والقياسات المتشابهة للمجموعات الوثائقية المرتبة، والمعلومات الإحصائية واستخدام مصطلحات اللغة الطبيعية في استرجاع المعلومات، وقياسات إنتاجية المعرفة، واستخدام الإحصاء في قياس كفاءة استرجاع المعلومات الإلكترونية، والقياس وتقييم بحوث استرجاع المعلومات، واستخدام قياسات المعلومات في عمليات البحث الآلي للمعلومات واسترجاعها.

سادساً: الفيض المعلوماتي وتطور القياسات الإحصائية في استرجاع المعلومات

6 - 1- تعاريف:-

الإنتاج الفكري المعلوماتي عن الفيض المعلوماتي غزير، ولكن هذا الإنتاج تأملي Speculative وغير محدد المعالم، كما أن تعاريف مصطلح "الفيض المعلوماتي" غير متسقة أو منتظمة وإن كانت التعاريف تدور حول تقاطع المعلومات بالاقتصاد وبالثقافة، وفي رسالتها للدكتوراه قامت الباحثة أكن (Akin, L. 1997) بالتحليل الشامل للمفهوم على مدى 35 عام، حيث تبين لها أن العنصر المعلوماتي بدأ بدراسات إدارة الأعمال وعلم النفس وأن المصطلح له ارتباط واضح "بعصر المعلومات"، أما بالنسبة لدراسات المكتبات والمعلومات فقد حازت هذه الظاهرة على اهتمام العديد من علماء المعلومات من بينهم شانون وميلر وسيمون وكلاب وورمان Wurman وتيلور وغيرهم من رواد المجال.

(*) نشر الجزء الأول من الدراسة في عدد أكتوبر 2004.

6 – 2- تطور دراسات الفيض المعلوماتي ودلالاته:-

في تحليله لأعمال بعض علماء المعلومات في مجال الفيض المعلوماتي كانت مراجعة تيد لاين (Tid Line,T. J, 2002) في موسوعة علم المكتبات والمعلومات ELIS حيث كان إسهام شانون Shannon الرئيسي عن قدرة القناة Channel ودورها في بث المعلومات، أما إسهام ميلر Miller فكان اكتشاف قدرة الإنسان على معالجة خمسة إلى تسعة بتات Bits من المعلومات وتبعه سيمون Simon حيث حدد عدد (5 إلى 7) قطعة معلومات Chunks Of Information والتي يمكن استيعابها في الذاكرة الإنسانية قصيرة المدى، وأن الإنسان يستغرق من (5 – 10) ثواني في تثبيت هذه القطع في الذاكرة الإنسانية طويلة المدى، ويمكن اعتبار كل من ميلر وسيمون ممثلين لمسار المدخلات – المخرجات في معالجة المعلومات الإنسانية، ومما يذكر في هذا الصدد تجارب ميلر عن فيض المعلومات ومدى تأثيرها على السلوك المرضى للإنسان Pathological Behavior أما كلاب Klapp وورمان Wurman فقد أرتبط عملهما بظاهرتي الملل والقلق Bordon & Anxiety حيث قام كلاب بالتعرف على تأثير فيض المعلومات على الملل الذي يصيب الإنسان أما عمل ورمان فقد أرتبط بقياس ظاهرة القلق Anxiety ومعظم الباحثين يشهدون بأعمال ورمان في هذا الصدد، ويشبه ورمان ظاهرة القلق هذه بالثقب الأسود بين البيانات والمعرفة Data & Knowledge أما بالنسبة لحجم المعلومات التي يتم إنشاؤها وتوليدها والمشمولة في الشكل المطبوع (الكتب / الدوريات / الصحف) والمرئي والمسموع (الأفلام / التليفزيون / الراديو / الصور / الذاكرة الإنسانية) فيمكن التعبير عنها كما جاء بمراجعة تيد لاين Tid Line بمقاييس التيرا بايت Tera bytes والبيتا بايت Peta bytes والإكسابايت Exa bytes ويصل هذا الحجم الكلي في إحدى الحسابات إلى حوالي أثنين إكسا بايت أي إلى (2,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠ بايت) من المعلومات كما حاولت تيد لاين Tid Line في مراجعتها عن فيض المعلومات أن تربط هذا المفهوم بمصطلح مجتمع المعلومات حيث أشارت إلى النزاعات المتصلة بأصل المصطلح وإنه يعود إلى الباحث الياباني ميشيكو إيجاراشي Michiko Igarashi عام 1964 ولكن المصطلح في محتواه يعود إلى العديد من الباحثين الأمريكيين مثل ماكلوب Machlup وبورات حيث ركز ماكلوب على إنتاج المعرفة وتوزيعها كأهم سمات مجتمع المعلومات وأن إنتاج المعرفة ينمو بمعدل متضاعف وأن هذا النمو أسرع من متوسط نمو مكونات إجمالي الناتج القومي الأمريكي (G N P) أما بورات Porat فقد أثبت هو الآخر أن نصف القوة العاملة الأمريكية تعمل في معالجة المعلومات وأن هذا الحجم سيزيد باقتراب نهاية القرن العشرين.

وما ينسحب على معظم هذه التحليلات هو أن هناك تزايداً مستمراً في الناس الذين يعملون في "العمل الذهني" وليس في "العمل العضلي" وأن المعلومات هي وقود العصر ما بعد الصناعي.

6 - 3- فيض المعلومات وعلاقته بالسلوك المعلوماتي واسترجاع المعلومات:-

أعدت تيد لاين مراجعة عن هذا الفيض (Tid Line,2002) وسيتناولها معد هذه المراجعة بشيء من التفصيل ولكنه ينوه في البداية إلى ما ختمت به تيد لاين مراجعتها عن الآثار الاجتماعية لفيض المعلومات في المجتمع المعلوماتي بما في ذلك مصطلح فقر المعلومات Information Poverty كمقابل معاكس لمصطلح فيض المعلومات حيث أشارت إلى أن هذا الفقر يمكن أن يحدث في أي طبقة اقتصادية وأحد أبعادها هو الجهل نتيجة عدم القدرة على معرفة المطلوب من المعلومات أو الحصول على معلومات غير صحيحة، كما قد يعود الفقر المعلوماتي أيضاً إلى نقص المهارات والخبرات اللازمة لاستخدام نظم المعلومات أو تحيز بعض قنوات المعلومات، وإذا كانت هذه النظرة السريعة لمراجعة تيد لاين عن فيض المعلومات وحجمها، فقد رأي معد هذه المراجعة العلمية النقدية استكمال حجم هذا الفيض المعلوماتي بما جاء في مجلة الأعمال الأسبوعية Business Week بتاريخ 2000/6/11 للمؤلفة آلين ليكنج تحت عنوان "الابتكارات" Innovations حيث أشارت فيه إلى مشكلة فيض المعلومات Over Load وبعض الدراسات في جامعة كاليفورنيا والتي تتناول حجم هذا الفيض إذ يصل هذا الحجم عام 1999 والمخزون في الشكل المطبوع والفيلمي والبصري والوسط الممغنط إلى رقم مذهل Staggering وهو (One Billion Giga bytes أو 1.5 Exa bytes) وهذا يعني أن هنا (Mega bytes 250) لكل إنسان (رجل أو امرأة أو طفل) يعيش على هذه الأرض، وطبقاً للبحوث التي تمت بجامعة كاليفورنيا والمنشورة بالدورية أعلاه فإن الوثائق المطبوعة بجميع أنواعها تصل إلى نسبة 0.003 من المجموع الكلي بينما يوجد حوالي 93% مختزنة في الشكل الرقمي وقد نشر البحث على الوب

www.sims.berkeley.edu/how-much-info/index.html

أما مجلة الاقتصادي (Economist, 2000/10/21) فقد نشرت بعض التقديرات عن المعلومات المنتجة في العالم سنوياً حيث تصل إلى (Two Exa bytes) والإكسا بايت يقدر بحوالي بليون مرة بليون بايت. ومن بين تفاصيل الإحصائيات ما ذكر عن الصور التي تصل إلى ثمانين بليون صورة، أما اليونسكو فقد قدرت عدد الأفلام السينمائية بعدد (4250) سنوياً بالإضافة إلى 2 بليون أشعة إكس ثم ترجمت هذه الأرقام إلى بايت.

وفي إحصائية أخرى فإن عدد الكتب المنتجة عالمياً يصل إلى طول (ميل واحد) في السنة والكتاب حوالي (300) صفحة أما عدد النسخ المصورة فيصل إلى (Trillion 15) صفحة في السنة كما يتم تصدير عدد (Billion 2.5) C D من أمريكا (إحصائية عام 1999).

ويختم الباحثون في كاليفورنيا دراستهم الإحصائية هذه بتعليق هو إنه على الرغم من الزيادة الهائلة لهذا الفيض المعلوماتي إلا أن الإنسانية لا تستهلك إلا نفس العدد الذي كانت تنتجه منذ ثماني سنوات (في أمريكا على الأقل) كما أن القراءة والمشاهدة للتليفزيون زادت قليلاً من (3324) ساعة عام 1992 إلى (3380) ساعة عام 2000 م.

6 – 4- القياسات المتشابهة القوية للمجموعات الوثائقية المرتبة وأهميتها في إسترجاع المعلومات:-

عن موضوع القياسات المتشابهة المرتبة Ordered Similarity Measures (OS - Measures) وأهميتها في إسترجاع المعلومات كتبت كل من كريستين ميشيل وليو إج المقالين التاليين عامي (2001)، (2002) على الترتيب في مجلة إدارة وتجهيز المعلومات Michel,C. (2001) . Ordered Similarity Measures Taking Into Account The Rank Of Documents

Egghe, L.& Michel, C. (2002) Strong Similarity Measures For Ordered Sets Of . Documents In Information Retrieval

وقد بدأت كريستين ميشيل تلخيصها لرسالتها للدكتوراه في المقال الأول حيث أشارت إلى أن كشافات التشابه تستخدم للتعبير الكمي عن الفرق بين مجموعتين من الوثائق، وهذه تعتمد على عدد العناصر الموجودة في كل منهما، وفي واقع الأمر فتحسب من نتائج تقاطع أو اتحادات المجموعات التي يتم مقارنتها، ولكن العديد من الدراسات تشير إلى أن ترتيب تقديم الوثائق يعتبر من الحقائق الهامة التي يجب أن تؤخذ في الاعتبار خصوصياً بالنسبة لتقييم النظم وقد اقترحت في دراستها طريقة عامة لإنشاء مقاييس التشابه آخذة في الاعتبار رتبة تقديم الوثيقة وأطلقت على هذا القياس مقاييس التشابه المرتب Ordered Similarity Measures وقدمت في بحثها مقارنة بين القياسات الكلاسيكية والقياسات بواسطة التشابه المرتب، وأخيراً فقد أشارت إلى كيفية إنشاء مقاييس التشابه المرتب اعتماد على الاستدعاء والدقة، Recall & Precision أما المقال الثاني والذي يتصدره العالم المعروف في مجال القياسات المعلوماتية L . Egghe مع المؤلفة كريستين ميشيل فقد أشار فيه إلى كيفية وضع قياسات التشابه المرتب، أي القياسات المتشابهة لمجموعات الوثائق المرتبة (كنتيجة لعملية

استرجاع المعلومات) وأن قياسات التشابه لمجموعات الوثائق معروفة ومستخدمة جيداً في الإنتاج الفكري لاسترجاع المعلومات (من بين هذه المقاييس تلك المستخدمة بواسطة كل من (Losee 1990- Tagre- Satcliffe 1995- Boyce et al 1995) ويمكن الإشارة المختصرة لبعض ما كتب الباحثان إذا كان لدينا عالم Ω Omega Universe وتولدت عنه مجموعات فرعية A , B ففي استرجاع المعلومات تعتبر Ω كقاعدة بيانات للوثائق وإن المُجموعات الفرعية A , B هي نتيجة لعملية استرجاع المعلومات والتي بدأت بعد تقديم سؤال للنظام، وفي أي قياس لـ A , B Ω فهناك قياس تشابه D والذي يؤدي إلى عدد إيجابي (D (A ,B معبراً عن درجة التشابه بين المجموعتين وأن (D (A , B يجب أن تصل إلى قيمتها الصغرى (عادة صفر) إذا كان A = B 0 كما إنها يجب أن تصل إلى قيمتها القصوى إذا كان A = B ø وهذه القيمة القصوى تكون عادة (1) إذا ما تم معايرة (D Is normalized) (If D) وإذا كانت هذه هي الحالة فإن (D -1) هي مقياس عدم التشابه ومن بين أمثلة مقاييس التشابه الهامة: [A , B Ω , A , B ø] .. وتدلنا A / عن عدد وحدات A وفيما يلي كشاف جاكارد: Jaccard's Index :

$$J = (A , B) = \frac{/AB/}{/AUB/} \quad \text{Union} = U$$

الاستدعاء (R) والدقة (P):

$$R = (A , B) = \frac{/AB/}{/B/}$$

$$P = (A , B) = \frac{/AB/}{/A/}$$

ويلاحظ هنا أن أدوار A & B لا يمكن أن تتبادل مع بعضها وفي استرجاع المعلومات فإن A= Ret أي مجموعة الوثائق المسترجعة Retrieved Documents أما B = Rel فهي مجموعة الوثائق ذات الصالة Relevant Documents والبحث المثالي يجب أن يصل فيه R And P إلى أعلى القيم.

6 – 5– المعلومات الإحصائية واستخدام مصطلحات اللغة الطبيعية في استرجاع المعلومات:

في مقال منشور بمجلة (JASIS) عام 2001 يتحدث مؤلفه روبرت لوزي (,Losee , R 2001) عن الانتظامات في المعلومات الإحصائية التي تقدمها لنا مصطلحات اللغة الطبيعية عن المصطلحات القريبة، وأثبت في بحثه أنه مع زيادة رتبة الجملة Phrase Rank أي التحرك

من الجمل الشائعة إلى الجمل الأقل شيوعاً فإن قيمة قياس المعلومات المتبادل المتوقع Expected Mutual Information Measure (EMIM) بين المصطلحات ستتناقص بشكل منتظم.

وإذا كان نموذج لوهن Luhn قد أوضح لنا أن المصطلحات الوسطية في الصف Midrange هي أفضل مصطلحات التكشيف وإنها أكثر المصطلحات المميزة للصلة Relevance Discriminators فقد أشار لوزي في بحثه إلى أن هناك أسباباً لهذا المبدأ الذي أدخله لوهن اعتماداً على العلاقات الإمبيريقية التي ظهرت في دراسة لوزي بين رتبة المصطلحات داخل الجمل ومتوسط المعلومات المتبادلة بين المصطلحات والتي أطلق عليها الباحث التمثيل المقلوب Inverse Representation لمبدأ إميم EMIM السالف الإشارة إليه كما ذهب لوزي إلى أن التفسير النظري المعلوماتي لقانون زيف ZIPH موجود في الانتظامات التي ظهرت في البحث، وبالتالي فهو يرى أن قانون زيف هو نتيجة للقياس الإحصائي الموجود بين المصطلحات والذي تم وصفه في الدراسة باستخدام المفاهيم النظرية.

والبحث يدور بذلك حول العلاقات بين الخصائص المعتمدة على التكرار Frequency Based للمصطلحات القريبة في اللغة الطبيعية ورتبة تكرار هذه المصطلحات، وتشمل موضوعات البحث كذلك مقاييس نظرية المعلومات بما في ذلك قياس المعلومات المتبادل المتوقع (EMIM) والإنتروبيا والرتبة، فضلاً عن نموذج لوهن عن المقصود بالمصطلح Term Aboutness وتطبيقات ذلك في التكشيف واسترجاع المعلومات.

6 – 6- قياسات إنتاجية المعرفة في الأنشطة التجارية والأعمال في عصر المعلومات:-

هذا هو الفصل الأول من كتاب ألن بورتر Measuring The Information Age Business ووليم ريد عن ثورة المعلومات في عواقبها الحالية والمستقبلية (Porter , A. , Read ,W. (1998 وقد جاء في هذا الفصل أجزاء عن قياسات عصر المعلومات بالنسبة لتركيب وأداء مجتمع الأعمال Business وقد أكد المحرران على أن مقترحاتهما للقياس المستقبلي محفوفة بالخطر وإن كان عرض الكتاب لهذا الجانب يساعدنا على الفهم الأفضل لأنشطة الأعمال والتجارة.

وقد أكد المحرران على أن المعايير التشغيلية المفتاحية للمجتمع الصناعي تعتمد على مفاهيم الفاعلية التركيبية Structural Effectiveness بالمقارنة بالكفاءة التشغيلية Operational Efficiency فضلاً عن اعتمادها على إنتاجية المعرفة (بالمقارنة بإنتاجية العمل ورأس المال).

هذا وإنتاجية المعرفة Knowledge Productivity كقياس لأداء الأعمال Business في عصر المعلومات هو مفهوم جديد ويعبر عنه بالمعادلة التالية:

$$\text{إنتاجية المعرفة} = \frac{\text{القيمة المضافة الاقتصادية}}{\text{الأصول (ASSETS) المعرفية}}$$

وشرح الكتاب بشيء من التفصيل في هذا الفصل المقصود بكل من القيمة المضافة الاقتصادية والأصول المعرفية.

6 – 7- الإحصاء في قياس كفاءة استرجاع المعلومات الإلكترونية:

يوضح لنا لانج وزميله جريجز باى (Lang , W , S , 1996) بالأمثلة أسلوبًا إحصائياً جديداً وضعه بيرسون Pearson في نهاية القرن العشرين وهو عبارة عن العلاقة بين متغيران معياريان ثنائيان، موزعان على توزيعات مستمرة تابعة في إطار علاقات رباعية الارتباط:

(The Relationship Between 2 Dichotomously Categorized Variables Distributed on an Underling Continuous Distribution as a Tetrachoic Corelation).

حيث يمكن استخدامه في تصميم كفاءة بحوث قياس المعلومات واختبار الفروض المتصلة بكفاءة بحث المعلومات المحسب.

6 – 8- القياس وتقييم بحوث استرجاع المعلومات:

ويضع هنا الباحث إليس (Ellis , D , 1996) عنوان دراسته "**الحيرة في قياس بحوث استرجاع المعلومات**" وهذه الدراسة هي إسهام في عدد خاص من مجلة الجمعية الأمريكية لعلم المعلومات JASIS مخصص لموضوع تقييم نظم استرجاع المعلومات، وهو يستعرض مشكلة القياس في بحوث استرجاع المعلومات منذ اختبارات الاسترجاع الأولى، ويشرح الحيرة التي انتابته بعد هذا الاستعراض والمتمثلة في ثلاثة أشكال وهي: حيرة القياس في المدخل الأصلي Archetypal، ثم الحيرة في القياس مع المدخل الاحتمالي Probabilistic ثم الحيرة في القياس المعلوماتي مع نظام الخبرة في استرجاع المعلومات (IR-ES) Information Retrieval - Expert System) ومع ذلك فقد ظلت حيرة القياسات في استرجاع المعلومات قائمة دون حل جذري وذلك لأسباب ثلاثة وهي:- طبيعة المادة الموضوعية للمجال - طبيعة الحكم على الصلاحية Relevance - طبيعة المكون المعرفي Cognition And Knowledge.

6- 9- قياسات المعلومات واستخداماتها في عمليات البحث الآلي للمعلومات واسترجاعها:

تشير المصادر إلى أن استخدامات الحاسبات الإلكترونية، وتكنولوجيا المعلومات في عمليات بحث المعلومات واسترجاعها، يرجع إلى حقبة الستينيات من هذا القرن، وقد

بدأت أولى هذه التطبيقات في الولايات المتحدة الأمريكية، وارتبطت في بداياتها بالمجالات العسكرية عام 1959، (Novai Ordnance Laboratory , US)، ومن ثم امتد التطبيق ليشمل المجالات الصناعية عام 1965.

ويرجع الفضل إلى المكتبة القومية الطبية الأمريكية NLM ، إلى إدخال هذه التقنيات في مجال البحوث الأكاديمية والعلمية، حيث بدأت في استخدام نظام MEDLARS المعروف في مجال البحوث الطبية في الولايات المتحدة الأمريكية.

وقد اعتمدت بداية هذه التطبيقات على تقنية "التجهيز على دفعات" (OFF-LINE) باستخدام الأشرطة الممغنطة، حيث ارتكزت هذه التقنيات على استرجاع المعلومات واستعادتها بعيدا عن الخط المباشر (ON-LINE)، وقدمت من خلالها خدمات البحث الراجع، وخدمات البث الانتقائي للمعلومات (SDI)، والتي اعتمدت - في مجملها - على التكشيف اليدوي، كما اتبعت أسلوب استراتيجيات بحث أعدت عن طريق أخصائيي المعلومات، وفي كلتا الحالتين اعتمدت على المكانز في إعداد قوائم مصطلحات التكشيف والاسترجاع.

ومنذ بداية السبعينيات، بدأ عصر جديد للتطبيقات باستخدام تقنيات البحث والاسترجاع على الخط المباشر، حيث مورس من خلاله التعامل المباشر بين المستفيد ومخزون مرصد البيانات بصورة متفاعلة بين النظام الآلي والمستخدم للنظام في عمليتي البحث والاسترجاع.

وتتمثل أنماط الطلب للمعلومات في أشكال كثيرة، منها ما يتعلق بالحاجة إلى تتبع وثيقة بعينها، ومنها ما يختص باسترجاع حقائق أو بيانات في إطار خدمات الاستفسارات المرجعية وغيرها من أنماط طلب المعلومات.

وقد استخدمت عدة تقنيات لقياس المعلومات الناتجة عن البحث والاسترجاع الآلي للمعلومات على الخط المباشر، تم التعبير عنها بالعديد من المصطلحات المستخدمة من أهمها:

1. الاستدعاء Recall

1.1 نسبة الاستدعاء Recall Ratio

2. التحقيق Verification

2.1 نسبة التحقيق Verification Ratio

ويستعرض الباحث فيما يلي أهم المفاهيم حول هذه التقنيات القياسية وتطبيقاتها في مجال المعلومات:

الاستدعاء Recall: المفهوم والاستخدام:

يعد مصطلح الاستدعاء من الزاوية اللغوية (العربية) لفظًا مجازياً، يقع في نطاق التوسع الدلالي حيث تحمل الألفاظ دلالات لم تكن لها من قبل، مع احتمالها لدلالات قديمة بدأت بها، مما يفيد بأنها تستوعب مفاهيم الدلالات القديمة مع استيعابها للدلالات الحديثة. واستنادا على هذه الرؤية اللغوية فإن لفظ استدعاء من الفعل (دعا) ويعني:

- دعا بالشيء - دعواً، ودعوة، ودعاء، ودعوى: طلب إحضاره و- الأمر إلى كذا: تطلبه ... استدعاه: طلبه (المعجم الوجيز 1995، ص288).

- دعا بالشيء - دعواً، ودعوة، ودعاء، ودعوى: طلب إحضاره:

دعاه بالكتاب و- الشيء إلى كذا: احتاج: إليه ... (استدعاه): صاح به. و - طلبه واستلزمه (المعجم الوسيط، 1993، ص 296).

وتشير القواميس ثنائية اللغة أن اللفظ Recall يعني من الزاوية اللغوية المفاهيم التالية:

يستدعي، يدعو، يذكر بـ، يعيد إلى الذهن، يتذكر، يسترد، واستدعاء (منير بعلبكي، 1988، ص 764) في حين يتم تعريفه في أحد القواميس المتخصصة في مجال المكتبات والمعلومات على أنه: " استعادة وثيقة أو مرجع من مخزن معلومات " (سيد حسب الله، 1988، ص940).

وفي إطار هذا المفهوم المتخصص، نجد أن المفاهيم المحيطة بمصطلح الاستدعاء Recall ترتبط ارتباطا مباشرا بمصطلح Retrieval ، وهو مصطلح مشتق من فعل To Retrieve، ويعني: وجد، استعاد (HADDAD, 1988 ,P.252). ويعد من المصطلحات التي ظهرت في مجال المكتبات والمعلومات منذ بداية استخدام تقنيات الحاسبات الآلية في تخزين المعلومات واسترجاعها، لذا نجد أن القواميس المتخصصة تشير إلى هذا المصطلح Retrieval بمعنى:

- استعادة، استرجاع: جميع إجراءات إيجاد وتلخيص وتنظيم وعرض وطباعة معلومات من نظام حاسوب في شكل نافع للمستخدم النهائي، ويعني المصطلح عموما تحديد موقع أو مجموعة بيانات معينة في قاعدة بيانات مثلا وإرجاعها إلى برنامج أو مستخدم (علم الدين حماد، 1994، ص 948).

- عملية الحصول على:

(أ) الحقائق والمعلومات الأخرى، المسجلة والمكشفة بطريقة ما عن طريق موضوعها.

(ب) الوثائق التي تحتوى على الحقائق المطلوبة (سيد حسب الله، 1988، ص 966).

- استرجاع: استخراج البيانات من ملف أو ملفات بواسطة البحث عن مفاتيح أو ملصقات محددة، تحتويها سجلات مخزنة في الملف (English -Arabic Dic.1992,P.22).

ومن الجلي أن هذه المجموعة من المصطلحات، تعبر عن عملية / أو عمليات إجرائية واحدة تتم باستخدام آلية حديثة للحصول على معلومات مخزنة إلكترونيًا، وإتاحتها للمستفيدين، ولكن بينما كان يعبر عن هذه الإجراءات في السابق - في بداية استخدام التقنيات الآلية - بمصطلحات مثل "استعادة " و"استرجاع" أضيف الآن مصطلح "استدعاء Recall" ليعبر عن نفس الإجراء في بيئة الاسترجاع الإلكتروني للمعلومات، لذا نجد لانكستر يعرف مصطلح "استدعاء Recall" بأنه "قدرة النظام على استرجاع الوثائق المتصلة بموضوع البحث" (لانكستر، 1997، ص292). كما يعرفه في موقع آخر من كتابه بأنه " القدرة على استرجاع الوثائق المفيدة" (لانكستر، 1997، ص 292). كما يشير المؤلف في كتابه إلى أهمية الاستدعاء Recall، قائلا بأنه "مهم بالنسبة للمستفيد من نظم استرجاع المعلومات الذين يبحثون عن أوعية معلومات في موضوع معين (لانكستر، 1997، ص292)".

ونلاحظ في هذا الصدد سواء في رؤية المؤلف، أو في تعريف المترجم لعملية الاستدعاء أو في وصف أهميتها، أنهما استخدما مصطلح "استرجاع" للتعبير عن عملية الاستدعاء مما يعني تداخل المفاهيم مابين المصطلحين واستخدامهما بطريقة تبادلية للتعبير عن نفس المفهوم البحثي والإجرائي (أو الإجراء البحثي)، مما يشير إلى أن هذه المصطلحات في مجموعها تعبر عن نفس الظاهرة الإجرائية في مجال المعلومات، بالرغم من اختلاف اللفظ (المصطلح) المستخدم، بينما نجد باحث آخر في مجال المعلومات (مترجم) يعبر عن نفس الظاهرة تداخل المفاهيم بين مصطلح الاستدعاء Recall، ومصطلح آخر يستخدم في نفس الإجراء البحثي حيث يصرح قائلا "إن استرجاع مواد أو وثائق وثيقة الصلة بالموضوع Pertinance Items" من قاعدة المعلومات كثيرا ما يشار إليها بلفظ الاستدعاء Recall ... كما يشار إلى مدى استرجاع الوثائق ذات الصلة بالموضوع بنسبة "الاستدعاء Recall Ratio" (لانكستر، 1997، ص 309). كما يورد نفس المؤلف إشارة أخرى توحي بوجود علاقة غير مباشرة ما بين مصطلح الاستدعاء Recall ومصطلح الصلاحية Relevance من خلال علاقة

كليهما بمصطلح Pertinance حينما يصرح قائلا " هنا لك مناقشات مستفيضة حول معنى مصطلح، الصلة بالموضوع Pertinance، والصلاحية Relevance، حول الفرق مابين المصطلحين (لانكستر، 1997، ص309).

نخلص من السابق أن مصطلح استدعاء Recall، يعبرعن إجراء تقني تحيط به نفس المفاهيم التي أحاطت من قبل بمصطلحات مثل استعادة واسترجاع Retrieval، والتي سبق واستخدمت في الإنتاج الفكري في مجال المعلومات منذ فترة زمنية تعود إلى الستينيات من هذا القرن، كما يرتبط أيضاً بعلاقات مفاهيم مع مصطلحات ظهرت في وقت لاحق مثل مصطلح متصل Pertinance والصلاحية Relevance.

نسبة الاستدعاء Recall Ratio

من المفاهيم اللصيقة والمرتبطة بتقنية الاستدعاء، تلك المتعلقة بفوائده التطبيقية في مجال استرجاع المعلومات والإفادة منها، وقد أورد لانكستر في كتابه أن الاستدعاء يعني مقياس ما إذا كان تم استرجاع وثيقة بعينها أم لا، أو مقياس لمدى استرجاع الوثائق المراد استرجاعها (لانكستر، 1997، ص 229). ولذا نجد البعض يشير إلى "أن الاستدعاء وحده لا يعطينا سوى صورة ناقصة جداً عن الكفاءة التي يتم بها إجراء إحدى عمليات البحث" (عبد المجيد الرفاعي، 1998، ص309). ويتضح من الرؤية السابقة أن هناك درجات متفاوتة من الاستدعاء يمكن قياسها وتحويلها إلى نسبة مئوية لقياس قدرة النظام على استدعاء مجموعة وثائق بعينها، ترتبط ارتباطاً مباشراً بالموضوع المطلوب بحثه واسترجاع وثائقه حيث يطلق على هذا المقياس نسبة الاستدعاء Recall Ratio.

وتختلف رؤية المتخصصين وتعريفاتهم فيما يخص ترجمة مصطلح Recall Ratio ومفهومها فنجد أن مصطلح Recall Ratio يترجم بمصطلح **"نسبة الاسترجاع"** ويعرف بأنه **"نسبة الاسترجاع في مجال استعادة البيانات، ويعني نسبة عدد الوثائق الصحيحة المستعادة باستخدام استفسار معين إلى إجمالي الوثائق الصحيحة في المجموعة الكاملة"** (علم الدين حماد، 1994، ص917).

في حين نجد أن المعجم الموسوعي لمصطلحات المكتبات والمعلومات يترجم نفس المصطلح Recall Ratio بمصطلح نسبة الاستدعاء، ويعرفه بأنه "مصطلح في استرجاع المعلومات يعني النسبة بين عدد الوثائق المستعادة المتعلقة بموضوع البحث، والعدد الكلي للأعمال التي يحتوي عليها المصدر الببليوجرافي المستخدم في البحث المتعلق بنفس الموضوع، وهو من مقاييس كمال البحث في الإنتاج الفكري، ويسمى أيضا Sensitivity (سيد حسب الله، 1988، ص940)".

ونجد لانكسر يصف نسبة الاستدعاء Recall Ratio بمفهوم مشابه جاء فيه غالبًا ما يسمى مقياس اكتمال البحث في مرصد البيانات بنسبة الاستدعاء، وتعني عبارة "80% استدعاء" أنه تم العثور على أربعة أخماس الوثائق المتصلة بموضوع الاهتمام في مرصد البيانات" (لانكستر، 1997، ص 229).

ويقدم نسبة الاستدعاء بالمعادلة التالية:

$$\text{نسبة الاستدعاء} = \frac{\text{عدد الوثائق المسترجعة المتعلقة بالموضوع}}{\text{مجموع الوثائق المتصلة بالموضوع}} \times 100$$

(لانكستر، 1997، ص 231)

ويمكن إعطاء مثال على نسبة الاستدعاء بتطبيق المعادلة السابقة إذا ما افترضنا أن:

أ = 5 وثائق متعلقة بموضوع بحث تم استرجاعها.

ب = وثيقتان متعلقتان بموضوع البحث لم يتم استرجاعها.

جـ = ثلاث وثائق غير متصلة بموضوع البحث تم استرجاعها.

د = 9990 وثيقة غير متصلة بموضوع البحث لم يتم استرجاعها.

وبتطبيق المعادلة:

$$\text{فإن نسبة الاستدعاء} = \frac{\text{أ}}{\text{أ + ب}} \times 100$$

$$= \frac{5}{5+2} \times 100$$

$$= \frac{5}{7} \times 100$$

$$= \frac{500}{7}$$

$$= 71,4\%$$

وبالرغم من الأهمية التي تبدو عليها نسبة الاستدعاء، وضرورتها للحكم على قدرة النظام في استدعاء الوثائق المتصلة بموضوع البحث إلا أنها يشوبها بعض القصور الذي يتمثل في أنها بنيت على فرضية أن جميع الوثائق المخزونة في النظام والمراد استرجاعها على درجة واحدة من الأهمية النسبية للباحث وموضوع بحثه. وهو الأمر الذي لا يمكن الجزم بصحته في جميع المجالات البحثية، فقد تكون من ضمن الوثائق التي تم استرجاعها (استدعائها) بالرغم من قلتها ما هو أكثر أهمية من الوثائق المتصلة بالموضوع ولم يتم استرجاعها. لذا فإن أهميتها (أي المجموعة غير المسترجعة) بالنسبة لموضوع البحث، قد لا

تكون كبيرة أو مؤثرة وعليه فإن الحكم على قدرة النظام في استدعاء الوثائق المتصلة بالبحث، بالاعتماد على معادلة نسبة الاستدعاء وحدها، لا يكون دقيقاً بالدرجة الكافية للحكم على قدرات النظام وفعاليته من هذا المنطلق جاء المعيار الثاني الذي يمثله المصطلح "التحقيق" ويطلق عليه أيضا التدقيق، أو الدقة للحكم على قدرة النظام في استرجاع الوثائق ذات العلاقة المباشرة بموضوع البحث.

التحقيق Verification

يعد هذا المصطلح من المصطلحات غير محددة الاستخدام في مجال المعلومات، حيث يحتوي علي عدة مضامين تعبر عن مفهومه واستخدامه، ويرجع ذلك إلى أن استخدامه لم يقنن بطريقة واضحة - إلى الآن - في الإنتاج الفكري للمجال. لذا نجده يستخدم بطريقة تبادلية مع عدة مصطلحات، ويعبر عنه بتراكيب لفظية متنوعة.

وإذا ما تقصينا معنى لفظ "تحقيق" ومفهومه اللغوي في القواميس العربية نجد أنه يعني:

- المصدر - (حق) الأمر ...: صح وثبت وصدق ... حقق الأمر: أثبته وصدقه ... حقق (الشيء): احكمه ... ويقال: حقق المخطوط: أحكم فحصه ... كلام محقق: محكم ورصين (المعجم الوجيز، 1995، ص162).

- (حق) الأمر... صح وثبت وصدق...، تيقنه وصدقه... (حقق) الأمر: أثبته وصدقه ... ويقال كلام محقق: محكم الصنعه ... التحقيق: (تحقيق الهمزة: إعطاء الهمزة حقها عن النطق بها (المعجم الوسيط، 1993، ص 194).

فإذا بحثنا مفهومه في القواميس ثنائية اللغة، نجد أن لفظ Verification يعني "التأكد من صحة الشيء"، "التثبت"، "التحقق من" (منير بعلبكي، 1991، ص1027).

وإذا ما تتبعنا مفهوم التحقيق Verification في المعاجم المتخصصة في مجال المكتبات والمعلومات نجد أن:

Verification تعني: تحقيق، تحقق، تأكد، وتعرف بأنها "تعني في استرجاع المعلومات: عملية فحص البيانات المثقبة على وسيط إدخال في الحاسب" (سيد حسب الله، 1988، ص 1174).

بينما نجد في مرجع متخصص آخر أن كلمة Verify تعني في بيئة استرجاع المعلومات "التأكد من أن النتيجة صحيحة وأن إجراءات التسلسل في العمليات قد تم" (علم الدين حماد، 1994، ص1148).

ويرد مصطلح التحقيق Verification في الإنتاج الفكري للمجال في بيئة البحث الآلي

للمعلومات - بمعنى "تجنب الوثائق غير المفيدة" بينما يرد في تعريف آخر بأنه يعني "القدرة (أي قدرة النظام الآلي) على عدم استرجاع وثائق غير متصلة بالموضوع)"، وفي موضع آخر بأنه "مقياس لجهد المستفيد وما يتحمله من تكلفه" (لانكستر، 1997، ص232).

وإذا ما وضعنا في الاعتبار المفاهيم التي وردت في التعريفات السابقة (اللغوي والمصطلحي) نجد أن المفاهيم المحيطة بهذا المصطلح، ترتبط بمفاهيم مصطلحات أخرى يستخدمها بعض الباحثين للتعبير عن نفس المعنى مثل:

التدقيق Precision

الذي يعني "دقة، ضبط، إحكام" (منير بعلبكي، 1991، ص713).

وهو من الألفاظ المحدثة، التي استعملها المحدثون في العصر الحديث، وشاع في لغة الحياة المعاصرة.

كما نجد أيضاً نفس الارتباط مع مصطلح: **Matching**

الذي يعني (المقارنة) الدقيقة بين المصطلحات التي تعبر عن استراتيجية البحث ولغة التكشيف الموضوعي المعبرة عن الوثائق المخزنة في الحاسب الآلي (مرصد بيانات).

وينطبق هذا الارتباط - أيضا - على مصطلح:

الصلاحية Relevance:

وصلاحية المعلومات هي مقياس لمدي ملائمة نظام المعلومات لاحتياجات المستفيد بصورة جيدة، وهذه الخاصية يمكن قياسها بشمولية المعلومات أو بدرجة الوضوح التي يعمل بها نظام الاستعلام، حيث يمكن لهذا النظام أن تنخفض درجة كفائته من خلال ظاهرتي الصمت أو الضجيج حيث يعني الصمت عدم الحصول على كامل المعلومات الموجودة ضمن النظام حول موضوع محدد، بينما يعني الضجيج وجود معلومات غير مطلوبة مما يسبب تشوش طالب الخدمة (عبد المجيد الرفاعي، 1998، ص 27).

وأياً كان المصطلح المعبر عن هذا الإجراء البحثي - والمفاهيم المرتبطة به - فإنه في النهاية يعني: "القياس غير المباشر لوقت المستفيد وجهده" (لانكستر، 1997، ص 236).

ويتفق في أهدافه مع أهداف إجراءات الاستدعاء من حيث استخدامه كمعيار لقياس كفاءة النظام في استرجاع المعلومات المطلوبة التي تتوافق والاحتياجات البحثية.

وكما توجد درجات متفاوتة في مدى دقة النظم في استدعاء المعلومات، فيوجد - أيضاً - مستويات متعددة في مستويات التحقق من دقة المعلومات وتطابقها مع موضوع البحث، وهي ما يعبر عنها بمصطلح "نسبة التحقيق" .

نسبة التحقيق Verification Ratio

ويطلق عليها أيضاً "نسبة الدقة Precision Ratio" ، وقد يطلق عليها في بعض الأحيان نسبة الصلاحية Relevance Ratio وتعني في بيئة البحث الآلي عن المعلومات واسترجاعها:

"نسبة الوثائق المتعلقة بموضوع البحث إلى العدد الكلي للوثائق التي استرجعت أثناء البحث مضروبا في 100" (سيد حسب الله، 1988، ص893).

ويعبر عنها بصورة أخرى على أنها "عدد الوثائق المسترجعة المتصلة بالموضوع إلى مجموع الوثائق المسترجعة مضروباً في 100" (لانكستر، 1997، ص 231).

ويمكن وضعها على صورة المعادلة التالية:

$$\text{نسبة التحقيق} = \frac{\text{عدد الوثائق المسترجعة المتصلة بالموضوع}}{\text{مجموع الوثائق المسترجعة}} \times 100$$

فإذا طبقنا المعطيات الرقمية للمثال السابق المستخدم في تحقيق نسبة الاستدعاء، نجد أن:

$$\text{نسبة التحقيق} = \frac{\text{أ}}{\text{أ + جـ}} \times 100$$

$$= \frac{5}{3+5} \times 100$$

$$= \frac{5}{8} \times 100$$

$$= \frac{500}{8} = \%62,5$$

مما يعني أنه لنفس الحالة البحثية بينما كانت:

نسبة الاستدعاء = 71,4 %

فإن نسبة التحقيق = 62,5 %

وبالرغم من أن نسبة التحقيق توفر - من منظور ما - مقياسًا غير مباشر إلى حد ما "لتكلفة البحث الذي أجراه المستفيد" (لانكستر، 1997، ص 309) وبالرغم - أيضاً - من أهمية استخدامها في التأكد من دقة النظام في استرجاع الوثائق المطلوبة، إلا أنها تفقد جزأ من فعاليتها عندما تطبق على البحث غير المفوض.

العلاقة بين الاستدعاء Recall والتحقيق Verification

تشير الدراسات التي تناولت مصطلحي الاستدعاء والتحقيق سواء من زاوية المفهوم والتعريف، أو من الرؤية التطبيقية أنهما يرتبطان مع بعضهما البعض بعلاقة عكسية، أي كلما زادت نسبة الاستدعاء تميل نسبة التحقيق إلى الانخفاض والعكس صحيح. وهذا يعني أنه كلما زادت نسبة الوثائق المسترجعة من النظام احتوت على عددا أكبر من الوثائق غير المرتبطة بموضوع البحث أو التي لها علاقة ثانوية، وبذلك تنخفض نسبة الدقة في الوثائق المسترجعة، فيما يخص الموضوع المطلوب دراسته، واحتياجات المستفيد، بينما نجد أنه كلما انحصرت كميات الوثائق المسترجعة وضيقنا نطاق البحث كلما حصلنا على نسبة تحقيق مرتفعة أي حصلنا على وثائق تلبى بصورة مباشرة احتياجات المستفيد وتدقق مع متطلبات بحثه.

الخلاصة

نخلص من السابق أنه بالرغم من المصطلحات المتباينة التي تستخدم في التعبير عن المفاهيم المرتبطة بقياسات المعلومات في بيئة البحث الآلي عن المعلومات واسترجاعها إلا أنها ترتبط - في النهاية - ارتباطا مباشراً مع بعضها البعض سواء من زاوية المفاهيم التي تحيط بها أو من زاوية تطبيقها في بيئة نظم الاسترجاع الآلي للمعلومات. وينطبق هذا على المصطلحات المعبرة من المفاهيم العامة المتعلقة بهذا المجال أو بالمفاهيم المتعلقة بالإجراءات، وقياس نتائج البحث وتقييم عمليات الاسترجاع. ونستطيع أن نستنتج وجود ثلاثة قضايا عامة متعلقة بمصطلحات القياسات في مجال استرجاع المعلومات، وبصفة خاصة بالمصطلحات المستخدمة في بيئة التطبيقات التكنولوجية الحديثة في المجال:

1. قضية ترجمة المصطلحات وتعريبها.
2. قضية المفاهيم والتعاريف المرتبطة بالمصطلحات المترجمة والمعربة.
3. قضية متابعة التقدم العلمي والتقني والتعرف على المصطلحات الجديدة التي تطرأ على المجال للتعريف بالمفاهيم الحديثة التي طرأت عليه.

وللتصدي لهذه القضايا الحيوية، يجب أن تتضافر الجهود الفردية (باحثين وعلماء) ومؤسسية (اتحادات، وجمعيات، ومؤسسات تعليمية، وعلمية، ومراكز بحوث لغوية وطبية ...) والقطرية (منظمات إقليمية متخصصة) لدفع الجهود بغية إنشاء آليات عمل لبناء قواعد معلومات مقننة تحتوي جميع المصطلحات في مجال العمل المعلوماتي وإنتاج أدوات تقنين مصطلحات (معاجم، مكانز ... إلخ) لتعريب المصطلحات وتوثيق مفاهيمها وتعريفاتها واستخدامها.

(للبحث بقية)

التطورات الحديثة في مجال تنظيم المعلومات وانعكاساتها على تعليم الفهرسة في أقسام علوم المكتبات والمعلومات العربية

د. هاشم فرحات
(hsayed@ksu.edu.sa)

د. مبارك سعد سليمان
(msulaiman@ksu.edu.sa)

قسم علوم المكتبات والمعلومات - جامعة الملك سعود

ملخص :

تسعى الدراسة إلى إلقاء الضوء على أهم الأحداث والتطورات التقنية التي كان لها آثارها وانعكاساتها على مجال تنظيم المعلومات، ثم محاولة تتبع توجهات الأطراف المرتبطة بهذا المجال في تفاعلها مع هذه التطورات ومافرضته من تحديات. وقد تبين أن المؤسسات والجهات المرتبطة بهذا المجال في الدول المتقدمة، تفاعلت تفاعلاً إيجابياً مع هذه التطورات، واتخذت توجهاً مميزاً للإفادة من تلك التطورات واستثمار إمكاناتها، وعلى النقيض من ذلك لم تكن تلك صور التفاعل التي اتخذتها.الأطراف العربية المرتبطة بهذا المجال - وبخاصة المؤسسات الأكاديمية المسؤولة عن تأهيل المهنيين القادرين على التفاعل مع تلك التطورات. وانتهت الدراسة باقتراح برنامج طموح يهدف إلى إعادة النظر في الخطط الدراسية التي تقدم في سياق البرامج الدراسية لعلوم المكتبات والمعلومات في المنطقة العربية.

أولاً: المقدمة

"الفهرسة هي قلب مهنة المكتبات"[(1)] وهي "أساس مهنة المكتبات"[(2)]، بل هي "الأساس الفكري لهذه المهنة"[(3)]، تلك مقولات لعلماء مكتبات معاصرين، وهي مقولات تعكس مدى إدراكهم لمكانة الفرسة وأهميتها؛ ذلك أن الفهرسة بمدلولها العام تشمل جميع العمليات التي تتصل بتنظيم المعلومات، ذلكم النشاط الذي اعتبرته إحدى اللجان المتخصصة في الجمعية الأمريكية للمكتبات، وتحديداً عند وضعها لمسودة الكفايات الأساسية لاختصاصيي المكتبات التي قدمت في سياق مؤتمر تلك الجمعية في عام 2002 عن التعليم الوظيفي في مجال المكتبات والمعلومات، اعتبرت ذلك النشاط هو الكفاية الأساسية لهؤلاء

الاختصاصيين؛ إذ تشير في ديباجة المسودة إلى " . .أن القدرة على تنظيم مصادر المعلومات بالشكل الذي يؤدي إلى استرجاع أي من هذه المصادر بشكل سريع، هي الكفاية الفريدة لاختصاصيي المكتبات"[4].

وبما أن عملية الاسترجاع لايتسنى لها أن تتم بالشكل المناسب والكفاءة المطلوبة، ما لم يكن هناك سلسلة متكاملة من العمليات الفنية التي تتصل بإعداد وإنتاج الأدوات التي تكفل إتمام هذه العملية - أي الاسترجاع. وعليه يرى بعض الباحثين إن المعالجة الفنية لمصادر المعلومات تنقسم إلى ثلاثة عناصر أساسية: الأنشطة، وأدوات العمل، وأدوات الاسترجاع[5]. وتتمثل الأنشطة في العمليات الفنية التي تتم في سياق مؤسسات مرافق خدمات المعلومات، كالوصف البيليوجرافي، والتحليل الموضوعي، والتصنيف، والتكشيف، الضبط الاستنادي. . إلى غير ذلك؛ وتتمثل أدوات العمل في القواعد المقننة أو المعايير التي تحكم أداء أي من العمليات السابقة وفق أسس علمية مقننة ومتفق عليها من قبل المتخصصين، ويشمل ذلك قواعد الوصف البيليوجرافي، وقوائم رؤوس الموضوعات، والمكانز، وخطط التصنيف، وملفات الاستناد؛ أما أدوات الاسترجاع فتتمثل في الأدوات التي تكون بمنزلة حلقة الوصل بين مصادر المعلومات من ناحية والمستفيدين من ناحية أخرى، أي التي تربط المستفيد بمصادر المعلومات، وتمثل هذه الأدوات جميع أدوات الضبط البيليوجرافي لمصادر المعلومات أو الضبط الفكري لمحتوى هذه المصادر، ويشمل ذلك الفهارس والبيليوجرافيات والكشافات وقواعد البيانات البيليوجرافية وغير ذلك من الأدوات على اختلاف مستوياتها وتعدد أشكالها وأبعاد تغطيتها، وتباين سبل إعدادها وإتاحتها.

وعندما نتأمل تلك العناصر ودقائقها وما يتصل بكل منها وربطه بالهدف الأساسي لعملية الفهرسة، المتمثل في ضبط وتنظيم المعلومات ومصادرها من أجل تهيئة سبل إتاحتها واسترجاعها، ننتهي إلى نتيجة تؤكد أن عملية تنظيم المعلومات هي بالفعل الأساس الفكري لمهنة المكتبات؛ ذلك أن جميع الخدمات التي تسعى المكتبات وغيرها من مرافق المعلومات إلى توفيرها تتوقف على كفاءة ودقة التنظيم الجيد لمصادر المعلومات"[6].

ومن الملاحظ أن مجال المكتبات والمعلومات بشكل عام يشهد منذ أواخر الستينيات الميلادية من القرن العشرين تغيرات متلاحقة نتيجة للتطورات التقنية التي تحيط به منذ ذلك الحين حتى الآن، ولقد كان لهذه التطورات - ولايزال - انعكاساتها المتعددة وآثارها المتباينة - السلبية والإيجابية - على هذا المجال وكل ما ينطوي تحت مظلته، بدءاً بالأنشطة وانتهاء بالعناصر البشرية التي تضطلع بهذا الأنشطة، مروراً بآليات تنفيذ هذه الأنشطة وضوابط وإجراءات أدائها، وبالمصادر التي يتعامل معها وسبل الحصول عليها واقتنائها، وأساليب

ضبطها وتنظيمها وإتاحتها، وبالخدمات التي تقدم في مؤسسات هذا المجال إلى غير ذلك من دقائق تتصل بهذا المجال.

ثانياً: تساؤلات الدراسة

وإذا كان للتطورات التقنية التي أفرزتها ثورة المعلومات والاتصالات آثارها وانعكاساتها على مجال المكتبات والمعلومات بشكل عام، فمن المنطقي أن تكون الأنشطة أوالعمليات الفنية غير الروتينية التي تؤدي داخل إطار هذا المجال وبخاصة في سياق مؤسساته الميدانية هي الأكثر تأثراً بتلك التطورات، ناهيك عن احتمالات حدوث تطورات داخلية في بنية هذه الأنشطة وجوهرها بحكم القوانين الطبيعية للتطور وبحكم مايدور في البيئة المحيطة بتلك الأنشطة من تطورات وتفاعل القائمين على تلك الأنشطة من هذه البيئة.

وتثير كل تلك الظواهر تساؤلات كثيرة حول طبيعة التحديات التي يمكن أن تفرزها تلك التطورات، وحول تأثير تلك التطورات في المجال الذي يكون أكثر استعداد من غيره للتأثر بها، وحول أنماط تفاعل الأطراف المرتبطة بهذا المجال مع تلك التحديات، بل الأهم من ذلك تلك التساؤلات حول أنماط تفاعلنا نحن مع تلك التطورات. وعليه يمكن القول أن ثمة تساؤلات كثيرة لاتزال تبحث عن إجابات، ولأهمية الإجابة المنهجية عن هذه التساؤلات، برزت دوافع إجراء هذه الدراسة. ومن أهم تلك التساؤلات التي تسعى الدراسة للإجابة عنها مايلي:-

1- ما التطورات التقنية المؤثرة - الخارجية أو الداخلية - التي أحاطت بمجال تنظيم المعلومات بشكل عام أو الفهرسة بشكل خاص؟ ويقصد بالمؤثرة في هذا السياق التطورات التي دفعت لتغيير مفاهيم أو إجراءات أو أنشطة أو فعاليات كانت راسخة.

2- كيف تفاعلت الأطراف المرتبطة بالمجال - مهنياً وبحثياً وتعليمياً أو أكاديمياً - مع هذه التطورات؟

3- كيف كانت استجابة تلك الأطراف لقوى التغيير والتحديات التي أفرزتها تلك التطورات؟

4- هل اختلفت صور تفاعلاتنا نحن المسؤولين عن البعد الأكاديمي لهذا المجال في المجتمعات العربية عن صور تفاعلات نظرائنا في الغرب مع تلك التحديات والتطورات؟

5- هل يحتاج الأمر لاستراتيجيات تغيير وتطوير في أداء مؤسساتنا الأكاديمية لتتعايش مع

تلك التطورات وتستثمر إمكاناتها وتفيد من إيجابياتها؟ وإذا كان الأمر كذلك- فما هي الاستراتيجيات المناسبة للتغيير والتطوير؟

ثالثاً: أهداف الدراسة

في إطار الطرح السابق لأهم التساؤلات التي تثيرها التطورات المحيطة بمجال تنظيم المعلومات، يمكن القول أن هذه الدراسة تسعى إلى إلقاء الضوء على أهم التطورات التقنية التي كان لها تأثيرها الواضح في مجال محدد - وهو مجال الفهرسة - ومدى انعكاسها على الأطراف المرتبطة بهذا المجال بأبعاده المهنية والأكاديمية، ثم التعرف على مدى استجابة تلك الأطراف لهذه التطورات وما تثيره من تساؤلات ودعوات، كما تسعى إلى تقديم تصور مقترح لبرنامج تعليم الفهرسة يمكن أن تفيد منه أقسام علوم المكتبات والمعلومات في المنطقة العربية عند تخطيها لإعادة النظر في برامج تأهيل المكتبيين وتحديداً المفهرسين. ويمكن إجمال أهداف الدراسة في النقاط التالية:

- التعرف على التطورات الحديثة ذات الاتصال المباشر - أو المؤثرة على مجال الفهرسة.
- التعرف على مدى انعكاس هذه التطورات على مجال الفهرسة بأبعاده الأكاديمية (برامج تدريس الفهرسة)، والمهنية (برامج تدريب المفهرسين وتطوير أدوات الفهرسة)، والعلمية (الإنتاج الفكري حول الاتجاهات الحديثة في الفهرسة).
- مدى تفاعل الأطراف المرتبطة بمجال الفهرسة مع هذه التطورات - في الدول المتقدمة.
- مدى تفاعل الأطراف المرتبطة بمجال الفهرسة مع هذه التطورات - في الدول العربية.
- محاولة طرح تصور مقترح لتعليم الفهرسة (التركيز على الاتجاهات الحديثة في الفهرسة) في أقسام علوم المكتبات العربية.

رابعاً: أهمية الدراسة

تكمن أهمية الدراسة في تجسيدها للتطورات الحالية التي يشهدها المجال، حتى تتضح الصورة أمام متخذي القرار بشأن تأهيل المفهرسين، ومن ثم تجسيد الحاجة لتغيير توجهات الخطط الدراسية والبرامج التدريبية لتأهيل هؤلاء المفهرسين للعمل في البيئة الحديثة الإلكترونية أو الرقمية.

خامساً: منهج الدراسة

فرضت طبيعة الدراسة أن تتخذ من المنهج الوصفي بأسلوب البحث المكتبي أو الوثائقي

أساساً لها[7]؛ حيث سيتم رصد الأحداث والتطورات المختلفة التي تحيط بظاهرة معينة، ثم تقصي أثر التطورات المحيطة بتلك الظاهرة في الجهات المرتبطة بها ارتباطاً مهنياً أو علمياً أو تعليمياً، بمعنى استكشاف أثر تلك التطورات في تعاطي هذه الجهات - كل في مجال اهتمامه - مع الظاهرة، وكذا تتبع الإنتاج الفكري الذي تناول الظاهرة ورصد آثارها.

سادساً: نتائج الدراسة

(أ) الأحداث والتطورات التقنية المؤثرة في مجال الفهرسة

كثيرة هي التطورات التقنية التي تحيط بمجال المكتبات بشكل عام، والفهرسة بشكل خاص، منذ ستينيات القرن العشرين الميلادي، وقد كان لهذه التطورات التقنية أثرها الواضح في طبيعة العمل في هذا المجال وعلى برامج تأهيل المكتبيين وتدريبهم للعمل في مؤسساته الميدانية وتقديم خدمات المعلومات. ونركز في هذه الدراسة على أهم التطورات التي تتصل بالإعداد الفني لمصادر المعلومات أو تنظيم المعلومات، أو اختصاراً مجال الفهرسة.

وكما تعددت التطورات التقنية التي أحاطت بمجال المكتبات بشكل عام؛ فقد تنوعت التطورات التقنية التي كان لها انعكاساتها وتأثيراتها المباشرة على هذا المجال بنظرياته وممارساته وإجراءاته ومعاييره وقواعده، ويمكن إجمالها في ثلاثة عشر تطوراً أو حدثاً نعرض لها بإيجاز في الفقرات التالية مع الإشارة إلى أهم انعكاساتها على المجال:

التطور الأول: البحث عن آليات لتكويد أو ترميز بيانات الفهرسة أو بيانات الوصف الببليوجرافي لمصادر المعلومات لكي يمكن معالجتها آلياً باستخدام الحاسبات، وقد تمثل ذلك في استحداث صيغة الفهرسة المقروءة آلياً أو مايعرف بصيغة مارك MARC format - الذي طورته مكتبة الكونجرس في النصف الثاني من ستينيات القرن العشرين الماضي، ثم تتابعت تطوراته وإصداراته المختلفة بأبعادها النوعية والجغرافية، وصولاً لـ (MARC 21)، ثم أخيراً صيغة الفهرسة المقروءة آلياً المتوافقة مع لغة الترميز القابلة للتوسع أو مايعرف بمارك إكس إم إل MARC XML[8]. ولقد كان لهذه التطورات انعكاساتها على شكل التسجيلات الببليوجرافية وأشكال الفهارس وغيرها من أدوات الضبط الببليوجرافي لمصادر المعلومات وخدماتها، وعلى أداء المفهرسين وإنتاجيتهم، وأنماط الفهرسة ومستوياتها.

التطور الثاني: نشأة المرافق الببليوجرافية في بداية سبعينيات القرن العشرين، وبخاصة مركز الحاسب الآلي للمكتبات على الخط المباشر Online Computer Library Center،

والمعروف اختصاراً بـ OCLC (والذي أسس في عام 1971 باسم مركز مكتبات جامعة أوهايو)، وقد انعكست أنشطة هذا المركز وخدماته على ممارسات الفهرسة، وأدت إلى بزوغ أنماط جديدة من الفهرسة، كالفهرسة الأصلية والفهرسة التعاونية والفهرسة المنقولة، هذا فضلاً عن إذكاء روح التعاون بين المكتبات والمكتبيين من ناحية وزيادة إنتاجية المفهرسين وخفض تكاليف عملية الفهرسة من ناحية أخرى(9). يضاف إلى ذلك تأثير هذه المرافق في متطلبات الحصول على وظائف المفهرسين؛ إذ اعتبرت الخبرة بالتعامل مع هذه المرافق متطلباً للحصول عليها، بل على بعض الوظائف الإدارية في المكتبات على حد سواء كما يرى بعض الباحثين(10).

التطور الثالث: تطور تقنيات الحاسبات وظهور الحاسبات المصغرة، ثم تقنيات الأسطوانات الضوئية المدمجة CD-ROMs في منتصف الثمانينيات من القرن العشرين، وقد حملت هذه التقنيات وبخاصة الأخيرة ومنها انعكاساتها على مجال الفهرسة في ثلاثة جوانب، تمثل الدور الأول في إصدار كثير من مصادر المعلومات محملة على هذه الوسائط، ومن ثم ظهور أشكال جديدة مستحدثة من مصادر المعلومات - كالكتب الإلكترونية E-Books، والوسائط المتعددة Multimedia، والتفاعلية Interactive، وهي مصادر لم تكن معروفة للمكتبيين، وتطلب الأمر فهرسة هذه المصادر ومعالجتها بأساليب فنية لم تكن مألوفة، ومن ثم إعادة النظر في معايير الوصف البيليوجرافي ومبادئ تنظيم مصادر المعلومات. أما انعكاسها الثاني فقد تمثل في استثمار إمكانات هذه الوسائط في خدمة أنشطة الفهرسة وأدواتها، حيث وزعت مكتبة الكونجرس تسجيلات مارك على هذا الوسيط فيما عرف بـ (سي دي مارك CD MARC)، فضلاً عن إتاحة بعض الأدوات الأخرى للفهرسة كخطط التصنيف، مثل: Dewey for windows و Classification plus وحزمة أدوات المفهرس المجمعة Cataloger's Desktop (CD- ROM)(11). ولاشك أن إصدار هذه الأدوات في شكلها الإلكتروني تطلب تغيير مهارات المفهرسين، وحاجتهم لمهارات جديدة في التعامل مع الحاسبات وتطبيقاتها من ناحية، واستخدام هذه الوسائط والإفادة من إمكاناتها من ناحية أخرى.

التطور الرابع: التطورات الهائلة في تقنيات الاتصال بعيدة المدى، وتفاعلها مع تقنيات الإنترنت، وانعكاسات ذلك على تطور شبكات المعلومات الموسعة - الإقليمية والدولية - وفتح آفاق جديدة للتفاعل بين المكتبيين في مجالات العمل الفني والخدمات، والحاجة لضوابط تحكم هذا التعاون، ومعايير تضبط أوجه التعاون ومناشطه، ولعل من أبرز المعايير التي استحدث في هذا السياق، بغرض ضبط أنشطة البحث والاسترجاع، وتبادل

التسجيلات الببليوجرافية، البروتوكول Z39.50. وقد ألقت هذه التطورات على المكتبيين عامة والمفهرسين خاصة أعباء جديدة لعل في مقدمتها تنمية الخبرات في مجالات وبرمجيات المشابكة من ناحية، وبروتوكولات تبادل المعلومات التشغيل والبحث المتداخل Interoperability من ناحية ثانية، ومعايير الخدمات والعمليات الفنية التعاونية وبخاصة الفهرسة التعاونية من ناحية ثالثة.

التطور الخامس: وكان من آثار الإنترنت كذلك وتمثل في ظهور مصادر المعلومات المتاحة مباشرة عبر هذه الشبكة فيما عرف بالمصادر الإلكترونية أو موارد الإنترنت، وارتفاع معدلات نشر هذه المصادر من ناحية، وتنامي معدلات استخدامها والإفادة منها من ناحية ثانية، مما دفع المكتبات للتوجه إلى إدماج هذه المصادر في مجموعاتها. وقد جسد ذلك الحاجة الملحة إلى ضبط هذه المصادر وفهرستها وتنظيمها وتهيئة سبل الوصول إليها وإتاحتها.

التطور السادس: ظهور جهود فهرسة المصادر الإلكترونية أو موارد الإنترنت من قبل جهات مرتبطة بمجال المكتبات منذ فترات بعيدة، بل كانت هي المسؤولة عن تقنين معايير فهرسة المصادر التقليدية أو غير الإلكترونية، وتمثل أكبر هذه المبادرات في جهود مكتبة الكونجرس ورعايتها للقواعد الأنجلو أمريكية للفهرسة، والتي كان أبرزها متابعة إصدار تعديلات هذه القواعد للتوافق مع هذا النمط الجديد من المصادر، وكان آخرها الإصدارة المراجعة AACR2R التي تضمنت إضافة الفصل التاسع الخاص بفهرسة المصادر الإلكترونية، فضلاً عن بعض التعديلات لبعض القواعد الأخرى[12]؛ كذلك الجهود الحثيثة لمركز الحاسب الآلي للمكتبات على الخط المباشر (OCLC) في إصدارات مارك، وتعديلاتها المستمرة والتي كان آخرها إضافة الحقل (856) الخاص بفهرسة المصادر الإلكترونية، وكذلك جهود الاتحاد الدولي لجمعيات المكتبات IFLA، ورعايته للتقنين الدولي للوصف الببليوجرافي، وتتابع إصداراته الخاصة بملفات الحاسب في عام 1995 الموسومة بـ ISBD (CF)، ثم الإصدارة الخاصة بالمصادر الإلكترونية في عام 1997 الموسومة بـ ISBD (ER)[13].

التطور السابع: ظهور جهود دولية أخرى كثيرة من خارج إطار مجال المكتبات والمعلومات تسعى لطرح رؤى وتوجهات مختلفة إلى حد ما عن جهود الفئة السابقة لفهرسة المصادر الإكترونية، وتمثلت هذه الجهود في مبادرات وخطط عرفت بمعايير ما وراء البيانات أو الميتاديتا(*) METADATA Schema، ومن أبرز هذه الجهود "مجموعة عناصر

(*) في أحدث مراجعة علمية عن موضوع الميتاديتا قام معدها بإحصاء المصطلحات العربية المقابلة لهذا المصطلح الأجنبي ووجدها (13) مصطلحاً.

ماوراء البيانـات الأساسية The Core Metadata Element Set " التي تعرف اختـصاراً بمعايير دبلن كور Dublin Core، التي ظهرت إثر جهود إحدى ورش العمل المتخصصة حول ماوراء البيـانات التي عقـدت في دبلن بأوهايو خلال الفـترة من 1-3 مارس 1995[14]. ثم ظهور معاييـر أو مبادرات أخرى من قبل بعض الجهـات العلمية المتخصصـة الأخرى، مثل ذلك مبادرة ترميز النص Text Encoding Initiative (TEI)، والوصف الأرشيفي المرمز Encoding Archival Description (EAD)، وغيرها من المعايير، والخطط، والمصادر التي تتصل بما وراء البيانات[15][16].

ولاشك أن بروز هذه الجهود سـواء التي نشأت في سياق مؤسـسات مكتبية في لحمـتها وسداها، أو التي جاءت من خارج حدود المكتبات وارتباطها بوصف المصادر الإلكترونية له انعكاساته الواضحـة على أنشطة الفهرسة وجهـود المفهرسين، إذ يتطلب الأمر فهم طبـيعة هذه المعايير وفلسفتها وبـنيتها، وآلية تطبيقها وضوابط استخدامـها، كما ألقت أعباءً أخرى على المفهرسين تمثلت في ضرورة المعرفة المسبقة بلغات تهيئة أو ترميز النصوص الإلكترونية وإتاحتهـا على الإنترنت، وبخاصة اللغات ذات العـلاقة بمعايير ماوراء البيـانات، مثل لغة ترميز النص الفائق Hypertext Mark up Language (HTML)، واللغة المعيارية العامة للترميز Standard General Mark up Language (SGML)، ولغة التـرميز القـابلة للتوسع Extensible Mark up Language (XML).

التطور الثامن: التغـير الجذري لوظائف أدوات الضبط البـبليوجرافي لمصـادر المعلومات بشكل عام، ولفهارس المكتبات بشكل خاص، حيث شهدت هذه الأدوات تحولاً من أدوات تعريف بمصادر المعلومات واسترجاع بدائل هذه المصادر إلى أدوات استرجاع وإتاحة، ولعل هذا يجسده تحول فهـارس المكتبات، من الفهارس البطاقية التقليـدية، إلى الفهارس المتاحة للجمهـور على الخط المباشر Online Public Access Catalog (OPAC)، ثم الفهارس المتاحة على الإنترنت، أو مـايعرف بالفـهارس الوب WebPACS[17]، WebLogs. وكذلك تحول الببليوجرافـيات التقليدية والكشافات إلـى الببليوجرافيات المتاحـة على الوب أو مايعرف بـ Webliographies، ثم ما نشهده أخيراً من شيوع البوابات بمستوياتها وأبعادها المختلفة.

التطور التاسع: إتاحة أدوات الفـهرسة ومـعاييرها وقـواعدها للاستخـدام المباشر عـبر الإنترنت. هذا فـضلاً عن بعض البرامج التـدريبية على استـخدام هذه الأدوات، بل على إجراءات الفهرسـة نفسها، ومن أهم ما أتيح أخيراً على الإنترنت حـزمة أدوات المفهرسين المجمعة Cataloger's Desktop on the Web - التي سبـقت الإشارة إليها وكـانت تتاح على إسطوانات مدمـجة - هذا بالإضافـة إلى خطط التصنيف، وقوائم رؤوس الموضـوعات[18]

وغير ذلك من الأدوات المهـمة التي يمكن الاطلاع على تفاصيلها في بعض المواقع المهـتمة بذلك[19][20]، ومتابعة الحديث منها[21].

التطور العاشر: استحـداث كثير من مـجموعات الاهتـمام والمنتديات العلميـة الموسعة المتاحة على الإنترنت مثل LISTSERV، و DISSCUTION GROUPS، والمفتوحة للمهتمين لمناقشـة قضـايا الفهرسـة وتبادل الآراء حـول هـذه القضـايا، ومن أشـهـر هذه المنتـديات OCLC-CAT، وEDUCAT، وAUTOCAT، وINTERCAT، وCORC-L، وMILCAT-L. ولاشك أن لظهور هذه المنتديات انعكاساته على اهتمامات المفهرسين الحريصين على متابعة الجديد في المجـال والإفادة من خـبرات الآخرين في مناقـشة وطرح حلول مـهنية لقـضايا وهموم مشتـركة وإزكاء روح التعاون والمشاركة في الجهـود الدولية، ناهيك عن دورها غير المباشـر - على الأقل - في رفع معدلات إنتـاجية أنشـطة الفهرسـة، وكل ذلك يستلزم - ولاشك - من المفهـرسين الحريصين على الارتباط بمثل هذه المنـتديات، اكتسـاب مؤهلات ومهـارات معينة، كـالمهارات الإدارية ومهـارات الاتصال الشـخصي، فضـلاً عن المهارات اللغوية.

التطور الحادي عشر: ظهور بعض التوجهات المؤثرة في بعض الثوابت في ممارسة عملية الفهرسة وعلى قواعد الوصف البيليوجرافي، ومن أبرز تلك التوجهات:

(أ) المتطلب الوظيفي للتسجيلة البـبليوجرافية Functional Requirement for Bibliographic Record (FRBR)، وأثرها في شكل التسجيلة البيليوجرافية المألوفة وتغيير بعض المفاهيم السائدة في قواعد الوصف[22]، وعلاقـتها بمارك باعتـباره أهم أحد مـعايير الفهـرسة المقروءة آلياً[23].

(ب) التكامل أو الاندماج الشكلي Format Integration، والتوجـه نحو المعـالجة التكامـلية لمصـادر المعلومات بصـرف النظر عن أشكالهـا، وانعكاس ذلك على قواعـد الوصف البيليوجرافي ومعاييره، وعلى ممارسة الفهرسة وتعاليمها[24].

التطور الثاني عـشر: ظهور بعض المشـروعات الطموحة للـضبط البيليوجـرافي بمصادر الإنترنت وفهرستهـا، ومن أهم هذه المشروعات "الملـف الاسـتنادي الافتراضـي الدولي" The Virtual International Authority File (VIAF) الذي تتبناه مكتبة الكونجرس بالتعاون مع بعض المكتبات الوطنية في دول أخرى غـير الولايات المتحدة الأمريكية[25]. هذا فضلاً عن بعض المشـروعات الأخـرى التي سبـقت هذا المشروع مـثل: مشـروع الفهـرس التعـاوني للمصـادر المباشرة المعـروف بـ "كورك" Cooperative Online Resource Catalog (CORC)،

ومشروع Devlopment of a European Service for Information on Research and Education (DESIRE)، ومشروع Linking Publishers and National Bibliographic Services (BIBLINK)، ومشروع Resource Organization and Discovery in Subject-based Services (ROADS)، ومشروع Nordic Metadata، والتي كانت محل تقييم من قبل بعض الدراسات المنهجية[26].

التطور الثالث عشر: التوجه المتنامي لإنشاء المكتبات الرقمية[27]، وحاجة هذه المكتبات إلى سياسات لبناء مجموعاتها وفهرستها وضبطها وإتاحتها، وتنامي دور الآلة في تنظيم المعلومات في البيئة الشبكية التي تعمل فيها المكتبات الرقمية، ومن أمثلة الجهود في هذا الصدد بروتوكول الأرشيف المفتوح لتجميع ماوراء البيانات Open Archive Initiative's Protocol For Metadata Harvesting (OAIPMH) الذي صمم لأغراض تجميع ماوراء البيانات من مصادر متعددة وإتاحتها للمستفيد تمكنه من البحث في مستودعات ماوراء البيانات المشتتة عبر واجهة تعامل واحد[28]. ولقد كان من آثار وانعكاسات تلك التوجهات ارتفاع حدة اجتذاب مجال تنظيم المعلومات بشكل عام، والفهرسة بشكل خاص لكثير من المهنيين غير المكتبيين، تدفعهم إلى ذلك دعاوى غير موضوعية مفادها عدم كفاية قدرات المكتبيين للتعامل مع البيئة الجديدة. وقد ثبت أن هذا المجال قد اجتذب مهنيين من غير المكتبيين وباتوا يشغلون وظائف قيادية في مجال الفهرسة على وجه التحديد[29]، وتوجه بعض المكتبات ومرافق المعلومات لإجراء عملياتها الفنية، وبخاصة الفهرسة والتصنيف والتحليل الموضوعي، خارج حدودها والاستعانة بطرف آخر، أو فيما يعرف بالفهرسة والتصنيف والتحليل الموضوعي، خارج حدودها والاستعانة بطرف آخر، أو فيما يعرف بالفهرسة التعاقدية Contract Cataloging، و Outsourcing[30][31]، ولعل كل تلك الانعكاسات دفعت بمجال المكتبات ليصبح مجالاً تنافسياً بالنسبة للمكتبيين، وهذا الواقع يحتم على هؤلاء تنمية مهاراتهم حتى يكونوا قادرين على المنافسة.

(ب) انعكاس التطورات الحديثة على مجال الفهرسة بأبعاده النظرية والمهنية

يستطيع المتتبع للتطورات التقنية السابقة أن يلحظ أنه كان لها آثارها المتعددة على مجال المكتبات بشكل عام، بل بدت انعكاساتها واضحة في جميع أبعاد هذا المجال وبخاصة الأبعاد المهنية، ومن أبرز تلك الانعكاسات، تغير أدوار المهنيين المرتبطين بهذا المجال وتغير وظائفهم، بل تغير مسميات الوظائف التي يشغلونها. ومن شواهد ذلك أن التسمية التي توسم بها مهنة المكتبات بدت للأعم الأغلب من هؤلاء المهنيين، أنها لم تعد متوافقة مع

التطورات الحديثة التي تحيط به، وبشكل دعى للتوجه لإحلال مسمى "**المعلومات**" محل مسمى "**المكتبات**"، أو ربطهما سوياً في تسمية واحدة "**المكتبات والمعلومات**" سواء في مسميات المؤسسات والمرافق المرتبطة بالمجال، أو في مسميات المؤسسات الأكاديمية والتعليمية والبحثية له، كذلك انعكس ذلك على تغيير المسمى الوظيفي للمرتبطين بتلك المهنة، فمن أمناء المكتبات أو المكتبيين Librarians إلى اختصاصيي المعلومات Information Specialists أو مهنيي المعلومات Information Professionals، ثم ظهور مسميات أخرى حديثة كمديري المعلومات Information managers، ومديري المعرفة Knowledge Managers.

وإذا كان ذلك قد بدا واضحاً بالنسبة للمهنة في مظهرها العام، فمن اللافت للنظر أن توجه التغيير قد وجد سبيله إلى مجال الفهرسة وتنظيم المعلومات بشكل خاص، حيث يمكن القول إن مفهوم عمليات تنظيم المعلومات كاد يتغير تغيراً جذرياً، ويأخذ أبعاداً جديدة ومختلفة عن أبعاده التقليدية، ومن أقرب انعكاسات ذلك مانشهده من تغيير المسميات الوظيفية التي يشغلها المفهرسون، ولعل ما ينشر من إعلانات التوظيف في هذا المجال عبر وسائل الإعلان التقليدية أو غير التقليدية، وبخاصة عبر أثير الإنترنت أو أحد مرافقها الخدمية المتخصصة، مثل مجموعات الاهتمام أو النقاش يؤكد ذلك التوجه، وقد لفتت هذه الظاهرة انتباه أحد كتاب هذه الدراسة من خلال ارتباطه بواحد من تلك المجموعات - OCLC-CAT - كما تتبع باحث آخر هذه الظاهرة تتبعاً منهجيا[32]، واستطاع من خلالها أن يرصد ثلاثة وسبعين مسمى وظيفياً جاءت في سياق مائة وواحد وخمسين إعلاناً خلال عامي 2002/2001م، منها مسميات تقليدية، ومسميات كثيرة ناشئة قلما ترد فيها إشارة إلى كلمة "مفهرس" أو تتصل بمجال الفهرسة، من هذه المسميات الحديثة "محلل ماوراء البيانات Metadata Analyst"، و "مكتبي ماوراء البيانات Metadata Librarian"، و"معماري أو فني معلومات Information Architect"، و "اختصاصي ما وراء البيانات Metadata Specialist"، وغيرها من المسميات الأخرى التي بدا واضحاً أن ظاهرة "ما وراء البيانات" كانت أحد دوافع تشكيل هذه المسميات، بل جاءت جزءاً من هذه تركيبة أو بنية هذه المسميات، حتى دعت احد المبرزين في مجال الفهرسة ليتهكم عليها قائلاً: "وسنسمع قريباً من يدعون بعلماء ماوراء البيانات Metadatologist[33]".

كذلك كان وقع تلك التطورات مؤثراً في كثير من توجهات الباحثين المرتبطين بالمجال والمهتمين بتطويره وتنمية مهارات العاملين فيه، مما دفعهم لتوجيه دعوات صريحة وملحة لإعادة النظر في واقع كل الأطراف المرتبطة بمجال الفهرسة وتنظيم المعلومات - بدءاً من

المؤسسات الأكاديمية المسؤولة عن إعداد المتخصصين وتأهيلهم، وانتهاء بالممارسين أنفسهم الذين يقع على كاهلهم تحمل مسؤولية التأقلم مع هذه التطورات، ومروراً بالمؤسسات الميدانية المعنية بهذه العملية في واقعها العملي والتي تمارسها كأحد أهم أنشطتها وخدماتها، ثم المؤسسات والجمعيات المهنية الراعية للمهنة وللمهنيين والضالعة في تطوير أدوات العمل ومعاييره.

ولعل من أبرز مايلفت الانتباه في هذا الصدد أن تلك الدعوات التي أثارتها التطورات الحديثة في المجال اتخذت اتجاهين متناقضين، أحدهما إيجابي مستند إلي نظرة بناءة تدعو للتطوير والتغيير في سياقها الطبيعي، وثانيهما سلبي غير مستند في طرحه لنظرة موضوعية، بل لدوافع وأهواء يكمن ورائها تجاهل - إن لم يكن جهل - لفلسفة المهنة وطبيعة التخصص. ومن أبرز الدعوات البناءة والنداءات الإيجابية التي شقت طريقها إلى أسماع المهتمين بمجال الفهرسة وتنظيم المعلومات على وجه الخصوص - وعلى سبيل المثال لا الحصر - دعوة كل من جودي ماكليود ودارين كالاهان Judy Macleod and Daren Callahan لمدارس المكتبات أن تسعى إلى تقييم مقرراتها في ظل هذه التغييرات الجديدة[34]، ومناشدة بارشيا بيتس Barcia Bates المؤسسات الأكاديمية أن تعيد النظر في تأهيل المهنيين المسؤولين عن تنظيم المعلومات لكي يستطيعوا التعامل مع ما فرضته الانترنت من تحديات[35]، ودعوة كل من جانيت سوان Janet Swan، وشيليا إنتنر Shelia Intner بضرورة إعداد مفهرسي اليوم التقليدين ليصبحوا مديري معرفة في ظل توظيف فهارس المكتبات لتصبح بوابات قوية لعالم المعرفة[36].

وعلى الطرف الآخر برزت هنالك الدعوات السلبية التي تركز على تهميش دور المكتبيين بشكل عام، والقائمين على تنظيم المعلومات بشكل خاص، بدعاوى غير موضوعية مفادها أمران، أولهما: أن شبكات المعلومات وعدم مركزية عمليات الفهرسة أدى إلى التوجه نحو العمل الروتيني دون الحاجة إلى العمل المهني - أي خلع صفة المهنية عن عملية الفهرسة Deprofessionalization of Cataloging[37]، وثانيهما: الأدعاء بعدم كفاية قدرات المكتبيين الذين اعتادوا العمل في البيئة التقليدية للتعامل مع البيئة الرقمية الجديدة.

ومن الملاحظ أن توقيت تلك الدعوات جاء متزامناً مع نمو شبكات المعلومات، ثم ازدادت وتيرته بعد ذلك مع التوجه المتنامي لإنشاء المكتبات الرقمية، وتنامي دور الآلة في تنظيم المعلومات في البيئة الشبكية التي تعمل فيها هذه المكتبات، ومن ثم ظهور رؤى جدلية حول دور المكتبيين في إنشاء هذه النوعية من المكتبات، بل دعوات صارخة للتخلي عن المفهرسين واخلاء المجال للآلة لتنوب عنهم في هذا الصدد[38].

وكم كانت آثار تلك التوجهات ووقعها على كثير من المرتبطين بالمجال والمتربصين به، حيث وجدوا فيها متنفساً لنداءات أخرى لتقليص المقررات الدراسية المتصلة بالفهرسة والعمليات الفنية في برامج ومدارس المكتبات والمعلومات، ومحاولة تهميش البقية الباقية منها لتكوني مقررات اختيارية وليست إلزامية. وفضلاً عن الدوافع غير الموضوعية التي دفعت هؤلاء لهذه الطروحات والادعاءات، فقد برهن الكثيرون منهم ذلك الادعاء بأن مقررات الفهرسة التي تطرح في برامج مدارس المكتبات لا تواكب التطورات التي تحيط بالمجال، ولاتعالج قضايا تنظيم المعلومات في سياق مايحيط بها من تقنيات متطورة.

ويشاء الله سبحانه وتعالي أن يدوي صدى تلك الدعوات في أذهان ممن يحملون هم هذه المهنة بشكل عام، وهم هذا المجال بشكل خاص من الباحثين، وينبري هؤلاء للتفاعل مع تلك الدعوات تفاعلاً إيجابياً سلبياً، فمنهم من راح يثبت من صدق دعاوى التهميش، ومنهم من راح يدعم دعوات التطوير والتحديث. وإذا بالمؤسسات الأكاديمية تسعى لتطوير برامجها، وإعادة النظر في محتوياتها، وإذا بالجمعيات العلمية والمؤسسات المهنية ترعى الندوات والمؤتمرات لوضع كل تلك المتغيرات على مائدة البحث والتحليل والمناقشات وطرح الرؤى والأفكار، وإذا بالمتخصص نفسه يبحث عن سبل يجد فيها ما ينمي مهاراته وخبراته للتعامل مع الواقع الجديد وتحدياته. وما مؤتمرا "التعليم الوظيفي في مجال المكتبات والمعلومات" ، المنعقدان في عامي 1999، 2000- واللذان تبنتهما الجمعية الأمريكية للمكتبات ALA، وكذا مؤتمر "الضبط الببليوجرافي في الألفية الجديدة" الذي تبنته مكتبة الكونجرس، وما إنشاء مجلات علمية متخصصة في المجال كمجلتي: "فهرسة الإنترنت" Cataloging the Internet، و "المعلومات الرقمية" Digital Information ، وماتكريس أكثر الدوريات العلمية المتخصصة في مناقشة قضايا الفهرسة (Cataloging and Calssification Quartly) ثلاثة أعداد كاملة ومتصلة منها لمناقشة قضية تعليم الفهرسة في هذه البيئة المتغيرة - سوى شواهد وأمثلة على إحدى صور الاستجابة لما يحيط بالمجال من تغيرات.

(ج) انعكاس التطورات الحديثة على مجال الفهرسة على اتجاهاته البحثية والأكاديمية

من اللافت للنظر أن تثير الدعوات السلبية عدم تغطية مقررات الفهرسة للتطورات الحديثة المحيطة بالمجال، وتلك الأخرى الداعية لتقليص وخفض مقررات الفهرسة وجعلها مقررات اختيارية في برامج مدارس المكتبات والمعلومات، كثيراً من الباحثين بدافع يدعوهم للتثبت من صحة تلك الدعاوي، ومدى الاستجابة لها.

ففي بداية تسعينيات القرن العشرين الميلادي سعت إحدى الباحثات

(Desretta V McAllister-Harpe) لدراسة واقع البرامج الدراسية لمدارس المكتبات والمعلومات؛ بهدف استكشاف مدى تغطيتها للتوجهات الحديثة، ومعالجتها للقضايا الحيوية المتاحة على الساحة، فقامت برصد بعض الاتجاهات الحديثة في مجال الفهرسة، بالإضافة إلى الحاجات المعرفية التي يحتاجها المفهرسون في البيئة الجديدة. وبعد أن حددت هذه الاتجاهات حللت المقررات الدراسية المتصلة بالفهرسة والتصنيف والمجالات ذات الصلة بهما في ست عشرة مدرسة من المدارس المعتمدة من الجمعية الأمريكية للمكتبات، وبعد تحليلها للمقررات التي تتناول قضايا الفهرسة بشكل مباشر أو غير مباشر، وتبين لها أن الاتجاهات والتطورات التي تم رصدها تكاد تغطي جميعها في هذه المقررات ولكن بدرجات متفاوتة(39).

وفي السياق نفسه، ولكن في محاولة للتثبيت من مدى صدق الدعوات التي قالت بتهميش دور المفهرسين في ظل تنامي دور الآلة في تنظيم المعلومات من ناحية، ودعوة مدارس المكتبات والمعلومات لتقليص عدد مقررات الفهرسة فيها، أعدت دراستان مسحيتان لواقع دراسة الفهرسة في مدارس المكتبات والمعلومات في عامي 1997و 1999، حيث فحصت شيري فيلوكس Shery L. Vellucci، في عام 1997 مقررات الفهرسة في البرامج الدراسية لاثنين وخمسين مدرسة معتمدة من الجمعية الأمريكية للمكتبات، ولكن من منظور مكانة مقررات الفهرسة بين المقررات الأخرى التي تطرح في هذه البرامج، أو بمعنى آخر مدى اعتبار مقررات الفهرسة من المقررات الإجبارية أو المتطلبات أو أنها من المقررات الاختيارية. وقد تبين لها أن نسبة المدارس التي طرحت مقررات الفهرسة ضمن برامجها وصلت إلى 38%، وأن مقررات الفهرسة في جميع هذه المدارس جاءت من المقررات الإجبارية(40).

وفي عام 1999 قارنت جودي سبيلان Jodi L. Spillane مقررات الفهرسة للتثبيت من مدى صدق مقولات إن عدد مقررات الفهرسة قد انخفض في برامج دراسات المكتبات والمعلومات، وقد حللت الخطط الدراسية لست وخمسين مدرسة معتمدة كذلك من الجمعية الأمريكية للمكتبات، وانتهت إلى أن عدد المقررات التمهيدية قد انخفض عن ذي قبل؛ حيث تبين لها أن حوالي 55% من هذه المدارس تعتبر المقرر التمهيدي للفهرسة متطلباً إجبارياً، في حين قدرت هذه النسبة في عام 1986، 78%(41).

كما حظيت القضية باهتمام أحد طلاب الدراسات العليا بجامعة بتسبرج بتسجيل رسالته للدكتوراه في عام 2000، عن موقع مقررات الضبط الببليوجرافي(42) ومكانتها في برامج كليات المكتبات والمعلومات الأمريكية. وقد راجع الباحث برامج ثمان وأربعين كلية من كليات المكتبات والمعلومات المعتمدة من الجمعية الأمريكية للمكتبات، وتبين له أن مقررات

الضبط الببليوجرفي في هذه البرامج قد بلغت 199 مقرراً - أي بمتوسط 4,15 مقرراً للكلية الواحدة. وأن هذه المقررات تشكل مـا نسبته 54% من مجموع مـا يقدم في هذه الكليات مجتمعة، وأن هذه المقررات تعالج كل مـا يتصل بمعالجة وتنظيم مصادر المعلومات بمختلف أشكالها، بدءاً من الأشكال التقليدية المطبوعة وغير المطبوعة إلى المصادر الإلكترونية. ومن أكثر المقـررات تقديماً في مدارس المكتبـات والمعلومات، جاء مقـرر "أساسيات الفـهرسة" وقدم في 83,3 من هذه المدارس، يليه مقرر التكشيف - وقدم في 81,3% من المدارس، ثم مقرر الفهرسة المتقدمة - وقدم في 56,3% من المدارس، ثم مقرر الفهرسة الموضوعية، وقدم في 20,8% من المدارس.

أما من حـيث مكانة هذه المقررات بين المقـررات الأخرى، ومدى اعتـبار دراسـتها من متطلبات الدراسة والتخرج من هذه الكليات، فقد تبين أن 49 مقرراً - أي 26,6% من هذه المقررات يعد من المقررات الإجبارية، في حين أن 150 مقرراً - أي 75,38%، تعد مقررات اختيـارية. كما تبين أن من بين هذه المقررات مـقررين تمهيديين همـا: "تنظيم المعلومات" و"أساسيات الفـهرسة" يشكلان 36,18% من مجمـوع المقررات، وبمتوسط يصل إلى 1,5 مقرر لكل مدرسة.

كما أظهرت الدراسـة أن هناك توجهاً متزايداً لتضـمين مقررات خاصة بفهـرسة مصادر الإنتـرنت في برامج دراسات المكتبـات والمعلومات حـيث تبين أن 10,42% من مجـموع المدارس - ضمنت برامجـها مقرراً على الأقل في هذا الصدد، وأن مجـموع المقررات التي تعالج فهرسة الإنترنت وما وراء البيانات تشكل 2,51% من مجموع المقررات[43].

وبعد عامين اتجـه باحث آخر[44] لاستكشاف مـوقع معالجة أهم أوعيـة المعلومات التي كانت مصدر التـغييرات والتطورات في المجال - أعني المصادر الإلكتـرونية - على خريطة برامج دراسات المكتـبات والمعلومات الأمريكية، مـن حيث الموضوعات الرئيسـية التي تتم معـالجتـها في المقررات المخـصصـة لهذه المصـادر، وبعض القضايا الأخـرى ذات الصلة، وانتهت الدراسة إلى سـبعة مقررات مستـقلة قد خصصت لمعالجة المصـادر الإلكترونية دون غيرها من المصـادر، أي بنسبة 2,63% من مجـموع المقررات التي قدمت في سـياق برامج الكليات التي درسها، وجاءت هذه المقررات بمسميات مختلفة هي: فهرسة وتصنيف مصادر الإنترنت، ومعايير ماوراء البيانات، وتحليل ماوراء البيانات، والبنى الفنية لمصادر الإنترنت، ومـاوراء البـيـانات لمصـادر الإنتـرنت، وتنظيم مـصـادر الإنتـرنت، والتـقنيـة والضـبط الببليوجرافي.

وإذا كانت هذه هي إحدى صور الاهتمام بالقضية من جانب الباحثين، فثمة اهتمام آخر تبنته إحدى المكتبات وأكثرها اهتماماً بتطوير أدوات العمل في المجال؛ ففي نوفمبر 2000، وبمناسبة الذكرى المئوية الثانية على إنشائها - تبنت مكتبة الكونجرس مؤتمراً حول قضية "الضبط الببليوجرافي في الألفية الجديدة"(45)، وقدمت فيه خطة عمل للتعامل مع قضية الضبط الببليوجرافي للمصادر المتاحة على الإنترنت، وركز البند رقم (1/5) من هذه الخطة على تحسين وتطوير المقررات في مدارس المكتبات والمعلومات من خلال ثلاثة اتجاهات تمثلت في التالي:

1- تعريف وإعداد الطلاب بالكفايات اللازمة للخدمات الفنية بالمكتبات (مثل: مهارات الاتصال الشخصي، ومهارات التعاون مع الآخرين).

2- تدبير وتنفيذ البرامج التدريبية لإعداد مفهرسين يتمتعون بمهارات مرونة الفكر وثرائه، والقيم، ومهارات حل المشكلات، والمهارات الإدارية، ومهارات تقنيات المعلومات.

3- التشجيع على استيعاب واستخدام معايير ماوراء البيانات لوصف وإدارة الموارد الإلكترونية والرقمية (مثل معيار دبلن كور) بهدف تمكين مهنيي دراسات المكتبات والمعلومات الجدد من المشاركة الكبيرة في تطوير وتحسين هذه المعايير(46).

واستجابة لهذا البند أوصت لجنة العمل المشترك لكل من جمعية المجموعات المكتبية والخدمات الفنية ALCTS (Association for Library Collection and Technical Services)(*)، وجمعية تعليم علم المكتبات والمعلومات ALISE (Association of Library and Information Science Education)، بتكليف الجريد سي يي Ingrid Hsieh-Yee الأستاذة بقسم المكتبات والمعلومات بالجامعة الكاثوليكية في واشنطن، بوضع تصور مقترح لبرنامج إعداد المفهرسين للقرن الحادي والعشرين، وقد تطلب ذلك منها القيام بدراسة موسعة عن واقع تعليم الفهرسة في كليات المكتبات والمعلومات بالولايات المتحدة الأمريكية، وعن الكفايات التي ينبغي أن تتوافر في المفهرسين لكي يكونوا قادرين على التعامل مع مصادر المعلومات في البيئة الرقمية. وبعد انتهائها من الدراسة أعدت تقريراً مفصلاً تضمن معظم ما انتهت إليه من نتائج، وقد نشر النسخة النهائية لهذا التقرير في ديسمبر 2000(47)، ثم أعادت نشر نتائج الدراسة في دراسة مستقلة عام 2004(48).

وقد درست الباحثة واقع تعليم الفهرسة وماوراء البيانات في كليات المكتبات في الولايات المتحدة الأمريكية، للتعرف على مدى تغطية برامج دراسات المكتبات والمعلومات

(*) إحدى الجمعيات الفرعية التابعة لجمعية المكتبات الأمريكية، ومن أهم أنشطتها إصدار مجلة Library resources and Technical Services.

بالجامعات الأمريكية لموضوعي الفهرسة وماوراء البيانات، ثم معرفة آراء أعضاء هيئة التدريس لما ينبغي تغطيته في المقررات المتصلة بهذين الموضوعين باعتبارهما من الموضوعات الضرورية والمؤهلة للمفهرسين للتعامل مع التغيرات التي تفرضها البيئة الإلكترونية. ومن أهم النتائج التي أثمرت عنها هذه الدراسة مايلي:

1- وصل عدد المدارس التي تقدم مقررات الفهرسة إلى أربع وأربعين مدرسة من مجموع المدارس التي شملتها الدراسة - أي بنسبة 94%، وبلغ عدد المدارس التي تعدها من المقررات الإجبارية اثنين وخمسين مدرسة - أي 53% من المجموع الكلي للمدارس.

2- زادت برامج دراسات المكتبات من اعتمادها على المقررات التمهيدية لتناول قضايا كل من الفهرسة وماوراء البيانات، ووصل عدد المدارس التي تقدم المقررات التمهيدية للفهرسة إلى 37 مدرسة من العدد الكلي للمدارس بالدراسة 47 مدرسة - أي أن المقررات التمهيدية في الفهرسة تشكل 79% من مجموع المقررات التي تقدم في هذه المدارس، وتعد جميعها مقررات إجبارية وليست اختيارية، وجاءت النسبة الغالبة منها (68,18%) من هذه المقررات تحت مسمى تنظيم المعلومات أو تنظيم المعرفة، ثم مقررات الضبط الببليوجرافي.

3- توزعت موضوعات ماوراء البيانات على ثلاثة مستويات: موضوعات أساسية وطرحت ضمن مقررات تمهيدية وبلغت نسبة المدارس التي تقدمها 72%، ومقررات مخصصة لما وراء البيانات فقط دون غيرها من موضوعات، وقدمت في 15 مدرسة بنسبة 32% من مجموع المدارس، ومستوى متقدم تحت مسمى ماوراء البيانات المتقدمة، وطرح في 9 مدارس فقط وبنسبة 19% من المدارس. ومن أكثر الموضوعات التي عولجت في سياق مقررات ماوراء البيانات، خطط أو معايير ما وراء البيانات وبخاصة دبلن كور.

4- تم معالجة الموضوعات الأساسية لما وراء البيانات في سياق مقرر تنظيم المعلومات كما هو الحال في القضايا الأساسية للفهرسة. غير أن المعالجة التي كانت لقضايا الفهرسة في سياق المقررات التمهيدية كانت معالجة لكثير من القضايا الأساسية، وذلك على عكس قضايا ماوراء البيانات في سياق المقررات التمهيدية التي جاءت بمنزلة النظرة العامة أو الشاملة Overview. وفي هذه النتيجة ما يشير إلى أن هناك اتجاهاً لتقديم المفاهيم الأساسية لكل من الفهرسة وماوراء البيانات في مقرر إجباري واحد يقدم لجميع طلاب المكتبات والمعلومات المهتمين بقضايا تنظيم المعلومات. وبشكل عام تؤكد الباحثة على ضعف معالجة موضوعات ماوراء البيانات في مقررات الفهرسة.

5- هناك قدر من التداخل بين مقررات كل من الفهرسة وماوراء البيانات، حيث يتم معالجة قضايا مشتركة في كلتا الفئتين، غير أن مدى معالجة مقررات الفهرسة لموضوعات تتصل بما وراء البيانات جاءت أقل (39%) في حين جاءت معالجة مقررات ماوراء البيانات لموضوعات تتصل بالفهرسة أكبر (71%).

6- بلغت نسبة موضوعات الفهرسة المتقدمة التي تقدم في برامج المكتبات والمعلومات مانسبته 72% من مجموع المقررات، وهناك عدة موضوعات تم تغطيتها في هذه المقررات جاءت على رأسها: التحليل الموضوعي، ثم فهرسة المصادر غير المطبوعة، ثم الفهرسة الوصفية، ثم مارك.

واعتماداً على نتائج هذه الدراسة اقترحت الباحثة برنامجاً طموحاً لإعداد المفهرسين وتأهيلهم للعمل في البيئة الرقمية، وتبلورت أهداف هذا البرنامج في النقاط التالية[49]:

1- إعلام مجتمع المعلومات بجهود هاتين الجمعيتين تجاه تطوير تعليم الفهرسة وماوراء البيانات.

2- تشجيع دمج موضوعات ماوراء البيانات في تعليم الفهرسة.

3- تحديد مستويات الخبرة في الفهرسة وماوراء البيانات، وتحديد الكفايات الإدارية والقيادية التي تساعد المفهرسين على التعامل مع المستجدات في القرن العشرين.

4- مساعدة المدرسين وجميع المهتمين بتعليم الفهرسة وماوراء البيانات على الإعداد لتدريس هذين المجالين.

5- إثراء معارف مدرسي الفهرسة وماوراء البيانات باستراتيجيات التدريس اللازمة لاكتساب الخبرات المحددة في هذا البرنامج.

أما عن مكونات هذا البرنامج فقد تحددت في خمس مراحل، وحدد جدول زمني لتنفيذ هذه المراحل، وجاءت على النحو التالي:

* **الرحلة الأولى:** تحديد مستويات للخبرة في مجال الفهرسة وماوراء البيانات، حيث حددت ثلاثة مستويات يلزم طلاب المكتبات والمعلومات بدراسة أولها، ثم يخيرون في دراسة ثانيها أو ثالثها أو الاثنين، ذلك بناءً على رغبتهم وطموحاتهم المستقبلية ورغبتهم في دخول العالم الرقمي كمهنيي معلومات أو مؤهلين للحصول على وظيفة في مجال تنظيم المعلومات.

* **المرحلة الثانية:** تحديد الكفايات والمهارات القيادية والإدارية التي يحتاج إليها المفهرسون

في البيئة الرقمية، وحددت ستة مجالات في هذا الجانب.

* **المرحلة الثالثة:** وضع خطة عمل لتشجيع المدرسين على مساعدة الطلاب على تحصيل الخبرات والمهارات المقترحة، وشملت هذه الخطة ثلاث آليات، هي: الإعلان عن مستويات الخبرة الثلاثة في الفهرسة وماوراء البيانات؛ عمل حزمة معلومات عن "أساسيات ماوراء البيانات Metadata Basic Package" وتتاح لكل من المدرسين والممارسين والطلاب؛ إنشاء مجموعة اهتمام LISTSERV لتبادل الآراء بين المهتمين بمجال الفهرسة وماوراء البيانات وإثراء روح التواصل والمناقشة بينهم.

* **المرحلة الرابعة:** عمل مركز تبادل أو إمداد بالمعلومات Clearinghouse للمصادر المتصلة بتعليم الفهرسة وماوراء البيانات.

* **المرحلة الخامسة:** عقد مؤتمر ليوم واحد عن استراتيجيات التدريس لكل من المدرسين والممارسين لتبادل الخبرات واقتراح الحلول للقضايا المثارة.

(د) المؤشرات العامة لأثر التطورات التقنية في برامج تعليم الفهرسة في برامج دراسات المكتبات والمعلومات في الولايات المتحدة الأمريكية.

من خلال تتبع مدى استجابة المؤسسات الأكاديمية - باعتبارها أهم الأطراف المرتبطة بتأهيل المفهرسين - للتطورات التقنية التي أحاطت بالمجال، وردود أفعالها تجاه الدعوات التي تعالت أصواتها - سواء أكانت دعوات سلبية أم إيجابية كما أشرنا في الفقرات السابقة - يمكن رصد كثير من التوجهات التي تعكس في جوهرها أوجه الاهتمام بهذه القضية في سياقها البحثي من ناحية، كما تصور واقع التعامل معها في سياقها التعليمي من ناحية ثانية. ويمكن إيجاز تلك التوجهات في النقاط التالية:

1- لم تكن هناك استجابة واضحة من قبل المؤسسات التعليمية لدعوات تقليص مقررات تعليم الفهرسة، فقد بقيت نسبة المدارس التي تقدم مقررات الفهرسة ضمن برامجها مرتفعة، متراوحة نسبتها بين 83% و 100% من مجموع المدارس التي أجريت عليها دراسات في هذا الصدد.

2- رغم ارتفاع معدل اعتبار مقررات الفهرسة من المتطلبات أو المقررات الإجبارية إلا أن ثمة اتجاهاً لانخفاض هذا المعدل، حيث انخفضت النسبة من 63% (عام 1997) إلى 55% عام (1999)، ثم إلى 40%(2000)، ثم 53% في (2002)، وهو توجه رثاه كثير من الباحثين، بل مدرسي الفهرسة وطلابها وممارسيها[(50)(51)].

3- هناك تشابه واضح بين برامج المكتبات والمعلومات في القضايا التي تطرح في سياق مقررات الفهرسة.

4- هناك توجه واضح من قبل برنامج دراسات المكتبات والمعلومات لتطوير مقررات الفهرسة، وقد اتخذت اتجاهات التطوير ثلاثة اتجاهات أساسية: تمثل أولها في إعادة النظر في المقررات التقليدية، كالفهرسة الوصفية والتصنيف والفهرسة الموضوعية، وتمثل الثاني في تضمين البرامج مقررات جديدة مستقلة عن فهرسة موارد الإنترنت، وماوراء البيانات. أما الثالث فتمثل في استبدال المقررات التمهيدية في الفهرسة والتصنيف بمقررات ترد عادة تحت مسمى تنظيم المعلومات تعالج الأساسيات في المجال.

5- هناك قدر من التداخل أو قل التكامل بين مقررات الفهرسة وماوراء البيانات، حيث إن هناك موضوعات مشتركة يتم معالجتها من قبل كلا الفئتين من المقررات.

6- هناك مستويات متعددة لمعالجة قضايا ماوراء البيانات، تبدأ من التعريف بمعايير ماوراء البيانات، والتركيز على معيار مجموعة دبلن الأساسية، أو مايعرف بمعيار "دبلن كور Dublin Core" ، وتنتهي بقضايا فنية دقيقة كقضايا التشغيل المتداخل.

7- هناك اهتمام واضح بتعليم المهارات الإدارية، ومهارات الاتصالات الشخصية في سياق إعداد المفهرسين.

(هـ) المؤشرات العامة لأثر التطورات التقنية في برامج تعليم الفهرسة في برامج دراسات المكتبات والمعلومات في العالم العربي.

رغم مرور أكثر من نصف قرن من الزمان على إنشاء أول برنامج لدراسات المكتبات والمعلومات في المنطقة العربية، وبرغم الدعوات المخلصة إلى حتمية التطوير والتغيير التي وجهها غير واحد من أبناء هذا التخصص[52]؛ فمن الملاحظ إن خطى التغيير وتوجهات التحديث تبدو متباطئة في الغالبية العظمى من تلك البرامج، وتأتي استجابتها لدعوات التغيير والتحديث ضعيفة إن لم تكون متأخرة، بل أكثر ما يلفت النظر إلى التوجه نحو إنشاء البرامج الحديثة لدراسة المكتبات والمعلومات يأخذ نمطاً تقليدياً يغلب عليه حدة التمسك بالموروث الأكاديمي للأقسام الأقدم عمراً - إن صح التعبير - فتوجهات التقليد غالبة، ومساعي التكرار غير المبرر قائمة، كل ذلك على حساب التحديث والتطوير، بالطبع قد تكون هناك أسباب ودوافع لهذا التوجه، لكنها ليست - من وجهة نظر الكاتب على

الأقل - بالأسباب الوجيهة التي تغفر دوافعها، ولا بالمبررات الحتمية التي لا يمكن تجاوز وطأتها، فليس من المقبول تحت أي ظرف أن تنشأ أقسام حديثة في بعض الدول العربية في الآونة الأخيرة، وماهي سوى نسخ مكررة - بل مطابقة - في خططها، وبرامجها، ومقرراتها من أقسام قديمة مجاورة لا يفصل بينها سوى بضع كيلومترات داخل الحدود المدينة الواحدة.

وإذا كانت تلك الظاهرة عامة لاتخفي على متابع لبرامج هذه الأقسام بشكل عام، فإن سريان تبعاتها السلبية على كل مكوناتها الفرعية يعد من قبيل المسميات، وهذا يعني أن ما يسود من نمطية في معالجة قضايا الاهتمام فيما يطرح من مقررات دراسية وبرامج تدريبية، ليس قاصراً على مجال واحد من مجالات علم المكتبات والمعلومات، وإنما يكاد يسري على مجالاته الفرعية، والفهرسة وما يدخل في إطارها من قضايا فرعية أحد هذه المجالات، بل أهمها وأكثرها نمطية في المعالجة؛ مع أن هذا المجال يعد - كما أوضحنا في الفقرات السابقة - من أكثر المجالات التي أحاطت التطورات التقنية الحديثة جوانبها وأثرت فيها. ومظاهر ذلك كثيرة ومتعددة، وتستلزم دراسات مستقلة ترصد هذه الظواهر تجسد حقائقها في جميع أقسام علوم المكتبات والمعلومات العربية، وقد تكلفت قلة من الدراسات برصدها في سياق جغرافي محدد، كما هو الحال بالنسبة لأقسام علوم المكتبات والمعلومات بجمهورية مصر العربية[53]، والمملكة العربية السعودية[54]، أو رصد واقع جانب واحد من جوانب الاهتمام، وذلك في قسم أكاديمي واحد[55]، أو ضمن سياقها العام في برامج دراسة المكتبات والمعلومات[56].

واعتماداً على مايتوافر للباحث من بيانات عن واقع تعليم الفهرسة في برامج بعض أقسام علوم المكتبات والمعلومات العربية يمكن رصد كثيراً من الظواهر غير الصحية التي تعكس درجة استجابة تلك الاقسام للتطورات التقنية التي تحيط بمجال الفهرسة. ومن أهم هذه الظواهر مايلي:

1- غلبة المقررات التي تركز على المعالجة الفنية لمصادر المعلومات التقليدية - المطبوعة - على حساب الأشكال غير التقليدية الأخرى.

2- قلة - أو قل ندرة - المقررات التي تركز على المعالجة الفنية لمصادر المعلومات الإلكترونية ومايتصل بها من قضايا فنية.

3- انخفاض نسبة الوحدات الدراسية المخصصة لمقررات الفهرسة بمعناها الواسع من مجمل الوحدات الدراسية التي ينبغي للطالب دراستها للتخرج من الأقسام الدراسية المعنية،

ويتجسد انخفاض هذه الوحدات المخصصة للفهرسة إذا ماوضعنا في الحسبان مكانة وأهمية هذه المقررات في سياق منظومة المقررات التي ينبغي أن تدرس في هذه البرامج، استناداً إلى تقسيم وظيفي لمقررات التخصص اعتمد في تقدمه على رؤية علمية ومنهجية لأحد أعلام التخصص المبرزين والمهتمين بتأصيل التخصص وتطوير أركانه منذ أكثر من نصف قرن من الزمان[57]؛ حيث تبين من دراسات سابقة أن متوسط عدد المقررات المخصصة لمقررات الفهرسة من إجمالي المقررات الكلية التي تطرح في الغالبية العظمى من أقسام المكتبات والمعلومات في مصر يصل إلى نحو 9,6%[58]، كما يصل متوسط عدد الساعات المخصصة لمقررات الفهرسة في أقسام المكتبات والمعلومات في المملكة العربية السعودية إلى حوالي 10% من مجموع الساعات الكلية المعتمدة في برامج تلك الأقسام، وإلى حوالي 15% من المجموع الكلي لساعات مواد التخصص[59].

4- انخفاض نسبة الوحدات الدراسية المخصصة للمعالجة التطبيقية - التي تهدف في جوهرها إلى إكساب الخريج المهارات والقدرات الضرورية على تطبيق الأسس أو المفاهيم النظرية في المؤسسات الميدانية - وذلك قياساً مجمل الوحدات الدراسية المعتمدة لمقررات الفهرسة؛ ولا شك أن لتلك الظاهرة انعكاساتها على الأداء الوظيفي للخريجين المبتدئين - على الأقل؛ ففي الوقت الذي ترتفع فيه هذه النسبة في قلة من بعض الأقسام الناشئة (كما هو الحال لقسم المكتبات والمعلومات بجامعة 6 أكتوبر بمصر) لتصل إلى 100%؛ تنخفض في كثير من الأقسام الأخرى لتصل إلى أقل من 25% من مجمل الوحدات التدريسية المخصصة لمقررات الفهرسة، بل تنعدم في بعض الأقسام الأخرى.

5- لم تحدد بشكل جيد طبيعة العلاقات العلمية أو المنطقية التي تربط بين المقررات المتعددة والتي تشكل في مجملها منظومة المعالجة الفنية لمصادر المعلومات، وقد انعكس ذلك سلباً على تحديد المستويات التي تطرح فيها المقررات وعلى تحديد المتطلبات الدراسية السابقة واللاحقة لدراسة أي من مقررات الفهرسة، حيث يبدو أن ثمة تفاوتاً ملحوظاً بين الأقسام من حيث درجة المستويات الدراسية التي تطرح فيها تلك المقررات، إذ لم يتضح أن ثمة قاعدة محددة يستند إليها عند تحديد المستوى الذي يقدم فيه مقرر معين، وعلاقته بالمقررات الأخرى السابقة عليه واللاحقة له.

6- تقادم كثير من نقاط الاهتمام التي تعالج في سياق كثير من المقررات، ومن ثم في محتويات وأهداف ومفردات هذه المقررات، وكثير من مواضع الاهتمام لم يعد لها وجود على أرض الواقع سوى قيمتها التاريخية.

7- اختفاء بعض المقررات الأساسية في المجال، والتي لايمكن الاستغناء عنها لتكامل المعارف والمهارات المتصلة بالمعالجة الفنية لمصادر المعلومات من على خريطة برامج بعض الأقسام، وبشكل تكون له آثاره السلبية الواضحة في الأداء الوظيفي للخريج.

وبشكل عام يمكن القول أنه وبرغم مرور أكثر من نصف عقد من الزمان على إنشاء أول قسم للمكتبات والمعلومات في العالم العربي، يبدو جلياً أن معدلات استجابة هذه الأقسام لقوى التغيير التي فرضتها التطورات التقنية التي تحيط بالتخصص بشكل عام، وبالعمليات الفنية بشكل خاص، كانت ضعيفة، وإن كان ثمة توجه للتغيير فقد جاء متأخراً؛ حيث لم تسع سوى قلة من الأقسام لطرح خطط جديدة لبرامجها الدراسية، ويعتقد الباحثان أن تلك الاستجابة الضعيفة والمتأخرة كان لها انعكاساتها السلبية على تأهيل خريجي هذه الأقسام، وبالتالي على أدائهم الوظيفي وبخاصة في التفاعل مع المستجدات الحديثة وما يتصل منها بالعمليات الفنية وتنظيم مصادر المعلومات في البيئة الرقمية.

وبناءً على ماسبق تتضح ضرورة وحتمية التوجه الحثيث لإعادة النظر في واقع برامج دراسات المكتبات والمعلومات في العالم العربي، وتبين أن ثمة حاجة ماسة وسريعة لإعادة نظر كاملة تراعى جميع التطورات والتغيرات القائمة التي تحيط بالمجال في حاضره، وتحمل من المؤشرات مايؤكد استمراريتها في مستقبله، ومالم تكن هناك خطى تغيير واثبة وواعية، فأخشى أن نصبح كمن يعيش في أمجاد ماض تليد ليس له منه سوى الأوهام التي تزيد كل يوم من الأيام من بعد الشقة بينه وبين حاضره ومستقبله، بل أخشى أن يجتذب هذا المجال من هو دون أبنائه ممن يدركون تحديات الحاضر ويقتنعون بالتفاعل معها، بل يتطلعون إلى الإسهام الإيجابي في مجابهتها والتغلب عليها أملاً، ولعل في رؤية بعض الباحثين إلى تلك التحديات تحمل في طياتها من الجوانب الإيجابية مايوفر فرصة سانحة للمكتبيين لأن يتميزوا ويثبتوا أنهم هم رواد هذا المجال وسدنته(60)(61).

(و) نحو تصور مقترح لتعليم الفهرسة في أقسام علوم المكتبات والمعلومات بالمنطقة العربية:

في ضوء الطرح السابق للتطورات المحيطة بمجال الفهرسة وانعكاسات هذه التطورات على المجال بأبعاده المختلفة وبخاصة أبعاده الأكاديمية والتطبيقية، ومدى التفاعل الإيجابي الذي تبنته الأطراف المرتبطة بالمجال في الدول المتقدمة - وبخاصة المؤسسات الأكاديمية والميدانية - مع هذه التطورات، وما يقابله من تفاعل سلبي من جانب الغالبية العظمى من المؤسسات المقابلة لها في العالم العربي، يتضح أن توجه التغيير يبدو أكثر حتمية في ضحى

هذه الأيام قبل غداتها. وإذا كنا مقتنعون بهذا التوجه، فكيف يكون؟، ومن أين يبدأ؟، وما هي متطلباته؟. تلك نقاط يتركز الحديث عنها في الفقرات التالية.

كيف يكون التوجه للتغيير؟

ينبغي أن يكون التوجه للتغيير توجهاً شمولياً تكاملياً، بمعنى أن يكون هم جميع الأطراف المرتبطة بالمجال، وهي الأطراف الأربعة الأساسية التي سبقت الإشارة إليها، وهي: المؤسسات الأكاديمية المتمثلة في الأقسام الدراسية المعنية بتعليم وتدريس هذا المجال إعداد المتخصصين وتأهيلهم، والمؤسسات الميدانية التي تتبنى الجانب التطبيقي لنظريات المجال وفلسفته وتضطلع بمهام الإعداد لتنظيم مصادر المعلومات وضبطها وإتاحتها، والمؤسسات المهنية التي ترعى المجال والمنتمين إليه وتضطلع بمهام تطوير أدوات العمل وتقنينها ومتابعة تحديثها، وأخيراً المهنيون أنفسهم الذين يقع على كاهلهم تحمل مسؤولية التطوير والمتابعة.

من أين يبدأ التوجه للتغيير؟

رغم قناعته بالنظرة التكاملية للاهتمام بخطى التغيير، فإنه يرى أن المؤسسات الأكاديمية هي التي تتحمل العبء الأول في تلك الخطى، ومن ثم ينبغي أن تبدأ الخطى من قبلها؛ فليس من المنطقي أن يطلب من المؤسسات الميدانية تبني التفاعل مع التطورات واستثمار إمكاناتها، وفي الوقت نفسه يدفع لها بمهنيين ليسوا مؤهلين للعمل في هذه البيئات المنشودة. وعليه فسنركز في الفقرات التالية على توجهات التطور الذي ينبغي أن تتبناها المؤسسات التعليمية في المقام الأول. ثم نتبعها بعد ذلك بتوجهات التطور الذي يمكن أن تتبناه الأطراف الأخرى.

ما الآلية التي يمكن أن يستند إليها هذا التوجه للتغيير؟

يرى الباحث أن محور التغيير ينبغي أن يدور حول طرح خطط أو برامج دراسية حديثة تراعي كافة التطورات والاتجاهات التقنية الحديثة التي تحيط مجال الفهرسة بجميع أبعاده. وثمة اتجاهات متعددة ينبغي أن تحدد وتتخذ قبل طرح هذه الخطط، فهناك القاعدة التي ينبغي أن تبنى عليها تلك الخطط أو البرامج، وهناك القضايا والمعالجات التي ينبغي معالجتها في سياق المقررات المقترح طرحها، وهناك المنهجية التي ينبغي الاستناد إليها في بنائية المقررات، وهناك آليات التنفيذ وبدائله، وأخيراً هناك مقومات وضمانات نجاح هذه الخطط أو البرامج.

ونعرض في الفقرات التالية ركائز البرنامج المقترح بشئ من التفصيل.

أولاً: فلسفة البرنامج المقترح

يرى الباحثان أن البرنامج المقترح ينبغي أن يستند في طرحه على فلسفة محددة، تراعي الإطار الفكري والنظري لعملية تنظيم المعلومات، وكذا البعد المهني والتطبيقي أو المهاري الذي يطمح إكسابه للملتحقين بالبرامج الدراسية التي تعني بتقديم هذه الخطة المنشودة. ولعل قاعدة "الكفايات Competences" - إحدى القواعد التربوية المعروفة - هي أفضل الفلسفات التي يقترح الأخذ بها في هذا السياق؛ لأن هذه القاعدة تتحدد بموجبها المعارف النظرية والمهارات التطبيقية التي يطمح البرنامج إلى تحقيقها.

وقد انتهى الباحثان إلى قائمة مطولة بالكفايات الأساسية التي يرى - من وجهة نظره- أن يسعى لتحقيقها البرنامج المقترح لتعليم تنظيم المعلومات في البيئة الإلكترونية، وتتمثل هذه الكفايات في فئتين: المعارف، والمهارات. **ونعرض لتفاصيل هذه المهارات على النحو التالي:**

(أ) **المعارف:** وهي المعارف النظرية التي ينبغي تحصيلها حتى يتمكن الملتحق بهذا البرنامج استيعاب الأطر النظرية التي تبنى عليها المهارات التطبيقية، وتتمثل في المعرفة والإحاطة الواعية والاستيعاب لما يلي:

- الأبعاد التاريخية والفلسفية لجهود تنظيم المعلومات.
- المهام الوظيفية لأدوات حصر الإنتاج الفكري وضبطه والتعريف به (التقليد والآلية).
- المهام الوظيفية لأدوات استرجاع المعلومات (التقليدية والآلية).
- نظرية تنظيم المعلومات.
- نظرية تنظيم المعرفة.
- نظرية التحليل الموضوعي، بما في ذلك اللغات المقيدة والمكانز والتكشيف والاستخلاص.
- نظرية الضبط الاستنادي (للأسماء والعناوين والموضوعات).
- نظرية استرجاع المعلومات.
- جهود ومعايير الوصف البيليوجرافي لمصادر المعلومات بكافة أشكالها (البعد الوطني، والإقليمي، والدولي).

- جهود ومعايير التحليل الموضـوعي لمصادر المعلومات بكافة أشكالها (البعد الوطني، والإقليمي، والدولي).
- المبادئ الأساسية والقواعد الخاصة بالوصف البيليوجرافي لمصادر المعلومات.
- المبادى الأساسية والقواعد الخاصة بالتحليل الموضوعي لمصادر المعلومات.
- المعايير والتـقنينات الدولية للوصف البيليـوجرافي لجميع أشكال مـصادر المعلومات (التـقليديـة والإلكترونيـة)، (القـواعد الأنجلـو أمريكيـة في أحـدث إصداراتهـا AACR2R).
- المعايير والتقنينات الدوليـة الخاصة بالفهرسة الآلية لجمـيع أشكال مصادر المعلومات (التقليدية والإلكترونية) (MARC 21).
- التقنينات الدولية الخاصة بوصف مصادر المعلومات الإلكترونية (دبلن كور).
- المبادرات والجهود الدولية والنظريات الأخرى الخـاصة بتكويد بيانات وصف مصادر المعلومات (ماوراء البيانات METADATA) (العامة والخاصة).
- الجهـود الدولية الجـارية الخاصة بـإدارة خطط ماوراء البيـانات وعمليـات التشـغيل والبحث المتداخل Interoperability لنظم الاسترجـاع (مثل: الممرات Crosswalks، وملفات التطبـيقات Application Profiles، ومسجلات مـاوراء البيانات Metadata Registries).
- المعايير الدولية والبروتوكولات الخاصة باسترجاع العلومات (Z39.50).
- لغات ترمـيز النصوص لإتاحـتها إلكتـرونياً (Mark up Languages)، وبخاصة ماله علاقة مباشرة بمعايير الوصف (مثل XML).
- المرافق البيليوجرافية وخدماتها.

(ب) **المهارات**: وهي المهارات العلمية التي سيكتسبـها الملتحق بهذا البرنامج وتؤهله للعمل الميداني، وتـتمثل في تأهـيل الخريج وإكسـابه الخبـرة والمهارة لأداء العـمليات التـالية بكفاءة:

- الوصف البيليـوجرافي لمصادر المعلومات بمخـتلف أشكالها وإصداراتها (المـطبوعة، غير المطبوعة، الإلكترونية).
- التحليل الموضوعي لمصادر المعلومات بمختلف أشكالهـا وإصداراتها (المطبوعة، غير المطبوعة، الإلكترونية).

- الاستخدام الكفء لأدوات الوصف الببليوجرافي في إصداراتها المطبوعة والإلكترونية.
- الاستخدام الكفء لأدوات الوصف الموضوعي لمصادر المعلومات (قوائم رؤوس الموضوعات، خطط التصنيف، المكانز.. إلخ) في إصداراتها المطبوعة والإلكترونية.
- إنشاء التسجيلات الببليوجرافية لمختلف أنواع مصادر المعلومات (المطبوعة، غير المطبوعة، الإلكترونية) اعتماداً على أحدث طبعات القواعد الأنجلو أمريكية للفهرسة (AACR2R).
- إنشاء التسجيلات الاستنادية للموضوعات والعناوين والأسماء.
- إنشاء تسجلات (مارك) الفهرسة المقروءة آلياً لمختلف أنواع مصادر المعلومات (المطبوعة، غير المطبوعة، الإلكترونية)، وذلك اعتماداً على أحدث المعايير الدولية في هذا المجال (مارك 21).
- إنشاء تسجيلات ماوراء البيانات لمصادر المعلومات الإلكترونية، اعتماداً على معيار دبلن كور لما وراء البيانات أو غيره من المعايير.
- التعامل الفعال مع شبكات المعلومات الببليوجرافية والإفادة من خدماتها، وبخاصة بحث World CAT لمركز الحاسب الآلي للمكتبات على الخط المباشر OCLC، والإفادة من إمكاناته الأخرى، كالفهرسة التعاونية.
- التعامل مع خطط ماوراء البيانات (العامة والخاصة) واستخدامها لأغراض وصف مصادر المعلومات والوصول إليها، مع التركيز على دبلن كور- كأحد المعايير العامة لما وراء البيانات، والتعريف ببعض المعايير الأخرى المتخصصة، مثل "الوصف الأرشيفي المكود EAD"، و"مبادرة تكويد النص TEI"، والفئات الأساسية لجميعة المصادر المرئية "VRA" وغيرها.
- إنشاء وتطوير ماوراء البيانات الخاصة بمصادر المعلومات الإلكترونية باستخدام لغات الترميز.
- التعامل الفعال مع أدوات إدارة ماوراء البيانات (الممرات Crosswalks، وملفات التطبيقات Application Profiles، ومسجلات ماوراء البيانات Metadata Registries).

ثانياً: قضايا الاهتمام والمقررات المقترحة لمعالجتها:

في ضوء حصر أهم المعارف والمهارات الأساسية التي ينبغي أن تكون محور اهتمام مجال تعليم الفهرسة، يمكن تحديد مجموعة من المقررات التي تتناول القضايا الرئيسية والفرعية الحيوية والتي تعالج في مجملها مجالات الاهتمام المختلفة، ويتحقق بدراستها تحصيل المعارف واكتساب المهارة المنشودة.

ويقترح الباحثان أن تتم معالجة هذه القضايا في سياق مجموعة من المقررات تشكل في مجملها منظومة متكاملة ومترابطة، يحكمها بناء مترابط Syndetic Structure يجمع كل هذه المقررات ويحدد موقع كل منها وعلاقته بما قبله وما بعده من المقررات الأخرى، وقد روعي أن يحكم هيكلية هذا البناء طبيعة العلاقات الموضوعية بينها، ونقاط الالتقاء والاختلاف فيما بينها، وطبيعة المعارف والمهارات المنشودة من طرح أي من هذه المقررات. ويقترح الباحثان أن تتكون هذه المنظومة من المقررات التالية التي تغطي في مجملها جميع قضايا البرنامج المقترح، على أن يحدد إطار كل مقرر والقضايا التي يغطيها، والمعارف والمهارات التي يسعى لتحقيقها:

* المدخل إلى تنظيم المعلومات.
* تنظيم المعلومات - مستوى تمهيدي.
* تنظيم المعلومات - مستوى متقدم.
* التحليل الموضوعي - مستوى تمهيدي.
* التحليل الموضوعي - مستوى متقدم.
* ماوراء البيانات - مستوى تمهيدي.
* ماوراء البيانات - مستوى متقدم.
* القضايا الجارية والاتجاهات الحديثة في تنظيم المعلومات.

وتجدر الإشارة في هذا السياق إلى أمرين: الأول أن منطق طرح هذه المقررات استند إلى مستوى المعالجة للقضايا التي تعالجها؛ بحيث جاءت معالجة القضايا في مستويين: مستوى تمهيدي، ومستوى متقدم. علي أن تسبق المقررات بمقرر مدخلي يمهد الطريق لاستيعاب نظريات تنظيم المعلومات وأدواته ومعاييره. وغير ذلك من قضايا اهتمام مباشرة، ثم تستكمل المقررات بمقرر متقدم يهتم برصد التطورات الجارية ومعالجة القضايا التي لم ترد

في سياق أي من المقررات التمهيدية أو المتقدمة. الأمر الثاني، أن المعالجة العلمية للقضايا التي يغطيها أي من هذه المقررات ينبغي أن لاتنصرف إلى الجانب النظري فحسب، وإنما ينبغي أن يكون للجانب التطبيقي القدر نفسه من الاهتمام أو يزيد، بحيث يرى الباحثان أن توزع الوحدات الدراسية المعتمدة لأي من هذه المقررات - والمقترح أن تكون أربع ساعات دراسية - مناصفة بين الجانبين؛ أي ساعتان للجانب النظري وساعتان للجانب التطبيقي. مع استثناء المقرر المدخلي الذي يمكن أن يكتفي فيه بساعتين دراستين.

ثالثاً: آلية تنفيذ البرنامج المقترح:

لاشك أن تنفيذ أي خطة جديدة أو برنامج مقترح مرهون بعدة أمور، أهمها الرغبة الأكيدة للأقسام الأكاديمية في التطوير، ثم القدرة على اتخاذ قرار تنفيذ البرنامج المقترح بشكل سريع دون التقيد بالإجراءات الروتينية التي تمر بها عملية إقرار الخطط الدراسية الحديثة في مؤسساتنا الأكاديمية. ولكن هناك من المؤشرات ما يؤكد للباحث بأنه لامناص من المرور بالإجراءات الروتينية المعقدة والتي قد تطول بشكل قد يرجئ تنفيذ الخطط المقترحة لفترات طويلة قد تصل لبضع سنوات. وفي ظل تعدد المقررات التي ستدخل في إطار هذه النموذج المقترح، يرى الباحثان أن تنفيذ هذا المقترح يمكن أن يتم بأحد البديلين التاليين، ووفق الضوابط التالية التي تحكم تطبيق أحدهما دون الآخر:

الخيار الأول: تخصيص مسار مستقل خاص بمقررات تنظيم المعلومات ضمن الخطط الدراسية للأقسام الأكاديمية، بحيث يكرس هذا المسار لتأهيل خريجين متخصصين في هذا المجال - أي في المعالجة الفنية أو تنظيم المعلومات. ويقترح أن يحمل هذا المسار مسمى "تنظيم المعلومات".

الخيار الثاني: تطعيم البرامج الحالية بالمقررات المقترحة ضمن خططها الدراسية، بحيث يدرس جميع الملتحقين تلك الأقسام هذه المقررات المخصصة لتنظيم المعلومات ضمن منظومة المقررات الأخرى المؤهلة للتخرج والتأهيل للعمل في مجال المكتبات بشكل عام.

ولاشك أن لكل بديل مزاياه وعيوبه، وأن قرار اختيار أي منهما يتوقف على عوامل كثيرة منها مايتصل بفلسفة وجود الأقسام الأكاديمية في الأساس، ومنها مايتصل بنظرة متخذي القرار لطبيعة التأهيل والحاجة إليه وطبيعة سوق العمل وغير ذلك من عوامل لايتسع المجال لطرحها ومناقشتها في هذا السياق.

وفي حالة اختيار البديل الأول - وهو الأفضل من وجهة نظر الباحثين - فإن ذلك يمكن أن يتم بالشكل التالي:

- تخصيص سنة دراسية كاملة مكونة من فصلين دراسيين متتاليين لطرح هذا البرنامج المقترح، ويفضل أن تكون سنة نهائية، على أن يتم توزيع المقررات المقترحة على النحو التالي:
  - **الفصل الدراسي الأول:** ويتم فيه دراسة المقررات التالية:
    - تنظيم المعلومات - مستوى تمهيدي.
    - التحليل الموضوعي - مستوى تمهيدي.
    - خطط ومعايير ماوراء البيانات - مستوى تمهيدي.
  - **الفصل الدراسي الثاني:** ويتم فيه دراسة المقررات التالية:
    - تنظيم المعلومات - مستوى متقدم.
    - التحليل الموضوعي للمعلومات - مستوى متقدم.
    - خطط ومعايير ماوراء البيانات - مستوى متقدم.
- طرح مقرر "المدخل إلى تنظيم المعلومات"- كمقرر إجباري يطرح في إحدى السنوات السابقة الأولية من سنوات البرنامج العام للدراسة.
- إرجاء مقرر "القضايا الجارية والاتجاهات الحديثة في تنظيم المعلومات"، لمرحلة الدراسات العليا، وفي حالة عدم وجود برنامج للدراسات العليا في القسم الأكاديمي الذي يطرح هذا البرنامج، يمكن أن يطرح المقرر اختيارياً للطلاب المتميزين.

أما إذا كانت ثمة قيود لا تمكن من تطبيق البديل الأول، ورؤي أن يختار البديل الثاني، فيرى الباحثان أن تطبيق ذلك يمكن أن يأخذ مساراً ثلاثي الاتجاهات على النحو التالي، مع مراعاة الإفادة من قائمة المقررات المقترحة والمعارف والمهارات التي يطمح البرنامج لتحقيقها:

الاتجاه الأول- اتجاه الإلغاء: ويقصد به إلغاء جميع المقررات الدراسية التي لايتفق محتواها والإطار العام للخطة المقترحة.

الاتجاه الثاني- اتجاه التحديث: ويقصد به تحديث المقررات الدراسية التي يدخل الشق الأكبر من محتواها في إطار الخطة المقترحة ولكن يتطلب الأمر إعادة النظر في تلك المحتويات لتشمل معالجة القضايا الجارية والتطورات الحديثة.

الاتجاه الثالث - اتجاه الاستحداث: ويقصد به استحداث مقررات دراسية جديدة لم يكن لها وجود في الخطط الدراسية السابقة، على أن تكرس هذه المقررات للاتجاهات الحديثة والقضايا الجارية في المجال.

رابعاً: مقومات تنفيذ البرنامج ونجاحه

لكي يحقق البرنامج المقترح أهدافه، ينبغي توفير المقومات الأساسية لنجاحه، وتتمثل هذه المقومات في مجموعة من المتطلبات والتجهيزات الفكرية والتقنية والمادية المؤازرة لنجاح البرنامج. ويمكن تحديد هذه المتطلبات في ثلاث فئات أساسية، على النحو التالي:

الفئة الأولى: المقومات الفكرية: وتضم هذه الفئة مايلي:

1- أعضاء هيئة التدريس مؤهلون ومتخصصون في هذا المجال.

2- مساعدون لأعضاء هيئة التدريس ذو خبرة عملية يتولون الجوانب التطبيقية والتدريبية.

3- إنتاج فكري حديث، يتمثل في مصادر المعلومات التخصصية الحديثة والكتب الدراسية المساعدة، ويمكن أن تتبنى خطة علمية لإصدار هذا الإنتاج تسير في اتجاهي التأليف والترجمة.

الفئة الثانية: المتطلبات التقنية: وتضم هذه الفئة مايلي:

1- توفير أدوات العمل الإلكترونية الحديثة، مثل: Dewey for Windows، و Classification Plus، وحزمة أدوات المفهرس المجمعة Cataloger's Desktop (CD-ROM)، وغيرها من الأدوات والمعايير الأخرى.

2- توفير نسخ تجريبية من بعض المواصفات المعيارية المتخصصة كمارك و Z39.50، وعروض تدريبية لبعض القطاعات الوظيفية من النظم الآلية المتكاملة لإدارة المكتبات.

3- توفير إمكانات الربط والاتصال بالشبكات والمرافق الببليوجرافية العالمية والتدريب على التعامل معها والإفادة من إمكاناتها.

4- إنشاء مجموعات اهتمام متخصصة عبر الإنترنت تتيح تبادل وجهات النظر بين المتخصصين والمهتمين.

الفئة الثالثة: المتطلبات المادية: وتضم هذه الفئة مايلي:

1- معامل ببليوجرافية تضم فئتين من مصادر المعلومات، الأولى: نسخ متعددة من مصادر

المعلومات بجميع أشكالها وأنواعها. والثانية: أدوات العمل المتخصصة كقواعد الفهرسة وخطط التصنيف وقوائم رؤوس الموضوعات والمكانز.

2- معامل حاسب آلي مجهزة بالحاسبات الآلية الحديثة وتتوافر بها إمكانات الاتصال بشبكات المعلومات المحلية وبالإنترنت.

3- مركز معلومات متخصص يضم أحدث الإنتاج الفكري المتخصص في المجال.

خامساً: خاتمة الدراسة

حاولنا في هذه الدراسة إلقاء الضوء على أهم الأحداث والتطورات التقنية التي كان لها آثارها وانعكاساتها على مجال الفهرسة بشكل خاص، وقد تبين أن هذه التطورات قد فرضت على هذا المجال وعلى الأطراف المرتبطة به - مهنياً وبحثياً وأكاديمياً - كثيراً من التحديات. ثم حاولت الدراسة أن تتبع توجهات تلك الأطراف في تفاعلها مع هذه التطورات ومافرضته من تحديات، واتضح لنا كيف استطاعت المؤسسات والجهات المرتبطة بهذا المجال في الدول المتقدمة، أن تتخذ من المبادرات والاستجابات والتفاعلات الإيجابية توجهاً سريعاً للتفاعل مع مافرضته تحديات، ونمطاً مميزاً للإفادة من تلك التطورات واستثمار إمكاناتها لخدمة الأهداف التي يسعى هذا المجال لتحقيقها. وعلى النقيض من ذلك توافرت لنا بعض المؤشرات التي تؤكد أن معدلات التفاعل مع التحديات التي فرضتها تلك التطورات والاستجابة لها من كل الأطراف المرتبطة بهذا المجال في مجتمعاتنا العربية كانت ضعيفة ومتأخرة - إن لم تكن منعدمة، وقد دفع ذلك إلى طرح برنامج مقترح يطمح لتطوير الخطط أو البرامج الدراسية بأقسام علوم المكتبات والمعلومات في هذه المجتمعات لتتمكن من تأهيل أحد أهم الأطراف التي يعول عليها خوض مبادرات التفاعل الإيجابي مع تلك التطورات. وإذا كنا تحملنا جهد إعمال الذهن لطرح هذا البرنامج، فنود التأكيد على أنه لم يدفعنا إلى ذلك إلا المصلحة العامة لمجتمعاتنا هذه، والرغبة الخالصة لخدمة هذه المجتمعات، ولانملك إلا القول بأن هذا هو مارأيناه صالحاً، فإن كنا قد وفقنا، فمنه سبحانه التوفيق والسداد، وإن كانت الأخرى فحسبنا أننا اجتهدنا. ومع ذلك يحدونا الأمل - أن يحظى هذا المقترح وماجاء في سياقه من رؤى وأفكار بشئ من الاهتمام والتفكير في مدى جدواه وفائدته ومايمكن أن يتحقق من وراء الأخذ به، من قبل كل من له علاقة باتخاذ القرار، ومن بيده قوة التطوير والتحديث للبرامج والخطط الدراسية التي تطرح في سياق مؤسساتنا التعليمية.

الهوامش

(1) Daniel N.Joudry (2002) A New Look at U.S. Graduate Courses In Bibliographic Control. Cataloging& Classification Quarterly, 34, (1/2): p.93.

(2) Clark, Doris. (1993) Education for Cataloging: A symposium Paper. Cataloging and Calssification Quarterly, 16(3): 27-37.

(3) Gorman, Michael (2002). Why Teach Catalogingand Classification. Cataloging & Classification Quarterly, 34, (1/2): 1-130.

(4) http:// www.ala.org/congress/draft.html.

(5) محمد فتحي عبدالهادي، نبيلة خليفة جمعة، يسرية زايد (1997). اتجاهات حديثة في الفهرسة. ط1. القاهرة: مكتبة الدار العربية للكتاب.

(6) http:// www.ala.org/congress/draft.html.

(7) عبد الباسط محمد حسن (1990). أصول البحث الاجتماعي. ط11. القاهرة: مكتبة وهبة.

(8) لمتابعة الجديد حول MARCXML زر الموقعين التاليين:

http:// www.loc.gov/marc/marcxml.html.

http:// www.loc.gov/ standards/ marcxml//

(9) جروش، أودري (1999) تقنيات العلومات في المكتبات والشبكات؛ ترجمة حشمت قاسم، ص 204-208.

(10) Ann W. Copeland. (1997) The serials Catalogers; an analysis of job advertisements, 1980- 1995. the serials Librarians, 32 (1/2).

(11) حزمة من الأدوات التي أصدرتها مكتبة الكونجرس عام 1994، تتضمن عدة أدوات أهمها: القواعد الأنجلو أمريكية، وتفسيرات مكتبة الكونجرس للقواعد، والموجزات الإرشادية لقوائم الفهرسة الموضوعية وغيرها.

(12) نبيلة خليفة جمعة (2004). فهرسة المصادر الإلكترونية: القواعد الانجلو أمريكية- الفصل التاسع. بحث مقدم لندوة فهرسة مصادر الإنترنت واستخدام معايير الميتاديتا ودبلن كور (القاهرة: في الفترة من 4-8 يوليو 2004).

(13) فؤاد حمد رزق فوسوني (2003). تطورات فهرسة الموارد الإلكترونية: دراسة تحليلية. مجلة مكتبة الملك فهد الوطنية. مج 9، ع1: 200-216.

(14) http://purl.oclsc.org/dc.

(15) Hsieh-Yee Ingrid. metadata and cataloging resources. available at: http://www.digital library.csum.edu//resources.html.

(16) Miller, Steven J. metadata and cataloging resources. available at: http://www.uwm.edu/-mll// resource.html.

(17) Thomas Sarah E. Cataloging as portals to the internet. (accessed at October 10, 2004) available at:

(18) محمد حامد أبو سعود (2002). أدوات العمل الإلكترونية في المكتبات ومراكز المعلومات العربية بين الواقع والمستقبل. المجلة العربية للمعلومات. مج23، ع2: ص 17-35.

(19) Cataloging Distribution service- library of congress (Accessed November 9, 2004) available at: http:// www.loc.gov/cds/newform.html.

(20) يمكن متابعة هذه الأدوات على الموقع التالي: http:// www.loc.gov/cds/training.html.

(21) لمتابعة الجديد، يمكن زيارة الموقع التالي: http:// www.loc.gov/cds/sindex.html#subjectentry.

(22) Tittle, Barbara (2003). what is FRBR?: a conceptual model for the bibliographic universe. technicalities, 25(5), it is also available in PDF format on the web at: http:// www.loc.gov/eds/ FRBR.html.

(23) Functional Analysis of the MARC 21 Bibliographic and Holdings Formats FRBR Display Tool Version 2,0 available at: http:// www.loc.gov/eds/FRBR.html.

(24) Arsenault, C and Leide, J (2002). format Integration and the redesign of cataloging and classification curricula. Cataloging& Classification Quarterly, 34 (1/2): 59-102.

(25) Green Jane. A Comparison of Web Resource Access Experiment: Planing for the New Millennium (accessed November 9,2004) available at http:// www.loc.gov/help/help-desk.html.

(26) Green Jane. A Comparison of Web Resource Access Experiment: Planing for the New Millennium (accessed November 9,2004) available at http:// www.loc.gov/help/help-desk.html.

(27) أرمز، وليم، المكتبات الرقمية؛ ترجمة هاشم فرحات، وجبريل العريشي. (قيد النشر).

(28) Green Jane. A Comparison of Web Resource Access Experiment: Planing for the New Millennium (accessed November 9,2004) available at http:// www.loc.gov/help/help-desk.html.

(29) Buttlar, L and Garcha R. (1998). Catalogers in acadmic Libraries: their evolving and expanding roles. college and research libraries, 59(04): 311-321.

(30) El-Sherbini, Magda. (1992) Cataloging Alternatives: an investigation of contract cataloging, cooperative cataloging, and the use of temporary help. Cataloging and Classification Quarterly., 15(4): 67-88.

(31) El-Sherbini, Magda. (2002). Outsourcing of Slavic Cataloging At the ohio State University Libraries: Evaluation and Cost Analysis. Library Managment Journal, 23(6/7).

(32) Khurshid, Zahirudin (2003). The Impact of information Technology on job Requirements and Qualification For Catalogers.- Information Technology and Libraries, 22 (I): 18-26.

(33) Gorman, Michael (2002). Why teach cataloging and classification. cataloging & classification Quarterly, 34 (1/2): p.v.

(34) Macleod, Judy and Daren Callahan (1995). Educators and practitioners reply: an assessment of cataloging education. Library Resources and technical services: 39: 153- 165.

(35) Bates, Marcia J. (1999). INFORMATION CURRICULUM FOR THE 21 ST CENTURY: Revised as Presented May 1, 1999 at the American Library Association Congress on Professional Education, Washington, DC. (accessed august 5, 2004) available at http:// www.loc.gov/congress/ marcia.html.

(36) Hill, Janet Swan and Shelia Intner preparing for a cataloging career from cataloging to knowledge managment. (Accessed august 12, 2004) available at http:// www.loc.gov/congress/ marcia.htm.

(37) White, Herbert S (1987) Catalogers- yesterday, today, tommorrow, Library journal, 112 (1 April). p.48-49.

(38) Arms, William. (2000). Automated Libraries, How Effectively Can Computers Be Used for the Skilled of Professional Librarianship? D-Lib magazine, 6(7/8) Available at: http://www,dib.org/dlib/july- ausust 2000/automated/arms/digital libraries.html.

(39)Desertta V McAllister-Harpe (1993):, An ANalysis of Courses in Cataloging and Calssification and Related Areas Offered in Sixteen Graduate Library Schools and Their Relationship to Present and Future Trends in Cataloging and Calssification and to Cognitive Needs of Proffessional Acadmic Cataloging," Cataloging& Classification Quarterly 16(3) 399- 123.

(40) Sherry L.Vellucci, Catalloging across the Curriculum: A Syndetic Structure for Teaching Catloging." Cataloging& Classification Quarterly 24, no 1/2 (1997): 35-59.

(41) Spillane, Jodi L. (1999). Comparison of Required introductory Cataloging courses, 1986 to 1998. Librarr resources and technical services, 43(4): 223- 230.

(42) فضل الباحث استخدام مصطلح الضبط البيليوجرافي عن مصطلح الفهرسة على اعتبار أن هذا المصطلح الأول يشمل كل المفاهيم المتصلة بتنظيم المعلومات والتكشيف والاستخلاص، وبناء المكانز، وكل أشكال الفهرسة والتصنيف، في حين يشير مصطلح الفهرسة الوصفية والموضوعية أو التحليل الموضوعي والتصنيف- ص 61 من الدراسة.

(43) Joudry, Daniel N. (2002) A New Look at U.S. Graduate Courses In Bibliographic Control. Cataloging& Classification Quarterly, 34, no. 1/2, 59-102.

(44) Taemin Park. "The Integrarion of Electronic Resources into Cataloging Instruction in the LIS Curriculum," Serials Librarian 41, no.3/4 (2002): 57-72.

(45) Bicentennial conference on bibliographic control for the new millennium. Available at: http://www.loc.gov/catdir/bibcontrol/actioplan.html.

(46) Bibliographic control of web resources: A Library of congress action plan. Available at; http://www.loc.gov/catdir/bibcontrol/actioplan.html.

(47) Ingrid Hsieh-Yee, "Catloging and Metadata Education: AProposal for Preparing Cataloging Professionals of the 21st Century" (report sumitted to the ALCTS/ ALISE Task force in reponse to Action Item 5,1 of the "Bibliographic control of web resources: A Library of congress action plan. Final Report Dec. 2002, Web version Apr. 2003, Accessed November 2, 2004, Available at; http:// www.loc.gov/catdir/bibcontro/ Catloging and Metadata Education.pdf.

(48) Ingrid Hsieh-Yee (2004) "Catloging and Metadata Education in north American LIS programs. Library resources and Technical Services, 48 (1); 59-68.

(49) Ingrid Hsieh-Yee, "Catloging and Metadata Education: AProposal for Preparing Cataloging Professionals of the 21st Century" (report sumitted to the ALCTS/ ALISE Task force in reponse to Action Item 5,1 of the "Bibliographic control of web resources: A Library of congress action plan. Final Report Dec. 2002, Web version Apr. 2003, Accessed November 2, 2004, Available at; http:// www.loc.gov/catdir/bibcontro/ Catloging and Metadata Education.pdf.

(50) Janet Swan Hill and Shelia Intner, "preparing for a cataloging career from cataloging to knowledge managment" (paper presented at Congress on Professional Education: Focus on Education for the Frist Professional Degree, American Library Association, 1999). Accessed November 2, 2004. available at: www.ala.org/Content/Content Groups/HRDR/ 1st Congress on_Professional_Education/1st Congress_Preparing-for_a_ Cataloging-Career.html.

(51) Daniel N.Joudry (2002) A New Look at U.S. Graduate Courses In Bibliographic Control. Cataloging& Classification Quarterly, 34, (1/2): 59-102.

(52) عبدالرشيد بن عبدالعزيز حافظ. حتمية التغيير في تعليم المكتبات والمعلومات. دراسات عربية في المكتبات وعلم المعلومات. مج2، ع2 (مايو 2003)، ص 12-51.

(53) محمد فتحي عبدالهادي. إعداد المفهرس في بيئة إلكترونية؛ دراسة لبرامج التأهيل والتدريب في مصر. دراسة قدمت إلى ندوة الفهرسة العربية الآلية في القرن الحادي والعشرين: الواقع والتحديات، العين، الإمارات العربية المتحدة، 15-16 فبراير 2005م الموافق 6-7 محرم 1426هـ.

(54) هاشم فرحات. تعليم الفهرسة في أقسام علوم المكتبات والمعلومات العربية بين الواقع والمأمول: المملكة العربية السعودية نموذجاً. دراسة قدمت إلى ندوة الفهرسة العربية الآلية في القرن الحادي والعشرين: الواقع والتحديات، العين، الإمارات العربية المتحدة، 15-16 فبراير 2005م الموافق 6-7 محرم 1426هـ.

(55) إيمان فاضل السامرائي. اتجاهات الفهرسة الآلية (المحوسبة) تجربة تخصص إدارة المكتبات والمعلومات في جامعة البلقاء التطبيقية. دراسة قدمت إلى ندوة الفهرسة العربية الآلية في القرن الحادي والعشرين: الواقع والتحديات، العين، الإمارات العربية المتحدة، 15-16 فبراير 2005م الموافق 6-7 محرم 1426هـ.

(56) أسامة السيد محمود (1987). المكتبات والمعلومات في الدول المتقدمة والنامية: الاتجاهات، العلاقات، المؤسسات، الإنتاج الفكري. القاهرة: العربي للنشر والتوزيع.

(57) سيد حسب الله، سعد محمد الهجرسي. تخصص المكتبات والمعلومات: مدخل منهجي وعائي.- الرياض: دار المريخ للنشر، 1415هـ/ 1995م.

(58) محمد فتحي عبدالهادي. إعداد المفهرس في بيئة إلكترونية؛ دراسة لبرامج التأهيل والتدريب في مصر. دراسة قدمت إلى ندوة الفهرسة العربية الآلية في القرن الحادي والعشرين: الواقع والتحديات، العين، الإمارات العربية المتحدة، 15-16 فبراير 2005م الموافق 6-7 محرم 1426هـ.

(59) هاشم فرحات. تعليم الفهرسة في أقسام علوم المكتبات والمعلومات العربية بين الواقع والمأمول: المملكة العربية السعودية نموذجاً. دراسة قدمت إلى ندوة الفهرسة العربية الآلية في القرن الحادي والعشرين: الواقع والتحديات، العين، الإمارات العربية المتحدة، 15-16 فبراير 2005م الموافق 6-7 محرم 1426هـ.

(60) Tillett, Barbara B AACR2 and metadata: Library opportunities in the global semantic web. Cataloging and classification Quarterly. V 36, n 3/4 (2003), p101- 120.

(61) Gorman, Michael. Cataloging in an electronic age. Cataloging and classification Quarterly. V 36, n 3/4 (2003), p5-180.

استخدام ملف استناد المؤلف في البيئة الإلكترونية:

دراسة تجريبية على فهارس مكتبات ثلاث في مدينة الرياض

د. مساعد بن صالح الطيار
جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية
mstayyar@hotmail.com

ملخص :

تركز الدراسة على عدد من المشكلات ذات العلاقة باستخدام قوائم الاستناد في البيئة الإلكترونية وتحديداً مداخل المؤلفين (ملف استناد المؤلفين). وتستخدم الدراسة المنهج التجريبي حيث قام الباحث باختيار عينة عمدية وعددها عشرون أسم لمؤلفين قدماء ومحدثين، ومن ثم البحث عن هذه الأسماء بعدد من الصيغ في فهارس المكتبات محل الدراسة، وجرى البحث في تلك الفهارس وهي (فهرس مكتبة الملك فهد الوطنية، وفهرس مكتبة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، وفهرس مكتبة الملك عبدالعزيز العامة)، وجميع تلك المكتبات تستخدم نظام الأفق الذي يدعم ملف استناد المؤلفين، ومن خلال عمليات البحث التي تم القيام بها، اتضح تكرار واختلاف أشكال مدخل المؤلف الفرد، على الرغم من توافر ملف استناد المؤلفين في كل المكتبات محل الدراسة، وتوصلت الدراسة إلى عدد من الأسباب وراء تعداد مداخل المؤلفين، مثل: عدم الرجوع لملف الاستناد من قبل المفهرس عند عملية فهرسة الوعاء، ومن ذلك أخطاء في عملية إدخال البيانات، يضاف لذلك عدم وجود ضوابط تقنن عملية صياغة مدخل المؤلفين إلى غير ذلك. كما كشفت الدراسة أيضاً العلاقة بين صياغة مداخل المؤلفين وعملية البحث والاسترجاع، وختمت الدراسة ببعض التوصيات التي قد تفيد في مجال تحسين استخدام ملف استناد المؤلفين في البيئة الإلكترونية.

مشكلة الدراسة

تعد أسماء الأشخاص وكذلك أسماء الهيئات والمؤسسات علاوة على رؤوس الموضوعات من القضايا التي لقيت عناية من أهل الاختصاص في مجال المكتبات والمعلومات، وبسبب ما تمثله هذه المداخل من إشكالات في قضايا تقنين المداخل علاوة

على أثرها في عملية استرجاع المعلومات، فقد تم إنتاج العديد من قوائم الاستناد من أجل توحيد وتقنين مداخل المؤلفين والهيئات أو تقنين استخدام رؤوس الموضوعات. وكانت هذه القوائم تستخدم سابقاً في البيئة التقليدية (الفهرس البطاقي)، وبعد تحول المكتبات ومراكز المعلومات إلى البيئة الإلكترونية، لم تغفل هذه الجوانب فصممت النظم الآلية المستخدمة في إدارة المكتبات لتتعامل مع قوائم الاستناد. ومع دخول استخدام هذه القوائم في البيئة الإلكترونية ظهرت العديد من المشكلات حول كيفية استخدام هذه القوائم. ولقد رصد الباحث كما رصد غيره عدداً من هذه الإشكالات، وتحاول هذه الدراسة أن تستطلع مشكلات استخدام قوائم الاستناد في البيئة الإلكترونية (وعلى وجه التحديد قائمة استناد المؤلفين).

أهداف الدراسة

تهدف الدراسة إلى الوقوف على واقع استخدام قوائم الاستناد وتحديداً قوائم مداخل المؤلفين في البيئة الإلكترونية، **وهذا الهدف العام يتفرع عنه عدد من الأهداف هي كالآتي:**

1- التعرف على أدوات ضبط استناد أسماء المؤلفين المستخدمة في المكتبات محل الدراسة.

2- التعرف على واقع استخدام قوائم استناد المؤلفين في البيئة الإلكترونية في المكتبات محل الدراسة.

3- التعرف على المشكلات الناجمة عن عدم التزام المفهرسين على ملف استناد في عملية الفهرسة في البيئة الإلكترونية.

4- التعرف على أسباب تكرار مدخل المؤلف الفرد في فهارس المكتبات محل الدراسة.

5- التعرف على الأثر الناتج عن عدم الالتزام بملف الاستناد في عملية الفهرسة فيما يخص عملية البحث والاسترجاع.

أسئلة الدراسة

تنطوي الدراسة الحالية على عدد من التساؤلات، هي كما يلي:

1- ما أدوات ضبط استناد المؤلفين المستخدمة في المكتبات محل الدراسة؟

2- ما واقع استخدام ملف استناد المؤلفين في البيئة الإلكترونية في المكتبات محل الدراسة؟

3- ما المشكلات الناجمة عن عدم اعتماد المفهرسين على ملف الاستناد في عملية الفهرسة في البيئة الإلكترونية.

4- ما أسباب تكرار مدخل المولف الفرد في فهارس المكتبات محل الدراسة، على الرغم من توافر ملف استناد المؤلفين.

5- ما الأثر الناتج عن عدم التقيد بملف استناد المؤلفين في علمية الفهرسة فيما يخص البحث والاسترجاع.

حدود الدراسة

هدفت الدراسة ابتداء إجراء مسح شامل لاستخدام قوائم الاستناد (استناد المؤلفين/ الموضوعات) في البيئة الإلكترونية في المكتبات الثلاث محل الدراسة، وتبين أن الموضوع يحتاج لوقت أطول وجهد أكثر خصوصاً فيما له صلة بقوائم استناد رؤوس الموضوعات؛ لذا رأى الباحث أن يقتصر في الوقت الحالي على دراسة قائمة استناد المؤلفين (الأشخاص فقط وليس الهيئات) على أن يتم التوسع في الدراسة حينما يتهيأ الوقت الكافي لذلك. أما حدود الدراسة من حيث نوعية المكتبات المختارة، فتضمنت مكتبات ثلاث: مكتبة الملك فهد الوطنية (مكتبة وطنية)، ومكتبة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية (مكتبة جامعية)، ومكتبة الملك عبدالعزيز العامة (مكتبة عامة). وننوه هنا أن اختلافات طبيعة المكتبات لا أثر له في النتائج، فملف الاستناد واستخدامه لايختلف بسبب اختلاف نوع المكتبة، لأن مداخل المؤلفين ليست رؤوس موضوعات تختلف باختلاف المكتبة، من حيث نوعية الرأس المستخدم وعمق التحليل الموضوعي للوثائق. أما ما يخص نوعية أسماء المؤلفين فتم اختيار عينة محددة تم مناقشتها في الفقرة الخاصة بعينة الدراسة.

مصطلحات الدراسة

سيتم التعرف هنا ببعض المصطلحات التي ترد في صلب الدراسة وما المقصود بهذه المصطلحات.

مدخل المؤلف

عبارة عن اسم المؤلف الشخصي أو الهيئة تم تقنينه كي يستخدم كنقطة وصول للتسجيلات الببليوجرافية المخزنة في فهرس المكتبة الآلي.

ملف الاستناد (أو قوائم الاستناد أو ضبط الاستناد)

هي عبارة عن "قائمة تضم جميع المداخل التي تقرر اعتمادها وتفضيلها على غيرها، في حال اللبس، حيث يتم الاحتفاظ بها مرتبة هجائياً لغرض الرجوع إليها عند الحاجة في

عمليات الفهرسة والتكشيف، وتشمل ملفات الاستناد على ثبت بمداخل الأسماء أو الموضوعات وكذلك عناوين السلاسل مع منظومة من الإحالات ومصادر المعلومات، التي تم الاستناد إليها في اختيار المداخل المناسبة" (الصوينع، 1981).

توحيد (تقنين) مداخل المؤلفين

اتخاذ أو اعتبار صيغة معينة للمؤلف من بين عدة صيغ كمدخل أساس للمؤلف يتم ربط جميع مؤلفاته بتلك الصيغة بغض النظر عن الصيغ الأخرى المختلفة التي قد ترد في بعض مؤلفاته.

منهج الدراسة

اعتمدت الدراسة على المنهج التجريبي، فبعد أن تم تحديد الإطار النظري والدراسات السابقة، تم اختيار عشرين اسماً لمؤلفين قدماء ومحدثين بطريقة عمدية، والبحث عن هذه الأسماء في الفهارس الآلية للمكتبات الثلاث محل الدراسة، وكانت عملية البحث وفق صيغ عدة لكل مؤلف؛ من أجل الكشف عن الآلية التي استخدمتها المكتبات في صياغة أسماء أولئك المولفين (عينة الدراسة) كمداخل تستخدم في الوصول إلى الوثائق. ولعل من نافلة القول أن نذكر هنا أن جميع المكتبات محل الدراسة تستخدم نظام الأفق (نظام إدارة المكتبات) الذي يتيح بناء ملف استناد مؤلفين منبثق من التسجيلات الببليوجرافية. وتمت عملية البحث في فهارس المكتبات الآلية عن طريق زيارة المكتبة والبحث في فهارسها مباشرة، أو عن طريق البحث في فهرسها المتاح على شبكة الإنترنت. (انظر ملحق (1) الخاص بأسماء المؤلفين الذين تم استخدام أسمائهم في عينة الدراسة).

عينة الدراسة

تم اختيار عينة الدراسة بطريقة عمدية "**وهناك من يسمي هذه الطريقة بالطريقة المقصودة، أو الاختيار بالخبرة وهي تعني أن أساس الاختيار خبرة الباحث ومعرفته بأن هذه المفردة أو تلك تمثل مجتمع البحث**" (العساف، 1409، 99). والعينة العمدية تم اختيارها بحيث تتوافر في كل مفردة من مفردتها شروط محددة، والشروط المحددة في عينة الدراسة هي: أن أسماء المؤلفين القدماء تشترك في عدد من المكونات، مثل الكنية، اللقب، الشهرة، أما أسماء المحدثين فقد يكون الشرط لاختيار العينة هو اللقب والشهرة. يضاف لذلك أن العينة المختارة من أسماء المؤلفين تمتاز بأنها أفرادها مشهورين في مجال التأليف كل في مجاله، ولهم العديد من المؤلفات. وتتكون عينة الدراسة من عشرين اسماً تضم

أشهر المؤلفين في التراث وفي العصر الحديث، وتخصصاتهم تدور بين العلوم الشرعية والأدبية. (انظر الملحق رقم (1))، وتم استخدام العينة من أجل التعرف على كيفية صياغة مداخل المؤلفين في المكتبات محل الدراسة، ومدى تقنين هذه المداخل.

الإطار النظري والدراسات السابقة

تعد قوائم الاستناد من أهم الأدوات التي تضبط وتقنن العمل في المكتبات ومراكز المعلومات، وتحاول كل مكتبة أو مركز أن تستخدم/أو يستخدم هذه القوائم ليضمن عملية توحيد العمل بين العاملين في تلك المؤسسات. وتزخر اللغات الأجنبية (خصوصاً الإنجليزية) بعدد من قوائم الاستناد المستخدمة في المكتبات ومؤسسات المعلومات. وفي هذه الدراسة سيتم التركيز على قوائم الاستناد العربية (وعلى وجه التحديد مداخل المؤلفين العرب) المستخدمة في معظم المكتبات ومراكز المعلومات. وسيتضمن هذا القسم من الدراسة استعراض بعض الدراسات التي عالجت قوائم استناد المؤلفين أو مايطلق عليه مداخل المؤلفين العرب، ويفضل البعض أن يطلق عليها قائمة الاستناد، مع أن المصطلح الأخير أوسع حيث يدخل تحته قوائم رؤوس الموضوعات والمكانز. ونبدأ أولاً بمناقشة بعض القضايا النظرية ذات الصلة بموضوع الدراسة.

الإطار النظري

سنتناول في الإطار النظري القضايا ذات الصلة بقوائم استناد المؤلفين، مثل مكونات الاسم العربي، وتقسيم الأسماء العربية إلى أسماء قديمة وحديثة، ومبدأ القلب لاسم المؤلف كمدخل، علاوة على التعريف ببعض قوائم الاستناد الخاصة بالمؤلفين، وسيتم أيضاً التطرق لملف الاستناد المحسب بشكل موجز.

1- مكونات الاسم العربي

إن مكونات الاسم العربي خصوصاً الأسماء القديمة تختلف عن الاسم العربي الحديث في عدد من النقاط، وقبل أن نتحدث عن مكونات الاسم العربي القديم على وجه التحديد، فلعله من المفيد أن نذكر بعض الملامح الفارقة بين الاسم العربي القديم والحديث والتي أشار إليها خليفة (1985) في دراسته عن "المداخل ومشكلاتها في فهرسة الكتاب العربي" حيث ذكر الملامح التالية:

(أ) أن الأسماء الحديثة تقتصر على اسمين (الاسم الأول والعائلة) أو ثلاثة أسماء (إضافة اسم الأب)، بينما الأسماء القديمة تتجاوز الأربعة بل قد تصل إلى الستة أو سبعة أسماء.

(ب) تخلص الاسم العـربي الحديث في الغـالب من كلمـة ابن وأبو التي تكون ظاهرة في الأسماء القديمة.

(ت) تخلص الاسم العربي الحديث من الكنية والنسبة.

(ث) يكثر في الاسم العربي القديم الألقاب وصفات المدح والثناء، شمس الدين، والعارف بالله وغير ذلك.

إن مكونات الاسم العربي الحديث قد لا تمثل مشكلة كبرى إذا ماقورنت بمكونات الاسم العربي القـديم، والاسم القديم هو الذي من أجله أعـدت قوائم مداخـل المؤلفين أو قوائم استناد المؤلـفين. ولقد تم بناء هذه القوائم اعـتمـاداً على هذه المكونات، ولقد تم مناقـشة الاسم العربي القديم ومكوناتـه في عدد من الدراسات والبحوث، انظر على سـبيل المثال: الحلو (1985)، قـدورة (1985)، مـوسى (1985)، المحـاسني (1986). **ويمكن أن نجـمل مكونات الاسم العربي القديم بما يلي:**

1- الأسماء المركبة، مثل: عبدالله، معد يكرب، بدر الدين.

2- الكني، اسم يتصدر بكلمة أبو مثل: أبو داود أو كلمـة ابن، مثل: ابن كثير أو هما معاً مثل: ابن أبي أصيبعه.

3- النسبة، مثل البغدادي، نسبة لبغداد.

4- اللقب، مثل ذو النون المصري.

5- الطول المفرط في ذكر الكني والألقاب والأسماء للمؤلف القديم.

هذه بعضاً من مكونات الاسم العربي التي لاتزال المكتبات العربية تعاني مشكلات تحتاج لحل خصوصـاً في البيئة الإلكترونيـة. وقد لايكون السبب هو طبيعـة تلك الأسماء، وإنما يعود لأسباب عدة كما سيأتي الحديث عنه لاحقاً في هذه الدراسة.

2- تقسيم الأسماء العربية إلى قديمة وحديثة

لعل من أهم القضـايا التي شغلت العـاملين في مجال الفـهرسة تقـنين مداخل المؤلفين العرب سواء المؤلفين القدماء أو المحدثين. أما كيفية تحديد أن هذا اسم قديم وهذا حديث، فلقد تم اعتماد بداية القرن التاسع عشر الميلادي (1800) على أنه الحد الفاصل بين الأسماء القديمة والحديثة، وهذا هو الذي ذهب إليه محمـود الشنيطي ومحمد الهادي حنفي، حيث جعـلا بين الأسماء القديمة والحـديثة حداً فـاصلاً هو سنة 1800م "على اعتبـار أن العصر

الحديث في مصر يبدأ مع مطلع القرن التاسع عشر الميلادي بتأسيس مصر الحديثة على يد محمد علي، وبحيث تعتبر الأسماء التي مات أصحابها قبل 1800 أسماء قديمة تدخل بالجزء الأشهر من الاسم، والأسماء التي عاش أصحابها بعد سنة 1800 أسماء حديثة تدخل الاسم الكامل بوضعه الطبيعي دون قلب" خليفة (1985). وهذا التقسيم سارت عليه معظم المكتبات ومراكز المعلومات في العالم العربي خصوصاً في تحديد الحد الفاصل بين الأسماء القديمة والحديثة. ويرى خليفة (1985) حسب تجربته الطويلة في التدريس والتطبيق أن الحد الفاصل بين الاسم القديم والحديث هو سنة 1900 بدلاً عن سنة 1800 وذلك لاعتبار أن العصر الحديث بالنسبة لمعظم الدول العربية هو القرن العشرين (1900)، ومن ثم يعد المؤلف الذي مات قبل سنة 1900 مؤلفاً قديماً، ومن كان تاريخ وفاته بعد هذا التاريخ يعد اسماً حديثاً. وهذا التقسيم أيضاً سارت عليه معظم قوائم مداخل المؤلفين القدماء كقائمة محمود الشنيطي وعبدالمنعم، وقائمة ناصر السويدان ومحسن العريني وغيرها من القوائم.

3- اسم المؤلف كمدخل (الصيغة المباشرة/ أو مبدأ القلب)

سبق الحديث عن تقسيم الأسماء العربية إلى قديمة وحديثة، وما هو الحد الفاصل بينهما، وهذا التحديد سيبنى عليه كيفية صياغة الاسم العربي سواء القديم أو الحديث. ولقد ناقش المكتبيون العرب وعلى مدى ربع قرن من الزمان آلية صياغة مداخل المؤلفين العرب، ويخلص خليفة (1985) في دراسته إلى أن صياغة الاسم العربي كمدخل أخذ اتجاهات أربع:

1. يدخل الاسم بالصيغة التي ورد فيها على صفحة العنوان.
2. قلب الاسم الأخير مطلقاً من اسم المولف دون التحقق ما إذا كان اسم عائلة أو شهرة أو غير ذلك.
3. تقسم الأسماء العربية إلى قسمين: أسماء قديمة، وأسماء حديثة، فالأسماء القديمة (حتى سنة 1800 كما سبقت الإشارة لذلك) تأخذ صيغة القلب باسم الشهرة للمؤلف، بينما الأسماء الحديثة تأخذ وضعها الطبيعي بدون أي قلب.
4. نظراً لعملية التعقيد في مداخل المؤلفين أتى الاتجاه الأخير ليلغي المؤلف كمدخل ويكون المدخل هو عنوان العمل بدلاً عن المؤلف.

على أية حال، فالعمل في معظم المكتبات يأخذ بمبدأ القلب سواء أكان المؤلف قديماً أم حديثاً، مع مراعاة التقنين في مبدأ القلب من حيث الأخذ باسم الشهر، واستخدام الإحالات إذا دعت لذلك ضرورة.

4- قوائم مداخل المؤلفين القدماء

نتيجة للعديد من المشكلات التي واجهتها المكتبات ومراكز المعلومات العربية في بداية عملها فيما يتعلق بمدخل المؤلفين العرب القدماء، فقد تضافرت عدد من الجهود في بناء قوائم للمؤلفين القدماء، وسنحاول أن نذكر بعضاً من هذه القوائم. والجهود في تحديث وتقنين بعض هذه القوائم مازال مستمراً، حتى أصبح بعض هذه القوائم متعمداً في إعداد قوائم استناد المولفين المحسب. ولقد ناقش السويدان (1986) في دراسته الموسومة بـ "قوائم مداخل الأسماء العربية: دراسة تحليلية" الجهود والخطوات لإعداد قوائم بأسماء المؤلفين القدماء، وقام بتعريف ومناقشة قائمتين هما: القائمة التي أعدها الشنيطي وحنفي تحت عنوان "مداخل المؤلفين العرب القدماء" حتى عام 1215هـ، والقائمة الأخرى هي قائمة "مداخل المؤلفين والأعلام العرب" لناصر السويدان ومحسن العريني. حيث أبرز مزايا وعيوب هاتين القائمتين. وفيما يلي الإشارة لعدد من قوائم مداخل المؤلفين التي تستخدم في أغلب المكتبات ومراكز المعلومات العربية:

(أ) مداخل المؤلفين العرب القدماء حتى عام 1215هـ/ إعداد محمد الشنيطي ومحمد الهادي حنفي .

(ب) مداخل المؤلفين والأعلام العرب/ إعداد ناصر السويدان ومحسن العريني.

(ت) مداخل المؤلفين والأعلام العرب حتى 1215هـ= 1800م/ إعداد فكري الجزار.

(ث) مداخل الأسماء العربية القديمة: قائمة استناد للمكتبات ومركز العلومات/ إعداد شعبان عبدالعزيز خليفة ومحمد عوض العايدي.

5- ملف الاستناد المحسب

مع دخول الحاسبات الآلية في تطبيقات المكتبات والمعلومات، بدأت تتوسع هذه التطبيقات وبرزت العديد من مشكلات التطبيق منها ماهو راجع للنظام الآلي المستخدم، ومنها راجع لآلية استخدام النظام من قبل المفهرسين أو غيرهم. على أيه حال، فلعل من تطبيقات الحاسب في المكتبات هو استخدام ملف الاستناد في دعم عمليات الفهرسة. وستطرق هنا لملف الاستناد (قائمة استناد المؤلفين)، حيث يدعم هذا الملف عملية تقنين مداخل المؤلفين، وتلافي التكرار والأخطاء الناجمة عن الإدخال أو غير ذلك. ويتم بناء ملف الاستناد المحسب وفق الخطوات التالية (الصوينع، 1981):

1- تقنين مداخل المؤلفين التي يراد لها أن تحفظ في ملف الاستناد.

2- التحقق من المداخل المستعملة في السجلات الببليوجرافية، وفحصها قبل عملية إدخالها.

3- خزن العناصر المكونة لملف الاستناد (المؤلفين) مرة واحدة واستعمالها عند الحاجة مهما تكررت السجلات الببليوجرافية.

4- صيانة ملف الاستناد، بين فترة وأخرى.

5- التأكيد على المفهرسين بأن يجلبوا مداخل المؤلفين من ملف الاستناد مباشرة، وليس عن طريق الإدخال من خلال تسجيلة مارك (حقل المؤلف).

على أية حال، فتحويل ملف استناد المؤلفين أو غيره من ملفات الاستناد إلى البيئة الإلكترونية ليس أمراً سهلاً، فهو يحتاج لمتابعة وصيانة، وتأكيد على المفهرسين بضرورة التقيد بالقواعد التي تحكم تقنين أسماء المؤلفين، علاوة على أن الوصول لهذا الملف ينبغي أن يكون تحت مراقبة أشخاص مسئولين وذوي وعي؛ لأن أي تعديل أو حذف في هذا الملف سينسحب على كافة التسجيلات الببليوجرافية المرتبطة به. وتستخدم أغلب المكتبات ومراكز المعلومات نظماً آلية في إدارة مجموعاتها، متضمنة ملف الاستناد (قائمة مداخل المؤلفين) المحسب. ويبرز هنا سؤال هو: ما دقة هذا الملف ودرجة إتقانه؟ هذا سؤال يحتاج لدراسة معمقة، وقد تسلط الدراسة الحالية الضوء على بعض النقاط ذات الصلة بموضوع ملف الاستناد في البيئة الإلكترونية.

الدراسات السابقة

لقد تم مسح مظان المعلومات التي يمكن أن نجد فيها ماله صلة بموضوع البحث محل الدراسة، كما تم الرجوع لكتاب الإنتاج الفكري في مجال المكتبات والمعلومات لمحمد فتحي عبدالهادي. علاوة على ذلك فقد تم استشارة قاعدة الرسائل الجامعية بمركز الملك فيصل والتي تحوي قرابة 80 ألف رسالة علمية في جميع أنحاء العالم العربي؛ من أجل التعرف والإفادة من الدراسات التي سبقت الدراسة الحالية حول الموضوع.

ولقد تم استعراض جميع عناوين الدراسات والمقالات ذات العلاقة، واتضح قلة ماكتب حول هذا الموضوع. وغالبية المقالات كتبت في ثمانينيات القرن الميلادي الماضي. وتبين من المسح وجود رسالتين (في مرحلة الماجستير) عالجت الموضوع، الرسالة الأولى بعنوان **"قوائم الاستناد لأسماء المؤلفين الأعلام العرب القدماء ودورها في إعداد قائمة موحدة"** لعلي باطرفي حيث نال بها درجة الماجستير عام 1995 من جامعة الملك عبدالعزيز بجدة.

وتناول باطرفي في رسالته بالتحليل والدراسة مقارنة ثلاث قوائم استناد خاصة بالأسماء العربية، وهي قائمة الشنيطي وقائمة السويدان، وقائمة الجزار، حيث حاول الباحث أن يبرز نقاط الاختلاف ونقاط الاتفاق في هذه القوائم الثلاث؛ من أجل الخروج بتصور لإعداد قائمة استناد موحدة. وكان من نتائج دراسته حسب ماذكره إمكانية الاستفادة من القوائم في إعداد قائمة استناد موحدة. وختم دراسته بعدد من التوصيات، لعل من أهمها مواصلة العمل في إصدار قائمة الاستناد المحسبة.

أما الرسالة الثانية فعنوانها "**الملف الاستنادي للأسماء بمكتبة الكونجرس**: دراسة تحليلية وتقييمية" لسحر حسنين محمد ربيع نالت بها درجة الماجستير من جامعة القاهرة عام 1997. وكما هو واضح من عنوان الرسالة فهي خاصة بالأسماء العربية التي تكتب بالأحرف اللاتينية. يضاف إلى هاتين الرسالتين العديد من المقالات والبحوث والدراسات تم رصدها في قائمة المراجع، وليس من المفيد مناقشتها في هذا الجزء من الدراسة ولذلك لعدة أمور منها: يغلب على تلك الدراسات أنها نشرت قبل سنوات طويلة قد تصل إلى عشرين سنة مضت، وناقشت مشكلات مداخل المؤلفين في البيئة التقليدية (الفهرس البطاقي)، بينما الدراسة الحالية تركز على استخدام قوائم المؤلفين في البيئة الإلكترونية، وهذا لا يعني أن الدراسات السابقة ليست ذات صلة بموضوع الدراسة، فلقد سبقت الإشارة إلى العديد من هذه الدراسات، وتمت الإفادة منها خصوصاً عند مناقشة الإطار النظري لهذه الدراسة. يضاف لذلك أن جل هذه الدراسات لم تتطرق لاستخدام قوائم الاستناد خصوصاً المؤلفين في البيئة الإلكترونية ماعدا دراسة السويدان (1986)، والصوينع (1981). حيث ذكر السويدان أن مشروع إعداد قائمة استناد محسبة للأسماء العربية تم بتوصية من الحلقة الأولى لاستخدام الحاسبات الإلكترونية في الأعمال البيليوجرافية بالوطن العربي والتي عقدت في الخرطوم عام 1975م، إذ تعاقدت إدارة التوثيق والمعلومات بالمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم مع الدكتور سعد الهجرسي على إتمام المرحلة الأولى من المشروع، والتي تشمل إعداد حوالي عشرة آلاف مدخل للمؤلفين وإدخالها في الحاسب الآلي، وبعد انتقال المنظمة لمقرها الجديد في تونس توقف المشروع، وبعد ذلك تم استئنافه عن طريق المنظمة العربية بالتعاون مع جمعية المكتبات المدرسية في مصر والمكتب الإقليمي لمكتبة الكونجرس بالقاهرة ومركز الحاسب العلمي لجامعة القاهرة إلا أن انتهت المرحلة الأولى من المشروع.

أما الصوينع فقد تحدث في مقالته عن ملف الاستناد في نظم المعلومات، فأعطى لمحة تاريخية موجزة عن تطوره، وتطرق لملف الاستناد في مراصد المعلومات البيليوجرافية، وعملية الاسترجاع وعلاقة ذلك بملف الاستناد، ونبه الصوينع في مقاله السابق على

ضرورة صيانة ملف الاستناد. ولعل الدراسة التي يمكن أن تكون ذات صلة بموضوع الدراسة هو التقرير الذي قدمه الهجرسي (1979) للمؤتمر الثاني للإعداد البيليوجرافي للكتاب العربي المنعقد في بغداد تحت إشراف المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم بالتعاون مع وزارة الثقافة والفنون العراقية. وكان عنوان التقرير "تقرير عن الخطوات التي تمت في إعداد القائمة الموحدة لمداخل أسماء المؤلفين العرب باستخدام الحاسب الإلكتروني".

عرض النتائج وتحليلها

سيتم في هذا الجزء من الدراسة عرض ومناقشة النتائج. التي توصلت لها الدراسة الحالية. وهذا الجزء ينقسم إلى عدد من المحاور.

أولاً: قوائم استناد المؤلفين المستخدمة في المكتبات محل الدراسة

كشفت نتائج الدراسة أن هناك العديد من قوائم الاستناد الخاصة بمداخل المؤلفين تستخدم في المكتبات محل الدراسة، إذ يوضح الجدول رقم (1) هذه القوائم واستخدام كل مكتبة لها.

جدول رقم (1) قوائم استناد المؤلفين المستخدمة في المكتبات محل الدراسة

قائمة الاستناد المستخدمة في المكتبة	مكتبة الملك فهد الوطنية	مكتبة الملك عبدالعزيز العامة	مكتبة جامعة الإمام محمد بن سعود
مداخل المؤلفين والأعلام العرب (السويدان والعريني)	✖	✓	✖
مداخل المؤلفين والأعلام العرب (الجزار)	✓	✖	✓
مداخل الأسماء العربية القديمة (خليفة والعايدي)	✓	✖	✖
مصادر أخرى	✓	✓	✓

ويتضح من الجدول رقم (1) أعلاه أن الثلاث مكتبات محل الدراسة تستخدم قوائم استناد للمؤلفين كل واحدة تختلف عن الأخرى، فمكتبة الملك فهد الوطنية تستخدم قائمة مداخل الأسماء العربية القديمة التي أعدها خليفة والعايدي (1996)، علاوة على قائمة الجزار (1991)، مع إضافات كثيرة على هاتين القائمتين حتى أصبح ملف استناد المؤلفين في

مكتبة الملك فهد الوطنية يحوي قرابة 125,000 مدخلاً حسب إفادة العاملين في المكتبة. بينما تستخدم مكتبة الملك عبدالعزيز العامة قائمة مداخل المؤلفين والأعلام العرب التي قام بإعدادها السويدان والعريني (1980). أما جامعة الأمام فتستخدم قائمة مداخل المؤلفين والأعلام العرب للجزار (1991). وكما يوضح الجدول أعلاه أن جميع المكتبات محل الدراسة لاتكتفي بقائمة واحدة، بل تعتمد على مصادر أخرى، وتتفاوت عدد المصادر التي تعتمد عليها كل مكتبة في تحقيق مداخل المؤلفين، وتكاد تكون مكتبة الملك فهد الوطنية هي التي تعنى عناية فائقة بهذا الخصوص.

ولعل المصدر الذي تم الاتفاق عليه في جميع المكتبات كمصدر استناد للمؤلفين هو كتاب الأعلام للزركلي (ليس قائمة استناد مقننة، لكنه مصدر ضخم خاص بالتراجم)، حيث ذكرت المكتبات محل الدراسة أنه المصدر الثاني بعد قائمة الاستناد التي يعتمدون عليها. أما مايخص ملف الاستناد الخاص بكل مكتبة فهو مزيج من عدة قوائم، بحيث أن كل مكتبة تعتمد على قائمة مطبوعة تكون هي قائمة الاستناد الاساس، وبعد ذلك تضيف أسماء المؤلفين الذين ليس لهم ذكر في تلك القوائم، أما أسماء المؤلفين المحدثين فيتم إدخال الاسم بصيغته المقلوبة. ومكتبة الملك فهد الوطنية لديها قائمة استناد خاصة بالمؤلفين السعوديين وتستخدمها في ملف الاستناد المحسب، بينما المكتبتان الأخريان تكتفيان بصيغة قلب الاسم فقط.

ثانياً: واقع استخدام استناد المؤلفين في البيئة الإلكترونية

لعله من المفيد قبل مناقشة واقع استخدام استناد المؤلفين في البيئة الإلكترونية في المكتبات محل الدراسة، أن نتحدث عن كيفية بناء ملف الاستناد الخاص بالمؤلفين بشكل عام، وبعد ذلك يتم التطرق لكيفية بنائه واستخدامه في المكتبات المعنية، إن بناء أو إنشاء هذا الملف يكن وفق طرق ثلاث:

الطريقة الأولى، يتم إدخال قائمة استناد (مؤلفين، أو رؤوس موضوعات) كاملة خاصة بالمكتبة في النظام بدون أن يكون هناك رصيد من تسجيلات ببليوجرافية، ومن ثم يتم جلب أسماء المؤلفين من ملف الاستناد إلى التسجيلات الببليوجرافية أثناء الفهرسة (بمعنى أن ملف الاستناد يكون جاهزاً قبل عملية فهرسة الأوعية).

الطريقة الثانية، يتم بناء ملف الاستناد اعتماداً على مايتم إدخاله من تسجيلات ببليوجرافية، حيث صممت معظم النظم الآلية (تستخدم المكتبات المدروسة نظام الأفق) لبناء ملف استناد خاص بالمؤلفين يتم تكوينه من التسجيلات الببليوجرافية الخاصة والتي

تقوم المكتبة بفرستها وإدخالها. وكلما تم إدخال تسجيلة جديدة تم فرز مداخل المؤلفين ووضعها في ملف استناد، وهكذا مع الزمن تنمو قائمة الاستناد (بمعنى أن ملف الاستناد يتم بنائه أثناء فهرسة الأوعية).

الطريقة الثالثة، أن يكون ملف الاستناد مبني في نظام إدارة المكتبات بشكل مسبق من قبل المورد (pre loaded)، ويتم شراء النظام، وضمنه ملف استناد خاص بالمؤلفين العرب خصوصاً القدماء ومشاهير المؤلفين المعاصرين، وهناك محاولات لبعض الشركات بهذا الخصوص. (بمعنى أن ملف الاستناد يكون في بنية النظام الآلي قبل تركيبه في المكتبة أو مركز المعلومات). تلك طرق ثلاث يتم فيها بناء ملف الاستناد الخاص بالمؤلفين في البيئة الإلكترونية. وفيما يخص المكتبات محل الدراسة تبين أن جميعها تعتمد على الطريقة الثانية حيث يتم بناء ملف استناد المؤلفين من خلال التسجيلات الببليوجرافية التي تقوم المكتبة بإدخالها في نظامها الآلي.

وقبل الحديث عن واقع استخدام ملف استناد المؤلف لعله من المفيد هنا توضيح كيفية بناء هذا الملف من خلال التسجيلة الببليوجرافية. فمن المعروف لدى العاملين في مجال الفهرسة أن معظم النظم الآلية تدعم نظام مارك MARC (الفهرسة المقروءة آلياً). ففي نظام مارك هناك حقول وتاجات ومعرفات (للمزيد أنظر، معوض، 2003)، ومايلي أهم الحقول في نظام مارك:

020 ردمك
082 رقم تصنيف ديوي العشري
100 المؤلف
245 العنوان
250 بيانات النشر
260 الطبعة
300 الوصف المادي
440 السلسلة
500 التبصرة
650 رأس الموضوع
700 مدخل إضافي (اسم المؤلف)

شكل رقم (1) بعض حقول مارك العربي

يوضح الشكل (1) عدداً من حقول الفهرسة وفق تسجيلة مارك العربي. وما نحن بصدد الحديث عنه هو تاج 100 الخاص بالمدخل الأساس للعمل (مؤلف العمل)، وتاج 700 والخاص أيضاً بالمؤلف ولكن كمدخل فرعي، وكلا التاجين تم تعريفيهما في مارك العربي بهذه الطريقة:

100 الاسم (اسم العائلة، الأسماء الأولى).

700 الاسم (اسم العائلة، الأسماء الأولى).

فتاج 100 خاص بمؤلف العمل الأصلي، ويعتبر المؤلف هو المسئول عن العمل، ويدخل تحت اسمه مباشرة. بينما تاج 700 فهو خاص بالمؤلف ولكنه بصفة أخرى كأن يكون مؤلفاً مشاركاً، أو محققاً، أو مترجماً، أو مشرفاً، أو مقدماً أو غير ذلك، وهو مايعرف عن المختصين بالمدخل الفرعي. ما أود توضيحه هنا أن ملف الاستناد في نظم المكتبات الآلية (كالأفق وغيره) يبنى ملف الاستناد اعتماداً على التاجين المذكورين، فيتم وضع جميع ما يدخل من بيانات في هاذين التاجين في قائمة استناد المؤلف، فلو أن عنوان كتاب وضع في أحد هذين التاجين سيعتبره النظام مدخل مؤلف، وسيتم وضعه في ملف استناد المؤلف. وسبب هذا التوضيح، هو أنه تم ملاحظة الخلط الواضح في استخدام تاج 700 في بعض المكتبات محل الدراسة كما سيأتي بيانه لاحقاً.

أما واقع استخدام ملف الاستناد الخاص بالمؤلفين في البيئة الإلكترونية، فقد اتضح أن جميع المكتبات الثلاث تستخدم ملف الاستناد بشكل إلكتروني، واتضح أن هذا الاستخدام يتفاوت بين مكتبة وأخرى، فمكتبة الملك فهد الوطنية لديها لجنة خاصة ببناء ملف الاستناد، وتحديثه بشكل مستمر، علاوة على قيامها بصيانة هذا الملف بشكل أسبوعي. وقد عينت المكتبة عدداً من الموظفين لهذا الغرض وعملهم - فقط - تحديث هذا الملف وصيانته. وفي واقع الأمر، فمكتبة الملك فهد تعد رائدة في إعداد قوائم استناد المؤلفين، حيث أصدرت ثلاث قوائم خاصة بذلك (قائمة خاصة بمداخل المؤلفين القدماء، وقائمة خاصة بمداخل الهيئات، وقائمة خاصة بمداخل المؤلفين السعوديين). يضاف لذلك أن مكتبة الملك فهد الوطنية وضعت آلية في عملية التعامل مع مداخل المؤلفين، وليس أي مفهرس مخول بأن يعد مداخل المؤلفين، بل هناك ضوابط وقيود، فعلى سبيل المثال، فمداخل المؤلفين القدماء لايتم إقرار المدخل وتقنينه إلا عن طريق موظف مختص لديه خبرة طويلة بكتب التراث ومؤلفيها. أما مكتبة جامعة الأمام ومكتبة الملك عبدالعزيز العامة، فواقع حالهما أنهما تستخدمان ملف استناد في عملية الفهرسة، ولكن هذا الاستخدام فيه كثير من النقص، وتفتقر الكثير من مداخل المؤلفين في هاتين المكتبتين إلى التقنين، خصوصاً

الأسماء القديمة منها كما سيتم مناقشته في الفقرة التالية. يضاف إلى ذلك أن هاتين المكتبتين لاتقومان بصيانة ملف الاستناد الخاص بالمؤلفين أو غيره - حسب إفادة العاملين في تلك المكتبات - (بدأت جامعة الإمام حديثاً في عملية صيانة ملفات الاستناد الخاص بها)، وهذا أمر سيكون له أثر غير محمود خصوصاً، وأن هناك مشروعاً جباراً يجري تنفيذه حالياً من قبل مكتبة الملك عبدالعزيز العامة خاص بإعداد فهرس عربي موحد.

جدول رقم (2) نتائج البحث عن كل مدخل (عينة الدراسة) في فهارس المكتبات محل الدراسة

الرقم	المكتبة / اسم المؤلف	مكتبة الملك فهد الوطنية	مكتبة جامعة الإمام محمد بن سعود	مكتبة الملك عبدالعزيز العامة
1	أحمد بن حنبل	2	5	39
2	الجاحظ	1	1	7
3	ابن الجوزي	2	1	123
4	النووي	1	3	5
5	ابن تيمية	4	1	20
6	ابن القيم	2	2	209
7	السيوطي	2	3	9
8	محمد بن عبدالوهاب	6	12	13
9	المنفلوطي	1	1	2
10	الرافعي	1	2	2
11	العقاد	1	2	1
12	طه حسين	2	2	8
13	ابن باز	4	1	2
14	ابن عثيمين	3	7	10
15	الألباني	1	1	3
16	نزار قباني	1	1	1
17	يوسف القرضاوي	1	2	5
18	نجيب محفوظ	2	1	4
19	محمد العبودي	1	2	2
20	عبدالله الغذامي	1	1	3
	المجموع	**39**	**51**	**468**

يوضح الجدول رقم (2) مجموع مداخل المؤلفين في ملف استناد المؤلفين في المكتبات محل الدراسة، وننوه هنا أن المجموع المفترض لكل مؤلف هو مدخل واحد، وعليه فيكون المجموع الكلي عشرون مدخلاً (مؤلفاً) لكل مكتبة، وهذا العدد يمثل عينة الدراسة (انظر ملحق 1). ويوضح الجدول أيضاً أن مجموع مداخل المؤلفين بلغ في فهرس مكتبة الملك فهد 39 مدخلاً، بينما نفس المداخل بلغ مجموعها في فهرس مكتبة جامعة الإمام 51 مدخلاً، ويأتي فهرس مكتبة الملك عبدالعزيز العامة ليصل مجموع مداخل المؤلفين إلى 468 مدخلاً. وعينة الدراسة كما سبق ذكره، عددها (20) عشرون مدخلاً، وهو العدد المفترض الذي ينبغي الحصول عليه عند استخدام فهارس المكتبات الثلاث لايزيد عنه أو ينقص. إذا ما مرد هذه الزيادة وما أسبابها؟ سؤال طرحته هذه الدراسة ضمن تساؤلات الدراسة، وستأتي الإجابة عن ذلك عندما نتحدث في الفقرة (رابعاً) من هذه الدراسة عن أسباب تكرار مدخل المؤلف الفرد في فهارس المكتبات محل الدراسة.

يوضح لنا الجدول رقم (2) أيضاً درجة ورود تكرار المؤلف الفرد، حيث تتراوح نسبة التكرار مابين (1) كحد أدنى وهو المفترض، و (209) كحد أعلى، وهو وضع غير صحيح. وبعبارة أخرى، فهناك عدداً من مداخل المؤلفين وردت في قائمة الاستناد مرة واحدة وتم ربط جميع التسجيلات الببليوجرافية (كتب، مقالات ..) بمدخل واحد للمؤلف فقط، وهذا هو الوضع الصحيح والسليم. أما الحد الأعلى لتكرار مداخل المؤلفين فكما يوضحه الجدول السابق، بلغت نسبته 209 مرة للمؤلف ابن القيم، وبعبارة أخرى فابن القيم الذي تكرر اسمه 209 مرة ورد في ملف استناد المؤلفين في مكتبة الملك عبدالعزيز العامة 209 مرة، وكان من المفترض أن يرد اسم المؤلف مرة واحد في ملف الاستناد وتربط جميع التسجيلات الببليوجرافية بالصيغة المقننة. ومن المفيد هنا أن ننوه أن التكرار ليس مقتصراً على أسماء المولفين القديمة (وإن كان هو الغالب)، بل يشمل أسماء المؤلفين الحديثة كما هو موضح في الجدول رقم (2).

جدول رقم (3) مجموع عدد المداخل المفترض والفعلي (ناتج البحث) في فهارس المكتبات الثلاث

المكتبة / عدد المداخل	مكتبة الملك فهد الوطنية	مكتبة جامعة الإمام محمد بن سعود	مكتبة الملك عبدالعزيز العامة
العدد المفترض	20	20	20
العدد الفعلي (ناتج الدراسة)	39	51	468
نسبة العدد	1,95 : 1	2,55 : 1	23,4 : 1

نحاول في الجدول (3) أن نوضح نسبة تكرار جميع مداخل المؤلفين (عينة الدراسة) مقارنة بالنتائج التي تم الحصول عليها من خلال عملية البحث عن هذه المداخل في فهارس المكتبات الثلاث. حيث يوضح الجدول أن عدد مداخل المؤلفين العشرين (عينة الدراسة) بلغت في مكتبة الملك فهد الوطنية 39 مدخلاً، أي نسبة تكرار بلغت 1,95:1 (39:20)، أي أن التكرار يصل إلى الضعف تقريباً. بينما كان ناتج البحث في فهرس مكتبة جامعة الإمام هو 51 مدخلاً، وهذا يمثل مانسبته 2,5:1 (51:20) تقريباً، بمعنى أن مدخل كل مؤلف تكرر مرتين ونصف في فهرس مكتبة الجامعة. أما نسبة تكرار مداخل المؤلفين في فهرس مكتبة الملك عبدالعزيز العامة فيصل إلى 23,4:1 (486:20)، بمعنى أن مدخل كل مؤلف تكرر 23 مرة تقريباً، وهذا تكرار مرتفع جداً ينبغي الوقوف عنده ومعرفة أسبابه ومحاولة تصحيح ومعالجة ذلك التكرار.

جدول رقم (4) نسب التكرار حسب نوع مداخل المؤلفين

المكتبة / نوع المداخل	مكتبة الملك فهد الوطنية	مكتبة جامعة الإمام محمد بن سعود	مكتبة الملك عبدالعزيز العامة
أسماء مؤلفين قدماء	20	27	425
أسماء مؤلفين جديدة	19	24	43
المجموع	39	51	468

يلاحظ من الجدول رقم (4) أن نسبة التكرار في مكتبة فهد الوطنية فيما يخص مداخل أسماء المؤلفين القدماء تصل (51%)، أما مداخل أسماء المؤلفين الحديثة فتصل إلى (49%)، وتكاد تكون هذه النسب متقاربة. ويوضح الجدول أيضاً نسبة التكرار في فهرس مكتبة جامعة الإمام فيما يخص مداخل أسماء المؤلفين القديمة بلغت (53%)، أما مداخل أسماء المؤلفين الحديثة فبلغت مانسبته (47%). وكلا النسب في المكتبتين متقاربة، وهذا يدل على أن مشكلة تكرار مدخل المؤلف قد لايكون لها علاقة بأسماء المؤلفين القديمة كما يعتقد البعض، طالما أن النسب متقاربة في كلا المكتبتين. أما الوضع في مكتبة الملك عبدالعزيز العامة فمختلف تماماً، فنسبة تكرار مداخل أسماء المؤلفين القديمة بلغت (91%) تقريباً، بينما بلغت نسبة التكرار في الأسماء الحديثة (9%) تقريباً. وننوه أن هذه المقارنة نسبية، وهي مبنية على نتائج البحث في فهرس كل مكتبة؛ لهذا كان التفاوت بين النتائج الخاصة بفهرس مكتبة الملك عبدالعزيز العامة، وبقية المكتبات، وهذا يرجع إلى ظروف كل مكتبة وطريقة ضبطها لملف الاستناد الخاص بها.

ثالثاً: المشكلات الناجمة عن عدم الاعتماد على ملف الاستناد في عملية الفهرسة في البيئة الإلكترونية

لم يكن ملف الاستناد سابقاً (أي في البيئة التقليدية، فهرس الاستناد البطاقي)، على الرغم من محدوديته، فيه من المشكلات مثلما ماهو موجود في ملف الاستناد في البيئة الإلكترونية خصوصاً إذا لم يتم الاعتماد على هذا الملف في عملية الفهرسة. إن عمليات البحث التجريبي التي أجريت في فهارس المكتبات محل الدراسة حول هذه القضية كشفت أن عدم الالتزام على ملف الاستناد في جلب المدخل المقنن للحقل (التاج) الخاص بالمؤلف في التسجيلة الببليوجرافية ولد عدداً من المشكلات التي لم تكن موجودة في ملف الاستناد البطاقي أو الورقي. ونناقش هنا بعض من هذه المشكلات:

1- تكرار المداخل، وتشتت المواد للمؤلف الواحد

أظهرت الدراسة من خلال البحث في فهارس المكتبات الثلاث أن هناك الكثير من مداخل المؤلفين القدماء تتكرر مداخلها، وتوزعت التسجيلات الببليوجرافية على صيغ مداخل المؤلف المختلفة على الرغم من أن مؤلف تلك الكتب واحد. فعلى سبيل المثال تكرر اسم ابن القيم 209 مرة كمدخل وتوزعت مؤلفاته على تلك المداخل، وكان من المفترض أن يكون المدخل واحداً وتجمع كل الكتب التي تقتنها المكتبة لهذا المؤلف تحت مدخل واحد. ولكن عدم التقيد بقائمة استناد المؤلف المخزنة في النظام سبب هذه المشكلة. وهذا ولاشك فيه إرباك وعدم استفادة من بعض عناوين هذا المؤلف بسبب تعدد المداخل، فهب أن باحثاً أدخل اسم ابن القيم من أجل الحصول على مؤلفاته في تلك المكتبة، لاشك أن النظام سيسترجع اسم ابن القيم، ولكن بدل أن تكون جميع المؤلفات تحت مدخل (اسم) واحد ستتشتت مؤلفاته على 209 مدخلاً (اسماً)، وبالتالي أما أن يفقد الباحث عدداً من هذه العناوين، أو يقع عليه عبء فحص إلى 209 مدخلاً كل مدخل على حدة.

2- إرباك المفهرس الذي يعتمد على قائمة الاستناد

ومن المشكلات التي تنتج عن عدم التقيد بملف استناد المؤلفين المحسب في تحديد المدخل الصحيح للمؤلف، أرباك المفهرس الذي يقوم بفهرسة أوعية المعلومات (خصوصاً كتب التراث). حيث يلاحظ قلة، بل ندرة الموظفين الملمين بكتب التراث وطرق فهرستها وتحقيق مداخل مؤلفيها. علاوة على أن المفهرس إذا أراد أن يجلب من ملف الاستناد اسم مؤلف معين سواء أكان قديماً أو حديثاً، قد يجد عدداً من المداخل مما يشكل صعوبة للمفهرس في تحديد المدخل الصحيح، على سبيل المثال، المؤلف ابن الجوزي ورد اسمه كمدخل في

فهـرس إحدى المكتـبات 123 مرة، كـيف يختار المفـهرس مدخـلاً من بين هذه المداخل، خصوصاً إذا كان هذا المفهـرس جديداً، وليس لديه أي إلمام بطرق تقنين المداخل ودمجها. وهذا الأمر تعاني منه المكتبات محل الدراسة حسـب إفادة العاملين في مكتبتين، أما المكتبة الثالثـة، وهي مكتبة الملك فهـد الوطنية فالأمـر قد لايظهر بالصورة التي ظهـرت بها هذه المشكلة في المكتبتين الأخريين؛ وذلك نظراً لأن مكتبة الملك فهد الوطنية تقوم بصيانة ملف استناد المؤلفين الخاص بها بشكل أسبوعي.

3- إرباك المستفيد في عملية البحث والاسترجاع

ذكرنا قبل قليل أن عدم الاعتماد على ملف الاستناد في صياغة مداخل المؤلفين سيسبب إرباكاً للمفـهرس، وهو المتخصص في هذا المجال، فـماذا عسى يكون حال المستـفيد الذي لايعرف ما مدلول ملف الاستناد، لاشك أن مسألة إرباكه ستكون أكثر وقعاً، وهذا الإرباك سيكون في بعـديه البحثي والاسـترجاعي، فـمن المعروف أن المستـفيد لايعـرف آلية تقنين الأسـماء، ولا كـيف يتم بنائها، وهذا ليس مـن واجبـه. وملف الاستناد بكل أنواعـه لم يصمم إلا من أجل أن يسهل على المسـتفيد طرق البحث عن المعلومـات وتجميع المواد ذات العلاقة فـي مكان واحد. فالمستـفيد الذي سيـسترجع 209 مدخلاً لمؤلف واحد لاشك أنه سيصاب بدهشة، وقد يُسائل نفسه أي هذه المداخل يكون أكثر فائدة وقرباً لبحثي. على أية حال، هذا أمـر مشاهد وملاحظ فـي كثير من تسـاؤلات الباحثين. بل أن البـاحث الحالي (كاتب هذه الورقة) على إلمامه ببعض طرق البحث الآلية، ومداخل المؤلفين القدماء إلا أنه واجه بعض الصعوبات في استخراج بعض صيغ المؤلفين الخاصة بهذه الدراسة عندما بحث في فهارس المكتبـات الثلاث. ولاشك أن هذه القضية تحتـاج لمزيد من البحث، بحيث يتم استطلاع أو إجراء دراسة حول آراء عـينة من الباحثين (مستخدمي فهـارس المكتبات الآلية) حول هذه القضية.

4- تضخم ملف الاستناد

إن تضخم ملف الاستناد في البيئة الإلكترونية، هو نتيجة طبيعية لعدم الاعتماد عليه في عملية الفهرسة فيما يخص جلب مدخل المؤلف للتسجيلة الببليوجرافية. فعلى سبيل المثال، هب أن مؤلفاً من المؤلفين تقتني المكتـبة له كتاباً واحداً، وبعد فترة اقـتنت كتاباً آخراً لنفس المؤلف. فإذا أدخل المفهرس اسم المؤلف مباشرة عن طريق التسجيلة الـببليوجرافية، سيعتبر النظام أن هذا مدخلاً جديداً، وسيضعه في قـائمة الاستناد سجلاً آخراً غير السجل الأول، بمعنى أن المؤلف تكرر مـدخله في ملف الاستناد مـرتين، بينما المفـروض أن يكون المدخل

واحداً مهما تعددت كتب هذا المؤلف. فالتسجيلة الببليوجرافية هي لكل عنوان من العناوين (حتى لو اختلفت الطبعات ينبغي أن تكون التسجيلات بعدد الطبعات المقتناة)، بينما في ملف الاستناد، فالسجل للمؤلف ينبغي أن يكون واحداً مهما تعددت العناوين أو الطبعات؛ لذا رأينا تضخماً في ملف الاستناد الخاص بالمؤلفين للمكتبات محل الدراسة، حيث ذكرت إحدى المكتبات أن ملف الاستناد الخاص بها يربو على 125,000 مدخلاً، وهذا العدد بمجمله تكرار لكثير من المؤلفين، فلو تم صيانة هذا الملف فقد ينخفض العدد إلى النصف تقريباً أو أقل من ذلك. وهذا التكرار لاضرورة له، ويعد عبء يثقل كاهل ملف الاستناد دون جدوى، ويسبب من الإشكالات الشئ الكثير، ويستهلك جزءاً كبيراً من ذاكرة التخزين دون فائدة.

5- إهدار مصادر معلومات المكتبة كأثر لتشتت المداخل

إن المحصلة النهائية لتكرار مدخل المؤلف الواحد في ملف الاستناد، هو تشتت المواد ذات العلاقة، وهذا بدوره سيكون فيه هدر لمصادر المعلومات المتاحة في المكتبة أو مركز المعلومات، وهو أيضاً هدر للجهد والوقت. فالمؤلف الفرد إذا أدخل تحت عدد من المداخل تفرقت كتبه بسبب تنوع المداخل. وهذا أمر ينبغي على المكتبات أن تتنبه له، فالأمر ليس خطأ في عملية اختيار مدخل صحيح فحسب، إنما هدر لكثير من مصادر المعلومات المتاحة في المكتبة.

6- تصحيح المدخل يقتضي تعديل رقم الطلب وكعب الكتاب

إن كثير من المشكلات الناجمة عن عدم التقيد بملف استناد المؤلفين في عملية الفهرسة، مشكلة لايتنبه لها الكثيرون أو يغفلون عنها، إلا وهي رقم الطلب (الاستدعاء) وكعب الكتاب، فمن المعروف أن الكتاب بعد أن تتم فهرسته، يعطي رقم طلب ثم يتم تكعيبه، وكعب الكتاب يتكون عادة من رقم التصنيف وتحته ثلاثة أحرف (معظم المكتبات تسخدم هذه الطريقة)، هي رموز لها دلالات (فالحرف الأول رمز يدل على أول حرف يبدأ به الاسم الأخير للمؤلف، والحرف الثاني رمز يدل على أول حرف يبدأ به الاسم الأول للمؤلف، والحرف الثالث رمز يدل على أول حرف يبدأ به الكتاب). ورقم التصنيف والأحرف التي تحته مباشرة تمثل ما يعرف عن المكتبيين برقم الطلب أو الاستدعاء، وينبغي أن يكون هذا الرقم الذي يوضع على كعب الكتاب مطابقاً لما هو مخزن في قاعد البيانات (الفهرس الآلي للمكتبة)، لأن أي تغيير في ذلك سيربك المستفيد أو المفهرس الذي يبحث عن عنوان الكتاب على الأرفف. ونأتي الآن فنقول، هب أن المكتبة قامت بصيانة ملف

الاستناد الخاص بها، وغيرت كثيراً من المداخل غير الصحيحة، فهل هذا وحده كاف في حل المشكلة؟ الإجابة بطبيعة الحال، لا، لأن أي تغيير في رقم الطلب المخزن في قاعدة البيانات، ينبغي أن يتم تغيير مثله على كعوب الكتب، وإلا لكان هناك خلل وصعوبة في الوصول إلى مكان الكتب على الأرفف. وهذا يدعونا منذ البداية أن تكون عملية التعامل مع مداخل المؤلفين في البيئة الإلكترونية دقيقة ومقننة.

رابعاً: أسباب تكرار مدخل المؤلف الفرد في فهارس المكتبات محل الدراسة

سنناقش في هذه الفقرات أسباب تعدد مداخل المؤلف الفرد في المكتبات محل الدراسة، والتي يرى الباحث أنها هي الأسباب نفسها التي يمكن أن تتكرر في كل مكتبة. ولقد تم فحص النتائج التي تم العثور عليها من خلال البحث في فهارس المكتبات الثلاث، وكذلك أخذ ملاحظات العاملين في المكتبات محل الدراسة، فاتضح أن هناك عدداً من الأسباب وراء هذا التكرار، ويمكن إرجاع ذلك إلى ثلاث عناصر رئيسة، وتحت كل عنصر يندرج تحته عدداً من الأسباب، والعناصر هي كالآتي:

(أ) العنصر التقني الخاص بالنظام المستخدم.

(ب) العنصر البشري.

(ت) العنصر الفني والتنظيمي.

وبما أن هذه العناصر تتداخل بعضها مع بعض فمن الصعوبة، تناول كل عنصر على حدة، وسيكون التناول حسب أسباب تكرار المداخل؛ لأن هذا أقرب لواقع الدراسة، يضاف لذلك أن سبباً واحداً قد يدرج تحت جميع العناصر السابقة، ونأخذ مثالاً على ذلك (الفراغات)، حيث تسببت الفراغات في العديد من فهارس المكتبات محل الدراسة مشكلة في تكرار مدخل المؤلف الفرد، ويمكن أن يرجع هذا السبب للعنصر التقني الخاص بالنظام، حيث يكون النظام المستخدم في المكتبة غير قادر على التعامل مع الفراغات التي أدخلت بشكل خاطئ من قبل المفهرس. كما يمكن أن ينظر لمشكلة الفراغات على أنها عنصر بشري يرجع للمفهرس وإهماله وعدم تقيده بعملية الإدخال الصحيح للفراغات. وكما يمكن أيضاً أن ينظر للفراغات على أنها عملية فنية تنظيمية ترتبط بسياسة قسم الفهرسة، وآلية استخدام الفراغات (كما سيأتي بيانه بعد قليل).

وقبل مناقشة ذلك قد يتسائل القارئ، طالما هناك قائمة استناد للمؤلفين مستخدمة في جميع المكتبات محل الدراسة فلماذا هذا التكرار؟ الإجابة بشكل مختصر ترجع لعامل مهم

إلا وهو العنصر البشري (المفهرس)، وما مدى التزامه باستخدام قائمة استناد المؤلفين المقننة. وسيتم مناقشة ذلك في الفقرات التالية.

جدول رقم (5) أسباب تكرار مدخل المؤلف الفرد في فهارس المكتبات محل الدراسة

أسباب تكرار مدخل المؤلف الفرد	التفاصيل
1 - الفراغات	أ - فراغ بين اسم العائلة والفاصلة، وأحيانا بدون فراغ. ب - فراغ بين كلمة ابن والاسم الذي يلي ذلك، وأحيانا بدون فراغ. ت - فراغ بين حرف التاء الذي يرمز لتاريخ الوفاة وسنة الوفاة، وأحيانا بدون فراغ. ث - فراغ قبل وبعد علامة الترقيم ، وأحياناً بدون فراغ. ج - فراغ بين الاسم الأول والثاني، وأحياناً بدون فراغ. ح - فراغ بين أجزاء الاسم المركب، وأحياناً بدون فراغ، وكذلك الحال بالنسبة للكنى.
2 - خطأ في الإدخال	أ - خطأ مطبعي، مثلاً بدل كتابة الباء في كلمة ابن، تكتب بالياء هكذا (اين). ب - خطأ إملائي سواء في الهمزات أو التاء المربوطة، أو إهمال حرف الهمزة في كلمة ابن وإدخالها هكذا (بن) في بداية المدخل (هكذا، بن باز).
3 - استخدام علامات الترقيم	أ - كتابة الفاصلة هكذا (،)، وأحيانا هكذا (')، وأحياناً هكذا (؛). ب - وضع نقطة في المدخل بطريق الخطأ أو بعد تاريخ الوفاة.
4 - قلب الاسم	أ - إدخال الاسم مباشرة دون قلب. ب - إدخال الاسم بصيغة القلب (هو الغالب). ت - خطأ في صيغة القلب، (طه، حسين).
5 - تاريخ الوفاة	أ - يسبق تاريخ الوفاة حرف التاء، وأحياناً بدون كتابة هذا الحرف. ب- خطأ في تاريخ وفاة المؤلف. ت- كتابة حرف الهاء الذي يرمز للسنة الهجرية بعد تاريخ الوفاة، وأحيانا بدون هذا الرمز. ث- يدون تاريخ الوفاة كجزء من المدخل، وأحياناً نفس المدخل يكون بدون تاريخ وفاة.
6 - طريقة كتابة الاسم	أ - كتابة مدخل المؤلف كاملاً، وأحياناً كتابة اسم الشهرة فقط. ب- كتابة اسم المؤلف مرة بشكل ثنائي، وأخرى بشكل ثلاثي، وأخرى بشكل رباعي. ت- اختلاف في شكل الاسم مثال ذلك: (محمد صالح) وأحيانا يكتب هكذا (محمد بن صالح).
7 - الإدخال المباشر دون الاعتماد على ملف الاستناد	أ - المشابهة التامة في نفس المدخل، وهو ناتج عن الإدخال المباشر دون الرجوع لقائمة الاستناد (النظام لا يكشف المكرر من المدخل).

1- الفراغات

بعد أن تم فحص بعض مداخل المؤلفين المتكررة اتضح أن مرد هذا التكرار يعود إلى ترك فراغات بين أسماء المؤلف الفرد، خصوصاً كتابة الأسماء المركبة، فهناك على سبيل المثال من يترك فراغاً بين المضاف والمضاف إليه، والبعض لايترك فراغاً، مثل: الأسماء المضافة للفظ الجلالة كعبدالله، وعبدالعزيز، وعبدالرحمن.. (فهي تدخل مرة بفراغ هكذا عبد الله، ومرة بدون فراغ هكذا عبدالله). ومن ذلك الفراغات أو عدمها التي تترك بين كلمة أبو والكلمة التي تليها (مثل أبو داود أو أبوداود). ولاشك أن هذا يخضع لسياسات المكتبة في كيفية كتابة ذلك، وتوجيه المفهرسين أو الموظف المختص عن ملف الاستناد مراعاة ذلك وتقنينه. انظر أنواع الفراغات في الجدول رقم (5).

2- أخطاء في عملية الإدخال

في واقع الأمر، فهذا السبب واضح في كثير من المداخل غير الصحيحة، وقضايا إدخال البيانات في الحاسب متنوعة ومتعددة، فمنها ماله صلة بقضايا الإملاء، وهناك ماله صلة بكتابة الفواصل، ومنها مالة صلة بالفراغات كما سبق ذكره. وكشفت الدراسة عن عدد من قضايا الإدخال الخطأ، وهذه القضايا قد يتم معالجتها عن طريق حث الموظفين المدخلين على التقيد بالتعليمات وبقضايا الإملاء وكتابة علامات الترقيم بشكل صحيح، ومن أخطاء الإدخال ما تم ذكره في جدول رقم (5).

3- استخدام علامات الترقيم

كما هو موضح في الجدول رقم (5)، فهناك العديد من الاختلافات في كيفية استخدام علامات الترقيم، فعلى سبيل المثال، اختلف نوع علامة الترقيم المستخدمة بعد اسم العائلة أو الشهرة، فمرة وجدنا أن العلامة المستخدمة هي الفاصلة باتجاه الأعلى هكذا (،) ومرة الفاصلة باتجاه الأسفل (,) وأحياناً تم استخدام الفاصلة المنقوطة، هكذا (؛). ويضاف لذلك استخدام النقطة (.) بهد نهاية الاسم (وهو قليل لكن له أثر في تكرار مدخل المؤلف الفرد).

4- قلب الاسم، وعدم التقنين

إن قلب الاسم في المكتبات محل الدراسة قد لا يمثل مشكلة كبيرة؛ لأن معظم تلك المكتبات تستخدم صيغة قلب الاسم سواء كان المؤلف قديماً أم حديثاً، ولكن تم ملاحظة بعض الأخطاء. فمن ذلك ورد في فهرس إحدى المكتبات محل الدراسة اسم طه حسين بهذه الصيغة (حسين، طه، وهي الصيغة الصحيحة)، وورد مرة أخرى بهذه الطريقة (طه،

حسين)، وورد بدون قلب هكذا (طه حسين). أيضاً اسم محـمد بن عبدالوهاب، ورد مرة بالصيغة السباقة، وورد مرة أخرى بصيغة القلب هكذا (ابن عبدالوهاب، محمد).

5- عدم الاطراد في طريقة كتابة تاريخ الوفاة

كمـا هو واضح من جدول رقم (5) فهناك تفـاوت في كيفـية كتـابة تاريخ وفاة المؤلف خصـوصاً المؤلفين المتوفين. فمـن ذلك تم ملاحظة أن بعض مـداخل المؤلفين تورد تاريخ الوفاة، يسبق هذا التـاريخ حرف (تاء) ليدل على كلمة توفي، وفي أحياناً كـثيرة يغفل هذا الحرف، وتذكر سنة الوفاة بدون أن يسبقها شئ، بل هناك بعض المداخل لمؤلف واحد تجده مرة يدخل بتاريخ الوفاة، ومرة أخرى بدون تاريـخ. أيضاً هناك عدم اطراد في كتابة حرف (الهاء) الذي يدل على السنة الهجرية، وكذلك اسـتخدام علامة الشرطة بين تاريخ الولادة وتاريخ الوفاة، فـمرة هناك فراغ بين التاريـخين والشرطة ومرة بدون فراغ. ومن التـفاوت أيضاً أن بعض المـداخل للمؤلف الواحد تـذكر تاريخ الولادة وتاريخ الوفـاة، وفي مداخل أخرى يكون المثبت في المدخل هو تاريخ الوفاة فقط (انظر ملحق (2) كمثال على ذلك).

6- طريقة كتابة اسم المؤلف

تم ملاحظة هذا السبب في عدد من المداخل، ولعل هذا يرجع إلـى طريقة كتابة مؤلف الكتاب اسمه عـلى صفحة العنوان، فمرة يكتب اسـمه بشكل ثنائي، ومرة بشكل ثلاثي، ومرة بشكل رباعي. ولقد تبنت مكتـبة الملك فهد الوطنية طريقة رائعـة فيما يخص المؤلفين السعـوديين حيث أصـدرت قائمة (ملف اسـتناد) خاص بالمؤلفين السـعوديين وطبع طبـعة أولى، وصدرت الطبـعة الثانيـة المحدثة. ولقد تم مناقـشة طريقة كـتابة الاسم مع الموظف المختص، وأوضح آلية جيدة في تتبع المؤلفين السـعوديين ومحاولة تقنين مداخل أسمائهم، فمن ذلك نموذج تم إعداده لهـذا الغرض يرسل للمؤلف من أجل أخذ رأيه بالصيغة التي يحبـذها أن تكون مدخلاً لاسمـه. ولقد تم ملاحظة عدم اطراد في كـتابة اسم المؤلف في قوائم استناد المؤلف في المكتبات الثلاث، فمرة يكون مدخل المؤلف الفرد مكون من اسمين (العائـلة، والاسم الأول)، ومرة يتكون من ثلاثة أسـماء أو أربعـة. وفي الأسماء الـقديمة لاتحذف الألقاب والكني وغـير ذلك (انظر ملحق (2)). وهذا مرده الأساسي عـدم اعتماد ملف الاستناد في عملية الإدخال، وهي النقطة التي سيتم مناقشتها في الفقرة التالية.

7- الإدخال المباشر دون الاعتماد على ملف الاستناد

قد يكون هذا السبب هو أهم الأسـباب كلها، وإليه يرجع معظم أسـباب تكرار مدخل المؤلف الفـرد. إن الاعتمـاد على ملف استناد المؤلف المقنن كـفيل بأن يقـضي على أغلب

أسباب تكرار مدخل المؤلف الفرد، شريطة أن يلتزم المفهرس بجلب اسم المؤلف من ملف استناد المؤلف إلى التسجيلة الببليوجرافية. ومن خلال فحص نتائج الدراسة لوحظ أن عدم الاعتماد على ملف الاستناد تسبب في كثير من المشكلات، ولوحظ أيضاً أن المداخل المقننة لكثير من المؤلفين متاحة في ملف الاستناد، ولكن كما ذكر سابقاً أن إهمال الموظف في التعامل مع ملف الاستناد، وإدخاله اسم المؤلف مباشرة دون الاعتماد عليه قاد إلى مشكلات عدة. وبسبب إدخال بعض المفهرسين مداخل المؤلف مباشرة عن طريق تاج 100 أو 700 في التسجيلة الببليوجرافية دون الرجوع إلى قائمة استناد المؤلف للتأكد من وجود هذا المؤلف من عدمه، رأينا التكرار غير المقبول في نتائج البحث في إحدى المكتبات، والمثال على ذلك ذكرناه سابقاً فيما يخص المؤلف ابن قيم الجوزية الذي تكرر اسمه كمدخل 209 مرة (انظر ملحق رقم (2)). ولو أن المفهرس رجع لملف استناد المؤلف لجلب المدخل المقنن لما وجدنا هذا التكرار المفرط.

يضاف لذلك، أن أي عمل لاتتم صيانته فمآله إلى الاضمحلال أو الفشل أو التعثر أو غير ذلك. وبما أن فهرس المكتبة يتم بنائه عن طريق عدد من المفهرسين مختلفين في ثقافتهم، وفي كفاءتهم وتخصصاتهم، وفي حرصهم ودقتهم، فلاشك أنه سيكون هناك تفاوت فيما بينهم، وهذا يقودنا إلى أن صيانة ملف الاستناد أمر تقتضيه الضرورة لكل مكتبة تستخدم نظاماً آلياً في عملياتها الفنية. وبدون هذه الصيانة فسيكون الوضع سيئاً وسيزداد سوء مع تراكم ملف الاستناد. وقد يكون التغيير فيما بعد صعباً ومكلفاً؛ لذا رأينا أن المكتبات التي بدأت مبكراً في صيانة ملف استنادها تقل فيها الأخطاء، مثل مكتبة الملك فهد الوطنية. وقد يضاف هنا سبب آخر، وهو أن تكرار مدخل المؤلف الفرد يعود لعدم إسناد هذا الأمر إلى موظف مختص يكون مسئولاً عن ملف استناد المؤلف وصيانته في المكتبة.

وهناك أيضاً عامل مهم ترجع له معظم أسباب تكرار المؤلف الفرد، إلا وهو المفهرس (العنصر البشري)، فما فائدة قوائم الاستناد المطبوعة والمحسبة، إذا كان المفهرس لا يتعمد عليها في عملية الإدخال، وما فائدة تقنين المداخل وصيانة ملف الاستناد إذا كانت عملية الإدخال ستتم بنفس الطريقة السابقة (بمعنى الإهمال وعدم الاعتماد على ملف الاستناد)، ستكون النتيجة حتماً مثلما خرجت به هذه الدراسة من كثرة تكرار مداخل المؤلف الفرد. ويجدر التنويه هنا أن معظم النقاط التي تم مناقشتها يمكن حلها عن طريق تدريب وتأهيل الموظفين العاملين في مجال الفهرسة ليتعاملوا مع النظم الآلية بالطرق الصحيحة، وأن لايترك الأمر لكل موظف يدخل البيانات الببليوجرافية كيفما يشاء.

خامساً: أثر عدم التقيد بملف الاستناد في عملية البحث والاسترجاع

إن الاسترجاع هو الوجه الآخر لعملية الفهرسة، فكلما تمت الفهرسة (بكل صورها وأشكالها) بشكل دقيق كان الاسترجاع كذلك، وعلى وجه التحديد ماله صلة بمداخل المؤلفين. وكما سبق وأن أشرنا من قوائم استناد المؤلفين وبناء ملف الاستناد ما وضعا إلا من أجل خدمة الباحث، والحرص على تحقيق مايريده من نظام الاسترجاع بشكل صحيح، بغض النظر عن أي نظام استخدم، سواء أكان فهرساً آلياً، أم قاعدة بيانات، أو محرك بحث أو فهرساً بطاقياً. ولقد كشفت الدراسة الأثر الواضح فيما يخص علاقة مداخل المؤلفين بعملية الاسترجاع. فلقد تم البحث في فهارس المكتبات الثلاث عن عدد من المؤلفين (عينة الدراسة كما سبق مناقشته)، وكانت نتيجة البحث تكرار لمعظم أولئك المؤلفين ويتراوح التكرار مابين مدخل واحد إلى أن يصل التكرار 209 مدخلاً لمؤلف واحد، وهذا بدون أدنى شك له أثر في عملية الاسترجاع. ولنأخذ مثالاً على تعدد المداخل لمؤلفين شهيرين الأول قديم، والآخر حديث، وهما: السيوطي، وابن عثيمين، حيث يوضح جدول رقم (6). تكرار المداخل لهذين المؤلفين.

جدول رقم (6) مثال على تعدد مداخل المؤلف الواحد

السيوطي	ابن عثيمين
- السيوطي، جلال الدين عبدالرحمن 911هـ (بدون فراغ بدون تاريخ الوفاة وحرف (هـ) الذي يرمز للسنة الهجرية) **- السيوطي، جلال الدين عبدالرحمن 911 هـ** (الفرق وجود فراغ بين تاريخ الوفاة وحرف (هـ) الذي يرمز للسنة الهجرية) **- السيوطي، جلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر 911هـ** **- الجلال السيوطي، عبدالرحمن بن أبي بكر 911 هـ**	- العثيمين، محمد صالح - العثيمين، محمد بن صالح - العثيمين، محمد الصالح - العثيمين، محمد بن صالح ت 1421 هـ - ابن عثيمين، محمد بن صالح

وهذا التكرار يقلل من نسبة الاستدعاء في عملية الاسترجاع، ويرفع من عامل الشوشرة بالنسبة لمستخدم النظام. ولاشك أن تقنين المدخل والتقيد به كمدخل أساس يعتمد عليه في عملية البحث والاسترجاع، له دور كبير في تحسين عملية الاسترجاع ودقته. وعكس ذلك صحيح، إذ من المعروف أن الحاسبات (خصوصاً النظم البسيطة غير المتقدمة والذكية) لاتعرف إلا المضاهاة التامة بين الكلمة المدخلة وبين الكلمة المخزنة في ذاكرتها، فأي اختلاف بين كلمتين، ولو كان بسيطاً، سيعتبرهما الحاسب مختلفين، وهذا بدوره سيؤثر

في عملية البحث والاسترجاع. وقد كشفت الدراسة عن هذه العلاقة في عدد من المواضع فلا حاجة لتكرار الحديث هنا عن ذلك.

الخاتمة والتوصيات

حاولت هذه الدراسة أن تستطلع واقع استخدام ملف الاستناد الخاص بالمؤلفين في البيئة الإلكترونية. وما الأسباب وراء تعداد مداخل المؤلف الواحد في فهارس المكتبات محل الدراسة. وقد تم البحث عن عشرين مؤلفاً في فهارس مكتبات ثلاث في مدينة الرياض، وأوضحت الدراسة أن هناك عدداً من الأسباب أهمها: الفراغات، وأخطاء في علمية الإدخال، وكيفية كتابة علامات الترقيم، علاوة على كيفية كتابة اسم المؤلف، وتاريخ الوفاة، وسبب مهم وهو العنصر البشري المدخل للبيانات في الفهرس الآلي. أيضاً كشفت الدراسة عن الأثر الناجم عن عدم الاعتماد على ملف الاستناد سواء في عملية الفهرسة أو الاسترجاع. وأوضحت الدراسة أيضاً أن ملف استناد المؤلف في البيئة الإلكترونية إذا لم يُحسن استخدامه، قد يسبب للمكتبات متاعب أكبر مما تتوقعه. وخلص الباحث في هذه الدراسة إلى عدد من التوصيات تم صياغتها بناء على نتائج الدراسة، والتوصيات هي كالآتي:

(أ) ضرورة الاهتمام بملف الاستناد منذ البداية، وصيانته أولاً بأول، قبل أن تتراكم الأخطاء وتكثر، مما يصعب معه عملية الصيانة مستقبلاً.

(ب) لابد من وضع تعليمات وإرشادات يسير عليها المفهرسون خصوصاً في عملية الإدخال سواء فيما يخص الإملاء العربي، أو علامات الترقيم أو غير ذلك.

(ت) من المهم بمكان التوكيد على المفهرسين ضرورة استخدام ملف الاستندا، وفي حال عدم وجود المدخل المطلوب يتم تقنين المدخل وفق ضوابط وشروط.

(ث) التوكيد على أهمية تكوين لجنة في كل مكتبة خاصة بصيانة وتحديث قوائم الاستناد.

(ج) الإفادة من المكتبات التي قطعت شوطاً في بناء ملف الاستناد واستخدامه في البيئة الإلكترونية.

(ح) أدعوا الجمعيات المهنية العربية في مجال المكتبات والمعلومات وضع معايير وضوابط عامة تساعد في ضبط ملف الاستناد في البيئة الإلكترونية، خصوصاً ونحن مقبلون على مشاريع خاصة بفهرس عربي واحد.

(خ) من الضرورة بمكان إصدار قائمة استناد عربية موحدة محسبة تتاح عبر الإنترنت

لتستفيد منها المكتبات العربية وغير العربية التي تهتم بالوعاء العربي.

(د) هناك حاجة ماسة لدراسة حول نقل الأسماء الأجنبية للغة العربية تسلط الضوء على فوارق نقل الاسم وطريقة كتابته، تقوم على استقراء ماهو موجود والخروج بتصور يقنن عملية النقل.

(ذ) الاعتماد على قائمة مقننة مدخله مسبقاً والبناء عليها.

المراجع

- ابن عاشور، شعبان (1986). من مشاكل فهرسة الكتب العربية: مدخل الأشخاص. المجلة المغربية للتوثيق، ع4. - ص ص 9-16.
- باطرفي، علي محمد (1995). قوائم الاستناد لأسماء المؤلفين الأعلام العرب الدماء ودورها في إعداد قائمة موحدة= جدة: جامعة الملك عبدالعزيز (رسالة ماجستير).
- الجزار، فكري (1991). مداخل المؤلفين والأعلام العرب حتى عام 1215هـ= 1800م. - الرياض: مكتبة الملك فهد الوطنية.
- الحلو. عبدالفتاح محمد (1985). رؤوس الأشخاص في الأسماء القديمة. في: أعمال مؤتمر من أجل توحيد فهرسة الكتاب العربي مغرباً ومشرقا. - ص ص 145-156.
- الخطيب، فوزي خليل (1982). مداخل أسماء الأشخاص في فهارس المكتبات العربية. مجلة المكتبات والمعلومات العربية، ع4 (أكتوبر). - ص ص 66-79.
- خليفة، شعبان عبدالعزيز (1985). المداخل ومشكلاتها في فهرسة الكتاب العربي. في: أعمال مؤتمر من أجل توحيد فهرسة الكتاب العربي مغربا ومشرقا. - ص ص 261-272.
- خليفة، شعبان عبدالعزيز ومحمد عوض العايدي (1996). مداخل الأسماء العربية القديمة: قائمة استناد للمكتبات ومركز المعلومات. القاهرة: المكتبة الاكاديمية.
- ربيع، سحر حسنين محمد (1996). مداخل الأسماء العربية القديمة: قائمة استناد للمكتبات ومركز المعلومات. الاتجاهات الحديثة في المكتبات والمعلومات، ع6 (يوليو). - ص ص 305-308.
- ربيع، سحر حسنين محمد (1997). الملف الاستنادي للأسماء بمكتبة الكونجرس: دراسة تحليلية وتقييمية. - القاهرة: جامعة القاهرة (رسالة ماجستير).
- العساف، صالح بن حمد (1409). المدخل إلى البحث في العلوم السلوكية. - الرياض: المؤلف.
- السويدان، ناصر محمد (1986). قوائم مداخل الأسماء العربية: دراسة تحليلية. المجلة العربية للمعلومات، مج7، ع2. - ص ص 52-65.

السويدان، ناصر محمد ومحسن السيد العريني (1980). مداخل المؤلفين والأعلام العرب. - الرياض: جامعة الرياض (جامعة الملك سعود).

- الشريف، عبدالله (1986). مشكلات فهرسة أسماء المؤلفين العرب ومقترحات لحلولها. المجلة العربية للمعلومات، مج7، ع2. - ص ص 43-51.

- الصوينع، الإستناد في نظم المعلومات (1981). مكتبة الإدارة، مج9، ع1. - ص ص 7-25.

- عبدالرحيم، مصطفى حجه (1986). بحث في المداخل. المجلة المغربية للتوثيق والمعلومات، ع4 (مارس). - ص ص 135-172.

- عبدالهادي، محمد فتحي (1986). الضبط الاستنادي للأسماء العربية. مجلة المكتبات والمعلومات العربية، ع1 (يناير). ص ص 21-45.

- فودة، محمد السعيد (1985). المداخل: أشكال المداخل بالفهارس العربية والأجنبية وقواعد اختيارها. - الرياض: مكتبة الشرق الأوسط.

- قدورة، وحيد (1985). مداخل المؤلفين: خاصيات الاسم العربي وطريقة توحيد فهرسته. في: أعمال مؤتمر من أجل توحيد فهرسة الكتاب العربي مغربا ومشرقا. - ص ص 157-176.

- المحاسني، سماء زكي (1986). مكونات الاسم العربي القديم والحديث. المجلة العربية للمعلومات، مج7، ع2. - ص ص 35-42.

معوض، محمد عبدالحميد. (2003). أساسيات الفهرسة الآلية: الدليل الإرشادي لاستخدام مارك 21. - القاهرة: الجمعية المصرية للمكتبات والمعلومات.

- مكتبة الملك فهد الوطنية (1998). الأسماء الاستنادية للمؤلفين السعوديين. - الرياض: مكتبة الملك فهد الوطنية.

- مكتبة الملك فهد الوطنية (2000). قائمة مداخل أسماء الهيئات. - الرياض: مكتبة الملك فهد الوطنية.

- موسى، محمد عيسى (1985). في سبيل توحيد مداخل الأسماء العربية القديمة والحديثة في الفهرسة. في: أعمال مؤتمر من أجل توحيد فهرسة الكتاب العربي مغربا ومشرقا. - ص ص 177-194.

- الهجرسي، سعد محمد (1979). تقرير عن الخطوات التي تمت في إعداد القائمة الموحدة لمداخل أسماء المؤلفين العرب باستخدام الحاسب الإلكتروني. في: المؤتمر الثاني للإعداد البيبليوجرافي للكتاب العربي.

- الهوش، أبوبكر محمود (1985). إشكالية مداخل أسماء الأعلام في الفهرسة العربية. في: أعمال مؤتمر من أجل توحيد فهرسة الكتاب العربي مغربا ومشرقا. - ص ص 195-201.

ملحق (1) عينة الدراسة (عشرون مؤلفاً)

الرقم	اسم المؤلف
1	أحمد بن حنبل
2	الجاحظ
3	ابن الجوزي
4	النووي
5	ابن تيمية
6	ابن القيم
7	السيوطي
8	محمد بن عبدالوهاب
9	المنفلوطي
10	الرافعي
11	العقاد
12	طه حسين
13	ابن باز
14	ابن عثيمين
15	الألباني
16	نزار قباني
17	يوسف القرضاوي
18	نجيب محفوظ
19	محمد العبودي
20	عبدالله الغذامي

ملحق رقم (2) مثال على تكرار مدخل المؤلف الفرد

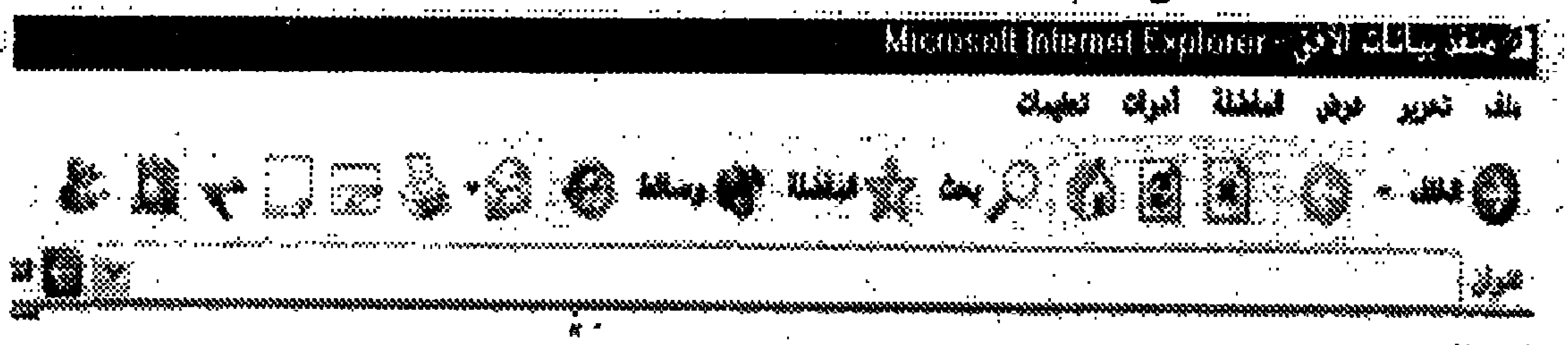

نتائج البحث

ملائمة نتائج التصفح **قيم**

سابق Author 10 تالي Author 10

Author

Author	
ابن قيم الجورية، شمس الدين أبو عبدالله محمد ابن ابي بكر (691-751هـ)	1
ابن قيم الجورية، شمس الدين أبو عبدالله محمد ابن ابي بكر بن أيوب. اغاثة اللهفان من مصايد الشيطان	1
ابن قيم الجوزة، شمس الدين أبو عبدالله محمد ابن ابي بكر (691-751هـ)	1
ابن قيم الجوزية	8
ابن قيم الجوزية، ابن تيميمة	1
ابن قيم الجوزية، برهان الدين ابراهيم بن شمس الدين محمد ت 797هـ	1
ابن قيم الجوزية، برهان الدين ابراهيم بن محمد بن ابي بكر ت 767هـ	1
ابن قيم الجوزية، شمس الدين ابن عبدالله محمد بن ابي بكر بن أيوب بن سعد الدمشقي (691-751هـ)	1
ابن قيم الجوزية، شمس الدين أبو عبدالله محمد بن أبي بكر (691-751هـ)	1
ابن قيم الجوزية، شمس الدين أبو عبدالله محمد بن أبي بكر (691-751هـ)	1

السلوك الاتصالي لأعضاء هيئة التدريس بجامعة القاهرة

دراسة ميدانية

د. أماني أحمد رفعت
مدرس بقسم المكتبات والوثائق والمعلومات
كلية الآداب - جامعة القاهرة

ملخص:

تهتم الدراسة بالأساليب التي ينتهجها عضو هيئة التدريس بجامعة القاهرة في التفاعل مع المعلومات العلمية، ومن ثم تتناول سلوك البحث عن المعلومات من حيث قنوات الحصول على المعلومات ودور كل من المصادر الإلكترونية والأدوات الببليوجرافية والمكتبة في الحصول على المعلومات، كما تتناول الدراسة سلوك بث المعلومات من حيث قنوات البث وقنوات الاتصال غير الرسمية ودرها في بث المعلومات.

مقدمة:

الاتصال هو عصب الحياة العلمية؛ فهو الجسر الذي تعبر عليه أفكار الباحث وابتكاراته لتصل إلى ألباب الآخرين. ويظل الباحث طوال مسيرته العلمية يحصد نتائج اتصالاته. من هنا فإن الطريقة التي يختارها لبث المعلومات أو حتى لاستقاء معلومات جديدة تلعب دوراً مؤثراً في دربه فإما تقف به عند نقطة الانطلاق، أو تسير به قدماً إلى الأمام، أو تعدل من مساره.

وإذا كان لنجاح عملية الاتصال تأثيره الواضح في حياة الباحث، فإن تأثيره أبرز ما يكون في مسيرة عضو هيئة التدريس حيث يستمر خاضعاً للتقييم طوال ارتقائه للسلم العلمي والوظيفي.

ومع المناداة بتطوير التعليم الجامعي بكل دعائمه، بدأت تغرس بذرة هذه الدراسة؛ حيث يعد أعضاء هيئة التدريس من أهم أعمدة هذا التطوير. ومن ثم فإن قدرتهم على توصيل

المعلومات واستخلاص الأفكار الجديدة بفاعلية وكفاءة سوف يساهم في الارتقاء بأدائهم، مما يشكل اللبنة الأولى في عملية التطوير. من هنا كانت هذه الدراسة.

أهمية الدراسة وأهدافها

تكمن أهمية هذه الدراسة في كونها إحدى الدراسات العربية القليلة التي اتجهت لتناول السلوك الاتصالي لأعضاء هيئة التدريس من الزاوية الميدانية، فقد ركزت معظم الدراسات على تناول هذا الجانب من زاوية تحليل الإنتاج العلمي لهذه الفئة من الباحثين.

وتهدف هذه الدراسة إلى الكشف عن الأساليب التي ينتهجها عضو هيئة التدريس في التفاعل مع المعلومات العلمية، سواء من حيث استخلاص المعلومات الجديدة، أو بث المعلومات المتعلقة بأحدث ما انتهى إليه من أبحاث كمحاولة للتغلب على أوجه القصور، والوصول إلى أنسب السبل لتوصيل المعلومات العلمية، وأيسر الطرق للإفادة من تلك المعلومات. ومن ثم تحقيق التفاعل الإيجابي فيما يقوم به أعضاء هيئة التدريس من اتصالات علمية.

مجال الدراسة وحدودها

أجريت الدراسة على عينة من أعضاء هيئة التدريس بجامعة القاهرة قوامها 710 عضو هيئة تدريس (بنسبة 1% من مجتمع الدراسة) من ذكور وإناث، ومن تخصصات عملية (الطب - طب الأسنان - الطب البيطري - الهندسة - العلاج الطبيعي - العلوم - الزراعة)، وتخصصات نظرية (الآداب - التجارة - الحقوق - الإعلام - السياسة والاقتصاد - دار العلوم - الآثار) وذلك لأغراض المقارنة.

وقد طبقت الدراسة خلال العام الجامعي 2004/2003؛ على اعتبار أن آخر إحصائية أصدرها المجلس الأعلى للجامعات عن أعضاء هيئة التدريس بجامعة القاهرة وقت إجراء هذه الدراسة كانت خلال نفس العام[1].

الدراسات السابقة

حظي الاتصال العلمي باهتمام العديد من المتخصصين، ويأتي على رأسهم أستاذنا الفاضل الدكتور حشمت قاسم الذي حمل شعلة هذا المجال تأليفاً وترجمة بكتاباته التي نذكر منها، على سبيل المثال وليس الحصر، مجموعة مقالاته عن الاستشهادات المرجعية[2] وترجمته لكتابي "الاتصال أساس النشاط العلمي"[3]، و"أفاق الاتصال ومنافذه في العلوم والتكنولوجيا"[4].

أما عن السلوك الاتصالي فقد اتجهت الدراسات لتناوله من زاويتين؛ الأولى تحليلية، وهي الغالبة، والثانية ميدانية. وقد تمثل الاتجاه الأول في العديد من الدراسات، من أبرزها دراسة لفهد مسفر الدوسري بعنوان "الاتصال العلمي عند الباحثين العرب في العلوم البحتة"[5] حيث تناول من خلالها نظام الاتصال العلمي عند مجموعة من الباحثين الكيميائيين والفيزيائيين في المملكة العربية السعودية، من خلال تحليل الاستشهادات المرجعية للأبحاث المنشورة بمجلة جامعة الملك سعود في كلا التخصصين. ومن أبرز النتائج التي توصلت إليها تلك الدراسة وجود أزمة في الاتصال العلمي بين العلماء العرب، حيث أكدت أن مساهمة المملكة العربية السعودية، والدول العربية الأخرى في أدب البحث المستخدم في دراسات الباحثين محدود جداً بالمقارنة مع مساهمة الدول الأجنبية.

ومن الدراسات البارزة أيضاً في هذا الاتجاه دراسة الدكتور مصطفى حسام الدين عن "السلوك الاتصالي للدكتور بطرس غالي من خلال كتاباته وما كتب عنه"[6]. وقد اتجهت هذه الدراسة لرصد وتحليل أوعية المعلومات التي كتبها بطرس غالي، سواء أكانت كتباً، أم مقالات، أم رسائل جامعية أشرف عليها، أم أحاديث ومقابلات صحفية أدلى بها، مما نشر في مصر أو خارجها باللغة العربية، أو غيرها من اللغات منذ الأربعينيات وحتى نهاية عام 1992، وكذلك رصد وتحليل الأخبار والتعليقات والمقالات التي كُتبت عنه بشكل يعكس جوانب من سلوكه الاتصالي في الحصول على المعلومات، وبثها كماً ونوعاً ومحتوىً.

وإذا كانت الدراستان الأولى والثانية قد تطرقتا للسلوك الاتصالي، سواء للباحثين في العلوم البحتة في المملكة العربية السعودية، أو لأحد السياسيين البارزين في مصر. فقد اقتصرت الدراسة الثالثة في تناولها لهذا الموضوع على جانب واحد فقط يتعلق بدور الإنترنت في الاتصال العلمي. وقد أجرى هذه الدراسة محمد بن صالح الخليفي، ونشرت تحت عنوان "دور الإنترنت في الاتصال العلمي عند الباحثين العرب في علم المكتبات والمعلومات"[7]. وقد قامت هذه الدراسة أيضاً على تحليل الاستشهادات المرجعية كوسيلة لقياس معدل استخدام الإنترنت في الحصول على المعلومات في البحوث العلمية للباحثين العرب والمنشورة في الدوريات المتخصصة في مجال المكتبات والمعلومات. ومن أهم ماتوصلت إليه هذه الدراسة بداية وعي الباحثين العرب بأهمية الإنترنت في الاتصال العلمي في التزود بالمعلومات عند الحاجة إليها، مع ملاحظة كثرة عدد الاستشهادات بالوثائق من الإنترنت في الدراسات المتعلقة بتقنية المعلومات على وجه الخصوص.

أما عن الاتجاه الثاني فقد كشف البحث في أدب الموضوع عن عدة مؤشرات، من أهمها:

1- قلة عدد الدراسات التي تناولت هذا الموضوع من الزاوية الميدانية.

2- تركز دراسات هذا الاتجاه في الدراسات الأجنبية على وجه الخصوص.

3- اقتصار الغالبية العظمى من الدراسات على إبراز سلوك الباحثين في التعامل مع المصادر الإلكترونية بوصفها إحدى قنوات الاتصال العلمي.

وقد تمثل هذا الاتجاه خير تمثُّل في دراستين أجنبيتين الأولى لـ Don Schauder[8]. قام من خلالها بمناقشة الدور الذي يلعبه النشر الإلكتروني لتقارير البحوث في الاتصال العلمي من خلال النتائج التي استخلصها من دراسته التي أجراها على عدد من الأكاديميين في استراليا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة، والتي أظهرت إطراد إفادة الأكاديميين من التكنولوجيات الحديثة، سواء في بث المعلومات، أم استقائها، مما يعكس أهمية النشر الإلكتروني في الاتصال العلمي.

أما الدراسة الثانية والتي أعدها Ibironke Lowal[9] فقد اتجهت لإبراز مدى إفادة الباحثين من الطبعات المسبقة(*) المتاحة إلكترونياً بالاتصال المباشر، من خلال ما كشفت عنه الدراسة التي أجريت على عينة من الباحثين من المنتمين للجامعات العامة والخاصة بالولايات المتحدة وكندا، وذلك في تسعة تخصصات علمية مختلفة تشمل الفيزياء والكيمياء وعلم الفلك والرياضيات وعلوم الحاسب والهندسة وعلم النفس والعلوم السلوكية وعلم الأحياء.

ومن أبرز النتائج التي توصلت إليها تلك الدراسة انخفاض نسبة الإفادة من الطبعات المسبقة المتاحة بالاتصال المباشر، حيث تبين أن 82% من أفراد العينة لايستخدمونها على الإطلاق، بينما اتجه 18% فقط لاستخدامها، مع ملاحظة أن الباحثين في مجال الفيزياء هم أكثر الباحثين إفادة من تلك الطبعات، بينما يعد مجال الكيمياء من أكثر المجالات انخفاضاً في نسبة الاستخدام. كما كشفت الدراسة أيضاً أن بث المعلومات العلمية من أبرز أسباب الاستخدام، وفي المقابل تعد الحواجز والقيود التكنولوجية من أبرز أسباب عدم الاستخدام لذلك النوع من المصادر الإلكترونية.

منهج الدراسة

اقتضت طبيعة هذه الدراسة تطبيق "المنهج الميداني" على اعتبار أنه من أكثر المناهج ملاءمة لأهداف الدراسة. وقد استخدم الاستبيان كأداة رئيسية في جمع البيانات عن قنوات بث المعلومات وقنوات استقائها.

(*) يقصد بها النسخ الأولية من البحوث قبل تقديمها للنشر في إحدي الدوريات العلمية.

مؤشرات الدراسة

رأت الباحثة أن تتم معالجة موضوع الدراسة بتناوله من محورين حتى تتكامل له كل جوانبه.

المحور الأول يتعلق بسلوك أعضاء هيئة التدريس في البحث عن المعلومات، والثاني يتجه إلى إبراز سلوكهم في بث المعلومات. وتحت كل محور تندرج عدة مؤشرات، وتتفاعل فيما بينها لتكشف الستار عن السلوك الاتصالي لأعضاء هيئة التدريس.

أولاً: سلوك البحث عن المعلومات

1- قنوات الحصول على المعلومات

تفاوتت درجة استخدام أعضاء هيئة التدريس لقنوات الحصول على المعلومات وفقاً لتفاوت أغراضهم من المعلومات. فقد أظهرت الدراسة أنهم عادة ما يبحثون عن المعلومات في أربعة مواقف مختلفة؛ أولها: إعداد المقررات الدراسية، وثانيها: إعداد البحوث العلمية، وثالثها: حل المشكلات التي تصادفهم في أثناء إعداد البحوث العلمية، ورابعها: مواكبة التطورات الجارية في المجال. وفي كل موقف تباينت إفادتهم من تلك القنوات، وذلك ماتعكسه الجداول التالية:

جدول رقم (1) أكثر القنوات استخداماً في إعداد المقررات الدراسية

قنوات الحصول على المعلومات	العدد	النسبة
الكتب	580	%81,7
الدوريات	80	%11,3
بحوث المؤتمرات	30	%4,2
الإنترنت	20	%2,8
المجموع	**710**	**%100**

جدول رقم (2) أكثر القنوات استخداماً في إعداد البحوث العلمية

قنوات الحصول على المعلومات	العدد	النسبة
الدوريات	579	%81,55
الإنترنت	67	%9,44
بحوث المؤتمرات	54	%7,61
الاتصالات الشخصية	10	%1,4
المجموع	**710**	**%100**

جدول رقم (3) أكثر القنوات استخداماً في حل المشكلات البحثية

قنوات الحصول على المعلومات	العدد	النسبة
الاتصالات الشخصية	475	%66,9
الدوريات	201	%28,31
بحوث المؤتمرات	28	%3.94
الإنترنت	6	%0,85
المجموع	**710**	**%100**

جدول رقم (4) أكثر القنوات استخداماً في مواكبة التطورات الجارية في المجال

قنوات الحصول على المعلومات	العدد	النسبة
الإنترنت	455	%64,1
الدوريات	200	%28,2
بحوث المؤتمرات	47	%6,6
الاتصالات الشخصية	8	%1,1
المجموع	710	**%100**

وبتحليل البيانات الواردة في الجداول السابقة (1، 2، 3، 4) يتبين احتلال الكتب لمكان الصدارة بين القنوات الأكثر استخداماً في إعداد المقررات الدراسية، وهي نتيجة أملتها طبيعة المقررات الدراسية بما تحويه من معلومات تقديمية وتعريفية وأطر ومعلومات أساسية. ومن ثم تكتسب الكتب قيمتها كأبرز المصادر في إعداد المقررات الدراسية، وخاصة المقررات ذات الطبيعة النظرية.

أما الدوريات فتأتي على قمة القنوات الأكثر استخداماً في إعداد البحوث العلمية، ويعزى ذلك لحداثة معلوماتها، ولاشتمالها على البحوث الجادة في المجال، فضلاً عن أن الدوريات هي قناة الاتصال الرسمية المعترف بها من قبل الوسط العلمي كوسيلة لإقرار الاسبقية في النشاط العلمي.

وتأتي الاتصالات الشخصية في المرتبة الأولى بين القنوات الأكثر استخداماً في حل المشكلات البحثية على اعتبار أنها مجال رحب للحوارات والمناقشات، وتلقي الآراء والتوجيهات والملاحظات، والإفادة من التجارب المماثلة للزملاء، ومن ثم اكتساب معلومات لاتوفرها القنوات الأخرى.

وفي صدارة القنوات الأكثر استخداماً في مواكبة التطورات الجارية في المجال تتخذ شبكة الإنترنت مكانها المأمول بسبب عنصري الفورية والحداثة في المعلومات.

وإذا كانت الكتب والدوريات والاتصالات الشخصية والإنترنت على قمة القنوات الأكثر استخداماً في المواقف المختلفة التي تتطلب بحثاً عن المعلومات. فمن المثير للدهشة أن بعض تلك القنوات قد تغير مكانه مع تغير المواقف البحثية، وبالتحديد الإنترنت والاتصالات الشخصية.

فبينما احتلت شبكة الإنترنت مكان الصدارة في مواكبة التطورات الجارية، فإنها تدنت إلى أقل المراتب في المواقف الخاصة بإعداد المقررات الدراسية وحل المشكلات البحثية. ويرجع أعضاء هيئة التدريس ذلك إلى أن الإنترنت ليست بالقناة الملائمة لإعداد المقررات الدراسية لما تحويه من معلومات تقديمية، كما أن حل المشكلات البحثية يتطلب النقاش والتشاور مع الزملاء من ذوي الثقة، وذلك مالايحققه الإنترنت من وجهة نظرهم.

أما الاتصالات الشخصية فلها قيمتها في حل المشكلات البحثية، بينما تتدنى تلك القيمة عند إعداد البحوث العلمية، ومواكبة التطورات الجارية، نظراً للتنافس البحثي بين الزملاء من ناحية، وافتقاد عنصر التوثيق من ناحية أخرى.

ومن المؤشرات التي تعكسها الجداول السابقة أيضاً اتجاه أعضاء هيئة التدريس للإفادة من بحوث المؤتمرات في المواقف المختلفة، حيث كانت تلك القناة قاسماً مشتركاً في كل المواقف البحثية، مع ملاحظة احتفاظها بنفس المكانة (المرتبة الثالثة) بين القنوات الأكثر استخداماً في الحصول على المعلومات.

وهي نتيجة طبيعية أفرزتها أهمية المؤتمرات في الاتصال العلمي، حيث يستطيع الباحث من خلالها التعرف على أحدث الأبحاث في مجاله قبل نشرها في الدوريات بفترة طويلة قد تصل إلى أكثر من عامين، يضاف إلى ذلك أن بحوث المؤتمرات عادة ما تتضمن تفصيلات أكثر عن التجارب أو التطبيقات العلمية، ومزيد من التفصيلات عن الفروض والنتائج السلبية والإيجابية، والتي لايتاح تناولها في مقالات الدوريات، نظراً لقيود النشر، كما أن نسبة كبيرة من بحوث المؤتمرات لاتتاح بعد ذلك في أي شكل من أشكال النشر(10).

2- دور المصادر الإلكترونية في الحصول على المعلومات

من المؤشرات الإيجابية التي أظهرتها الدراسة وعي جميع أفراد العينة بأهمية الإنترنت كأبرز الوسائل الحديثة للحصول على المعلومات، إلا أن الإفادة من تلك القناة الهامة لم تكن بنفس درجة الوعي بأهميتها، وخاصة بالنسبة لأعضاء هيئة التدريس في الكليات

النظرية، حيث لم تتجاوز نسبة إفادتهم من الإنترنت حدود الـ 40%، بينما ارتفعت هذه النسبة لتصل إلى 60% في الكليات العلمية.

ويرجع هذا التناقض الواضح بين إدراك أهمية هذا المصدر، وعدم الإفادة منه بالدرجة الملائمة إلى عدة أسباب، من أهمها عدم القدرة على التعامل مع الإنترنت لعدم الحصول على دورة حول هذا الموضوع من ناحية، وشعور البعض بالحرج من سؤال أمين المكتبة، أو أحد الزملاء عن كيفية التعامل معها من ناحية أخرى.

يضاف إلى ذلك أن بعض التخصصات النظرية لا تجد فائدة في استخدام الإنترنت، مثل تخصص التاريخ الذي يرى المتخصصون فيه أنهم بحاجة أكثر للكتب القديمة عن غيرها من المصادر، فضلاً عن أن خدمة الإنترنت غير متاحة في بعض الكليات، وحتى الكليات التي أدخلتها يواجه كثير من المنتمين إليها بعض الصعوبات، نتيجة لقصور دور أمين المكتبة، أو المسئول عن تقديم تلك الخدمة في هذه الكليات. كما يرجع البعض إحجامهم عن استخدام الإنترنت إلى عائق اللغة، وإن كان هذا السبب الأخير قد تمثل بنسبة ضئيلة لم تتجاوز 3% من أفراد العينة.

أما عن قواعد البيانات فقد أظهرت الدراسة انخفاض نسبة الإفادة منها، حيث لم تتجاوز هذه النسبة حدود 4% من أفراد العينة، مع تركزها في التخصصات الطبية.

ويرجع ذلك إلى عدم إدراك الغالبية العظمى من أفراد العينة لماهية قواعد البيانات، وكيفية التعامل معها، وعدم معرفتهم بقواعد البيانات المتاحة في مجالهم، كنتيجة لقصور دور إخصائي المعلومات في مكتبات الكليات، فضلاً عن قلة قواعد البيانات المتاحة في بعض التخصصات النظرية على وجه الخصوص.

3- دور الأدوات الببليوجرافية في الحصول على المعلومات

تأرجحت الإفادة من الأدوات الببليوجرافية بين الكليات النظرية والعملية على النحو المشار إليه في الجدول التالي:

جدول رقم (5) نسبة استخدام أعضاء هيئة التدريس للأدوات الببليوجرافية في الحصول على المعلومات

الأداة الببليوجرافية	الكليات النظرية		الكليات العملية	
	نسبة الاستخدام	نسبة عدم الاستخدام	نسبة الاستخدام	نسبة عدم الاستخدام
الببليوجرافيات	%60	%40	%30	%70
الكشافات	%3	%97	%5	%95
المستخلصات	%80	%20	%95	%5

ويعكس الجدول السابق رقم (5) اتجاه الغالبية العظمى من أعضاء هيئة التدريس إلى الإفادة من المستخلصات، حيث بلغت نسبة إفادتهم منها 80% في الكليات النظرية و 95% في الكليات العملية. وقد استخدمت المستخلصات في التعرف على المصادر الحديثة في المجال، مما يشير إلى إدراك أعضاء هيئة التدريس في التخصصات العلمية والنظرية على حد سواء أهمية المستخلصات في الوصول لمصادر المعلومات والحكم على قيمتها.

وعلى النقيض، لم تحظ الكشافات بالاهتمام المناسب من أفراد العينة، حيث لم تتجاوز نسبة استخدامها حدود 3% في الكليات النظرية و 5% في الكليات العملية. ويعزى ذلك لعدم إدراكهم لأهمية الكشافات وكيفية استخدامها، أو حتى لوجود مثل هذه الأداة على الإطلاق.

أما بالنسبة للببليوجرافيات فقد حرص 60% من أفراد العينة في الكليات النظرية على استخدامها، نظراً لأهميتها في تعريفهم بالكتب الصادرة في مجالهم. أما أعضاء هيئة التدريس في الكليات العملية فلم يتجاوز استخدامهم لتلك الأداة نسبة 30%. ويرجع ذلك إلى طبيعة تخصصاتهم التي تتسم بالتطور المستمر، واهتمامهم بمقالات الدوريات عن غيرها من المصادر. ومن ثم يجدون في المستخلصات مايشدونه، بعكس الكليات النظرية التي تتسم تخصصاتهم بالاستقرار النسبي، والتي يتجه المنتمون إليها إلى الكتب أكثر من المصادر الأخرى. ومن ثم تمثل الببليوجرافيات بالنسبة لهم أهمية مساوية لما تمثله المستخلصات.

4- دور المكتبة في الحصول على المعلومات

أشار 75% من أفراد العينة في الكليات النظرية إلى استخدام المكتبة كمصدر يشبع احتياجاتهم للمعلومات، بينما يحجم مايقرب من 80% من أفراد العينة في الكليات العملية عن التردد على المكتبات، حيث أبدوا عدم رضائهم عن مقتنياتها، أو أداء أمناء المكتبات بها، فضلاً عن أن الغالبية العظمى منهم مشتركين في أبرز الدوريات العلمية في المجال، ويحرصون على الإطلاع في المنزل، لعدم توافر الوقت للاتجاه لمرافق المعلومات.

ومن الملاحظ أن المستخدمين للمكتبة في الكليات النظرية لايستعينوا بأمناء المكتبات، إلا بنسبة 5%، حيث يحرصون على التجول بين الرفوف ليختاروا مايبغونه، وإن كانوا قد أبدوا رضاهم على أداء أمناء المكتبات في المرات القليلة التي لجأوا فيها لاستشارتهم.

ومن الملاحظ تفضيل معظم أفراد العينة القراءة في المنزل، لعدم توافر الوقت للاطلاع في المكتبات ومراكز المعلومات، وحتى المترددين منهم على المكتبات يحبذ أغلبهم استعارة ما يريدونه من مصادر، أو تصوير غير المتاح منها للاستعارة الخارجية والاطلاع عليها في المنزل. والجدير بالذكر أن مايقرب من 90% من أفراد العينة يخصصون مابين 4 إلى 5 ساعات يومياً للقراءة داخل المنزل، وهم عادة مايحرصون على التصفح السريع، ولايقرأون بعمق إلا ما يجذب اهتمامهم بدرجة كبيرة، نظراً لقربه من تخصصهم الدقيق، أو لاشتماله على أفكار جديدة غير مسبوقة.

ثانياً: سلوك بث المعلومات:

1- قنوات بث المعلومات

يواجه أعضاء هيئة التدريس في مسيرتهم العلمية العديد من المواقف البحثية التي تتطلب معلومات لمعالجتها. وكل موقف من هذه المواقف يملي عليهم اختيار أكثر القنوات ملاءمة لتدفق المعلومات عبرها.

ومن أبرز المواقف التي أظهرتها الدراسة، ثلاث مواقف رئيسية: أولها: الشروع في بحث جديد، وثانيهما: الانتهاء من النسخة الأولية للبحث، وثالثهما: الانتهاء من البحث في صورته النهائية وقد تباينت قنوات بث المعلومات من موقف إلى آخر، على النحو المبين في الجداول التالية:

جدول رقم (6) قنوات بث المعلومات المتعلقة ببحث جديد

قنوات بث المعلومات	العدد	النسبة
الندوات العلمية	567	%79.86
المناقشات الشخصية مع الزملاء	131	%18.45
الإنترنت	12	%1.69
المجموع	**710**	**%100**

جدول رقم (7) قنوات بث المعلومات المتعلقة بالنسخة الأولية للبحث

قنوات بث المعلومات	العدد	النسبة
المؤتمرات	634	%89,3
الحلقات الدراسية	51	%7,2
الطبعات المسبقة	25	%3,5
المجموع	**710**	**%100**

جدول رقم (8) قنوات بث العلومات المتعلقة بالبحث في صورته النهائية

قنوات بث المعلومات	العـــــدد	النســـبة
الدوريات	522	%73,52
المؤتمرات	138	%19,44
الكتب	50	%7,04
المجـــــمــــوع	**710**	**%100**

تعكس الجداول السابقة (6، 7، 8) احتلال الندوات العلميـة لقمة القنوات التي تتدفق من خلالها المعلومات المتـعلقة بالبحوث الجديدة، حيث يجد عضـو هيئة التدريس في تلك القاءات العلمية الدورية مناخاً مـلائماً لبث الأفكار الجديدة، إذ تعد تلك الندوات من أولى اللقاءات العلمـية التي تشهـد حضوراً ملمـوساً لعد كـبير من البـاحثين والمتخـصصين في المجال، مما يتـيح الفرصة لمناقشـة الأفكار الجديدة، وتلقي الانتقـادات البناءة والتي تساهم بدورها في تعديل المسار البحثي، وخاصة حينما تسود الروح العلمية الودية تلك اللقاءات، مما ينعكس بآثاره على تحقيق الفائدة المزدوجة للمناقش والحاضرين.

فالمناقش يدرك من خلالها مدى ملاءمة الموضوع المختار للبحث، ونقاط القوة والضعف في خطته البحثية، وإذا ماكـانت فكرته الجديدة محل دراسة من زميل أو باحث آخر. ومن ثم يقرر السير قدماً للأمام، أو إجـراء تعديلات جوهرية، أو ثانوية، أو حتى التخلي نهائياً عن مشروعه البحثي.

أما الحـضور فيشـبعون حاجـاتهم للمعلومات، ويسـاهمون بآرائهم البناءة في مسـاعدة المناقش على اتخاذ القرار الملائم. ومن ثم يمكن القول بأن طبـيعة الندوات العلمية هي التي ساهمت في تربع تلك القناة على القمة.

وحينمـا يصل البحث إلى نتـائجة الأوليـة تصبح المؤتمرات أكـثر القنوات ملائـمة لبث المعلومات حوله، وذلك مـا أظهرته الدراسة الميدانية، والتي بينت أهميـة المؤتمرات كمجال رحب لبث النتائج البحثية وتلقي الانتقادات حولها، وتحسين الأداء البحثي.

وهو مايتـفق مع ما جاءت به معظم الـدراسات التي أجريت حول أهمـية المؤتمرات في الاتصال العلمي، والـتي توصلت إحداها إلى إبراز الأهميـة النسبيـة لتلك المؤتمرات، من خلال مـا أظهرته من إفادة مـايقرب من 60% من البـاحثين من بحوث المـؤتمرات، وعدم احتياجهم للاطلاع على الدوريات التي نشرت فيها تلك البحوث فيما بعد[11].

ومن الملاحظ بروز مكانة المؤتمرات ليس فقط في بث النتائج الأولية، ولكن أيضاً في بث البحوث في شكلها النهائي، حيث احتفظت بالمرتبة الثانية بعد الدوريات، مما يعكس من جديد مكانتها بين قنوات بث المعلومات.

وإذا كانت المؤتمرات قد بلغت المرتبة الأولى في بث النتائج الأولية للبحوث العلمية، فإن الدوريات قد شغلت تلك المكانة حينما وصلت تلك الأبحاث لصورتها النهائية، وهي نتيجة طبيعية أفرزتها أهمية الدوريات في النشاط العلمي.

فالدورية هي المصدر الرسمي الوحيد المعترف به بين الأوساط العلمية، وعلى الرغم من أن كثيراً من البحوث يتم عرضها من خلال المؤتمرات، فإنها لا تكتسب الاعتراف بها، أو الثقة في نتائجها، إلا حينما تنشر في إحدى الدوريات العلمية، على اعتبار أنها القناة الرسمية التي تتدفق من خلالها الأفكار والتجارب العلمية، بحيث لا يُعترف بجهود الباحث، أو بأسبقيته لاكتشاف معين، إلا إذا نشره في إحدى الدوريات العلمية المعتمدة[12].

كما يعد النشر في الدوريات العلمية ذات المكانة في المجال من أبرز مقومات تقييم الأداء البحثي حينما يتقدم عضو هيئة التدريس للترقية لأستاذ مساعد أو أستاذ. ومن ثم ساهمت تلك الأسباب مجتمعة في تربع الدوريات على قمة قنوات بث المعلومات الخاصة بالبحوث في صورتها النهائية.

وفي هذا الصدد تجدر الإشارة إلى أثر الدرجة الوظيفية على سلوك بث المعلومات، حيث أظهرت الدراسة أن المدرسين والأساتذة المساعدين هم أكثر الفئات اختياراً للدوريات كقناة رئيسية لبث المعلومات، على اعتبار أن جهوده العلمية تكون موجهة لأغراض الترقي بالدرجة الأولى.

أما الأساتذة فقد وصلوا لأعلى الدرجات الوظيفية ومن ثم تكون جهودهم العلمية لإثبات الذات، والمحافظة على مكانتهم العلمية في المجال فتتنوع قنوات بث المعلومات بالنسبة لهم لتشمل الدوريات والكتب والمؤتمرات وغيرها من القنوات الرسمية أو غير الرسمية، كما لاتقتصر إسهاماتهم على البحوث فقط، وإنما تمتد لتشمل المراجعات العلمية، وتأليف الكتب، وكذلك ترجمة الكتب في مجال تخصصهم.

2- قنوات الاتصال غير الرسمية ودورها في بث المعلومات

تتنوع وسائل وقنوات الاتصال التي ينظر إليها المجتمع العلمي باعتبارها من القنوات غير الرسمية. ويأتي على رأسها بالقطع المؤتمرات بمستوياتها المختلفة، سواء القومية، أو

الإقليميـة، أو الدولية (وقد سبق الحديث عن المـؤتمرات في سياق المعالجة الموضـوعية التي تمت لقنوات بث المعلومات) ثم تأتي الاتصالات الشخصـية مع الزملاء كأحد أبرز القنوات غير الرسمـية التي كشفت عنها الدراسة، حيث احتلت تلـك القناة المرتبة الثانية بين قنوات بث المعلومات المتعلقـة ببحث جديد (انظر جدول رقم (6)) إذ يجد أعضاء هيـئة التدريس فرصة مـن خلال تلك الاتصالات لتبـادل المعلومات في المجال، وأخذ آراء ذوي الثـقة من الزملاء فـيمـا يقومون به من أبـحاث جديدة. وتزداد أهمـية تلك القناة بين أعـضاء هيـئة التدريس في الـكليات العمليـة على وجه الخـصوص، وهو ما يتـفق مع ماأظهـرته معظم الدراسات التي أجريت حول دور الاتصالات الشخـصية في الاتصال العلمي، حيث بينت إحدهما حـرص الباحثين في مجالات العلـوم البحتة بخاصـة على الإفادة من الاتصالات الشخصية، والتي تتم في أثناء المؤتمـرات، أو الندوات، أو اللقاءات العارضة أثناء العمل، حيث كانت تلك الوسيلة من أكثر الوسائل التي لجأ إليها الباحثون للحصول على المعلومات قبل اتجاههم للبحث في أدب الموضوع[13].

وفي نفس المرتبة التي شغلتها الاتصالات الشـخصية تأتي الحلقات الدراسية، ولكن بين أكثر القنوات التي لجـأ إليها أعضاء هيئـة التدريس لبث المعلومات الخاصة بالنسـخة الأولية للبحث، حيث احتلت أيضاً المرتبة الثانية بين تلك القنوات (انظر جدول رقم (7)).

حيث تعد تلـك الحلقات من اللقاءات العلميـة التي يتاح من خلالها للبـاحثين الجادين فرصة عرض ماتوصلوا إليه من نتائج، والحصول على الانتقادات البناءة، سواء من الزملاء في الحلقـات الدراسية المحليـة، أو من الحضـور من المتخـصصين في المجال فـي الحلقات الدراسية التي يدعى أحد الباحـثين للحديث فيها أمام مجموعـة من المتخصصين من خارج المؤسسة التي يعمل بها. وفي هذا النوع من الحلقات بالتحـديد يجد الباحثون مناخاً ملائماً لاستعراض مهـاراتهم البحثية، حيث يشعرون بمكانتهم لمجـرد اختيارهم للحديث في تلك القاءات العلمية ذات الطبيعة الخاصة.

وقد كـشفت الدراسـة عن تركز الاهتـمام بتلك القـناة بين أعضاء هـيئة التـدريس في الكليات العلمية بعامة وتخصصات كلية العلوم بخاصة.

أما الكليات النظرية فلم تحظ الحلقات الدراسية فيها بالاهتمام الكاف بها من قبل أعضاء هيئة التدريس. وقد أرجعوا ذلك إلى ندرة انعقاد الحلقات في تخصصاتهم، وعدم معرفتهم بما يعقد منها بالفعل.

أما عن وسائل الاتصال غير الرسمية الأخرى، مثل منتديات الدوريات، والطبعات المسبقة فمن الملاحظ أنها لم تحظ بالاهتمام الملائم بها، حيث اتجهت للطبعات المسبقة نسبة ضئيلة من أفراد العينة لم تتجاوز 3,5% (انظر جدول رقم (7)) مع ملاحظة تركز هذه النسبة الضئيلة بين أعضاء هيئة التدريس في الكليات العملية.

أما منتديات الدوريات فلم تحظ بأي استخدام من قبل أعضاء هيئة التدريس بالكليات العملية والنظرية على حد سواء. وقد أرجعوا ذلك لعدم إدراكهم لطبيعة تلك القناة وما يتم من خلالها.

وخلاصة القول أظهرت الدراسة تفاوت درجة الاهتمام بقنوات الاتصال غير الرسمية مع ملاحظة تركز الاهتمام بالمؤتمرات والمناقشات الشخصية والحلقات الدراسية على التوالي أكثر من القنوات الأخرى، وخاصة بين أعضاء هيئة التدريس في الكليات العملية.

ومن الملاحظات الجديرة بالذكر والتي كشفت عنها الدراسة لجوء نسبة من أعضاء هيئة التدريس للإفادة من مجموعات النقاش عبر الإنترنت في بث المعلومات عن البحوث الجديدة، وعلى الرغم من ضآلة هذه النسبة، حيث لم تتجاوز 1,69% (انظر جدول رقم (6)) إلا أنه سلوك يستحق الثناء على أصحابه، وهم مجموعة من أعضاء هيئة التدريس بكلية العلوم، وبالتحديد في تخصصي النبات والكيمياء.

الخلاصة:

أفرزت الدراسة مجموعة من النتائج من أبرزها مايلي:

* اتجاه أعضاء هيئة التدريس للبحث عن المعلومات في أربعة مواقف مختلفة، أولها إعداد المقررات الدراسية، وثانيها إعداد البحوث العلمية، وثالثها حل المشكلات التي تصادفهم في أثناء إعداد البحوث العلمية، ورابعها مواكبة التطورات الجارية في المجال. وفي كل موقف تباينت إفادتهم من تلك القنوات.

* احتلال الكتب لمكان الصدارة بين القنوات الأكثر استخداماً في إعداد المقررات الدراسية، بينما تأتي الدوريات على قمة القنوات الأكثر استخداماً في إعداد البحوث العلمية. وتأتي الاتصالات الشخصية في المرتبة الأولى بين القنوات الأكثر استخداماً في حل المشكلات البحثية، أما شبكة الإنترنت فتتصدر قمة القنوات الأكثر استخداماً في مواكبة التطورات الجارية في المجال.

* اتجاه أعضاء هيئة التدريس للإفادة من بحوث المؤتمرات في المواقف المختلفة، مع ملاحظة احتفاظها بنفس المكانة (المرتبة الثالثة) بين القنوات الأكثر استخداماً في الحصول على المعلومات.

* على الرغم من إدارك أعضاء هيئة التدريس لأهمية الإنترنت، إلا أن إفادتهم من تلك القناة الهامة لم تكن بنفس درجة وعيهم بأهميتها، وخاصة بالنسبة لأعضاء هيئة التدريس في الكليات النظرية.

* بينت الدراسة انخفاض نسبة الإفادة من قواعد البيانات، حيث لم تتجاوز هذه النسبة 4% مع تركزها في التخصصات الطبية.

* اتجاه الغالبية العظمى من أعضاء هيئة التدريس في الكليات النظرية والعملية على حد سواء إلى الإفادة من المستخلصات، حيث بلغت نسبة إفادتهم منها 80% في الكليات النظرية، و 95% في الكليات العملية.

* لم تحظ الكشافات بالاهتمام الكاف بها من قبل أعضاء هيئة التدريس في الكليات النظرية والعملية على حد سواء، حيث لم تتجاوز نسبة استخدامها في الكليات 3% وفي الكليات العملية 5%.

* اهتمام أعضاء هيئة التدريس في الكليات النظرية باستخدام الببليوجرافيات، حيث بلغت نسبة استخدامهم لها 60%، بينما لم تتجاوز تلك النسبة 30% في الكليات العملية.

* أشار 75% من أفراد العينة في الكليات النظرية إلى استخدام المكتبة في الحصول على المعلومات، بينما أحجم مايقرب من 80% في الكليات العملية عن التردد عليها.

* يخصص مايقرب من 90% من أفراد العينة مابين 4 إلى 5 ساعات يومياً للقراءة داخل المنزل.

* يسعى أعضاء هيئة التدريس لبث معلومات حول أبحاثهم في ثلاثة مواقف رئيسية هي: 1- الشروع في بحث جديد. 2- الانتهاء من النسخة الأولية للبحث. 3- الانتهاء من البحث في صورته النهائية مع ملاحظة تباين قنوات بث المعلومات من موقف إلى آخر.

* احتلال الندوات العلمية لقمة القنوات التي تتدفق من خلالها المعلومات المتعلقة بالبحوث الجديدة، بينما كانت المؤتمرات اكثر القنوات ملاءمة لبث المعلومات عن النتائج الأولية

للبحوث، أما الدوريات فقد بلغت المرتبة الأولى بين قنوات بث المعلومات المتعلقة بالبحوث في صورتها النهائية.

* تأتي المؤتمرات على قمة الاتصال غير الرسمية الأكثر استخداماً من قبل أعضاء هيئة التدريس في بث المعلومات العلمية، تليها الاتصالات الشخصية مع الزملاء، ثم الحلقات الدراسية، مع تركز الاهتمام بالحلقات الدراسية بين أعضاء هيئة التدريس في الكليات العملية بعامة، وتخصصات كلية العلوم بخاصة.

* لم تحظ الطبعات المسبقة إلا بنسبة ضئيلة من الاستخدام لم تتجاوز 3,5%، مع ملاحظة تركز هذه النسبة بين أعضاء هيئة التدريس في الكليات العملية. أما منتديات الدوريات فلم تحظ بأي استخدام من قبل أعضاء هيئة التدريس في الكليات النظرية والعملية على حد سواء.

* اتجاه نسبة ضئيلة لم تتجاوز 1,69% من أعضاء هيئة التدريس للإفادة من مجموعات النقاش عبر الإنترنت في بث المعلومات عن البحوث الجديدة.

وفي ضوء تلك النتائج كانت التوصيات التالية:

* تفعيل دور المكتبات الجامعية بمزيد من التدريب لأمناء المكتبات على كيفية جذب المستفيدين بعامة وأعضاء هيئة التدريس بخاصة، من خلال ما يقدمونه من خدمات المعلومات، مع العمل على تنمية مقتنيات تلك المكتبات وتزويدها بأحدث أوعية المعلومات، ومساعدة المستفيدين على الإفادة من تلك الأوعية إلى أقصى درجة ممكنة.

* الاهتمام بتوفير الأدوات البيليوجرافية بعامة، والكشافات بخاصة، وتوعية أعضاء هيئة التدريس بأهميتها، وتدريبهم على التعامل معها، والإفادة من محتوياتها.

* إدخال شبكة الإنترنت في جميع الكليات، والعمل على تدريب أعضاء هيئة التدريس على استثمار تلك الشبكة في الحصول على المعلومات، وأيضاً في بث المعلومات من خلالها.

* إتاحة قواعد البيانات في التخصصات المختلفة، وتوعية أعضاء هيئة التدريس بأهميتها وبكيفية الإفادة منها على أن يتولى أخصائي المعلومات القيام بهذا الدور الفعال.

* توسيع قاعدة المصادر الرسمية لتتجاوز حدود الدوريات العلمية، والتي تعد إلى الآن المصدر الرسمي الوحيد المعترف به من قبل الوسط العلمي، وذلك بفتح منافذ وقنوات متنوعة وإكسابها الصبغة الرسمية.

* تفعيل دور قنوات الاتصال غير الرسمية، والتوعية بأهميتها في الحصول على المعلومات، أو في بث المعلومات.

* التوصية بمزيد من الدراسات حول السلوك الاتصالي لأعضاء هيئة التدريس. ويُقترح دراستان، إحداهما تتعلق بقياس السلوك الاتصالي لأعضاء هيئة التدريس في أحد المجالات العلمية، من خلال تحليل الاستشهادات المرجعية في الكتب أو الرسائل أو الدوريات العلمية.

أما الدراسة الثانية فتتجه لتناول السلوك الاتصالي لأعضاء هيئة التدريس من الإناث، فعلى الرغم من التطرق لهذا الجانب من خلال دراستنا هذه، إلا أنها تحتاج إلى دراسة منفصلة أكثر شمولية.

حواشي الدراسة

1- Supreme Council of Universities. Statisical Data About University Education in Egypt.- Cairo: The Council, 2004.

2- نذكر منها على سبيل المثال:

حشمت قاسم. "تحيل الاستشهادات المرجعية وتطور القياسات الوراقية". في كتابه: دراسات في علم المعلومات. - ط2. - القاهرة: دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، 1995. - ص 117-147.

حشمت قاسم. "كشافات الاستشهاد المرجعي وإمكاناتها الاسترجاعية". في كتابه: دراسات في علم المعلومات. - ط2. - القاهرة: دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، 1995. - ص 335-353.

3- جارفي، وليم. الاتصال أساس النشاط العلمي/ ترجمت حشمت قاسم. - بيروت: الدار العربية للموسوعات، 1983- 472ص.

4- ميدوز، جاك. آفاق الاتصال ومنافذه في العلوم والتكنولوجيا/ ترجمة حشمت قاسم. - القاهرة: مكتبة غريب، 1979- 356ص.

5- فهد مسفر الدوسري. الاتصال العلمي عند الباحثين العرب في العلوم البحتة. - الرياض: مكتبة الملك فهد الوطنية، 1991. - 53ص.

6- مصطفى حسام الدين. "السلوك الاتصالي للدكتور بطرس غالي من خلال كتاباته وماكتب عنه" عالم الكتاب. ع37 (يناير 1993). - ص 103-118.

7- محمد بن صالح الخليفي. "دور الإنترنت في الاتصال العلمي عند الباحثين العرب في علم المكتبات والمعلومات" عالم المعلومات والمكتبات والنشر، مج 3، ع2 (يناير 2002). - ص 13-35.

8- Schauder, Don. "Electronic Publishing Articles: Attitudes of Academic and Implications for the

Scholary Communication Industry" Journal of the American Society for Information Science, Vol.45, No.2 (March 1994)- p.73- 100.

9- Lowal, Ibironke. "Scholary Communication: The Use and Non- Use of E-print Archives for the dissemination of scientific Information" Issues- in- Science- and- technology- Librarianship, No.36 (Fall 2002).- p.1-14.

10- Drott, M.Carl. "Reexamining the role of conference papers in Scholary Communication" Journal of the American Socity For Information Science, Vol. 46, 4 (May 1995).- p.303.

11- Ibid, p.303.

12- Osburn, Charles B. "The place of the journal in the Scholary Communications system" Library- Resources- and- Technical- Services, vol. 28, No.4, (Oct- Dec 1984).- p.321.

13- Solasin, John and cedar, Toby. "Person to person Communication in an Applied Research/ Service Delivery Setting" Journal of The American Society For Information Science, vol.36, No.2, (March 1985).- p.104.

العاملون بمكتبات جامعة بني سويف

دراسة تقييمية تحليلية

للأداء والتطوير والتقييم والرقابة والرضا الوظيفي لديهم (2)*

د. عزة فاروق عبد المعبود
مدرس بقسم المكتبات والوثائق
كلية الآداب - جامعة بني سويف

ملخص :

يتناول هذا الجزء من الدراسة الرقابة على العاملين بمكتبات جامعة بني سويف وأسس تقييم الأداء لديهم وتقدير مدى كفايتهم ورأيهم في هذا الأسلوب، كما يتناول قياس مدى الرضا الوظيفي لدى العاملين بالمكتبات والعوامل المؤثرة على مستوى الرضا الوظيفي.

المحور الثالث: الرقابة على الأداء والتقييم:

1/3 مفهوم الرقابة

ربما يكون لفظ رقابة (Control) من أكثر المصطلحات التي تتطلب التحديد، وذلك لأنه يعبر عن معان كثيرة، ومتباينة، ونتيجة لذلك، فقد وضع معجم مصطلحات الإدارة أربع تعريفات مختلفة لها، كمايلي:

1- هي مراجعة الأداء الفعلي (الحالي) بمقارنته بالمقاييس أو الأهداف المقررة سلفاً.

2- هي تحليل الأداء في الماضي والحاضر لوضع مقياس وخطة عمل للمستقبل.

3- الرقابة تقوم بالنقد أو التوجيه بالنسبة إلى تصرفات الآخرين.

4- الرقابة تفحص شيئاً ما أو تنظمه أو تتحقق منه أو تبقيه ضمن حدود معينة[19].

(*) نشر الجزء الأول من الدراسة في عدد يوليو 2005م.

ومن هذه التعريفات الأربعة تجد الباحثة أن الأول منها أقرب للوضع الراهن بالمكتبات موضوع الدراسة حيث تنصب الرقابة بها على مراجعة الأداء الفعلي (الحالي) ولكن دون مقاييس أو أهداف ثابتة ومقننة سوى سير العمل في المكتبة كما هي عليه دون تحليل للأداء أو فحص شئ ما لتنظيمه، وإنما تجري العملية بروتينية دائمة. وقد اتضح هذا من إجابة السؤالين رقمي (1، 2) بالقطاع الثالث بالاستبيان، حيث أجابت نسبة 80,6% من مجتمع الدراسة أنها تخضع للرقابة ولكنها في مجملها رقابة إدارية من قبل مدير الكلية ووكيل الكلية لشئون الدراسات العليا والبحوث ثم من الجهاز المركزي للمحاسبات.

وأجابت نسبة (19,4%) من مجتمع الدراسة إنها لاتلمس وجود أي رقابة عليها في العمل. وفي حين يعرف كونتز Koontz وأصحابة الرقابة على أنها قياس وتصحيح لأداء المرؤوسين، وذلك للتأكد من أن أهداف المنظمة والخطط التي وضعت لبلوغها قد تم إنجازها[20].

نجد أن الرقابة في هذه المكتبات تتم دون تحديد واضح لخطط أو أهداف تقييم للأداء المتوقع أو مستوى الكفاية المطلوب والذي يتطلب منا الوقوف على مفهومها.

2/3 مفهوم تقييم الأداء:

تعرف عملية تقييم الأداء بأنها منهج لقياس حجم الأهداف التي حققها النظام (مكتبة مثلاً) في فترة زمنية محددة أو هي كما يعرفها موريس لاين Maurice B. Line على أنها "تقييم منهجي لكل موظف على حدة بقصد تقدير أدائه في الماضي، وإمكاناته في المستقبل وراتبه، وهدف هذا التقييم هو تحسين الأداء الحالي وإبراز المجالات التي يلزم التدريب فيها ومعرفة المواهب الكامنة لدى الفرد لارتقائه في سلم الإدارة"[21].

وبتحليل هذا المفهوم على مجتمع الدراسة وجد أن هذا المفهوم في ظاهره ينطبق على المجتمع فمن خلال تقارير تقييم الأداء يتم إعداد تقرير لكل موظف على حدة بقصد تقييم أدائه في سنة ماضية ولكن لم يستفاد من هذه التقارير في تحسين الأداء أو إبراز جوانب القوة والضعف لدى العاملين حيث تملأ هذه التقارير من جانب مدير المكتبة دون معيارية مسبقة للأداء المتوقع من كل عامل بالمكتبة أو لكل وظيفة بها وذلك في ظل غياب خرائط تنظيمية واضحة ورسمية للعمل في هذه المكتبات. فقد أجابت نسبة (55,5%) من مجتمع الدراسة بواقع (20) مكتبياً أنه لاتوجد معايير موضوعية محددة مسبقاً للأداء في حين أمتنعت نسبة (16,7%) بواقع (6) مكتبياً عن الإجابة على هذا السؤال رقم (3) بالقطاع الثالث بالاستبيان، وقد حددت نسبة (55,5%) من مجتمع الدراسة أنه ثمة طرق غير واضحة للرقابة على المكتبات، وأجابت نسبة (27,8%) أن التقارير السنوية هي التي تشعرهم

بالرقابة عليهم وأجابت نسبة (22,2%) أن فتح المكتبة والحضور والانصراف هو طريقة الرقابة الوحيدة عليهم وهـذا من خلال إجابة السؤال رقم (4) بالقطاع الثالث بالاستبيان ومن هذا الجزء الأخير من الإجـابات يتضح أن التقارير السنوية تتم دون معيـارية وأحياناً لا احتكاك لبعض العاملين بالمكتـبة بأي مستوى رقابي عـلى الإطلاق وقد اتضح هذا من الإجابة على السؤال رقم (5).

بالقطاع الثـاني بالاستـبيـان حـيث كانت إجـابات المديرين الـ (11) المسؤلين عن هذه المكتبات عن المصـادر التي يرجع إليها في وضع تقارير تقـييم الأداء كما يوضحـها الجدول التالي رقم (11).

جدول رقم (11) مصادر البيانات عند وضع تقارير تقييم الأداء

مصدر البيانات	العدد	النسبة
الخبرة الشخصية	10	%90,9
الاحتكام إلى معايير ومؤشرات وأسس موضوعية	3	%27,3
الاعتماد على الذاكرة	2	%18,2
ملاحظات أكتبها أثناء العمل خلال السنة	2	%18,2
سجل مكتوب	1	%9,1
مصادر أخرى (الحضور والغياب)	1	%9,1

ومن الجدول يتضـح أن نسبة 90,9% من المديرين يعتـمدون على الخبرة الشخـصية في إعداد هذه التقارير التي تعـد دائماً بصفة مرضية للعاملين حـتى لايتأثروا مادياً. وإن كانت نسبة 58,3% من مجتمع الدراسـة قد أفادت أن بعض الرؤساء يتأثرون بالعوامل الشـخصية في تقيـيم الأداء للعاملين، وأجابت نسـبة 33,3% بأن هذا غير مـوجود، في حين أمتنعت نسبة (8,3%) عن الإجابة على هذا السؤال وبذلك كان الوقوف على أهم عقبات هذا النظام من وجهة نظر العاملين بالمكتبات كما يوضحها الجدول التالي رقم (12).

جدول رقم (12) أهم المشاكل التي تواجه نظام تقارير تقييم الأداء بالمكتبات موضوع الدراسة

المشاكل	العدد	النسبة
1 - تحيز الرؤساء	17	%47,2
2 - عدم وجود معايير يرجع إليها	17	%47,2
3 - سرعة الرؤساء في ملء نماذج تقارير تقييم الأداء	9	%25
4 - عدم إمكان قياس أداء الموظف كمياً	8	%22,2
5 - تظلم المرؤوسين من التقديرات المنخفضة	6	%16,7

ومن هذا الجدول يتضح أن تحيز الرؤساء تساوت نسبته مع عدم وجود معايير يرجع إليها وإن كان الرأي الثاني يؤدي إلى حدوث الأول أحياناً إلا أن روتينية هذا الأداء أدت إلى السرعة في إعداده وكانت هذه في الترتيب الثاني من مشاكل هذه التقارير بنسبة (25%) من استجابات مجتمع الدراسة والذي ساعد عليها عدم إمكان قياس أداء الموظف كمياً والذي أيدته نسبة (22,2%) من مجتمع الدراسة وأن هذه ثالث مشاكل نظم تقارير تقييم الأداء المتبع وتساعد المشكلة الثانية والرابعة في هذا الجدول على دعم مشكلة أخرى وهي تظلم المرؤوسين من التقديرات المنخفضة رغم عدم أحقيتهم أحياناً إلا أن المعتاد وجود تقديرات مرتفعة دائماً يؤدي إلى هذه المشكلة والتي أيدتها نسبة (16,7%) من مجتمع الدراسة وتساوت معها نفس النسبة في عدم الدر على هذا الاستفسار رقم (7) بالقطاع الثالث بالاستبيان. ومن السؤال رقم (8) بنفس القطاع بالاستبيان اتضحت أسباب التقديرات المرتفعة التي يمنحها المديرون للعاملين كما يتضح من الجدول التالي رقم (13).

جدول رقم (13) أسباب منح تقديرات مرتفعة للعاملين بالمكتبات موضوع الدراسة

السبب	العدد	النسبة
1 - لأن التقديرات المنخفضة يترتب عليها ضرر مادي للموظف	18	%50
2 - عدم إثارة غضب المرؤوسين	13	%36,1
3 - تظلم المرؤوسين من التقدير الضعيف	10	%27,8
4 - إعداد التقارير يعد إجراء صوريا	8	%22,2
5 - تنبيه من الإدارة بذلك	1	%2,8

ومن هذه الأسباب الموضحة بالجدول يتبين عدم الموضوعية السائدة لظروف اقتصادية ومادية بجانب تجنب إثارة غضب المرؤوسين لعدم وجود معايير كمية يمكن الاحتكام لديها وقدرتهم على التظلم من هذه التقارير مما جعله برأي أحد المديرين أنه توجيه من إدارة الكلية بمنح تقديرات مرتفعة للعاملين كما اتضح من الجدول السابق.

وقد كانت إجابات العاملين حول الغرض النهائي من هذه التقارير إنها لاكتشاف أوجه القصور ومجازاة المقصرين بإجابة (26) مكتبياً من مجتمع الدراسة أي بنسبة (72,2%)؛ وإن كان هذا غير منطقياً في ضوء ماسبق من عدم وجود معيارية لهذه التقارير فقد أجابت نسبة (25%) من مجتمع الدراسة أنها مجرد عملية روتينية وهذا بواقع إجابات (9) من العاملين بالمكتبات وأجاب مكتبي واحد أنها لمعرفة دوره في العلاوات والترقية وكان ذلك من خلال الإجابة على السؤال رقم (12) بالقطاع الثالث من الاستبيان.

ومن السؤال رقم (11) بنفس القطاع ذكرت نسبة (61,1%) من مجتمع الدراسة أن الاستفادة الحقيقية من هذه التقارير في الترقية ونسبة (50%) ذكرت أنها مفيدة عند منح المكافآت التشجيعية وذكرت نسبة (30,6%) أنها تحدد صلاحية الموظف الجديد كما دعمت نسبة (27,8%) أنها تحدد احتياجات التدريب، وهذا يتنافى مع ذكر عدم موضوعيتها مسبقاً ولكنه طموح بعض العاملين في أن تحقق هذه التقارير هذا الهدف وكانت أقل نسبة وتقدر بـ (5,6%) أي (2) مكتبياً يؤيدا فائدتها في القرار بنقل موظف ما.

وما يدعم ارتفاع معدلات تقديرات التقارير أجابت نسبة (58,3%) أنها حصلت على تقدير ممتاز دائماً ولم تجب نسبة (41,7%) على هذا السؤال رقم (13) بالقطاع الثالث من الاستبيان- والذي يسأل عن أقل تقدير خلال التاريخ الوظيفي، وقد أجابت نسبة (30,6%) فقط أنها تعرف السبب في مستوى التقدير أما نسبة (55,6%) من مجتمع الدراسة لم تجب على هذا السؤال رقم (14)، وعليه قد أجابت نسبة (58,3%) أن هذا النظام الحالي لتقييم الأداء لم يحقق فعالية في الرقابة على الأداء وذكرت نسبة (30,6%) جدوى هذا النظام وامتنعت نسبة (11,1%) عن الإجابة على هذا السؤال رقم (15) بالاستبيان وللإجابة على السؤال رقم (16) بالاستبيان كانت الإجابة لسد ثغرات النظام الحالي تتمثل في أربع نقاط يدعمها آراء العاملين مرتبة تنازلياً وفقاً لآرائهم.

1- عمل توصيف للعمل داخل المكتبة ويخصص لكل مهمة موظف تناط به المهام وتقاس على فترات متقاربة وتبلغ بها إدارة المكتبة بصفة رسمية ملزمة من مدير المكتبة أو رئيس القسم ويدعم هذا الرأي (16) مكتبياً بنسبة (44,4%) من مجتمع الدراسة.

2- وضع معايير كمية ونوعية للأداء، ويدعم هذا الرأي (14) مكتبياً بنسبة (38,9%) من مجتمع الدراسة.

3- وجود إدارة لمكتبات الكليات بالفرع تراقب وتقيم بموضوعية وبتوقيت نصف سنوي ويدعم هذا الرأي (14) مكتبياً بنسبة (38,9%) من مجتمع الدراسة.

4- وضع تقارير شهرية للأداء من قبل العاملين أنفسهم تجمع لدى المكتبة ويدعم هذا الرأي (12) مكتبياً بنسبة (33,3%) من مجتمع الدراسة.

وذلك في ضوء غياب أدوات رقابية أخرى كما ذكرت نسبة (83,3%) من مجتمع الدراسة من خلال الإجابة على السؤال رقم (17) بالقطاع الثالث بالاستبيان، ومع هذا وجدت نسبة (63,9%) لاترى إلغاء نظام تقارير تقييم الأداء ونسبة (22,2%) ترى إلغاء هذا النظام ونسبة (13,9%) ترى إنه نظام حكومي ولايجوز تجاوزه وهذا هو الواقع الحقيقي فعلاً

ولكن يجب مساندته بالأدوات السابق الحديث عنها في سد الثغرات به، وتفعيله بمجازاة المقصر من واقع التقرير ومكافأة المتميز أيضاً والذي أتضح برأي نسبة (13,9%) أنه يتم مجازاة المقصر في العمل أو المحدث لمشكلة به وأجابت نسبة (44,4%) أن مايتخذ حيال هذا هو التوعية فقط وذلك من خلال الإجابة على السؤال رقم (20) بالاستبيان.

أما الأداء المتميز لايتقرر عليه أي نوع من الحوافز وذلك برأي (47,2%) من مجتمع الدراسة كما امتنعت نسبة (13,9%) من نفس المجتمع على الإجابة على هذا السؤال رقم (21) بالاستبيان وأجابت نسبة (30,6%) أنه يكافئ المتميز من واقع التقرير في حالات قليلة. كما أجابت نسبة (8,3%) أنه في معظم الحالات يكافئ المتميز.

ومن الجدير بالذكر أن التقارير التي يقام عليها تقييم الأداء في فرع جامعة القاهرة ببني سويف وتطبق على العاملين بالمكتبات تسمى تقارير كفاية الأداء وهذا مايدعوا الحاجة إلى الوقوف على تعريف لهذا المفهوم.

3/3 مفهوم تقييم الكفاءة (الكفاية)

"تقييم الكفاءة هو تقرير يكتبه الرئيس عن أداء الموظف في وظيفته الحالية في فترة زمنية معينة لمعرفة جوانب القوة والضعف في أداء ذلك الموظف، وتسهيلاً لتقييم كفاءة الموظف فإنه قد صممت أدوات تعين الرئيس المباشر في إعداد التقييم بصورة دقيقة وعادلة، وذلك في ضوء عناصر حدد فيها جوانب التقييم "(22).

ومن هذا المفهوم اتضح أن هذا التقييم للكفاءة وهو ماتطرقت له الباحثة في تقييم الأداء إلا أن التقارير التي ينصب عليها الحديث تسمى بالفعل تقارير كفاية الأداء. وكلها تطبق على كافة العاملين بالفرع وليس بالمكتبات فقط وهي صورة طبق الأصل لشاغلي وظائف الدرجة الأولى وشاغلي وظائف الدرجة الثانية وشاغلي الوظائف الفنية والمكتبية ولكنها تختلف في العنوان فقط وفي مسمى الدرجة تحديداً ومضمونها واحد كما يلي:

القسم الأول/ بيانات من واقع ملف الخدمة تملأ بمعرفة شئون العاملين.

القسم الثاني/ بيانات تملأ بمعرفة العامل نفسة.

القسم الثالث/ قياس كفاية الأداء.

وتتضمن مستوى أداء العمل والقدرات الإدارية والفنية والمهارات السلوكية.

كذا تقرير كفاية الأداء لشاغلي الوظائف الحرفية يضم نفس الأقسام الثلاثة مع فرق طفيف في القسم الثالث. وهذا وإن دل يؤكد على عدم كفاية هذه التقارير لقياس الأداء

بالمكتبات موضـوع الدراسة مع الاحتفاظ لكل مهنة بخـصوصيتها ومجـالات نشاطها محل التقييم.

بالإضافة إلى أن العـامل نفسه لايشارك في ملء هذا التقـرير والذي يخصص له القسم الثاني من هذه التقارير الموضوعة. وهذا مايشير إلى روتينية ملأ هذه التقارير وإعدادها.

المحور الرابع: الرضا الوظيفي

1/4 مفهوم الرضا الوظيفي

نظراً لارتباط الرضا الوظيفي بمشاعر الفرد تجاه عمله فإنه كان من الصعوبة توضيح معناه بالدقة الـكافية إلا أنه كـانت هناك اجتـهادات كـثيرة للوصـول لتعـريف أو لمفهـوم الرضا الوظيفي تختار منها الباحثة ثلاث تعريفات هي:

1 - الرضا الوظيـفي هو الشعور بالقناعـة والارتياح السعادة لإشـباع الحاجات والرغـبات والتوقعات مع العمل نفـسه (محتوى الوظيفة) وبيئة العـمل مع الثقة والولاء والانتماء للعمل مع العوامل والمؤثرات الأخرى ذات العلاقة[23].

وهو ما أكد عليـه ديريك رولينسون Derek Rollinson عام 1998 ولكنه أكد على أن رد الفعل الإيجـابي للموظف يعتمـد على ماتحققـه الوظيفة له من إشبـاعات، وهي التي ذكرها سالم بمجموعة العوامل السابقة والمؤثرات الأخرى، ذات العلاقة ويتمثل تعريف ديريك Derek[24] في ذلك أن.

2 - الرضا الوظيفي هو الشعـور بالسعادة أو مجموعة العواطف الإيجابـية الناتجة من خبرة الموظف بوظيفته، غير أن رد الفعل الإيجابي للموظف يعتمد على ماتحققه الوظيفة من إشباعات لحاجاته المختلفة.

غير أن هناك من عرف الرضا الوظيفي تعريفاً أكـثر إجرائية لارتباطه بأبعاد الرضا العام للفرد والعوامل التي تؤثر فيه كتعريف السيد سيد النشار التالي.

3 - الرضـا الوظيفي هو تقـبل الموظف لعمـله من جمـيع وجوهه ونواحـيه، وهي تقـبله لأجره، وتقبله للظروف المادية للعمل، وتقبله لطبيعة العمل ومحتواه، وتقبله لمجموعة الزملاء في العمل، ولنمط الرئاسة، ولغرض الترقية المتاحة[25].

ومن هذا التعريف الإجرائي يمكن الوصول إلى أن الرضا لايمكن أن يكون كاملاً في كل الحالات في ضـوء تعدد عناصره وجوانبـه فربما يكون هناك تقبل لطبـيعة العمل ومـحتواه

وعدم تقبل للزملاء وطبيعة العمل أو العكس. أو ربما يكون هناك تقبل للأجر في مكان ما مع عدم تقبل أوجه الرضا الأخرى المحيطة ببيئة العمل ككل.. الخ، فليس هناك رضا كامل لدى الإنسان وهذا ما سيتم دراسته لاحقاً من خلال القطاع الرابع من الاستبيان الذي تم طرحه على مجتمع الدراسة للإجابة على (39) سؤالا لتحديد مستوى الرضا لدى العاملين بمكتبات جامعة القاهرة فرع بني سويف لما يحققه الرضا الوظيفي بالعمل من أداء متميز، ومعالجة جيدة للمستفيدين، فتقدم المهنة مرهون باقتناع إخصائيي المكتبات بأهمية عملهم ورضاهم عنه وقد تطرقت من خلال هذه الأسئلة إلى الوقوف على العوامل المؤثرة على مستوى الرضا الوظيفي لإخصائيي المكتبات بالمكتبات موضوع الدراسة فيما يتعلق بثلاثة جوانب وهي طبيعة الوظيفة وشاغل الوظيفة والمجتمع الخارجي المتقبل لهذه الوظيفة وقد طرحت الأسئلة لتغطي هذه الجوانب الثلاثة دون ترتيب قطاعي لها لكل جانب وذلك عن عمد من الباحثة لتحري الدقة أكثر في إجابات المستفيدين وكان تصميم الاستبيان بوضع خمس إجابات لكل سؤال تتمثل في:

1- (راض جداً) وتعني شعور إخصائي المكتبة بأن عمله يعطيه أكثر مما يتوقعه.

2- (راض) وتعني شعور إخصائي المكتبة بأن عمله يعطيه مايتوقعه.

3- (لا أدري) وتعني أن إخصائي المكتبة محايد في موقفه - أو ربما (سلبياً) - فهو لايدري إن كان راض أم غير راض عن عمله الحالي.

4- (غير راض) وتعني شعور إخصائي المكتبة بأن عمله يعطيه أقل مما يتوقعه.

5- (غير راض على الإطلاق) وتعني شعور إخصائي المكتبة بأن عمله يعطيه أقل بكثير مما يتوقعه.

والتي حللتها الباحثة بالاستعانة بالتوزيعات التكرارية والنسب المئوية التي تهدف إلى التعريف على تكرار الإجابة لدى مجتمع الدراسة من خلال الإحصاءات الوصفية.

2/4 أهمية الرضا الوظيفي لإخصائي المكتبة

يؤدي وجود الرضا الوظيفي لدى إخصائيي المكتبات إلى زيادة درجة رضاهم عن حياتهم بصفة عامة، ورضاهم عن مستوى معيشتهم، ذلك لأن ارتفاع مستوى الرضا الوظيفي يؤدي إلى الاستقرار في العمل بالمكتبة، وهذا يؤدي بدوره لنوع من الاستقرار في الحياة الشخصية وإلى إشباع الحاجات المختلفة لهم مما يجعلهم راضين عن حياتهم.

فالعمل ليس وسيلة للكسب المادي فقط بل هو ضرورة سيكولوجية واجتماعية يستجيب لها أخصائي المكتبة، ولذلك فإن تحقيق الرضا الوظيفي له أهمية كبيرة بالنسبة لإخصائي المكتبات من الناحية النفسية والاجتماعية[26].

3/4 أهمية الرضا الوظيفي للمكتبة

الرضا الوظيفي عنصر حيوي وضروري لتعاون العاملين معاً بالمكتبة، وتعاونهم مع إدارة المكتبة، وذلك لأن من نتائج الرضا الوظيفي الإخلاص والحماس في العمل، وارتفاع مستوى الكفاية فيه، وهذا في صالح المكتبة، ذلك لأن إخصائي المكتبة السعيد في عمله يكون أكثر كفاءة، مبتكراً، مطيعاً، لديه الطاقة لبذل الجهد أكثر من إخصائي المكتبة غير الراضي عن عمله[27].

4/4 أهمية الرضا الوظيفي للمجتمع

إذا كان للرضا الوظيفي أهمية كبرى بالنسبة للفرد والمكتبة، فإن له أهمية كبرى أيضاً بالنسبة للمجتمع، حيث يتكون المجتمع من مجموعة من الأفراد إذا توافر للأغلبية منهم الرضا أنعكس ذلك على المجتمع، أما عدم الرضا فإنه يمكن أن يؤدي إلى الانحراف الوظيفي، وفشل المنظمات، وإهدار الطاقات، وهذا يؤثر سلباً على تقدم المجتمع وفعالية الاستثمار القومي به.

ومن هذا المنطلق حاولت الباحثة دراسة العوامل التي يمكن أن تستشف من خلالها مدى الرضا الوظيفي لدى مجتمع الدراسة من عدمه والمتعلقة بنقاط محددة ألا وهي:

5/4 العوامل المؤثرة على مستوى الرضا الوظيفي لأخصائي المكتبات موضوع الدراسة.

(أ) العوامل المتعلقة بطبيعة الوظيفة

(1) محتوى العمل

والمقصود بمحتوى العمل أو الوظيفة هو نوع الوظيفة التي يؤديها الفرد من حيث مكوناتها، وأعبائها، ومسؤلياتها، ومركزها في الهيكل التنظيمي، وأهميتها بالنسبة للوظائف الأخرى، وسلطات شاغلها، والمؤهلات والخبرات والمهارات التي يجب أن تتوافر في الموظف، فهذه الأبعاد جميعها هي التي تكسب العمل قيمة كبيرة يعتز بها الموظف، فتراه دائماً يفخر بوظيفته وهذا ما يجعله يرضى عنها.

وبطرح السؤال رقم (1/4) لمعرفة مدى الرضى عن طبيعة العمل سجلت نسبة (44,4%) أنها راضية عن محتوى العمل ونسبة (36,1%) الإجابة راض جداً ونسبة (19,4%) غير راض وبهذا يعد محتوى العمل مؤشراً إيجابياً لدى هذا المجتمع على الرضى الوظيفي.

من السؤال رقم (22/4) عن الرضا عن وضوح الإجراءات وأهداف العمل سجلت نسبة (58,3%) إجابة (راض) في حين سجلت نسبة (16,7%) راض جداً وكانت نسبة (13,9%) فقط تمثل الرأي غير راض في حين سجلت نسبة (8,3%) الرأي السلبي لا أدري وبذلك مثل هذا الاتجاه الرأي إيجابي في الرضا عن إجراءات العمل وأهدافه والتي أتضح من القسم الأول من الدراسة مدى بساطة الأداء وسطحية الخدمات المقدمة بهذه المكتبات دون خطط ومقاييس معيارية لأهداف المكتبات.

(2) توظيف قدرات الفرد ومشاركته في اتخاذ القرار

لابد أن يوفر العمل للموظف الفرصة لتحقيق وتأكيد ذاته، واستخدام قدراته الفعلية وذكائه في التعامل مع المواقف، وقدراته على إيجاد الحلول السلمية للمشاكل التي تواجهه، لذا فإن استخدام قدرات الموظف يحقق له ذاته ويؤدي إلى الشعور بالفخر والثقة بالنفس، وبالتالي الرضا عن العمل[28].

وباستطلاع آراء مجتمع الدراسة عن هذا ومن خلال السؤال رقم (29/4) عن إتاحة الفرصة للعامل للتخطيط لعمله تبين رضا نسبة (41,7%) من مجتمع الدراسة عن إتاحة الفرصة للعامل للتخطيط لعمله، وأن نسبة (13,9%) راضية جداً عن هذا الجانب في حين أجابت نسبة (25%) أنها غير راضية ونسبة 5,6% أنها غير راضية على الإطلاق وبذلك يمثل كامل المشاركة في التخطيط عاملاً إيجابياً للرضا لدى العاملين بمجتمع الدراسة.

ومن السؤال رقم (28/4) عن نطاق المسئولية المتاحة للعامل على أعمال الآخرين أجابت نسبة (27,8%) أنها راضية ونسبة (5,6%) أنها راضية جداً في حين أجابت نسبة (22,2%) أنها غير راضية ونسبة (2,8%) أنها غير راضية على الإطلاق في حين كانت نسبة من (لا يدرون) تقدر بـ (16,7%). وبذلك لم يحقق هذا الجانب إيجابية في مدى الرضا بالمكتبات موضوع الدراسة.

وفيما يتعلق بما تتيحه الوظيفة للعامل بها من فرص للتجديد والابتكار سجلت نسبة (33,3%) الرضا عن هذا الجانب ونسبة (8,3%) إجابة راض جداً في حين كانت نسبة غير

راضٍ تقدر بـ (25%) وغير راض على الإطلاق تقدر بنسبة (19,4%) كما سجلت نسبة (5,6%) الإجابة (لاأدري). وبهذا مثل هذا الجانب بعدم الرضا عنه وبالنسبة الأكبر.

ومن السؤال رقم (30/4) حول استخدام قدرات الفرد بإتاحة المشاركة له في اتخاذ القرار سجلت نسبة (36,1%) الرضا عن هذا الجانب وسجلت نسبة (8,3%) (راض جداً) عن هذا الجانب في حين سجلت نسبة (38,9%) أنها غير راضية عن هذا الجانب ونسبة (5,6%) لم تدر الإجابة وامتنعت نسبة 11,1% من مجتمع الدراسة عن الإجابة على هذا السؤال وبذلك سجلت نسبة عدم الرضا مع الامتناع عن الإجابة على هذا السؤال النسبة الأعلى أي يُمثل هذا الجانب سلبياً في مدى الرضا لدى العاملين بمجتمع الدراسة.

(3) نمط الإشراف والعلاقة مع الرئيس المباشر

الإدارة تحتل مكانة هامة في المكتبة، حيث أن نجاح المكتبة يعتمد إلى درجة كبيرة على توجيه الأفراد نحو تحقيق الأهداف الموضوعه. وفي دراسة براساد Prasad[29] للرضا الوظيفي والقلق الوظيفي لموظفي المكتبات المتخصصين الذين يعملون في سبع مكتبات جامعية بالهند وجد أن الإدارة كانت أحد أسباب القلق الوظيفي لبعضهم والرضا الوظيفي لدى البعض الآخر من مجتمع الدراسة أي أن الإدارة لها تأثير سلبي أو إيجابي على مستوى الرضا الوظيفي لديهم.

وبتناول هذا الجانب من الدراسة ومن السؤال رقم (13/4) عن العلاقة مع الرئاسة وجدت نسبة (52,8%) تمثل الرضا ونسبة (30,6%) تمثل (راض جداً) في حين كانت نسبة (2,8%) تمثل غير راض ونسبة (5,6%) تمثل غير راض على الإطلاق وكانت نسبة (5,6%) أخرى لاتدري.

وبهذا كان الجانب الإيجابي متمثل في الرضا عن الرئاسة في هذا المجتمع، ومن السؤال رقم (14/4) عن العلاقة عمن يتم الإشراف عليهم كانت نسبة (50%) تمثل الرضي عن هذه العلاقة ونسبة (19,4%) تمثل (راض جداً). ونسبة (لا أدري) مثلت (13,9%) وبذلك كانت العلاقة إيجابية أيضاً في هذا الجانب، ولمعرفة مدى التفاعل الدوري لنمط الإشراف مع العاملين ومن خلال السؤال رقم (27/4) أيدت نسبة (25%) هذا الجانب في حين سجلت نسبة (27,8%) غير راض ونسبة (30,6%) غير راض على الإطلاق عن هذا الجانب ونسبة (8,3%) (لاتدري).

وبهذا كان الأثر السلبي لهذا الجانب أعلى تمثيلاً من الأثر الإيجابي في الرضا بمجتمع الدراسة عن هذا الجانب من الإشراف وفيما يتعلق بمعاونة الرئيس في العلم ومن السؤال رقم (18/4). سجلت نسبة (44,4%) إجابة (راض) عن هذا الأسلوب في حين سجلت نسبة (19,4%) مبدأ (راض جداً) وسجلت نسبة (16,7%) عدم الرضا ونسبة (11,1%) (غير راض على الإطلاق)، وبذلك كانت درجة الرضا عن هذا الجانب تفوق درجة عدم الرضا.

وعن الأسلوب الذي يتبعه الرئيس (الإدارة) في حل مشكلات العلم سجلت نسبة (30,6%) رضاها عن هذا الأسلوب ونسبة (16,7%) (راض جداً). في حين أيدت نسبة (27,8%) (غير راض) ونسبة (11,1%) (غير راض على الإطلاق).

وذلك من الإجابة على السؤال رقم (19/4). وعليه ومن خلال السؤال رقم (20/4) عن مدى الرضا عن أسلوب الإدارة في معاملة الموظفين مثلت نسبة (8,3%) (راض جداً) ونسبة (30,6%) راض في حين مثلت نسبة (30,6) الرأي (غير راض)، ونسبة (25%) الرأي غير راض على الإطلاق وسجلت نسبة 2,8% الإجابة لا أدري.

ومنه يتضح ارتفاع عدم الرضا عن الرضا فيما يتعلق بأسلوب الإدارة بصفة عامة وما يؤكد هذا الاتجاه الإجابة أيضاً على السؤال رقم (21/4) فيما يتعلق بأسلوب الإدارة في تطبيق الأنظمة على الموظفين حيث أجابت نسبة (33,3%) براض ونسبة (5,6%) براض جداً في حين أجابت نسبة (33,3%) بغير راض ونسبة (16,7%) بغير راض على الإطلاق وكانت الإجابه لا أدري ممثلة بـ (8,3%).

(4) فرص التطوير والتدريب

إتاحة فرص التطوير والتدريب، هي عملية ضرورية لتنمية مهارات وخبرات أخصائي المكتبات وإتاحة فرص التعليم المستمر لهم، حتى يمكنهم أن يدبروا العمل بكفاءة وفاعلية[30].

حيث إن هذا الاتجاه يزيد من ثقة العاملين في أنفسهم ويكسبهم المهارات والمعارف التي تمكنهم من إتقان أعمالهم وتحفزهم على الابتكار، مما يساعد على رفع مستواهم الوظيفي وبالتالي زيادة رضاهم الوظيفي.

وفي الدراسة الراهنة حاولت الباحثة معرفة الرضا عن إتاحة هذه الفرص للتطوير والتدريب والتي تناولتها أرقام (23/4، 24/4، 25/4، 26/4) وذلك فيما يتعلق بأربعة نقاط أساسية وكانت نتائجها كما يوضحها الجدول التالي رقم (14).

جدول رقم (14) مدى الرضا عن إتاحة فرص للتطوير للعاملين بالمكتبات موضوع الدراسة

فرص التطوير والتنمية	تكرار درجات الرضا				
	راض جداً	راض	لا أدري	غير راض	غير راض على الإطلاق
(1) إتاحة برامج التدريب الخارجية	1	3	3	10	14
(2) إتاحة فرص تنظيم زيارات للمؤسسات المعلوماتية	1	8	2	9	15
(3) إتاحة فرص حضور المؤتمرات والندوات والمعارض في التخصص	1	8	2	10	14
(4) إتاحة فرص تدبير بعثات داخلية للالتحاق ببرامج التعليم المستمر	1	3	3	7	18

(1) السؤال رقم 26/4 (2) السؤال رقم 24/4 (3) السؤال رقم 24/4 (4) السؤال رقم 25/4

ومن هذا الجدول يتضح أن الاتجاه سلبي فيما يتعلق بهذا الجانب حيث سجلت النسب التالية وعلى التوالي من مجتمع الدراسة (رأي غير راض على الإطلاق) فيما يتاح من برامج لفرص التطوير بنسبة (50%) لعدم الرضا عن إتاحة فرص للبعثات، (41,7%) عم الرضا عن إتاحة فرص زيادة مؤسسات معلوماتية ونسبة (38,9%) لعدم الرضا عن إتاحة برامج تدريب للتطوير ونفس النسبة لعدم الرضا عن إتاحة الفرصة لحضور المؤتمرات في التخصص، وزاد من هذا الاتجاه نسب الإجابة بغير راض حيث تلت غير راض على الإطلاق في معدلها وبنسب بنفس الترتيب السابق برأي غير راض على الإطلاق وتعادل (19,4%، 25%، 27,8%، 27,8%) لنفس الفرص السابقة، في حين أجاب (1) مكتبي في كل اتجاه بقدر بنسبة (2,8%) من مجتمع الدراسة برأي راض جداً حيث أتيحت له هذه الفرص وكان راض عنها إلا أنه مفهومه عن البعثات الداخلية يعادل الترتيب.

وسجلت نسبة الرضا بالإجابة (راض) على التوالي تنازلياً نسب (22,2%) لكل من حضور المؤتمرات وزيادة المؤسسات المعلوماتية والتي أستأثر بها العاملون بمكتبة كلية الآداب لوجود قسم المكتبات بها وعامل واحد بمكتبة كلية التربية وكان يعمل بمكتبة كلية الآداب سابقاً.

وكانت النسبة (8,3%) لكل من إتاحة برامج التدريب والبعثات الداخلية للتعليم المستمر ولكن النسبتين معاً لراض وراض جداً تقل بكثير عن غير راض وغير راض على الإطلاق مما يؤكد الاتجاه السلبي في هذا الجانب.

(5) ظروف العمل المادية

والمقصود بظروف العمل المادية هذا يتاح للمكتبة من مقومات الموقع والمبنى والتجهيزات فيما يتعلق بالإضاءة والتهوية والضوضاء ونظام الأمان بالمكتبة ونظافة المكتبة وتجهيزاتها. ومما يؤكد ذلك ما ذكره أحد الباحثين أن تحسين الظروف المادية في العمل بشكل مناسب يحافظ على صحة وأمن الموظف ويوفر له الراحة النفسية، مما يؤثر إيجابياً على مستوى رضاه عن عمله[31].

وفيما يتعلق بهذا الجانب كان السؤال رقم (2/4) بالاستبيان، والذي أجابت عنه نسبة (33,3%) من مجتمع الدراسة أنها راضية جداً عن المتاح بهذا الجانب ونسبة (36,1%) أنها راضية في حين أجابت نسبة (16,7%) أنها غير راضية على الإطلاق وتمثلت هذه النسبة في (6) مكتبيين وهم (2) بمكتبة كلية العلوم حيث مقر المكتبة بالبدروم خلف الكلية و(2) بمكتبة كلية الصيدلة حيث مقر المكتبة بالدور الخامس بالكلية و(2) بمكتبة كلية الطب البيطري حيث مقر المكتبة بالدور الرابع بالكلية أيضاً وهذه المواقع بجانب قصور إمكانات التجهيزات شكلت عدم الرضا على الإطلاق بهذه النسبة، في حين أجابت نسبة (13,9%) والمتمثلة في خمسة مكتبيين الاتجاه غير راض وكانت هذه النسبة ممثلة لمكتبة كلية الآداب فقط. حيث ضيق المكان جداً وقصور تجهيزاته بكافة أشكالها.

وفيما يتعلق بتوافر التجهيزات التقنية التي تيسر العمل كان اتجاه عدم الرضا أكثر عما يتاح. وذلك من خلال الإجابة على السؤال رقم (3/4) بالاستبيان فكان رأي (غير راض على الإطلاق) ممثل بنسبة (30,6%) من مجتمع الدراسة ونسبة (22,2%) للرأي غير راض في حين سجلت نسبة (44,4%) راض ونسبة (2,8%) للرأي راض جداً وهو مكتبي واحد من مكتبة كلية الطب البشري بالمكتبة الإلكترونية.

وفيما يتعلق بإتاحة تقنيات الاتصال بصفة خاصة كان السؤال (4/4) الذي مثل اتجاه عدم الرضا أيضاً حيث أجابت نسبة (41,7%) بالرأي غير راض عن لمتاح ونسبة (33,3%) غير راض على الإطلاق وسجلت نسبة (22,2%) الرأي بالرضا عن المتاح لديهم والذي يتمثل في خط تليفون داخلي فقط.

(6) تقييم الأداء

تعد عملية تقييم الأداء وسيلة لإشعار الموظفين بالمسئولية، ولضمان عدالة المعاملة، والرقابة على المرؤوسين، لتوجيه سياسة الاختيار والتدريب، كما أنها تساعد على خلق الثقة لدى المرؤوسين برؤسائهم وبالإدارة، وقيام علاقة أساسها التفاهم بينهم ورفع الروح

المعنوية لديهم، وزيادة مستوى الرضا الوظيفي[32]. وفي الدراسة الراهنة تهدف الباحثة إلى معرفة هل العاملون بالمكتبات موضوع الدراسة راضون أم غير راضين أن أساليب التقييم المتبعة والذي ثبت من القسم الثاني للدراسة أن الأسلوب المتبع في الرقابة وتقييم الأداء هو تقارير الكفاية السنوية عن العاملين.

وبالسؤال عن مدى الرضا عن الأسلوب المتبع في تقييم الأداء بالمكتبات ومن السؤال رقم (36/4) بالاستبيان تساوى الاتجاهان تقريباً فيما يتعلق بالرضا وعدم الرضا حيث أجابت نسبة (16,7%) أنها راضية جداً وأكدتها النسبة الراضية والتي تقدر بـ (22,2%) بدعم هذا الاتجاه في حين سجلت نسبة (25%) أنها غير راضية ودعمتها نسبة (13,9%) أنها غير راضية على الإطلاق وامتنعت نسبة (13,9%) عن الإجابة على هذا السؤال باختيار (لا أدري) وعليه أجابت نسبة (41,7%) من مجتمع الدراسة أنها راضية عن تقدير الرؤساء لعملهم في حين أجابت نسبة (25%) أنها غير راضية عن هذا التقدير ونسبة (11,1%) أنها غير راضية على الإطلاق وهذا ماأكدته إجابة العاملين على هذا السؤال رقم (15) بالقسم الثالث من الاستبيان بنسبة (30,6%) بعدم جدوى نظام التقييم المتبع وهي تعادل نفس النسبة تقريباً غير الراضية عن أسلوب التقييم المتبع. والذي لعدم موضوعيته تقلصت أساليب المكافأة والجزاء للأداء المتميز أو السلبي والذي أكده عدم الرضا لنسبة (36,1%) من مجتمع الدراسة عما يتلقوه من مكافأة مقابل الأداء الجيد وأجابت نسبة (25%) بغير الرضا على الإطلاق لهذا الجانب في حين أجابت نسبة (25%) بالرضا ودعمتها نسبة (8,3%) بالرأي راض جداً وهذا من الإجابة على السؤال رقم (38/4) بالاستبيان.

وتعادلت نسبة الرضا وعدم الرضا عن الأسلوب الذي يعامل به الفرد عند إجادته للعمل وذلك بنسبة (30,6%) من مجتمع الدراسة بالإجابة على السؤال رقم (35/4) بالاستبيان والذي أكد أيضاً عدم موضوعية ومعيارية أسس التقييم والرقابة بهذه المكتبات.

(7) نظرة المجتمع للمهنة

مما لاشك فيه أن نظرة المجتمع للوظيفة من العوامل الهامة والمؤثرة على رأي الفرد في هذه الوظيفة، ومدى رضاه عنها أو استيائه منها، حيث أصبح مركز الفرد في المجتمع معتمداً على نوع ومستوى عمله، ومدى تقدير المجتمع لهذا العمل، فكلما ارتفعت المكانة الاجتماعية للفرد من خلال الوظيفة، وشعر من خلال هذه المكانة بإشباع وتقدير الذات، وأن المجتمع ينظر إلى وظيفته نظرة تقدير واحترام، كلما كان ذلك دافعاً للرضا عن العمل[33] ومن الدراسة الحالية حاولت الباحثة معرفة مدى رضا العاملين بالمكتبات موضوع

الدراسة عن نظرة المجتمع للعمل الخاص بهم، وعليه أجابت نسبة (33,3%) أنها راضية عن هذه النظرة في حين أجابت نسبة (8,3%) أنها راضية جداً وكانت نسبة (30,6%) غير راضية عن نظرة المجتمع لها ونسبة (22,2%) غير راضية على الإطلاق وامتنع مكتبي واحد عن الإجابة مستأثراً (لا أدري) وممثلاً لنسبة (2,8%) من هذا المجتمع والذي ظهر فيه عدم الرضا أكثر من الرضا حيث جاءت نسبة الرضا هنا من القائمين بإدارة المكتبات لإشباع ذواتهم بهذا اللقب أما بقية العاملين فلم يجدوا لديهم هذا الرضا وكان ذلك من خلال الإجابة على السؤال رقم (7/4) بالاستبيان والذي أكد هذا الاتجاه بعدم الرضا الإجابة على السؤال (9/4) والخاص بتقدير الآخرين لطبيعة العمل بالمكتبة حيث أجابت نسبة (36,1%) أنها غير راضية عن هذا التقدير ودعمتها نسبة (30,6%) أنها غير راضية على الإطلاق واحتفظت نسبة (8,3%) بالرأي (لا أدري). إلا أن طبيعة هذا العمل منحت القائمين عليه بميزة التعرف على شخصيات مرموقة وذلك برأي نسبة (63,9%) أنهم راضون عن هذا، وأكدت نسبة (8,3%) من نفس المجتمع أنها راضية جداً عن هذا الاتجاه وذلك من خلال الإجابة على السؤال رقم (10/4) بالاستبيان وفيما يتعلق بالمهنة والمجتمع أيضاً أجابت نسبة (63,9%) من مجتمع الدراسة بالرضا عن هذه الوظيفة فيما تتيحه لهم من وقت لممارسة الحياة الاجتماعية حيث أجابت نسبة (16,7%) من نفس المجتمع أنها راضية عن هذا الاتجاه، وأجابت نسبة (11,1%) فقط بعدم الرضا عنه.

(8) الأجــر

الأجر هام للموظف، لأنه يشبع حاجاته الفسيولوجية من طعام، وشراب، وغيرها من الحاجات التي تحافظ على بقائه بشكل مباشر، ويشبع أيضاً حاجاته الأخرى، وإن كان بشكل غير مباشر، فهو يعبر عن المكانة الاجتماعية للموظف[34] ويوفر له شعور بالأمان والاطمئنان على مستقبله ومستقبل أسرته، لذا، فإن من أسباب عدم الرضا الوظيفي، القلق على الأجر وعدم كفايته[35] فهناك علاقة قوية بين الأجر والرضا الوظيفي، أي أنه كلما تناسب الأجر مع حجم العمل وكفايته لإشباع الحاجات الأساسية لأخصائي المكتبات كلما زاد الشعور بالرضا الوظيفي، وبعبارة أخرى فإن الأجر هو أحد المحددات الأساسية لخلق الرضا أو عدم الرضا الوظيفي لدى أخصائي المكتبات بمجتمع الدراسة[36].

ومن الدراسة الراهنة حاولت الباحثة الوقوف على الوضع الراهن لمدى الرضا عن الأجر أو الراتب في مجتمع الدراسة فمن السؤال رقم (5/4) بالاستبيان تبين الرضا عن كفاية الراتب وذلك برأي نسبة (55,6%) من مجتمع الدراسة بالإضافة إلى نسبة (27,8%) ذكرت أنها راضية جداً عن كفاية هذا الراتب وكان غير الراضين يقدروا بنسبة (8,3%) من مجتمع

الدراسة وغير الراضين على الإطلاق يقدروا بنسبة (5,6%) من مجتمع الدراسة، وبهذا كان الاتجاه إيجابياً في هذا الجانب وقد أكد هذا الاتجاه الإيجابي بالرضا الإجابة على السؤال رقم (6/4) بالاستبيان الذي يبحث عن مدى الرضا في تناسب الراتب مع حجم العمل ومتطلباته وأيد هذا الاتجاه بالرضا أيضاً نسبة (55,6%) من مجتمع الدراسة وعمته نسبة (22,2%) براض جداً وذلك في ضوء بساطة الخدمات المقدمة بهذه المكتبات، وخاصة أن منها (4) مكتبات تابعة لكليات عملية يقل التردد عليها.

أما النسبة الممثلة لعدم الرضا فقدرت بنسبة (11,1%) (غير راضين) وكانت نسبة غير راض على الإطلاق تقدر بـ (5,6%) من مجتمع الدراسة والنسبتان في مجموعهما يمثلان بـ (6) مكتبيين وهم إخصائيي مكتبة كلية الآداب أكثر المكتبات عملاً بالفرع وأقلها إمكانات في التجهيزات والإعداد والمكان مما يؤدي إلى ضغط العمل دائماً وضغط العاملين.

(9) الترقية

الهدف من الترقية هو استغلال مهارات وقدرات الأفراد الذين أبدوا استعدادات أكبر خلال فترة تدريبهم وممارستهم، ومنحهم حافزاً إضافياً - الترقية - لتنمية قدراتهم، وبذلك طاقاتهم وتحسين أدائهم.

وهناك أساسان للترقية تقوم على أحدهما، وهما: الأقدمية، والكفاءة، ولكل منهما عيوبه ومميزاته، ويتحدد هذا الأساس الذي تقوم عليه طبقاً للظروف الخاصة بكل مؤسسة[37].

ولمعرفة هذه الأسس ومدى الرضا عنها في الدراسة الحالية كان السؤال رقم (32/4) بالاستبيان للوقوف على مدى الرضا عن فرص الترقي المتاحة للعامل فوجد رضا بنسبة (55,6%) من مجتمع الدراسة وأيد الرأي (راض جداً) نسبة (5,6%) من نفس المجتمع في حين كان (غير الراضين) يقدرون بنسبة (19,4%) من مجتمع الدراسة وهؤلاء من أبناء الدفعات الواحدة والذي أخذ بعضهم مديراً لبعض المكتبات ولم يأخذ الآخر وكذلك نسبة (5,6%) غير راضين على الإطلاق لنفس السبب. وبذلك يكون عامل الرضا أكثر وفرة في هذا الجانب.

وعن عدالة أساليب الترقية كان الرضا أيضاً يقدر بنسبة (52,8%) من مجتمع الدراسة والرضا الكامل لنسبة (5,6%) أما عدم الرضا فمثلته نسبة 11,1% ونفس النسبة في عدم الرضا على الإطلاق للسبب السابق ذكره أعلى، وكان ذلك من الإجابة على السؤال (33/4).

ومن ناحية مناسبة شروط وإجراءات الترقية أيدتها نسبة (50%) من مجتمع الدراسة بالرأي راض وكانت نسبة (5,6%) بالرأي راض جداً وكانت النسبة غير الراضين تقدر بـ (16,7%) وذلك من الإجابة على السؤال رقم (34/4) بالاستبيان.

أما النسب (8,3%، 13,9%، 13,9%) على التوالي للأسئلة الثلاثة السابقة ذكرت الرأي (لاأدري) وهم المعينون الجدد بالمكتبات.

(ب) عوامل متعلقة بشاغل الوظيفة

(1) الشعور بالاستقرار الوظيفي

من العوامل الهامة والمؤثرة على مستوى الرضا الوظيفي عاملا لشعور بالاستقرار الوظيفي (الأمان الوظيفي) فالحاجة إلى الشعور بالأمان من الحاجات الأساسية للإنسان بصفة عامة، فعدم الاستقرار الوظيفي، والخوف من ترك الوظيفة، وعدم الشعور بالأمان الوظيفي من أهم أسباب عدم الرضا للموظف[38].

وفي الدراسة الراهنة وحيث إننا بصدد وظائف حكومية توفر الإحساس بالأمن الوظيفي لدى النسبة الأعلى من العاملين بالمكتبات موضوع الدراسة حيث سجلت نسبة (69,4%) الرضا عن هذا الجانب ونسبة (13,9%) الرأي (راض جداً).

في حين سجلت نسبة (8,3%) غير راضين ونفس النسبة سجلت أنها لا تدري وذلك من خلال الإجابة على السؤال رقم (39/4) بالاستبيان.

(2) العلاقة مع زملاء ورواد المكتبة

المقصود بهذا العامل هو مدى تأثير علاقة إخصائي المكتبات بهذا العامل هو مدى تأثير علاقة إخصائي المكتبات مع زملائه في العمل بالمكتبة (إيجابياً أو سلبياً) على مستوى رضاه الوظيفي، حيث إن علاقته بزملاء العمل لها أهمية كبرى، فالعديد من أهداف الهيئات لايمكن تحقيقها من خلال العمل الفردي، ولكن يتم تحقيقها من خلال التعاون بين زملاء العمل.

وكذلك العلاقة الإيجابية مع رواد المكتبة تحقق الرضا الوظيفي للعاملين بالمكتبات بجانب إسهامها في تحقيق أهداف المكتبة، وباستطلاع رأي العاملين في هذين الجانبين ومن خلال السؤالين (15/4، 16/4) بالاستبيان، تبين برأي نسبة (52,8%) أنها راضية عن العلاقة مع الزملاء ونسبة (44,4%) أنها راضية عن هذه العلاقة رضاً تاماً في حين وجد مكتبي واحد غير راض عن هذه العلاقة، أما العلاقة مع رواد المكتبة فسجلت نسبة (47,2%) من مجتمع

الدراسة الرضا عن هذه العلاقة وسجلت نسبة (38,9%) الرأي (راض جداً) في حين سجل (2) مكتبياً بنسبة (5,6%) عدم الرضا وكان الرأي سلبياً لواحد من العاملين باختيار الإجابة (لا أدري) وإن دل هذا يدل على الرضا في هذا الاتجاه مع وجود حالات فردية قليلة من عدم الرضا لظروف شخصية ونفسية لهذه النسبة القليلة من مجتمع الدراسة. وربما كان هذا الرضا عن العلاقة نابع من اعتراف الزملاء فيما بينهم بما يبذلون من جهد وقد أكد هذا الإجابة على السؤال رقم (8/4) الذي يتعلق بمعرفة مدى الرضا عن اعتراف الزملاء بما يبذل العامل من جهد حيث أيدت نسبة (55,6%) الرضا ودعمتها نسبة 5,6% بالرأي (راض جداً).

في حين كان عدم الرضا بنسبة (11,1%) وعدم الرضا على الإطلاق بنسبة (13,9%) وهذه تعدها الباحثة نسب قليلة ترجع إلى جوانب شخصية أيضاً وفقاً لطبيعة العاملين أنفسهم وليس لارتباطهم بهذه المهنة وهذا المكان موضوع الدراسة.

(3) الشعور بالولاء والانتماء للمكتبة

يعد الشعور بالولاء والانتماء لمكان العمل من أكبر الشواهد الدالة عن الرضا عن هذا العمل بصفة عامة وعن المكان بصفة خاصة، وباستطلاع آراء العاملين في مكتبات جامعة القاهرة فرع بني سويف عن مدى شعورهم بالولاء والانتماء لأماكن عملهم من خلال السؤال رقم (17/4) بالاستبيان سجلت نسبة (50%) الرضا عن هذا الجانب في حين سجلت نسبة (36,1%) الرأي (راض جداً) أما عدم الرضا فكان لإخصائي مكتبة واحد وكان الرأي السلبي لأربعة عاملين يقدرون بنسبة (11,1%) من مجتمع الدراسة سجلوا (لاأدري) وهذه النسبة من غير الراضين أو من ليس لديهم انتماء لمكان عملهم أيدتها نسبة (30,6%) الذين يخططون للنقل من هذا العمل لمكان آخر ولكن داخل الجامعة أو النقل من مكتبة إلى مكتبة أخرى بنفس الجامعة وكان ذلك من السؤال رقم (أ/ 10) بالقطاع الأول من الاستبيان.

* عوامل الرضا الوظيفي الأكثر لأهمية لمجتمع الدراسة:

وبدراسة استجابات المجتمع موضوع الدراسة من خلال الإجابة على القطاع الرابع من الاستبيان المتمثل في دراسة 39 عاملاً أُمكن للباحثة الوقوف على عوامل الرضا الأكثر أهمية لديهم والتي حازت على نسبة عالية من الرضا والتي فاقت نسبة عدم الرضا وذلك من خلال جمع استجابات (راض وراض جداً) في مقابل استجابات (غير راض وغير راض على الإطلاق) كمعيار واحد للرضا أو عدم الرضا واستبعاد نسبة (لا أدري)، ومن خلال ترتيب هذه الاستجابات أمكن الوصول للحقائق التالية والتي تتضح من الجدولين التاليين رقمي (15، 16).

جدول رقم (15) ترتيب العوامل التي حصلت على رضا مجتمع الدراسة تنازلياً وفقاً لنسب الراضين عنها

م	العامل	رقم العامل ونوعه	العدد	النسبة
1	المسئولية المتاحة لك على أعمال الآخرين	28/4 (متعلق بالوظيفة)	*11	%100
2	العلاقة مع من تشرف عليهم	14/4 (متعلق بالإخصائي)	*11	%100
3	العلاقة مع زملاء العمل	15/4 (متعلق بالإخصائي)	35	%97,2
4	العلاقة مع رواد المكتبة	16/4 (متعلق بالإخصائي)	31	%86,1
5	الشعور بالولاء والانتماء لمكان العمل	17/4 (متعلق بالإخصائي)	31	%86,1
6	الشعور بالأمان الوظيفي	39/4 (متعلق بالإخصائي)	30	%83,3
7	تناسب الراتب مع حجم العمل	6/4 (متعلق بالوظيفة)	30	%83,3
8	التفاهم مع الرئيس بالمكتبة	13/4 (متعلق بالإخصائي)	30	%83,3
9	طبيعة العمل وملائمته للتخصص	1/4 (متعلق بالوظيفة)	29	%80,6
10	الوقت المتاح للحياة الاجتماعية	11/4 (متعلق بالوظيفة)	29	%80,6
11	كفاية الراتب	5/4 (متعلق بالوظيفة)	28	%77,8
12	وضوح إجراءات وأهداف العمل	22/4 (متعلق بالوظيفة)	27	%75
13	التعرف على شخصيات مرموقة من خلال العمل	10/4 (متعلق بالوظيفة)	26	%72,2
14	ظروف العمل وبيئته المادية	2/4 (متعلق بالوظيفة)	25	%69,4
15	أسلوب معاونة الرئيس	18/4 (متعلق بالوظيفة)	23	%63,9
16	اعتراف الزملاء بما يبذل من جهد	8/4 (متعلق بالإخصائي)	22	%61,1
17	فرص الترقية المتاحة	32/4 (متعلق بالوظيفة)	22	%61,1
18	عدالة أساليب الترقية	33/4 (متعلق بالوظيفة)	21	%58,3
19	مناسبة شروط الترقية	34/4 (متعلق بالوظيفة)	20	%55,6
20	إتاحة الفرصة للتخطيط لعملك	29/4 (متعلق بالوظيفة)	20	%55,6
21	أسلوب الإدارة في معاملة الموظفين	20/4 (متعلق بالوظيفة)	18	%50
22	أسلوب الرئيس في حل المشكلات	19/4 (متعلق بالوظيفة)	17	%47,2
23	المشاركة في اتخاذ القرار	30/4 (متعلق بالوظيفة)	16	%44,4
24	تقدير الرؤساء للجهد المبذول	37/4 (متعلق بالوظيفة)	16	%44,4
25	الأسلوب المتبع في تقييم الأداء بالمكتبة	36/4 (متعلق بالوظيفة)	14	%38,9

ومن الجدول السابق وجدت 24 استجابة تمثل الرضا رتبت وفقاً للترتيب التنازلي من الأعلى رضا فالأقل ولكنها جميعاً مثلت نسبة الرضا عن هذه الجوانب المدروسة بالرغم من وجود ثلاثة عوامل قبل الأخيرة بالجدول لم تصل فيها نسبة الإستجابه إلى (50%) إلا أن نسبة الرضا فيها مثلت أعلى من عامل عدم الرضا حيث وجدت بها نسبة (لا أدري) مرتفعة أيضاً وبهذا عدتها البحثة مضافة لقائمة العوامل الرضى عنها في المكتبات موضوع الدراسة.

وقد مثل العامل رقم (25) بالجدول السابق والخاص بأسلوب التقييم بهذه المكتبات نسبة معادلة بين الرضا وعدم الرضا حيث سُجل (14) مكتبياً من مجتمع الدراسة بكلا الاتجاهين وبنسبة (38,9%) استجابات في كلا الاتجاهين أيضاً ولكن الباحثة أدرجته ضمن العوامل المرضي عنها كما سبق القول ولكن مع إدخال بعض الأساليب الأخرى للتقييم برأي مجتمع الدراسة لسد ثغرات هذا النظام القائم.

ومن الجدول أيضاً قد سجل العاملان (1، 2) معدل الرضا كاملاً بنسبة 100% حيث أجاب، على هذين السؤالين (11) مكتبياً وهم المديرون بهذه المكتبات وبرضاً كامل.

ومن الجدول اتضح أن هناك (18) عاملاً حازت الرضا وهي متعلقة بالوظيفة أو المهنة نفسها في حين وجد (7) عوامل فقط تتعلق بالإخصائي نفسه.

جدول رقم (16) ترتيب العوامل التي حصلت على عدم رضا مجتمع الدراسة تنازلياً حسب نسبة غير الراضين عنها

م	العامل	رقم العامل ونوعه	العدد	النسبة
1	سهولة الاتصال بالعالم الخارجي	4/4 (متعلق بالوظيفة)	27	%75
2	إتاحة فرص تدبير بعثات داخلية	25/4 (متعلق بالوظيفة)	25	%69,4
3	إتاحة برامج تدريب للتطوير	26/4 (متعلق بالوظيفة)	24	%66,7
4	إتاحة زيارات مؤسسات معلوماتية	23/4 (متعلق بالوظيفة)	24	%66,7
5	إتاحة حضور مؤتمرات وندوات	24/4 (متعلق بالوظيفة)	24	%66,7
6	تقدير الآخرين لطبيعة العمل بالمكتبة	9/4 (متعلق بالوظيفة)	24	%66,7
7	المكافأة مقابل الأداء الجيد	38/4 (متعلق بالوظيفة)	22	%61,1
8	عمل اجتماعات دورية	27/4 (متعلق بالوظيفة)	21	%58,3
9	أسلوب الإدارة في التعامل معك	35/4 (متعلق بالوظيفة)	20	%55,6
10	نظرة المجتمع للعمل	7/4 (متعلق بالوظيفة)	19	%52,8
11	توافر التجهيزات التقنية	3/4 (متعلق بالوظيفة)	19	%52,8
12	أسلوب الإدارة في تطبيق الأنظمة	21/4 (متعلق بالوظيفة)	18	%50
13	إتاحة الفرصة للتجديد	31/4 (متعلق بالوظيفة)	17	%47,2
14	إجراءات النقل	12/4 (متعلق بالوظيفة)	15	%41,7

ومن هذا الجدول اتضح أن أعلى العوامل استئثاراً بعدم الرضا كان الاتصال بالعالم الخارجي تلتها فرص التنمية والتطوير للعاملين ومثلت عوامل عدم الرضا تنازلياً وفقاً لنسب الاستجابات بعدم الرضا (14) عاملاً كان أقلها الرضا عن إجراءات النقل. كما اتضح في هذه العوامل ارتباطها بالوظيفة وليس بالإخصائي في مجملها.

وختاماً وجد نسبة (61,5%) من العوامل المدروسة تمثل رضا ونسبة (35,9%) تمثل عدم الرضا عنها، ووجد عامل واحد مثل الاتجاهين معاً ويقدر نسبة (2,6%).

النتائج والتوصيات

1 - تبين زيادة أعداد المستفيدين في مقابل العاملين بمكتبات كليات التجارة والحقوق والآداب والتربية، إلا أن كثافة التردد والاستخدام للمكتبة تستدعي زيادة عدد العاملين في مكتبة كلية الآداب والتربية على وجه الخصوص.

2 - يمثل التقسيم الوظيفي بهذه المكتبات إلى مديرين وعاملين فقط دون مستويات بينية، وأن مديري هذه المكتبات الثمانية يعدون (11) مديراً منهم 4 مدراء يمثلون كل العمالة غير المتخصصة في هذه المكتبات، مما قد يؤدي إلى تراجع المقومات المهنية وفقدان هويتها.

3 - دلت الدراسة على عدم المساواة في فرض العطاء المادي المميز لجميع أبناء المهنة باختلاف الكلية وبمعايير غير موضوعية ووفقاً لرغبات شتى.

4 - كشفت الدراسة أن خدمة الاطلاع الداخلي هي المتاحة لكافة الفئات في حين أن خدمة الإعارة الخارجية لأعضاء هيئة التدريس فقط، وأن خدمة البحث على شبكة الإنترنت متاحة في مكتبتين هما، مكتبة كلية الطب البشري ومكتبة كلية التجارة.

5 - أعلى متوسط لواقعات التردد كان من نصيب مكتبة كلية الآداب بواقع (150) حالة تردد يومياً تقريباً وهي أقل المكتبات إمكانات بالفرع.

6 - فيما يتعلق بالتطوير والتدريب والتوجيه المهني للعاملين بمجتمع الدراسة مثلت إتاحة هذه الفرص لنسب قليلة من العاملين فكان التدريب من نصيب (41,7%) من مجتمع الدراسة وزيارة المؤسسات المعلوماتية لنسبة (13,9%)، وحضور المؤتمرات المتخصصة لنفس النسب السابقة وممارسة التوجيه المهني لنسبة (11,1%)؛ والذي قُصد به التوجيه من مدير المكتبة نفسه. وعليه كانت رغبة ملحة من نسبة (75%) من مجتمع الدراسة بضرورة وجود إدارة للمكتبات الجامعية بالفرع تمارس التخطيط والمتابعة والتوجيه لهذه الأنشطة ووفقاً لمعايير موضوعية للأهداف والأداء.

7 - أجابت نسبة (55,5%) من مجتمع الدراسة بواقع (20) مكتبياً أنه لاتوجد معايير موضوعية محددة مسبقاً للأداء، وأجابت نفس النسبة بأنه ثمة طرق غير واضحة للرقابة على المكتبات، وأجابت نسبة (27,8%) أن التقارير السنوية هي التي تشعرهم بالرقابة عليهم وأجابت نسبة (22,2%) أن فتح المكتبة والحضور والانصراف وهو طريقة الرقابة الوحيدة عليهم. وعليه أجابت نسبة (58,3%) أن هذا النظام الحالي لتقييم الأداء المعتمد على تقارير كفاية الأداء لم يحقق فعالية في الرقابة وأقترح مجتمع الدراسة نقاط لسد الثغرات في هذا النظام تضمنتها الدراسة.

8 - تناول الدراسة (39) عاملاً للوقوف على عوامل الرضا الوظيفي لدى مجتمع الدراسة سجل منها (24) عاملاً بنسبة (61,5%) رضا لمجتمع الدراسة منها (18) عاملاً متعلقاً بالوظيفة و (7) عوامل متعلقة بالأخصائي في حين سجل (14) عاملاً بنسبة (35,9%) عدم الرضا وكلها متعلقة بالوظيفة.

وعليه كانت النسبة في مجملها المتعلقة بالرضا وعدم الرضا والمتعلقة بالوظيفة نفسها تقدر بـ (32) عاملاً في مقابل (7) عوامل فقط متعلقة بالإخصائي وهذا مايدعو بإلحاح لوجود نقابة للمكتبيين ترعى هذه المهنة والعاملين بها وتؤكد كيانها في المجتمع وسط المهن الأخرى.

المصادر والمراجع

(1) سالم محمد السالم. الرضا الوظيفي للعاملين في المكتبات الجامعية بالمملكة العربية السعودية. - الرياض: مكتبة الملك فهد الوطنية، 1997. - ص21.

(2) ثناء إبراهيم موسى. الرقابة على أداء العاملين في المكتبات الجامعية بالقاهرة الكبرى. - الإسكندرية: دار الثقافة العلمية، 2000. - 246 ص.

(3) سيد شعبان عبده حامد. الرضا الوظيفي لإخصائي المكتبات في محافظة بني سويف: دراسة تحليلية تقويمية للعوامل المؤثرة فيه؛ إشراف نعمات سيد أحمد مصطفى، ثناء إبراهيم موسى. - جامعة القاهرة، فرع بني سويف: كلية الآداب، 2003. - 195 ص. (أطروحة ماجستير- كلية الآداب- قسم المكتبات والوثائق).

(4) شيخة عبدالله المسند. نمط المناخ المؤسسي السائد في جامعة قطر كما يدركه أعضاء هيئة التدريس فيها وعلاقته ببعض المتغيرات: دراسة استطلاعية. - حولية كلية التربية (جامعة قطر)، ع 10، 1994. - ص ص 60-61.

(5) عمر أحمد همشري وربحي مصطفى عليان. المرجع في علم المكتبات والمعلومات. - عمان، الأردن: دار الشروق، 1997. - ص 364.

(6) Shaban A. Khalifa, Al Benhawy Glossary of Library and Information Science terms.- Cairo: El Arabi, 1991.- p330.

(7) عزة فاروق عبد المعبود. تخطيط الخدمة المكتبية في جامعة القاهرة، فرع بني سويف؛ إشراف حشمت قاسم. - القاهرة: جامعة القاهرة، كلية الآداب، 1997. - ص ص 76- 85. (أطروحة ماجستير- كلية الآداب- قسم المكتبات والوثائق).

(8) Standards for college Libraries, 1995 edition: Final Version: approved by the ACRL board and A.L.A standards committee/Prepared by the standards committee of ACRL's college libraries section. and Research libraries News (April 1995).- pp 247- 248.

(9) عزة فاروق عبد المعبود. مرجع سابق. - ص 157.

(10) Standards for college Libraries. Op.cit.

(11) عزة فاروق عبد المعبود. مرجع سابق. - ص 115.

(12) Sever, Shmuel. Israel "in" World encyclopedia of library and information services.- 3 rd. ed.- Chicago: American library Association, 1993.- pp 385- 400.

(13) عمر أحمد همشري وربحي مصطفى عليان. مصدر سابق. - ص ص 47-48.

(14) سوزان كوزن. المكتبات في إسرائيل: مراجعة للإنتاج الفكري الحديث، ترجمة عبدالرحمن فراج. - عالم المعلومات والمكتبات والنشر، مج3، ع2 (يناير 2002). - ص ص 228-229.

(15)Herbert. H, White. Continuing education: myth and reality.- Indianan libraries, 1984.- p.44.

(16) هانيء محي الدين عطية. تسويق الذات: رؤية جديدة لإخصائي المكتبات والمعلومات في الوطن العربي. - الاتجاهات الحديثة في المكتبات والمعلومات، مج7، ع14 (يوليو 2000). - ص 22.

(17) محسن السيد العريني. التنمية المهنية للعاملين في المكتبات ومراكز المعلومات. - القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، 1994، ص 16.

(18) عمر أحمد همشري وربحي مصطفى عليان. مصدر سابق. - ص 410.

(19) ثناء إبراهيم موسى. مصدر سابق. - ص ص 42، 43.

(20) Koontz, Herold; Donnell, D. Cyril& Weihrich, Heinz. Management.- 8th ed.- New Yourk: Mc Grew Hill, 1984.- p. 549.

(21) Line, Maurice B. Academic Library Managment.- London: The library Association, 1990.- p 108.

(22) رجا حجيلان المطيري، أحمد عبدالله العلي. تقويم كفاءة الموظف بين النظرية والتطبيق: دراسة نظرية ميدانية. - القاهرة: مركز المكتبات للنشر، 1996. - ص 107.

(23) سالم محمد سالم. - مرجع سابق. - ص 33.

(24) Rollinson, Derek, David Edwards& Aysen Briadfield. Organizational Behavior and Analysis: An Integrated Approach.- New Yourk: Addison Wesley Longman, 1998.- p 137.

(25) السيد سيد النشار. الرضى الوظيفي لدى المكتبيين في مصر: دراسة ميدانية. - مجلة الاتجاهات الحديثة في المكتبات والمعلومات، مج3، ع5 (يناير 1996). - ص 126.

(26) سيد شعبان عبده. مرجع سابق. - ص 24.

(27) سيد شعبان عبده. مرجع سابق. - ص 24-25.

(28) سمير أحمد عسكر. أبعاد الرضا الوظيفي: دراسة تطبيقية. - المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، جـ 2. - 1985. - ص 191.

(29) Prasad, H. N. Job Anxiety and Job Satisfaction Among Professional Library Employees: A study.- Annuals of library science and Documentation, vol. 41, No. 2 (June 1994).- p 41.

(30) محمد فتحي عبدالهادي. علم المكتبات والمعلومات: دراسات في المؤسسات والأعلام والإنتاج الفكري. - ط 1. - القاهرة: مكتبة الدار العربية للكتاب، 1996. - ص 70.

(31) سالم محمد سالم. - مصدر سابق. - ص 192.

(32) عمرو وصفي عقيلي. تقييم أداء العاملين في الجهاز الحكومي. - القاهرة: المنظمة العربية للعلوم الإدارية، 1976. - ص 13.

(33) حسام علي صالح. مداخل سلوكية. - القاهرة: الجامعة العمالية، 2000. - ص 242.

(34) Cuming, Maurice w.- op. cit.- p.p. 241- 251.

(35) Tyson, Shaun, Alfred York. Human resource management.- 3ed.- Great Britain: mode simple Books, 1996.- p.p 177- 185.

(36) السيد سيد النشار. مصدر سابق. - ص 146.

(37) سيد شعبان عبده. - مصدر سابق. - ص ص 110-111.

(38) Cuming, Maurice w.- op. cit.- p. 54.

قواعد البيانات على الخط المباشر

تأليف: كـــارول تينـــوبـر

ترجمة: إيناس حسين صادق

الأستاذ المساعد بقسم الأعلام وعلم المعلومات

كلية الآداب والعلوم - جامعة قطر

ملخص:

مع بداية الألفية الجديدة سألت كارول تينوبر Carol Tenopir بعض ممثلي شركات الاتصالات عن توقعاتهم لاتجاه سوق المكتبات خلال الخمسة أعوام القادمة وبصفتهم ممثلي تسويق لشركاتهم، لم يعطي أحد منهم توقع جذري ولكنهم أعطوا صورة مفيدة عن أنواع الخدمات والمنتجات التي من المرجح تقديمها لهذه المكتبات في السنوات القليلة المقبلة.

التكامل والتجميع:

في الواقع إن الاتجاه الحالي يجعل هناك تميزاً بين أوعية المعلومات سواء من حيث الإنتاج أو التوزيع إلا إننا نتجه الآن ناحية أنظمة المعلومات المتكاملة ولذلك فإن شركات الاتصالات سوف تسعى إلى تسويق أوعية المعلومات التي تمزج مابين النص الكامل والمعلومات الببليوجرافية والاتصال بشبكات الإنترنت مع المحافظة على الملكية الفكرية. ويؤكد ذلك اريك شيفلي Eric Shively مدير فريق العلاقات العامة بشركات خدمات المستخلصات الكيميائية CAS حيث يرى أن هناك طلباً متزايداً على تجميع المصادر المختلفة للمعلومات من شبكة الإنترنت ومصادر أخرى وذلك من خلال الدمج بين قواعد البيانات الثانوية ومصادر النصوص الكاملة. وهو يرى إن الكثير من العاملين في حقل صناعة المعلومات سوف يسعو لهذا النوع من الاندماج. هذا من جانب ومن جانب آخر فهناك رغبة حقيقية من قبل المستفيدين للتكامل بين مصادر معلومات النصوص الكاملة ومصادر المعلومات الببليوجرافية والشبكة العنكبوتية.

كما يتنبأ كارول م مايلز Carolw M. Myles مدير مبيعات الولايات المتحدة وخدمة العملاء بشركة سيلفر بلاتر للمعلومات بتكامل المستخلصات التقليدية مع المصادر المكشفة مع وجود المصادر المعتمدة على الانترنت وهو يرى أيضاً ان ربط عدة أنواع من البيانات سوف يصبح أكثر شيوعاً حيث إن الناشرين الثانويين سوف يقومون بربط منتجاتهم بالمحتوى الرئيسي والناشرين الرئيسيين سوف يقومون بالربط بين كل اشكال مصادر المعلومات التي ينتجونها أو يتصلوا بعضهم ببعض. وهاتان بالطبع قضيتان متصلتان ببعضهما البعض ولكن مختلفتان وهي الربط بين التكشيف والنصوص الكاملة من ناحية ومن ناحية أخرى لابد من وجود اتفاقات بين الناشرين الرئيسيين والناشرين الثانويين لذل فإننا بحاجة إلى وجود معايير واتفاقات قانونية تحددالعلاقات بين الشركات المختلفة. إما بالنسبة للمكتبة التي تقوم باقتناء هذا النوع من الأوعية سوف يضاف إليها مصاريف إضافية تتعلق بترخيص العمل الذي يشمل حقوق هذه الشركات.

وعلى الجانب الأخر هناك قضية أخرى مهمة جداً وهي تتعلق بتوفير محتوى مصادر المعلومات على شبكة الإنترنت المجانية حيث أنها تعد قضية مهمة جداً تشتمل على التدقيق في الاختيار والتحرير والفهرسة وخلق روابط ومؤشرات جيدة وتصميم جيد يجذب المستخدم. وسوف تستخدم المكتبات الفهارس الآلية OPACs الخاصة بها لتحدد للمستفيدين المواقع المهمة بالإضافة إلى أوعية المعلومات التي يتم شراؤها.

ومن خلال ماسبق فان هذه المنتجات الجديدة من أوعية المعلومات سوف تزيل الفروق بين أنواع المصادر المختلفة، ولكنها في نفس الوقت سوف توفر التركيز على موضوع بحث متكامل يتصف بالسهولة.

ربط التكشيف بالنصوص المتكاملة

يرى ديبورا ليودينج Deborah V.Loeding في الفترة القادمة انه سوف يصبح من النادر إعداد مصادر تكشيف منفردة ولكن سوف يكون دائماً الربط مابين النصوص الكاملة مع التكشيف. وكما يرى إن المصادر الالكترونية للنصوص الكاملة سوف تكون أكثر اهمية وبصفة خاصة مع تزايد برامج التعليم عن بعد ومستخدمي المكتبات عن بعد وهذا ايضاً مايؤكده ليني كارل Lynne Karle مدير مشروع بشركة Information Quest إن تطور إنتاج قواعد البيانات يكون في اتجاه الربط وهذا الربط سوف يكون هو مفتاح الاستخدام.

والآن فإن الشركات التي تتمتع بنظره مستقبليه جيدة سوف تقوم بعقد أكبر قدر ممكن من اتفاقيات الربط بينها وبين الناشرين وبين الشركات المنافسة أيضاً. وعلى سبيل المثال

قامت شركة Information Quest (IQ) بتوقيع اتفاقية ربط بينها وبين الشركات الكبرى مثل Dialog Silver Platter, Chemica Abestract Service, Cambridge المعتمدة على كل من المستخلصات والتسجيلات. بالإضافة إلى قيام معظم الشركات بتوقيع اتفاقيات مماثلة مع مجموعة مختلفة من الهيئات الحكومية والهيئات التي لاتهدف إلى الربح وغيرها من الشركات الأخرى. وتجدر الاشارة هنا إل يزن هذا النوع من الربط لايبدأ ولاينتهي بمنتج تجاري أو حكومي بل بمنتج يتاح للمكتبات التي تتصل من خلال الفهرس المتاح على الخط المباشر OPAC الخاص بهما او من خلال مواقعهم على شبكة الإنترنت حيث يمكنهم الاتصال بمقالات النص الكامل سواء كانت من خلال منتجات الشركات الحكومية أو الشركات الخاصة.

ويرى كروس ريف Cross Ref أن معايير الربط المتعارف عليها حالياً بين الناشرين والخدمات الحكومية الكبيرة على الخط المباشر مثل الربط بـ Pub Med و Pub Science تعتبر خطوات واسعة في طريق تحقيق الربط المتكامل بين الهيئات الحكومية والشركات الخاصة التي تقدم منتجاتها من خلال الخط المباشر مثل OCLC و Silver Platter و EBSCO.

مابعد النص الرقمي:

يتنبأ امي دل توركيور Amy Del Torchio منسق العلاقات العامة بدار نشر EBSCO بمزج كامل مابين النص المطبوع والنص الرقمي، كما يعتقد أن المكتبات التي تهدف إلى تجميع الدوريات في المستقبل سوف يكون لديها تكامل بين أنواع الدوريات (المطبوعة والرقمية) وبين كلا نوعي قواعد البيانات (قواعد بيانات المستخلصات وقاعد بيانات النص الكامل). فإذا اشتركت المكتبة بالفعل في دورية على الخط المباشر فان المستفيدين يستطيعون الاتصال بهذه الدورية من خلال قاعدة بيانات المستخلصات (على سبيل المثال المتسخلصات الاجتماعية Sociological و Psycinfoو ERIC و Absttract وغيرهما سوف يطبق عليها نفس المبدأ حيث تكون الدوريات متاحة بقواعد بيانات النص الكامل وفي نفس الوقت يجب أن يرتبط المحتوى مباشرة بقواعد بيانات المستخلصات، وسوف يساعد على تحقيق ذلك اتفاقيات الترخيص التي تسمح للمكتبات عندما تشترك في النسخة المطبوعة من الدورية أن تتصل بالنسخة الالكترونية من الدوريات بتكلفة بسيطة وبذلك سوف يساعد على تحقيق الجزء الأول من الرؤية.

هذا من جانب ومن جانب أخر فإن الاتفاقيات بني الناشرين الأساسين والثانويين سوف

تسمح بالربط المزدوج بين الكشافات والنص الكامل. ولذلك تتجه معظم الشركات في الفترة الأخيرة نحو التركيز على منح إمكانية الوصول إلى المقالات والمطبوعات والكشافات والمستخلصات في شكل مطبوع كما توفر طبعة آخرى منها على الخط المباشر على شبكة الإنترنت سواء كانت في شكل SGMI أو PDF أو HTML أو في شكل ASCIL. أما بالنسبة للنظرة المستقبلية إلى المعلومات المطبوعة ومدى تواجدها على المدى الطويل فلم يذكر أي من ممثلي هذه الشركات رأيه عن استمرار المعلومات المطبوعة.

إلا أن جنيفر هاتزل Jennifer Hartzell مدير الاتصالات بشركة مجموعة الأبحاث المكتبية RLG فتتوقع طلباً أكثر على المعلومات بأشكال مختلفة (ثلاثية الأبعاد والسمعية والمرئية) هذا بالإضافة إلى وجه نظرها في انه على الرغم من توافر التكنولوجيا بالصور الحية إلا إن هناك تحد للمنتجين الذين يقومون بإنتاج الأوعية غير المطبوعة من حيث التقديم والتكامل والسعر والمصطلحات وشروط الاستخدام والصيانة.

قضايا من الانترنت

في الحقيقة ان العديد من خبراء صناعة المعلومات استفاضوا في موضوع الانترنت كوسيلة رئيسية للمعلومات الرقمية في الخمسة أعوام القادمة. ومن بينهم ويلسون ليودنج Wilson's Loeding الذي يرى أن هناك عدة قضايا هامة للسيطرة على الانترنت باعتبارها وسيلة رئيسية لتوزيع المعلومات، منها توقع التحديث المستمر، والقواني أو التراخيص الخاصة بالنص الكامل، وتفضيل الخدمات المقدمة على الانترنت. كما يتوقع سيفلر بلاتر مايلز Silver Platter's Myles بداية انسحاب وسائل الاتصال الأخرى باعتبار ان الانترنت سوف تصبح الطريقة الرئيسية للتوزيع، هذا بالإضافة إلى وجود عدة قضايا أخرى ستنفجر مثل "خصوصية البيانات الشخصية التي يتم جمعها عن طريق الناشرين من خلال الانترنت" و"حماية الأوعية التي لاتملك حقوق نشر والتي أعدت من جانب الناشرين الالكترونيين على الانترنت من خلال القرصنة" لذلك فإن اعتبار قضايا الآمان وجعل الأنظمة غير قابلة للاختراق وقضايا السرية وحقوق الملكية من القضايا الهامة التي تعتبر من دواعي القلق والاهتمام بها.

ويرى سكوت يتس Scott Yates رئيس العلاقات العامة بشركة DIalog Us أن الانترنت سوف توسع نطاقها عن طريق تطور منتجات الانترنت نفسها، والانترنت وزيادة عدد الشبكة العنكبوتية المعتمدة على توفر إمكانات الوصول حسب التخصص.

البحث المفضل والأفضل

هناك العديد من ممثلي الشركات الذين تمت مقابلتهم توقعوا تحسناً كبيراً في تصميم الأنظمة وسهولة استخدامها وكذلك المنتجات المفصلة والوجهات المخصصة سواء كانت على الخط المباشر أو من خلال شبكة الانترنت وهذه هي في الحقيقة الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها كل من المكتبات وصناع المعلومات في الفترة القادمة. ويؤكد ليني كارل Lynne Karle ممثل من شركة IQ ان الهدف السائد خلال الخمسة أعوام القادمة سيكون الوصول إلى المعلومات أو الاتصال بالمعلومات أكثر مركزية وأكثر خصوصية وان استخدام روابط بين صفحات الانترنت سيجعل اعتماد المستفيدين على Info- Mediaries يتزايد من أجل الحصول على مميزات شخصية حيث يكون الحصول على المعلومة المطلوبة وصولاً فورياً.

كما يرى توماس بريكل Tomas Brickel منسق العلاقات العامة بشركة SIRS Mandarin, Inc, وجهة نظراً أكثر تفاؤلاً حيث يرى انه في المستقبل سوف تقدر المعلومات بقيمتها وليس بكمها ويرى أيضاً انه سوف يتم تطوير تقنيات البحث الإلكتروني وواجهات المستفيدين لتكون أكثر تفاعلاً وإدراكاً وتحفيزاً لاستخراج معلومات مفيدة.

ويجب أن نتعرف على دور المكتبة في المستقبل ومامدى تأثرها بتلبية خصوصيات كل فرد. فهل سيقتصر دورنا على التدقيق في الاختبار ودفع المبالغ في الأنظمة التي توفر الخصوصية لكل فرد اي التشخيص والوصول إلى المحتوى الجيد؟ وذلك يتصور هاتزل Hatzell بأنه سوف يكون هناك بالفعل زيادة في استقلال المستفيدين والباحثين بالنسبة لكيفية استخدام المصادر ولكن مع رسوخ أقدام المكتبات والمنظمات التعليمية.

ويرى في هذا النطاق بث ديمس Beth Dempesy مدير الاتصالات بشركة جال جروب أن ذكاء مسؤولي المكتبات يتزايد مع تزايد القدرة على الوصول إلى المعلومات لذا يجب على المكتبات ان تقوم بتأمين دورها بصفتها مركزاً للمعرفة وذلك عن طريق تقديم منتجات تزيد من قيمة الخدمة المقدمة في المكتبة، منها على سبيل المثال تقنيات البحث الالكتروني الفعالة التي تدمج اكبر عدد ممكن من قواعد البيانات بحيث تجعل عملية البحث الالكتروني الفعالة التي تدمج اكبر عدد ممكن من قواعد البيانات بحيث تجعل عملية البحث ابسط واوضح وأسرع. ولذلك فان الحاجة إلى إضافة قيمة إلى منتجات المعلومات والخدمات يجب أن توضع في الإعتبار ليس فقط لدى العاملين في المكتبات بل لدى كل العاملين بوسط المعلومات سواء كانت المكتبات أو شركات قواعد البيانات.

الأرشفة والمستقبل:

وأخيراً ذكر احد ممثلي الشركات وهو احد المتحدثين من شركة OCLC الرسمية ان هناك ضرورة لمواجهة القضية المعقدة الخاصة بأرشفة المصادر الالكترونية وذلك لتوافر البيانات الالكترونية اليوم عدم توافرها غداً. كما تواجه المكتبات قضية أخرى حيث انها على دراية تامة بأن الغالبية العظمى من عالم المعلومات لايتوافر في شكل الكتروني. . والمكتبات ستصبح في قلق مستمر مع تزايد الاعتماد من جانب المستفيدين على الاتصال بالمصادر الالكترونية والتي سوف يزيد الاعتماد عليها في المستقبل. لذا يجب ايجاد نوع من التعاون بين كل من المكتبات والناشرين الرئيسيين والمعنيين للوصول إلى الركائز الآمنة والمنصفة وطويلة المدى لهذه القضية.

ولذلك فان الاتجاه الآن ان تعمل كل من الشركات والعاملين بصناعة المعلومات على تقديم منتجات جديدة ويقومون بتحديث المنتجات القديمة لتحل مشاكل الأرشفة، هذا بالإضافة إلى تقديم أفضل البرامج التي تعمل على تكامل المحتوى بين الأشكال المختلفة. والحقيقة فإنه من المتوقع إن لم تكون الحلول لحظية فإنها سوف تأتي على المدى الطويل.

Reference:

Tenopir, Carol. Online Database. Library Journal. Vol. 125, Oct. 2000.

تقارير

إضاءات حول ندوة

الفهرسة العربية الآلية في القرن الحادي والعشرين: الواقع والتحديات

15-16 فبراير/ شباط 2005 الموافق 6-7 محرم 1426

د. يونس أحمد إسماعيل الشوابكة
قسم الخدمات الفنية
عمادة المكتبات الجامعية
جامعة الإمارات العربية المتحدة
yshawabkeh@uaeu.ac.ae

عقدت في رحاب جامعة الإمارات العربية المتحدة يومي الخامس عشر والسادس عشر من شهر فبراير/ شباط 2005 ندوة مهنية متخصصة بعنوان "الفهرسة العربية الآلية في القرن الحادي والعشرين: الواقع والتحديات". وقد أشرف على تنظيم هذه الندوة قسم الخدمات الفنية بعمادة المكتبات الجامعية في جامعة الإمارات العربية المتحدة بالتعاون مع مركز البحوث والوثائق بوزارة شؤون الرئاسة بدولة الإمارات العربية المتحدة. وقد شارك في الندوة مجموعة متميزة من الباحثين والأكاديميين المهتمين بشؤون الفهرسة العربية الآلية إلى جانب جمع غفير من الحضور الذين زاد عددهم عن المائة.

وربما تكون هذه أول ندوة متخصصة من نوعها تعقد في العالم العربي حول الفهرسة والفهارس العربية الآلية. ولعل من حق القارئ علينا أن نوضح له نقطتان هامتان حول هذه الندوة. الأولى تتعلق بتحديد مفهوم الفهرسة العربية الآلية ومداه، والثانية تتعلق بسبب اختيار الفهرسة والفهارس العربية الآلية كموضوع لهذه الندوة. أما بالنسبة للنقطة الأولى فإن مانقصده بالفهرسة العربية الآلية هو عملية إنشاء التسجيلات البيليوجرافية للمواد المنشودة باللغة العربية وليس باللغات التي تستخدم حروف اللغة العربية. وهذا يعني أن ندوتنا تقتصر في مداها وتغطيتها على مايتعلق بقضايا فهرسة كل مايتم معالجته في المكتبات العربية وغير العربية من مواد منشورة باللغة العربية فقط ولايتعداه إلى ماينشر بلغات أخرى تستخدم حروف اللغة العربية كالفارسية والأردية مثلاً.

وأما بالنسبة للنقطة الثانية فإن التطورات التكنولوجية الهائلة في مجال المكتبات والمعلومات فتحت الباب على مصراعيه أمام المكتبات العربية لإتاحة وتبادل التسجيلات الببليوغرافية العربية عبر الإنترنت، والعمل من أجل التوظيف الكامل لتكنولوجيا الشبكات في خدمة الفهارس العربية، وتحويلها لأدوات فاعلة في إنجاز مجتمع عربي ذو قاعدة معرفية متطورة.

ولاشك أن انتشار الفهارس العربية الآلية المتاحة عبر شبكة الإنترنت مع بداية الألفية الثالثة وخاصة فهارس المكتبات الجامعية أصبح ظاهرة تستحق الدراسة والتحليل. فهناك العديد من الأسئلة التي تثار حول هذه الفهارس مثل: هل تلتزم الفهارس العربية الآلية المتاحة عبر الإنترنت بالمواصفات والمعايير المتعارف عليها دولياً؟ وهل تطبق المكتبات العربية مبادئ وإرشادات المؤسسات الدولية المهتمة بالمكتبات والمعلومات مثل إفلا في مجال إنشاء وعرض التسجيلات الببليوغرافية العربية؟ وماهي المشكلات التي تواجه المكتبات العربية في مجال الفهرسة والفهارس العربية الآلية؟ وهل تلبي عملية تأهيل المفهرسين العرب في أقسام ومعاهد تعليم المكتبات والمعلومات العربية احتياجات وتحديات البيئة الإلكترونية؟ وأخيراً هل تمكنت المكتبات العربية من وضع الحلول المناسبة لمشكلات الضبط الاستنادي في الفهارس العربية الآلية وهي المشكلات الموروثة عن الفهارس العربية التقليدية؟

هذه التساؤلات وغيرها ساهمت إلى حد كبير في بلورة أهداف ومحاور الندوة الرئيسية والفرعية. والحقيقة أن المطوية الأولى للندوة اشتملت على ثمانية محاور رئيسية تغطي أكثر من اثنين وثلاثين محوراً فرعياً، والمحاور الثمانية هي:

1. نحو شبكة فهارس آلية عربية وفقاً لمعايير مهنية موحدة (على غرار الـ OCLC).
2. دور المفهرس العربي في ظل تطور أدوات إنشاء وتبادل التسجيلات الببليوغرافية إلكترونياً بين الفهارس الآلية.
3. إعداد وتأهيل المفهرس العربي لمواجهة البيئة الإلكترونية ومتطلبات الشروط الوظيفية.
4. جودة مخرجات الفهارس العربية ودورها في دعم تبادل التسجيلات الببليوغرافية.
5. دور الفهارس الآلية العربية في البيئة الإلكترونية: ربط المستفيدين بقواعد البيانات الخارجية ومصادر المعلومات الأخرى المتاحة إلكترونياً عبر الإنترنت.
6. الضبط الاستنادي في الفهارس العربية الآلية متعددة اللغات.
7. مشكلات وقضايا الفهرسة العربية الآلية.
8. مشكلات فهرسة مصادر المعلومات الإلكترونية في المكتبات العربية.

غير أن الأبحاث التي وردت للجنة العلمية المشرفة على الندوة غطت أربعة محاور فقط هي: جودة مخرجات الفهارس العربية الآلية ودورها في دعم تبادل التسجيلات الببليوغرافية، وإعداد وتأهيل المفهرس العربي لمواجهة البيئة الإلكترونية، والضبط الاستنادي في الفهارس العربية الآلية، ومشكلات وقضايا الفهرسة العربية الآلية. وحيث أن الندوة ذات طابع مهني متخصص وهي الأولى من نوعها في العالم العربي، فقد ارتأت اللجنة العلمية للندوة الاكتفاء بهذه الأبحاث على أمل أن يتم تغطية المحاور الأخرى في ندوات لاحقة.

وقد اقترح **الأستاذ الدكتور جاسم جرجيس** مدير مكتبة مركز الوثائق والبحوث بوزارة شؤون الرئاسة وعضو اللجنة العلمية للندوة إضافة محور آخر في شكل مائدة مستديرة يناقش الفهارس العربية الآلية في العراق والمحاولات الرامية إلى دعمها وتطويرها، وقد وافق أعضاء اللجنة العلمية على هذا الاقتراح وبذلك أصبحت الندوة تغطي خمسة محاور رئيسية سيتم في هذه العجالة مناقشة وتحليل الأبحاث التي عرضت ونوقشت من خلالها.

المحور الأول: جودة مخرجات الفهارس العربية الآلية

اشتمل هذا المحور على أربعة بحوث تناول الأول منها الجوانب النظرية لجودة المخرجات في الفهرسة الآلية عموماً والفهرسة العربية الآلية خصوصاً، بينما اهتمت الثلاثة الأخرى بإبراز نتائج دراسات ميدانية تقييمية لجودة مخرجات الفهارس العربية الآلية أو لجودة التسجيلات الببليوجرافية في فهارس آلية دولية مثل RLIN و OCLC.

أما **البحث الأول** وهو بعنوان **"ضمان الجودة في الفهرسة مع التركيز على الفهرسة العربية"** للأستاذ **قاسم محمد محمود الخالدي** وهو من المكتبيين المتميزين في الأردن ويشغل إلى جانب عمله كرئيس لقسم الفهرسة والتصنيف في مكتبة جامعة اليرموك في الأردن، منصب مساعد مدير مركز التميز في الخدمات المكتبية الجامعية الأردنية الرسمية.

وقد سلط في بحثه هذا الضوء على العديد من المفاهيم المتعلقة بمعايير الجودة في الفهرسة، كما تطرق إلى المبادئ والإرشادات التي ينبغي على المفهرسين مراعاتها عند إنشاء التسجيلات الببليوجرافية في الفهارس العربية الآلية. وقد بدأ الباحث بتناول الجوانب العامة لمصطلح ضمان الجودة والمعايير الدولية الخاصة به، مثل آيزو 9000 وعائلته. ثم تطرق إلى تعريف الفهرسة من خلال دراسة أطرافها، وهي المفهرس وقواعد الفهرسة الوصفية والموضوعية، ونظم التصنيف وتركيبة الفهرسة المقروءة آلياً وقواعد البيانات الببليوجرافية. ثم تناول الباحث العلاقة المعقدة بين الجودة والإنتاجية والتكلفة وميزانيات المكتبات. وأوضح معايير الفهرسة العربية الناجحة المتمثلة في اعتماد المستوى الأعلى من قواعد الفهرسة الأنجلو أمريكية وبناء منهجية موحدة لتحليل أوعية المعرفة موضوعياً بالتعريج على

ملفات الاستناد ودورها في ضبط مفردات التحليل وفهم عملي لنظم التصنيف مبني على فهم دقيق لهندسة المعرفة البشرية واحتياجات المستفيدين ومعرفة دقيقة بتركيبة مارك21 الببليوجرافية والخاصة بملفات الاستناد.

وقدم الباحث مجموعة من الإضاءات المتنوعة للمفهرسين العرب تتصل بالفهرسة الموضوعية والأخطاء الشائعة التي يقعون بها واللغة العربية الفصيحة التي ينبغي أن تستخدم في بناء السجلات الببليوجرافية. وهناك إشارات إلى الأدوار الجديدة المناطة بالمفهرسين وما يتطلبه ذلك من وضع برامج تعليم وتدريب للمفهرسين حتى يتسنى لهم إجادة لعبة الفهرسة لخدمة الأغراض الجديدة للبحث في المكتبات. وتطرق الباحث إلى بعض الأخطاء الشائعة في الفهرسة والتي تؤثر على عمليات البحث والاسترجاع وحجب أوعية المعرفة عن الباحثين. وقدم في ختام بحثه مجموعة من التوصيات والمقترحات التي يعتقد أنها مهمة في طريق وصول المفهرس العربي إلى مصاف المحترفين والمبدعين في أعمال الفهرسة وصولاً إلى العالمية في هذا المجال.

أما **البحث الثاني** فهو بعنوان **"فهارس المكتبات العربية المتاحة عبر شبكة الإنترنت: دراسة تقويمية على ضوء توصيات إرشادات "إفلا: IFLA" لشاشات عرض التسجيلات الببليوجرافية ومضمونها"** للأستاذ الدكتور **شريف كامل شاهين** أستاذ المكتبات والمعلومات بجامعة الملك عبدالعزيز في السعودية وهو من الجيل الجديد من أساتذة المكتبات والمعلومات في العالم العربي ممن يزاوجون في أبحاثهم ودراساتهم وأعمالهم بين تكنولوجيا المعلومات وعلم المكتبات بمفهومه التقليدي ويحاولون الارتقاء بمهنة المكتبات في العالم العربي من خلال تطوير وتأهيل العاملين في هذه المهنة بما يتناسب ومتطلبات البيئة الإلكترونية.

والبحث عبارة عن دراسة ميدانية تقييمية لعدد من فهارس المكتبات العربية الآلية المتاحة على شبكة الإنترنت. ويهدف البحث إلى تقييم واقع فهارس المكتبات العربية المتاحة على شبكة الإنترنت على ضوء مجموعة المبادئ والتوصيات التي خرجت بها لجنة العمل المشكلة من الاتحاد الدولي لجمعيات المكتبات ومؤسساتها IFLA. وقد روعيت في البحث عدداً من المتغيرات التي قد تكون لها تأثير في تحديد نمط عرض البيانات الببليوجرافية، وهي تشمل على سبيل المثال: نوع المكتبة (جامعية، عامة، وطنية، متخصصة..) - النظام الآلي المعمول به في المكتبة (Horizon، Innovative، Unicorn، Sirsi وغيرها) - سياسة المكتبة بشأن عرض البيانات الببليوجرافية للمستفيدين.

وقد قام الباحث بعمليات بحث استكشافية لمواقع المكتبات العربية المتاحة على الإنترنت، وقد تبين وجود حوالي (173) مكتبة عربية موزعة كالآتي: (142) مكتبة أكاديمية،

و (20) مكتبة عامة، و (11) مكتبة وطنية، إلا أن هذه الأعداد تضاءلت كثيراً لتصل إلى 24 مكتبة فقط عند اختيار المكتبات التي تحرص على إتاحة فهارسها الآلية بواجهات عربية للاستخدام عبر شبكة الإنترنت.

ومن أهم النتائج التي توصل إليها الباحث:

* توجد 15 مكتبة أكاديمية عربية أخرى تقدم فهرسها للاسترجاع العام على الخط المباشر عبر الإنترنت، ولكن من خلال واجهات باللغة الإنجليزية فقط.
* غياب فهارس المكتبات العربية المتاحة عبر الإنترنت عن الوجود العالمي في أشهر الأدلة الدولية لفهارس المكتبات المتاحة على الشبكة.
* الانتشار الواضح للنظام الآلي "**الأفق: Horizon**" حيث تستخدمه 29,1% من المكتبات محل الدراسة.
* توجد ست مكتبات من أصل 24 مكتبة (نسبة 25%) تعتمد على برمجيات محلية، كما يمكن أن نضيف لها ثلاث مكتبات أخرى (التي تعمل بأنظمة نورسوفت، والنديم، والراشد) لترفع النسبة إلى 37,5%، إلا أن هذه النظم في أفضل أنواعها تساعد المكتبات على إنشاء فهارس آلية لاتتخطى حدود الالتزام بالأشكال المعيارية للتسجيلات الببليوجرافية وإتاحة الحد الأدنى لخيارات البحث والاسترجاع.
* يؤخذ على معظم الفهارس وبرمجياتها - محل الدراسة - ندرة استثمار خصائص الصور والرسوم والأيقونات ذات الدلالة وعدم التوسع في البيانات سابقة التشفير مثل: نوع وشكل العمل، والجمهور المستخدم، واللغة.. الخ.
* تفوق برمجيات Unicorn بحصولها على أعلى النسب المئوية والوفاء بمعظم التوصيات المتصلة بالوفاء بمتطلبات نجاح الفهرس في أداء وظائفه على أكمل وجه. كما تفوقت فهارس Unicorn في تقديم المعلومات المرتبطة بالوصول للمصادر الإلكترونية على الخط المباشر - المتاحة على شبكة الإنترنت - بطرق وأساليب متنوعة.
* اعتماد بعض الفهارس - من بينها فهرس برمجيات Innovative - على شاشات المساعدة باللغة الإنجليزية في مواضع مختلفة من الفهرس.
* تفوق معظم برمجيات الفهارس محل الدراسة بحصولها على النسب المئوية المكتملة عن طريق الوفاء بمعظم التوصيات المتصلة بالعمل وفق المعايير الوطنية والدولية والتوصيات المتفق عليها المؤثرة على شاشات عرض الفهارس الآلية.

أما البحث الثالث وهو بعنوان "**عروض التسجيلات الببليوغرافية في الفهارس العربية الآلية: دراسة لفهارس المكتبات الآلية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية**" وهو

أصلاً باللغة الإنجليزية وقد أعده الأستاذ **أحمد الحافظ إبراهيم** أخصائي المكتبات بقسم المكتبات التابع لوزارة الإعلام في دولة الإمارات العربية المتحدة، فيسجل نتائج دراسة ميدانية هدفت إلى تقييم كفاءة الفهارس العربية الآلية ثنائية اللغة المتاحة عبر شبكة الإنترنت في دول الخليج العربية. وقد شملت الدراسة عشرة فهارس آلية جرى تقييمها باستخدام مجموعة من المعايير التي قام الباحث بتطويرها استناداً إلى الإنتاج الفكري المنشور حول معايير ومواصفات عروض التسجيلات البيليوجرافية في الفهارس الآلية.

تبين من نتائج الدراسة أن هناك غياباً لوجود نموذج موحد لعرض التسجيلات البيليوجرافية في الفهارس، وعدم الثبات في استخدام المصطلحات العربية بين فهرس وآخر، واختلاف عدد نقاط وخيارات البحث في الفهارس، وعدم التماثل في استخدام الروابط السريعة أو الفائقة التي تسهل البحث عن العناصر البيليوجرافية المختلفة في التسجيلة، كما أن هناك اختلافاً في ترتيب البيانات البيليوجرافية في التسجلات المعروضة بين فهرس وآخر. وتبين أيضاً أن تركيبة مارك وبروتوكول Z39.50 غير مستخدمة في حوالي ثلثي الفهارس موضوع الدراسة.

وأخيراً يقدم الباحث **ويليام ج. كوبيكي** المنسق البيليوجرافي لمجموعات الشرق الأوسط في مكتبة جامعة بنسلفانيا نتائج دراسته لعينة من التسجيلات البيليوجرافية العربية في قاعدتي World Cat في مركز OCLC و RLIN والتي هدفت أساساً إلى معرفة مدى ملاءمة هذه التسجيلات لأغراض الفهرسة المستنسخة أو التعاونية وخاصة عندما يجري فحصها ضمن الحقول المنظمة لها في تركيبة مارك.

وقد بينت نتائج الدراسة التي اختار لها الباحث عنواناً مثيراً "**المرايا المحدبة: مدى توفر وجودة التسجيلات البيليوجرافية العربية المتاحة في قاعدتي World Cat في مركز OCLC و RLIN**" أن عدد التسجيلات البيليوجرافية العربية المتوفرة بحروف اللغة العربية أو المرومنة في قاعدة World Cat بلغ 308,305 تسجيلة في حين بلغ عدد التسجيلات البيليوجرافية التي تشتمل على حقول معينة باللغة العربية 548,54 تسجيلة. وبلغ عدد التسجيلات البيليوجرافية العربية المتوفرة بحروف اللغة العربية أو المرومنة في قاعدة RLIN 374,095 تسجيلة في حين بلغ عدد التسجيلات البيليوجرافية التي تشتمل على حقول معينة باللغة العربية 153,315 تسجيلة. وهذا يعني أن RLIN تتفوق على World Cat في عدد التسجيلات العربية والمرومنة أو التي تشتمل فقط على حقول باللغة العربية.

وبينت نتائج الدراسة أن فحص التسجيلات البيليوجرافية المأخوذة كعينة من مكتبة جامعة بنسلفانيا والتي تمت مقابلتها على نفس التسجيلات في كل من World Catو RLIN تظهر وجود العديد من التسجيلات البيليوجرافية لنفس العنوان وأن هناك الكثير من

التناقضات التي تبرز بين هذه التسجيلات. وقد قسم الباحث هذه التناقضات إلى: التناقضات التي تؤثر في عمليات البحث والاسترجاع، والتناقضات التي تؤثر على القراءة والعرض، والتناقضات ذات الصلة بالحقول العربية التي لايتوفر لها حقول موازية مرومنة أو باللغة الإنجليزية، وعدم الثبات في إنشاء حقول 6xx المختصة بالموضوعات.

المحور الثاني: تأهيل وإعداد المفهرسين العرب في البيئة الإلكترونية

عرض الباحثون في هذا المحور ثلاثة من الدراسات الميدانية المسحية التي تناولت برامج تأهيل المفهرسين في الأقسام الأكاديمية لتعليم المكتبات والمعلومات في ثلاث دول عربية هي الأردن والسعودية ومصر. وقد تناولت الدراسات الثلاثة الوضع الحالي لتدريس الفهرسة وتنظيم المعلومات في هذه الأقسام وبينت نقاط القوة والضعف في الخطط الدراسية المقررة فيها وخاصة مايتعلق منها بضعف الجانب العملي التطبيقي وعدم التركيز على احتياجات العمل في البيئة الإلكترونية.

أما **البحث الأول** وهو بعنوان **"إعداد المفهرس في بيئة إلكترونية: دراسة لبرامج التأهيل والتدريب في مصر"** فهو من إعداد الأستاذ الدكتور **محمد فتحي عبدالهادي** أستاذ المكتبات والمعلومات في جامعة القاهرة ومؤلف العديد من الكتب والمقالات في مجال الفهرسة إلى جانب الإشراف على ترجمة قواعد الفهرسة الأنجلو أمريكية في طبعتها الثانية المراجعة. وقد هدفت الدراسة إلى تحليل البرامج الدراسية المتعلقة بالفهرسة والتصنيف في سبع من أقسام المكتبات والمعلومات المصرية من أجل التعرف على مدى ملاءمتها لاحتياجات العمل الفني في البيئة الإلكترونية، فضلاً عن مقابلات مع مدرسي الفهرسة في بعض الأقسام الأكاديمية بمصر.

وقد بينت الدراسة أن الطابع النظري هو الغالب في تدريس مقررات الفهرسة في سبع أقسام للمكتبات والمعلومات بالجامعات المصرية، ويرجع ذلك إلى نقص واضح في التجهيزات المعملية وخاصة ما يتعلق باستخدام النظم الآلية، فضلاً عن كبر عدد الطلاب الذي يتطلب احتياجات كثيرة. كما أشارت إلى عدم وجود مقرر يتعلق بالاستخدام الآلي في المعالجة الفنية للمعلومات عموماً أو في أي من جوانبها مما يعكس النظرة التقليدية في البرامج الدراسية للفهرسة والتصنيف.

كما اتضح من توصيفات المقررات الدراسية للفهرسة أن التركيز ينصب على الأساسيات وقواعد الفهرسة، وقليلاً ما تتعرض المقررات للفهرسة الآلية. وإن كانت المقررات عن استخدام الحاسوب في المكتبات تتعرض للنظام الفرعي للفهرسة في النظم الآلية المتوفرة في الأسواق والمطبقة في المكتبات.

ويقدم البحث الثاني وهو بعنوان **"اتجاهات الفهرسة الآلية (المحوسبة): تجربة تخصص إدارة المكتبات والمعلومات في جامعة البلقاء التطبيقية في الأردن"** خلاصة تجربة رائدة في مجال تدريس الفهرسة في إحدى الجامعات الرسمية الأردنية. وقد استعرضت الدكتورة إيمان فاضل السامرائي مؤلفة البحث وهي تعمل حالياً رئيسة لقسم إدارة المكتبات والمعلومات في جامعة البلقاء التطبيقية الأردنية تجربة القسم في تدريس مادة الفهرسة والتحويلات التي طرأت على تدريس المادة استجابة للتطورات التكنولوجية التي دخلت المجال. وقدمت الباحثة توصيفاً كاملاً لمنهاج الفهرسة الآلية والتطبيقات العملية المرتبطة به.

كما أضافت رؤيتها الخاصة إلى ما ينبغي أن تتضمنة المناهج والخطط الدراسية الأكاديمية في مادة الفهرسة الآلية (المحوسبة) من مفردات، مثل: عرض المفهوم الإيجابي المناسب لمتطلبات البيئة التكنولوجية في المكتبات، واستعراض مشكلات الفهارس التقليدية التي ينبغي أن تتجاوزها الفهارس الآلية، وتأثيرات التكنولوجيا على نظم البحث والاسترجاع، ومدى الإسهام في معالجة ومحو الأمية التكنولوجية للعاملين في مجال الفهرسة، ومستخدمي الفهارس. كذلك تغيير مفاهيم الشكل البطاقي التقليدي إلى التركيبات الآلية والفهرسة الموضوعية، والتعمق في التحليل الموضوعي وأساليبه، إضافة إلى تناول غايات التكشيف Indexing، كاللغة الطبيعية والمقننة، واستثمار إمكانات الإنترنت Internet للدخول إلى الفهارس الآلية المتاحة عبر الخط المباشر، مثل OPAC، COPAC وغيرهما.

أما البحث الثالث والأخير وهو بعنوان **"تعليم الفهرسة في أقسام علوم المكتبات والمعلومات العربية بين الواقع والمأمول: المملكة العربية السعودية نموذجاً"** للدكتور هاشم فرحات أستاذ المكتبات والمعلومات بجامعة الملك سعود بالرياض، فيمثل دراسة وصفية تحليلية لواقع تعليم الفهرسة في أقسام المكتبات والمعلومات في المملكة العربية السعودية. وقد هدفت الدراسة إلى استكشاف مدى استجابة هذه الأقسام للتطورات التقنية وماتحدثه من تغيرات كبيرة تحيط بمجال تنظيم مصادر المعلومات بشكل عام، ومايعكس بذلك على طبيعة الأدوار الحالية للمفهرسين وغيرهم ممن يتولون القيام بمهام عمليات تنظيم المعلومات في البيئة الإلكترونية، ومدى انعكاس هذه الاستجابة على مقررات الفهرسة التي تطرح في سياق برامج هذه الأقسام.

وبينت نتائج الدراسة أن استجابة أقسام دراسات المكتبات والمعلومات لقوى التغيير التي فرضتها التطورات التقنية على المجال كانت ضعيفة بشكل عام، وإن كانت هناك استجابة فقد جاءت متأخرة. وأشارت إلى أن معدلات الوحدات الدراسية المخصصة لمقررات الفهرسة - 10% من مجموع الساعات الكلية للبرامج، و 15% من المجموع الكلي لساعات مواد التخصص - منخفضة، ولم تأخذ المعالجة التطبيقية الهادفة إلى إكساب الخريج

المهارات والقدرات الضرورية على تطبيق الأسس أو المفاهيم النظرية في المؤسسات الميدانية حقها من التقدير عندما حددت طبيعة الوحدات التدريسية المخصصة لهذه المقررات.

كما أن صياغة مسميات مقررات الفهرسة التي قدمت في سياق برامج الأقسام المختلفة قد تركت لاجتهادات شخصية لم تحكمها قاعدة واضحة أو توافق في وجهات النظر. وأخيراً لوحظ غلبة الاهتمام بمعالجة مصادر المعلومات المطبوعة على حساب الأشكال الأخرى من مصادر المعلومات، واختفاء المصادر المستحدثة- المصادر الإلكترونية من خريطة المعالجة الفنية وبالتالي غياب المعالجة المستقلة لمصادر المعلومات الإلكترونية. وقد قدم الباحث في ختام دراسته خطة مقترحة لتطوير برامج تدريس علم المكتبات والمعلومات في الجامعات السعودية، بالإضافة إلى مجموعة من التوصيات الموجهة للأقسام الدراسية والمدرسين والمؤسسات الميدانية والباحثين.

المحور الثالث: الضبط الاستنادي في الفهارس العربي الآلية

عالج هذا المحور قضية الضبط الاستنادي في الفهارس العربية الآلية من عدة زوايا. فهناك المعالجة التي تنبثق من رؤية عالمية للقضية وتقترح ما يسمى بالسجل الاستنادي العالمي الافتراضي، وهناك المعالجة التي تركز على مسألة الضبط الاستنادي في الفهارس الآلية متعددة اللغات على المستوى العربي، وهناك المعالجة التي تسلط الضوء والاهتمام على مشكلة الضبط الاستنادي في المكتبات العربية على المستوى القطري (ضمن إطار الدولة الواحدة).

على المستوى العالمي عرضت **الدكتورة باربارا ب.تيليت** لفكرة ما أسمته بالملف الاستنادي الدولي الافتراضي في محاضرتها التي ألقتها في اليوم الأول للندوة بعنوان **"الملف الاستنادي الدولي الافتراضي والسجلات البيليوجرافية والاستنادية بالكتابات المختلفة"**. وأوضحت الدكتورة باربارا أن نظرية الملف الاستنادي الدولي الافتراضي التي بدأت في الانتشار بدعم من قبل إفلا **IFLA** هي عبارة عن التشارك في تكاليف إنشاء وصيانة الملفات الاستنادية من خلال تسجيل أكبر عدد ممكن من الأشكال المختلفة للاسم الواحد. والملف الاستنادي الدولي الافتراضي أصبح ضرورياً لأنه يسمح لمستخدمي المكتبات بعرض البيانات البيليوجرافية باللغات والكتابات التي يفهمونها.

ومن وجهة نظر الدكتورة باربارا فإن الملف الاستناد الدولي الافتراضي يقوم بربط التسجيلات الاستنادية لنفس المدخل في المكتبات المختلفة حول العالم ويسمح لنا ببناء مجموعة من الأشكال المختلفة للمدخل بناء على القواعد المختلفة للفهرسة وبناء على الملفات المختلفة والكتابات المتعددة العالمية، فبهذه الطريقة يمكن لأي مكتبة استخدام العمل الذي تم بواسطة مكتبة أخرى ولكن بالشكل الذي يناسبها وفقاً للغة والكتابة والمواد التي تقع ضمن مجموعتها.

أما على صعيد الضبط الاستنادي العربي في الفهارس الآلية المتعددة اللغات على المستوى العربي فقد عالج الاستاذ منير أبوبكر المفهرس بمكتبة جامعة زايد في دبي بدولة الإمارات العربية المتحدة مشكلة الضبط الاستنادي في الفهارس الآلية متعددة اللغات وقدم بعض الحلول المناسبة للمشكلة.

وقد عرض الأستاذ منير **أبو بكر** في ورقته بعنوان **"الضبط الاستنادي: التسجيلات الاستنادية العربية في البيئة الإلكترونية"** الحلول المتوفرة في قواعد الفهرسة الأنجلو أمريكية ومواصفات مارك 21 للمشكلة اللغوية في بناء التسجيلات الاستنادية العربية في البيئة الإلكترونية. وبين أبوبكر أن الحل يقدمه مارك 21 في الضبط الاستنادي للتسجيلات متعددة الأبجديات. فمن خلال دعم مارك 21 لليونيكود تم إزالة عقبة رئيسية كانت تقف أمام استخدام الأبجدية العربية في الملفات الاستنادية.

وقد قدم الملحق C من التسجيلات الاستنادية متعددة الأبجديات في أشكال مارك 21 الموجزة لتمثيل الأبجديات الأصلية في التسجيلات الاستنادية نموذجين أساسيين للتسجيلات الاستنادية يعرفان بالنموذجين (A,B). والمنهج الذي اتبعه النموذج A هو تضمين الرأس وجميع الإحالات المرتبطة والمختلفة في تسجيلة استنادية واحدة بصرف النظر عن اختلاف لغات الإحالات، بينما في النموذج B يتم عمل تسجيلات استنادية منفصلة للرؤوس المتكافئة والتي يكون هناك حاجة لها في فهارس اللغات المختلفة الأخرى ويتم ربط التسجيلات الاستنادية المنفصلة بواسطة حقول الربط 7xx.

يجدر القول بأن الرؤوس في الحقول 7xx لا تتطلب وجود تسجيلات استنادية مرتبطة بها، وهي حقول متكررة بمعنى أنه يمكن للتسجيلة الاستنادية الواحدة أن تتضمن العديد من أشكال الرؤوس المتكافئة بغض النظر عن لغات أو أبجديات هذه الرؤوس. ويرى أبوبكر أن الحقول الرابطة 7xx هي الحل الأنسب لاستخدامها في التسجيلات الاستنادية العربية وذلك لأنها حقول معيارية دولية من تركيبة مارك 21 للبيانات الاستنادية (MARC 21 Format for Authority Data) كما أنه تم استخدامها بنجاح في عدد من المكتبات في أنحاء العالم كمكتبة كندا الوطنية وعدد من المكتبات في هونج كونج، وبما أنها معيارية دولية فإنها ستمهد الطريق للفهرسة التعاونية ولتبادل التسجيلات الاستنادية على المستوى الدولي. إضافة إلى ذلك فإن تركيبها المرن يساعد على أن ترتبط برؤوس من ملفات استنادية مختلفة ولغات متعددة، كما أن مكتبة الكونجرس أوصت باستخدام هذه الحقول.

على مستوى القطر العربي الواحد عرض الدكتور **مساعد بن صالح الطيار** أستاذ المكتبات والمعلومات بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية في بحثه بعنوان **"مشكلات**

ضبط الاستناد العـربي (استناد المؤلف) في البيئـة الإلكترونية: دراسة وصفـية تحليلية على فهارس مكتبـات ثلاث في مدينة الرياض" لمشكلات استخدام قـوائم الاستناد العربية في البيئة الإلكترونية على الرغم من أنها صممت أسـاساً للاستخدام في البيئة التقليدية (وعلى وجه التحديد قوائم مداخل أسماء المؤلفين).

وقد اسـتخـدمت الدراسة المـنهج الوصفي المسـحي الذي تم من خلاله استـطلاع آراء المفهـرسين في المكتبـات محل الدراسـة حول اسـتخـدام قوائم استنـاد المؤلفين في البيـئة الإلكترونية، وتم ذلك من خلال توزيع اسـتبيان مختصر عليهم، عـلاوة على مقابلة مقننة مع بعض العامـلين في تلك المكتبات؛ وذلك من أجل الحـصول على حـقائق معـينة حول أنواع قوائم الاستناد المستخدمة، وكيفية تحديثها، والآلية المتبعة في استخدام هذه القوائم من قبل المفهرسين في المكتبات محل الدراسة.

ولقد قام الباحـث باختيار عينة عمديـة وعددها عشرة أسماء لمؤلفين قـدماء ومحدثين، وتم البحث عن هذه الأسمـاء بعدد من الصيغ، وجرى البحث في فهـارس مكتبات ثلاث هي (مكتبة الملك فـهد الوطنية، ومكتبة جامـعة الإمام، ومكتبة الملك عبدالـعزيز العامة)، وجمـيع تلك المكتبات تسـتخدم نظام الأفق الذي يدعم ملف اسـتناد المؤلفين، ومن خلال عمليات البحث التي تم القيـام بها، اتضح تكرار وتعدد المداخل لمؤلف واحد، على الرغم من توافر ملف استناد المؤلفين في كل المكتبـات محل الدراسة، وحاولت الدراسة أن تلقي الضوء على هذه المشكلة، وما الأسباب التي دعت لتعداد مداخل المؤلفين.

ووقفت الدراسة على بعض أسباب هذه المشكلة، منهـا على سبيل المثال: عدم الرجوع لملف الاستناد من قـبل المفهرسين عند عمليـة فهرسة الوعاء، ومن ذلك أخطـاء في عملية إدخال البيانات، يضاف لذلك عدم وجود ضـوابط تقنن عملية صياغة مداخل المؤلفين إلى غـير ذلك. أيضـاً كـشفـت الدراسة عن العـلاقـة بين مداخـل المؤلفين وعملـية البـحث والاسترجاع، وخُتمـت الدراسة ببعض التوصيات التي قد تفيد في مجـال تحسين استخدام ملف استناد المؤلفين في البيئة الإلكترونية.

المحور الرابع: مشكلات وقضايا الفهرسة والفهارس العربية الآلية

عرض في هذا المحـور ورقتان باللغـة الإنجليزية تتعلق إحـداهما بالاعتـبارات الواجب الانتباه إلـيها عند تصمـيم الفهارس الآلية مـزدوجة اللغة بينما تسلط الأخـرى الضوء على نواحي الضعف والـقصور في جـداول مكتبة الكونجـرس لنقحـرة الحروف العربيـة ومدى تأثيرها على استخدام الفهارس الآلية والمستفيدين النهائيين.

أما **الورقة الأولى** فتسجل نتائج دراسة ميدانية بعنوان **"العوامل التي ينبغي الاهتمام بها عند تصميم قواعد البيانات الببليوجرافية ثنائية اللغة والمتاحة عبر شبكة الإنترنت"** وهي من إعداد الدكتورة يوشيانا منصور نائبة عميد كلية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لشؤون الدراسات العليا في الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا وأستاذة المكتبات والمعلومات في الكلية. وقد هدفت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على العوامل التي ينبغي أخذها بعين الاعتبار عند تصميم قواعد البيانات الببليوجرافية مزدوجة اللغة والمتاحة عبر شبكة الإنترنت مثل الفهارس الآلية. وقد جرى تحديد القضايا ذات الصلة بالتصميم الفعال للفهرس الآلي ثنائي اللغة (عربي- إنجليزي) استناداً إلى نتائج دراسة ميدانية هدفت إلى معرفة مدى فعالية نظام الفهرس الآلي لمكتبة الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا.

ومن أجل تحديد مدى فعالية هذا الفهرس تم اختيار 200 تسجيلة ببليوجرافية حول موضوع الإسلام ومن ثم دراستها وتحليلها. وقد تم التركيز بشكل خاص على مدى جودة التسجيلات، وتأثير شكل شاشات العرض على عمليات البحث والاسترجاع. وقد تبين من نتائج الدراسة أن هناك العديد من المشكلات التي يعاني منها الفهرس الآلي للمكتبة والتي تؤثر سلباً على فعاليته. فالتصميم العام للفهرس مبني على افتراض مؤداه أن على المستفيدين أن يتصفوا بالثنائية اللغوية أي أن يكونوا قادرين على استخدام النظام بأي من اللغتين العربية أو الإنجليزية وربما البهاسا المالاوية أيضاً.

وعلى الرغم من ذلك فإن مايحدث عند البحث والاسترجاع مغاير لذلك تماماً. فالمستفيد الذي يبحث باللغة الإنجليزية ويستخدم الواجهة الإنجليزية للنظام يحصل على كل النتائج الممكنة للبحث باللغتين الإنجليزية والعربية وربما البهاسا المالاوية أيضاً، بينما المستفيد الذي يبحث باللغة العربية ويستخدم الواجهة العربية للنظام لايسترجع إلا التسجيلات العربية. كما أشارت نتائج الدراسة إلى وجود ضعف في بناء السجلات الاستنادية مما يؤثر سلباً على فعالية الفهرس، كما أن الكثير من التسجيلات الببليوجرافية العربية تفتقر إلى رؤوس الموضوعات مما يؤثر سلباً على فعالية الفهرس الآلي فيما يتعلق باسترجاع التسجيلات العربية.

وقد خلصت الدراسة إلى وضع التسجيلات الببليوجرافية العربية في الفهرس مسئول إلى حد كبير عن تراجع مستوى الأداء العام للفهرس. وأن تصميم الفهرس الآلي مزدوج اللغة يتطلب وجود فريق عمل من أشخاص ينتمون إلى عدة مجالات مثل الببليوغرافيين والمفهرسين، ومصممي النظم، والخبراء اللغويين.

أما **الورقة الثانية** التي أعدها **السيد بلير كونتز** مفهرس المواد العربية في مكتبات جامعة تورونتو بكندا والتي جاءت بعنوان **"النقحرة العربية في مكتبة الكونجرس: حاجز مازال علينا أن نتجاوزه"** فتسلط الضوء على نواحي الضعف والقصور في خطة مكتبة الكونجرس لنقحرة التسجيلات الببليوجرافية العربية والتي جاءت نتيجة لدراسة العديد من التسجيلات الببليوجرافية العربية المنقحرة في مكتبة الكونجرس و RLIN و OCLC. وقد أشار الباحث إلى أن جداول نقحرة مكتبة الكونجرس تعاني من وجود ست مشكلات رئيسية هي:

(أ) جداول النقحرة لاتتطابق فعلياً مع الأصوات الفعلية للحروف العربية وخاصة تلك التي تخص حروف "الذال والظاء والدال والضاد والتاء والطاء".

(ب) نقحرة مكتبة الكونجرس لاتتطابق مع النقحرة الدارجة للغة العربية في وسائل الإعلام والصحافة الناطقة باللغة الإنجليزية فمثلاً كلمة "شيخ" تنقحر حسب خطة مكتبة الكونجرس إلى Shaykh بينما تنقحر في وسائل الإعلام إلى Sheikh. في المقابل لاتطبق مكتبة الكونجرس قواعد النقحرة على أسماء المؤلفين العرب أو المسلمين الذين يكتبون باللغة الإنجليزية أو الفرنسية فمثلاً "خالد، نزار" ينقحر في مكتبة الكونجرس إلى Khald, Nizzar بدلاً من Khalid, Nizar حسب قواعد النقحرة. وفي كثير من الأحيان لايتم إعداد الإحالات المناسبة في سجلات الاستناد. كما أن مكتبة الكونجرس لا تتعامل مع أسماء المؤلفين الذين يكتبون بالعربية بنفس الطريقة التي تتعامل بها مع أسماء المؤلفين الذين يكتبون باللغة الإنجليزية مثلاً، ففي حين ينقحر اسم عبدالله لمؤلف يكتب باللغة العربية إلى Abd Allah نجد أن نفس الاسم لمؤلف يكتب بالإنجليزية ينقحر إلى Abdallah.

(ج) عدم الثبات في نقحرة (ال) التعريف فأحياناً تنقحر متصلة بالاسم في شكل El وأحياناً أخرى تنقحر منفصلة عن الاسم في شكل Al. فمثلاً Elalamy, Yousef Amine بدلاً من Al Alami, Yusuf Amin.

(د) عدم الثبات في نقحرة الشدة أو علامة الحرف المضعف في الكلمات العربية وخاصة في أسماء المؤلفين وهذا ينعكس سلباً على المستفيد النهائي وعلى السجلات الاستنادية للمولفين. مثال ذلك الاسم مكرم فمرة ينقحر بدون شدة على الراء إلى Makram ومرة ينقحر بالشدة على الراء إلى Mukarram.

(هـ) عدم التمييز في النقحرة بين "التاء المربوطة" و "الهاء" التي ترد في نهاية الاسم. أي أن التاء المربوطة قد تنقحر أحياناً إلى Ta وأحياناً إلى Ha. مثل حركة قد تنقحر إلى

Harakah أو Hrakat.

(و) حركات الإعراب الثلاثة (الفتحة والضمة والكسرة) على الرغم من عدم ظهورها في الكلمات إلا أنها تمثل في النقحرة، غير أن اللفظ غير الصحيح للكلمة قد يؤدي إلى نقحرة غير صحيحة. فمثلاً كلمة "بنية" قد تلفظ بكسر الباء وقد تلفظ بضم الباء وكذلك الحال بالنسبة لكلمات مثل "عليان وعودة وعتيبي" وغيرها.

تلك كانت محاور الندوة والنتائج التي أشارت إليها مجموعة البحوث التي عرضت في كل منها. ويمكن تلخيص أهم هذه النتائج في النتائج التالية:

* الافتقار إلى وجود معايير عربية لشاشات عرض التسجيلات الببليوجرافية العربية في تطبيقات الفهرسة الآلية في نظم التشغيل الآلي المستخدمة في المكتبات العربية.

* عدم وجود محاولات عربية جادة لترجمة وتأصيل التوصيات والإرشادات الدولية التي أقرتها المؤسسات الدولية وعلى رأسها "إفلا" في مجال شاشات عرض التسجيلات الببليوجرافية.

* أقسام تدريس المكتبات في الجامعات العربية لازالت تركز على تدريس الفهرسة بمفهومها التقليدي دون التقدم خطوات جادة نحو تدريس الفهرسة الآلية لإعداد مفهرسين مؤهلين يستطيعون مواجهة احتياجات البيئة الإلكترونية.

* لازالت المكتبات العربية تستخدم قوائم الاستناد العربية التقليدية لبناء ملفاتها الاستنادية على الرغم من انتقالها من الفهرسة التقليدية إلى الفهرسة الآلية. وعلى الرغم من استخدام قوائم الاستناد إلا أن هناك الكثير من الأخطاء التي تعاني منها السجلات الاستنادية والتي تؤثر بالتالي على عمليات البحث والاسترجاع وتحد من قدرات المستفيد النهائي في الوصول السهل والسريع إلى كل مايحتاجه من مصادر المعلومات بغض النظر عن اللغة التي تصدر بها.

* تصميم الفهارس العربية الآلية لايأخذ بعين الاعتبار احتياجات المستفيدين النهائيين ويفترض فيهم المهارة اللغوية في البحث فبدلاً من أن يكون النظام نفسه ثنائي اللغة نجد أن المستفيد النهائي هو الذي ينبغي أن يكون ثنائي اللغة.

* التسجيلات العربية المنقحرة في مكتبة الكونجرس وغيرها من قواعد البيانات الدولية تعاني الكثير من المشكلات بسبب العديد من نواحي الضعف والقصور التي تعاني منها جداول النقحرة المعمول بها في مكتبة الكونجرس وبسبب التطبيق الخاطئ لهذه الجداول من جانب المفهرسين.

مراجعات أطروحات

حركة نشر الكتب في محافظة الإسكندرية(*)

د. رضا سعيد علي مقبل

تعكس حركة النشر مستوى التطور الثقافي في أي مجتمع من المجتمعات، ويعد الكتاب المطبوع أحد أهم وسائل الثقافة ونقل المعرفة على الرغم من منافسة كثير من الوسائل الثقافية الحديثة له، وتشير الإحصاءات الدولية إلى أنه يصدر سنوياً في العالم مليون ومائتان وخمسون ألف كتاب، ونحو خمسمائة ألف دورية، ومليونان من المصغرات الفيلمية، ومليونان من المواد السمعية والبصرية، بالإضافة إلى حوالي 150 ألف ملف آلي، ومائة ألف قرص ليزر، وبالرغم من ذلك فإن العالم العربي يعاني من قلة الإنتاج الفكري وبالتالي ضعف حركة النشر والطباعة فيها، فإسرائيل تنتج للأسف من الكتب بقدر ما تنتجه الدول العربية مجتمعة.

وقد قدر للإسكندرية أن تشهد بداية الطباعة المصرية خلال الحملة الفرنسية على مصر كما بدأت بها حركة النشر في وقت مبكر، وشهدت الإسكندرية خلال تاريخها الحديث نهضة ثقافية كبرى ارتكزت على عدة ركائز؛ كان من أهمها الكتاب المطبوع؛ والذي جعل منها مركز إشعاع ثقافي دائم، وتوج ذلك باختيار الإسكندرية من قبل الاتحاد الدولي للناشرين واليونسكو عاصمة للكتاب في العالم لسنة 2002م، وهو تأكيد للدور الثقافي المتميز الذي لعبته الإسكندرية طوال العصور الماضية ومازالت تؤدي دورها في التنمية الثقافية في مصر والعالم.

وتحتل الإسكندرية المرتبة الثانية - بعد القاهرة - من حيث إنتاج الكتب وعدد الناشرين مما يستوجب دراسة حركة نشر الكتب في محافظة الإسكندرية عبر تاريخها الطويل الذي يمتد منذ دخول الطباعة مصر حتى وقتنا هذا في دراسة مستقلة، وقد بلغ العدد الكلي

(*) رضا سعيد علي مقبل. حركة نشر الكتب في محافظة الإسكندرية.- شبين الكوم، 2005. أطروحة (دكتوراة)- جامعة المنوفية. كلية الآداب. قسم المكتبات.

للكتب الصادرة بالإسكندرية 14468 كتاباً خلال فتـرة الدراسة، وشكل نسبة قدرها 7,25% من إجمالي الإنتاج المصري للكتب والبالغ مقداره 194780 كتاباً.

وتستمد هذه الدراسة أهميتها من الاعتبارات الآتية:

1- للإسكندرية تاريخ طويل في نشـر الكتب يمتـد إلى مايقـرب من قرنين؛ حيـث عرفت الإسكندرية نشر الكتب مع نهـاية الربع الأول من القرن التاسع عـشر وعلى الرغم من ذلك لم تحظى حركة النشر في الإسكندرية عبـر تاريخها الطويل بأية دراسة، مما دفعني إلى دراسـة الموضوع على اعـتـبار أن حـركة النشـر في الإسكندرية تشكل جـزءاً من تاريخها الثقافي، وجانباً مضيئاً من جوانب النهضة الفكرية المصرية الحديثة.

2- أن الإسكندرية لها موقع متميز على خريطة الثقافة المصرية والعالمية، وخاصة بعد افتتاح مكتبة الإسكندرية الجديدة التي تعد الامتـداد الطبيعي لمكتبة الإسكندرية القديمة لذا من الضروري الكـشف عن النهضة الحـديثة في الإسكندريـة، والتي تعد صناعـة الكتاب ونشره أبرز ملامحها.

3- هناك حاجة ملحة إلى الضبط الببليوجرافي للإنتاج الفكري الصادر في الإسكندرية منذ بداية الطباعة في مصر حتى عام 2002م والتعرف على سمات هذا الإنتاج.

وتهدف الدراسة إلى الكشف عن نشأة حركـة النشر وتطورها في محافظة الإسكندرية، والضبط الـببليوجـرافي للكتب الصادرة فـي الإسكندرية حتى نهـاية عام 2002م للخروج بسمات الإنتاج الفكري السكندري، وكذلك التعرف على واقع حركة النشر في الإسكندرية وأنواع الناشـرين، والعـلاقة بين النـاشر والمؤلف، ومـراحل إنتـاج وطباعـة الكتـاب في الإسكندرية. وأسـاليب التـوزيع والتسـويق للكتب في الإسكندريـة وخارجـها، وكـذلك التوصل إلى المعوقات التي تواجه حركة النشر في الإسكندرية.

تجيب الدراسة على التساؤلات الآتية:-

1- ماحجم الإنتـاج الفكري الصادر في الإسكندرية وما مـقدار نسبته فـي الإنتاج المصري الكلي؟

2- ماهي سمات واتجاهات الإنتاج الفكري السكندري العددية والنوعية؟

3- ماهي الجهات التي تقوم بالنشر في الإسكندرية؟

4- ماهي الطرق التي يفضل الناشرون في الإسكندرية التعامل بها مع المؤلفين؟

5- كم يبلغ عدد المطابع بالإسكندرية، وهل تلبي كل احتياجات الناشرون؟
6- ماهي الوسائل التي يتبعها الناشرون السكندريون في الدعاية والإعلان عن كتبهم؟
7- ماهي منافذ التسويق المتاحة للكتب الصادرة في الإسكندرية؟
8- ماهي المعوقات التي تواجه نشر الكتاب السكندري، وتحول دون انتشاره داخلياً وخارجياً؟

وفيما يتعلق بحدود الدراسة فقد التزمت الدراسة بالحدود الآتية:

الحدود المكانية: تغطي الدراسة جميع الكتب المطبوعة الصادرة عن دور الطباعة والنشر في محافظة الإسكندرية.

الحدود الزمنية: تمتد الدراسة زمنياً منذ صدور أول كتاب مطبوع في الإسكندرية عام 1824م، ثم تطور حركة النشر بها حتى نهاية عام 2002م، سنة الإقفال لهذه الدراسة.

الحدود الموضوعية: تتناول الدراسة الكتب الصادرة في الإسكندرية في مختلف موضوعات المعرفة البشرية.

الحدود اللغوية: تتناول الدراسة جميع الكتب الصادرة في الإسكندرية باللغة العربية أو اللغات الأخرى الصادر بها هذا الإنتاج؛ وتضم اللغة العربية، اللغة التركية، اللغة الإنجليزية، اللغة الفرنسية، اللغة الإيطالية، اللغة الألمانية، اللغة الأسبانية، اللغة اليونانية.

الحدود الشكلية: تقتصر الدراسة على الكتب بجميع فئاتها المتمثلة في: كتب الثقافة العامة، الكتب الحكومية، كتب الأطفال، الكتب المدرسية، سواء كانت كتب أو كتيبات على أن يؤخذ بتعريف اليونسكو للكتاب وهو: مطبوع غير دروري لاتقل صفحاته عن 49 صفحة خلاف صفحات الغلاف والعنوان. أما الكتيب المطبوع غير دوري تتراوح عدد صفحاته مابين (5-48) صفحة.

أما من ناحية المنهج فقد فرضت طبيعة الدراسة على الباحث إتباع أكثر من منهج، فعند دراسة نشأة وتطور حركة النشر تم استخدام المنهج التاريخي للوقوف على الحقائق المتعلقة بنشأة النشر وتطوره في الإسكندرية وتاريخ إنشاء المطابع ودور النشر.

وعند دراسة اتجاهات الإنتاج الفكري في الإسكندرية وتحليله تم الاستعانة بالمنهج الببليوجرافي الببليومتري، الذي يقوم على إعداد القوائم التي تحصر وتسجل وتصف الإنتاج الفكري من ناحية ودراسة الاتجاهات العددية والنوعية من جهة ثانية كما تم استخدام قانون برادفورد للتشتت وذلك لدراسة إنتاجية المؤلفين والناشرين.

ولدراسة واقع النشر في الإسكنـدرية تم استخدام المنهج الميداني للوصـول إلى البيانات المتعلقة بدور النشر والمطابع في الإسكندرية من حيث طرق الحصول على الأصول، وكيفية التعامل مع المؤلفين، والتصنيع، وسائل الإعلان والتسويق الخ . . وذلك كله من خلال أداة جمع البيانات الرئيسية (الاستبيان) بالإضافة إلى المقابلات الشخصية، القراءات النظرية.

وقد اشتملت الدراسة على مقدمة وسبعة فصول وخاتمة على النحو التالي:

- تناولت المقدمـة أهمية الموضـوع ومبررات اختـياره، وأهداف الدراسة فـضلاً عن منهج الدراسة وخطواتها.
- ولما كانت حركـة النشر تتأثر بطبيعـة المجتمع وظروفه فقـد تناول الفصل الأول الجوانب المختلفة للمجتمع السكندري سواء السياسة أو الاجتماعية أو الاقتصادية أو الثقافية.
- وتناول الفصل الثاني نشأة الطباعـة بالإسكندرية وعرضت فيه لأنواع المطابع ودور النشر التي وجدت في الإسكندرية خلال القرنين التاسع عشر والعشرين.
- أما الفصل الثالث فقد تناول البـاحث بالتحليل الإنتاج الفكري السكندري والتعرف على سمات وخصائص هذا الإنتاج العددية والموضوعية واللغوية والشكلية والنوعية.
- واختص الفصل الرابع بعـرض تفصيلي لدور النشر والطباعة من حـيث العدد الإجمالي وحجم إنتاجيـة الناشرين والتصنيف النوعي لهم كما تناول دور النشـر الحالية وتوزيعهم وتخصصاتهم وظروف الإنشاء والهياكل التنظيمية لهم فضلاً عن العاملين وتدريبهم.
- ثم خصصت لكل حلقـة من حلقات النشر فصلاً مـستقلاً فجـاء الفصل الخامس بعنوان (التأليف والمؤلفين بالإسكـندرية) عرضت فيه لحـركة التأليف بالإسكندرية والعـلاقة بين المؤلف والناشر وكذلك طرق الحصول على المواد من المؤلفين، وكيفية التعامل بين الناشر والمؤلف، وعقد النشر.

وتناولت في الفصـل السادس مراحل إنتـاج الكتاب وتصنيعـه حيث عرضت لمقـومات صناعة الكتاب في الإسـكندرية من حيث المطابع والأيدي العاملة، ومواد الطبـاعة وكذلك تكاليف إنتاج الكتاب.

- واستعرضت في الفصل السابع حلقة التوزيع والتسويق من حيث الإعلام، والوسائل المتبعة في ذلك، ومنافذ توزيع الكتاب الداخلية والخارجية، ونظم التسويق المتبعة، والتسعير

ونسبة الخصم، كما عرضت لمعوقات نشر الكتب بالإسكندرية، وفي النهاية خاتمة ضمنتها **أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة ومن أهم هذه النتائج مايلي:**

* أن الإسكندرية عرفت طباعة ونشر الكتب في وقت مبكر منذ العقد الثالث من القرن التاسع عشر (1824م) وبدأت بالمطابع الأجنبية (المطبعة الأوربية) ثم عرفت بعد ذلك المطابع الأميرية متمثلة في مطبعة رأس التين ومطبعة الترسانة، ثم مطابع الصحف، ثم المطابع الوطنية التي أنشأها المصريون، هذا ولم تعرف دور النشر بمعناها الحالي إلا مع بداية القرن العشرين وساهمت رؤوس الأموال الوطنية في إنشاء المزيد منها بعد الاستقلال وخاصة في ظل الانفتاح الاقتصادي.

* بلغ إجمالي الإنتاج الفكري الصادر بالإسكندرية خلال فترة الدراسة (1824-2002) 14468 كتاباً وشكل نسبة قدرها 7,25% من إجمالي الإنتاج المصري الكلي والبالغ مقداره 194780 كتاباً.

* غطى الإنتاج الفكري السكندري جميع مجالات المعرفة البشرية وكان هناك تفوق واضح في مجال العلوم الاجتماعية 4096 كتاباً بنسبة 28,3%، ثم العلوم التطبيقية 2105 كتاباً بنسبة 14,5% ثم الآداب 2035 كتاباً 14,1% وكانت أقل المجالات إسهاماً هي الفنون 522 كتاباً بنسبة 3,6% ثم اللغات 421 كتاباً بنسبة 2,9% وأخيراً المعارف العامة 323 كتاباً.

* اتسم الإنتاج الفكري السكندري بتنوع اللغات التي صدر بها وجاءت اللغة العربية في المقدمة بعدد 12979 كتاباً بنسبة قدرها 89,7%، ثم تلتها الإنجليزية بعدد 577 كتاباً بنسبة 3,85% فاليونانية 264 كتاباً بنسبة 1,8% والإيطالية 54 كتاباً ثم الألمانية 7 كتب فالتركية 6 كتب والأسبانية كتابان فقط.

* اشتمل الإنتاج على فئات مختلفة فقد بلغت كتب الثقافة العامة 13401 كتاباً بنسبة 92,6% تلتها كتب الأطفال 652 كتاباً بنسبة 4,3% ثم الكتب الحكومية 293 كتاباً بنسبة 2% وأخيراً جاءت الكتب المدرسية بعدد 149 كتاباً.

* بلغت المترجمات 542 كتاباً بنسبة 3,75% وكان مجال الآداب أكثر المجالات الموضوعية نصيباً من حيث الترجمة إذ شكل نسبة 33,4% من المترجمات ثم مجال الديانات بنسبة 19,9% ثم الجغرافيا والتاريخ.

* بلغ مجموع السلاسل التي صدرت بالإسكندرية 478 سلسلة منها 413 سلسلة للكبار، و65 سلسلة للأطفال وبلغ إجمالي الكتب التي نشرت ضمن السلاسل 2569 كتاباً بنسبة

17,75% من الإنتــاج الكــلي وقــد عــرفت الإسكندرية أول سلــسلة سنة 1922م بعنوان الروايات الحية وهي أول سلسلة للكبار صدرت في مصر.

* بلغ عدد دور النشر والطباعة في الإسكندرية خلال فترة الدراسة 706 ناشراً منهم 87 في القرن التاسع عـشر أما النصف الأول من القرن العشرين فـقد وجد 140 ناشراً في حين ظهر خلال الـفترة من (1950-2002) 470 ناشراً فضــلاً عن تسع ناشرين لم يتم التوصل إلى تاريخ ظهورهم عن الوجود.

* سجلت منشأة المعارف أكثر الناشرين إنتــاجية حيث بلغ عدد الكتب التي أصدرتها 2141 كتاباً بما يوازي 14,8% من الإنتاج الكلي تلاها فـرع دار المعارف بالإسكندرية 854 كتاباً ثم دار المعرفة الجامعية 751 كتاباً ثم مؤسســة شباب الجامعة 611 كتاباً ثم مكتبة كنيسة مارجرجس 456 كتاباً.

* بلغ عــدد الناشرين التــجاريين 191 ناشراً بما يوازي 27% أما الناشــرين غير التــجاريين فوصل عددهم إلى 193 ناشر بما يوازي 27,3% في حين بلغت المطابع 316 مطبعة بنسبة 44,75% أما الأفراد فقد بلغوا 6 أفراد فقط كما وجد 627 كتاباً بدون ناشر، و 316 كتاباً الناشر هو المؤلف.

* تتميز دور النشــر بالإسكندرية بالطابع الفردي مما كان سبباً في إغلاق أبواب كـثيرة منها بموت صاحبها لعدم وجود من يرعى هذا النشاط بعده كما توجد 10 دور نشر فقط لديها هياكل تنظيمية بنسبة 17%.

* بلغ عدد العاملين بدور النشر 383 موظفاً بمتوسط 8 أشخاص وكان أكبر عدد في مطبعة جامعــة الإسكندرية حيث بلغ 82 موظفــاً كمــا وجدت ستــة دور نشر ليس بهــا سوى موظف واحــد ويوجد قـصور في تدريب العــاملين بدور النشــر على مهــارات الإعلان والتسويق واستخدام الحاسب الآلي.

* وبلغ إجمالي المؤلفين بالإسكندرية 5349 مؤلفاً ســاهموا بإنتاج 13627 كتاباً من الكتب الصادرة بالإسكندريــة وكان نصيب تأليف الأشــخاص 13226 كتاباً بــنسبة 91.4% بينما ساهمت الهيئات بإنتاج 665 بنسبة 6,4% وجاء في مقدمة هذه الهيئات من حيث الإنتاج كنيســة مارجرجس 69 كتــاباً تلتهــا بلدية الإسكندرية 46 كتــاباً ثم جامعــة الإسكندرية ومنظمة الصحة العالمية بعدد 44 كتاباً لكل منهما، أما التأليف المشترك قد بلغ 1640 كتاباً بنسبة 11,3% من الإنتاج الكلي، وقد سجلت المجالات العلمية أكثر المجالات من حيث التأليف المشتــرك حيث بلغ في مجال العلوم الطــبيعية نســبة قدرها 28,5% من إجمالي الكتب الصادرة في المجال وجاء في المرتبة الثانية العلوم التطبيقية بنسبة 23,9%.

* بلغ عدد المؤلفين ذوي الإنتاجية العالية 114 مؤلفاً بنسبة 2,1% ألفوا 4167 كتاباً بنسبة 25,2% وجاء على قمة الفئة البؤرية الأستاذ محمد على قطب والذي قام بتأليف 162 كتاباً ثم تلاه الأستاذ تادرس يعقوب ملطي والذي بلغت مؤلفاته 130 مؤلفاً.

* أن دور النشر تحصل على المواد التي تنشرها من خلال خمسة طرق رئيسية هي: يأتي المؤلف إلى الناشر وهي أكثر الطرق استخداماً من قبل دور النشر بالإسكندرية وفي بعض الأحيان يرسل المؤلف المادة عن طريق البريد سواء البريد العادي أو البريد الإلكتروني، وأحياناً يلجأ الناشر إلى تكليف المؤلف بالكتابة في موضوع ما وربما عن طريق وسيط بين المؤلف والناشر وأخيراً ربما يطارد الناشر المؤلفين المشهورين وأساتذة الجامعات لنشر أعمالهم.

* تتعامل دور النشر بالإسكندرية مع المؤلفين بإحدى الطرق الآتية: نسبة مئوية من ثم بيع النسخة أو شراء المادة العلمية أو النشر على حساب المؤلف أو بطريقة اقتسام الربح وهي أقل الطرق استخداماً بالإسكندرية.

* صناعة الكتاب في الإسكندرية لاتعاني من قلة المطابع وتلبي احتياجات الناشرين إلا أن معظمها غير حديثة وإمكانياتها ضعيفة، كما تنتشر كثير من المطابع الصغيرة العشوائية بالإسكندرية والتي لا تخضع لأي رقابة.

* توجد وفرة في العاملين في المطابع وذلك لوجود جهتين لتخريج عمال المطابع وهما قسم الطباعة بالمدرسة الزخرفية الصناعية ومركز تدريب الطباعة التابع لمصلحة الكفاية الإنتاجية إلا أن هؤلاء الخريجين ليسوا على دراية كاملة باستخدام الآلات الحديثة والأجهزة الإلكترونية وخاصة الحاسب الآلي.

* من المشاكل التي تعترض المطابع أن الإنتاج المحلي من الورق والأحبار لاتكفي متطلباتهم مما يضطرهم إلى الاعتماد على الاستيراد بالإضافة إلى ارتفاع أسعار المواد الداخلة في إنتاج الكتاب.

* على الرغم من أن معظم دور النشر أعربت أن تأثير الإعلان في زيادة المبيعات محدوداً إلا أن دور النشر تستخدم عدة وسائل للإعلان عن الكتب؛ وهي قوائم المطبوعات، النسخ المجانية، الاشتراك في معارض الكتب، إرسال خطابات مباشرة إلى الشخصيات والهيئات، والملصقات اليدوية، والعرض في واجهات المتاجر، فضلاً عن استخدام شبكة الإنترنت في الإعلان.

* يقتصر سوق الكتاب في الإسكندرية على ثلاث فئات فقط هم مشترو الكتب الثقافية، طلبة الجامعة، الأطفال، أما المكتبات فتأتي في المرتبة الثانية لأن عددها قليل لا يتناسب مع عدد السكان فضلاً عن قلة الميزانيات الخاصة بها.

* قنوات التوزيع بالإسكندرية تعاني من قصور شديد ممايؤثر على حجم المبيعات حيث لاتوجد قنوات توزيع كافية ولا تغطي كل أنحاء البلاد، ويستخدم الناشرون بالإسكندرية عدة قنوات تتمثل في: متاجر الناشر، معارض الكتب، شركات توزيع الصحف، البريد العادي، الإنترنت فضلاً عن التصدير إلى الخارج.

* توجد عدة طرق متبعة في البيع وهي: البيع نقداً، الحساب الجاري، بالأمانة، التبادل بين ناشر وآخر، وتختلف نسبة الخصم التي يمنحها الناشر باختلاف منفذ التوزيع، ونوع الكتاب، وكمية النسخ المشتراة.

* اتضح أن النشر في الإسكندرية يعاني من عدة مشاكل تتمثل في: انخفاض دخول الأفراد، ارتفاع نسبة الأمية، قلة عدد المكتبات، انخفاض الميزانيات، قلة منافذ التوزيع بالإضافة إلى ارتفاع أسعار الخامات الداخلة في إنتاج الكتاب علاوة على عدم اهتمام وسائل الإعلام بالإعلان عن الكتب الصادرة حديثاً.

* إن هناك تباين ظهر بجلاء في حلقة التوزيع والتسويق بين كل من الناشر التجاري والناشر غير التجاري والمطابع؛ فالمطابع لاتقوم بتوزيع الكتاب وتسويقه فهي مسئولية العميل سواء كان مؤلفاً أو ناشراً، في حين نجد الناشر التجاري يسعى لإنجاح عملية التوزيع والتسويق لأهداف مادية بحتة وهو ضمان الحصول على ربح معقول، أما الناشر غير التجاري فإنه لايهتم بالناحية المادية بقدر مايحرص على وصول الكتاب إلى المستفيد منه بدون إرهاقه مادياً وغالباً ما يسعى لتغطية التكاليف فقط وأحياناً يكون ضمن خطة النشر أن توزع الكتب مجاناً على المستفيدين.

ثم اتبعتها بمجموعة من التوصيات المقترحة والتي من شأنها معالجة مواطن الخلل في حركة النشر بالإسكندرية ودفعها في مسارها الصحيح؛ ومن أهمها:

* ضرورة قيام الدولة برعاية المؤلفين، ومنح الجادين منهم منح للتفرغ لإنجاز مشروعاتهم الفكرية، والعمل على تحفيزهم من خلال تفعيل قانون حق المؤلف.

* أن تعمل دور النشر الصغيرة بالإسكندرية على الاندماج معاً لتكون مؤسسات عملاقة ضخمة على هيئة شركات مساهمة بما يضمن لهم الاستمرارية والقدرة على المنافسة في ظل عصر لا مكان فيه للكيانات الصغيرة في عالم النشر وخصوصاً في ظل تطبيق اتفاقية الجات وغيرها من الاتفاقات التي من شأنها إزالة الحدود وانسياب السلع.

* ضرورة قيام الدولة بدعم صناعة الكتاب من خلال تخفيض الضرائب والرسوم الجمركية للمواد الداخلة في إنتاج الكتاب، وتخصيص مساحات مناسبة في وسائل الإعلام المختلفة للإعلان عن الكتب الصادرة حديثاً.

* ضرورة التوسع في مدارس الطباعة ومراكز التدريب المهني وإضافة المقررات والمناهج الحديثة التي تتلاءم مع التطورات الحديثة في الطباعة وتزويد هذه المدارس بماكينات الطباعة المتطورة فضلاً عن إعداد دورات تدريبية للعاملين بالمطابع ليكونوا على دراية بكل المستجدات في مجال الطباعة.

* الاستغناء عن ماكينات الطباعة القديمة، واستيراد ماكينات الطباعة الحديثة المتطورة، وذلك من شأنه الارتفاع بمستوى الكتاب من حيث الطباعة والإخراج مع ضرورة تسجيل جميع البيانات الضرورية على الكتاب وخاصة اسم المطبعة وعنوانها، سنة النشر، الناشر.. الخ.

* ضرورة تدخل الدولة في تحديد أسعار الورق بما يضمن عدم تلاعب التجار في الأسعار، والعمل على زيادة المنتج المحلي وتوزيع حصص على الناشرين مع هذا الإنتاج بالأسعار المعتمدة.

* ضرورة مشاركة رجال الأعمال بالإسكندرية في دعم المؤسسات الثقافية بالمال وخاصة المكتبات بما يعود على حركة النشر بالرواج.

* ضرورة إنشاء مكتب إيداع تابع لدار الكتب الوطنية في محافظة الإسكندرية وذلك للتيسير على الناشرين والمؤلفين الإيداع بدون مشقة وقيام الدولة بتفعيل قانون الإيداع من خلال التعريف بالإنتاج الصادر حديثاً في وسائل الإعلام المختلفة.

* إنشاء المزيد من المكتبات وزيادة المخصصات المالية لشراء الكتب، لأن المكتبات هي السوق القادرة على امتصاص ما يصدره الناشرين من كتب، وبدون ذلك يحدث تعثر في حركة النشر.

* ضرورة تعاون الناشرين السكندريين معاً في إنشاء شبكة توزيع تقوم على توزيع وتصريف كتبهم في داخل البلاد وخارجها.

* العمل على إنشاء نادي الكتاب بالإسكندرية يساهم فيه جميع الناشرين بعمل طبعات شعبية منخفضة السعر لأعضاء النادي، مما يتيح دخل إضافي لكل من المؤلف والناشر.

* ضرورة إصدار دورية متخصصة في شئون الكتاب السكندري ترعاها مكتبة الإسكندرية الجديدة ويخصص فيها باباً للتعريف بإصدارات الناشرين الحديثة.

* أن تعمل الدولة على تشجيع تصدير الكتاب المصري إلى الخارج وفتح أسواق جديدة له وذلك من خلال إزالة كافة المعوقات الداخلية والتي تتمثل في تخفيض تكاليف الشحن، وتبسيط الإجراءات الجمركية وموافقات التصدير، وفي ذلك قضاء على تزوير الكتاب لأن السبب الرئيسي في تزوير الكتاب المصري أنه غير موجود في الخارج.

* الاستفادة من التكنولوجيا الحديثة في الدعاية والتسويق للكتب الصادرة حديثاً من خلال شبكة الإنترنت والدخول في مجال النشر الإلكتروني لما له من مزايا عديدة.

* العمل على إقامة المزيد من معارض الكتب بالإسكندرية وتخفيض قيمة الاشتراك فيها والاهتمام بإصدار قوائم المصبوعات وأن تشتمل على المعلومات الببليوجرافية كاملة بالإضافة إلي ملخص لمحتويات الكتاب فضلاً عن السعر.

* إنشاء إدارة مستقلة للنشر بمكتبة الإسكندرية الجديدة تضم قسم للتأليف والتحرير وقسم للطبع وقسم للتوزيع، ويناط بها نشر أوعية المعلومات المختلفة لتلبية احتياجات المكتبة والمجتمع المحيط بها، وتقوم على نشر البحوث والدراسات التي تعدها أقسام المكتبة، والببليوجرافيات المختلفة، والمراجع المتنوعة، فضلاً عن نشر الأعمال التراثية.

* أن توجد هيئة استشارية لدراسة سوق النشر ويمكن للناشرين الاستعانة بها للتعرف على متطلبات سوق النشر ووضع خطة للنشر والتوزيع.

* ضرورة تشجيع الناشرين على الاندماج في مشروعات النشر المشترك مع ناشرين آخرين بالدول العربية الأخرى وذلك من شأنه تدعيم تواجد الكتاب السكندري في المحافل الدولية وتيسير توزيعه خارجياً.

صدر حديثا

موسوعة التصنيف العملي

تصنيف ديوي العشري

بين النظرية والتطبيق

في طبعته الحادية والعشرين
مع دراسة مقارنة للطبعات السابقة

تأليف

فؤاد إسماعيل فهمي

مدير المركز القومي للإعلام والتوثيق (سابقاً)

دار المريخ للنشر

ص.ب : ١٠٧٢٠ - الرياض : ١١٤٤٣ فاكس ٤٦٥٧٩٣٩

المملكة العربية السعودية - هاتف : ٤٦٤٧٥٣١/ ٤٦٥٨٥٢٣ + (٠٠٩٦٦١)

Arab Journal of Library & Information Science

Vol. 26 No. 1 January 2006

Contents

Studies :

- The use of electronic information sources by academic staff of King Saud University
  Dr. Suliman S. Al-Aqla 5 - 42
- Current trends in information measurement: a state of the art (2)
  Dr. Mohammed G. Ghandour 43-58
- Current trends in information organization and its impact on education for cataloguing in Arab departments of library & information sciences
  Dr. Hashim Farahat ; Dr. Mubark S. Suliman 59-94
- The use of author authority file in electronic environment: an experimental study on catalogs of three libraries in Riyadh city
  Dr. Misaed S. Al-Tayar 95-124
- Scholarly communication of Cairo University academic staff: a field study
  Dr. Amany A. Rifat 125-142
- The Staff of Beni Sweif University Libraries: an analytical and evaluative study (2)
  Dr. Azah F. Abdel-Maboud 143-166
- Online databases
  by Carol Tenopir, trans. by Dr. Inas H. Sadek 167-172

Reports:

- Symposium on Arab automated cataloging, Al Ein, Emirates, 15-16 Feb. 2005
  Dr. Younis A. Al-Shawabkah 173-186

Reviews:

- Book publishing in Alexandria, Egypt (Ph.D. Thesis)
  Rida S. Muqbel 187-196

* Issued quarterly by: Mars Publishing House London House, 271 King St. London W 69 Iz	* For Correspondence and Subscription * Mars Publishing House P.O.Box: 10720 (Riyadh 11443) Saudi Arabia	*Annual Subscription * Saudi Arabia (120 S.R.) * Arab Countries (45 US$) * Others (60 US$)

Arab Journal of Library & Information Science

CHEIF EDITOR
Dr. M. FATHY ABDUL HADY

MANAGER
ABDULLAH AL MAGID

EDITORIAL SECRETARY
USAMA SALAMA AHMED

CONSULTANTS

Dr. Ahmed Badr
Professor, of Librarianship and Information Science

Dr. Ribhi M. Olian
Associate Professor
Balkaa University.
Jordan

Dr. Saad A. Al-Dobaian
Professor, Dept, of Librarianship
King Saud University.

Dr. Said Ahmed Hasab Allah
Professor, Dept. of Library & Information Science, King Saud University, Saudi Arabia

Dr. Mabrouka O. Mouhairk
Academy of Higher Studies,
Tripoli, Libya

Dr. Hisham Abbas
Dept. of Library & Information Science
King Abdul Aziz University
Saudi Arabia

Dr. Wahid Qadoura
Higher Institute of Documentation,
Tunisia

Dr. Yaser Yusef Abdel-Mo'tey
College of Basic Education,
Kuwait

Dr. Yhaya Mahmoud Sa'ati
Professor, Dept. of Library
& Information Science, Al Imam
Mohamed Bin Saud University.
Saudi Arabia

Dr. Moustafa Abou Shc'isha'
Professor, Dept. of Library,
Archves & Information Science,
Cairo University, Egypt

Dr. Usama El-Said Mahmoud
Professor, Dept. of Library,
Archives & Information Science,
Cairo University, Egypt

Arab
Journal of
Library
&
Information
Science

Vol. 26, No.1
Jannary 2006

بسم الله الرحمن الرحيم

مجلة المكتبات والمعلومات العربية

السنة السادسة والعشرون - العدد الثاني
ابريل 2006 م / ربيع أول 1427 هـ

مجلة

المكتبات والمعلومات العربية

هيئة التحرير

رئيس التحرير: الأستاذ الدكتور / محمد فتحي عبدالهادي   مدير التحرير: عبدالله الماجد

سكرتير التحرير: أسامة سلامة أحمد

المستشارون

الأستاذ الدكتور / أحمد بدر

أستاذ المكتبات والمعلومات غير المتفرغ

قسم المكتبات والوثائق

كلية الآداب – جامعة القاهرة (فرع بني سويف)

الأستاذ الدكتور / ربحي مصطفى عليان

كلية التخطيط والإدارة

جامعة البلقاء التطبيقية – الأردن

الأستاذ الدكتور / سعد بن عبدالله الضبيعان

قسم المكتبات والمعلومات – كلية الآداب

جامعة الملك سعود – المملكة العربية السعودية

الأستاذ الدكتور / السيد أحمد حسب الله

قسم المكتبات والمعلومات – كلية الآداب

جامعة الملك سعود – المملكة العربية السعودية (سابقا)

الأستاذة الدكتورة / مبروكة عمر محيريق

أكاديمية الدراسات العليا

طرابلس – ليبيا

الأستاذ الدكتور / هشام بن عبدالله العباس

قسم المكتبات والمعلومات – كلية الآداب

جامعة الملك عبد العزيز – المملكة العربية السعودية

الأستاذ الدكتور / مصطفى أبو شعيشع

قسم المكتبات والوثائق والمعلومات

كلية الآداب – جامعة القاهرة – مصر

الأستاذ الدكتور / وحيد قدورة

المعهد الأعلى للتوثيق

تونـــس

الأستاذ الدكتور / ياسر يوسف عبدالمعطي

قسم المكتبات والمعلومات

كلية التربية الأساسية – الكويت

الأستاذ الدكتور / يحيى محمود ساعاتي

قسم المكتبات والمعلومات – كلية العلوم الاجتماعية

جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

المملكة العربية السعودية

الأستاذ الدكتور / أسامة السيد محمود

قسم المكتبات والوثائق والمعلومات

كلية الآداب – جامعة القاهرة – مصر

مجلة المكتبات والمعلومات العربية

تصدر هذه المجلة فصلياً عن دار المريخ، لندن - بريطانيا

دار المريخ للنشر

السنة السادسة والعشرون العدد الثاني ابريل 2006م ربيع أول 1427هـ

في هذا العدد

دراسات :

☆ الصناعات الثقافية في المملكة العربية السعودية : دراسة تحليلية
د .عبد الكريم بن عبدالرحمن الزيد 5 - 14

☆ شبكة المعلومات الجامعية (ASUNET) بجامعة عين شمس : دراسة تحليلية ميدانية
د . ثناء إبراهيم موسى فرحات 15-68

☆ توظيف اللسانيات الحاسوبية في خدمة الدراسات اللغوية العربي : جهود ونتائج
د .عبدالرحمن بن حسن العارف 69-102

☆ الفهرست لابن النديم : قراءة نقدية بين طبعاته المتعددة
د . مها أحمد إبراهيم محمد 103-144

☆ بين يدى خطتان معربتان لتصنيف ديوى العشري : دراسة تحليلية مقارنة
د . أسامة مصطفى إبراهيم 145-166

☆ الاتجاهات الحديثة في التحليل الموضوعي : نحو مدخل موضوعي متكامل لمصادر المعلومات (4)
د . شريف كامل شاهين 167-192

تقارير:

☆ تدشين مكنز علوم الوقف
الكويت : الأمانة العامة للأوقاف ، 1 أكتوبر 2005 193-196

مراجعات الكتب:

☆ الاتصال العلمي في البيئة الإلكترونية
إعداد د .حشمت قاسم ،عرض وتحليل د . محمد إبراهيم حسن محمد 197-201

القسم الإنجليزى :

☆ الكتب الإلكترونية ومستقبلها فى المكتبات الأكاديمية في منطقة الخليج
د .عبدالغفار قاري 4 - 18

المراسلات والاشتراكات والإعلانات:

لجميع الدول العربية والعالم يتفق بشأنها مع

دار المريخ للنشر

☆ المملكة العربية السعودية
الرياض -ص .ب : 10720
(الرياض) 11443- فاكس
(009661) 4657939

☆ جمهورية مصر العربية
الجيزة - 4 ش الفرات - المهندسين
ت : 3376579 - 7609971
فاكس : (00202) 7609457

الاشتراك السنوي:

☆ 120 ريالاً سعودياً بالمملكة
☆ 45 دولاراً أمريكياً لكافة الدول العربية
☆ 100 جنيه داخل جمهورية مصر العربية .

المقالات المنشورة بهذه المجلة تعبر عن رأي أصحابها وتخضع للتحكيم الأكاديمي

قواعد النشر

1 - مجلة المكتبات والمعلومات العربية ، تصدر أربع مرات في العام ، صدر عددها الأول في يناير 1981م ، تتولى نشرها دار المريخ للنشر بالرياض وتصدر عن مكتبها بلندن (مؤقتا) .

2 - تقدم البحوث والمقالات والترجمات مطبوعة على الآلة الكاتبة على مسافتين على وجه واحد .

3 - تخضع الدراسات المقدمة للنشر في المجلة للتحكيم العلمي .

4 - يرفق الباحث ملخصاً لبحثه في حدود 100 كلمة (مائة كلمة) تصدر البحث .

5 - ترسم الأشكال والرسوم البيانية بالحبر الصيني على ورق «كلك» حتى تكون صالحة للطباعة أما الصور الفوتوغرفية فيراعى أن تكون مطبوعة على ورق لماع ، وإذا كانت ملونة فلابد من تقديم الشريحة الأصلية .

6 - يراعى وضع خطوط متعرجة تحت العناوين الجانبية ، وكذلك الألفاظ والعبارات التي يراد طبعها ببنط ثقيل ، كما توضع خطوط عادية أسفل عناوين الكتب والدوريات .

7 - يراعى كتابة علامات الترقيم بعناية (النقطة ، علامة الاستفهام ، علامة التعجب . . . الخ) في كتابة البحث وبصفة عامة يتبع الأسلوب العلمي في الكتابة .

8 - يفضل كتابة المصادر والحواشي في نهاية البحث ، وتأخذ أرقاماً مسلسلة وفقاً للقواعد الحديثة للوصف الببليوجرافي .

9 - أصول البحوث والمقالات التي تصل المجلة لاترد ولاتسترجع سواء نشرت أو لم تنشر بالمجلة .

10 - يخضع تنسيق البحوث والمقالات وترتيبها داخل العدد لاعتبارات فنية لاعلاقة لها بمكانة الكاتب .

11 - لاتقبل المجلة نشر البحوث أو المقالات أو الترجمات التي سبق نشرها ، كما لايجوز إعادة النشر في مجلات علمية أخرى بعد إقرار نشرها في هذه المجلة إلا بعد الحصول على إذن كتابي من هيئة تحرير المجلة .

12 - تقبل البحوث المكتوبة باللغتين العربية والإنجليزية على أن تكون الأبحاث باللغة الإنجليزية ، عن تجارب وإسهامات عربية في مجال المكتبات والمعلومات .

13 - تأمل هيئة التحرير من السادة الأساتذة الباحثين والكُتاب الذين يرغبون في نشر بحوثهم ومقالاتهم في الأعداد القادمة من المجلة أن يلتزموا بالإرشادات هذه ، لأن هذا يساعد هيئة تحرير المجلة على أداء عملها كما يساهم في خدمة أهداف المجلة ، وسنعتذر عن قبول أية مقالة أو بحث لايلتزم مؤلفها بتلك القواعد .

14 - تمنح إدارة المجلة لمؤلف كل بحث أو مقالة نسخة مجانية من المجلد الذي نشر به البحث أو المقال .

15 - توجه جميع المراسلات الخاصة بالمجلة إلى : دار المريخ للنشر على عنوانها التالي :

ص.ب: 10720 - الرياض: 11443 - المملكة العربية السعودية

للبحث في جميع أعداد المجلة السابقة منذ صدورها في يناير عام 1981 يمكن زيارة موقع :

www.cybrarians.info

دراسات

الصناعات الثقافية في المملكة العربية السعودية: دراسة تحليلية(*)

د. عبدالكريم بن عبدالرحمن الزيد
أستاذ مساعد في قسم المكتبات والمعلومات
بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية
ونائب المشرف العام على مكتبة الملك عبدالعزيز العامة بالرياض

ملخص :
تُعرِّف هذه الدراسة بالصناعة الثقافية ، وأنواعها ، وعلاقة التصنيع الثقافي بحقوق الملكية الفكرية ، ثم تتناول الصناعات الثقافية في المملكة العربية السعودية ، ويقصد بها الإنتاج من الكتب والمطبوعات الدورية والأعمال الفنية والصناعات الإلكترونية . وتنتهي الدراسة بالإشارة إلى مستقبل الصناعات الثقافية في المملكة .

تعريف الصناعات الثقافية:

يمكن تعريف الصناعات الثقافية بأنها جميع الوسائل المادية التي تستخدم في إنتاج الثقافة والفنون ونشرها في صناعات إلكترونية وغير إلكترونية ، وتشمل الصناعات الثقافية قطاعات واسعة من المواد المتنوعة والوسائل المادية التي تستخدم في نقل معطيات واقع الإنسان وإبداعاته الفكرية والوجدانية والمعرفية . وتعتمد التنمية المعرفية على الصناعات الثقافية بشكل كبير بوصفها الوسائل والأدوات الأساسية في إنتاج المعرفة ونشرها ، فالصناعات الثقافية عنصر هام في البناء الحضاري والتنموي الشامل لثقافة الأمة واستقلالها السياسي والاقتصادي والفكري ووسيلة للتفاعل الحضاري بين الأمم والثقافات المتنوعة .

* قدم إلى الندوة الثانية لحقوق الملكية الفكرية بعنوان : (نظام حماية حقوق المؤلف الجديد وآثاره على التصنيع الثقافي) .

هدف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تبيان الحالة الراهنة للصناعات الثقافية في المملكة العربية السعودية ومدى إسهام التشريعات القانونية التي صدرت في المملكة بتطوير هذه الصناعات ، وعن مدى تحقيق خطط التنمية في المملكة لأهدافها المتعلقة بالصناعات الثقافية بوصفها أساس التنمية المعرفية للمواطن في المملكة ، ومقارنة التصنيع الثقافي في المملكة بالدول الأخرى .

أنواع الصناعات الثقافية:

تتكون الصناعات الثقافية من قطاعين أساسيين :

(أ) القطاع الأول يشمل المواد الأولية والمواد الخام التي تستخدم في إنتاج الثقافة ، ومنها الورق بأنواعه والأحبار والأقلام ومواد الطباعة والأفلام الخام ومواد معالجتها والمواد القرطاسية بأنواعها والأدوات التعليمية والترفيهية والمواد المستخدمة في الفنون التشكيلية وفي الإنتاج المسرحي والتلفزيوني والمواد المستخدمة في صنع أفلام الفيديو واسطوانات الحاسب الآلي .

(ب) القطاع الثاني يشمل وسائل إنتاج الثقافة ونقلها مثل الكتب والمطبوعات بأنواعها والمصنفات السينمائية والصوتية والمنتجات الإذاعية والمنتجات التعليمية والتربوية والمصنفات الفوتوغرافية ومصنفات الفن التطبيقي والفن التشكيلي . وبراءات الاختراع . وأجهزة الإرسال والعرض والاستقبال التلفزيوني والإذاعي والسينمائي والمطابع وأجهزة التصويروالتسجيل والحاسبات الشخصية والطابعات وأجهزة القياس والمخابر العلمية والآلات الموسيقية والبرامج الحاسوبية والنشر الإلكتروني وصولاً إلى الأقمار الصناعية .

وسوف تقتصر هذه الدراسة على الصناعات الثقافية في مجالين فقط هما : المصنفات الأدبية والصناعات الإليكترونية .

علاقة التصنيع الثقافي بحقوق الملكية الفكرية:

يعد حق المؤلف شكلاً من أشكال الحماية التي تنص عليها القوانين الدولية والإقليمية والمحلية لصالح مؤلفي المصنفات الأصلية ، بما في ذلك المصنفات الأدبية والعلمية والفنية والإلكترونية وغيرها . وهناك علاقة تفاعلية بين الصناعات الثقافية وحقوق الملكية الفكرية ،

إذ أن تطور الصناعات الثقافية يرتبط بالحماية القانونية للحقوق المالية والمعنوية للمبدعين والمنتجين لهذه الثقافة سواء كانوا أفراداً أو مؤسسات .

ويعتمد إنتاج المعرفة البشرية على التصنيع الذي بدوره يحتاج إلى إطار قانون وتشريعي يوفر الغطاء الآمن لهذه الصناعات . ووسيلة فاعلة لزيادة عطاء الإنسان وإبداعاته الفكرية والعلمية والفنية .

وفي عصر العولمة الاقتصادية وتطور أنظمة الاتصال تزايد الاهتمام بالحماية القانونية والتشريعية للصناعات الثقافية على اعتبارها منتجاً قومياً ووطنياً يجب حمايته وعدم السماح بالتعدي عليه بالاستفادة غير النظامية . لذلك صدرت التشريعات المتعددة والتي تنص على حماية الحقوق الفكرية ، وأصبحت جزءاً من تشريعات منظمة التجارة الدولية ، والمنظمات الإقليمية الأخرى .

الدراسات السابقة:

لا يتوافر دراسات علمية عن الصناعات الثقافية في المملكة العربية السعودية بشكل متكامل . وهذا يعطي هذه الدراسة أهمية وتميزاً في معالجة هذا الموضوع ، أما على صعيد الدراسات المتعلقة بالتصنيع الثقافي على مستوى الوطن العربي فهناك دراستان ، الأولى للأستاذ أديب اللجمي[1] نشرت عام 1994م بهدف التعرف على مستقبل الصناعات الثقافية في الوطن العربي ، وقد بينت هذه الدراسة عدم جدوى أي نوع من الصناعات الثقافية والاتصالية في الوطن العربي ، وأن الصناعات القائمة فيه منتشرة بشكل عشوائي مما يدل على عدم وجود سياسة عربية لإنشاء هذه الصناعات والتي يستورد جزء كبير منها من الخارج . أما الدراسة الثانية للدكتور عبدالكريم الزيد[2] ؛ فقد نشرت عام 2000م بمناسبة اجتماع وزراء الثقافة العرب في الرياض ، وكان الهدف من هذه الدراسة التعرف على واقع الصناعات الثقافية في الوطن العربي وذلك من خلال عرض الإحصائيات الخاصة بالتصنيع الثقافي . وقد توصلت هذه الدراسة للعديد من النتائج ومنها : عدم توافر صناعات ثقافية في الوطن العربي ، سواء المواد والأجهزة الإلكترونية أو غير الإلكترونية ذات دلالة إحصائية أو اقتصادية . وإلى تدني ما يخصص للفرد العربي من الكتب والصحف اليومية .

الصناعات الثقافية في المملكة العربية السعودية:

حظيت الصناعات الثقافية في المملكة بنصيب وافر أسهم ولايزال في تطوير التصنيع الثقافي وإحداث نقلة نوعية نظراً لاهتمام مسيرة التنمية ببناء الإنسان السعودي وتنميته فكرياً وعلمياً واقتصادياً وصحياً واجتماعياً . وسوف نستعرض في هذا الجزء الإحصائيات الخاصة

بالتصنيع الثقافي في المملكة وتفسير دلالات الأرقام والمعطيات التي تبين مدى اهتمام التنمية في المملكة بالصناعات الثقافية ، وعلاقة ذلك بالتشريعات والأنظمة التي صدرت في المملكة مثل الإيداع القانوني ونظام حقوق الملكية الفكرية .

1 - المصنفات الأدبية والفكرية والعلمية والفنية . ونقصد بها إنتاج المملكة من الكتب والمطبوعات الدورية والأعمال الفنية حيث يبين الجدول رقم (1) تزايد إنتاج المملكة من هذه المصنفات منذ تطبيق نظام الإيداع القانوني المطبق في مكتبة الملك فهد الوطنية من (2115) عملاً عام 1414هـ إلى (7415) عملاً عام 1424هـ . ويمكن إظهار ذلك من خلال الجدول رقم (1) والذي يؤكد تضاعف الإنتاج الفكري أكثر من ثلاث مرات خلال عشر سنوات .

جدول رقم (1)

المصنفات الأدبية والفكرية والعلمية في المملكة بموجب نظام الإيداع القانوني[3]

السنة / المصنف	1414	1415	1416	1417	1418	1419	1420	1421	1422	1423	1424	المجموع
كتب	1697	2888	2776	2738	3530	3429	3305	4461	4337	5086	5155	**39402**
مطبوعات	304	146	130	82	103	84	81	48	64	44	47	**1133**
أطروحات	40	543	593	564	501	929	792	1065	1038	1233	1814	**9112**
مواد سمعبصرية	40	17	124	53	29	1	2	12	14	483	290	**1065**
خرائط	3	174	1	24	1	-	3	-	-	69	4	**279**
أعمال فنية	31	80	33	51	28	83	28	-	91	17	25	**467**
برامج حاسب	-	5	4	6	22	123	31	12	19	171	80	**473**
المجموع	**2115**	**3853**	**3661**	**3518**	**4214**	**4649**	**4242**	**5598**	**5563**	**7103**	**7415**	**51931**

وإذا ما أردنا مقارنة هذه الأرقام والمعطيات فإننا نلاحظ أن نسبة مايخصص لكل ألف مواطن (219) كتاباً ، وهي نسبة تصل إلى نصف مايخصص للفرد من الكتب في الدول المتقدمة والتي تصل إلى (513) كتاباً لكل ألف مواطن ، ومتقدمة عما يخصص من المطبوعات للمواطن العربي من الكتب والتي بلغت (29) كتاباً لكل ألف مواطن عربي . أما ما يخصص من المطبوعات الدورية بما فيها الصحف اليومية والمجلات فإن عدم توفر أرقام دقيقة لمبيعات الصحف اليومية يحول دون معرفة الأرقام الدقيقة ، ويمكن إعطاء رقم تقديري لما يخصص من الصحف اليومية لكل ألف مواطن على أساس أن هناك (2,000,000) نسخة[4] تطبع

وتوزع من الصحف اليومية في المملكة ، وهذا يعني أن هناك (85) نسخة لكل ألف مواطن ، مقارنة بـ : (44) نسخة لكل ألف مواطن عربي و (286) نسخة لكل مواطن في الدول المتطورة(5) .

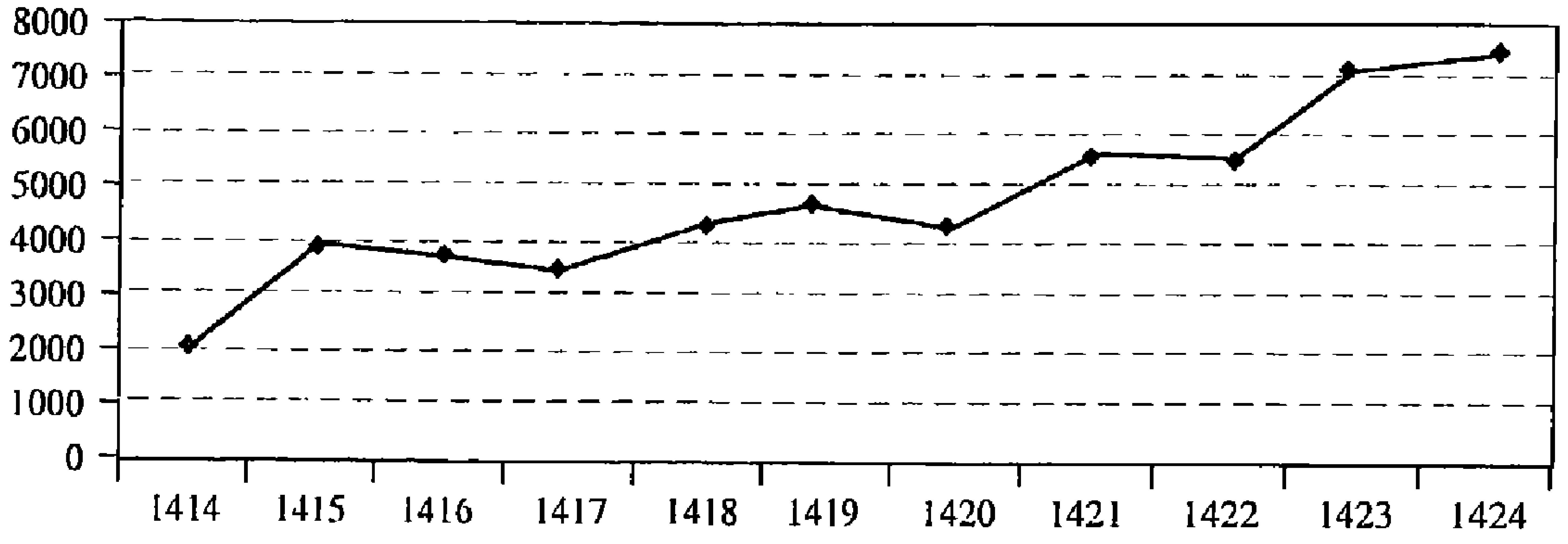

شكل رقم (1)

الإيداع القانوني في المملكة العربية السعودية

ونجد أن نسبة مايخصص للفرد في المملكة من الكتب والصحف اليومية قد تضاعف خلال السنوات الماضية ، وذلك للأسباب التالية :

1- نظام الإيداع القانوني والذي أشرفت مكتبة الملك فهد الوطنية على تطبيقه والذي أسهم في زيادة نسبة المصنفات الأدبية والفكرية خاصة الكتب ، حيث طبع في المملكة خلال عشر سنوات مايقارب (39402) عنوان طبع منها (39) مليون نسخة (على اعتبار أن كل عنوان طبع منه على الأقل ألف نسخة)(6) .

2- القدرة الشرائية المتنامية في المملكة ، حيث إن المملكة تصرف ما يقارب مليار ريال سنوياً على تجارة الكتب ، يصرف نصف هذا المبلغ (500) مليون على الكتب المستوردة(7) .

3- ارتفاع مستوى الصحف اليومية والمجلات في المملكة من حيث الشكل والمضمون ، وأزدياد نسبة التوزيع فيها خلال السنوات الماضية .

أما من حيث الصناعات الثقافية الأولية ، فإن الأرقام المقدمة من وزارة المالية للورق والمواد المستعملة يبين فارقاً يتجاوز مليار ونصف للعام 2001م ، حيث أن الواردات بلغت 2,211 مليار والصادرات بلغت 650 مليون فقط . وهذا يبين الفارق في واحد من أهم الصناعات الثقافية الأولية وهو الورق فقط ، هذا بخلاف الأجهزة والمعدات والمواد القرطاسية وغيرها والتي تستورد منها المملكة أكثر من 90% من احتياجاتها(8) .

2- الصناعات الإلكترونية:

ويشمل ذلك مجال تصنيع وتسويق البرمجيات وأجهزة الحاسوب وخدمات تقنية المعلومات والتجارة الإليكترونية والتبادل الإلكتروني ، وقد حققت المملكة في هذا الجانب تطوراً كبيراً خلال السنوات القليلة الماضية ، ويبلغ حجم سوق الصناعات الإلكترونية في المملكة حوالي (15) مليار ريال . وهي بذلك تعد من أضخم الأسواق في العالم العربي ، وأسرعها نمواً . (P.C. Magazine) (عدد ابريل/ نسيان 2004م) . ومن المؤكد أن إسهام الدول في تأسيس البنية التحتية للمعلومات والاتصالات كان له أكبر الأثر في تطور الصناعات الإلكترونية في المملكة . ولعل الجدول التالي رقم (2) يبين أعداد الحاسبات الشخصية ومستخدمي شبكة الإنترنت في المملكة مقارنة ببعض الدول الأجنبية .

جدول رقم (2)

عدد الحاسبات الشخصية ومستخدمي الإنترنت

الدولة	الحاسبات الشخصية	لكل 100 مواطن	مستخدمي الإنترنت	لكل 100 مواطن
السعودية	2,840,000	12,08	2,600,000	10,40
الولايات المتحدة	161,000,000	58,52	95,345,000	34,66
اليابان	40,000,000	21,52	47,080,000	37,09
الهند	4,600,000	0,45	5,000,000	4,93
روسيا	6,300,000	4,29	2,000,000	1,36
البرازيل	7,500,000	4,41	5,000,000	2,93
استراليا	8,900,000	46,46	6,700,000	34,97
بريطانيا	20,191,000	33,78	15,400,000	25,76
إيران	3,500,000	5,58	250,000	0,39
تركيا	2,500,000	3,81	2,000,000	3,04
الإمارات	300,000	12,15	735,000	0,30
مصر	750,000	1,20	450,000	0,70
لبنان	150,000	4,64	300,000	5,85
المغرب	300,000	1,08	100,000	3,52
الأردن	90,000	1,39	127,300	1,90
تونس	145,000	1,53	104,320	1,04
سوريا	230,000	1,42	30,000	1,85
الكويت	230,000	12,13	150,000	7,83
العالم	670,000,000	9,60	500,000,000	7,14

حيث تظهر هذه الجداول أن المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات ودولة الكويت في مرتبة متقدمة في مجال تقنية المعلومات على بقية الدول العربية ، حيث أن هناك (12) حاسوباً لكل مائة مواطن في المملكة ، وهو قريب النسبة في دولة الإمارات العربية ودولة الكويت ؛ أما بقية الدول العربية وبعض الدول النامية فإن النسبة منخفضة جداً عن هذا الرقم ، على خلاف الدول المتطورة والتي تتجاوز فيها النسبة (30) حاسوباً لكل مائة مواطن(9) ، أما من حيث استخدام الإنترنت ، فإن السعودية تبرز الأفضل عربياً بعد دولة الإمارات ، حيث إن في المملكة هناك عشرة أشخاص من كل مائة مواطن يستخدمون الإنترنت ، علماً أن المملكة تعتبر الأكبر في أعداد مستخدمي الإنترنت على مستوى الدول العربية(10) .

إجمالاً المملكة تتجاوز المتوسط العالمي من حيث عدد الحاسبات الشخصية لكل مائة مواطن وكذلك تتجاوز المتوسط العالمي من حيث عدد مستخدمي الإنترنت ، على الرغم من حداثة هذا الجانب في المملكة ، إذ تشير التوقعات إلى أن نسبة النمو في شراء الحاسبات الشخصية يصل إلى (30%) سنوياً ، وأن عدد مستخدمي الإنترنت في المملكة يزداد بنسبة (50%) سنوياً(11) ، كما نلاحظ سرعة تطور هذا النوع من التصنيع الثقافي في المملكة والزيادة المتواصلة في هذا المجال . خاصة أن تقنية المعلومات والتجارة الإليكترونية في المملكة تزداد بنسبة تصل إلى (30%) سنوياً(12) ومن المتوقع أن تشهد تقنية المعلومات تطوراً كبيراً في السنوات المقبلة خاصة للمملكة والإمارات اللتين تشكلان أكثر من 80% من إجمالي سوق الخليج(13) ويمكن قياس تطور التجارة الإلكترونية وتقنية المعلومات من خلال البنية التحتية للاتصالات في المملكة والتي سجلت أرقاماً عالية على الصعيد العربي والعالمي ، حيث تصل خطوط الهاتف في المملكة إلى مايقارب عشرة ملايين خط(14) بمتوسط يصل إلى (50) خط لكل مائة مواطن ، علماً بأن المتوسط العربي (7) خطوط لكل مائة مواطن ، والمتوسط العالمي (20) خط لكل مائة مواطن(15) .

مستقبل الصناعات الثقافية في المملكة:

من خلال معدلات النمو السنوية المتصاعدة في المملكة للصناعات الثقافية ، فإن المملكة سوف تشهد ارتفاعاً في نسبة المصنفات الأدبية والصناعات الإلكترونية على النحو التالي :

1- الكتب : حققت الكتب في المملكة نسبة زيادة سنوية تصل إلى (30%) خلال السنوات الماضية (وفقاً لنظام الإيداع القانوني) . ويمكن أن تصل عناوين الكتب عام (1434) إلى مايقارب (8000) عنوان يطبع منها ثمانية ملايين نسخة ولاشك أن نظام حقوق المؤلف الجديدة يتحمل مسئولية مضاعفة في حماية هذه الثروة الوطنية .

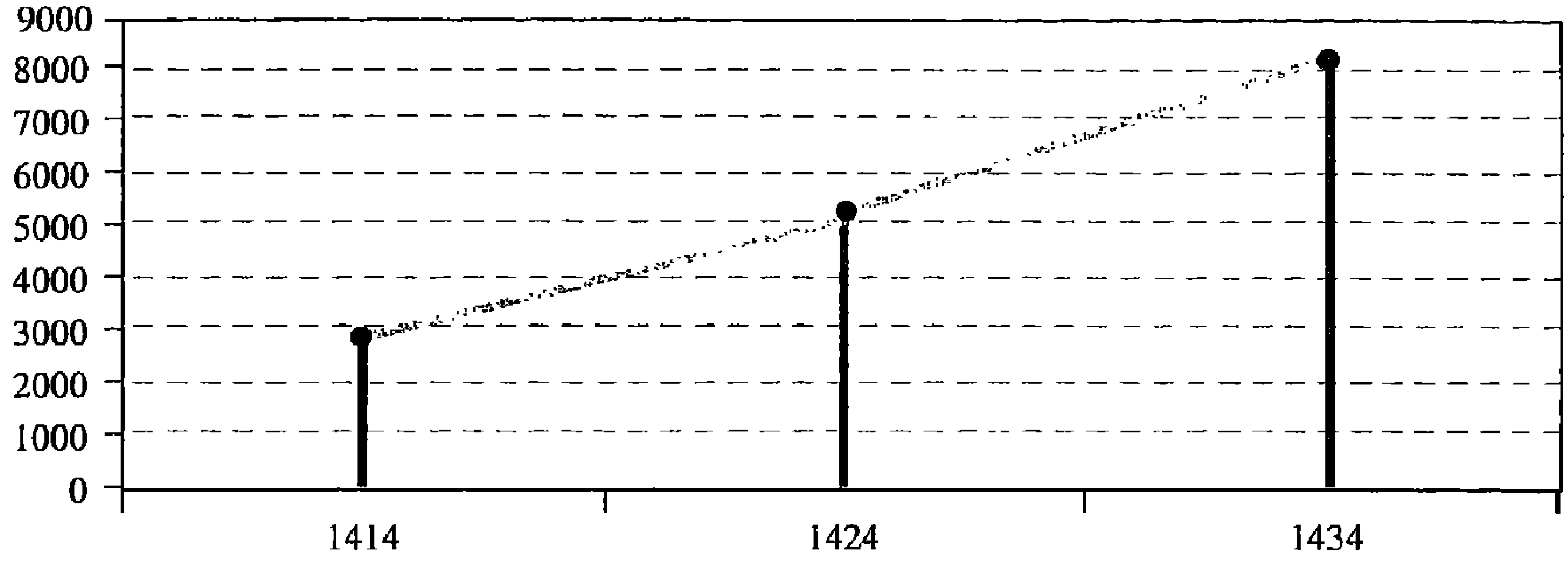

شكل رقم (2)

نسبة الزيادة للكتب المطبوعة في المملكة العربية السعودية

2- الصناعات الإلكترونية : تصل نسبة الزيادة السنوية للتجارة الإلكترونية في المملكة مايقارب (30%) سنوياً ، ويتوقع أن يصل عدد مستخدمي الإنترنت في المملكة عام 2007م إلى مايقارب ستة ملايين سخص ، وهذا الرقم سوف يرتبط بنظام حقوق المؤلف الجديد كونه الدعامة القانونية الأساسية في استخدام المنتجات الحاسوبية والبرامج والمواد الإعلامية والعلمية وغيرها .

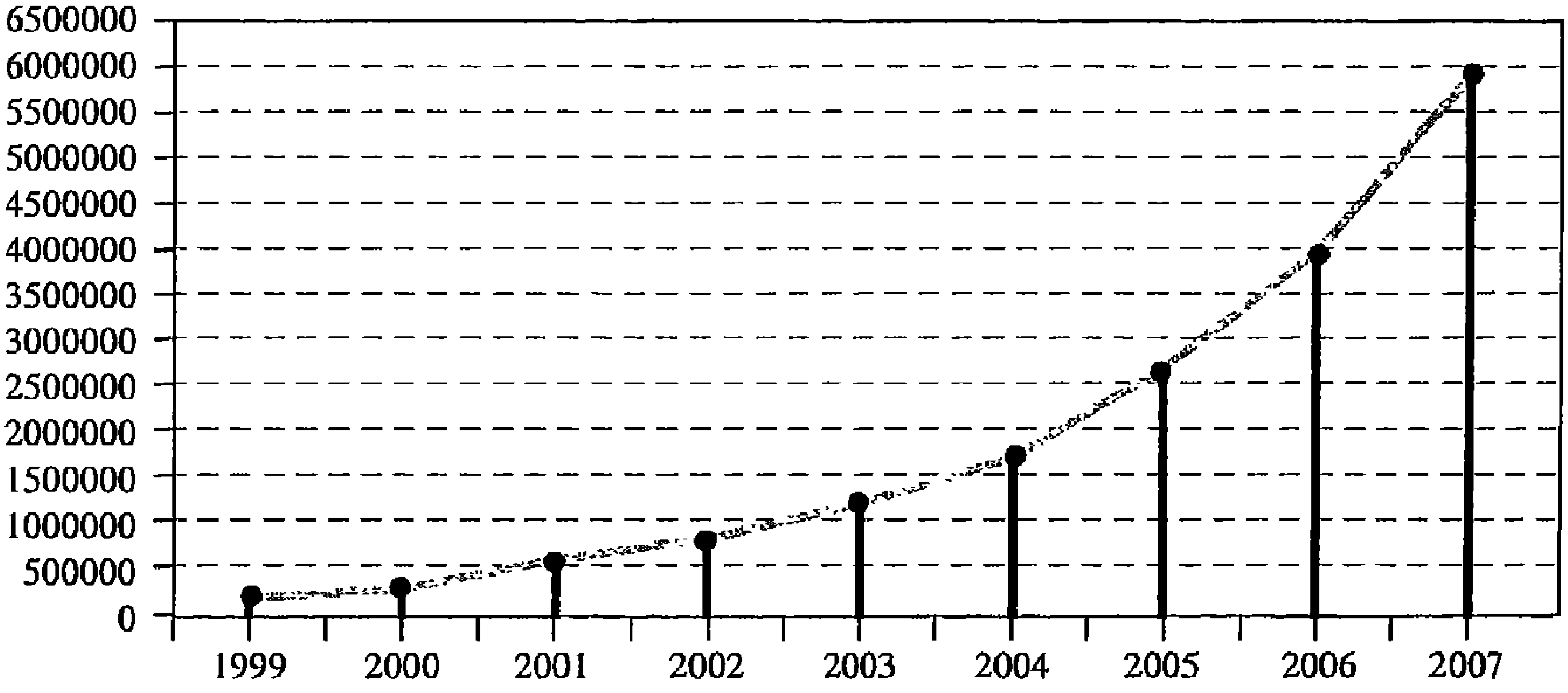

شكل رقم (3)

أعداد مستخدمي الإنترنت في المملكة العربية السعودية المتوقعة لعام 2007م

كما أن أعداد الحاسبات الشخصية مؤهل للزيادة والوصول إلى مايقارب أربعة ملايين وخمسمائة ألف في عام 2007م كما يبين ذلك الشكل رقم (4) .

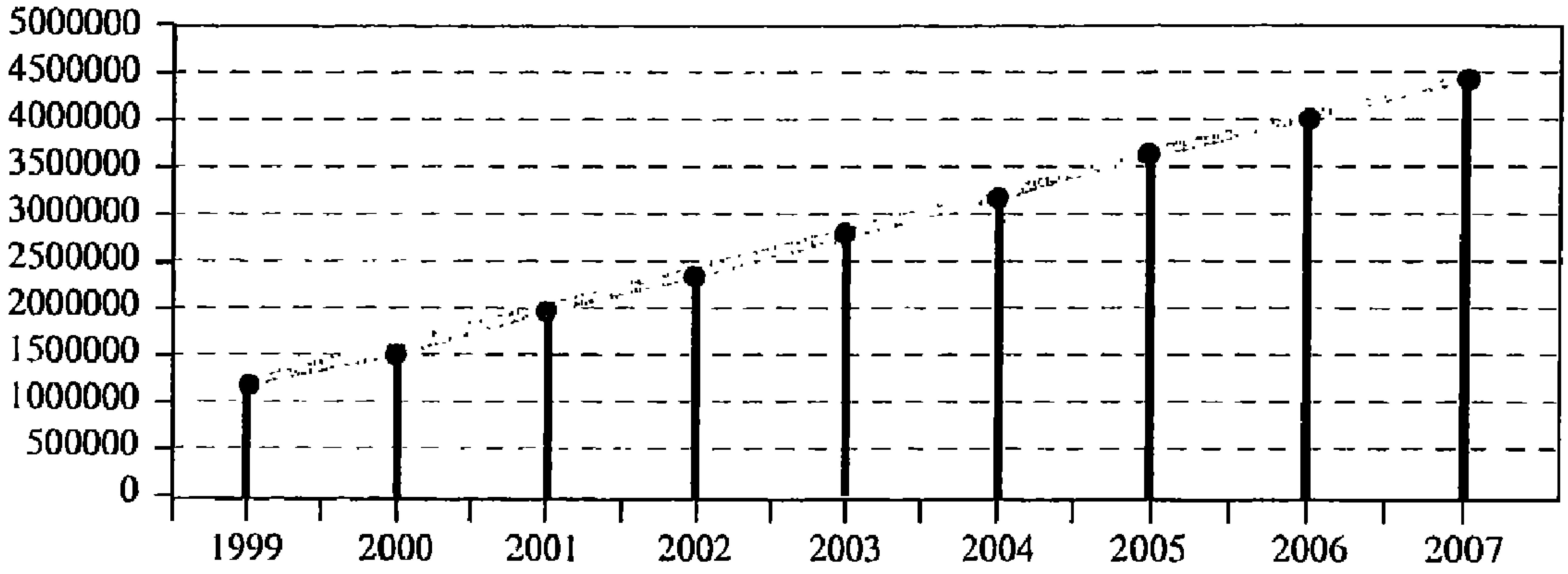

شكل رقم (4)

الزيادة السنوية للحاسبات الشخصية في المملكة العربية السعودية

النتائج:

توصلت الدراسة الحالية إلى مجموعة من النتائج لعل من أبرزها :

1- اهتمام خطط التنمية في المملكة العربية السعودية بالتنمية الثقافية والمعرفية من خلال :

(أ) توفير البنية التحتية لتقنية المعلومات والاتصالات .

(ب) إصدار التشريعات القانونية التي تحمي حقوق الملكية .

2 – ارتفاع نسبة ما يخصص للمواطن السعودي من الكتب (219) كتاب لكل ألف مواطن ، مقارنة بما يخصص للمواطن العربي (29) لكل ألف مواطن .

3- تعتبر سوق الصناعات الإلكترونية في المملكة من أضخم الأسواق في العالم العربي ، حيث يصرف سنوياً مايقارب (18) مليار ريال .

4- يصرف في المملكة مايقرب من مليار ريال على تجارة الكتب .

5- لكل مائة مواطن في المملكة هناك (12) حاسوباً شخصياً ، كما أن هناك عشرة أشخاص يستخدمون شبكة الإنترنت من كل مائة مواطن . وهي نسبة تتجاوز المتوسط العالمي .

التوصيات:

1- التأكيد على تفعيل نظام حقوق المؤلف الجديد من خلال إصدار اللوائح التنفيذية ولائحة العقوبات ومتابعة تطبيقها .

2- يمكن إنشاء محكمة متخصصة في متابعة قضايا حقوق الملكية تشرف عليها وزارة الثقافة والإعلام على أن تكون قرارات هذه المحكمة ملزمة للجهات والأفراد .

3- زيادة الاهتمام بالمصنفات الفنية والإلكترونية مثل برامج الحاسب الآلي ومحاولة تعريب المناسب منها إلى اللغة العربية .

4- الاهتمام بالصناعات الثقافية الأولية مثل الورق والمواد القرطاسية بأنواعها ؛ إذ أن المملكة تستورد أكثر من (90%) منها من الخارج . علماً بأن هذا النوع من الصناعات لايحتاج إلى توافر تقنيات عالية .

5- الاهتمام بالتدريب السليم على الاستفادة من خدمات شبكة الإنترنت خاصة لطلاب المدارس ، ويمكن إدخال مادة في التعليم العام لذلك .

الهوامش

(1) أديب اللجمي ، الصناعات الثقافية والاتصالية في الوطن العربي : نظرة مستقبلية في الثقافة ووسائل نشرها في الوطن العربي ، تونس : المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، 1994م ، ص 51 .

(2) عبدالكريم الزيد ، الحالة الراهنة للصناعات الثقافية العربية ، تونس : المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، 2000م ، ص 16 .

(3) المصدر : مكتبة الملك فهد الوطنية .

(4) هذا الرقم التقديري بناء على إحصائيات شركات التوزيع في المملكة ، إضافة إلى بعض الأرقام المقدمة من الصحف اليومية في المملكة .

(5) الدليل الإحصائي السنوي لليونسكو ، 1998م (UNESCO Statistical Yearbook 1998) .

(6) محمد الراشد ، حركة التأليف والنشر في المملكة العربية السعودية من واقع التطبيق الفعلي لنظام الإيداع السعودي ، مجلة الملك فهد الوطنية ، مج6 ع1 (محرم- جمادى الآخر 1421هـ) ، ص 19-33 .

(7) جريدة الوطن (1424/9/14هـ) .

(8) من موقع وزارة المالية (www.mof.gov.sa) .

(9) إبراهيم العيسوي ، التجارة الإلكترونية ، القاهرة : المكتبة الأكاديمية ، 2003هـ .

(10) (Gulf News, Oct 23-2003) .

(11) (PC Magazine. Apr. 2004) .

(12) جريدة الرياض 1425/1/24هـ .

(13) موقع جمعية الحاسبات السعودية www.computer.org.sa .

(14) المصدر : جريدة الرياض 1425/2/9هـ .

(15) إبراهيم العيسوي ، مصدر سابق ، ص 52 .

شبكة المعلومات الجامعية (ASUNET) بجامعة عين شمس دراسة تحليلية ميدانية

د. ثناء إبراهيم موسى فرحات
أستاذ المكتبات والمعلومات المساعد
ورئيس قسم المكتبات والمعلومات
كلية الآداب - جامعة عين شمس

ملخص:

تتناول الدراسة نشأة شبكة المعلومات الجامعية بجامعة عين شمس ، وتطورها وأهدافها ، والخدمات التي تقدمها وأسعار هذه الخدمات ، ثم تتناول بالتفصيل أقسام الشبكة : قسم التوثيق والميكروفيلم ، قسم المعلومات والحاسب الآلي ، قسم النشر العلمي ، المكتبة السمعية للمكفوفين ، قسم التدريب ، قسم الصيانة والتركيبات ، وحدة الإنترنت .

أهمية ومبررات الدراسة

أنشأت جامعة عين شمس شبكة المعلومات الجامعية حرصاً منها على مواكبة أحدث التطورات العلمية في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ولخدمة مجتمع البحث بالجامعة وخارجها . وهي مركز الاتصال الرئيسي في الجامعة بشبكة المعلومات الدولية (الإنترنت) وشبكة المجلس الأعلى للجامعات. وتعد شبكة المعلومات الجامعية مركزاً للأطروحات الجامعية المصورة ميكروفيلميا على المستويين القومي والعربي وتقديم الخدمات المتعلقة بها.

لاحظت الباحثة ظاهرة إقبال المستفيدين على شبكة المعلومات الجامعية بجامعة عين شمس للإفادة من خدمات المعلومات التي تقدمها ، وذلك من خلال عمل الباحثة كرئيس لقسم المكتبات والمعلومات في كلية الآداب بجامعة عين شمس وارتيادها المكتبة القومية للرسائل الجامعية وشبكة المعلومات الجامعية بجامعة عين شمس بشكل دائم لأسباب تعليمية وبحثية متنوعة . وبالتالي ، فإن هذه الظاهرة الإيجابية تعكس أهمية الشبكة في استثمار إمكانياتها المادية والبشرية . هذه الملاحظة دفعت الباحثة إلى دراسة شبكة المعلومات

الجامعية للتعرف على مستوى كفاءتها في ضوء مايتوافر لها من إمكانات ومدى ملاءمة الخدمات التي تقدمها للمستفيدين منها - أي أن مبررات هذه الدراسة تكمن في أن الشبكة لم تخضع لأي دراسة من قبل لكونها حالة دراسية فريده ومتميزة - ثم دراسة إمكانية تطوير دور الشبكة وخدماتها في المستقبل .

مشكلة الدراسة وتساؤلاتها

تتركز مشكلة هذه الدراسة في تحليل مدى تقدم شبكة المعلومات الجامعية بجامعة عين شمس بحيث يمكنها تحقيق أهدافها فضلاً عن تحليل المشكلات التي تعوق تقدمها واقتراح أساليب معالجتها . **ويمكن التعبير عن هذه المشكلة بالتساؤلات التالية :**

1- ماهي الأهداف التي تسعى شبكة المعلومات الجامعية إلى تحقيقها ؟

2- ماهي المهام والوظائف التي تؤديها شبكة المعلومات الجامعية ؟

3- ماهي طرق التوثيق المتبعة للأطروحات الجامعية في شبكة المعلومات الجامعية ؟

4- مامدى دقة وصحة واكتمال البيانات الببليوجرافية الواردة في التسجيلات التي تشتمل عليها قاعدة بيانات الرسائل الجامعية ؟

5- ماهي الخدمات التي تقدمها شبكة المعلومات الجامعية ؟

6- ماهي المعوقات الأساسية التي حالت دون قيام الشبكة بتحقيق أهدافها ؟

أي أن هذه الدراسة تهدف إلى رصد وتحليل وضع شبكة المعلومات الجامعية بجامعة عين شمس من حيث : التنظيم الإداري والإعداد الفني والحفظ والصيانة والخدمة والاسترجاع ، بغرض التعرف على المشكلات والمعوقات ، ووضع الحلول الملائمة لها من أجل تدعيم عمل الشبكة ، وذلك لما لها من أهمية كبرى في خدمة أغراض التعليم والبحث العلمي .

منهج الدراسة وأدواتها

اعتمدت الدراسة منهج دراسة الحالة ، نظراً لأنه يتناول الدراسة التحليلية المعمقة لشبكة المعلومات الجامعية بجامعة عين شمس . فهو الأكثر ملاءمة لهذه الدراسة نظراً لكون الشبكة - مجال الدراسة - تشكل حالة واحدة سوف تتم دراستها من جوانب متعددة .

واستخدمت الباحثة أكثر من أسلوب لجمع البيانات اللازمة للرد على تساؤلات الدراسة ، وذلك من خلال مايلي :

1- ملاحظة العمل بالشبكة على الطبيعة لرصد مايتم بصورة دقيقة .

2- الزيارات الميدانية والمقابلات الشخصية مع العاملين والمسئولين عن أقسام ووحدات الشبكة ، وكذلك مع المسئولين عن إدارة الشبكة .

3- قائمة مراجعة أعدتها الباحثة لجمع البيانات عن الشبكة .

4- الفهرس البطاقي للعنوان والموضوع بالمكتبة القومية للرسائل الجامعية .

5- الاطلاع على الوثائق والتقارير والملفات والمكاتبات والمذكرات الخاصة بشبكة المعلومات الجامعية بجامعة عين شمس .

6- دراسة اللوائح المنظمة لعمل الشبكة .

7- ولقياس مدى فاعلية النظام ، قامت الباحثة بتقييم خدمة البحث في قاعدة بيانات الرسائل الجامعية من خلال المعايير التالية :

(أ) اكتمال المخرجات .
(ب) اتصال المخرجات بموضوع البحث .
(ج) حداثة المخرجات .
(د) اكتمال البيانات ودقتها .

المفاهيم الأساسية للدراسة

(أ) شبكة Network

يمكن للباحثة الإشارة للتعريفين التاليين :

- مجموعة من الحواسب المترابطة بشكل يضمن تبادل البيانات فيما بينها . وغالباً مايتم الربط بين تلك الحواسب من خلال خادم Server (1) .

- مجموعة من أجهزة الحاسبات الآلية (اثنان أو أكثر) والمعدات الملحقة متصلة ببعضها البعض بواسطة كبلات أو بأي وسيلة أخرى تستخدم برمجيات للمشاركة في المعدات (مثل الطابعات أو مشغلات الأقراص) هدفها إشراك المستفيدين في الملفات والموارد الأخرى وتبادل المعلومات . والشبكة قد تكون« ند إلى ند» Peer to Peer ، ومثل هذه الشبكة تصلح لخدمة عدد قليل من المستفيدين في مكتب صغير أو إدارة صغيرة ، كما أنها قد تكون شبكة محلية Local Area Network (LAN) بإمكانها ربط عدد كبير من المستفيدين بواسطة كبلات وأجهزة اتصالات كالمودم (2) .

(ب) الميكروفيلم Microfilm

يمثل الميكروفيلم الشكل الوحيد للأفلام الملفوفة . ويتيح الميكروفيلم تجميع كمية كبيرة من

المعلومات التي تتعلق بموضوع معين على وسيط واحد . ويتفاوت عرض الفيلم بين 16 مم و35 مم و70 مم و82,5 مم و105 مم ، وبأطوال تتراوح بين 30,5 متر (100 قدم) و 122 متراً . ويحمل الفيلم عرض 16 مم من الصورما يزيد على 4000 صفحة (3) .

(ج) قاعدة البيانات Data Base

عبارة عن مستودع للمعلومات الرقمية (قد تكون استشهادات ، مستخلصات ، نصوصًا كاملة ، صوراً ، إحصائيات ، وغيرها) في موضوع معين أو مجال محدد ، وتتكون من تسجيلات في شكل موحد ، وتنظم تلك التسجيلات بشكل يضمن السرعة في البحث والاسترجاع (4) .

(د) المواد السمعية Audio Equipments

هي تلك المواد التي تعتمد فى إدراك ما تحمله من معلومات صوتية على حاسة السمع في استقبالها .

الدراسات السابقة

تعد هذه الدراسة أول دراسة في مصر تتناول موضوع «شبكة المعلومات الجامعية- جامعة عين شمس» بشكل متكامل ، فالدراسات التي تعرضت لهذا الموضوع معظمها غير حديث ، فضلاً عن أنها جميعاً تناولته بصورة جزئية . ولاتوجد أي رسالة علمية أو مقال أو كتاب باللغة العربية أو باللغات الأجنبية تناولت هذا الموضوع بصورة متكاملة لمختلف جوانبه .

فقد قامت «سلوى السعيد عبد الكريم» في عام 1987 بدراسة تجربة المكتبة المركزية لجامعة عين شمس مع المصغرات في رسالتها «المصغرات الفيلمية واستخداماتها في المكتبات الجامعية بمصر : دراسة نظرية وتطبيقية»(5) .

كما قامت «سحر يوسف محمد حسن » في عام 1991 بإعداد رسالة بعنوان « المواد السمعية والبصرية في المكتبات الأكاديمية بالقاهرة : دراسة ميدانية» تناولت فيها المواد السمعية بالمكتبة المركزية لجامعة عين شمس(6) .

وأخيراً فقد قامت «دينا محمد فتحي عبد الهادي» في عام 2004 بدراسة قاعدة بيانات الرسائل الجامعية بشبكة المعلومات الجامعية (جامعة عين شمس) في رسالتها «بناء وإتاحة قواعد البيانات البيليوجرافية للأطروحات في مصر مع دراسة تطبيقية على أطروحات المكتبات والوثائق والمعلومات نموذجًا» (7) .

أما الدراسة الحالية فتتناول مختلف أقسام ووحدات شبكة المعلومات الجامعية بجامعة عين شمس ، فضلاً عن أنها تتناولها مختلف جوانب العمل بالشبكة من اقتناء وإعداد فني وتنظيم وخدمة واسترجاع .

أولاً: النشأة والتطور

تمثل شبكة المعلومات الجامعية بجامعة عين شمس إحدي أهم حلقات تطوير خدمات المكتبات والمعلومات بالجامعة . حيث اتخذت المكتبة المركزية لجامعة عين شمس من كونها مركزاً قومياً لتجميع الأطروحات الجامعية التي تجيزها الجامعات المصرية (بموجب توصية مجلس الوزراء الصادرة في عام 1966 وبموجب قرار المجلس الأعلى للجامعات الصادر في عام 1991) والعربية (بموجب توصية ندوة مديري مكتبات الجامعات العربية التي عقدت في بغداد في الفترة من 15 إلى 22 مارس 1972) أو تلك التي يحصل عليها مصريون أو عرب من جامعات أجنبية ، سببا لإدخال المصغرات الفيلمية [8] .

من أجل ذلك ، تعاقدت الجامعة مع مؤسسة الأهرام – مركز الأهرام للتنظيم والميكروفيلم في 1977/7/30 على أن يقوم المركز بتصوير الأطروحات الجامعية المقتناة بالمكتبة المركزية لجامعة عين شمس في ذلك الوقت على مصغرات فيلمية . وعلى أن يقدم أدوات الاسترجاع للأطروحات التي يتم تحميلها على مصغرات . وتتمثل هذه الأدوات في عمل فهارس ترتب بداخلها الأطروحات هجائياً برؤوس موضوعات تتبعها البيانات الببليوجرافية عن كل أطروحة مضافا إليها مستخلص لمحتويات الأطروحة وموضوعها ، إلى جانب كشافات بأصحاب الأطروحات والعناوين والجامعات المانحة للأطروحات .

وقد شمل العقد قيام مركز الأهرام بتقديم كراسة مواصفات المكتبة الميكروفيلمية . هذا إلى جانب التزام المركز بتدريب خمسة من العاملين بالمكتبة المركزية في إدارة مكتبة المصغرات[9] . وتم البدء في تنفيذ المشروع اعتباراً من يونيو 1978 ، وفي عام 1979 تعاقدت الجامعة مع المركز السابق ذكره على تصوير المخطوطات والكتب العربية والأجنبية النادرة على مصغرات فيلمية .

وقد قام مركز الأهرام للتنظيم والميكروفيلم بناءً على التعاقدات المبرمة بينه وبين جامعة عين شمس بإعداد أدوات لاسترجاع تلك الأطروحات التي تم تفليمها ، وذلك وفقاً لخطة عمل تم فيها تقسيم الأطروحات إلى قطاعات ثلاثة (قطاع الدراسات الإنسانية ، قطاع العلوم الاجتماعية ، قطاع العلوم البحته والتطبيقية) .

واختيرت اللغة الإنجليزية كلغة لإعداد مستخلصات الأطروحات المكتوبة باللغة الإنجليزية أو غيرها من اللغات الأجنبية الأخرى ، وذلك بغض النظر عن لغة الأطروحة الأصلية . كما اختيرت اللغة العربية لإعداد مستخلصات الأطروحات المكتوبة باللغة العربية . وبالنسبة للتحليل الموضوعي ، فقد تم إلى جانب المستخلصات إعداد رؤوس موضوعات تم اختيارها وصياغتها من واقع الأطروحات ذاتها .

وقد ظهرت الفهارس والكشافات الخاصة بكل قطاع من القطاعات الثلاثة السابقة في ثلاثة مجلدات على النحو التالي :

1- كشاف هجائي بالمؤلف والعنوان والجامعات والكليات والأقسام (مجلد واحد) .

2- كشاف هجائي برؤوس الموضوعات (مجلد واحد) .

3- فهرس مصنف بالمستخلصات يضم الأطروحات مصنفة وفقاً لنظام التصنيف العشري العالمي (مجلد واحد) . ويمثل هذا المجلد جسم العمل الأساسي الذي يضم بطاقات بيانات كاملة عن كل أطروحة متبوعة برقم الفيلم الذي تقع فيه الأطروحة . ويتم الاسترجاع عن طريق هذا الفهرس المصنف للبيانات الكاملة عن أي أطروحة(10) .

وبدأت المكتبة الميكروفيلمية ممارسة عملها منذ عام 1983 ، حيث ضمت مجموعة الأفلام التي تسلمتها من مركز التنظيم والميكروفيلم والخاصة بالأطروحات الجامعية والمخطوطات والكتب النادرة .

وفي بداية التسعينيات من القرن العشرين ، تولت الإدارة العامة للمكتبات بجامعة عين شمس ممثلة في إدارة التوثيق والوسائل السمعية والبصرية (قسم التوثيق والميكروفيلم) مسئولية عمل مركز التنظيم والميكروفيلم بالأهرام ، وذلك بعد أن قام المركز بتدريب خمسة من العاملين بالمكتبة المركزية ليتولوا العمل بقسم التوثيق والميكروفيلم . ومن نواة هذا القسم تم إنشاء شبكة المعلومات الجامعية بجامعة عين شمس بموجب قرار رئيس الجامعة الصادر في 1992/11/6 بعد أن قامت الجامعة بتطويره وشراء أجهزة ومعدات التصوير الميكروفيلمي لفتح خط إنتاج الميكروفيلم وكذلك شراء أجهزة الحاسب الآلي. وتم تعديل الهيكل التنظيمي للإدارة العامة للمكتبات على النحو التالي(11) :

1- تتكون شبكة المعلومات الجامعية بجامعة عين شمس من :

- مدير الشبكة . ويتبعه مباشرة :
- قسم أمانة مجلس الشبكة .
- قسم التوثيق والميكروفيلم .
- قسم المعلومات والحاسب الآلي .
- قسم النشر العلمي .

كما يتبع مدير الشبكة :

- أمين الشبكة . ويتبعه مباشرة :

- قسم الشئون المالية . - قسم الشئون الإدارية.

2- إلغاء إدارة التوثيق والوسائل السمعية والبصرية بالإدارة العامة للمكتبات .

3- ضم قسم الوسائل السمعية والبصرية التابع لإدارة التوثيق والوسائل السمعية والبصرية (الملغاة)لإدارة المكتبة المركزية بالإدارة العامة للمكتبات .

4- إلغاء قسم التوثيق التابع لإدارة التوثيق والوسائل السمعية والبصرية .

5- إلغاء قسم الببليوجرافيا وقسم الأدلة الببليوجرافية والكشافات لتدخل اختصاصاتها ضمن اختصاصات شبكة المعلومات الجامعية .

وفي عام 1993 ، ضم قسم الوسائل السمعية والبصرية إلى شبكة المعلومات الجامعية بجامعة عين شمس تحت مسمى مركز رعاية المكفوفين (المكتبة السمعية) [12].

وفي عام 1993 ، صدرت اللائحة الداخلية لشبكة المعلومات الجامعية بجامعة عين شمس وجاء في مادتها الأولى « تعتبر شبكة المعلومات الجامعية بجامعة عين شمس وحدة ذات طابع خاص ولها استقلالها الفني والإداري والمالي» [13]. وبعد صدور الهيكل التنظيمي واللائحة ، استحدثت أقسام جديدة في الشبكة هي : قسم الصيانة وقسم التدريب ووحدة الإنترنت .

وتشغل شبكة المعلومات الجامعية بجامعة عين شمس حالياً عدداً من حجرات الدور الثاني من مبنى المكتبة المركزية لجامعة عين شمس . وقد تم تصميم هذا المبني خصيصاً لتعقد فيه الجامعة الامتحانات ونقلت إليه المكتبة المركزية في عام 1964 . ومنذ إنشاء الشبكة في عام 1992 ، خصص لها بعض حجرات هذا المبنى التي تم إقفال معظمها بالألوميتال .

وقد حصلت شبكة المعلومات الجامعية على عدة جوائز تعكس نجاحها . وتتمثل هذه الجوائز فيما يلي :

1- شهادة تقدير من الجمعية المصرية للحاسب الآلي عام 1994 تقديراً للمؤسسات التي قامت بتطوير العمل باستخدام الحاسبات .

2- شهادة تقدير من الجمعية المصرية للمكتبات والمعلومات والأرشيف في مؤتمرها القومي تقديراً للجهد المتميز في رفع شأن المهنة عام 2000 .

3- جائزة اليونسكو عن الأداء المتميز للشبكة وخدمة الباحثين والبحث العلمي عام 1995 .

ثانياً: أهداف الشبكة

تهدف شبكة المعلومات الجامعية إلى تحقيق الأغراض التالية - كلها أو بعضها (14) :

(أ) القيام بالبحوث والاستشارات العلمية والخدمات المرجعية فيما يتعلق بالرسائل الجامعية على مستوى الجامعات المصرية والتعاون مع شبكات المعلومات في داخل وخارج البلاد .

(ب) عقد ندوات ودورات تدريبية في المجالات التي تعنى بها المكتبة للهيئات والأفراد ونظم المعلومات .

(ج) توثيق الروابط الثقافية والعلمية مع الجامعات والهيئات وشبكات المعلومات .

(د) مساعدة الباحثين وأعضاء هيئات التدريس في طباعة ونشر وتصوير رسائلهم وبحوثهم .

(هـ) الإعلام عن المقتنيات الجديدة للمكتبة أولاً بأول وإصدار نشرات دورية بملخصات البحوث و الدراسات التي تضاف للمكتبة .

(و) إصدار الكشافات و الأدلة البيليوجرافية للرسائل الجامعية و مختلف مقتنيات المكتبة القومية بأنواعها (مؤلفون - عناوين - هيئات - موضوعات) .

ثالثاً: الخدمات التي تقدمها الشبكة

تقدم الشبكة خدماتها للباحثين في المجالات التالية :

1- البحث في قاعدة بيانات الرسائل الجامعية .

2- البحث في قواعد البيانات العالمية .

3- الاتصال بشبكة المعلومات الدولية (الإنترنت) .

4- التوثيق الإلكتروني / التصوير الميكروفيلمي .

5- التدريب .

6- المكتبة السمعية .

7- النشر .

وسوف يتم الحديث عن هذه الخدمات بالتفصيل عند الحديث عن أقسام الشبكة والخدمات التى يوفرها كل منها .

رابعاً : أسعار الخدمات التي تقدمها الشبكة

تقدم شبكة المعلومات الجامعية بجامعة عين شمس خدماتها للمستفيدين بالأسعار التالية :

- تصوير صفحة من على الميكروفيلم (1) جنيه .
- استخدام الإنترنت (2,5) جنيه في الساعة .
- البحث في قواعد البيانات العالمية (20) جنيه في حدود عشرين صفحة ، ومازاد عن عشرين صفحة تحسب كل صفحة بخمسين قرشاً . وفي حالة طلب المستفيد ناتج البحث على ديسك أو CD يضاف خمسة جنيهات .
- البحث في قواعد بيانات الرسائل الجامعية بمقابل مادي يتم حسابه عن طريق :

(أ) طباعة تسجيلة الأطروحة الواحدة بجنيه واحد .

(ب) اشتراك لمدة عام مقابل مائة جنيه نظير الاطلاع على الأطروحات الجامعية في صورتها الأصلية والسماح بتصوير بعض صفحاتها (في حدود 40 صفحة) .

- النشر :
- كتابة ورقة عربي (125) قرشًا .
- كتابة ورقة إنجليزي (150) قرشًا .
- كتابة ورقة المعادلات و الجداول و الرسومات الهندسية و غيرها باللغة الإنجليزية تبدأ من (175) قرشًا .
- الطباعة من ديسك أو CD أو إعادة الطباعة 50 قرشًا للورقة العادية .
- تصوير المستندات (الفوتوكوبي) (7) قروش للورقة .
- الخدمات الأخرى غير المنوه عنها في الأعمال السابقة يتفق عليها .

هذا ، وتضم شبكة المعلومات الجامعية حالياً الأقسام التالية :

(أ) قسم التوثيق و الميكروفيلم .

(ب) قسم المعلومات و الحاسب الآلي .

(ج) قسم النشر العلمي .

(د) مركز رعاية المكفوفين (المكتبة السمعية) .

(هـ) قسم التدريب .

(و) قسم الصيانة والتركيبات .

(ز) وحدة الإنترنت .

و فيما يلي عرض مفصل لهذه الأقسام :

(أ) قسم التوثيق و الميكروفيلم

أهداف القسم [15] :

1- التوثيق الميكروفيلمي للأطروحات الجامعية التي ترد إليه .

2- التصوير الميكروفيلمي للأطروحات المودعة بالمكتبة القومية للرسائل الجامعية و إعداد الكشافات الخاصة بها .

3- توفير خدمة الاطلاع للباحثين على الأطروحات الجامعية المجازة و التي تم تصويرها ميكروفيلمياً و توثيقها في جميع التخصصات .

4- المحافظة على الأصل .

5- تقديم خدمات المكتبة الإلكترونية ، وهي عبارة عن ربط الأفلام بالحاسب الإلكتروني داخل شبكة المعلومات الجامعية .

ويشغل قسم التوثيق و الميكروفيلم خمس حجرات وقاعة كبيرة مخصصة للاطلاع بالطابق الثاني بمبنى المكتبة المركزية لجامعة عين شمس .

هذا ، ويبلغ إجمالي عدد العاملين بالقسم (39) موظفاً (3 مكتبات ، 5 آداب ، 2 حقوق ، واحد ألسن ، 7 تجارة ، 4 تعاون ، 2 سكرتارية ، 3 ثانوية عامة ، 10 دبلوم تجارة ، واحد دبلوم نسوي ، واحد إعدادية) .

و بالجدول رقم (1) بيان بالأجهزة و المعدات الموجودة في قسم التوثيق والميكروفيلم بشبكة المعلومات الجامعية .

جدول رقم (1) الأجهزة و المعدات في قسم التوثيق الإلكتروني و الميكروفيلم

م	بيـــــــان	عدد	النـوع
	أولاً : معمل التصوير الميكروفيلمي :		
1	كاميرا تصوير 16 مم	3	Canon
2	كاميرا تصوير 35/ 16 مم	1	Canon
	ثانياً : معمل التحميض و النسخ :		
3	جهاز تحميض	1	Agfa- Gevert Copex F p500
4	جهاز نسخ رول فيلم	1	Extek Model 3toot,s:Lver film Duplicator .
5	جهاز نسخ دياروز	1	
6	جهاز تنظيف أفلام	1	
7	جهاز مونتاج	1	
8	جهاز تعبئة فيش	1	
	ثالثاً : معمل الفحص :		
9	جهاز فحص رول فيلم	1	
10	آلة كاتبة	3	
	رابعاً : معمل الطباعة :		
11	جهاز قارئ طابع	1	M.P.90
12	جهاز محول	1	400 Micro Film Scanner
13	جهاز حاسب شخصي	5	
14	جهاز طباعة ليزر	2	
15	ماكينة تصوير	1	Panasonic
	خامساً : قاعة الإطلاع :		
16	جهاز قارئ فيش	1	
17	جهاز قارئ رول فيش	2	
18	جهاز قارئ رول فيلم	8	
	الإجمالي	35	جهاز

اقتناء الأطروحات

يحصل قسم التوثيق و الميكروفيلم على الأطروحات الجامعية من مصدرين ؛ أولاهما : الإيداع من قبل الباحثين ، و ثانيهما : الإيداع من الجامعات المختلفة . لذا ، تضم المكتبة القومية للرسائل الجامعية بجامعة عين شمس مجموعة كبيرة من أطروحات الماجستير والدكتوراه

(وصل عددها في 2005/5/1 إلى ما يزيد عن 92 ألف أطروحة منها 18206 أطروحة باللغة العربية و 73844 أطروحة باللغات الأجنبية) ، وذلك بحكم مكانتها كمركز قومي لتجميع الأطروحات الجامعية التي تجيزها الجامعات المصرية .

وقد كانت الأطروحات الجامعية في البداية تسلم إلى المكتبة القومية للرسائل الجامعية ثم أصبحت بعد إنشاء شبكة المعلومات الجامعية بجامعة عين شمس تسلم أولاً إلى قسم التوثيق والميكروفيلم ليتم تصويرها ميكروفيلمياً ثم تسلم إلى المكتبة القومية للرسائل الجامعية .

مراحل إنتاج الأطروحات الجامعية ميكروفيلمياً

عادة ما يتم تسلسل العمليات بالنسبة للإعداد الميكروفيلمي للأطروحات الجامعية وفقاً للخطوات التالية :

1-استلام الأطروحات و إعدادها و تفكيكها

في هذه المرحلة يقوم الباحث بتقديم رسالته الجامعية (ماجستير أو دكتوراه) ولابد من توافر شرطين بالنسبة للباحثين من جامعة عين شمس ، هما :

- اعتماد الأطروحة من قبل اللجنة المشرفة عليها و ختمها من الدراسات العليا بالكلية التي أجازتها ، وذلك في حالة أن يقدم الباحث الأطروحة بنفسه .
- تقديم نسختين من الأطروحة إحداهما ورقية و الأخرى على قرص مدمج ، بالإضافة إلى مستخلص باللغة العربية و مستخلص باللغة الإنجليزية للأطروحة .

ويتم فحص ومطابقة النسخة الورقية للأطروحة بالنسخة الإلكترونية CD . وفي حالة وجود اختلافات جوهرية بين النسختين يتم رفضها و ترد الأطروحة للباحث . أما في حالة تطابق النسخة الورقية مع النسخة الموجودة على CD ، فإن الباحث يحصل على خطاب معتمد من الشبكة يسمى (جواب المنح) لتسليمه إلى الدراسات العليا في كليته كي يحصل على موافقة مجلس الجامعة بمنحه الدرجة العلمية .ويتم بعد ذلك تسجيل النسخة الإلكترونية في دفتر (استلام ديسكات) ثم تسلم للمكتبة الإلكترونية .

أما الباحثون من الجامعات الأخرى فيقدمون نسخة ورقية بالإضافة إلى مستخلص باللغة العربية ومستخلص باللغة الانجليزية .

أما بالنسبة للأطروحات التي تودعها الجامعات غير جامعة عين شمس ، فإنه يتم إيداع نسخة ورقية فقط منها . وتجب الاشارة هنا إلى أن وصول الأطروحات إلى قسم التوثيق

والميكروفيلم من الجامعات غير منتظم بسبب أن بعض الجامعات لاترسل الأطروحات بانتظام بل يتم الإرسال مرة واحدة كل عدة سنوات . ويصل عدد الأطروحات الواردة للقسم شهرياً إلى ما يقرب من 2000 أطروحة .

وبعد ورود الأطروحات واستلامها ، يتم تسجيل بياناتها في دفتر يحتوي على البيانات التالية : السنة - اسم الباحث - اسم الكلية - رقم الرسالة (رقم قيد مسلسل) ثم يتبع ذلك تفكيك الأطروحات المكتوبة على وجه وظهر وإعدادها للمراحل التالية .

2- الإعداد الفني للأطروحة

بعد أن يتسلم قسم التوثيق والميكروفيلم الأطروحات ويسجلها ، يتم تقسيمها على ثلاثة قطاعات أساسية هي : علوم إنسانية وتحصل على رقم 1 ، علوم اجتماعية وتحصل على رقم2 ، علوم بحتة وتطبيقية وتحصل على رقم 3 . وكانت الأطروحات (منذ أن تسلم القسم العمل من مركز التنظيم والميكروفيلم في عام 1992 وحتي عام 2002) تعد فنياً على استمارة ، وذلك بفهرستها فهرسة وصفية وفقاً لقواعد الفهرسة الأنجلو أمريكية في طبعتها الثانية (المراجعة 1988) ويتم تصنيفها من خلال خطة تصنيف ديوي العشري في طبعتها العشرين (استبدل التصنيف العشري العالمي الذي كانت الأطروحات تصنف به بتصنيف ديوي العشري في ذلك الوقت) ووضع رؤوس موضوعات لها من قائمة رؤوس الموضوعات العربية الكبري (من 2 إلى 4 رؤوس موضوعات للأطروحة) . ويتم وضع استمارة التوثيق الخاصة بالأطروحة ضمن الماكيت الخاص بالأطروحة . وبعد تصوير الأطروحة تسلم استمارة التوثيق لقسم المعلومات والحاسب لإدخال بياناتها ثم يعاد تسليم الاستمارة لقسم التوثيق والميكروفيلم بعد التوقيع عليها بما يفيد إدخال بياناتها في قاعدة بيانات الرسائل الجامعية ، وذلك كي يقوم قسم التوثيق والميكروفيلم بإعداد الكشافات والمستخلصات على هذه الاستمارة ، وفي نفس الوقت تسلم للمكتبة القومية للرسائل الجامعية النسخة الورقية من الأطروحة بعد ختمها كدليل على أنه تم تصويرها . وحين تصل الأطروحة إلى المكتبة القومية للرسائل ، يتم إعدادها فنياً مرة ثانية بفهرستها وفق قواعد الفهرسة الأنجلوأمريكية وتصنيفها وفق خطة تصنيف ديوي العشري ، ويتم وضع رؤوس موضوعات لها من قائمة رؤوس الموضوعات العربية الكبرى وتعد بطاقات الفهارس الخاصة بها . وقد طلبت المكتبة القومية للرسائل من قسم التوثيق وضع رقم الفيلم على الأطروحة قبل تسليمها للمكتبة لتسهيل التعرف على الأطروحات التي صورت ميكروفيلمياً من غير المصورة وأيضاً لتسهيل مهمة الباحثين والمكتبة . وبالفعل ، بدأ قسم التوثيق والميكروفيلم في وضع رقم الفيلم على الأطروحة ، وفي 1999/1/1 ألغى القسم وضع الختم ورقم الفيلم على الأطروحات دون سبب .

ومنذ عام 2002 ، يتم عمل التوثيق للأطروحات من فهرسة وصفية ورؤوس موضوعات (رأس موضوع واحد لكل أطروحة) على صورة من صفحة عنوان الأطروحة فقط ، وتم إلغاء الاستمارة تماماً . هذا ، ويتم التوثيق من خلال هذه الصورة فقط . كما تم إلغاء تصنيف الأطروحات . ويبرر المسئول عن القسم ذلك بأن رقم التصنيف لا يعد أحد عناصر استرجاع الأطروحة . وتوقف بذلك إرسال استمارة التوثيق لقسم المعلومات والحاسب الآلي . ويقوم قسم المعلومات والحاسب الآلي بإدخال عناوين الأطروحات فقط دون البيانات الببليوجرافية الكاملة للأطروحات ، وذلك قبل توثيقها وتصويرها ميكروفيلمياً . ومنذ عام 2004 ، أوقف تحديث قاعدة بيانات الرسائل الجامعية وتم الفصل بين قسم التوثيق والميكروفيلم وقسم المعلومات والحاسب تماماً واكتفى قسم المعلومات والحاسب بالبيانات القديمة فقط .

وحين ترد الأفلام إلى المكتبة الميكروفيلمية ، يتم فهرسة الأطروحة مرة ثالثة ، حيث يقوم أمين المكتبة بعرض الفيلم على الجهاز القاريء ونقل البيانات الببليوجرافية الخاصة بكل أطروحة ورقم القطاع الخاص بها بالإضافة إلى بيانات الفيلم ، مثل رقم الفيلم والمدة التي يستغرقها عرض الأطروحة الواحدة على جهاز القراءة وموقع الأطروحة على الفيلم . . الخ .

3- الإعداد والتجهيز للأفلام (إعداد الماكيت)

في هذه المرحلة ، يتم إعداد المواد التكميلية للفيلم ، وذلك من خلال إعداد ماكيت لكل فيلم بما لايزيد عن (3000) صفحة ، على ألا تستكمل الأطروحة في فيلم آخر . ويتم ذلك من خلال إعداد ماكيت يتضمن مايلي :

(أ) صفحة مكتوب عليها (بسم الله الرحمن الرحيم) .

(ب) صفحة مكتوب عليها (قسم التوثيق والميكروفيلم - شبكة المعلومات الجامعية - جامعة عين شمس) .

(ج) صفحة مكتوب فيها (رقم الأطروحة على الفيلم لتحديد موقع الأطروحة على الفيلم) .

(د) فهرس محتويات للفيلم .

(هـ) صفحة بها (رقم القطاع / رقم الفيلم / عدد الأطروحات في الفيلم) مثال :(3/4249/10) .

(و) إعداد فواصل عن أي ملاحظات تكون خاصة بالأطروحة التي سوف تصور على الفيلم مثل : فاصل خاص بصفحة مفقودة من الأصل ، أوفاصل خاص بخطأ في ترقيم صفحات النسخة الأصلية للأطروحة ، . . الخ .

(ز) إعداد الفواصل التكميلية الخاصة بنهاية الفيلم .

وبعد ذلك ، يتم عمل مراجعة نهائية للماكيت على الأطروحات .

4- التصوير الميكروفيلمي

في هذه المرحلة ، يتم تصوير الأطروحات الورقية على أفلام ميكروفيلم (16 مم)عن طريق كاميرا تصوير Canon ، وذلك عن طريق إدخال فيلم خام في كاميرا التصوير مع ترك 2 متر من أول الفيلم و 2 متر من آخر الفيلم فارغة حتى يمكن لصق الفيلم عند تحميضه . ويتم التصوير صفحة صفحة (كل صفحة بلقطة) وبحيث توضع الصفحة التي يراد تصويرها على سطح له أبعاد مختلفة يتم ضبطها حسب حجم ورق الأطروحة (A4-A5-A6) مع عمل فاصل بين كل صفحة وأخرى . وعادة ما يتم التصوير من خلال الكاميرا بأبعاد تتناسب مع حجم الورق الذي يتم تصويره (كادر الكاميرا التي يتم التصوير بها ثلاثة مقاسات (24, 32, 34) . وتصل سعة الفيلم الواحد إلى حوالي سبع أطروحات في المتوسط . ويحتوي الفيلم على حوالي 2500 الى 3000 لقطة .

5 - التحميض الميكروفيلمي

في هذه المرحلة تحمض الأفلام التي تم تصويرها ميكروفيلميًا . فبعد تصوير الفيلم ، يتم تحميضه في حجرة مظلمة (حتى لا يحرق) . ويبدأ التحميض من خلال تركيب الفيلم داخل علبة التحميض وإبراز أول جزء منه (الجزء الفارغ) ، وذلك لسحب الفيلم ولصقه بـ (الليد) وهو مصنوع من البلاستيك ووظيفته سحب الفيلم لجهاز التحميض ، ثم يتم تركيب بكرة التحميض في جهاز التحميض . وداخل جهاز التحميض ، يمر الفيلم بأربع علب ثم يدخل على التجفيف ، وبذلك يكون تحميض الفيلم قد تم ويخرج من الجهة الأخرى ويلف على بكرة أخرى . ويكون ناتج عملية التحميض نسخة سالبة Negative صفحاتها سوداء يتم من خلالها عمل نسخة موجبة Positive صفحاتها بيضاء ، وذلك بواسطة جهاز نسخ رول فيلم . وتكون هذه النسخة صالحة للاستخدام من قبل الباحثين .

6- النسخ

بعد تحميض الفيلم ، يتم نسخه بواسطة جهاز نسخ رول فيلم لعمل نسخة موجبة Positive منه تكون صالحة للاستخدام من قبل الباحثين . وحالياً ، لا تتم عملية النسخ نظراً لأن الجهاز الوحيد الموجود بقسم التوثيق والميكروفيلم عاطل عن العمل .

7- مراجعة الفيلم

في هذه المرحلة ، يتم مراجعة الفيلم على الجهاز القارئ للتأكد من خلوه من عيوب التصوير (صفحة لم تصور مثلاً) وعيوب التحميض (صفحة بيضاء أو غير واضحة مثلاً) ، وبذلك يكون الفيلم في شكله النهائي وصالحاً للاطلاع عليه من قبل الباحثين . ويتم تسليمه لقاعة الاطلاع .

8- التجليد

يتم تجليد الأطروحات المفككة بعد تصويرها ثم إرسالها هي والأطروحات الأخرى التي تم تصويرها للمكتبة القومية للرسائل الجامعية من خلال كشوف خاصة بكل جامعة ومدرج بها البيانات التالية : م - مؤلف - عنوان - درجة - سنة . ويرفق مع هذه الكشوف خطاب موجة لمدير عام المكتبة موضح به عدد الأطروحات الخاصة بكل جامعة بكلياتها المختلفة وعدد الكشوف الخاصة بها والعدد الإجمالي من الكشوف .

9 - حفظ الأفلام

تحفظ أفلام الميكروفيلم في علبها داخل شانون متعدد الأدراج (كل درج يحتوي على 100 علبة) مسلسلة وفقاً لتاريخ ورود هذه الأفلام ، ويكتب على كل علبة رقم القطاع / رقم الفيلم / عدد الأطروحات في الفيلم .

البحث والاطلاع على الأطروحات المسجلة على الميكروفيلم

يقوم الباحث باتباع الخطوات التالية للحصول على معلومات من قسم التوثيق والميكروفيلم :

(أ) طلب أطروحة معينة أو طلب موضوع بحث .

(ب) البحث في قاعدة بيانات الرسائل الجامعية وتحديد المطلوب . وعادة مايكون ناتج البحث عبارة عن ورقة بها البيانات الببليوجرافية للأطروحة تحمل رموزاً مثل (2/ 1173/ 8-7) وهذه الرموز تمثل مايلي (على سبيل التوضيح) :

(2) رقم القطاع الذي هو العلوم الاجتماعية .

(1173) رقم الفيلم في الدرج .

(8) عدد الأطروحات في الفيلم .

(7) رقم الأطروحة في الفيلم .

(ج) تسجيل بيانات الباحث في سجل المترددين (رقم مسلسل - اسم الباحث - الجامعة - الكلية - موضوع البحث - رقم الفيلم) بعد التأكد من شخصية الباحث من خلال كارنيه الدراسات العليا الخاص به .

(د) يقوم الموظف المسئول عن قاعة الاطلاع باستخراج الفيلم وتركيبه للباحث ليطلع عليه . هذا ، ويقدم قسم التوثيق والميكروفيلم للباحثين خدمة التصوير من الأفلام إلى الشكل الورقي بمقابل مادي .

التوثيق الإلكتروني

في حالة تقديم الباحث لنسخة من الأطروحة علىCD (الباحثون من جامعة عين شمس) ، لا تمر الأطروحة بمراحل التحول من النسخة الورقية إلى النسخة الإلكترونية . أما بالنسبة للأطروحات الخاصة بالجامعات الأخرى والتي ترد لقسم التوثيق والميكروفيلم في شكل ورقي ، فإنه يتم تحويل النسخة الورقية بعد تصويرها ميكروفيلمياً إلى الشكل الإلكتروني (يتم ذلك فقط بالنسبة للمشروعات التي يتعاقد قسم التوثيق والميكروفيلم على تصويرها وتحويلها إلى شكل إلكتروني ويحتفظ القسم بنسخة منها ، وذلك نظراً لأنه لايوجد بالقسم سوى جهاز محول واحد) وذلك من خلال وضع الفيلم داخل جهاز محول يسمى Micro Film Scanner 400 وعن طريق برنامج داخل الحاسب الآلي يسمى Canon File under Windows يتم تحويل النسخة الميكروفيلمية إلى نسخة إلكترونية حيث يتم إدخال رقم الفيلم ثم كلمة السر الخاصة بالملف ثم إدخال البيانات الخاصة بكل أطروحة على الحاسب الآلي (المربع يظهر به : اسم المؤلف - عنوان الرسالة - الجامعة - الكلية - الدرجة - القسم - عدد الصفحات - السنة - المسلسل - رقم الفيلم - رقم التصنيف - رقم الديسك) ، وبعد ذلك يتم تحديد الصفحة التي سوف تحول ثم نختار Single إذا كانت صفحات الأطروحة وجهاً واحداً ، أما إذا كانت من وجهين فإننا نختار Double ثم نضغط Scanner ونضبط وضع الورقة في الجهاز ثم نضغط Inter فيبدأ الجهاز في سحب الورقة وتخزين بياناتها على الحاسب وتتحول الورقة إلى نسخة إلكترونية ، ويتم التحويل يدوياً لقطة لقطة حتى يدخل الفيلم بأكمله وتحول إلى نسخة إلكترونية . وبعد تحويل النسخة الميكروفيلمية إلى نسخة إلكترونية ، يمكن تخزينها على أسطوانة ، وذلك عن طريق عمل Export على الملف ككل ووضعه خارج النافذة ، ثم يخزن الملف خارج النافذة ولكنه لايخزن كحزمة واحدة وإنما يخزن على عدد من الصفحات (مثلاً : لو أن هناك أطروحة بها 600 صفحة يتم تخزين الملف على النافذة على هيئة 600صورة كل صورة تحوي صفحة) . ثم يتم بعد ذلك تحويل الـ 600 صورة داخل

برنامج يسمى Bender على ملف واحد ثم يتم نسخ الملف داخل أسطوانة عن طريق برنامج يسمى (Nero Start Smart) ، وبعد ذلك يتم تخزينه في المكتبة الإلكترونية للاطلاع عليه من قبل الباحثين . وتصل سعة الـ CD الواحد إلى 300 أطروحة .

المكتبة الإلكترونية

أنشئت المكتبة الإلكترونية في عام 2001 ، وذلك من خلال إنشاء قاعدة بيانات النص الكامل للأطروحات . ويتم البحث في قاعدة البيانات عن الأطروحات إلكترونياً من خلال أي بيان عن الأطروحة ، مثل : اسم المؤلف – عنوان الأطروحة – مصطلحات واصفة . وعادة ما تكون نتيجة البحث المسترجعة من قاعدة البيانات عبارة عن رمز ورقم مثل (م/ 15) وتمثل (م) رمز الكلية أو المعهد الذي أجيزت فيه الأطروحة وهو هنا معهد البحوث البيئية و(15) يمثل رقم الأطروحة المسلسل .

أعمال أخرى يقوم بها قسم التوثيق والميكروفيلم

يقوم قسم التوثيق والميكروفيلم حالياً بتصوير نتائج جامعة عين شمس (بكلياتها ومعاهدها المختلفة) الخاصة بالسنوات السابقة منذ عام 1994 على أفلام ميكروفيلم . كما توضع نسخة من نتائج الجامعة القديمة (صورة) على CD .

كما يقوم القسم بالتصوير الميكروفيلمي لجهات خارجية (خارج جامعة عين شمس) بمقابل مادي مثل : المكتبة القومية الزراعية ، الجامعة الأمريكية بالقاهرة ، جامعة الأزهر ، جامعة أسيوط ، كلية الطب البيطري .

(ب) قسم المعلومات والحاسب الآلي

يضم قسم المعلومات والحاسب الآلي وحدتين هما : وحدة المعلومات ، وحدة الحاسب الآلي .

ويشغل القسم حجرتين من الحجرات المخصصة لشبكة المعلومات الجامعية بجامعة عين شمس في الدور الثاني بمبني المكتبة المركزية لجامعة عين شمس .

ويبلغ عدد العاملين في قسم المعلومات والحاسب الآلي (21) موظفًا ، منهم (10) موظفين بوحدة المعلومات (واحد بكالوريوس زراعة ، واحد بكالوريوس هندسة ، واحد بكالوريوس خدمة اجتماعية ، اثنان بكالوريوس تجارة ، خمسة ليسانس آداب) . وعدد (11) موظفًا بوحدة الحاسب الآلي (واحد ليسانس حقوق ، واحد بكالوريوس تجارة ، واحد ليسانس

ألسن ، واحد بكالوريوس علوم ، 3 بكالوريوس هندسة ، 4 بكالوريوس حاسبات ومعلومات) .

الأجهزة والمعدات

يضم قسم المعلومات والحاسب الآلي أحد عشر حاسباً ، يخصص منهم أربعة أجهزة لعملية الإدخال وستة أجهزة لعملية البحث . وهي جميعها أجهزة متوافقة مع حاسبات آي . بي . ام . IBM . وذلك فضلاً عن وجود جهازين للطباعة وجهازين لقراءة الأقراص المدمجة .

وتعتمد شبكة المعلومات الجامعية بجامعة عين شمس على أجهزة الحاسبات الشخصية مع عمل شبكة محلية تقيمها الشبكة داخل نطاق المكان الموجودة فيه ، وذلك باستخدام الشبكة الخطية .

هذا ، ويوجد بالشبكة 3 خادم (Server) وعشرة أجهزة تعمل كعميل (Client) لتشغيل الشبكة .

1- وحدة المعلومات

تتولى هذه الوحدة مسئولية قواعد البيانات ، وتشمل :

أولاً : قواعد بيانات محلية Local Data Base

ثانياً : قواعد بيانات عالمية International Data Base

أولاً : قواعد البيانات المحلية

وهي خاصة بالأطروحات الجامعية (ماجستير ، دكتوراه) .

البرمجيات

استخدمت شبكة المعلومات الجامعية عند بدايتها في عام 1992 نظام VMS على أجهزة VAX حيث كانت تمثل التكنولوجيا الموجودة وقته . وقد تم وضع قاعدة بيانات الرسائل الجامعية على خادم Server كبير ، وكان هذا النظام برعاية شركة الجيزة للأنظمة حيث تم تقديم البرنامج بالمجان ولكن مع تكلفة صيانة كبيرة (تقدر بحوالي 10 آلاف جنيه كل سنتين) . ومع ارتفاع الأسعار وبداية ظهور تكنولوجيا الحاسبات الشخصية PC وما صاحبها من مميزات عديدة في الاستخدام ، تم استخدام برنامج SUM . وفي الفترة مابين عامي 1993 - 1996 ، تم استخدام برنامج Access ، وعندما وصلت التسجيلات الموجودة عليه إلى 50 ألف

تسجيلة ، تم التفكير في استخدام برنامج بديل ، وبالفعل تم اختيار برنامج CDS/ISIS في إصدارته 3,03 . وبدأ التفكير في تجميع كل التسجيلات في برنامج واحد ، وذلك بنقل التسجيلات الموجودة على برنامج Access إلى برنامج CDS/ISIS . ولكن ، عند عملية التحويل ، وقعت بيانات عدد كبير من التسجيلات ولم تنجح محاولة النقل التي قامت بها الشبكة ، وتم تبرير ذلك بأن النقل لم يتم نظراً لعدم توافق النظامين ، والحقيقة أنه يمكن النقل مع توافر متخصصين ذوي خبرة عالية . ولكن نظراً لقلة خبرة القائمين على عملية النقل ، ولعدم التخطيط الجيد من قبل إدارة الشبكة ، توقف النقل وأصبحت قاعدة بيانات الرسائل الجامعية موجودة على برنامجين (برنامج Access ، CDS/ISIS) .

لذلك ، تم الاتفاق على أن تظل التسجيلات موجودة على برنامج Access لأغراض البحث والاسترجاع . وتم إدخال التسجيلات الجديدة منذ عام 1996 على برنامج CDS/ISIS وظل العمل مستمراً بالبرنامجين حتى وصل عدد التسجيلات إلى 22 الف تسجيلة فبدأ التفكير في استخدام النسخة المعدلة من برنامج CDS/ISIS والتي تعمل في بيئة النوافذ Windows وهى WINISIS في بدايه 2003 لنقل جميع التسجيلات الخاصة بقاعدة البيانات عليها . وفي منتصف عام 2003 ، تم البدء في استخدام برنامج S Q L (وهو برنامج كثير الأعطال بشكوى القائمين على العمل بالشبكة ، فهو كثيراً مايتوقف عن العمل) لتجميع جميع التسجيلات عليه ، ونقلت عليه جزء من التسجيلات الموجودة على قاعدة Access . وتوقف استخدام برنامج WINISIS دون أسباب منطقية .

أما بالنسبة للتسجيلات الموجودة على CDS/ISIS (22 ألف تسجيلة) ، فقد تم عمل نسخة منها وأعطيت لموظفة تعمل بالشبكة بعقد مؤقت لتحويلها إلى قاعدة S Q L منذ عام 2004 ، ولم يتم تحويلها حتى الآن ، وهذه النسخة موجودة لدى الموظفة بمنزلها بناءً على طلب مدير الشبكة .

ويتم البحث حالياً في أكثر من قاعدة بيانات CDS/ISIS , S Q L / Access .

وتستخدم وحدة المعلومات نظام تشغيل D O S ، كما تستخدم برنامج Word بهدف تنسيق التسجيلات وطباعتها على ورق للمستفيدين .

وتشترك قاعدة بيانات الرسائل الجامعية في تغطيتها للأطروحات الجامعية (ماجستير / دكتوراه) دون تخصيص لأي نوع منها ، فلايتم الفصل بينهما داخل القاعدة نفسها وإنما يتم وضعهما معا في ملف واحد .

هذا ، وتغطي قاعدة بيانات الرسائل الجامعية الأطروحات باللغة العربية وباللغات الأخرى . وتنقسم كل قاعدة داخل البرنامج إلى قسمين : قسم باللغة العربية وقسم باللغة الإنجليزية .

وتحتوي قاعدة بيانات الرسائل الجامعية على بعض المستخلصات للأطروحات الجامعية حيث تم إضافة المستخلصات لبعض التسجيلات مع بداية استخدام برنامج CDS/ISIS في عام 1996 .

ومنذ عام 2004 ، اكتفت وحدة المعلومات بإدخال عناوين الأطروحات فقط من خلال صورة من صفحة عنوان الأطروحة دون استكمال البيانات البيليوجرافية الكاملة للأطروحات الحديثة ، ويتم ذلك قبل توثيق الأطروحة وتصويرها ميكروفيلمياً . واعتذرت وحدة المعلومات عن استلام استمارات الأطروحات من قسم التوثيق والميكروفيلم ، وبذلك تم الفصل تماماً بين قسم التوثيق والميكروفيلم ووحدة المعلومات وتوقف إدخال البيانات الببليوجرافية الحديثة للأطروحات على قاعدة بيانات الرسائل الجامعية بالشبكة ، واكتفى قسم المعلومات والحاسب الآلي بالبيانات القديمة عن الأطروحات . ونتيجة لذلك ، يقوم حالياً قسم التوثيق والميكروفيلم بإدخال البيانات الببليوجرافية للأطروحات الحديثة على جهاز خاص على برنامج Access ، وذلك للحفاظ على هذه البيانات من الضياع ، وهذه التسجيلات غير متاح الاسترجاع منها للمستفيدين ولكنها محفوظة فقط في قسم التوثيق والميكروفيلم .

وكانت الأطروحات منذ بداية إنشاء شبكة المعلومات الجامعية بجامعة عين شمس تدخل قسم التوثيق والميكروفيلم ويتم توثيقها وتصويرها ميكروفيلمياً ثم تسلم استمارة التوثيق لوحدة المعلومات لإدخال بياناتها ثم ترد الاستمارة للقسم مرة ثانية بعد التوقيع عليها بأنه تم إدخال بياناتها في قاعدة بيانات الرسائل الجامعية ، وذلك بهدف أن يقوم قسم التوثيق والميكروفيلم بإعداد الكشافات . ثم تسلم الأطروحات الورقية إلى المكتبة القومية للرسائل الجامعية . ومعني ذلك أن الإعداد الفني للأطروحات التي يتم إدخال بياناتها في قاعدة البيانات يتم في قسم التوثيق والميكروفيلم بالشبكة .

حقول البيانات

تشتمل قاعدة بيانات الرسائل الجامعية على (17) حقلاً ، بعضها إجباري مثل : اسم الباحث - عنوان الأطروحة - الإشراف - رقم الفيلم - الدرجة العلمية ، وبعضها اختياري مثل : مكان الإجازة - تاريخ الإجازة - عدد الصفحات - لغة الأطروحة - رقم التصنيف - رؤوس الموضوعات - المستخلص - رقم قيد الأطروحة - الموقع الجغرافي - الرقم المسلسل

الذي يعطيه البرنامج للتسجيلة - اسم مدخل البيانات - تاريخ الإدخال . وجدير بالذكر أن الثلاثة حقول الأخيرة لا تطبع في بيانات التسجيلة التي يحصل عليها المستفيد .

وقد كانت عملية إدخال البيانات تتم عن طريق الاستمارة التي تتسلمها وحدة المعلومات من قسم التوثيق والميكروفيلم ، ثم أصبحت تتم حالياً من خلال صورة من صفحة عنوان الأطروحة .

البحث في قاعدة بيانات الرسائل الجامعية

تبين أن الحقول المستخدمة في عملية البحث عن التسجيلات هي حقل الموضوع وحقل العنوان . وأن قاعدة البيانات تتيح إمكانية عمل بحث من خلال أكثر من عنصر معا كأن يربط بين الموضوع والسنة أو أي حقلين يتم استخدامهما في عملية البحث . ويتم ذلك من خلال الروابط المنطقية عن طريق تحديد العلاقة المراد وجودها بين المصطلحين . كما يتم استخدام البحث بالبتر من خلال الجزء الأيمن للتسجيلات باللغة العربية ، أو بالبتر للجزء الأيسر للتسجيلات باللغة الإنجليزية . ولاتتم عملية البتر لأكثر من 3 حروف للكلمة الواحدة ، حيث يتم استبدال الحروف الثلاثة الأولى بعلامة $ وكتابة الكلمة ، ومن ثم يمكن استرجاع كل الصيغ المكنة من الكلمة . هذا ، ولايتم تخزين نتيجة البحث التي تم الحصول عليها لاسترجاعها عند رغبة مستفيد آخر إجراء نفس البحث لتوفير وقت وجهد الباحث وأخصائي المعلومات .

هذا ، وتعطي القاعدة إجمالي عدد التسجيلات الناتجة من عملية البحث بعد عملية البحث مباشرة وقبل عرض التسجيلات .

وتتسم قاعدة بيانات الرسائل بسهولة الرجوع إلى شاشة البحث بعد الانتهاء من عرض التسجيلات ، وذلك لأن الخطوات والإجراءات بسيطة للغاية ، إذ أنها تقتصر على الضغط على حرف (د) للخروج من شاشة عرض التسجيلات والذهاب مرة أخرى إلى قائمة خدمات استرجاع المعلومات لإجراء أي بحث آخر . هذا وتوجد إمكانيات بالقاعدة لقيام أكثر من شخص في نفس الوقت بالبحث ، حيث يتوافر بها إمكانية البحث لعدد ستة أفراد في نفس الوقت ، ورغم ذلك فهي لاتسمح للمستفيدين بإجراء عملية البحث بأنفسهم .

ويعمل أخصائي المعلومات في القاعدة بنظام الورديات مما يسمح باستخدام القاعدة لمدة أطول خلال اليوم الواحد من جانب المستفيدين . ومتوسط عدد ساعات عمل أخصائي المعلومات في القاعدة يتراوح ما بين 5 إلى 6 ساعات يومياً . وعند إجراء بحث في قاعدة

بيانات الرسائل الجامعية يمكن إجراء مناقشة بين أخصائي المعلومات الذي يجري البحث والمستفيد لتحديد المصطلحات التي يريد البحث بها والروابط التي يريد استخدامها ومستوى البحث من حيث البساطة أو التعقيد بالجمع بين أكثر من عنصر . هذا ، وتسمح القاعدة للمستفيد بأن يشترك مع الأخصائي في صياغة استراتيجية البحث ، كما تسمح له بكتابة وصياغة استراتيجية البحث دون تدخل من الأخصائي ، وذلك في حالة رغبة المستفيد في ذلك . كما توفر القاعدة إمكانية تعديل وتغيير الاستراتيجية بعد البدء في عملية البحث .

وتتنوع المخرجات ما بين بيانات ببليوجرافية أو بيانات ببليوجرافية ومستخلص . وقد تبين أنه يمكن اختيار بعض نتائج البحث غير المتتالية و طباعتها للباحث من قاعدة البيانات .

و توفر القاعدة المخرجات للمستفيد في شكل ورق مطبوع عليه بيانات البطاقة الببليوجرافية ، وفي أحيان قليلة في شكل ورق مطبوع عليه بيانات البطاقة الببليوجرافية بالإضافة إلى مستخلص . كما تسمح في حدود ضيقة جداً للهيئات بتقديم المخرجات على قرص مرن بشرط تقديم خطاب رسمي من الهيئة توضح به سبب هذا الطلب . كما تقوم القاعدة بعمل تقارير إحصائية عن محتوياتها تشتمل على بيانات إحصائية عن : معدلات الإضافة و نوع الأطروحات و الموضوعات و الكليات . . الخ [16] .

تقييم خدمة البحث في قاعدة بيانات الرسائل الجامعية

سوف تقوم الباحثة بتقييم خدمة البحث في قاعدة بيانات الرسائل الجامعية بشبكة المعلومات الجامعية بجامعة عين شمس اعتماداً على معايير الجودة و تشمل [17] :

1- اكتمال المخرجات .

2- اتصال المخرجات بموضوع البحث .

3- حداثة المخرجات .

4- اكتمال البيانات و دقتها .

وبهدف إجراء التقييم ، اختارت الباحثة موضوع بحث هو «الإرشاد الزراعي» ثم قامت بفحص فهارس المكتبة القومية للرسائل الجامعية (فهرس المصنف ، و فهرس الموضوع) واستخرجت منها كل ما يخص هذا الموضوع من رسائل على بطاقات (وقد تم البدء بالمكتبة القومية للرسائل على أساس أن الأطروحة عند ورودها يتسلمها قسم التوثيق والميكروفيلم ثم تحول الاستمارة إلى قسم المعلومات و الحاسب الآلي لإدخال بياناتها وتسلم الأطروحة بعد ذلك إلى المكتبة القومية للرسائل الجامعية فيعدها فنياً و يدخلها في فهارسه ، ومعنى ذلك أن جميع الأطروحات الموجودة بالمكتبة القومية للرسائل لابد وأن تكون مدرجة في قاعدة بيانات

الرسائل الجامعية قبل تسليم النسخة الورقية للمكتبة) . وقد تبين للباحثة أن المكتبة القومية للرسائل الجامعية لا تحتفظ في فهارسها ببطاقات للأطروحات قبل عام 1989 . و كان نتيجة البحث في فهارس المكتبة عدد (56) بطاقة تمثل (56) أطروحة جامعية منها بطاقة واحدة وضعت بطريق الخطأ من المكتبة و تخص عام 1987 . ثم قامت الباحثة باستخراج جميع الموضوعات التي تحتوى عليها هذه الأطروحات و تبين أنها (12) موضوعًا هي : العمل الإرشادي ، إرشاد المزارعين ، العاملون بالإرشاد الزراعي ، البرامج الإرشادية الزراعية ، البرامج الإذاعية الإرشادية ، الطرق الإرشادية الزراعية ، الدورات الإرشادية الزراعية ، التنظيم الإرشادي الزراعى ، المطبوعات الإرشادية الزراعية ، التدريب الإرشادي للمرشدين ، الإرشاد الزراعي التسويقي ، المرشدون الزراعيون ، بالإضافة إلى موضوع البحث الأساسي وهو «الارشاد الزراعي» ، فاصبح المجموع هو (13) موضوعًا . ثم طلبت الباحثة من العاملين بقاعدة البيانات إجراء بحث شامل في موضوع « الإرشاد الزراعي» اعتماداً على هذه المصطلحات من خلال قاعدة بيانات الرسائل الجامعية على أن يكون الناتج المطلوب هو جميع الأطروحات الموجودة بالقاعدة في هذا الموضوع بعناصره الـ (13) باللغة العربية دون تحديد فترة زمنية معينة . و كان ناتج البحث (19) تسجيلة منها تسجيلة مكررة . وبالسؤال عن سبب التكرار تبين أن بعض الأطروحات تصور مرتين : مرة بصفتها مودعة بالمكتبة القومية للرسائل ومرة ثانية يتم تصويرها بمقابل مادي لجامعات أخرى ، وبذلك يصبح الناتج (18) تسجيلة . وبمقارنة التسجيلات المسترجعة بالبطاقات التي تم الحصول عليها من فهارس المكتبة القومية للرسائل الجامعية ، تبين أن هناك 11 تسجيلة غير موجودة ضمن البطاقات التي تم استخراجها من فهارس المكتبة القومية . وبسؤال المسئولين عن المكتبة القومية للرسائل والمسئولين عن قاعدة بيانات الرسائل الجامعية بالشبكة ، تبين أن السبب هو أن قسم التوثيق والميكروفيلم قام بالتصوير الميكروفيلمي لأطروحات بعض الجهات من خارج جامعة عين شمس (مثل : جامعة أسيوط ، والمكتبة القومية الزراعية) بمقابل مادي ثم احتفظ بنسخ ميكروفيلمية من هذه الأطروحات وتم إدخال بياناتها في قاعدة بيانات الرسائل الجامعية .

1- بالنسبة لمدى اكتمال المخرجات

أصبح الناتج من عملية البحث هو (7) سبع تسجيلات في مقابل (56) أطروحة مستخرجة من فهارس المكتبة بنسبة (5,12%) . وتجب الإشارة هنا إلى أن ناتج البحث في قواعد البيانات ليس به أي تسجيلات عن الفترة قبل عام 1989 ، وذلك على الرغم من أن الباحثة لم تحدد الفترة الزمنية الخاصة بالبحث (تركت مفتوحة) وكان يجب ان يكون ناتج البحث هو جميع التسجيلات المدرجة بقاعدة البيانات منذ عام 1968 وحتى الآن ، ولو تم

حساب ذلك لأصبح الناتج أقل بكثير من (5,12%) . وبسؤال المسئولين عن قاعدة بيانات الرسائل عن التغطية الزمنية التي تغطيها القاعدة ، كان الرد أنها منذ عام 1968 .

2 - مدى اتصال المخرجات بموضوع البحث

تبين للباحثة أن جميع التسجيلات التي تم الحصول عليها متصلة بموضوع البحث . وبذلك تكون النسبة 100% . ولكن تجب الإشارة هنا إلى ان هناك تعليمات صدرت من مدير الشبكة للعاملين بها – عندما علم بأن الباحثة تعد مقالاً عن الشبكة - بعدم حصول الباحثة على أي معلومات من أي موظف ، وأنه في حالة طلب الباحثة إجراء بحث في قواعد البيانات يجب أن تعرض عليه أولاً قبل حصولها على المعلومات . وربما كان هذا السبب في أن جميع التسجيلات تخص موضوع البحث .

3 - بالنسبة لحداثة المخرجات

تبين للباحثة أن هناك تسجيلتين مسترجعتين من قاعدة البيانات تخص الفترة من عام 1995 وحتى عام 2005 بنسبة (6,6%) من الأطروحات الموجودة في المكتبة القومية للرسائل عن نفس الفترة (30 أطروحة) .

4 - اكتمال البيانات ودقتها

(أ) تبين للباحثة من خلال التسجيلات المسترجعة (7 تسجيلات) عدم اكتمال البيانات الببليوجرافية في معظم التسجيلات على الوجه التالي (ملحق رقم 2) :

1– رقم التصنيف غير موجود ولا رقم الفيلم ، وذلك على الرغم من أن رقم الفيلم يعد من الحقول الإجبارية في التسجيلة .

2– الدرجة العلمية غير موجودة على الرغم من أنها من الحقول الإجبارية في التسجيلة .

3– الموقع الجغرافي غير موجود .

4– عدم ذكر بيانات التوريق .

5– لغة الأطروحة غير محددة .

6– الإشراف غير موجود في جميع التسجيلات على الرغم من أنه يعد من الحقول الإجبارية في التسجيلية .

7– رؤوس الموضوعات غير موجودة .

8- المستخلص غير موجود في جميع التسجيلات المسترجعة .

(ب) كماتبين للباحثة من خلال مراجعة بيانات التسجيلات المسترجعة (7 تسجيلات) عدم دقة البيانات الببليوجرافية في بعض التسجيلات على الوجة التالي :

1- اختلاف أرقام التصنيف للموضوع الواحد . فضلاً عن أنه في بعض الأحيان يكتب بجانب رقم التصنيف الحرف الأول من اسم المؤلف والحرف الأول من اسم والده والحرف الأول من عنوان الأطروحة وأحياناً أخرى لاتكتب هذه الحروف .

2- هناك أخطاء في اسم الجامعة التي أجازت الأطروحة فمثلاً (ملحق رقم 3) كتبت جامعة القاهرة في حين أنه بمراجعة الأطروحة تبين أنها مجازة من جامعة الزقازيق .

3- تقتصر كتابة بيانات التوريق على عدد الصفحات فقط (ملحق رقم 3) وكان يجب أن تكون البيانات بصورة معيارية على الوجه الآتي : 162 ص +2 ملحق + 42 جدول ؛ 27سم .

ثانياً: قواعد البيانات العالمية International Data Base

قامت شبكة المعلومات الجامعية بجامعة عين شمس بتوفير عدد من قواعد البيانات العالمية المتخصصة في موضوعات معينة والمسجلة على أقراص ضوئية CD - ROM وتحتوي على بيانات عن البحوث المختلفة المنشورة في المجلات العلمية العالمية لخدمة الباحثين . وتقدم الشبكة خدمة البحث في هذه القواعد بمقابل مادي . ويوجد حالياً بالشبكة قواعد البيانات العالمية التالية :

(أ) قاعدة بيانات العلوم الزراعية (AGRICOLA)

(ب) قاعدة بيانات العلوم التربوية (ERIC)

وهذا النوع من قواعد البيانات العالمية يتم تحديثه كل ثلاثة شهور . وقد خصصت الشبكة لهذه الخدمة 2 جهاز حاسب آلي وطابعة . ويقدم هذه الخدمة اثنان من الموظفين بوحدة المعلومات (بكالوريوس تجارة) .

2- وحدة الحاسب الآلي

تتولى هذه الوحدة المسئولية الفنية عن إعداد شبكة المعلومات الجامعية بجامعة عين شمس من حيث تأمين الشبكة وتقديم الاستشارات الفنية للكليات في إنشاء الشبكات ، وهي

المسئولة عن شبكة اتصالات الجامعة . والهدف الأساسي من هذه الوحدة هو توصيل شبكة المعلومات الجامعية إلى مختلف الكليات والمعاهد والمراكز والإدارات التابعة لجامعة عين شمس .

كما تتولى الوحدة مسئولية الإعلان عن جامعة عين شمس للعالم الخارجي ، وذلك من خلال إعداد صفحة لجامعة عين شمس على الإنترنت بحيث تشتمل هذه الصفحة على جميع المعلومات المتعلقة بالجامعة وعلي أن تمثل كل وحدة من الوحدات المتواجدة داخل الجامعة على هذه الصفحة ، وذلك من خلال إعداد مواقع لجميع الكليات والمعاهد والمراكز التابعة لجامعة عين شمس ، مع القيام باستمرارية التحديث لهذا الموقع ، بالإضافة إلى إعداد بريد إلكتروني للجامعة وكلياتها ومعاهدها .

(ج) قسم النشر العلمي

يشغل قسم النشر حجرة في المبنى الذي تشغله المكتبة السمعية خلف المكتبة المركزية لجامعة عين شمس .

ويبلغ عدد العاملين بقسم النشر سبعة موظفين (واحد بكالوريوس فنون تطبيقية ، واحد بكالوريوس تجارة ، واحد ليسانس آداب ، 2 بكالوريوس تعاون ، 2 دبلوم تجارة) منهم موظف مؤقت (ليسانس آداب) .

هذا ، ويوجد بقسم النشر العلمي الأجهزة التالية :

(4) أجهزة كمبيوتر IBM (منها جهازعاطل) .

(1) جهاز كمبيوتر آبل ماكنتوش .

(2) شاشة فقط بدون كيس .

(1) ماكينة تصوير مستندات (باناسونك) .

(1) ماكينة طباعة أوفست بالمستر (ماركة ريزوجراف 4900) يابانية الصنع .

(1) طابعة ليزر (كانون) لأجهزة IBM .

(1) طابعة ليزر (رايتربرو 630) للآبل ماكنتوش تتواءم مع IBM .

(1) مقص كبير (عرض ورق 80 سم) لقص الورق .

يقوم قسم النشر العلمي بتقديم خدماته للجمهور والباحثين من داخل جامعة عين شمس أو من خارجها ، وذلك من خلال :

1- وحدة النشر . وهي الوحدة المسئولة عن كتابة كل ما يتعلق بالأبحاث أو الأطروحات الجامعية والكتب والدوريات . . الخ ، سواء كان على ورق أو CD أو ديسكات ، فضلاً عن كتابة جميع المكاتبات والخطابات الخاصة بالشبكة وإداراتها المختلفة ، وذلك بالإضافة إلى مسئوليتها عن نشرة الجامعة ومجلة شبكة المعلومات الجامعية والكشافات الورقية المطبوعة التي تصدرها الشبكة .

2- وحدة الطباعة والتصوير . هذه الوحدة مسئولة عن تقديم خدمة الطباعة والتصوير والتجميع والتدبيس والقص والتجليد للأطروحات والأبحاث والمذكرات والكتب والدوريات . . الخ .

(د) مراكز رعاية المكفوفين (المكتبة السمعية)

تعد المواد السمعية مصدر معلومات أساسيًا لفاقدي حاسة البصر ، حيث تلعب دوراً إيجابياً في مجال تعليم المكفوفين وضعاف البصر ولفاقدي مهارات القراءة والكتابة .

وافقت جامعة عين شمس في 1980/1/12 على إنشاء مكتبة سمعية للمكفوفين ملحقة بالمكتبة المركزية للجامعة . وفي عام 1981 ، أهدت شركة موبيل أول مكتبة سمعية للمكفوفين بسعة 25 طالباً فقط . وبدأت المكتبة عملها في 1983/11/20 باستقبال الطلاب المكفوفين . وفي 1993/10/30 رفعت المكتبة مذكرة لرئيس الجامعة تطالبه فيها بإنشاء مركز نموذجي لخدمة المكفوفين بالجامعة على أن يكون وحدة ذات طابع خاص ، وذلك نظراً لزيادة عدد الطلاب المكفوفين بالجامعة إلى 220 طالبًا وموظفًا يستخدمون مكتبة المكفوفين التي أعدت في الأساس لاستخدام 25 طالباً فقط . وفي 1993/10/31 ، وافق رئيس الجامعة على الإنشاء على أن تكون جزءاً من شبكة المعلومات الجامعية ، مع ضرورة التطوير المستمر للخدمات التعليمية التي تقدمها وإدخال تكنولوجيا المعلومات في جميع مجالات عملها ليتناسب مع العمل في شبكة المعلومات الجامعية . وعلى أن تكون [18] :

1- مكتبة سمعية مقروءة بالكتب والمراجع والمناهج الدراسية .

2- وحدة تسجيل لخدمة المكفوفين وطبع الشرائط .

3- وحدة تدريب للمكفوفين على استخدام الكمبيوتر في تخزين المعلومات واسترجاعها .

4- قاعة للمحاضرات والندوات للمكفوفين .

تشغل المكتبة السمعية للمكفوفين بشبكة المعلومات الجامعية بجامعة عين شمس مكانًا بالدور الأرضي خلف المكتبة المركزية للجامعة يتكون من حجرتين إحداهما خاصة بموظفي المكتبة والأخرى عبارة عن حجرة صغيرة جداً تستخدم كمخزن لحفظ المقتنيات والأجهزة والتسجيل ، وذلك فضلاً عن قاعة تستخدم لأغراض الاستماع للمواد السمعية ، بالإضافة إلى حجرة صغيرة جداً بالدور الثاني في مبني المكتبة المركزية لجامعة عين شمس مخصصة للحاسب الآلي الخاص بالمكتبة السمعية بالاشتراك مع وحدة الإنترنت .

ومع بداية العام الجامعي 2005/2004 ، نقلت المكتبة السمعية (بصفة مؤقتة) إلى حجرتين بالدور الأرضي للمكتبة المركزية لجامعة عين شمس ، وذلك حتى يتم تجديد ودهان المكان المخصص لها . وعند استلام المكتبة للمكان بعد تجديده في 2005/6/4 ، تبين أن الشبكة قد قامت بتخصيص نصف حجرة الموظفين ونصف القاعة المخصصة لاغراض الاستماع للمواد السمعية لقسم التدريب . ويتحدد الوضع الإداري للمكتبة السمعية بقسم داخل شبكة المعلومات الجامعية .

العاملون بالمكتبة

يبلغ عدد العاملين بالمكتبة السمعية (15) موظفاً (9 كلية آداب ، واحد كلية حقوق ، واحد كلية علوم ، واحد كلية بنات ، 2 دبلوم) .

هذا ، ولايعمل بالمكتبة أي متخصص في مجال المكتبات والمعلومات . كما لم يحصل أي موظف بالمكتبة على أي دورة تدريبية مهنية في مجال المكتبات والمعلومات أو على أي دورة متخصصة في مجال التعامل مع المكفوفين أو في أي مجال اخر .

مقتنيات المكتبة

تقتصر مصادر تزويد المكتبة على الإنتاج المحلي للشرائط الكاسيت في مختلف الموضوعات ، وذلك من خلال إحضار الطالب الشريط مسجلاً عليه المحاضرات ، ويتم نسخه في المكتبة السمعية مع احتفاظ المكتبة بنسخة للنسخ منها لجميع الطلاب .

هذا ، وتقتصر مقتنيات المكتبة السمعية حالياً على شرائط الكاسيت ، وبيانها كالتالي :

6578 شريطاً ، منها 340 شريطاً فارغاً ماركة أمير ، و3600 شريط مسجل عليه مادة علمية مستخدمة (تتضمن المحاضرات وملخصات الكتب الدراسية) ، و2638 شريطاً مسجلاً عليه مادة علمية غير مستخدمة .

كما تضم المكتبة السمعية بعض المطبوعات المسجلة بطريقة برايل وهى عبارة عن مصحف واحد وبعض المطبوعات والمجلات الثقافية (حوالي 70 مطبوعاً) ولم تتمكن الباحثة من حصرها لأنها موجودة في ثلاثة كراتين ولايوجد سجل خاص بها ولا فهارس ولايتم استخدامها من قبل المستفيدين .

هذا ، وليس هناك ميزانية مخصصة للمكتبة السمعية من قبل الجامعة أو الشبكة . وقد تم مخاطبة رئيس جامعة عين شمس عدة مرات لتخصيص ميزانية ، إلا أن ذلك لم يتم حتى الآن . ويتم تمويل المكتبة عن طريق جمع التبرعات المالية والعينية (في صورة شرائط كاسيت خام جديدة أو مستعملة ، وبعض المطبوعات المسجلة بطريقة برايل) . وقد قامت الجامعة في عام 2000 بتخصيص مبلغ تسعة آلاف جنيه (لمرة واحدة بعد إلحاح شديد من المكتبة) لشراء أجهزة نسخ للمكتبة .

الأثاث والتجهيزات

ويوجد بالمكتبة السمعية للمكفوفين أثاث مكتبي يتمثل فيما يلي :

1- الكراسي

الموجودة بالفعل 58 كرسياً منها 25 كرسياً سليماً وصالحاً للاستخدام ، 10 كراسي يمكن إصلاحها ، 23 كرسياً غير صالحة للاستخدام أو الإصلاح ويمكن تكهينها .

2- المكاتب

يوجد مكتب ألمونيوم واحد مكسور ويحتاج لإصلاح .

3- المناضد

يوجد أربع مناضد منها اثنتان تحتاجان لإصلاح ، واثنتان غير صالحة للاستخدام أو الإصلاح ويمكن تكهينهما .

4- شانون

يوجد (5) شانون 9 درج لتخزين الشرائط ؛ منها 4 غير صالحة للاستخدام أو الإصلاح ويمكن تكهينها .

5- 3 دواليب لحفظ الأجهزة والمعدات

وكما يلاحظ من خلال العرض السابق ، فإن معظم الأثاث الموجود بالمكتبة يحتاج لإصلاح أو تكهين ، وهو بذلك لايكفي أعداد الطلاب المكفوفين بالجامعة .

وبالنسبة للأجهزة ، فيوجد بالمكتبة السمعية الأجهزة والمعدات التالية :

1- 2جهاز نسخ شريط ماركة Telex + 3 كربي ، 8 جهاز أصل + واحد كوبي . تم شراؤها بمبلغ الـ 9 آلاف جنيه التي خصصتها الجامعة لشراء أجهزة نسخ الشرائط .

2- 30 سماعة هدفون الجهاز 3 نسخ +واحد اصل = مكون من 4 شرائط

3- 3 أجهزة مسح شرائط

4 - آله كاتبة برايل .

5- 15 جهاز تسجيل (مقتناة منذ عام 1982) وهي نفسها أجهزة الاستماع .

6 - 2 جهاز أوبتاكو Optaco . وهذا الجهاز يساعد المكفوفين في التعرف على الحروف وتمييزها عن طريق توصيله بالحاسب الآلي فيبدأ في إحداث ذبذبات معينة . لكن هذا الجهاز يحتاج لمبصر لتشغيله ، والجهازان مسئول عنهما أحد العاملين المكفوفين .

7 - جهاز ماسح ضوئي Scanner يسمى (نظام إبصار) ، ويستخدم مع هذا الجهاز برنامج يسمى (صخر) حيث يقوم هذا البرنامج بما يلي : قراءة ما يوجد على الشاشة أو Desktop بصوت مسموع ، قراءة الملفات بصوت مسموع ، طبع الملفات ومايوجد على الشاشة بطريقة برايل ، الدخول على الإنترنت ، يوجد به قاموس للكلمات الصعبة ، برنامج تعليمي للمبتدئين لكيفية استخدام الآله الكاتبة ، وهذا البرنامج الـ OutPut يكون على شريط كاسيت أو على ورق مطبوع بطريقة برايل ومن الممكن عمل Input للكمبيوتر من الكاسيت .

تخزين المواد السمعية بالمكتبة

تبين من الدراسة الميدانية أنه يتم حفظ الشرائط المسجلة عليها مادة علمية (3600 شريط) في علبتها ويكتب على ظهر علبة الشريط بيانات هي : القسم ، اسم الدكتور ، الفرقة الدراسية ، السنة الدراسية .

وتخزن هذه العلب في شانون متعدد الأدراج . وبالنسبة للشرائط المسجل عليها مادة علمية غير مستخدمة (2638 شريطاً) ، فقد تم وضعها في كراتين ممتلئة عن آخرها على أرضية المخزن لأن الشانون لايستوعبها كما أن المخزن صغير جداً وغير مجهز ولا يستوعب جميع مقتنيات المكتبة .

أما بالنسبة للمطبوعات المسجلة بطريقة برايل ، فقد تم تخزينها في ثلاثة كراتين نظراً لعدم وجود مكان بالمخزن لها .

هذا ، وتسجل الشرائط في سجل العهدة . وهذا السجل مقسم إلى أقسام ، وكل قسم مقسم إلى فرق ، وداخل كل قسم رتبت عناوين الشرائط ترتيباً متسلسلاً ، ويحتوي على البيانات التالية : اسم الكتاب - اسم المؤلف - العام الدراسي - عدد الشرائط -مثال : القسم : عربي : الفرقة : الأولي : 1- الشعر الجاهلي - د . إبراهيم عبد الرحمن - 97 - 98 - 6 ش .

وبالنسبة لصيانة الأجهزة والمعدات المقتناه بالمكتبة السمعية ، تبين من الدراسة الميدانية أنه لايتم إجراء صيانة دورية لتلك الأجهزة والمعدات من قبل متخصصين فنيين أو من قبل قسم الصيانة بالشبكة أو من قبل الشركة الموردة للأجهزة . ولكن يقتصر الأمر على أنه في حالة تعطل أي جهاز يقوم أحد موظفي شبكة المعلومات الجامعية (من المخازن والمشتريات ولديه معرفة بطريقة إصلاح بعض هذه الأجهزة) بمحاولة إصلاحه نظير أجر إضافي صغير مع عدم توافر قطع الغيار اللازمة له . ويتم تعليل السبب في عدم الاستعانة بالشركة الموردة لعمل الصيانة بارتفاع أسعار الصيانة والإصلاح .

خدمات المكتبة السمعية

تبين من خلال البحث الميداني أن المكتبة السمعية تقدم خدماتها لموظفي الجامعة المكفوفين وللطلاب المكفوفين في كليتي الآداب (342 طالباً) والحقوق (9 طلاب) فقط ، وذلك لأن الكليات التي تقبل طلاباً مكفوفين هي كليات الآداب والحقوق والألسن ، ولكن كلية الألسن يوجد بها مكتبة سمعية لخدمة المكفوفين من طلابها (21 طالباً) . وقد وصل إجمالي عدد المكفوفين بجامعة عين شمس خلال العام الجامعي 2005/2004 إلى (372) مكفوفًا . هذا ، **وتقدم المكتبة السمعية بشبكة المعلومات الخدمات التالية للمستفيدين منها** :

1- استنساخ الشرائط للطلبة مجاناً بشرط أن يحضر الطالب شريط الكاسيت الفارغ (الخام) ويتم نسخة .

2- الإعارة الداخلية من خلال تقديم خدمة الاستماع الداخلي للتسجيلات الصوتية داخل قاعة الاستماع بالمكتبة ، وتشغيل الأجهزه الخاصة بها .

3- التصوير على ورق برايل .

(هـ) قسم التدريب

هذا القسم من الأقسام الحديثة التي لم تدرج بعد في الهيكل التنظيمي للشبكة .

يشغل قسم التدريب بشبكة المعلومات الجامعية بجامعة عين شمس حجرة مشتركة مع المكتبة السمعية مخصصة للعاملين بالقسم وقاعة مشتركة مع المكتبة السمعية مجهزة بها 25

جهاز حاسب آلي شخصي I B M . وجارٍ حالياً تجهيز قاعة ثانية تستوعب 30 جهاز حاسب آلي .

ويبلغ عدد العاملين بقسم التدريب تسعة موظفين (واحد ليسانس مكتبات + ماجستير مكتبات ، واحد يحمل شهادة دولية لتعليم الكمبيوتر ICDL ، واحد ليسانس آداب ، اثنان بكالوريوس خدمة اجتماعية ، 4 بكالوريوس تجارة) منهم اثنان في اجازة خاصة وموظف مؤقت . والعاملون بالقسم مسئولون عن كل ما يتعلق بالتدريب في الشبكة كعملية إدارية (تحضير للدورات – تسجيل أسماء – إعداد ومتابعة المحاضرات – إحضار الشهادات – . . الخ) .

ويقوم قسم التدريب بعمل دورات تدريبية لتنمية قدرات العاملين في الشبكة وطلاب الجامعة ، وتشمل هذه الدورات الموضوعات التالية :

- الإنترنت .
- صيانة الحاسب .
- الاتصالات والشبكات .
- المعلومات والحاسب .

كما ينظم قسم التدريب بشبكة المعلومات الجامعية بجامعة عين شمس دورات تدريبية لشباب الخرجين بالتنسيق مع وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات حيث تقوم الوزارة بتحديد العدد وتتحمل النفقات والكتب ، ويتولى القسم الإشراف على عملية التدريب من خلال مدربين يتم انتدابهم من كليات الجامعة المختلفة وفقاً للتخصص المطلوب للدورة . وهؤلاء المدربون في العادة من المعيدين والمدرسين المساعدين بهذه الكليات .

(و) قسم الصيانة والتركيبات

أنشئ قسم الصيانة والتركيبات مع إنشاء شبكة المعلومات الجامعية بجامعة عين شمس ويتبع إدارة الشبكة . يعمل بالقسم سبعة (7) أفراد جميعهم غير متخصصين (ثلاثة حاصلون على بكالوريوس تجارة ، وأربعة حاصلون على مؤهلات متوسطة غير فنية وهم عمالة مؤقتة) .

ويشغل قسم الصيانة حجرتين بالدور الثاني بمبنى المكتبة المركزية لجامعة عين شمس . ويضم القسم 3 أجهزة حاسب آلي شخصي فضلاً عن طابعة .

يقوم العاملون بالقسم بشراء أجهزة وتوريدها إلى إدارات الجامعة وكلياتها ، وذلك عن طريق الدخول في الممارسات التي تطرحها الجامعة وكلياتها ثم التوريد من خلال نظام دفع دفعة مقدمة .

كما يتولى القسم شراء الأجهزة مفككة ثم يتم تجميعها بالقسم داخل الشبكة مقابل مبلغ (150جنيهاً) للجهاز الواحد تصرف للعاملين بهذا القسم . وعندما يتم شراء الأجهزة وتجميعها داخل قسم الصيانة بالشبكة لايتم إضافتها دفترياً ولا مخزنياً كما هو متعارف عليه في الاجراءات المتبعة بأجهزة الدولة الحكومية ، ولكن يقتصر الأمر على إعداد ملف يتم من خلاله العمليات الحسابية فقط .

وتحتكر شركة واحدة فقط (شركة الأسد) توريد جميع الأجهزة لشبكة المعلومات الجامعية ، ولا يتم التعامل مع أي شركات أخرى . ويتولى القسم ما يلي :

1- تقديم المواصفات الفنية والاستشارات لبعض الكليات والمعاهد والمراكز بجامعة عين شمس .حيث تسترشد بها بعض كليات ومعاهد جامعة عين شمس لوضع المواصفات الخاصة بأجهزة الحاسب الآلي أو لتجهيز المعامل الخاص بتلك الكليات أو المعاهد .

2- صيانة وتركيب جميع أجهزة الحاسب الآلي والشبكات في الشبكة ، وأيضاً لجميع إدارات جامعة عين شمس بمقابل مادي (75جنيهاً) كل ستة شهور .

3- تقديم الدعم الفني لجميع الكليات والمعاهد بالجامعة مثل عمل البرامج أو تحديث الشبكات .

(ز) وحدة الإنترنت

أنشئت وحدة الإنترنت في عام 1999 ، وذلك من خلال حصول شبكة المعلومات الجامعية على خط الإنترنت من المجلس الأعلى للجامعات (128 كيلو بايت) . وهذا الخط خاص بالشبكة ومخصص لخدمة وحدة الإنترنت لكنه بطيء لدرجة كبيرة جداً ، وقد تعاقدت الشبكة حالياً للحصول على خط جديد (واحد ميجا) ، وذلك فضلاً عن أن الأجهزة الخاصة به في الشبكة غير حديثة .

وتشغل وحدة الإنترنت حجرة مشتركة مع وحدة الحاسب الآلي بشبكة المعلومات الجامعية بالطابق الثاني من مبني المكتبة المركزية لجامعة عين شمس . وهذه الوحدة تابعة لإدارة الشبكة مباشرة .

ويبلغ عدد العاملين بالوحدة (4) موظفين (واحد بكالوريوس تجارة وثلاثة مؤهلات متوسطة) . ويوجد بالوحده (5) أجهزة حاسب آلي .

وتقدم الوحدة خدمة البحث في الإنترنت للطلاب وأعضاء هيئة التدريس بمختلف كليات ومعاهد الجامعة بمقابل مادي ، وذلك من خلال الاتصال المباشر سواء من داخل الشبكة أو من خلال الكليات والمعاهد التابعة لجامعة عين شمس .

النتائج

تم التوصل إلى النتائج التالية :

أولاً: قسم التوثيق والميكروفيلم

- قامت الشبكة عند تجديد المكان المخصص لقسم التوثيق والميكروفيلم بفتح شبابيكها بعد أن كانت مغلقة بالألوميتال ولم توضع ستائر لهذه الحجرات لحجب أشعة الشمس والضوء ، مما جعل المكان غير مناسب لطبيعة العمل بالقسم التي تحتاج لحجب الضوء أثناء عملية التصويروالتحميض وحفظ الأجهزة والأفلام من الأتربة وأشعة الشمس . ونتيجة لذلك ، قام القسم بوضع حصيرة من البلاستيك على نافذة حجرة التصوير وأخرى على نافذة حجرة التحميض حتى يتم العمل في مكان مظلم نظراً لحاجة العمل لذلك .
- الأجهزة المتاحة بالشبكة للإنتاج الميكروفيلمي لم يتم تحديثها منذ بداية إنشاء الشبكة في عام 1992 . وأصبح تنفيذ المهام المكلف بها القسم من عمليات بحاجة إلى دعم للإمكانات على الوجه التالي :

(أ) جهاز المحول (الذي يحول النسخ الورقية من الأطروحات إلى نسخ إلكترونية) ، الموجود بقسم التوثيق والميكروفيلم ، جهاز غير حديث وبطيء ويتم التعامل معه يدوياً في حين أنه يوجد جهاز أتوماتيكي سريع تقتنيه مؤسسة الأهرام على سبيل المثال .

(ب) نقص قطع غيار الأجهزة بالقسم يتسبب في تعطيل العمل لعدم توافرها بالشبكة . مثال : نقص لمبة خاصة بكاميرا تصوير أو زجاجة حبر تتسبب في وقف عملية التصوير على هذه الكاميرا .

(ج) يوجد بالقسم خمسة أجهزة اطلاع قديمة ومستهلكة وغير مستخدمة ، ونتيجة لذلك فإن الباحثين ينتظرون في بعض الاحيان دورهم للاطلاع من خلال الأجهزة الصالحة بالقسم .

(د) يوجد بالقسم جهاز تحميض واحد منذ عام 1992 ، ويتم عمل صيانة دورية له ، ولكن في حالة عطل هذا الجهاز يتوقف العمل بالقسم تماماً .

(هـ) كاميرات التصوير الميكروفيلمي لاتكفي حجم العمل اليومي .

(و) جهاز نسخ رول فيلم الموجود بالقسم عاطل ولا يوجد جهاز بديل مما تسبب في وقف عمل النسخة الموجبة من الفيلم التي يطلع عليها الباحثون .

- الأطروحات في شبكة المعلومات الجامعية مصنفة وفقاً لخطتي تصنيف : التصنيف العشري العالمي ، وهو الذي استخدمته مؤسسة الأهرام لتصنيف الأطروحات التي صورتها قبل إنشاء الشبكة ، وتصنيف ديوي العشري الذي تم استخدامه في تصنيف الأطروحات التي أعدها قسم التوثيق والميكروفيلم من بعد إنشاء الشبكة .

- هناك عدد كبير من الأطروحات لم يتم تصويرها وتوثيقها بقسم التوثيق والميكروفيلم ، وذلك نتيجة لأن حجم العمل كبير ولا تستوعبه الامكانيات الموجودة بالقسم .

- تبين عدم الربط بين الأطروحات الورقية المقتناة بالمكتبة القومية للرسائل الجامعية وأماكن الحفظ الميكروفيلمي لها ، حيث ألغى قسم التوثيق والميكروفيلم وضع رقم الفيلم على النسخة الورقية للأطروحات التي تسلم إلى المكتبة القومية للرسائل الجامعية على الرغم من أنه يعد هدفاً أساسياً من أهداف القسم ، كما ألغي الختم الذي كان يدل على أن الأطروحة قد صورت ميكروفيلمياً .

- توقف القسم عن إرسال نسخ من كشافات الأطروحات إلى المكتبة القومية للرسائل الجامعية بعد استلام خط الإنتاج الميكروفيلمي لجامعة عين شمس من مركز التنظيم والميكروفيلم بمؤسسة الأهرام .

- اوقف القسم تصنيف الأطروحات . ويبرر المسئول عن القسم ذلك بأن رقم التصنيف لايعد احد عناصر استرجاع الأطروحة ، وذلك غير صحيح علمياً نظراً لأن التصنيف يعتبر واحداً من أساليب استرجاع المعلومات .

- كان القسم يضع ضمن الماكيت الخاص بالأطروحة استمارة التوثيق الخاصة بها ثم ألغى ذلك بدون إبداء أسباب .

- يتم حالياً عمل التوثيق للأطروحات (فهرسة وصفية ورؤوس موضوعات) من خلال صورة من صفحة عنوان الأطروحة فقط ، وذلك في قسم التوثيق والميكروفيلم ، ونتيجة لذلك يتم حالياً وضع رأس موضوع واحد للأطروحة الواحدة ، وذلك على الرغم من تعدد موضوعات الأطروحة .

- الأطروحة الواحدة تعد فنياً ثلاث مرات ، إحداها في المكتبة القومية للرسائل الجامعية ، والثانية في قسم التوثيق والميكروفيلم ، والثالثة عند وصولها إلى المكتبة الميكروفيلمية ، والأسلم إدارياً إعدادها مرة واحدة .

- توقف إعداد الكشافات الورقية للأطروحات بقسم التوثيق والميكروفيلم بعد تسلم القسم العمل من مؤسسة الأهرام . ويذكر المسئولون عن القسم والشبكة أنه تم تحويلها إلى كشافات إلكترونية ولكنها لم توضع على قاعدة البيانات . وقد حاولت الباحثة الاطلاع على هذه الكشافات سواء في شكلها التقليدي أو الآلية إلا أنه لم يسمح لها بذلك ، وأغلب الظن أنه أصبح الآن لايعد أي نوع من الكشافات لتلك الأطروحات وذلك على الرغم من أن أحد أهداف القسم هو إعداد الكشافات الخاصة بالأطروحات .

- لايحتفظ القسم بأي نسخة أخرى من الأفلام المصورة في أي مكان آخر لمواجهة الكوارث والاخطار التي قد تتعرض لها الأفلام ، ذلك أن وجود النسختين السالبة والموجبة مع الأطروحات الورقية الخاصة بها جنباً إلى جنب ، في مكان واحد بشبكة المعلومات الجامعية بجامعة عين شمس ، يعرضها للخطر والضياع في حالة نشوب حريق أو حدوث سرقة . . الخ ، ولا يمكن تعويضها حيث لن يكون هناك بديل في ذلك الوقت ، وذلك على الرغم من أن أحد أهداف القسم هو المحافظة على الأصل .

- يتوقف عمر أفلام الميكروفيلم وسلامتها على طريقة حفظها والوسائل المستخدمة لحفظها والشروط المناخية الملائمة المهيأة لها . هذا ، ويتم حفظ الافلام المصورة في حجرة عادية غير مجهزة وغير مكيفة بالقسم .

- يتم تصوير الأطروحات على أفلام (16 مم) . ويستوعب الفيلم حوالي 7 أفلام في المتوسط . وعندما يطلب المستفيد استرجاع أطروحة محددة أو جزء من أطروحة ، يتم تصفح الفيلم بأكمله للاطلاع على جزء منه ، وذلك في حين أن القسم يقوم بتصوير أطروحات المكتبة القومية الزراعية على فيشات كل أطروحة على فيشة .

- المكتبة القومية للرسائل الجامعية ترفض حالياً استلام الأطروحات بعد تصويرها في قسم التوثيق و الميكروفيلم ، مما تسبب في تكدسها بحجرة قسم التوثيق والميكروفيلم .

- أصبحت الأطروحات المدرجة بقاعدة بيانات الرسائل الجامعية في قسم المعلومات والحاسب الآلي غير مدرج بها بيانات الأفلام حتى يمكن استرجاعها ، و ذلك فضلاً عن عدم معرفة المستفيد هل تم تصوير الأطروحة أم لا ، كما أنه غير مدرج بالتسجيلة في قاعدة البيانات رقم التصنيف حتى يتمكن المستفيد من الرجوع للمكتبة القومية للرسائل الجامعية

والاطلاع على النسخة الورقية بها و ذلك على الرغم من أن أحد أهداف القسم هو ربط الأفلام بالحاسب الإلكتروني داخل شبكة المعلومات الجامعية .

- لم توضع الكتب النادرة و المخطوطات التى صورت ميكروفيلمياً على قواعد البيانات بالشبكة ولم يعد فهارس أو كشافات لها ، و ذلك فضلاً عن أنه لا يتم الاستفادة منها حالياً بأي شكل من الأشكال .

- على الرغم من أن أحد أهداف شبكة المعلومات الجامعية بجامعة عين شمس من اقتناء الأطروحات وتصويرها على ميكروفيلم هو التعاون مع شبكات المعلومات في داخل البلاد وخارجها ، إلا أنه حتى الآن لايتم الاستفادة من تلك الأطروحات التي تم تصويرها ميكروفيلمياً من خلال التبادل بها أو التعاون مع شبكات أخرى سواء داخل مصر أو خارجها .

- عدم قيام الشبكة أو قسم التوثيق والميكروفيلم بالإعلان عما يقوم به القسم من أنشطة وما يؤديه من خدمات ، وذلك فضلاً عن عدم وجود أية أدلة إرشادية بالقسم أو الشبكة تعرف المستفيدين بكيفية التعامل مع القسم والخدمات التي يقدمها .

- يقوم قسم التوثيق والميكروفيلم بالتصوير الميكروفيلمي لأطروحات بعض الجامعات المصرية بمقابل مادي ، وهذه الجامعات المفروض أنها تودع أطروحاتها في المكتبة القومية للرسائل الجامعية وبالتالي فإنه من المفترض أنه يتم تصويرها داخل القسم ، وبناء على ذلك فإن هذا العمل يعد تكراراً لا داعي له .

ثانياً: قسم المعلومات والحاسب الآلي

- تستخدم قاعدة بيانات الرسائل الجامعية ثلاثة برامج معًا في نفس الوقت هي :
Access و CDS / ISIS و SQL .

- لايتم حالياً إعداد مستخلصات لجميع الأطروحات الجامعية المدرجة بقاعدة بيانات الرسائل الجامعية .

- توقف إدخال البيانات الببليوجرافية الحديثة للأطروحات على قاعدة بيانات الرسائل الجامعية ، واكتفى قسم المعلومات بالشبكة بالبيانات القديمة عن الأطروحات ، ونتيجة لذلك فإن التسجيلات الحديثة غير متاحة للمستفيدين من الشبكة .

- يتم إدخال البيانات الببليوجرافية للأطروحات الحديثة من خلال صورة من صفحة عنوان الأطروحة .

- لا يتاح للمستفيدين من الشبكة إجراء عملية البحث في قاعدة بيانات الرسائل الجامعية بأنفسهم ، وذلك على الرغم من ان النظام يتوافر به إمكانية البحث لستة أفراد في نفس الوقت .
- المكتبة القومية للرسائل الجامعية لاتحتفظ في فهارسها ببطاقات للأطروحات قبل عام 1989 .
- لم تسترجع اي أطروحة قبل عام 1989 ولابعد عام 2003 .
- نسبة عدد التسجيلات المسترجعة (7 تسجيلات) إلى عدد التسجيلات التي كان من المفترض استرجاعها (56 تسجيلة) هي 12,5% .
- بالنسبة لحداثة المخرجات من قاعدة بيانات الرسائل الجامعية فهي تمثل نسبة (6,6%) من الأطروحات المقتناة في المكتبة القومية للرسائل الجامعية عن نفس الفترة (30 أطروحة).
- لم تكتمل البيانات الببليوجرافية في بعض التسجيلات المسترجعة من قاعدة بيانات الرسائل الجامعية ، وذلك فضلاً عن عدم دقة البيانات الببليوجرافية في بعض التسجيلات المسترجعة .
- جميع التسجيلات المسترجعة خالية من المستخلصات .
- جميع تسجيلات الأطروحات المسترجعة تخص موضوع البحث .
- لم يتم تسجيل طلب البحث على نموذج خاص بهذا الغرض ولكن تم الاكتفاء بأن سلمت الباحثة مصطلحات البحث الذي طلبت إجراء بحث عنه في ورقة للموظفة المسئولة عن البحث .
- لا يتم الإعلان الكافي عن قواعد البيانات التي توفرها الشبكة مما أثر على استخدامها من قبل المستفيدين .
- لايتم الاحتفاظ بنسخة احتياطية من قواعد البيانات بالشبكة في مكان آخر خارج الشبكة كتأمين لهذه البيانات .
- تبين أن شبكة المعلومات الجامعية لاتقيم أي علاقة تعاون أو اتصال أو تبادل مع جهات أخري سواء بالداخل أو بالخارج ، وذلك على الرغم من أن هذا يعد أحد أهدافها الأساسية .
- قاعدة بيانات الرسائل الجامعية لاتقوم بتغيير كلمة المرور Password للحفاظ على سلامة البيانات بصورة دورية .

- لايتم تخزين استراتيجية البحث ولانائج البحث في قاعدة بيانات الرسائل الجامعية لاسترجاعها عند رغبة مستفيد آخر إجراء نفس البحث توفيراً لوقت وجهد المستفيد وأخصائي المعلومات .
- جميع العاملين بوحدة الحاسب الآلي مؤقتون فيما عدا موظفين أحدهما حاصل على ليسانس حقوق والآخر على بكالوريوس تجارة .
- لايوجد عاملون متخصصون في مجال المكتبات والمعلومات بين العاملين بقسم المعلومات والحاسب الآلي .

ثالثاً: المكتبة السمعية

- المكان المخصص للمكتبة السمعية صغير جداً ولا يكفي لأن تقدم المكتبة خدماتها بصورة سليمة .
- وضع الحاسب الآلي الخاص بالمكفوفين في مكان مشترك مع وحدة الإنترنت بعيداً عن المكتبة السمعية أثر على استخدامه ، فهو غير معروف للطلاب المكفوفين .
- تمد شبكة المعلومات الجامعية المكتبة السمعية بالأثاث القديم الذي تستغني عنه أقسامها المختلفة . كما أن الأثاث المكتبي الموجود حالياً بالمكتبة لايكفي لاستخدام الطلاب المكفوفين بالجامعة .
- لا يوجد أدوات مساعدة للاستفادة من المواد المطبوعة طباعة عادية مثل : العدسات المكبرة والدوائر التليفزيونية المغلقة التي تقوم بتكبير الحروف إلى الحجم الذي يلائم ضعاف البصر .
- عدد العاملين بالمكتبة كبير بالنسبة للخدمات التي تقدمها ، وذلك فضلاً عن أنه لم يحضر أي منهم أي دورة تدريبية مهنية في مجال المكتبات والمعلومات أو في مجال التأهيل للتعامل مع المكفوفين أو في مجال تشغيل الأجهزة وصيانتها .
- لا يوجد أي متخصص في مجال المكتبات والمعلومات بين العاملين في المكتبة السمعية ، وذلك مع عدم توفير برامج تدريبية لهم .
- لا يتم تخصيص ميزانية سنوية للمكتبة السمعية ، ويتم تمويل المكتبة عن طريق جمع التبرعات العينية (في صورة شرائط كاسيت خام جديدة أو مستعملة) ، ويعد ذلك أحد المعوقات الأساسية في النهوض بالمكتبة وخدماتها .

- مجموعات المواد المطبوعة بطريقة برايل قليلة جداً ، وذلك فضلاً عن عدم ملاءمة محتواها الموضوعي لمستوى التعليم الجامعي الذي يؤدي بالتالي إلى عزوف الطلاب المكفوفين عن استخدامها مما جعلها غير مفيدة وغير مستخدمة (19) .
- عدم إجراء صيانة دورية للأجهزة الموجودة بالمكتبة السمعية ، ويعزي الأمناء ذلك إلى عدم توافر الفنيين المتخصصين بالمكتبة أو بالشبكة .
- تقتصر مصادر تزويد المكتبة السمعية بالأجهزة على الهدايا فقط .
- يتم التزويد في المكتبة السمعية عن طريق الإنتاج المحلي للشرائط والهدايا والاستهداء فقط .
- تقتصر مقتنيات المكتبة السمعية على شرائط الكاسيت وبعض المطبوعات المكتوبة بطريقة برايل .
- غياب الدوريات وكتب المراجع والببليوجرافيات والكشافات والمستخلصات . . الخ ، بين مقتنيات المكتبة السمعية ، على الرغم من أهميتها في المرحلة الجامعية الأولى أو في مرحلة الدراسات العليا (20) .
- طريقة حفظ المكتبة لمجموعاتها غير سليمة ، والسبب الأساسي في ذلك هو ضيق المكان المخصص للحفظ .
- لا توجد المواد القرائية ذات الحروف الكبيرة في المكتبة السمعية على الرغم من أهميتها لضعاف البصر .
- لايتم إعداد فني (فهرسة وصفية - تصنيف - رؤوس موضوعات) لمجموعات المكتبة السمعية ، ويبرر أمناؤها ذلك بقلة أعداد المواد المقتناة بالمكتبة مما يسهل معه الوصول إلى المقتنيات بسرعة ويسر دون فهارس . وترى الباحثة أن السبب الحقيقي في ذلك قد يرجع إلى أن جميع العاملين في المكتبة من غير المتخصصين ولا يمكنهم الإعداد الفني لتلك المقتنيات ، وذلك لأن عدد الشرائط المقتناة بالمكتبة لايعد صغيراً وهو في زيادة مستمرة .
- الخدمات التي توفرها المكتبة السمعية تقتصر على الإعارة الداخلية من خلال تقديم خدمة الاستماع الداخلي للتسجيلات الصوتية ، وذلك فضلا عن تقديم خدمة استنساخ الشرائط للطلاب المكفوفين مجاناً بشرط إحضار الطالب شريط الكاسيت الخام . ولا تسمح المكتبة بالإعارة الخارجية لمجموعاتها للطلبة المكفوفين ، وذلك خوفا عليها من التلف والضياع .
- عدم توافر خدمات المتطوعين من الطلاب والخريجين .

- لا توجد الخدمات الببليوجرافية التي نص عليها قرار إنشاء المكتبة السمعية .

- تسجيل المحاضرات وملخصات الكتب الدراسية على شرائط كاسيت غير متاح حالياً بالمكتبةالسمعية نظراً لعدم توافر التجهيزات اللازمة لذلك (الكباين ، المكاتب ، المكان) ، كما ان المكان غير مناسب للتسجيل . ويتم التسجيل حالياً إما في منازل موظفي المكتبة أو عن طريق إحضارالطالب النسخة الأولى من الشريط المسجل من دار الكتاب الناطق (عن طريق الإعارة من خلال اشتراك سنوي أو عن طريق الشراء) ويتم من خلال ذلك النسخ في المكتبة السمعية .

- لا يقوم أمناء المكتبة السمعية بلصق علامات إرشادية على أغلفة أو علب المواد السمعية . ويعزي أمناء المكتبة ذلك إلى قيامهم بتسجيل محتويات الأشرطة الصوتية على ظهر علب الأشرطة . ولكن هناك مجموعة من المعلومات الهامة اللازمة لمساعدة المستفيدين في تصفح هذه المواد ، وخاصة تلك المواد التي يصعب تصفحها مثل الأشرطة الصوتية التي تتطلب أجهزة تشغيل لإمكانية تصفحها . فليس من المنطقي أن يقوم المستفيد بسماع الشريط بأكمله للإفادة من بعض أجزائه فقط ، ولهذا كان لابد من إعداد علامات إرشادية تلصق على أغلفة تلك المواد توضح محتوياتها والأجزاء الهامة أمراً ضرورياً .

- غياب اللوحات الإرشادية الملائمة للإعاقة البصرية في المكتبة السمعية .

- لا تقوم المكتبة السمعية بالإعلان عن نفسها وعن خدماتها لجمهور المستفيدين منها للتعريف بها وبخدماتها ، فضلاً عن عدم وجود أية أدلة إرشادية بالمكتبة تعرف بها وبخدماتها .

- غياب التعاون والتنسيق بين المكتبة السمعية بالشبكة والمكتبة السمعية بكلية الألسن جامعة عين شمس .

- بدأت مكتبة كلية الآداب بجامعة عين شمس ، مع بداية العام الجامعي 2005/2004 ، في تنفيذ مشروع لإنشاء مكتبة سمعية ، وذلك على الرغم من أن المكتبة السمعية بشبكة المعلومات الجامعية بجامعة عين شمس لاتقدم خدماتها حالياً إلا للطلاب المكفوفين في كلية الآداب بالجامعة . وكان يجب أن تقوم الجامعة بتطوير المكتبة السمعية بالشبكة بدلاًمن إنفاق أموال على إنشاء مكتبة سمعية تخدم نفس المستفيدين من المكتبة السمعية بالشبكة .

رابعاً : قسم الصيانة والتركيبات

- لا يوجد مهندسون أو أفراد متخصصون لصيانة الأجهزة بقسم الصيانة والتركيبات إذ أن جميع العاملين بالقسم من غير المتخصصين أو الفنيين .

– عند شراء أجهزة وتجميعها داخل قسم الصيانة بالشبكة ، لايتم إضافتها دفترياولا مخزنياً كما هو متعارف عليه في الإجراءات المتبعة في الأجهزة الحكومية بالدولة ، ولكن الأمر يقتصر فقط على إعداد ملف يتم من خلاله العمليات الحسابية .

– لم يصدر قرار من مجلس إدارة الشبكة ينص على أن يقوم قسم الصيانه بعمليات تسويقية ، ورغم ذلك فإن القسم يقوم بعمليات تسويقية لحساب العاملين فيه تتم بصورة غير رسمية .

خامساً: وحدة الإنترنت

– المكان غير ملائم لأنه مشترك مع الحاسب الآلي الخاص بالمكتبة السمعية التي تستخدم صوتاً مرتفعاً لخدمة المكفوفين ، مما يتعارض مع طبيعة استخدام الإنترنت .

سادساً: ملاحظات عامة

– ندرة العاملين المتخصصين في مجال المكتبات والمعلومات في شبكة المعلومات الجامعية .

– جميع العاملين بالشبكة من المتخصصين في مجالي الحاسبات والهندسة مؤقتون .

– جميع أعضاء مجلس إدارة شبكة المعلومات الجامعية ومستشاروها (من داخل جامعة عين شمس وخارجها) ليس بينهم متخصص في مجال المكتبات والمعلومات ، وذلك على الرغم من وجود نص في لائحتها على أن يضم مجلس إدارتها اثنين من الأساتذة المتخصصين في مجال عمل الشبكة [21] . فضلاً عن وجود نص آخر باللائحة يجيز لمدير الشبكة ندب خبراء من أعضاء هيئة التدريس وغيرهم لتقديم المشورة والخبرة للشبكة[22] .

– لاتوجد جهه مسئولة في مصر تقدم إجابة عن الأطروحات المسجلة ولم يتم إجازتها بعد .

– تقتني شبكة المعلومات الجامعية ثلاثة أشكال للأطروحات الجامعية (نسخة ورقية موجودة في المكتبة القومية للرسائل الجامعية ، نسخة ميكروفيلمية موجودة في قسم التوثيق والميكروفيلم ، نسخة إلكترونية على قرص مدمج موجودة في المكتبة الإلكترونية) .

– يتم تغيير مدير شبكة المعلومات الجامعية بجامعة عين شمس بصورة مستمرة (مدة مدير الشبكة سنتان ويسمح بالتجديد) ، وأكبر مدة استمر فيها مدير الشبكة هي 4 سنوات منذ إنشاء الشبكة في عام 1992 ، مما يؤثر على العمل بالشبكة بالسلب .

– معظم الأجهزة الموجودة بشبكة المعلومات الجامعية تحتاج لقطع غيار أو مستهلكة وتحتاج لإحلال وتحديث كامل .

- تحتكر شركة واحدة فقط (شركة الأسد) توريد جميع الأجهزة لشبكة المعلومات الجامعية ، ولايتم التعامل مع أي شركات أخرى .
- توقف صدور مجلة المستخلصات التي كانت تصدرها شبكة المعلومات الجامعية منذ يناير عام 1994 (نصف سنوية) ، وكانت المجلة تحتوي على مخلصات لأطروحات الماجستير والدكتوراه في مختلف المجالات .
- أصبح وجود شبكة المعلومات الجامعية بمبني المكتبة المركزية (الذي أعد في الأساس ليكون مبنى للامتحانات) يشكل عبئاً إضافياً على المبنى ، وعلى الرغم من التوسعات الجديدة التي أضيفت إلى المبني إلا أنه أصبح مكدساً ومزدحماً بالمقتنيات والأجهزة والعاملين والمستفيدين ، فهو أحد المعوقات التي تقف حجر عثرة أمام تأدية المكتبة القومية للرسائل الجامعية والشبكة لوظائفهما على الوجه الأكمل .
- كان هناك موقع لخدمة الباحثين من الشبكة على النت فتح في عام 2001 (وكان عنوان الموقع هو : Http: //AsunetServices.Shams.edu.eg) بموافقة الجامعة ، وكان هذا الموقع مرتبطاً بموقع الجامعة وكانت به بيانات ببليوجرافية وبعض الملخصات للأطروحات وخدمات الشبكة وأقسامها ، لكنه تم إغلاقه في عام 2003 . وحالياً لا يوجد أي معلومات على النت عن شبكة المعلومات الجامعية ، وذلك على الرغم من أن هناك مواقع أعدتها الشبكة للجامعة بكلياتها ومعاهدها وإدارتها ومراكزها ووحداتها الخاصة ولم تدرج الشبكة نفسها ضمن هذا الموقع .
- الشبكة لا تقوم بالإعلان عن نفسها ، مما ينتج عنه عدم استغلال الإمكانيات والخدمات التي تقدمها ، وذلك على الرغم من أن الشبكة تقدم خدماتها بمقابل مادي مما يستدعي معه إجراء دعاية وإعلان بهدف تنشيط العملية التسويقية وجذب المستفيدين لاستخدامها . ويقتصر دور الشبكة في الدعاية على إصدار نشرة تعريفية بها ، إلا أن هذه النشرة معدة منذ فترة طويلة ولم يتم تحديثها وفقاً للتغييرات التي حدثت داخل الشبكة .

التوصيات

أولاً : بالنسبة لقسم التوثيق والميكروفيلم

- يجب تجهيز حجرات قسم التوثيق والميكروفيلم بما يتناسب مع طبيعة عمل القسم ، مع ضرورة وضع ستائر سميكة تحجب الضوء في حجرات التصوير والتحميض . . الخ لحجب الضوء والحفاظ على الأجهزة والأفلام من الأتربة وأشعة الشمس .

- ضرورة دعم القسم بالأجهزة والمعدات الحديثة مع إجراء إحلال وتجديد للأجهزة الموجودة بالقسم وتوفير قطع غيار احتياطية لهذه الأجهزة من خلال طرح ممارسة بدلاً من الشراء المباشر الذي يتم حالياً لزجاجة حبر أو لمبة ، فهذه أشياء صغيرة وبسيطة ولكنها مهمة لأنها تتسبب في تعطيل العمل بالقسم .

- يجب إجراء صيانة دورية للأجهزة بالقسم .

- يجب اتباع خطة تصنيف واحدة يتم من خلالها تصنيف الأطروحات بالقسم على أن يتم إجراء إعادة تصنيف للأطروحات المصنفة بأي خطة سابقة مع ضرورة استئناف عملية التصنيف التي توقف القسم عنها .

- ضرورة استخدام أجهزة إنذار ذاتي ضد الحريق مع أجهزة إطفاء أتوماتيكية تحتوي على غاز ثاني أكسيد الكربون [23] .

- يجب إجراء فحص واختبار للأفلام بصورة دورية للوقوف على صلاحية تخزينها (من خلال عينة عشوائية) حتى لا يفاجأ القسم بتلف الأفلام ولاتخاذ التدابير اللازمة في حالة ظهور أي تلف في بداية حدوثه .

- ينبغي حفظ النسخة السالبة (النيجاتيف) من الأفلام في مكان آخر داخل جامعة عين شمس غير شبكة المعلومات الجامعية .

- يجب حفظ الأفلام في درجة حرارة (15 – 25) ونسبة رطوبة من (20 – 40) للحفاظ عليها من التلف .

- ضرورة قيام قسم التوثيق والميكروفيلم بإعداد كشافات ورقية وإلكترونية للأطروحات .

- ضرورة وضع رؤوس الموضوعات للأطروحات من خلال الأطروحات نفسها مع تعدد رؤوس الموضوعات حسب الموضوعات الموجودة بالأطروحة نفسها .

- ضرورة توفير الإمكانيات للقسم لتصوير وتوثيق الأطروحات المتراكمة به .

- عند طلب أي من الجامعات المصرية تصوير أطروحاتها ميكروفيلمياً يجب أن يقوم القسم بعمل نسخة من هذه الأطروحات التي سبق وأن صورت بدلاً من تكرار التصوير مرة أخري .

- يجب إعادة تعبئة الأفلام المصورة على فيشات بحيث تحمل كل فيشة أطروحة واحدة حتى يسهل اطلاع المستفيدين عليها .

- ضرورة وضع الكتب النادرة والمخطوطات التي تم تصويرها على قواعد بيانات بالشبكة مع عمل كشافات لها وإتاحتها للمستفيدين نظراً لعدم سماح المكتبة المركزية لهم بالاطلاع عليها حرصاً عليها من التلف والضياع .
- ضرورة عمل نشرة إعلامية تصدر على فترات منتظمة تحتوي على كل ماتم تصويره من أطروحات على أن تجمع سنوياً لتكون مؤشراً على حجم العمل بالقسم خلال العام ولتكون أيضاً إعلاماً ببليوجرافياً عما تتيحه الشبكة من مقتنياتها على مصغرات .
- ضرورة تقديم الإعلام الكافي عن القسم وعما يقوم به من أنشطة وما يؤديه من خدمات .

ثانياً: بالنسبة لقسم المعلومات والحاسب الآلي

- يجب أن تستخدم قاعدة بيانات الرسائل الجامعية برنامجاً واحداً تجمع فيه جميع التسجيلات الخاصة بقاعدة بيانات الرسائل الجامعية (هذا المستخلص موجود عادة في نفس الرسائل) .
- ضرورة اعداد مستخلصات لجميع الأطروحات الجامعية المدرجة بقاعدة بيانات الرسائل الجامعية .
- يجب استئناف إدخال البيانات الببليوجرافية الحديثة للأطروحات في قاعدة بيانات الرسائل الجامعية وإتاحتها للمستفيدين من الشبكة .
- ضرورة أن يتم الإعداد الفني للأطروحات من خلال الأطروحات نفسها وليس من خلال صفحة عنوان الأطروحة ، مع مراعاة الدقة واكتمال البيانات الببليوجرافية عند الإعداد .
- ضرورة اعتماد قسم المعلومات والحاسب الآلي بالشبكة على عاملين معينين من المهندسين والحاصلين على مؤهلات في مجال الحاسبات والاتصالات .
- ضرورة ان يكون هناك عاملون معينون متخصصون في مجال المكتبات والمعلومات بقسم المعلومات والحاسب الآلي .
- يجب السماح للمستفيدين الذين يرغبون في إجراء عملية البحث بأنفسهم ، وذلك توفيراً لوقت المستفيدين وأخصائيي المعلومات .
- ضرورة إجراء مراجعة لجميع البيانات الببليوجرافية المدرجة بالقاعدة لاكتمال البيانات ودقتها .

- يجب الاحتفاظ بنسخة احتياطية من قواعد البيانات على قرص مدمج في مكان آخر خارج الشبكة وداخل جامعة عين شمس كتأمين لهذه البيانات ، على أن يتم تحديثها سنوياً .
- ضرورة تغيير كلمة المرور Password بصورة دورية للحفاظ على سلامة البيانات في قواعد البيانات .
- ينبغي أن يتم تخزين استراتيجية البحث وناتج البحث في قاعدة بيانات الرسائل الجامعية لاسترجاعها عند رغبة مستفيد آخر إجراء نفس البحث ، وذلك توفيراً لوقت وجهد المستفيد وأخصائي المعلومات .
- ينبغي أن يتم تسجيل طلب البحث في قاعدة بيانات الرسائل الجامعية على نموذج خاص بهذا الغرض .
- ضرورة الإعلام عن قواعد البيانات التي توفرها الشبكة بهدف تنشيط العملية التسويقية وجذب المستفيدين لاستخدامها ، وذلك من خلال وسائل إعلام متعددة تعرّف بها وبكيفية الاستفادة منها .
- ضرورة تحديث الأجهزة المتاحة بقسم المعلومات والحاسب الآلي مع إجراء الصيانة الدورية لها .
- ضرورة الربط بين المكتبة الإلكترونية (قاعدة بيانات النص الكامل للأطروحات الجامعية) وقاعدة البيانات البيليوجرافية للأطروحات الجامعية .
- ضرورة إتاحة قاعدة بيانات الرسائل الجامعية من خلال عدة وسائل ، مثل : وضع القاعدة على الخط المباشر ، سواء محلياً أو عالمياً ، مع إمكانية إتاحتها على أقراص مدمجة ، فضلاً عن إصدار أدلة مطبوعة لمخرجاتها (24) .

ثالثاً: بالنسبة إلى المكتبة السمعية

- ضرورة تخصيص ميزانية سنوية للمكتبة السمعية من قبل الجامعة تفي باحتياجاتها من الأجهزة والأثاث والمقتنيات . . الخ .
- ينبغي توفير قوى عاملة متخصصة في مجال المكتبات والمعلومات للعمل بالمكتبة السمعية مع ضرورة حصولهم على دورات تدريبية في مجال التعامل مع الحالات الخاصة (المكفوفون) .
- أهمية وجود أمناء مكتبات من المبصرين وغير المبصرين ، جنباً إلى جنب ، للعمل في المكتبة

السمعية ، وذلك استناداً إلى أن أمين المكتبة الكفيف يتمتع بإحساس كبير باحتياجات أقرانه وبالمشكلات التي تواجههم في الحصول على ما يحتاجونه من المعلومات ، مما يساعد على زيادة دوافع العمل والقيام بالمسئوليات والمهام على خير وجه [25] .

- يجب أن تنوع المكتبة السمعية في أشكال أوعية المعلومات الخاصة بالمكفوفين ولاتقتصر على الشرائط فقط .
- ينبغي أن تنوع المكتبة في مصادر التزويد ، وذلك عن طريق الشراء والإنتاج والإهداء والاستهداء والتبادل .
- ضرورة أن تتخذ المكتبة السمعية الإجراءات المكتبية الملائمة لحفظ المواد السمعية ، وذلك بعد أن توفر الشبكة المكان الملائم للمكتبة .
- ينبغي إعداد المواد السمعية إعداداً فنياً (فهرسة وصفية ، تصنيف ، رؤوس موضوعات) مع اعداد الفهارس الخاصة بها ، سواء كانت فهارس بطاقية بطريقة برايل أو فهارس آلية يمكن للمكفوفين التعامل معها ، وذلك من خلال نفس قواعد الفهرسة وخطة التصنيف وقائمة رؤوس الموضوعات المستخدمة في الشبكة لإعداد الأطروحات فنياً بهدف التوحيد والمعيارية .
- يجب إجراء صيانة دورية للمواد السمعية وأجهزة تشغيلها من قبل فنيين متخصصين في ذلك سواء من قبل قسم الصيانة داخل الشبكة أو من قبل الشركة الموردة للأجهزة .
- ضرورة إجراء تنقية واستبعاد لمجموعات المكتبة بشكل دوري .
- ضرورة وضع قصاصات إرشادية لاصقة لأشرطة الكاسيت يوضح بها محتويات الشريط وطوله (الوقت الذي يستغرقه الشريط) وبيان الأجزاء الهامة في الشريط وإثبات أرقامها من خلال العداد الموجود بجهاز التشغيل وتسجيل هذه الأرقام في القصاصات الإرشادية ، فليس من المنطقي أن يقوم المستفيد بسماع الشريط بأكمله للإفادة من بعض أجزائه [26] .
- ضرورة طباعة المناهج الدراسية للطلاب المكفوفين بأشكال مختلفة (برايل – سمعية – رقمية) حتى لا يقتصر إتاحة المعلومات بشكل واحد فقط .
- يجب أن تقدم المكتبة السمعية خدمات متنوعه للمستفيدين منها ، مثل : الخدمات الببليوجرافية التي نص عليها قرار إنشاء المكتبة ، وخدمات المراجع ، والرد على الاستفسارات ، خدمة الإعارة الخارجية لمقتنيات المكتبة ، وذلك مقابل ضمان مادي مناسب.
- ضرورة تقديم خدمة المتطوعين سواء بالنسبة لخدمات القراء أو خدمات التسجيل ، وتتم

هذه الخدمة من خلال تطوع بعض طلاب الجامعة والخريجين للقيام بتسجيل عدد من المقررات الدراسية على شرائط الكاسيت أو المساعدة في القراءة [27] .

- ضرورة التنسيق والتكامل مع المكتبة السمعية بكلية الألسن بجامعة عين شمس في الأجهزة والمعدات والمجموعات والعاملين . . الخ ، مع إلغاء فكرة إنشاء مكتبة سمعية بكلية الآداب جامعة عين شمس ، على أن تخصص ميزانيتها لتطوير المكتبة السمعية بالشبكة .

- يجب على أمناء المكتبة السمعية توطيد صلاتهم مع المكتبات الكبرى والسفارات والمكاتب الثقافية والناشرين ، وغيرهم في مصر وخارجها ، التي يمكن أن تقدم لهم هدايا قيمة من المواد السمعية التي قد لاتستطيع المكتبة الحصول عليها إلا عن طريق هذا المصدر .

- ضرورة أن تقوم المكتبة السمعية بالدعاية لنفسها ولخدماتها ، وذلك فضلاً عن ضرورة إعداد دليل إرشادي يعرِّف بالمكتبة وبمقتنياتها وخدماتها ، على ان يطبع بطريقة برايل ويتاح على الحاسب الآلي والنت .

- لابد من إنشاء موقع الكتروني لربط المكتبة بالمكتبات السمعية المحلية والعالمية .

وتوصي الباحثة باقتناء المكتبة السمعية لتكنولوجيات مساعدة للمكفوفين وضعاف البصر على الوجة التالي [28] :

- برنامج تكبير الشاشة Screen Enlargement Software . وهذا البرنامج يسمح بتكبير الطباعة على الشاشة . ويستطيع المستفيد أن يستخدم أي جزء من الشاشة بواسطة التدوير فوق وأسفل وعبر الشاشة .

- برنامج قراءة الشاشة Screen Reading Software . وهو برنامج يعمل مع كارت الصوت لتحويل النص على شاشة الكمبيوتر إلى كلام منطوق ويسمح بقراءة النص بصوت عالٍ إلى المستفيد خلال نطق مركب أو يعرض في برايل باستخدام أجهزة خاصة .

- تطبيقات قراءة الشاشة لقراءة الويب ، مثل : Connect Out Loud ، وهو تطبيق يعتمد على تكنولوجيا JAWS ويوفر مخرجات ناطقة لمساعدة المستفيدين في تصفح الويب ، يرسل ويستقبل البريد الالكتروني و IBM Home Page Reader ، وهو يوفر واجهة بسيطة سهلة الاستخدام للإبحار ومعالجة عناصر صفحة الويب . ويعمل مع الإصدارات المتقدمة لبرنامج إنترنت اكسبلورر .

- عروض برايل Braille Displays . وهي أجهزة تستطيع أن تتصل بالحاسبات لكي تسمح للمستفيدين بعرض النص على شاشة الكمبيوتر من مطبوعات برايل .

- برنامج ترجمة برايل Braille Translation Software . وهو برنامج يحول الرموز المطبوعة إلى متطابقاتها في برايل ، ويحول أشكالاً معيارية مطبوعة مثل الفقرات والقوائم إلى أشكال برايل المتطابقة .

- ناقشات برايل Braille Embossers . وهي تعمل بالاتصال مع برنامج ترجمة برايل لإنتاج نسخ مطبوعة من برايل .

- منتجات المسح Scanning Products . وتستخدم مع ماسح تجاري لتحويل النص من صفحة مطبوعة إلى ملف كمبيوتر يمكن أن يقرأ باستخدام نطق اصطناعي .

رابعاً: بالنسبة إلى قسم التدريب

- حث طلاب الجامعة على الحصول على الدورات التدريبية التي ينظمها قسم التدريب بالشبكة بالتعاون مع وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات ، وذلك من خلال الإعلان عن هذه الدورات داخل كليات ومعاهد جامعة عين شمس .

- ضرورة عمل دورات تدريبية متخصصة في الحاسب الآلي للعاملين بالجامعة لإعدادهم للتعامل مع الحاسب الآلي .

خامساً: بالنسبة إلى قسم الصيانة والتركيبات

- ضرورة تعيين أفراد متخصصين (مهندسون ، فنيون) بقسم الصيانة والتركيبات لصيانة الأجهزة والمعدات بالشبكة .

- ينبغي صدور قرار من مجلس إدارة الشبكة أو تعديل اللائحة بحيث ينص على أن يقوم قسم الصيانة والتركيبات بوظيفة تسويقية لخدمات الأجهزة .

- ضرورة اتباع الإجراءات المتعارف عليها في أجهزة الدولة الحكومية بمصر ، وذلك بإضافة أي أجهزة أو معدات يتم شراؤها في قسم الصيانة دفترياً ومخزنياً .

سادساً: بالنسبة إلى قسم النشر العلمي

- يجب أن يتولى قسم النشر مسئولية نشر جميع المطبوعات والنشرات والدوريات . . الخ ، لجميع كليات ومعاهد ومراكز ووحدات جامعة عين شمس ، وذلك بعد توفير الإمكانيات اللازمة لذلك من أجهزة ومعدات حديثة .

توصيات عامة

- ضرورة ضم المكتبة القومية للرسائل الجامعية إلى شبكة المعلومات الجامعية بجامعة عين شمس ، ضمانا لحسن سير العمل ، من خلال إدارة واحدة وحتى يتم العمل الواحد مرة واحدة فقط .

- ضرورة توفير مبنى كبير يتسع للمكتبة القومية للرسائل الجامعية وشبكة المعلومات الجامعية بجامعة عين شمس ، مع تجهيزهما بالتجهيزات المناسبة لهما .

- يجب أن يمثل تخصص المكتبات والمعلومات في عضوية مجلس إدارة الشبكة فضلاً عن تمثيل التخصص ضمن المستشارين والخبراء الذين نصت عليهم لائحة الشبكة .

- ضرورة تعيين أفراد متخصصين في مجال المكتبات والمعلومات والحاسبات والاتصالات للعمل بأقسام الشبكة المختلفة .

- ضرورة إجراء إحلال وتحديث للأجهزة الموجودة بالشبكة وتوفير قطع الغيار اللازمة لهذه الأجهزة .

- يجب إن يتم توثيق الأطروحات مرة واحدة في قسم التوثيق والميكروفيلم من خلال وحدة خاصة تنشأ في هذا القسم ، على أن يمد القسم المكتبة القومية للرسائل الجامعية بصورة من استمارة التوثيق لكي تعد منها الفهارس .

- يجب إعادة إصدار مجلة المستخلصات التي كانت تصدرها الشبكة و توقفت عن إصدارها .

- يجب أن تتعامل الشبكة مع شركات متعددة لتوريد الأجهزة وبحيث لا يقتصر التعامل مع شركة واحدة مهما كانت كفاءتها .

- يجب أن تستخدم شبكة المعلومات الجامعية وسائل متعددة للإعلان عنها وللتعريف بها وبخدماتها بهدف تنشيط العملية التسويقية وجذب المستفيدين لاستخدامها ، مثل :

1- وضع لافتات وإعلانات عن الشبكة تعرِّف بها وبخدماتها ، وذلك داخل الشبكة وداخل جامعة عين شمس أيضاً .

2- الاتصال المباشر بالمستفيدين داخل جامعة عين شمس و خارجها ، و توضيح دور الشبكة و التعريف بخدماتها كل فترة زمنية بصورة دورية .

3- إرسال خطابات للجهات المختصة التي تدخل في نطاق عمل الشبكة بصورة دورية .

4- عمل كتيبات تعريفية عن الشبكة للتعريف بها وبخدماتها ، مع ضرورة تحديث هذه الكتيبات بصورة دورية .

5- التحدث عن الشبكة من خلال اللقاءات التي تتم في الندوات والمؤتمرات العلمية ، وأيضاً من خلال وسائل الإعلام المسموعة و المرئية .

6- ضرورة رجوع صفحة الشبكة على الإنترنت نظراً لأهميتها في التعريف بالشبكة وأقسامها وأهدافها ودورها وخدماتها ، مع ضرورة تحديثها بصورة دورية منتظمة .

المراجع

(1) Reitz , Joan M. (2001) . ODLIS : online dictionary(1) of library and information science . [online] . [cited 2005-08-10]. Available at :
http://www.wcsu.edu/library/odlis.html.

(2) Ahmed M.Elshami , Sayed Hassaballah . Arabic Encyclopedia of library,information and computer terms : English - Arabic .- Cairo : the publisher; Academic Book Shop , 2000 . _ Vol . 3 , p . 1652.

(3) صلاح القاضي . المرجع في الميكروفيلم .- ط1 . - القاهرة : مكتبة الأنجلو المصرية ، 1976 . - مج 1 ، ص 2 .

(4) Reitz , Joan M . (2001) . ODLIS : online dictionary of library and information science . Ibid .

(5) سلوى السعيد عبدالكريم . المصغرات الفيلمية و استخداماتها في المكتبات الجامعية بمصر : دراسة نظرية و تطبيقية / إشراف محمد فتحي عبدالهادي ، محمد المصري عثمان . - القاهرة : س عبدالكريم ، 1987 . أطروحة (ماجستير) - جامعة القاهرة ، كلية الآداب ، قسم المكتبات والوثائق .

(6) سحر يوسف محمد حسن . المواد السمعية و البصرية في المكتبات الأكاديمية بالقاهرة : دراسة ميدانية / إشراف محمد فتحي عبدالهادي ، يسرية عبدالحليم زايد . - القاهرة : س . حسن ، 1991 . أطروحة (ماجستير)- جامعة القاهرة ، كلية الآداب ، قسم المكتبات والوثائق .

(7) دينا محمد فتحي عبدالهادي . بناء وإتاحة قواعد البيانات الببلوجرافية للأطروحات في مصر مع دراسة تطبيقية على أطروحات المكتبات و الوثائق و المعلومات نموذجاً / إشراف يسرية عبدالحليم زايد .- القاهرة : د . عبدالهادي ، 2004 . أطروحة (ماجستير) - جامعة القاهرة ، كلية الآداب ، قسم المكتبات والوثائق والمعلومات .

(8) ثناء إبراهيم موسى فرحات . إيداع الرسائل الجامعية المصرية بالمكتبة القومية للرسائل بجامعة عين شمس ، مع التطبيق على كليات الآداب في بعض الجامعات المصرية .- مجلة المكتبات والمعلومات العربية ،س22 ،ع4 (أكتوبر 2002) .- ص 126 .

(9) العقد المبرم بين جامعة عين شمس و مركز الأهرام للتنظيم و الميكروفيلم في 1977/7/30 بشأن تنظيم وتفليم الرسائل .- غير منشور .

(10) سلوى السعيد عبدالكريم . المصغرات الفيلمية و استخداماتها في المكتبات الجامعية بمصر . مرجع سابق . - ص 160-161 .

(11) جامعة عين شمس . قرار رئيس الجامعة الصادر في 6/ 11/ 1992 بإنشاء شبكة المعلومات الجامعية وتعديل الهيكل التنظيمي للإدارة العامة للمكتبات .- غير منشور .

(12) جامعة عين شمس . موافقة رئيس الجامعة في 1993/1/31 على إنشاء مركز نموذجي لخدمة المكفوفين على أن يكون فرعاً لشبكة المعلومات الجامعية . غير منشور .

(13) جامعة عين شمس . اللائحة الداخلية لشبكة المعلومات الجامعية .- غير منشورة .

(14) جامعة عين شمس . اللائحة الداخلية لشبكة المعلومات الجامعية .- مادة (2) .

(15) جامعة عين شمس . قرار رئيس الجامعة الصادر في 1992/11/6 بإنشاء شبكة المعلومات الجامعية .- مرجع سابق .

(16) دينا محمد فتحي عبد الهادي . بناء وإتاحة قواعد البيانات الببليوجرافية للأطروحات في مصر .- مرجع سابق .- ص ص 164 - 187 .

(17) لانكستر ، ولفرد . أساسيات استرجاع المعلومات / ترجمة حشمت قاسم .- الرياض : مكتبة الملك فهد ، 1997 .- ص 228 .

(18) جامعة عين شمس . موافقة رئيس الجامعة في1993/4/14 على تطوير المكتبة السمعية .- غير منشور .

(19) نوال محمد عبد الله . خدمات المكتبات والمعلومات للمكفوفين في مكتبات الجامعات المصرية .- مجلة دراسات عربية ، مج 10 ، ع1 (2005) .- (تحت النشر) .

(20) المرجع السابق .

(21) جامعة عين شمس . اللائحة الداخلية لشبكة المعلومات الجامعية .- مادة (5) .

(22) المرجع السابق .- مادة (3) .

(23) شعبان عبد العزيز خليفة ، محمد عوض العايدي . المواد السمعية البصرية والمصغرات الفيلمية في المكتبات ومراكز المعلومات .- ط2 مزيدة ومنقحة .- القاهرة : مركز الكتاب للنشر ، 1997 .- ص ص328 - 329 .

(24) دينا محمد فتحي عبد الهادي . بناء وإتاحة قواعد البيانات الببليوجرافية للأطروحات في مصر .- مرجع سابق .- ص 315 .

(25) نوال محمد عبد الله . خدمات المكتبات والمعلومات للمكفوفين في مكتبات الجامعات المصرية .- مرجع سابق .

(26) شعبان عبد العزيز خليفة ، محمد عوض العايدي . المواد السمعية والبصرية والمصغرات الفيلمية في المكتبات ومراكز المعلومات .- مرجع سابق .- ص ص 164- 165 .

(27) نوال محمد عبد الله . خدمات المكتبات والمعلومات للمعاقين بصرياً في مصر .- في : المؤتمر السنوي القومي السادس لأخصائيي المكتبات والمعلومات (الإسكندرية :26 - 28 مارس 2002) .- بدون ترقيم .

(28) سامح زينهم عبد الجواد . الأنظمة الآلية المتكاملة في المكتبات ومراكز المعلومات .- ح2 .- ط1 .- الزقازيق : س . عبد الجواد ، 2004 .- ص ص 276 - 281 .

ملحق رقم (1)

Ain Shams University

INFORMATION NETWORK ASUNET

ENGLISH

نتيجة البحث
يوجد 1

رقم الاسترجاع:	شبكة المعلومات الجامعية () (١٢/٢٧٦٦/٣) ()
المؤلف:	ناديه مصطفى محمد لمعى
العنوان:	تقييم الطرق الارشاديه المستعمله حاليا فى مصر.
الجامعة:	المنوفيه. الزراعه.
المستخلص:	د/م
تاريخ المنح:	١٩٩٠ الدرجة العلمية:
النص بالكامل:	د/م د/م

للاطلاع

المستخلص | طباعة

صفحة رقم ١ من ١

ملحق رقم (2)

الرسائل التى تم إختيارها

رقم الاسترجاع	شبكة المعلومات الجامعية (٦٣١.٧١٧/ح.ك/ا) (١١/٧٢١/٢) ()
العنوان	اختيار وتقييم القائمين بالتدريب فى الدورات الارشاديه الزراعيه فى مصر.
المؤلف	حنان كمال عبدالحليم
الدرجة العلمية	ماجستير
سنة النشر	١٩٩٣
الجامعة-الكلية-القسم	القاهره- الزراعه- الاقتصاد والارشاد الزراعي
الموقع الجغرافى	شبكه المعلومات
عدد الصفحات	١٧٩
لغة الرسالة	ع
الاشراف	
رؤوس الموضوعات	
المستخلص	

توظيف اللسانيات الحاسوبية في خدمة الدراسات اللغوية العربية: جهود ونتائج

د. عبدالرحمن بن حسن العارف
جامعة أم القرى - معهد اللغة العربية
مكة المكرمة

ملخص :

يتناول البحث جهود الباحثين المعاصرين العرب - بصفة عامة - واللغويين - بوجه خاص - في تطويع تقنيات الحاسوب لخدمة الدراسات اللغوية العربية ، أصواتاً ، وصرفاً ، ونحواً ، ومعجماً ، ودلالة ، ومدى إفادتها منه في معالجة قضاياها المختلفة .

ويستعرض البحث نشأة الاتجاه الحاسوبي في دراسة علوم اللغة العربية ، والظروف والملابسات التي أسهمت في تكوينه بواسطة الجهود الفردية ، أو الجهود المؤسساتية الرسمية ، والمشكلات التي واجهته في ضوء خصوصية اللغة العربية ، والبرمجيات ، والحاسوبات ، وما قدم من حلول لمعالجة تلك المشكلات ، كما يتناول نتائج استثمار هذا الاتجاه في مجال تعليم العربية لأبنائها ، وللناطقين بغيرها من اللغات ، وفي مجال الترجمة الآلية ، والتعريب ، والإحصاء اللغوي ، والمعالجة الآلية للأصوات ، والصرف ، والنحو ، والمعجم ، والدلالة . وخلص إلى تحديد ملامح هذا الاتجاه الحديث في اللسانيات العربية المعاصرة ، وأثره في تطوير اللغة العربية وتنميتها في العصر الحديث .

تمَّ اختراع جهاز الحاسب الآلي - كما تذكر المصادر - في أواخر النصف الأول من القرن المنصرم (القرن العشرين) ، وتحديداً عام 1948م(1) ، وأصبح منذ ذلك التاريخ متاحاً للإفادة منه في جميع مجالات الحياة ، والعلوم والمعارف الإنسانية المختلفة .

وتطورت تقنية هذا الجهاز عبر السنوات تطوراً مذهلاً ، منذ ظهور الجيل الأول من الحواسيب الآلية سنة 1951م ، وحتى ظهور الجيل الخامس منه سنة 1991م .

أما بدء استخدام الحاسوب في دراسة اللغة على مستوى العالم ، فمن الصعوبة بمكان وضع تأريخ زمني محدد له ؛ وذلك لأنه لم يحدث دفعة واحدة ، بل تمّ نتيجةً لمحاولات متفرقة ، وعلى مراحل زمنية مختلفة ، وفي دول متعددة .

فعلى المستوى الأمريكي يذكر الدكتور مايكل زار تشناك (M.Zarechnak) أستاذ علم الدلالة ومنظم البرمجة اللسانية الآلية بجامعة جورج تاون ، أن العمل في اللسانيات الآلية بدأ في قسم اللسانيات بجامعة جورج تاون سنة 1954م ، وذلك في حقل الترجمة الآلية من اللغات الأخرى إلى الإنجليزية[2] . وهذا يعني أن بداية الخمسينيات من القرن الماضي شهدت ولادة المعالجة الآلية للغات البشرية .

أما على المستوى الأوربي فتذكر المصادر أن أقدم محاولة لدارسة اللغة بواسطة الحاسوب تمّت سنة 1961م ، بجامعة قوتبرغ (Goteborg) السويدية ، لكن هذه المحاولة ظلت ذات طابع محلي ، ولم ترق إلى مستوى الذيوع والانتشار والتأثير في محيطها الأوربي .

والبداية الفعلية لهذا الاتجاه كانت - كما تذكر هذه المصادر - لمركز التحليل الآلي للغة بمدينة (قالارات Gallarate) بإيطاليا ، الذي كان يشرف عليه روبارتوبوزا (Roberto Busa) ، حيث وضع سنة 1962م الدعائم الأولى لاستخدام الحاسوب في دراسة اللغة .

ثم توالى بعد ذلك افتتاح المراكز الحاسوبية للغة في أوربا والاتحاد السوفيتي ، كما هي الحال في المركز الحسابي لدراسة الأدب واللغة بجامعة كامبريدج سنة 1964م ، والمركز المعجمي بمجمع دالاكروسكا (Dellacrusca) بإيطاليا سنة 1964م ، ومعهد الألسنية التابع لمجمع العلوم بكيف في أوكرانيا (الاتحاد السوفيتي سابقاً) سنة 1964م - أيضاً -[3] .

أما بالنسبة للعلوم النظرية عند العرب في العصر الحاضر فقد كانت العلوم الشرعية من أسبق العلوم الإنسانية استخداماً لتقنية الحاسبات الإلكترونية ونظم المعلومات ، حيث بُدئ بالعمل بها والإفادة منها في السبعينيات من القرن الماضي[4] . وظلت علوم اللغة العربية في منأى عن الانتفاع بها بعض الوقت ، حتى قيض الله لها من رأى أنه يمكن لهذه العلوم أن تفيد من الحاسوب فائدة كبرى .

وتبدأ قصة الاتصال العلمي بين الحاسوب والبحث اللغوي العربي - كما يذكر الدكتور إبراهيم أنيس (1906-1978م) - حينما فاتحه الدكتور (الطبيب) محمد كامل حسين (1901-1977م) متسائلاً عن إمكانية الاستفادة من الكمبيوتر - (الحسَّابة الآلي) كما يحب الدكتور أنيس أن يطلق عليه - في البحوث اللغوية ، فصادفت هذه الفكرة في نفسه قبولاً واستحساناً ، وخاصة أنها كانت تداعب خياله مُذْ نما إلى سمعه المجالات المتوفرة لتطبيقه في البحث العلمي .

ويضيف الدكتور أنيس بأنه انتهز فرصة زيارته لجامعة الكويت سنة 1971م للعمل بها استاذاً زائراً ، وهناك التقى بالدكتور علي حلمي موسى ، أستاذ الفيزياء النظرية بجامعة الكويت ، وطرح عليه فكرة الاستعانة بالحاسوب في إحصاءات الحروف الأصلية لمواد اللغة العربية ، بُغْية الوقوف على نسج الكلمة العربية . وقد رحب بهذه الفكرة واستحسنها ، وبدأ بالتخطيط لها وتنفيذها في النصف الأول من عام 1971م ، وكان من ثمرة ذلك صدور الدراسة الإحصائية للجذور الثلاثية وغير الثلاثية لمعجم الصحاح ، للجوهري (324هـ)[5] .

أما خطوات العمل في هذا الإحصاء فتوزعت على ثلاث مراحل : الأولى إدخال المواد اللغوية في ذاكرة الكومبيوتر ، والثانية وضع برنامج له بإحدى لغات الكومبيوتر ، والثالثة التنفيذ الفعلي لهذا البرنامج[6] .

وجاءت نتائج هذه الدراسة في صورة جداول إحصائية لجذور اللغة ، وحروفها ، وتتابع أصواتها ، وخصائص حروفها ، مقرونةً بدراسة تحليلية موجزة عن التفسير اللغوي لما ورد بتلك الجداول[7] .

واستقبل الباحثون والعلماء هذا العمل العلمي بقبول حسن ، رغم وجود فئة حاولت أن تُشكِّك وتُهَوِّن من جدوى هذه الدراسة ، وفائدتها على الدرس اللغوي[8] .

ومما لاشك فيه أن اللغة العربية بعلومها المختلفة ، كالأصوات ، والبلاغة ، والعروض والقافية ، أفادت أيما فائدة من نتائج هذه الإحصائيات الدقيقة .

وتبع ذلك صدور دراسة ثانية لإحصاء جذور معجم لسان العرب لابن منظور (711هـ) ، وكان هذا عام 1972م ، ودراسة ثالثة لإحصاء جذور معجم تاج العروس للزَّبيدي (1205هـ) ، واشترك في هذا العمل الأخير الدكتور عبد الصبور شاهين ، وكان هذا عام 1973م .

وقد صدرت هذه الأعمال جميعها عن جامعة الكويت ، وكانت بحق ابتكاراً جديداً لم يسبق إليه من قبل ، بل هي المرة الأولى في العالم العربي التي تجري فيها هذه الإحصائيات على أسس علمية حديثة ودقيقة .

كما تَمَّ - ربما لأول مرة أيضاً - تعاون الفيزيائيين واللغويين حول إحصاء كلمات اللغة العربية الواردة في أشهر المعاجم اللغوية ، وتحليل مانتج عن ذلك من جداول تحليلاً لغوياً قوامه استخراج مادة اللغة (جذورها) ، سواء كانت ثلاثية أو رباعية أو خماسية ، وتردد الحروف ، وتتابعها ، ومقارنة نتائج هذه المعاجم الثلاثة ببعضها[9] .

ويذكر الدكتور علي حلمي موسى أنه بدأ عام 1974م بالبحث في ألفاظ القرآن الكريم بقصد حصرها ، ومن ثمّ تحليلها ومقارنتها بألفاظ معجم الصحاح ، كما أنه أخذ بالبحث عن دراسة العلاقة بين الحروف والحركات في القرآن الكريم ، ومقارنة السُّور المكية بالسُّور المدنية ، مستعيناً في ذلك بالآلات الحاسبة الإلكترونية ، ومشيراً في هذا الصدد إلى أنه قَدَّم أجزاء من هذه البحوث في مؤتمرات علمية عالمية(10) .

ولعلي لا أبالغ في القول بأن هذا التوجُّه في الفكر العربي المعاصر قد فتح الباب واسعاً للباحثين في الدراسات اللغوية والأدبية للولوج من خلاله إلى عالم الكومبيوتر ، وتسخيره لخدمة البحث اللغوي والأدبي .

وأقرب مثال لهذا ما قامت به الباحثة -آنذاك- وفاء محمد كامل في رسالتها للماجستير عن كعب بن زهير بن أبي سلمى - دراسة لغوية ، من الاستعانة بالحاسوب في دراسة شعر هذا الشاعر ، وذلك للمرة الأولى - كما يذكر الدكتور حسين نصار - في الدراسات اللغوية في مصر(11) .

وهكذا كان حقل الإحصاء اللغوي هو الميدان الأول لتطبيق اللسانيات الحاسوبية على اللغة العربية .

لقد كانت هذه الإرهاصات بداية لظهور فرع جديد من فروع علم اللغة ، يطلق عليه (علم اللغة الحسابي) أو (اللسانيات الحاسوبية) Computational Linguistics أو (اللسانيات الإعلامية) .

وإذا أردنا تعريف هذا العلم بشكل مختصر قلنا إنه العلم الذي يبحث «**في اللغة البشرية كأداة طيِّعة لمعالجتها في الآلة (الحاسبات الإلكترونية = الكومبيوتر) ، وتتألف مبادئ هذا العلم من اللسانيات العامة بجميع مستوياتها التحليلية : الصوتية ، والنحوية ، والدلالية ، ومن علم الحاسبات الإلكترونية (الكومبيوتر) ، ومن علم الذكاء الاصطناعي ، وعلم المنطق ، ثم علم الرياضيات**» (12) .

وكانت البداية الحقيقة لهذا العلم لدى الغرب قد جاءت بعد بزوغ فجر النظرية التوليدية التحويلية ، حيث قامت بتطبيق الأسس والمعادلات الرياضية على التحليل اللغوي ، ومن ثَمّ صياغة اللغة صياغة رياضية من أجل برمجتها في الحاسوب ، وذلك بغرض استنباط قواعد مقننة ودقيقة . وإن كان هذا لا يمنع من القول بأن المدرسة البنيوية قد مهدت الطريق أمام العلماء لربط الدراسات اللغوية بالحاسوب ، لكنها لم تستطع بعد ذلك تطوير أفكارها لتساير ذلك المدّ التكنولوجي المتنامي .

وتقوم اللسانيات الحاسوبية على جانبين رئيسين هما : الجانب النظري ، والجانب التطبيقي . فأما الجانب الأول (النظري) فيبحث «**في الإطار النظري العميق الذي من خلاله يمكننا أن نفترض كيف يعمل الدماغ الإلكتروني لحل المشكلات اللغوية**»(13) ، وأما الجانب الآخر (التطبيقي) فهو يُعنَى «**بالناتج العملي لنمذجه الاستعمال الإنساني للغة . . . وإنتاج برامج ذات معرفة باللغة الإنسانية**» (14) .

والواقع أن جهود العلماء العرب المعاصرين والمؤسسات العلمية في هذه المجال يمكن نظم عقدها في أربعة صور : الأولى تتمثل في مؤلفات خُصِّصت للعربية والحاسوب ، أو الحاسوب والعربية ، وجاءت الثانية على هيئة مقالات وبحوث نشرت في المجلات والدوريات العلمية ، أو ضمن أعمال المؤتمرات ، ووقائع الندوات والملتقيات العلمية ، أما الثالثة فكانت خاصة بالبرامج والنظم التي وضعت لحوسبة العربية ، أو لعوربة الحاسوب ، سواء ما كان منها فردياً محضاً ، أو نتاجاً مشتركاً ، أو عملاً تجارياً عاماً . وأما الصورة الرابعة فتمثلت في إنشاء بعض الكليات الجامعية قسماً خاصاً لعلم اللغة الحاسوبي ، كما هي الحال في جامعة الأمير سلطان الأهلية بالرياض (المملكة العربية السعودية) . وسوف نعرض بالتفصيل لكل ذلك ما أمكننا ، في إطار الهدف الموضوع والخطة المرسومة لهذه الدراسة .

وإذا أردنا عرض مراحل التطور لعلم اللغة الحاسوبي في الدراسات العربية المعاصرة أمكن القول بأن كتاب الدكتور نبيل علي(*) (اللغة العربية والحاسوب) يُعَدُّ أول مؤلَّف يتناول موضوع اللسانيات الحاسوبية مطبقةً على أنظمة اللغة العربية ، صوتاً ، وصرفاً ، ونحواً ، ومعجماً ، مع المعالجة الآلية لهذه النظم اللغوية جميعها .

وكان تأريخ صدوره لأول مرة سنة 1988م(15) . وقد حالف التوفيق المؤلف في كثير من القضايا المتصلة بالحاسب واللغة ، وذلك حينما انطلق في عمله هذا من وضع دراسات تقابلية بين العربية والإنجليزية شاملة لكل النظم اللغوية ، بالنظر إلى أن الإنجليزية هي اللغة الأم لتقنيات نظم الحاسوب والمعلومات ، وهذا ما نتج عنه معرفة أوجه الاختلاف والاتفاق بين اللغتين ، وكان هذا النهج بمثابة الأرض الصُّلْبة والقاعدة المتينة التي هيأت للمؤلَّف منهجية

(*) الدكتور نبيل علي أحد أبرز المتخصصين في بحوث اللغويات الحاسوبية ، ويعمل منذ سنوات طويلة في مجال الكومبيوتر ونظم المعلومات ، برمجة ، وتصميماً ، وإدارةً ، وبحثاً .وهو صاحب فكرة مشروع كمبيوتر صخر والعالمية للبرامج . له من المؤلفات : اللغة العربية والحاسوب ، العرب وعصر المعلومات ، الثقافة العربية وعصر المعلومات ، صورة الثقافة العربية والحضارة العربية والإسلامية على الانترنت .

وموضوعية ، ومكّنته من الإسهام الإيجابي في جهود تعريب الحاسوب من جهة ، والمعالجة الآلية للغة العربية من جهة أخرى .

إن هذا الكتاب يمثل - في نظري - حجر الزاوية في مسيرة البحث اللغوي العربي في اللسانيات الحاسوبية ، بل إنه كما وصفه الدكتور نهاد الموسى - بحق - «خطوة واسعة واثقة ، تنتظم مشروعاً مستوعباً لتأسيس اللسانيات الحاسوبية في العربية ، على أساس نظري وتطبيقي في آن واحد معاً»[16] .

صحيح أنه لم يستوعب جميع قضايا اللغة من خلال استخدام الحاسوب ، إلا أن هذا أمر متوقع فيمن يفتتح التصنيف ، أو يرد الطريق لأول مرة في أي فن غالبا .

وبعد نشر هذا الكتاب بسنوات ثمان - أي سنة 1996م - صدر كتاب الدكتور عبد ذياب العجيلي (الحاسوب واللغة العربية)[17] ، وهو - كما يقول الدكتور نهاد الموسى - : «**خطوة جزئية إيجابية نحو معالجة مسائل متنوعة من العربية بلغة برولوج Prolog . وهو يمثل جهداً حميداً في هذا الاتجاه البيني (اللسانيات العربية الحاسوبية)**»[18] .

وآخر هذه المؤلفات في اللسانيات الحاسوبية - فيما أعلم - كتاب الدكتور نهاد الموسى (العربية - نحو توصيف جديد في ضوء اللسانيات الحاسوبية) ، الذي صدر سنة 2000م[19] .

ويُعَدُّ هذا الكتاب أول مؤلَّف في هذا العلم اللغوي الحديث يصدر عن متخصص في اللغة العربية وعلومها - حسب علمي - ، ولذا فهو يمثل فيما أرى نُقْلَةً نوعية في توظيف اللسانيات الحاسوبية لخدمة علوم اللسانيات العربية .

والكتاب - كما يذكر مؤلفه - «**محاولة في الانتقال من وصف العربية إلى توصيفها ، وذلك في ضوء الأطروحة العامة للسانيات الحاسوبية**»[20] .

وقد اشتمل الكتاب على رؤى حاسوبية حاول من خلالها المؤلف إسقاطها على أنظمة العربية ، وخاصة النحو (الإعراب) ، والصرف (البنية) ، والمعجم ، إضافة إلى التصويب اللغوي (الأخطاء النحوية ، والصرفية ، والإملائية) .

إن هذه الجهود التي تمت ضمن هذا الإطار كانت - كما يلاحظ - فردية الطابع ، لكن ذلك لم يدم طويلاً ، إذ سرعان ما أصبحت متعددة الأطراف ، بعد أن احتضنتها المراكز والمعاهد التقنية ، والجمعيات الحاسوبية في الوطن العربي وخارجه ، والمؤسسات والشركات التجارية المحلية والعالمية ، وذلك عقب حدوث ثورة المعلوماتية

Infomatization ، والتفجر المعرفي في عالم اليوم ، وشعور الجميع أفراداً وجماعات بأنهم أمام تحدٍّ حضاري كبير ، وإيمانهم بضرورة نقل هذا الصراع العلمي الثقافي - إن صح التعبير - إلى حوار منهجي وتكامل معرفي ، يؤدي في نهاية المطاف إلى ردم الهوّة ، أو تقليص مسافة الفجوة - على أقل تقدير - بين الغرب والشرق العربي ، وذلك ما سينتج عنه تصحيح لتلك المفاهيم الخاطئة ، والتصورات المغرقة في التشاؤم ، عن العلاقة بين اللغة العربية والحاسب الآلي ، ومن ثم بلورة صياغة لغوية تقنية لاستخدام الحاسوب وتوظيفه في خدمة علوم العربية .

أما البحوث والمقالات الخاصة باللسانيات الحاسوبية ، فمنها ما نشر في مجلات علمية ، ومنها ما أُلقي أو شُورك به في الندوات والمؤتمرات التي خُصِّصت أصلاً للغويات الحاسوبية ، أو اللسانيات التطبيقية ، أو لتكنولوجيا الحاسوب ومجالات استخدامه في العلوم الإنسانية ، ثم نشرت هذه البحوث ضمن أعمال تلك المؤتمرات والندوات[21] .

وتلك البحوث من الكثرة بمكان ، بحيث يصعب - بل يستحيل - حصرها في بحث كهذا ، وقد كفانا شيئاً من مؤونة ذلك الدكتور نهاد الموسى ؛ إذ أورد في أدبيات كتابه السابق ذكره طائفة من تلك الأعمال العلمية[22] ، وكان عمله في ذلك أشبه بكتابة تقارير علمية ، ومراجعات نقدية ، لما قُدِّم في تلك المؤتمرات والندوات العلمية من أبحاث أو ورقات عمل .

والجدير ذكره في هذا المقام أن هذه البحوث والمقالات قد أضحت تمثل تياراً واضحاً في الجهود اللسانيات الحاسوبية ، وهذا ما جعل كلاً من الدكتور وليد العناتي وزميله الدكتور خالد الجبر ، من جامعة البترا الأهلية (الأردن) ، يقومان بوضع دليل بيبليوغرافي لها أسمياه (دليل الباحث إلى اللسانيات الحاسوبية العربية)[23] ، حاولا فيه أن يستقصيا جميع ما وقفا عليه من أعمال علمية تنتظم في هذا الميدان . وبلا شك فإن هذا الكتاب سَيَسُدُّ - بعد صدوره إن شاء الله - ثغرة واضحة في المكتبة اللغوية بعامة ، واللسانيات الحاسوبية بخاصة ، بل إن هناك أطروحة دكتوراه بكلية اللغة العربية في جامعة أم القرى بمكة المكرمة ، سُجِّلت في العام الجامعي 1423هـ-1424هـ ، بعنوان (اتجاه درس العربية في الحاسوب - دراسة وتقويم لجهود الباحثين العرب ومعالجتهم الآلية للغة العربية) ، للباحثة صباح طيب ، وإشراف الدكتور مازن الوعر .

وقبل أن أبدأ الحديث عن الصورة الثانية من صور جهود العرب المعاصرين في ميدان اللسانيات الحاسوبية ، يجدر بي أن أثبت حقيقة تأريخية ، وهي أن بحوث الدكتور إبراهيم أنيس التي كتبها بآخرة من العمر ، تُعَدُّ - فيما أعلم - من أوائل الأعمال التي وجهت الأنظار

إلى الاستعانة بتقنية الحاسب الآلي ، وتوظيفها لخدمة البحث اللغوي[24] . ليس هذا فحسب ، بل إنه (يرحمه الله) دلف بنفسه إلى هذا الميدان واستثمر نتائج تلك الجداول الإحصائية اللغوية التي كان يخرجها له الكمبيوتر الموجود بمعهد الإحصاء -آنذاك- بجامعة القاهرة لصالح تفسير إحدى الظواهر اللغوية ، وهي ظاهرة القلب المكاني[25] ، وهذه سابقة علمية في مجال اللغة تُحسب للدكتور أنيس ، وتُذكر له في مضمار الحاسوب واللغة ، أو اللسانيات الحاسوبية العربية .

وباستعراض سريع لتلك البحوث نجد أنها كُتبت بالعربية ، والإنجليزية - أيضاً - ، وجاءت عناوينها شاملة لكافة المستويات اللغوية ، أصواتاً ، وتراكيباً ، وبنيةً ، ودلالة ، ومعجماً ، ولبعض قضايا اللغة من المنظور الحاسوبي ، كالترجمة الآلية ، وبنوك المصطلحات ، وتعليم اللغات ، والذكاء الاصطناعي .

أما أصحابها فنجد أن جُلّهم من اللغويين الأكثر حضوراً وفاعليةً على الساحة اللغوية ، من أمثال الدكتور محمد الحناش (المغرب) ، والدكتور محمود إسماعيل صيني (السعودية) ، والأستاذ أحمد الأخضر غزال (المغرب) ، والدكتور عبد القادر الفاسي الفهري (المغرب) ، والدكتور مازن الوعر (سوريا) ، والدكتور محمود فهمي حجازي (مصر) ، والدكتور عبدالرحمن الحاج صالح (الجزائر) ، والدكتور سالم الغزالي (تونس) ، والدكتور داود عبده (الأردن) ، وبعضهم من المتخصصين في الحاسب الآلي أو الهندسة الحاسوبية ، كالدكتور يحيى هلال (المغرب) ، والدكتور محمد مراياتي (سوريا) ، والدكتور نبيل علي (مصر) ، والدكتوره نادية حجازي (مصر) . ويلاحظ على أغلب هذه البحوث أنها انتقلت باللسانيات الحاسوبية من مجالها النظري أو التنظيري إلى الجانب التطبيقي ، وهو تطور إيجابي يُحسب لأصحاب هذا الاتجاه .

ومن المعروف أن الجانب التطبيقي - وهو الجانب الأهم في اللغويات الحاسوبية - يتمثل في تسخير العقل الإلكتروني لحل القضايا اللغوية ، وهنا يبرز الدور الرئيس والأثر الفاعل لالتقاء اللغويين والحاسوبين ، والتعاون فيما بينهم ، وما يثمر عنه من نتائج تسهم إلى حد كبير في تذليل العقبات وحل المشكلات التي تواجه التحليل الحاسوبي للغة العربية ، هذه العقبات والمشكلات بعضها يتصل بطبيعة اللغة العربية ، أصواتاً ، وبنيةً ، وتركيباً ، ودلالة ، ومعجماً ، وبعضها يتعلق بنظام الكتابة العربية ، وبعضها يتصل بالمصطلح العلمي التكنولوجي للسانيات العربية ، كما أن هناك مشكلات أخرى تتعلق بالبرمجيات ، إعداداً ، واختياراً للمادة اللغوية العربية (أنموذج لساني عربي) ، وتعريباً للبرمجة . وثالث هذه المشاكل يكمن في الجهاز الحاسوبي (الكومبيوتر) ، وأنظمة تمثيل المعرفة على الحاسب الآلي باللغة العربية .

وقد بذلت جهود كبيرة من كافة الأطراف المعنية بهذه القضية للتغلب على تلك الإشكالات ، ومن ذلك ما قدمه الدكتور عبد الرحمن الحاج صالح (الجزائر) من تصور حول وضع أنموذج لساني للعلاج الآلي للغة العربية ، وما طرحه الدكتور محمد عبد المنعم حشيش (مصر) من تصميم قاعدة للمعلومات بغرض تغطية الثروة اللفظية للغة العربية ، والمشروع الذي تبنته مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية (الرياض) حول إنشاء وتطوير بنك آلي للمصطلحات أطلق عليه (باسم) ، وما وضعه الأستاذ أحمد الأخضر غزال (المغرب) من تصميم طريقة تكنولوجية آلية لتعريب الحاسب الآلي ، ووضع اللغة العربية في الحاسوبات الإلكترونية وفق هويتها وخصوصية محارفها ورسومها ، وتعرف اختصاراً بمجموعة «العمم - شع»(*) .

إن معالجة اللغة العربية حاسوبياً أصبح اليوم أمراً لا حيدة عنه ولا مفرّ منه ، وبخاصة أن استثمار الدراسة الحاسوبية والمعلوماتية - بصفة عامة - يحقق نتائج كبيرة للغة العربية ، في مجال التعريب ، والإحصاء اللغوي ، والمعالجة الآلية ، وتعلم اللغات ، والترجمة الآلية ، وفي مجال التربية والتعليم .

ففي مجال التعريب ، ونعني به هنا تعريب الحاسوب من حيث أنظمته وبرامجه ومصطلحاته ، فقد اتجهت جهود التعريب فيه إلى إعداد أنظمة وتصميمها لكي تكون قادرة على العمل باللغة العربية بدلاً من اللغة الإنجليزية ، إضافة إلى إصدار المؤلفات الخاصة بعلوم الحاسبات وتقنيتها باللغة العربية ، وترجمة ما كان مؤلفاً بغير العربية .

ولعل من أهم الإنجازات في هذا المجال ما قامت به الشركات العربية والأجنبية العاملة في مجال الحاسوبات ، كالشركة العالمية للبرامج (صخر) ، وشركة آي . بي . إم ، والجريسي للتقنية ، من تطوير الحواسيب الشخصية PC باللغة العربية ، ووضع معالج النصوص(**) (عربستار 2001) بالعربية أيضاً ، وتعريب نظام قواعد المعلومات الخاص بتخزين المعلومات واسترجاعها ، وتعريب البرامج اللاتينية . . إلخ ، علاوة على الهيئات العلمية العربية ، كالمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (الأليكسو) ، ومعهد الكويت للأبحاث العلمية ،

(*) (العمم - شع) هو مصطلح مختصر منحوت من أوائل الحروف الأولى من النموذج الذي وضعه الأستاذ أحمد الأخضر غزال ، وأطلق عليه اسم (العربية المعيارية المشكولة - الشفرة العربية) . وللمزيد حول هذا المشروع ينظر : د .مازن الوعر ، قضايا أساسية في علم اللسانيات الحديث ، ص418 فما بعدها .

(**) تقوم فكرة معالجة النصوص على كتابة النص - أي نص - باللغة العربية ، ومن ثمّ مراجعته وتنقيحه ، وطباعته بعد ذلك .

ومعهد الدراسات الإحصائية بجامعة القاهرة ، ومعهد العلوم اللسانية والصوتية بالجزائر ، ومعهد الدراسات والأبحاث للتعريب بالمغرب . . .إلخ[26] .

أما مصطلحات الحاسوب – وهي مسألة لا تقل أهمية عن سابقتها – فقد أسهم فيها الأفراد ، والمؤسسات ، والشركات . وقد طُرح في هذا المقام اقتراحات عدة من قبل خبراء الحاسوبيات ، وكذلك اللغويين[27] ، وقام عدد من المتخصصين في المدرسة الوطنية للمهندسين بجامعة تونس بتعريب المصطلحات الخاصة بالحاسوبات الصغروية[28] ، كما قامت بعض المؤسسات العلمية ، كمدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية (الرياض) ، ومعهد الدراسات والأبحاث وللتعريب (الرباط) ، ومجمع اللغة العربية الأردني ، والمعهد القومي للمواصفات والملكية الصناعية بتونس ، بإنشاء بنوك للمصطلحات ، تهدف إلى توفير المصطلحات المعرَّبة وتوثيقها ، وتنميطها وتقييسها وتوحيدها[29] .

والواقع أن موضوع التعريب والمصطلح كان وما زال من أهم القضايا التي تشغل الأمة العربية وحضارتها المعاصرة ، ورغم ما بذل من جهود في هذا الإطار فإن النتائج لم تكن على مستوى التقدم التقني الهائل في عصر المعلوماتية والعولمة !!

أما في مجال الإحصاء اللغوي – وهو كما سبق الميدان الأول لتطبيق استخدام الحاسوب في البحث اللغوي العربي المعاصر – فلا يخفى أن استخدام الإحصاء الرياضي في اللغة يحقق تقييماً كمياً «لبعض الخواص النوعية للغة ، كمعدلات استخدام الحروف ، والكلمات ، والصيغ الصرفية ، والموازين الشعرية ، وأنواع الأساليب النحوية ، أو التوزيع النسبي للأفعال المعتلة والصحيحة ، أو للإفراد والتثنية والجمع ، أو لحالات الإعراب المختلفة»[30] . كما يحقق توصيفاً كمياً لبعض العلاقات اللغوية ، كالعلاقة بين طول جذر الكلمة وعدد مرات تكراره ، والعلاقة بين طول الكلمة ومعدل استخدامها داخل النصوص .

ويقوم الإحصاء بتفسير بعض الظواهر اللغوية وتحليلها[31] . ليس هذا فحسب ، بل هناك **«إحصاء جديد يستطيع أن يتعامل مع البنية المعقدة للسياق اللغوي ، حتى يكشف لنا عن علاقات الترابط والتماسك بين فقراته وجمله وألفاظه ، وتلك التي تربط بين ظاهر العبارات وما تبطنه من معان وإشارات»** [32] .

ومن المشاريع العلمية القيمة في هذا المجال – بالإضافة إلى ما ذكر سابقاً – ما قام به كل من الدكتور يحيى مير علم ، والدكتور محمد حسان الطيان ، والأستاذ مروان البواب (سوريا) ، تحت إشراف الدكتور محمد مراياتي ، من دراسات إحصائية لدوران الحروف في الجذور العربية ، وللمعجم العربي ، ولدوران الحروف العربية المشكولة ، ولحروف اللغة العربية[33] .

وهناك دراسات إحصائية أخرى صدرت باللغة الإنجليزية في الجامعات الأمريكية والأوربية لجوانب لغوية متعددة ، كالأصوات ، والصرف ، والنحو للغة العربية[34] .

أما في مجال المعالجة الآلية(*) للغة العربية ، فقد شملت الجهود كافة مستويات اللغة ، كالمستوى الصوتي ، والصرفي ، والنحوي ، والمعجمي ، والدلالي ، يضاف إليها الترجمة الآلية ، والكتابة العربية .

ففي المستوى الصوتي تمت معالجة آلياً بواسطة تحليل طيف الصوت ، وتوليد (إنتاج) الكلام ، وتخزين الأنماط الصوتية للشخص المتكلم . وتبعاً لهذا تمَّ تصميم أجهزة تخليق الكلام وتحليله ، وتوليد الكلام المنطوق آلياً بتحويل النصوص المدخلة في جهاز الحاسوب إلى مقابلها الصوتي ، وعلاج عيوب النطق .

وقد أنجزت دراساتٌ عدة في هذا المجال ، من بينها دراسة الدكتور منصور الغامدي (السعودية) عن الإدراك الآلي للتضعيف[35] ، وهي محاولة لكيفية حل مشكلة التفريق بين الأصوات اللغوية الطويلة والقصيرة في اللغة العربية ، قد تعين مبرمجي الحاسب الآلي على الإدراك الآلي للأصوات اللغوية . كما تأتي دراسة الدكتور محمد مرياتي (معالجة الكلام - تطبيق على اللغة العربية)[36] ضمن هذا التوجُّه في تمثيل النظام الصوتي للغة العربية آلياً . ويلحق بهذه الدراسات أيضاً ما كتبه الدكتور سالم غزالي عن (المعالجة الآلية للكلام المنطوق ، التعرف والتأليف)[37] .

ويوجد ببعض الجامعات العربية ، والمعاهد العلمية ، والمؤسسات التقنية ، أقسام خاصة للصوتيات ، أو مراكز للسمع والنطق ، أو معالجة الكلام ، تجري فيها أبحاث صوتية تعتمد في المقام الأول على أجهزة الحاسب الآلي ، ويتولى الإشراف عليها أساتذة متخصصون في علم الأصوات ، كالدكتور محمد صالح الضالع (جامعة الإسكندرية) ، والدكتور سمير استيتية (مدير مركز السمع والنطق بجامعة اليرموك) ، والدكتور سالم غزالي (مدير مخبر معالجة الكلام العربي بالمعهد الإقليمي لعلوم الإعلامية والاتصال عن بُعْد I.R.S.I.T. بتونس) ، والدكتور منصور الغامدي بمركز علوم وتقنية الأصوات بمدينة الملك عبد العزيز للعلوم

(*) المعالجة الآلية للغة العربية لا نعني بها هنا مجرد إدخال الحروف العربية من لوحة المفاتيح ، وطباعتها على الورق ، أو إظهارها على شاشة العرض فحسب ، بل نعني بها في مفهومها الأوسع شمول نظم برامجها للمستويات اللغوية المتعددة ، كنظام الصرف الآلي ، ونظام الإعراب الآلي ، ونظام التحليل الدلالي الآلي ، وقواعد البيانات المعجمية والقواميس الإلكترونية ، ومنهجيات هندسة اللغة ، وكذلك ما يندرج تحت هذه المستويات ، كالترجمة الآلية ، والتدقيق الهجائي والنحوي ، والفهرسة والاستخلاص الآلي ، وفهم الكلام ونطقه آلياً . ينظر : د .نبيل علي ، الثقافة العربية وعصر المعلومات ، ص287 .

والتقنية ، والدكتور محمد صالح بن عمر (معهد بورقيبة للغات الحية بتونس) ، والدكتورة تغريد السيد عنبر[*] (كلية الألسن بجامعة عين شمس) ، والدكتور سلمان العاني (جامعة انديانا) .

وهناك إنجازات أخرى صدرت باللغة الإنجليزية عن معالجة الكلام العربي آلياً[38] ، ومع كل ما ذكر من جهود فما زال العمل في هذا المجال ينتظر بذل المزيد من الجهود ، لا على مستوى الأفراد بل على مستوى الفريق البحثي المتكامل «**نظراً للطبيعة الخاصة لمعالجة الكلام الآلي**»[39] .

أما في المستوى الصرفي ، فقد تمت المعالجة الآلية له في ضوء أهمية الصرف العربي بالنسبة لنظام اللغة ككل . وقد تناولت هذه المعالجة الآلية بعض جوانب الصرف العربي ، كالخاصية الثلاثية للجذور العربية ، وأصل الاشتقاق ، والأنماط الصرفية ، وثنائية الصيغة الصرفية والميزان الصرفي ، والإنتاجية الصرفية ، والفائض الصرفي ، واللبس الصرفي[40] . . . إلخ .

وفي هذا الصدد قَدَّم الدكتور نبيل علي إطاراً عاماً لمعالجة الصرف العربي آلياً ، وأورد عدة نماذج للتحليل الصرفي الآلي بوجه عام ، مبيناً مدى ملائمتها لمطالب الصرف العربي . وتبعاً لهذا قام بعرض نموذج وضعه لمعالجة الكلمات العربية صرفياً في أطوار التشكيل المختلفة ، وهو نموذج التحليل بالتركيب ، وأطلق عليه اسم (المعالج الصرفي المتعدد الأطوار) . ويشتمل هذا النموذج المبتكر على عناصر أربعة هي : المعالج الصرف - نحوي ، والمعالج الاشتقاقي ، والمعالج الإعرابي ، ومعالج التشكيل[41] .

ويذكر صاحب هذا النموذج أنه قام بمعاونة إحدى أخصائيات اللسانيات الحاسوبية (أمل الشامي) بتطوير هذا المعالج الصرفي على ضوء أصول الصرف العربي وخصائصه المميزة ، وعمد بعد ذلك إلى إخضاعه لاختبار قاس في مجالين اثنين هما : تحليل النص القرآني كاملاً ، مع إعادة توليده آلياً ، ومفردات المعجم الوسيط ، وبعد اجتيازه هذا الاختبار بنجاح -

---

(*) تعد الدكتورة تغريد السيد عنبر (مصر) من المتخصصين في علم اللغة الحاسوبي ، وخاصة الترجمة الآلية ، وهي - الآن - صاحبة شركة كمبيوتر تعمل في مجال تطويع اللغة العربية للتعامل مع الحاسب الآلي ، وقد صدر عنها أول مدقق إملائي عربي في المايكروسوفت ، والمدقق النحوي لتصحيح الأخطاء النحوية ، والترجمة الآلية من العربية للإنجليزية والعكس . للمزيد من التفاصيل ينظر اللقاء الذي أجري معها ونشر بمجلة المجلة (لندن) ، صفحة (فكر ونقاش) ، العدد 1063 ، 25 يونية - ايوليو 2000م ، 23-29 ربيع الأول 1421هـ ، ص 52-56 .

كما يقول - تم استخدامه في عدة تطبيقات أساسية ، شملت ضغط النصوص ، واسترجاعها ، واكتشاف الأخطاء الإملائية ، وتحليل النصوص صرفياً ، وميكنة المعجم العربي ، مع دمج هذه التطبيقات في قاعدة للنصوص العربية الكاملة .

وقد أسهمت إدارة البحوث والتطوير بشركة العالمية للبرامج في هذا النموذج التطويري للمعالج الصرفي ، وتُعَدُّ موسوعة الحديث الشريف - وهي من إنتاج هذه الشركة - من أهم أنظمة استرجاع النصوص التي استخدمت تقنية التحليل الصرفي[42] .

وليس هذا هو النموذج الأوحد أو المحاولة الأولى لتطوير نظام آلي للتحليل والتركيب الصرفيين ، بل هناك نماذج ومحاولات أخرى ، قدمها على حده كل من الدكتور يحيى هلال[43] ، والدكتوره نادية حجازي بالاشتراك مع عبد الفتاح الشرقاوي[44] ، والدكتور مأمون الخطاب بالاشتراك مع الدكتور حسان عبد المنان[45] . . . إلخ .

وبطبيعة الحال كان هناك إشكالات كثيرة واجهت معالجة الصرف العربي آلياً ، جُلُّها يندرج تحت طبيعة الصرف العربي[46] ، وفي مقابل ذلك أمكن التغلب على تلك المصاعب ، وإجراء عمليتي التوليد والتحليل الصرفيين الآليين ضمن الإطار العام للمعالجة الآلية للصرف العربي[47] .

وقد أنجز العديد من الدراسات المعالجة للصرف العربي آلياً ، كما هو الشأن في النماذج السابقة ، وقريباً منه ما قدمه الدكتور نهاد الموسى في كتابه (العربية . . .)[48] ، وكذلك دراسة الأستاذ مروان البواب وزملائه عن نظام اشتقاق الكلمة العربية بالحاسب[49] .

أما المستوى النحوي فتمت معالجته آلياً بواسطة تشخيص أزمة النحو العربي أولاً ، ثم إدراك خصائص هذا النحو وتحديد أنسب النماذج النحوية التي تتلاءم مع هذه الخصائص ثانياً ، والكشف عن موقع هذا النحو بإزاء النظريات النحوية الحديثة ثالثاً ، وخاصة نظرية تشومسكي التوليدية التحويلية . وتبعاً لذلك جاءت معالجة النحو العربي آلياً ذات جانبين : أحدهما تحليلي ، والآخر توليدي . فعلى الجانب الأول يقوم المحلل النحوي الآلي بتفكيك الجملة إلى عناصرها الأولية (أي تحليلها إعرابياً) ، واستظهار العلاقات النحوية المختلفة . أما على الجانب الآخر فيقوم المولد النحوي بتكوين الجمل على صورتها الأصلية ، وبعد ذلك تُجرى عليها عمليات التحويل النحوي المختلفة ، كالحذف والإضمار ، والتقديم والتأخير[50] . . . إلخ .

والجهود في هذا المجال كثيرة على المستويين النظري والتطبيقي ، فنجدها - على سبيل المثال لا الحصر - في بحث الدكتور عبد الرحمن الحاج صالح عن (منطق النحو العربي

والعلاج الحاسوبي)[51] ، وبحث الدكتور نبيل علي عن (الحاسوب والنحو العربي)[52] ، وهو بحث لا يكاد يخرج عما أورده في كتابه (اللغة العربية والحاسوب) .

ويضاف إلى هذه الأعمال العلمية في ميدان المعالجة الآلية للنحو العربي بحثٌ للدكتور مازن الوعر بعنوان (التوليد الصوتي والنحوي والدلالي لصيغ المبني للمجهول في اللغة العربية - معالجة لسانية حاسوبية)[53] ، وكذا ما أورده الدكتور نهاد الموسى عن تمثيل النظم ، وتمثيل الإعراب ، ضمن كتابه (العربية . . .)[54] ، كما أقيمت دراسات متعددة للمعالجة الآلية في ترتيب عناصر الجملة العربية باستخدام برامج ذات شبكات موسعة ، ومن أبرزها نظام المعمدني ، ونظام بن حماد وسعيدي ، ومحاولة الدقاشي[55] .

ويذكر الدكتور نبيل علي في معرض تناوله للعناصر الأساسية المكونة للمعالج النحوي الآلي متعدد الأطوار للجمل العربية المكتوبة ، أنه بصدد تطوير معالج آلي للنحو العربي ، يقوم بالمهمة الأساسية للتحليل النحوي الآلي وهي توفير المعطيات اللازمة للتحليل اللغوي الأعمق ، التي تتمثل في المصحِّح الآلي للأخطاء النحوية ، والتخاطب مع قواعد البيانات باللغة الطبيعية ، والترجمة الآلية من وإلى العربية ، وتعليم النحو بواسطة الحاسوب ، وإعراب الجملة العربية آلياً[56] . وهذه - على وجه العموم - هي جملة ما تفيده العربية (النحو) من استخدام المعالج النحوي .

أما المستوى المعجمي فمساحة استفادته من الحاسوب واسعة جداً ، وبسبب من هذا ظهر ما يسمى بالمعاجم الحاسوبية أو المعاجم الآلية ، بل إنه بدأ يأخذ بالبروز بوصفه علماً مستقلاً ، أو فرعاً من فروع علم اللغة الحاسوبي يطلق عليه علم المعجم الحاسوبي (MRD) Machine Readable Dictionary وبظهوره بدأت الصناعة المعجمية تتحول من المعاجم اليدوية أو الورقية إلى المعاجم الآلية أو الإلكترونية .

والمعجم الحاسوبي قطاع عام يدخل تحت دائرته معاجم لا حصر لها ، سواء أكانت هذه المعاجم للناطقين بالعربية ، أم معاجم للمصطلحات العلمية ، أم معاجم من أنواع خاصة ، أم معاجم مفهرسة(*) ، أم معاجم نصية . . . إلخ . ويتميز هذا المعجم بميزات هائلة لا تتوافر في المعاجم التقليدية ، كالشمول ، والانتظام ، والاطراد ، والدقة والوضوح ، والقابلية للتوسع والتعديل[57] .

ونظراً للقضايا الشائكة التي تحيط بهذا النوع من المعجم ، من حيث مستوياته ، وحقله المعجمي ، ومحتوياته ، فقد عقدت له ندوة خاصة نظمتها مدرسة الملك فهد العليا للترجمة

(*) من تلك الأعمال ما قام به الدكتور خليل عمايره وزميله من فهرسة للسان العرب باستخدام الحاسوب ، وكذلك ما قام به مركز التراث للبرمجيات (الأردن) ، والمجمع الثقافي (أبو ظبي) ، وجامعة أم القرى (مكة المكرمة) من فهرسة للشعر العربي .

بطنجة (المغرب) عام 1995م ، وكان عنوانها (التقنيات الحاسوبية في خدمة المصطلح العلمي والمعجم المتخصص)[58] . كما خُصص له جلسة نقاش بعنوان (بناء المعجم حاسوبياً) ضمن ندوة استخدام اللغة العربية في تقنية المعلومات[59] ، ولا تكاد تخلو ندوة من الندوات أو مؤتمر من المؤتمرات في مجال اللسانيات الحاسوبية من بحوث عن المعاجم الآلية .

ويقف الدكتور محمد الحناش (المغرب) في صدارة اللغويين العرب المعاصرين الذين يولون المعجم الحاسوبي عناية خاصة ، وجهداً كبيراً . وقد تمثل هذا في دراساته المتعددة عن بناء المعاجم الآلية في اللغة العربية ، والمعجم الإلكتروني ، والمعجم التركيبي للغة العربية[60] . . . إلخ . وهو صاحب مشروع علمي كبير عمل عليه لسنوات طويلة من البحث اللساني الحاسوبي ، تُوِّج بإصداره كتاب (المعجم التركيبي للغة العربية - مقدمات في المعالجة الحاسوبية للغات الطبيعية)[61] .

وأسهم في هذا الإطار نظرياً كل من الدكتور نهاد الموسى ، والدكتور أحمد مختار عمر ، والدكتور عبد القادر الفاسي الفهري ، من خلال ما كتبوه من بحوث عن حوسبة المعجم العربي ، كما أسهم فيه عملياً الدكتور محمد مراياتي وزملاؤه بواسطة نظام خبير للغة العربية[62] .

ومن المشاريع العلمية ضمن هذا التوجه أيضاً ما قام به معهد اللغة العربية بجامعة الملك سعود بالرياض (السعودية) من إصدار المكنز Corpus الوجيز (معجم في المترادف والتوارد) ، ومعجم التعبيرات الاصطلاحية ، بإشراف - الدكتور محمود إسماعيل صيني[63] .

وهناك جهود أخرى تبذل لميكنة المعجم العربي من قبل المراكز العلمية والمؤسسات التجارية ، كما هي الحال في مشروع الشركة العالمية للبرامج (صخر) بالكويت ، ومشروع الشركة العالمية لبرامج الحاسب الآلي بالقاهرة عن المكنز الآلي أو قاعدة بيانات المادة المعجمية العربية ، ومشروع المركز العلمي لشركة آي .بي .إم بالقاهرة لتطوير قاعدة بيانات معجمية[64] . . . إلخ .

وينبغي أن أشير هنا إلى أن استخدام الحاسوب في الصناعة المعجمية ، رغم كل تلك الميزات والإيجابيات التي تتحق للمعجم ومستخدميه ، هناك بعض السلبيات التي تنتج عنه جراء ذلك ، لعل من أبرزها التكاليف المادية الباهظة التي يتطلبها هذا النوع من المعاجم ، وما يقتضيه من مهارات خاصة قد لا تتوفر لكثير من مستخدميه[65] .

على أن ذلك بطبيعة الحال لا يمكن أن يقلل من هذا التوجه المعاصر في حوسبة المعجم العربي ، ولا ريب أن صياغته وفق أهداف واضحة ، وغايات محددة ، ومنهج علمي ، ومن ثمَّ توظيفه التوظيف الصحيح ، سيحقق للعربية ، والمعجمية بوجه خاص ما كانت - وما زالت - تصبو إليه من شمولية ، ومرونة ، ودقة ، ومعاصرة ، كما سيحقق لعلمائها وباحثيها ما كانوا يظنون أنه من الأحلام والرؤى ، بل المستحيل عينه .

أما المستوى الدلالي فيعد من أعقد الأنظمة اللغوية ، وأشدها تعصِّياً على جهاز الحاسوب ؛ وذلك عائد إلى أن الدلالة من أقل المستويات اللغوية فيما يخص التباين اللغوي - كما يقول الدكتور نبيل علي[66] ، كما أنه يشيع فيها عدة ظواهر تُخرجها من واقع الاستخدام اللغوي وحقيقته إلى المجاز ، كالاستعارة ، والكناية ، والتشبيه ، وهذا أمر يتطلب تحديد تلك التعابير غير الحقيقية وتصنيفها دلالياً بما يساعد النظام الحاسوبي على تمثلها ، ومن ثم معالجتها آلياً .

ويمثِّل المعنى مشكلة كبرى بالنسبة للنظم الآلية ، فتعدد المعنى للكلمة الواحدة ، وحساسية السياق في تحديد دلالة الكلمة ، واختلاف الدلالة باختلاف الثقافات . . . ، كل ذلك يجعل المعالجة الآلية للدلالة تنطوي على مفارقات يصعب بسببها تمثيل هذا المستوى أو توصيفه حاسوبياً ، ويسبب من هذا تجاوزت أول دراسة صادرة عن اللسانيات الحاسوبية العربية الحديث عن المعالجة الآلية لعنصر الدلالة في العربية !

على أن هذا لا يعني أن المعالجة الآلية لجانب الدلالة في اللغة العربية قد أُغفلت تماماً ، بل إنه كان لها حضورها ضمن المستويات اللغوية الأخرى ، كالمستوى الصوتي ، والصرفي ، والنحوي ، والمعجمي ، وضمن قضايا لغوية ذات صلة وثقي بالدلالة ، كالترجمة الآلية . وهذا ما نلمسه في الجهود التي بذلت لتغطية هذا الجانب من اللسانيات الحاسوبية ، سواءً كان ذلك في صورة بحوث نظرية ، أو برامج تطبيقية .

فمن تلك البحوث ما كتبه الدكتور محمد غزالي خياط - وهو متخصص في الهندسة - عن تمثيل الدلالة الصرفية في النظم الآلية لفهم اللغة العربية[67] ، وقد خصَّصه صاحبه لأوزان الأفعال في العربية ، معتمداً في ذلك التمثيل الدلالي على استخدام نظم القواعد الشرطية ، والجمل الإخبارية ، والأنماط التقليدية ، وقدَّم في ضوء هذا طريقة مقترحه لتمثيل الدلالة الصرفية لأوزان الأفعال .

ومن ذلك أيضاً ما ذكره الدكتور محمد عز الدين (تونس) أثناء حديثه عن تصميم برنامج للترجمة الآلية أُطلق عليه (الناقل العربي)[68] ، من أن هذا البرنامج يعمل على مستويات

خمسة ، من ضمنها مستوى التحليل الدلالي . وقد أوضح الدكتور عز الدين أن التمثيل الدلالي للجملة في هذا البرنامج يهدف إلى تحديد معنى كل كلمة في الجملة حسب السياق ، مستعيناً في ذلك بمعطيات معجمية ودلالية ، وبقواميس التعبير الاصطلاحية(69) . وللسيد نصر الدين السيد بحث عن التحليل الدلالي للجملة الخبرية العربية باستخدام الحاسوب(70) .

ومجمل القول في هذا إن المعالجة الآلية للدلالة العربية ما زالت في مراحلها الأولى ، وهي تحتاج إلى بذل المزيد من الجهود لتصل إلى مراحلة متقدمة من مراحل التنظير والتطبيق والبرمجة .

ويفضي بنا هذا الأمر إلى الحديث عن الترجمة الآلية Machine Translation التي تعد من أقدم مجالات استخدام الحاسوب في اللغة .

وقد نال هذا الجانب من اللسانيات الحاسوبية العربية حيزاً كبيراً ومساحةً واسعةً من الجهود المبذولة ، وذلك بالنظر إلى أنها النموذج الآلي للمنظومة اللغوية(71) .

وكانت فكرة الاستعانة بالحاسوب في الترجمة قد طرحت عام 1949م بأمريكا ، ثم تحولت إلى مشروع علمي عام 1951م في معهد ماساشوستس للتقنية (T.M.I) ، وكان عام 1954م ميلاد الترجمة الآلية الفعلي ، التي سرعان ما انتقل الاهتمام بها إلى المراكز البحثية والجامعية في أوربا والاتحاد السوفيتي ، ودخل القطاع الخاص (التجاري) في السبعينيات منافساً لتلك المركز العلمية في العناية بالترجمة الآلية(72) .

أما واقع الترجمة الآلية(*) في الوطن العربي فقد حدث في التسعينيات من القرن المنصرم (العشرين) تطور نوعي في مشروعات الترجمة الآلية على المستويين النظري والعملي (البرامج) .

فعلى المستوى النظري نجد طائفة من البحوث التي تعنى بهذه المسألة ، سواء كانت مؤلفة أو مترجمة . وقد اقتصرت الأبحاث النظرية على تحديد الصعوبات التي تعترض الترجمة الآلية ، وكيفية التغلب عليها ، وميزات هذا النوع من الترجمات ، مع ذكر عمليات هذه الترجمة وأنظمتها المختلفة(73) .

(*) هناك نظامان حاسوبيان يتعاملان مع الترجمة هما : الترجمة الآلية ، والترجمة بمساعدة الحاسوب . فأما الترجمة الآلية فلا تحتاج إلا لقليل من التدخل البشري ، في حين أن الترجمة الأخرى تحتاج إلى العنصر البشري (الإنساني) احتياجاً كبيراً . ينظر : د . محمود إسماعيل صيني ، الترجمة الآلية واللغة العربية ، ضمن (وقائع مختارة من ندوة استخدام اللغة العربية في الحاسب الآلي) ص 239 ، ألبيرت نيوبرت وغريغوري شريف ، الترجمة وعلوم النص ، ترجمة : د .محيي الدين حميدي ، جامعة الملك سعود بالرياض ، 2002م ، ص 35-93 .

أما المستوى الآخر ، وهو برامج الترجمة الآلية العلمية منها والتجارية ، فقد أسهمت فيها جهود ذاتية (فردية) ، وشركات تجارية ، منها ما هو عربي ، ومنها ما هو غربي ، ومنها ما هو مشترك بينهما . ومن ذلك برنامج شركة صخر المسمى (القاموس Dictionary) ، وبرنامج الناقل العربي ، وبرنامج ترجمان ، وبرنامج المترجم ، وبرنامج عرب ترانز Arabtrans . . . إلخ(74) . وقد بدأت هذه البرامج بالعمل الفعلي ، ومازال التطوير يلاحقها يوماً بعد يوم ، وتتم الترجمة فيها من الإنجليزية إلى العربية ، والعكس ، وهذا تطور إيجابي يعكس الرغبة في نقل الثقافة العربية إلى الآخرين ، مما يعد تحولاً ذا دلالة عميقة في الانتقال بالترجمة من الاستيراد إلى التصدير ، بلغة الاقتصاديين .

ومن الملاحظ أن الترجمات الآلية كانت في بدء أمرها مقتصرة على ثنائية اللغات ، أو ما يعرف باللسانيات التقابلية Contrastive Linguistics ، أما الآن وبعد النقلة الكبيرة في هذا المضمار فقد أصبحت تقوم بترجمة عدد كبير من اللغات في وقت واحد ، وهو ما يعرف بالترميز الرقمي Digital Coding (75) .

وبعد ، فلئن كانت هناك في الماضي صيحات تحاول أن تُهوِّن من شأن الترجمة الآلية ، وتُشكك في نجاحاتها ، فإنها الآن بدأت تطالب بإلحاح بتطوير أنظمة هذه الترجمة ، بعد أن حققت نتائج ملحوظة وخاصة في ميدان النصوص العلمية . واللغويون والحاسوبيون العرب مطالبون أكثر من أي وقت مضى بالإفادة القصوى من معطيات الترجمة الآلية المعاصرة لدى الغرب ، وتسخيرها لخدمة اللغة العربية .

أما الكتابة العربية ومعالجتها آلياً ، فتعد الكتابة العربية من ضمن أهم المشكلات التي واجهت التحليل الحاسوبي ، حيث تتعدد الأشكال البصرية للحرف الواحد تبعاً لموقعه من الكلمة ، كما أن اتجاه الكتابة العربية هو من اليمين إلى اليسار ، يضاف إلى ذلك أن حروفها متصلة وليست منفصلة . . . إلخ(76) .

وتبعاً لهذا قامت عدة محاولات لتلافي مشاكل الكتابة العربية في الحاسوب ، وكان من بينها مشروع الأستاذ أحمد الأخضر غزال ، الذي أطلق عليه الطريقة المعيارية للطباعة العربية ، أو العربية المعيارية المشكولة – الشفرة العربية ، والتي تعرف اختصاراً بـ(العمم-شع) ، كما سبق ، وقد تم هذا عام 1954م ، ثم طُورت لتتلاءم من التقدم التقني في الحاسوبات عام 1974م(77) .

ويذكر الدكتور مازن الوعر أنه مع تطور الإلكترونيات أصبح هذا التصميم غير واقعي ، مما جعل بعض الباحثين يضع تصميماً آخر عرف بـ(معالجة السياق) ، أي استنباط الحرف من سياق الحروف ، وليس من سياق المعنى(78) .

وهناك أيضاً الشفرة العربية الموحدة للكتابة العربية التي تعرف بـ(الشفرة سباعية العزوم) التي أقرتها سنة 1983م المنظمة العربية للمواصفات والمقاييس[79] . وفي الحقيقة أنني لا أعلم الآن ماذا تم بشأن تطوير هذه الشفرة خاصة أنه مضى عليها زمن طويل .

ومن تلك المحاولات ما قدمه الدكتور عاصم عبد الفتاح نبوي ، والدكتور صبري عبد الله محمود ، من تطوير نظام للتعرف على حروف العربية باستخدام شبكة عصبية ذات انتشار رجوعي[80] .

ومن الجوانب الأخرى التي أمكن للغة العربية الاستفادة منها من الحاسوب تعليم اللغة ، سواء للناطقين بها من أبنائها ، أو للناطقين بغيرها من اللغات . لقد استطاع الحاسب الآلي أن يقدم للناطقين بالعربية نظماً حاسوبية وبرامج لإكساب المتعلمين المهارات اللغوية المتعددة ، كالقراءة ، والكتابة ، والمحادثة ، والاستماع ، إضافة إلى معالجة الخطوط العربية معالجة حاسوبية ، والتدقيق الإملائي والنحوي ، ووضع معاجم لغوية حاسوبية لمراحل التعليم العام ، وتعليم الأطفال الأرقام والحروف والكلمات .

كما استطاع الحاسوب أن يسهم في مجال تعليم اللغة العربية لغير الناطقين بها ، من خلال إمكاناته وقدراته الهائلة في التعليم المبرمج[81] ، ويوجد بمعهد اللغة العربية بجامعة أم القرى (مكة المكرمة) حالياً معمل حاسوبي لتعليم العربية للناطقين بغيرها ، وهي تجربة فريدة ذات أبعاد علمية وحضارية ، نأمل أن تتوسع دائرتها ومجال تطبيقاتها ، وأن يكتب لها النجاح .

ويدهي القول إن الإفادة من الحاسوب في هذا المجال (المجال التعليمي) مرهونة بالنجاح في المعالجة الآلية للغة العربية أولاً .

هذا ما يتعلق بالمعالجة الآلية للنظم اللغوية العربية ، أما البرامج الموضوعة لذلك ، وهي كما يقول الدكتور نهاد الموسى : «**منجزات تطبيقية تستثمر التوصيف في وجوه من التوظيف**»[82] ، فإنها أكثر من أن تحصر ، وخاصة أن الشركات التجارية العاملة في مجال الحاسوبيات تدفع يومياً إلى السوق ببرامج علمية وتعليمية ، تتفاوت فيما بينها دقةً ومنهجيةً وأهدافاً ، وهي تحتاج من الباحثين تقييماً وتقويماً ، وهذه الدراسة الحالية لا تفي مطالبها باستعراض مجمل هذه البرامج ؛ إذ إن الخوض فيها يتطلب وقفة مطولة ، وعسى أن نفرغ لها - أو غيرنا - في المستقبل المنظور إن شاء الله[83] .

وأما الصورة الأخيرة لرصد الجهود في ميدان اللسانيات الحاسوبية العربية فتتمثل - كما تقدم - في إنشاء قسم خاص لعلم اللغة الحاسوبي (اللسانيات الحاسوبية) في جامعة الأمير سلطان الأهلية بالرياض (السعودية) ، وهو - على حد علمي - أول قسم متخصص في هذا

المجال بالجامعات العربية ، ولا شك أن إنشاءه جاء نتيجة لمتطلبات السوق الاقتصادية من جهة ، وتتويجاً - من جهة أخرى - للجهود الحاسوبية العربية التي أصبحت تشكل اتجاهاً عاماً في الدراسات اللغوية المعاصرة .

وبعد ، فلقد تبين لنا من خلال هذا العرض الموثق بما لا يدع مجالاً للريبة والشك أن اللغة العربية هي المستفيد الأول من استخدام تقنية الحاسوب ، وأن الحاسوب يمكن تطويع آلياته وأنظمته لتتواءم مع خصوصية اللغة العربية ، على جميع مستوياتها اللغوية ، الصوتي منها ، والصرفي ، والنحوي ، والمعجمي ، والدلالي . وتم بواسطة جهود الباحثين العرب ، اللغويين منهم والحاسوبيين ، تمثيل الكلام المنطوق وتوليده آلياً ، وتحليل الكلمات المفردة وتركيبها آلياً ، وتوصيف الجمل وتوليدها وإعرابها آلياً ، وقراءة النصوص المكتوبة وتصحيحها ومعالجتها آلياً ، وصناعة المعاجم الآلية ، وإنشاء البنوك المصطلحية ، وتصويب الأخطاء النحوية والصرفية والإملائية آلياً ، وتصميم البرامج الحاسوبية للترجمة الآلية ، وتعليم اللغة العربية لأبنائها وغير أبنائها بواسطة الحاسوب .

إن هذه الجهود مؤشر حقيقي على نجاح الحاسوب في خدمة اللغة العربية ، وتوظيفه في معالجة قضاياها المختلفة ، تحليلاً ، وتوليداً ، وترجمة ، وتعليماً ، وصياغتها صياغة رياضية دقيقة وفق علاقة متبادلة بين المقاييس العلمية والمقاييس اللغوية .

والمحصلة النهائية لهذه الجهود تصب في خانة قدرة العربية على استيعاب لغة العصر ، وتمثل تقنياته التكنولوجية بكل كفاءة واقتدار ، وهذه قضية القضايا التي واجهتها - وما زالت تواجهها - كينونة الأمة العربية وحضارتها اللغوية ، وهويتها الثقافية .

ومع كل ما ذكرته من إسهامات في اللسانيات الحاسوبية وتوظيفها لخدمة العربية - وهناك الكثير من تلك الإسهامات لم أتمكن من الإطلاع عليها ، أو عرضها في هذه الدراسة - فإن الطريق في هذا المضمار مازال شاقاً وطويلاً ، والأمل معقود على جميع العلماء والباحثين الذين أوقفوا أنفسهم على هذا المجال النادر من مجالات العلم والمعرفة الإنسانية ، أن تتكاتف جهودهم لتذليل العقبات وحل المشكلات التي تحيط بلغة القرآن الكريم إزاء الثورة المعلوماتية - الحاسوبية المعاصرة .

واختتم هذه الدراسة بإبداء جملة من المقترحات ، أحسب أنها تسهم في توطين هذا التوجه في الدراسات اللغوية المعاصرة ، وتدفع به نحو الأمثل والأفضل ، وهي على النحو التالي :

أولاً : أن تتظافر الأعمال في مجال اللسانيات الحاسوبية العربية وتتآزر بين اللغويين

والحاسوبيين في أي مشروع علمي يهدف إلى برمجة الأنظمة اللغوية للعربية ، وتحليلها ، ومعالجتها آلياً . وأرى في هذا المقام أن أي عمل منفرد ، أو مستقل عن الطرف الآخر من المعادلة ، أو غير منسق بين هذه الفئات العلمية ، إنما هو بمثابة جهد ضائع لا طائل من ورائه .

إن التعاون والتنسيق في هذا الميدان - إن تَمَّ - ستكون نتائجه غاية في الأهمية ، وستدفع به خطوات واثقة إلى الأمام ، وسوف تتغير قناعات ومسلمات كانت أشبه بالحقائق التي لا تقبل الجدل والنقاش حولها ، كما ستتأكد قضايا في اللغة كانت أقرب ما تكون إلى الاحتمال والرجحان والظن ، وهذا ما توفره اللسانيات الحاسوبية للعلوم الإنسانية بعامة .

والواقع أن هذا الأمر ، أعني التقاء علماء اللغة وعلماء الهندسة والحاسوب ، كان - ومازال - مطلباً ملحاً ، وضرورة قصوى ، لأي عمل ناجع في هذا الميدان على وجه الخصوص ، وهو ما أكدت عليه جميع المؤتمرات التي عقدت لمناقشة قضية الحاسوب واللغة العربية .

ثانياً : ترجمة جميع الأعمال العلمية في مجال اللسانيات الحاسوبية العربية ، التي كتبت باللغات الإنجليزية ، والفرنسية ، والألمانية ، وغيرهن من اللغات ، والتي وضعها باحثون عرب وأجانب ، ونقلها إلى العربية .

ثالثاً : عدم ترك أمر البرمجيات الحاسوبية العربية بيد الشركات ومراكز البحوث الغربية ، بل ينبغي أن يصممها أبناؤها ، فهم أقرب الناس رحماً بهذا المجال .

رابعاً : صناعة معجم موحد لمصطلحات اللسانيات الحاسوبية ، بالعربية والإنجليزية ، وفق المتعارف عليه علمياً في هذا النوع من المعاجم الاصطلاحية أو المصطلحية(84) .

خامساً : أن يكون علم اللغة الحاسوبي مقرراً دراسياً معتمداً في أقسام اللغة العربية بكليات الآداب ، والتربية ، كما هي الحال في كلية الآداب بجامعة الكويت .

سادساً : إنشاء قسم خاص للغويات الحاسوبية في الكليات والجامعات العربية يمنح درجة البكالوريوس في هذا التخصص ، على غرار ما هو موجود بجامعة الأمير سلطان الأهلية بالرياض .

سابعاً : نشر تلك الرسائل العلمية التي كتبت أصلاً باللغة العربية عن قضايا استخدام اللغة العربية في الحاسب الآلي ، وهي تُشكل فيما اطلعت عليه إسهاماً فاعلاً في ترسيخ هذا الاتجاه ، ومعالجةً موضوعيةً وعلميةً لكثير من مشكلات تعامل العربية مع الحاسوب .

ثامناً : أن ما طرحه الدكتور نبيل علي في كتابه (اللغة العربية والحاسوب) من قائمة

مقترحة في مجال بحوث اللسانيات الحاسوبية مطبقة على اللغة العربية ، يحسن أن يكون قاعدة جيدة للانطلاق منها نحو تفعيل النشاط البحثي وتطويره في هذا المجال .

صحيح أن بعض ما اقترحه كان بعد ذلك ميدان عناية الباحثين ، ولكن كثيراً منها ما يزال في انتظار الأقلام المخلصة والعقول النيرة التي ستضيف بعداً جديداً للاتجاه الحاسوبي في دراسة اللغة ، وهو ما نتمنى أن يحدث في القريب العاجل بإذن الله ، ، ،

الهوامش والتعليقات :

(1) ينظر : د .نبيل علي ، الحاسوب واللغة العربية ، ص3 ، د .أحمد شرف الدين أحمد ، العلوم الشرعية والحاسبات ، مجلة جامعة الملك سعود (علوم الحاسب والمعلومات) المجلد7 ، 1415هـ-1995م ، ص1 .

(2) وردت هذه المعلومة في ندوة علمية عن اللسانيات الحاسوبية المعلوماتية ، عقدت في قسم اللسانيات الحديثة بجامعة جورج تاون - واشنطن العاصمة ، سنة 1983م ، وأدارها الدكتور مازن الوعر ، ونشرها بعد ذلك في كتابه : دراسات لسانية تطبيقية ، ص325 . وللمزيد ينظر د .أحمد مختار عمر ، صناعة المعجم الحديث ، ص168 (هامش1) .

(3) ينظر : د . محمد صالح بن عمر ، الثورة التكنولوجية واللغة ، ص32-35 .

(4) ينظر : د . أحمد شرف الدين أحمد ، العلوم الشرعية والحاسبات (مصدر سابق) ، ص2 .

(5) صدرت هذه الدراسة الإحصائية - في كتابين اثنين - عن جامعة الكويت ، سنتي 1971 و 1972م . ونظراً لأهمية هذا الاتجاه الإحصائي في البحث اللغوي فقد نفذت نسخ هذين الكتابين في وقت قياسي ، مما أدى إلى طباعتهما مرة ثانية سنة 1973م ، وضمهما في مجلد واحد .كما نشرتها الهيئة المصرية العامة للكتاب سنة 1978م ، وتعد الطبعة الثالثة لها .

(6) ينظر : د .علي حلمي موسى ، دراسة إحصائية لجذور معجم الصحاح باستخدام الكومبيوتر ، ص9(جامعة الكويت ،1973م) .

(7) لمزيد من التفاصيل حول نتائج هذه الجداول الإحصائية لمعجم الصحاح ينظر : المصدر السابق ،ص 17-48 (ط1978م) ، د . علي حلمي موسى ، استخدام الحاسب الإلكتروني في اللغة العربية - تحليل محتويات نتائج معجم الصحاح ، مجلة الثقافة المصرية ، السنة 6 ، العدد 69 ، يونيو 1979م ، ص52-54 ، د .إبراهيم أنيس ، النظامة الإلكترونية تحصي جذور مفردات اللغة العربية ، مجلة اللسان العربي ، المجلد 10 ، الجزء1 ، 1973م ، ص207-211 .

(8) ينظر ما ذكره الدكتور علي حلمي موسى حول هذا الأمر في : دراسة إحصائية لجذور معجم الصحاح باستخدام الكومبيوتر ، ص43 (الهيئة المصرية العامة للكتاب ، 1978م) .

(9) تنظر هذه القضايا الإحصائية عند : د . علي حلمي موسى - د . عبد الصبور شاهين ، دراسة إحصائية لجذور معجم تاج العروس باستخدام الكومبيوتر ، ص 5-72 .

(10) ينظر : مقاله : استخدام الآلات الحاسبة الإلكترونية في دراسة ألفاظ القرآن الكريم ، مجلة عالم

الفكر (الكويت)، المجلد12، العدد 4، 1982م، ص 153- 194. وهناك دراسات إحصائية أخرى بالإنجليزية. ينظر: د. نبيل علي، اللغة العربية والحاسوب، ص182-183.

(11) ينظر مقاله: الحاسب الإلكتروني يدرس شعر (كعب) بن زهير بن أبي سلمى، محاولة رائدة في الدراسات اللغوية، مجلة الكاتب (المصرية)، السنة 14، العدد 165، 1974، ص 45- 48.

(12) د. مازن الوعر، قضايا أساسية في علم اللسانيات الحديث، ص406. وينظر: المؤلف نفسه، دراسات لسانية تطبيقية، ص317-320، د. رمزي بعلبكي، معجم المصطلحات اللغوية، ص110، 301، د. محمد علي الخولي، معجم علم اللغة التطبيقي، ص21.

(13) د. مازن الوعر، قضايا أساسية في علم اللسانيات الحديث، ص407. وينظر: د. نهاد الموسى، العربية - نحو توصيف جديد في ضوء اللسانيات الحاسوبية، ص 54.

(14) د. نهاد الموسى، العربية - نحو توصيف جديد ...، ص 53. وينظر: د. مازن الوعر، قضايا أساسية في علم اللسانيات الحديث، ص407، اللسانيات والحاسوب واللغة العربية، صحيفة رؤى ثقافية (سوريا)، العدد 4، 2003م، ص23.

(15) صدر عن مؤسسة تعريب (؟) سنة 1988م. وكان المؤلف قد مهد لصدور هذا الكتاب ببحث نشره في مجلة عالم الفكر، المجلد 18، العدد 3، 1987م، ص59-118 بعنوان (اللغة العربية والحاسوب)، ثم صدر هذا الكتاب في طبعته الثانية سنة 1998م عن دار غريب بالقاهرة. ولهذا الكتاب عرض تحليلي للدكتور علي فرغلي، نشره في مجلة عالم الفكر (الكويت)، المجلد 20، العدد 3، 1989م، ص255-278، كما أن له مراجعة أخرى للدكتور نهاد الموسى نشرها في المجلة العربية للعلوم الإنسانية (جامعة الكويت)، العدد 38، المجلد 10، 1990م، ص244-251.

(16) د. نهاد الموسى، كتاب اللغة العربية والحاسوب لنبيل علي (مراجعة) المجلة العربية للعلوم الإنسانية (جامعة الكويت)، العدد 38، المجلد 10، 1990م، ص251.

(17) صدر هذا الكتاب سنة 1996م، عن جامعة اليرموك - إربد (الأردن).

(18) د. نهاد الموسى، العربية - نحو توصيف جديد ...، ص45.

(19) صدر عن المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت.

(20) د. نهاد الموسى، العربية - نحو توصيف جديد ...، ص 28.

(21) لعل من أهم المؤتمرات والندوات التي تناولت بحوثها قضية اللسانيات الحاسوبية العربية ما يلي:

أ - ندوة استخدام اللغة العربية في تقنية المعلومات، التي نظمتها مكتبة الملك عبد العزيز العامة بالرياض، سنة 1992م.

ب - ندوة استخدام اللغة العربية في الحاسب الآلي، التي عقدت بالكويت عام 1985م.

ج - مؤتمر اللسانيات التطبيقية العربية ومعالجة الإشارة والمعلومات، الذي عقده المركز القومي للتنسيق والتخطيط للبحث العلمي والتقني ومعهد الدراسات والأبحاث للتعريب بالمغرب (الرباط) عام 1983م (صدرت أعماله في كتاب بالإنجليزية والفرنسية).

د - المؤتمر الأول والثاني للغويات الحسابية العربية ، اللذان عقدا في الكويت ، سنة 1989م .

هـ- ندوة اللغويات الحسابية العربية ، التي عقدت في القاهرة ، سنة 1992م .

و - أعمال المناظرة المنظمة بمؤسسة الملك عبد العزيز آل سعود للدراسات الإسلامية والعلوم الإنسانية تحت عنوان : اللغة العربية والتقنيات المعلوماتية المتقدمة ، الدار البيضاء ، 1993م .

ز - مؤتمر استخدام اللغة العربية في المعلوماتية ، الذي عقدته المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، تونس ، 1996م .

ح - الملتقى الرابع للسانيات (اللسانيات العربية والإعلامية) الذي عقده مركز الدراسات والأبحاث الاقتصادية والاجتماعية بالجامعة التونسية سنة 1987م .

(22) د . نهاد الموسى ، العربية - نحو توصيف جديد . . . ص34-52 ، وللمزيد ينظر : د .مازن الوعر ، قضايا أساسية في علم اللسانيات الحديث ، ص 408-503 ، دراسات لسانية تطبيقية ص313-391 .

(23) هذا الكتاب سيصدر قريباً - إن شاء الله - عن مركز بحوث اللغة العربية وآدابها ، بمعهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي ، بجامعة أم القرى (مكة المكرمة) .

(24) ينظر : دور الكمبيوتر في البحث اللغوي ، مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة ، الجزء 28 ، 1971م ، ص 7-11 ، مسطرة اللغوي ، مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة ، الجزء 29 ، 1972م ، ص7 ، الحاسبات الإلكترونية في البحوث اللغوية ، مجلة المجمع العلمي المصري للثقافة العلمية ، العدد 42 ، 1973م ، ص197-203 .

(25) ينظر : مسطرة اللغوي (مصدر سابق) ص7 .

(26)ينظر : د . نبيل علي ، الحاسوب واللغة العربية ، ص101-111 ، ص178 ، السجل العلمي لندوة استخدام اللغة العربية في تقنية المعلومات ، ص315-360 ، ص 583-650 .

(27) ينظر - على سبيل المثال - : د . محمود فهمي حجازي ، البحث اللغوي ، ص111-118 ، د .سعد الحاج بكري ، مسألة المصطلحات في تعريب الحاسبات ، المجلة العربية للعلوم (تونس) ، 1408هـ - 1988م ، د . محمد مراياتي وزميله ، التكنولوجيا الحديثة والمصطلح العلمي العربي في ظل اقتصاد المعرفة ، مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق ، المجلد 75 ، الجزء3 ، 1421هـ ، ص 649 فما بعدها .

(28) ينظر : د .أحمد بوعزي ، تعريب المصطلحات المستعملة في الحواسيب الصغروية ، ضمن (السجل العلمي لندوة استخدم اللغة العربية في تقنية المعلومات) مطبوعات مكتبة الملك عبد العزيز العامة ، الرياض ، 1414هـ - 1993م ، ص493 فما بعدها ، د .داود عبده ، مصطلحات الحاسب الآلي دراسة وقائمة ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ، 1995م .

(29) لمزيد من التفاصيل حول بنوك المصطلحات ، وأهدافها ، ونظام العمل بها ، ينظر :د .محمود إسماعيل صيني ، بنوك المصطلحات الآلية ، مجلة اللسان العربي ، العدد 48 ، 1999م ، ص211-221 ، د .عبد الرحمن بن عبد العزيز الفاضل ، البنك الآلي السعودي للمصطلحات (باسم) ، مجلة اللسان العربي ، العدد 47 ، ص79-105 ، ليلى المسعودي ، علم المصطلحات وبنوك المعطيات ،

مجلة اللسان العربي، العدد 28، 1987م، ص85-93 .

(30) د. نبيل علي، اللغة العربية والحاسوب، ص131 . وينظر: ص52-54 من هذا الكتاب .

(31) المصدر السابق، ص132-135 .

(32) د. نبيل علي، الثقافة العربية وعصر المعلومات، ص254 .

(33) هذه الدراسات الإحصائية منها ما كان في رسالة جامعية بجامعة دمشق سنة 1983م، ومنها ما قدم لمركز الدراسات والبحوث العلمية بدمشق سنتي 1982م و 1985م . ينظر: د. محمد مراياتي وزملاؤه، المعجم الحاسوبي في نظام خبير للغة العربية، ضمن (بحوث المؤتمر العلمي الأول حول الكتابة العلمية باللغة العربية - واقع وتطلعات) الذي نظمته جامعة العرب الطبية، بنغازي - ليبيا، وشارك في تنظيمه معهد الإنماء العربي، بيروت، واليونسكو، سنة 1990م، ص339، 358 .

(34) تنظر هذه الدراسات الإحصائية عند: د. نبيل علي، اللغة العربية والحاسوب، ص182-183، د. مازن الوعر، قضايا أساسية في علم اللسانيات الحديث، ص416 .

(35) نشرت هذه الدراسة ضمن (السجل العلمي لندوة استخدام اللغة العربية في تقنية المعلومات) مطبوعات مكتبة الملك عبد العزيز العامة، الرياض، ص83-90 . والدكتور منصور الغامدي أحد المتخصصين في علم الأصوات الحديث، وهو يتبنى حالياً أحد المشاريع العلمية في مجال الأصوات بمعهد بحوث الحاسب والإلكترونيات، التابع لمدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية بالرياض .

(36) نشرت هذه الدراسة ضمن (وقائع مختارة من ندوة استخدام اللغة العربية في الحاسب الآلي) التي عقدت بالكويت سنة 1985م، وصدرت عن دار الرازي، بيروت - لبنان، 1989م، ص 25-57 .

(37) نشرت هذه الدراسة ضمن كتاب المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (استخدام اللغة العربية في المعلوماتية) تونس، 1996م . وللدكتور نهاد الموسى عرض لها وتعليق عليها . ينظر: العربية - نحو توصيف جديد . . . .، ص43-44 .

(38) لمزيد من التفاصيل حول المعالجة الآلية للأصوات (الكلام) في اللغة العربية، والجهود المبذولة فيه ينظر: د. نبيل علي، اللغة العربية والحاسوب، ص184، ص421-456، سامر الأتاسي، نظرة عامة على مكونات التطبيقات العربية المتقدمة للحاسوب، ضمن (وقائع مختارة من ندوة استخدام اللغة العربية في الحاسب الآلي) ص14-15، 19-20 . د. محمد صالح بن عمر، اللغويون العرب المعاصرون والوسائل التقنية الحديثة في دراسة الأصوات، مجلة دراسات عربية (بيروت) العددان 1-2، السنة 22، 1985م، ص60-78 . ولابد من الإشارة هنا إلى أن للدكتور عبد الرحمن أيوب كتاباً بعنوان (الكلام إنتاجه وتحليله) صدر عن جامعة الكويت سنة 1985م، وقد عالج فيه الكلام وتوليده معالجةً تعتمد على الآلات التقنية الخاصة بدراسة الناحية المادية للغة، كآلات التحليل الفيزيولوجي، والتحليل الأكوستيكي للأصوات، وآلات إنتاج الأصوات الصناعية، وهذه أجهزة أصبحت الآن في ذمة التاريخ بوجود الحاسب الألكتروني، ولكن هذه الدراسة تظل في إطارها الزمني رائدة في مجالها، وذات قيمة علمية لا يمكن لباحث منصف الغضُّ من شأنها، أو التقليل من جدواها العلمية . ولقد كان مؤلف هذا الكتاب - وهو من هو في ميدان الدراسات اللغوية المعاصرة

- أميناً مع نفسه حينما اعترف بتواضع العلماء بأن كتابه هذا فيه بعض القصور أو سوء الفهم ، ومع ذلك فهو لا يخشى أن يقدمه برغم هذا للناس ؛ لأنه لم يرد له أن يكون الكلمة الأخيرة ، ولن يؤذيه أن يكون الخطأ الذي يدفع الآخرون لتصحيحه . . . (ينظر : الكلام إنتاجه وتحليله ، ص10 من مقدمة المؤلف) . وليس الأمر على ما ذكر ، بل هو - في نظري - الخطوة الأولى == == التي تدفع الآخرين لتطويرها ، ومحاولة اللحاق بركب التقدم المتسارع في هذا المجال . وقديماً قيل ، وما أصدق ماقيل : وإنما الفضل للمتقدم .

(39) د .نبيل علي ، اللغة العربية والحاسوب ، ص455 . وقد ذكر المؤلف في هذا الكتاب عدة نقاط لدفع جهود التطوير والبحث في معالجة الكلام العربي آلياً . ينظر : ص455-456 .

(40) تنظر هذه الجوانب عند : د .نبيل علي ، اللغة العربية والحاسوب ، ص274-296 .

(41) ينظر : المصدر السابق ، ص301-314 ، ص181-182 .

(42) نفسه ، ص181 ، 331-332 . وينظر : مساعد الطيار ، كفاءة التحليل الصرفي في استرجاع النصوص العربية ، مجلة مكتبة الملك فهد الوطنية ، المجلد 4 ، العدد1 ، 1419هـ ، ص7-23 .

(43) نشر هذا النموذج في بحث له بعنوان (التحليل الصرفي للعربية) ضمن (وقائع مختارة من ندوة استخدام اللغة العربية في الحاسب الآلي) ص265-285 . وينظر له أيضا : التوليد من الجذور والوزن ، ضمن ندوة (تقدم اللسانيات في الأقطار العربية) ص337-343 .

(44) نشرت ضمن (وقائع مختارة من ندوة استخدام اللغة العربية في الحاسب الآلي) ، ص59-78 ، وذلك في بحثها الموسوم بـ(معالجة اللغة العربية الطبيعية آلياً) .

(45) نشرت تجربتهما في بناء محلل صرفي باستخدام الحاسوب في (الموسم الثقافي الرابع عشر لمجمع اللغة العربية الأردني) 1996م ، وذلك في بحثهما الموسوم بـ(التحليل الصرفي للغة العربية باستخدام الحاسوب) ، وللدكتور نهاد الموسى عرض له وتعليق عليه . ينظر : العربية - نحو توصيف جديد . . . ، ص42-43 ، ص51 . ولمزيد من التفاصيل حول النظم الآلية المقترحة لمعالجة الصرف العربي ، التي قدمها باحثون عرب أو أجانب ينظر : د .نبيل علي ، اللغة العربية والحاسوب ، ص330-331 ، د .نهاد الموسى ، العربية - نحو توصيف جديد . . . ، ص45 .

(46) لمعرفة تلك الإشكاليات ينظر : د . نبيل علي ، اللغة العربية والحاسوب ، ص298-301 .

(47) لمزيد من التفاصيل حول العناصر الرئيسة التي يحتويها الإطار العام لمعالجة الصرف العربي آلياً ، ومجالات استخدامه ، ينظر : المصدر السابق ، ص301-330 .

(48) ينظر : ص197-233من هذا الكتاب ، وقد ذكر الدكتور نبيل علي أنه له وزميلته أمل الشامي بحثاً عن التحليل الصرفي للقرآن باستخدام الحاسوب ، قيد النشر . ينظر : المصدر السابق ، ص332 ، 571 . ولا أدري هل صدر هذا الكتاب أم لا؟

(49) لمعرفة طبيعة هذه الدراسة وجوانبها المختلفة ينظر : د .هادي نهر ، اللغة العربية والحاسوب ، مجلة التواصل (جامعة عدن) العدد 4 ، 2000م ، ص 72-74 .

(50) ينظر : د . نبيل علي ، اللغة العربية والحاسوب ، ص388-391 .

(51) نشر ضمن (السجل العلمي لندوة استخدام اللغة العربية في تقنية المعلومات) مطبوعات مكتبة الملك عبد العزيز العامة ، الرياض ، ص27-42 . وللدكتور نهاد الموسى تعليق موجز عليه أورده في كتابه ، العربية - نحو توصيف جديد . . . ، ص39-40 .

(52) نشر ضمن (الموسم الثقافي الرابع عشر لمجمع اللغة العربية الأردني) 1996م . وانظر تعليق الدكتور نهاد الموسى عليه في كتابه : العربية - نحو توصيف جديد . . . ، ص 43 ، 49 .

(53) نشر أولاً ضمن (السجل العلمي لندوة استخدام اللغة العربية في تقنية المعلومات) ص 243-286 ، ثم نشر ثانياً ضمن كتابه : دراسات نحوية ودلالية وفلسفية في ضوء اللسانيات المعاصرة ، ص 134-178 .

(54) ينظر : ص101-195 من هذا الكتاب . ولمعرفة مدلول مصطلح (تمثيل) لدى الدكتور نهاد الموسى ينظر كتابه السابق ، ص 59-60 .

(55) لمزيد من التفاصيل حول هذه الدراسات ينظر : د .هادي نهر ، اللغة العربية والحاسوب ، مصدر سابق ، ص74-76 .

(56) ينظر : د . نبيل علي ، اللغة العربية والحاسوب ، ص 406-419 .

(57) لمزيد من المعلومات عن هذه الميزات والخصائص ينظر : د . أحمد مختار عمر ، صناعة المعجم الحديث ، ص179-188 ، د . محمود فهمي حجازي ، البحث اللغوي ، ص71-78 ، د . محمد الحناش ، مشروع نظرية حاسوب لسانية في بناء معاجم آلية للغة العربية ، مجلة التواصل اللساني ، المجلد2 ، العدد2 ، 1990م ، ص43 ، د .عبد الغني أبو العزم ، الحاسوب والصناعة المعجماتية ، مجلة اللسان العربي ، العدد 46 ، 1998م ، ص28-39 .

(58) نشرت أبحاث هذه الندوة في مجلة اللسان العربي ، العدد 48 ، 1999 ، ص 169-229 .

(59) ينظر : السجل العلمي لندوة استخدام اللغة العربية في تقنية المعلومات ، ص 781-796 .

(60) جاءت هذه البحوث على النحو التالي : المعجم الإلكتروني للغة العربية ، مؤتمر الكويت الأول للحاسوب ، 1989م ، مشروع نظرية حاسوب - لسانية في بناء معاجم آلية للغة العربية ، مجلة التواصل اللساني (المغرب) المجلد 2 ، العدد 2 ، 1990م ، ص 40-55 (وقد نشر هذا البحث أيضاً ضمن السجل العلمي لندوة استخدام اللغة العربية في تقنية المعلومات ، ص 363-401) ، المعجم التركيبي للغة العربية - معالجة المصادر والأسماء ، مجلة التواصل اللساني ، المجلد 2 ، العدد 1 ، 1990م ، ص 42-49 . المعاجم الآلية للغة العربية - بناء قاعدة المعطيات ، مجلة التواصل اللساني ، المجلد4 ، العدد 1 ، 1992م ، ص 81-108 .

(61) صدر هذا الكتاب عن مجلة التواصل اللساني ، فاس (المغرب) ، 1992م . ويقع في جزءين ، عدد صفحاتهما 350 صفحة .

(62) ينظر في هذا : د . نهاد الموسى ، العربية - نحو توصيف جديد . . . ، ص 247-262 ، د . أحمد مختار عمر ، المعجم العربي الحديث والخروج من الدائرة ، مجلة كلية دار العلوم ، العدد 21 ،

1997م، ص 16 فما بعدها، د. عبد القادر الفاسي الفهري، المعجمة والتوسط، ص 59-71، د. محمد مراياتي وزملاؤه، المعجم الحاسوبي نظام خبير للغة العربية، ضمن (بحوث المؤتمر العلمي الأول حول الكتابة العلمية باللغة العربية - واقع وتطلعات)، ص 339 فما بعدها.

(63) ينظر في هذا مداخلة الدكتور محمود إسماعيل صيني في الجلسة التي عقدت بهامش ندوة استخدام اللغة العربية في تقنية المعلومات، ضمن (السجل العلمي لهذه الندوة) ص 787-788.

(64) للاطلاع على هذه الجهود المبذولة لإنتاج برامج معجمية بواسطة الحاسوب ينظر: د. نبيل علي، اللغة العربية والحاسوب، ص529، د. أحمد مختار عمر، صناعة المعجم الحديث، ص 169، 189 فما بعدها.

(65) ينظر: د. أحمد مختار عمر، صناعة المعجم الحديث، ص 186-188.

(66) اللغة العربية والحاسوب، ص 531.

(67) نشر هذا البحث ضمن (السجل العلمي لندوة استخدام اللغة العربية في تقنية المعلومات) ص 299-312.

(68) كان هذا في مقاله: الناقل العربي أول برنامج للترجمة الآلية من العربية إلى الإنكليزية، ضمن أعمال ندوة (واقع اللغات ومستقبلها في تونس) إصدار مركز النشر الجامعي، تونس، 2000م، ص 309-321.

(69) ينظر المصدر السابق، ص315-317.

(70) نشر هذا البحث بعنوان: مقاربة معرفية لتحليل دلالة الجملة الخبرية العربية - الإطار المفهومي العام، ضمن (المؤتمر الثاني حول اللغويات الحسابية العربية)، الكويت، 1989م، ص 148-171.

(71) نشر البحث هذا ضمن (أعمال مناظرة اللغة العربية والتقنيات المعلوماتية المتقدمة) مؤسسة الملك عبد العزيز آل سعود، الدار البيضاء، 1989م ص45-55.

(72) ينظر: د. نادية حامد حجازي، الترجمة الآلية.. هل هناك آفاق حقيقية؟، ضمن ندوة (الترجمة والثقافة العربية...) المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 2001م، ص372، د. عبد الفتاح أبو السيدة، الحاسب الآلي والترجمة، مجلة اللسان العربي، العدد 28، 1987م، ص 95-104، د. فؤاد فرسوني، الترجمة الآلية واللغة العربية، مجلة مكتبة الملك فهد الوطنية، المجلد1، العدد1، 1416هـ، ص129 فما بعدها، د. محمد ديداوي، علم الترجمة، ص428.

(73) بالإضافة إلى ما سبق ذكره في الهوامش من مراجع ينظر: د. عبد الله الحميدان، مقدمة في الترجمة الآلية، مكتبة العبيكان، الرياض، 2001م، ولفرام ويكز، الترجمة الآلية، ترجمة: د. علي حسين حجاج، مجلة البيان (الكويت)، العدد 219، 1984م، د. حسام الخطيب، الترجمة الآلية وقضية تعريب العلوم، ضمن (مازن المبارك: بحوث مهداة إليه بمناسبة بلوغه السبعين) دار الفكر، دمشق، ص118-142، د. فؤاد فرسوني، الترجمة الآلية واللغة العربية، مجلة مكتبة الملك فهد الوطنية، مصدر سابق، ص129-151، د. سليمان الواسطي، التفاعل بين الإنسان والآلة في الترجمة الحاسوبية، مجلة التعريب، دمشق، العدد 20، 2000م.

(74) لمعرفة هذه البرامج ينظر : د . محمود إسماعيل صيني ، الترجمة الآلية للغة العربية (مصدر سابق) ص 241 فما بعدها ، د .حسام الخطيب ، الترجمة الآلية وقضية تعريب العلوم (مصدر سابق) ص 133 فما بعدها ، د .نادية حامد حجازي ، الترجمة الآلية . . . (مصدر سابق) ص375 فما بعدها ، د . عبد الفتاح أبو السيدة ، الحاسب الآلي والترجمة (مصدر سابق) ص 96 فما بعدها .

(75) ينظر : د . حسام الخطيب ، الترجمة الآلية وقضية تعريب العلوم (مصدر سابق) ص 140-141 .

(76) لمزيد من التفاصيل حول مشكلة الكتابة العربية ينظر : د .نبيل علي ، اللغة العربية والحاسوب ، ص 201-211، د .مازن الوعر ، اللسانيات والحاسوب واللغة العربية ، صحيفة رؤى ثقافية (سوريا) العدد 4 ، 13 أيلول 2003م ، ص 23 .

(77) لمعرفة الملامح الرئيسة لهذه الطريقة ينظر : أحمد الأخضر غزال ، استخدام اللغة العربية في علوم الحاسوب ، المجلة العربية للتربية ، تونس ، المجلد6 ، العدد1 ، 1986م ، ص57-81 ، د .مازن الوعر ، قضايا أساسية في علم اللسانيات الحديث ، ص417-421 . والأمر اللافت للنظر أن هناك بحثاً قدمه كل من الدكتور التهامي الراجي الهاشمي والمهندس وليد بنجيلاني (المغرب) ذكرا فيها تلك الطريقة التي تنسب للأستاذ أحمد الأخضر غزال ، دون إشارة منهما إلى صاحبها ! ! == == ينظر : إدخال العربية المشكولة والشفرة العربية الموحدة في الإعلاميات . مجلة الحاسبات الإلكترونية ، بغداد ، 1980م ، ص 351-370 .

(78) ينظر : د .مازن الوعر ، اللسانيات والحاسوب واللغة العربية (مصدر سابق) ، ص23 .

(79) ينظر : د .نبيل علي ، اللغة العربية والحاسوب ، ص 213-220 . وللمزيد حول المحاولات بهذا الخصوص ينظر : د . ممدوح النجار - د .منظر مسعود ، أسلوب بناء حاسوب بغرض معالجة النصوص العربية ، ضمن (وقائع مختارة من ندوة استخدام اللغة العربية في الحاسب الآلي) ص 81 فما بعدها .

(80) ينظر : تمييز حروف اللغة العربية المكتوبة آلياً باستخدام الشبكات العصبية ذات الانتشار الرجوعي ، مجلة جامعة الملك سعود (علوم الحاسب والمعلومات) المجلد9 ، 1417هـ-1997م ، ص 1-28 .

(81) ينظر : د .محمود إسماعيل صيني ، تعليم اللغات باستخدام الحاسب الآلي ، المجلة العربية للدراسات اللغوية (الخرطوم) المجلد2 ، العدد2 ، 1982م ، رضا السويسي ، في تعليم العربية لغة ثانية بمساعدة الحاسوب ، ضمن (اللسانيات العربية والإعلامية) تونس ، 1989م ، ص221-266 ، د .صلاح عبد المجيد العربي ، تعلم اللغات الحية وتعليمها بين النظرية والتطبيق ، ص 229 فما بعدها ، د .نبيل علي ، اللغة العربية والحاسوب ، ص 146 ، د . صلاح الدين حسنين ، استخدام العقل الإلكتروني في تعليم العربية لغير المتكلمين بها ، مجلة الفيصل (الرياض) مجلد7 ، العدد74 ، 1983م ، ص44-46 .

(82) العربية - نحو توصيف جديد . . . ، ص35 .

(83) لمعرفة بعض هذه البرامج الحاسوبية ينظر : المصدر السابق ، ص46-47 ، د .ناصر عبد الرزاق الموافي ، استخدام التقنيات الحديثة في الدراسات الأدبية واللغوية - دراسة في مجموعة البرامج

التراثية على الحاسوب ، ملخص بحث مقدم للمؤتمر العلمي الأول لقسم اللغة العربية وآدابها بالجامعة الأردنية (آفاق الدراسات في اللغة والأدب بين الحاضر والمستقبل 16-1999/5/18م) ، ص110-112 من ملخصات أبحاث هذا المؤتمر ، لغويات الكمبيوتر العربية من الخيال إلى الواقع ، مجلة بايت الشرق الأوسط ، كانون الثاني 1995م ، ص66-67 .

(84) كان للدكتور الطيب البكوش واثنين من زملائه محاولة أولى ووحيده - فيما أعلم - لصناعة معجم للمصطلحات اللسانية الحاسوبية ، صدرت ضمن أشغال الملتقى الرابع للسانيات (اللسانيات العربية والإعلامية) تونس ، 1989م ، ص139-166 . والذي أراه أن صناعة معجم كهذا يتطلب تعاوناً أكثر من قبل المختصين ، وتخطيطاً أفضل ، وهذا ما نتمناه أن يتحقق في قابل الأيام .

مصادر البحث ومراجعه

* إبراهيم أنيس (دكتور) :
- الحاسبات الإلكترونية في البحوث اللغوية . مجلة المجمع العلمي المصري للثقافة العلمية ، العدد 42 ، 1973م
- دور الكمبيوتر في البحث اللغوي . مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة ، الجزء 28 ، 1971م .
- مسطرة اللغوي . مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة ، الجزء 29 ، 1972م .
- النظامة الإلكترونية تحصى جذور مفردات اللغة العربية . مجلة اللسان العربي ، المجلد 10 ، الجزء 1 ، 1973م

* أحمد الأخضر غزال : استخدام اللغة العربية في علوم الحاسوب . المجلة العربية للتربية ، تونس ، المجلد 6 ، العدد 1 ، 1986م .

* أحمد بوعزي (دكتور) : تعريب المصطلحات المستعملة في الحواسيب الصغروية . ضمن (السجل العلمي لندوة استخدام اللغة العربية في تقنية المعلومات) ، مكتبة الملك عبد العزيز العامة ، الرياض ، 1414هـ-1993م .

* أحمد شرف الدين أحمد (دكتور) : العلوم الشرعية والحاسبات - الأعمال التي تمت لخدمة القرآن الكريم وعلومه . مجلة جامعة الملك سعود (علوم الحاسب والمعلومات) ، المجلد7 ، 1415هـ-1995م .

* أحمد مختار عمر (دكتور) :
- صناعة المعجم الحديث . ط1 ، عالم الكتب ، القاهرة ، 1418هـ- 1998م .
- المعجم العربي الحديث والخروج من الدائرة . مجلة كلية دار العلوم ، القاهرة ، العدد 21 ، 1997م .

* ألبرت نيوبرت وغريغوري شريف : الترجمة وعلم النص . ترجمة : د .محيي الدين حميدي ، جامعة الملك سعود ، 1423هـ- 2002م .

* التهامي الراجي الهاشمي (دكتور) ووليد بنجيلاني (مهندس) : إدخال العربية المشكولة والشفرة العربية الموحدة في الإعلاميات . مجلة الحاسبات الإلكترونية ، المركز القومي للحاسبات الإلكترونية ، بغداد ، عدد خاص 1980م .

* حسام الخطيب (دكتور) : الترجمة الآلية وقضية تعريب العلوم . ضمن (مازن المبارك - بحوث مهداة إليه بمناسبة بلوغه السبعين) ط1 ، دار الفكر ، دمشق ، 1422هـ - 2001م .

* حسين نصار (دكتور) : الحاسب الإلكتروني يدرس شعر (كعب بن زهير بن أبي سلمى) : محاولة رائدة في الدراسات اللغوية . مجلة الكاتب (مصر) ، السنة 14 ، العدد 165 ، 1974م .

* رمزي منير بعلبكي (دكتور) : معجم المصطلحات اللغوية . ط1 ،دار العلم للملايين ، بيروت - لبنان ، 1990م .

* سامر الأتاسي :نظرة عامة على مكونات التطبيقات العربية المتقدمة للحاسوب . ضمن (وقائع مختارة من ندوة استخدام اللغة العربية في الحاسب الآلي) ط1 ، دار الرازي ، بيروت - لبنان ، 1989م .

* سعد الحاج بكري (دكتور) : مسألة المصطلحات في تعريب الحاسبات . المجلة العربية للعلوم ، تونس ، العدد 11 ، 1408هـ - 1988م .

* صفران الصفران ومصطفى عارف :التمثيل الدلالي للجمل العربية . ضمن (أعمال مناظرة اللغة العربية والتقنيات المعلوماتية المتقدمة) ، مؤسسة الملك عبد العزيز آل سعود ، الدار البيضاء ، 1989م .

* صلاح الدين حسنين (دكتور) :استخدام العقل الإلكتروني في تعليم العربية لغير المتكلمين بها . مجلة الفيصل ، الرياض ، المجلد7 ، العدد 74 ، 1413هـ - 1983م .

* صلاح عبد المجيد العربي (دكتور) :تعليم اللغات الحية وتعليمها بين النظرية والتطبيق ، ط1 ، مكتبة لبنان ، بيروت ، 1981م .

* عاصم عبد الفتاح نبوي (دكتور) وصبري عبد الله محمود (دكتور) : تمييز حروف اللغة العربية المكتوبة آلياً باستخدام الشبكات العصبية ذات الانتشار الرجوعي . مجلة جامعة الملك سعود (علوم الحاسب والمعلومات) ، المجلد 9 ، 1417هـ - 1997م .

* عبد ذياب العجيلي (دكتور) :الحاسوب واللغة العربية . منشورات جامعة اليرموك ، إربد - الأردن ، 1996م .

* عبد الرحمن أيوب (دكتور) :الكلام إنتاجه وتحليله . ط1 ، مطبوعات جامعة الكويت ، 1404هـ - 1984م .

* عبد الرحمن الحاج صالح (دكتور) :منطق النحو العربي والعلاج الحاسوبي . ضمن (السجل العلمي لندوة استخدام اللغة العربية في تقنية المعلومات) ، مطبوعات مكتبة الملك عبد العزيز العامة ، الرياض ، 1414هـ - 1993م .

* عبد الرحمن بن عبد العزيز الفاضل (دكتور) :البنك الآلي السعودي للمصطلحات (باسم) تجربة عربية لتوثيق المصطلحات العلمية . مجلة اللسان العربي ، العدد 47 ، 1420هـ - 1999م .

* عبد الغني أبو العزم (دكتور) : الحاسوب والصناعة المعجماتية . مجلة اللسان العربي ، العدد 46 ، 1419هـ - 1998م .

* عبد الفتاح أبو السيدة (دكتور) : الحاسب الآلي والترجمة . مجلة اللسان العربي ، العدد 28 ، 1408هـ - 1987م .

* عبد القادر الفاسي الفهري (دكتور) : المعجمة والتوسيط - نظرات جديدة في قضايا اللغة العربية . ط1 ، المركز الثقافي العربي ، بيروت - لبنان ، الدار البيضاء - المغرب ، 1997م .

* علي حلمي موسى (دكتور) :

- استخدام الآلات الحاسبة الإلكترونية في دراسة ألفاظ القرآن الكريم . عالم الفكر ، الكويت ، المجلد 12 ، العدد 4 ، 1982م .
- استخدام الحاسب الإلكتروني في اللغة العربية - تحليل محتويات معجم الصحاح . مجلة الثقافة المصرية ، السنة 6 ، العدد 69 ، 1979م .
- دراسة إحصائية لجذور معجم تاج العروس باستخدام الكومبيوتر . بالاشتراك مع الدكتور عبد الصبور شاهين . مطبوعات جامعة الكويت ، 1973م .
- دراسة إحصائية لجذور معجم الصحاح باستخدام الكومبيوتر ، مطبوعات جامعة الكويت ، 1973م ، وطبعة الهيئة المصرية العامة للكتاب ، 1978م .

* ليلى المسعودي (دكتور) :علم المصطلحات وبنوك المعطيات . مجلة اللسان العربي ، العدد 28 ، 1408هـ - 1987م .

* مازن الوعر (دكتور) :

- دراسات لسانية تطبيقية . ط1 ، دار طلاس ، دمشق ، 1989م .
- قضايا أساسية في علم اللسانيات الحديث - مدخل - ط1 ، دار طلاس ، دمشق ، 1988م .
- اللسانيات والحاسوب واللغة العربية . صحيفة رؤى ثقافية ، دمشق ، العدد 4 ، 13 أيلول 2003م .

* مجلة بايت الشرق الأوسط :لغويات الكمبيوتر العربية من الخيال إلى الواقع . كانون الثاني ، 1995م .

* مجلة المجلة (لندن) :لقاء مع الدكتورة تغريد السيد عنبر . العدد 1063 ، 25 يونيو - 1يوليو 2000م/ 23-29 ربيع الأول 1421هـ .

* محمد الحناش (دكتور) :

- مشروع نظرية حاسوب - لسانية في بناء معاجم آلية للغة العربية . مجلة التواصل اللساني ، فاس - المغرب ، المجلد2 ، العدد2 ، 1990م .
- المعاجم الآلية للغة العربية - بناء قاعدة المعطيات . مجلة التواصل اللساني ، المجلد 4 ، العدد 1 ، 1992م .
- المعجم التركيبي للغة العربية - معالجة المصادر والأسماء . مجلة التواصل اللساني ، المجلد2 ، العدد1 ، 1990م .

* محمد ديداوي :علم الترجمة بين النظرية والتطبيق . دار المعارف ، سوسة - تونس ، 1992م .

* محمد صالح بن عمر (دكتور) :

- الثورة التكنولوجية واللغة . ط1 ، دار الشئون الثقافية العامة - وزارة الثقافة والإعلام ، بغداد - العراق ، 1986م .

- اللغويون العرب المعاصرون والوسائل التقنية الحديثة في دراسة الأصوات . مجلة دراسات عربية ، بيروت - لبنان ، العددان 1-2 ، السنة 22 ، 1985م .

* محمد عز الدين (دكتور) : الناقل العربي أول برنامج للترجمة الآلية من العربية إلى الإنكليزية . ضمن ندوة (واقع اللغات ومستقبلها في تونس) . مركز النشر الجامعي بالاشتراك مع جامعة الآداب والفنون والعلوم الإنسانية - المعهد العالي للغات ، تونس ، 2000م .

* محمد علي الخولي (دكتور) : معجم علم اللغة التطبيقي . ط1 ، مكتبة لبنان ، بيروت ، 1986م

* محمد غزالي خياط (دكتور) : تمثيل الدلالة الصرفية في النظم الآلية لفهم اللغة العربية . ضمن (السجل العلمي لندوة استخدام اللغة العربية في تقنية المعلومات) ، مكتبة الملك عبد العزيز العامة ، الرياض ، 1414هـ - 1993م .

* محمد مراياتي (دكتور) وزملاؤه : المعجم الحاسوبي في نظام خبير اللغة العربية . ضمن (بحوث المؤتمر العلمي الأول حول الكتابة العلمية باللغة العربية - واقع وتطلعات) . معهد الإنماء العربي (بيروت) واليونسكو (روستاس) وجامعة العرب الطبية (بنغازي) ، 1990م .

* محمود إسماعيل صيني (دكتور) :

- الترجمة الآلية واللغة العربية . ضمن (وقائع مختارة من ندوة استخدام اللغة العربية في الحاسب الآلي) دار الرازي ، ط1 ، بيروت - لبنان ، 1989م .

- تعليم اللغات باستخدام الحاسب الآلي . المجلة العربية للدراسات اللغوية ، الخرطوم ، المجلد2 ، العدد2 ، 1982م .

- بنوك المصطلحات الآلية . مجلة اللسان العربي ، العدد 48 ، 1999م .

* محمود فهمي حجازي (دكتور) : البحث اللغوي . مكتبة غريب ، القاهرة ، د .ت .

* مساعد بن صالح الطيار : كفاءة التحليل الصرفي في استرجاع النصوص العربية . مجلة مكتبة الملك فهد الوطنية ، الرياض ، المجلد4 ، العدد1 ، 1419هـ - 1998م .

* ممدوح النجار ومنظر مسعود : أسلوب بناء حاسب بغرض معالجة النصوص العربية . ضمن (وقائع مختارة من ندوة استخدام اللغة العربية في الحاسب الآلي) ، ط1 ، دار الرازي ، بيروت - لبنان ، 1989م .

* منصور محمد الغامدي (دكتور) : الإدراك الآلي للتضعيف . ضمن (السجل العلمي لندوة استخدام اللغة العربية في تقنية المعلومات) ، مطبوعات مكتبة الملك عبد العزيز العامة ، الرياض ، 1414هـ - 1993م .

* نادية حامد حجازي (دكتوره) :الترجمة الآلية . . هل هناك آفاق حقيقية . ضمن ندوة (الترجمة والثقافة العربية – المدارات والمسارات والتحديات) إعداد وتقديم : محمد يوسف ، مطبوعات المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، الكويت ، 2001م .

* ناصر عبد الرزاق الموافي (دكتور) :استخدام التقنيات الحديثة في الدراسات الأدبية واللغوية – دراسة في مجموعة من البرامج التراثية على الحاسوب . ضمن (ملخصات أبحاث المؤتمر العلمي الأول لقسم اللغة العربية :آفاق الدراسات في اللغة والأدب بين الحاضر والمستقبل 16–18/ 5/ 1999م) إصدار اللجنة التحضيرية للمؤتمر بكلية الآداب بالجامعة الأردنية .

* نبيل علي (دكتور) :
– الثقافة العربية وعصر المعلومات ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، الكويت (سلسلة عالم المعرفة ، رقم 265) ، 2001م .
– اللغة العربية والحاسوب . مجلة عالم الفكر ، الكويت ، المجلد 18 ، العدد3 ، 1987م .
– اللغة العربية والحاسوب . دار تعريب (؟) 1988م .

* نهاد الموسى (دكتور) :
– العربية – نحو توصيف جديد في ضوء اللسانيات الحاسوبية . ط1 ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ، 2000م .
– اللغة العربية والحاسوب لنبيل علي (مراجعة) . المجلة العربية للعلوم الإنسانية ، جامعة الكويت ، العدد 38 ، المجلد 10 ، 1990م .

* هادي نهر (دكتور) : اللغة العربية والحاسوب . مجلة التواصل ، جامعة عدن ، العدد 4 ، 2000م .

* يحيى هلال (دكتور) :
– التحليل الصرفي للعربية . ضمن (وقائع مختارة من ندوة استخدام اللغة العربية في الحاسب الآلي) ط1 ، دار الرازي ، بيروت ، 1989م .
– التوليد من الجذر والوزن . ضمن ندوة (تقدم اللسانيات في الأقطار العربية) ، ط1 ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت ، 1991م .

الفهرست لابن النديم
قراءة نقدية بين طبعاته المتعددة

د. مها أحمد إبراهيم محمد
مدرس بجامعة القاهرة فرع بني سويف
Mahaahmed_2003@yahoo.com

ملخص :

تبدأ الدراسة بالتعريف بابن النديم وفهرسته ومخطوطات كتاب الفهرست ومحتوياته ، ثم تقارن الدراسة بين الطبعات المتعددة للكتاب من حيث : أماكن صدور الطبعات وتواريخ نشرها ، ومقدمات الطبعات ، والمخطوطات التي اعتمدت عليها الطبعات ، وفهارس وكشافات الطبعات ، وإخراج الطبعات ، وتقييم الطبعات . .

• مقدمة

يعد الفهرست لابن النديم من أوائل الببليوجرافيات التي صدرت في القرن الرابع الهجرى ؛ بل يمكننا القول بأنه يعد ركيزة هامة من ركائز الضبط الببليوجرافي على مر العصور وحتى وقتنا الراهن. وقد تعددت الكتابات التي تناولت هذا الكتاب بالدراسة، والتحليل، والتحقيق واتفقت على أهميته، والثناء عليه، حتى صار يستحق الصدارة، وأن يطلق عليه "أهم كتاب ببليوجرافي عربى قديم ". فهو بمثابة مصدر من مصادر التراث العربي ومرجع للكتب العربية والمعربة في ذلك الوقت مما دفع البعض إلى طبعه عدة مرات .

ونلاحظ أن معظم هذه الكتابات التي تناولت "الفهرست لابن النديم " قد تركزت على الدراسة والتحقيق، وذكر فضائل الكاتب والكتاب، وتقسيماته وفنونه مع إشارة موجزة عن الطبعات التي صدرت في بعض الأحيان .

• مشكلة الدراسة:

نبعت فكرة الدراسة الحالية من خلال قراءاتي وتدريسي لمادة المصادر والمراجع جذب انتباهي أن الطبعات التي صدرت من كتاب "الفهرست" لابن النديم يظهر فيها الاتفاق والاختلاف مع النسخة الأصلية، بالإضافة تارة وبالحذف تارة أخرى. وهذا ما أثار لدى التساؤل عن السبب وراء هذا الاختلاف بين طبعات الكتاب المتعددة.

لذا فقد رأت الباحثة أن هذه الظاهرة - الاتفاق والاختلاف - التي صاحبت طبعات كتاب الفهرست، تستحق وقفه تأمل وقراءة مستفيضة ودراسة موازنة لهذه الطبعات للخروج بأفضل الطبعات التي كان ينشدها ابن النديم لكتابه .

ويمكن أن تتبلور مشكلة هذه الدراسة في التعرف على كتاب **"الفهرست"** لابن النديم من خلال دراسة الطبعات المحققة الصادرة منه دراسة نقدية بغية إبراز الفروق الحادثة بين هذه الطبعات فيما بينها من ناحية، والخروج بأفضل طبعة ممثلة لكتاب **"الفهرست"** من ناحية أخرى .

• أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة الحالية التي نحن بصددها الآن إلى دراسة كتاب **"الفهرست"** لابن النديم من خلال إجراء موازنة (مقارنة) بين طبعاته المتعددة الصادرة، **للتعرف على أوجه الاختلاف والاتفاق الذي صاحب هذه الطبعات من خلال** :

1 - التعرف على الطبعات الصادرة وأماكن نشرها وإعادة إصدارها .

2 - التعرف على ما تحتويه مقدمات هذه الطبعات موضوع الدراسة .

3 - التعرف على المخطوطات التي اعتمدت عليها الطبعات موضوع الدراسة .

4 - التعرف على الفهارس والكشافات التي تحتويها الطبعات موضوع الدراسة.

5 - التعرف على الشكل المادى وإخراج الطبعات موضوع الدراسة.

6 - التعرف على التصحيفات والتحريفات في الطبعات موضوع الدراسة .

• أهمية الدراسة:

تكمن أهمية هذه الدراسة في أن كتاب **"الفهرست"** كما ذكر ابن النديم نفسه **"هذا فهرست كتب جميع الأمم من العرب والعجم"**، لذا فستمد هذه الدراسة أهميتها من أهمية كتاب **"الفهرست"** نفسه من ناحية، ومن أهمية **"الفهرست"** لعدد لا بأس به من الباحثين والمتخصصين ليس في مجال المكتبات والمعلومات فحسب بل في المجالات الأخرى .

حيث تحاول هذه الدراسة تقديم صورة جلية للطبعات المحققة الصادرة من كتاب "الفهرست" لابن النديم للمكانة البارزة التي يحتلها هذا الكتاب . وتتضح أهمية الدراسة الحالية في أنها تعد محاولة علمية متواضعة تسلط الضوء على أى حد آلت إليه الطبعات الصادرة من كتاب "**الفهرست**" من مزايا، وعيوب كل منها، للخروج بأفضل طبعة لكتاب " الفهرست " لابن النديم .

• منهج الدراسة:

تستعين الباحثة بالمنهج الوصفي بالإضافة إلى المنهج المقارن في دراسة طبعات كتاب الفهرست لابن النديم نظراً لأنه أقرب المناهج لهذه الدراسة . حيث أن المنهج الوصفي التحليلي الذي يعتمد على دراسة الواقع أو الظاهرة ويهتم بوصفها وصفاً دقيقاً، ويعبر عنها تعبيراً كيفياً أو تعبيراً كمياً، فالتعبير الكيفي يصف الظاهرة ويوضح خصائصها، أم التعبير الكمى فيعطينا وصفاً رقمياً يوضح مقدار الظاهرة أو حجمها ودرجات ارتباطها مع الظواهر المختلفة (ذوقان عبيدات : 1893، 187).

أى أن الدراسات الوصفية تعتمد على الملاحظة المباشرة وهي ملاحظة علمية دقيقة فاحصة تتضمن التعرف على شيء ما وإعطائه دلالة معينة مع ربطه بشيء آخر ولابد أن لا يكتفي بمجرد تجميع الحقائق وملاحظتها بل ينبغى على الباحث أن يعقب ذلك التحليل والتخليق والتفسير والتعميم للبيانات المجمعة حتى يتمكن الباحث من الوصول إلى نتيجة مرضية . كما أن التعميمات لا تتم إلا بعد اختيار الملاحظات الممثلة من عينات المجتمع موضوع الدراسة (أحمد بدر : 1988، 350).

والمنهج المقارن يسهل دراسة البيانات التي تتصل بظاهرتين أو أكثر، حيث تتم مجاورة، ومقابلة، ومقارنة البيانات مع بعضها، ثم تحليلها بغرض صياغة الفروض والنتائج السليمة . علاوة عن أن المقارنة تعتبر إحدى خصائص جميع المناهج العلمية حيث أن الطريقة المقارنة تشبه كثيراً منهج التطوير فالطريقة المقارنة هي عملية البحث عن التشابه في الاختلاف أو الاختلافات في التشابه (أحمد بدر : 2001، 43 ، 44).

• مجال الدراسة:

لما كان الهدف الأساس من هذه الدراسة التعرف على الاختلاف والاتفاق للطبعات المحققة الصادرة من كتاب " الفهرست"، فقد كان طبيعياً أن تشتمل الدراسة على الطبعات الصادرة منذ صدور الطبعة الأولى المحققة عام 1872/1871م، وحتى صدور آخر طبعة محققة عام 1991 م.

والطبعات التي تم الاعتماد عليها في إجراء هذه الدراسة هي :

1 - ابن النديم. الفهرست / تحقيق غوستاف فلوجل. ــ ليبزج: [د :ن]، 1871/1872. ــ متعدد الترقيم.

2 - ابن النديم. الفهرست ــ القاهرة: المكتبة التجارية الكبرى، 1348هـ ــ أ - و، 8، 528 ص. بمقدمة لأحد الأساتذة الجامعيين بمصر.

3 - ابن النديم. الفهرست / تحقيق رضا تجدد ــ طهران :[د :ن]، 1391 .متعدد الترقيم.

4 - ابن النديم. الفهرست / تحقيق ناهد عباس عثمان. ــ الدوحة: دار قطرى ابن الفجاءة، 1985. ــ 725 ص.

5ـ ابن النديم. الفهرست / تحقيق مصطفي الشويمي. ــ تونس: الدار التونسية للنشر، 1985. ــ 904 ص.

6ـ ابن النديم. الفهرست لابن النديم : دراسة بيوجرافية ببليوجرافية ببليومترية وتحقيق ونشر / شعبان عبد العزيز خليفة، وليد محمد العوزة ــ القاهرة: العربى للنشر والتوزيع، 1991 ــ 2 مج (دراسات في الكتب والمعلومات).

والجدير بالذكر أن هذه الدراسة ستتناول هذه الطبعات المتعددة من "الفهرست" لابن النديم بالدراسة والمقارنة، دون التطرق إلى تحقيق نص كتاب الفهرست نفسه. لأن عملية تحقيق كتاب "الفهرست" ليس بالشيء اليسير حيث إن عملية التحقيق لا تقتصر على قراءة عابرة لنص الكتاب بل يحتاج الأمر إلى قراءة فاحصة متأنية والتأكد من مراعاة منهج التحقيق وسلامتها .

• مصطلحات ومفاهيم الدراسة:

وقبل الخوض في دراسة الطبعات المتعددة الصادرة من كتاب "الفهرست " لابن النديم دراسة نقدية، ارادت الباحثة توضيح المفاهيم التي تحتويها الدراسة. **ونظراً لطبيعة هذه الدراسة فقد احتوت على المفاهيم والمصطلحات التالية :**

ـ التحقيق : بالبحث في معاجم اللغة في مادة "حقق" نجد ابن منظور: عرف التحقيق لغة: الحق: نقيض الباطل، وحق الأمر يحقه حقاً وأحقه: كان منه على يقين. تقول حققت الأمر، وأحققته إذا كنت على يقين منه (ابن منظور : 1999، ج 3، 256)، وفي المعجم الوسيط نجده عرف التحقيق: حقق: الحقيقة الشيء الثابت يقيناً. وعند اللغويين : ما

استعمل في معناه الأصلي. وحقيقة الشيء : خالصه، وكنهه وحقيقة الأمر يقين شأنه (المعجم الوسيط: ج 1، 187)، أما الصحاح في اللغة والعلوم فقد عرف التحقيق: الحق خلاف الباطل، التحقيق هو الاعتبار بحالات خاصة للتحقق من نتيجة عامة، وأيضاً التحقيق أو التفسير خاص بالكتب المقدسة، وكتب التشريع، حقق أي فحص صدق القضايا، والفروض وذلك بالاستناد إلى الوقائع (الصحاح في اللغة والعلوم : 1975 ، 218- 219).

وفي لسان اللسان: حقه وحققه: صدقه. وأحققت الأمر إحقاقاً إذا أحكمته وصححته، ومالى فيك حق ولا حقاق أى خصومة (ابن منظور : 1993 ، ج 1، 276).

والتحقيق اصطلاحاً : هو إحكام تحرير النص من التصحيف، والتحريف والخطأ والنقص والزيادة، بقراءته قراءة صحيحة يكون فيها متنه أقرب ما يكون إلى الصورة التي تمت على يد مؤلفه. فتحقيق النص هو إخراجه بصورة مطابقة لأصل المؤلف أو الأصل المقارب للصحيح الموثوق، إذا فقدت نسخة المؤلف فعمل المحقق في المخطوطة لا يزيد على قراءتها قراءة صحيحة، وشرح غوامضها وتفسير ألفاظها التي تحتاج إلى تفسير والتعريف بمصطلحاتها وذلك بغية إيضاح النص وفهمه والإفادة منه، وإماطة اللثام عن غوامضه، لإعانة القارئ على فهم الكلام المقروء (عبد المحسن العباس : 1997، 153).

ويذكر صلاح الدين المنجد أن غاية التحقيق هو تقديم المخطوط صحيحاً كما وضعه مؤلفه، دون شرحه. إن الكثرة من الناشرين لا تنتبه إلى هذا الأمر، فتجعل الحواشي ملأى بالشروح والزيادات : من شرح للألفاظ، وترجمات للأعلام، ونقل من كتب مطبوعة، وتعليق على ما قاله المؤلف - كل ذلك بصورة واسعة مملة، قد تشغل القارئ عن النص نفسه (المنجد : 1987 ، 15).

و يقودنا تعريف التحقيق بدوره إلى توضيح مفهوم كل من التحريف، والتصحيف حيث نجد أن التصحيف والتحريف، وثيق الصلة بالتحقيق .

- التحريف: بالبحث في مادة "حرف" ابن منظور عرف التحريف لغة : وتحريف الكلم عن مواضعه : تغييره : والتحريف في القرآن والكلمة : تغيير الحرف عن معناه، والكلمة عن معناه. وهي قريبة الشبه كما كانت اليهود تغير معانى التوراة بالأشباه (ابن منظور : 1999 ، ج 3، 129) وفي المعجم الوسيط نجده عرف التحريف: حرف الشيء آماله : ويقال : حرف القلم /قطه محرفاً، وحرف الكلام: غيره وصرفه عن معانيه. قال تعالى : ﴿**يحرفون الكلم عن مواضعه**﴾ صدق الله العظيم (المعجم الوسيط: ج 1، 167).

- التصحيف : بالبحث في مادة "صحف "ابن منظور عرف التصحيف لغة "أخطأ في

الصحيفة " (ابن منظور : 1999 ، ج 7، 291)، كما هناك من عرف التصحيف على أنه : يقرأ الشيء بخلاف ما أراده كاتبه، وعلى غير ما اصطلح عليه في تسميته، وهو لفظ مولد، وأصله أن قوماً كانوا قد أخذوا العلم عن الصحف، من غير أن يلقوا فيه العلماء، فكان يقع فيما يروونه التغيير، فيقال عنده، قد صفحوا، أي ردوه عن الصحف (عصام الشنطى : 1992، 53).

أما المصطلحات التالية فقد وجدت الباحثة ثمة ضرورة من توضيحها نظراً لاحتواء أحد الطبعات المحققة موضوع الدراسة على هذه المصطلحات :

ـ البيوجرافية **Biography** : تعنى ترجمة، سيرة، نبذة عن حياة فرد، ويعنى أيضاً ذلك القسم من الإنتاج الأدبى الذي يهتم بسير الناس (الشامى، سيد حسب الله : 1988 ، 154-155).

ـ البيليوجرافية **Bibliography** : مصطلح صعب التعريف حيث أن هناك ألفاظاً أخرى مختلفة تستخدم للدلالة على نفس نوع الببليوجرافيا، **وذلك يرجع إلى حد ما إلى أن الأنماط العديدة من الوصف الببليوجرافي أو الترتيب يساهمان في تكوينها ويمكن تقسيم الببليوجرافيات إلى فئتين رئيسيتين :**

(أ) الببليوجرافيات النقدية وهي التي تصف المظهر المادى للكتب

(ب) الببليوجرافيات المصنفة أو الحاصرة وتعنى بتاريخ الكتب والمخطوطات والمطبوعات الأخرى المرتبة في ترتيب منطقى مع ذكر المؤلف والعنوان وتاريخ ومكان النشر والناشر وبيانات عن الطبعة والتوريق والسلسلة والمحتوى الأدبى (الشامى، سيد حسب الله : 1988، 144).

ـ البيليومترية **Bibliometrics** : يعنى قياسات ببليوجرافية. ببليومتريقا وهي مجموعة الأساليب الإحصائية والقياسات الكمية المستخدمة في دراسة الخصائص البنيانية للإنتاج الفكرى، سُميت أولاً بالببليوجرافيا الإحصائية، والببليومتريقا تستخدم الطرق الإحصائية والأساليب الرياضية في تحليل البيانات المتعلقة بالوثائق لمعرفة خصائص عمليات تداول المعلومات (الشامى، سيد حسب الله : 1988 ، 146).

- **ابن النديم :**

ابن النديم هو محمد بن إسحاق بن محمد بن إسحاق، أبو الفرج بن أبى يعقوب النديم (الزركلى، 29) وهو بغدادى الأصل. أما عن تاريخ ميلاده لا يوجد لدينا من الكتابات التي

تحدد تاريخ ميلاده، وإن كان فؤاد سيزكين قد ذكر أنه ولد قبل عام 320 هـ، وتعرف على المعتزلى أبى بكر البردعى محمد بن عبد الله سنه 340 هـ . وأنهما تصادقا وذكر ابن النديم أسماء بعض كتبه (أحمد عبد الحليم عطية : 1990، 59)، أما عن تاريخ وفاته فيرجح المؤرخون أن "ابن النديم" توفي في أواخر القرن الرابع الهجرى، قيل في سنه 385هـ وقيل بعد ذلك (العسقلانى : 1331هـ،72).

وعلى الرغم من أهمية كتابه "الفهرست" إلا أن كتب التراجم التي عاصرته في ذلك الحين قد أغفلته. وإن كانت قد أوردت تراجم لأشخاص بغداديين الأصل، ويرجح الأستاذ الدكتور الحلوجى أن السبب في ذلك يرجع إلى أن ابن النديم كان شيعياً معتزلياً (الحلوجى : 1988، 93).

وكان ابن النديم وراقاً صناعته نسخ الكتب وبيعها، والوراقة كما عرفها ابن خلدون هي «**انتساخ الكتب وتصحيحها وتجليدها وسائر الأمور المكتبية ، وكان المشتغلون بنسخ الكتب يعرفون بالوراقين**» (ابن خلدون: ج 2، 974).

وهذه المهنة أتاحت له فرصة التعرف على المؤلفات والمترجمات في عصره، وقام بإعداد كتابه "**الفهرست**" نتيجة لما لاحظه أنه لا يسهل على طالب العلم حصر المؤلفات والمترجمات بالاعتماد على ذاكرته، كما كانت لمهنة الوراقة أكبر الأثر في أنها أتاحت له التعرف على هذه المؤلفات والمترجمات، وحركة تداول الكتب، وأيضاً فرصة الاحتكاك المباشر بالعلماء، فقد أكسبه كل هذا دراية واسعة بالكتب وموضوعاتها، وإلماماً وافياً بأسماء المؤلفين، مما دفعه لإعداد كتابه الفهرست .

و نجد أن المعلومات المتوافرة لدينا معلومات غير دقيقة، ولا تعطى صورة وافية عن شخصيته، ونتيجة لذلك فقد تضاربت الآراء حوله .وترى الباحثة أن السبب في ذلك قد يرجع إلى أن العمل الببليوجرافي في هذه الآونة، لا يحتل أهمية كبرى لأن العرب كانوا يمارسون علم الببليوجرافيا دون أن يعرفوا أنه علم له أصول وقواعد وأسس ومناهج وإنما كانوا يمارسونه على أنها مجرد حرفة للوراقة ونسخ الكتب. وعندما بدأ علم الببليوجرافيا يتبلور وبدأ العرب يهتمون به كدراسة قائمة على أسس وقواعد علمية أجمعوا على أن "**الفهرست**" لابن النديم يعد أول عمل ببليوجرافي في اللغة العربية .

ومن الترجمات التي أهملت وأغفلت ذكر ابن النديم: ابن خلكان في "**وفيات الأعيان**" على الرغم من أن ابن خلكان استفاد من كتاب الفهرست لابن النديم كثيراً، وأيضاً الخطيب البغدادى في كتابه "**تاريخ بغداد**" أيضاً لم يذكر عن ابن النديم شيء، أما ما وجدناه من

التي ذكرت ابن النديم في كتاب "**معجم الأدباء لياقوت الحموى**" وهي ترجمة مختصرة على غير عادته في التراجم، الأمر الذي دفع الأستاذ أحمد أمين إلى الشك بأن هذه الترجمة ليست من صنع ياقوت الحموى وإنما "**أضيفت مؤخراً إلى الكتاب**" (الفهرست - المطبعة التجارية بالقاهرة، 1348هـ).

وعلى الرغم من إهمال وإغفال كتب التراجم لابن النديم في وضع ترجمة لحياته إلا أنها قد اتفقت على أنه مؤلف الكتاب. ونلاحظ أن عنوان الكتاب غير ثابت وله صور متعددة، فنجد أن ياقوت الحموى ذكره في "**معجم الأدباء**" على أنه "**فهرست الكتب**" (ياقوت الحموى: 1355هـ، 17).

ونجد أن ابن حجر العسقلاني قد أطلق عليه أنه "**فهرست العلماء**" في "**لسان الميزان**" (العسقلاني : 1331هـ، 72) كما ذكره حاجي خليفة في "**كشف الظنون عن أسامى الكتب والفنون**" باسم "**فهرس العلوم**" (حاجى خليفة : 1943، 1303).

في حين نجد أن إسماعيل البغدادى ذكره في كتابه "**هدية العارفين**" بـ "**فوز العلوم**"، ويعرفه بأنه "**كتاب الفهرسة في الأخبار، والتراجم، وأنواع الفنون**" (إسماعيل البغدادى : 1955، 55)، ويرجح الأستاذ الدكتور الحلوجي أن أغلب الظن أن إسماعيل البغدادى قد حرف الاسم الوارد في "**كشف الظنون**" لحاجى خليفة من "**فهرس العلوم**" إلى "**فوز العلوم**" (الحلوجى، 1988، 94).

وأيًا كانت التسمية فقد استقر الرأى على أن ابن النديم صاحب كتاب "**الفهرست**"، ويمكن تفسير تعدد عناوين كتاب ابن النديم إلى أنه لم يضع عنواناً لكتابه، وإنما ذكر في بداية النص في المقدمة قوله : "**هذا فهرست جميع الأمم**"، ونظراً لوصفه هذا جرى العنوان بعد ذلك وهو الفهرست (شعبان خليفة : 1996، 197)، وأكبر الظن أن ابن النديم ظل منكباً على كتابه ولم ينته منه إلى أن وافته المنية، والدليل على ذلك أنه ترك فيه بياضاً لم يستطع أن يملأه (الشويكى : 1985).

ومن الملاحظ أن تداول لفظ "**فهرست**"، "**فهرس**" يعد أمراً طبيعياً ومألوفاً في هذه الحقبة. وهذا يقودنا إلى أن نتساءل ما أصل كلمة فهرست، ماذا تعنى، متى استخدمت أول مرة ؟.

• الفهرست

نجد أن كلمة "**الفهرست**" هي كلمة فارسية الأصل استعارها العرب، واتخذوها مصطلحاً في مجالات متعددة، سواء في النواحى النظرية في علم الببليوجرافيا، أو من النواحى التطبيقية في إنتاج الأعمال الببليوجرافية.

وبتتبع الأصل القديم لكلمة فهرست نجدها مأخوذة من كلمة "پهرست Pehrest"، وهي كلمة من اللغة البهلوية، وهي لغة الفرس الساسانيين، وقد قام العرب بتحويل كلمة پهرست إلى فهرست أو فهرس، نظراً لأن من عادة العرب عندما يعربون كلمة أجنبية يوجد بها حرف "پ" P الثقيل، أن يحولوها إلى فاء (ف)، وذلك لعدم وجود حرف (پ)في لغتهم واقترابه من حرف الفاء. ونجد أن الفرس أنفسهم سايروا العرب في استخدام الفاء، وأصبحت فهرست مستخدمة في اللغة الفارسية (كمال عرفات نبهان : 1999، 6).

ونجد أن لكلمة الفهرست معانى عديدة :-

- جدول شامل لأبواب وفصول كتاب، ويأتى في أول الكتاب أو في نهايته.
- قائمة تحتوى على عناوين الكتب وسماه العرب فهرس.
- ملخص، موجز، خلاصة.
- قائمة بأسماء الأشياء وهذا هو أقدم معنى لكلمة فهرست.
- كما كان معناها عند استخدامها في لغة الدواوين عند العرب: ذكر وحصر الأعمال والدفاتر وقد يكون ذلك لسائر الأشياء.

وأن المعنى العام لكلمة فهرست وهو "**جدول / قائمة / مرجع**" هو أقدم معانى الكلمة (كمال عرفات نبهان، 1999، 7)، ومعنى كلمة الفهرست في اللغة "الكتاب الذي تجمع فيه الكتب وتطلق أيضاً على قائمة محتويات الكتاب" (الحلوجى : 1988، 82).

وقام الأستاذ الدكتور عرفات نبهان برصد استخدام لفظ الفهرست بعد تعريبه عند العرب منذ نهاية القرن الثانى الهجرى سنه 200 هـ، وحتى مطلع القرن الثالث عشر الهجرى. وأهم ما توصل إليه وله علاقة بالفهرست لابن النديم ما يلى : -

- استخدام لفظ فهرست منذ نهاية القرن الثانى الهجرى، وبالتحديد قبل وفاة جابر بن حيان عام 200هـ. أى أن أقدم عمل بيليوجرافي أمكن رصده تاريخياً يعود إلى عام 200هـ (الفهرست الكبير والفهرست الصغير لجابر بن حيان "ت 200هـ") (كمال عرفات نبهان، 1999، 11).
- هناك عمل يحصر الإنتاج الفكرى الإيرانى القديم السابق على الإسلام، وعلى الفهرست لابن النديم، ولذلك كان عنوانه "**فهرست ما قبل الفهرست**"(*)، ونلاحظ أنه عمل مكمل للفهرست لابن النديم أى تكملة راجعة في التاريخ. (كمال عرفات نبهان، 1999، 6).

(*) اثار اپرانى بپش آر اسلام / تأليف وكرپردپز آزكائى. - مشهد (إيران) : استان قدس رضوى، 1375 فارسى = 1996 .- جلد يكم (الأول)، 280ص.

وهذا يؤكد أن الفهرست لابن النديم لم يكن أول عمل ببليوجرافي في تاريخ الببليوجرافيا العربية، حيث تنبأ به الأستاذ الدكتور الحلوجى في دراسته عن نشأة علم الببليوجرافيا عند المسلمين قائلاً : **"أن الفهرست جاء ثمرة لجهود متصلة، ومحاولات سابقة عليه، كانت أصغر منه حجماً، وأضيق في مجال التغطية الببليوجرافية، وبذلك لم يعد ابن النديم هو الأب الشرعى لعلم الببليوجرافيا العربية، فقد سبقه غيره على الطريق"** (الحلوجى : 1988، 81)، وقد توصل الأستاذ الدكتور كمال نبهان إلى أن فهرست ابن النديم يعد مرصداً تاريخياً نشهد فيه استيعابه لاستخدامات مصطلح الفهرست عند مؤلفين مختلفين (كمال عرفات نبهان، 1999، 11).

أى أن الفهرست لابن النديم على الرغم من عدم اعتباره أول محاولة في مجال التغطية الببليوجرافية إلا أنه يعد أول عمل ببليوجرافي شامل في اللغة العربية.

• مخطوطات كتاب الفهرست :

قبل أن أخوض في خضم دراسة طبعات كتاب الفهرست لابن النديم تعال معنا أيها القارئ الكريم نلقى نظرة فاحصة سريعة على المخطوطات التي تمثل النسخة الأصلية لكتاب "الفهرست"، فعلى مر القرون منذ أن قام ابن النديم بتأليف كتابه "الفهرست" لم يتم العثور على مخطوطة واحدة كاملة لهذا الكتاب في أى مكان من العالم مثل التي كانت موجودة ومتداولة في سوق الكتب، وأغلب الظن أن مخطوطة كتاب الفهرست الأصلية قد تبعثرت وتفرقت في أماكن متعددة من العالم نتيجة لما حدث لبغداد من دمار على أيدى هجمات التتار.

وما وصلنا من هذه المخطوطات ما ذكره كل من فلوجل، وريتر، وفوك، ثم قام المستشرق بيارد دودج بوصف مفصل عن مخطوطات كتاب الفهرست لابن النديم (دودج، بيارد، 1970، 810 - 813).

1. مخطوطة شيستر بيتى Chester Beatty :

محفوظة بمكتبة شيستر بيتى بدبلن في أيرلندا تحت رقم 3315، وتقع في (119) ورقة مكتوبة بخط نسخى، عتيق، جيد، على الوجهين. وهي تحتوى على نصف الكتاب تقريباً أى المقالات الأربع الأولى، والفن الأول من المقالة الخامسة، حتى آخر ترجمة الناشئ الكبير.

وفيها للأسف خرم كبير يبدأ في الفن الأول من المقالة الأولى أثناء الكلام عن القلم العبرانى، وينتهي هذا الخرم في الفن الثالث من المقالة الأولى أثناء سرد أخبار "عبد الله بن

عامر اليحصبى " (الشويمى : 1985، 28). وتعد هذه المخطوطة من أهم المخطوطات، وأقربها إلى نسخة المؤلف، حيث أنها تحتوى على بداية مقالة المعتزلة الساقطة من سائر المخطوطات.

ويرى بيارد دودج أن هذه المخطوطة منقولة عن الأصل المكتوب بيد ابن النديم قبل وفاته، وأنها خرجت من بغداد قبل غارة المغول ولهذا نجت من الإبادة ثم انتقلت إلى مكتبة المقريزى. وهذا ما يوضحه صفحة العنوان تحمل عبارة "كتاب الفهرست للنديم ،وفي أسفلها مكتوب" أحمد بن على المقريزى 824"، ثم أوقفت من قبل أحمد باشا في جامع عكا. ومن المحتمل أنها سرقت من الجامع عندما هدم إبراهيم باشا المدينة سنة 1248هـ1832م، وهذا يفسر أن انفصال المخطوطة قد حدث في ذلك الوقت، وانتقل إلى حوزة من باعه إلى شيستر بيتى فضمه إلى مكتبته (دودج، بيارد : 1970، 810- 813).

2- مخطوطة شهيد على باشا:

محفوظة باستانبول في مكتبة مجاورة لجامع السليمانية تحت رقم 1934، وتقع في (188) ورقه. مكتوبة بخط نسخى، عتيق، جيد، يشبه إلى حد كبير خط المخطوطة السابقة وهي تبدأ بترجمة "أبو عبد الله محمد بن زيد الواسطى " في الفن الأول من المقالة الخامسة، وتواصل إلى نهاية الكتاب (الشويمى : 1985، 29).

وهذا ما جعل بيارد دودج عندما زار كل من دبلن، واستانبول، وأطلع على هاتين المخطوطتين، وأقر أن كلتا المخطوطتين هي النسخة الكاملة لكتاب الفهرست لابن النديم، ومن المحتمل أنهما نسخا في أواخر أيام ابن النديم (دودج، بيارد : 1970، 815).

3 - مخطوطة تونك:

هذه المخطوطة محفوظة في المكتبة السعيدية في مدينة تونك براجستان في الهند، وتقع في (44) ورقة مكتوبة بخط صغير، غير جيد، على الوجهين، وهذه المخطوطة تحتوى على جزء ضئيل من الكتاب.

حيث أنها تبدأ بأبيات من الشعر (قصيدة) في الفن الثالث من المقالة الثالثة، وتنتهي بالفن الأول من المقالة السابعة. وتحمل هذه المخطوطة على صفحتها الأولى عنوان: "**فهرست أخبار العلماء وأسماء تصانيفهم**" (دودج، بيارد : 1970 ، 815).

وتكمن أهمية هذه المخطوطة لاحتوائها على: الورقات التي ضاعت من آخر مخطوطة شيستر بيتى، وبهذا فهي بمثابة الحلقة المفقودة بين مخطوطتى شيستر بيتى، وشهيد على باشا.

كما أنها تحتوى على قائمة بعناوين كتب ابن المعلم "أبو عبد الله محمد بن المعلم" الناقصة من نسخ الفهرست الأخرى (العيفان : 1991 ، 79)، بالإضافة إلى أنها تتضمن على بعض تراجم معتزلية لا توجد إلا فيها (الشويمى : 1985، 29).

4 ـ مخطوطة كوبرولو الأولى:

محفوظة في مكتبة كوبرولو في استانبول تحت رقم 1135 وتقع في (118) ورقة مكتوبة بخط نسخى، متقن، جميل، قريب من خط مخطوطتى شيستر بيتى، وشهيد على باشا. وهذه المخطوطة مؤرخة في "ربيع الثانى سنه 600 هـ"، وعليها عدة أختام عثمانية وإن كان أهمها الختم الرئيسى لمكتبة كوبرولو، وتحتوى هذه المخطوطة على أربع مقالات (أقسام) فقط، الأولى عبارة عن الفن الأول من المقالة الأولى إلى المقالة السابعة، والقسم الثانى عبارة عن المقالة الثامنة، والقسم الثالث عبارة عن المقالة التاسعة، والقسم الرابع عبارة عن المقالة العاشرة (دودج، بيارد : 1970، 817 -818).

ويرجح مصطفي الشويمى أن تكون هذه المخطوطة هي كتاب الفهرست المصغر في صورته الأولى إذ أنه لا يضم إلا مقالات العلوم القديمة فقط (الشويمى: 1985، 29).

وهناك رأى آخر للأستاذ الدكتور شعبان خليفة أن هذه المخطوطة قد نسخت عن نسخ أقدم ضاعت بعض مقالاتها، ولكن المقالات الموجودة في هذه النسخة تضم بيانات عن كتب لم يرد ذكرها في النسخ الأخرى (شعبان خليفة، وليد العوزة: 1991 : 24).

وترى الباحثة أن الرأى الأول أقرب إلى الصواب، فقد يرجع السبب في ذلك أن ابن النديم ظل يعمل في كتابه "الفهرست" فترة من الزمن، فقد تكون هذه المخطوطة من المحاولات الأولى له.

5 ـ مخطوطة كوبرولو الثانية:

محفوظة في مكتبة كوبرولو في استانبول أيضاً تحت رقم 1134، وتقع في (180) ورقة بخط نسخى لا بأس به، وهذه المخطوطة تحتوى على قسمين: الأول منها يحتوي على الفن الأول من المقالة الأولى، والقسم الثانى يحتوي على الفن الأول من المقالة الخامسة ابتداء من ترجمة الواسطى حتى آخر الكتاب (دودج، بيارد : 1970، 818). (فهي عبارة عن نسخة من مخطوطة شهيد على باشا، مع إضافة الفن الأول من المقالة الأولى فأغلب الظن أنها نسخت متأخرة.

6- مخطوطة باريس الأولى:

محفوظة في المكتبة الوطنية بباريس تحت رقم 4457 وتقع في (237) ورقة وهي تحتوى على القسم الأول من الكتاب أى المقالات الأربع من الفهرست، وقام دودج بيارد بفحصها حيث أنها مؤرخة بعام 627هـ الموافق (1230/1229)م ، وقد أطلق عليها فلوجل "مخطوطة باريس القديمة " (دودج، بيارد: 1970 : 818).

7 - مخطوطة باريس الثانية:

محفوظة في المكتبة الوطنية بباريس تحت رقم 4458 وتقع في (246) ورقة وهي تبدأ بالفن الخامس من المقالة الخامسة، وتستمر تباعاً حتى آخر كتاب الفهرست، وهذه المخطوطة نسخت عام 1864م تحت إشراف العلامة المستشرق دى سلين De Salne وتحمل ختم وتوقيع الناسخ أحمد المصرى (العيفان: 1991، 81).

ويرى فؤاد سيزكين أن هذه المخطوطة نسخة حديثة من مخطوطة كوبرولو الثانية (فؤاد سيزكين: 1991، 296) والأرجح أنها نسخة من مخطوطة شهيد على باشا أثناء وجودها في مكتبة كوبرولو قبل نقلها إلى المكتبة السليمانية باستانبول (شعبان خليفة، وليد العوزة : 1991: 26).

8 - مخطوطة فينا الأولى:

محفوظة ضمن مجموعة مخطوطات هامر - برجستول Hammer - purgstall (شعبان خليفة، وليد العوزة : 1991، 26) تحت رقم 33، وهذه المخطوطة تحتوى على جزء من المقالة الخامسة ابتداء من الواسطى في الفن الأول، وتستمر حتى نهاية الكتاب (الشويمى: 1985، 30).

إلا أن بيارد دودج يذكر أن هذه المخطوطة قد أسقطت المعتزلة من المقالة الخامسة، وأضافت بدلاً منها مواداً أخرى - دون أن يذكرها - وتستمر حتى نهاية الكتاب (دودج، بيارد 1970، 819)، في حين يذكر فؤاد سيزكين أنها نسخة غير مطابقة بأصل المؤلف، وإنما هي عبارة عن نسخة مأخوذة عن مخطوطة كوبرولو الثانية رقم 1134 وتقع في (166) ورقة نسخت عام 1840م (فؤاد سيزكين : 1991، 296).

9 - مخطوطة فينا الثانية:

وهي أيضاً ضمن مجموعة هامر - برجستول Hammer - purgstall تحت رقم 33، وهذه المخطوطة تحتوى على جزء من المقالة الأولى، وجزءاً آخر من المقالة السابعة، والمقالات

الثامنة، والتاسعة، والعاشرة كاملة (الشويمى: 1985، 30)، وهي نسخة من مخطوطة كوبرلو الأولى رقم 1135، وأنها تقع في (127) ورقة على حد وصف سيزكين لها (فؤاد سيزكين: 1991، 296).

10 - مخطوطة ليدن الأولى:

محفوظة في مكتبة ليدن تحت رقم 20 وهي تحتوى على المقالات الأربع الأخيرة: السابعة، والثامنة، و التاسعة، و العاشرة من الكتاب (الشويمى: 1985، 30)، ولكنها غير مترابطة في كثير من جزئياتها، وهناك نقص في الفن الأول من المقالة السابعة، وحتى عبارة "وأطال المقام عليها "ونقص في الفن الأول من المقالة التاسعة، ونقص في المقالة العاشرة، وتقع هذه المخطوطة في (425) ورقة، ويقال أن الذي جلبها إلى أوربا شخص يدعى جوليوس Golius (شعبان خليفة، وليد العوزة: 1991 : 26).

11 - مخطوطة ليدن الثانية:

محفوظة في مكتبة ليدن تحت رقم 21، وهي عبارة عن أوراق غير منتظمة من الكتاب. ويرى الأستاذ الدكتور شعبان خليفة أن مخطوطتا ليدن تعتبرا أقل أهمية ولا يمكن الاعتماد عليهما في تحقيق كتاب "الفهرست"، وإنما ذكرتا كحلقة في تاريخ الكتاب (شعبان خليفة، وليد العوزة: 1991، 26). ويذكر العيفان أن هاتان المخطوطتان توازيا من طبعة فلوجل من الصفحات 315 إلى 321، 398 إلى 469 (العيفان: 1991، 82).

12- مخطوطة طنجة:

محفوظة بالمكتبة العامة وهي نسخة كاملة، بخط شرقى جيد، واسم الناسخ مصطفي بن على، وتاريخ الإنتاج سنه 1327 هـ. ولا يستبعد أن تكون منتسخة عن طبعة فلوجل، أو عن بعض الأصول التي اعتمد عليها فلوجل أو عنهما جميعاً. وفيها بعض التصحيحات الطفيفة. ولكنها لا تسد أيه ثغرة من الثغرات المعهودة، وأيا كان الأمر فلا قيمة علمية لهذه النسخة ولا فائدة منها ولا عائدة (الشويمى: 1985، 30ـ 31)، وأيضاً نجد رأى بيارد دودج يؤكد ذلك أن هذه النسخة حديثة جداً، وليست لها أهمية (دودج، بيارد: 1970، 819) وهذا ما أجمع عليه الكثير من المحققون لكتاب الفهرست (العيفان: 1991، 82).

13 - مخطوطة أحمد باشا تيمور:

وقد اشتراها أحمد باشا تيمور، وتوجد ضمن المكتبة التيمورية بدار الكتب المصرية وقد نشرت تلك القطعة كاستدراك على طبعة فلوجل في المجلة الألمانية De Kinder des Morgen

Landes سنة 1889 (شعبان خليفة، وليد العوزة : 26:1991). وقد ألحقت بطبعة المكتبة التجارية بالقاهرة.

14 - مخطوطة عارف حكمت:

نسخها أبو محمد الكوتاهيوى عام 1093 هـ بخط نسخ في (180) ورقة برقم 488 كانت ضمن مقتنيات مكتبة شيخ الإسلام عارف حكمت بالمدينة المنورة ـ وتحولت المكتبة بكاملها إلى مكتبة الملك عبد العزيز التابعة لوزارة الحج والأوقاف بالمدينة المنورة ـ (العيفان: 1991، 82). وقد ذكر كارل بروكلمان كل من مخطوطة عارف حكمت ومخطوطة أحمد باشا تيمور (بروكلمان، كارل، 73).

ويذكر سيزكين أن هناك نسخاً أخرى بالإضافة إلى نسخة عارف حكمت، ونسخة تيمور باشا هي مخطوطة في مكتبة الأوقاف ببغداد تحمل رقم 784، وأخرى في تطوان (فؤاد سيزكين 1991، 296).

وبعد عرضنا للمخطوطات المتعددة، والمبعثرة في أرجاء العالم من كتاب **"الفهرست"** لابن النديم. فقد استنتج المحقق مصطفي الشويمى مقترباً من الصواب في مقدمته لكتاب الفهرست لابن النديم (الشويمى: 1985، 21) أن **"الفهرست"** مر بمراحل قبل أن يصل إلى صورته النهائية التي نعرفها، فمن المرجح أن ابن النديم لم يفكر في بداية الأمر إلا في وضع فهرست **"78"** كتب العلوم القديمة من تصانيف اليونان، والفرس، والهند الموجود منها بلغة العرب وقلمها، وهي محتوى مخطوطة كوبرولو الأولى **"79"** إذ أنها كما ذكرنا تضم أربع مقالات فقط تنصب على العلوم الأجنبية، ولا تتعرض للعلوم العربية، أو الإسلامية المحضة.

وأغلب الظن أنه تبين لابن النديم عقيب ذلك أن كتابه لن يكون تاماً ولن يحظى بالقبول العام، ولن يسير في الآفاق إلا إذ اجمع بين دفتيه هذه الفنون بأسرها، فعاود التأليف وجعل كتابه عشر مقالات فخرج جامعاً واعياً لمختلف الثقافات: العربية الأصلية والأجنبية المورثة.

• محتويات كتاب الفهرست:

يجد القارئ نفسه أمام كتاب يحتل مكانة بارزة، ويعد أول عمل ببليوجرافي عربى. وهذا ما أراد ابن النديم لكتابه حيث صرح في مقدمته **"هذا فهرست كتب جميع الأمم"**، وكما تبين لنا من خلال حديثنا عن مخطوطات الكتاب أنه يتكون من عشرة مقالات، وكل مقالة من المقالات العشر تحتوى على عدة فنون، ونستعرضها كما يلى :

المقالة الأولى: وهي ثلاثة فنون :

الفن الأول : في وصف لغات الأمم من العرب والعجم ونعوت أقلامها وأنواع خطوطها وأشكال كتاباتها.

الفن الثاني : في أسماء كتب الشرائع المنزلة على مذاهب المسلمين ومذاهب أهلها.

الفن الثالث : في نعت الكتاب الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه تنزيل من حكيم حميد وأسماء الكتب المصنفة في علومه وأخبار القراء وأسماء رواتهم والشواذ من قرأتهم.

المقالة الثانية : وهي ثلاثة فنون في النحويين واللغويين :

الفن الأول : في ابتداء النحو وأخبار النحويين البصريين وفصحاء الإعراب وأسماء كتبهم .

الفن الثاني : في أخبار النحويين واللغويين من الكوفيين وأسماء كتبهم .

الفن الثالث : في ذكر قوم من النحويين خلطوا المذهبين وأسماء كتبهم .

المقالة الثالثة : وهي ثلاثة فنون في الأخبار والآداب والسير والأنساب:

الفن الأول : في أخبار الإخباريين والرواة والنسابين وأصحاب السير والأحداث وأسماء كتبهم .

الفن الثاني : في أخبار الملوك والكتاب والمترسلين وعمال الخراج وأصحاب الدواوين وأسماء كتبهم .

الفن الثالث : في أخبار الندماء والجلساء والمغنيين والصفادمة والصفاعنه والمضحكين وأسماء كتبهم .

المقالة الرابعة : وهي فنان في الشعر والشعراء:

الفن الأول : في طبقات الشعراء الجاهليين والإسلاميين ممن لحق الجاهلية وصناع دواوينهم وأسماء رواتهم .

الفن الثاني : في طبقات شعراء الإسلاميين وشعراء المحدثين إلى عصرنا هذا .

المقالة الخامسة: وهي خمسة فنون في الكلام والمتكلمين:

الفن الأول : في ابتداء أمر الكلام والمتكلمين من المعتزلة والمرجئة وأسماء كتبهم .

الفن الثانى : في أخبار متكلمى الشيعة والأمامية والزيدية وغيرهم من الغلاة والإسماعيلية وأسماء كتبهم.

الفن الثالث : في أخبار متكلمى المجبرة والحشوية وأسماء كتبهم.

الفن الرابع : في أخبار متكلمى الخوارج وأصنافهم وأسماء كتبهم.

الفن الخامس : في أخبار السياح والزهاد والعباد والمتصوفة والمتكلمين على الوساوس والخطرات وأسماء كتبهم.

المقالة السادسة : وهي ثمانية فنون في الفقه والفقهاء والمحدثين:

الفن الأول : في أخبار مالك وأصحابه وأسماء كتبهم.

الفن الثانى : في أخبار أبى حنيفة النعمان وأصحابه وأسماء كتبهم.

الفن الثالث : في أخبار الأمام الشافعى وأصحابه وأسماء كتبهم.

الفن الرابع : في أخبار داود وأصحابه وأسماء كتبهم.

الفن الخامس : في أخبار فقهاء الشيعة وأسماء كتبهم.

الفن السادس : في أخبار فقهاء أصحاب الحديث والمحدثين وأسماء كتبهم.

الفن السابع : في أخبار أبى جعفر الطبرى وأصحابه وأسماء كتبهم.

الفن الثامن : في أخبار فقهاء الشراة وأسماء كتبهم.

المقالة السابعة : وهي ثلاثة فنون في الفلسفة والعلوم القديمة:

الفن الأول : في أخبار الفلاسفة الطبيعين والمنطقين وأسماء كتبهم ونقولها وشروحها والموجودة منها وما ذكر ولم يوجد وما وجد ثم عدم.

الفن الثانى : في أخبار أصحاب التعاليم والمهندسين و الارثماطيقيين والموسيقيين والحساب والمنجمين وصناع الآلات وأصحاب الحيل والحركات.

الفن الثالث : في ابتداء الطب وأخبار المتطبيين من القدماء والمحدثين وأسماء كتبهم ونقولها وتفاسيرها.

المقالة الثامنة : وهي ثلاثة فنون في الأسماء والخرافات والعزائم والسحر والشعوذة:

الفن الأول : في أخبار المسامرين والمخرفين والمصورين وأسماء الكتب المصنفة في الأسمار والخرافات.

الفن الثانى : في أخبار المعزمين والمشعبذين والسحرة وأسماء كتبهم.

الفن الثالث : في الكتب المصنفة في معانى شتى لا يعرف مصنفوها ولا مؤلفوها.

المقالة التاسعة : وهي فنان في المذاهب والاعتقادات :

الفن الأول : في وصف مذاهب الحرانية الكلدانيين المعروفين في عصرنا بالصابئة ومذاهب التنوية من المنانية والديصانية والحرمية والمرقيونية والمزدكية وغيرهم وأسماء كتبهم.

الفن الثانى : في وصف المذاهب الغربية الطريفة كمذاهب الهند والصين وغيرهم من أجناس الأمم.

المقالة العاشرة : تحتوى على أخبار الكيمائيين والصنعويين من الفلاسفة القدماء والمحدثين وأسماء كتبهم.

• طبعات كتاب الفهرست

من المعروف أن صاحب الريادة في تحقيق كتاب "الفهرست" لابن النديم هو العلامة غوستاف فلوجل Gustave Flugel الذي أخذ على عاتقه تحقيق هذا العمل الرائد منذ أكثر من قرن.

وسوف نتناول فيما يلى الطبعات المتعددة لهذا الكتاب وهي محور دراستنا هذه :

البيانات الببليوجرافية للطبعات : وسوف نرمز لكل طبعة برمز مستقل وليكن اسم المحقق الذي قام بتحقيق كتاب الفهرست لابن النديم :

1 – ابن النديم . الفهرست / تحقيق غوستاف فلوجل . – ليبزج : [د : ن]، 1872/1871 . – متعدد الترقيم **(طبعة فلوجل)**

2 – ابن النديم . الفهرست . ـ القاهرة : المكتبة التجارية الكبرى، 1348هـ . – أ– و، 8، 528 ص . بمقدمة لأحد الأساتذة الجامعيين بمصر . **(طبعة المكتبة التجارية)**

3 – ابن النديم . الفهرست / تحقيق رضا تجدد . ـ طهران : [د : ن]، 1391 . متعدد الترقيم . **(طبعة رضا تجدد)**

4 – ابن النديم . الفهرست / تحقيق ناهد عباس عثمان . ـ الدوحة : دار قطرى ابن الفجاءة، 1985 ـ 725 ص . **(طبعة ناهد عباس)**

5 – ابن النديم. الفهرست / تحقيق مصطفى الشويمي . - تونس: الدار التونسية للنشر، 1985 . - 904 ص . (طبعة مصطفى الشويمى)

6 – ابن النديم . الفهرست لابن النديم : دراسة بيوجرافية ببليوجرافية ببليومترية وتحقيق ونشر / شعبان عبد العزيز خليفة، وليد محمد العوزة . - القاهرة : العربى للنشر والتوزيع ، 1991 . - 2 مج (دراسات في الكتب والمعلومات) (طبعة شعبان خليفة)

• أماكن صدور الطبعات وتواريخ نشرها :

سنبدأ دراستنا لطبعات كتاب الفهرست من حيث أماكن صدورها وتواريخ نشرها وهذا ما يوضحه الجدول التالى :

جدول رقم (1)

أماكن صدور وتواريخ نشر طبعات كتاب الفهرست لابن النديم

م	الطبعة	مكان النشر	تاريخ النشر	إعادة الإصدار
1	طبعة فلوجل	ليبزج	1872/1871	✔✔
2	طبعة المكتبة التجارية	القاهرة	1929	✔
3	طبعة رضا تجدد	طهران	1971	✔
4	طبعة ناهد عباس	الدوحة	1985	-
5	طبعة مصطفي الشويمي	تونس	1985	-
6	طبعة شعبان خليفة	القاهرة	1991	-

يوضح الجدول السابق أن الوطن العربى يستأثر بنشر هذا الكتاب عدة مرات حيث يحتل نسبة (66,7%) ، وهي تمثل أربع طبعات نجد منها نسبة (50%)تم نشرها في دولة واحدة هي مصر حيث قامت بنشر طبعتين من كتاب الفهرست لابن النديم .

في حين نجد نسبة (33,3%)تمثل كل من طبعة فلوجل وطبعة تجدد، تم نشر الأولى في ليبزج بألمانيا، والأخرى في طهران بإيران.

أما من حيث تاريخ النشر فنجد (16,7%)من إجمالى النسخ موضوع الدراسة قد تم نشرها في القرن التاسع عشر، وهي تمثل طبعة فلوجل، وأن نسبة (83,3%)قد تم نشر طبعاتها في القرن العشرين .

وإذا أردنا معرفة الفجوات التاريخية الحادثة في القرن العشرين نجدها تتمثل في كل من العشرينيات، والسبعينيات، والتسعينيات، حيث تم نشر طبعة واحدة بكل منها في حين نجد (33,3%)، تمثل فترة الثمانينيات حيث تم نشر طبعتين بها.

ومما سبق نلاحظ أن هناك فجوات زمنية لم يتم صدور أى طبعة بها، وخاصة في فترة الثلاثينيات، وحتى السبعينيات حيث لم يعاود الانتباه إلى هذا العمل الرائد إلا مع صدور طبعة "رضا تجدد "في أوائل السبعينيات فقد بدأ الاهتمام بكتاب "**الفهرست**"، وقيام الباحثين، والمحققين بدراسته، وتحقيقه، وإعادة طبعه.

ومع هذا لا يمكننا القول أن هذه الفترات الزمنية تكاد تخلو من صدور طبعات من كتاب الفهرست، حيث ظهر على ساحة النشر إعادة إصدار الطبعات التي سبق نشرها وهي تمثل (50,0%)من إجمالى عدد طبعات كتاب "**الفهرست**" البالغ عددها ست طبعات موضوع الدراسة، وقد تم إعادة إصدار لثلاث طبعات لكتاب الفهرست وهي كالتالى :

1 – **طبعة فلوجل** : تم إعادة إصدارها مرتين الأولى في بغداد (العراق) مكتبة المثنى (الصوفى، 186) وتم إخراج هذه الطبعة بالأوفست والثانية في بيروت بواسطة مكتبة خياط عن طريق التصوير، أى أنها نسخة مصورة من طبعة فلوجل عام 1964 [1].

2 – **طبعة المكتبة التجارية** : تم إعادة إصدارها في بيروت بواسطة دار المعرفة عام 1978 وهي نسخة مصورة من طبعة المكتبة التجارية[2].

3 – **طبعة رضا تجدد** : تم إعادة إصدارها سنة 1988 بواسطة دار المسيرة[3].

فمن الملاحظ أنه تم صدور أربع إصدارات لطبعات الكتاب الثلاث الأولى كما نجد أن بيروت (لبنان) تستأثر بثلاث إصدارات والسبب في ذلك قد يرجع إلى أن لبنان تمتاز بازدهار حركة النشر ومهمة إحياء التراث بها.

• مقدمة الطبعات :

بطبيعة الحال لا يكاد يخلو أى عمل أو كتاب من مقدمة يوضح فيها الكاتب (المؤلف) أسلوبه ومنهاجه الذي نهجه في كتابه. **وفي هذا الصدد نجد صلاح الدين المنجد حدد ما ينبغى أن تتضمن المقدمة من أموراً ثلاثة :**

1 – موضوع الكتاب وما ألف فيه من قبله.

2 – الكتاب نفسه، وشأنه بين الكتب التي ألفت في موضوعه، والأشياء الجديدة التي يقدمها لنا وقيمة مؤلفه وشأنه، وترجمته، مع ذكر المصادر التي ترجمت له.

3 – وصف المخطوط الذي اعتمد عليه في النشر (المنجد : 1987، 28)

فنجد أن جميع طبعات كتاب ابن النديم تحتوى على مقدمة بخط يد المحقق ولكننا نجد اختلاف في فحوى هذه المقدمة وعدد الصفحات التي تشغلها كل مقدمة.

فنجد مقدمة طبعة فلوجل استعرض فيها المحقق المخطوطات التي اعتمد عليها في كتابه (العيفان : 1991، 82).

أما مقدمة طبعة المكتبة التجارية فتمتاز بمقدمة للأستاذ الدكتور أحمد أمين حيث عرف ابن النديم، وكتابه "الفهرست" وهي تعد بداية للتعرف على ابن النديم عن كثب.

ونجد مقدمة طبعة رضا تجدد تحتوى على تاريخ "الفهرست"، و الدافع وراء قيامه بإخراج هذا الكتاب، والمشقة التي تكبدها المحقق حتى خرج هذا الكتاب بصورته التي ظهر بها، كما ذكر أيضا في مقدمته المخطوطات التي اعتمد عليها، مع ذكر بعض المخطوطات الأخرى التي تم العثور عليها أثناء البحث عن المخطوطات.

في حين نجد مقدمة طبعة ناهد عباس عثمان تسبقها تمهيد (تقديم) في صفحتين توضح بها طريقة عملها، ثم تأتى المقدمة بالتعريف بابن النديم، وكتابه مع استعراض لطبعات الفهرست، وخصائصه، ومميزاته. وقد تم عرض مقارنة بين الفهرست والببليوجرافيات الحديثة. والجدير بالذكر أن هذه الطبعة قد أعدت أصلاً كأطروحة لنيل درجة الدكتوراه.

وننتقل إلى مقدمة طبعة مصطفي الشويمى والصادرة في تونس نجدها مقدمة يمكن أن نطلق عليها بحث علمى جيد أعد بعناية، ورؤى واضحة عن حياة ابن النديم الخاصة، وثقافته، وإقامته، ومدى حبه لعمله، وقد قام المحقق بتحليل ذلك، وأوضح رؤيته عن كتاب الفهرست، والمراحل التي اتبعها ابن النديم في كتابته للفهرست، ثم استعرض مخطوطات الكتاب، وتبعه استعراض لطبعاته، ثم وضح منهجه من حيث إضافته في هذه الطبعة، حيث أنها تشتمل على المقالات الأربع الأولى فقط من كتاب الفهرست لابن النديم، ونجد هذه المقدمة تشغل إحدى وثلاثين صفحة.

أما بالنسبة لطبعة شعبان خليفة : فترى الباحثة أن مقدمة هذه الطبعة، والتي تقع في مائة وإحدى وعشرون صفحة قد تناولت كتاب "الفهرست" من خلال استعراض المحققان ـ

"شعبان خليفة، ووليد العوزة "ـ للتطور التاريخى لهذه الحقبة الزمنية المعاصرة له، فنجد المقدمة قد بدأت بدراسة بيوجرافية ببليوجرافية، ولكن نظراً لطول المقدمة فقد يجد القارئ مشقة، وعناء في الوصول إلى المعلومات الخاصة عن ابن النديم وكتابه، فعلى سبيل المثال لا الحصر لكى يوضح المحققان جمع ابن النديم لكتابه "الفهرست"، تم من خلال استعراض مفصل لمصادر جمع المادة العلمية المنتشرة في هذه الآونة، من ذكر لمهنة الوراقة والمكتبات الرسمية، وما بها، وكيف تكون فهارس المكتبات مصدراً لجمع المادة، وكذلك الببليوجرافيات السابقة عليه حتى وصلا إلى ذكر أهل الثقة والذكر ومن خلال ذكر هذه المصادر كانت ثمة إشارة إلى ابن النديم وطريقة عمله في جمع المادة العلمية لكتابه.

والمقدمة تم تقسيمها إلى قسمين :

1 – الدراسة البيوجرافية الببليوجرافية وتشتمل على :

(أ) دراسة بيوجرافية ببليوجرافية عن ابن النديم وكتابه الفهرست.

(ب) جمع الفهرست.

(ج) مخطوطات الكتاب.

(د) طبعات الفهرست.

(هـ) ما وصلنا من مسودات فقط.

ثم نجد القسم الثانى : الدراسة الببليومترية ويتناول فيها الاتجاهات العددية والنوعية للإنتاج بالفهرست (شعبان خليفة، وليد العوزة : 19991، المقدمة).

- **المخطوطات التي اعتمدت عليها طبعات كتاب الفهرست:**

من خلال استعراض الباحثة للمقدمات التي تحتويها الطبعات الست لكتاب "**الفهرست**"، يتضح أنها قد تم التعرف على المخطوطات التي اعتمدت عليها كل طبعة على حدة.

فقد سبق لنا الحديث عن المخطوطات التي تم العثور عليها من كتاب الفهرست لابن النديم في جميع أنحاء العالم، وسوف تقوم الباحثة بذكر المخطوطات الخاصة بكل طبعة حسب ما أورده المحقق في مقدمة كل طبعة. وهذا ما يوضحه الجدول التالى رقم (2) :

جدول رقم (2)

ذكر المخطوطات التي تم الاعتماد عليها

م	الطبعة	ذكر المخطوطات التي اعتمدت عليها
1	طبعة فلوجل	مخطوطات باريس الأولى والثانية، وفينا الأولى والثانية، وليدن الأولى والثانية
2	طبعة المكتبة التجارية	مخطوطات طبعة فلوجل و مخطوطة تيمور باشا
3	طبعة رضا تجدد	مخطوطة شيستر بيتى، وشهيد على باشا
4	طبعة ناهد عباس	لم تذكر المخطوطات
5	طبعة مصطفي الشويمي	مخطوطة شيستر بيتى، وشهيد على باشا، وكوبرولو الثانية
6	طبعة شعبان خليفة	لم يذكر المخطوطات

ونبدأ **بطبعة فلوجل** قد قام فلوجل بالاعتماد على مخطوطات :باريس الأولى، والثانية، ومخطوطات فينا الأولى، والثانية، وكذلك تم الاعتماد على مخطوطات ليدن الأولى، والثانية، ويعتبر فلوجل بإجماع الآراء صاحب الريادة، والسبق في تحقيق هذا العمل. وهذا ما يغفر له التحريفات، والتصحيفات، والثغرات، وغير ذلك من الهفوات التي لا تحصى بهذه الطبعة (الشويمى: 1985، 31).

أما **طبعة المكتبة التجارية بالقاهرة** فتعد هذه الطبعة هي الطبعة الثانية من كتاب الفهرست لابن النديم، ولكن في حقيقة الأمر هي طبعة طبق الأصل من طبعة فلوجل مع بعض الاختلاف، فبالتالى إن المخطوطات التي تم الاعتماد عليها هي نفس المخطوطات السالفة الذكر عند الحديث عن مخطوطات طبعة فلوجل، ويكمن الاختلاف بين طبعة فلوجل وطبعة المكتبة التجارية بالقاهرة في الإضافة المأخوذة من مقال لتيمور باشا نشر في مجلة ألمانية عام 1889 عن مخطوطة تيمور باشا المحفوظة في المكتبة التيمورية.

أما بالنسبة **لطبعة رضا تجدد** فقد اعتمد في طبعته الصادرة في طهران على مخطوطات تخالف التي اعتمد عليها كلاً من الطبعتين السابقتين، فقد اعتمد رضا تجدد على مخطوطتى شيستر بيتى، وشهيد على باشا، وهذا ما وضحه تجدد في مقدمة طبعته، وأيضاً قد قام بعرض أربع لوحات من هذه المخطوطات في متن طبعته بعد المقدمة.

وننتقل إلى طبعة مصطفي الشويمى فنجده قد اعتمد في طبعته (الشويمى 1985 ، 33) على ثلاثة مخطوطات رئيسية بالإضافة إلى طبعة فلوجل وطبعة طهران (رضا تجدد)، وطبعة القاهرة (المكتبة التجارية). **المخطوطات الثلاث هي :**

1 - مخطوطة "شيستر بيتى" ورمز إليها بالحرف (ب)

2 - مخطوطة "شهيد على باشا" ورمز إليها بالحرف (ش)

3 - مخطوطة "كوبرولو الثانية" ورمز إليها بالحرف (ك)

والطبعات الثلاث هى:

1 - طبعة فلوجل ورمز إليها بالحرف (ف)

2 - طبعة طهران ورمز إليها بالحرف (ط)

3 - طبعة القاهرة ورمز إليها بالحرف (ق)

أما بالنسبة لطبعة ناهد عباس ، وطبعة شعبان خليفة فلم يذكرا أى المخطوطات تم الاعتماد عليها في تحقيق طبعتهما.

● فهارس وكشافات الطبعات:

الغاية من الفهارس تيسير الإفادة مما في الكتاب المنشور وجعل ما فيه في متناول كل باحث. وقد غالى بعض المحققين في وضع الفهارس، مما لا فائدة فيه، وقد صنع بعضهم فهرساً للألفاظ في معجم لغوى. وهذا عجيب - على حد قول المنجد ـ لأن المعجم نفسه فهرس مرتب. **والفهارس التقليدية التي تصنع هى :**

1 - فهرس الأعلام، من الرجال والنساء والقبائل والأرهاط .

2 - فهرس الأماكن والبلدان.

3 -فهرس "الكتب" الواردة في النص. ويفيد هذا الفهرس في معرفة مصادر المؤلف أحياناً كثيرة (المنجد 1987، 26، 27).

وعند دراسة الطبعات الست لكتاب الفهرست لابن النديم موضوع الدراسة وجدت الباحثة اختلافاً واضحاً بين ما تحتويه هذه الطبعات من فهارس، و كشافات، وهذا ما يوضحه الجدول التالى :

جدول رقم (3)

ما تحتويه طبعات كتاب الفهرست من فهارس وكشافات

م	الطبعة	الأعلام	الموضوعات	القبائل والطوائف	الأماكن والبلدان	الكتب	الأبيات الشعرية	كشاف العناوين
1	طبعة فلوجل	✔	-	-	-	-	-	-
2	طبعة المكتبة التجارية	✔	-	-	-	-	-	-
3	طبعة رضا تجدد	✔	-	✔	✔	✔	-	-
4	طبعة ناهد عباس	-	-	-	-	-	-	-
5	طبعة مصطفي الشويمي	✔	✔	✔	✔	✔	✔	-
6	طبعة شعبان خليفة	✔	✔	-	-	-	-	✔

يتضح من الجدول السابق أن (50%) من الطبعات بها أكثر من نوع من الكشافات، وهي تمثل ثلاث طبعات من مجموع الطبعات موضوع الدراسة هي طبعة كل من رضا تجدد، ومصطفي الشويمى، و شعبان خليفة. ونجد أن نسبة (83,3%) تمثل خمس طبعات تحتوى على كشاف أو أكثر، في حين نجد النسبة الباقية وهي (16,7%) لا تحتوى على أى نوع من أنواع الكشافات وهي طبعة ناهد عباس عثمان.

وإذا تناولنا كل طبعة على حدة من حيث الفهارس، والكشافات التي تتضمنها، بالتحليل، والنقد، والدراسة.

نجد أن **طبعة فلوجل** تحتوي على كشاف بالأعلام، وقد أطلق عليه المحقق كشاف بالأسماء العربية، والفارسية، والأسماء الأخرى بشكلها العربى، وبالأسماء غير العربية حسب شكلها المعتاد في اللغة الألمانية، ويشغل هذا الكشاف ثمان وسبعين صفحة، ونجد أن هذا الكشاف قد قام المحقق بإعداده لكى يوضح هذه الأسماء حسب اللغة الألمانية، وذلك لأن هذه الطبعة محققها ألمانى الجنسية، وقد وجهها للقارئ الألمانى، بالإضافة إلى حرصه على توضيح لأنواع الخطوط التي كتبت بها النصوص مع مقدمات واصطلاحات أغلبها كتبت باللغة الألمانية.

أما **طبعة المكتبة التجارية بالقاهرة** فكما سبق ذكره أن هذه الطبعة ما هي إلا صورة طبق الأصل من طبعة فلوجل، فلا يوجد فرق بينهما في الكشافات، حيث إن طبعة المكتبة

التجارية تحتوى على فهرس للأعلام، وعلى الرغم من أن هذه الطبعة هي إعادة لطبعة فلوجل إلا أنها تمتاز عليها بأنها تحتوى على ملحق يعد "**تكملة الفهرست**"، ويقع هذا الملحق في ثماني صفحات قد احتوت على ثلاث عشرة ترجمة، ويعرضها الناشر بقوله "هذه التراجم سقطت من طبعة فلوجل من أول المقالة ص 172 وصفحة 245 من طبعتنا. وقد عثر عليها بعض المستشرقين الألمان بعد أن صدرت طبعتهم ونشرت هذه التراجم سنة 1889 م في مجلة ألمانية عنوانها "die kundedes morgen landes" ونقلها العلامة أحمد تيمور باشا إلى نسخته وتكرم سعادته فسمح لنا بنقلها عن نسخته فجعلناها تكملة لطبعتنا هذه (الفهرست ـ المطبعة التجارية : 1348هـ، تكملة الفهرست 1). في حين رأى إبراهيم الإبيارى أن هذه التكملة "لم تضف جديداً غير تلك التراجم القليلة التي نقلت عن نسخة أحمد تيمور باشا" (الإبيارى : 1965، 205).

ونجد طبعة رضا تجدد قد احتوت على عدد من الكشافات والفهارس، حيث يبدأ طبعته بفهرس كامل لمواضيع الكتاب يقع في إحدى وعشرين صفحة تتضمن مقالات الكتاب وفنون كل مقالة، يليه كشاف الأعلام مرتب ترتيباً هجائياً يقع في أربع وأربعين صفحة، ثم فهرس بالأسماء اليونانية واللاتينية الواردة في الكتاب، مع مقابلها باللغة العربية، ويشغل هذا الفهرس أربع صفحات ونصف الصفحة وقد تم ترتيبه ترتيباً هجائياً حسب الحروف باللغة الإنجليزية. كما تحتوي هذه الطبعة على فهرس القبائل والطوائف حيث تم ترتيبه ترتيباً هجائياً، ويقع في صفحتين فقط. وفهرس الأماكن والبلدان ويشغل هذا الفهرس أربع صفحات ونصف الصفحة، ومرتب ترتيباً هجائياً، وأخيراً نصل إلى فهرس الكتب التي تم ورودها في كتاب الفهرست مرتبة ترتيباً هجائياً ويقع هذا الفهرس في خمس وثمانين صفحة.

وعلى الرغم من احتواء هذه الطبعة على هذا العدد من الكشافات وهو مجهوداً قائم بذاته إلا أن هناك عدة أدلة سردها عبد الرحمن بن محمد العيفان (العيفان : 1991، 104-105) تثبت عدم دقة هذه الكشافات: ففي كشاف الأعلام على سبيل المثال ما يلى :

- تكراره لاسم على بن عيسى الرماني وذلك بإدخاله باسم (أبو الحسن على) في ص(28) ثم أدخله باسم (على بن عيسى) في ص (53)، وتكراره لاسم عبد الله بن محمد الخزار حيث أدخله باسم (أبو الحسين الخزار) في ص (28) ثم أدخله باسم (الخزار أبو الحسين) في ص (43) وتكراره لاسم أبى الحسن الشميشاطى وذلك بإدخاله باسم (أبو الحسن الشميشاطى) في ص (28) ثم أدخله باسم(الشميشاطى أبو الحسين) في ص (48) وزيادة على ذلك أخلف قاعدته التي سار عليها، وهي تكبير رقم الصفحة التي تقع فيها ترجمة

الشخص لتمييزه عن الأعلام الذين لم يترجم لهم، وليتمكن القارئ أيضاً من معرفة الصفحة التي ذكرت الترجمة فيها من بين الصفحات التي ورد فيها ذكر الاسم فقط فلم يعمل ذلك هنا.

ـ وورود ترجمة "أبو جعفر محمد بن حبيب بن أمية " في ص (119) من الكتاب وعند ذكره في ص (27) لم يضع الإشارة التي توضح أنه ترجم له. كما اختلط عليه اسمه مع اسم "محمد بن حبيب " والد المازني. وأدخل تحت اسم "محمد بن حبيب" في ص (58) من اسمه "محمد بن حبيب ". كما ورد نفس الاسم في صفحتي (96 ، 97) من الكتاب ولم يرد ذلك في كشاف الأعلام ص (27)، ص (58).

ـ وفي كشاف الكتب وردت ترجمة "المفجع" في ص (91) من الكتاب، وقال عنه ابن النديم "وله من الكتب : كتاب الترجمان، ويحتوى على كتاب حد الإعراب، كتاب حد المديح، كتاب حد النجدة، كتاب الحلم و الرأى" وهذه كما أشار ابن النديم أبواب من كتاب الترجمان، وليست كتباً مستقلة، ولكن المحقق جعلها كتباً مستقلة، وأوردها في ص (103)، (104)، وأضاف إليها كتاب حد النحو، وهو غير موجود في الصفحة التي وردت فيها ترجمة "المفجع".

ويتضح من الأمثلة السابقة صحة ما يراه العيفان من عدم الدقة في الكشافات كما أن الاعتماد عليها لا يعطى نتائج صحيحة لأعداد المؤلفين وأعداد الكتب.

وبالانتقال إلى طبعة مصطفي الشويمى نلاحظ أن كشافات هذه الطبعة تزيد على مائة وخمسين صفحة مقسمة على النحو التالى : كشاف الأعلام المذكورين في الكتاب مع تميز المترجم لهم، وتم ترتيبه ترتيباً ألفبائياً مع إهمال الكُنى في الترتيب، وقد شغل هذا الكشاف اثنتا وخمسون صفحة. كشاف الكتب ويقع في تسع وستين صفحة، وكشاف البلدان، والمدن، والأماكن، ويقع في ثلاث صفحات، وكشاف القبائل، والجماعات يقع في خمس صفحات.

كما نجد أن هذه الطبعة تحتوى على كشاف للأبيات الشعرية يقع في صفحتين، وقد جعله المحقق في جدول من ستة حقول. حيث رأى المحقق أن الكتاب بحاجة إلى هذا الكشاف وفقاً لما ذكره المنجد بأن ما يستوجب موضوع كل كتاب صنع فهارس ففي ديوان شعر أو كتاب أدب يجعل فهرس للقوافى، وفهرس إذا أمكن لصدور الأبيات (المنجد : 1987 ، 27).

بالإضافة إلى كشاف للموضوعات، ولكنه لم يدخل ضمن ترقيم الكتاب ويقع في سبع عشرة صفحة.

أما طبعة شعبان خليفة نجد أن هذه الطبعة لها طابع خاص في المقدمة كما سبق ذكره نجد هذا الطابع يسرى أيضاً على الكشافات، فقد قام المحققان ـ "شعبان خليفة، وليد العوزة"ـ بعمل ثلاثة كشافات : المؤلف والعنوان والموضوع: وذكرا أن هذا النهج جديد على فهرست ابن النديم فلم يحدث أن خرجت منه طبعة بهذه الكشافات الثلاثة (شعبان خليفة ووليد العوزة: 19991، تبصرة الكشافات).

فقد تم تقسيم كشاف المؤلف إلى قسمين : مؤلفون سجل الفهرست لهم كتباً، ومؤلفون لم تسجل لهم كتب، وتم وضع تحت كل مؤلف مسرداً بكتبه متبوعاً بالمقالة والفن، وليس بالصفحات كما هو حال الكشافات. وتحت كل عنوان في كشاف العنوان اسم المؤلف متبوعاً كذلك بالمقالة و الفن. وتحت كشاف الموضوع تم وضع كل الكتب التي تعالج هذا الموضوع متبوعاً بالمقالة والفن، وقد تم ترتيب مداخل هذه الكشافات الثلاثة ترتيباً هجائياً. ونجد أن هذه الكشافات الثلاثة يحتويها المجلد الثاني من كتاب الفهرست بأكمله حيث شغل تسعمائة وأربعة وستين صفحة.

ويتوارد إلى ذهن الباحثة سؤال خاص بهذه الكشافات وهو: هل ذكر المقالة، والفن دون ذكر الصفحات ؟ ألم يجعل القارئ يضطر إلى تصفح المقالة والفن بأكمله إلى أن يصل إلى ما يريده ؟ وفي هذا جهدا للباحث !.

وليس للباحثة رأى في ذلك سوى أن المحققين أرادا شكلاً جديداً لكتاب الفهرست لابن النديم غير ما هو مألوف في الطبعات الأخرى عن ابن النديم.

- **إخراج الطبعات:**

إن عملية إخراج كتاب في مثل مكانة كتاب "الفهرست" العلمية يحتاج إلى عناية تأخذ مأخذاً يتناسب، ومكانه مثل هذا الكتاب الذي يعد عملاً رائداً.

هذا وسوف تتناول الباحثة الشكل المادى، والطباعة، والترقيم، والخط، والبنط...

قام فلوجل في طبعته بوضع خط صغير فوق اسم كل كتاب يذكره ابن النديم وذلك أدى إلى سهولة حصر الكتب الواردة في "الفهرست" من المتن نفسه دون عناء.

ولكن كان من الأفضل قيامه بعمل فهرس للكتب، كما قام فلوجل بترقيم الصفحات بأرقام مسلسلة في موضعين من كل صفحة في أعلى الصفحة بالأرقام الهندية، وفي أسفلها بالأرقام العربية.

وبالنسبة لطبعة المكتبة التجارية بالقاهرة فكما سبق القول أن هذه الطبعة هي طبق الأصل من طبعة فلوجل من حيث الشكل، والترقيم وخلافه إلا أن بيارد دودج قال عنها "في سنة 1929 م، كانت المطبعة الرحمانية في القاهرة قد نشرت الفهرست طبعة رخيصة لنسخة فلوجل، وكانت تحتوى على ملحق قصير مأخوذ عن أحمد تيمور" (دودج، بيارد : 1970، 820).

وتنفرد طبعة رضا تجدد بإخراج مميز حيث نجد في بداية كل فن ومقالة عناوين بارزة بالبنط الثقيل، وفي نهاية كل صفحة هامش للمقارنة بين النسخ. وتوضيح ما قد يحتاج إلى توضيح، وهناك أيضاً عنوان جارى على كل الصفحات، ففي أعلى الصفحة اليمنى يذكر "كتاب الفهرست" وفي أعلى الصفحة اليسرى يذكر اسم الفن والمقالة. كما قام بتقسيم الصفحة إلى عمودين في جميع الفهارس والكشافات. وهذه المزايا لا توجد إلا في هذه الطبعة الخاصة برضا تجدد، بالإضافة إلى وجود خمس صفحات سرد بها الخطأ والصواب في الكتاب.

أما طبعة ناهد عباس عثمان فهذه الطبعة في حقيقة الأمر أطروحة أعدت لنيل درجة الدكتوراه، ثم قامت المحققة ناهد عباس بإعادة نشرها في كتاب. وقد قامت بسرد قائمة المختصرات الواردة في هذه الطبعة. كما قامت بتنسيق الكتاب بطريقة تريح القارئ عند اطلاعه، وذلك بتوزيع الفقرات في مقاطع مستقلة، وجعل كل كتابين، وكل علمين في سطر واحد.

ونجد أن طبعة مصطفي الشويمى تمتاز بضخامتها على الرغم من محتواها الذي يقتصر على المقالات الأربع الأولى فقط من كتاب الفهرست لابن النديم. ويرجع السبب في ضخامة هذه الطبعة إلى: قلة الأسطر في الصفحة الواحدة مع اختياره لبنط كبير للطباعة، وصغر حجم الصفحة، ومع هذا ترك فراغات بعد نهاية التراجم، وفراغات بين المتن والهامش. و ضبط الكلمات بالشكل بوجه عام، مع ترقيم التراجم داخل كل فن، ترقيم الكتب لكل مؤلف ترقيماً مستقلاً. وقام المحقق بذكر بحور كل أبيات الشعر الواردة في الكتاب وهذه الميزة تفردت بها هذه الطبعة عن غيرها من جميع الطبعات موضوع هذه الدراسة، كما قام بالإشارة إلى الإحالات مع توضيح أماكنها.

أما طبعة شعبان خليفة فهي الطبعة الوحيدة التي تقع في مجلدين وعدد صفحاتها تربو على ألف وثمانمائة صفحة، فالمجلد الأول يحتوى على المقدمة تقع في مائة وإحدى وعشرين صفحة. والنص المحقق أى كتاب "الفهرست" لابن النديم يقع في سبعمائة وثلاث عشرة صفحة. أما المجلد الثانى فيشتمل على الفهارس فقط، وتقع في تسعمائة وأربع وستين صفحة.

• تقييم الطبعات (مزايا وعيوب الطبعات):

بعد استعراضنا للطبعات الست الصادرة لكتاب "الفهرست" لابن النديم موضوع هذه الدراسة ترى الباحثة لكي تكتمل الصورة التقويمية للطبعات لابد من ذكر مميزات، وعيوب كل طبعة، وما توصلت إليه كل طبعة للخروج بأفضل، وأحسن طبعة من هذه الطبعات الست، وقد استعانت الباحثة بالدراسات، والكتابات التي تناولت تقييم هذه الطبعات بالتحقيق والنقد والتحليل.

وسوف تبدأ الباحثة بطبعة فلوجل حيث تعد أول محاولة لكتاب "الفهرست" ورائد هذه المحاولة غوستاف فلوجل الذي أقدم على تحقيق هذا الكتاب منذ أكثر من قرن من الزمان على الرغم من قلة المراجع، والمصادر التي قد تعينه في انجاز هذا العمل، ومع هذا تحمل كل العناء والمشقة لإخراج هذه الطبعة واشتهرت باسمه.

وذكر مصطفي الشويمى عن مميزات هذه الطبعة (الشويمى: 1985، 31) أنها تحتوى على مقدمة قيمة، وتعليقات، وحواش مفيدة، وعرض لاختلافات المخطوطات، وفهرست للأعلام، ولكنه للأسف لم يضع ثبتاً بأسماء الكتب، وهذا يعد من أكبر عيوب هذه الطبعة إلى جانب ما فيها من التحريفات، والتصحيفات، والثغرات، وغير ذلك من الهفوات التي لا تحصى، ولكن يغتفر لفلوجل كل هذا نظراً للظروف سالفة الذكر ولأن له فضل السبق. وبالإضافة إلى ما سبق فهناك أشياء أخرى ناقصة في طبعة فلوجل أجملها العيفان (العيفان: 1991، 86- 87) فيما يلى:

- نقص القسم الأول من الفن الأول من المقالة الخامسة حيث أسقط ثمانى عشرة صفحة من أصل الكتاب، فقد بدأت تلك المقالة رأساً بترجمة "الواسطى"، وأسقطت ثلاثين ترجمة من ضمنها ترجمة لا يمكن لمؤلف يؤلف كتاباً مثل كتاب "ابن النديم" أن يغفلها، وهي ترجمة أديب العربية "الجاحظ"، فكيف لم يفطن فلوجل لذلك بالرغم من تصريحه بالنقص.

كما أن هناك نقطة واضحة وهي إشارة من ابن النديم في الفن الثانى من المقالة الرابعة عند ترجمته "لبشر بن المعتمر" حيث ذكر بعد العنوان هذه العبارة "ونحن نستقصى أخباره في المقالة الخامسة"، وعند فلوجل لم ترد ترجمة بشر في المقالة الخامسة، كما وعد ابن النديم، ولم ينتبه للبحث عنها أو لوضع ملاحظة لعدم الوفاء بها.

كما أن في الفن الثانى من المقالة الرابعة نقصاً فبعد ذكر "آل أبى العتاهية" ذكر نسبهم "محمداً"، ولم يذكر شعره، وقفز بعد ذلك إلى ذكر "محمد ابن أبى عينيه". وبهذا يكون قد أسقط أسماء خمسة وعشرين شاعراً مع مقادير أشعارهم.

ويوجد نقص ثالث وقدره ثماني صفحات أضيفت لطبعة المكتبة التجارية بالقاهرة تشتمل على ثلاث عشرة ترجمة، وهذا النقص ليس مهماً، ولا يؤاخذ عليه فلوجل لأن العثور عليه تم بعد نشر طبعته، ووفاته.

وننتقل إلى طبعة المكتبة التجارية بالقاهرة حيث أن هذه الطبعة لا تعد جهداً علمياً حيث أنها إعادة طبع لطبعة فلوجل كما ذكرنا سلفاً فلا فرق بينهما إلا بالجزء المضاف عن نسخة أحمد تيمور باشا.

وقد قال عن هذه الطبعة رضا تجدد : "لم يكن بين يدى آنذاك إلا الطبعة المصرية للكتاب فلما باشرت الترجمة ضقت ذرعاً بكثرة الأخطاء المتفشية فيه، وعندئذ رأيت أنه لابد من الرجوع إلى نسخة فلوجل المطبوعة في ليبزج الألمانية سنة 1872 م، فلما رأيت طبعة فلوجل علمت أن المصرية صورة طبق الأصل عنها" (رضا تجدد : 1973 ، المقدمة).

أما بالنسبة لطبعة رضا تجدد فمن أهم مزاياها كما ذكرها يوسف بكار ما حوته هذه الطبعة من زيادات عثر عليها المحقق في المخطوطات المختلفة، يتصل أكثرها بالمقالة الخامسة من الكتاب، وبالفن الأول منها خاصة أن هذه الزيادات لم تطبع من قبل، وقد نبه المحقق في بداية الفن الأول من المقالة الخامسة (ص 201) إلى أن الزيادات من ص 201 إلى 218 من مختصات خطية المستشرق الانجليزى جب Gibb رقم 3315، لكنه لم يقتصر عليها إنما أضاف إليها ما ليس فيها مما رآه زيادات في تراجم عدد من متكلمى المعتزلة التي نشرت في آخر الطبعة المصرية بعنوان "تكملة الفهرست" (يوسف بكار : 1973، 191).

ومن المزايا أيضاً التزام الدقة والتأني، والترتيب والنظام في الأعلام والأخبار. كما أن المحقق استطاع أن يصحح كثيراً مما جاء محرفاً في النسختين الأخريين (يوسف بكار 1973، 193).

ومن عيوب هذه الطبعة أو ما أخذ عليها يمكن حصرها فيما يلي :

- من المعروف أن التحقيق ليس نقل المتن من المخطوطات فقط، وإنما هو حل المبهمات وكشف غوامض الأمور، لكن رضا تجدد كان هدفه الأول هو نقل ما وجده في المخطوطات التي اعتمدها، حتى أنه أثبت خطأ أشياء كثيرة وهي صحيحة، وأثبت في الهوامش ما ظن أنه يخالف ما جاء في طبعة فلوجل فيما لا يصرح بهذا في مقدمته.

لهذا السبب جاءت تعليقاته وحواشيه في الهوامش قليلة جداً. لا تشفع له ملاحظاته التي ذيل بها الكتاب فهي على الرغم من وضعها غير المناسب فهي قليلة جداً. لأن هناك أموراً كثيرة لم يتنبه لها المحقق أو يشير إليها كما أنه لم يكن كافياً أن يتخذ من نسخة فلوجل أساساً للموازنة، وتوضيح الخطأ من الصواب.

ومن العيوب الأخرى أنه لم يخرج أبيات الشعر في الكتاب، ولم يقارنها بما جاء في مصادر أخرى. كما أنه لم يحاول أن يسد شيئاً مما في أسماء الأعلام، وتواريخ الميلاد والوفيات، وغيرها من نقص. كما كان يجب على المحقق وهو فارسى الأصل أن يقوم بترجمة أسماء بعض الكتب الفارسية إلى العربية، ليكون القارئ العربى على علم بها ومعرفة (يوسف بكار : 1973، 195).

وهناك ملاحظات ومآخذ خاصة أراد يوسف بكار أن يحصرها في العناوين والموضوعات التالية :

1- التنقيط.

2 - ملاحظات حول أسماء الأعلام وألقابهم.

3 - ملاحظات حول أسماء الكتب.

4 -ملاحظات حول الأشعار.

5 - ملاحظات حول الألفاظ والجمل والعبارات.

6 - ملاحظات لغوية ونحوية.

7 - ملاحظات إملائية ومطبعية (يوسف بكار : 1973، 196-223).

وترى الباحثة أن هذه الطبعة يكتنفها الكثير من الأخطاء والعيوب إلا أنها تمتاز بالإضافة إلى المزايا التي تم سردها سابقاً أنها أتاحت التعرف على مخطوطات أخرى غير مخطوطات "**طبعة فلوجل**" و "**طبعة المكتبة التجارية بالقاهرة**" كانت سبباً في ثراء المعلومات عن كتاب "**الفهرست**" وابن النديم فيما بعد.

أما **طبعة ناهد عباس عثمان** فمن أهم الملاحظات عليها ما قام العفيان بتوضيحها فهي كما يلى :

- هناك أخطاء لغوية ومطبعية حيث ذكرت أن إضافتها هي التصحيح اللغوى والمطبعى، وقد أوقعت نفسها في أخطاء لغوية، ومطبعية.

- أما من حيث الإضافات فرقم سبعة، تحتاج إلى وقفة فهي لتكملة الفراغات الموجودة في النص الأصلى، مع إضافة بعض الكلمات التي توضح المعنى، فالفراغات بقى منها الكثير، وأما الإضافة للتوضيح فليتها لم تفعل ففي ص (55، 56) من الكتاب أورد ابن النديم ترتيب السور في مصحفي "عبد الله بن مسعود" و "أبى بن كعب" وقد تصرفت المحققة

بدون أى داع بإعادة تريب السور في المصحفين على اجتهاد شخصى لا أساس له شرعاً ولا عقلاً. وذكر العيفان نوعاً من عملها وهو ينطبق على الآخر :

- ذكر ابن النديم ترتيب سور القرآن في مصحف "أبى بن كعب" وأورده كما رواه ولكن المحققة تقول إنها أعادت ترتيب السور مع إضافة بعضها، وحذف الآخر، وليس من حقها عمل أى شيء من ذلك فما ورد في نص لا يجوز التصرف فيه، ولكن ليتها تصرفت وأفادت (العيفان : 1991، 92).

ومن الإضافات التي تشير إلى عدم الدقة: أن ابن النديم ذكر ابن قتيبة في أول الفن الثالث من المقالة الثانية، وذكر له كتاب عيون الأخبار، وأنه يحتوي على عشرة كتب ثم عدها وذكر بعدها كتاب "التفقيه" فقامت المحققة، بإضافة كتاب "التفقيه" إلى الكتب التي يحتوى عليها كتاب عيون الأخبار، حيث ظنت أن هذه المجموعة هي كتب مستقلة لابن قتيبه فقامت ورتبتها وفقاً لحروف الهجاء (ناهد عباس: 1985، 153).

ومن الإضافات التي تشير إلى عدم الدقة أيضاً أن الفن الأول من المقالة السادسة خصه ابن النديم لأخبار الفقهاء المالكيين وبدأ بالإمام مالك وذكر أنه توفي عام179هـ (رضا تجدد : 1973، 251)، وقد علقت في نفس المكان من طبعتها على عنوان أخبار الأمام مالك نقلاً عن فؤاد سيزكين في الهامش رقم واحد أنه توفي عام 136 هـ الموافق 753هـ (ناهد عباس : 1985، 423)وهذا يعد خطأ من جانبين الأول أن "مالكا" توفي عام 179هـ الموافق 795م، والثانى أن فؤاد سيزكين لم يذكر أن مالكا توفي عام 136هـ بل ذكر أنه توفي عام 179م على حسب قول ابن النديم وأن الذي توفي في ذلك العام هو شيخ الإمام "مالك بن ربيعة بن فروخ" (فؤاد سيزكين : 1991، 129) فالتبس عليها الأمر مرة أخرى، ولم تتنبه المحققة إلى أنها في سردها لترجمة الأمام مالك أوردت أثناءها أن وفاته عام 179هـ كما ذكر ابن النديم.

وعلى الرغم من هذه العيوب فهناك ما يحسب للمحققة من مزايا وحسنات فهي كما يلى:

- تكملة بعض الأعلام ، وملء بعض الفراغات الموجودة في النص الأصلى كتاريخ المولد والوفاة .

- الإشارة إلى بعض ما نشر، وذكر بيانات النشر، وكذلك ما حقق أو ما زال مخطوطاً من الكتب التي ذكرها ابن النديم.

- ترتيب الكتب لكل مؤلفاً ترتيباً هجائياً. ولعل هذا يساعد في سرعة الوصول إلى اسم الكتاب المطلوب، وتظهر فائدته عندما تكون كتب المؤلف كثيرة "كالجاحظ" مثلاً. أما

القليلة منها فلا فائدة منه إذ الوصول إلى اسم الكتاب ميسر بدونه، ولكن ذلك الترتيب للقليل من الكتب من باب الالتزام بطريقة واحدة للجميع (العيفان: 1991، 92).

وتختلف الباحثة مع رأى العيفان في احتساب العنصر الأخير من حسنات المحققة والسبب في ذلك الاختلاف أن الباحثة ترى المحققة ناهد عباس بهذا العمل قد قامت بالتدخل في ترتيب النص، وبهذا فقد خالفت طريقة ترتيب ابن النديم لكتابه ولكن كان من الممكن احتساب هذا الجهد من حسناتها ومزايا الطبعة إذا أوردته في كشاف مستقل.

أما طبعة مصطفي الشويمى فكما ذكرنا سلفاً أن هذه الطبعة لم تشتمل إلا على المقالات الأربع الأولى فقط من كتاب "الفهرست" لابن النديم، وبلغ عدد صفحاته سبعمائة واثنين وخمسين صفحة بالإضافة إلى الكشافات التي تزيد عن مائة وخمسين صفحة.

وقد يتبادر إلى الأذهان للوهلة الأولى تساؤل عن السبب في ضخامة هذه الطبعة على الرغم من أنها لم تحتو كتاب الفهرست بأكمله؟ وقد سبقته عدة طبعات، وتحتوى على كتاب "الفهرست" لابن النديم كاملاً، ولم تكن في مثل ضخامة هذه الطبعة.

ويرجع السبب في ذلك أن المحقق اتبع طريقة خاصة قد أشار إليها بقوله "ولقد تبين أن هذه المخطوطات وتلك الطبعات ـ على كثرتها ـ قد تركت عدداً لا يحصى من الأماكن الشاغرة لاسيما بخصوص أسماء المؤلفين، وسنى الوفاة، وقوائم الكتب. فكان لزاماً علينا أن نسعى جاهدين لسد هذه الثغرات، أو جلها بالرجوع إلى كتب التراجم التي سبق أن أشرنا إليها كالإرشاد لياقوت، والوفيات لابن خلكان، والإنباه للقفطى" (الشويمى: 1985، 34).

ويرى المحقق مصطفي الشويمى أن اتباع هذه الطريقة قد حقق رغبة ابن النديم: "وقد يظن ظان أننا بعملنا هذا قد حرفنا "الفهرست" وأدخلنا فيه ما ليس منه، ولكننا نرى أننا قد حققنا إرادة ابن النديم نفسه وعملنا بوصيته، ألم يقل بخصوص كتب الداعى إلى الله (وزعم بعض الزيدية أن له نحوا من مائة كتاب، ولم نرها. فإن رأى ناظر في كتابنا شيئاً منها ألحقها بوضعها ـ إن شاء الله تعالى ـ)، ولسنا أول من أقدم على هذا العمل فقد سبق أن زيدت في مخطوطات الكتاب زيادات وأضيفت إليه إضافات قصد الإفادة، والمهم في مثل هذه الأحوال ـ عملا بالأمانة العلمية ـ هو الإشارة إلى هذه الزيادات وذكر مراجعها ليفرق القارئ بين النص الأصلى، وبين ما أدخل عليه" (الشويمى: 1985، 34-35).

وقد قام المحقق بالفعل بتوخى الأمانة العلمية فقام بملء الفراغات وأوضح إلى ذلك في هوامش تشير إلى المراجع التي أخذت عنها أسماء الكتب أو ما قد أضافه.

ويرى العيفان "أن المحقق قد التزم بتمييز الزيادات التي أضافها إلى أصل الكتاب وذلك بجعلها بين معقوفتين [ ] لتتضح الزيادة عن نص الكتاب الأصلى، الموازنة بين ما ذكره ابن النديم من الكتب لمن ترجم لهم، وبين ما أوردته المصادر الأخرى، وخاصة الكتب التي نقلت الكثير عن ابن النديم كمعجم الأدباء لياقوت ونحوه، فإذا وجد فيها زيادات أضافها إلى صلب الكتاب مهما كانت طويلة.

ففي ترجمة "هارون بن على بن يحيى" في الفن الثالث من المقالة الثالثة، أضاف المحقق ما يقرب من خمسة عشر سطراً وقال أنها من معجم الأدباء في حين أن الترجمة أصلاً وردت في طبعة رضا تجدد ثلاثة أسطر (العيفان: 1991، 97).

وقد قام المحقق بإتباع أسلوب التقديم والتأخير في الكتاب فقد قدم ترجمة "قريص" المغنى وجعلها بجوار "جحظه" بناء على قول ابن النديم أنه نسيبها، ولكنه عكس الأمر في موضع آخر ففي جميع النسخ قدمت ترجمة "ابن خرداذبه" على ترجمة "ابن عمار" وكتب تحت الأولى يقدم على "ابن عمار" ولكن الشويمى قدم "ابن عمار" عليه.

وإذا انتقلنا إلى طبعة شعبان خليفة فكما يتضح من عنوانها أنها دراسة بيوجرافية ببليوجرافية ببليومترية بالإضافة إلى التحقيق، ومن أجل تقييم هذه الطبعة فقد أوضحت الباحثة مفهوم هذه المصطلحات التي تم إدراجها في العنوان قبل البدء للتحقق من تطبيقها على الوجه الأكمل.

ومن خلال هذه المصطلحات التي تدور في فلكها هذه الطبعة نجدها قد اختلفت في تناولها عن ما كان يصبو إليه ابن النديم نفسه، حيث أراد لها المحققان الشمول، ومعالجتها من عدة زوايا فلم تحقق المرجو منها. فترى الباحثة أنه إذا كان المحققان قد قاما بدراسة كل جزء مما أرادا لكتاب الفهرست لابن النديم من دراسة ببليوجرافية وببليومترية منفصلة عن تحقيق الكتاب نفسه لكان ذلك أفضل.

ومن الأخطاء التي تتضمنها هذه الطبعة وقام عبد المحسن في سردها وتوضيحها فهي على سبيل المثال لا الحصر (عبد المحسن العباس: 1997، 149-172).

- ما جاء في صفحة: 423 وكان يحاوره في الدرب الروندى الذي عمل كتاب الدولة وكان يجتمع إليه لأبناء أ دولة.

والصواب: وكان يجاوره في الدرب الراوندى الذي عمل كتاب الدولة، وكان يجتمع إليه الراوندية، لإبانة [كتاب] الدولة (أى ليشرح كتاب الدولة إلى أتباعه من الراوندية) (عبد المحسن العباس: 1997، 154).

ـ ما جاء في صفحة 423 : "على ابن عيسى بن داود الجراح، وكان بمنزلة من الرياسة يجل وصفها، ومن الصناعة والعفة بما هو أشهر وأظهر، ووزر للمقتدر ثلاث دفعات نسبة إلى الحسن وتوفي ... ".

وهنا ينبغي اتخاذ بعض الإجراءات في إعادة كتابة النص، في الأقل في الهامش لتستقيم عبارته كما يلي: "على بن عيسى داود الجراح، وكان بمنزلة من الرياسة يجل وصفها، ومن الصناعة والعفة بما هو أشهر، وأظهر نسبه إلى الحسن [ابن على بن أبى طالب "كرم الله وجهه "]، ووزر للمقتدر ثلاث دفعات وتوفى.. (عبد المحسن العباس : 1997، 154).

ومما يؤخذ على المحققين "شعبان خليفة، وليد العوزة " كما ذكر عبد المحسن العباس أنهما لم يعيرا أى اهتمام في تحقيقهما لكتاب الفهرست، بعد وصفه، فأهملاه، ولم يراجعاه البتة، فعلى سبيل المثال ـ وليس الحصر ـ نرى في فقرة "محمد بن عبد الملك الزيات " (ص 222) عدم توالى السطور، فلقد جاء السطر الثالث بعد الأول، والسطر الثاني بعد الثالث، وكذلك الحال في (ص 254) عند الحديث عن "خشكنانجه " الكاتب فقد جاءت السطور متخالفة أيضاً إذ جاء السطر الثالث بعد الأول، والثاني بعد الثالث، كذلك في (صفحة 386)عند الحديث عن خلافة قرمط ... الخ (عبد المحسن العباس : 1997، 157).

ويذكر عبد المحسن العباس أن هذه الطبعة تتفشى فيها الأخطاء، والتصحيفات، والتحريفات، مما يجعل حصرها صعباً فتارة نراهما يُقران التحريف، وتارة يخطئان المصادر الأخرى الصحيحة، بل يتصرفان بتغير الصواب، وتثبيت الخطأ في القراءة، والتصحيح فعلى سبيل المثال : في (ص 73) رهائن حتف أو جبته مقادره، والصواب: رهائن حتف أوجبته مقادره (جاء في ص161 واجبته)، وفي (ص536) :صاحب جو مطريا والصواب : جومطريا (عبد المحسن العباس: 1997، 158).

ومما يؤخذ على المحققين "شعبان خليفة ووليد العوزة "إثبات الخطأ في النص مع العلم أن اللفظة قد وردت صحيحة عند ابن النديم، وعند المحققين الآخرين اللذين قاموا بتحقيق كتاب "الفهرست " لابن النديم.

فيذكر عبد المحسن العباس مثالاً على ذلك ما جاء في (ص 215) : وتصحيف خمسة خمسة والصواب بالطبع : وتصحيف خمسة خمشة بالشين المثلثة (عبد المحسن العباس : 1997، 159).

وينبغي على المحققين – السابق ذكرهما – عند نقلهما من تحقيق رضا تجدد كما يرى عبدالمحسن العباس أنهما ينقلان دون مراجعة المنقول فعلى سبيل المثال – وليس الحصر–

نراهما في (ص24) قد نقلا لوحة كتابة الكشتج مقلوبة ! أو يغيران في مواضع اللوائح والجداول، كما جاء في (ص 12) عند الكلام على القلم الحميرى الذي أثبته المحققان بعد كلام صاحب "الفهرست" عن الخط المكى والمدنى، إلى جانب إثباتهما أخطاء الأستاذ تجدد في قراءته للنص (عبد المحسن العباس: 1997، 160).

ونرى أن هذه الطبعة يعتريها كثير من الأخطاء حسب ما أورده عبد المحسن في دراسته مما دفع الباحثة إلى التحقق من صحة هذه الأخطاء كما تم في الطبعات السابقة، فوجد عددا من الأخطاء بالإضافة إلى ما سبق ذكره، فعلى سبيل المثال لا الحصر :

قد جاء في (الصفحة السابعة): ونعوت اقلاما، والصواب : ونعوت أقلامها، وفي (الصفحة الحادية عشر): قرأت بخط أبى سعيد، والصواب : قرأت بخط ابن أبى سعيد، (وفي نفس الصفحة) نجد: وقال كعب: وأنا بريئ من قوله، أن. . وكتبه في الطين وطبخة، والصواب : وقال كعب، وأنا برئ من قوله: أن. . . وكتبه في الطين وطبخه، (وفي الصفحة الثانية عشر): ويقال: انه الله تبارك وتعالى، والصواب: ويقال: إن الله تبارك وتعالى.

(وفي الصفحة السادسة عشر): ومنها قلم السميعى وهو خط السجلات، والصواب : ومنها قلم السميعى وهو شبه خط السجلات. (في الصفحة الثامنة عشر): قلم الرفاع، والصواب : قلم الرقاع.

(وفي الصفحة التاسعة عشر): قال ابن ابى داود : القلم سفير العقل ورسوله ولسان الاطول وترجماته الافضل، والصواب : قال ابن ابى داود القلم سفير العقل ورسوله ولسانه الاطول وترجمانه الافضل. (وفي الصفحة الحادية والعشرين): يوذر جمهر، والصواب: بوزرجمهر، (وفي الصفحة الثالثة والعشرين): وأما الخوزية، فيها كان يتكلم الملوك، والصواب: وأما الخوزية فبها كان يتكلم الملوك.

(وفي الصفحة السادسة والعشرين): وهو قلم الكتاب المخفض، والصواب : وهو قلم الكتاب المخفف.

(وفي الصفحة الثانية والثلاثين): وربما كتبوا بأسفل قعبه غير مبرية، والصواب : وربما كتبوا بأسفل قصبة غير مبرية. (وفي الصفحة السادسة والثلاثين): في رقم 7 كتاب توهلت والصواب : كتاب قوهلت. (في الصفحة الثانية والأربعين): إلى هنا احبت في مصحف، والصواب: إلى هنا أصبت في مصحف.

(وفي الصفحة الثالثة والخمسين): في رقم 8 كتاب تفسير السرى، والصواب: 8 كتاب

تفسير السدى. وفي رقم 14 كتاب ..... عن الضحاك بنى مزاهم، والصواب كتاب ..... عن الضحاك بن مزاحم. وفي رقم 15 تفسير عكرمة عن أبى العباس، والصواب : تفسير عكرمة عن ابن عباس.

(وفي الصفحة السابعة والخمسين): في رقم 6 كتاب لغات القران لابن دريد، جاء في بقية النسخ : كتاب لغات القران لابن دريد، لم يتمه، وأيضاً (في نفس الصفحة) نجد رقم 10 كتاب القراءآت لهشام بن بشير، والصواب : كتاب القراءات لهشيم بن بشير.

(وفي الصفحة الحادية والسبعين) : ولم يرد هذا الكتاب عن الخليل أحد، والصواب : ولم يرو هذا الكتاب عن الخليل أحد، (وفي نفس الصفحة) قال ابو الحسن على بن مهدى الكسردى، والصواب : قال أبو الحسن على بن مهدى الكسروى.

وقد تداخلت أسماء خطوط العلماء، الذين كتبوا عن أسماء فصحاء العرب الذين أخذ عنهم العلماء، وتصحفت، وأصابها التحريف منها على سبيل المثال ما جاء (في الصفحة السابعة والسبعين) : الحصين تحرفت إلى الحصن و الفقعسى تحرفت إلى الفقعى والفقعينى أو أبو الكلس تصحفت إلى "أبو اللكس".

وسقط من نسخة المحققين ما يلى: (في صفحة السابعة والخمسين) سقط رقم 8 كتاب القراءات لابن قتيبة، (وفي الصفحة السابعة والتسعين) : كتابا من كتب السجستانى بعنوان كتاب الجراد. (وفي صفحة مائة وستة) سقط من نسخة المحققين رقم 6 ـ كتاب المذكر والمؤنث. (وفي صفحة مائتين وأربع وأربعين) سقط كتاب ابن حاجب النعمان : رقم 6 ـ كتاب الصبوة. (وفي الصفحة رقم ثلاثمائة وثلاثة وأربعين) أسقط أيضاً كتاباً لثمامة بن أشرس: رقم 1 كتاب الحجة "ورد في جميع الطبعات "، (وفي الصفحة رقم ثلاثمائة وسبع وسبعين) أسقط كتابا إبراهيم بن اسحق الإباضى وهي: 1 ـ كتاب الرد على القدرية، 2 كتاب الإمامة.

(وفي الصفحة مائة وأربع وثلاثين) أدخل المحققان كتاب التفقيه من ضمن كتب (فصول) كتاب عيون الأخبار والصواب إنه كتاب مستقل وهذا الخطأ سبق أن وقعت فيه أيضاً المحققة ناهد عباس في نسختها.

وكان يجب على المحققين إتباع أسلوب التوحيد فعلى سبيل المثال (في الصفحة مائة وثلاث وخمسين) كتاب الرد في لغدة الأصفهانى، جاء عند ياقوت في إرشاده والسيوطى في بغيته : لغدة الأصفهانى(وجاء في صفحة مائة وأربعين) الأصبهانى فكان يجب التوحيد أما الأصفهانى أو الأصبهانى.

قد قام المحققان بإدخال "الوليد بن مسلم" أثناء روايتهما أخبار أحمد بن الحارث الخراز وذلك (في الصفحة مائة وستة وثمانين).

وتكتفي الباحثة بسرد هذه الأخطاء مع وجود العديد منها، وتتساءل لماذا أقدم المحققان على نشر هذه الطبعة دون مراجعتها مراجعة دقيقة ومتأنية ؟!. حيث كنت أعتقد عندما عزمت على القيام بهذه الدراسة أن هذه الطبعة سوف تكون من أفضل الطبعات الصادرة لكتاب "الفهرست" لابن النديم، ولكن عندما بدأت في دراستها وجدت أن هذه الطبعة لولا ما بها من تصحيفات، وتحريفات، وبعض الأخطاء، والإسقاطات التي تم ذكرها سلفا من الكتب، لكانت مثالاً يحتذى به في الدراسات، حيث إن المحققين كانا يرميا إلى طبعة متكاملة من جميع الزوايا تحقيق نص، ودراسة ببليوجرافية، وببليومترية. وإن كان للباحثة رأى، وهو فصل تحقيق كتاب الفهرست لابن النديم عن الدراسة الببليوجرافية الببليومترية. حيث كان من الممكن إصدارهما في عملين منفصلين.

وأود أن أشير إلى أن هذه الكلمات لا أعنى بها المحققين فهما أستاذان جليلان أكن لهما كل تقدير واحترام، ولكن نقدى موجه فقط إلى الطبعة من الناحية العلمية.

وبعد الانتهاء من دراستنا للطبعات الست الصادرة من كتاب "الفهرست" لابن النديم موضوع الدراسة دراسة نقدية، فترى الباحثة أنه قد آن الأوان للخروج بالطبعة التي يمكن أن يعُتد بها، ولم تخرج عن منهج ابن النديم، وأيضاً قليلة الأخطاء، والانتقادات، وتستحق بجدارة أن تكون الطبعة المُثلى لكتاب يعتبر من معالم الثقافة الإسلامية والعربية.

نجد أن هذا يتجسد كله في طبعة مصطفي الشويمي وترجع أسباب احتلال طبعته هذه المكانة إلى أنها تمتاز بمزايا عديدة منها : ملء الفراغات التي كانت موجودة في نسخة ابن النديم حسب ما تمناه ابن النديم، ومن ناحية أخرى التزام المحقق في هذه التكملة الحيطة، والحذر، والأمانة العلمية، وبيان المراجع التي استقى منها المعلومات في الهامش، كما أنه قام بعمل فهرس للأعلام، ويعد هذا الفهرس أقرب الفهارس للصحة والصواب؛ لأن المحقق تم ترتيب الأسماء دون اعتبار الكُنى حتى لا يحدث لبس أو تكرار، علاوة على ذلك أنه أول محقق لكتاب "الفهرست" يقوم بعمل فهرس لأبيات الشعر. لأنه سار على المنهج العلمى للتحقيق.

والشيء الأكثر أهمية في اعتبار هذه الطبعة أفضل طبعات كتاب "الفهرست" لابن النديم أنه اعتمد على كل من المخطوطات الثلاثة، بالإضافة إلى الطبعات الثلاث السابقة، وقيامه بمراجعتها، ومطابقتها.

فترى الباحثة أن ذلك ساعد المحقق كثيراً في تلافي الأخطاء في الطبعات السابقة وتأكده من صحة المعلومات بمقارنتها بالمخطوطات الأصلية، وهذا هو الطريق الأمثل لتحقيق المخطوطات.

ولكنها طبعة تقتصر على الأربع مقالات الأولى من كتاب "**الفهرست**" لابن النديم، ولم يستكمل الشويمى باقى أجزاء الفهرست كما ذكر في آخر الكتاب، وبعد نهاية المقالة الرابعة فقد قال "تمت المقالة الرابعة وتم بتمامها الجزء الأول يتلوه إن شاء الله المقالة الخامسة من الكتاب في أخبار وأصناف ما صنفوه من الكتب وهي خمسة فنون" (الشويمى: 1985، 752).

ولكنها لم تكتمل، ولم تصدر حتى إجراء هذه الدراسة. ولهذا لا تستطيع الباحثة أن تقارن هذه الطبعة غير المكتملة بباقي الطبعات الأخرى المكتملة لكتاب "**الفهرست**" لابن النديم.

• الخلاصة:

إن كتاب "**الفهرست** " لابن النديم صدر منه عدة طبعات وإعادة إصدار لهذه الطبعات نظراً للمكانة العلمية التي يحتلها كتاب الفهرست، وهذه الطبعات المحققة الصادرة من "**الفهرست** "وتتفق فيما بينها أنها تناولت تحقيق نص الكتاب "**الفهرست**" ولكن نجدها تختلف في المخطوطات التي اعتمدت عليها كل طبعة، ويكمن أيضا الاختلاف في المنهج المتبع من قبل كل محقق في طبعته من كتاب "**الفهرست**"، والمقدمات، و الكشافات، والفهارس التي نتجت عن هذه الطبعات أيضا يعتريها الاختلاف.

وترى الباحثة أن ظاهرة الاختلاف والاتفاق التي صاحبت طبعات كتاب الفهرست يفتح المجال أمام اكتشاف خبايا، وحقائق، ومعلومات تكون سبباً في ثراء المعلومات عن كتاب "**الفهرست**" وابن النديم من ناحية، ومن ناحية أخرى أن ظاهرة الاختلاف والاتفاق تثير الجدل، والحوار بين الباحثين، والمتخصصين ليس في مجال المكتبات والمعلومات، فحسب بل في المجالات، والتخصصات الأخرى التي تهتم بكتاب "**الفهرست**" لابن النديم.

المصادر والمراجع

(1) ابن حجر العسقلاني .لسان الميزان .ـ حيدر أباد : دائرة المعارف النظامية ، 1331هـ ، ج 5 ، ص 72 .

(2) ابن خلدون. المقدمة. ج 2، ص 974.

(3) ابن منظور. لسان العرب. ـ ط3 طبعة جديدة مصححة و ملونة / ابن منظور ؛ اعتنى بتصحيحها أمين عبد الوهاب، محمد الصادق العبيدى. - بيروت : دار أحياء التراث، مؤسسة التاريخ العربي، 1999.

(4) ــــــ. لسان اللسان : تهذيب لسان العرب / ابن منظور ؛ إشراف على مهنا، بيروت: دار الكتب العلمية، 1993.

(5) ابن النديم. الفهرست / تحقيق غوستاف فلوجل.ـ ليبزج : [د : ن]، . 1872/1871ـ متعدد الترقيم.

(6) ابن النديم. الفهرست. - القاهرة : المكتبة التجارية الكبرى، 1348هـ. ـأ- و، 8، 528ص. بمقدمة لأحد الأساتذة الجامعيين بمصر.

(7) ابن النديم. الفهرست / تحقيق رضا تجدد. ـطهران : [د : ن]، 1391. متعدد الترقيم.

(8) ابن النديم. الفهرست/ تحقيق ناهد عباس عثمان. ـ الدوحة: دار قطرى ابن الفجاءة، 1985 ـ ص 725.

(9) ابن النديم. الفهرست/ تحقيق مصطفي الشويمي. ـ تونس : الدار التونسية للنشر، 1985 ـ 904 ص.

(10) ابن النديم. الفهرست لابن النديم : دراسة بيوجرافية ببليوجرافية ببليومترية وتحقيق ونشر/ شعبان عبدالعزيز خليفة، وليد محمد العوزة. ـ القاهرة : العربى للنشر والتوزيع، 1991 ـ 2 مج (دراسات في الكتب والمعلومات).

(11) أحمد الإبيارى. الفهرست لابن النديم. ـ تراث الإنسانية . مج 3، ع 3 .مارس 1965 .ص 193ـ 210.

(12) أحمد بدر .مقدمة في علم المكتبات والمعلومات الدولى والمقارن ـ القاهرة : دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع، 2001 .

(13) ــــــ .مناهج البحث في علم المعلومات والمكتبات ـ الرياض : دار المريخ للنشر، 1988.

(14) أحمد عبد الحليم عطية .الأسس الفلسفية لتصنيف العلوم عند العرب ـ مجلة المكتبات والمعلومات العربية ـ ص5، 14، 74 .نقلا عن السيد السيد النشار .المراجع الببليوجرافية للتراث العربى و الإسلامى ـ صحيفة المكتبة ـ مج 22، ع 3، أكتوبر 1990 .ص 42 ـ 61 .

(15) أحمد محمد الشامى، سيد حسب الله .المعجم الموسوعى لمصطلحات المكتبات والمعلومات ـ الرياض : دار المريخ للنشر، 1988 .ص 154، 155 .

(16) إسماعيل البغدادى .هدية العارفين ـ استانبول : وكالة المعارف، 1955، ج 2، ص 55 .

(17) بروكلمان، كارل .تاريخ الأدب العربى .ج 3، ص 73 .

(18) حاجى خليفة .كشف الظنون عن أسامى الكتب والفنون ـ استانبول : وكالة المعارف، 1943، ج 2، ص 1303.

(19) خير الدين الزركلى. الأعلام. قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين ـ بيروت :دار العلم للملايين ـ ج 6، ص 29 .

(20) دودج، بيارد .كتاب الفهرست لابن النديم، المخطوطات .ترجمة أ.ج .شوريز ـ مجلة مجمع اللغة العربية (دمشق) .ـ مج 45، ج 4، أكتوبر 1970 ص 810 ـ 823.

(21) ذوقان عبيدات وآخرون .البحث العلمى :ومفهومه وأدواته وأساليبه ـ عمان : دار مجدلاوى للنشر والتوزيع، 1983 .

(22) شعبان عبد العزيز خليفة .الببليوجرافيا أو علم الكتاب : دراسة في أصول النظرية الببليوجرافية وتطبيقاتها: النظرية العامة ـ القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، 1996، 524 ص.

(23) الصحاح في اللغة والعلوم : معجم وسيط / تجديد وصحاح العلامة الجوهرى ؛ تقديم عبد الله العلايلى ؛ إعداد وتصنيف نديم مرعشلى، أسامة مرعشلى ـ ط 1 ـ بيروت : دار الحضارة العربية، 1975 .

(24) عبد الرحمن بن محمد العيفان .أساليب الضبط الببليوجرافي عند المسلمين من القرن الرابع حتى القرن العاشر الهجريين .أطروحة دكتوراه، 1991، 339 ص .

(25) عبد الستار الحلوجى .دراسات في الكتب والمكتبات ـ ط1 ـ جده : مكتبة مصباح، 1988، 286ص.

(26) عبد اللطيف الصوفى. المدخل إلى علم الببليوجرافيا والأعمال الببليوجرافية ـ الرياض: دار المريخ للنشر .ص 186 .

(27) عبد المحسن العباس .الفهرست للنديم (تحقيق: شعبان خليفة، وليد العوزة) ـ **مجلة معهد المخطوطات العربية** ـ مج 41، ج 2، صفر 1418هـ/ نوفمبر 1997، ص 149 ـ 171 .

(28) عصام محمد الشنطى .التصحيف والتحريف في اللغة العربية ـ الخفجى : مجلة شهرية ـ س 22، ع 1 (يوليو "تموز 1992 ") ص 53 ـ 55.

(29) فؤاد سيزكين .تاريخ التراث العربى .مج1، ج 2، ص296 .مج 1، ج3، ص 129 .

(30) كمال عرفات نبهان البهرست والفهرست : الجذور الفارسية للمصطلح الببليوجرافي وتطوره في المشرق والمغرب العربى ـ **مجلة المكتبات والمعلومات العربية** ـ س 19، ع 3 (يوليو 1999 ربيع الأول 1420 هـ) .

(31) المعجم الوسيط .قام بإخراج هذه الطبعة إبراهيم أنيس ... وآخرون ؛ أشرف على الطبع حسن على عطية، محمد شوقى أمين .ج 1 .

(32) ياقوت الحموى .معجم الأدباء ـ القاهرة : دار المأمون، 1355هـ، ج 18، ص17 .

(33) يوسف حسين بكار .نظرات في فهرست ابن النديم. تحقيق: الأستاذ محمد رضا تجدد ـ **مجلة كلية الإلهيات والمعارف الإسلامية . جامعة مشهد** ـ ع 5 (آذار 1973)، ص 189ـ 228 .

الهوامش

(1) ابن النديم .الفهرست ـ بيروت :مكتبة خياط، 1964. -متعدد الترقيم (تصوير طبعة فلوجل).

(2) ابن النديم .الفهرست. - بيروت : دار المعرفة، 1398هـ، 1978م ـ 6، 528، 8 ص (تصوير لطبعة المكتبة التجارية).

(3) ابن النديم .الفهرست / تحقيق رضا تجدد المازندانى ـ ط3 ـ بيروت :دار المسيرة، 1988 ـ متعدد الترقيم (تصوير لطبعة رضا تجدد بطهران).

بين يدي خطتين معربتين لتصنيف ديوي العشري: دراسة تحليلية مقارنة

د. أسامة مصطفى إبراهيم

كلية الآداب ببني سويف- فرع جامعة القاهرة

ملخص :

تقوم الدراسة على التحليل المقارن للمعلومات وأرقام التصنيف الواردة بكل من العملين التاليين : التصنيف العشري للمكتبات ومراكز المعلومات ، للدكتور شعبان خليفة ، والموسوعة في التصنيف العشري ، لمحمد عوض العايدي .

0/0- تمهيد:

يواجه تصنيف ديوي العشري العديد من الانتقادات من قبل مستخدميه والمهتمين بدراسة نظم التصنيف ، تلك الانتقادات التي تمثلت في الترتيب غير العلمي لأقسام الخطة الرئيسية ثم للتفاصيل بعد ذلك ، كذلك ضيق الأساس العشري حيث أدى الاقتصار على عشرة أماكن فقط في كل خطوة من خطوات التقسيم إلى عدم الوفاء باحتياجات المعرفة الحديثة ، هناك أيضاً سوء توزيع الرموز على الأقسام حيث أعطى «ديوي» العلوم التقليدية (الفلسفة- الدين- العلوم الاجتماعية- اللغات- الفنون- الأدب- التاريخ) أعطاها معظم الرموز مع إنها علوم ستاتية ثابتة في حين أعطى العلوم البحتة والتكنولوجيا قسمين فقط مع انها علوم دينامية متطورة ، فضلاً عن تحيزه لوجهة النظر الغربية بصفة عامة والأنجلو سكسونية بصفة خاصة[1] ، وإن كان «د . شعبان خليفة» يرى أن هذا التحيز يعد أمراً طبيعياً وأنه غير مقصود باعتبار أن «ديوي» قد وضع تصنيفه معتمداً على السند الفكري الأمريكي الموجود آنذاك وبالتالي كان من الطبيعي أن تكون الموضوعات غير الأمريكية غير ممثلة تمثيلاً جيداً أو متوازناً حتى أن كثيراً من الموضوعات الأجنبية في هذا النظام لم تحظ بأكثر من تسميتها دون ترقيمها بل ومنها مالم يذكر على الإطلاق لا اسماً ولا رقماً ، مشيراً إلى أن هذا التحيز الطبيعي موجود في كل التصانيف حتى في تصنيف مكتبة الكونجرس العالمية في محتوياتها[2] .

وعلى الرغم من كل هذه الانتقادات إلا أن خطة تصنيف ديوي العشري مازالت تتقدم وتتقدم وتزاحم خطط التصنيف الحصرية الأخرى لانتزاع الصدارة ، يساعدها في ذلك عاملين حاسمين الأول يتمثل في عدم وجود خطط تصنيف أخرى تستطيع التفوق عليه بصورة حاسمة تبرر التحول عنه ، أما الآخر فيتمثل في توافر العديد من السمات التي يتمتع بها- بالرغم مما تقدم من انتقادات- مثل بساطة الرمز المستخدم ، الاستمرار في مراجعة الخطة بشكل دوري ، تكامل الأرقام وثباتها وعدم تغييرها والإخلال بالبناء العام ، التركيز على الجوانب التطبيقية العملية ، فضلاً عن التنقيحات والإضافات والتعديلات التي تدخل عليها من وقت لآخر مما جعلها عصرية مرنة قابلة للتأقلم ، تتسم بالحيوية وتواكب الانفجار المعرفي الذي يواجهنا كل يوم[3] . ولعل كل هذه السمات المميزة قد منحتها الشهرة والانتشار حتى أنها عُدلت وتُرجمت إلى أكثر من ثلاثين لغة وتستخدم الآن في حوالي مائتي ألف مكتبة مابين مكتبة عامة ، ومدرسية ، وجامعية ، ومتخصصة في مائة وخمس وثلاثين دولة[4] .

والسؤال الآن هو !! كيف لهذا التصنيف أن يعيش وينمو ويتطور عبر مائة وثمانية وعشرون عاماً؟ اعتقد أن الإجابة على هذا السؤال تمثل الحد الفاصل بيننا وبينهم ، بيننا نحن العرب بصفة عامة والمصريون بصفة خاصة وبينهم في الغرب فهم يبدأون من حيث أنتهى الآخرون أما نحن فنهوى دوما البدء من الصفر ، نحن محترفون هدم ما أقامه السابقون والشروع في بناء جديد مايلبث أن يأتي عليه من يحل محلنا ، أما إذا أفلح أحدنا واستطاع أن ينجز شيئاً ولو قليلاً فهو يريد أن يحتكره لنفسه ، لايريد لغيره أن يقترب من بناءه وهو بذلك لايدري أنه يحكم على عمله بالفناء وعلى غيره بالشقاء .

1/0- مشكلة الدراسة:

تعد مصر من أوائل الدول العربية التي تعرضت لترجمة وتعديل خطة تصنيف ديوي العشري وكانت المبادرة الأولى من جانب دار الكتب المصرية حيث قامت في عام 1929 بوضع جداول لتصنيف ديوي العشري وأضافت إليها بعض التعديلات ، إلا أن الانتشار الكبير لهذا التصنيف في مصر والعالم العربي لم يحدث إلا في ستينيات القرن العشرين عندما قام «محمود الشنيطي» و «أحمد كابش» بترجمته وتعديله . بعد ذلك توالت التعديلات والترجمات في الدول العربية ، وهي إما ترجمات قامت بمجهودات فردية ، أو ترجمات جماعية أو تحت إشراف رسمي[5] .

وتعد الطبعة الحادية والعشرين من تصنيف ديوي العشري والتي صدرت عام 1996 وتوفر على تحريرها «جوان ميتشل» آخر طبعات ديوي الموسعة خلال القرن العشرين ، وقد كان من الطبيعي أن يتصدى لهذه الطبعة الحديثة من يقوم بترجمتها وتقديمها للمكتبة العربية ، ولم

تمض سنوات قليلة حتى توفر بالفعل للمكتبة العربية عملين الأول بعنوان «التصنيف العشري للمكتبات ومراكز المعلومات : دراسة تحليلية مقارنة وخطة قياسية» من إعداد «شعبان عبدالعزيز خليفة» ، أما العمل الثاني فهو بعنوان «الموسوعة في التصنيف العشري» وهو من إعداد «محمد عوض العايدي» ، والعملان وفقاً لما جاء في مقدمة كل منهما يحملان أحدث التعديلات التي صدرت في الطبعة الحادية والعشرين من تصنيف ديوي العشري ، غير أن الباحث قد لاحظ اختلافاً شديداً وتبايناً جلياً بين كل من العملين ومن هنا كانت هذه الدراسة .

2/0- أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى الوقوف على السمات المادية لكل من العملين ، وكذلك التحليل المقارن لكل ماورد بهما من معلومات تتعلق بتصنيف ديوي العشري في طبعته الحادية والعشرين لبيان مواطن الاتفاق والاختلاف وعناصر التميز في كل منهما ، وكذلك مقارنة الجداول الواردة بكل من العملين لتحديد أيهما أقرب للخطة الأصلية ومن ثم تحديد أيهما أنفع للمكتبة العربية .

3/0- حدود الدراسة:

وهي تقوم على التحليل المقارن للمعلومات وأرقام التصنيف الواردة بكل من العملين التاليين :

* **«التصنيف العشري للمكتبات ومراكز المعلومات : دراسة تحليلية مقارنة وخطة قياسية»** إعداد د . شعبان عبدالعزيز خليفة .
* **«الموسوعة في التصنيف العشري»** إعداد محمد عوض العايدي .

4/0- منهج الدراسة وأدواتها:

تتوسل هذه الدراسة بالمنهج التحليلي المقارن والذي يتيح مجاورة ومقابلة ومقارنة مجموعة من البيانات بأخرى ، بهدف تحليلها ومن ثم التوصل إلى النتائج[6] .

5/0- خطوات الدراسة :

1/5/0- القراءة المتأنية للمجلد الأول من الكتاب الأول ومقدمة الكتاب الثاني .

2/5/0- مقارنة أرقام الخلاصة الثالثة في كلا الكتابين .

3/5/0- عمل جدول مقارن لتسجيل الأرقام التي وجد بها اختلاف في التخصيص .

4/5/0- مراجعة الأرقام التي تم الحصول عليها من الخطوة السابقة على الجداول الرئيسية في كلا الكتابين للتأكد من صدق تلك الأرقام حيث لاحظ الباحث وجود بعض الأخطاء في الخلاصة الثالثة بكل من «ك1» و «ك2» ، فعلى سبيل المثال سنجد أن الرقم 297 في الخلاصة الثالثة بـ «ك1» قد خصص لديانات مصر القديمة بمراجعة هذا الرقم على الجداول الرئيسية بـ «ك1» وجد أنه «غير مشغول» ، ولعل العكس قد حدث بالنسبة لـ «ك2» الذي ذكر في الخلاصة الثالثة أن الرقم 789 «غير مشغول» وتبين للباحث بعد مراجعة الرقم على الجداول الرئيسية بـ «ك2» أنه مخصص للمؤلفين والملحنين الموسيقيين ، والموروثات الموسيقية .

5/5/0- مراجعة بعض الأرقام موضع التباين أو الاختلاف على الخطة الأصلية ، وكذلك على الطبعة الثانية عشر الموجزة من تصنيف ديوي العشري التي توفر على إعدادها فؤاد إسماعيل باعتبارها سنداً اعتمد عليه الكتاب الأول .

6/5/0- التحليل المقارن لكل الأرقام التي وجد بها تباين أو اختلاف في التخصيص للخروج بالنتائج .

1- بطاقة الوصف:

1/1- الكتاب الأول «ك1» :

التصنيف العشري للمكتبات ومراكز المعلومات : دراسة تحليلية مقارنة وخطة قياسية/ توفر عليها شعبان عبدالعزيز خليفة .- الطبعة الأولى .- [القاهرة] : المؤلف ، 2002 . 2مج.

2/1- الكتاب الثاني «ك2» :

الموسوعة في التصنيف العشري/ إعداد محمد عوض العايدي .- الطبعة الأولى .- القاهرة : المكتبة الأكاديمية ، 2000 . 4مج .

2- الدراسة التحليلية:

1/2- الكتاب الأول :

اشتمل «ك1» على مجلدين استهل الأول منهما (410 ص) بتوطئة أشار فيها إلى أهمية تصنيف ديوي العشري في العمل المكتبي وموضحاً الأهداف التي سعى إلى تحقيقها من وراء هذا العمل ، ومؤكداً على أن عمله قد وضع استناداً على الطبعة الحادية والعشرين الموسعة (1996) والطبعة الثانية عشرة الموجزة (1989) مضيفاً إن هذا العمل لم يأت كترجمة مباشرة من أيهما وإنما ركب تركيباً جديداً وأدخلت التعديلات اللازمة على المواضع التي تحتاج إلى

التعديل حتى يكون العمل صالحاً للاستخدام في المكتبات العربية والإنتاج الفكري العربي (ص 10) . ثم أتبع هذه التوطئة الدراسة التحليلية المقارنة ، والتي قسمت إلى ثلاثة أقسام رئيسية اشتملت على ثمانية مباحث :

القسم الأول : عن التصنيف أهميته ونظمه وتضمن أربعة مباحث (1-4) الأول منها تناول فيه تعريف التصنيف لغة واصطلاحاً ثم وضح أهميته ثم أنواعه حيث خلص لوجود نوعين من التصانيف في عالم المعلومات هما التصنيف الصناعي الذي يعتمد على خصائص عرضية غير جوهرية في جمع الأشياء وفصلها كالشكل واللون والحجم ، والتصنيف الطبيعي الذي يعتمد على خاصية جوهرية في الإنتاج الفكري وهي الموضوع مشيراً إلى إمكانية تقسيم التصنيف الطبيعي إلى ثلاثة أنواع وهي التصنيف الفلسفي أو تصنيف المعرفة ، التصنيف الببليوجرافي ، التصنيف المكتبي وموضحاً أوجه التشابه والاختلاف بين ثلاثتهم .

المبحث الثاني تناول فيه التصنيف الفلسفي أو تصنيف المعرفة موضحاً أن القصد من هذا النوع من التصانيف هو التقسيم المنطقي لجزيئات المعرفة البشرية المجردة بحيث تتدرج هذه العملية من القسم الأكبر إلى شعبة إلى فروعها إلى أغصانها إلى أفنانها وهكذا بحيث نحصل في النهاية على خريطة للمعرفة البشرية ، وقد عرض في هذا المبحث لعدد من التصانيف الفلسفية الغربية (مائة وتسعة وخمسون تصنيفاً) مبتدءاً بتصنيف أفلاطون ، وتصنيف أرسطو ، وتصنيف زينو ، وغيرهم في ترتيب تاريخي من الأقدم إلى الأحدث حتى وصل إلى تصنيف بارتل عام 1910 .

المبحث الثالث تناول فيه التصنيف الببليوجرافي والمكتبي عند الغرب (مائة وثمانية وسبعون تصنيفاً) وبدأه بالحديث عن التصنيف في معابد مصر القديمة ثم تصنيف كاليماخوس في مكتبة الأسكندرية القديمة منتهياً بتصنيف بليس عام 1910 ، تبعه بالمبحث الرابع الذي تناول فيه التصانيف الفلسفية والببليوجرافية والمكتبية عند المسلمين مشيراً إلى أن العرب عرفوا التصنيف بدرجاته الثلاث : الفلسفي والببليوجرافي والمكتبي حيث حدثنا عن التصانيف الفلسفية عن المسلمين (أحد عشر تصنيفاً) متناولاً تصنيفي جابر بن حيان (السباعية- الحدود) وتصنيف الفارابي ، وتصنيف الخوارزمي حتى يصل بنا إلى تصنيف التهانوي (1745م) ثم ينتقل بنا الحديث عن التصانيف الببليوجرافية (تصنيفان) فيقدم لنا تصنيف ابن النديم ، وتصنيف طاشكبري زاده ثم يختتم بالحديث عن التصانيف المكتبية الإسلامية مشيراً إلى عدم معرفة ماكانت عليه طرق الترتيب في المكتبات الإسلامية في العصور الوسطى وذلك بسبب عدم وصول أي منها إلينا ، وإن كان قد عرض لفهرس مكتبتين وجد بهما فهارس مصنفة .

القسم الثاني : خصص للحديث عن التصانيف المكتبية الحديثة واشتمل على مبحثين (5-6) تحدث خلال المبحث الخامس عن أحد عشر تصنيفاً حديثاً بشكل موجز (نظرة فوقية طائرة) وهي : تصنيف ديوي العشري ، التصنيف المتوسع ، تصنيف مكتبة الكونجرس ، والتصنيف العشري العالمي ، والتصنيف الموضوعي ، وتصنيف الشارحة ، والتصنيف الببليوجرافي ،و التصنيف الدولي ،والتصنيف المكتبي – الببليوجرافي ، والتصانيف الصينية الحديثة ، والتصنيف العريض . ثم تبع هذه النظرة الفوقية الطائرة بدراسة مقارنة لستة تصانيف فقط بعد استبعاد التصنيف المكتبي – الببليوجرافي ، والتصانيف الصينية الحديثة ، والتصنيف العريض من هذه الدراسة المقارنة باعتبار أنها أقل أهمية من التصانيف الستة الأخرى وذلك خلال المبحث السادس .

القسم الثالث خصص بالكامل للحديث عن تصنيف ديوي العشري حيث اشتمل على مبحثين (7-8) تناول خلال المبحث السابع نبذة تاريخية عن حياة ديوي ، ونبذة أخرى عن تاريخ التصنيف العشري والطبعات المختصرة من تصنيف ديوي فيما تناول المبحث الثامن (تصنيف ديوي العشري الملامح والاستخدام) إدارة تصنيف ديوي ، والتنقيح والمراجعة ، ودولية التصنيف العشري ، وبناء الخطة الأساسية ، والبنية الصفية الأفقية . . وصولاً إلى الحديث عن بعض مبادئ وقواعد اختيار رقم التصنيف ، ثم اختتم هذا المبحث بثبتين أحدهما عن محرري طبعات تصنيف ديوي العشري ، أما الآخر فكان عن الأحداث الرئيسية في حياة ملفل ديوي والتصنيف العشري 1851-1995 .

أما المجلد الثاني (767 ص) فقد اشتمل على الخلاصات الأولى والثانية والثالثة (ص 13-36) ثم الجداول الرئيسية (ص 37-313) فالجداول المساعدة (ص 317-508) وعددها سبعة جداول (ج1 التقسيمات الموحدة ، ج2 التقسيمات المعيارية للمناطق الجغرافية والأفراد ، ج3 التقسيمات المعيارية للآداب الفردية ولأشكال أدبية معينة ، ج4 التقسيمات المعيارية للغات الفردية ، ج5 التقسيمات المعيارية للجماعات العرقية والأثنية والقومية ، ج6 التقسيمات المعيارية للغات ، ج7 التقسيمات المعيارية لمجموعات الأشخاص) . ثم ينتهي بالكشاف الهجائي النسبي (ص 509-767) .

2/2- الكتاب الثاني :

أشتمل «ك2» على أربعة مجلدات على النحو التالي :

المجلد الأول (564 ص) اشتمل على خمسة أقسام رئيسية وهي المقدمة ، وقائمة المصطلحات ، والخلاصات ، والجداول المساعدة ، والدليل الإرشادي .

المقدمة بدأها بتمهيد أوضح فيه أن العمل الذي بين أيدينا ليس ترجمة حرفية أو كاملة من تصنيف ديوي العشري في طبعته الحادية والعشرين ، وإنما تم بناؤه على الأسس العامة والخطوط العريضة لهذه الخطة على اعتبار أنها لا تصلح للتطبيق كما هي ، كما أنها بحاجة إلى كثير من الإضافات والتعديلات حتى يمكن استخدامها في مكتباتنا العربية وخاصة فيما يتصل بالعلوم الإسلامية والعربية ، ثم يردف بقوله «لذلك قمت بعمليات تقديم وتأخير في بعض الموضوعات وتعديل وإضافة موضوعات أخرى وإدماج وتفصيل مجالات موضوعية معينة لإفساح المجال للموضوعات الإسلامية والعربية» (ص 11).

ثم ذكر عناوين أشهر خطط التصنيف الحصرية والتركيبية (ثمان خطط) دون أية تفصيلات ، ثم انتقل بعد ذلك للحديث عن التعديلات والترجمات العربية السابقة والتي بلغ عددها ثلاثة عشر عملاً مشيراً إلى أن معظم هذه الترجمات والتعديلات قد تمت للطبعات الموجزة وأنها صدرت جميعها أو معظمها دون الكشاف النسبي مما جعلها تفتقد ركناً أساسياً من أركان الخطة (ص 12) ، ثم انتهى الحديث عن التعديلات التي سوف يعتمدها خلال عمله الذي بين أيدينا سواء في الجداول المساعدة أو في الجداول الرئيسية (ص 13-15) أتبعه بجدول مقارن لأرقام علوم الدين الإسلامي بين الأرقام الموجزة والموسعة (ص 16-18).

ثم كان الحديث الموجز جداً عن مولد ديوي عام 1851 ومولد تصنيفه العشري عام 1876 وكيف أن هذا الوليد (يقصد التصنيف) نما وتضاعف خلال مائة وعشرين عاماً حتى صدرت طبعته الحادية والعشرين في عام 1996 موضحاً من خلال جدول بيان تفصيلي لطبعات ديوي العشري اشتمل هذا البيان على رقم الطبعة وتاريخ الطبع وعدد الصفحات وعدد النسخ ومحرر الطبعة (ص 21).

ثم أخذ يعدد المبادئ الأساسية التي بني عليها تصنيف ديوي ، ثم انتقل بنا للحديث عن كيفية التصنيف باستخدام ديوي وهنا قدم بعض النصائح فقط مع وعد بتقديم عمل مستقل يتناول فيه هذا الموضوع بالتفصيل ، ثم تناول البناء الأساسي لخطة ديوي العشري حيث عرض أرقام وتقسيمات الخلاصة الأولى كاملة ثم مثل للخلاصة الثانية بالأرقام من 600-690 ، ومثل للخلاصة الثالثة بالأرقام من 610-619 ، ثم قدم لنا وصفاً تفصيلياً لكيان المادي لخط تصنيف ديوي العشري في طبعته الحادية والعشرين اشتمل على وصف لمحتويات المجلدات الأربعة للخطة وبناء وتركيب الأرقام مشيراً إلى أن تصنيف ديوي وإن كان تصنيفاً حصرياً ، فهو بشكل آخر تصنيف تركيبي وجهي يسمح ببناء وتركيب الأرقام والتعبير عن الأوجه الشكلية والموضوعية ، وأن أهم اتجاهات ديوي في بناء وتركيب الأرقام هي التوسع في عدد الجداول المساعدة التي وصل عددها إلى سبعة جداول ، موضحاً استخدامات تلك الجداول بعدد من الأمثلة (ص 25-29).

كذلك تحدث عن الاختيارات باعتبار أنها من علامات المرونة في خطة تصنيف ديوي العشري وتوفرها الخطة في مواضع معينة داخل الجداول الرئيسية والمساعدة للقيام بمعالجات معينة كالمعالجات المحلية أو تلك المتعلقة بلغة معينة أو بجماعات عرقية بعينها غير واردة في التصنيف المعياري داخل الخطة ، ثم تحدث عن الملامح الجديدة في الطبعة الحادية والعشرين مشيراً إلى أن هذه الطبعة قد حملت إلينا العديد من المراجعات ، والإضافة والحذف والتعديل والتبسيط ، وإعادة استخدام الموضوعات ، وإعادة التحرير لحذف رؤوس العناوين غير المرغوبة .

تحدث أيضاً عن أن الخطة قد ألغت تبصرة الاحتواء وتبصرة الأمثلة اكتفاءً بالتبصرة الموجودة فعلاً وهي تبصرة الاشتمال ، وكيف أنها أضافت للكشاف النسبي مداخل جديدة تتناسب مع المستفيدين الدوليين ، ووسعت الدليل الإرشادي وزدوته بملحوظة شاملة عن معالجة الأدلة (ص 30).

ثم أتبع ذلك بقائمة أشتملت على أهم المراجعات التي تمت في الطبعة الحادية والعشرين سواء في الجداول المساعدة أو الرئيسية (ص 31-43) ثم تناول بالحديث الكشاف النسبي موضحاً أهميته في مساعدة المصنف في الوصول إلى الرقم المناسب ، أيضاً تحدث عن الدليل الإرشادي باعتباره من أهم الملامح والتغييرات الرئيسية التي تميزت بها الطبعتان العشرون والحادية والعشرون .

بعد هذا التمهيد الهام يقدم لنا- من خلال القسم الثاني- قائمة بالمصطلحات الواردة بالخطة Glossary (ص 49-62) ، ثم يعرض للخلاصات الأولى والثانية والثالثة بالتفصيل (ص 65- 97) ، ثم الجداول المساعدة وعددها سبعة جداول (ج1 التقسيمات الموحدة ، ج2 المناطق الجغرافية والفترات التاريخية والأفراد ، ج3 واشتمل على 3أ الفنون ، 3ب الآداب الفردية ، 3ج أشكال أدبية معينة ، ج4 تقسيمات اللغات الفردية والعائلات اللغوية ، ج5 الجماعات السلالية والعرقية والقومية ، ج6 اللغات ، ج7 مجموعات الأشخاص) (ص 101-343) ثم ينتهي بعرض تفصيلي للدليل الإرشادي (345-564) .

المجلد الثاني (895 ص) واشتمل على الجداول الرئيسية للأرقام من 000-599 .

المجلد الثالث (963 ص) واشتمل على الجداول الرئيسية للأرقام من 600-999 .

المجلد الرابع (1237 ص) واشتمل على الكشاف النسبي ، حيث تناول فيه سبب تسمية الكشاف النسبي بهذا الاسم ، ثم طريقة ترتيب الكشاف ، والأرقام ذات الوجهات المتباينة في الكشاف ، والمصطلحات الواردة في الكشاف ، والمصطلحات غير الواردة في الكشاف ، وقواعد الترتيب ، والمصطلحات في الكشاف النسبي .

3- ملاحظات وتعقيبات عامة على الكتابين:

1/3 : تميز «ك1» بالدراسة التحليلية المقارنة للعديد من خطط التصنيف الفلسفية والببليوجرافية والمكتبية عند الغرب وكذلك عند المسلمين فيما يشبه التأريخ مما يجعله مرجعاً هاماً لدارسي التصنيف بصفة خاصة ومستخدميه ، هذا على الرغم من أنه لم يسهب في الحديث عن الكثير من التصانيف التي عرض لها مكتفياً ببعض المعلومات عن كل تصنيف مثل : اسم واضعه ، الهدف من وضعه ، وبيانات تتعلق بنشره . هذا في الوقت الذي اسهب فيه عن الحديث عن التصانيف المكتبية الحديثة موضحاً النشأة والتطور والرمز المستخدم ومكونات كل خطة وتحليلها مع بعض التعقيبات التي توضح مميزات أو عيوب كل خطة .

2/3 : أكتفى «ك2» بذكر أنواع خطط التصنيف الحصرية والتركيبية الشهيرة دون أية معلومات تفصيلية عنها ، ولعل السبب في هذا يرجع إلى أن «ك2» لم يكون من بين أهدافه تقديم دراسة اضافية عن خطط التصنيف الحصرية والتركيبية مثل «ك1» وإنما تركزت كل أهدافه في تقديم جداول تفصيلية لخطة تصنيف ديوي العشري في طبعته الحادية والعشرين .

3/3 : اسهب «ك1» في الحديث عن ديوي العشري ، وعن نظام تصنيفه ، ليس هذا فقط وإنما عن الأحداث التاريخية الهامة في حياة ديوي وتصنيفه حيث خصص له القسم الثالث كاملاً (المبحثان السابع والثامن) ، ويعد هذا أمراً محموداً وجهداً مشكوراً في ضوء توجه «ك1» ليكون مرجعاً هاماً لدارسي التصنيف بصفة خاصة ومستخدميه ، وباعتبار أن تصنيف ديوي يمثل جوهر العمل وموضعه الأساسي .

4/3 : أكتفى «ك2» بذكر بعض المعلومات الموجزة عن مولد ديوي وعن ميلاد تصنيفه العشري ليضفي بعضاً من المنطقية على مقدمة العمل . ولعل الفرق في التناول بين هذا وذاك يسير وفقاً للحكمة التي تقول : «كل ميسر لما خلق له» أي أن كلا الكتابين قد تناول هذه الجزئية بما يتفق وأهدافه .

5/3 : تميز «ك2» بذكر المحاولات العربية السابقة لترجمة وتعديل تصنيف ديوي العشري (ثلاثة عشر عمل من عام 1947 وحتى 1996) ذكرها جميعاً بدون أية بيانات ببليوجرافية مكتفياً بذكر اسم صاحب المحاولة تاريخ النشر فقط ، وكنت أرى أنه من المفيد جداً للقارئ العربي أن يجد بيانات ببليوجرافية كاملة عن كل عمل سابق مادام قد تعرض لها بالذكر ، كما هو الحال في مقدمة ترجمة الطبعة الثانية عشرة الموجزة التي توفر عليها «فؤاد اسماعيل فهمي» والتي قدم من خلالها بيانات ببليوجرافية كاملة عن تلك المحاولات السابقة أثناء تتبعه لمراحل إصدار الطبعات العربية لتصنيف ديوي العشري(7) .

6/3 : تميز «ك2» بوجود مقدمة منهجية تناول فيها الهدف من العمل والأسس العامة والخطوط العريضة لهذا العمل موضحاً الإضافات والتعديلات التي أقرها حتى يمكن استخدامه في مكتباتنا العربية وخاصة فيما يتصل بالعلوم الإسلامية والعربية ، وكذلك التعديلات التي سوف يعتمدها خلال عمله الذي بين أيدينا سواء في الجداول المساعدة أو في الجداول الرئيسية . وهذا ما افتقده «ك1» حيث لم يشر من قريب أو من بعيد لهذه الإضافات والتعديلات .

7/3 : تميز «ك2» بتقديم وصفاً تفصيلياً للكيان المادي لخطة تصنيف ديوي العشري الأصلية في طبعته الحادية والعشرين اشتمل على وصف لمحتويات المجلدات الأربعة للخطة وبناء وتركيب الأرقام وكذلك الاختيارات التي هي من علامات المرونة في خطة تصنيف ديوي العشري والتي توفرها الخطة المساعدة للقيام بمعالجات معينة كالمعالجات المحلية أو تلك المتعلقة بلغة معينة أوبجماعات عرقية بعينها غير واردة في التصنيف المعياري داخل الخطة ، ثم تناول الملامح الجديدة وأهم التغييرات في الطبعة الحادية والعشرين سواء في الجداول المساعدة أو الرئيسية ثم تناول بالحديث الكشاف النسبي موضحاً أهميته في مساعدة المصنف في الوصول إلى الرقم المناسب ، أيضاً تحدث عن الدليل الإرشادي باعتباره من أهم الملامح والتغييرات الرئيسية التي تميزت الطبعتان العشرون والحادية والعشرون . وهذا ما لم يقدمه «ك1» الذي ظهر خالياً من أية ملامح للطبعة الحادية والعشرين وإن كان قد ذكر بعضاً من الملامح المادية للطبعتين التاسعة عشر والعشرين (ص 362) .

8/3 : تميز «ك2» بتقديم قائمة بالمصطلحات الواردة بالخطة وبتقديم عرضاً تفصيلياً للدليل الإرشادي (345-564) .

9/3 : اشترك «ك1» و«ك2» في تقديم عرضاً للخلاصات الأولى والثانية والثالثة بالتفصيل ، وكذلك الجداول المساعدة وعددها سبعة جداول (ج1 التقسيمات الموحدة ، ج2 المناطق الجغرافية والفترات التاريخية والأفراد ، ج3 واشتمل على 3أ للفنون ، 3 ب للآداب الفردية ، 3ج لأشكال أدبية معينة ، ج4 تقسيمات اللغات الفردية والعائلات اللغوية ، ج5 الجماعات السلالية والعرقية والقومية ، ج6 اللغات ، ج7 مجموعات الأشخاص) .

10/3 : اشترك «ك1» و«ك2» في وجود العديد من الأخطاء المطبعية بكل منهما ، بالإضافة إلى ازدحام الصفحة ب «ك2» مما يسبب إرهاقاً للعين وصعوبة- أحياناً- في تمييز المدخل الرئيسي بتلك الصفحة .

11/3 : اشترك «ك1» و«ك2» في تقديم ستة عشر تعديلاً عربياً- جدول رقم (1)- (بنفس الترقيم) وهي :

جدول رقم (1)

التعديلات العربية ذات الترقيم الموحد كما وردت في «ك1»، «ك2»

رقم التصنيف	الموضــــــوع
031	الموسوعات ودوائر المعارف الصادرة باللغة العربية
051	المطبوعات المسلسلة والدوريات الصادرة باللغة العربية
061	المنظمات والجمعيات العامة في العالم العربي
071	الصحافة والصحف في العالم العربي
081	المجموعات العامة باللغة العربية
191	الفلسفة العربية الحديثة
269 - 210	علوم الدين الإسلامي
419 - 410	اللغة العربية
330.121	الاقتصاد الإسلامي
529.321	التقويم الهجري
653.41	الاختزال في اللغة العربية
819 - 810	الأدب العربي
921.1	تراجم علماء النفس والفلاسفة العرب
922.6 - 922.1	تراجم رجال الدين الإسلامي
928.1	الأدباء العرب
953	التاريخ العام للعرب والمسلمين وتقسيماته الفرعية لدول الجزيرة العربية

ويلاحظ أن معظم هذه التعديلات سبق إدخالها على طبعات عربية سابقة بمعنى أنها أصبحت تمثل حالة من الاستقرار في جل محاولات التعريب والتعديل السابقة التي قام بها مكتبيون عرب ، باستثناء البعض منها والذي يتأرجح بين عمل وآخر مثل علوم الدين الإسلامي الذي يشغل في بعض التعديلات الأرقام 210-219 ، وأيضاً رقم التصنيف الخاص بالتاريخ العام للعرب والمسلمين وتقسيماته الفرعية لدول الجزيرة العربية الذي يشغل في بعض التعديلات الرقم 956 .

وهنا يتساءل الباحث لماذا الإصرار في كل محاولات التعريب سواء السابقة أو الحالية على وضع التاريخ العام للعرب والمسلمين في الرقم 953 أو 956 (المخصص للشرق الأوسط بما فيه

تركيا وإيران) قاصراً تاريخ العرب على أهل الجزيرة العربية فقط أو ليس عرب أفريقيا أصحاب تاريخ أيضاً ، هذا على الرغم من أن الخطة الأصلية قد منحت المصنف خياراً (الجدول الثاني ص 46) لوضع التفريع المناسب للوطن العربي في 174927- وطبقاً للغة العربية في 175927- وطبقاً للديانة بل وأعطت مثالاً للدين الإسلامي على وجه الخصوص في 17671 .

تساءل آخر لماذا الإصرار على الجمع بين الأدبين الأمريكي والإنجليزي في رقم واحد 820 على الرغم من اختلاف العصور الأدبية في كل منهما ، هذا إلى جانب أن الخطة الأصلية أشارت إلى ضرورة تمييز الأدب الأمريكي بإضافة الرمز A إلى الرقم 820 في حالة ما إذا تم تخصيص الرقم 810 لأي من الآداب الأخرى غير الأدب الأمريكي .

12/3 : اشترك «ك1» و «ك2» في تقديم أربعة تعديلات عربية- جدول رقم (2)- (ترقيم مختلف) وهي :

جدول رقم (2)

التعديلات العربية ذات الترقيم المختلف كما وردت في «ك1»، «ك2»

الموضوع	"ك 1"	"ك 2"
المخطوطات العربية	091	091,1
الفلسفة الإسلامية	189	189,1
جامعة الدول العربية	341,241	341,25
المدارس الدينية الإسلامية	,5 - 371,1	371,071

ويلاحظ أن الأرقام التي أوردها «ك2» هي الأكثر مواكبة للتعديلات التي اشتملت عليها الخطة الأصلية ، فعلى سبيل المثال سنجد أن «ك1» قد قام بنقل الفلسفة الرواقية وتسكينها مع الفلسفة الأبيقورية في الرقم المخصص لهذه الأخيرة (187) وذلك لإخلاء الرقم المخصص للفلسفة الرواقية (188) ليستوعب الفلسفة الغربية في العصور الوسطى ، وبالتالي إفساح الرقم المخصص أصلاً للفلسفة الغربية في العصور الوسطى (189) لتسكين الفلسفة الإسلامية .

أما «ك2» ففضل أن يترك كل الأرقام كما وردت بالخطة الأصلية والتفريع من الرقم الخاص بالفلسفة الغربية في العصور الوسطى (189) ، ولعل هذا من وجهة نظر الباحث يعد الأفضل باعتبار أن أفضل التعديلات تلك التي تتم دون المساس بجوهر العمل الأصلي ، أما بالنسبة للرقم الخاص بالتعليم الديني فقد تم تعديله في الخطة الأصلية من الرقم 377 إلى الرقم 371 ، والسؤال هنا ! ! لماذا لم يأخذ «ك1» بهذا التعديل؟

13/3 : انفرد «ك2» بتقديم خمسة عشر تعديلاً عربياً- جدول رقم (3)- جاءت على النحو التالي :

جدول رقم (3)

التعديلات العربية التي انفرد بها «ك2»

رقم التصنيف	الموضوع
332.1221	البنوك الإسلامية
341.25	المنظمات العربية والإسلامية
371.071	المدارس الدينية الإسلامية
394.2651	العطلات الدينية الإسلامية
394.26511	عطلة عيد الفطر
394.26512	عطلة عيد الأضحى
394.26513	عطلة عيد رأس السنة الهجرية
394.26514	عطلة المولد النبوي
509.53	تاريخ العلم عند العرب
610.953	تاريخ الطب عند العرب
641.565	الطهي طبقا للشريعة الإسلامية
686.211	الطباعة بالحروف العربية
704.9481	الفن الإسلامي
723.3	العمارة الإسلامية
745.6191	الخطوط العربية

على الرغم من أن التعديلات السابقة تمثل سبقاً مهماً سواء من حيث مناسبتها لطبيعة الإنتاج الفكري العربي بصفة عامة والإسلامي بصفة خاصة أو من حيث مسايرتها لقواعد الترقيم بالخطة الأصلية ، إلا أن الباحث قد استطاع الخروج بعدة مؤشرات وهي :

1/13/3- تعد التعديلات الخاصة بالمنظمات العربية والإسلامية ، والعطلات الدينية الإسلامية ، والطهي طبقاً للشريعة الإسلامية ، والطباعة بالحروف العربية ، تعد مقبولة ومفهومة بالنسبة لمتتبع تلك التعديلات والمقارن لها بما ورد في الخطة الأصلية حيث عمد معد «ك2» إلى تسكين هذه الموضوعات في أرقام غير مدرجة على الإطلاق بالخطة الأصلية بل وبعيدة نوعاً ما عن أية تعديلات قادمة من قبل هيئة تحرير تصنيف ديوي العشري- على

الأقل- على المدى القريب ، فعلى سبيل المثال سنجد أن الخطة الأصلية قد أوردت أرقاماً للعطلات الدينية المسيحية 394.299 وأيضاً العطلات الدينية اليهودية 394.267[8] ، وبالتالي فإن الرقم الذي خصصه معد «ك2» للعطلات الدينية الإسلامية 394.2651 في مأمن من أية تعديلات- على الأقل- على المدى القريب .

2/13/3- على الرغم من أن معد «ك2» قد عمد إلى تسكين موضوع البنوك الإسلامية في الرقم 332.1221 وهو رقم غير مدرج بالخطة الأصلية ، إلا أن الباحث يتساءل عن السبب وراء اختيار معد «ك2» لهذا الرقم بالذات خاصة وأنه مفرع من الرقم 332.122 المخصص للبنوك المندمجة أو المتحدة Incorporated banks[9] ، وماهي العلاقة بين البنوك المتحدة والبنوك الإسلامية؟ الم يكون من الأفضل استغلال توافر موضوع «المؤسسات البنكية المتخصصة» Specialized banking institutions الذي يشغل الرقم 332.2 بالخطة الأصلية ، ومن ثم إضافة موضوع جديد تحته هو «البنوك القائمة على أساس ديني» وتسكين هذا الموضوع في الرقم غير المدرج بالخطة الأصلية 332.29 ، ومن ثم تسكين موضوع «البنوك الإسلامية» في الرقم 332.291 .

3/13/3- قام معد «ك2» بتسكين موضوع المدارس الدينية الإسلامية في الرقم 371.071 ، وبمراجعة هذا الرقم بالخطة الأصلية تبين للباحث أن هذا الرقم وتفريعاته مخصص للمدارس المسيحية Christian religious schools ، هذا على الرغم من أن الخطة الأصلية منحته خياراً مثالياً يتمثل في استخدام الأرقام 371.079-371.072 للمدارس الدينية الأخرى Other religious school[10] .

4/13/3- بالنسبة للرقمين المخصصين لتاريخ العلم عند العرب 509.53 ، وتاريخ الطب عند العرب 610.953 فهما مطابقان للتعليمات الواردة بالخطة الأصلية ومخصصان للمعالجات التاريخية والجغرافية ومعالجة الأشخاص Historical, Geographical, Persons treatment[11] .

14/3- لاحظ الباحث عند مقارنته للأرقام الواردة بالخلاصة الثالثة بكل من «ك1» و «ك2» أن هناك ثمانية وأربعون اختلافاً في الأرقام المخصصة لموضوعات بعينها- جدول رقم (4)- وهي على النحو التالي :

جدول رقم (4)

الاختلافات بين الأرقام المخصصة لموضوعات بعينها بكل من "ك1" و "ك2"

رقم التصنيف	الموضوع "ك1"	الموضوع "ك2"	الموضوع بالخطة الأصلية
002	غير مشغول	الكتاب	The book
004	غير مشغول	معالجة البيانات	Data processing
005	غير مشغول	البرمجة	Computer programming, Programs, Data
006	غير مشغول	طرق حاسوبية خاصة	Special computer methods
024	لوائح المكتبة وتشريعاتها	غير مشغول	Unassigned
029	التوثيق	غير مشغول	Unassigned
062	المنظمات والهيئات والجمعيات العامة الإنجليزية والأمريكية	المنظمات والهيئات والجمعيات العامة في الجزر البريطانية وانجلترا	General orgnizations in British isles in England
072	الصحافة والنشر في انجلترا وأمريكا وكندا	الصحافة والنشر في الجزر البريطانية وانجلترا	Journalism and Newspapers in British isles in England
082	المجموعات العامة الإنجليزية والأمريكية والكندية	المجموعات باللغة الإنجليزية	General collections in English
098	الكتب النادرة ذات المحتوى والمضمون الخاص	الكتب الممنوعة ، المزورة والمسروقة ، المضللة	Prohibited works, forgeries, hoaxes
112	تصنيف المعرفة	غير مشغول	Unassigned
157	المتناهي واللامتناهي	غير مشغول	Unassigned
159	علم النفس العيادي (الإكلينيكي)	غير مشغول	Unassigned
187	الفلسفة الأبيقورية والرواقية	الفلسفة الأبيقورية	Epicurean philosophy
188	الفلسفة الغربية في العصور الوسطي	الفلسفة الرواقية	Stoic philospophy
302	غير مشغول	التفاعل الاجتماعي	Social interaction
303	غير مشغول	العمليات الاجتماعية	Social processes
304	غير مشغول	العوامل المؤثرة في السلوك الاجتماعي	Factors affecting social behavior
305	غير مشغول	الجماعات الاجتماعية	Social groups
306	غير مشغول	الثقافة ومؤسساتها	Culture and institutions
307	غير مشغول	المجتمعات	Communities
309	الأحوال الاجتماعية	غير مشغول	Unassigned

تابع : جدول رقم (4)

الاختلافات بين الأرقام المخصصة لموضوعات بعينها بكل من "ك1" و "ك2"

رقم التصنيف	الموضوع "ك1"	الموضوع "ك2"	الموضوع بالخطة الأصلية
312	إحصائيات السكان	غير مشغول	Unassigned
329	الأحزاب السياسية	غير مشغول	Unassigned
337	غير مشغول	الاقتصاد الدولي	International economics
376	التعليم النسوى	غير مشغول	Unassigned
377	المدارس والدين	غير مشغول	Unassigned
406	العروض	المنظمات والإدارة	405-406 Standrad subdivision
426	العروض	غير مشغول	Unassigned
436	العروض	غير مشغول	Unassigned
446	العروض	غير مشغول	Unassigned
456	العروض	غير مشغول	Unassigned
466	العروض	غير مشغول	Unassigned
476	العروض	غير مشغول	Unassigned
486	العروض	غير مشغول	Unassigned
571	غير مشغول	الفسيولوجيا والموضوعات ذات الصلة	Physiology and related subjects
272	الأجناس البشرية	الكيمياء الحيوية	Biochemistry
273	الأنثروبولوجيا الطبيعية	أجهزة فسيولوجية معينة في الحيوانات ، علم الأنسجة وعلم الفسيولوجيا الموضعي (المكاني)	Specific physiological system in animal, regional histology and physiology
574	علم الأحياء	غير مشغول	Unassigned
574.5	علم البيئة (الإيكولوجيا)	غير مشغول	Unassigned
575	الوراثة والتطور	أجزاء معينة من / وأجهزة فسيولوجية من النبات	Specific parts of and physiological system in plants
576	علم الميكروبات	الوراثة والتطور	Genetics and evolution
577	الطبيعة العامة للحياة (أصل بداية الحياة - الفرق بين الكائنات الحية)	علم البيئة (الإيكولوجيا)	Ecology
578	استخدام الميكروسكوب فى علم الأحياء	التاريخ الطبيعي للكائنات الحية	Natural history of organisms and related subjects

تابع : جدول رقم (4)

الاختلافات بين الأرقام المخصصة لموضوعات بعينها بكل من "ك1" و "ك2"

رقم التصنيف	الموضوع "ك1"	الموضوع "ك2"	الموضوع بالخطة الأصلية
579	جمع وحفظ العينات البيولوجية	الكائنات الدقيقة – الفطريات – الطحالب (تصنف هنا النباتات الثالوسية)	Microorganisms, fungi, algae
589	النباتات الثالوسية	غير مشغول	Unassigned
756	اللوحات التاريخية	غيرم مشغول	Unassigned
789	آلات الإيقاع	المؤلفون والملحنون الموسيقيون ، والموروثات الموسيقية	Composers and traditions of music

وبمراجعة الاختلافات السابقة على الطبعة الأصلية تمكن الباحث من استخلاص بعض المؤشرات على النحو التالي :

1/14/3– تبين للباحث التزام «ك2» بجميع التعديلات التي وردت بالطبعة الحادية والعشرين وترجمتها كما هي دون إخلال أو تقصير ، وهو مالم يلتزم به «ك1» حيث وضح أنه لم يأخذ بتلك التعديلات ولم يذكر سبب إهماله لها .

2/14/3– على الرغم من أن «ك1» قد نص في مقدمة (ص 10) على استناده على الطبعة الحادية والعشرين الموسعة (1996) والطبعة الثانية الموجزة (1989) ، إلا أنه قد تبين للباحث أن «ك1» لم يأخذ أيضاً بالتعديلات الواردة بالطبعة الثانية عشرة الموجزة والتي جاءت متماثلة في كثير من أرقامها وموضوعاتها مع ماورد بالطبعة الحادية والعشرين كما هو الحال في الأرقام : 002 ، 003 ، 004 ، 005 ، 006 ، 024 ، 029 ، 062 ، 072 ، 098 ، 112 ، 125 ، 157 ، 159 ، 302– 309 ، 329 ، 337 ، 426– 486 ، 589 ، 756 ، 789 . في حين تماثلت الأرقام والموضوعات الواردة بجداول «ك1» مع الأرقام والموضوعات الواردة بجداول الطبعة الثانية عشرة الموجزة في : 082 ، 198 ، 376 ، 377 ، 571 ، 579 .

15/3– حظيت الطبعة الحادية والعشرون بالعديد من المراجعات بالجداول الرئيسية – جدول رقم 5– وهي على النحو التالي :

جدول رقم (5)

المراجعات بجداول الطبعة الحادية والعشرين

الموضـــوع	الرقـــم
Data processing, computer science	004
Internet	004.678
Neural nets	006.32
Multimedia systems	006.7
Population	304.6
The poor	305.569
Education	306.43
Parties in specific countries in modern world	.29 - 324.24
Military research and development	355.07
Specific conditions	.198 - 362.196
Seasons	508.2
Fractals	514.742
Supergravity	530.1423
Supercolliders	539.736
Immunity	616.079
Nanotechnology	620.5
Superconductivity	621.35
Nonlinear optics	621.3694
Communications networks	621.3821
Agricultural genetics	631.5233
Insecticides	632.9517
Cooking for special occasions	641.568
Breads and bread-like foods	641.815
Special topics in the arts	700.4
Western popular music	781.64
Theatrical dancing	792.78
General kinds fo sports and games	796.04
Sled dog racing	798.83

استطاع الباحث من خلال مقابلته للأرقام الواردة بالجدول السابق والتي تمثل بعضاً من المراجعات التي حظيت بها الطبعة الحادية والعشرين مع الأرقام الواردة بالجداول الرئيسية بكل من «ك1» و «ك2» ، الخروج بعدد من المؤشرات جاءت على النحو التالي :

1/15/3- توافر جميع الأرقام الواردة بالجدول السابق وموضوعاتها بالجداول الرئيسية لـ «ك2» وهو مايعني التزام «ك2» بجميع التعديلات التي وردت بالطبعة الحادية والعشرين وترجمتها كما هي دون إخلال أو تقصير .

2/15/3- يستطيع المتتبع لتلك المراجعات والمقارن لها بما ورد بالجداول الرئيسية ل «ك1» أن يكتشف بنفسه عدم التزام «ك1» بالتعديلات التي وردت بالطبعة الحادية والعشرين ، ويمكن التمييز بين أربعة مستويات من الاختلافات بين ما أورده «ك1» من جداول وموضوعات وبين جداول وموضوعات الخطة الأصلية .

1/2/15/3- وردت بعض الأرقام بالجداول الرئيسية لـ «ك1» مثل : 004 وتفريعاته ، 006 وتفريعاته ، 304.6 ، 305.569 ، 306.43 ، وردت غير مشغولة Unassigned ، في حين أنها ممثلة بموضوعات بعضها حديث مثل موضوع «الإنترنت» ، والبعض الآخر تم تسكينه من أرقام أخرى مثل موضوع «السكان» الذي أصبح يشغل الرقم 304.6 بعد أن كان يشغل الرقم 307.2 .

2/2/15/3- وجود عدد من الموضوعات غير ممثلة على الإطلاق بجداول «ك1» مثل : «الإنترنت 004.678» ، «الشبكة العصبية 006.32» ، «نظم قاعدة المعرفة 006.33» ، «نظم الوسائط المتعددة 006.7» ، «البحوث والتنمية العسكرية 355.07» ، «خدمات لمرضى في حالات معينة 198-362.196» ، «تكنولوجيا النانو 620.5» ، «المناعة 616.079» ، «الوراثة الزراعية 631.5233» ، «الخبز والأطعمة الشبيهة 641.815» ، «الطهي لمناسبات خاصة 641.568» ، «الموسيقى الشعبية الغربية 781.64» .

3/2/15/3- وجود عدد من الموضوعات ممثلة بجداول «ك1» ولكنها غير متطابقة الترقيم مع الخطة الأصلية مثل :

1/3/2/15/3- «معالجة البيانات وعلم الحاسب الآلي» الذي ورد بجداول «ك1» تحت الرقم 001.6 وورد بالخطة الأصلية تحت الرقم 004..

2/3/2/15/3- «الأحزاب في دول معينة من العالم الحديث» الذي ورد بجداول «ك1» تحت الرقم 329.9 وورد بالخطة الأصلية تحت الرقم 29-324.24.

3/3/2/15/3- «الانتخاب والإجراءات ؛ حق الاقتراع» الذي ورد بجداول «ك1» تحت الرقم 324 وورد بالخطة الأصلية تحت الرقم 324.6 .

4/3/2/15/3- «فصول السنة» الذي ورد بجداول «ك1» تحت الرقم 525.5 وورد بالخطة الأصلية تحت الرقم 508.2 .

5/3/2/15/3- «الرقص المسرحي» الذي ورد بجداول «ك1» تحت الرقم 792.8 وورد بالخطة الأصلية تحت الرقم 792.78 .

6/3/2/15/3- «سباقات كلاب التزلج» الذي ورد بجداول «ك1» تحت الرقم 798.7 وورد بالخطة الأصلية تحت الرقم 798.83 .

4/2/15/3- لاحظ الباحث وجود موضوع «الخبز» ممثلاً بأرقام في الكشاف النسبي ل «ك1» (ص 598) وغير موجود بالجداول الرئيسية .

4- نتائج الدراسة:

1/4- تميز «ك1» بالدراسة التحليلية المقارنة للعديد من خطط التصنيف الفلسفية والببليوجرافية والمكتبية عند الغرب وكذلك عند المسلمين فيما يشبه التأريخ مما يجعله مرجعاً هاماً لدارسي التصنيف بصفة خاصة ومستخدميه .

2/4- أكتفى «ك2» بذكر أنواع خطط التصنيف الحصرية والتركيبية الشهيرة دون أية معلومات تفصيلية عنها ، كذلك فقد اكتفى بذكر بعض المعلومات الموجزة عن مولد ديوي وعن ميلاد تصنيفه العشري ليضفي بعضاً من المنطقية على مقدمة العمل .

3/4- تميز «ك2» بوجود مقدمة منهجية تناول فيها الهدف من العمل والأسس العامة والخطوط العريضة لهذا العمل موضحاً الإضافات والتعديلات التي أقرها حتى يمكن استخدامه في مكتباتنا العربية وخاصة فيما يتصل بالعلوم الإسلامية والعربية .

4/4- افتقد «ك1» وجود مقدمة منهجية يتناول فيها الهدف من العمل والأسس العامة والخطوط العريضة للعمل ، كذلك فهو لم يوضح الإضافات والتعديلات التي أقرها ، حيث لم يشر من قريب أو من بعيد لهذه الإضافات والتعديلات .

5/4- تميز «ك2» بتقديم وصف تفصيلي للكيان المادي لخطة تصنيف ديوي العشري الأصلية في طبعته الحادية والعشرين .

6/4- ظهر «ك1» خالياً من أية ملامح للطبعة الحادية والعشرين وإن كان قد ذكر بعضاً من الملامح المادية للطبعتين التاسعة عشر والعشرين .

7/4- تميز «ك2» بتقديم قائمة بالمصطلحات الواردة بالخطة وبتقديم عرضاً تفصيلياً للدليل الإرشادي .

8/4- اشترك «ك1»و «ك2» في تقديم عرضاً للخلاصات الأولى والثانية والثالثة بالتفصيل ، وكذلك الجداول المساعدة .

9/4- اشترك «ك1»و «ك2» في تقديم ستة عشر تعديلاً عربياً بنفس الترقيم .

10/4- اشترك «ك1» و «ك2» في تقديم أربعة تعديلات عربية ولكن بترقيم مختلف .

11/4- انفرد «ك2» بتقديم خمسة عشر تعديلاً عربياً تمثل سبقاً مهماً- رغم تحفظات الباحث- سواء من حيث مناسبتها لطبيعة الإنتاج الفكري العربي بصفة عامة والإسلامي بصفة خاصة أو من حيث مسايرتها لقواعد الترقيم بالخطة الأصلية .

12/4- لاحظ الباحث عند مقارنته للأرقام الواردة بالخلاصة الثالثة بكل من «ك1» و «ك2» أن هناك ثمانية وأربعون اختلافاً في الأرقام المخصصة لموضوعات بعينها ، وبمراجعة تلك الاختلافات على الطبعة الأصلية تبين للباحث التزام «ك2» بجميع التعديلات التي وردت بالطبعة الحادية والعشرين وترجمتها كما هي دون إخلال ، وهو مالم يلتزم به «ك1» حيث وضح أنه لم يأخذ بتلك التعديلات ، ولم يأخذ أيضاً بالتعديلات التي وردت بالطبعة الثانية عشرة الموجزة رغم نصه على استناد عمله عليها .

13/4- حظيت الطبعة الحادية والعشرون بالعديد من المراجعات بالجداول الرئيسية ، وقد تبين للباحث توافر جميع الأرقام الواردة بتلك المراجعات وموضوعاتها بالجداول الرئيسية لـ «ك2» ، في حين وضح عدم التزام «ك1» بتلك المراجعات حيث وردت بعض الأرقام بالجداول الرئيسية لـ «ك1» غير مشغولة في حين أنها ممثلة بموضوعات في الخطة الأصلية ، كذلك فقد تبين للباحث وجود عدد من الموضوعات غير ممثلة على الإطلاق بجداول «ك1» وهي موجودة وممثلة بالخطة الأصلية ، هذا إلى جانب وجود عدد من الموضوعات ممثلة بجداول «ك1» ولكنها غير متطابقة الترقيم مع الخطة الأصلية .

14/4- قد يدعى البعض عدم عدالة المقارنة بين «ك1» و «ك2» معللين ذلك بأن كل منهما ينتمي إلى درجة مختلفة من التصنيف حيث ينتمي «ك1» إلى التصنيف الواسع الذي «يعنى باستخدام الأجزاء الرئيسية فقط من قوائم التصنيف والاستغناء عن التفريعات الدقيقة»(12) ، في حين أن «ك2» ينتمي إلى درجة أخرى يطلق عليها التصنيف الضيق الذي «يعنى باستخدام قوائم التصنيف بطريقة مفصلة إلى أبعد حدود التفصيل أو تصنيف كل وعاء بطريقة مخصصة باستخدام كل التفريعات المتاحة في نظام التصنيف»(13) ، ويرى الباحث أن المقارنة بين العملين قد اقتصرت- في كثير من الأحيان- على أرقام الخلاصة الثالثة أي الشعب الألف ، وذلك لمتابعة التعديلات العربية بكلا العملين وقياس مقدار التميز بينهما ، فضلاً عن الوقوف على مدى التزام كل من العملين بالتعديلات والخيارات التي وفرتها الخطة الأصلية دون التطرق إلى التفريعات الدقيقة ، هذا على الرغم من التفريعات بجداول «ك1» قد بلغت في بعض المعالجات الموضوعية أربعة أرقام مثل موضوع الأطباء 610.6952 ، وموضوع مقياس

الرسم 912.0148 بل وبلغت خمسة أرقام في موضوعات أخرى مثل «التاريخ الأيوبي» 953.07393 .

15/4– على الرغم من أن الدراسة قد أوضحت عدم توافق الكثير من الأرقام والموضوعات الواردة بجداول «ك1» مع ماورد بالطبعة الحادية والعشرين والطبعة الثانية عشرة الموجزة ، فضلاً عن عدم مسايرتها للتعديلات والمراجعات التي تمت على هاتين الطبعتين ، إلا أن الباحث يرى أن «ك2»– رغم الجهد المبذول والأفضلية الواضحة عن «ك1»– قد سار في كثير من الأحيان على نهج سابقيه عند إدراجه للتعديلات العربية ولم يستطيع الخروج بنا من بوتقة المحلية إلى آفاق العالمية التي تتيح لنا اعتماد التعديلات العربية من هيئة تحرير تصنيف ديوي العشري حتى تكون لنا خطة تصنيف مقننة يمكن اعتمادها من قبل «مكتب توزيع خدمات الفهرسة بمكتبة الكونجرس» المسئول عن نشر وتوزيع تسجيلات مارك 21 بحيث يمكن الاعتماد عليها عند تحول مكتباتنا بالكامل إلى النظام الآلي بحيث تسمح لنا بتبادل إنتاجنا الفكري مع غيرنا عبر تسجيلات مارك 21 .

مصادر الدراسة

(1) عبدالوهاب عبدالسلام أبو النور . الخطة العربية للتصنيف : نظم التصنيف في الوطن العربي المشكلات والحلول المقترحة .– الطبعة الأولى .– القاهرة : عالم الكتب ، 1996 . ص 86-88 .

2) شعبان عبدالعزيز خليفة ، ومحمد عوض العايدي . التصنيف العشري القياسي للمكتبات المدرسية والعامة .– القاهرة : المكتبة الأكاديمية ، 1996 . ص 163-164 .

3) محمد عوض العايدي . تصنيف الكتب : تاريخ ونظم التصنيف مع دراسة خاصة عن تصنيف ديوي العشري .– الطبعة الأولى .– القاهرة : مركز الكتاب للنشر ، 2002 . ص114 -113 .

4) محمد عوض العايدي . تصنيف الكتب . مرجع سابق . ص 113 .

5) محمد عوض العايدي . مرجع سابق . ص 127 .

6) محمد فتحي عبدالهادي . البحث ومناهجه في علم المكتبات والمعلومات .– الطبعة الأولى .– القاهرة : الدار المصرية اللبنانية ، 2003 . ص 150 .

7) ديوي ، ملفل . تصنيف ديوي العشري : الطبعة الثانية عشر الموجزة/ تعريب وتعديل فؤاد اسماعيل فهمي .– الرياض : دار المريخ للنشر ، 1996 . ص 9-10 .

(8) Dewey, Melvil. Dewey decimal classification and relative index.- Ed.21/edited by Joan S.Mitchell, Julianne Beall, Winton E.matthews, Gregory R.New York: Forest Press, 1996. P 514.

(9) Dewey, Melvil. Ibid. P 424.

(10) Dewey, Melvil. Ibid. P 753.

(11) Dewey, Melvil. Ibid. P 903.

(12) أحمد أنور بدر ، محمد فتحي عبدالهادي . التصنيف : فلسفته وتاريخه ، نظريته ونظمه وتطبيقاته العملية .– الرياض : دار المريخ للنشر ، 1995 . ص 225 .

(13) أحمد أنور بدر ، محمد فتحي عبدالهادي . المرجع السابق . ص 225 .

الاتجاهات الحديثة في التحليل الموضوعي: نحو مدخل موضوعي متكامل لمصادر المعلومات(4)*

د. شريف كامل شاهين
أستاذ المكتبات والمعلومات
كلية الآداب- جامعة القاهرة

ملخص :

يتناول هذا الجزء من الدراسة النتائج المتعلقة بالاتجاهات الحديثة في الفهرسة الموضوعية والتصنيف والتكشيف والاستخلاص ، كما يتناول التصور المقترح للمدخل الموضوعي المتكامل لمصادر المعلومات ، وينتهي بالتوصيات .

القسم الخامس: النتائج والتوصيات

1:5 النتائج:

يمكن وصف الحالة الراهنة لممارسات التحليل الموضوعي بأن هناك عملية تحول من عمليات وإجراءات الفحص البشري بالعين المجردة والعقل والفكر الإنساني لنص مصدر المعلومات وأجزائه الأساسية إلى الفحص الآلي من خلال برمجيات الإنسان الآلي Robot وغيرها لمفردات نصوص مصادر المعلومات مع التركيز على قراءة وتمييز تيجان واصفات البيانات Metadata Tags لإنشاء تسجيلات مصادر المعلومات الإلكترونية بعناصر بيانات وصفية وموضوعية . كما تشهد قوائم رؤوس الموضوعات والمكانز تغيرات في التصميم والإخراج وطرق الاستخدام تتلائم وانتقالها إلى الشكل الإلكتروني على الخط المباشر من خلال شبكة الإنترنت أو بيئة العمل المفتوح . كما أثبتت الأساليب الآلية للتحليل الموضوعي فشلها التام فيما يتعلق بتحقيق المبادئ والقواعد والركائز الأساسية للتحليل الموضوعي من

* نشر الجزء الأول من الدراسة في عدد أبريل 2004 .
* نشر الجزء الثاني من الدراسة في عدد أكتوبر 2004 .
* نشر الجزء الثالث من الدراسة في عدد يوليو 2005 .

حيث : إختيار مصطلحات موضوعية تتلاءم والمجال الموضوعي لمصدر المعلومات بشكل مباشر ، هذا إلى جانب صعوبة الإلتزام بمبدأ وحدة وثبات المصطلحات المستخدمة للتعبير عن موضوعات المصادر . ولذلك تتجه أنظار الباحثين في هذا الميدان نحو الضبط الاستنادي ، واستخدام الركائز الأساسية لعملية التحليل الموضوعي ممثلة في : قوائم رؤوس الموضوعات أو المكانز لتحقيق عملية الضبط في الواقع . كما تشهد الساحة العالمية للمعلومات عملية إحياء لدور أو وظيفة قديمة من وظائف التصنيف وخطط التصنيف ، وهي دعم إجراءات تصفح مصادر المعلومات بأسلوب منهجي نسقي ، وكذلك مساندة عمليات أو استراتيجيات البحث في نظم استرجاع مصادر المعلومات . **ونستعرض فيما يلي أبرز النتائج التي توصل إليها البحث :**

* تركيز القواعد والمبادئ العامة للتصنيف على اختيار رمز تصنيف واحد فقط لمصدر المعلومات ، وهذا يعني التركيز على المكان الذي سيوضع فيه مصدر المعلومات ، وليس على التعبير الدقيق عن محتوى المصدر بدقة ، حيث تترك هذه المهمة لعملية الفهرسة الموضوعية أو اختيار رؤوس الموضوعات . هذه الصورة التي يسعى المتخصصون إلى تغييرها بالتأكيد على أدوار التصنيف وخططه في مجالات تصفح مصادر المعلومات وإعداد استراتيجيات البحث . . إلخ .

* تخطت رموز التصنيف عقبة توحيد لغة التعبير عن موضوعات مصادر المعلومات ، والتي كانت ولاتزال عقبة كبيرة أمام رؤوس الموضوعات .

* توفر برمجيات بناء وإنتاج مصادر المعلومات الإلكترونية إمكانات التكشيف الذاتي والتلخيص الآلي لنص مصدر المعلومات . كما أن الروابط الفائقة بين متن النص ونص مصدر أو مصادر معلومات أخرى قد خلقت بعداً جديداً لعملية التحليل الموضوعي قد يتطلب إعادة النظر في مبدأ التخصيص المباشر لرؤوس الموضوعات .

* وفرت شبكة الإنترنت بيئة إلكترونية واحدة جمعت بين مصادر المعلومات ، وقواعد البيانات البيليوجرافية ، وفهارس المكتبات ، والركائز الفنية للتصنيف ، والفهرسة الموضوعية ، والتكشيف (خطط التصنيف ، وقوائم رؤوس الموضوعات ، والمكانز) . وقد يدفعنا هذا الوضع الفريد في تاريخ الضبط الببليوجرافي إلى طرح جملة تساؤلات عن مستقبل قواعد البيانات الببليوجرافية؟ ومستقبل المستخلصات تحديداً؟ وخصوصاً أننا نعلم أنه يمكن من خلال رابطة فائقة واحدة التنقل بين أجزاء مصدر المعلومات أو حتى الإنتقال إلى أجزاء مصدر أو مصادر معلومات أخرى .

* يفرض التواجد الإلكتروني للمكتبة أو مرفق المعلومات من خلال موقعها على شبكة الإنترنت ، طرح فهرسها على الشبكة للاستخدام ، ويصبح بالتالي محل مقارنة وتقييم من جانب مستخدميه . وأمام هذا الوضع تسعى المكتبة أو مرفق المعلومات إلى التميز بسمات أو خصائص قد ترتبط بمجال تغطية الفهرس أو بإمكاناته البحثية أو من خلال تصميم واجهات جذابة يسهل التعامل معها . ويعد فهرس الاسترجاع العام على شبكة (الويب) نقلة مكانية تكنولوجية صاحبها تغيرات وظيفية في مسألة إتاحة الفهرس لاستخدام مصدر المعلومات الموصوف . لقد أصبحت الفهارس مزيجاً من التسجيلات البيليوجرافية الويبليوجرافية ، ومجموعات مصادر المعلومات أيضاً .

* انتشار المشروعات التعاونية في مجال الضبط البيليوجرافي ، وخصوصاً ضبط مصادر المعلومات الإلكترونية على شبكة الإنترنت ، ويستخدم لتلك المشروعات مسميات متنوعة نذكر منها : محركات البحث- الأدلة الموضوعية- البوابات الموضوعية- الفهرس الموحد . . إلخ وهناك من يقترح على المكتبات التي لديها الرغبة في دمج تسجيلات مصادر المعلومات الإلكترونية الشبكية مع تسجيلات مجموعاتها من مصادر المعلومات بالتوجه نحو النظم التعاونية لفهرسة المصادر الإلكترونية المتاحة على الإنترنت لتجنب تضخم فهارسها دون مبرر مقنع .

* تفتقر واصفات البيانات Metadata إلى القواعد والتوجيهات المرشدة لوصف الكيان المادي و الموضوعي لمصادر المعلومات الإلكترونية .

* محركات البحث هي في الأساس قواعد بيانات وببليوجرافية كشفية لمصادر المعلومات الإلكترونية على شبكة الإنترنت . يعتمد في بناءها على اقتطاف الكلمات المفتاحية الحرة من نصوص مصادر المعلومات . أن التكشيف على الإنترنت- ممثلاً في محركات أو آليات البحث- ليس تكشيفاً مهنياً خالصاً نابعاً من بيئة المكتبات ومرافق المعلومات ، وإنما من مؤسسات و شركات لها ثقلها التجاري في صناعة المعلومات ، وكل ما تطمح إليه هو الربح المادي أكثر من حرصها على الجودة الفنية ، إلا أن هذا لايقلل من شأن تلك الأساليب . ولذلك فإن آليات التكشيف المستخدمة من جانب تلك الشركات أو المؤسسات هي في الأساس آليات لحصد الكلمات المفتاحية المسجلة ضمن واصفات البيانات Metadata المصاحبة للمصادر الإلكترونية المتاحة على الإنترنت ، وهي آلية تتناسب تماماً مع معدلات نمو مصادر المعلومات على الشبكة ، ومع بنيتها الإلكترونية وتعدد ارتباطاتها الفائقة وتنوع أشكال محتواها المعلوماتي (النصي والصوتي والمصور والفيديو) . كما تتناسب تماماً هذه الآلية مع الطبيعة الديناميكية لهذه المصادر من حيث تجديد مواقعها وتحديث محتواها المعلوماتي باستمرار .

* بوابات المعلومات المعتمدة على موضوعات محددة هي الاتجاه المهني التخصصي للتجميع الويبليوجرافي ، والببليوجرافي لمصادر المعلومات معاً في قاعدة بيانات واحدة . حيث تركز عملية تجميع مصادر المعلومات على أفضل المصادر بناءً على معايير موضوعة لهذا الغرض .

ويمكننا عرض نتائج البحث في نقاط سريعة تلغرافية مصنفة تحت عناوين رئيسية تعكس الأساليب المختلفة للتحليل الموضوعي كما هو متعارف عليها في مجال المكتبات ومرافق المعلومات ، فيما يلي :

الاتجاهات الحديثة في الفهرسة الموضوعية :

1- الاتجاه نحو البرامج التعاونية في مجال الفهرسة الموضوعية .

2- الاهتمام بتحديث قوائم رؤوس الموضوعات ، وربط عمليات تحديثها بخطة التصنيف ، ومثالنا هو سياسة التحديث المنتظمة التي تربط بين قائمة رؤوس موضوعات مكتبة الكونجرس وبين تصنيف ديوي العشري .

3- الاهتمام المتزايد بالضبط الاستنادي للمصطلحات أو رؤوس الموضوعات على مجال واسع تعاوني بين عدة مكتبات أو مرافق معلومات . ويمكن إرجاع هذا الاهتمام إلى الشكوى المتكررة من تدني مستوى نتائج عمليات البحث باستخدام أدوات البحث على الإنترنت .

4- وفرت واصفات البيانات Metadata فرص متنوعة للإشارة إلى المضمون الفكري لمصادر المعلومات الإلكترونية الشبكية ، وهي تشمل المصطلحات المقننة (المعيارية/ المقيدة) والكلمات المفتاحية الحرة المقتطفة من النص بلغته الطبيعية .

الاتجاهات الحديثة في التصنيف :

1- الاهتمام بتحديث خطط التصنيف عن طريق الخط المباشر من خلال الإنترنت ، بل والتصنيف على الخط المباشر أيضاً من خلال مواقع تتميز بالتفاعل والمساعدات الفورية .

2- استثمار الإنترنت في خلق بيئة عمل للمصنف تتسم بالدقة والسرعة والإطراد والسهولة ، والحداثة .

3- الاعتماد على خطط التصنيف في تنظيم مصادر المعلومات على الإنترنت ونشأة مايعرف بالأدلة الموضوعية وبوبات المعلومات المعتمدة على الوضوع ، والتي يمكن اعتبارها مزيج

يجمع بين خصائص وسمات الفهرس المصنف والفهرس الموضوعي . كما تم الاعتماد على البنية الهرمية لبعض خطط التصنيف المعروفة في تصميم واجهات استخدام تسمح بالعرض المنهجي لمصادر المعلومات بناءاً على ترابط موضوعاتها .

4- استخدام رمز التصنيف كنقطة وصول في استراتيجيات البحث ، وبالتالي يخضع الرمز لمعظم أشكال آليات البحث في نظم استرجاع المعلومات .

الاتجاهات الحديثة في التكشيف :

1- التركيز على التكشيف الحر لمصادر المعلومات الإلكترونية باستخدام الكلمات المفتاحية التي يتم اشتقاقها من نص المصدر .

2- التكشيف باستخدام برمجيات يطلق عليها الإنسان الآلي Robot من أجل إعداد مايسمى بمحركات أو آليات البحث .

3- إدراج المصطلحات الكشفية ضمن عناصر واصفات البيانات .

4- تطوير المكانز التقليدية بما يسمح بسهولة التعامل واختصار وقت الاستخدام ، والحداثة .

الاتجاهات الحديثة في الاستخلاص :

1- انتشار التلخيص الآلي لمصدر المعلومات الإلكتروني من خلال برمجيات بسيطة مجانية .

2- إدراج المستخلصات ضمن عناصر واصفات البيانات .

2:5 المدخل الموضوعي المتكامل لمصادر المعلومات

من بين أهداف البحث اقتراح تصور مدروس للمدخل الموضوعي المتكامل لمصادر المعلومات يمكن للمكتبات وغيرها من مرافق المعلومات العمل بمقتضاه فيما يتصل بالتحليل الموضوعي لمجموعاتها من مصادر المعلومات التي يمكن تصنيفها في الفئات الأربع التالية :

1- مجموعات مصادر المعلومات المادية (الملموسة) المتاحة على أرفف المكتبة أو في مخازنها .

2- مجموعات مصادر المعلومات الإلكترونية الشبكية التي تم توفير الوصول إليها بمقابل مالي نظير الاشتراك فيها ، وهي تشمل قواعد البيانات والدوريات الإلكترونية ، و المصادر المرجعية المتاحة على الإنترنت وغيرها .

3- مجموعات مصادر المعلومات المادية (الملموسة) ، والإلكترونية الشبكية المملوكة لمكتبات أخرى من خلال الفهرس الموحد .

4- مجموعات مصادر المعلومات الإلكترونية الشبكية المتاحة بالمجان على الإنترنت .

ولكن قبل أن نقدم التصور المقترح ، سوف نعرض لمبررات هذا التصور الجديد ، وهي مبررات مأخوذة من الواقع العملي أو الفعلي لممارسات التحليل الموضوعي في بيئة المكتبات ومرافق المعلومات .

أولاً : فصل وتمييز بين أساليب التحليل الموضوعي :

يوضح الشكل (6) مسارات التحليل الموضوعي كما يمارس في الواقع من جانب المكتبات ومرافق المعلومات . فهناك مجموعة من العوامل التي ساعدت على استمرار الفصل والتمييز بين أساليب التحليل الموضوعي وبالتالي أشكال نقاط الوصول الموضوعية ، نذكر منها مايلي :

*** التمييز بين مصادر المعلومات على أساس نمط استرجاع محتوياتها إلى[1] :**

(أ) الوثائق الكلية أو المكبرة Macro documents أو الوحدات الببليوجرافية الكاملة ، حيث يتم استرجاع المصدر ككل متكامل ، مثلاً الكتاب أو الدورية أو الرسالة الجامعية . . الخ .

(ب) الوثائق المصغرة Micro Documents أو أجزاء الوحدات الببليوجرافية ، حيث يتم استرجاع الأجزاء الفكرية الموضوعية المتكاملة لمصدر المعلومات (المواد الببليوجرافية) وهي تشمل : تقارير البحوث ، الأطروحات ، فصول الكتاب ، مقالات الدوريات ، بحوث المؤتمرات ، وبراءات الاختراع ، وثائق المواصفات القياسية . . الخ .

*** التمييز بين قواعد البيانات الببليوجرافية المحسبة على أساس نوع مصادر المعلومات ، إلى :**

1- قواعد بيانات تعالج المطبوعات الكبرى ، مثل الكتب .

2- قواعد بيانات تعالج المطبوعات الصغرى ، مثل مقالات الدوريات .

فهناك فصل من الناحية العملية ، وهو أن الكتب يمكن أن تقف على رفوف المكتبة ، ولذلك يمكن ترتيبها في نوع ما من الترتيب المفيد الذي هو عامل مهم في البحث الموضوعي . أما المواد الأخرى فلا يمكن أن ترتب بهذه الطريقة . فمن الممكن ان ترتب الدوريات ككل على الرفوف ، أو أعمال المؤتمرات التي تظهر في شكل الكتاب ، ولكن هذا لايعطي وصولاً مباشراً إلى المقالات الفردية في داخلها[2] .

* الحرص في أحيان كثيرة وعدم الحرص في أحيان أخرى على التمييز بين مسميات نقاط الوصول الموضوعية أو مؤشرات المحتوى المختلفة : الكلمات المفتاحية/ كلمات المفتاح/ الكلمات الدالة/ الكلمات المعبرة/ الكلمات المشتقة أو المقتطفة . . الرؤوس التكشيفية- رموز التصنيف- رؤوس الموضوعات- الواصفات/ المدخل الكشفي/ المصطلح الكشفي/

مؤشر المحتوى- العبارات أو الجمل المختصرة . هذا بالرغم من الاتفاق الثابت والواضح على مفهوم مؤشر (رابطة) المكان الذي قد يتراوح مابين رقم صفحة أو سطر في صفحة أو رقم مجلد أو عمود أو بيانات ببليوجرافية أو رقم الطلب .

* الفصل بين عمليات التحليل الموضوعي على أساس نوع مرفق المعلومات ، فالفهرسة الموضوعية ارتبطت بوصف المحتوى الموضوعي لمجموعات المكتبات . بينما ارتبط التكشيف بالتحليل الموضوعي الدقيق لمصادر المعلومات في المكتبات المتخصصة ومراكز المعلومات المتخصصة والأرشيف .

* الفصل المادي بين بدائل الوثائق وبين الوثائق نفسها . وهو أمر طبيعي عايشته البشرية منذ تاريخ الكتابة والنشر فبطاقات الفهرس لا ترتبط بموصفاتها من مصادر المعلومات ربطاً مادياً ولكن يحدث الربط من خلال بيانات ببليوجرافية تحدد هوية المصادر ومن خلال رقم طلب يحدد موقع أو مكان تواجد تلك المصادر ، على عكس البنية الإلكترونية الشبكية التي جمعت بين المصادر وبدائلها في مكان واحد وقد تصل درجة الالتحام والربط بين بدائل الوثائق والوثائق نفسها إلى أن تكون جزءاً ضمنياً فيها لايتجزأ عنها ، وهو ماحدث بين واصفات البيانات Metadata والمصادر الإلكترونية .

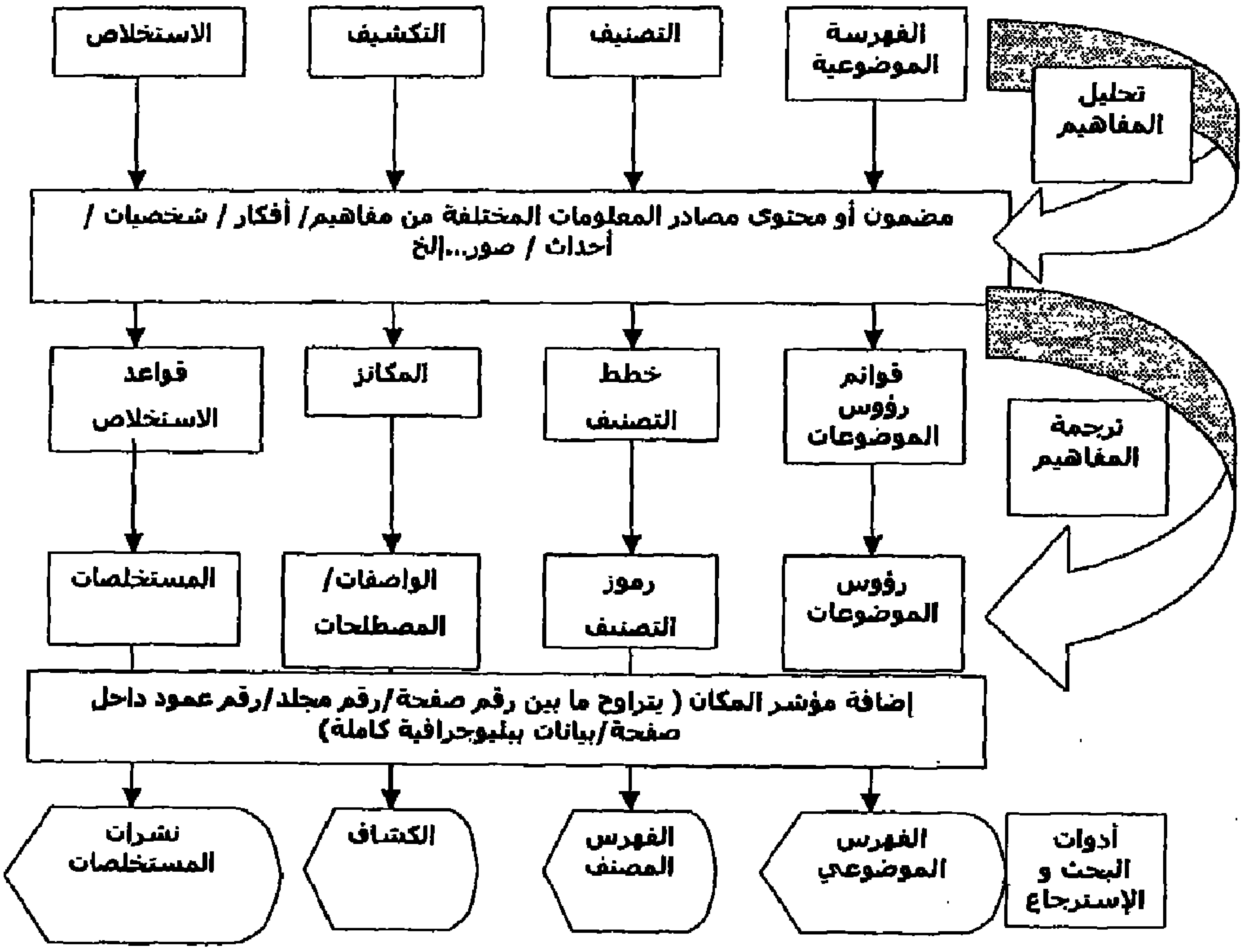

شكل (6) مسارات التحليل الموضوعي لمصادر المعلومات في المكتبات ومرافق المعلومات

ثانياً: نقد ذاتي للفصل والتمييز بين أساليب التحليل الموضوعي ودعوة للتكامل :

ورد في سياق أدبيات التحليل الموضوعي المنشور مجموعة من التعليقات والتلميحات بخصوص عدم جدوى الفصل أو التمييز بين الأساليب المختلفة للتحليل الموضوعي لمصادر المعلومات ، ونستشهد ببعضها في الفقرات التالية :

* وبعد عرضه لاستخدامات تصنيف ديوي العشري ، وتصنيف مكتبة الكونجرس في الإسترجاع الآلي ، يختتم ماكتبه بالفقرة التالية[3] :

«إن الجمع بين الكلمات المفتاحية والمصطلحات في كل من التصنيف العشري لديوي وكذلك تصنيف مكتبة الكونجرس سيقدم لنا إمكانيات أكبر في استراتيجيات البحث ، أي أكبر مما يمكن أن يقدمه أي واحد منها وحده . كما أن المدخل التصنيفي والمدخل الهجائي يكمل أحدهما الآخر عن استخدامهما كأدوات استرجاعية» .

* في الخمسينيات والستينيات من القرن العشرين دأب كثير من الكتاب والباحثين على الظن بأن الاسترجاع الموضوعي يمكن أن يتم : إما عن طريق واحد من نقاط الوصول الهجائية (رؤوس الموضوعات ، أو الواصفات ، أو الكلمات المفتاحية) أو عن طريق أرقام التصنيف . أما التفكير والبحث الحديث فقد أدرك (أو بصورة أصح بدأ في تأكيد فرض قديم) : أن لكل طريقة نقاط قوة ونقاط ضعف وأن استخدام الطرائق الثلاث معاً : المصطلحات الهجائية المقيدة- الرموز المصنفة المقيدة- الكلمات المفتاحية غير المقيدة- هو أقوى من أي طريقة بمفردها . والحقيقة المعروفة أن البحث برموز التصنيف والمصطلحات المقيدة أو الكلمات المفتاحية يكمل كل منهم الآخر كثيراً ، وهما يقودان إلى نتائج أفضل من كل منهما على حدة[4] .

* ينتقد «لانكستر» الإنتاج الفكري المتخصص في مجال المكتبات وعلم المعلومات لأنه مستمر في معالجة قضايا فهارس المكتبات في عزلة عن صناعة قواعد البيانات . ويستشهد بتجربة OCLC مركز الحاسب الآلي للمكتبات على الخط المباشر التي كسرت هذه العزلة في الواقع العملي وتم تقديم خدمة First Search في عام 1991م للتعامل مع الفهرس الموحد للمركز على الخط المباشر ، فضلاً عن العديد من قواعد البيانات الببليوجرافية والأدوات المرجعية التي تنتجها الأجهزة الحكومية والتجارية . كما أن هناك اتجاه متزايد في تحميل فهارس الخط المباشر للكشافات الإلكترونية لمقالات الدوريات والمجموعات الخاصة والنصوص الكاملة لبعض المواد كالموسوعات ، وتهيئة كل ذلك للبحث والاسترجاع[5] . وهذا مايؤكده الأستاذ الدكتور حشمت قاسم حين يقول[6] :

«أن التطورات في شبكات الاتصالات والوسائط والنشر الإلكتروني والنصوص الفائقة . . والتكشيف الذاتي للوسائط عن طريق الروابط الفائقة . . قد أسهمت فيما يلي :

1- تحقيق التقارب بين قواعد البيانات الببليوجرافية من جهة وفهارس المكتبات من جهة أخرى ، حيث بدأت الأخيرة تستوعب التسجيلات الخاصة بمصادر المعلومات الأخرى خلاف الكتب المنفردات ، كمقالات الدوريات وبحوث المؤتمرات .

2- أن فهارس المكتبات لم تعد تقتصر على مقتنيات المكتبات من مصادر المعلومات ، وإنما أصبحت تعرف بأماكن المصادر التي يمكن ان تلبي حاجة المستفيد أينما وجدت .

3- تحقيق التقارب بين الكشافات الببليوجرافية من جهة وكشافات النصوص وكشافات الكتب من ناحية أخرى» .

* أن الاتجاه السائد الآن بوجه عام هو أن نظم استرجاع البيانات الببليوجرافية ينبغي أن توفر مقومات البحث باللغة الطبيعية واللغات المقيدة في الوقت نفسه . حيث يركز المهتمون بدراسة إمكانات البحث الموضوعي في الفهارس المتاحة على الخط المباشر على تصميمات النظم التي تكفل البحث بالكلمات المفتاحية ، ودعم تسجيلات الفهارس بعناصر من اللغة الطبيعية كالكشافات وقوائم المحتويات(7) .

* بالنسبة للتكشيف هناك آراء تفيد بأن التكشيف بالتعيين والتكشيف بالإشتقاق يكمل كل منهما الآخر(8) .

ثالثاً : التصور المقترح للمدخل الموضوعي المتكامل لمصادر المعلومات :

يوضح الشكل (7) الحاجة إلى التكامل أو الدمج الببليوجرافي للأدوات والمصادر ، أو كيف يمكن لوجود لغة مشتركة موحدة بين النظم المختلفة أن تتحقق أقصى درجات التفاهم والانسجام في العمل و القضاء على مايسمى بالفوضى الببليوجرافية Bibliographic Chaos . لقد ذكر «ألوري» بعد التنبيه بأنها حقيقة لاتقبل النقاش مايلي(9) :

«هذه الحقيقة هي أنه حتى مع إنفاق مزيد من الوقت والمال في البحث ومع المخاطرة باحتمال تلقي مادة هامشية بجانب المواد المتصلة اتصالاً حقيقياً بموضوع البحث ، فإن إدماج لغة مصنفة/ مع لغة هجائية مقيدة/ مع لغة هجائية غير مقيدة ينتج أكمل ملف ممكن .

ماهية المدخل الموضوعي المتكامل لمصادر المعلومات :

يقصد بالمدخل الموضوعي المتكامل الآتي :

الجمع أو الدمج بين استخدام الكلمات أو الألفاظ للتعبير عن الموضوعات ، واستخدام الأرقام أو رموز التصنيف للتعبير عن الموضوعات نفسها . وبالتالي يتم الاعتماد على أداة واحدة للحصول على المصطلحات اللفظية وأرقام التصنيف المناسبة لموضوعات مصدر المعلومات . ومايؤكد هذا الاتجاه ظاهرة التكامل بين خطط التصنيف ، وقوائم رؤوس الموضوعات . كما يلاحظ أيضاً توجه قوائم رؤوس الموضوعات نحو الاعتماد على بنية المكانز في تحديد العلاقات القائمة بين الموضوعات تحديداً دقيقاً . أو العمل على الدمج والتكامل بين تعيين المصطلحات الكشفية اللفظية المعبرة عن المحتوى الفكري لمصدر المعلومات ، واختيار رمز أو رموز التصنيف المناسبة له ، واقتطاف الكلمات المفتاحية من المصدر نفسه .

لماذا المدخل الموضوعي المتكامل لمصادر المعلومات؟

1- لعدم جدوى الفصل والتمييز بين أساليب أو أشكال التحليل الموضوعي . فالتصنيف لايرتبط فقط بترتيب الكتب على الرفوف ، ورؤوس الموضوعات لا ترتبط فقط بتسجيلات مقالات الدوريات في الكشافات ، والمستخلصات لاترتبط فقط بتسجيلات بحوث المؤتمرات والرسائل الجامعية وغيرها من مصادر المعلومات الموصوفة في نشرات مستخلصات الإنتاج الفكري .

2- لأن البيئة الإلكترونية المشتركة التي تجمع معاً مصادر المعلومات مع أدوات التعريف بها والبحث عنها وتصفح محتوياتها ، لن تعترف بوجود أية فوارق أو حدود أو فواصل بين خطوط التحليل الموضوعي .

3- إشتراك قطاع ناشري ومنتجي ومؤلفي مصادر المعلومات الإلكترونية في التحليل الموضوعي لمصادر المعلومات من خلال عناصر واصفات البيانات Metadata الضمنية التي تولد مع ولادة مصدر المعلومات .

كيف نحقق المدخل الموضوعي المتكامل لمصادر المعلومات؟ عن طريق تنفيذ الآتي :

1- معاملة الفئات الأربع الأساسية لمصادر المعلومات- المتاح التعرف عليها وأحياناً الوصول إليها- في مرافق المعلومات معاملة فنية واحدة فيما يتصل بالتحليل الموضوعي ، باستخدام الأداة نفسها المشار إليها في العنصر السابق . وهذه المصادر هي :

* مجموعات مصادر المعلومات المادية (الملموسة) المتاحة على أرفف المكتبة أو في مخازنها .

* مجموعات مصادر المعلومات الإلكترونية الشبكية التي تم توفير الوصول إليها بمقابل مالي نظير الاشتراك فيها ، وهي تشمل قواعد البيانات والدوريات الإلكترونية ، والمصادر المرجعية المتاحة على الإنترنت وغيرها .

* مجموعات مصادر المعلومات المادية (الملموسة) ، والإلكترونية الشبكية المملوكة لمكتبات أخرى من خلال الفهرس الموحد .

* مجموعات مصادر المعلومات الإلكترونية الشبكية المتاحة بالمجان على الإنترنت .

2- تحقيق التكامل بين عناصر واصفات البيانات Metadata وبين حقول الوصف في التسجيلات الببليوجرافية بفهارس المكتبات ومرافق المعلومات ، وخصوصاً فيما يتعلق بالعناصر والحقول المعبرة عن موضوع أو موضوعات مصادر المعلومات ، والتي تشمل على سبيل المثال : رموز التصنيف- رؤوس الموضوعات- الواصفات الموضوعية- المستخلصات- الملخصات- الوصف الموضوعي- الكلمات المفتاحية .

3- توحيد وتقنين الرموز أو العلامات المستخدمة للتعبير عن العلاقات بين المصطلحات الموضوعية والتي تعكس علاقات الترادف أو التساوي ، والعلاقات الرتبية ، والاتصال إلخ .

4- عدم الاهتمام بالشكل المادي لمصدر المعلومات أثناء التحليل الموضوعي على حساب المحتوى الفكري .

5- تحقيق التكامل والترابط بين الفهرس الموضوعي ، والفهرس المصنف ، وقواعد البيانات الببليوجرافية من كشافات أو نشرات مستخلصات ، ومحركات البحث ، والبوابات الموضوعية ، ومصادر المعلومات نفسها .

ويوضح شكل (8) تدفق العمل بنمط المدخل الموضوعي المتكامل لمصادر المعلومات .

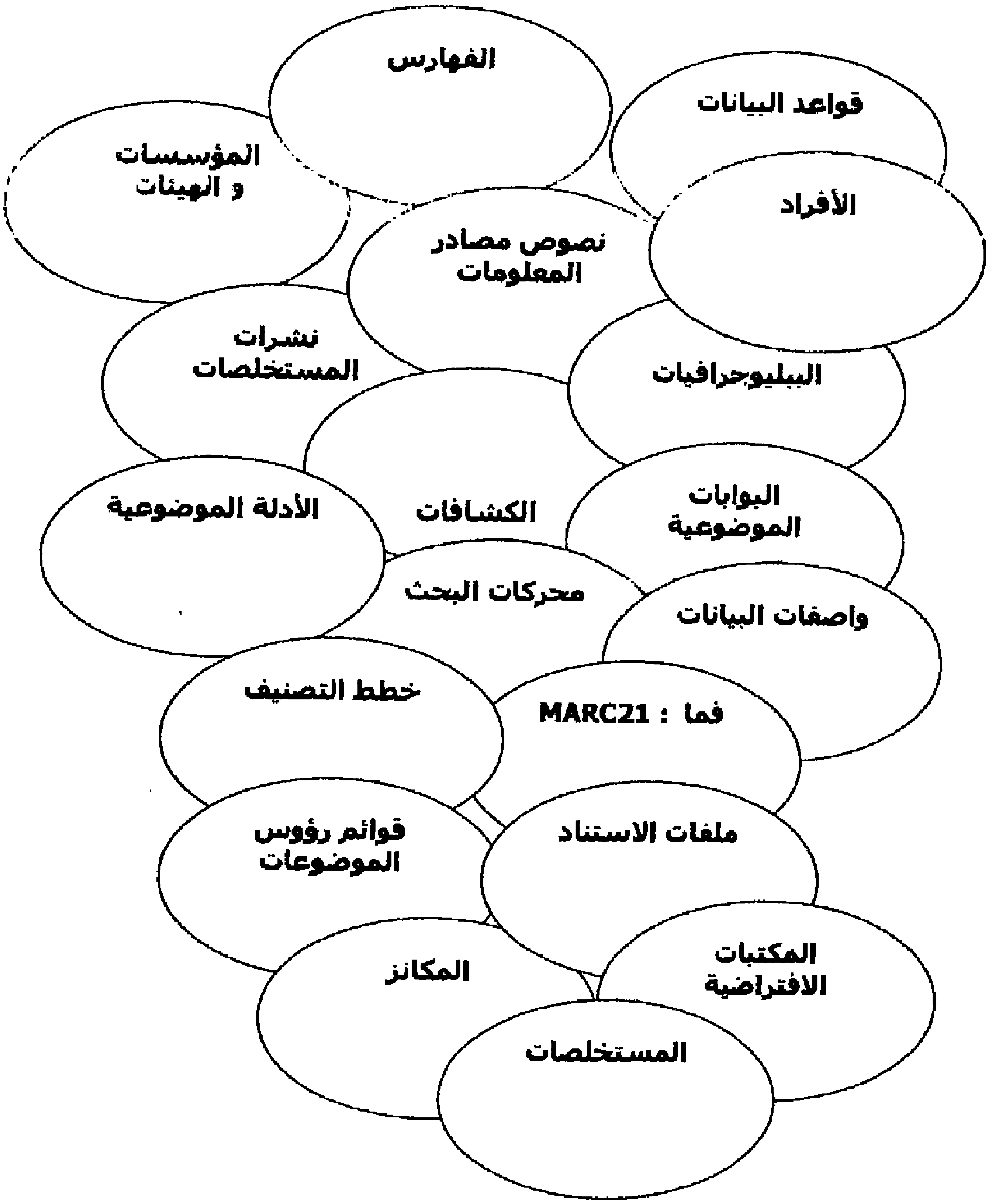

شكل (7) الحاجة إلى التكامل أو الدمج الببليوجرافي للأدوات والمصادر

(اللغة المشتركة الموحدة بين النظم المختلفة لتحقيق أقصى درجات التفاهم والإنسجام في العمل)

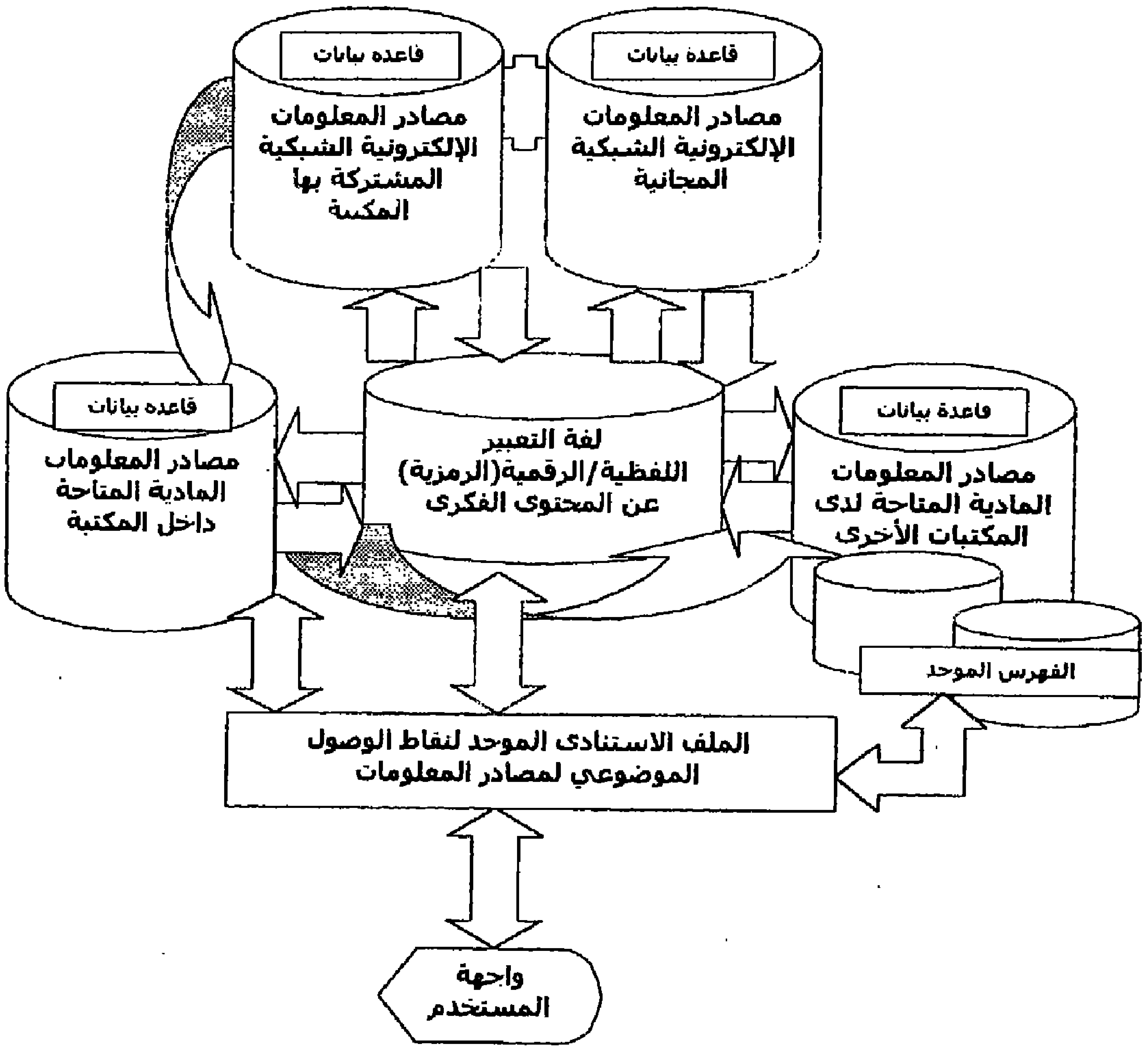

شكل (8) إنسيابية إعداد المدخل الموضوعي المتكامل لمصادر المعلومات

3:5 التوصيات

من الطبيعي أن ينتهي بحث الاتجاهات الحديثة في مجال ما بمجموعة من التوصيات الموجهة لأطراف متنوعة تشمل الباحثين والمهنيين والأكاديميين والمؤسسات المهنية والأكاديمية العاملة في مجال البحث ، أو قد يتم توجيهها إلى منظمات عالمية أو للحكومات نفسها . . إلخ . وفي العادة لايخرج مضمون تلك التوصيات عن الحالات التالية : توجيه الدعوة إلى تطبيق أسلوب جديد أو الحث على الاهتمام بقضية حديثة جوهرية مهملة أو التنبيه بخطورة عدم التقيد بإجراء جديد أو مستحدث . . وهكذا تكون نوعية التوصيات لمثل هذه الفئة من الأبحاث . ولكن بحثنا هذا سوف توجه توصياته إلى مجتمعين هما :

المجتمع العالمي للمكتبات والمعلومات

1- الاهتمام باللغة العربية عند إصدار معايير واصفات البيانات Metadata واستشارة المتخصصين العرب في هذا المجال ، وعدم الاعتماد على الكتابات المنشورة أو اجتهادات اختصاصي الحاسبات في شؤون ببليوجرافية خالصة .

2- الاهتمام بمصادر المعلومات الإلكترونية العربية والتعريف بها من جانب محركات البحث والأدلة الموضوعية المتخصصة .

3- التحرك سريعاً نحو تبني المعايير المختلفة لواصفات البيانات بعد فحصها والتأكد من سلامة بنيتها الببليوجرافية ، ثم مد الجهات المسؤولة عنها بالركائز الفنية اللازمة (قواعد للفهرسة وخطط للتصنيف وقوائم رؤوس الموضوعات) للمحافظة على الاطراد عند استخدامها . ويجب ألا ننسى أن هذه الواصفات لاقيمة لها دون مضمون سليم متكامل موحد .

المجتمع العربي للمكتبات والمعلومات

1- التفكير الشامل المتكامل لقضايا الضبط الببليوجرافي ومعاييره وأدواته المتعلقة بكل من المكتبات والمتاحف والأرشيف على أنها نسيج واحد .

2- تبني مشروعات معايير واصفات البيانات لمصادر المعلومات الإلكترونية .

3- في حالة عدم احتواء ناشري ومنتجي مصادر المعلومات الإلكترونية تحت مظلة اتحاد الناشرين العرب ، فإن الحاجة ملحة لإنشاء مثل هذا التنظيم لتحقيق عدة أغراض من بينها مايلي :

* رصدار معيار موحد للبنية الإلكترونية لكافة أنواع مصادر المعلومات على ضوء الاتجاهات العالمية في هذا المضمار .

* إلزام ناشري ومنتجي ومؤلفي مصادر المعلومات الإلكترونية باستيفاء واصفات البيانات لمصادرهم بالشكل المعياري الصحيح ، والذي يتم الاتفاق عليه بالتنسيق مع الاختصاصيين في مجال المكتبات والمعلومات .

* إلزام منتجي وناشري محركات البحث والأدلة الموضوعية العربية بالإلتزام بالتقنينات والمعايير والخطط المعمول بها في أوساط المكتبات ومرافق المعلومات .

4- دعوة القطاع الخاص وحثه وتحفيزه على الاستثمار في المجالات التالية ، ولكن مع اشتراط تنسيق العمل مع الجمعية المهنية للمكتبات والمعلومات ، وتحت مظلة الاتحاد العربي للمكتبات والمعلومات :

* تبني خطة تصنيف ديوي العشري شاملة كافة التعديلات العربية ، وكذلك قائمة رؤوس الموضوعات العربية الكبرى من حيث : المتابعة الدورية المنتظمة للتطورات والإضافات والتحديثات العالمية على خطة التصنيف ، ومواكبتها بعمل الإجراءات اللازمة ، ومتابعة تحديث رؤوس الموضوعات بما يستجد من إضافات أو تعديلات على ضوء النشرة الأسبوعية لتحديث قائمة رؤوس موضوعات مكتبة الكونجرس ، وأية موضوعات أخرى استحدثها الاهتمام العربي المشترك . ثم إنشاء موقع على الإنترنت لكل من الخطة و القائمة لمساعدة المكتبات ومرافق المعلومات على التعامل الإلكتروني السريع معهما .

* العمل كهيئات أو وكالات ببليوجرافية وطنية أو حتى أقليمية تهتم بالتخطيط لمشروعات الضبط الببليوجرافي للإنتاج الفكري العربي بكل أشكاله وأنواعه من خلال تنفيذ مشروعات الفهارس الموحدة أو إنشاء المستودعات الببليوجرافية المساندة للمكتبات ومرافق المعلومات ، والحرص على التمثيل العالمي للإنتاج الفكري العربي من خلال تسجيلات ببليوجرافية قياسية تتسم بالجودة والمواصفات العالمية .

5- الدعوة المفتوحة لكل فرد متخصص أو مرفق معلومات أو جمعية مهنية في مجال المكتبات والمعلومات بتنظيم انتفاضة ضد الركود الببليوجرافي المهيمن على نشاط المعلومات في الوطن العربي ، ولا أجد صورة قاتمة لهذا الموضوع مثل الصورة التي خطها الأستاذ الدكتور محمد فتحي عبدالهادي في مقاله عن المعالجة الفنية للمعلومات بين الواقع والمستقبل المنشور عام 2001م ، وقدم من خلاله صورة واقعية لم تختلف كثيراً عن الواقع الذي وصفه في مقال آخر تم نشره منذ أكثر من 15 عاماً (في عام 1986م) عن ركائز الضبط الببليوجرافي العربي : نظرة عامة ودعوة للتوحيد . ولكن يبدو أن الدعوة لم تصل بعد لأصحابها وتحتاج لمزيد من الوقت . ونحن من خلال بحثنا هذا ندعو لانتفاضة ببليوجرافية سريعة قبل فوات الأوان ، وقبل مرور 15 عاماً أخرى . ففي عام 2001 علق الدكتور فتحي عبدالهادي عن أوضاع التحليل الموضوعي قائلاً :(10)(11)

* لقد لجأت المكتبات العربية إلى تطبيق تصنيف ديوي العشري في صورته الأصلية على المجموعات باللغات الأخرى غير العربية وتطبيق التصنيف في صورة معربة معدلة على المجموعات العربية ، وقد نتج عن ذلك تعدد الطبعات المعدلة ، الشرعى منها وغير الشرعي ، واختلافها عن بعضها البعض مما أدى إلى ارتباك وعدم توحيد في تنظيم المجموعات بالمكتبات العربية .

* إن معظم قوائم رؤوس الموضوعات العربية قوائم تقليدية لم تأخذ بالتطورات الحديثة في مجال الفهرسة الموضوعية ، وهي تعتمد على الجهد الفردي ، وتعاني من عدم التحديث المستمر والمنتظم ، هذا فضلاً عن أنها قطرية الطابع ، أي تصلح أكثر ما تصلح للتطبيق في قطر عربي معين .

* ماتزال محتويات الدوريات وبحوث المؤتمرات العربية مدفونة في طياتها في غياب أدوات الضبط الببليوجرافي المتمثلة في الكشافات . إن الكشافات الموجودة قليلة جداً ولاتكاد تغطي أكثر من ربع ماينشر من بحوث ودراسات في الدوريات وأعمال المؤتمرات . وتفتقد معظم المجالات الموضوعية وجود الكشافات التي تغطي كل من محتويات الدوريات وبحوث المؤتمرات بصورة منتظمة .

* مايزال الفكر الاستخلاصي غائباً ، ويقصد بذلك عدم وجود نشرات المستخلصات المنتظمة التي تلخص البحوث العربية بمختلف أشكالها .

* ماتزال الفهرسة التقليدية هي السائدة ، ومايزال الفهرس البطاقي هو الشائع في الاستخدام . ولم تطبق الفهرسة الآلية أو المحسبة على نطاق واسع كما لم يشع استخدام الفهارس المحسبة .

* هناك نقص واضح في قواعد البيانات المحسبة للإنتاج الفكري العربي . ورغم وجود بعض الجهود المشرقة إلا أنها بمثابة ومضات نور قليلة .

هوامش القسم الثاني

(1) عماد محمد وجيه الخالدي (1986) تحليل المحتوى : بطريقة بحث علمية لتحليل الوثائق .- مكتبة الإدارة ، مج13 ، ع3 . مايو/ يونيو . ص ص 83-102 .

2- Statement on the Internet and use of PICS: Using PICS Well, Available at: http://www.w3.org/TR/NOTE-PICS-Statement.

(3) أحمد أنور بدر ، محمد فتحي عبدالهادي (1995) التصنيف وفلسفته وتاريخه ، نظريته ونظمه وتطبيقاته العملية .- الرياض : دار المريخ . ص 39 .

(4) المصدر السابق . ص 31 .

(5) عبدالوهاب عبدالسلام أبو النور (2000) تنظيم المعرفة : مدخل عام وقضايا رئيسية في التنظيم والتصنيف .- القاهرة : عالم الكتب . ص 57 .

(6) المصدر السابق ، ص 58 نقلاً عن : Bliss, H. E(1993) Organization of Knowledge in Libraries and the Subject approach to the Books- N.Y: H.W. Wilson. 347p.

(7) المصدر السابق ، ص 71 .

(8) المصدر السابق ، ص 74 .

(9) عبدالوهاب عبدالسلام أبو النور (2002) دور التصنيف في المكتبات ومراكز المعلومات بين الوظائف التقليدية ونظم المعلومات المبنية على الحاسب .- القاهرة : عالم الكتب . ص 23 .

(10) محمد فتحي عبدالهادي (2002) اتجاهات حديثة في المكتبات والمعلومات .- القاهرة : دار غريب لطباعة والنشر والتوزيع . ص 121 .

(11) محمد فتحي عبدالهادي ، يسرية محمد زايد (2000) التكشيف والاستخلاص : المفاهيم . الأسس . التطبيقات .- القاهرة : الدار المصرية اللبنانية . ص22 .

(12) المصدر السابق ، ص 48 .

(13) حشمت قاسم (2000) مدخل لدراسة التكشيف والاستخلاص .- القاهرة : دار غريب للطباعة والنشر . ص (ط) .

(14) المصدر السابق ، ص 2 .

(15) المصدر السابق ، ص 3 .

(16) عبدالوهاب عبدالسلام أبو النور (2000) مصدر سابق . ص 57 .

(17) محمد المصري (1983) تخطيط مستقبل الضبط البيليوجرافي للإنتاج الفكري للأطباء العرب في العصر الحديث . مجلة المكتبات والمعلومات العربية ، س3 ، ع3 ، يوليو . ص 4-31 .

(18) محمد فتحي عبدالهادي (1986) ركائز الضبط البيليوجرافي العربي : نظرة عامة ودعوة للتقنين والتوحيد .- مجلة المكتبات والمعلومات العربية ، س6 ، ع2 ، أبريل . صص 25-39 .

(19) عبدالوهاب عبدالسلام أبو النور (2000) مصدر سابق ، ص 67 .

(20) لانكستر ، فردرك ولفرد ، آمي ج . وورنر (1997) أساسيات استرجاع المعلومات (نظم استرجاع المعلومات)/ ترجمة حشمت قاسم . ط3 مزيدة ومنقحة .- الرياض : مكتبة الملك فهد الوطنية ص 21 .

(21) المصدر السابق ، ص 30 .

(22) المصدر السابق ، ص 23

(23) عبدالوهاب عبدالسلام أبو النور (2000) مصدر سابق ، ص 73 .

(24) ألوري ، راو ، د . الاسدير كمب ، جون ج .بول (1998) التحليل الموضوعي في فهارس البحث المباشر/ ترجمة عبدالوهاب عبدالسلام أبو النور .- القاهرة : عالم الكتب .ص 22 .

(25) لانجريدج ، ديريك (1996) التحليل الموضوعي : الأسس والإجراءات/ ترجمة عبدالوهاب عبدالسلام أبو النور في : التصنيف العملي والتكشيف : دراسة ونصوص .- القاهرة : عالم الكتب .

(26) ملز ، جاك (1982) نظم التصنيف الحديثة في المكتبات : أسسها النظرية وتطبيقاتها العملية/ ترجمة عبدالوهاب عبدالسلام أبو النور .- القاهرة : مكتبة غريب . ص ص14-16 .

(27) أحمد أنور بدر ، محمد فتحي عبدالهادي (1995) مصدر سابق ، ص 88 .

(28) محمد فتحي عبدالهادي ، يسرية محمد زايد (2000) مصدر سابق ، ص 113 .

(29) أحمد أنور بدر ، محمد فتحي عبدالهادي (1995) مصدر سابق ، ص ص 72-78 ، ص 86 .

(30) حشمت قاسم (2000) مصدر سابق . ص ص 78-83 .

(31) فوسكت ، أ .س . (2002) التنظيم الموضوعي للمعلومات/ ترجمة عبدالوهاب عبدالسلام أبو النور .- القاهرة : عالم الكتب . ص 185 .

(32) ألوري ، راو ، د . الاسدير كمب ، جون ج .بول (1998) مصدر سابق ، ص 100 .

(33) لانكستر ، فردرك ولفرد ، آمي ج . وورنر (1997) مصدر سابق ، ص 122 .

(34) حشمت قاسم (2000) مصدر سابق ، ص 2 ، 11-12 ، 219 ، 223-229 ، 246 .

(35) محمد فتحي عبدالهادي (1997) المدخل إلى علم الفهرسة .- ط3 مزيدة ومنقحة ومراجعة .- القاهرة : دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع . ص ص 345-347 ، ص 367 .

(36) أحمد أنور بدر ، محمد فتحي عبدالهادي (1995) مصدر سابق ، ص ص 255 ، 258-261 .

(37) محمد فتحي عبدالهادي (1981) الفهرسة الموضوعية : دراسة في رؤوس الموضوعات العربية .- جدة : دار الشروق . ص 33 ، ص ص 65-80 .

(38) عبدالوهاب عبدالسلام أبو النور (2002) مصدر سابق ، ص 26 ، ص 162 .

(39) ألوري ، راو ، د . الاسدير كمب ، جون ج .بول (1998) مصدر سابق ، ص 191 .

(40) محمد فتحي عبدالهادي (1997) مصدر سابق ، ص 345 .

(41) محمد فتحي عبدالهادي ، يسرية محمد زايد (2000) مصدر سابق ، ص 133 .

(42) حشمت قاسم (2000) مصدر سابق ، ص 205 .

(43) ألوري ، راو ، د . الاسدير كمب ، جون ج .بول (1998) مصدر سابق ، ص 109 .

(44) لانكستر ، فردرك ولفرد ، آمي ج . وورنر (1997) مصدر سابق ، ص 38 .

(45) عبدالوهاب عبدالسلام أبو النور (2002) مصدر سابق ، ص 28 .

(46) حشمت قاسم (2000) مصدر سابق ، ص ص 36-40 .

(47) فوسكت ، أ .س . (2002) مصدر سابق ، ص 241 .

(48) لانكستر ، فردرك ولفرد ، آمي ج . وورنر (1997) مصدر سابق ، ص 295 .

(49) ألوري ، راو ، د . الاسدير كمب ، جون ج .بول (1998) مصدر سابق ، ص 82 .

(50) لانكستر ، فردرك ولفرد ، آمي ج . وورنر (1997) مصدر سابق ، ص 137 .

(51) ألوري ، راو ، د . الاسدير كمب ، جون ج .بول (1998) مصدر سابق ، ص 86 ، 170 .

(52) لانكستر ، فردرك ولفرد ، آمي ج . وورنر (1997) مصدر سابق ، ص 155 .

(53) ألوري ، راو ، د . الاسدير كمب ، جون ج .بول (1998) مصدر سابق ، ص 83 .

(54) لانكستر ، فردرك ولفرد ، آمي ج . وورنر (1997) مصدر سابق ، ص 234 .

(55) حشمت قاسم (2000) مصدر سابق ، ص ص 47 .

(56) لانكستر ، فردرك ولفرد ، آمي ج . وورنر (1997) مصدر سابق ، ص 133 .

(57) حشمت قاسم (2000) مصدر سابق ، ص ص 47 .

(58) شكري عبدالسلام العناني (1996) لغات تكشيف المعلومات واسترجاعها .- عالم الكتب ، مج17 ، ع1 ، يناير/ فبراير . ص ص 3-28 .

(59) محمد عبدالله القواسمة (1992) استخدام اللغة الطبيعية في استرجاع المعلومات ومشكلات ذلك في اللغة العربية .- رسالة المكتبة ، مج27 ، ع3 ، أيلول . ص ص 35-39 .

(60) على السليمان الصوينع (1994) استرجاع المعلومات في اللغة العربية .- الرياض : مكتبة الملك فهد الوطنية .

(61) حشمت محمد على قاسم (1985) كشافات الكلمات المفتاحية في السياق واحتمالاته في اللغة العربية .- عالم الكتب ، مج5 ، ع4 ، يناير . ص ص 638-650 .

(62) أحمد أنوربدر ، محمد فتحي عبدالهادي (1995) مصدر سابق ، ص 78 .

(63) ألوري ، راو ، د . الاسدير كمب ، جون ج .بول (1998) مصدر سابق ، ص 188 .

(64) محمد فتحي عبدالهادي ، يسرية محمد زايد (2000) مصدر سابق ، ص 110 .

(65) محمد فتحي عبدالهادي (2002) مصدر سابق ، ص 145 .

(66) أحمد أنور بدر ، محمد فتحي عبدالهادي (1995) مصدر سابق ، ص 85 .

(67) فوسكت ، أ .س . (2002) مصدر سابق ، ص 389 .

(68) أحمد أنور بدر ، محمد فتحي عبدالهادي (1995) مصدر سابق ، ص 102 .

(69) محمد فتحي عبدالهادي ، يسرية محمد زايد (2000) مصدر سابق ، ص 117 .

(70) فوسكت ، أ .س . (2002) مصدر سابق ، ص 344 .

(71) محمد فتحي عبدالهادي (1997) مصدر سابق ، ص 371 .

(72) المصدر السابق ، ص 374 .

(73) فوسكت ، أ .س . (2002) مصدر سابق ، ص 236 .

(74) محمد فتحي عبدالهادي (1997) مصدر سابق ، ص 385 .

(75) ألوري ، راو ، د . الاسدير كمب ، جون ج .بول (1998) مصدر سابق ، ص ص 91-98 .

(76) حشمت قاسم (2000) مصدر سابق ، ص ص 47-55 .

(77) لانكستر ، فردرك ولفرد ، آمي ج . وورنر (1997) مصدر سابق ، ص 139 .

(78) المصدر السابق ، ص 133 .

(79) المصدر السابق ، ص 142 .

(80) المصدر السابق ، ص 142 .

(81) حشمت قاسم (2000) مصدر سابق ، ص ص 45-46 .

(82) لانكستر ، فردرك ولفرد ، آمي ج . وورنر (1997) مصدر سابق ، ص 299 .

(83) فوسكت ، أ .س . (2002) مصدر سابق ، ص 199 .

(84) محمد فتحي عبدالهادي ، يسرية محمد زايد (2000) مصدر سابق ، ص 111 ، 132 ، 180 .

(85) حشمت قاسم (2000) مصدر سابق ، ص 212 .

(86) أحمد أنور بدر ، محمد فتحي عبدالهادي (1995) مصدر سابق ، ص 89 .

(87) محمد فتحي عبدالهادي ، يسرية محمد زايد (2000) مصدر سابق ، ص 119 .

تابع : جدول رقم (4)

الاختلافات بين الأرقام المخصصة لموضوعات بعينها بكل من "ك1" و "ك2"

رقم التصنيف	الموضوع "ك 1"	الموضوع "ك 2"	الموضوع بالخطة الأصلية
312	إحصائيات السكان	غير مشغول	Unassigned
329	الأحزاب السياسية	غير مشغول	Unassigned
337	غير مشغول	الاقتصاد الدولي	International economics
376	التعليم النسوى	غير مشغول	Unassigned
377	المدارس والدين	غير مشغول	Unassigned
406	العروض	المنظمات والإدارة	405-406 Standrad subdivision
426	العروض	غير مشغول	Unassigned
436	العروض	غير مشغول	Unassigned
446	العروض	غير مشغول	Unassigned
456	العروض	غير مشغول	Unassigned
466	العروض	غير مشغول	Unassigned
476	العروض	غير مشغول	Unassigned
486	العروض	غير مشغول	Unassigned
571	غير مشغول	الفسيولوجيا والموضوعات ذات الصلة	Physiology and related subjects
272	الأجناس البشرية	الكيمياء الحيوية	Biochemistry
273	الأنثروبولوجيا الطبيعية	أجهزة فسيولوجية معينة في الحيوانات ، علم الأنسجة وعلم الفسيولوجيا الموضعي (المكاني)	Specific physiological system in animal, regional histology and physiology
574	علم الأحياء	غير مشغول	Unassigned
574.5	علم البيئة (الإيكولوجيا)	غير مشغول	Unassigned
575	الوراثة والتطور	أجزاء معينة من / وأجهزة فسيولوجية من النبات	Specific parts of and physiological system in plants
576	علم الميكروبات	الوراثة والتطور	Genetics and evolution
577	الطبيعة العامة للحياة (أصل بداية الحياة - الفرق بين الكائنات الحية)	علم البيئة (الإيكولوجيا)	Ecology
578	استخدام الميكروسكوب فى علم الأحياء	التاريخ الطبيعي للكائنات الحية	Natural history of organisms and related subjects

(26) Drabenstott, Karen Markey, Simcox, Schelle, Williams, Marie (1998) understanding Subject Headings in library Catalogs.- Ann Arbor, School of Information, Umiversity of Mochigan.

(27) Svenonius, Elaine, Dorothy Mc Garry (1993) Objectivity in Evaluatingg Subject Hesding Assignment.- **Cataloguing& Classification Qurterly**, 16.pp. 5-40.

(28) Chan, Lois Mai (1989) Inter- Indexer Consistency in Subject Cataloging.- Information Technology& Libraries, 8, Dec. p.35.

(29) حشمت قاسم (2000) مصدر سابق ، ص 261 .

(30) المصدر السابق . ص 28

(31) محمد فتحي عبدالهادي ، يسرية محمد زايد (2000) مصدر سابق ، ص 32 .

(32) عبدالوهاب عبدالسلام أبو النور (2002) مصدر سابق . ص 115 .

(33) حشمت قاسم (2000) مصدر سابق ، ص 39 .

(34) المصدر السابق ، ص ص 262-271 .

(35) لانكستر ، فردرك ولفرد ، آمي ج . وورنر (1997) مصدر سابق ، ص ص 360-366 .

(36) محمد فتحي عبدالهادي (2002) مصدر سابق ، ص145 .

(37) محمد فتحي عبدالهادي ، يسرية محمد زايد (2000) مصدر سابق . ص ص 191-192 .

(38) حشمت قاسم (2000) مصدر سابق ، ص 287 .

(39) لانكستر ، فردرك ولفرد ، آمي ج . وورنر (1997) مصدر سابق ، ص 371 .

(40) حشمت قاسم (2000) مصدر سابق ، ص 287 .

(41) المصدر السابق ، ص 286 .

(42) المصدر السابق ، ص 109 .

(43) محمد فتحي عبدالهادي (1997) مصدر سابق ، ص 377 .

(44) المصدر السابق ، ص 373 .

(45) فوسكت ، أ .س . (2002) مصدر سابق ، ص 437 .

(46) Hoffman, Herbert H(2001) Subject access to works in online catalogs.- Technicalities, v. 21, no.5, sept/oct. p.9-11.

(47) حشمت قاسم (2002) مصدر سابق ، ص 39 .

(48) فوسكت ، أ .س . (2002) مصدر سابق ، ص 148 .

(49) Tilloston, j. (1995) Is Keyword Searching the Answer?. College and Research libraries 56(3) pp. 199-202.

(50) Wildemuth, B.M. and O Niel, A.L. (1995) The "Known" in Known-Item Searches: Empirical Supirical Support for User-Centered Design.- College and Research libraries, 56(3) pp. 265- 282.

(51) عبد الوهاب عبدالسلام أبو النور (2002) مصدر سابق ، ص 176 .

(52) ألوري ، راو ، د . الاسدير كمب ، جون ج .بول (1998) مصدر سابق ، ص 379 .

(13) Gorman, Michael (1997) What is the future of Cataloguing and Cataloguers? In the 63rd IFLA General Conference, August 31- September5.

(54) http://www.nlc-bnc.ca/marc/em21info.htm Marc21, Available at URL.

(55) فاتن سعيدبامفلح (2002) الميتاداتا وتنظيم مصادر المعلومات الإلكترونية في المكتبات ، ورقة بحث في ندوة المكتبات الرقمية : الواقع وتطلعات المستقبل ، تنظيم مكتبة الملك عبدالعزيز العامة بالرياض وجمعية المكتبات والمعلومات السعودية خلال الفترة من 23 إلى 24 أبريل بالرياض . ص 4 .

(56) لانكستر ، فردرك ولفرد ، آمي ج . وورنر (1997) مصدر سابق ، ص ص 75-87 .

(57) فوسكت ، أ .س . (2002) مصدر سابق ، ص 71 .

هوامش القسم الرابع

(1) Hsieh-Yee ,Ingrid(1996) Modifying Cataloging Practice and OCLC Infrastructure for . Effective Organization of Internet Resources.-Proceedings of the OCLC Internet Cataloquium.SanAntonio,Texas,(January 19,1996)

(2) Baca, Martha. "Introduction to Metadata :Pathways to Digital Information" Available at .T http://www.qetty.edu/research/institute/standard/intrometadata/index.html

(3) National Information Standards Organization(U.S)"The Dublin Core Metadata Element Set: an American National Standard"/developed by the National Information Standards Organization,ANSI/NISO Z39.85-2001

(4) Baker ,Thomas."A Grammer of Dublin Corc".*D_Lib Magazine*,vol.6,no.10(October 2000)

(5) WAIS through the Web-Discovering Environmental Information. Available at http://www.ncsa.uiuc.edu/sdg/I194/Proceedinus/Searching/crossley/metadata.html

(6) Thornely, Jennie (1999) The How of Metadata :Metadata Creation and Standards .- Paper presented at the 13th National Cataloguing Conference ,13 - 15 October. Available at URL: http://www.slq.ald.qov.au/pub/staff/catcon99.htm

(7) فاتن سعيد بامفلح (2002) مصدر سابق ، ص 7 .

(8) Greenberg ,Jane ...etc."Author-generated Dublin Core Metadata for Web Resources: .A Abaseline study in an organization " *dournal of Digital information*,vol.2,issue2(2001)

(9) Lynch ,Clifford ."The Dublin Core Descriptive Metadata Program: Strategic Implications for libraries and Networked Information Access,*ARL News/etter*,No.196.Available at http://www.arl.org/newsitr/196/dublin.html

(10) Library of Congress."Organizing the Global Digital Library II (OGDL II) Metadata. http://www.loc.gov/catdir/ood 12/metadata.htmlMeetings".(1996) Available at

(11) Hillman, Diane."Using Dublin Core",Dublin Core Metadata Initiative(2001)Available at http://dublincore.ora/documents/usaneouide/

(12) Hakala,Juha. "Internet Metadata and Library Cataloguing"Available at http://www.lnb.it/events/ifla/hakala.html

(13) Weibel, Stuart and Hakala, Juha."DC-5:The Helsinki Metadata Workshop: A report on the workshop and subsequent Developments", D-Lib Magazine,(February 1998) Available at

http://www.dlib.org/dlib/february98/02weibel.html

(14) Milstead ,Jessica and Feldman , Susan(1999)."Metadata : Cataloging by any other name... *Online*, January (1999)8p

(15) Lynch ,Clifford ."The Dublin Core Descriptive Metadata Program:Op.Cit.

(16) Baker ,Thomas."A Grammer of Dublin Core".*D_Lib Magazine*:Op.Cit.

(17) Hillman, Diane."Using Dublin Core", Dublin Core Metadata:Op.Cit

(18) Hakala, Juha. "Internet Metadata and Library Cataloguing "Available at http//www.lnb.lt/events/ifla/hakala.html

(19) Taylor,Chris."An Introduction to Metadata".Austalia:The University of Queensland (1999) Available at http: //www. library.uq.edu.auliad/ctmeta4.html

(20) Dublin Core Metadata Element Set, Version 1.1:Reference Description, Date Issued 1999 URL: http://Durl.org/dc/documents/rec-dces- 19990702.htm 07-02. Available at:

(21) Culbertson ,Becky."Comparison of Subject Treatment of Several Metadata http://library. ucsd.edu/~becky/metadata.htm Available at Standards"(Sept,25,2001)

(22) Subject Reference Structures in Automated Systems . Available at: URL: http://www.ala.org/alcts/organization/ccs/sac/metarept2.html

(23) Miksa, Shawne, Guy Frost(1997) A Proposal for the Use of the Dublin Core for Subject Analysis of Internet Based Information .Available at:
URL: http://www.valdosta.edu/~gfrost/proposal.html

(24) Sha ,Vianne T. (1995) Cataloguing Internet resources: the library approach .- The Electronic Library ,13 (5) October,pp.467 - 476

(25) فاتن سعيد بامفلح (2002) مصدر سابق ، ص 2 .

(26) Koch ,T., Ard ,A., Brummer, A., Lundberg, S.(1996) The building and maintenance of robot based internet search services: A review of Current indexing and data collection methods, Prepared to meet the requirements of work Package 3 of EU Telematics for Research, project DESIRE. Available at:
URL: http: //www.lub.lu.se/desire/radar/reports/D3.11/tot.html

(27) Powell ,Andy (2001) Metadata for the Web: RDF and the Dublin Core. Available at: URL: http://www.ukoln.ac.uk/metadata/presentations/ukolug98/paper/intro.html

(28) Sullivan, Danny(2000) Search Engine Watch. How to Use HTML Meta Tags ,Available at http://searchenginewatch.com/webmasters/meta.html:URL:

(29) فاتن سعيد بامفلح (2002) مصدر سابق ، ص 3 .

(30) سعد عبدالعزيز المفلح (2002) تنظيم مجموعات المكتبة الرقمية : التصنيف والتكشيف وبيانات البيانات ، ورقة بحث في ندوة المكتبات الرقمية : الواقع وتطلعات المستقبل ، تنظيم مكتبة الملك عبدالعزيز العامة بالرياض وجمعية المكتبات والمعلومات السعودية خلال الفترة من 23 إلى 24 ابريل بالرياض .

(31) Ard ,Anders, Sigfrid Lundberg (1998) A regional distributed WWW Search and indexing Service-the DESIRE way . Available at: URL:http://nwi.dtv.dk/www7/

(32) The Combine Harvesting Robot(2002) Available at
URL:http://www.lub.lu.se/combine/

(33) DESIRE (1999) Prototype Integrated SBIG/Index Interface . Available at
URL: http://www.sosig.ac.uk/desire/index/integration.html

(34) حشمت قاسم (2000) مصدر سابق ، ص 276-27 .

(35) Wordtracker Available at URL:http://www.wordtracker.com/

(36) the Faltstrom ,Patrik, Daigle ,Leslie (1997) The Common Indexing Protocol Prepared for Available at: URL AW3TC conference in Brisbane, Australia, May 1997
http://archive.dstc.edu.au/aw3k/capers/falstrom/

(37) Search Tools: Taxonomies ,Categorization ,Classification ,Categories ,and Directories for Searching ,2002 .Available at
URL:http://www.SearchTools.com

(38) تعريف المكتبة الوطنية الكندية للمصطلح Ontologyفي موقعها على الإنترنت تحت موضوع :
Thesauri and Controlled Vocabularies: Definitions

(39) Ontology. Available at URL: http://fiat.gaslis.utexas.edu

(40) Busch ,Joseph .A.(1999) From Authority Files to Ontologies :Knowledge Management in a Networked Environment.

(41) عبدالوهاب عبدالسلام أبو النور (2002) مصدر سابق ، ص 216 .

(42) المصدر السابق ، ص 216 .

(43) Shafer .Keith (1997) Scorpion helps catalog the Web .Available at
U RL: http: //Purl.ocic.org/scorpion

(44) Thompson ,Roger ,Keith Shafer, Diane Vizine-Goetz (1997) Evaluating Dewey Concepts .as a Knowledge Base for Automatic Subject Assignment

(45) Scorpion .Available atURL: http //orc.rsch.ocic.org: 6109/evaldc. html

(46) سعد عبدالعزيز المفلح (2002) مصدر سابق ، ص 3 .

(47) فاتن سعيد بامفلح (2002) مصدر سابق ، ص 3 .

(48) CyberDewey .Available at URL: http://www.anthus.com/CyberDewey/CyberDewey. html

(49) Cyberstacks(sm) Available at URL: http://www.public.iastate.edu/~CYBERSTACKS/

(50) Vizine-Goetz, Diane(1996) Using Library Classification Schemes for Internet Resources, Proceedings of the OCLC Internet Cataloging Project Colloquium ,San Antonio ,Texas, January 19, 1996.

(51) University of South Carolina . Beaufort Library (2002) Lesson 4: Gateways and Subject Specific databases . Available at URL:http://www.sc.edu/beaufort/library/lesson4.html

(52) Renardus (2002) Gateways Defined . Available at : URL:
http://www.renardus.org/about_us/subject_gateways.html

(53) Hutton, Angelina (2002) Subject Gateways and Portals . Available at
URL: http ://hylife.unn.ac.uk/toolkit/gateport.html

(54) Kerr, Linda, Roddy Macleod (1998) Subject-based Information Gateways ,Ariadne 18
URL: http://www.ariadne.ac.uk/issue18/subject-gateways, Available at

(55) Kirriemuir ,John...et.al (1998) Cross-Searching Subject Gateways:the query routing and forward knowledge Approach .- D_Lib Magazine ,January . Available at
URL: http: //www.dlib.org/dlib/~anuary98/Olkirriemuir.html

(56) DESIRE (1999) Information Gateways Handbook ,Information gateways overview
URL: http://www.desire.org/handbook/ 1-1.html.Available at

(57) Kirriemuir,John...et.al (1998) Op.Cit.

(58) Kirriemuir,John...et.al (1998) Op.Cit.

(59) Kirriemuir,John...et.al (1998) Op.Cit.

(60) Place, Emma (1999) International Collaboration on Internet Subject Gateways .- 65th IFLA Council and General Conference ,Bangkok ,Thailand ,August20 - August28 .

(61) DESIRE .Available at URL: http: //desire.ukoln.ac.uk/registry

(62) Milstead ,Jessica and Feldman, Susan(1999).Op.Cit.

(63) Brummer ,Anna(1999) Subject based information gateway :An Introduction .Available at:
URL: http://ix.db.dk/inettema/ranport98/03 qb.htm

(64) National Library of Australia(2001) Best Practical Checklist for Australian Subject Gateways Available at URL: http://www.nla.gov.au/initiatives/sg/bestpractice.html

(65) DESIRE (1999) The Role of Classification Scheme in Internet Resource Description and Discovery .Available at: URL:http://www.ukoln.ac.uk/metadata/desire/classification

(66) Chapman ,Ann, Michael Day and Debra Hiom (1998) Metadata: Cataloguing practice and Internet Subject-based information gateways .- Ariadne,18 Available at:
URL: http ://www.ariadne.ac.uk/issue18/Metadata

(67) ROADS Cataloguing Guidelines ,Revised version (1.1.0) / Michael Day .Available at
URL: http://www.ukoln.ac.uk/metadata/roads/cataloguing/cataloguing-rules.html

(68) Beacom ,Matthew (2000) Crossing a Digital Divide :AACR2 and Un-addressed Problems of Networked Resources.- A paper for the Conference "Bibliographic Control for the New Millenium" held in Washington ,DC. at the Library of Congress ,November (2000) Available at URL: http:lcweb.loc.gov/catdir/bibcontrol/beacom paper.html

(69) Pennell ,Charley."Cataloguing beyond the walls".Annual meeting of the APLA: Atlantic Provinces Library Association,(1997) Available at
http://www.mun.ca/library/cat/catnet/gateway.htm

(70) Olson ,Nancy B.(edt.)"Cataloging Internet Resources: Amanual and - Practical
http://www.ocic.org/ocic/man/9256cat/toc.htmGuide"(2002)Available at

(71) Hsieh-Yee ,Ingrid."Modifying Cataloging Practice and OCLC Infrastructure for Effective Organization of Internet Resources."Proceedings of the OCLC Internet Cataloqulum. SanAntonio,Texas, (lanuaryl9,1996)

(72) Banerjee,Kyle."Describing Remote Electronic Documents in the Online Catalog:Current Issues." Available athttp://www.home.earthlink. net/~banerjek/papers/comfiles.html

(73) Calhoun, Karen." Redesign of Library workflows: Experimental Models for Electronic Resource Description" . A paper for the Conference"Bib/iographic Control for, November at the Library of Congress DC., held in Washington the New Milleniurrl'
http ://lcweb.loc.gov/catdir/bibcontrol/calhoun paper.html(2000)

(74) فاتن سعيد بامفلح (2002) مصدر سابق ، ص 14 .

(75) Gorman, Michael (1999) Metadata or Cataloguing ? a false choice .- Journal of Internet Cataloguing,2,p.20

(76) Subject Cataloguing with AAT and TGM. Available at URL:
http://www.siais.ubc.ca/people/students/student projects/C Wanczycki/libr517/examples. html

(77) Cataloguing Distribution Service Available atURL:http://cweb.loc.gov/cds/ciassweb.html.

(78) Noble, A.(2000) Cataloguing the Web .- Information World Review (156) Mar, p.12.

(79) Cooperative Online Resources Catalog, Available aURL:http://www.purl ocic.org/CORC.
CORC Project participants hold first meeting .- Information Management Report,August, 1999.p.10

(80) Medeiros, Norm,"Making Room for MARC in a Dublin CoreWorld.-Online, Available at (November,1999) http://Www.onlineinc.com/onlinemag/OL19999/medeirosl1.html

(81) Bicentennial Conference on Bibliographic Control for the New Millennium :Confronting the Challenges of Networked Resources and the Web,Sponsored by the Library of Congress Cataloging Directorate, 15 - 17 November,2000. Available at
URL: http: //www. loc.gov/catdir/bibcontrol/

(82) Bibliographic Control of Web Resources :A library of Congress Action Plan .Available at
URL httt://www.loc.gov/catdir/bibcontrol/highlights061602.pdf

هوامش القسم الخامس

(1) حشمت قاسم (2000) مصدر سابق ، ص 2 ، ص 207 .

(2) فوسكت ، أ .س . (2002) مصدر سابق ، ص 141 .

(3) أحمد أنوربدر ، محمد فتحي عبدالهادي (1995) مصدر سابق ، ص 122 .

(4) ألوري ، راو ، د . الاسدير كمب ، جون ج .بول (1998) مصدر سابق ، ص 245-247 .

(5) لانكستر ، فردرك ولفرد ، آمي ج . وورنر (1997) مصدر سابق ، ص ص 69-71 .

(6) حشمت قاسم (2000) مصدر سابق ، ص 28 ، 29 .

(7) لانكستر ، فردرك ولفرد ، آمي ج . وورنر (1997) مصدر سابق ، ص 157 نقلاً عن :

Markey, Karen (1984) Subject Searching in library catalogs: before and after the introduction of Online catalogs.- Dublin, Ohio: OCLC, Inc.

Cochrane, Pauline A.(1986) Improving LCSH for use in Online Catalogs.- Littleton, Colo: Libraries Unlimited.

(8) ألوري ، راو ، د . الاسدير كمب ، جون ج .بول (1998) مصدر سابق ، ص 183

(9) ألوري ، راو ، د . الاسدير كمب ، جون ج .بول (1998) مصدر سابق ، ص 91 .

(10) محمد فتحي عبدالهادي (2002) مصدر سابق ، ص 122 ، ص 123 .

(11) محمد فتحي عبدالهادي (1986) مصدر سابق ص ص 25-39 .

تقارير

تدشين مكنز علوم الوقف

الكويت: الأمانة العامة للأوقاف

1 أكتوبر 2005

مقدمة

ترتبط القيمة الفعلية لأي منتج كان ارتباطاً وثيقاً بمدى استخدامه بين شرائح المجتمع الذي أنتج من أجله ، ومما لاشك فيه أن الخدمات المكتبية وأدواتها لا تخرج عن هذا الإطار باعتبارها منتجات تُقَدَّم لجمهور محدد من المستفيدين ، تتوقعهم المؤسسة التي تقدم هذه الخدمات ، وبالطبع فإذا ماتخيلنا أن مؤسسة مكتبية ما قد قامت بكافة أدوارها على أكمل وجه من بناء لمجموعاتها المكتبية وإعدادها فنياً واختيار أفضل الكوادر ، مع توفير كافة الوسائل الممكنة من مبنى وتجهيزات ونظم آلية ، إلى غير ذلك من الشروط الواجب توافرها في مثل هذه المؤسسات ؛ وبعد كل هذه الإجراءات لم يتعرف جمهور المستفيدين المستهدف على وجود هذه المؤسسة التي أنشئت من أجلهم ؛ حينئذ سيكون السؤال : هل لكل هذه الإجراءات والتجهيزات التي تمت على أكمل وجه أي قيمة؟ والجواب البديهي : بالطبع لا . . ذلك أن الهدف من وجود كل هذه الإجراءات والتجهيزات ، بل والمؤسسة بأسرها هو تقديم الخدمات ، وإن لم يتواجد الجمهور المستهدف لتقديم هذه الخدمات ، ينتفي الهدف من وجود المؤسسة نفسها .

لذلك فإن الخدمات المكتبية مثل أي منتج آخر ، ترتبط قيمتها الفعلية- وبالتالي قيمة المؤسسة القائمة عليها- بمدى الإقبال عليها واستخدامها من قبل الجمهور الموجه له هذه الخدمات . وفي الواقع فإن أي منتج مهما عظم شأنه لايكتفي بتوافر شروط الجودة فيه ، بل تسعى المؤسسات المنتجة له إلى تسويقه بشتى السبل ، وبكافة وسائل الإعلام . ومن هنا كانت أهمية تسويق الخدمات المكتبية بل والتسويق للمؤسسات القائمة عليها أيضاً ، باعتبارها نقطة الانطلاق الأساسية للنجاح في تحقيق الهدف من وجودها .

وفي الحقيقة فإن الكثير من المؤسسات المكتبية في عالمنا العربي غير قادرة على تحقيق النجاح المستهدف، ليس بسبب قصور فيها، ولكن لمجرد عدم معرفة المستفيد بوجود الخدمة أو المؤسسة التي تقدمها .

وعندما قامت إدارة المعلومات والتوثيق بالأمانة العامة للأوقاف في دولة الكويت ، والتي أخذت من اسم مكتبة علوم الوقف شعاراً لها ، عندما قامت بتنفيذ مشروع مكنز علوم الوقف ، وتم الانتهاء منه ، أدرك القائمون عليها أن أهمية التسويق لهذا المنتج لا تقل بأي حال عن أهمية انتاجه ، وأنه بدون الإعلان عنه وتسويقه بين الجمهور الذي أنتج من أجله ، لن يكون له قيمة تذكر. ومن هنا كانت أهمية إقامة احتفالية لتدشين المكنز ، لتكون بمثابة إعلان عن توافر هذه الأداة ، بجانب الخدمات التي تقدمها مكتبة علوم الوقف .

أهداف إقامة الاحتفالية

* التسويق للمكنز والإعلان عنه والتعريف بإمكاناته لجمهور المستفيدين الذي أعد من أجلهم ، سواء العاملين بالمكتبات ومراكز المعلومات ، خاصة تلك المتخصصة في مثل هذه القطاعات ، وبالأخص المفهرسين والمكشفين الذين يعملون على تكشيف وتحليل المقتنيات في هذا المجال ؛ أو الباحثين والمهتمين في مجال الوقف ، بالإضافة إلى العاملين في المؤسسات الوقفية المختلفة ومتخذي القرار فيها .
* التسويق لمكتبة علوم الوقف والتعريف بخدماتها للباحثين والمهتمين في مجال الوقف ، خاصة وأن هذه الفئة تتزايد يوماً بعد يوم في ظل عودة الاهتمام بالوقف والنهوض به ، وازدياد التوعية بفاعليته ودوره المؤثر في المجتمع .
* إشراك المسئولين ومتخذي القرار بالحدث لتعريفهم عن قرب بأهمية الأدوات والخدمات المقدمة ، لكسب دعمهم في المشاريع المعلوماتية الأخرى التي تقوم مكتبة علوم الوقف بتنفيذها .
* إيجاد فرصة لطرح إشكاليات المكانز العربي ومناقشتها من خلال المائدة المستديرة المصاحبة للاحتفالية ، وذلك في محاولة لإيجاد فرصة أمام المكتبيين للاستفادة من الأساتذة الخبراء في هذا المجال .
* تحفيز العاملين من خلال تكريم فريق العمل الذي قام بتنفيذ المشروع بالشكل اللائق ، مما يخلق مناخاً حافزاً على العطاء والابتكار .
* إيجاد فرصة لالتقاء المكتبيين من خلال حدث معلوماتي ، يتيح فرصة للتواصل العلمي والشخصي ، وتبادل الآراء بين أبناء المهنة .

فعاليات الاحتفالية

اشتملت فعاليات الاحتفالية التي عقدت في الأول من أكتوبر عام 2005 في فندق ماريوت بالكويت على ثلاثة عناصر .

1 - تدشين المكنز

وقد اشتمل على كلمة للسيد وزير الأوقاف والشئون الإسلامية بدولة الكويت ، وكلمة للأمانة العامة للأوقاف ، وكذلك كلمة لشركة النظم العربية المتطورة ، شريك الأمانة في تنفيذ هذا المشروع . وقد أشاد الجميع في كلماتهم بالجهد المبذول في المشروع ، وأهمية صدور مكنز علوم الوقف ، كونه أحد المشاريع المتميزة التي تخدم الوقف في مختلف أرجاء العالم الإسلامي . كما تم عرض فيلماً تسجيلياً يلخص فكرة المشروع وأهدافه ومراحل تنفيذه ، تلا ذلك تكريم العاملين بالمشروع، وعلى رأسهم الدكتور علي جمعة ، مفتي الديار المصرية ، المستشار الشرعي للمكنز ، والأستاذ محمد فتحي عبدالهادي ، أستاذ المكتبات والمعلومات ، المستشار المعلوماتي للمكنز .

2 - افتتاح المعرض

تم افتتاح المعرض الذي صمم لخدمة هذا الحدث ، وقد اشتمل على مجموعة من اللوحات التي تعطي فكرة عامة عن المشروع ، مثل : أهداف المكنز ، وأهمية صدوره في صيغة مارك ، والمكنز في أرقام ، وملتقطات من أشكال الشاشات الخاصة بالإصدار الإلكتروني، إلى غير ذلك من البيانات التوضيحية ، إضافة إلى ذلك فقد تم تقديم عرض سريع للحضور على إمكانات المكنز من خلال عرض حي لكل من الإصدار الالكتروني على القرص المدمج ، والإصدار الالكتروني على صفحة مكتبة علوم الوقف المتاحة على الإنترنت من خلال الربط www.awqaf.org/waqfic كذلك فقد تم توفير مجموعة من أجهزة الحاسبات المحمل عليها المكنز ، لإتاحة الفرصة أمام الحضور لتجريب المكنز عملياً والتعرف عليه وعلى إمكاناته عن قرب .

3 - المائدة المستديرة

أما الحدث العلمي في هذه المناسبة فقد تمثل في عقد نقاش من خلال المائدة المستديرة التي تم التحضير لها بعنوان : «بناء المكانز الإلكترونية : مشكلات وحلول» وقد اشتملت على **أربعة محاور ، هي :**

* معايير تقييم المكانز الإلكترونية .
* تحويل المكانز التقليدية إلى مكانز إلكترونية .
* المكانز الإلكترونية واللغة العربية .
* آليات ترقية المكانز للتوافق مع صيغة مارك .

وقد ترأس الجلسة الأستاذ الدكتور محمد فتحي عبدالهادي ، وتقدم الأستاذ الدكتور شريف كامل شاهين بورقة بعنوان «**التكشيف والضبط الاستنادي في سياق دولي : نحو مدخل موضوعي متكامل لمصادر المعلومات**» كما تقدم الدكتور عماد بشير بورقة أخرى . وقد أضفت حداثة التناول وكثرة الآراء والتساؤلات جواً من السخونة في النقاش الذي تم طرحه خلال المائدة المستديرة ، مما حدا برئيس الجلسة اقتراح إنشاء منتدى على الإنترنت لطرح القضايا المتعلقة بالمكانز للنقاش ، وذلك لما أبداه الحاضرين من اهتمام بالموضوع ، والذي لم يتسع وقت المائدة المستديرة لتناول كافة جوانبه .

نتائج الاحتفالية

الجدير بالذكر أن مكتبة علوم الوقف قد نجحت من خلال هذا الحدث- الذي رعاه السيد وزير الأوقاف والشئون الإسلامية بدولة الكويت- في جذب وسائل الإعلام المقروءة والمسموعة والمرئية لتسليط الضوء على هذا الإصدار والتعريف به ؛ فقد تم تخصيص حلقات تلفزيونية وإذاعية للحديث عن المكنز وطبيعته وأهدافه وكافة جوانب المشروع ، كما أفردت بعض الصحف مقالات تعريفية به ، فضلاً عما نشر من أخبار الاحتفالية في كافة الصحف الكويتية وبعض مواقع الإنترنت ، مما يعد نجاحاً في تحقيق الهدف الأساسي من إقامة الاحتفالية المتمثل في تسويق المكنز بين أفراد المجتمع بشكل عام ، وأفراد كل من المجتمع المعلوماتي والمجتمع الوقفي بشكل خاص . وبشكل عام ، فإن كافة الأهداف التي تم وضعها لهذه الاحتفالية قد تم تحقيقها بشكل مرض ، ولكن تظل الاحتفالية نقطة انطلاقة لايجب التوقف عندها ، فعملية تسويق الخدمات عملية مستمرة ، تحتاج متابعة دائمة للمتغيرات التي تتمثل في المنتج نفسه من جانب ، كالتحديث على سبيل المثال ، وفي المستفيد من جانب آخر ، كدخول أعضاء جدد لمجتمع المستفيدين المستهدفين .

مراجعات الكتب

الاتصال العلمي في البيئة الإلكترونية(*)

عرض وتحليل
د. محمد إبراهيم حسن محمد
قسم المكتبات والوثائق والمعلومات
كلية الآداب - جامعة المنيا

يحتل الاتصال من طبيعة العلوم وممارستها مكان الأساس من البناء . ومن المتعارف عليه أن عدد الدوريات والأوراق العلمية يعتبر مؤشراً على نمو هذا العلم أو ذاك . وهي حقيقة تدفعنا لاتخاذ النشر العلمي مقياساً مشروعاً لمدى النشاط العلمي . ويعتمد العلماء على هذه المنشورات - سواء أكانت مقالاً في مجلة أو مسودة إلكترونية أو ورقة مقدمة لمؤتمر - لإيصال نتائج أبحاثهم لزملاء التخصص ، إلى جانب اعتمادهم على ما سبق نشره عند صياغتهم لمقترحات الأبحاث أو مناهج البحث . فتبادل الآراء والبيانات مع العلماء الآخرين يمثل جزءً مهماً من المرحلة التجريبية في البحث العلمي . وعلى ذلك فللاتصال حضور دائم في كل مراحل البحث العلمي .

وقد عُرف الاتصال علمياً بأنه «دراسة كيفية قيام الدارسين في أي مجال (مثلاً : الفيزياء ، والبيولوجيا ، والعلوم الاجتماعية والسلوكية ، والانسانيات ، والتكنولوجيا) باستخدام وبث المعلومات عبر القنوات الرسمية وغير الرسمية» . ويقصد بالقنوات الرسمية المعلومات المنشورة (أى المعلنة) والمتاحة مادياً لفترة طويلة من الزمن ولجمهور عريض ، مثل ما تحتويه الكتب والدوريات . أما القنوات غير الرسمية فهى أسرع زوالاً كما أنها مقصورة على عدد محدود من المستقبلين . ومن أمثلتها الاتصال الشفاهي والمراسلات الشخصية . والوسائط غير الرسمية تختلف عن القنوات الرسمية في إتاحتها تفاعلاً مباشراً بين مرسل المعلومات ومستقبلها .

(*) حشمت قاسم . الاتصال العلمي في البيئة الإلكترونية . - ط 1 . - القاهرة : دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع ، 2005 . -535 ص .

وتكنولوجيا المعلومات ، بوصفها التقاء الحاسب وشبكات الاتصال ، تقدم لنا تغييرات ضخمة في أنظمة الاتصال العلمي . وقد اقترن بهذا التحول تغييرات أخرى فى نظام العلم مثل العلم الكوني والطفرة التي حدثت في العلوم البيولوجية . وقد اكتسبت الدراسات التي أجريت على الاتصال العلمي أهمية جديدة منذ أوساط التسعينات ، وربما يعود ذلك إلى اعادة البناء التدريجي الذي يشهده نظام الاتصال بين الباحثين والمرتبط بالنمو السريع في تكنولوجيا المعلومات ، والشبكات ، والنشر الإلكتروني .

وفي هذا الإطار ، صدر مع مطلع العام (2005) كتاباً جديداً للأستاذ الدكتور حشمت قاسم بعنوان **«الاتصال العلمي في البيئة الإلكترونية»** عن دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع في خمس وثلاثين وخمسمائة صفحة من القطع المتوسط .

ويُعد هذا الكتاب من الكتب المهمة في موضوع الاتصال العلمي ، حيث يعتبر مادة أساسية للأكاديميين والباحثين المهتمين بالقضايا الحديثة المرتبطة بأنشطة البحث العلمي ليس في تخصص المكتبات والمعلومات فحسب وإنما في سائر التخصصات الأخرى ، بالإضافة إلى تقديمه إلى مادة علمية غزيرة للقائمين على تدريس مقرر **«الاتصال العلمي»** الذي يُدرس في بعض أقسام المكتبات وعلم المعلومات في الجامعات المصرية والعربية على حد سواء ، ومما لاشك فيه أن هذا الكتاب يقدم أيضاً مادة غزيرة للمسئولين عن التخطيط واتخاذ القرار في إدارة النشاط العلمي بوجه عام ، وخدمات المعلومات على وجه الخصوص .

وينتظم محتوى هذا الكتاب في أربعة أبواب : هي الاتصال العلمي ، والمصادر الإلكترونية للمعلومات ، والدوريات الإلكترونية . ويتناول الباب الأول الاتصال العلمي بوجه عام ، مع التركيز على أوجه تأثره بتطورات تقنيات المعلومات بوجه عام ، والإنترنت والعنكبوتية العالمية على وجه الخصوص ، وكذلك المراجعات العلمية ، وبعض الجوانب اللغوية من منظور الاتصال العلمي . ويأتي هذا الباب الأول ليكون بمثابة افتتاح وتوطئة اذ يقدم عرض لمفاهيم الاتصال العلمي وتعريفاته بصفة عامة ومناقشة بعض القضايا التي أفرزتها التقنيات الحديثة ، ثم يلي ذلك تناول مفصل للمراجعات العلمية باعتبارها نشاط علمي متميز له أهمية في نظام الاتصال العلمي ، فالمراجعات العلمية معالجة تحليلية نقدية مقارنة متكاملة للإنتاج الفكري ، تكفل للباحثين الوقوف على جهود السابقين على نحو منهجي ناضج ، يضمن الإفادة من الخبرات وتجنب تكرار الجهود بلا مبرر . واستكمالاً للتناول النظري للمراجعات العلمية ؛ يجسد العمل الثالث والأخير في الباب الأول نموذجاً لإحدى هذه المراجعات والتي تتناول

الانتاج الفكري في مجال الإنترنت وبحوث استرجاع المعلومات . ويسترسل المؤلف منبهاً إلى أن هذه البيئة الإلكترونية في نمو مستمر ، لا من حيث كمية ما يتوفر بها من مصادر المعلومات فحسب وإنما في نوعية ما تكفله للباحثين من خدمات أيضاً . ويختتم الباب الأول بمناقشة قضية لغوية تتفشى ليس فقط بين الناطقين بالعربية ولكن أيضاً بين بعض الباحثين والأكاديميين لاسيما في مجالات العلوم والتكنولوجيا ، ألا وهى التنكر للغة العربية في انتاجهم وممارساتهم دون أن يدركوا أنهم بذلك إنما يسيرون على درب المتربصين بالعربية .

ويشتمل الباب الثاني على أربعة أعمال تتناول المصادر الإلكترونية للمعلومات ، من زوايا مختلفة ، حيث يلقى الأول نظرة تاريخية لتعامل اختصاصيي تنمية المجموعات في المكتبات الأكاديمية على مدار عشرين عام (1980-2000) ، وهي في الأصل ترجمة لمقال نشر بالإنجليزية بعنوان "Electronic Resource And Academic Libraries" لمولفته روث هـ . ميلر . ويؤكد هذا العمل على أن العقدان القادمان سوف يشهدان تغيرات جذرية ، ويستدل على ذلك بفقدان المكتبات لنوعاً من الاحتكار بوصفها «المكان» الذي يمكن فيه التماس المعلومات .

ثم يأتي العمل الثاني بعنوان «الحفظ التاريخي للأطروحات الإلكترونية» ، وعلى الرغم مما يمكن أن يوحي به العنوان ، فإن هذه المقالة المترجمة تتعرض لبعض قضايا الحفظ التاريخي لمصادر المعلومات الإلكترونية بوجه عام . وإذا كان اتجاه بعض الجامعات حديثاً لتبنى مشروعات الرسائل الجامعية الإلكترونية هو الباعث وراء كتابة هذه المقالة ، فإن الحرص على التوعية بما يكتنف المحافظة على المصادر الإلكترونية على المدي الطويل من مشكلات ، هو الدافع إلى ترجمتها إلى العربية .

ويناقش العمل الثالث ما للتقنيات الإلكترونية من تأثير على المكتبات والنشاط العلمي ، ويركز على بعض تحديات الاعتماد على المصادر الإلكترونية فى مكتبات البحث . ويستكشف هذا العمل ما أحدثته المصادر الإلكترونية من تغير في طرق ممارسة الطلبة والدارسين للبحث العلمي .

بينما يركز العمل الرابع على الإفادة من مصادر المعلومات الإلكترونية المعتمدة على الإنترنت ، من جانب مجموعة من الباحثين في مجال المكتبات وعلم المعلومات ، لاسيما افادة الباحثين من المصادر الإلكترونية والاستشهاد بها ، وتقييمها في عملية البحث . كذلك يستكشف هذا البحث ما يواجه الباحثين من مشكلات ، وما يساورهم من قلق بشأن الإفادة من المصادر الإلكترونية لأغراض البحث .

ونظراً لما تتمتع به الدوريات المتخصصة ، كفئة متميزة من المصادر الإلكترونية ، من أهمية خاصة حيث تشكل أهم قنوات تدفق المعلومات في بيئة المشابكة الإلكترونية ، فقد أفرد لها المؤلف الباب الثالث الذي يحتوى على عملين ؛ يتناول الأول الدوريات الإلكترونية المتخصصة من ناحية تطورها وتحدياتها الاجتماعية والاقتصادية . ويتساءل المؤلف في نهاية العمل قائلاً : هل يعني ازدهار الدوريات الإلكترونية تواري الدوريات الورقية تماماً؟ ويشير في هذا الصدد إلى الانقسام الواضح في الآراء حول هذه القضية ؛ فهناك من يرون أن «مستقبل الدوريات إلكتروني في سداه ولحمته» ، وإنه ما من مستقبل إلا لأولئك الناشرين الذين يدركون هذه الحقيقة . وهناك أيضاً من يرون أن التقنيات الجديدة نادراً ما تحل محل القديمة ، وإنما يمكن أن تضيف مزايا وإمكانات جديدة .

ويختص العمل الآخر في هذا الباب بمناقشة الجدل الدائر حول مستقبل الدورية الإلكترونية ، وهو جدل محتدم . ومن ثم فإنه يمكن لدور النشر أن تكون قادرة على المحافظة على عائداتها وأرباحها ، إن لم تكن قادرة على زيادتها ، في الوقت الذي تظل فيه قادرة على تقديم خدمات رفيعة المستوى . ولكى يتحقق ذلك فإنها ينبغى أن تضطلع بكثير من وظائف المكتبات ، ولا يتسنى لها ذلك إلا في البيئة الإلكترونية . ويتناول هذا العمل المترجم استراتيجيات الناشرين .

ويتناول الباب الرابع والأخير بعض انعكاسات بيئة المشابكة الإلكترونية على المكتبات بوجه عام ، ومكتبات البحث علي وجه الخصوص . فالمكتبة كائن حى ، تستجيب لكل ما يطرأ على مجتمعها من تغيرات اجتماعية واقتصادية وتقنية . وتعتبر الاستجابة لمعطيات المشابكة الإلكترونية المتمثلة فى الاهتمام بالمصادر الإلكترونية ، والاتجاه نحو التكتل لدعم مقومات التعاون وتقاسم الموارد ، أبرز مظاهر التغير في مجتمعنا المعاصر . وعلى الرغم من كثافة تردد مصطلح المكتبة الإلكترونية ، والاتجاه نحو التكتل لدعم مقومات التعاون وتقاسم الموارد ، وأبرز مظاهر التغير في مجتمعنا المعاصر . وعلى الرغم من كثافة تردد مصطلح المكتبة الإلكترونية أو المكتبة الرقمية فإن مقومات هذا الشكل من المكتبات أبعد ما تكون عن الاكتمال ، حيث لا يقتصر الأمر هنا على الحاسبات وإنما يشمل أيضاً المحتوى والمستفيدين من المحتوى على حد تعبير المؤلف .

ويشمل الباب الرابع والأخير على خمسة أعمال . ويتصدر أعمال هذا الباب دراسة تمهيدية شاملة عن الإنترنت من منظور نظام الاتصال بوجه عام والاتصال العلمي بوجه

خاص . حيث يركز على طبيعة الإنترنت ومكوناتها وبرمجيات الخدمة التي تدعمها، بالإضافة إلى نشأتها وتطويرها ، وأثرها على خدمات المعلومات ، وخاصة الاسترجاع الوراقي والامداد بالوثائق ، والقضايا الإدارية والقانونية والاجتماعية بذلك ، كذلك يلقى العمل الضوء على الجانب السلبي المعتم للإنترنت ، والتدابير الاحترازية التي اتخذتها بعض الدول .

ويختص العمل الثاني بموضوع المكتبات الوطنية وتضافر الجهود العربية لمواجهة تحديات التراث الإلكتروني . وينتهي العمل بعد استعراض عدد من التجارب والمشروعات على الصعيد العالمي إلى متطلبات إنشاء «مكتبة رقمية عربية» ؛ المكتبة التي ترعى التراث الفكري الإلكتروني العربي ، وتحافظ عليه وتيسر سبل الافادة منه ، فضلاً عن رعاية التراث الفكري الإلكتروني العالمي الذي يتفق واهتمامات المجتمع العلمي العربي ، ويخدم أولويات هذا المجتمع ويلبي احتياجاته ، حيث يتم ذلك اعتماداً على تقنيات الحاسبات والمشابكة الإلكترونية .

أما العمل الثالث فقد جاء ليضرب المثل لما يجب أن تسير على هداه أى تجربة تستهدف بناء مكتبة رقمية على المستوى الوطني من خلال المبادرات المتعددة للمكتبة الوطنية الكندية الخاصة بالمكتبة الرقمية . ويشير العمل إلى أن المكتبة الوطنية الكندية توافرت على مشروعات عدة تتصل بتحويل أوعية المعلومات إلى الشكل الرقمي، وتجميع الأوعية الإلكترونية الكندية المرتبطة بالشبكات ، وإعداد ما وراء البيانات ، والمحافظة على المصادر الرقمية وصيانتها . ويستعرض العمل القضايا المختلفة المتصلة بتضافر الجهود، وتيسير سبل الوصول إلى المجموعات ومراصد البيانات الرقمية، والحفظ والصيانة ، وذلك في السياق الكندي .

ويُلقى العمل الرابع في هذا الباب الأخير الضوء على ما طرأ على المكتبات الجامعية من تغير نتيجة للتوسع في المشابكة الإلكترونية ، وأوجه استثمار هذه المكتبات لإمكانات هذه المشابكة . ويدعو العمل الخامس لتضافر الجهود العربية لتوفير مقومات الإفادة من المكتبة الافتراضية لخدمة أهداف البحث العلمي في الوطن العربي .

صدر حديثا

موسوعة التصنيف العملي

تصنيف ديوي العشري

بين النظرية والتطبيق

في طبعته الحادية والعشرين

مع دراسة مقارنة للطبعات السابقة

تأليف

فؤاد إسماعيل فهمي

مدير المركز القومي للإعلام والتوثيق (سابقاً)

دار المريخ للنشر

ص.ب : ١٠٧٢٠ - الرياض : ١١٤٤٣ فاكس ٤٦٥٧٩٣٩

المملكة العربية السعودية - هاتف : ٤٦٤٧٥٣١/ ٤٦٥٨٥٢٣ + (٠٠٩٦٦١)

(20) Wilson, Ruth and Landoni, Monica. "EBNI Electronic Textbook Design Guidelines." pp. 1-54, 2002. Retrieved 15/4/2005 from:

http://ebooks.strath.ac.uk/eboni/documents/plan.html

(21) Woodward, H. and Edwards, L. (2001). "Shaping a strategy for e-books: an issues paper". The Joint Information Systems Committee (JISC E-book Working Group. pp. 1-18. Retrieved 6/3/2005 from:

http:// www.jics.ac.uk/index.cfm?name=wg_ebooks_strategy

(22) Snow ill, L. "E-book and Their Future in Academic Libraries" D-Lib Magazine, Volume 7, Number 7/8, pp. 1-11. Retrieved 16/3/2005 from:

http:// www.dlib.org/dlib/july01/snowhill/07snowhill.html

(23) New York State Library. "Library Services and Technology Act." p. 1-2, 2003. Retrieved 16/4/2005 from:

http://www.nysl.nysed.gov/libdev/lsta/lsta0506/funlist.htm

(24) Lonsdale, R. and Armstrong, C. "Establishing a national strategy for the provision and use of e-book in UK academic Libraries. pp. 1-9. Retrieved 6/3/2005 from:

http://eprints.rclis.org/archive/00001147

(25) Cox, J. (2004). "E-Books Challenges and Opportunities". D-Lib Magazine, Volume 10, Number 10, pp. 1-15. Retrieved 17/3/2005 from:

http://www.dlib.org/dlib/october04/cox/10cox.html

(26) Ibid 20, p. 6.

(27) Ibid 21, p. 8.

(28) Sawyer, S. "Electronic books: their definition, usage and role in libraries". Retrieved 28/11/2004 from:

http://libres.curtin.edu.au/libres12n2/ebooks.htm

(5) Lynch, C. (1999). "Electrifying the book." Library Journal (Oct 15), pp. 3-6 (online). In: Sawyer, S. K. "Electronic books; their definition, usage and role in libraries. Retrieved 28/11/2004 from:

http:/libres.curtin.edu.au/libres12n2/ebooks.htm

(6) Morgan, E. L. (1999). "The e-textbooks are coming." School Library Journal 46(9), p. 18- (online). In: Sawyer, S. K. "Electronic books; their definition, usage and role in libraries. Retrieved 28/11/2004 from:

http:/libres.curtin.edu.au/libres12n2/ebooks.htm

(7) Balas, J. I. (2000). "Developing library collections for a wired world." Computers in Libraries 20 (6), p. 61- (online). In: Sawyer, S. K. "Electronic books; their definition, usage and role in libraries. Retrieved 28/11/2004 from:

http:/libres.curtin.edu.au/libres12n2/ebooks.htm

(8) Fidler. R. "Electronic Books: A Good Idea Waiting For the Right Technology." Future of Print Media Journal, pp. 1-6, 1998. Retrieved 28/11/2004 from:

http://www.futureprint.kent.edu/articles/fidler02.htm

(9) Ibid 2, p. 4.

(10) Becker, David. "Have e-book turned a page?", pp. 1-5, 2004. Retrieved 20/4/2005 from:

http://techrepublic.com.com/5100-22_11-5326200.html

(11) Devine, Sean. In: Becker, David. "Have e-book turned a page?", p. 3, 2004. Retrieved 20/4/2005 from:

http://techrepublic.com.com/5100-22_11-5326200.html

(12) eBrary Company. Retrieve 20/4/2005 from: http://eBrary.com/org

(13) netLibrary Company. Retrieve 20/4/2005 from: http://www.netLibrary.com

(14) Okerson, Ann. "Press Room." Retrieve 20/4/2005 from: http://www.eBrary.com

(15) Guernsey. "In Lean Times, E-Books Find a Friend: Libraries." pp. 1-3, 2002. Retrieve 20/4/2005 from:

http://tech2.nytimes.com/mem/technology/techrview.html

(16) Ibid 3, p, 2.

(17) Gerber, S. (2000). "The E-Book's Implications for Libraries." pp. 1-12 LIS 505, December 2000. Retrieved 28/11/2004 from:

http://www.acsu.buffalo.edu/~skgerber/EBooksInlibraries.html

(18) Ibid 2, p. 3.

(19) Garrod, P. and Weller, J. and others (2005). "Ebooks in UK Public Libraries: were we are now and the way ahead." An issue paper from the Networked Services Policy Task Group, Number 2, pp. 1-13, January 2005. Retrieved 19/2/2005 from: http://www.ukoln.ac.uk/public/nsptg/e-books

Recommendations

Academic libraries in the Gulf Countries need more research studies and projects in the e-books and its use. This could be done by calling e-publishers such as netLibrary and eBrary, which are commonly used in the Gulf region, to share the projects experimentally. This will help both of them to build strong guidelines and strategies of e-book collections and services to the academic libraries in the region

The author of this article suggests the following areas to be research studies:

* Technology, hardware and software are being used in the academic libraries.
* Study of e-publishers from the side of numbers of e-books available, number of titles, costs and acquisition and circulation policies.
* Campus users' need toward e-book collections, selections and decision-making policies.
* Training programs for librarians and campus users.
* Use of e-book resources and services.
* Cost of e-books.
* Advantages and disadvantages of e-books.
* Library policy and procedures toward e-books and their services.
* E-book collections and procedures.
* Human factor studies.

References

(1) Association of American Publisher. "Ebooks in the Academic Library, Mid-South Technology Conference." In: Parente, Sharon and Vesper, Virginia. pp. 1-11, April 2001. Retrieved 5/12/2004 from:

http//216.239.59.104/custom?q=cache:_i2000Pnf00J:www.mtsu.edu/~vvesper/Ebooks.

(2) Parente, Sharon and Vesper, Virginia.. "Ebooks in the Academic Library, Mid-South Technology Conference." pp. 1-11, April 2001. Retrieved 5/12/2004 from:

http//216.239.59.104/custom?q=cache:_i2000PnfO0J:www.mtsu.edu/~vvesper/Ebooks.

(3) Shiratuddin, N. and Landoni, M. and others. E-Book Technology and Its Potential Applications in Distance Education." Journal of Digital Information, vol. 3, Issues 4, pp. 1-18, Article No. 160,2003-02-19. Retrieved 28/11/2004 from:

http://jodi.ecs.soton.ac.uk/Articles/v03/i04/Shiratuddin

(4) Hawkins, D. T. (2000). "Electronic books: a major publishing revolution." Online 24 (4) pp. 14-28 (online). In: Sawyer, S. K. "Electronic books; their definition, usage and role in libraries. Retrieved 28/11/2004 from:
http://libres.curtin.edu.au/libres12n2/ebooks.htm

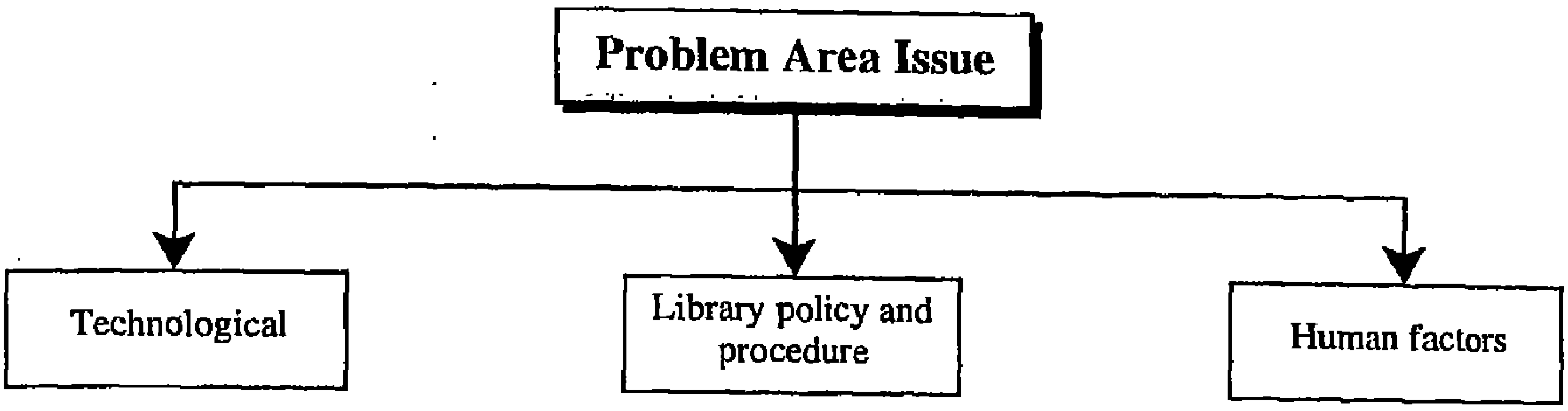

Technological

Standards:
- Lack of standards resulting in the need for some library users having to check out more than one type of device to read all the titles they required
- Considerable amount of effort had to be put into converting e-texts into e-books which were device independent

Memory Size:
- devices lacked sufficient memory to download the advertised number of titles if all selected titles were long requiring the need for calculators and juggling of titles between different devices

Downloading methods:
- Varied between makes of devices some use a computer, some use an analogues phone line

Display quality & support graphics:
- Users had reservations about the clarity of the screen definition and the inability to read graphs, charts and pictures

Library policy and procedure

Acquisition:
- Protracted negotiations needed for licence arrangements for softbooks
- Each title required had to be purchased for a specific device. Hence the need to purchase different makes of device to offer the widest range of content
- Credit card payment methods didn't conform to library practices. Vendor uncertainty in dealing with library requests resulted in delivery delays
- Inconvenience of downloading titles for owners of multiple reading appliances each device had to have its own email account
- Buying titles and loading them onto individual devices took some tweaking and required input from both systems and acquisition staff

Cataloguing:
- Staff needed to view all the e-books in order to catalogue them to as the vendor's listings were inadequate
- Cataloguing procedures had to be adapted so that users could determine easily which titles were on which reader

Circulation:
- Physical problems devices need time-consuming checks every time they went in or out
- Need insurance for user responsibility
- Need to balance clients gaining advantage from the device's mass storage ability against rotating them to waiting users

Human factors

Users:
- Less than happy with need to utilize more than one device to read all required titles

Staff:
- Staff training needed for staff to show users how to locate titles and how to troubleshoot devices
- Change of staff roles from shelving to re-hosting and reloading e-books on devices

Figure-4: Subdivisions of problem area issue

E-book Publishing Model

Downloadable e-books from a website to a user's desktop or portable computer		Books downloaded to a dedicated e-book reader		Internet-based subscription e-book services where the e-book remains on the provider's web site	
Proprietary Needs:	**Non-proprietary Provides:**	**Proprietary Needs:**	**Non-proprietary Provides:**	**Proprietary Needs:**	**Non-proprietary Provides:**
- Software reader	- ASCII texts - Html file	- Rocket reader - SoftBook reader - Franklin eBookman reader - Others	- Any reader desktop PC, notebook, palmtops, and other PDAs	- netLibrary - eBrary - Novel -Others - Software and titles reside on the company server - Software is very limited on printing or copying - Limited borrow system	- Collection can view, search and borrow those titles 24 hours a day, 7 days a week on PC and on Internet browser - Downloading and offline reading options are available

Figure-2: Subdivisions of e-publishing model

Advantages/Disadvantage

Open access web-based books using standard hardware/software systems	Software-based system	Hardware-based book distribution system	Web server-based book distribution system
- Allows multiple users to access copies of the text simultaneously, print it out, download it or copy it - Requires no investment in additional hardware and software E-books can be downloaded to PCs and PDAs and comfortable reading experience obtained through Microsoft's Clear Type Technology - Accommodates a reported preference for some users for printing out the material Limited by the lack of available content	- Users cannot have overdue books and the library doesn't have to send overdue notices or levy fines - The encryption of the loaned copy restricts copying and printing options - Limited by lack of available content - Only one reader can use a particular copy of a book at any time - Requires no expenditure on additional hardware	- Most problems encountered were in the areas of technology, library service administration and human factors - Library must purchase and manage additional hardware - Content is tied to a specific device so more than one type may need to be purchased / borrowed - Only one patron can use a device/title at a time - Encryption software prevents any copying or printing out of the text - Managing devices is labor intensive - Available content is limited - License negotiations time-consuming	- Libraries need not stock or manage any special hardware - Both local and remote users have access - Eliminates the need for staff to perform some cataloguing and circulation tasks - The decision-making process for acquisition is time-consuming given the technical, licensing and access issues that have to be negotiated - Concern recosts and pricing structure with ongoing access fees in addition to purchase costs - Printing and copying options are heavily restricted - Limited by available content

E-book Service Delivery Model

Figure-3: Subdivisions of e-book service delivery model

these questions is by research studies and projects. The author of this article has established a flowchart that reveals the e-book problems in a summary taken from the original appendix conducted by the University of Queensland Library Service and modified it to a simpler manner. The flowchart consists of the most common problems of e-books that exist in academic libraries, particularly in the Gulf region, and can be a guide to solving and tackling the e-book problems in a more organized way. The flowchart is shown in Figures 1-2-3-4. Figure-1 involves three diagrams: E-book Publishing Model, E-book Service Delivery Model and Problem Area Issue. Figures 2, 3, and 4 show in more details what factors will be involved in each of the three diagrams. Some of these problems can be seen from the academic point of view to share research studies and projects to solve or alleviate them.

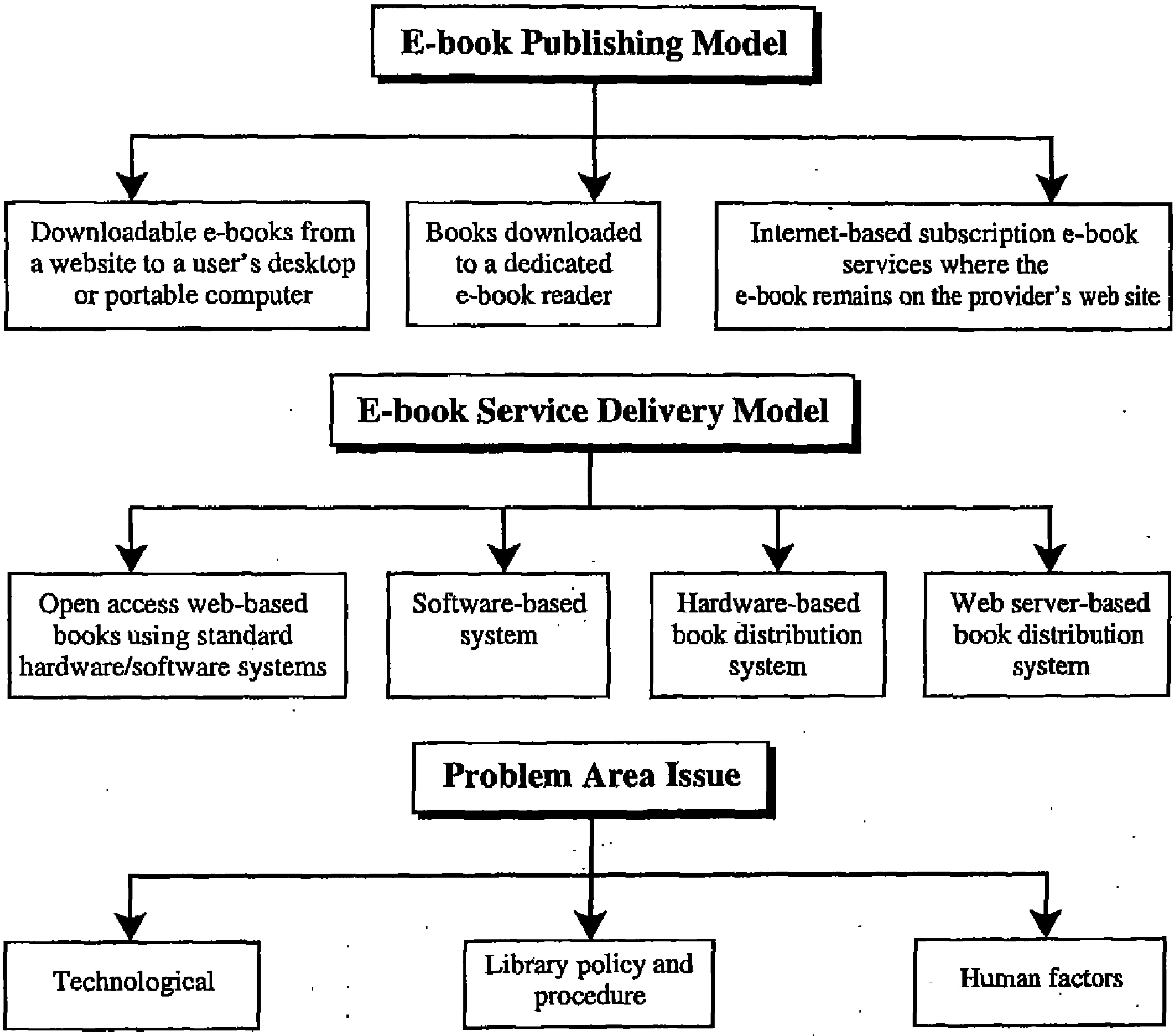

Figure-1: E-book publishing and service delivery models and problem area issue

If we wrap up these related studies and projects in the developed countries, we see that in the UK, Lonsdale and Armstrong(24) concluded that establishing a national strategy for the provision and use of e-books in the UK academic libraries remain unclear due to the uncertainty of standards of their collections and their use in learning, teaching and research. In Ireland, Cox(25) concluded that new products, technologies and opportunities continue to emerge. But easier on-screen reading, flexibility and licensing must be realized. Woodward and Edware(26) go further to indicate that the role of library suppliers in the e-book market seems yet unclear. Such as supply, reporting, invoicing and discounts need to be reassessed within the e-book environment. In the USA, Snowhill(27) concluded that "The role of e-books in academic libraries is still not clear and there is the need for considerable development of standards, technologies and pricing models to make the market for e-books viable and sustainable."

All the information mentioned above indicate that much more efforts have been done in the UK and USA to alleviate e-book problems and its use in academic libraries. But improvement in the development of research studies and projects to overcome e-book problems that will be faced in the future is still on going and continuing process. One thing to be mentioned here is that all these e-book problems, which have been discussed in the developed countries considering academic libraries, were summarized in the research study done by Sawyer(28). She conducted a research study which focused on the problems of e-books. The problems were discussed in great detail and then summarized in a table which was divided in three major categories: (1) E-book publishing models and their degree of openness, (2) Models for collection management of e-books and their use in libraries, and (3) Problems identified from trials of use of reading devices in public and academic libraries.

The situation in the developing countries

The situation in the developing countries, such as the Gulf region, is different. None of the research studies and shared projects have been done. Most academic libraries have collected e-books randomly so that the number of e-books, number of titles and collection procedures have been dealt on the process of sampling. Also, they did not look at e-publishers from the view point of shared projects, which disclose the hidden obstacles. For example, technology, hardware, software, user's need and policy development are all important features to look at. Several points can be looked at from a question answer phenomena, such as: What hardware and software are being used in the libraries? What campus users' need about e-books? Are they satisfied with e-books? What about the librarians. Are they familiar with e-books environment? Do they need training programs? The only way to answer

diagram or detailed illustrations. In the bibliographic control, the library catalog could not be updated with records for e-books until catalogers had viewed them because the vendor's listing did not provide sufficient bibliographic data. In the administration area, libraries will face problems related to archiving, network applications, product support and updates, interfaces and license agreements. These features must be considered in order for e-book to be integrated easily into the library's infrastructure.

Related studies and projects in the developed countries

Many academic libraries in the developed countries, such as the UK and USA, have done research studies and projects to see how e-books can be used in their libraries. For example, in the UK a project awarded by Lazer Foundation was conducted between Loughborough University, Co-East and Essex public libraries to find out the development of models usage for web-based e-books. Hardware, software, collection, policy and other features were also included. The objective was to introduce e-book collections for library patrons at the Co-East partner library and to analyze various issues concerning selection of e-book titles starting with the library staff ending with their users(19). Another Project title called "Electronic Books ON-screen Interface" took place at the University of Strathclyde to identify and compare the variety of methods to determine how information in e-book is used by campus users(20). The objective was to address two main factors affecting e-book interface design: (1) the on-screen appearance of information and (2) the look and feel of e-book hardware. In the USA, further research studies and projects have been done. For example, at the Columbia University the biggest survey on the use of online books took place. The research was to find out how e-books are influencing students and academic staff (21).The University of California's California Digital Library (CDL) formed an "E-book Task Force" project in 2000 to evaluate academic libraries' experiences with e-books, including e-book marketing, technologies, principles and strategies for further exploration on the use of e-books at the University of California(22). In the New York State Library a project called "Electronic Book Evaluation Project" was supported by federal Library Services and Technology Act (LSTA) to evaluate the feasibility uses of e-books in various types of libraries(23). Most of these research studies and projects have been designed experimentally by joining e-publishers such as netLibrary, eBrary and Questia. The findings and recommendations were issued for making e-books viable over the long term in the academic environment, based on the long-term goals of building strong e-book collections and services.

copies of its e-books as if they were buying the physical books. Several libraries indicated that the price was too high. In terms of technology, some of them use PDF formats and others use HTML which indicates that the marketplace of e-books is still in the growing scale.

Review of Literature

In the review of literature, concepts of e-book and its technology and other features have been discussed widely. Hundreds of people form e-book markets, technology industries and academic libraries have written something about it. Some agreed that e-books will take place of printed books. Others disagreed on this and believed that printed books will never be absent from the library. While others still said that after e-book technology, software, hardware, policy, etc have been improved than e-books will substitute printed books. Let us see the notions of what different people say about e-books. Shiratuddin and others(16) discuss the e-book technology in terms of software, format and standard. They indicated that the most popular mode for delivering e-books is through CD-ROM and Internet. Software reading devices such as Microsoft Reader Adobe Reader and Adobe Acrobat eBook Reader are the most common examples of such software, where the formatting situation appears on either HTML or PDF, which means that e-book format does not yet exist. An example is shown as Open eBook Publication Structure (OEBPS) developed by NuvoMedia and SoftBook Press is based on HTML and XML specifications for the content, whereas Microsoft is in favour of HTML and Word documents. Gerber(17) goes further and indicates that uniform standards must be adopted. Open eBook File Format (the transmission of e-book content from producers to distributors, retailers and consumers) which has been developed by e-publishing industry was accepted, but the technology for actually displaying and reading device remains under the proprietary formats that can not be read by a competitor's device. Features such as access and circulation, purchasing and cataloging, preservation and copyright / privacy / fair use and patron wants, needs and expectations are problems that still exist and need to be resolved. Pante and Vesper(18) added that each e-book company has its own set of formatting in reading, searching, changing fonts, annotating and reference tools which come in either HTML, PDF or XML. Therefore, the level of control restrictions and constructions of e-books compared to printed books are advanced and new.

In libraries, the factors acknowledged above affect the dealing with e-books in many ways. In the circulation area, the checkout status is dependent upon the library's access to the vendor therefore the checkout time is also considered a factor. In the readability area, resolution of on-screen displays tend to be significantly lower particularly in dealing with contents that contain color, graphics, extensive

Features such as the ability to create remote collections of PDF content that can be shared within an institution, virtual portal capabilities that provide seamless access to disparate data sources stored locally under a Web-based interface, and reader software application that produces all of the rich functionality while protecting copyrights. In terms of InfoTools a number of customizable utilities are included: text highlighting and annotating, copy and paste text selections into separate documents, automated citations when content is copied/pasted or printed, links to bibliographic references, and refined or in-depth search of documents. They also feature full-text search and browse, automatic bibliographical citations when text is copied or printed. These features integrates with a library's workflow through MARC records, which eBrary provide at no cost through customizable InfoTools menu. Furthermore, eBrary's DCP services combine a selection of e-books and other content from publishers with software for online viewing and researching.

netLibrary

netLibrary was founded in 1998 and is located in Boulder, Colorado, USA, as a division of OCLC Online Computer Library Center that provides computer-based cataloging, reference, resource sharing and preservation service to libraries worldwide[13]. It was developed to help academic, public, corporate and special libraries to create a richer, more productive learning environment for their users. Currently, netLibary offers more than 80000 complete titles of e-books, representing a broad range of subject areas that meets the diverse library customers, both domestically and internationally. Some of the subject areas covered are: agriculture, business management, engineering and industry, finance, human resources, information technology, medicine, science and technology, military and naval science, etc. Academic libraries can select and purchase complete collections or a number of titles on the subject areas they need. Licensing, copyright, and other elements can be manipulated through the contract statement. Because of the diversity in technologies such as hardware, software and other elements, and due to the role of library system that requires a more considered approach, netLibrary is trying to devote itself to practicing technologies to find an easier way to adopt e-book collections and services properly to the academic libraries.

Looking at these companies from a different angle means that they are approaching the marketplace differently. Ann Okerson[14] said that eBrary's books, like library books, do not come with a price tag for users. You read them online and it doss not cost you anything. However, to copy or print users must pay a fee that could range from 15 cents up to 50 cents a page (the specific prices are set by the publishers). In addition it provides a service of buying books instead of borrowing them. Furthermore, Guernsey[15] indicates that netLibrary requires libraries to buy

. Palm digital media
. Safari books online
. Knovel

4. e-Book reader devices:

. eReader Pro for Palm OS (handheld)
. eReader Pro for Pocket PC (handheld)
. eReader Pro for Machintosh (desktop)
. eReader Pro for Windows (desktop)

5. e-Book contents:

. Copy and paste
. Print
. Bookmark
. Refercne
. Highlight
. Annotation
. Collation
. Text select
. Text link
. Search document
. Search web
. Save
. Zoom in/out

However, among the leading providers of e-publishers and most commonly used in the Gulf region are the eBrary and netlibrary.

eBrary

eBrary was founded in 1999 and is located in Palo Alto, CA, USA(12). It provides e-book collections and services to all kinds of libraries worldwide. It has more than 60000 titles in various fields such as medicine, engineering and applied sciences, business, humanities, social sciences, etc. which provide multi-user access in multiple subject areas. Academic libraries may pick and choose individual titles from these collections according to their needs. With Custom Collections, academic libraries may now subscribe to specific titles within a single genre, or across the entire eBrary repository. All eBrary content databases are distributed via its Dynamic content Platform (DCP), which features the eBrary ISAAC and InfoTools.

Vesper[9] indicate further points to be considered: level of control and restrictions, circulations readability, bibliographic control and administrative issues. These definitions indicate that several problems must be resolved before e-books fulfill the prophecies of their proponents.

E-publisher

On the other hand, e-publishers, as the marketplace for the academic libraries, started to shift their print books services to the electronic formats to meet the requirements of this new e-books industry. This fact made the e-publishers to develop tools in terms of technology hardware, software, reading device, etc to make e-books look like printed book. Toward this Becker[10] states that "hardware issues have become less prominent since publishers have been more willing to format e-books for the devices people already have with them-PCs, laptops and handheld computers." Devices such as the Rocker eBook which was tried to replicate the experience of a printed book was a dedicated device. Users want to use e-book on multifunction devices. The utilization of PDF and XML to bring book through the editing, design and printing processes are another factors. Devine[11] adds that "The notion of having electronic access to a body of content that is searchable, where they can cut and paste examples of code right into the application they are working, is very compelling to our customers." Some examples of standards, hardware, software, e-book publishers and e-book contents can be seen in the following statements:

1. e-Book standards:

   . Open eBook forum

   . Open eBook specification

   . Open eBook authoring group

   . The EBX Electronic Book Exchange

2. e-Book formats and reader software:

   . Adobe reader

   . Microsoft reader

   . Palm reader

   . Mobi book

   . Gemstar eBook

3. e-Book publishers:

   . netLibrary

   . eBrary

in more detail later on, they are as follows:

1. Technological.
2. Library policy and procedure.
3. Human factors.

Objective

The main research objective is to see how e-books collections and services are being used in the academic libraries of the developed countries, such as the UK and USA, comparing that with the situation of academic libraries in the Gulf region.

Aims

The research has three specific aims:

1. To ascertain the range and type of products and relevant equipment of e-books being offered.
2. To provide an overview of the service delivery of e-book collections.
3. To make sensible recommendations regarding adoption, management and development of e-book collections and services in academic libraries in the Gulf region.

Definition of e-book

According to the Association of American Publishers(1), an e-book is "a literary work in the form of a digital object consisting of one or more standard unique identifiers, metadata, and a monographic body of content, intended to be published and accessed electronically." Parente and Vesper(2), in a simple way, define e-book as a print book in which its text/content is made available electronically. Shiratuddin and others(3) describe e-book as a transformation of a printed book to a digital format displayed on a computer. Hawkins(4) interprets e-book as contents of a book which is available in an electronic format. Lynch(5) look at e-book from a different angle saying that an e-book should be distinguished from a digital book in its content and the viewing technology (hardware and software). Morgan(6) limits the definition of e-books to being a hardware/software combination used to read electronic data on a specially designed portable device. Balas(7) focuses on the software needed to read the book, pointing out that e-texts can be read on any computer system whereas e-books require special reader software. Fielder(8) indicates that for an e-book to substitute a printed book ten quality points should be considered: portability, simplicity, readability, durability, longevity, affordability, realibility, standardization, personalization and page based format. Parante and

e-books successfully part of the academic libraries. Investigations have taken place in several academic libraries and strong recommendations have been mentioned. On the other hand, in the developing countries, such as the Gulf region, academic libraries are facing challenges of e-books. Most of these academic libraries are new comers to this new era in the region. Therefore, limiting the discussion on e-books research studies, shared projects that yet need to be dealt with extensively by scholars and conducted by libraries. In this research an outline of issues and recommendations based on the review of literature will be the main focus. Some of the experiences of academic libraries in the developed countries, such as the UK and USA, will be involved for comparison. This will aid academic libraries in the Gulf region to make similar research studies and projects to build strong e-book collections and services.

Statement of the Problem

Academic libraries in the Gulf region are acutely aware that the usage of e-books on their website is growing, but encounter two main problems. The first one being that librarians have a deficiency in experience and knowledge in tackling vast issues related to e-books. Also the lack of group effort from different departments such as information library and science, computer science and social science to overcome the difficulties of e-books by research and projects has not yet been done. Hence, causing a shortage of understanding in e-book environment. They have observed that the e-books are produced, soled and distributed commercially, but their knowledge about the phenomena of e-books are limited. Features such as e-books' model and market collections, developing operating guidelines and enhancing potential strategies, hardware, software, and standards need strong strategic approaches and guidelines to support an open scholarly exchange library system. In most academic libraries e-book collections have been selected randomly. Although there are a lot of factors such as number of titles, copywrites, copy or print situations, etc they have not studied these factors intensively nor applied them to e-book selection. In order to deliver relevant services, librarians need to know more about the preference and needs of these invisible information consumers. Such knowledge in the areas of collection policies, acquisition and circulation policies, cost of e-books, technology of e-books, learning processes and so on must not be neglected. The second problem includes the campus users (staff and students) in which they are either not informed about the e-book subscription in libraries or they are sceptical whether e-books will provide them with the information needed in research studies and if it is applicable and effective in the education system.

The problems occurring from librarians, staff and students are all interlinked with one another and are summarized in three major points which will be discussed

English Section

E-books and Their Future in Academic Libraries in the Gulf Region

Abdulghafoor A. Qari
Associate Professor of Information Science
King Abdulaziz University, Jeddah, Saudi Arabia

ABSTRACT

E-books are a fairly recent phenomenon in academic libraries. They are struggling to compete with printed books which have been around for centuries. Most academic libraries around the world have done and are still doing research studies and projects to examine this fact. In the developed countries, such as the UK and USA, investigation toward e-books technology, collection, policy, hardware, software ... etc have taken place in several academic libraries and recommendations have been done. On the other hand, in the developing countries, such as the Gulf region, academic libraries are behind research studies and projects causing in challenging e-books. Most of these academic libraries are new comer to this new era in the region. This research will examine the literature to establish a definition of e-books and collect information about the research studies and projects which have taken place in academic libraries of the developed countries, such as the UK and USA. A look at the e-publishers such as eBrary and netLibrary will be included. The finding outlines e-books issues and recommendations based on the long-term goals of building strong e-book collections and services in the academic environment of the Gulf region.

Introduction

E-book technologies, collections, selections, training, etc are not an easy way for academic libraries to provide appropriate services to the campus users. Most academic libraries around the world are facing these challenges and providing services by force. In the developed countries, such as the UK and USA, these challenges have been dealt with by several research studies and projects to make

Arab Journal of Library & Information Science

Vol. 26 No. 2 April 2006

Contents

Studies :

- Cultural industries in Saudi Arabia: an analytical study
  Dr. Abdel-karim A. Al-Zeid **5 - 14**
- Ain Shams University Information Network (ASUNET) : a field study
  Dr. Sanaa I. Farhat **15-68**
- The role of computational linguistics in Arabic linguistic studies
  Dr. Abdel-Rahman H. Al-Arif **69-102**
- Al-Fihrst, by Ibn Al-Nadim: an analytical study of its different editions
  Dr. Maha A. Ibrahim **103-144**
- Two arabized works of Dewey Decimal Classification: a comparative analytical study
  Dr. Osama M. Ibrahim **145-166**
- Current trends in subject analysis: twards an integrated subject approach to information sources (4)
  Dr. Sherif K. Shahin **167-192**

Reports:

- The Inauguration of Thesaurus of Waqf Sciences Kuwait, 1 Oct. 2005 **193-196**

Reviews:

- The Scientific communication in electronic environment
  by Dr. Hishmat Kasem, Reviewed by Dr. Mohammed I. Hassan 197-201

English Section:

- E-books and their future in academic libraries in the Gulf Region
  Dr. Abdulghafoor A. Qari **4-18**

* Issued quarterly by: Mars Publishing House London House, 271 King St, London W 69 Iz	* For Correspondence and Subscription * Mars Publishing House P.O.Box: 10720 (Riyadh 11443) Saudi Arabia	*Annual Subscription * Saudi Arabia (120 S.R.) * Arab Countries (45 US$) * Others (60 US$)

Arab Journal of Library & Information Science

CHEIF EDITOR
Dr. M. FATHY ABDUL HADY

MANAGER
ABDULLAH AL MAGID

EDITORIAL SECRETARY
USAMA SALAMA AHMED

CONSULTANTS

Dr. Ahmed Badr
Professor, of Librarianship and Information Science

Dr. Ribhi M. Olian
Associate Professor
Balkaa University.
Jordan

Dr. Saad A. Al-Dobaian
Professor, Dept, of Librarianship
King Saud University.

Dr. Said Ahmed Hasab Allah
Professor, Dept. of Library & Information Science, King Saud University, Saudi Arabia

Dr. Mabrouka O. Mouhairk
Academy of Higher Studies,
Tripoli, Libya

Dr. Hisham Abbas
Dept. of Library & Information Science
King Abdul Aziz University
Saudi Arabia

Dr. Wahid Qadoura
Higher Institute of Documentation,
Tunisia

Dr. Yaser Yusef Abdel-Mo'tey
College of Basic Education,
Kuwait

Dr. Yhaya Mahmoud Sa'ati
Professor, Dept. of Library & Information Science, Al Imam Mohamed Bin Saud University.
Saudi Arabia

Dr. Moustafa Abou She'isha'
Professor, Dept. of Library,
Archves & Information Science,
Cairo University, Egypt

Dr. Usama El-Said Mahmoud
Professor, Dept. of Library,
Archives & Information Science,
Cairo University, Egypt

Arab Journal of Library & Information Science

Vol. 26, No.2
April 2006

بسم الله الرحمن الرحيم

مجلة المكتبات والمعلومات العربية

السنة السادسة والعشرون - العدد الثالث
يوليو 2006 م / جماد الآخر 1427 هـ

مجلة المكتبات والمعلومات العربية

هيئة التحرير

رئيس التحرير: الأستاذ الدكتور / محمد فتحي عبدالهادي مدير التحرير: عبدالله الماجد

سكرتير التحرير: أسامة سلامة أحمد

المستشارون

الأستاذ الدكتور / أحمد بدر
أستاذ المكتبات والمعلومات غير المتفرغ
قسم المكتبات والوثائق
كلية الآداب – جامعة القاهرة (فرع بني سويف)

الأستاذ الدكتور / ربحي مصطفى عليان
كلية التخطيط والإدارة
جامعة البلقاء التطبيقية – الأردن

الأستاذ الدكتور / سعد بن عبدالله الضبيعان
قسم المكتبات والمعلومات – كلية الآداب
جامعة الملك سعود – المملكة العربية السعودية

الأستاذ الدكتور / السيد أحمد حسب الله
قسم المكتبات والمعلومات – كلية الآداب
جامعة الملك سعود – المملكة العربية السعودية (سابقا)

الأستاذة الدكتورة / مبروكة عمر محيريق
أكاديمية الدراسات العليا
طرابلس – ليبيا

الأستاذ الدكتور / هشام بن عبدالله العباس
قسم المكتبات والمعلومات – كلية الآداب
جامعة الملك عبد العزيز – المملكة العربية السعودية

الأستاذ الدكتور / مصطفى أبو شعيشع
قسم المكتبات والوثائق والمعلومات
كلية الآداب – جامعة القاهرة – مصر

الأستاذ الدكتور / وحيد قدورة
المعهد الأعلى للتوثيق
تونـــس

الأستاذ الدكتور / ياسر يوسف عبدالمعطي
قسم المكتبات والمعلومات
كلية التربية الأساسية – الكويت

الأستاذ الدكتور / يحيى محمود ساعاتي
قسم المكتبات والمعلومات – كلية العلوم الاجتماعية
جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية
المملكة العربية السعودية

الأستاذ الدكتور / أسامة السيد محمود
قسم المكتبات والوثائق والمعلومات
كلية الآداب – جامعة القاهرة – مصر

مجلة المكتبات والمعلومات العربية

تصدر هذه المجلة فصلياً عن دار المريخ، لندن - بريطانيا

دار المريخ للنشر

السنة السادسة والعشرون | العدد الثالث | يوليو 2006م | جماد الآخر 1427هـ

في هـذا العـدد

دراســات :

☆ بحوث ودراسات معهد خادم الحرمين الشريفين لأبحاث الحج : دراسة تحليلية ببليومترية
د .عبد اللطيف عبدالحكيم سمرقندي 5 - 42

☆ واقع التدريب الميداني لطالبات برنامج البكالوريوس في قسم المكتبات والمعلومات بجامعة الملك عبدالعزيز
د . فالح بن عبدالله الضرمان 43-66

☆ التقنية المصرية في توفير المعلومات للمكفوفين وضعاف البصر في المكتبات العامة : دراسة ميدانية لمكتبات جمعية الرعاية المتكاملة
د . نوال محمد عبدالله 67-88

☆ الإسهامات المكتبية في تربية الأطفال ذوى الاحتياجات الخاصة : دراسة حالة
د . حنان فرج 89-128

☆ نظم تشغيل وإدارة المكتبات الرقمية مفتوحة المصدر : نظام دي سبيس Dspace لإدارة المجموعات الرقمية
د . محمد مبارك اللهيبي 129-150

☆ الحضور الإلكتروني للجامعات السعودية على الشبكة العنكبوتية : دراسة استكشافية لمعامل التأثير العنكبوتي
د . عبدالرحمن فراج 151-174

تقارير:

☆ ندوة الكتاب العلمي للأطفال ، 19-20 فبراير 2006 ، جامعة حلوان ، المكتبة المركزية
إيمان فوزي عمر 175-180

مراجعات أطروحات:

☆ التصنيف الببليوجرافي لمجال التراث الشعبي (أطروحة دكتوراه)
د . عزت عبدالفتاح الشامي 181–186

القسم الإنجليزى :

☆ نظم المعلومات الإدارية في البيئة المكتبية : مراجعة للإنتاج الفكري
سوسن طه ضليمي 4 - 31

المراسلات والاشتراكات والإعلانات:

لجميع الدول العربية والعالم يتفق بشأنها مع

دار المريخ للنشر

☆ المملكة العربية السعودية
الرياض - ص . ب : 10720 (الرياض) 11443 - فاكس (009661) 4657939

☆ جمهورية مصر العربية
الجيزة - 4 ش الفرات - المهندسين
ت : 3376579 - 7609971
فاكس : 7609457 (00202)

الاشتراك السنوي:

☆ 120 ريالاً سعودياً بالمملكة
☆ 45 دولاراً أمريكياً لكافة الدول العربية
☆ 100 جنيه داخل جمهورية مصر العربية .

المقالات المنشورة بهذه المجلة تعبر عن رأى أصحابها وتخضع للتحكيم الأكاديمي

قواعد النشر

1 - مجلة المكتبات والمعلومات العربية ، تصدر أربع مرات في العام ، صدر عددها الأول في يناير 1981م ، تتولى نشرها دار المريخ للنشر بالرياض وتصدر عن مكتبها بلندن (مؤقتا) .

2 - تقدم البحوث والمقالات والترجمات مطبوعة على الآلة الكاتبة على مسافتين على وجه واحد .

3 - تخضع الدراسات المقدمة للنشر في المجلة للتحكيم العلمي .

4 - يرفق الباحث ملخصاً لبحثه في حدود 100 كلمة (مائة كلمة) تصدر البحث .

5 - ترسم الأشكال والرسوم البيانية بالحبر الصيني على ورق «كلك» حتى تكون صالحة للطباعة أما الصور الفوتوغرفية فيراعى أن تكون مطبوعة على ورق لماع ، وإذا كانت ملونة فلابد من تقديم الشريحة الأصلية .

6 - يراعى وضع خطوط متعرجة تحت العناوين الجانبية ، وكذلك الألفاظ والعبارات التي يراد طبعها ببنط ثقيل ، كما توضع خطوط عادية أسفل عناوين الكتب والدوريات .

7 - يراعى كتابة علامات الترقيم بعناية (النقطة ، علامة الاستفهام ، علامة التعجب . . . الخ) في كتابة البحث وبصفة عامة يتبع الأسلوب العلمي في الكتابة .

8 - يفضل كتابة المصادر والحواشي في نهاية البحث ، وتأخذ أرقاماً مسلسلة وفقاً للقواعد الحديثة للوصف البيليوجرافي .

9 - أصول البحوث والمقالات التي تصل المجلة لاترد ولاتسترجع سواء نشرت أو لم تنشر بالمجلة .

10 - يخضع تنسيق البحوث والمقالات وترتيبها داخل العدد لاعتبارات فنية لاعلاقة لها بمكانة الكاتب .

11 - لاتقبل المجلة نشر البحوث أو المقالات أو الترجمات التي سبق نشرها ، كما لايجوز إعادة النشر في مجلات علمية أخرى بعد إقرار نشرها في هذه المجلة إلا بعد الحصول على إذن كتابي من هيئة تحرير المجلة .

12 - تقبل البحوث المكتوبة باللغتين العربية والإنجليزية على أن تكون الأبحاث باللغة الإنجليزية ، عن تجارب وإسهامات عربية في مجال المكتبات والمعلومات .

13 - تأمل هيئة التحرير من السادة الأساتذة الباحثين والكُتاب الذين يرغبون في نشر بحوثهم ومقالاتهم في الأعداد القادمة من المجلة أن يلتزموا بالإرشادات هذه ، لأن هذا يساعد هيئة تحرير المجلة على أداء عملها كما يساهم في خدمة أهداف المجلة ، وسنعتذر عن قبول أية مقالة أو بحث لايلتزم مؤلفها بتلك القواعد .

14 - تمنح إدارة المجلة لمؤلف كل بحث أو مقالة نسخة مجانية من المجلد الذي نشر به البحث أو المقال .

15 - توجه جميع المراسلات الخاصة بالمجلة إلى : دار المريخ للنشر على عنوانها التالي :

ص.ب: 10720 - الرياض: 11443 - المملكة العربية السعودية

للبحث في جميع أعداد المجلة السابقة منذ صدورها في يناير عام 1981 يمكن زيارة موقع :

www.cybrarians.info

دراسات

بحوث ودراسات معهد خادم الحرمين الشريفين لأبحاث الحج
دراسة تحليلية بيليومترية

عبداللطيف عبدالحكيم سمرقندي
أستاذ مشارك قسم علم المعلومات - كلية العلوم الاجتماعية
جامعة أم القرى مكة المكرمة

ملخص :

دراسة تحليلية ببليومترية لبحوث ودراسات معهد خادم الحرمين الشريفين لأبحاث الحج ، في الفترة منذ تأسيس المعهد عام 1395هـ حتى نهاية عام 1425هـ ، وذلك للتعرف على الاتجاهات العددية والنوعية والموضوعية واللغوية لهذا النوع من الإنتاج غير المنشور .

أهمية الدراسة :

تأتي أهمية الدراسة من أهداف إنشاء المعهد والتي تتركز في تأسيس بنك للمعلومات عن الحج ليكون مرجعاً علمياً شاملاً ، وبناء سجل تاريخي متكامل للحج ومكة المكرمة والمدينة المنورة وكذلك المحافظة على البيئة الطبيعية في المناطق المقدسة ، والبيئة الإسلامية بمكة المكرمة والمدينة المنورة .

ومن هذه الأهداف جاءت أهمية تحليل البحوث والدراسات المقدمة لمعهد خادم الحرمين الشريفين لأبحاث الحج تحليلاً موضوعياً وإحصائياً خاصة وأن هذه البحوث والدراسات لم ينشر منها إلا العدد القليل جداً وكان ذلك في فترات المعهد الأولى .

مع الأهداف السابقة ومع قراءة سريعة لعدد الحجاج من الداخل والخارج نجد أن هناك تزايد مستمر حيث كان عدد الحجاج من الخارج فقط عام 1369هـ ، 107653 حاجاً ووصل العدد بعد عشرين عاماً إلى 406295 حاجاً عام 1389هـ ، وعام 1399هـ ، 2079689 من الداخل والخارج ، أما عام 1419هـ وصل عدد الحجاج من الداخل 775268 حاجاً ومن

الخارج 1056730 حاجاً ، أما عام 1424هـ فكان العدد من الداخل 592368 حاجاً ، ومن الخارج 141976 ما مجموعه 20122074 حاجاً[1] .

وهذا مؤشر لزيادة مستمرة خلال السنوات القادمة ، مما يجعل مهمة التنبؤ بالمتغيرات والاحتياجات في حاجة إلى قواعد بيانات وإحصاءات متلاحقة عن طريق الدراسات والبحوث .

مهمة هذه البحوث هو إمداد المعهد بقاعدة معلوماتية كبيرة ، لتقدم أهداف المعهد المنشأة من أجله بصورة سليمة لسنوات قادمة . وهذه الدراسة إنما هي دراسة وصفية كمية تحليلية بأسلوب ببليومتري لتوضيح جوانب الإنتاج البحثي للمعهد خلال 30 عاماً ومحاولة توضيح جوانب متعددة لهذه البحوث من الناحية العددية والموضوعية والنوعية واللغوية لكل قسم من أقسام المعهد ولتكون الصورة واضحة لدى صناع القرار بالمعهد في اتخاذ مايرونه مناسباً .

هدف الدراسة :

1 – دراسة الإنتاج الفكري للدراسات والبحوث غير المنشورة لمعهد خادم الحرمين الشريفين لأبحاث الحج .

2 – الوصف التحليلي للدراسات والبحوث المقدمة للمعهد من خلال أقسامه الخمسة مع رصد الاتجاهات العددية والنوعية والموضوعية لها بالأرقام .

3 – تقديم مقترحات وتوصيات بعد الدراسة .

حدود الدراسة :

بحوث ودراسات معهد خادم الحرمين الشريفين لأبحاث الحج منذ إنشائه عام 1395هـ إلى 1425هـ من خلال :

(أ) الأدلة المطبوعة من قبل المعهد .

(ب) المراجعة المباشرة لهذه الدراسات والبحوث للجزء غير المنشور .

المنهج المتبع للدراسة :

استخدم الباحث في دراسته المنهج التحليلي الوصفي والكمي في الدراسة التحليلية الببليومترية[2] للدراسات والبحوث المقدمة للمعهد وتحليل الجوانب المختلفة لهذا الإنتاج (غير المنشور) الموضوعية والنوعية والعددية .

أولاً : القسم الأول :

1 - الدراسات السابقة :

لاتوجد أي دراسة لبحوث ودراسات المعهد ولكن هناك مستخلصات وقوائم ببليوجرافية حصرية صدرت ونشرت في فترات سابقة ، ورتبت في كل قسم من الأقسام الخمسة بالمعهد مع إعداد كشاف بالعنوان وكشاف آخر بالباحثين ، وتوضيح لكل بحث باسم الباحث (أو الباحثين) وعنوان البحث ولغة البحث وعدد صفحاته ومستخلص للبحث ، فالكتاب الأول بعنوان : الفهرس الوصفي والتراكمي (الأول) للدراسات ، التقارير ، البحوث والخرائط[3] . للأعوام بين 1395هـ - 1411هـ وطبع عام 1413هـ أما العمل الثاني والثالث والرابع[4][5][6] فهم بعنوان واحد . مستخلصات بحوث ودراسات معهد خادم الحرمين الشريفين لأبحاث الحج الأول حتى نهاية عام 1421هـ ، والثاني حتى نهاية عام 1422هـ والثالث حتى نهاية عام 1423هـ . ومع إعداد هذه الدراسة صدرت على (C D) بعنوان الفهرس الوصفي لدراسات المعهد حتى 1426/4/17هـ .

وهناك دراسات كثيرة حصرية مماثلة من دون تحليل لتخصصات مختلفة منها على سبيل المثال :

في مجال الجيولوجيا هناك كتاب مستخلصات أبحاث وكتب قسم الجيولوجيا ، جامعة الملك سعود (1970-1987م)[7] ، لمحمد عبدالغني مشرف وأحمد عبدالقادر المهندس .

الكتاب يحتوي على خلاصات رسائل الدكتوراه والأبحاث ومحتويات الكتب الدراسية ويحتوي على أربع أقسام الأول ملخصات رسائل الدكتوراه لأعضاء هيئة التدريس خلاصات المقالات العلمية التي نشرت في المجلات العلمية العالمية والمحلية والمقالات العلمية التي نشرت ضمن مداولات المؤتمرات العلمية العالمية ، والقسم الثالث خلاصات الأبحاث التي ألقيت في المؤتمرات العلمية العالمية ، والقسم الرابع فيشمل محتويات الكتب الدراسية المؤلفة باللغة العربية ومحتويات المراجع باللغة الإنجليزية التي ألفها بعض أعضاء هيئة التدريس بالقسم . الكتاب سرد كامل للأقسام السابقة .

أما في مجال حصر أعضاء هيئة التدريس ورسائلهم العلمية هناك كذلك كتاب بعنوان : رسائل الدكتوراه التي حصل عليها الأساتذة السعوديين لكمال محمد علي ، حتى عام 1398هـ[8] ، وهو دليل حصري ببليوجرافي لمستخلصات رسائل الدكتوراه

التي حصل عليها الأساتذة السعوديين حتى عام 1398هـ ، حصر الدليل (26) رسالة باللغة العربية و(268) رسالة باللغة الإنجليزية ورتب المستخلص داخل كل تخصص ألفبائياً بلقب المؤلف .

وكتاب مستخلصات بحوث مجلة الدارة[9] التي أصدرته دارة الملك عبدالعزيز .

الكتاب مستخلصات البحوث والمقالات التي نشرت في مجلة الملك عبدالعزيز من العدد الأول حتى العدد الرابع عام 1421هـ/ 2000م رتبت المواد المنشورة وفق الاسم الأخير من المؤلف بالإضافة إلى البيانات الببليوجرافية لكل بحث أو مقالة ، بالإضافة إلى عرض موجز للبحث أو المقال وبالكتاب كشافين الأول للموضوعات والثاني للمؤلفين والعناوين وبلغت عدد البحوث والمقالات 946 مادة .

أما مستخلصات رسائل الماجستير بكلية الآداب والعلوم الإنسانية[10] لمحمد أمين عبدالصمد المرغلاني . . الكتاب مستخلص لـ 94 رسالة ماجستير مصنفة تحت أقسام كلية الآداب والعلوم الإنسانية حسب الترتيب الهجائي للأقسام ورتب مستخلصات كل قسم هجائياً حسب اسم العائلة مع إعطاء المستخلصات أرقاماً مسلسلة ، ويوجد في آخر الكتاب كشاف بأسماء المؤلفين وكشاف عناوين الرسائل .

و في مجال الاقتصاد والإدارة هناك مستخلصات رسائل الماجستير بكلية الاقتصاد والإدارة[11] لحبيب الله بن محمد رحيم تركستاني : الكتاب مستخلصات لـ134 رسالة ماجستير لطلاب وطالبات كلية الاقتصاد والإدارة منذ مناقشة أول رسالة عام 1403هـ حتى عام 1417هـ ورتب الكتاب هجائياً تحت كل قسم من أقسام الكلية وسنويًا لكل رسالة داخل القسم ، ويشمل الكتاب على كشاف بأسماء الباحثين وكشاف بأسماء المشرفين الرئيسيين وكشاف بأسماء المشرفين وعدد مرات الإشراف .

ودليل الرسائل الجامعية في كلية الشريعة والدراسات الإسلامية بجامعة أم القرى بمكة المكرمة في مجال الدراسات الشرعية والإسلامية من عام 1391هـ إلى عام 1401هـ[12] لمحمد حسن شلبي : حصر الدليل رسائل الماجستير والدكتوراه التي نوقشت خلال المدة الواقعة بين 1931-1400هـ وبلغ عدد الرسائل (222) رسالة في أقسام الكلية الخمسة رتب الكتاب حسب كل قسم وهجائياً باسم الرسالة داخل كل قسم ، وقدم الكتاب فهرس لكل قسم في نهاية الكتاب يوضح فيه اسم الرسالة ، نوعها ، وتاريخها ، واسم الباحث والمشرف ، ورقم التسلسل يوضح مكان الرسالة في المتن .

وفي الهندسة وعلومه هناك دليل ملخصات رسالة الماجستير والدكتوراه لجامعة الملك فهد للبترول والمعادن[13]. من إصدار عمادة شئون المكتبات : هناك أكثر من إصدار لهذا

الدليل والذي يظهر فيه ملخصات للرسائل باللغة الإنجليزية واللغة العربية مرتباً هجائياً داخل كل قسم باسم العائلة (باللغة الإنجليزية) أما الترجمة باللغة العربية فهي فقط للرسالة وليس للبيانات البليوجرافية للرسالة .

وهناك كذلك كتاب ملخصات رسائل الماجستير والدكتوراه بأقسام التربية وعلم النفس بكليات التربية للبنات بالمملكة[14] إعداد وتصنيف / هانم محمد ياركندي ، طريفة سعود الشويعر : الكتاب دليل لملخصات الرسائل (ماجستير ودكتوراه) التي نوقشت في أقسام التربية وعلم النفس بكليات التربية للبنات في كل من الرياض وجدة ومكة المكرمة من عام 1403هـ حتى عام 1415هـ للتخصصات التالية : علم النفس ، والمناهج وطرق التدريس ، الإدارة التربوية والتخطيط ، وأصول التربية الإسلامية .

أما رسائل الماجستير في علم النفس[15] من إعداد وتصنيف وتلخيص زايد بن عجير الحارثي : حصر فيه الجامع رسائل الماجستير في علم النفس فقط وشمل : الجزء الأول : 66 رسالة وتم عمل ملخص لكل رسالة وفق معيار موحد ، الجزء الثاني شمل 33 رسالة ، الجزء الثالث 38 رسالة ، الجزء الرابع 50 رسالة تم توزيعها وتصنيفها في سبعة مجالات .

وفي مجال الجغرافيا هناك مثال : قدم عبدالله الصنيع بحثًا بعنوان «اتجاهات بحوث رسائل الماجستير والدكتوراه في أقسام الجغرافيا في الولايات المتحدة الأمريكية وكندا[16]» والدراسة في هذا البحث هو تحليل وتصنيف اتجاهات بحوث رسائل الماجستير والدكتوراه التي أكملت في أقسام الجغرافيا في الولايات المتحدة الأمريكية وكندا في العام الدراسي 1983–1984م ، واتبع الباحث في بحثه على المنهج التحليلي الوصفي – خرج الباحث بمجموعة من النتائج وقدم مجموعة من التوصيات والمقترحات

وفي مجال الاقتصاد الإسلامي قدم كتاب بعنوان مستخلص رسائل الاقتصاد الإسلامي الماجستير والدكتوراه في الفترة من 1403 إلى 1424هـ لخلف سليمان النمري وعبدالله بن حاسن الجابري وسعد بن حمدان اللحياني [17] ، وهدف الكتاب الإعلام عما تم إنجازه في شعبة الاقتصاد الإسلامي بقسم الدراسات العليا الشرعية من أبحاث ، واشتمل المستخلص لكل رسالة على نقاط موحدة ومشتركة ، وحصرت الدراسة على (57) رسالة ماجستير و(46) رسالة دكتوراه .

في مجال المكتبات والمعلومات هناك العديد من الدراسات التحليلية المختلفة لشتى فروع التخصص ومن ذلك على سبيل المثال :

الإنتاج الفكري للأطباء العرب في العصر الحديث[18] لحمد المصري ، الكتاب وصف

وتحليل السمات الأساسية للإنتاج الفكري الطبي العربي مع بيان الخصائص البارزة في تطوره وتحديد العوامل التي أثرت في هذا التطور والكتاب تقييم الإفادة من هذا الإنتاج من جانب المؤلفين وتغطي الدراسة منذ ظهور أول دورية طبية في العالم العربي حتى نهاية عام 1977م على اختلاف اللغات ، والمنشور داخل العالم العربي واستخدم الكتاب المنهج الكمي في التحليل والتقييم .

أما أطروحات علم المكتبات والمعلومات المجازة من أقسام المكتبات والمعلومات بمصر[19] لفائقة حسن : الدراسة لكل رسائل الماجستير والدكتوراه التي أجازتها (6) جامعات مصرية في مجال المكتبات والمعلومات لمعرفة مناهج البحث المستخدمة في الرسائل وكذلك التعرف على الاتجاهات الموضوعية للرسائل وتأثير جنسية الباحث على اختيار موضوع الرسالة ، شملت الدراسة 211 رسالة ماجستير ودكتوراه اثبتت الدراسة من خلال النتائج أن المنهج المسحي أكثر مناهج البحث استخداما للرسائل . وقدمت فيدان عمر مسلم في بحثها : «الإنتاج الفكري العربي في مجال المكتبات الجامعية في عشر سنوات [20] الدراسة للإنتاج الفكري في مجال المكتبات الجامعية في عشر سنوات 1990-1999 ، وذلك للتعرف على سمات وخصائص هذا الانتاج من حيث الحجم ودرجة النمو والتطور ومدى تغطية الإنتاج الفكري للموضوعات المختلفة ومواطن الضعف والقوة فيه وكذلك التعرف على الاتجاهات النوعية اللغوية والجغرافية التي يتميز بها هذا الإنتاج .

البيليوجرافية الوطنية السعودية : مراجعة ودراسة تحليلية[21] ، للدكتور أحمد بن علي تمراز الدراسة تحليل للإنتاج الفكري الوطني منذ بداية الطباعة في المملكة العربية السعودية عام 1300هـ وحتى عام 1413هـ والتعرف إلى الاتجاهات العددية والموضوعية والمكانية لهذا الإنتاج .

والبحث التالي للدكتورة ناريمان اسماعيل متولي – عن الببليوجرافية الممنوحة للمرأة السعودية دراسة تحليلية في إطار الضبط الببليوجرافي للإنتاج الفكري السعودي[22] .

تبين الدراسة نصيب المرأة السعودية من الرسائل الممنوحة للسعوديين بصفة عامة وحجم الرسائل نفسها قياساً بأوعية المعلومات للإنتاج الفكري السعودي إجمالاً وماهي الموضوعات والتخصصات التي تغطيها تلك الرسائل .

وفي دراسة أخرى من اليمن للدكتور علي الفضلي وهي : المجلات الأكاديمية في الجمهورية اليمنية : دراسة ببليومترية تحليلية عن مجلة كلية القيادة والأركان[23] .

الدراسة تقويم وتحليل مجلة كلية القيادة والأركان وذلك بهدف التعرف على طبيعة وسمات بحوث ودراسات المجلة للتعرف على إنتاجية المؤلفين من المقالات والدراسة زمنياً 15 سنة للمجلة مع اتباع المنهج الوصفي والتحليلي لوصف وتحليل المقالات المنشورة ، قدم الباحث في نهاية بحثه مجموعة من الاستنتاجات والتوصيات .

وكان للدكتور هشام عبدالله عباس - دراسة حول : المجلات الأكاديمية في المملكة العربية السعودية دراسة ببليوجرافية على مجلة كلية الإدارة بجامعة الملك سعود[24] . الدراسة تقويم وتحليل محتويات مجلة كلية الآداب بجامعة الملك سعود بالرياض وذلك للتعرف على طبيعة وسمات بحوث المجلة وإنتاجية المؤلفين والتأليف المشترك والتشتت الموضوعي واللغوي للمقالات وتوصل الباحث إلى مجموعة من النتائج لدراسته للمجلة .

ومن الدراسات التحليلية لإنتاج فردي هناك دراسة بعنوان : الأستاذ الدكتور محمد فتحي عبدالهادي - دراسة تحليلية لإنتاجه الفكري[25] لمحمد جلال سيد غندور ، إيناس حسن صادق حمد .

قدم الباحثان في هذه الدراسة الجوانب الوعائية واللغوية والجغرافية والموضوعية للنتاج الفكري للأستاذ الدكتور محمد فتحي عبدالهادي - وكذلك ارتباط إنتاجه العلمي بالمؤهل الأكاديمي وبالدرجة الوظيفية وبالمرحلة العمرية والإسهامات والإضافات الجديدة - مع السيرة العلمية موجزة للدكتور محمد فتحي عبدالهادي.

ويحث الإنتاج الفكري العربي حول التراث العربي الإسلامي المخطوط دراسة تحليلية لتحديد السمات والخصائص[26] لسميرة خليل محمد خليل ، تهتم الدراسة بالاتجاهات النوعية العددية والموضوعية واللغوية والجغرافية بسمات الإنتاج الفكري العربي حول التراث العربي الإسلامي المخطوط في ببليوجرافية التراث العربي الإسلامي المنشور عام 1999م .

أما كتاب بعض خصائص الإنتاج الفكري العربي في علم الفلكلور .

والاتجاهات الموضوعية والنوعية والزمنية والجغرافية وكذلك أنماط الإنتاجية لتهاني عمر عبدالعزيز[27] ، قدمت الباحثة الدراسة في جزئين الأول عن الاتجاهات الموضوعية والنوعية ، والزمنية ، والجغرافية لأبرز سمات الإنتاج الفكري العربي في مجال الفلكلور ومن حيث الاهتمامات الشخصية والفئات النوعية السابقة الذكر وذلك اعتماداً على البيانات المستقاه من ببليوجرافيا علم الفلكلور المنشور عام 2000م ، والثاني تحليل أنماط إنتاجية المؤلفين والناشرين والجامعات والدوريات.

كتاب النشر العلمي في جامعة الملك عبدالعزيز : دراسة إحصائية تحليلية ببليومترية[28] لحمد أمين عبدالصمد المرغلاني ، قدم الباحث دراسة الإنتاج الفكري المطبوع لجامعة الملك عبدالعزيز من خلال وصف وتحليل إصدارات الجامعة بأوعيتها المختلفة حتى عام 1414هـ .

وبحث الإنتاج الفكري المصري في مجال المكتبات والمعلومات 1996-2000م : دراسة تحليلية[29] لأسامة السيد محمود ، قدم الباحث دراسة ببليومترية للإنتاج الفكري المصري في مجال المكتبات والمعلومات في الفترة 1996-2000م ، تناول حجم الإنتاج ونموه والتوزيعات اللغوية والنوعية والشكلية والمكاتبة الموضوعية وتناول هيئات نشر الإنتاج وإنتاجية المؤلفين وأهم دوريات النشر وهدف الدراسة التعرف على خصائص هذا الإنتاج وسماته .

أمابحث خصائص الإنتاج الفكري السعودي في مجال المكتبات والمعلومات (1948-1985م) دراسة ببليومترية[30] لحورية مشالي ، الدراسة حصر وتحليل الإنتاج الفكري السعودي في مجال المكتبات والمعلومات خلال الفترة من 1948-1985م ، وهدف الدراسة معرفة حجم الإنتاج الفكري في هذا المجال ومعرفة خصائص موضوعات هذا الإنتاج وتحديد نقاط القوة والضعف.

وإلحاقًا للبحوث والدراسات التحليلية قدم الدكتور محمد فتحي عبدالهادي[31] كأحدث بحث في هذا المجال في ندوة المكتبات العامة في المملكة تحديات الواقع وتطلعات المستقبل ، 23-24 شعبان 1426هـ/ 27-28 سبتمبر 2000م ، بجامعة الملك سعود كلية الآداب قسم علم المكتبات والمعلومات بحثا بعنوان : المكتبات العامة في المملكة العربية السعودية في ضوء الإنتاج الفكري العربي دراسة تحليلية والدراسة تحليل الإنتاج الفكري في مجال المكتبات العامة تحليلاً زمنياً ونوعياً وذلك للتعرف على خصائصه وأبرز سماته وتوزيعاته الزمنية والموضوعية والنوعية والجغرافية وكذلك أبرز المؤلفين وإنتاجهم وأبرز الناشرين وأبرز الدوريات مع اتباع المنهج التحليلي البيليوجرافي .

وهناك بحثًا آخر قدم في نفس الندوة بعنوان الإنتاج الفكري في مجال المكتبات العامة في المملكة العربية السعودية لحمد عبدالحق مصبح[32] . تناول فيه الإنتاج الفكري في مجال المكتبات العامة في المملكة العربية السعودية باستخدام المنهج البيليوجرافي .

هدف الدراسة تحقيق هدف دراسة الإنتاج الفكري المطبوع لجامعة الملك عبدالعزيز من خلال صف وتحليل إصدارات الجامعة بأوعيتها المختلفة والصادرة باللغتين العربية

والإنجليزية حتى نهاية عام 1414هـ ، واتبع الباحث المنهج الوصفي في دراسته الإحصائية التحليلية الببليوجرافية .

2 - معهد خادم الحرمين الشريفين لأبحاث الحج[33] :

كانت النشأة الأولى لمركز أبحاث الحج موسم حج عام 1395هـ وفي 1396/2/16هـ أصدر مدير جامعة الملك عبدالعزيز قراراً بإنشاء المركز كوحدة بحثية بجامعة الملك عبدالعزيز بجدة ، وفي عام 1401هـ صدر قرار مجلس الوزراء الموقر رقم 72 بتاريخ 1401/6/23هـ بالموافقة على إنشائه كجهة استشارية فنية للجنة الحج العليا وللجهات العاملة في مجال شئون الحج وحدد أهداف المركز فيما يلي[34] :

« 1 -تأسيس بنك للمعلومات عن الحج ليكون مرجعاً علمياً شاملاً لمختلف أنواع الإحصائيات والحقائق وبالتالي عمل نموذج محاكاة حسابي لمختلف عمليات الحج مما يساعد كثيراً في التخطيط .

2 -العمل على بناء سجل متكامل بالدراسات والوثائق والصور والأفلام والخرائط والمخطوطات التاريخية للحج ومكة المكرمة والمدينة المنورة لتكون مرجعًا علميًا وتاريخيًا ثابتاً .

3 -المحافظة على البيئة الطبيعية كما خلقها الله في المناطق المقدسة والمحافظة على البيئة الإسلامية بمكة المكرمة والمدينة المنورة » .

وفي عام 1403هـ صدرت الموافقة السامية الكريمة بنقل تبعية المركز إلى جامعة أم القرى بمكة المكرمة ، وفي عام 1418هـ وافق مجلس التعليم العالي بتاريخ 1418/9/10هـ على تعديل مسمى مركز أبحاث الحج ليصبح (معهد خادم الحرمين الشريفين لأبحاث الحج) واعتمدت الموافقة من المقام السامي الكريم برقم 476/7م وتاريخ 1418/12/23هـ ، وفي عام 1422هـ تم تدشين فرع المعهد بالمدينة المنورة .

ويضم المعهد خمسة أقسام وهي :

1 -قسم البحوث الإنسانية والإدارية :

يعنى هذا القسم ببحث العوائق التنظيمية أو الإدارية إضافة إلى اهتمامه بإنشاء سجل تاريخي متكامل عن الحج ومكة المكرمة والمدينة المنورة والمشاعر المقدسة .

الوحدات البحثية بالقسم

أ) وحدة البحوث الحضارية والجغرافية والتاريخية :

تركز هذه الوحدة في العمل على إعداد سجل تاريخي ووثائقي للمسجد الحرام والمسجد النبوي الشريف من مكة المكرمة والمدينة المنورة والمشاعر المقدسة ، وكذلك توثيق وتسجيل المراحل المعاصرة من الإنشاءات والتوسعات والتطورات التي تتم بالمدينتين المقدستين والمشاعر المقدسة لخدمة ضيوف الرحمن .

ب) وحدة البحوث الاجتماعية والنفسية

دراسة الأنماط والخصائص الاجتماعية والجوانب السلوكية المختلفة للحجاج والمعتمرين للتعرف على تأثير التنوع والتباين الثقافي والاجتماعي على العمليات التفاعلية بين الحجاج والمعتمرين وكذلك دراسة مايصاحب قدوم أفواج الحجيج والمعتمرين من مظاهر مختلفة وتأثيراتها الإيجابية والسلبية على منظومتي الحج والعمرة ، بهدف التفعيل الإيجابي كالتعاون والمشاركة والقضاء على الافتراش والتسول والسرقة ، وتهتم كذلك بدراسة سبل إرشاد ضيوف الرحمن وتطويرها وإعداد المادة العلمية اللازمة للأدلة والخرائط الإرشادية .

جـ) وحدة بحوث المناسك

اهتمام هذه الوحدة على دراسة المتطلبات المختلفة لمناسك الحج والعمرة من الناحية الشرعية وتوفير قاعدة معلومات متكاملة تفيد الباحثين بالمعهد وتقوم الوحدة كذلك بدراسة بعض الظواهر المتعلقة بأداء الشعائر ودراسة الضوابط الشرعية الحاكمة لها .

د) وحدة البحوث الإدارية والتنظيمية وإدارة الأزمات

تهتم بالأبحاث والدراسات على التطوير الإداري للمؤسسات والجهات العاملة في خدمة ضيوف الرحمن ومانقدمه لهم من خدمات منذ وصولهم إلى المملكة إلى وقت مغادرتهم لها ، وتشتمل الدراسة على مايقدم للحجاج والمعتمرين من خدمات في المنافذ البرية والبحرية والجوية ، ومؤسسات الطوافة والأدلاء والوكلاء والزمازمة .

هـ) وحدة البحوث الاقتصادية السياحة .

تعنى الوحدة بدراسة الجوانب الاقتصادية المتعددة للحج والعمرة وآثارها على مايقدم للحجاج والمعتمرين من أنشطة وخدمات مثل الإسكان ، التجارة والطوافة وغيرها . أما الناحية السياحية بدراسة تطوير آليات الارتقاء بمفهوم السياحة الدينية وتحسين الخدمات السياحية المختلفة للحجاج والمعتمرين .

2 -قسم البحوث البيئة والصحية :

هدف القسم القيام بدراسة الظروف البيئية والعوامل المناخية ومياه الشرب والصرف الصحي والمخلفات ونوعية الهواء والضوضاء وكذلك تشمل دراسات تطوير الخيام التقليدية وتحسين مواصفاتها وتحليل العينات من الماء والهواء والمناخ من خلال أجهزة المختبرات ذات التقنية المطورة .

الوحدات البحثية بالقسم :

أ) وحدة بحوث المناخ والمياه

اهتمام هذه الوحدة البحثية على دراسة أحوال الطقس والمناخ وتأثيره على أداء المناسك المختلفة من خلال مجموعة من محطات الرصد الجوي واهتمام خاص بمنطقتي المسجد الحرام والمسجد النبوي الشريف .

ب) وحدة البحوث البيولوجية

تهتم هذه الوحدة بالحفاظ على البيئة الطبيعية وموارد المياه من التلوث ، وذلك بدراسة المحتوى الميكروبي للتربة والماء والهواء ، مع إعطاء أولوية خاصة لنوعية مياه الشرب في المسجد الحرام والمسجد النبوي الشريف ، ومياه الآبار الجوفية بمكة المكرمة ، والمدينة المنورة ، ومدى تأثيرها بالملوثات المختلفة كالصرف الصحي والنفايات المدفونة في باطن الأرض ، ومن اهتماماتها إنشاء سجل تاريخي لمياه زمزم يكون مرجعاً في المستقبل ويسهم في الحفاظ عليها من أي تلوث .

جـ) وحدة البحوث الكيميائية

تركز اهتمام الوحدة على الحفاظ على الخصائص الكيميائية الطبيعية للماء والهواء من خلال قياس مستويات التركيز الكيميائية للغازات والعناصر المختلفة المكونة لهما في الحرمين الشريفين والمناطق المحيطة بهما في مناطق الإيواء والإعاشة للحجاج والمعتمرين بكل من مكة المكرمة والمدينة المنورة والمشاعر المقدسة .

د) وحدة البحوث الفيزيائية

دراسات وبحوث هذه الوحدة تركز على قياس مستويات المجموعات المجهرية المحمولة في الهواء بمناطق الإيواء والإعاشة للحجاج الخاصة بمركز الجمرات وكذلك دراسة الضجيج والضوضاء ، وقياس مستويات الإشعاعات الطبيعية والصناعية في مكة المكرمة والمدينة المنورة والمشاعر المقدسة ، وتهتم كذلك بدراسة وسائل مكافحة الحرائق وتطوير الخصائص الفيزيائية للخيام .

هـ) وحدة البحوث الصحية

ودراستها حول الجوانب الصحية المختلفة المؤثرة على صحة وسلامة الحجاج والمعتمرين من خلال دراسة المتغيرات البيئية الكيميائية والبيولوجية والفيزيائية والمناخية وأثرها على الصحة ، وكذلك دراسة الأمراض التي قد تظهر في الحج والعمرة وطرق الوقاية منها وكذلك الأمراض المشتركة بين الإنسان والحيوان ودراسة مشكلة الفضلات الصلبة والسائلة ووسائل التخلص منها .

و) وحدة بحوث الهدي والأضاحي

دراسات هذه الوحدة تتركز في الطرق والبدائل المختلفة للإفادة من الهدي والأضاحي سعيًا لتحقيق الاستفادة المثلى من الذبائح وكذلك الحفاظ على سلامة البيئة وصحة المسلمين والوقاية من الأمراض والأوبئة التي تصيب الإنسان والحيوان .

3 –قسم البحوث العمرانية والهندسية :

يهتم هذا القسم بمجالات التخطيط والعمران المختلفة بكل من مكة المكرمة والمدينة المنورة والمشاعر المقدسة ، وذلك بإجراء الدراسات والبحوث لاستعمالات الأراضي والإسكان والمرافق والخدمات بهدف تحسين أداء كل منها والمشاركة في وضع الحلول للمشاكل والظواهر المختلفة في الحج .

الوحدات البحثية بالقسم :

أ) وحدة بحوث التخطيط

يقوم بدراسة استعمالات الأراضي بكل من مكة المكرمة والمدينة المنورة والمشاعر المقدسة مع اهتمام خاص بمنى والمشاركة في تخطيط المرافق والخدمات التي تقدم للحجاج والمعتمرين ودراسة البدائل التخطيطية لتطوير وسائل النقل والإسكان في منظومة متكاملة للحج .

ب) وحدة بحوث الإسكان والمرافق

تعنى الوحدة بدراسة وسائل إسكان الحجاج والمعتمرين بمكة المكرمة والمدينة المنورة والمشاعر المقدسة بهدف تحسين الخدمة ودراسة بدائل لزيادة الطاقة الاستيعابية للإسكان بالمشاعر المقدسة خاصة مشعر منى .

جـ) وحدة النقل والمرور

اهتمام الوحدة دراسة الحركة من وإلى مكة المكرمة والمدينة المنورة والمدن الأخرى

ودراسة حركة المشاه داخل مكة المكرمة والمشاعر المقدسة ودراسة الحركة من وإلى المسجد الحرام والمسجد النبوي وداخلهما (الأبواب ، السلالم ، المطاف ، المسعى ، الزيارة) .

د) وحدة بحوث العمارة

تهتم الوحدة بالعديد من أعمال التوثيق والرفع المعماري ، للمباني التراثية والمعالم العمرانية في مكة المكرمة والمدينة المنورة والمشاعر المقدسة ، تركز كذلك على الدراسات المعمارية للمسجد الحرام والمسجد النبوي والمناطق ذات الطبيعة الخاصة كجسر الجمرات ، وإلى جانب العمل على إرشاد الحجاج والمعتمرين عبر الوسائل المختلفة كالأدلة والخرائط الإرشادية أو العناصر الميدانية كاللوحات الإرشادية والاستخدام اللوني للعناصر المختلفة .

هـ) وحدة بحوث التطوير الهندسي

تعنى هذه الوحدة بدراسة البدائل والتقنيات الهندسية المختلفة لتطوير كل مايقدم للحجاج والمعتمرين بدءاً من المستويات التخطيطية وانتهاء بالتفاصيل مثل دراسة تقنيات النقل الحديثة كالحافلات الترددية والمسارات المتحركة ووسائل التخلص من الفضلات الصلبة والسائلة ، ووسائل إيواء الحجاج كالخيام ، وطرق تظليل ممرات المشاه ووسائل مكافحة الحرائق .

و) وحدة بحوث السلامة وتحليل المخاطر

دراسات هذه الوحدة تتركز في البدائل والتقنيات الهندسية المختلفة لتحقيق أمن الحجاج والمعتمرين وسلامتهم .

4 -قسم المعلومات والخدمات العلمية :

أنشئ القسم لتحقيق جزء من أهداف المعهد وهو تأسيس بنك للمعلومات عن الحج ليكون مرجعًا شاملاً لمختلف أنواع الإحصاءات الحقائق متكاملة من أجهزة الحاسب الآلي وعمل قاعدة بيانات للمحكمين الذين يستعان بهم في أبحاث المعهد ، كما يستفاد به في دراسات حركة المركبات المتجه من وإلى مكة المكرمة والمدينة المنورة وإعداد تقارير سنوية لهذه الدراسات وكذلك عمل البرامج التي تساعد على سرعة وتطوير العمل الإداري بالمعهد وعمل الإحصاءات اللازمة للأبحاث وتكوين شبكة اتصال بين جميع الأقسام بالمعهد .

الوحدات البحثية بالقسم :

أ) وحدة بحوث المعلومات

تعمل على إعداد بنك للمعلومات عن المسجد الحرام والمسجد النبوي الشريف وكل

من مكة المكرمة والمدينة المنورة والمشاعر المقدسة ، وجميع المعلومات الخاصة بشئون الحج والعمرة على مر العصور وحتى الوقت الحالي وتصنيفها وتبويبها حتى تكون متاحة ومفيدة للباحثين وأصحاب الرأي والقرار ، وذلك لوضع المقترحات والحلول واتخاذ القرارات لخدمة ضيوف الرحمن .

ب) وحدة البحوث الإحصائية

تهتم هذه الوحدة بدراسة الأنماط والخصائص العامة المختلفة للحجاج والمعتمرين للتعرف على التغييرات التي تحدث على مجتمعات الحجاج والمعتمرين لتساعد على إعطاء صورة إحصائية واضحة عنهم تسهم في تكوين بنك المعلومات وتعمل على تحديثه بصورة دورية وموسمية .

ويضم القسم وحدات للخدمات العلمية المساندة وهي :

1 -وحدة متابعة البحوث 2 -وحدة الحاسب الآلي 3 -وحدة الترجمة

4 -وحدة الطباعة والنشر 5 -المكتبة

5 -قسم البحوث والشئون الإعلامية :

يعنى القسم بإبراز انجازات المعهد ودوره الثقافي والحضاري داخل الجامعة وخارجها ووضع برامج لتوعية وتثقيف المتعاملين مع المعهد في مجال أبحاث ودراسات الحج والتراث المكي والمدني وكذلك يعنى القسم بتدعيم قاعدة المعلومات المتعلقة بالمعهد وأمور الحج والتراث الإسلامي ، ويجمع القسم بين البحث العلمي والخدمات الإعلامية فيقوم بدراسة الجوانب الإعلامية في الحج وإجراءات الدراسات والبحوث الإعلامية ، ويقوم القسم بالإضافة إلى ماسبق بإنتاج الأفلام الوثائقية والتسجيلية والتقارير المصورة للمواضيع المختلفة والمتعلقة بالحج والعمرة .

الوحدات البحثية بالقسم :

بالقسم وحدة بحثية واحدة وهي وحدة البحوث الإعلامية - والتي تهتم بدراسة الجوانب الإعلامية المتعددة للحج والعمرة وآثارها على مايقدم للحجاج والمعتمرين من أنشطة وخدمات ويشمل ذلك جميع أنواع الإعلام المقروء والمسموع والمرئي وتسعى الوحدة إلي تحقيق تواصل مع الباحثين في المجال الإعلامي من جامعات المملكة لدراسة الجوانب الإعلامية ووضع الأفكار والمقترحات لتطويرها بصورة مستمرة .

ويضم القسم وحدات مساندة هي :

1 -وحدة العلاقات العامة　2 -وحدة المعرض　3 -وحدة الخدمات العامة

4 -وحدة الإنتاج المصور　5 -وحدة التسويق

ثانياً : القسم الثاني (الدراسة التحليلية) :

من خلال الثلاثين عاماً قدمت مجموعة من الدراسات والبحوث في أقسام المعهد والجدول رقم (1) يوضح العدد الإجمالي للبحوث والدراسات حتى نهاية عام 1425هـ والتي قدمها المعهد من خلال أقسامه الخمس :

جدول (1)توزيع البحوث على أقسام المعهد

م	القسم	العدد	النسبة
1	قسم البحوث العمرانية والهندسية	86	%20
2	قسم البحوث والشئون الإعلامية	20	%5
3	قسم المعلومات والخدمات العملية	105	%25
4	قسم البحوث الإدارية والإنسانية	113	%26
5	قسم البحوث الطبية والصحية	105	%24
	المجموع	**429**	**%100**

أما الجدول رقم (2) يوضح توزيع البحوث على كل سنة حتى عام 1425هـ ولكل قسم من الأقسام في المعهد .

جدول (2) مجموع البحوث لكل عام ولكل قسم من أقسام المعهد

الأعوام	الإدارية	معلومات	عمرانية	بيئة	إعلامية	المجموع	النسبة
1425 هـ	2	3	1	1	2	9	2,09
1424 هـ	5	4	3	10	2	24	5,59
1423 هـ	8	6	10	10	7	41	9,55
1422 هـ	7	4	4	6	3	24	5,59
1421 هـ	4	3	-	8	-	15	3,49
1420 هـ	10	4	2	6	1	23	5,36
1419 هـ	7	2	4	3	1	17	3,36
1418 هـ	7	1	4	2	-	14	3,26
1417 هـ	4	-	3	5	1	13	3,03
1416 هـ	2	-	6	3	-	11	2,56

تابع - جدول (2) مجموع البحوث لكل عام ولكل قسم من أقسام المعهد

الأعوام	الإدارية	معلومات	عمرانية	بيئة	إعلامية	المجموع	النسبة
1415 هـ	5	-	1	8	1	15	2,65
1414 هـ	7	-	3	5	1	16	3,73
1413 هـ	6	1	5	2	1	15	3,49
1412 هـ	6	4	1	1	-	12	2,79
1411 هـ	3	6	4	3	-	16	3,72
1410 هـ	6	4	4	-	-	14	3,26
1409 هـ	6	7	1	1	-	15	3,49
1408 هـ	5	-	2	-	-	7	1,63
1407 هـ	2	-	2	-	-	4	,93
1406 هـ	1	1	-	-	-	2	,46
1405 هـ	-	1	3	-	-	4	,93
1404 هـ	-	4	3	3	-	10	2,33
1403 هـ	1	14	5	9	-	29	6,75
1402 هـ	4	16	10	5	-	35	8,15
1401 هـ	2	9	-	5	-	16	3,72
1400 هـ	2	6	1	4	-	13	3,03
1399 هـ	1	-	1	3	-	5	1,16
1398 هـ	-	1	1	1	-	3	,69
1397 هـ	-	2	1	-	-	3	69
1396 هـ	-	-	1	1	-	2	,46
1395 هـ	-	2	-	-	-	2	,46
المجموع	**113**	**105**	**86**	**105**	**20**	**429**	**%100**

والجدول رقم (3) يوضح توزيع البحوث على أقسام المعهد حسب البحوث المشتركة(*) لكل قسم

جدول (3) البحوث المشتركة لكل قسم

م	القسم	مجموع البحوث	المشترك	النسبة
1	قسم البحوث العمرانية والهندسية	86	38	44,19
2	قسم البحوث والشئون الإعلامية	20	6	30
3	قسم المعلومات والخدمات العملية	105	52	49,52
4	قسم البحوث الإدارية والإنسانية	113	77	68,14
5	قسم البحوث الطبية والصحية	105	69	65,71
	المجموع	**429**	**242**	**56,41**

(*) البحث لأكثر من باحث .

أما الجدول رقم (4) فيوضح مجموع البحوث العربية الإنجليزية والإنجليزية فقط وسنواتها

جدول (4) مجموع بحوث اللغة الإنجليزية العربية

السنوات	إنجليزي	إنجليزي عربي	المجموع
1424 هـ	1	1	2
1423 هـ	1	-	1
1422 هـ	2	-	2
1419 هـ	-	1	1
1404 هـ	-	1	1
1403 هـ	1	-	1
1402 هـ	1	1	2
1401 هـ	1	-	1
1400 هـ	1	-	1
1398 هـ	1	-	1
1396 هـ	1	-	1
المجموع	**10**	**14**	**14**

-جدول رقم (1) يبين مجموع البحوث والدراسات في كل قسم من أقسام المعهد حتى نهاية عام 1425هـ .

-يظهر من الجدول تقارب عدد البحوث في الأقسام الأربعة العمرانية والهندسية ، المعلومات والخدمات العلمية ، الإدارية والإنسانية ، البيئية والصحية ، ويرجع ذلك إلى أن هذه الأقسام الأربعة أنشئت مع تأسيس المعهد ، أما قلة البحوث في الشئون الإعلامية فهو ناتج من حداثة القسم ، والذي تأسس عام 1419هـ .

-الجدول رقم (2) يبين توزيع البحوث منذ إنشاء المعهد عام 1395هـ حتى 1425هـ لمدة ثلاثون عاماً ، وعند تقسيم الفترة إلى 3 أقسام (لكل عشرة سنوات) نجد أن أفضل فترة بحوث ودراسات هي الفترة من 1416هـ - 1425هـ (206) بحثاً ، أما الفترة الثانية 1406هـ - 1415هـ يساوي (116) بحثاً ، والفترة الثالثة من 1405هـ 1395هـ يساوي (122) بحثاً وقد وصل عدد البحوث في عام 1423هـ إلى (41) بحثاً بنسبة 9,55% كأفضل عام في البحوث والدراسات يليه عام 1402هـ وهناك سنوات يوضح الجدول قلة البحوث بها مثل 1406هـ ، 1396هـ ، 1395هـ 1398هـ = 3 بحوث ، 1407هـ ، 1405هـ = 4 بحوث ، 1399هـ = 3 بحوث .

-جدول رقم (3) يبين فيه نسبة البحوث المشتركة للبحث الواحد (أكثر من باحث) ويظهر فيه أن النسبة الإجمالية لذلك أكثر من نصف مجموع البحوث (242 بحث) ويتضح أن

قسم البحوث الإدارية والإنسانية تجاوز النسبة ووصل مجموع البحوث المشتركة إلى 77 بحثا من 113 بحث وهو مانسبته 68,14% وتعتبر النسب في البحوث المشتركة جيدة في جميع الأقسام والمركز الثاني قسم البحوث البيئية والصحية 69 بحثا بنسبة 65,71% .

-جدول رقم (4) يبين عدد البحوث باللغة الإنجليزية والإنجليزية العربية (مشتركة) ووصل عددها (14) بحثاً فقط وتعتبر هذه نسبة قليلة مقارنة بإجمالي البحوث المقدمة للمعهد خلال 30 سنة (فترة تغطية الدراسة) .

وعند تقسيم البحوث على الأقسام الخمسة نجد مايلي :

1 - قسم البحوث الإدارية والإنسانية :

يتكون القسم من ستة وحدات بحثية موزعة البحوث حسب الجدول رقم (5) التالي :

جدول (5) مجموع البحوث في كل وحدة من قسم البحوث الإدارية والإنسانية

م	الوحدة	العدد	النسبة
1	وحدة البحوث الحضارية والجغرافية والتاريخية	15	%13,28
2	وحدة البحوث الاجتماعية والنفسية	27	%23,89
3	وحدة بحوث المناسك	2	%1,77
4	وحدة البحوث الإدارية والتنظيمية وإدارة الأزمات	42	%37,17
5	وحدة البحوث الاقتصادية والسياحية	27	%38,89
	المجموع	**113**	**%100**

أما توزيع البحوث لكل عام التغطية فهي كما يلي في الجدول رقم (6)

جدول (6) عدد البحوث والدراسات في قسم البحوث الإدارية والإنسانية في كل عام

الأعوام	العدد	النسبة	الأعوام	العدد	النسبة
1425 هـ	2	1,76	1416 هـ	2	1,76
1424 هـ	5	4,42	1415 هـ	5	4,42
1423 هـ	8	7,07	1414 هـ	7	6,19
1422 هـ	7	6,19	1413 هـ	6	5,31
1421 هـ	4	3,53	1412 هـ	6	5,31
1420 هـ	10	8,84	1411 هـ	3	2,65
1419 هـ	7	6,19	1410 هـ	6	5,31
1418 هـ	7	6,19	1409 هـ	6	5,31
1417 هـ	4	3,53	1408 هـ	5	4,42

تابع - جدول (6) عدد البحوث والدراسات في قسم البحوث الإدارية والإنسانية في كل عام

الأعوام	العدد	النسبة
1407 هـ	2	1,76
1406 هـ	1	0,88
1403 هـ	1	0,88
1402 هـ	4	3,53
1401 هـ	2	1,76
1400 هـ	2	1,76
1399 هـ	1	0,88
المجموع	**113**	**%100**

وتوزيع البحوث لسنوات التغطية لكل وحدة من القسم يوضحه الجدول رقم (7)

جدول (7) مجموع البحوث لكل وحدة من أقسام البحوث الإدارية والإنسانية

الأعوام	حضارية جغرافية وتاريخية	اجتماعية نفسية	إدارية	اقتصادية	مناسك	المجموع
1425 هـ	-	-	2	1	-	3
1424 هـ	-	-	2	2	-	4
1423 هـ	1	1	-	4	2	8
1422 هـ	-	-	3	4	-	7
1421 هـ	-	-	1	3	-	4
1420 هـ	-	1	5	4	-	10
1419 هـ	1	3	2	3	-	9
1418 هـ	1	3	2	-	-	6
1417 هـ	-	1	2	-	-	3
1416 هـ	-	1	1	-	-	2
1415 هـ	1	1	3	-	-	5
1414 هـ	3	4	-	-	-	7
1413 هـ	4	1	1	-	-	6
1412 هـ	1	3	1	1	-	6
1411 هـ	-	1	1	1	-	3
1410 هـ	-	-	5	1	-	6
1409 هـ	1	1	4	-	-	6
1408 هـ	-	1	4	-	-	5
1407 هـ	-	-	2	-	-	2
1406 هـ	-	-	1	-	-	1
1403 هـ	1	-	-	-	-	1
1402 هـ	1	3	-	-	-	4
1401 هـ	-	1	-	1	-	2
1400 هـ	-	1	0	1	-	2
1398 هـ	-	-	-	1	-	1
المجموع	**15**	**27**	**42**	**27**	**2**	**113**

-من الجدول رقم (1) يظهر أن قسم البحوث الإدارية والإنسانية أكبر قسم في إنتاج البحوث وهذا راجع إلى أنه أقدم الأقسام بالمعهد (113 بحث) بنسبة 26% ، وأما الجدول الخاص بالتوزيع على سنوات تغطية البحث (99-1425هـ) جدول رقم (6) نجد أن القسم غزير الإنتاج بالبحوث واحتل عام 1420ـ المقدمة في عدد البحوث (10 بحوث) تليها عام 1423هـ ثانياً بـ (8 بحوث) والأعوام 1422 ، 1419هـ 1418هـ ، 1414هـ ثالثاً لكل منها (7 بحوث) وأقل الأعوام إنتاجاً 1406 ، 1403 ، 1399هـ ، ببحث واحد فقط ، وبقية الأعوام تفاوت من 2 إلى 6 بحوث لكل عام ويعتبر هذا مؤشر جيد للقسم واهتمامه بهذا النوع من الأبحاث .

-الملاحظ في البحوث المقدمة لهذا القسم تنوع الباحثين من خارج المعهد أكثر وهذا مؤشر جيد لتنوع البحوث والدراسات والأفكار ، والتنوع كان من أعضاء هيئة التدريس من الجامعة ومن أقسام مختلفة (الهندسة ، التربية ، العلوم الاجتماعية) ووصل الأمر إلى بحوث من أعضاء هيئة التدريس من جامعات أخرى داخل المملكة مع تكرار أسماء الباحثين من نفس القسم ، قبل عام 1420هـ في أعداد البحوث لوحدات القسم الخمسة .

-الجدول رقم (5) يبين توزيع البحوث على وحدات القسم وهي خمس وحدات وقدم أكثر البحوث لوحده البحوث الإدارية والتنظيمية وإدارة الأزمات بـ (42) بحثاً مانسبته %37,17 .

-بدء الإنتاج الفعلي لهذه البحوث من عام 1406هـ بحث واحد في وحدة البحوث الإدارية حتى وصل عام 1410هـ ، 1420هـ ، إلى 5 بحوث لكل عام مع تفاوت في عدد البحوث من عام إلى عام .

-والبحوث المقدمة لهذه الوحدة إنقسمت بحوثها إلى وحداتها الداخلية الإدارية والتنظيمية وكذلك إدارة الأزمات .

مثال على ذلك البحوث الخمسة المقدمة عام 1420هـ كانت على النحو التالي :

1 -بناء مقياس لخدمات مؤسسات حجاج الداخل .

2 -قياس لتقويم خدمات الحج بصالة الحجاج في مطار الملك عبدالعزيز الدولي بجدة .

3 -مؤشر تقييم الخدمات الأمنية في الحج .

4 -دراسة ظاهرة الافتراش في مكة المكرمة ومنى في ضوء المتغيرات .

5 -دراسة حجز الأماكن داخل المسجد الحرام (رمضان) .

-وحدة بحوث المناسك ، وحدة تهتم لمتطلبات الحج والعمرة من الناحية الشرعية ، وقدم فيها بحثان لمؤلف واحد ، والبحثان هما :

1 -إحرام القادمين في المراكب الجوية من أين يكون .

2 -الأمكنة التي تلحق بالمواقيت حقيقة أو حكماً .

-تركزت بحوث وحدة البحوث الاقتصادية والسياحية (72 بحث) في الشئون الاقتصادية ، والخلو من البحوث السياحية . ومن هذه البحوث الاقتصادية .

1 -تقييم اقتصادي لتنظيم العمرة خلال سنوات تطبيقه الثلاث 1422-1424هـ 1425هـ .

2 -دراسة اقتصادية لسوق إسكان المعتمرين في مكة المكرمة رمضان 1422هـ .

3 -تحليل الآثار الاقتصادية للعمرة على نشاط المحال التجارية في مجال المواد الغذائية في رمضان 1420هـ .

4 -الآثار الاقتصادية للتغيير في أسعار رسوم الخدمات على سوق إسكان المعتمرين في مكة المكرمة 1421هـ .

5 -تقويم شرعي اقتصادي لخدمات البنوك ومراكز الصرافة المقدمة للمعتمرين في مكة المكرمة .

- تركزت الدراسات والبحوث لهذه الوحدة أكثر من عام 1419هـ حتى وصل عدد البحوث للأعوام 20 ، 22 ، 1423هـ إلى 4 بحوث لكل عام ، وهذا مايظهره الجدول رقم (7) .

-وحدة البحوث الحضارية والجغرافية والتاريخية ضمن الوحدات لقسم البحوث الإدارية والإنسانية ، وصل عدد بحوثها إلى 15 بحث حسب الجدول رقم (7) .

-تركزت الدراسات أكثر عام 1413هـ بـ4 بحوث ، وإنتاج هذه الوحدة قليل رغم أهميته .

-الوحدة بها 3 أقسام فرعية وهي الحضارية والجغرافية والتاريخية ، وكان نصيب القسم التاريخي أكثر من حيث عدد البحوث (10 بحوث) والجغرافية (5 بحوث) ولايوجد أي بحث لقسم الحضارية .

- والبحوث التي قدمت حديثا لهذه الوحدة هي :

1 -طرق الحج من الميقات إلى مكة المكرمة 1423هـ .

2 -دراسة الإقبال على الحج . دراسة نظرية مع التطبيق على خمس دول مرسلة للحجاج 1418هـ .

-4 بحوث فقط قدمت خلال العشر سنوات الأخيرة (1415-1425هـ) .

-الجدول رقم (7) يبين أن عدد البحوث في وحدة البحوث الاجتماعية والنفسية (27) بحثاً وغالبية الدراسات اجتماعية ودراسة واحدة نفسية وهي :

1 -الضغط النفسي عند الحجاج مصادره وانعكاساته الصحية والنفسية دراسة مسحية ميدانية 1419هـ .

ودراسة واحدة فقط نفسية واجتماعية وهي :

1 -الزحام عند الجمرات في الحج «دراسة نفسية اجتماعية» 1419هـ .

-قدمت أربع دراسات اجتماعية في عام واحد (1414هـ) وثلاث دراسات في الأعوام 1402هـ ، 1412هـ ، 1418هـ ، 1419هـ .

-لم يقدم سوى بحثين خلال الخمس السنوات الأخيرة (1420هـ - 1425هـ) والدراسة هي :

1 -دراسة ظاهرة النشل والسرقة في الحرم المكي الشريف ووسائل التوعية ضد اخطارها 1423هـ .

2 -التفاعل الاجتماعي بين الحجاج ومقدمي الخدمات لهم من وجهة نظر الحجاج 1420هـ .

2 - قسم المعلومات والخدمات العلمية :

يتكون القسم من وحدتين بحثية موزعة البحوث فيها كما هو موضح في الجدول رقم (8) .

جدول (8) مجموع في كل وحدة من قسم المعلومات والخدمات العلمية

م	الوحدة	العدد	النسبة
1	وحدة البحوث الاحصائية	50	%47,62
2	وحدة بحوث المعلومات	55	%52,38
	المجموع	**105**	**%100**

أما عدد البحوث لكل سنة في هذا القسم فهذا مايوضحه جدول رقم (9)

جدول (9) عدد البحوث والدراسات في كل عام

الأعوام	العدد	النسبة
1425 هـ	3	2,85
1424 هـ	4	3,80
1423 هـ	6	5,71
1422 هـ	4	3,80
1421 هـ	3	2,85
1420 هـ	4	3,80
1419 هـ	2	1,90
1418 هـ	1	0,95
1413 هـ	1	0,95
1412 هـ	4	3,80
1411 هـ	6	5,71
1410 هـ	4	3,80
1409 هـ	7	6,67
1406 هـ	1	0,95
1405 هـ	1	0,95
1404 هـ	4	3,80
1403 هـ	14	13,33
1402 هـ	16	15,23
1401 هـ	9	8,57
1400 هـ	6	5,71
1398 هـ	1	0,95
1397 هـ	2	1,90
1395 هـ	2	1,90
المجموع	**105**	**%100**

الجدول رقم (10) يوضح البحوث للوحدتين خلال ثلاثين عاماً

جدول (10) مجموع البحوث لكل وحدة من قسم المعلومات والخدمات العلمية

السنوات	إحصاء	معلومات	المجموع
1425 هـ	2	1	3
1424 هـ	3	1	4
1423 هـ	3	3	6
1422 هـ	2	2	4
1421 هـ	2	1	3
1420 هـ	4	-	4
1419 هـ	2	-	2
1418 هـ	1	-	1
1413 هـ	1	-	1
1412 هـ	3	1	4
1411 هـ	5	1	6
1410 هـ	-	4	4
1409 هـ	2	5	7
1406 هـ	-	1	1
1405 هـ	-	1	1
1404 هـ	-	4	4
1403 هـ	8	6	14
1402 هـ	4	12	16
1401 هـ	2	7	9
1400 هـ	3	3	6
1398 هـ	-	1	1
1397 هـ	2	-	2
1395 هـ	1	1	2
المجموع	**50**	**55**	**105**

-من الجدول رقم (8) يبين التقارب العددي في البحوث لكلتا الوحدتين في عدد البحوث

- الإحصاء 50 بحث بنسبة 47,62% والمعلومات 55 بحث بنسبة 52,38% مجموع دراسات هذا القسم 105 بحثاً .

-جدول رقم (9) يبين تسجيل أكبر نسبة للبحوث عام 1402هـ (16 بحث) بنسبة 15,23% ، وعام 1403هـ (14 بحث) بنسبة 13,33% .

-بدأت الدراسات في هذه الوحدة من عام 1395هـ (بحثين) ومستمرة في كل عام ماعدا الأعوام (96 ، 99 ، 1407 ، 1408 ، 1414 ، 1415 ، 1416 ، 1417هـ) لم يقدم أي بحث .

-الجدول رقم (10) يبين أن أكثر الدراسات الإحصائية قدمت في عام 1403هـ (8 بحوث) أما بحوث المعلومات فأكثرها كان عام 1402هـ (12 بحث) .

-توازن في عدد البحوث لوحدة الإحصاء والمعلومات خلال الخمس السنوات الأخيرة (1412 - 1425هـ) ، وهذا مؤشر جيد يقدم البيانات الإحصائية بشكل مستمر .

-ومن تصفح الدراسات لهذا القسم نجد أن هناك دراسات إحصائية ومعلوماتية للمعتمرين في الفترة الأخيرة مثال ذلك :

* الإحصاءات الأساسية للمعتمرين 1425هـ
* الإحصاءات الأساسية للمعتمرين 1424هـ
* الإحصاءات الأساسية للمعتمرين 1423هـ
* الحج والعمرة لموسم 1423هـ حقائق وأرقام .

-هناك 35 دراسة باللغة الإنجليزية ضمن دراسات القسم انحصرت قبل عام 1410هـ

-هناك دراسات إحصائية عند أقسام ووحدات أخرى مثل :

* إحصاءات عن الأضاحي 1400هـ
* المسح الإحصائي للأضاحي (تقرير مبدئي) 1400هـ
* دراسة الخصائص السكانية والاجتماعية والاقتصادية لسكان مكة المكرمة (تقرير نهائي) 1425هـ .

3 - قسم البحوث العمرانية والهندسية :

عدد الوحدات لهذا القسم ستة وحدات بحثية موزعة البحوث فيها لكل وحدة كما في جدول رقم (11)

جدول (11) البحوث موزعة في كل وحدة من قسم البحوث العمرانية والهندسية

م	الوحدة	العدد	النسبة
1	وحدة بحوث التخطيط	15	17,44
2	وحدة بحوث الإسكان والمرافق	19	22,09
3	وحدة بحوث النقل والمرور	31	36,05
4	وحدة بحوث العمارة	9	10,47
5	وحدة بحوث التطوير الهندسية	2	2,33
6	وحدة بحوث السلامة وتحليل المخاطر	10	11,62
	المجموع	**86**	**%100**

وجدول رقم (12) يوضح توزيع البحوث لكل عام

جدول (12) عدد البحوث والدراسات في كل عام

الأعوام	العدد
1425 هـ	1
1424 هـ	3
1423 هـ	10
1422 هـ	4
1420 هـ	2
1419 هـ	4
1418 هـ	4
1417 هـ	3
1416 هـ	6

الأعوام	العدد
1415 هـ	1
1414 هـ	3
1413 هـ	5
1412 هـ	1
1411 هـ	4
1410 هـ	4
1409 هـ	1
1408 هـ	2
1407 هـ	2

الأعوام	العدد
1405 هـ	3
1404 هـ	3
1403 هـ	5
1402 هـ	10
1400 هـ	1
1399 هـ	1
1398 هـ	1
1397 هـ	1
1396 هـ	1
المجموع	**86**

أما جدول رقم (13) يوضح توزيع عدد البحوث في كل عام لكل وحدة من وحدات القسم .

جدول (13) مجموع البحوث لكل وحدة من قسم البحوث العمرانية والهندسية

الأعوام	بحوث التخطيط	التطوير الهندسي	النقل والمرور	الإسكان والمرافق	العمارة	السلامة	المجموع
1425 هـ	-	-	1	-	-	-	1
1424 هـ	-	1	1	-	1	-	3
1423 هـ	6	-	2	-	-	2	10
1422 هـ	-	-	2	1	1	-	4
1420 هـ	-	-	-	2	-	-	2
1419 هـ	-	-	1	1	1	1	4
1418 هـ	-	-	2	2	-	-	4
1417 هـ	1	-	2	-	-	-	3
1416 هـ	1	-	3	-	1	1	6
1415 هـ	-	-	1	-	-	-	1
1414 هـ	-	-	2	-	1	-	3
1413 هـ	-	-	4	-	1	-	5
1412 هـ	-	-	1	-	-	-	1
1411 هـ	-	-	3	-	1	-	4
1410 هـ	1	-	2	1	-	-	4
1409 هـ	-	-	1	-	-	-	1
1408 هـ	1	-	-	-	-	1	2
1407 هـ	-	-	-	1	-	1	2
1406 هـ	-	-	-	-	-	-	-
1405 هـ	1	-	-	-	-	2	3
1404 هـ	-	1	-	-	-	2	3
1403 هـ	-	-	2	1	2	-	5
1402 هـ	2	-	1	7	-	-	10
1400 هـ	1	-	-	-	-	-	1
1399 هـ	-	-	1	-	-	-	1
1398 هـ	-	-	-	1	-	-	1
1397 هـ	-	-	-	1	-	-	1
1396 هـ	1	-	-	-	-	-	1
المجموع	**15**	**2**	**32**	**18**	**9**	**10**	**86**

-وصل عدد البحوث في قسم البحوث العمرانية والهندسية إلى 86 بحثاً حتى نهاية عام 1425هـ وهذا مايظهره الجدول رقم (11) .

-يشتمل القسم على 6 وحدات بحثية وكان لوحدة بحوث النقل والمرور النصيب الأكبر في عدد البحوث (31 بحث) بنسبة 36,05% يليها بحوث الإسكان والمرافق (19 بحث) بنسبة 22,09% والمرتبة الثالثة بحوث التخطيط (15 بحثاً) بنسبة 17,44% وأقل الأقسام بحوثاً بحوث التطوير الهندسية بحثين فقط جدول رقم (11) (وذلك لحداثة الوحدة التي أسست عام 1419هـ ضمن الهيكل الجديد) .

-الجدول رقم (12) يظهر أن عامي 1402هـ ، 1423هـ أكثر الأعوام تقديماً للبحوث (10 بحوث) وهناك تسع سنوات قدمت فيه دراسة واحدة لكل عام (96، 97، 98، 99 ، 1400 ، 1409 ، 1412 ، 1415 ، 1425هـ) أما السنوات الباقية فالدراسات انحصرت من 3-6 بحوث لكل عام .

-من الجدول رقم (13) يبين أن بحوث إسكان ومرافق وصل إلى (7 بحوث) عام 1402هـ أعلى رقم في البحوث للسنوات والوحدات الأخرى ، أما المرتبة الثانية كان عام 1423هـ (6 بحوث) لبحوث التخطيط و(4 بحوث) عام 1413هـ لبحوث النقل والمرور .

-بحوث النقل والمرور موزعة على معظم سنوات الحصر (1396هـ/ 1425هـ) أما الأقسام الأخرى موزعة على فترات متباعدة مثال بحوث التطوير الهندسي وبحوث العمارة وبحوث السلامة .

-أمثلة لدراسات هذا القسم :

في تطوير الخيام :

* دراسة تطوير الخيام بوادي منى 1402هـ

* موجز عن استعمالات الأراضي لمنطقة منى عام 1400 ، 1401 ، 1402هـ

* تجربة منشآت الخيام الهيكلية لمنطقة الإيواء لحجاج بوادي منى 1407هـ .

* برنامج العمل من أجل الحج (الخيام وخدماتها) 1402هـ .

في الجمرات :

* الجمرات دراسة الوضع الحالي ووسائل تطويره 1404هـ

* دراسة الجمرات 1404هـ .

* دراسة تحليلية للحيز الفراغي والزحام في منى وعند الجمرات 1423هـ .

في الطواف :

*دراسة الطواف خلال موسم حج 1407هـ .

*دراسة الحركة بالمطاف 1408هـ .

*دراسة امكانية زيادة الطاقة الاستيعابية للمطاف والمسعى في المسجد الحرام 1423هـ .

مشروع الترددية

* برنامج متابعة نقل الحجاج باستخدام الحافلات الترددية في المشاعر المقدسة حج عام 1424هـ .

مشروع الخيام المطورة :

*دراسة عن مشروع الخيام المطورة بمنى (مشروع وزارة الأشغال العامة والإسكان) 1419هـ .

4 -قسم البحوث البيئية والصحية :

عدد الوحدات البحثية لهذا القسم ستة وحدات والجدول رقم (14) يوضح توزيع البحوث لهذه الوحدات في سنوات التغطية .

جدول (14) مجموع البحوث موزعة في كل وحدة من قسم البحوث البيئية والصحية

م	الوحدة	العدد	النسبة
1	وحدة البحوث البيولوجية	28	%26,67
2	وحدة البحوث الكيميائية	14	%13,33
3	وحدة البحوث الفيزيائية(*)	3	%2,87
4	وحدة البحوث الصحية	31	%29,52
5	وحدة البحوث المناخية والمياه(*)	3	%2,87
6	وحدة الهدي والأضاحي	26	%24,76
	المجموع	**105**	**%100**

(*) هذه الوحدات أسست عام 1419هـ (حديثة التأسيس مقارنة بالوحدات الأخرى) .

أما عدد البحوث الموزعة لكل عام في وحدات القسم فهي كما يلي في الجدول رقم (15)

جدول (15) عدد البحوث والدراسات في قسم البحوث البيئية والصحية حسب كل عام

الأعوام	العدد	الأعوام	العدد	الأعوام	العدد
1425 هـ	1	1417 هـ	5	1404 هـ	3
1424 هـ	10	1416 هـ	3	1403 هـ	9
1423 هـ	10	1415 هـ	8	1402 هـ	5
1422 هـ	6	1414 هـ	5	1401 هـ	5
1421 هـ	8	1413 هـ	2	1400 هـ	4
1420 هـ	6	1412 هـ	1	1399 هـ	3
1419 هـ	3	1411 هـ	3	1398 هـ	1
1418 هـ	2	1409 هـ	1	1396 هـ	1
				المجموع	**105**

وعدد البحوث في كل عام لكل وحدة من وحدات القسم في الجدول رقم (16)

جدول (16) عدد البحوث والدراسات في كل عام لكل وحدة

السنوات	مناخية ومياه	صحية	هدى وأضاحي	فيزيائية	كيميائية	بيلوجية	المجموع
1425 هـ	-	1	-	-	-	-	**1**
1424 هـ	-	5	1		2	1	**10**
1423 هـ	-	3	4	1	2	1	**10**
1422 هـ	-	3	1	-	1	1	**6**
1421 هـ	1	3	3	-	-	1	**8**
1420 هـ	-	4	-	-	1	1	**6**
1419 هـ	1	1	-	-	-	1	**3**
1418 هـ	-	1	-	-	-	1	**2**
1417 هـ	-	4	1	-	-	-	**5**
1416 هـ	-	3	-	-	-	-	**3**
1415 هـ	-	1	2	-	-	-	**3**
1414 هـ	1	-	1	1	2	1	**6**
1413 هـ	-	-	-	-	1	1	**2**
1412 هـ	-	-	-	-	-	1	**1**
1411 هـ	-	1	2	-	-	-	**3**
1409 هـ	-	-	-	-	-	1	**1**
1404 هـ	-	2	-	-	-	1	**3**
1403 هـ	-	1	4	-	1	3	**9**

تابع - جدول (16) عدد البحوث والدراسات في كل عام لكل وحدة

السنوات	مناخية ومياه	صحية	هدى وأضاحي	فيزيائية	كيميائية	بيلوجية	المجموع
1402 هـ	-	-	-	-	1	4	5
1401 هـ	-	1	1	-	-	3	5
1400 هـ	-	-	1	-	-	3	4
1399 هـ	-	-	1	-	-	2	3
1398 هـ	-	-	-	-	-	1	1
1396 هـ	-	-	1	-	-	-	1
المجموع	3	31	26	3	14	28	105

-من الجدول رقم (1) يبين أن قسم البحوث البيئية والصحية يأتي في المرتبة الثانية مع قسم المعلومات والخدمات العلمية بـ (105 بحثاً) بعد قسم البحوث الإدارية والإنسانية (113 بحثا) .

- أما الجدول رقم (14) فيظهر أن بحوث ودراسات وحدة البحوث الصحية وصل عدد أبحاثها إلى (31 بحثاً) بنسبة 29,52% كأول الوحدات يليها البحوث البيولوجية (28 بحثاً) بنسبة 26,67% وثالثاً بحوث الهدي والأضاحي (26 بحثاً) بنسبة 24,76% وخامساً البحوث الكيميائية (14 بحثاً) بنسبة 13,33% وأقل الوحدات بحثاً وحدة البحوث الفيزيائية بثلاث بحوث بنسبة 2,87% عن المجموع العام بالإضافة إلى وحدة بحوث المناخية والمياه .

-الجدول رقم (15) يبين أن البحوث البيئية والصحية لايخلو عام إلا وهناك بحث أو دراسة أو أكثر قدم وأفضل السنوات كان عام 1423هـ ، 1424هـ (10 بحوث) وعام 1403هـ (9 بحوث) وعام 1415هـ ، 1421هـ (8 بحوث) .

-بدأت الدراسات والبحوث لهذا القسم من العام الثاني لتأسيس المعهد .

-جدول رقم (16) يبين أقل البحوث قدمت في وحدة بحوث المناخية والمياه (3 بحوث) وأفضلها للبحوث الصحية (31 بحثا) وأفضل عام قدمت فيه بحوث ودراسات لهذه الوحدة عام 1424هـ (5 بحوث) وعام 1420هـ ، 1417هـ (4 بحوث) .

-بالرغم من كون وحدة البحوث البيولوجية تأتي في المرتبة الثانية في عدد البحوث إلا أن معظم الدراسات كانت قبل عام 1405هـ ، أما السنوات العشر الأخيرة فكان عدد البحوث (8 بحوث فقط) .

-بحوث وحدة الهدي والأضاحي وصل إلى أعلى عدد عامي 1403هـ ، 1423هـ (4 بحوث) .

-الملاحظ على جدول رقم (16) نجد أن البحوث الكيميائية تقدم في فترات متقطعة ومامجموعه (14 بحث) خلال 30 عاماً وهي نسبة قليلة جداً .

-بعد ملاحظة جميع البحوث المقدمة لهذا القسم لاحظ الباحث تداخل البحوث بين وحدة وأخرى في نفس القسم .

أمثلة ذلك :

-تقرير متابعة (1) عن دراسة إمكانية إنشاء شبكة لمراقبة وإنذار مبكر لجودة الهواء ضد الغازات والمواد السامة بالمسجد الحرام ونفق السوق الصغير 1423هـ (كيميائية وميكروبولوجية) .

-فعالية الغسيل بالمياه للحد من التلوث البكتيري لذبائح أغنام الهدي والأضاحي 1422هـ (صحية وهدي وأضاحي - ميكروبولوجي) .

-إفراز وفقد العناصر النادرة والأملاح في عرق الحجاج بمناطق منى ، عرفان 1241هـ (صحية ، كيميائية) .

-مدى انتشار مرض البروسيلا (الاجهاض المعدي) في الأغنام المستوردة للذبح بالمعيصم خلال عام 1424هـ (صحية ، هدي وأضاحي) .

-دراسة عن تقليل معدلات تلوث الهواء السمعي لمنطقة الأنفاق بمكة المكرمة موسم حج 1420هـ (صحية ، فيزيائية) .

5 - قسم البحوث والشئون الإعلامية

الجدول رقم (17) يوضح عدد البحوث لكل عام منذ تأسيس القسم ولايشتمل على وحدات بحثية مثل باقي أقسام المعهد

جدول (17) عدد البحوث والدراسات في كل عام

السنوات	العدد
1425 هـ	2
1424 هـ	2
1423 هـ	7
1422 هـ	3
1420 هـ	1
1419 هـ	1
1417 هـ	1
1415 هـ	1
1414 هـ	1
1413 هـ	1
المجموع	**20**

-من الجدول رقم (1) والخاص بالبحوث والدراسات في كل قسم من أقسام المعهد نجد أن عدد البحوث لقسم البحوث والشئون الإعلامية 20 بحثاً كأقل الأقسام إنتاجاً ويرجع ذلك لحداثة القسم مقارنة بالأقسام الأخرى (التأسيس عام 1419هـ) .

-من الجدول رقم (17) يبين أن 7 بحوث قدمت في عام واحد 1423هـ أما من عام 1413هـ إلى 1422هـ قدمت دراسة في كل عام ، وعامي 1422 ، 1425هـ قدمت دراستين في كل منها .

-بعد قراءة البحوث الخاصة بهذا القسم وجد أن جميع الدراسات باللغة العربية .

-هناك دراستين فقط للعمرة .

-تم إنشاء القسم قبل أكثر من 10 سنوات ورغم حساسية هذا القسم إلا أن الدراسات قليلة جداً بمعدل أقل من دراستين في العام الواحد .

-المدقق والمتخصص في بحوث القسم يجد أنها قريبة من بعضها في المفهوم وهذا النتاج أن عدد باحثي هذا القسم لايتجاوز الخمسة أفراد .

القسم الثالث :

1 - النتائج :

-كل قسم من أقسام المعهد تعتبر من الأقسام الحيوية والمهمة .

-رغم وجود أقسام الحضارة والجغرافيا والتاريخ بالجامعة إلا أن هناك ندرة في الأبحاث لهذا القسم .

-تحرك القسم الاقتصادي في السنوات الأخيرة (1420هـ) في إعداد البحوث .

-ندرة البحوث في وحدة المناسك رغم وجود كلية الشريعة والدراسات الإسلامية بالجامعة .

-رغم أهمية الوحدة الاجتماعية والنفسية إلا أنه من لم يقدم سوى بحثين خلال الخمس السنوات الأخيرة (1420 ، 1425هـ) .

-يعتبر قسم المعلومات والخدمات العلمية من الأقسام الحيوية المهمة نظراً لامتلاكه لكم هائل من المعلومات الإحصائية والمفيدة في الدراسات والبحوث المستقبلية .

-دراسات قسم المعلومات والخدمات العلمية باللغة الإنجليزية كانت قديماً قبل عام 1402هـ .

-تشابك قسم الإحصاء والمعلومات معاً في دراسات كثيرة وهو ناتج طبيعي لاحتياج الطرفين لمعلومات البعض الآخر .

-البحوث والدراسات أخذت مواصفات خاصة لكل منها هناك البحث والتقرير ، دراسة (وصفية) دراسة احصائية ، تقرير موجز ، دراسة استطلاعية ، تقرير نهائي تقرير أولي ، دراسة ميدانية ، اقتراح مشروع .

-تم نشر 6 بحوث من كل البحوث المقدمة للمعهد وعن طريق المعهد ، وهذه البحوث المطبوعة كانت في فترة سابقة وبعيدة (لم يتم حصر البحوث المنشورة في مجلات علمية والمقدمة للمعهد سابقاً) .

-البحوث المشتركة (أكثر من مؤلف) قدمت بنسبة كبيرة وصل إلى نسبة 56,41% من اجمالي البحوث وهي ظاهرة جيدة .

-14 دراسة باللغة الإنجليزية وانحصرت في الفترات الأولى من تأسيس المعهد قبل نقل المعهد إلى مكة المكرمة من جدة باسم (مركز) .

-من مراجعة البحوث في فترة قيام الباحث بمستخلصات البحوث ، وجد نقص كبير في أساسيات تقديم المقترح أو البحث أو الدراسة – مثال : إهمال الفهرس أو الترقيم أو المراجع ، أو حتى توضيح أهداف وأهمية البحث ، ويراجع لاستعجال الباحث في تقديم بحثه في فترة قصيرة .

2 - التوصيات :

-قلة البحوث باللغة الإنجليزية يدعو إلى الحاجة الماسة إلى بحوث ودراسات باللغة الإنجليزية ليتم الاستفادة منها خارجياً .

-التركيز في الدراسات لموسم العمرة وهي الأكثر استيعاباً للأعوام وأطول فترة لقضاء المعتمر في المملكة ، ولديه أيضاً الوقت الكافي لمتابعة الإعلامي المقروء والمرئي والمسموع .

-تنويع الدراسات في قسم الشئون الإعلامية حيث المجال واسع .

-استقطاب عدد من الكتاب من أعضاء هيئة التدريس في الجامعات لتقديم دراسات وبحوث في كل التخصصات مثل الجغرافيا والتاريخ - الحضارة - التربية علم النفس - الاقتصاد - المعلومات - الطب - الهندسة. وإذا تعذر استقطاب المتخصصين من خارج الجامعة يجب الاستعانة المباشرة من أقسام الجامعة الأكاديمية وذلك بالتحفيز المادي والمعنوي.

-التركيز أكثر على البحوث المشتركة وهو أفضل طريق لمعرفة الآراء والمقترحات المختلفة خاصة لمثل هذه الدراسات.

-تقديم كتاب شهري مطبوع تحت سلسلة (كتاب المعهد) بعد أن يتم اختياره من ضمن البحوث المقدمة ورأي لجنة أكاديمية بالمعهد وخاصة وأن ماطبع من بحوث المعهد عدد قليل وفي فترات سابقة .

-على المعهد تصميم معيار محدد في تقديم البحوث والدراسات حتى يكون البحث مقدمة بصورة علمية صحيحة ، مثال ذلك : توضيح أركان البحث الضرورية مثل إعداد مستخلص عربي وآخر إنجليزي ، فهرس الدراسة ، الترقيم ، قائمة المراجع أهداف البحث ، المنهج المتبع ، أهمية البحث .

الهوامش

(1) قسم المعلومات والخدمات العلمية - معهد خادم الحرمين الشريفين لأبحاث الحج ، ص 1 ، 2 .

(2) الأسلوب الببلومتري :

قدمت تعريفات كثيرة حول مصطلح البيليومتري في بحوث ودراسات المكتبات والمعلومات فهناك أحمد علي تمراز قدم بحثا بعنوان : «البيليومتريقا : دراسة في القياس الكمي للبيانات البيليوجرافية» ، في مجلة عالم الكتب مجلد (7) عدد (1) ، رجب 1406هـ / 1986م ، ص 42 واستشهد بالباحث آلان بريتشارد بأنه صانع المصطلح البيليومتريقا Bibliometrics ذلك المصطلح الذي يستخدم لوصف كل الدراسات التي تسعى لاستخدام الطرق الكمية Quantitative Methods في دراسة وسائل الاتصال المكتوبة Written Communication ، أما دراسة عامر إبراهيم قندلجي وإيمان فاضل السمرائي فقدما في دراستهما بعنوان الإحصاء البيليوغرافي «البيليومتريكس» واستخداماته في الدراسات العربية في المجلة العربية للمعلومات مجلد (18) عدد (1) تونس 1997م ، ص 97 ، فقدما مجالات الدراسات البيليومترية ، وهي :

«(1) الشكل الوعائي : أي الوسائط والمصادر الناقلة للمعلومات

(2) التأليف من حيث توزيع النتاج على المؤلفين وأكثرهم إنتاجية .

(3) الموضوعات : التوزيع الموضوعي للموضوعات الرئيسية والموضوعات الفرعية .

(4) التوزيع التاريخي أو الزمني للنتاج ولأوعية المعلومات حسب الحقب التاريخية المحددة .

(5) التوزيع الجغرافي والمكاني حسب الدول والمناطق الجغرافية .

(6) تحليل المحتوى والمضمون وهنا لابد من الإشارة إلى تحليل المضمون Content Analysis . يعتبر منهجا قائما بذاته في البحث العلمي وخاصة في مجال الإعلام والاتصال» .

(3) الفهرس الوصفي والتراكمي (الأول) للدراسات التقارير ، والبحوث ، والخرائط (3195هـ - 1411هـ = 1975 - 1991م) ، (أ) باللغة العربية رقم 5/ 1مركز ابحاث الحج محرم 1413هـ يوليو 1992م ، 238 ص .

(4) مستخلصات بحوث ودراسات معهد خادم الحرمين الشريفين لأبحاث الحج حتى نهاية عام 1420هـ إعداد وتلخيص عبداللطيف عبدالحكيم سمرقندي ، جامعة أم القرى - معهد خادم الحرمين الشريفين لأبحاث الحج ، 1421هـ - 2001م ، 181ص .

(5) مستخلصات بحوث ودراسات معهد خادم الحرمين الشريفين لأبحاث الحج حتى نهاية عام 1422هـ إعداد وتلخيص عبداللطيف عبدالحكيم سمرقندي ، جامعة أم القرى ، معهد خادم الحرمين الشريفين لأبحاث الحج ط2 ، 1422هـ - 2002م ، 207ص .

(6) مستخلصات بحوث ودراسات معهد خادم الحرمين الشريفين لأبحاث الحج حتى نهاية عام 1423هـ إعداد وتلخيص عبداللطيف عبدالحكيم سمرقندي ، جامعة أم القرى ، معهد خادم الحرمين الشريفين لأبحاث الحج ، ط3 مزيدة ومنقحة ، 1423هـ -2003م ، 165ص + C D .

(7) مستخلصات أبحاث وكتب قسم الجيولوجيا جامعة الملك سعود 1970-1987م ، ط2 إعداد محمد عبدالغني مشرف ، أحمد عبدالقادر المهندس ، عمادة شئون المكتبات ، جامعة الملك سعود ، 1408هـ (1988م) 47 ص عربي ، 144ص إنجليزي

(8) مستخلصات رسائل الدكتوراه السعودية كمال محمد علي ، القاهرة ، المطبعة العربية الحديثة د .ت 71 ص عربي ، 512 ص إنجليزي .

(9) مستخلصات بحوث مجلة الدارة من العدد الأول 1395هـ/ 1975م إلى العدد الرابع 1421هـ/ 2000م ، دارة الملك عبدالعزيز 1423هـ مجلدين (127) .

(10) مستخلصات رسائل الماجستير بكلية الآداب والعلوم الإنسانية - جامعة الملك عبدالعزيز 1400 - 1413هـ (1980 - 1993م) محمد أمين عبدالصمد مرغلاني ، مركز النشر العلمي - جامعة الملك عبدالعزيز - جدة 1415هـ ، 153ص .

(11) مستخلصات رسائل الماجستير بكلية الاقتصاد والإدارة - جامعة الملك عبدالعزيز 1403هـ- 1417هـ ، (1983-1997م) حبيب الله بن محمد رحيم التركستاني - مركز النشر العلمي - جامعة الملك عبدالعزيز جدة - 1420هـ ، 254ص .

(12)-دليل الرسائل الجامعية في كلية الشريعة والدراسات الإسلامية بجامعة أم القرى بمكة المكرمة من عام 1391هـ إلى عام 1401هـ إعداد محمد حسن شلبي - دار البصائر - مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي . كلية الشريعة والدراسات الإسلامية - جامعة أم القرى - مكة المكرمة ، 1403هـ 557ص .

(13) دليل مستخلصات رسائل الماجستير والدكتوراه لجامعة الملك فهد للبترول والمعادن جامعة الملك فهد للبترول والمعادن ، المكتبة - الظهران ، الإضافة الرابعة 1994-1996م ، 330 ص إنجليزي .

(14) مستخلصات رسائل الماجستير والدكتوراه بأقسام التربية وعلم النفس بكليات التربية للبنات بالمملكة ، إعداد وتصنيف هانم حامد محمد ياركندي - طريفة سعود الشويعر - 1419هـ - 1998م ، سلسلة البحوث التربوية والنفسية مركز البحوث التربوية والنفسية - معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي ، مكة المكرمة ، جامعة أم القرى ، 310ص .

(15) رسائل الماجستير في علم النفس إعداد وتصنيف وتلخيص زايد بن عجير الحارثي ، سلسلة البحوث التربوية والنفسية - مركز البحوث التربوية والنفسية ، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي ، جامعة أم القرى ، مكة المكرمة الجزء الأول (1399-1410هـ) طبع عام 1413هـ/ 1992م ، 473 ص الجزء الثاني (1411-1415هـ) طبع عام 1416هـ/ 1995م ، 247ص. الجزء الثالث (1416-1418هـ) طبع عام 1425هـ/ 2004م ، 306ص . الجزء الرابع (1419-1421هـ) طبع عام 1425هـ/ 2004م ، 459ص .

(16) اتجاهات بحوث رسائل الماجستير والدكتوراه في أقسام الجغرافيا في الولايات المتحدة الأمريكية وكندا ، عبدالله الصنيع ، الندوة الثالثة لأقسام الجغرافيا بجامعات المملكة العربية السعودية 17-19 رجب 1407هـ ، 17-19مارس 1987م . جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية - كلية العلوم الاجتماعية - الرياض ، 51 ص .

(17) مستخلص رسائل الاقتصاد الإسلامي الماجستير والدكتوراه في الفترة من 1403هـ إلى 1424هـ إعداد خلف سليمان النمري ، عبدالله حاسن الجابري ، سعد حمدان اللحياني . كلية الشريعة والدراسات الإسلامية - جامعة أم القرى ، مكة المكرمة 1425هـ/ 2004م ، 254ص (طبعة تمهيدية) . إصدار خاص بالمؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الإسلامي المنعقد بجامعة أم القرى بمكة المكرمة خلال الفترة (23-26-4-1426هـ) الموافق 31-5-2005م إلى 2-6-2005م .

(18) الانتاج الفكري للأطباء العرب في العصر الحديث ، محمد المصري ، القاهرة مكتبة غريب ، دراسات في علم المعلومات ، د .ت 326 ص .

(19) اطروحات علم المكتبات والمعلومات المجازة من أقسام المكتبات والمعلومات بمصر دراسة تحليلية للاتجاهات الموضوعية والمناهج المستخدمة - فايقة حسن مجلة المكتبات والمعلومات العربية ، س23 ، ع4 أكتوبر 2003م ، شعبان 1424هـ ، ص ص 93-118 .

(20) الإنتاج الفكري العربي في مجال المكتبات الجامعية في عشر سنوات (1990-1999م) دراسة ببليومترية - فيدان عمر مسلم - مجلة المكتبات والمعلومات العربية ، س22 ، ع3 ، يوليو 2002م ص ص 101-136 .

(21) الببليوجرافية الوطنية السعودية الراجحة دراسة تحليلية - أحمد بن علي تمراز مجلة مكتبة الملك فهد الوطنية ، مج2 ، ع2 رجب - ذوالحجة 1417هـ ، نوفمبر 1996م- أبريل 1997م ، ص ص 7-61 .

(22) الاطروحات الممنوحة للمرأة السعودية ، دراسة تحليلية في إطار الضبط الببليوجرافي للانتاج الفكري السعودي ، ناريمان إسماعيل متولي - مجلة مكتبة الملك فهد الوطنية مج4 ، ع2 رجب - ذو الحجة 1419هـ/ نوفمبر 1998م -إبريل 1999م ، ص ص 122-268 .

(32) المجلات الأكاديمية في الجمهورية اليمنية - دراسة ببليوجرافية تحليلية عن مجلة القيادة والأركان - عبدالله علي الفضلي - مجلة المكتبات والمعلومات العربية س25 ، ع2 ، أبريل 2005م ، صفر 1426هـ ، ص ص 5-40 .

(42) المجلات الأكاديمية في المملكة العربية السعودية : دراسة ببليومترية على مجلة كلية الآداب بجامعة الملك سعود - هشام عبدالله عباس - مجلة عالم الكتب مج11 ، ع10 ، المحرم 1411 هـ/ أغسطس 1990م ، ص ص 331-340 .

(25) الأستاذ الدكتور/ محمد فتحي عبدالهادي - دراسة تحليلية لإنتاجه الفكري من 1967-2001م ، محمد جلال سيد محمد غندور - إيناس حسين صادق أحمد ، مجلة المكتبات والمعلومات العربية س24 ، ع3 يوليو 2004م ، جماد أول 1425هـ ، ص ص 39-72 .

(26) الإنتاج الفكري العربي حول التراث العربي الإسلامي المخطوط دراسة تحليلية لتحديد السمات والخصائص - سميرة خليل محمد خليل - مجلة المكتبات والمعلومات العربية ، س22 ، ع2 ، أبريل 2002م ، محرم 1423هـ . ص ص 101-128 .

(27) بعض خصائص الإنتاج الفكري العربي في علم الفلكلور ، تهاني عمر عبدالعزيز :

(أ) الاتجاهات الموضوعية والنوعية والزمنية والجغرافية ، مجلة المكتبات والمعلومات العربية ، س22 ، ع2 أبريل 2002م ، محرم 1423هـ ، ص ص 45-68 .

(ب) أنماط الإنتاجية : مجلة المكتبات والمعلومات العربية س22 ، ع2 ، أكتوبر 2005م / رجب 1423هـ ، ص ص 53-76 .

(28) النشر العلمي في جامعة الملك عبدالعزيز دراسة احصائية تحليلية ببليومترية محمد أمين عبدالصمد مرغلاني - مجلة مكتبة الملك فهد الوطنية ، مج6 ، ع1 المحرم جمادي الآخرة 1421هـ/ يونيو - ديسمبر 2000م . ص ص 108-196 .

(29) الإنتاج الفكري المصري في مجال المكتبات والمعلومات1996-2000م دراسة تحليلية - أسامة السيد محمود ، مجلة المكتبات والمعلومات العربية س24 ، ع1 يناير 2005م/ ذوالقعدة 1425هـ ، ص ص 5-26 .

(30) خصائص الانتاج الفكري السعودي في مجال المكتبات والمعلومات (1948- 1985م) دراسة ببليومترية - حورية مشالي - مج31 ، ع1 ، رجب ، شعبان 1412هـ/ يناير - فبراير 1992م ، ص ص 2-9 .

(31) المكتبات العامة في المملكة العربية السعودية في ضوء الإنتاج الفكري العربي دراسة تحليلية أ.د. محمد فتحي عبدالهادي - ندوة المكتبات العامة في المملكة تحديات الواقع وتطلعات المستقبل ، 23-24 شعبان 1426هـ/ 27-28 سبتمبر 2005م قسم علوم المكتبات والمعلومات - كلية الآداب - جامعة الملك سعود - الرياض .

(32) الإنتاج الفكري في مجال المكتبات والمعلومات العامة في المملكة العربية السعودية دراسة تحليلية - محمد عبدالحق مصبح - ندوة المكتبات العامة في المملكة - تحديات الواقع وتطلعات المستقبل ، 23-24 شعبان 1426هـ/ 27-28 سبتمبر 2005م قسم علوم المكتبات والمعلومات - كلية الآداب - جامعة الملك سعود - الرياض .

(33) مرجع سابق (مستخلصات بحوث ودراسات) ط3 ، 1423هـ ، ص ص 7-14 .

(34) قرار مجلس الوزراء رقم 72 وتاريخ 1401/6/22هـ ، ص 2 .

واقع التدريب الميداني لطالبات برنامج البكالوريوس في قسم المكتبات والمعلومات بجامعة الملك عبد العزيز

د. فالح بن عبدالله الضرمان
أستاذ مشارك رئيس قسم المكتبات والمعلومات
بجامعة الملك عبدالعزيز (جدة)

ملخص:

تتناول الدراسة فوائد برنامج التدريب الميداني من منظور الطالبات في برنامج البكالوريوس بقسم المكتبات والمعلومات بجامعة الملك عبدالعزيز ، والمشكلات التي تواجه التدريب الميداني في بيئة العمل ، ومشكلات التدريب مع موظفة المكتبة ، ومهام المشرفة على التدريب العملي ، ومكانه ، وخيارات الإشراف على التدريب ، وأخيراً التوصيات المناسبة لتفعيل برنامج التدريب الميداني .

مقدمة:

لا تزال قضية التدريب العملي في اختصاص المكتبات والمعلومات محور النقاش بين الأكاديميين المعنيين بالتدريس من جهة والمسئولين عن مرافق ومؤسسات المعلومات من جهة أخرى ، حيث يركز الأكاديميون على الجوانب النظرية في التعليم بينما يركز أرباب العمل على الجوانب التطبيقية والمهارات العلمية للخريجين . ومن هنا تبرز الملامح الأساسية لقضية التدريب في المقررات الدراسية لعلوم المكتبات والمعلومات .

وأبرز الأسئلة التي تطرح حول هذا الموضوع ترتبط بنوع التدريب المطلوب ، ومدته الزمنية ، ووسائل تقديمه وتقييمه ، ونسبته إلى الجوانب النظرية في المقررات ، والجهات التي يمكن أن تقدمه بفاعلية ، وخصائص ومواصفات المشرفين على برامج التدريب ، ومحتويات وطرق الإدارة والإشراف على هذه البرامج .

لقد كانت مهنة المكتبات في الزمن الماضي مهنة حرفية تطبيقية تعتمد على التدريب وكسب المهارة في العمل والخدمة إلا أن التطورات الكبيرة في دراسة هذه المهنة عبر المدارس والأقسام الأكاديمية والكليات الاختصاصية جعلت قضية التدريب تبرز من جديد أمام العاملين في قطاع التوظيف والأكاديميين في الأقسام العلمية بنسب متفاوتة في المواقف والاتجاهات .

وأكثر ما يزيد من حدة النقاش والتباين في الرؤى حول هذه القضية هو وجود أدوات وتجهيزات وطرق عمل حديثة تحتاج إلى مهارات وقدرات في استخدامها والتعامل معها لا يمكن للدارس الإلمام بها في قاعات الدراسة النظرية بدون تطبيق ميداني . وهناك من الأكاديميين من يحرص على إضفاء الصبغة العلمية على اختصاص المكتبات والمعلومات عن طريق التركيز على النظريات والمفاهيم والقوانين العلمية لإبعاد هذا الاختصاص عن الصفة الحرفية التي صاحبت ظهوره كمهنة منذ زمن بعيد .

وهناك من ينادي بضرورة إيجاد توازن بين النظرية والتطبيق في المقررات الدراسية على اعتبار أن التركيز على النظرية وحدها يؤدي إلى تحويل اختصاص المكتبات والمعلومات إلى علم نظري غير مناسب للتطبيق الفعلي ، والتركيز على الجانب التطبيقي وحده يؤدي إلى تحويل هذا الاختصاص إلى مهنة حرفية محصورة في إجراءات وتطبيقات روتينية غائبة عن النظريات والقوانين العلمية .

كما أن التدريب الميداني في نظر البعض ما هو إلا وسيلة لدعم الجانب النظري وتعزيز التأهيل العملي الجيد للطلاب ، وأن غيابه عن البرامج التعليمية لن يساعد على فهم المهنة بشكل أوسع أو الاستعداد لممارستها فعلياً أثناء العمل بقدر عال من الكفاية والكفاءة .

مشكلة البحث:

قام الباحث بتحديد الملامح الأساسية لمشكلة البحث بناء على خبرته التدريسية في مقرر التدريب العملي لطلاب قسم المكتبات والمعلومات بجامعة الملك عبد العزيز حيث وجد أن هناك صعوبات ومعوقات كثيرة تحد من فاعلية برنامج التدريب ولكن لم يتم إخضاعها للبحث والاستقصاء ومن بينها ضعف في التنسيق والإشراف وقلة في الأجهزة والمواد اللازمة للتدريب وتزايد في عدد الطالبات في مقرر التدريب الميداني . وقد تبين للباحث من واقع الممارسة والمتابعة أن الوضع بالنسبة للطلاب أقل تعقيداً مقارنة بوضع الطالبات بسبب أن فرص التدريب الميداني لهن غير متوافرة إلا في الجامعة وهذا ما جعله يركز على الطالبات دون الطلاب .

وبالرغم من أهمية هذه المشكلة إلا أن الباحث لم يحصل على دراسات أو أبحاث تخص واقع التدريب الميداني للطالبات في قسم المكتبات والمعلومات بجامعة الملك عبد العزيز ، ولم يقم القسم بإجراء تقييم دقيق أو علمي لبرنامج التدريب سواء للطلاب أو الطالبات منذ فترة طويلة . ولمزيد من التحديد لوجاهة وأهلية هذه المشكلة للدراسة والبحث والاستقصاء فقد استطلع الباحث بطريقة شخصية آراء عدد من الطلاب والطالبات وأعضاء وعضوات هيئة التدريس بالقسم حيث كان الرأي الغالب بأن برنامج التدريب يحتاج إلى تطوير وتحديث لكي تتواكب مفرداته مع المهارات والقدرات التي يتطلبها سوق العمل . ولكن هذه الآراء الشخصية لا تستند إلى أسس علمية ولا يمكن تأكيدها أو دحضها إلا بعد إخضاعها للبحث والتقصي بطرق علمية . وهذا ما يهدف البحث الراهن إلى تحقيقه .

مما سبق يمكن تحديد الملامح الأساسية لمشكلة البحث في المحاور التالية :

1- عدم وجود معرفة كافية مبنية على دراسة علمية حول واقع التدريب الميداني لطالبات برنامج البكالوريوس بقسم المكتبات والمعلومات بجامعة الملك عبد العزيز بجدة الأمر الذي ترتب عليه عدم وجود حلول مدعومة بنتائج علمية للمشكلات التي تواجه التدريب الميداني من وجهة نظر الطالبات .

2- وجود شواهد تدل على أن هناك مشكلة تتعلق بالتدريب الميداني منها عدم رضا الطلاب عن مقرر التدريب حسب الاستطلاعات الأولية التي أجراها الباحث وعدم وجود خطة مفصلة وتوصيف كامل لمقررات التدريب بالقسم في الوقت الحالي .

3- عدم وجود معرفة ذات أسس علمية بأسباب الضعف في برنامج التدريب الميداني والإجراءات المتبعة حاليًا في الإشراف عليه .

حدود البحث:

يعتمد أي برنامج تدريبي على عناصر مختلفة أثناء الإعداد والتطبيق والتقييم لهذا البرنامج من أبرزها : المنهج ، والأستاذ ، والطالب ، ووسائل التدريب ، وأدوات القياس . ومن الأهمية أن تكون هذه العناصر متكاملة ومترابطة مع بعضها لكي ينجح البرنامج التدريبي وتتحقق أهدافه المنشودة .

وفي بعض الحالات يضطر الباحثون إلى اختبار عنصر دون الآخر في دراساتهم وأبحاثهم العلمية إما لعدم توافر الوقت اللازم لدراسة كافة العناصر في بحث واحد ، وإما لعدم توفر الإمكانات والمصادر اللازمة لتقييم برنامج كامل وفق عناصره المختلفة .

وميزة البحث العلمي أن الدراسات التي تجرى من خلاله تكمل بعضها بعضاً في حالة النقص أو القصور . ومع الاعتراف بأهمية جميع عناصر البرنامج التدريبي إلا أن العنصر المعني بالتدريب (الطالبة في هذا البحث) هو العنصر الأهم على الإطلاق ، فلولاه ما وجدت العناصر الأخرى ، ومن خلاله نستطيع الحكم على جودة وفاعلية برنامج التدريب .

لهذا السبب اختار الباحث الطالبات لدراسة واقع التدريب الميداني في قسم المكتبات والمعلومات بجامعة الملك عبد العزيز بجدة ، واستثنى الطلاب لقلة عددهم في مقررات التدريب بشكل خاص ، وفي القسم بشكل عام مقارنة بالطالبات .

أهداف البحث:

الهدف العام من هذا البحث هو التعرف على واقع التدريب الميداني لطالبات قسم المكتبات والمعلومات التابع لجامعة الملك عبد العزيز في مدينة جدة بالمملكة العربية السعودية من خلال دراسة علمية مستندة إلى أساس منهجي وأداة بحثية مقننة ودقيقة .يضاف إلى هذا الهدف العام الأهداف الفرعية التالية :

1- التعرف على اتجاهات الطالبات حول الآتي :

- فوائد برنامج التدريب الميداني
- المشكلات التي تواجه التدريب الميداني في بيئة العمل .
- المشكلات المتعلقة بموظفة المكتبة المسئولة عن الإشراف على تدريب الطالبات في بيئة العمل .
- مهام وواجبات مشرفة القسم (عضوة هيئة التدريس) التي تتولى تدريس مقرر التدريب الميداني .
- خيارات الإشراف على التدريب الميداني .
- مكان التدريب الميداني .

2- تقديم التوصيات المناسبة لتفعيل برنامج التدريب الميداني لطالبات قسم المكتبات والمعلومات بجامعة الملك عبد العزيز على أمل أن يكون فيها ما يفيد الأقسام الأكاديمية الأخرى المشابهة في الوطن العربي .

الأسئلة البحثية:

سعى الباحث من خلال الأهداف التي وضعها لهذا البحث الحصول على إجابات محددة عن الأسئلة البحثية التالية من وجهة نظر الطالبات بقسم المكتبات والمعلومات بجامعة الملك عبد العزيز :

- ما فوائد برنامج التدريب الميداني؟
- ما المشكلات التي تواجه التدريب الميداني في بيئة العمل؟
- ما المشكلات المتعلقة بموظفة المكتبة المسئولة عن الإشراف على تدريب الطالبات في بيئة العمل؟
- ما مهام وواجبات مشرفة القسم (عضو هيئة التدريس) التي تتولى تدريس مقرر التدريب الميداني؟
- ما خيارات الإشراف على التدريب الميداني؟
- ما المكان المناسب للتدريب الميداني؟
- ما الحلول والمقترحات المناسبة التي يراها الباحث لتفعيل برنامج التدريب الميداني لطالبات قسم المكتبات والمعلومات بجامعة الملك عبد العزيز والأقسام الأخرى المشابهة؟

أهمية البحث:

تبرز أهمية البحث في جوانب عديدة من أهمها ما يأتي :

1- الإسهام في تطوير برنامج التدريب الميداني بقسم المكتبات والمعلومات بجامعة الملك عبد العزيز عن طريق الاستفادة من نتائج هذا البحث في إعداد خطة مفصلة لبرنامج تدريبي تتوافق مفرداته مع متطلبات واحتياجات سوق العمل .

2- قد تستفيد أقسام المكتبات والمعلومات الأخرى في المملكة أو الدول العربية المشابهة من نتائج هذا البحث في تطوير وتقييم برامجها التدريبية على اعتبار أن الدول العربية تتشابه في كثير من المواصفات والخصائص التعليمية والوظيفية ، والاجتماعية والديموغرافية .

3- يعتبر هذا البحث إضافة هامة إلى الإنتاج الفكر العربي في مجال التأهيل والتدريب في اختصاص المكتبات والمعلومات كونه البحث الوحيد الذي يركز على موضوع تدريب

الطالبات أثناء الدراسة في قسم المكتبات بجامعة الملك عبد العزيز في حين أن الأبحاث الأخرى التي نشرت حول هذا الموضوع تركز على تأهيل وتدريب الخريجين والعاملين أثناء ممارستهم العمل بعد التخرج .

المنهج وأداة جمع المعلومات:

اعتمد الباحث في تنفيذ هذا البحث على المنهج الوصفي لكونه أنسب المناهج وأكثرها استخداما في الأبحاث التي تركز على جمع المعلومات ورصد الانطباعات والاتجاهات . ولجمع المعلومات المطلوبة حول مشكلة البحث استخدم الباحث الوسيلتين التاليتين :

1- المسح الببليوجرافي للإنتاج الفكري المتوافر حول موضوع البحث الصادر في شكل مطبوع أو شكل إلكتروني بقصد التعرف على الجهود البحثية السابقة ، والاستفادة من الخبرات والتجارب التي مر بها الآخرون .

2- استبانة مكونة من مجموعة من العبارات تتعلق بفوائد التدريب الميداني ومشكلات التدريب في بيئة العمل ، ومشكلات التدريب مع المشرفة وموظفة المكتبة ، إضافة إلى سؤالين حول مكان التدريب ، وخيارات الإشراف على التدريب .

وللتعرف على أراء الطالبات حول مضامين الاستبانة استخدم الباحث مقياساً مكوناً من خمس إجابات تتدرج من إجابة «موافق جداً» إلى إجابة «ليس لدي رأي» ، وقام الباحث بإعداد الاستبانة والتأكد من صلاحيتها للاستخدام من خلال الخطوات التالية :

أ) إعداد الاستبانة ومراجعة الأسئلة والفقرات والتأكد من حسن صياغتها وسلامتها اللغوية .

ب) عرض الاستبانة على اثنين من أعضاء هيئة التدريس بقسم المكتبات بجامعة الملك عبد العزيز لمراجعة وتقييم محتوياتها .

ج) بعد إجراء التعديلات المقترحة على الاستبانة قام الباحث باختبارها على عينة اختبار مكونة من 8 طلاب في قسم المكتبات والمعلومات ، حيث تبين من نتائج الاختبار صلاحية الاستبانة للاستخدام دون حاجة إلى إعادة تقييمها أو اختبارها .

أما ما يتعلق بتوزيع الاستبانات وجمع المعلومات فقد قام الباحث بالإجراءات التالية :

1- التنسيق مع المشرفة على القسم فرع الطالبات بغرض توزيع الاستبانات على جميع الطالبات المسجلات في مقرر التدريب العملي العام والخاص حيث بلغ العدد الإجمالي(120)طالبة في المقررين .

2- لعدم وجود اختلاط بين الجنسين في جامعة الملك عبد العزيز فقد اعتمد الباحث مرة أخرى على مشرفة القسم في توزيع وجمع الاستبانات . وقد بلغ عدد الاستبانات الراجعة (112) استبانة من مجموعة الإستبانات التي تم توزيعها والبالغ عددها (120) استبانة إلا أن الصالح منها للاستخدام لم يتعد 87 استبانة أي بنسبة (77,67%) .

3- بعد جمع الاستبانات قام الباحث بتنظيمها وتبويبها وإخضاع البيانات والمعلومات المتحصل عليها للتحليل الإحصائي باستخدام التكرارات والنسب المئوية .

تعريف بقسم المكتبات والمعلومات بجامعة الملك عبد العزيز :

تأسس قسم المكتبات والمعلومات في كلية الآداب والعلوم الإنسانية بجامعة الملك عبد العزيز في عام 1393هـ- 1394هـ ، وكان أول قسم في هذا المجال ينشأ في المملكة العربية السعودية[1] . وقد تم تحديد أهداف القسم على النحو التالي :

1- إعداد اختصاصيين في المكتبات والمعلومات مزودين بمهارات تمكنهم من إدارة وتطوير تلك المؤسسات وتحسين خدمات المعلومات بالطرق والوسائل التعليمية الحديثة .

2- خدمة البحث العلمي في مجال المكتبات والمعلومات ، وفتح آفاق جديدة لتطوير المهنة والارتقاء بها .

3- تنمية قدرات طلاب الجامعة على استخدام المكتبات ومصادر المعلومات والمساهمة في محو الأمية المعلوماتية .

4- الإسهام في خدمة المجتمع عن طريق التدريب والتعليم المستمر والتوعية بأهمية المكتبات والمعلومات ودراساتها .

وتتضمن الخطة الدراسية لبرنامج البكالوريوس إكمال ما لا يقل عن 134 وحدة دراسية من المقررات الدراسية المعتمدة للحصول على درجة البكالوريوس موزعة على النحو التالي :

1- (14) وحدة دراسية (متطلبات الجامعة) .

2- (26) وحدة دراسية (متطلبات الكلية) .

3- (94) وحدة دراسية (متطلبات القسم) .

ولأهمية الدراسات العليا ولحاجة المملكة إلى كوادر مهنية بمؤهلات عالية قام القسم بإنشاء برنامج للماجستير في عام 1398هـ .

كما مر القسم بمراحل تطويرية في برامجه ومقرراته الدراسية أكثر من مرة طبقاً للمستجدات في مجال المكتبات والمعلومات وتجاوباً مع احتياجات سوق العمل .

وكان القسم يمنح درجة الماجستير بالمقررات والرسالة ثم أضيف إلى ذلك برنامج الرسالة والمشروع البحثي الذي يشترط فيه للحصول على درجة الماجستير اجتياز 42 ساعة معتمدة من ضمنها 3 ساعات مخصصة لمشروع البحث .

أما برنامج الدكتوراه فقد تم إقراره في مجلس الجامعة في العام الجامعي 1413هـ الموافق 1994م ، وبدأت الدراسة الفعلية في البرنامج في عام 1420هـ-1421هـ الموافق 2001م .

وللحصول على درجة دكتوراه الفلسفة في المكتبات والمعلومات لابد من أن يكمل الطالب ما لا يقل عن 47 ساعة معتمدة منها 20 ساعة مخصصة للرسالة العلمية ، وأن يجتاز امتحاناً شاملاً تحريراً وشفوياً بعد الانتهاء من المقررات الدراسية .

ولدعم الجانب التطبيقي والعملي في الدراسة المنهجية في برنامج القسم تم إنشاء معامل اختصاصيه لأغراض التدريب مثل معمل الحاسب الآلي والمعمل البيليوجرافي ، كما يوجد مركز معلومات قيد التطوير يهتم بجمع وتنظيم وتقديم مصادر المعلومات لأعضاء هيئة التدريس وطلاب البكالوريوس والدراسات العليا .

وهناك جهود حالية لإعادة هيكلة القسم وتطوير برامجه الدراسية ، وقد تمخض عنها التوصية بتغيير اسم القسم إلى قسم علم المعلومات ، والتركيز في المقررات الدراسية على نظم وشبكات وتقنيات المعلومات .

أدبيات البحث:

لا تزال قضية «النظرية والتطبيق» في تعليم المكتبات والمعلومات تحظى باهتمام كثير من الباحثين والدارسين لعلاقتها بالدراسات المنهجية من ناحية وممارسة المهنة في بيئة العمل من ناحية أخرى .

كما أن التركيز على المهارات قد أصبح صفة لازمة في برامج التعليم والتأهيل الحالية . وفرضت النظم الآلية والشبكات وتقنيات المعلومات المختلفة نفسها على برامج أقسام الكليات والمعلومات وأحدثت تحولاً جذرياً في كثير من الخطط المنهجية والمقررات الدراسية .

من أهم الدراسات التي لها علاقة بموضوع البحث الحالي الدراسة التي قام بها محمد الفيتوري عبد الجليل[2] حيث تطرق فيها إلى مشكلة النظرية والتطبيق في مناهج قسم

المكتبات والمعلومات بجامعة الفاتح والحاجة إلى إجراء العديد من الدراسات للتعرف على جوانب القوة والضعف في أداء القسم . وقد شملت الدراسة أعضاء هيئة التدريس والطلاب ، وكان الهدف منها هو التعرف على الفائدة التي يحصل عليها الطالب من التدريب الميداني ، ومدة التدريب المناسبة ، والعلاقة بين المواد النظرية والتدريب ، وكيفية الإشراف على التدريب ، ومدى توافر الامكانات اللازمة للتدريب . ومن أبرز النتائج التي توصل إليها الفيتوري في دراسته أن النسبة الغالبة من الطلاب استفادوا بنسبة عالية من برنامج التدريب الميداني المعمول به في القسم ، واستطاعوا الإلمام بجوانب عديدة من الخدمات مثل التزويد والإعارة والفهرسة والتصنيف والخدمات المرجعية والعلاقات العامة . وتباينت آراء المشاركين في الدراسة حول المدة الكافية للتدريب على النحو التالي :

- عام دراسي كامل بواقع 4 ساعات في الأسبوع (12%) .
- تفرغ لمدة عام مع تقديم مشروع في نهاية المدة (14%) .
- يومان في الأسبوع بواقع 4 ساعات يومياً خلال العام الأخير من الدراسة (8%) .
- شهران متواصلان في السنة الأخيرة (14%) .
- أسبوعان من كل عام دراسي (15%) .
- يوم كامل في الأسبوع منذ بداية دخول الطالب إلى القسم (12%) .

كما أشارت نتائج الدراسة إلى أن (60%)من الطلاب وجدوا علاقة واضحة ومتينة بين ما درسوه وما تدربوا عليه ، بينما أكد 25% منهم عدم وجود علاقة واضحة بين التدريب العملي وما يعطى في بعض المواد . كما أوضح ما نسبته (15%) من الطلاب بأن هناك كثيرا من القضايا والموضوعات لم يستطيعوا التعرف عليها إلا من خلال التدريب الميداني . وكشفت الدراسة أن خيارات الإشراف على التدريب الميداني تأرجحت بين أساتذة القسم والعاملين في المكتبة بنسبة (20%) والإشراف المشترك بين العاملين في المكتبة وأساتذة القسم بنسبة (10%) . وفي نهاية الدراسة اقترح الفيتوري بعض الطرق التي تساعد على إكساب الطالبات مهارات التدريب المناسبة مثل الدراسات الحلقية والمعملية ، والدراسة المستقلة ، والمشاريع ودراسة الحالات .

وقام أيمن الغفيلي(3) بدراسة أخرى مماثلة ركز فيها على استطلاع أراء الطلاب والطالبات في قسم المكتبات والمعلومات بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية والعاملين في المكتبات ومراكز المعلومات التي يتدرب فيها الطلاب والطالبات حول مدى

فاعلية التدريب الميداني على اعتبار أن ذلك يعزز القدرة على البدء في الوظائف التي تسند إليهم بعد التخرج .

ويذكر الغفيلي أن برنامج التدريب في جامعة الإمام محمد بن سعود يتضمن اثنتي عشرة ساعة معتمدة مقسمة على ثلاثة فصول دراسية بواقع ثلاث ساعات لكل فصل وتحتسب بساعتين معتمدتين من نصاب عضو هيئة التدريس لكل فصل دراسي ابتداء من المستوى السادس إلى المستوى الثامن . ويضيف أن البرنامج يحتاج إلى إعادة تقييم لأسباب عديدة تشمل عدم مواكبة الخطة الدراسية للمستجدات ، وضيق فترة التدريب المتمثلة في يوم واحد في الأسبوع ، وكثرة الطلاب والطالبات حيث يصعب استيعابهم في مواقع التدريب . وبناء على النتائج أوصى الغفيلي بإعادة النظر في الخطة الدراسية للقسم ، ووضع خطة للتدريب ، وإسناد الإشراف إلى أعضاء هيئة التدريس بدلاً من المعيدين والمحاضرين ، وتصميم نماذج لتقييم المتدربين ، وإجراء تعديلات على مقررات التدريب الميداني ، والاهتمام بتدريب الطلاب والطالبات على استخدام الحاسب الآلي .

وفي المؤتمر القومي الخامس الذي نظمته الجمعية المصرية للمكتبات والمعلومات في الفترة من 21-22 أبريل 2001م كان التركيز موجهاً نحو المهارات والقدرات التي يحتاج إليها أخصائي المعلومات . في هذا المؤتمر قدم أ. د. شعبان خليفة[4] ورقة حول التعليم في أقسام المكتبات في الجامعات المصرية واستعرض ما لديها من إمكانات وتجهيزات مقارنة ببعض الأقسام الأجنبية . وقد أكدت توصيات هذا المؤتمر على ضرورة تطوير وتحديث المناهج العملية والنواحي التطبيقية في المقررات الدراسية ذات العلاقة بتكنولوجيا المعلومات بحيث يخصص للجوانب التطبيقية ما لا يقل عن 60% من محتويات المقررات .

ويعد أ. د. محمد فتحي عبد الهادي[5] من أبرز الباحثين الذين عالجوا قضية التأهيل والتدريب في مجال تكنولوجيا المعلومات حيث أفرد لهذا الموضوع دراسة خاصة حول واقع التأهيل والتدريب في مصر معتمداً في جمع المعلومات على أسلوب المنهج المسحي ، والمقابلات الشخصية ، والزيارات الميدانية ، والاطلاع على لوائح وأنظمة بعض المكتبات الجامعية ومراكز التدريب . وبناء على النتائج وجد أن هناك عددا من الأساليب المستخدمة في مصر لاكتساب المهارات والمعارف في تكنولوجيا المعلومات منها المنح والاتفاقيات التعاونية ، والبرامج التدريبية التي تقدمها بعض المكتبات ومراكز المعلومات وبعض شركات تسويق الأنظمة والمنظمات العربية مثل المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، والمراكز المتخصصة مثل مركز بحوث نظم وخدمات المعلومات التابع لكلية الآداب بجامعة القاهرة . ومن أبرز التوصيات التي قدمها أ. د. محمد فتحي عبد الهادي أهمية دراسة

وضع الخريجين في ضوء احتياجات سوق العمل ، ودعم برامج أقسام المكتبات بمزيد من المقررات المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات ، وإنشاء شعب مستقلة تعنى بتقنيات المعلومات ، وإعداد كوادر مؤهلة للتدريس في هذا المجال ، وتوفير المعامل اللازمة لدعم الجانب التطبيقي في البرامج الدراسية .

وركز أ. د. سالم السالم[6] في دراسته التي طبقها في قسم المكتبات والمعلومات بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية حول التطوير المهني للعاملين في مجال المكتبات والمعلومات على الجانب الفكري والميداني في التعليم ، ووجد أن هناك حاجة ماسة إلى إعادة النظر في برنامج الدراسة وتطويره بما يتلاءم مع المستجدات ، وقدّم عدداً من التوصيات الهامة من أبرزها تطوير الدورات التدريبية ، والاهتمام بالتدريب العملي في مكتبة الجامعة ، وإشراك الاختصاصيين والخبراء العاملين في المكتبات ومراكز المعلومات في إعداد وتقديم الدورات التدريبية .

وتطرقت دراسة إيمان السمرائي[7] لموضوع المعلوماتية وتأثيرها على علم المكتبات في كل من العراق والأردن مع تقديم مقارنة بين بعض برامج التعليم في الولايات المتحدة الأمريكية وبرامج التعليم في الأردن والعراق . وتضمنت الدراسة عدداً من التوصيات كان من أبرزها التركيز على مهارات الحاسب الآلي في التعليم وإدارة قواعد المعلومات وشبكة الإنترنت ، وضرورة التركيز على الجوانب العملية والتطبيقية في المقررات الدراسية .

وفيما يتعلق بالوسائل والطرق المستخدمة في التعليم وعلاقتها بالجوانب العملية في المقررات الدراسية تطرق عماد عيسى محمد[8] إلى كيفية استخدام التعليم المبرمج بمساعدة الحاسب الآلي في تدريس طلاب المكتبات والمعلومات في جامعة القاهرة وجامعة حلوان . وقد توصل في بحثه إلى أن التعليم المبرمج بواسطة الحاسب الآلي أدى إلى زيادة تعليم الجانب التطبيقي في مادة التصنيف بنسبة 40% مقارنة بالمحاضرات النظرية التي تعتمد على الأسلوب التقليدي في التدريس .

وكتب هانئ عطية[9] عن أخصائي المكتبات والمعلومات حول تسويق الذات وركز في دراسته على أهمية النواحي التطبيقية في التأهيل المهني مع التأكيد على تطوير المناهج والمقررات لإكساب العاملين المهارات التي يتطلبها سوق العمل . ومع أهمية التدريب العملي إلا أنه لم يجد اهتماماً كبيراً ومجالاً أوسع ضمن الخطط والمقررات الدراسية في كثير من أقسام المكتبات والمعلومات .

وعلى سبيل المثال تذكر حسانة محي الدين[10] أن البرنامج الدراسي في تخصص المعلومات بالجامعة اللبنانية يتضمن فترة تدريب في إحدى المؤسسات الاختصاصية في مجال التوثيق والمكتبات والأرشيف تحت إشراف أحد الأساتذة ويتم تقييم الطالب وفقاً للتقرير الذي يعده الطالب عن عمله أثناء فترة التدريب وفي ضوء التقرير الذي تعده الجهة المقدمة لبرنامج التدريب . وتذكر حسانة أن من أبرز المشاكل التي تواجه التدريب الميداني هي غياب التدريب العملي في المؤسسات وغياب المكتبات الحديثة والمختبرات التي يحتاج إليها برنامج التدريب .

وناقشت بونيس[11] (Bonnice) قضية النظرية والتطبيق في تعليم المكتبات والمعلومات من خلال ثلاثة أسئلة هامة حول هذه القضية هي :

1- لمن نحن نعمل؟

2- كيف نريد أن يعرفنا الآخرون؟

3- ما الهدف من تعليم المكتبات والمعلومات؟

فالسؤال الأول يتعلق ببيئة العمل التي تغيرت ملامحها ومطالبها مع مرور الزمن ، والسؤال الثاني يتعلق بالهوية . أما السؤال الثالث فله علاقة بالعمل الذي يؤديه خريجو أقسام علم المكتبات والمعلومات . وبناء على ذلك قدمت بونيس (Bonnice) نموذجاً لتعليم المكتبات والمعلومات يتمثل في أن يركز برنامج البكالوريوس على المهارات التطبيقية والتفكير النقدي ، ويركز برنامج الماجستير على دمج النظريات مع التطبيقات بالإضافة إلى تدريب عملي إجباري ، ويركز برنامج الدكتوراه على اختبار وتطوير النظريات من خلال البحث العلمي .

وفي مدرسة بالتيمور لعلم المكتبات والمعلومات التابعة لجامعة لونج آيلاند (Longisland University) يوجد اهتمام بالتدريب العملي أثناء الدراسة ، فقد خصصت المدرسة مقرراً في التدريب العملي برقم (690 Internship) يفرض على الطالب إنهاء 120 ساعة أو أربعين يوم عمل في إحدى مواقع المدرسة خلال الفصل الدراسي بحيث يكون التدريب تحت إشراف أحد الاختصاصيين في مجال المكتبات والمعلومات حسب عقد مبرم بين الكلية والمشرف على موقع التدريب[12] .

وبالرغم من محدودية الدراسات التي تتعلق بشكل مباشر بقضية التدريب الميداني في الأقسام الأكاديمية للمكتبات والمعلومات في الوطن العربي إلا أن هناك بعض الاستنتاجات الهامة التي يمكن استخلاصها من الإنتاج الفكري المتوافر منها :

- جميع الدراسات المتوافرة تطالب بأن يكون للجانب التطبيقي في المقررات الدراسية أولوية وأهمية خاصة وأن تستخدم أفضل الوسائل والطرق لتحقيق ذلك .
- برامج التعليم الحالية لا تعطي التدريب أهمية خاصة ولا يشكل التدريب إلا جزءاً محدوداً في البرامج والمناهج الدراسية .
- عدم وجود برامج تدريب ميداني مفصلة سواء داخل الأقسام الأكاديمية أو من خلال برامج تعاونية للتدريب مع مرافق المعلومات خارج الجامعات .
- الركائز الأساسية في البرامج التدريبية مثل المنهج ، والأستاذ والأجهزة ، والوسائل والمخرجات ، لا تزال في حاجة إلى مزيد من البحوث والدراسات .
- لا تزال كثير من الأفكار والأطروحات غائبة عن التطبيق الفعلي في المقررات الدراسية ولم تظهر كممارسات واقعية في ميدان العمل .

عرض وتفسير نتائج البحث:

كان الهدف الرئيس من هذا البحث هو التعرف على واقع التدريب الميداني لطالبات برنامج البكالوريوس في قسم المكتبات والمعلومات بجامعة الملك عبد العزيز ، بالإضافة إلى التعرف على الفائدة من التدريب الميداني ، ومشكلات التدريب ، ومهام المشرفة على التدريب ، ومكان وخيارات الإشراف على التدريب . **وفيما يلي استعراض للنتائج التي تم الحصول عليها :**

يكشف لنا الجدول رقم (1) نتائج هامة حول فوائد التدريب من منظور الطالبات حيث يتضح أن النسبة الغالبة من الطالبات (59,77%) أبدين موافقتهن العالية بأن التدريب الميداني أكسبهن خبرات فنية لم توفرها المحاضرات النظرية ، ثم جاء بعد ذلك في الترتيب بنسب متفاوتة كل من: «فهم أفضل للمحاضرات النظرية» بنسبة (51,72%) ، «التعرف على أسلوب العمل في شكل جماعي» بنسبة (49,42%) ، «والتعرف على مشاكل العمل الفعلية في المكتبة » بنسبة (47,12%) .

أما ما يتعلق بإجابة عدم الموافقة فيتضح أن (65,51%) من الطالبات لا يوافقن بأن التدريب الميداني فيه تكرار للجانب النظري الذي تركز عليه المقررات الدراسية النظرية .

يلي ذلك في الترتيب كل من «التعرف على فرص التطوير في مجالات العمل الذي تم التدريب عليه» بنسبة (41,37%) ، «والتعرف على أجهزة ووسائل عمل حديثة في المكتبة» بنسبة (31,03%) . وسيتضح الفارق بشكل أكبر في المرئيات بين طرفي المقياس إذا أضفنا نسب «الموافق جداً» إلى نسب «موافق» .

ويمكن من النتائج المدرجة في جدول رقم (1) تقديم هذه التفسيرات والاستنتاجات :

- تدل مرئيات الطالبات بأن التدريب الميداني يكمل فعلاً المحاضرات النظرية وله ارتباط وثيق بمفردات المحاضرات التي تقدم في القاعات الدراسية فهناك تكامل بين إجابات الفقرة رقم (1) والفقرة رقم (2) والفقرة رقم (7) حيث تدل على أن الطالبة تطبق في التدريب الميداني ما تعلمته نظرياً في المحاضرات وأن التدريب الميداني يخلو بنسبة عالية من تكرار الجوانب النظرية التي تحصل عليه الطالبة في المحاضرات .
- تفضل الطالبات العمل في شكل مجموعات . هذا الاتجاه يعزز الفكرة الداعية إلى تطوير وسائل التدريس التقليدية المتبعة حالياً في الأقسام الأكاديمية واستبدالها بالمشروعات الجماعية ومجموعات الحوار .
- يتضح من الإجابات في الفقرة رقم (3) والفقرة رقم (5) أن التدريب الميداني لم يكشف للطالبات عن التحسينات التي تمت في المكتبة المركزية ومن أبرزها الخدمات الإلكترونية مثل الفهرس الآلي ، وقواعد المعلومات ، وخدمات الإنترنت . ربما يكون السبب وراء ذلك هو حداثة هذه التحسينات وعدم توافر الوقت الكافي للمسئولين عن التدريب لعرض كل خدمات وتجهيزات المكتبة بسبب العدد الكبير من الطالبات المتدربات .

جدول (1) فوائد التدريب الميداني

المقياس :

موافق جداً = 1	موافــق = 2	موافق إلى حد ما= 3	غير موافق = 4	ليس لدي رأي = 5

الرقم	الفوائد	المقياس				
		1	2	3	4	5
1	فهم أفضل للمحاضرات النظرية	45 (51,72%)	30 (34,48%)	12 (13,79%)	-	-
2	اكتساب خبرات فنية لم توفرها المحاضرات النظرية	52 (59,77%)	27 (31,3%)	8 (9,19%)	-	-
3	التعرف علي أجهزة ووسائل عمل حديثة في المكتبة	25 (28,73%)	22 (25,28%)	13 (14,94%)	27 (31,03%)	-

تابع - جدول (1) فوائد التدريب الميداني

الرقم	الفوائد	المقياس				
		1	2	3	4	5
4	التعرف على مشاكل العمل الفعلية في المكتبة	41 (%51,72)	30 (%34,48)	6 (%13,79)	10 (%11,49)	-
5	التعرف على فرص التطوير في مجالات العمل الذي تم التدريب عليه	10 (%11,49)	21 (%24,13)	20 (%22,98)	36 (%41,37)	-
6	التعرف على أسلوب العمل في شكل مجموعات	43 (%49,42)	22 (%52,28)	13 (%14,94)	9 (%10,34)	-
7	تكرار للجانب النظري الذي تركز عليه المقررات الدراسية النظرية	7 (%8,04)	8 (%9,19)	15 (%17,24)	57 (%65,51)	-
8	عدم صلاحية المكتبة المركزية لأغراض التدريب	16 (%18,39)	23 (%26,43)	30 (%34,38)	18 (%20,68)	-

وفي الجدول رقم (2) عرض للمشكلات التي واجهة الطالبات المتدربات حيث يتبين من النتائج المدرجة في الجدول أن مشكلة «عدم وجود آلية دقيقة لتقييم العمل المنجز خلال فترة التدريب» ، حظيت بالنسبة الغالبة (49,42٪) و (26,43٪) لكل من إجابة «موافق جداً» وإجابة «موافق» على التوالي .

يأتي بعدها في الترتيب مشكلة «عدم إتاحة فرصة للتدريب في جميع الأقسام» بنسبة (34,48%) ومشكلة «عدم وجود أدوات عمل مناسبة للتدريب في المكتبة المركزية » بنسبة (29,88%) . ومن اللافت للانتباه أن (60,91%) من الطالبات أكدن بأنه لم يتم تكليفهن بأعمال خارجة عن أهداف التدريب ، مما يدل على التزام المسئولات في المكتبة والقسم الأكاديمي بأهداف التدريب الميداني خلافاً لما يشاع بأن الطالبة تؤدي أعمالاً خاصة تخدم موظفة المكتبة أو عضوة هيئة التدريس .

كما يمكن أن نستنتج من البيانات المدرجة في الجدول رقم (2) مؤشرات هامة حول مشكلات التدريب منها :

- الحاجة إلى إعادة النظر في طريقة تقييم الطالبات المتدربات ورصد وتوزيع الدرجات بطريقة عادلة ودقيقة بحيث تغطي كل عناصر برنامج التدريب . ومن الواجب إعداد قائمة

بالواجبات والمهام التي يجب على المتدربة الوفاء بها حسب البرنامج التدريبي المتفق عليه ، وأن يكون لها اطلاع مسبق على هذه الواجبات كي تلتزم بها أثناء التدريب وأن يكون توزيع الدرجات متوافقاً مع هذه المهام والواجبات .

- تشير النتائج إلى أن التدريب الميداني بالنسبة لأكثر من (51%) من الطالبات (مجموع النسب لإجابة «موافق جداً» و «موافق») عبارة عن مضيعة للوقت ، ربما لارتباط هذه النتيجة بالمشكلات المشار إليها في الجدول مثل عدم توافر أدوات عمل مناسبة للتدريب ، وعدم وجود مصادر معلومات حديثة في المكتبة . هذه النتيجة تتطلب إعادة النظر في كافة عناصر برنامج التدريب خاصة ما يتعلق منها بالأدوات والأجهزة ذات العلاقة بالتدريب .

جدول (2) مشكلات التدريب في بيئة العمل

المقياس :

موافق جداً = 1	موافـق = 2	موافق إلى حد ما= 3	غير موافق = 4	ليس لدي رأي = 5

الرقم	المشكلات	المقياس				
		1	2	3	4	5
1	تكليف الطالبة بأعمال خارجة عن أهداف التدريب	10 (%11,49)	14 (%19,09)	10 (%11,49)	53 (%60,91)	-
2	عدم إتاحة الفرصة للتدريب في جميع أقسام المكتبة	30 (%34,48)	25 (%28,73)	21 (%24,13)	11 (%12,64)	-
3	لا يوجد أدوات عمل مناسبة للتدريب في المكتبة المركزية .	26 (%29,88)	30 (%34,48)	5 (%5,74)	26 (%29,88)	-
4	عدم وجود آلية دقيقة لتقييم العمل المنجز خلال فترة التدريب .	43 (%49,42)	23 (%26,43)	21 (%24,13)	-	-
5	مضيعة لوقت الطالبة	20 (%22,98)	31 (%35,63)	15 (%17,24)	21 (%24,13)	-
6	لا يوجد مصادر معلومات حديثة في المكتبة يمكن التدرب عليها .	17 (%19,54)	17 (%19.54)	24 (%27,58)	29 (%33,33)	-

وفي الجدول رقم (3) استعراض آخر للمشكلات التي واجهت المتدربات مع موظفة المكتبة حيث يتضح لنا من خلال الجدول أن أكثر المشكلات ارتباطاً باتجاهات الطالبات هي مشكلة «عدم استطاعة الموظفة تدريب جميع الطالبات في آن واحد لكثرة عدد الطالبات»

أي بنسبة (71,26%) لإجابة «موافق جداً» ، وإذا أضيفت إليها النسبة الخاصة بإجابة «موافق» وقدرها (11,49%) لأصبحت النسبة الإجمالية لهاتين الإجابتين المتقاربتين أكثر من (82%) مما يدل على أهمية هذه المشكلة ووجود ضرورة قصوى لإيجاد حل لها . وهذا لا يعني التقليل من شأن المشكلات الأخرى المدرجة في الجدول ولو أنها حصلت على نسب أقل من (50%) مثل عدم تعاون الموظفة مع الطالبات ، سوء تعامل الموظفات مع الطالبات ، وضعف التنسيق بين المشرفة على التدريب وموظفة المكتبة ، وضعف مهارات التدريب لدى موظفة المكتبة . كل هذه القضايا تسترعي الانتباه ، وتتطلب النظر في إعادة تأهيل الموظفات المتوقع تعاونهن مع القسم في تنفيذ البرامج التدريبية للطالبات .

جدول (3) مشكلات التدريب مع موظفة المكتبة

المقياس :

موافق جداً = 1	موافـق = 2	موافق إلى حد ما= 3	غير موافق = 4	ليس لدي رأي = 5

الرقم	المشكلات مع الموظفة	المقياس				
		1	2	3	4	5
1	استغلال الطالبة لتنفيذ أعمال خاصة بالموظفات	10 (%11,49)	15 (%17,24)	20 (%22,98)	42 (%48,27)	-
2	سوء تعامل موظفات المكتبة مع المتدربات .	15 (%17,24)	22 (%25,28)	16 (%18,39)	34 (%39,08)	-
3	ضعف التنسيق بين المشرفة على تدريب الطالبات وموظفة المكتبة	40 (%45,97)	30 (%34,48)	13 (%14,94)	4 (%4,59)	-
4	عدم تعاون موظفة المكتبة مع الطالبات المتدربات	12 (%13,79)	23 (%26,43)	13 (%14,94)	39 (%44,82)	-
5	الموظفة لا تستطيع تدريب جميع الطالبات في آن واحد لكثرة عدد الطالبات	62 (%71,26)	10 (%11,49)	15 (%17,24)	-	-
6	الموظفة ليس لديها مهارات التدريب المناسبة	15 (%17,24)	20 (%22,98)	22 (%25,28)	30 (%34,48)	-

وفي جدول رقم (4) عرض لمهام وواجبات المشرفة على التدريب الميداني (عضوة هيئة التدريس) حسب مرئيات الطالبات المتدربات .

يلاحظ في الجدول أن أعلى النسب لإجابتي «موافق جداً» و «موافق» كان لها ارتباط بمهام عامة خلافاً لما توقعه الباحث هي : «تشجيع الطالبات على التدريب» بنسبة (57%) .

ربما يكون التفسير المحتمل لهذه النتائج هو عدم وجود تصور مسبق للطالبات عن مهام وواجبات المشرفة . ولو كانت هذه المهام والواجبات مكتوبة ومعروضة على الطالبات في بداية برنامج التدريب لاختلفت مرئيات الطالبات حول هذا الموضوع . ولو نظرنا مرة أخرى إلى الجدول لوجدنا نتائج هامة تستحق مزيداً من التفكير والتفسير .فالنسبة الغالبة من الطالبات يرين أن المشرفة لا تحدد تكاليف التدريب بوضوح ، ولا تلتزم بتواجدها أثناء فترة التدريب ، ولا تحرص على توفير أدوات التدريب المناسبة ، ولا تلتزم بمواعيد التدريب بداية ونهاية ، ولا تلتزم بالخطة المقدمة للطالبات ، ولا تزود الطالبة بخطة واضحة قبل بداية التدريب .هذه النتائج السلبية بحق المشرفة على التدريب لا يمكن الأخذ بها دون النظر في المسببات المحتملة . فالواقع الفعلي للتدريب الميداني في القسم قد يعفي المشرفة من كثير من التبعات السلبية للإشراف لعدم وجود خطة واضحة وتوصيف كامل لمقررات التدريب الميداني ، وضعف التجهيزات ، وأدوات العمل المناسبة للتدريب في المكتبة ، وتزايد عدد الطالبات في مقررات التدريب ، والتزام المشرفة بأعباء تدريسية عالية إضافة إلى عبء التدريب الميداني .

جدول (4) مهام المشرفة على التدريب العملي

المقياس :

موافق جداً = 1	موافـــق = 2	موافق إلى حد ما= 3	غير موافق = 4	ليس لدي رأي = 5

الرقم	المهام	المقياس				
		1	2	3	4	5
1	تزود الطالبة بخطة واضحة قبل بداية فترة التدريب	4 (%4,59)	17 (%19,54)	20 (%22,98)	46 (%52,87)	-
2	تلتزم بتنفيذ الخطة المقدمة إلى الطالبات	-	12 (%13,79)	22 (%25,28)	53 (%60,91)	-
3	تلتزم بمواعيد التدريب بداية ونهاية .	-	8 (%9,19)	23 (%26,43)	56 (%64,36)	-
4	تلتزم بتواجدها أثناء فترة التدريب مع الطالبات .	-	-	6 (%6,89)	81 (%93,10)	-
5	تشجع الطالبات على التدريب .	50 (%57,47)	30 (%34,48)	7 (%8,04)	-	-
6	تتعامل مع الطالبات بأساليب تربوية إيجابية .	25 (%28,73)	29 (%33,33)	30 (%34,48)	3 (%3,44)	-

تابع - جدول (4) مهام المشرفة على التدريب العملي

الرقم	المهام	المقياس				
		1	2	3	4	5
7	قادرة على إدارة برنامج التدريب .	22 (%25,28)	32 (%36,78)	30 (%34,48)	3 (%3,44)	-
8	تحرص على توفير أدوات التدريب المناسبة .	-	3 (%3,44)	7 (%8,04)	77 (%88,50)	-
9	تحدد تكاليف التدريب بوضوح .	-	-	5 (%5,74)	82 (%94,25)	-
10	عادلة في تقييم الطالبات	35 (%40,22)	20 (%22,98)	12 (%13,79)	20 (%22,98)	-
11	تستخدم أكثر من وسيلة لقياس أداء الطالبات المتدربات	37 (%42,52)	20 (%22,98)	12 (%13,79)	18 (%20,68)	-
12	تحرص على متابعة تدريب الطالبات	15 (%17,24)	32 (%36,78)	40 (%45,97)	-	-
13	دور الموظفة أهم من دور المشرفة أثناء فترة التدريب	44 (%50,57)	40 (%45,97)	3 (%3,44)	-	-

وإذا نظرنا إلى الجدول رقم (5) لوجدنا أن المكان الأنسب للتدريب حسب مرئيات الطالبات هو المكتبة المركزية والمكتبات الفرعية التابعة لجامعة الملك عبد العزيز أي بنسبة إجمالية تزيد عن (68%) . كما حظيت الخيارات الأخرى «المكتبات المدرسية» و «مراكز المعلومات» التابعة للقطاع الخاص بنسب متدنية ولكن يمكن اعتبارها بدائل محتملة لمواقع التدريب في المستقبل . والذي يعزز الخيار الأول (جامعة الملك عبد العزيز) مكاناً للتدريب هو أن الطالبات يفضلن الدراسة والتدريب في مكان واحد تمشياً مع بعض الضوابط الشرعية والاجتماعية التي تنظم خروج وعمل المرأة السعودية .

جدول (5) مكان التدريب

الرقم	المكان	التكرارات	النسبة
1	المكتبة المركزية	42	%48,27
2	المكتبات الفرعية	18	%20,68
3	مكتبات كليات البنات	12	%13,79
4	مراكز مصادر التعليم	10	%11,49
5	مراكز المعلومات	5	%5,74

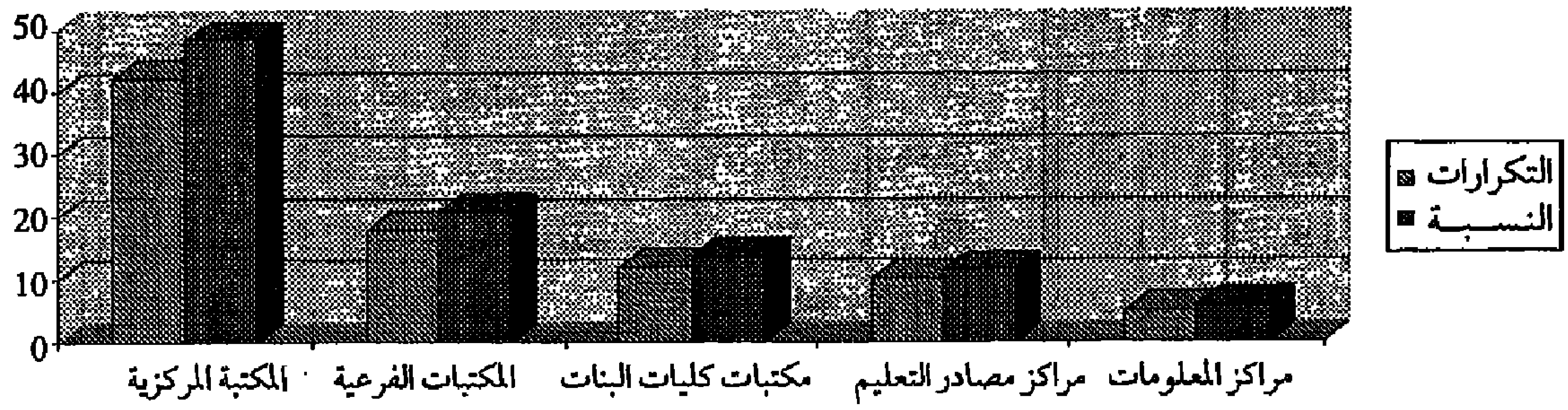

شكل رقم (1) (مكان التدريب)

ويتضح لنا من الجدول ، رقم (6) أن النسبة الغالبة من الطالبات (49,42%) يفضلن الإشراف المشترك أثناء التدريب بين عضوة هيئة التدريس وموظفة المكتبة ، بينما توزعت النسبة المتبقية على الإشراف المنفرد بين عضوات هيئة التدريس بنسبة (22,98%) وموظفات المكتبة بنسبة (27,58%) . من هذه النتيجة يمكن أن نستخلص رغبة واضحة للطالبات في الجمع بين الخبرة الأكاديمية لدى المشرفة والخبرة الميدانية التطبيقية لدى موظفة المكتبة أثناء التدريب .

جدول (6) خيارات الإشراف على التدريب

الخيارات	التكرارات	النسبة
عضوات هيئة التدريس بالقسم	20	%22,98
موظفات المكتبة	24	%27,58
إشراف مشترك (عضوة هيئة التدريس وموظفة المكتبة)	43	%49,42

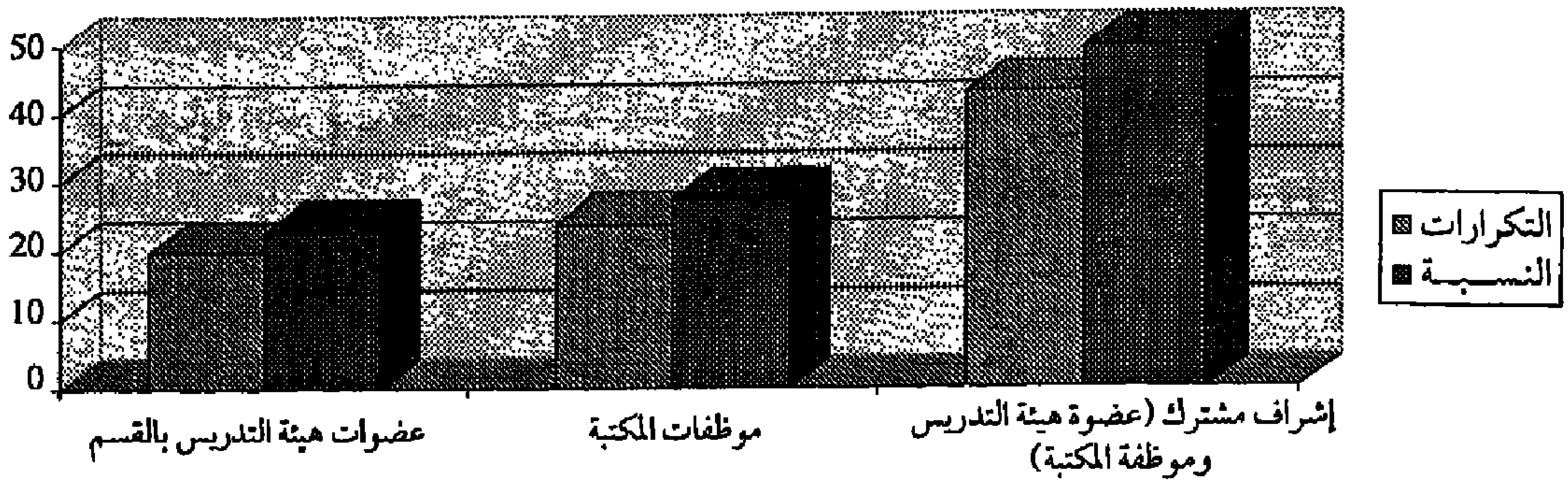

شكل رقم (2) الخيارات - خيارات الإشراف على التدريب

التوصيات والمقترحات:

بناء على النتائج المتحصل عليها من هذا البحث يقدم الباحث التوصيات والمقترحات التالية :

1- تخصيص فصل دراسي كامل للتدريب العملي ضمن الخطة الدراسية لبرنامج البكالوريوس في قسم المكتبات والمعلومات بجامعة الملك عبد العزيز بحيث تتفرغ الطالبة بشكل كامل للتدريب خلال فترة العمل الرسمية . ولأهمية هذا الاقتراح يوصي الباحث بتشكيل لجنة من أعضاء وعضوات هيئة التدريس بالقسم لإعداد خطة مفصلة لبرنامج تدريب تعاوني للطلاب والطالبات تتضمن أهداف البرنامج ، وآليات تنفيذه ، والإمكانات والمستلزمات المطلوبة لتحقيق الهدف منه ، وأساليب وطرق الإشراف الميداني ، ومعايير اختيار المشرفين والمشرفات ، ووسائل القياس والتقييم والتطوير للبرنامج ، والجهات المتعاونة مع القسم في تدريب الطلاب والطالبات ، واللوائح والأنظمة التي تنظم العمل في برنامج التدريب .

2- من الأفضل ألا يخصص التدريب الميداني بكامله للتطبيقات العملية دون أن يكون هناك هامشاً معقولاً للجوانب النظرية في شكل لقاءات مصغرة ومحاضرات وجلسات نقاش وحوار بحضور الطالبات المتدربات والمشرفة على المكتبة وعضوة هيئة التدريس المسئولة عن التدريب . فهناك بعض القضايا المتعلقة بالعمل الميداني تحتاج إلى الشرح والتفسير وربطها بالمستجدات ، إضافة إلى تبادل الخبرات والتجارب بين الطالبات المتدربات .

3- أن لا يقتصر تقييم الطالبات في مقرر التدريب الميداني على التقرير الذي تقدمه الطالبة في نهاية التدريب لعضوة هيئة التدريس أو الدرجات التي تخصصها مشرفة المكتبة للطالبة ، بل من الواجب أن يكون هناك مقاييس متنوعة تشمل المشروع النهائي ، والتقارير الدورية ، والتطبيقات العملية ، والملخصات الشفوية .

4- لابد أن يكون لمشرفة القسم «عضوة هيئة التدريس» حضور متواصل واتصال مباشر بالمتدربات أثناء فترة التدريب وأن لا يترك الأمر لموظفة المكتبة بمفردها ، لأهمية الدور الذي تلعبه عضوة هيئة التدريس في برنامج التدريب من حيث الإعداد والتخطيط والتطوير والتقييم لبرامج التدريب .

5- تقليص أعداد الطالبات في مقررات التدريب الميداني إلى أقل حد ممكن لكي تتمكن كل من مشرفة التدريب (عضوة هيئة التدريس) وموظفة المكتبة من الإشراف على الطالبات بفاعلية أثناء التدريب ، ويمكن فتح أكثر من شعبة لمقررات التدريب بالإضافة إلى التنسيق مع أكثر من جهة تدريب خارج الجامعة لاستيعاب جميع الطالبات المتدربات .

6- حسن الاختيار للمشرفة على التدريب (عضوة هيئة التدريس) وموظفة المكتبة فهناك مواصفات وشروط لابد من توافرها في كل منهما . فنتائج الدراسات السابقة تثبت أن خير من يتولى تدريس مقررات التدريب الميداني هم الاختصاصيون في المجالات العلمية والتطبيقية مثل الفهرسة والتصنيف والكشافات والمستخلصات والخدمات . كما يجب أن يكون هناك دورات أو ورش عمل صغيرة يقدمها القسم لموظفات المكتبات المتعاونات مع القسم في الإشراف على المتدربات لإكسابهن المهارات والقدرات اللازمة في كيفية الإشراف على البرامج التدريبية .

7- إعداد برنامج اتصال بين القسم وقطاعات التوظيف وعقد اتفاقات مع جهات تدريب مناسبة أخرى خارج الجامعة لتدريب طلاب وطالبات قسم المكتبات والمعلومات بجامعة الملك عبد العزيز ضمن برنامج تعاوني متفق عليه بين الجامعة وهذه الجهات من أجل تنويع فرص التدريب للطلاب والطالبات قبل التخرج .

8- تجهيز بيئة العمل والتدريب التابعة للجامعة بما يتناسب مع متطلبات برنامج التدريب مثل المعامل ، وأجهزة الحاسوب ، والإنترنت ، والمصادر ، وأدوات العمل المستخدمة في تأدية الأعمال الإدارية والفنية بحيث تكون متاحة للطلاب والطالبات أثناء التدريب .

9- الاهتمام بإعادة هيكلة البرامج الأكاديمية في مجال المكتبات والمعلومات بما يتناسب مع المتغيرات في سوق العمل والعمل على تطويرها وتقييمها بشكل مستمر على أن يكون الجانب التطبيقي جزءاً هاماً في تطوير المناهج .

10- إنشاء مزيد من المعامل وورش التدريب والتجهيزات التي تدعم الجوانب التطبيقية في المقررات الدراسية على أن تكون مكملة وداعمة لبرنامج تدريبي تعاوني وليس بديلاً عنه .

11- إجراء دراسة للتعرف على واقع التدريب الميداني من منظور الطلاب وأعضاء هيئة التدريس ثم مقارنة النتائج بنتائج هذا البحث لتحديد الفوارق ومدى التطابق بين مرئيات الطلاب والطالبات حول برنامج التدريب الميداني ، ويمكن توسيع نطاق البحث ليشمل البرامج التدريبية في أقسام أخرى في الجامعات السعودية .

12- التركيز على استخدام وسائل تعليمية وطرق تدريس حديثة لتعزيز الجانب التطبيقي والعملي في البرامج الدراسية ، وتخصيص أكثر من مقرر دراسي للتدريب العملي ضمن الخطة الدراسية في الأقسام الأكاديمية .

13- ضرورة إقامة تعاون بين مرافق المعلومات المختلفة والأقسام الأكاديمية عبر الوطن العربي لأغراض التدريب والتعليم المستمر ، ويمكن للاتحادات والجمعيات المهنية تبني هذه الفكرة بالدعم المالي ، والتخطيط الجيد ضمن برامج تعاونية تبرم بين هذه الجهات لتعزيز الاتصال بين المهنيين ، والتعريف بمجالات التوظيف المحتملة لخريجي الأقسام في الدول العربية ، وتنويع فرص التدريب للطلاب والطالبات قبل التخرج .

المراجع

(1) قسم المكتبات والمعلومات ، جامعة الملك عبد العزيز ، ثلاثون عاماً : أفاق معرفية تتجدد . إصدار خاص بمناسبة مرور ثلاثين عاماً على نشأة قسم المكتبات والمعلومات ، جدة : كلية الآداب والعلوم الإنسانية ، 1424هـ .

(2) محمد الفيتوري عبد الجليل ، «تأهيل الخرجين في المكتبات والمعلومات : تجربة قسم المكتبات والمعلومات بجامعة الفاتح» ، في : إدارة المعلومات في البيئة الرقمية : المعارف والكفاءات والجودة ، وقائع المؤتمر الثالث عشر للإتحاد العربي للمكتبات والمعلومات : بيروت (29 أكتوبر - 1 نوفمبر) ، تونس : الاتحاد العربي للمكتبات والمعلومات ، 2003 ، ص ص 305-326 .

(3) أيمن الغفيلي ، «التدريب الميداني لطلاب وطالبات المرحلة الجامعية بقسم المكتبات والمعلومات ، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية : دراسة مسحية» . دراسات عربية في المكتبات والمعلومات ، مج4 ، ع 1 (يناير 1999م) ص ص 73-133 .

(4) شعبان عبد العزيز خليفة ، «أخصائيو المكتبات والمعلومات في مصر : الواجبات ، والحقوق ، والتحديات» ، في : فعاليات المؤتمر القومي الخامس ، المنعقد في الفترة من 21-23 أبريل 2001 ، القاهرة : الجمعية المصرية للمكتبات والمعلومات ، 2002م .

(5) محمد فتحي عبد الهادي ، «تأهيل وتدريب القوى العاملة في مجال المكتبات والمعلومات بمصر : دراسة ميدانية» ، الاتجاهات الحديثة في المكتبات والمعلومات ، مج 12 ، ع21 ، يناير2004 ، ص ص 157-174 .

(6) سالم محمد السالم ، «التطوير المهني للعاملين في مجال المكتبات والمعلومات» ، الرياض : عمادة البحث العلمي ، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ، 1417هـ .

(7) إيمان فاضل السمرائي ، « المعلوماتية وتأثيرها على تدريس علم المكتبات والمعلومات في العراق والأردن : دراسة مقارنة» ، المجلة العربية للمعلومات ، مج 22 ، ع2 (2001) ص ص 47- 78 .

(8) عماد عيسى محمد ، التعليم المبرمج بمساعدة الحاسب الآلي في تخصص المكتبات والمعلومات : دراسة تجريبية على طلاب جامعتي القاهرة وحلوان ، رسالة ماجستير ، قسم المكتبات والوثائق والمعلومات ، كلية الآداب ، جامعة القاهرة ، 1999م .

(9) هاني محمد عطية ، «تسويق الذات : رؤية جديدة لأخصائي المكتبات والمعلومات في الوطن العربي» ، الاتجاهات الحديثة في المكتبات والمعلومات ، مج 7 ، ع14 (يوليو 2000) ص ص 13-30 .

(10) حسانة محي الدين ، «تخصص علم المعلومات في لبنان : دراسة مقارنة بين الجامعات» ، الاتجاهات الحديثة في المكتبات والمعلومات ، مج 12 ، ع21 (يناير 2004) ، ص ص 175-190

11) Laurie j. Bonnice , "Theory and Practice: A White Paper" . www.ala.org/congress/ (20/4/2004)

12) http://plamer.compost.liu.edu/courses.htm (25 /4 /2004)

التقنية المصرية في توفير المعلومات للمكفوفين وضعاف البصر في المكتبات العامة: دراسة ميدانية لمكتبات جمعية الرعاية المتكاملة

د. نوال محمد عبدالله
قسم المكتبات والمعلومات- جامعة حلوان

ملخص:

تتناول الدراسة مقومات خدمات المكتبات والمعلومات للمكفوفين وضعاف البصر في ست من المكتبات العامة التابعة لجمعية الرعاية المتكاملة بمصر، كما تتناول أنواع تلك الخدمات، والمشكلات التي تواجهها في المكتبات، وتقديم بعض المقترحات للتغلب عليها.

المقدمة

المكتبات العامة مؤسسات اجتماعية تركز أهدافها في خدمات التعليم والثقافة والإعلام والترويح[1]، إذ تقوم بتوفير مصادر المعرفة وتيسيرها للجماهير كل في نطاق حاجاتها وميولها وقدراتها القرائية سعياً إلى إنارة الطريق أمام هذه الجماهير وتثقيفها بأنواع الثقافات المختلفة والخبرات المتنوعة، وخلق المواطن المستنير القادر على خدمة نفسه وخدمة المجتمع الذي يعيش فيه.

والشخص المعاق نسيج من أفراد المجتمع يحتاج إلى معرفة مايحيط به من معارف ومعلومات لكي تسانده في حياته العامة أو التعليمية أو الثقافية أو الترفيهية أو جميعها معاً، حتى لايكون عبئاً على المجتمع وللمكتبات العامة، دون شك- أهمية لاتنكر في حياة الكفيف وضعيف البصر في سد احتياجاته المعلوماتية. وقد دعم هذا المفهوم ببيان اليونسكو للمكتبات العامة الذي يؤكد على ضرورة تقديم الخدمات المكتبية على أساس المساواة في إتاحة المعلومات للجميع بصرف النظر عن العمر والجنس والديانة[2].

وبناء على الإحصاءات الصادرة عن الأمم المتحدة والمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، يمثل المعاقون بشكل عام نسبة من سكان العالم ليست بالقليلة إذ تبلغ حوالي 10% ، وبالنسبة للعالم العربي تصل حوالي 12% أما في مصر يصل المعوقون بصفة عامة 284188 معاقاً ، كما يبلغ عدد المكفوفين 35336 معاقاً أي بنسبة تصل إلى 12% من إجمالي المعاقين[3] .

وشهد القرنين الماضي والحاضر تطوراً كبيراً في الاهتمام بالمعاقيين على المستوى العالمي والإقليمي والمحلي . فعلى المستوى العالمي صدرت هيئة الأمم المتحدة العديد من المواثيق من أبرزها إعلان عام 1981 الذي يعد عاماً دولياً للمعاقين كباراً وأطفالاً ، كما نصت المادة "23" من الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل : أن للأطفال المعاقين الحق في رعاية خاصة وتعليم وتدريب لمساعدتهم على الاستمتاع بحياة وافرة كريمة تضمن لهم أكبر قدر من الاعتماد على النفس والاندماج في المجتمع[4] . وعلى المستوى الإقليمي حظيت الإعاقة البصرية بشكل خاص باهتمام ملحوظ في بعض البلاد العربية مثل المملكة العربية السعودية ودولة الكويت . أما على المستوى المحلي فقد نالت الإعاقة البصرية في مصر اهتماماً ورعاية مبكرة مقارنة بأنواع الإعاقات الأخرى ، وفرت لها الرعاية الصحية والاجتماعية والنفسية ، إلا أن قضية توفير خدمات المكتبات والمعلومات في المكتبات العامة فمازالت غير جديرة بالاهتمام ، فضلاً عن اتسامها بالعشوائية إذ جاز لنا هذا التعبير ، وعدم ملائمتها مع طبيعة الإعاقة البصرية في عصر سميٍ بعصر المعلومات وثورة الاتصالات .

وفي شهر يونيو 2004 جاءت مبادرة جمعية الرعاية المتكاملة في إطار منظومة مشروع دمج المعاقين بالأنشطة الثقافية والترويحية في المجتمع مع غيرهم من الأسوياء ، بتقديم خدمات مكتبات ومعلومات للمكفوفين وضعاف البصر باستخدام «نظام إبصار» وهو أول برنامج كمبيوتر عربي يساعد المكفوفين وضعاف البصر في استخدام الحاسب الآلي وتحويل مخرجاته المرئية إلى مخرجات سمعية وهو حلم كان منذ سنوات قليلة بعيد المنال في بيئتنا العربية .

أهمية الدراسة:

ترجع أهمية الدراسة إلى مجموعة من العناصر كالتالي :

(أ) دور المكتبات العامة في حياة الشعوب ورسالتها النبيلة في إعداد المواطن القادر على امتلاك مفاتيح المعرفة دون تمييز بين عمر أو جنس أو ثقافة أو بين معافي ومعاق .

(ب) أهمية دمج المعوقين في عملية الإنتاج والتنمية في المجتمع مع غيرهم من الأسوياء بعد أن عانو فترة ليست بالقصيرة من تدني النظرة الاجتماعية تجاههم ، والشعور العام بكونهم عالة على غيرهم .

(جـ) إلقاء الضوء على تجربة رائدة في المكتبات العامة التي تيسر استخدام الحاسب الآلي في إتاحة المعلومات لذوي الإعاقة البصرية هذه الفئة التي كانت حتى زمن قريب محرومة من الاستفادة مما يعتبر اليوم من أغنى مصادر المعلومات خاصة بعد انتشار شبكة الإنترنت كما يمكن الإفادة من هذه الدراسة كنموذج يستفاد منه في المكتبات الأخرى في داخل مصر أو في غيرها من البيئات المماثلة خارج مصر . بالإضافة إلى أن تطبيق تقنية النص المنطوق في مكتبات جمعية الرعاية المتكاملة يعد مرحلة ونقلة حضارية في تاريخ المكتبات العامة في مصر تحمل في طياتها تغيرات مستقبلية لصالح المعاقين بصرياً وصالح المجتمع .

مشكلة الدراسة:

تتلخص مشكلة الدراسة فيما يلي :

1- إن قضية توفير المعلومات ومصادر المعلومات للمكفوفين وضعاف البصر في المكتبات العامة في مصر ماتزال شبه مهملة في بعض المكتبات وغائبة في البعض الآخر وفقاً لدراسة سابقة(5) .

2- ندرة الإنتاج الفكري العربي في مجال خدمات المكتبات للمكفوفين وضعاف البصر في المكتبات العامة .

تساؤلات الدراسة:

تسعى هذه الدراسة إلى الاجابة على مايلي :

1- ما مقومات خدمات المكتبات والمعلومات التي تقدمها المكتبات العامة التابعة لجمعية الرعاية المتكاملة .

2- ماطرق وآليات خدمات المكتبات والمعلومات للمكفوفين في المكتبات العامة التابعة لجمعية الرعاية المتكاملة .

3- ما المشكلات التي تواجه خدمات المكتبات والمعلومات للمعاقين بصرياً في المكتبات موضوع الدراسة .

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى :-

1- تحديد مقومات خدمات المكتبات والمعلومات للمكفوفين وضعاف البصر في المكتبات العامة التابعة لجمعية الرعاية المتكاملة .

2- التعرف على طرق وأنواع خدمات المكتبات والمعلومات للمكفوفين وضعاف البصر المقدمة في المكتبات العامة التابعة لجمعية الرعاية المتكاملة .

3- الكشف عن المشكلات التي يمكن أن تواجه خدمات المكتبات والمعلومات للمكفوفين وضعاف البصر في المكتبات موضوع الدراسة .

منهج الدراسة:

تقوم الدراسة على المنهج الميداني الذي يعتمد علي دراسة واقع الظاهرة موضوع الدراسة ورصد هذا الواقع وتحليليه لتحقيق الأهداف التي تسعي إليها ، وإجابة جميع التساؤلات الخاصة بها ، مستندة في ذلك على أداتي المقابلة غير المقننة وقائمة المراجعة .

حدود الدراسة:

الحدود الموضوعية : تركز الدراسة على طرق وآليات خدمات المكتبات والمعلومات التي تقدم للمكفوفين وضعاف البصر مع دراسة المقومات المادية والبشرية لهذه الخدمات .

الحدود النوعية : تتناول الدراسة بعض من المكتبات العامة التابعة لجمعية الرعاية المتكاملة التي تُخصص جزء من خدماتها للمكفوفين وضعاف البصر .

الحدود الزمانية : تعالج الدراسة واقع خدمات المكتبات للمكفوفين وضعاف البصر في المكتبات موضوع الدراسة بداية من يونيو 2004 وحتى تاريخ الانتهاء من الدراسة .

المصطلحات المستخدمة في الدراسة:

تقنية :

توجد عدة تعريفات لهذا المصطلح ونعرضها فيما يلي :

تعنى الأسلوب المستخدم في جمع البيانات ومعالجتها وتحويلها ونقلها واسترجاعها لإعداد التقارير[6] ، وفي تعريف آخر يقصد بها كل نشاط يجري بواسطته تكييف الوسائل مع الغايات لبلوغ هدف عملي وهي بالتالي نشاط متعلق دائماً بجدوى معينة . وبعبارة أخرى هي مجموعة من الحركات والأعمال المساعدة على بلوغ هدف معروف[7] .

كما تشير الموسوعة العالمية إلى أن التقنية مصطلح يشير إلى كل الطرق التي يستخدمها البشر في اختراعاتهم واكتشافاتهم لتلبية حاجاتهم وإشباع رغباتهم ، ويسميه بعضهم التكنولوجيات ، وتؤكد على أن التقنية تعني استخدام الأدوات والآلات والمواد والأساليب ومصادر الطاقة لكي تجعل العمل ميسوراً وأكثر إنتاجاً . وعندما يتحدث الناس هذه الأيام عن التقنية فإنهم بوجه عام يعنون التقنية الصناعية التي ساعدت في إيجاد مجتمعنا الحديث[8] .

والتعريف الإجرائي الذي تستخدمه الدراسة لمصطلح التقنية يقصد به آليات وأساليب وطرق خدمات المكتبات والمعلومات التي تقدمها المكتبات العامة للمكفوفين وضعاف البصر لتلبية حاجاتهم المعلوماتية والمعرفية .

المكفوفين :

يشكل المكفوفين فئتان فمنهم من يعاني من الفَقْد البصري التام وهو الكفيف ، ومنهم من يعاني الفقد الجزئي وهو ضعيف البصر ونورد فيما يلي تعريف هذين المصطلحين :

الكفيف :

يحدد الكفيف من الناحية الطبية بأنه الشخص الذي تقل حدّة إبصاره عن $\frac{6}{60}$ أو $\frac{20}{200}$. ومن الناحية التربوية يعد الشخص كفيفاً إذا عجز عن الحصول على المعرفة عن طريق الجهاز البصري[9] .

ضعيف البصر :

يعرف ضعيف البصر بأنه الشخص غير القادر على قراءة أو رؤية الطباعة العادية بسهولة ، فهو ليس بالدرجة التي يحتاج فيها إلى استخدام طريقة برايل في القراءة أو الكتابة[10] كما يعرف ضعيف البصر تربوياً بأنه الشخص الذي لايستطيع قراءة أي شيء مطبوع مالم يتم تعديل حجم طباعته إلى الحجم الذي يمكن رؤيته[11] .

طريقة برايل :

نظام للقراءة والكتابة للمكفوفين تشكل فيه الحروف عن طريق نقط بارزة على الورق في مجموعات سميت باسم مبتكرها Louis Braille[12] .

برنامج إبصار :

هو برنامج كمبيوتر عربي يساعد المكفوفين في استخدام الحاسب الآلي ، حيث يقوم بنطق الأوامر ومحتويات الشاشة بصوت آدمي[13] .

مجتمع الدراسة وخصائصه:

تتبع المكتبات العامة موضوع الدراسة جمعية الرعاية المتكاملة وهي إحدى ثمار المجتمع المدني في مصر ، بدأت في يونيو 1977 كأحد المشاريع التطوعية الرائدة لصالح الطفولة . وتقوم هذه الجمعية بدور هام في الحياة الثقافية المصرية بدءاً بإنشاء المكتبات المدرسية (44 مكتبة) في أنحاء الجمهورية .

وقد بدأت رحلة جمعية الرعاية المتكاملة في إنشاء وتجهيز المكتبات العامة في 1985/12/28 ، وتوالت سلسلة افتتاح مكتبات عامة للكبار والأطفال في ست محافظات بين القاهرة والجيزة والإسكندرية والمنيا والفيوم إذ يبلغ عددها الآن (16) مكتبة[14] .

وتنقسم هذه المكتبات إلى نوعين : (أ) مكتبات أطفال فقط .

(ب) مكتبات كبار وأطفال (انظر جدول رقم 1) .

جدول رقم (1) المكتبات التابعة لجمعية الرعاية المتكاملة

الرقم	اسم المكتبة	النوع	تاريخ الافتتاح	محافظة	المبنى	المساحة
1	عرب المحمدي	أطفال	1985/12/26	القاهرة	مستقل	300 م
2	السلام	أطفال	1986/1/26	القاهرة	مستقل	300 م
3	6 أكتوبر	أطفال	1986/2/2	الجيزة	مستقل	300 م
4	المنيا	أطفال	1986/3/31	المنيا	مستقل	300 م
5	الفيوم	أطفال	1986/5/7	الفيوم	مستقل	300 م
6	عين الصيرة	أطفال	1986/8/3	القاهرة	مستقل	300 م
7	النادي الثقافي	عامة	1986/11/4	القاهرة	مستقل	300 م
8	مدينة نصر	أطفال	1987/6/27	القاهرة	مستقل	300 م
9	حلوان	أطفال	1987/8/20	القاهرة	مستقل	300 م
10	البحر الأعظم	عامة	1989 وتم تجديدها في 1999/3/17	الجيزة	مستقل	680 م
11	المعادي	عامة	1991/1/14 (مكتبة أطفال) وأعيد إنشائها ، وتم افتتاحها في 2002/6/30	القاهرة	مستقل	4600 م

تابع - جدول رقم (1) المكتبات التابعة لجمعية الرعاية المتكاملة

الرقم	اسم المكتبة	النوع	تاريخ الافتتاح	محافظة	المبنى	المساحة
12	* سوزان مبارك	عامة	1991/1/26	الجيزة	مبنيان	230 م
13	خالد بن الوليد	عامة	1991/7/7 وتم تجديدها في 2000/6/18	الجيزة	مستقل مستقل	2400 م
14	شبرا الخيمة	عامة	1992/8/3	القليوبية	مستقل	1950 م
15	الزيتون	أطفال	1993/1/18	القاهرة	مستقل	
16	المركز الثقافي	عامة*	1997/6/13	القاهرة	غير مستقل	300 م

(*) تتكون مكتبة سوزان مبارك من مبنين مستقلين ، أحدهما مكتبة للكبار ، والأخرى للأطفال .

حجم مجتمع الدراسة:

يتألف مجتمع الدراسة من ست مكتبات هي : مكتبة البحر الأعظم ، ومكتبة المعادي ، ومكتبة سوزان مبارك ، ومكتبة خالد بن الوليد ، ومكتبة شبرا الخيمة ، ومكتبة المركز الثقافي . وتتسم هذه المكتبات أنها تجمع بين مكتبات للكبار ومكتبات للأطفال . وقد تم اختيار هذه المكتبات نظراً لقيامها بتخصيص جزء من خدماتها للمكفوفين وضعاف البصر كنشاط أساسي من نظام المكتبة .

الدراسة الميدانية:

تجمعت لدى الباحثة بيانات كمية وأخرى غير كمية بعد استخدام كل من قائمة المراجعة وإجراء المقابلة الشخصية لمديري المكتبات والقائمين على خدمات المكتبات للمكفوفين وضعاف البصر ، مما استلزم تفريغ هذه البيانات ومراجعتها وتحليلها بواسطة التعامل بشكل إحصائي يدوي ، نظراً لبساطة البيانات المجمعة من جانب ، والتعامل مع عدد محدود من المكتبات التي تقدم خدمات المكتبات للمكفوفين من جانب آخر .

نتائج الدراسة ومناقشتها:

1- الموقع والمبنى :

توجد المكتبات موضوع الدراسة في ثلاث محافظات ، منها ثلاث مكتبات في محافظة الجيزة ، ومكتبتان في محافظة القاهرة والسادسة في محافظة القليوبية ويلاحظ أن التنوع في جغرافية هذه المكتبات يتسم بتغطية تركيبة سكانية متنوعة في متطلباتها واحتياجاتها من

المعلومات وخدمات المعلومات ، كما تبين أن معظم هذه المكتبات تقع قريبة من خطوط المواصلات العامة التي تمكن الوصول إليها بسهولة دون عناء أو مشقة .

ومن الجدول رقم (1) يلاحظ أن مباني المكتبات موضوع الدراسة تتألف من طابقين أو ثلاثة في غالب الأمر . يختص عادة الطابق الأرضي للخدمة المكتبية للأطفال وتختص الطوابق الأخرى للكبار ومعامل الكمبيوتر فيما عدا مكتبة سوزان مبارك التي خصصت مبنى مستقل للكبار وآخر للأطفال .

وبالنسبة للمساحة التي تشغلها مباني هذه المكتبات لوحظ أنها تتراوح بين 300 متراً مربعاً (مكتبة المركز الثقافي) ، و4600 متراً مربعاً (مكتبة المعادي العامة) وبذلك تبين أن مكتبة المعادي العامة تعد من أكبر مباني المكتبات المدروسة مساحة تليها مكتبة خالد بن الوليد ، وتعد مكتبة سوزان مبارك والمركز الثقافي من أصغر مباني المكتبات مساحة . ويمكن إرجاع سبب صغر مساحة المكتبة الأخيرة أنها تقع داخل مبنى جمعية الرعاية المتكاملة أي أن ليس لها مبنى مستقل ومن استقراء البيانات التي تم جمعها تبين أن بعض مباني المكتبات من الصعب اجراء توسعات مستقبلية تلاءم طبيعة الخدمات المكتبية المتطورة خاصة بالنسبة للمكفوفين وضعاف البصر الذين يحتاجون إلى مساحات واسعة إلى حد ما لضمان حرية الحركة بين الرفوف أو عند الجلوس[15] .

2- الأجهزة والأدوات :

لايكفي في المكتبات التي تقدم خدمات للمكفوفين وضعاف البصر توفير أوعية المعلومات فقط بل لابد من توفير الأجهزة والأدوات التي تساعد المعاق بصرياً على قراءة تلك الأوعية . ومن حسن الحظ أن تطورات التقنية في الدول المتقدمة مثل الولايات المتحدة الأمريكية واليابان لاتزال في ازدياد حيث تشهد كل فترة قصيرة شكلاً من الأشكال المخصصة لخدمة الإعاقة البصرية . وقد اتضح من استقراء البيانات مايلي :

(أ) على الرغم من تعدد أشكال الأجهزة والأدوات المخصصة للإعاقة البصرية في الدول المتقدمة إلا أنه لوحظ قصوراً في توافر هذه الأجهزة والأدوات في المكتبات موضوع الدراسة بشكل عام وفي مكتبة سوزان مبارك ومكتبة البحر الأعظم بخاصة . اقتصرت هذه الأجهزة والأدوات على عدد قليل من أجهزة التسجيل والاستماع ، ودائرة تليفزيونية واحدة توجد في مكتبة سوزان مبارك حصلت عليها عن طريق الإهداء الشخصي . كما لوحظ غياب أجهزة تكبير الحروف اللازمة لضعاف البصر التي تساعدهم على تكبير الحروف في جميع المكتبات المدروسة فيما عدا مكتبة سوزان

مبارك كما سبق ذكره ، ولكن يمكن تفسير هذه الظاهرة إلى اعتماد المسئولين عن تقديم خدمات المكتبات للمكفوفين وضعاف البصر ، على وسائل تكبير الشاشة التي تتيحها برامج الكمبيوتر مثل الـ "word" أو Adobe Acrobat حيث تسمح مثل هذه البرامج بتكبير الطباعة على شاشة الحاسب الآلي بأبناط مختلفة الحجم وفقاً لدرجة ضعف البصر .

(ب) تتسم جميع المكتبات موضوع الدراسة بوجود الحاسب الآلي واستخدام آلية قراءة النص المطبوع بآخر منطوق من خلال استخدام نظام إبصار (4.0) ويمكن استعراض إمكانيات هذا البرنامج من خلال نقاط رئيسية وهي :

متطلبات التشغيل ، وقوائم البرنامج ، فوائد ومميزات البرنامج .

1- أهم متطلبات تشغيل البرنامج :

* حاسب شخصي .
* مشغل Pentium III 800 MHZ .
* مشغل قرص ليزر CD .
* ذاكرة 128 ميجابايت أو أعلى .
* "1500" ميجابايت على القرص الصلب بالاضافة إلى "100" ميجابايت ذاكرة ظاهرية .
* نظام تشغيل Windows 2000 Service Pack 3 أو Windows XP .
* كارت صوت وسماعات .
* جهاز ماسح ضوئي متوافق مع Twain مع USB Connection أو SCSI Adapter .

2- قوائم البرنامج :

يحتوي البرنامج على ثلاث قوائم أساسية ، وتحتوي كل قائمة من هذه القوائم على مجموعة من الأوامر الخاصة والتي تساعد في كيفية استخدام البرنامج بدءاً من التعرف على لوحة المفاتيح ومعالج النطق والوقت والتاريخ مروراً بتحويل ملفات النصوص إلى برايل والعكس وانتهاءاً بإنهاء البرنامج .

3- فوائد برنامج إبصار (4.0) :

يتميز برنامج إبصار بمجموعة من المميزات يمكن إجمالها كما يلي :

* جميع الخطوات التي يقوم بها المستخدم تصحبها رسائل صوتية .

* سهولة التعامل ، حيث يتم التعامل باستخدام لوحة المفاتيح فقط .

* يتيح البرنامج جزء تعليمي للتدريب على مواقع كل مفاتيح لوحة المفاتيح .

* يتيح العديد من القوائم المساعدة للاستماع إلى شرح بعض العمليات التي يقوم البرنامج بتنفيذها .

* يتيح البرنامج قاموس لترجمة بعض الكلمات من عربي إلى إنجليزي والعكس .

3- المجموعات :

تتسم مجموعات المكتبات موضوع الدراسة بشكل عام بتنوع أشكالها بدءاً من الكتب والدوريات المطبوعة طباعة عادية وبعض من الكتب المطبوعة برايل بالإضافة إلى شرائط الكاسيت والفيديو وانتهاء بالأقراص المليزرة ، ولكن نركز في هذه الدراسة على المجموعات التي تتلاءم مع الإعاقة البصرية .

وباستقراء جدول رقم (2) يلاحظ أن هذه المجموعات التي تتلائم مع الإعاقة البصرية تتألف من أربعة أشكال وهي كالآتي :

*** كتب برايل :**

تتألف مجموعات كتب برايل في المكتبات المدروسة من مجموعتين : مجموعة خاصة للكبار وأخرى للصغار وجميعها تمثل نسبة ضعيفة مقارنة بمجموعات المكتبة من الكتب المطبوعة طباعة عادية . ويرى أن هذه الظاهرة تعد أمراً طبيعياً بسبب حداثة توفير خدمات المكتبات للمكفوفين في المكتبات من جانب وارتفاع تكاليف طباعة برايل وندرة المطابع التي تقوم بهذا النوع من الطباعة وعزوف الناشرين عن نشر مثل هذا النوع من الكتب من جانب آخر ، فضلاً عن زيادة وانتشار الأجهزة والمعدات وغيرها من تكنولوجيا الحاسبات وثورة الاتصالات التي بدون شك فتحت أبواباً جديدة أمام المعوقين بصفة عامة والمكفوفين وضعاف البصر بخاصة في مجال إتاحة الحصول على مايحتاجون من معلومات . كما يلاحظ التغطية الموضوعية لكتب برايل المتاحة في المكتبات تقتصر على مجالات موضوعية محددة مثل الديانات والتاريخ القصصي . ويلاحظ من الجدول السابق غياب الدوريات الملائمة مع الإعاقة البصرية على الرغم مما تمثله الدوريات الآن من مميزات تجعلها على رأس

مصادر المعلومات . وحقيقة الأمر أن قصور التغطية الموضوعية لكتب برايل وغياب الدوريات بين مجموعات المكتبات موضوع الدراسة لايتناسب مع مبدأ عدالة إتاحة المعلومات التي تنادي بها الدايانات السماوية والمحافل الدولية . فالشخص الكفيف كغيره من أفراد المجتمع يحتاج إلى المعلومات بجميع أنواعها لتسانده في حياته العامة أو التعليمية أو الثقافية .

*** أشرطة التسجيلات الصوتية :**

تتسم مجموعات شرائط الكاسيت بإتاحتها باللغتين العربية والأجنبية للكبار والصغار ويلاحظ من الجدول السابق ارتفاع نسبة مجموعات شرائط الكاسيت للأطفال عنها للكبار حيث تصل نسبة شرائط الكاسيت للكبار حوالي 10,5% . وربما يرجع السبب في ذلك إلى أن شرائط الكاسيت للأطفال تكون مصاحبة في أغلب الأحيان مع الكتب المطبوعة وتتألف التغطية الموضوعية لهذه الشرائط بشكل عام من المعارف العامة والفنون والتعليم والديانات .

*** الأقراص المدمجة :**

تتكون مجموعات الأقراص المدمجة من مجموعتين : مجموعة خاصة بالكبار والثانية خاصة بالأطفال باللغتين العربية والأجنبية . وتختلف حجم هذه الأقراص من مكتبة إلى أخرى إذ ترتفع نسبة الأقراص المدمجة للأطفال عنها للكبار ، حيث يحتل المركز الثقافي بأعلى نسبة يليه مكتبة خالد بن الوليد ، بينما تحتل مكتبة المعادي العامة أقل نسبة وبتوزيع المجال الموضوعي لهذه الأقراص بين المواد التعليمية (اللغات والكمبيوتر) والديانات وعلوم الرياضيات في حين تنعدم في مجالات مثل الهندسة والفنون والآداب والتاريخ .

*** الكتب الناطقة (ملفات الكمبيوتر) :**

تتألف الكتب الناطقة في المكتبات موضوع الدراسة من تحويل الكتاب المطبوع إلى نص ناطق بواسطة المكفوفين أنفسهم . وهي عملية تتم من خلال نسخ الكتاب إلكترونياً بواسطة آلة النسخ الإلكتروني المصاحبة لبرنامج صخر . وبذلك يتم تكوين رصيداً للمكتبة من الكتب الناطقة عند نسخه إلكترونياً لأول مرة بواسطة المستفيد وتختلف عدد مجموعات هذه الكتب من مكتبة إلى أخرى وفقاً لنسبة التردد اليومي للمكتبة من جانب المكفوفين وضعاف البصر .

جدول رقم (2) - التوزيع النسبي لمجموعات المكتبات موضوع الدراسة التي تلائم الإعاقة البصرية

المجموعات / اسم المكتبة	كتب برايل*		شرائط كاسيت		أقراص مدمجة		ملفات كمبيوتر
	كبار	أطفال	كبار	أطفال	كبار	أطفال	«الكتب الناطقة»
البحر الأعظم	*127	*6	2	9	67	203	12
المعادي	200	60	-	101	148	101	17
سوزان مبارك	120	-	30	29	438	178	29
خالد بن الوليد	97	32	-	123	103	278	7
شبرا الخيمة	40	50	-	6	-	210	6
المركز الثقافي	28	56	-	32	236	319	8
	501	**204**	**32**	**300**	**992**	**1289**	**79**
النسبة المئوية			10,66		76.95		

(*) هذا الرقم يعبر عن عدد النسخ وليس العناوين .

4 - العاملون :

يمثل العاملون في أي مؤسسة صمام الأمان لهذه المؤسسة فبهم ترتفع أسهم نجاح المؤسسة وبهم أيضاً تنخفض أسهم النجاح . ويتميز العاملون في مجال الخدمة المكتبية للمكفوفين في المكتبات المدروسة الحصول على دورات تدريبية في كيفية التعامل مع المعاقين بصرياً ، وكيفية استخدام نظام إبصار (4.0) حتى يمكنهم القيام بأداء الخدمة الجديدة على أكمل وجه ، ويتألف البرنامج التدريبي من الإخصائيين في كل قسم من أقسام المكتبة ولمدة شهر ، وهو عبارة عن ندوات ومؤتمرات كانت تعقد بجمعية الرعاية المتكاملة ثم أعقبها دورات بشركة صخر للكمبيوتر على برنامج إبصار الخاص بالمكفوفين[16] . ويعني هذا أن الدورات التدريبية لم تشمل جميع العاملين بل اقتصرت فقط على الإخصائيين المسئولين عن كل قسم من أقسام المكتبة . وقد قام هؤلاء بتدريب زملائهم ، وبذلك أصبح جميع العاملين على دراية بكيفية التعامل مع المكفوفين من جانب واستخدام نظام إبصار من جانب آخر .

يعمل في المكتبات موضوع الدراسة مؤهلات مختلفة ، ترتفع فيها نسبة غير المهنيين عن المهنيين إذ يبلغ عدد المهنيين (52) بنسبة 44,8% وغير المهنيين (64) أي بنسبة (55,2%) . ويمكن تفسير هذه الظاهرة أن طبيعة هذه المكتبات والأنشطة التي تقوم بها تستلزم وجود تخصصات مختلفة وسيتضح ذلك جلياً عند عرض الخدمات المكتبية والأنشطة المصاحبة لها في الصفحات التالية .

يلاحظ أن جميع العاملين في المكتبات العامة المبصرين . وللباحثة رأي متواضع لهذه الملاحظة استناداً على الزيارات المتعددة والشواهد التي تم ملاحظتها في المكتبات الأخرى التي يعمل بها مكفوفين ، ويتلخص هذا الرأي في أهمية تعيين أمناء مكتبات من غير المبصرين جنباً إلى جنب مع أقرانهم المبصرين نظراً لأن الشخص الكفيف عادة يتمتع بإحساس عال باحتياجات أقرانه من المكفوفين وبالمشكلات التي تواجههم في الحصول على مايحتاجون من معلومات مما يساعد على زيادة دافع العمل ، هذا فضلاً عن مايتميز به الكفيف من الصبر والعزيمة القوية والسعي وراء إثبات الذات وكلها عوامل تؤثر دون شك في درجة نجاح العمل وكفاءة الخدمات المقدمة .

جدول رقم (3) التوزيع الكمي والنسبي للعاملين في المكتبات العامة التابعة لجمعية الرعاية المتكاملة

المكتبة / المؤهلات	مهني	%	غير مهني	%	المجموع
البحر الأعظم	6	%42,8	8	57,2	14
المعادي	21	%47,7	23	52,3	44
سوزان مبارك	5	%41,6	7	58,3	12
خالد بن الوليد	10	%43,5	13	56,5	23
شبرا الخيمة	5	%33,3	10	66,7	15
المركز الثقافي	5	%62,5	3	37,5	8
المجموع	52	%44,8	64	%55,2	116

5- خدمات المكتبات والمعلومات للمكفوفين وضعاف البصر :

من استقراء بيانات قائمة المراجعة وأداة المقابلة أن الخدمات التي تقدم في المكتبات موضوع الدراسة للمستفيدين العاديين هي نفسها التي تقدم لذوي الاحتياجات الخاصة من المكفوفين مع بعض الاختلافات البسيطة التي تختلف باختلاف نوع الإعاقة . وذلك تمشياً مع أهداف مشروع دمج المعاقين في الخدمات والأنشطة التي تقدمها مكتبات جمعية الرعاية المتكاملة مع أقرانهم الأسوياء أطفالاً أم كباراً على حد سواء .

ونوجز فيما يلي عرض لهذه الخدمات والأنشطة :

(أ) خدمة المراجع :

تبين من الدراسة الميدانية أن خدمة المراجع والمعلومات في المكتبات المدروسة لا تقدم من خلال قسم مستقل ولكن يقوم بها شخص قادر على تقديمها معتمداً على المصادر المتاحة داخل مكتبته فقط ، بمعنى أنه لايوجد مايعرف بخدمة الإحالة لمصادر أخرى متاحة بالمكتبات الأخرى . وتشمل هذه الخدمة الرد على استفسارات المستفيدين وإعلامهم بما ورد حديثاً للمكتبة كل في مجال تخصصهم بواسطة الاستلام السريع بالتليفون ، طالما أن المعلومات المطلوبة يمكن تقديمها بالتليفون ، أما تلك المعلومات التي لاتتناسب مع التقديم بالتليفون ، فيمكن إرسالها بالبريد الإلكتروني أو أن يطلب من المستفيد الحضور شخصياً إلى المكتبة لتسلم المعلومات .

(ب) خدمة الإعارة الخارجية :

تتم الإعارة الخارجية لمواد المكتبة من الكتب المطبوعة أما الدوريات والكتب المرجعية والفهارس المطبوعة وغيرها من المواد المرجعية أو النادرة وكذلك المواد السمعية والبصرية ، فهذه يتم الاطلاع عليها واستخدامها داخل المكتبة فقط . وتقدم خدمة الإعارة نظير أجر يدفع سنوياً لجميع المستفيدين الكبار والأطفال فيما عدا ذوي الاحتياجات الخاصة إذ تقدم لهم هذه الخدمة وغيرها من الخدمات الأخرى بالمجان .

(جـ) الخدمات السمعية والبصرية :

إن المواد السمعية والبصرية شأنها شأن أوعية المعلومات الأخرى ، حظيت باهتمام القائمين ببناء وتنمية المجموعات في المكتبات العامة موضوع الدراسة ، فقد خصصت قاعات خاصة بها كما في مكتبة المعادي العامة ومكتبة شبرا الخيمة أو من خلال إفراد ركن خاص للاستماع داخل قاعات الاطلاع كما في مكتبة البحر الأعظم ومكتبة سوزان مبارك . ولاجدال أن هذه المواد تقدم المعلومات بطريقة أكثر إمتاعاً وأحياناً أكثر فعالية من المواد الطبوعة لكل من الأسوياء أو المعاقين . ولهذا نجد أن الإقبال على استخدام مثل هذه المواد يتزايد يوماً بعد يوم ، الأمر الذي يجعل من الضروري التزويد بالتجهيزات من أجل الاستخدام والإتاحة . ومن المشكلات الأساسية التي تواجه الخدمات السمعية والبصرية في مكتباتنا المدروسة عدم التزويد بعدد الأجهزة اللازمة لهذه المواد مثل مسجلات الكاسيت الصوتية وأجهزة تسجيل ومسح الشرائط وطباعات بدايل . وينبغي الإشارة هنا إلى أهمية تدبير هذه الأجهزة مع الحرص في استعمالها وصيانتها بانتظام حتى نستطيع ان نحقق خدمات سمعية وبصرية فعالة .

(د) خدمات برنامج إبصار (4.0) :

تنفرد هذه الخدمات بتعليم المكفوفين وضعاف البصر استخدام الحاسب الآلي والاستفادة من إمكانياته الهائلة التي تتيحها تكنولوجيا المعلومات سواء بتحويل النص المطبوع إلى نص ناطق بصوت آدمي أو من خلال استخدام شبكة الإنترنت وبذلك يستطيع الفرد الكفيف أو ضعيف البصر أن يحصل على المعلومات التي يحتاجها من أي مكان في العالم بسرعة ودقة .

ويلاحظ أن هذه الخدمات تتاح للكبار والأطفال على السواء دون أي تكلفة مادية وبعبارة أخرى تقدم هذه الخدمات حتى الآن مجاناً وندعو الله لها بالدوام والاستمرارية .

(هـ) خدمة الاتصال بقواعد البيانات :

تحرص المكتبات العامة موضوع الدراسة على توفير وإتاحة الاتصال بقواعد البيانات العالمية والمحلية لجميع المستفيدين الكبار والشباب بمقابل رمزي ، خدمة للبحث وللأغراض التعليمية . وذلك عن طريق شبكة الإنترنت .

وبالإضافة إلى الخدمات السابقة يوجد عدد من الأنشطة المقدمة للكبار والأطفال وهي كالتالي :

* النشاط الموسيقي : يتم عمل دورات تدريبية على بعض الآلات الموسيقية مع التدريب على الغناء .
* دورات تعليم اللغات الأجنبية كاللغة الإنجليزية والألمانية .
* ندوات ثقافية : يحق للأعضاء في المكتبة حضور جميع الندوات الثقافية ، وبالنسبة للأعضاء ذوي الإعاقة البصرية يسمح لهم الحضور بمرافقة ذويهم .
* دورات الحاسب الآلي : تتاح هذه الدورات للمعاقين بصرياً بالمجان أما للأعضاء العاديين فبمقابل رمزي .
* رحلات ترفيهية وعلمية : يقدم هذا النشاط من جانب المكتبات العامة بهدف تحقيق كل من العائد العلمي والعائد الترفيهي . ومن أمثلة هذه الرحلات (رحلة إلى مكتبة الإسكندرية ، المتحف المصري ، مدينة الإسماعلية . . الخ) .
* نادي السينما : خدمة ثقافية ترفيهية تقدم لهم من خلال نادي السينما كما هو موجود في مكتبة المعادي .

أما الأنشطة المقدمة للأطفال فهى كما يلي :

- خدمة القراءة : يوجد لكل نوع إعاقة طريقة في تقديم الخدمة له ، فبالنسبة للاطفال المكفوفين يتاح لهم سماع القصة مع الأطفال العاديين بهدف الدمج .

- النشاط الفني : يتضمن هذا النشاط أعمال متنوعة مثل :

* أشكال الصلصال . * عرائس يدوية عن طريق اللمس .

* غرزة النول . * نماذج بالورق .

ويلاحظ من العرض السابق لخدمات المكتبات والمعلومات في المكتبات العامة التابعة لجمعية الرعاية المتكاملة أنه على الرغم من وجود بعض السلبيات التي تتمثل في غياب خدمة الإعارة الخارجية للمواد التي تتلائم مع الإعاقة البصرية- مثل كتب برايل ، أشرطة التسجيل الصوتي ، الأقراص المليزرة- والتي تعد عصب الخدمات التي يجب أن تقدمها المكتبات العامة لمساعدة الكفيف على الحصول على مايحتاجه من معلومات دون جهد أو مشقة عند ذهابه وإيابه من المكتبة ، بالإضافة إلى غياب خدمة نسخ شرائط الكاسيت التي يحتاجها الغالبية العظمى من المكفوفين . ويؤكد هذا القول ما أشارت إليه إحدى الدراسات بأن التكنولوجيا وحدها لاتكفي لسد احتياجات المكفوفين وضعاف البصر من المعلومات وخاصة في دولنا النامية .. وخلاصة القول أن ماتقدمه المكتبات موضوع الدراسة من خدمات مكتبية ومايصاحبها من أنشطة هو بكل المقاييس بداية لمرحلة مشرقة في تاريخ خدمات المكتبات العامة في مصر ، ونموذجاً يمكن أن يحتذى به داخل البلاد وخارجها .

6 - المشكلات التي تواجه خدمات المكتبات والمعلومات للمعاقين بصرياً في المكتبات موضوع الدراسة:

تشير قراءات البيانات التي تم جمعها وتصنيفها وتحليلها بواسطة أدوات جمع البيانات التي تم استخدامها في الدراسة ، إلى مجموعة من نقاط الضعف التي يمكن أن تعرقل نجاح مسيرة خدمات المكفوفين المقدمة في المكتبات موضوع الدراسة . ويمكن أن نلخصها فيما يلي :

1- عدم توافر أجهزة تسجيل ومسح شرائط الكاسيت بالأعداد الكافية على الرغم من أهميتها وشيوع استخدامها بين المكفوفين وضعاف البصر في البيئة المصرية[17] .

2- غياب الأجهزة والأدوات التي تساعد ضعاف السمع على تكبير الحروف إلى الحجم الذي يساعدهم على القراءة وبذلك تتيح لهم الاستفادة القصوى من مجموعات

المكتبة المطبوعة طباعة عادية وتعمل في نفس الوقت على تلبية احتياجاتهم من المعلومات .

3- ضعف مجموعات المكتبات من الكتب المطبوعة برايل مقارنة بمجموعات المكتبة من المواد الأخرى المطبوعة مع عدم شمولية التغطية الموضوعية ، وتركيزها فقط على موضوعات الآدب (قصص) والديانات ولاجدال أن مازال الاعتماد كبير على هذا النوع من الكتب في بلادنا العربية .

4- غياب وجود الدوريات والصحف اليومية المطبوعة برايل في جميع المكتبات المدروسة وهذا من شأنه يقف عقبة أمام إحاطة المكفوفين بأحدث التطورات العلمية والأحداث المحلية والأقليمية العالمية .

5- عدم السماح بالإعارات الخارجية لكل من كتب برايل وأشرطة الكاسيت والأقراص المدمجة مما يقف عائقاً في توفير المواد القرائية لمن لايستطيع الذهاب بنفسه إلى المكتبة ، حيث ان هذه الخدمة تعد من عصب الخدمات التي يجب أن تقدمها جميع المكتبات بصفة عامة والمكتبات العامة بخاصة من أجل مساعدة الكفيف في الحصول على مايحتاجه من معلومات دون جهد ومشقة عند ذهابه وإيابه من وإلى المكتبة .

6- عدم وجود برنامج إعلامي فعال عن طبيعة الخدمات التي تقدمها المكتبات للمكفوفين وضعاف البصر والذي يشير إلى ضعف عدد أعضاء المكتبة من المكفوفين وضعاف البصر بالنسبة لعدد السكان في البيئة التي تخدمها المكتبة . وهذا القصور يؤدي بدوره إلى عدم الاستخدام الأمثل للخدمات المقدمة .

إقتراحات الدراسة:

على ضوء الدراسة الميدانية لوسائل توفير المعلومات للمكفوفين وضعاف البصر في المكتبات العامة التابعة لجمعية الرعاية المتكاملة نقدم بعض الاقتراحات التي يمكن أن نوجزها فيما يلي :

1- يجب ألاّ يقف التصميم المعماري لمبنى المكتبات العامة الحالية أو المستقبلية كعائق في سبيل ممارسة الكفيف وغيره من المعوقين لحياته الطبيعية كسائر أفراد المجتمع حتى تتمكن المكتبات ألاّ تقصر خدماتها على جزء من المجتمع وتغفل الجزء الآخر . ويمكن القول بأن مبدأ التصميم بلا عوائق يتلخص في قوله سبحانه وتعالى «وأمرت لأعدل بينكم» (الشوى آية 15) .

2- على المسئولين ومتخذي القرار في المكتبات موضوع الدراسة الاهتمام بالأجهزة والأدوات التي تساعد المكفوفين وضعاف البصر على اجتياز الاعاقة البصرية نظراً لتعدد وتنوع وانتشار هذه الأجهزة والأدوات والتكنولوجيا المساعدة للمعاقين بصفة عامة والمكفوفين وضعاف البصر بخاصة ، حيث لوحظ غياب جميع أشكال الأجهزة والأدوات والبرامج الخاصة بتكبير الطباعة إلي الحجم الذي يستطيع ضعيف البصر قراءته في الغالبية العظمى من المكتبات . كما يوصي بتزويد نظام إيصار بطابعة برايل ، إذ تبين عدم وجودها في المكتبات المدروسة على إطلاقها ، مما يفقد خدمة المكفوفين عنصراً هاماً من عناصرها ، إذ مازالت الوثيقة المطبوعة متربعة على قمة مصادر المعلومات بالنسبة للشخص العادي أو الشخص الكفيف .

3- لسد النقص في مجموعات المكتبات موضوع الدراسة ، يقترح العمل على زيادة مجموعات المكتبات من كتب برايل في مجالات موضوعية متنوعة لتلبية احتياجات المكفوفين المحتملة كذلك يوصى بالاهتمام بأوعية المعلومات ذات الحروف الكبيرة لسد احتياجات ضعاف البصر ، وبعبارة أخرى على المكتبات ومسئولي التزويد في مكتبات الرعاية المتكاملة أن تركز جهودها عند بناء مجموعاتها بالاهتمام باحتياجات المعاقين ذهنياً وبصرياً من المعلومات ومصادرها بأشكالها المختلفة التقليدية والإلكترونية .

كما يقترح أيضاً تزويد المكتبات بعدد كاف من الدوريات والصحف اليومية سواء المطبوعة برايل أو الإلكترونية حتى يتاح للمستفيدين من ذوي الاعاقة البصرية التعرف على أحدث المعلومات والأحداث العالمية والأقليمية والمحلية وغير ذلك مما تتميز به الدوريات كمصدر من مصادر المعلومات الجارية .

4- بالنسبة للعاملين في المكتبات التابعة لجمعية الرعاية المتكاملة يقترح تعيين أخصائي مكتبات من المكفوفين وضعاف البصر تحقيقاً لمشروع دمج المعاقين في المجتمع من ناحية ، ولأن الكفيف من ناحية أخرى يتميز عادة بإحساس مرهف باحتياجات أقرانه المكفوفين ويحقيقة المشكلات التي تواجههم في الحصول على مايحتاجونه من معلومات مما يساعد على ارتفاع معدل الأداء ، هذا بالإضافة إلى مخرجات جديدة من أقسام المكتبات والمعلومات من ضعاف البصر .

5- استكمالاً للخدمات المتميزة التي يجب أن تقدمها المكتبات العامة موضوع الدراسة ، ينبغي سن القوانين واللوائح بالإعارة الخارجية لشرائط الكاسيت والأقراص المليزرة وأجهزة الكاسيت والدوريات وكتب برايل للمكفوفين توفيراً لجهدهم في التردد الدائم على المكتبة .

6- تضافر المسئولين ومتخذي القرار في جمعية الرعاية المتكاملة مع بعض الهيئات والمؤسسات مثل مصلحة البريد من أجل توصيل الكتب والدوريات مجاناً إلى المكفوفين وغيرهم من المعوقين أو توصيلها عن طريق عربة الكتب التي تمر دورياً على منازلهم أو في أقرب مكان إلى منازلهم .

7- تنظيم تبادل الإعارة للمواد بين المكتبات العامة بعضها البعض لتوفير أكبر قدر من مصادر المعلومات ، حيث وضحت الدراسات أنه لاتوجد أي مكتبة مهما توافرت لها من الميزانيات أن تستطع أن تلبي جميع احتياجات المستفيدين منها .

8- لتحقيق الإفادة القصوى من مصادر ووسائل خدمات المعلومات للمكفوفين وضعاف البصر ، يقترح إعداد برنامج إعلامي وتسويقي فعال من جانب المكتبات العامة للمستفيدين الحاليين والمستقبلين ، حيث تبين أن عضوية المعاقين بصرياً في المكتبات موضوع الدراسة مازالت ضعيفة ، كما أنه لايزال استخدام خدمات الكمبيوتر والأنشطة المكملة لها دون الاستخدام الأمثل ، على الرغم من تميزها من جوانب كثيرة وخاصة بعد تقديم خدمة نظام إبصار الذي صمم خصيصاً لمساعدة المكفوفين في قراءة النصوص المعروضة على شاشة الحاسب بصوت منطوق ، كما أن تطبيق هذه التقنية قد حقق هدفاً سامياً وحلماً كان منذ سنوات قليلة بعيد المنال .

9- تقترح الباحثة تشكيل لجان منبثقة من الجمعية المصرية للمكتبات والمعلومات لوضع مواصفات مقننة للمواد القرائية للمكفوفين وفق معايير علمية للخدمات المكتبية للمكفوفين وضعاف البصر بالتعاون مع جمعية الرعاية المتكاملة والمكتبة الوطنية لمواجهة الاحتياجات المستقبلية للمعاقين بصرياً .

10- ضرورة اهتمام جمعية الرعاية المتكاملة بتوفير التقنية الرقمية في جميع مكتباتها العامة للمكفوفين بشكل رسمي أسوة بغيرهم من أفراد المجتمع وفق سياسات آلية ومعايير علمية مقننة .

11- ضرورة إصدار فهرس موحد بعناوين مختلف المجموعات الموجودة بمكتبات المكفوفين وضعاف البصر في مصر .

الهوامش

(1) The Public Library Services. IFLA/ Unesco guide Lines for development/ a working group by Philip Gill on behaf of the section of public libraries. Munchen: K.G. Sour, 2001. pp 1-11.

(2) Devadson, Shellatay& Abdul Kadir, Mariam. A new Vista on Library Services to The Visually Impaired in the developing countrise of Asias... 62 IFLA General Conferece- Conference Proceedings- August 25-31- 1996. p.1.

(3) الكتاب الاحصائي السنوي 1995-2002 . القاهرة : الجهاز المركزي للتعبئة العامة والأحصاء ، 2003 .

(4) فاطمة المعدول . حقوق الطفل . القاهرة : وزارة الثقافة- المركز القومي لثقافة الطفل ، 2004 ، ص 13 ومابعدها .

(5) نوال محمد عبدالله . خدمات المكتبات للمعاقين بصرياً في مصر . المؤتمر السنوي القومي السادس لإخصائي المكتبات والمعلومات . الإسكندرية- 26-2002/3/28 . الإسكندرية : 2002 .

(6) عبدالفتاح مراد . موسوعة مصطلحات الكومبيوتر والإنترنت ، إنجليزي- عربي . الإسكندرية : د .ن ، د .ت . ص 2037 .

(7) خليل أحمد خليل . مفاتيح العلوم الإنسانية . معجم عربي- فرنسي- إنجليزي : بيروت : دار الطليعة ، 1999 ، ص 127 .

(8) الموسوعة العربية العالمية . مج7 . ط2 . الرياض : مؤسسة أعمال الموسوعة للنشر والتوزيع ، 1999 ، ص 69 .

(9) عبدالمطلب أمين القريطي . سيكلوجية ذوي الاحتياجات الخاصة وتربيتهم . القاهرة : دار الفكر العربي ، 1966 ، ص 17 .

(10) Show, Alison. the visually, handicapped reader print for partial sight. Lib. intern. Lib. Riview. vol. 12. No. 4, 1969. p.249.

(11) Macon, Mary. School Library media services to the handicapped. London: Green- wood Press, 1982. p. 49.

(12) أحمد محمد الشامي . المعجم الموسوعي لمصطلحات المكتبات والمعلومات/ أحمد محمد الشامي وسيد حسب الله . الرياض : دار المريخ ، 1986 ، ص 19 .

(13) برنامج إبصار 4,0 . مجلة سيبرارين Cybrarians ع1 ، يونيو 2004 ، ص ص 1-4 .

(14) محمود قطر . تسويق خدمات المعلومات بالمكتبات العامة ، أسس النظرية وتطبيقاته . القاهرة : مكتبة الأنجلو المصرية ، 2004 ، ص 93 ، 94 .

(15) محمد فتحي عبدالهادي ونبيلة خليفة . المكتبات العامة . القاهرة : الدار المصرية اللبنانية ، 2001 ، ص 50 .

(16) مقابلة شخصية الإخصائيين المسئولين عن مشروع دمج المعاقين في المكتبات التابعة لجمعية الرعاية المتكاملة في 20 ، 2005/5/25 .

(17) نوال محمد عبدالله . مرجع سابق ، ص 8 .

المصادر

أولاً : المصادر العربية :

1- أحمد محمد الشامي . المعجم الموسوعي لمصطلحات المكتبات والمعلومات/ أحمد محمد الشامي وسيد حسب الله . الرياض : دار المريخ ، 1986 .

2 – برنامج إبصار 4.0 . مجلة سايبرارين Cybrarian . ع1 يونيو 2004 ، ص ص 1-4 .

3 – خليل أحمد خليل . مفاتيح العلوم الإنسانية . معجم عربي – فرنسي – إنجليزي : بيروت : دار الطليعة ، 1989 – رقم جديد .

4 – عبدالفتاح مراد . موسوعة مصطلحات الكومبيوتر والإنترنت ، إنجليزي – عربي . الاسكندرية : د . ن ، د . ت .

5 – عبدالمطلب أمين القريطي . سيكلوجية ذوي الاحتياجات الخاصة وتربيتهم . القاهرة : دار الفكر العربي ، 1966 .

6 – فاطمة المعدول . حقوق الطفل . القاهرة : وزارة الثقافة – المركز القومي لثقافة الطفل ، 2004 .

7 – الكتاب الاحصائي السنوي 1995-2002 . القاهرة : الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء ، 2003 .

8 – محمد فتحي عبدالهادي . المكتبات العامة/ محمد فتحي عبدالهادي ونبيلة خليفة جمعة . القاهرة : الدار المصرية اللبنانية ، 2001 .

9 -محمود قطر . تسويق خدمات المعلومات بالمكتبات العامة ، أسسه النظرية وتطبيقاته . القاهرة : مكتبة الأنجلوي المصرية ، 2004 .

10 - مقابلة شخصية للإخصائيين المسئولين عن مشروع دمج المعاقين في المكتبات التابعة لجمعية الرعاية المتكاملة في 20 ، 2005/5/25 .

11 -الموسوعة العربية العالمية . مج7 . ط2 . الرياض : مؤسسة أعمال الموسوعة للنشر والتوزيع ، 1999 .

12 - نوال محمد عبدالله . خدمات المكتبات للمعاقين بصرياً في مصر . المؤتمر السنوي القومي السادس لأخصائي المكتبات والمعلومات . الإسكندرية 26-2002/3/28 . الاسكندرية : 2002 .

ثانياً : المصادر الأجنبية

1- Devadson, Shellatay& Abdul Kadir, Mariam. A new Vista on Library Services to The Visually Impaired in the developing countries. 62 IFLA General Conferece- Conference Proceedings- August 25-31- 1996-1.

2-Macon, M. School Library media services to the handicapped. London: Greenwood Press, 1982.

3- The Public Library Services. IFLA/ Unesco guide Lines for development/ a working group by Philip Gill on behaf of the section of public libraries. Munchen: K.G. Sour, 2001.

4- Show, A. the visually, handicapped reader print for partial sight. Library International Library Riview. vol. 12. No. 4, 1969.

الإسهامات المكتبية في تربية الأطفال ذوى الاحتياجات الخاصة : دراسة حالة

د. حنان فرج
مدرس المكتبات والمعلومات
كلية الآداب - جامعة المنصورة (مصر)

ملخص:

تعرّف الدراسة بالأطفال ذوى الاحتياجات الخاصة ، وأنواع الكتب الملائمة لهم ، والاعتبارات الواجب مراعاتها عند إعداد وتقديم المواد الثقافية لهم ، والاتجاهات الحديثة في رعايتهم ، والمواد المقروءة التي تقدم للأطفال المعاقين في مصر والعالم العربي ، وتنتقل الدراسة إلى التعرف على الواقع التربوي للأطفال المعاقين في محافظة الغربية (مصر) وتوضح مدى مساهمة المكتبات في العملية التربوية ، ثم تقدم تصوراً مقترحاً للأقسام المختلفة للمكتبة وما يمكن أن تقدمه من خدمات وأنشطة لرعاية الأطفال ذوى الاحتياجات الخاصة .

الأهمية والهدف من الموضوع :

يعد الإنسان أغلى ما تمتلكه المجتمعات الإنسانية المتقدمة أو النامية؛ لما يقوم به من دور في تطويرها وتحديثها، لذا نالت ترقيته وإعداده، اهتمام تلك المجتمعات منذ زمن بعيد، فزادت في السنوات الأخيرة نتيجة للمتغيرات المعرفية والتكنولوجية السريعة والمتلاحقة التى تشهدها .

ولا شك أن الاهتمام بالطفولة هو اهتمام بالمستقبل، فالتطلع إلى إعداد جيل يمتلك مقومات العصر قادر على تحديث وتطوير المجتمع، لا يمكن أن يتحقق إلا من خلال نظام تعليمي متطور ومتنوع؛ يتضمن بين جنباته جميع الأطفال وخاصة ذوى الاحتياجات الخاصة؛ تحقيقاً لمبدأ تكافؤ الفرص التربوية الذي تنادى به الفلسفات الاجتماعية والسياسية التى تعيشها المجتمعات اليوم، متمثلاً في حق كل فرد في الانتفاع بالخدمات التربوية، التى

تساعد على النمو والوصول إلى أقصى مدى تؤهله له إمكانياته، ومن ثم بدأ الاهتمام واضحاً جلياً فى العناية بالمعوقين؛ لتهيأ لهم حياة أفضل ومستوى معيشي مناسب [1].

ولا يعنى وجود المعوقين فى المجتمع، أن الفرد منهم عاجز كاملاً، فلكل إنسان جوانب قوة وجوانب ضعف حيث « يمكن أن تقدم لهم بعض الخدمات التربوية التى تصل بهم إلى استخدام أقصى ما تسمح به قدراتهم [2]، شأنهم في ذلك شأن أقرانهم الأسوياء فى الحصول على الفرص التربوية المتاحة استثماراً لإمكاناتهم وقدراتهم؛ حتى يسموا فى تنمية المجتمع من أن يكونوا عبئاً وعالة على المجتمع مستقبلاً.

لذا شهدت المجتمعات المعاصرة فى السنوات الأخيرة، إهتماماً غير مسبوق برعاية وتربية الأطفال المعوقين نتيجة لزيادة الوعى بأهمية تلك الشريحة فى المجتمع، حيث دعت الأمم المتحدة إلى اعتبار عام 1981 عاماً دولياً للمعوقين. وأكد ذلك كل من ميثاق رعاية المعوقين فى مصر الذى صدر فى عام 1989، حيث ركز على توفير الرعاية الصحية لهم وبذل الجهد المناسب لتربيتهم، وتقديم جميع المساعدات التى تسهم فى المجتمع بتوجيههم إلى الأعمال التى تتناسب مع إمكاناتهم وقدراتهم.

وتزداد نسبة المعوقين فى أى مجتمع بصفة عامة، كلما زادت معاناة ذلك المجتمع من الفقر والجهل والمرض، لذا فالمجتمعات النامية أو ما يطلق عليها دول العالم الثالث، هى أكثر مجتمعات العالم معاناة فى زيادة نسبة المعوقين بها. حيث يوجد بتلك المجتمعات أكثر من 80٪ من إجمالى المعوقين فى العالم، وهذه النسبة غير مبالغ فيها، حيث أكدتها هيئة الأمم المتحدة[3]، وهو ما تؤكده الإحصاءات الحديثة حيث تشير إلى أن عدد المعوقين على مستوى العالم حتى نهاية القرن العشرين، حوالى (600) مليون معوق يتركز معظمهم فى البلدان النامية[4].

فى ضوء ما سبق، يتضح أن مشكلة تربية الأطفال المعوقين، تعد من أهم المشكلات التى تواجه المجتمع المصرى؛ حيث تمثل شريحة لا يمكن الاستهانة بها، مما يتطلب اهتمام من قبل المسئولين عن التعليم والطفولة فى مصر، وتجسد ذلك فى العديد من المؤتمرات والندوات الخاصة بالأطفال ذوى الاحتياجات الخاصة والتربية الخاصة والمعوقين « وإعلان الوثيقة السياسية الأولى باعتبار العشر سنوات من 1989 إلى 1999، عقد لحماية الطفل المصرى، وما نص عليه البند التاسع بضرورة توفير قدر مناسب من الرعاية الاجتماعية والصحية والنفسية للطفل المعوق[5]، كما أكد القانون رقم 12 لسنة 1996 فى الباب السادس، على رعاية الطفل المعاق وتأهيله، وجاء فى المادة 6 منه للطفل المعاق الحق فى التمتع برعاية

خاصة اجتماعية وصحية ونفسية، تنمي اعتماده على نفسه وتشبع حاجاته ومشاركته، استكمالاً لتلك الجهود تم الإعلان عن وثيقة العقد الثانى للطفولة من 2000 إلى 2010 فى المجتمع لرعاية وحماية الطفولة(6).

وإذا كان الاهتمام بالطفل العادى يعنى الكثير بالنسبة لكل المؤسسات التربوية والاجتماعية، فإن الاهتمام بالأطفال المعوقين يحتاج إلى جهد مضاعف، والتكاتف المستمر بين العديد من الجهات؛ ليتحقق لهم مستوى مناسب من التكيف والتوافق مع البيئة المحيطة بهم، بما فيها من قيم ومعايير سلوكية مختلفة، وذلك من منطلق أن تتاح الفرصة للأطفال ذوى الاحتياجات الخاصة؛ لكى يحيوا بين الآخرين حياة اجتماعية كريمة.

ولعل ذلك يحتم تقديم برامج تربوية تعويضية، وتعليم متميز يضع فى اعتباره ظروف وإمكانات هؤلاء الأطفال، حيث أثبتت بعض الدراسات أن الأطفال الذين التحقوا بهذه البرامج، قد حققوا زيادة فى معدلات الذكاء، وساهمت فى التغلب على التفاوت فى الفرص فى المجتمع، وتشير الإحصاءات فى مصر فى عام 2002 إلى أن عدد مدارس التربية الخاصة، لم يزد عن 679 مدرسة، 3507 فصل تستوعب 34051 تلميذاً، وأن عدد مدارس التعليم الأساسى والحضانات، لم يزد عن 164 مدرسة 1165 فصلاً تستوعب 11970 تلميذاً(7).

وعلى الرغم من التحسن النسبى فى تربية وتعليم المعوقين، إلا أن الإحصاءات السابقة تعد مؤشراً خطيراً لواقع الفرص التربوية والتعليمية المقدمة لهؤلاء الأطفال، والتى ينبغى أن تكون نسب الالتحاق والاستيعاب والمعاملة متقاربة، إن لم تكن متساوية مع أقرانهم الأسوياء، حيث تؤكد بعض الدراسات على أن مسألة خدمة المعوقين فى كثير من المجتمعات المتقدمة، يكاد لا يرضى عنها الناس فنجد المجتمع الأمريكى وما به من إمكانات اقتصادية تقدر لأفراده من المعوقين نسبة لا تزيد عن 10% من أفراد هذه الفئة، كما تؤكد أخرى على أن الخدمات لا تصل إلا إلى 1% فقط من المعاقين فى مصر. يضاف إلى ذلك نقص الخدمات، ما نجده من عدم العدالة فى توزيع تلك الخدمات والمؤسسات جغرافياً، ويضاف إليها المشكلات المتعلقة بالمنهج وبطرق تدريب هؤلاء الأشخاص مع نقص الإمكانات والأدوات والوسائل المتاحة.

ولن يتم تقديم رعاية وتنمية للأطفال ذوى الاحتياجات الخاصة، إلا بتنشيط الدور الفعال الذى يمكن أن تقدمه المكتبات لهؤلاء الفئة من الأطفال، حيث تعد المكتبة هى الأسرة البديلة للطفل المعاق، حيث تمنحه القدرة على مواجهة الحياة وتحدياتها عن طريق إكسابهم الاتجاهات والمهارات بهدف تحقيق مستقبل آمن.

إن المكتبات المدرسية، كما هو معروف، من أفضل الوسائل المتاحة وأكثرها قدرة على التقريب بين الأطفال والكتب، وضمان وصول مختلف المواد المقروءة للأطفال فى بيئاتهم المحلية مهما كانت بعيدة أو نامية.

إلا أن العبرة ليست فى مجرد وجود مكتبة معدة، وإنما فى الاستخدام الفعلى الجيد والمفيد لها، وهو أمر لا يتأتى إلا بجعل استخدام المكتبة يشكل جزءاً لا يتجزأ من صميم المنهج الدراسى، وهو شئ تسعى وزارة التربية والتعليم لتحقيقه، ولكن يبقى التعرف على مدى نجاحها فى هذه المهمة، وهدف هذه الدراسة هو محاولة التعرف على واقع تربية الأطفال ذوى الاحتياجات الخاصة فى جمهورية مصر العربية ومحافظة الغربية، ومدى إسهام المكتبات فى تلبية الاحتياجات الخاصة لهؤلاء الأطفال؛ دعما لحقوقهم وتنمية لشخصياتهم واستجابة لظروفهم.

ولعله من الضرورى أن نذكر أننا فى مصر والعالم العربى، فى حاجة شديدة إلى نشر الخبرة بين المكتبين على حسن اختيار الكتب التى تقدمها، طبقاً لاحتياج كل فئة، وبما يتناسب مع العمر العقلى لأصحاب الإعاقات العقلية، وأن نتعرف على أفضل الوسائل للتعامل معهم مستخدمين هذه الكتب.

وتتمثل أهمية البحث فى :

1- النهوض بالمكتبات وجعل استخدامها يشكل جزءاً لا يتجزأ من المنهج الدراسى المقدم لذوى الاحتياجات الخاصة، والتأكد من مدى نجاح المكتبات فى القيام بتلك المهمة.

2- ضمان وصول جميع أشكال المواد المقروءة للأطفال ذوى الاحتياجات الخاصة داخل المكتبة.

3- نشر الوعى بين المكتبيين على حسن اختيار الكتب التى تناسب الإعاقات المختلفة للأطفال، والتدريب على الاستخدام الأمثل لهذه الكتب، مع مراعاة الفروق الفردية بين الأطفال المعوقين.

مشكلة البحث:

سبقت الإشارة إلى ضرورة الحرص على تقديم الرعاية للأطفال ذوى الاحتياجات الخاصة شريطة أن تكون هذه الرعاية شاملة متكاملة، توجه لمختلف جوانبهم ولا تقتصر على جانب دون الآخر.

ونظراً لأن الرعاية الثقافية بما تتضمنه، من إعداد مواد ووسائط ثقافية وبشكل خاص الكتب والمواد المقروءة، التى تعد وتقدم لهؤلاء الأطفال، من الجوانب التى لا تحظى بأى قدر من الرعاية فى المجتمع المصرى بل والعربى بشكل عام.

لذلك يهمنا فى هذه الدراسة، التعرض بشىء من التفصيل للجوانب والأبعاد المختلفة للرعاية الثقافية للأطفال ذوى الاحتياجات الخاصة، وأهم الاعتبارات والتوجيهات اللازم مراعاتها، والحرص على اتباعها عند إعداد وتقديم المواد الثقافية بمختلف أنواعها للأطفال ذوى الاحتياجات الخاصة، ثم نتعرف على أهم أنواع المواد الثقافية التى تقدم للفئات المختلفة من الأطفال ذوى الاحتياجات الخاصة.

وهناك بعض المؤشرات التى تبين بوضوح قصور التربية وتقصير المجتمع فى حق هؤلاء الأطفال بصفة عامة وهى :

1- غياب الإحصاءات الدقيقة حول نسب انتشار الإعاقات، وغيرها من حالات الأطفال ذوى الاحتياجات الخاصة، وتوزيع هذه الحالات وفق متغيرات العمر والجنس، وفئة الإعاقة، والموقع الجغرافى.

2- ظلت قضايا ذوى الاحتياجات الخاصة وما تزل، تواجه فى إطار ضيق، دون مناقشة أبعادها مع قضايا التنمية بصورة عامة.

3- أن طرق التربية المتبعة مع هؤلاء الأطفال فى معظمها، طرق عشوائية بعيدة عن الأسس السليمة لتنشئة الأطفال، وأن هناك تدنياً فى مستوى وعى غالبية قطاعات المجتمع باحتياجات الطفل ومطالبه وفهم ظروفه ودوافعه.

4- نقص مراكز التأهيل والمدارس المسئولة عن تقديم الرعاية الصحية والتربوية لهؤلاء الأطفال، وفى العادة تكون هذه المراكز والمدارس فى المدن الكبيرة، وينصب التركيز فيها على الأطفال فى سن المدرسة، خاصة ذوى الإعاقات البسيطة أو المتوسطة.

5- تعانى مصر والدول العربية من نقص كبير فى عدد المهنيين المؤهلين فى مجال تربية ذوى الاحتياجات الخاصة، سواء على مستوى التخطيط أو التنفيذ، مما يجعل المكتبة والمدرسة بشكل عام، غير مؤهلين للاستجابة للحاجات التربوية حتى لذوى الاحتياجات البسيطة.

6- وجود اعتقاد راسخ لدى الكثير من الأفراد، بأن هؤلاء الأطفال ليس لديهم القابلية للتعلم والاستقلالية، وبناء على ذلك فإن البدائل التربوية المتاحة لهم، ومحدودية الخبرات المباشرة للتعامل معهم، قد ساعدت على ديمومة المعتقدات المشبوهة.

7- نقص الإنتاج الأدبى حول الاحتياجات الخاصة، يشكل حاجزاً يحول دون توفر المعلومات الصحيحة، وترى الدراسة أنه من المؤسف عدم توفر المعلومات، إذ لا يتوفر ولو مجلة علمية محكمة واحدة حول الاحتياجات الخاصة باللغة العربية.

8- الافتراض الخاطئ بأن هؤلاء يشكلون نسبة ضئيلة جداً من الأطفال فى سن المدرسة، وهذا الافتراض هو نتيجة طبيعة لغياب الإحصاءات الدقيقة، والنزعة نحو إخفاء الأطفال المعوقين عن الأنظار لأسباب اجتماعية - ثقافية.

حجم المشكلة وطبيعتها التراكمية فى مصر:

من المعروف أن المعلومات الدقيقة حول الحجم الحقيقى والفعلى للأطفال ذوى الاحتياجات الخاصة وبالذات الأطفال المعوقين، غير كاملة وغير دقيقة فى مختلف دول العالم، وإن كانت المشكلة تزداد سواء بالدول النامية وذلك للأسباب التالية:

- غياب الإحصاءات الدقيقة.
- غياب الإبلاغ عن الحالات خاصة فى الريف، بسبب المعتقدات أو العادات أو الاتجاهات السلبية نحوهم من جانب المجتمع بشكل عام وأسرهم على وجه الخصوص
- النقص الشديد فى الخدمات التى تقدم لهم.

وبالنسبة لمشكلة المعوقين بالذات التى أجريت حولها عدة مسوح قومية فى مصر من أهمها.

1- المسح الذى قامت به إدارة التربية الخاصة بوزارة التربية والتعليم، والذى نشرت نتائجه فى المؤتمر الأول للتربية الخاصة (1995).

2- المسح الذى قامت به منظمة اليونيسيف فى مصر، ونشرت نتائجه فى عام (1997)

3- المسح الذى قام به اتحاد رعاية الفئات الخاصة والمعوقين، ونشرت نتائجه فى عام (1999).

ويوضح الجدول التالى بعض المؤشرات والنتائج العامة التى يمكن استخلاصها من نتائج هذه المسوح حول انتشار مشكلة الإعاقة فى مصر.

جدول رقم (1) بعض المؤشرات حول انتشار مشكلة الإعاقة فى مصر

الدراسة	نسبة الانتشار
1- دراسة المؤتمر القومى	%2,53
2- دراسة اليونيسيف	%5,7
3- دراسة الاتحاد	%4,9

لكن وفى كل الأحوال، تم الاتفاق على أن نسب ذوى الاحتياجات الخاصة لا تقل عن 12% من عدد أفراد أى مجتمع، وهذه النسبة قابلة للزيادة فى بعض المجتمعات والانخفاض فى بعض المجتمعات الأخرى، وفيما يلى سنعرض نسب كل فئة[8].

أ) نسبة شيوع التخلف العقلى :

من العوامل التى تساعد على حصر الفئات الخاصة، العوامل الخارجية للإعاقة من حيث الشكل الخارجى، وإذا تم تطبيق ذلك الكلام على فئة التخلف العقلى نجد أن هناك فئة من فئات التخلف العقلى يتم معرفته للفرد العادى من خلال الشكل الخارجى، وتحت كل الظروف، فإن النسب التقديرية للتخلف العقلى فى المجتمعات الإنسانية لا تقل عن 3%.

ب) نسبة انتشار الإعاقة السمعية :

تقدر الجمعيات الدولية المتخصصة نسبة انتشار الإعاقة السمعية بحوالى 0,6%، تتوزع بنسبة 0,5% لديهم ضعف سمعى، 0,75% لديهم صمم، وبناء على ذلك يقدر عدد الأطفال ضعيفى السمع ممن هم فى سن المدرسة فى العالم العربى بحوالى 400,000 طفل، وعدد الأطفال الصمم حوالى 60,000 طفل.

ج) نسبة شيوع الإعاقة الجسدية :

لأن الإعاقة الجسدية لها أشكال عديدة ومتباينة، وكذلك لا يوجد تعريف واحد متفق عليه لتلك الإعاقة بتبايناتها الكثيرة، لهذا نجد من الصعب الحصول على إحصاءات دقيقة عن نسب انتشار تلك الإعاقة فى المجتمع.

وما يذكر فى بعض الدول، يمكن الاعتماد عليه كمؤشر يوضح لنا حجم المشكلة تقريباً فى ضوء عدد السكان، ومن أهم المؤشرات، وجد فى بريطانيا أنه يوجد 20 طفل لديهم إعاقة تأخر التحام العمود الفقرى من كل 10,000 طفل حديثى الولادة، أما بالنسبة لإعاقة

الشلل المخى فهى أكثر انتشاراً من السابق، فنسبتها حوالى 15 : 25 طفل من كل 10,000 طفل حديثى الولادة[9].

د) نسبة شيوع الإعاقة البصرية :

تشير الإحصاءات إلى أن هناك ما يزيد على 35 مليون كفيف وحوالى 120 مليون ضعيف البصر فى العالم، وتشير تقارير منظمة الصحة العالمية إلى أن نسبة انتشار العمى تختلف من دولة إلى أخرى، وأن حوالى 80% من المعوقين بصرياً يوجدون فى دول العالم الثالث، وتزداد نسبة انتشار الإعاقة البصرية مع تقدم السن فى الدول التى تفتقر إلى الرعاية الصحية المناسبة.

هـ) نسبة شيوع صعوبات التعلم :

تعتبر فئة ذوى صعوبات التعلم، من أكثر الفئات انتشاراً من بين فئات ذوى الاحتياجات الخاصة، ففى عام 88/ 1989 تم تحديد عدد (1,998,422) أعمارهم من 6 : 21 سنة تم اعتبارهم ذوى صعوبات تعلم[10]، هذه النسبة تمثل 48% من الأطفال ذوى الاحتياجات الخاصة جميعاً، وفى تقرير آخر وبالرغم من اختلاف تعريفات ذوى صعوبات التعلم وتصنيفاتهم من مجتمع إلى آخر، فإنه تم تقدير نسبة تتراوح بين 3% إلى 28% من كل تلاميذ المدارس لديهم صعوبات تعلم.

و) نسبة انتشار الاضطرابات السلوكية والانفعالية :

تختلف تقديرات الاضطرابات السلوكية اختلافًا كبيراً، ومن أهم الإحصاءات، إحصاء تم سنة 1975 وتوصل إلى أن نسبته تتراوح بين 1%، 30% من تلاميذ المدارس، يمكن اعتبارهم من ذوى اضطرابات سلوكية، كما أن إحصاء آخر تم سنة 1981 توصل إلى أن حوالى 10% من تلاميذ أى فصل يظهر لديهم علامات بارزة تدل على أنهم ذوو اضطرابات سلوكية، كما أن إحصاء آخر تم سنة 1987، توصل إلى أن نسبة 7,4% من جميع الأطفال لديهم اضطرابات سلوكية.

إضافة إلى هذا التباين فى الإحصاءات، فإن هناك اختلافات كبيرة أيضاً فى تعريفات من هم الأطفال المضطربون سلوكياً وكذلك ما هى تصنيفاتهم ؟

ز) نسبة انتشار إعاقة التوحد أو الأوتيزم : Autism

الأوتيزم من الاضطرابات العقلية التى تصيب الأطفال، وتتميز هذه الحالة بشكل

خاص بعدم القدرة على الانتماء للآخرين حسياً أو لغوياً، كما يظهر لدى الأطفال اضطرابات الإدراك، مما يؤدى إلى عدم الفهم أو القدرة على التواصل مع الآخرين أو المشاركة فى الأنشطة الاجتماعية.

يحدث هذا الاضطراب بنسبة تبلغ 1 : 2500 من بين الأطفال، أى ما نسبته 0,0004 وقد يظهر بشكل تدريجى، كما قد يظهر بشكل فجائى بين عمر سنتين وثلاث سنوات، وما زال الحديث بشأنهم لم ينتهى بعد[11].

وعلى الرغم من أن النسب السابقة مجرد نسب تقريبية ولا تزد عن كونها مجرد مؤشرات، إلا أن استقراءها يمكن من الخروج بالاستنتاجات التالية :

1- حجم مشكلة الإعاقة فى مصر، شأنها شأن باقى دول العالم الثالث كبيرة وفى تزايد.

2- نسبة ما يقدم من خدمات نسبة ضئيلة.

3- بسبب الطبيعة التراكمية لهذه الظاهرة، بمعنى أنه تضاف أعداد جديدة وكبيرة للأعداد الموجودة كل عام، فإنه ما لم يتم التصدى الفعال النشط لهذه القضية ومواجهتها بطريقة فعالة ومناسبة، فإننا نواجه مشكلة موقف عصيب يصعب التغلب عليه.

وتتناول الدراسة الموضوعات التالية :

1- تعريف الأطفال ذوى الاحتياجات الخاصة.

2- أنواع كتب الأطفال ذوى الاحتياجات الخاصة.

3- أهم الاعتبارات والتوجيهات الواجب مراعاتها واتباعها، عند إعداد وتقديم المواد الثقافية للأطفال ذوى الحاجات الخاصة.

4- الاتجاهات الحديثة فى رعاية الأطفال ذوى الحاجات الخاصة.

5- الأدب والمواد المقروءة التى تقدم للأطفال المعاقين فى مصر والعالم العربى.

6- الدراسة الميدانية.

7- تصور مقترح لأقسام المكتبة التى تخدم الأطفال ذوى الاحتياجات الخاصة.

8- بعض التساؤلات التى تطرح للمناقشة.

9- المراجع.

أولاً: تعريف الأطفال ذوى الاحتياجات الخاصة:

من الضرورى القيام بمحاولة لتعريف المقصود بالأطفال ذوى الاحتياجات الخاصة بدقة، ويرجع السبب فى ذلك إلى ما يلى:

1- هناك كثير من الخلط واللبس وعدم الوضوح والدقة فى استخدام هذا المفهوم.

2- هذا المجال ملئ بالمصطلحات المختلفة؛ لتعدد المجالات التى تدرس وتتعامل مع ذوى الاحتياجات الخاصة (الطب، علم النفس، التربية، الاجتماع، الخدمة الاجتماعية، ... إلخ)، ولكل فريق مصطلحاته الخاصة واستخداماته لهذه المفاهيم.

3- تزيد أجهزة الإعلام عند استخدامها لهذا المفهوم، الأمر سوءاً باستخدامه دون تحديد دقيق وتنشر هذه الاستخدامات لدى العامة.

4- تختلف التعريفات التى قدمت للمفاهيم فى هذا المجال من دولة إلى أخرى من دول العالم كما أنها قد اختلفت وتطورت تاريخياً بدرجة كبيرة.

مفهوم ذوى الاحتياجات الخاصة :-

فى تعريف مبسط، يمكن القول بأن مفهوم ذوى الاحتياجات الخاصة، يشير إلى الأشخاص الذين يبعدون عن المتوسط بعداً واضحاً، سواء فى قدراتهم العقلية أو التعليمية أو الاجتماعية أو الانفعالية أو الجسمية، بحيث يترتب على ذلك حاجاتهم إلى نوع من الخدمات والرعاية؛ لتمكينهم من تحقيق أقصى ما تسمح به قدراتهم.

يلاحظ استخدام لفظ (يبعدون) ولا نقول (يقلون)؛ لأن بعض فئاتهم تزيد عن المتوسط (الموهوبين)، وتضم فئة ذوى الاحتياجات الخاصة فى المعتاد ثلاث فئات أساسية هى:

1 - المعوقون بمختلف أنواع درجات الإعاقة :

1- العقلية. 2- السمعية. 3- البصرية.

4- الجسمية والحركية. 5- صعوبات التعلم.

6- مشكلات اللغة والنطق والاتصال. 7- الاضطرابات الانفعالية والسلوكية.

2- الموهوبون بمختلف أنواعهم :

وهم الذين يتصفون بالامتياز فى أية من ميادين الحياة، بحيث يكونون قادرين على تحقيق ما لا نتوقعه عادة ممن هم فى نفس أعمارهم، وتضم هذه الفئة:

- شديدى الذكاء.
- مرتفعى القدرات التحصيلية.
- المبتكرين أو المبدعين ممن يكشفون عن مواهب متميزة فى مختلف مجالات الفنون والآداب وبعض المجالات المقدرة اجتماعياً.

3 - المحرومين حضارياً واقتصادياً : والمعرضين بشدة للإعاقة بسبب هذا الحرمان .

ثانيا: أنواع كتب الأطفال ذوى الاحتياجات الخاصة:-

وقد أعدت فى كثير من الدول خاصة الدول المتقدمة، أنواعاً عديدة من الكتب المعدة، والتى تناسب مختلف أنواع ودرجات الإعاقة، وقد قام المكتب الدولى لكتب الأطفال والناشئة فى عام 1991 Interntionl Bord of Book for young people (IBBY)

بجمع هذه الكتب وإعداد ببليوجرافيا، تضم الكتب التى أعدت للمعوقين فى مختلف دول العالم، وقد سجلت هذه الكتب فى كتالوج خاص، عرضت فيه مع رسوم توضيحية لها.

ومن أهم أنواع الكتب التى عرضت فى هذا الكتالوج الأنواع التالية :

1- الكتب المصورة وهى كتب تناسب الأطفال الصغار ومختلف الإعاقات.

2- القصص المصورة بدون كلمات : Wordless book وهى كتب تحكى قصصاً كاملة، بدون استخدام أى كلمات على الإطلاق وتصلح لكل من لديه إعاقة لغوية.

3- الكتب التى تعتمد على لغة الإشارة si gnl.ngu.ge وتصلح، لجميع من يعانون من إعاقة سمعية.

4- الكتب المعتمدة على اللمس أو الكتب المصورة ذات الملمس Tchtile، وتصلح للأطفال فاقدى البصر، ومن يعانون من ضعف بصر شديد وبعض حالات الإعاقة الذهنية.

5- الكتب المكتوبة بطريقة برايل لفاقدى البصر.

6- الكتب الناطقة أو الصوتية : وهى كتب وقصص مسجلة على شرائط كاسيت.

7- الكتب المطبوعة بحجم كبير تسهل قراءته لمن يعانون من فقد جزئى للبصر.

8- كتاب القماش التى تعد باستخدام القماش والمجسمات وتصلح لفئة الإعاقة العقلية.

9- الصحف والمجلات المناسبة للمعوقين، والتى تستخدم عدداً من الأنواع السابقة من طرق الكتابة.

الكتب والقصص التى كتبت عن المعوقين :

هذا وقد نظم IBBY معرضاً دولياً للكتب عن الأطفال المعوقين، وتم عرضه لأول مرة على معرض بولونيا لكتب الأطفال 1991.

ومثل هذا الكتالوج والمعرض الذى نظم بعد ذلك فى عدة دول، ينتظر تنظيمه فى أكبر عدد ممكن من دول العالم، يقدم مساعدة كبيرة لكل من يتعامل مع الأطفال المعوقين من معلمين وأمناء مكتبات عند اختيار المواد المقروءة الملائمة لهم ورعايتهم رعاية ثقافية.

وباستعراض أسماء الناشرين ودور النشر التى كتبت فى نهاية البيليوجرافية الخاصة بكتب الأطفال المعوقين، وجد أن هناك دور نشر متخصصة فى كتبهم فى بعض دول العالم، ولم تحتوى البيليوجرافية على أى ناشر عربى يتعامل مع هذا النوع من الكتب على الإطلاق.

ولعل أهم ما يجب مراعاته عند إعداد الكتب ومختلف أنواع المواد المقروءة للأطفال ذوى الاحتياجات الخاصة بمختلف أشكال ودرجات الإعاقة، الحرص الشديد على التغلب على إعاقة القراءة، والتمكن من جعل هؤلاء الأطفال قادرين على القراءة والاستفادة من المواد المقروءة والاستمتاع بها.

يعد الطفل الكفيف طفلاً معوقاً بالنسبة للكتب المطبوعة وليس كذلك للكتاب المعد بطريقة برايل أو الكتب الناطقة، وبنفس الطريقة الطفل الذى يعانى من إعاقة عقلية يعتبرون معاقين عند استخدام كتاب يتطلب قدرات عقلية عالية، ويصبحون غير معوقين بالنسبة للكتاب البسيط فى المضمون وطريقه التقديم [12]

ثالثاً: أهم الاعتبارات والتوجيهات اللازم مراعاتها واتباعها عند إعداد وتقديم المواد الثقافية للأطفال ذوى الاحتياجات الخاصة:

1- من الضرورى التأكد على أن الرعاية الثقافية للغالبية العظمى من الأطفال ذوى الاحتياجات الخاصة ومختلف المواد الأدبية والثقافية التى تعد وتقدم لهم لا تختلف

عن تلك التى تقدم للأطفال العاديين باستثناء بعض حالات الإعاقة التى تتطلب طرقاً مختلفة للاتصال (فقد السمع ، فقد البصر ، الإعاقة العقلية).

والملاحظ أنه مع أغلب أنواع الأطفال ذوى الاحتياجات الخاصة لا نحتاج لإعداد وسائط ثقافية من نوع جديد، لأن معظم الوسائط الثقافية كالكتب والمجلات والرسوم والمسرح والرسوم المتحركة واللعب التى تصلح للأطفال العاديين، تصلح كذلك للغالبية العظمى من الأطفال ذوى الاحتياجات الخاصة، وحتى حالات الإعاقة البصرية والسمعية والعقلية يمكنهم الاستفادة من جميع المواد الثقافية إذا قدمت لهم بوسيلة الاتصال المناسب.

لذلك يجب الحرص، كلما كان ذلك ممكناً على تقديم كافة أشكال الرعاية الثقافية، وإعداد مختلف أنواع المواد المقروءة والثقافية لذوى الاحتياجات الخاصة فى إطار الرعاية الثقافية للطفولة بشكل عام، والحرص قدر الإمكان على تقديم مواد ثقافية وأدب ومواد مقروءة مخصصة لذوى الاحتياجات الخاصة.

والسبب وراء ذلك هو أهمية العمل على دمج هؤلاء الأطفال مع المجتمع، وتجنب زيادة عزلتهم عنه وشعورهم بالغربة والاختلاف أى أنه يجب عند إعداد وتقديم المواد الثقافية، والمقروءة وكافة أشكال الرعاية الثقافية التمشى مع مسايرة الاتجاهات الحديثة فى التربية الخاصة، وبالذات الاتجاه إلى دمج ذوى الاحتياجات الخاصة مع المجتمع وتعليمهم فى مسار تعليمى واحد مع الأطفال العاديين.

2- ولعل أهم ما يجب مراعاته عند إعداد الكتب ومختلف أنواع المواد المقروءة للأطفال ذوى الاحتياجات الخاصة بمختلف أشكال ودرجات الإعاقة، الحرص الشديد على التغلب على إعاقة القراءة، والتمكن من جعل هؤلاء الأطفال قادرين على القراءة والاستفادة من المواد المقروءة والاستمتاع بها.

فالطفل الكفيف يعتبر طفلاً معوقاً بالنسبة للكاتب المطبوعة وليس كذلك للكتاب المعدة بطريقة برايل أو الكتب الناطقة، وبنفس الطريقة الطفل الذي يعانى من إعاقة عقلية، يعتبرون معاقين عن استخدام كتاب يتطلب قدرات عقلية عالية، ويصبحون غير معوقين بالنسبة للكتاب البسيط من المضمون وطريق التقديم[13].

3- على الرغم من ضرورة تجنب تقديم مواد ثقافية ومقروءة ورعاية ثقافية مخصصة للأطفال ذوى الاحتياجات الخاصة إلا أنه يكون من الضرورى الحرص على وصول كافة أشكال ووسائط الثقافة والمواد المقروءة ومختلف أنواع الرعاية الثقافية التى تقدم

للطفل العادى، إلى جميع أنواع الأطفال ذوى الاحتياجات الخاصة فى أماكن وجودهم ومعيشتهم ومؤسساتهم، أو ضمان وصولهم لأماكن وجود هذه المواد، فى هذه الحالة فقط يحصل الأطفال ذوو الاحتياجات الخاصة على نصيبهم العادل من الرعاية الثقافية والمواد المقروءة.

وهناك العديد من الإجراءات والأساليب اللازم اتباعها، والتى تيسر وصول هذه المواد لذوى الاحتياجات الخاصة، منها تزويد مدارسهم ومؤسساتهم وأماكن وجودهم، بأجهزة الفيديو وعرض الرسوم المتحركة والمكتبات واللعب التربوية، وتخفيض رسوم دخولهم للمسارح والمتاحف ودور السينما وأسعار الكتب والمواد الثقافية.

هذا بالإضافة إلى توفير وسائل الانتقال وتمكين بعض فئات الإعاقة (فقد البصر، والإعاقات الحركية)، من الوصول لأماكن وجود هذه المواد والوسائط، ونشر المكتبات فى المناطق النائية والمحرومة حضارياً، وتزويد المكتبات المدرسية بهذه المناطق بالكتب والمواد المقروءة وغيرها.

4- بغض النظر عن نوع ودرجة الاحتياج الخاص لدى الطفل، يجب الحرص الشديد على تعريضه مبكراً، ما أمكن لمختلف أنواع المواد الثقافية والمواد المقروءة المناسبة؛ حتى نستطيع أن نقيم مبكراً علاقة صداقة بين هؤلاء الأطفال وبين المواد الثقافية والمقروءة، ونخلق لديهم اتجاهات إيجابية نحوها، ونسعى لغرس عادة الإطلاع والقراءة لديهم فى الوقت المناسب. . وشأنهم شأن الأطفال العاديين يجب أن نسير معهم بمختلف الوسائل والأساليب التى تنمى ميولهم الإطلاعية والقرائية، ونتدرج معهم من مجرد تصفح المواد المقروءة والاطلاع على المواد المصورة، ورواية القصة التى تبدأ بروايتها مع الصور والكتب المصورة والمجسمات، ثم روايتها بدون هذه المواد المساعدة، وكذلك استخدام الأساليب والوسائل والإجراءات التى تساعد على تنمية الميول القرائية عند الأطفال وغرس عادة القراءة لديهم.

5- يجب الانتباه عند إعداد المواد الثقافية والمقروءة للأطفال ذوى الاحتياجات الخاصة، إلى أن هؤلاء الأطفال شأنهم شأن الأطفال العاديين، لهم خصائصهم واهتماماتهم وميولهم وإحساسهم، لذلك يجب على المواد المقروءة والثقافية التى تعد لهم أن تتعامل معهم أولاً كأطفال وثانياً كأطفال لهم احتياجات خاصة.

نتيجة لذلك يجب أن نراعى عند إعداد المواد الثقافية والمقروءة للأطفال ذوى

الاحتياجات الخاصة، كثيراً من الاعتبارات التى تراعى عند إعداد هذه المواد للأطفال بشكل عام وأهمها:

أ) ضرورة مراعاة خصائص الأطفال العقلية ومستوى نموهم اللغوى والانفعالى والاجتماعى وحاجاتهم وميولهم عند مختلف مراحل نموهم.

ب) ضرورة مراعاة الفروق الفردية الكثيرة التى توجد بين الأطفال فى نفس المراحل العمرية والنمائية.

ج) ضرورة ممارسة الطفل للأنشطة الحسية - الحركية، وأن يكون دوره فى مختلف المواد الثقافية والمقروءة التى تعد وتقدم له، دوراً نشطاً، وأن يشارك مشاركة فعالة عملية فى تقديم هذه المواد.

د) ضرورة الحرص عند إعداد وتقديم المواد الثقافية والمقروءة، على إمتاع الأطفال وتعليمهم كلما أمكن، عن طريق اللعب وإتاحة الفرص لهم للعب والمرح والفكاهة.

هـ) ضرورة السعى لإعداد مواد ثقافية، تساعد على تنمية الأطفال فى مختلف جوانبهم تنمية متكاملة، والإسراع من معدل نموهم النفسى، بالإضافة لما تقدم لهم من متعة وترفيه.

و) وأخيراً فبسبب عدم قدرة كثير من الأطفال ذوى الاحتياجات الخاصة على القراءة أو استخدام المواد الثقافية أو الحصول عليها أو الوصول لأماكنها، يكون من الضرورى الحرص على مشاركة الأسرة مشاركة فعالة فى جميع أشكال الرعاية الثقافية وفى كافة خطواتها.

ويكون لأمناء المكتبات، المسئولية عن التزويد فى اختيار المواد الثقافية والمقروءة وتقديمها للأطفال ذوى الاحتياجات الخاصة.

6- ويراعى أن تحتوى الكتب التى نختارها للطفل ذوى الاحتياج الخاص، على تعليمات أو إرشادات لأمين المكتبة والمعلم أو لمن سيتعامل مع هذه الكتب، تساعدهم على الوصول إلى أقصى درجة من الإفادة والتوصيل.

ويراعى فى هذه التعليمات التبسيط، ودرجة ونوع الإعاقة التى يعانى منه الأطفال، فكل درجة لها مستوى معين من التركيز، وكل نوع من الإعاقة له شكل من السلوك أو التيسير أو التسهيل.

فمثلاً الأطفال الذين يعانون من الاكتئاب الذى يدفعهم إلى الانعزال والانطواء، لابد أن تكون الموضوعات الموجهة إليهم مثيرة للبهجة، أو قصص دافعة إلى الحماس وحب الحياة.

وإذا كان الأمر يتعلق بالشعر، فلابد أن يكون الإيقاع فى الشعر واضحاً وبارزاً، مما يدفع روح وذهن الطفل إلى الحركة والبهجة.

وإذا تعلق الأمر بالرسوم، فلابد أن يكون التركيز على الألوان الفاتحة، والابتعاد عن القاتمة والسواد، ومن الضرورى أن تكون الحركة فى الرسومات واضحة وجذابة.

ولابد أن تكون هناك طرق لتوجيه الطفل نحو ابتكار أساليب تستخدم الموضوع الذى تدور حوله القصة أو القصيدة أو اللوحة؛ لاكتشاف خصوصية الطفل، وإمكانية دفعه نحو اكتشاف مواهبه وإبداع ما يستطيع عن طريق ما يحب من فنون.

الشروط الواجب توافرها فى أمين المكتبة الذى يتعامل مع الأطفال ذوى الاحتياجات الخاصة :

يقوم أمين المكتبة بدور رئيسى، فى الحد من تلك المشكلات التى يمكن أن يصادفها هؤلاء الأطفال ويسهم فى رعايتهم، وإعدادهم للحياة، وذلك من خلال عدد من الإجراءات كما يلى :

1- أن يحصل على القدر المناسب من التأهيل والتدريب الذى يؤهله للتعامل الفعال معهم

2- أن يقدم نفسه إليهم عند دخول المكتبة أو الاقتراب منهم.

3- أن تتسم الإجراءات المكتبية بالمرونة.

4- أن يوفر لهم القدر المناسب من الإرشاد لاستخدام المكتبة، بما يتلاءم مع إمكاناتهم وميولهم واهتماماتهم.

5- يراعى أمين المكتبة الفروق الفردية فى النمو، آخذاً فى اعتباره نوع الإعاقة التى يعانى منها الطفل واحتياجات الأطفال وتبايناتهم النمائية.

6- تتنوع الأنشطة المكتبية لتلائم احتياجات الأطفال.

7- يخطط الأمين للمشاركة الفعالة للمتخصصين والمتطوعين؛ لمساعدة الأطفال ذوى الاحتياجات الخاصة.

8- يتعرف على كيفية استخدام الأجهزة والمعدات التى يستخدمها الأطفال ذوى الاحتياجات الخاصة.

9- أن يقوم بتدريبهم على استخدام الوسائل التكنولوجية الحديثة.

10- يستخدم التقويم الأصيل لتحديد احتياجات الأطفال وتخطيط خبرات التعلم فى ضوء هذه الاحتياجات.

11- يقوّم الأنشطة التى يمارسها الأطفال ذوو الاحتياجات الخاصة.

12- يشارك فى الجهود المبذولة فى مجال تعليم الأطفال ذوى الاحتياجات الخاصة.

ب) القصة وطريقة تقديمها لذوى الاحتياجات الخاصة.

يستمتع الطفل المعاق عقلياً بالقصة مثله مثل أى طفل آخر، وتعتبر ساعة القصة التى تقدمها المكتبة، من الأوقات المحببة لكل من المستمع والراوى وتشكل كيفية جعل القصة ملائمة للطفل المعاق عقلياً، تحدياً للعاملين فى مجال ثقافة الطفل ذوى الاحتياجات الخاصة.

هذا الطفل لا يحتاج إلى قصة ذات مواصفات خاصة، وإنما يحتاج إلى أن نروى له القصة ذاتها التى تروى لزميله غير المعاق فى نفس عمره العقلى، لكن بأسلوب يوضح معانيها ويقربها له.

وهو يستمتع مثله مثل أى طفل آخر بتقليب صفحات الكتاب، لكن علينا أن نراعى أن تكون هذه الكتب مشوقة، ذات ألوان زاهية وصورة واضحة، تخاطب كل حواس الطفل (البصر - اللمس - السمع - الشم)؛ لتوضيح المعانى وتقريبها له، لتقدم له الترفيه مع التعليم.

فالطفل المعاق عقلياً قد يجد صعوبة فى فهم واستيعاب معانى القصة، لأسباب بعضها قد يتعلق بالقصة نفسها فتكون مثلاً:

أ) ذات معانى مجردة، لا تمثل شيئاً ملموساً بالنسبة للطفل.

ب) ذات أحداث كثيرة، يجد الطفل صعوبة فى تذكرها وبعضها قد يتعلق بالراوى مثل:

أ) أن يروى القصة بأسلوب رتيب لا يجذب انتباه الطفل.

ب) أن يروى القصة بألفاظ تفوق إمكانية الطفل اللغوية.

ج) أن يعتمد فى توصيل القصة على حاسة السمع فقط، دون إشراك بقية الحواس نظر - لمس - شم - تذوق - حركة.

د) أن يستطرد إلى مواضع جانبيه، لا صلة مباشرة لها بعقدة القصة.

ضرورة تعدد الوسائل لتوصيل القصة إلى الطفل :

أوضحت إحدى الدراسات أن هناك اختلافات فى خبرات كل طفل عند الاستماع إلى سرد قصص متنوعة، وأن فهم خبرات الأطفال المعوقين عقلياً عبر القصص، قد ساهم فى توضيح ظاهرة أن كل طفل معوق فريد فى نوعه ومختلف فى موقفه الخاص به عن الأطفال المعوقين الآخرين[14].

ولهذا اتضح أنه كلما تعددت الوسائل التى تستخدم لتوصيل القصة للطفل، وكلما تنوعت الأنشطة والألعاب المرتبطة بها، أصبح الطفل المعاق عقلياً أقدر على استيعابها والاستمتاع بها والاستفادة منها لغوياً أو إدراكياً، شكل ذلك فرصة جيدة لتصميم نشاط يشترك فيه كل من الطفل المعاق مع غير المعاق ويستمتع به كلاهما.

ومن الوسائل التى تم استخدامها لرواية القصة بطريقة حية ومشوقة ولكن بسيطة فى الوقت ذاته، استخدام العرائس، والأغانى، واستخدام الصور لإعادة قص القصة بمشاركة الطفل، وابتكار نشاط فنى مستوحى من القصة وإعداد ألعاب حركية أو غنائية أو إدراكية مستوحاة من القصة.

كيف نبث الثقة فى نفوس الأطفال والإيمان بقدراتهم :

وهناك كتب تطرح موضوعات وقصصاً تدفع الطفل لتجاوز إعاقته، أو على الأقل معالجتها، وإيقاف هذه الإعاقة عن النمو، هذه الكتب تلعب دوراً فى تقوية عزائم هؤلاء الأطفال، وتعمل على تحويل موضوع الإعاقة إلى وسيلة إنتاج حقيقية.

رابعاً: الاتجاهات الحديثة فى رعاية الأطفال ذوى الاحتياجات الخاصة:

الهدف الأول والأساسى من كافة أشكال الرعاية هو تمكين صاحب الاحتياج الخاص من التوافق والتكامل والاندماج مع المجتمع الذى يعيش فيه، وتمكينه من إعالة نفسه والاعتماد عليها والحياة المستقلة وتحقيق المواطنة الكاملة.

ومن أهم وأبرز الاتجاهات الحديثة فى رعايتهم ما يلى :

من الجدير بالذكر أن مشاركة أمين المكتبة فى البرامج التربوية، من الاتجاهات الحديثة

التى تم تبنيها؛ بسبب ما كشفت عنه الدراسات من أن مختلف برامج التربية تكون أكثر فعالية ونجاحاً عند مشاركة أمناء المكتبات فيها، ويزداد دور الأمين فى هذه البرامج بطبيعة الحال مع الأطفال ذوى الحاجات الخاصة [15].

2- الاتجاه إلى تقديم رعاية شاملة متكاملة للأطفال ذوى الاحتياجات الخاصة. تتناول هذه الرعاية احتياجاتهم الجسمية والنفسية والاجتماعية والتربوية والثقافية، ولا تقتصر على تقديم خدمة ورعاية لجانب دون الآخر.

وتتضمن الرعاية الثقافية إعداد مواد ثقافية ملائمة لمثل هؤلاء الأطفال، وتقع هذه المسئولية على عاتق أمين المكتبة والمسئولين عن التزويد فيها، مع مراعاة أن الأطفال ذوى الاحتياجات الخاصة لا يحتاجون لإعداد وسائط ثقافية من نوع جديد؛ لأن ما يصلح للطفل العادى يصلح للطفل المعوق، إذا قدمت لهم بوسيلة الاتصال المناسبة [16].

أثر استخدام التكنولوجيا الحديثة فى تعليم الأطفال والاستفادة من المصادر المكتبية :

إن الوسائل التكنولوجية الحديثة تعمل على زيادة فرص التعلم أمام الأطفال ذوى الإعاقات بشكل عام، وتساعدهم على اكتساب الاستقلالية والحركة، والتواصل، والاختيار، والسيطرة على البيئية، كما تسهم بشكل كبير فى اكتشاف جوانب قوتهم والتعرف عليها وتحديدها، إلى جانب التعرف الدقيق على جوانب الضعف أو القصور التى يعانون منها.

وهناك ثلاث مزايا رئيسية لاستخدام تلك الوسائل مع أولئك الأطفال هى :

1- أنها تمكن الطفل من تناول كل المكونات التى تتضمنها بيئة التعلم، والاستفادة منها.

2- يمكن من خلالها تحسين الأداء الأكاديمى لهؤلاء الأطفال.

3- أنها تسهم فى ارتفاع مستوى دافعيتهم بشكل كبير.

وجدير بالذكر أن الأطفال المعوقين بصرياً يمكنهم باستخدام مثل هذه الوسائل، أن يتعرفوا على الأخبار يومياً، وأن يتحركوا من مكان إلى آخر، ويستطيع الموهوبون موسيقياً من بينهم أن يقوموا بالتلحين أو التأليف الموسيقى، كما يمكن لهؤلاء الأطفال أيضاً أن يستخدموا الكمبيوتر فى سبيل إنجاز العديد من المهام التى لم يكن باستطاعتهم تناولها من قبل. ويؤكد لين (Lin) [17] أن استخدام تلك الأساليب، يمكن أن يعود بالعديد من الفوائد على أولئك الأطفال، من بينها ما يلى:

1- تحسين مستوى تحصيلهم الدراسى وزيادته.
2- مساعدتهم على إجادة المهارات اللازمة لأداء مختلف الأنشطة.
3- أنها تعمل كوسيلة لرفع مستوى دافعيتهم، وتحسين اتجاهاتهم نحو التعليم، وزيادة ثقتهم بأنفسهم وتقديرهم لذواتهم.
4- تحسين قدرتهم على تذكر وفهم المادة الدراسية.
5- أنها تعمل على تحسين مهاراتهم التنظيمية، ومهارات حل المشكلات من جانبهم.
6- تساعدهم على تحقيق الاستقلالية فى التعلم.
7- تزيد من فرص انغماس أفراد الأسرة فى عملية تعليم أبنائهم.
8- أنها تسهم كذلك بشكل فعال فى زيادة معارف ومهارات المعلمين وتحسينها.

ويشير شرودر **Schroeder** إلى أن الدراسات التى تناولت استخدام مثل هذه الوسائل فى هذا المضمار، كشفت عن أن الأطفال الذين قاموا باستخدامها، قد حققوا تفوقاً ملحوظاً على أقرانهم الذين لم يستخدموها، حيث تميز أداؤهم كثيراً عنهم فى اختبارات المهارات الأساسية، كما أن حوالى 96% من المعلمين والأبناء تقريباً يعتقدون أن استخدام الكمبيوتر فى هذا المجال، يعد بمثابة وسيلة تعليمية فعالة، وأن هؤلاء الأطفال يجدون متعة كبيرة فى أداء مختلف المهام والأنشطة باستخدامه، وأن درجاتهم تميل إلى التحسن من جراء ذلك[18]، كذلك فقد أوضحت نتائج دراسات أخرى أن مثل هذه الوسائل قد أدت إلى تحسين مفهوم أولئك الأطفال لذواتهم، وأدت إلى زيادة مشاعرهم حول فاعلية الذات واستحقاق الذات.

ومما تجدر الإشارة إليه أن الكمبيوتر الذى يتم استخدامه مع الأطفال ذوى الإعاقة البصرية، هو عبارة عن كمبيوتر ناطق يستخدم طريقة برايل، حيث يقوم هؤلاء الأفراد بإدخال نص إلى الكمبيوتر مكتوب بطريقة برايل، إذ تكون لوحة المفاتيح الخاصة بالكمبيوتر معدة بطريقة برايل، فتحدث بالتالى تغذية راجعة عبارة عن نطق لتلك الكلمات من خلال الكمبيوتر، وكذلك يمكن عن طريق هذا الكمبيوتر الاتصال بشبكة الانترنت والاستفادة من المعلومات التى تعرضها. وبذلك تلعب الوسائل التكنولوجية الحديثة دوراً مهماً بالنسبة لهؤلاء الأطفال حيث تزيد من دافعيتهم للتعلم؛ مما يحسن من مستوى تحصيلهم، ويساعدهم على الاستفادة من كل المصادر المتاحة فى بيئة التعلم، وهو ما يعمل على تطوير وتنمية جوانب القوة لديهم، ويحد بالتالى من نواحى ضعفهم وما قد يرتبط بها من متغيرات.

خامساً: الأدب والمواد المقروءة التى تقدم للأطفال المعاقين

أولاً : فى مصر والعالم العربى :

قد يتبادر إلى الذهن السؤال المهم التالى :

ماذا يتوافر فى مصر من أدب ومواد مقروءة للأطفال ذوى الاحتياجات الخاصة ؟ وتقتضى الأمانة الاعتراف بأنه لا يتوفر فى المجتمع المصرى وربما العربى على الإطلاق، ما يمكن تسميته بالأدب الموجه للأطفال ذوى الحاجات الخاصة، باستثناء بعض الكتب الأدبية التى أعدت بطريقة برايل لتناسب فاقدى البصر.

كما يمكن القول دون تجاوز الحقيقة بأن الصعيد الأعظم من المواد المقروءة التى تقدم للأطفال ذوى الاحتياجات الخاصة فى مصر، تنحصر فى المواد التعليمية التى تقدم لبعض فئات الإعاقة فى مصر والتى تتم فى إطار مجالين أساسين هما :

1- مجال التربية الخاصة الذى تتولاه وزارة التربية والتعليم :

والذى يقدم المناهج والمقررات الدراسية وبعض البرامج التربوية لثلاث من فئات الإعاقة البصرية والسمعية والعقلية على التوالى: وعند النظر فى واقع مناهج المعاقين عقلياً فى مدارس التربية الفكرية، نجد فيها قصوراً شديداً نظراً لاعتمادها على مناهج الأطفال العاديين فى مدارس التعليم العام، ففى مرحلة التهيئة ومرحلة التعليم الابتدائى، يتم انتقاء المنهج من الكتب المقررة على أطفال الروضة، والكتب المقررة على الصف الأول والثانى والابتدائى من التعليم العام. والموضوعات المقررة على مرحلة الإعداد المهنى مأخوذة من كتابى الأمن الصناعى والسلامة المهنية المقررة على طلاب المدارس الثانوية الصناعية[19].

على الرغم من أن هؤلاء الأطفال يختلفون عن الأطفال العاديين فى خصائصهم واحتياجاتهم، ويحتاجون إلى برامج خاصة تلبى احتياجاتهم، وتساعد على تنمية مهارات التكيف المختلفة التى تساعد على الاندماج مع المجتمع الذى يعيشون فيه، وتجعلهم يعتمدون على أنفسهم فى الحياة وسط أقرانهم من الأطفال العاديين.

أثبت بعض الباحثين أن استخدام مدخل المنهج الوظيفى الذى يعتمد على استخدام المعرفة والمهارات الوظيفية، فعال فى تربية الأطفال المعاقين عقلياً القابلين للتعلم، كما أنهم أشد احتياجاً لمثل هذا المنهج عن المنهج التقليدى[20].

ومن الجدير بالملاحظة أن الاهتمام المصرى برعاية وخدمة الأنواع المختلفة من الإعاقة قد بدأ مبكراً، حيث أنشات فى عام 1974 أول مدرسة خاصة لتعليم المكفونين والصم.

كما أنشئت وزارة التربية والتعليم الإدارة العامة للتربية الخاصة فى الخمسينات، وبدأت جهودهما مع المكفوفين ثم المعوقين عقلياً.

2- مجال التأهيل والتدريب المهنى وتختص به وزارة الشئون الاجتماعية :

يضم جميع الجهود التى تبذل لتدريب الأطفال والمراهقين المعوقين (بصرياً وسمعياً وحركياً) وتأهيلهم للالتحاق بمهن أو حرف تناسب قدراتهم.

ويشير التقرير السنوى عن الإعاقات ومؤسسات رعاية وتأهيل المعاقين فى الوطن العربى لعام 2003 الصادر عن المجلس العربى للطفولة والتنمية، إلى بيانات وردت من عشرة دول عربية عن أعداد مراكز تأهيل الأطفال ذوى الاحتياجات الخاصة، حيث بلغت فى المغرب 47، ليبيا وسوريا 45 فى كل منهما، السودان 27، مصر واليمن 24 لكل منهما والبحرين 21، قطر 6، عمان 5.

الجدول رقم (2) - يوضح أعداد مراكز تأهيل الأطفال المعاقين أقل من 18 سنة فى دول الوطن العربى، حول عام 2000 - 2001

م	الدولة	حكومي	غير حكومي	إجمالي	ذهنية	جسمية
1	البحرين	5	16	21	12	9
2	السعودية	21	3	24	19	5
3	السودان	2	25	27	25	2
4	سوريا	20	25	45	41	4
5	عمان	1	4	5	-	-
6	قطر	2	4	6	4	2
7	ليبيا	45	-	45	8	37
8	مصر	24	-	24	-	24
9	المغرب	-	-	47	17	30
10	اليمن	19	5	24	12	12

من الجدول السابق يتضح أن جزءاً من هذه المراكز يتبع الحكومات بنسبة متفاوتة تبلغ 100% فى مصر وليبيا، ومعظم المراكز فى السعودية واليمن، وبأعداد أقل عن تلك التى تتبع مؤسسات غير حكومية فى كل من: البحرين، تونس، السودان، سوريا، عمان، قطر.

وحول توزيع هذه المراكز حسب نوع الإعاقة (ذهنية - جسدية)، نجد أن عدد المراكز الخاصة بالإعاقة الذهنية، يعلو نظيره المخصص للإعاقة الجسدية فى كل من: البحرين، تونس، السعودية، السودان، والعكس بالنسبة إلى ليبيا، المغرب، ويتساوى عدد المراكز فى الحالتين فى اليمن.

هذه هى الجهود الرسمية فى مجال الخدمة التربوية والثقافية للأطفال ذوى الاحتياجات الخاصة، وهى جهود على أهميتها لم تتصد بشكل مباشر وفعال لإعداد المواد الأدبية والثقافية لمختلف فئات ذوى الاحتياجات الخاصة.

3- جهود ومساهمات الجمعيات والمؤسسات الشعبية التطوعية :

إن كانت قد بدأت فى الظهور من وقت طويل، إلا أن أعدادها وحجم مساهماتها قد زادت كثيراً فى المرحلة الراهنة.

وتسعى هذه الجمعيات والمؤسسات لتقديم الخدمات التربوية والرعاية بمختلف أشكالها لبعض فئات المعوقين فى مصر وبصفة خاصة الإعاقة العقلية . ومن أهم الجهات ما يلى :

1- جمعية الحق فى الحياة.

2- جمعية سيتى أو كريتاس مصر.

3- جمعية الرعاية المتكاملة.

4- مركز الأطفال ذوى الاحتياجات الخاصة بالزيتون.

5- جمعية صوت المعاق.

6- الجمعية المصرية لرعاية الفئات الخاصة بالمعوقين.

7- مركز معوقات الطفولة - جامعة الأزهر.

8- جمعية الترابط الاجتماعى.

9- جمعية الغد المشرق.

10- جمعية آباء وأبناء.

11- جمعية النور والأمل.

وتبذل الجمعيات والهيئات والجهات السابقة جهوداً مضنية، لتقديم الخدمات وأشكال الرعاية التربوية والتأهيلية والثقافية والاجتماعية للأطفال المعوقين وأسرهم، وتحاول جاهدة

إعداد وتوفير بعض أشكال المواد المقروءة وقدر قليل من الكتب والمواد الأدبية والقصص، التى يمكن أن تساعد على تنمية الأعداد المحدودة من الأطفال المعوقين عقلياً الذين تستطيع رعايتهم.

الدوريات المخصصة للطفل المعوق فى العالم العربى:

مجلات الأطفال الأسبوعية :

يشير التقرير الإحصائى السنوى (2002) عن واقع الطفل العربى، إلى عدد الدوريات الأسبوعية التى وردت من أربع دول فقط، هى: الأردن وعمان (ثلاث مجلات) السعودية خمس مجلات، ليبيا مجلة واحدة.

مجلات الأطفال الشهرية :

تراوحت الأعداد المناظرة لمجلات الأطفال الشهرية والتى ذكرتها خمس دول، بين مجلة واحدة فى كل من السودان وعمان، وثلاث مجلات فى كل من فلسطين وليبيا، 22 مجلة فى الأردن، أما باقى الدول العربية فلم يرد منها بيانات بخصوص هاتين الجزئيتين[21].

وإذا كان واقع تربية الأطفال ذوى الاحتياجات الخاصة بالصورة التى استقرئنا ملامحها فى السطور السابقة، يبوح بسلبيات كثيرة، بالرغم من الجهود السابقة وإن كانت جميعها جهوداً مشكورة ومقدرة تماماً، وتتمشى مع أحدث التوجيهات التربوية الحديثة فى مختلف دول العالم، وتعتمد بشكل أساسى على الجهود الأهلية والتطوعية لرعاية ذوى الاحتياجات الخاصة. إلا أنها ما زالت جهوداً فردية معزولة ينقصها التنظيم والتنسيق لتوحيد الجهود، كما ينقص أفرادها التدريب الأساسى اللازم للقيام بالمهمة الإنسانية الخطيرة.

سادساً: الدراسة الميدانية:

بالنسبة لمحافظة الغربية :

تهدف الدراسة إلى التعرف على الواقع التربوى للأطفال المعوقين فى محافظة الغربية، وتوضيح مدى مساهمة المكتبات فى العملية التربوية.

وقد تم اختيار مدارس العينة لعدة أسباب منها :

1- أنها تمثل المدارس النموذجية على مستوى المحافظة، من حيث توافر الإمكانات المادية والبشرية، ومن ثم فإنها تقدم أفضل صورة للفرص التربوية للأطفال المعوقين.

2- يوجد بها عدد كبير من التلاميذ.

3- أنها مدارس مشتركة تجمع بين البنين والبنات؛ مما يجعل النتائج أكثر دافعية.

4- يوجد بها عدد كبير من المعلمين.

المنهج المستخدم :

استخدم منهج دراسة الحالة للتعرف على حجم مشكلة الأطفال المعوقين، ورصد واقع تربيتهم فى مصر ومحافظة الغربية، من خلال جمع البيانات والإحصاءات وتحليلها وتفسيرها؛ حتى يمكن التوصل إلى بعض الآليات والإجراءات التى توفر أكبر قدر من الفرص التربوية.

كما تستخدم المقابلة المقننة كأداة للبحث مع إعداد قائمة مراجعة، لتضم عناصر البحث المراد الاستفسار عنها، حيث تم إعدادها فى ضوء الإطار النظرى وإجراء عدة مقابلات مفتوحة مع بعض المدرسين وأمناء المكتبات العاملين فى المجال، وبعض الأخصائيين الاجتماعيين والنفسيين، وتتكون قائمة المراجعة من خمسة محاور: الأول شروط الالتحاق من الأطفال، والثانى الإمكانات المادية، والثالث بالمناهج وطرق التدريس وعلاقته بالمكتبة، والرابع الخاص بالتمويل، والخامس الخدمات المكتبية التى تخدم العملية التربوية.

عينة البحث :

تتكون من 5 مدارس وهى:

1- الأمل للصم.	(ابتدائى)
2- التربية الفكرية	(ابتدائى)
3- الأمل للصم	(إعداد مهنى)
4- التربية الفكرية	(إعداد مهنى)
5- معهد النور للمكفوفين	(إعداد مهنى)

جدول رقم (3) - بيان إحصائى بمدارس المعوقين فى محافظة الغربية

	المدارس	البنين	البنات	الجملة
التربية الفكرية	16	445	254	**699**
الأمل (أ)	6	249	199	**448**
النور (أ)	1	24	16	**40**
التربية الفكرية (د)	4	130	52	**182**
الأمل (د)	2	141	94	**235**
النور (د)	1	8	10	**28**
التربية الفكرية (ث)	-	-	-	**-**
ابتدائي الأمل (ث)	2	109	71	**180**
النور (ث)	1	14	20	**34**
	33	%61	%39	**1846**

1- يتضح من الجدول رقم (3) قلة عدد الأطفال المعوقين الملتحقين بالمدارس بمحافظة الغربية، حيث لم يزد عددهم عن 1846 طفلاً وطفلة على الرغم من الزيادة فى تعداد السكان، حيث تعد من المحافظات الكبيرة، بالإضافة إلى أنها من المحافظات الريفية التى يزداد فيها عادات زواج الأقارب ومن ثم حالات الإصابة بالإعاقات المختلفة.

2- قلة عدد البنات الملتحقات بالمدارس الخاصة بالمعوقين، حيث لم يزد عددهن عن 716 طفلة بنسبة 39%، بينما يصل عدد البنين إلى 1130 طفل بنسبة 61%، مما يؤكد تفاوت الفرص التربوية بينهما.

3- عدم وجود مدارس فكرية ثانوية فى المحافظة، مما يعنى عدم مواصلة التعليم بعد مرحلة التعليم الأساسى.

4- عدم وجود مدارس إعدادية مهنية فى بعض مدن المحافظة مثل مدينة السنطة، سمنود، كفر الزيات.

5- تعانى بعض المدارس من عدم تسلسل الصفوف الدراسية ومواصلتها فى مرحلة التعليم الأساسى فى معظم مدن المحافظة، حيث يوجد الصف الأول ثم الثالث ثم الخامس.. وهكذا نتيجة لارتفاع نسب التسرب والغياب، حيث تزيد فى بعض المدارس عن 50%

حيث يتم استغلال هؤلاء الأطفال من قبل أولياء الأمور فى الأعمال الزراعية والممارسة لبعض المهن اليدوية، مما يدر عليه ربحاً مادياً مجزياً.

6- تركز المدارس الخاصة بالمعوقين فى المدن، ولا يوجد فى الريف أى نوع من تلك المدارس، مما يؤدى إلى زيادة نسب المعوقين التى لا تلتحق بتلك المدارس.

فى ضوء مما سبق، يتضح عدم تحقيق تكافؤ الفرص التربوية لمعظم الأطفال المعوقين بالمحافظة.

وتوضح الدراسة الميدانية ما يلى:

أولاً: شروط الالتحاق:

اتضح من الدراسة الميدانية، أن الالتزام بمراعاة تطبيق الاختبارات النفسية على الأطفال، لا يتم إجراؤه فى أى من المدارس السابقة التى تم اختيارها، حيث تجمع بين الأطفال بدرجات الإعاقة المختلفة، ولا تراعى الميول والاستعدادات والفروق الفردية بينهم.

ثانياً: الإمكانيات المادية:

اتضح من الدراسة الميدانية أن نسبة كثافة الفصول الدراسية مرتفعة، حيث تزيد عن 15 تلميذ فى الفصل الواحد، ففى مدرسة الأمل للصم 17 تلميذ تليها مدرسة التربية الفكرية (ابتدائى) 14 تلميذ، وأقلها كثافة معهد النور للمكفوفين 7 تلاميذ.

جدول رقم (4) يبين كثافة الفصول المدرسية

اسم المدرسة	الكثافة
الأمل للصم (إعداد مهنى)	17
التربية الفكرية (ابتدائى)	14
التربية الفكرية (إعدادى مهنى)	13
الأمل للصم (ابتدائى)	11
معهد النور للمكفوفين (ابتدائى)	7

ويتضح من الدراسة الميدانية أيضاً نقص الخامات اللازمة للمجالات العملية من المعامل والورش فى الخمس مدارس.

مما سبق، يتضح أنه يوجد ارتفاع فى كثافة الفصول ونقص فى الأدوات والأجهزة لممارسة الأنشطة المدرسية، والتى تعد من أهم عناصر العملية التربوية للأطفال المعوقين.

ثالثاً: المناهج وطرق التدريس:

ارتفاع نسبة الخبراء والمعلمين الذين يؤكدون، أن المناهج لا تراعى مواصلة التعلم إلى المرحلة الجامعية، وقلة مراعاة المناهج لميول وقدرات الفروق الفردية بين التلاميذ، حيث وصلت نسبة الأجابة إلى 90% من عدد المدرسين والخبراء التى تمنهم الدراسة فى مجال الطفل المعوق 100 مدرس وخبير في مجال الطفل المعوق.

ويتضح مما سبق، قلة مساهمة المناهج وطرق التدريس فى تحقيق رغبة الكثير فى مواصلة التعلم الجامعى، مما يجعل نظام التعليم مغلقاً، بالإضافة إلى تطبيق نفس المقررات التى تطبق على الأطفال العاديين، مما يجعلها غير ملائمة للكثير منهم، وقلة الاستفادة من التطورات التكنولوجية والوسائل التعليمية الحديثة التى تسهل كثيراً من صعوبات التعلم التى تواجه أطفالنا المعوقين.

رابعاً: التمويل:

يتضح من الدراسة الميدانية ما يلى:

1- إحجام معظم الشركات والهيئات والمصانع والبنوك، عن المساهمة فى بناء وتحسين العملية التربوية بمدارس المعوقين.

2- قلة الاستفادة من الهيئات العربية والدولية العاملة فى مجال الإعاقة.

3- زيادة نسبة المعلمين الذين يرون قلة الميزانية المخصصة لمتطلبات العملية التربوية بتلك المدارس، حيث كانت النسبة 95 مدرس من 100 مدرس وأمين مكتبة.

فى ضوء مما سبق، يتضح أن النقص فى تدبير الموارد المالية وقلة مساهمة البنوك ورجال الأعمال والجهود الذاتية والشعبية، يؤثر سلبياً على تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص التربوية.

خامساً: مشاركة المكتبات فى العملية التربوية:

أولاً: تكوين المجموعات:

1- لا يوجد فى المكتبات المختارة إلا قدر قليل من الكتب والمواد الأدبية، التى تساعد على تنمية أعداد محدودة من الأطفال المعوقين عقلياً تستطيع مساعدتهم.

2- توجد مجموعة قليلة من الكتب بالحروف البارزة، ولكنها لا تفى باحتياجات الطلاب.

3- لا توجد مجموعات من الكتب تساعد الأمين والأطفال الأسوياء، لتعلم لغة الإشارة للتفاهم مع الأطفال الصم.

4- لا تتوفر الكتب التى تساعد الطفل السوى على أن يتقبل زميله من أصحاب الاحتياجات الخاصة.

5- هناك فجوة بين ما تقدمه المكتبات من كتب، وبين المنهج الدراسى المقرر، فى حين أنه يجب أن تكون المكتبة المدرسية جزء لا يتجزأ من المنهج الدراسى، حيث إنها فى الأساس تخدم هذا المنهج. وهذا ما تؤكده الاتجاهات الحديثة، حيث أثبتت التجارب أن مشاركة أمين المكتبة فى البرامج التربوية، يرفع من كفاءة العملية التربوية.

ومما سبق يتضح أننا فى أمس الحاجة إلى أن يتعلم الأمناء الذين يعملون فى مجال الأطفال المعوقين، حسن اختيار مجموعات المكتبة لتلبى الاحتياجات الخاصة لهذه الفئة من الأطفال.

ثانياً : الأنشطة :

لا يوجد فى المكتبات من الخدمات والأنشطة الثقافية والفنية، إلا القليل والنادر باستثناء ما يتم فى مدرسة التربية الفكرية (إعداد مهنى)، من اختيار قصة ما والقيام بتمثيلها على المسرح، ويقوم بالتمثيل الأطفال أنفسهم وهذا النشاط يتم مرة كل سنة.

ثالثاً : خدمة الإرشاد والتوجيه :

1- يقوم الأمناء فى المكتبات بتوفير تلك الخدمة، ولكن تقدم بصورة لا تناسب الطفل المعوق، وذلك نتيجة لصعوبة الإجراءات والأساليب التى تتم بها عملية الإرشاد، مع عدم مراعاة الفروق الفردية بين الطلاب المعوقين.

2- لا تتم أى مساعدة للطالب من جانب أمين المكتبة لاختيار الكتاب أو القصة الملائمة له، مما ينتج عنه عزوف الطلاب عن القراءة.

رابعاً : التدريب :

يتضح من الدراسة الميدانية، قلة الدورات التدريبية التى يتلقاها الأمناء فى تلك المكتبات، على الرغم من أهمية التدريب الذى يؤهل أمين المكتبة للتعامل مع تلك الفئة.

خامساً : استخدام الوسائل التكنولوجية :

يتعلل المسئولين عن المكتبات عدم اقتنائها الوسائل التكنولوجية الحديثة، بقلة الميزانية المخصصة وضعف الموارد المالية المتاحة لديها، مما أدى إلى نقص التجهيزات الحديثة مثل استخدام الكمبيوتر الناطق الذى يستخدم طريقة برايل، ويمكن عن طريقه استخدام الإنترنت.

ولابد أن يتم الاستعانة بالوسائل التكنولوجية الحديثة؛ لأنها تلعب دوراً مهماً بالنسبة لهؤلاء الأطفال، حيث تزيد من دافعيتهم للتعلم، مما يحسن من مستوى تحصيلهم، ويساعدهم على الاستفادة من كل المصادر المتاحة فى المكتبة.

وهكذا نستنتج مما سبق، أن واقع تربية الأطفال ذوى الاحتياجات الخاصة، بالصورة التى استقرءنا ملاحمها من السطور السابقة، يبوح بسلبيات كثيرة ولابد أن نعترف بأن الخدمات المعدة لتلبية احتياجات هؤلاء الأطفال، قليلة وغير كافية وتقدم بطريقة غير مناسبة لهم.

وإذا سلمنا بأن فعالية المكتبة المدرسية يمكن أن تسهم فى تكريس الحقوق الاجتماعية والثقافية لجميع الأطفال منذ البداية، ودون استثناء لأى منهم، وتحقيق كل احتياجاتهم من كل الإمكانات المتاحة، فإن هذا يدفعنا للسؤال التالى :

هل مناخ المكتبة المدرسية الحالى ومناخ المدرسة ككل، يسمح بتلبية احتياجات هؤلاء الأطفال ؟

والإجابة الطبيعية بالنفى، فى ظل قصور فى الموارد المتاحة، وضعف المجموعات وعدم ملاءمتها للإعاقات المختلفة.

وما يقال عن المجموعات يقال عن أمين المكتبة وكفاءته، فى التعامل مع شريحة عريضة من الأطفال على الرغم مما بينهم من تفاوت، كما أنه أعد أصلاً للتعامل مع الأطفال العاديين، حيث لا تتضمن أساليب الإعداد الحالية فى غالبية الدول العربية، إن لم يكن جميعها أساليب خاصة للتعامل مع الأطفال ذوى الحاجات الخاصة.

وفى النهاية لابد أن نعترف بأن الحقوق التربوية والثقافية للأطفال ذوى الحاجات الخاصة، تقتضى عملاً أكثر جدية، وتأصيلاً أكثر فى عمل وفكر مختلف الأطراف المعنية.

إن تربية ورعاية الأطفال ذوى الحاجات الخاصة، لم تعد أبداً عملاً خيرياً أو منحة تقدم لهؤلاء الأطفال، بل إنها حقوق أساسية لهم تستوجب النضال الفعّال والمؤثر لضمان تعزيزها فى الواقع العربى.

سادساً : تصور مقترح للأقسام المختلفة للمكتبة وما يمكن أن تقدمه من خدمات وأنشطة لرعاية الأطفال ذوى الاحتياجات الخاصة :

إن الهدف الأساسى من كافة أشكال وأنواع الرعاية، التى تقدم للأطفال ذوى الاحتياجات الخاصة بما فيها الرعاية الثقافية، هو تمكين هؤلاء الأطفال من الاعتماد على أنفسهم والتمكن من الحياة المستقلة؛ سعياً لتحقيق دمجهم واستيعابهم دمجاً كاملاً مع مجتمعاتهم.

وقد أكدت مختلف النظريات والتوجيهات النفسية والتربوية الحديثة، التى تصدت لموضوع دمج الأطفال ذوى الاحتياجات الخاصة مع الأطفال العاديين حتى فى تعليمهم، على أن الأنشطة المدرسية والترفيهية والثقافية، هى أنسب المواقف التى يسهل فيها الدمج، كما أنها أنسب الطرق والوسائل والاستراتيجيات وأكثرها فعالية فى تحقيق دمج واستيعاب هؤلاء الأطفال مع الأطفال العاديين ومع المجتمع بشكل عام.

ويبدو دور الأنشطة المكتبية مهماً وضرورياً سواء للعاديين أو للأطفال المعاقين حيث إنها وسيلة للتغلب على العديد من المشكلات الناتجة عن الإعاقات التى يعانون منها، وتعتبر تلك الأنشطة الوسيلة المثلى للتغلب على هذه المشكلات، كما أنها إذا قدمت بصورة متكاملة متناسقة، يمكنها أن تؤدى إلى إكساب المعاق السلوك الاجتماعى المطلوب، كما تعمل على التخلص من العديد من السلوكيات الخاطئة وبالتالى تساهم فى زيادة النضج الاجتماعى والتغلب على المشكلات المصاحبة للإعاقة، وفى هذا تؤكد إحدى الدراسات (22) ضرورة توافر برامج متكاملة للأنشطة، تضمن أطفالاً معاقين وأطفالاً عاديين حيث تسهم هذه البرامج فى تغيير الأفكار الاجتماعية، وفى نفس الوقت تستخدم المصادر الثقافية بطريقة أكثر فاعلية، وتساعد الأطفال المعاقين على أن يتعلموا فى نفس البيئات العادية، وتفى بحاجة الطفل للتفاعل مع بيئة متقدمة نامية فيها كحد أكبر له.

نتيجة لذلك، يكون من الضرورى فى هذه الدراسة، القيام بمحاولة جادة لشرح وتوضيح ما يمكن للأقسام المختلفة، والأنشطة المختلفة التى تمارس بالمكتبات للطفل القيام به؛ لتثقيف ورعاية الأطفال ذوى الاحتياجات الخاصة، إلا أنه من الضرورى قبل الدخول فى تفاصيل هذه الأقسام والأنشطة، التأكيد على ضرورة أن يراعى عند تصميم هذه المراكز وكافة ما بها من أقسام، أن يتوافر بها المتطلبات الضرورية واللازمة، لجعل جميع هذه الأماكن متاحة، ويمكن لذوى الاحتياجات الخاصة بمختلف ثقافتهم الوصول لها دون عناء.

وقد قسمت إيمان كاشف[23] الأنشطة المكتبية إلى ثلاثة أنواع :

أ) **أنشطة ثقافية** : مثل جماعة الصحافة، والمسابقات الثقافية.

ب) **أنشطة فنية** : ويتم فيها الاستعانة بالمصادر المناسبة فى أداء مثل هذه الأنشطة مثل أنشطة الموسيقى والرسم والتمثيل.

ج) **أنشطة علمية** : مثل أنشطة جماعة العلوم - الزراعة - البيئة وتقدم الأقسام المكتبية المقترحة ثم يلى شرح توضيحى لأهم الأنشطة التى يمكن ممارستها بكل من هذه الأقسام.

الأقسام المختلفة للمكتبة التى يمكن أن تقدم الرعاية الثقافية للأطفال ذوى الاحتياجات الخاصة :

كهدف طموح يخطط لأن تحتوى المكتبة النموذجية على الأقسام التالية :

1- حديقة أو فناء مجهز بألعاب الأطفال الخارجية.

2- دار حضانة أو روضة أطفال نموذجية بالنسبة لمكتبة المدرسة الابتدائية.

3- متحف طفل ومتحف لتبسيط العلوم.

4- مكتبة طفل (قاعة للكتب المختلفة).

5- مكتبة لعب Toylibrry

6- قاعة وسائط متعددة Multi Medi مزودة بالمعدات اللازمة من كمبيوتر وإنترنت وغيرها من الوسائط.

7- معمل إعلامى متطور.

8- غرفة موسيقى ومرسم للأطفال.

9- مسرح طفل.

10- قاعة سينما.

11- مركز تدريب متعدد الوظائف يضم مركزاً للإرشاد الأسرى.

12- غرفة مصادر Resource room بها أخصائيون نفسيون واجتماعيون وتربويون يتعاونون مع أمين المكتبة فى تقديم الخدمات.

وفيما يلى توضيح أهم الأنشطة والخدمات التى يمكن ممارستها بكل قسم من الأقسام السابقة :

القسم الأول :

الحديقة الخارجية أو الفناء المزود بالألعاب الخارجية، التى يمكن أن يشارك فيها الأطفال ذوى الاحتياجات الخاصة، تحت إشراف أمين المكتبة المتخصص، وبمساعدة الأطفال العاديين وأسر ذوى الاحتياجات الخاصة لأهمية الدمج فى برامج الترويح.

القسم الثانى :

دار حضانة أو روضة نموذجية، يمكن أن يدمج فيها الأطفال ذوى الاحتياجات الخاصة مع الأطفال العاديين، مع وجود متخصص فى نوع الاحتياجات الخاصة، وكذلك مع توجيه وتعاون مع غرفة المصادر بنوع الأدوات الملائمة لهؤلاء الأطفال، وتلك مرحلة رياض الأطفال.

القسم الثالث :

متحف طفل ومتحف لتبسيط العلوم، يحتوى على المواد والأنشطة والأعمال المجسمة، ومختلف ما يلزم متحف الطفل الحديث من مواد وكذلك الأدوات والمواد اللازمة لتبسيط العلوم للأطفال، والتى يمكن أن يشاهدها ويشارك فيها ذوو الاحتياجات الخاصة.

القسم الرابع :

مكتبة طفل حديثة، تقدم بها مختلف الخدمات المكتبية الحديثة وبشكل خاص:

- رواية القصة.
- مسرح العرائس.
- مسرحة المناهج.
- مسرح للطفل الخاص.
- المسابقات.
- وبرامج القراءة المواجهة.

القسم الخامس :

مكتبة لعب : تعد اللعب فى الورشة الملحقة بها، ونقتنى اللعب التربوية الملائمة للأطفال ذوى الاحتياجات الخاصة وتعيرها لهم.

القسم السادس :

قاعة وسائط متعددة : تحتوى على كافة الوسائط اللازمة، والتى يمكن أن يستخدمها الأطفال ذوو الاحتياجات الخاصة مثل الكمبيوتر وغيرها، بشرط توفير التكنولوجيا الحديثة التى تساعد الأطفال المعاقين على التعامل مع مختلف هذه الأجهزة.

القسم السابع :

معمل إعلامى متطور لإعداد الأفلام القصيرة والأفلام التسجيلية والتعليمية والتربوية والثقافيات والنشرات والكتيبات الإرشادية، لتسجل ما يقوم به الأطفال من أنشطة مثل المسرحيات والألعاب وكذلك إعداد المواد الإعلامية التى تساعد فى مسرحة المناهج وتمثيل القصص وقراءتها.

القسم الثامن :

غرفة للموسيقى ومرسم للأطفال، على أن تزود بجميع المواد اللازمة، للتعرف على الآلات وطريقة التدريب عليها، والاستعانة بالمؤهلين لتدريب هؤلاء الأطفال ورعايتهم.

القسم التاسع :

قاعة السينما ، يمكن أن تعرض الأفلام التى تمس قضايا الطفل ذوى الاحتياجات الخاصة، وتقدمها للأطفال الآخرين وأسرهم، وكذلك أفلاماً يمكن للأطفال ذوى الاحتياجات الخاصة مشاهدتها والاستمتاع بها، واستخدامها فى تلك الأفلام فى برامج للقراءة الموجهة.

القسم العاشر :

مركز أو غرفة المصادر، وهذه أهم الأقسام على الإطلاق، ويجب أن يتوفر بها النفسيون والاجتماعيون والتربويون اللازمون لاكتشاف ذوى الاحتياجات الخاصة، وذلك بالتعاون مع أمين المكتبة المتخصص، وتحديد نوع ودرجة الإعاقة، ووضع البرامج الثقافية والتربوية الملائمة لهم، وبالتعاون مع أسرة المكتبة وإرشادهم وتوجيههم لسبل التعاون مع الأطفال.

القسم الحادى عشر :

مركز تدريب متعدد الوظائف ، يقوم الأخصائيون فى هذا المركز بتدريب:

- جميع العاملين بالمكتبة على سبل رعاية وتنمية وتثقيف الأطفال ذوى الاحتياجات الخاصة والتعامل معهم.
- التوعية والإرشاد للأسرة.
- تدريب الأطفال المعوقين على جميع الأنشطة المكتبية.
- تدريب الأطفال العاديين على سبل التعامل مع الطفل المعوق.

سابعاً : بعض التساؤلات التى تطرح للمناقشة :

1- هل بالإمكان توفير الإمكانيات اللازمة، للقيام بحصر شامل وكامل لمختلف الأطفال ذوى الاحتياجات الخاصة، ومعرفة أماكن تواجدهم والحجم الحقيقى للخدمات وأشكال الرعاية التى تتوفر لهم فى المجتمع المصرى والمجتمعات العربية ؟

2- هل بالإمكان السعى بكافة السبل والطرق والوسائل، لزيادة التنسيق والتكامل بين الجهات والهيئات العاملة فى هذا المجال، وبشكل خاص بين الجهود الحكومية وغير الحكومية للعمل على تجنب الجهود وتجنب الازدواجية ؟

3- هل بالإمكان السعى لرفع كفاءة جميع العاملين والمتعاملين مع الأطفال ذوى الاحتياجات الخاصة، سواء المعلمين أو أمناء المكتبات أو الإداريين عن طريق برامج التدريب الملائمة والفعالة ؟

4- هل بالإمكان حصر الموجود من المواد الثقافية والمقروءة، وخاصة الأدبية منها التى تتوفر فى مصر والعالم العربى التى تصلح للأطفال ذوى الاحتياجات الخاصة ؟

5- ما مدى إمكانية قيام كتَّاب الأطفال لدينا بمهمة إعداد المواد الثقافية والأدبية لهذه الفئات؟

6- ألا يوجد بين ناشرى كتب الأطفال فى مصر والعالم العربى، من يتصدى لمهمة نشر مثل هذه الكتب، وهى بالإضافة لإنسانيتها، قد تؤدى لضمان التوزيع بسبب ندرة المتوفر من هذه المواد ؟

7- ما مدى إمكانية قيام مكتبات متخصصة لهذه الفئة من الأطفال؛ لتكون أماكناً يلتقى فيها المعوقون مع أفراد متخصصين ومؤهلين ومدربين يقدمون لهم الإرشاد والدعم، وكيفية دمجهم مع المجتمع الذى يعشيون فيه ؟

8- ألم يحن الوقت للتصدى لمهمة إعداد مواد ثقافية وأدبية للأطفال المعوقين ونشر الخبرة بين المكتبيين، وتنمية قدراتهم على حسن اختيار الكتب التى تقدمها لهذه الفئة، طبقاً لاحتياج كل فئة، مع مراعاة الفروق الفردية بين فئات الإعاقة الواحدة ؟

9- ألم يحن الوقت لتفعيل العلاقة بين المدرسة والمكتبة المدرسية، عن طريق النهوض بالمكتبات وجعلها جزءاً لا يتجزأ من المنهج الدراسى ؟

10- هل بالإمكان استقطاب المزيد من الجهود الشعبية التطوعية، خاصة من بين المستثمرين

المصريين والعرب ورجال الأعمال؛ لتقديم الدعم اللازم لرعاية الأطفال ذوى الاحتياجات الخاصة، بما فى ذلك تدريب المتطوعين والتنسيق بين الجهات العاملة فى هذا المجال ؟

11- هل أجهزة الإعلام الجماهيرية على استعداد لزيادة الجرعة، التى تقدمها حول ذوى الاحتياجات الخاصة، بما يساعد على إرشاد وتوجيه أسرهم، وتغيير الاتجاهات السائدة نحوهم بما يساعد على دمجهم فى النهاية مع المجتمع ؟

12- هل بالإمكان قيام السادة الكتاب والأدباء والمؤلفين لدينا، بالكتابة عن مختلف فئات ذوى الاحتياجات الخاصة ؟

13- وأخيراً هل بالإمكان السعى للتطبيق الكامل لجميع القوانين والتشريعات المتعلقة بذوى الاحتياجات الخاصة، وبالذات القانون الذى ينص على تعيين نسبة 5% من الخريجين المعوقين بالحكومة والقطاع الخاص فى مصر ومختلف الدول العربية ؟

بدون ذلك تذهب جميع جهود تعليم وتأهيل المعوقين، التى تسعى لتمكينهم من تحقيق المواطنة الكاملة، ومساعدتهم على تحمل مسئولياتهم ورعاية أنفسهم مدى، وتكون بلا طائل على الإطلاق.

على ضوء ما لوحظ مؤخراً من اهتمام قومى شامل وواسع النطاق، فى العمل على تطوير جميع المؤسسات العاملة مع الأطفال ذوى الاحتياجات الخاصة، فإن الأمل يزداد فى أن نجد إجابات سريعة وشافية للتساؤلات السابقة.

قائمة المراجعة للدراسة الميدانية:

أولاً : شروط الالتحاق بالمدرسة :

س1 : هل يتم الالتزام بمراعاة تصنيف الأطفال تبعاً لدرجة الإعاقة ؟

س2 : هل يتم تطبيق الاختبارات النفسية على الأطفال ؟

ثانياً : الإمكانات المادية :

س3 : هل تتوافر الأجهزة والمعدات التى تتناسب مع أعداد الأطفال ؟

س4 : ما هى كثافة الفصول ؟

ثالثاً : المناهج وطرق التدريس :

س5 : هل المناهج ملائمة لميول وقدرات الأطفال المعاقين ؟

س6 : هل تراعى المناهج الدراسية مواصلة التعليم إلى المرحلة الجامعية ؟

س7 : هل يراعى فى تقديم المناهج الدراسية ، مراعاة للفروق الفردية بين التلاميذ ؟

رابعاً : العناصر البشرية :

س8 : هل يتم تقديم دورات تدريبية للعاملين مع الأطفال المعوقين ، سواء كانوا معلمين أو أمناء مكتبات - إداريون ؟

س9 : ما هو عدد هذه الدورات ؟

خامساً : التمويل :

س10 : ما مقدار الميزانية المخصصة للمدارس ، وهل هى كافية للنهوض بالعملية التعليمية؟

س11 : هل هناك مشاركة من جانب الجهود الشعبية ورجال الأعمال فى الميزانية ؟

سادساً : الاسهامات المكتبية فى خدمة العملية التربوية :

س12 : هل يتم تقديم مجموعات كتب مختلفة تناسب الأطفال المعوقين ؟

س13 : هل يتم توفير مجموعة من الكتب التى تساعد الطفل العادى على أن يتقبل زميله المعوق ؟

س14 : هل تقدم المكتبة كتب تعلم أمناء المكتبات تعلم لغة الإشارة ؛ ليسهل التعامل مع الأطفال ؟

س15 : هل يتم اختيار الكتب التى تخدم المنهج الدراسى ؟

س16 : هل يقوم الأمين بتوفير القدر المناسب من الإرشاد والتوجيه لاستخدام المكتبة ؟

س17 : هل تتسم الإجراءات المكتبية بالمرونة والسهولة ؟

س18 : هل يشارك أمين المكتبة مع المتطوعين والمتخصصين ؛ لمساعدة الأطفال المعوقين فى التوافق اجتماعياً مع بيئة المدرسة ؟

س19 : ما نوعية الأنشطة التى تقدمها المكتبة ، ثقافية أم فنية أم علمية ؟

س20: هل يتلقى أمين المكتبة التدريب المناسب الذى يؤهله للتعامل مع تلك الفئة من الأطفال ؟

س 21: هل يتم استخدام الوسائل التكنولوجية الحديثة مثل الكمبيوتر، والاستعانة بها فى الاستخدام الجيد لمصادر المكتبة ؟

الهوامش

(1) عثمان لبيب فراج. مشكلة التخلف العقلى ومسئولية الدولة والنشاط الأهلى فى مواجهتها، «مجلة اتحاد هيئات رعاية الفئات الخاصة والمعوقين» . (مارس 1994) . ص 46

(2) Challagher and Samuel. Education exceptional, Boston : Houghton Mifflin company, 1979, P 29

(3) إقبال إبراهيم مخلوق. الرعاية الاجتماعية وخدمات المعوقين. الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 1995، ص 242.

(4) أحمد حسين اللقانى، أمير القرش. مناهج الصم: التخطيط والبناء والتنفيذ. القاهرة. عالم الكتب، 1999.

(5) المجلس القومي للمرأة: توجيهات الخطة القومية للحد من إعاقة الأطفال. القاهرة: المجلس، 1992. ص1.

(6) قانون الطفل المصرى رقم 12 لسنة 1996. الباب السادس، المادة 6، القاهرة: الأهرام. 1996.

(7) إقبال إبراهيم مخلوق. مصدر سابق. ص 120.

(8) جمال عطية فايد «مفاهيم وأرقام» مجلة رعاية وتنمية الطفولة. ع1، مج1 (2003) ص 101، 304.

(9) جمال عطية فايد، مصدر سابق، ص 301 – 304.

(10) المصدر السابق، ص 301، 304. .

(11) جمال عطية فايد، مصدر سابق، ص 301، 304.

(12) يعقوب الشارونى. كتب الأطفال ذوى الاحتياجات الخاصة. المؤتمر العلمى الثانى لتربية الأطفال ذوى الاحتياجات الخاصة فى الوطن العربى. جامعة لمنصورة: مركز رعاية وتنمية الطفولة، 2004، ص 1081.

(13) يعقوب الشارونى. كتب الأطفال ذوى الاحتياجات الخاصة. المؤتمر العلمي الثاني لتربية الأطفال ذوى الحاجات الخاصة فى الوطن العربى. المنصورة: مركز رعاية وتنمية الطفولة، 2004. ص 1081.

(14) Maeda - Fujita , Chizuko . " Understanding life word, of mentally handicapped children" D.A.I - vol. (51) No. 11, May 1991-A.

(15) سهام بدر محمد. اتجاهات الفكر التربوى فى مجال الطفولة، القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، 2002. .

(16) ليلى أحمد كرم الدين. الاتجاهات الحديثة فى رعاية وتثقيف الأطفال ذوى الاحتياجات الخاصة المؤتمر العلمى الثانى لتربية الأطفال ذوى الاحتياجات الخاصة – جامعة المنصورة: مركز رعاية وتنمية الطفولة، مارس 2004 ص 741 – 744.

(17) Lin, Cheng - Yao. Technology for children with disabled: It linos. Champaign: Urbana : University 2000, P.3

(18) Adel man , H.S & Tylor, L. Learning problems & Learing disabilities : Moving Forward .-New York : cole pubilishing , 1993 . p 445

(19) أمل معوض الهجرسى. تربية الأطفال المعاقين عقلياً. القاهرة: دار الفكر العربى، 2002. ص 264.

(20) Clark , G. M. "Isa functional curriculum approach compatible with an indusive education model" Teaching exceptional children, Vol. 26, No. 2. PP. 36-39.

(21) المجلس العربى للطفولة والتنمية. التقرير الإحصائى السنوى لواقع الطفل العربى، القاهرة: المجلس، 2003، ص 14.

(22) فاروق صادق. " أسس برامج التدخل المبكر لذوى الحاجات الخاصة ". مجلة معوقات الطفل. مج 3 (1993) ص ص 20-29.

(23) إيمان كاشف. فعالية برنامج للأنشطة المدرسية فى دمج الأطفال المعاقين مع الأطفال العادين. القاهرة: جامعة عين شمس، مؤتمر الإرشاد النفسى، السادس، 1999 م.

المراجع

أولاً: المراجع العربية:

1- أحمد حسين اللقانى ، أمير القرش. منهاج الصم: التخطيط والبناء والتنفيذ. القاهرة: عالم الكتب، 1999.

2- إقبال إبراهيم مخلوق . الرعاية الاجتماعية وخدمات المعوقين. الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 1995.

3- أمل معوض الهجرسى. تربية الأطفال المعاقين عقلياً. القاهرة: دار الفكر العربى، 2002.

4- إيمان الكاشف. فعالية برنامج للأنشطة المدرسية فى دمج الأطفال المعاقين مع الأطفال العاديين. القاهرة: جامعة عين شمس، مؤتمر الإرشاد النفسى السادس، 1999م.

5- جمال عطية فايد. مفاهيم وأرقام « مجلة رعاية وتنمية الطفولة» ع 1، مج 1 (2003م) ص ص301، 304.

6- عثمان لبيب فراج. مشكلة التخلف العقلى ومسئولية الدولة والنشاط الأهلى فى مواجهتها «مجلة اتحاد هيئات رعاية الفئات الخاصة والمعوقين» (مارس 1994).

7- فاروق صادق . « أسس برامج التدخل المبكر لذوى الاحتياجات الخاصة» . مجلة معوقات الطفل . - مج3 (1993)

8- قانون الطفل المصرى رقم (12) لسنة 1996، الباب السادس، المادة 6 . القاهرة: الأهرام، 1996 .

9- ليلى أحمد كرم الدين . « الاتجاهات الحديثة فى رعاية وتثقيف الأطفال ذوى الاحتياجات الخاصة » . المؤتمر العلمى الثاني لتربية الأطفال ذوى الاحتياجات الخاصة . كلية التربية، جامعة المنصورة (مارس 2004) .

10- المجلس العربى للطفولة والتنمية . التقرير الإحصائى السنوى لواقع الطفل العربى، القاهرة: المجلس، 2003 .

11- المجلس القومى للمرأة: توجيهات الخطة القومية للحد من إعاقة الأطفال . القاهرة: المجلس، 1992 .

12- يعقوب الشاروني . «كتب الأطفال ذوى الاحتياجات الخاصة» المؤتمر العلمى الثانى لتربية الأطفال ذوى الاحتياجات الخاصة . كلية التربية . جامعة المنصورة . (مارس، 2004) .

ثانياً: المراجع الأجنبية:

1 - **Adelmam , H.S. & Tylor,L.** Learning problemes & learning disabilities : Moving forward . New York : Cole publishing , 1993.

2- **Challagher and Samuel.** Education exceptional. Bostion: Houghton Mifflin company, 1979. P. 29 .

3- **Clark, G.M.** "Is afunctional curriculum approach compatible with an indusive education model". Teaching exceptional children, vol. 26, No. 2 PP 36-39.

4 - **Lin, Cheng- Yao.** Technology for children with disabled : Illinois : Champaign: Urbana University, 2000.

5- **Maeda - Fujita, Chizuko** ." Understanding life words of mentally handicapped children". Journal of Abnormal child psychology. vol. 51, No. 11 (May 1991)

نظم تشغيل وإدارة المكتبات الرقمية مفتوحة المصدر: نظام دي سبيس Dspace لإدارة المجموعات الرقمية

د. محمد مبارك اللهيبي
قسم علم المعلومات
جامعة أم القرى
mma9859@uqu.edu.sa

ملخص:

تتناول الدراسة النظم مفتوحة المصدر المتوفرة لإدارة المحتويات الرقمية ، والنظام الأفضل منها لإدارة الرسائل الجامعية وإتاحتها للباحثين ، كما تتناول مدى إمكانية تعريب هذه النظم وتكييفها لدعم اللغة العربية والمجموعات العربية مثل الرسائل الجامعية .

المقدمة:

يوصف هذا العصر بعصر تقنية المعلومات وتوصف المجتمعات المتقدمة بمجتمعات المعلومات، حيث تشكل حركة معالجة المعلومات من أنتاج ونشر وخدمات معلوماتية العنصر الأساس في حركة الاقتصاد والنمو المعرفي. وهذه المجتمعات تعتمد على برامج ونظم تقنية المعلومات في بناء وإدارة جميع النظم القانونية والإدارية والإعلامية والتشريعية والاقتصادية والتجارية. ولعل شبكة الإنترنت أهم لاعب على عملية التحول نحو المجتمعات المعرفية فهي تقدم العديد من الخدمات ابتداء من مجالات الترفيه وحتى العمليات المصرفية المعقدة.

اهتمت الكثير من الدول ومنها المملكة بتوظيف تقنيات المعلومات في كافة وعلى كل الأصعدة. كما اهتمت بالاستثمار في بناء الموارد البشرية القادرة على التعامل مع هذه الثورة المعلوماتية والتقنية. وأبرز مثال على مثل هذا الاهتمام هو تبني استراتيجيات الخطة الوطنية لتقنية المعلومات وما تحويه من أهداف وخطط تنموية لبناء مجتمع المعرفة والمعلومات في المملكة.

ان من أبرز سمات المجتمعات المعرفية عملية نقل التراث الإنساني من إنتاج فكري مطبوع على وسائط تقليدية مثل الكتب والدوريات إلى وسائط الكترونية. ولم يقتصر الأمر على نقل الإنتاج الفكري بل تعداه إلى تحويل الخدمات والعمليات الروتينية إلى تعاملات آلية.

إتمام مثل هذه العمليات أصبح سهلا في ظل وجود ما يسمى بالنظم مفتوحة المصدر Open Source System (OSS) والتي هي عبارة عن برامج ونظم تقنية يتم تطويرها من قبل متخصصين في البرمجة وتقنيات المعلومات من جميع أنحاء العالم لهدف المساعدة والتعاون في نقل خدمات المعلومات ووسائلها لجميع من يحتاجها في العالم. من بين الأمثلة الجيدة على نجاح هذه النظم، نظام التشغيل لينكس (Linux) لإدارة وتشغيل الشبكات وحتى الحاسبات الشخصية. وهو نظام مطور من قبل الجميع وتمت ترجمته واستخدامه بمعظم لغات العالم.

إن الحاجة المعلوماتية للباحثين في هذا العصر ملحة إلى نشر المحتوى العربي بكافة مصادره ولعل من أهم هذه المصادر الرسائل الجامعية والتي تعرف بأنها من المصادر الأولية الأصلية. وأنتجت حركة النظم مفتوحة المصدر Open Source Movement العديد من النظم لإدارة المحتويات الرقمية ومنها ماهو مخصص للرسائل الجامعية. في هذه الدراسة سوف يتم استعراض عدد من هذه النظم مع تقديم تجربة خاصة لتشغيل نظام Dspace في جامعة أم القرى لإدارة مجموعة رسائلها الجامعية.

مشكلة الدراسة:

تعد الرسائل الجامعية من أهم مصادر المعلومات رغم انها غير متاحة بالشكل الذي يسهل الوصول إليها. أوجدت الدول المتقدمة نظم آلية تساعد على تحويل الرسائل الجامعية إلى نسخ إلكترونية مثل نظام UMI في الولايات المتحدة الأمريكية. وهو عبارة عن قاعدة بيانات لجميع الرسائل الجامعية والتي منحت من قبل الجامعات الأمريكية بنصها الكامل باستخدام تقنيات الويب وارتباط الإنترنت الشبكي.

في العالم العربي هناك عدد من المحاولات البسيطة لحصر هذه النوعية من المصادر وإتاحتها ولكنها غير متكاملة وتامة لإتاحة الرسائل الجامعية بشكل إلكتروني من خلال شبكة الإنترنت. أما على مستوى المملكة العربية السعودية فلا يوجد نظام آلي يسمح بالوصول لمثل هذه الرسائل (المسند وعريشي 2003). تناقش هذه الدراسة إمكانية الاستفادة من البرامج والنظم مفتوحة المصدر لإدارة مثل هذه المجموعات.

أسئلة الدراسة:

سوف تحاول الدراسة الإجابة على الاستفسارات البحثية التالية :

1- ما النظم مفتوحة المصدر المتوفرة لإدارة المحتويات الرقمية Open Source Software for Digital Collection Management وما هو النظام الأفضل منها لإدارة الرسائل الجامعية وإتاحتها للباحثين؟

2- ما مدى إمكانية تعريب و تكييف هذه النظم لدعم اللغة العربية والمجموعات العربية مثل الرسائل الجامعية؟

3- ما هي سلبيات وإيجابيات النظم مفتوحة المصدر في تشغيل وإدارة الرسائل الجامعية باللغة العربية؟

منهج الدراسة:

تحتوي الدارسة على جوانب نظرية وعملية مما يستلزم استخدام أكثر من منهجية، حيث سيتم الاستفادة من المنهج الوثائقي لجمع المعلومات والدراسات المنشورة عن النظم مفتوحة المصدر لإلقاء الضوء عليها ومقارنتها. كما سوف يتم الاستفادة من منهج دراسة الحالة لوصف نظام دي سبيس Dspace وتشغيله في جامعة أم القرى.

ويبين الشكل التالي (نموذج 1) النموذج المرجعي لمنهجية الدراسة :

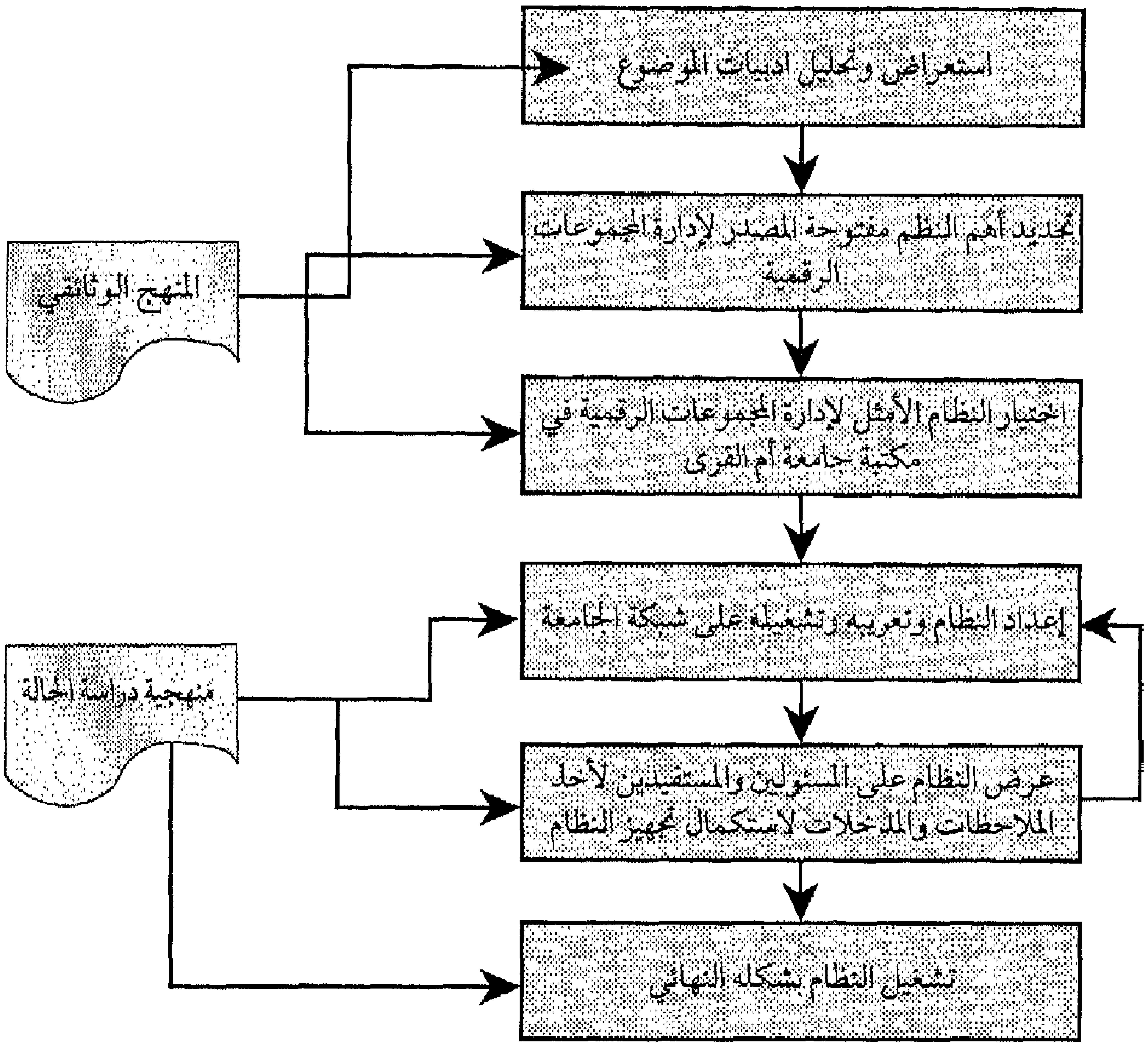

نموذج 1 خطوات اعداد الدراسة

حدود الدراسة

تلتزم الدراسة من حيث التغطية الموضوعية بموضوع الدراسة وهو الإفادة من نظم البرامج مفتوحة المصدر Open Source Software لتشغيل و إدارة المجموعات الرقمية مع التركيز بشكل خاص على برنامج الدي سبيس Dspace وتطبيقه لإدارة مجموعة الرسائل الجامعية في جامعة أم القرى. وأما التغطية المكانية فتلتزم الدراسة باستعراض تجربة تطبيق برنامج دي سبيس في مكتبة جامعة أم القرى، بمكة المكرمة في المملكة العربية السعودية، لإدارة مجموعة الرسائل الجامعية في مكتبة الجامعة. علما بأن الدراسة تستبعد الخطوات العملية لرقمنة هذه المجموعات والتي يمكن تغطيتها في دراسات أخرى من خلال نتائج مشروع رقمنة الرسائل الجامعية في جامعة أم القرى.

أهمية الدراسة

من أهم خصائص المجتمعات المعرفية توفير المعلومة حسب الطلب وفي الوقت المناسب دون أي عائق مكاني أو زمني. يقتضي هذا توفر المحتوى أو مصادر المعلومات في شكل رقمي ومن ثم يمكن إتاحة الوصول إليه من خلال شبكات الاتصال. تقدم الدراسة في هذا السياق, تجربة استخدام نظام مفتوح المصدر Open Source System وهو دي سبيس Dspace لإدارة المجموعات الرقمية وتكييف هذا النظام لخدمة المحتوى العربي وتقديمه من خلال شبكة الإنترنت.

والدراسة تجربة تطبيقية لاستخدام هذا النظام والتي سوف تغطي جزئية جديدة ومهمة في أدبيات علم المعلومات يمكن الإفادة منها وتطبيقها في مكتبات أو مراكز معلومات أخرى تسعى إلى بناء نظام لإدارة مجموعاتها الرقمية.

مصطلحات الدراسة

المكتبة الرقمية: « هي تلك المكتبة التي تقتني مصادر معلومات رقمية، سواء المنتجة أصلاً في شكل رقمي أو التي تم تحويلها الى الشكل الرقمي، وتجري عمليات ضبطها بيليوجرافياً باستخدام نظام آلي ويُتاح الولوج إليها عن طريق شبكة حواسيب سواء كانت محلية أو موسعة أو عبر شبكة الإنترنت» (عبدالهادي، 2003)

الرقمنة **Digitization**: وهي العمليات والخطوات المتبعة في تحويل المصادر التقليدية والمتاحة على شكل مطبوع إلى شكل مقروء آلياً.

دي سبيس **Dspace**: عبارة عن نظام لإدارة المجموعات الرقمية يمكن المستفيدين من إرسال الوثائق الإلكترونية (بحوث، أوراق مؤتمرات، رسائل جامعية، مقالات . . .) ومن ثم وصفها ويقوم النظام بتكشيفها وتخزينها ويحوي نظام استرجاع وبحث متميز للوصول إلى هذه الوثائق. تم تطويره كبرنامج مفتوح المصدر من خلال تعاون بين مكتبات معهد العلوم والتقنية MIT وشركة هيلوت باكرد HP من خلال منحة من شركة HP في عام 2000 وتم إصدار أول نسخة للعامة في عام 2002وهي نسخة تحمل الرقم Dspace 1. وآخر نسخة من النظام حتى كتابة هذه الدراسة هي Dspace 1. 3. 2 والتي تدعم اللغات الأخرى إلى جانب اللغة الانجليزية.

بروتوكول الـ **Open Archives Initiative for Metadata Harvesting OAI-PMH**: وهو عبارة عن بروتوكول لتبادل البيانات تم تطويره واعتماده من قبل منظمة المجموعات

الأرشيفية المفتوحة (Open Archives Initiative Organization) ليكون معيار للوصل إلى السجلات الوصفية لأي مجموعة رقمية تدعم هذا المعيار ونقلها وتبادلها بين النظم.

النظم مفتوحة المصدر Open Source Systems (OSS) : وهي عبارة عن برامج ونظم تقنية يتم تطويرها من قبل متخصصين في البرمجة وتقنيات المعلومات من جميع أنحاء العالم (بجهود شخصية أو بدعم من منظمات وشركات عالمية) لهدف المساعدة والتعاون في تقديم حلول برمجية مجانية وذات فعالية وكفاءة عالية لكسر احتكار شركات تقنية المعلومات ونقل خدمات المعلومات ووسائلها لجميع من يحتاجها في العالم. وأحسن مثال على نجاح هذه النظم نظام التشغيل لينكس لإدارة الشبكات وحتى الحاسبات الشخصية. وهو نظام مطور من قبل الجميع وتم ترجمته واستخدامه بكل لغات العالم.

نظم خزن المجموعات (المخازن) الرقمية Digital Repository System : وهي عبارة عن نظم وحلول برمجية لحفظ وتنظيم وتقديم خدمة الوصول والاسترجاع للمجموعات الرقمية (نص، صور، أفلام) (Jantz and Gialo 2005)

دبلن كور Dublin Core : وهو من أكثر المعايير العالمية لواصفات البيانات شهرة وتم اعتماده كمعيار عالمي لوصف المجموعات. وهو اختصار لـ The Dublin Metadata Core Elements Sets وهو مكون من 15 عنصراً لوصف البيانات ويمكن استخدامه لوصف أي مصدر معلوماتي (كتب، مقالات، بحوث، أفلام، صور) (بامفلح, 2003)

الدراسات العلمية والبحوث السابقة

في هذا الجزء من الدراسة، كمدخل، سوف يتم إلقاء الضوء على مفاهيم أساسية في مجال المكتبات الرقمية وخاصة النظم مفتوحة المصدر لإدارة المجموعات الرقمية مع التركيز على نظام دي سبيس Dspace من حيث تقنياته ومميزاته وجوانب الضعف والقصور فيه.

المكتبة الرقمية :

باستعراض أدبيات النشر في مجال المكتبات الرقمية بشكل عام وخدمات المصادر الإلكترونية بشكل خاص العربي والعالمي تبين أن هناك العديد من الدراسات التي خاضت في المفاهيم النظرية للمكتبات الرقمية وخدماتها وأسس بناءها وتنظيمها، والتفريق بين المصطلحات الدالة على الخدمات الإلكترونية لمصادر المعلومات من قبل المكتبات أو مراكز

المعلومات (أبا الخيل ، 2003 ؛ فردي، 2005 ؛ طاشور، 2005 ؛ أبو لويفة، 2005 ؛ عبدالهادي، 2003) . ومن هذه المصطلحات المكتبة الرقمية، المكتبة الافتراضية، المكتبة المهيبره أو المهجنة، المكتبة الإلكترونية، وهناك العديد من الدراسات التي فرقت بين هذه المصطلحات ومدلولاتها . ويمكن التعرف بشكل دقيق على هذا النوع من المكتبات بالتعرف على السمات المميزه والرابطة بين هذه المسميات المختلفة كما في بحث المحيرق (المحيرق، 2003) والعلي (العلي، 2003) حيث تم تحديد أهم السمات أو المميزات لهذا النوع من المكتبات ومنها :

1. إدارة مصادر المعلومات آلياً.
2. تقديم الخدمة للباحث من خلال قنوات إلكترونية.
3. القدرة على اختزان وتنظيم المعلومات ونقلها إلى الباحث من خلال قنوات إلكترونية.
4. تصل للمستفيد أينما كان وفي أي وقت.
5. تستخدم تقنيات الحاسب والشبكات في عملية البحث والتصفح.
6. سهولة تحديث المعلومات للمجموعات الرقمية
7. إمكانية المشاركة في المصادر الإلكترونية
8. تعدد أشكال مصادر المعلومات.

ويعرف محمد فتحي عبدالهادي (عبدالهادي، 2003) المكتبة الرقمية تعريف عام شاملاً على أنها « هي تلك المكتبة التي تقتني مصادر معلومات رقمية ، سواء المنتجة أصلاً فى شكل رقمي أو التي تم تحويلها إلى الشكل الرقمي ، وتجري عمليات ضبطها ببليوجرافياً باستخدام نظام آلي ، ويُتاح الولوج إليها عن طريق شبكة حواسيب سواء كانت محلية أو موسعة أو عبر شبكة الإنترنت» (عبدالهادي ، 2003)

وليس من أهداف الدراسة التركيز على الجانب النظري والتأصيل للمصطلحات المختلفة على أهميتها فالدراسة تكتفي بالتعريف العام والتعرف على المكتبات الرقمية من خلال سماتها المميزه لها ويتم التركيز على الجانب التطبيقي لبناء نظام تقني مفتوح المصدر لإدارة مجموعات رقمية.

النظم مفتوحة المصدر Open Source Systems OSS

وهي عبارة عن برامج ونظم تقنية يتم تطويرها من قبل متخصصين في البرمجة وتقنيات المعلومات من جميع أنحاء العالم (بجهود شخصية أو بدعم من منظمات وشركات عالمية) لهدف المساعدة والتعاون في تقديم حلول برمجية مجانية وذات فعالية وكفاءة عالية لكسر احتكار شركات تقنية المعلومات ونقل خدمات المعلومات ووسائلها لجميع من يحتاجها في العالم. وتشترط تراخيص النظم مفتوحة المصدر أربعة حريات أساسية وهي :

1. حرية استعمال النظام أو البرنامج لأي غرض.
2. حرية تكييف النظام أو البرنامج وتعديله ليلائم الاحتياجات، والذي يتطلب حرية الوصول إلى النص المصدري للنظام.
3. حرية التوزيع دون شروط أو قيود على المستخدم النهائي.
4. حرية تطوير النظام والإضافة علية ونشر هذه الإضافات.

وللنظم مفتوحة المصدر العديد من الإيجابيات غير المتوفرة في النظم أو البرامج التجارية (Robertson, 2004) فهي :

1. مجانية : يمكن الحصول على النظام أو البرنامج وتشغيله مجانًا ويكون الاستثمار المالي أن وجد مقابل الخدمات الأخرى مثل الصيانة والدمج مع نظم أخرى.
2. سهولة تكييفه Ease of Customization : النظم مفتوحة المصدر تتيح الوصول إلى النص المصدري للبرنامج مما يسهل عملية تكييفه أو إعادة كتابة أجزاء جديدة إليه. كما أن أغلب هذه النظم تاخذ في الحسبان الحاجة إلى تكييف وتغيير شكل الواجهات بعدة لغات فيتم فصل ملفات النظام الأساسية عن ملفات الواجهات.
3. تعتمد على نظم وتقنيات مفتوحة المصدر Open Platform : في الغالب نجد أن النظم مفتوحة المصدر تصمم باستخدام تقنيات مجانية مثل (لغة جافا Java، لغة بيرل Perl وبايثون Python لتعمل على نظم تشغيل مجانية أيضا في الغالب لينكس Linux ونسخه المختلفة.
4. الدعم المجاني العالمي من قبل مجتمع النظام Community Support : لنجاح أي نظام مفتوح المصدر لابد من وجود مواقع دعم لها من قبل المطورين والمستخدمين فمثلاً

نظام دي سبيس Dspace يتم دعمه فنيًا من قبل المطورين والخبراء الذين قاموا بتبنيه واستخدامه وأضافوا إليه. وهذا يسرع في الوصول إلى حلول لأي مشاكل تطرأ على استخدامات البرنامج على عكس النظم التجارية التي تتميز بدعم قوي ولكن ليس بالمجان والذي يتطلب عقود صيانة قد تؤجل الحلول إلى سنوات.

5. سهولة التجربة: فهذه النظم يتم تنزيلها بكامل خصائصها بالمجان ويتم تجربتها من قبل المستخدم وتجربة تكييفها لملائمة الاحتياج ومقارنتها بالنظم الأخرى المتوفرة قبل اتخاذ القرار النهائي لاستخدامها فعلياً.

ولكن لا يمكن أن تكون النظم مفتوحة المصدر بدون عيوب وهي كما أوجزها رويرتسون (Robertson ،2004) :

1. المجانية ليست مطلقة: مجانية هذه النظم في استخدامها كما هي ولكن عند الحاجة إلى إعادة تكييفها ودمجها مع نظم أخرى أو صيانتها فلا بد من استثمار مالي للاستعانه بمتخصصين ان لم تكن المؤسسة لديها تلك الخبرات فيتوجب حساب هذه التكلفة.

2. مستوى النضج Lack of Maturity : في أغلب النظم مفتوحة المصدر يتم نشر النسخة الأصلية من النظام بهدف المساعدة في استكمال جاهزية البرنامج. على عكس النظم التجارية والتي تعرف المنافسة فلا تنشر النظام إلا بعد التأكد من جاهزيته. وهذا لا ينطبق على جميع النظم مفتوحة المصدر فالكثير منها تعدى مرحلة النضج وأصبحت قوية وثابتة وتم تبنيها في العديد من المؤسسات. وهذه النقطة مهمة عند الاختيار فيجب التأكد من أن النظم المختارة ليست في مراحلها الأولى وأن استخداماتها قد انتشرت في مؤسسات كثيرة.

3. قلة دراسات الاستخدام Poor Usability : كون هذه النظم مجانية ففي الغالب دراسات الاستخدام تتم من قبل المستخدمين المتطوعين وليس المطور لأن هذه الدراسات مكلفة وغالبًا ما تتم مثل هذه الدراسات من قبل المؤسسات التي تحاول استخدام مثل هذه النظم. وكلما كان النظام منتشر كلما كان هناك العديد من دراسات الاستخدام.

4. النقص في توثيق هذه النظم Lack of Documentation : وهذا عائد أيضًا إلى مجانية هذه النظم فالتوثيق يعتبر جزئية مهمة ومكلفة عند تطوير أي برنامج وفي النظم مفتوحة المصدر تكون ضعيفة وخاصة للنظم الجديدة. والتوثيق من الأجزاء التي تحقق

مردوداً ماليًا للمطورين فنجد الكثير من الكتب المنشورة لشرح استخدامات العديد من النظم المجانية وتحقق عائد مالي جيد.

نظم إدارة المجموعات الرقمية مفتوحة المصدر

يوجد هناك العديد من البرامج والنظم مفتوحة المصدر لإدارة المجموعات الرقمية وهناك العديد من الدراسات العملية التي قامت بمقارنتها وتقييمها وهذه الدراسة سوف تركز وتستعرض أشهر هذه النظم وهي :

1. نظام ETD-DB :

وهو نظام مفتوح المصدر تم تطويره في جامعة فرجينيا تك وتستخدمه هذه الجامعة في إدارة وتشغيل مجموعة الرسائل الجامعية بها. وهذا النظام مخصص للرسائل العملية، وهو من أشهر البرامج مفتوحة المصدر التي تستخدم لإدارة المجموعات الرقمية للرسائل الجامعية. وقد حظي باعتماد ودعم من منظمة المكتبة العالمية للرسائل الجامعية Networked Digital Library of Theses and Dissertations Org. وهي منظمة عالمية تهدف إلى نشر الرسائل العملية في كافة التخصصات وإتاحة الوصول إليها إلكترونياً من خلال شبكات الاتصال.

ونظام ETD-DB تم برمجته بلغة Perl ويستخدم قاعدة بيانات مفتوحة المصدر وهي MySQL ويعمل تحت نظام اليونكس بمختلف أنواعه ونسخه المتعددة. وتم استخدام هذا النظام في الكثير من الجامعات العالمية ويمكن استعراض المستخدمين له من خلال موقع النظام على الانترنت (http://scholar.lib.vt.edu/ETD-db)

ومن أشهر المستخدمين لهذا النظام بالإضافة إلى جامعة فيرجينيا تك، اتحاد الجامعات الاسترالية وبرنامج الرسائل الجامعية الاسترالية المشترك (htt://adt.library.uq.edu.au) وهو برنامج شامل لجميع الرسائل الجامعية التي أقرت من الجامعات الاسترالية المشتركة في هذا النظام والنظام المستخدم هو ETD-db إضافة إلى محرك بحث تم إضافته إلى هذا النظام.

التحفظ على هذا النظام هو أنه مصمم فقط للرسائل الجامعية ومن الصعب تكييفه لمجموعات رقمية أخرى. إضافة إلى عدم المرونة في تغيير نظام الإيداع لهذا النظام. كما أنه لم يركز على حفظ المجموعات فهو يقوم بخزن الملفات في مجلدات عادية داخل الخادم ولا يعطي أي نظام للحفظ الدائم والاسترجاع.

2. نظام جرين ستون Green Stone :

وهو من أقدم وأشهر النظم مفتوحة المصدر لبناء مجموعات رقمية وتم تطويره من قبل قسم الحاسب الآلي في جامعة ويكاتو بنيوزيلندا (The University of Waikato, New Zealand) وتعود بداياته إلى عام 1996 واشتهر هذا النظام في العديد من الدول وخاصة الدول النامية، نظرًا لتبنيه من قبل هيئة اليونسكو والتي تدعمه وتقيم ورش العمل التي تشجع على استخدامه. كما أنه نظام متعدد اللغات فهو يدعم أكثر من 35 لغة ومنها العربية. وهو يعمل تحت نظام ويندوز ويدعم نظام اليونوكس بمختلف نسخه. ومن أهم ميزات هذا النظام أنه سهل الإعداد كأي برنامج يتم تنصيبه على نظام تشغيل ويندوز بالإضافة فهو يحوي ميزة تصدير المجموعات الرقمية على أقراص ضوئية جاهزة للعمل مع الواجهات ومحرك البحث. يدعم نظام جرين ستون العديد من المعايير العالمية لوصف وتبادل البيانات فهو يدعم معايير الدبلن كور ومعيار ال OAI-PMH لتبادل البيانات. ويستخدم هذا النظام في العديد من الجامعات والمراكز البحثية حول العالم ويمكن الرجوع لموقع النظام (www.greenstone.org) لاستعراض قائمة المستخدمين لهذا النظام.

نظام جرين ستون يمكن استخدامه على المستوى الفردي فهو لا يحتاج أكثر من جهاز بمواصفات عادية يعمل تحت نظام الويندوز ولا يحتاج بشكله البسيط إلى مخدم ويب أو قاعدة بيانات وبمقارنته بدي سبيس نجده الأسهل في الإعداد ولكن ليس في المرونة وقوة البنية لهيكلة بياناته. فنظام دي سبيس مصمم بحيث يحوي بنية على مستوى المؤسسة وليس على مستوى فردي ويدعم الحفظ الدائم للمجموعات الرقمية Long term pres-ervation فمثلا نظام دي سبيس يدعم نظام الهاندل Handle وهو عبارة عن معيار عالمي تدعمه منظمات عالمية لإعطاء رقم ثابت يمكن الوصول إلى العنوان حتى مع تغير رقم الايبي أو اسم المجال الذي يحوي المجموعة الرقمية.

3. نظام Dspace :

عبارة عن نظام لإدارة المجموعات الرقمية يمكن المستفيدين من إرسال الوثائق الإلكترونية (بحوث، أوراق مؤتمرات، رسائل علمية . . .) ومن ثم وصفها ويقوم النظام بتكشيفها وتخزينها ويحوي نظام استرجاع وبحث متميز للوصول إلى هذه الوثائق. تم تطويره كبرنامج مفتوح المصدر من خلال تعاون بين مكتبات معهد ماستشويسس للعلوم والتقنية MIT وشركة هيلوت باكرد HP من خلال منحة من شركة HP في عام 2000 وتم إصدار أول نسخة للعامة في عام 2002وهي نسخة تحمل الرقم Dspace 1. وآخر نسخة من النظام حتى كتابة هذا البحث هي Dspace 1.3.2 وهي التي تدعم اللغات الأخرى إضافة للغة الانجليزية.

ويقوم نظام دي سبيس عل هيكل بيانات (نموذج رقم2) متميزة ومرنة ويمكن شرح هيكلة النظام بالتعرف على أجزائه وتفصيلها كالتالي :

1. الجهة Community : وهي عبارة عن الجهة أو المؤسسة التي تشغل النظام ولديها مجموعات رقمية مثلاً مكتبة جامعة أم القرى.
2. المجموعة Collection : وهي عبارة عن المجموعة الرقمية التي يراد أن يحويها النظام ونظام دي سبيس يدعم انشاء مجموعات كثيرة فمثلا مكتبة جامعة أم القرى كجهة لديها أكثر من مجموعة (رسائل علمية، مجلات علمية، أوراق ندوات ...).
3. العنصر Item : وهي العناصر المكونة للمجموعة فالرسالة العلمية عبارة عن عنصر واحد داخل مجموعة الرسائل العلمية للجهة وهي مكتبة جامعة أم القرى. والعنصر هو الأساس للنظام فهو يكون المجموعات ويتم وصفه وتكشيف ملفات وصفه وتقوم عليه سياسات الدخول، أما للاطلاع على بياناته الوصفية أو أتاحته بالشكل الكامل.
4. سجل وصف العنصر Dublin Core metadata : وهو عبارة عن ملف من خلاله يتم وصف العنصر ونظام دي سبيس قائم على حقول الدبلن كور الأساسية للوصف البيليوغرافي وفي نسخته الأخيرة Dspace 1.3.2 يمكن النظام من تعديل سجل الوصف البيليوغرافي ليواكب احتياجات وصف كل مجموعة.
5. التجميع Bundle : وهو عبارة عن تجميع لمجموعة من الملفات يقوم به نظام دي سبيس ليكون ملفات ال HTML لعرض العنصر على من خلال شبكة الإنترنت. بحيث يعرض الملف الرقمي والسجل البيليوغرافي الخاص به.
6. الملف الرقمي Bitstream : وهو عبارة عن الملف الرقمي للعنصر فالرسالة العلمية مثلا بعد أن تم وصفها من خلال سجل الوصف يتم إيداع ملفها الرقمي في الصيغ (formats) المتعارف عليها للحفظ الرقمي (PDF, tiff, jpg, zip) وهذا العنصر من الهيكلة مهم جدا بحيث يمكن تطبيق العديد من السياسات عليه بحيث يمكن أعطاء مجموعات من المستفيدين الاطلاع الكامل أو الاطلاع على البيانات الوصفية. والملف الرقمي هو الأساس لأي مجموعة رقمية بغض النظر عن النظام الذي يقوم بإدارتها.
7. معلومات صيغة الملف الرقمي Bitstream Format : وفي هذا الجزء من الهيكلة يتم تحديد الصيغة للملف الرقمي ونظام دي سبيس تعرف آليا على اغلب الصيغ المتعارف عليها بحيث يخبر المتصفح أي البرامج اللازمة لقراءة الملف. كما أن نظام دي سبيس مرن بحيث يمكن من تعريف الصيغ غير الموجودة بالنظام ويمكن المستخدم من إضافتها لتصبح جزء من النظام.

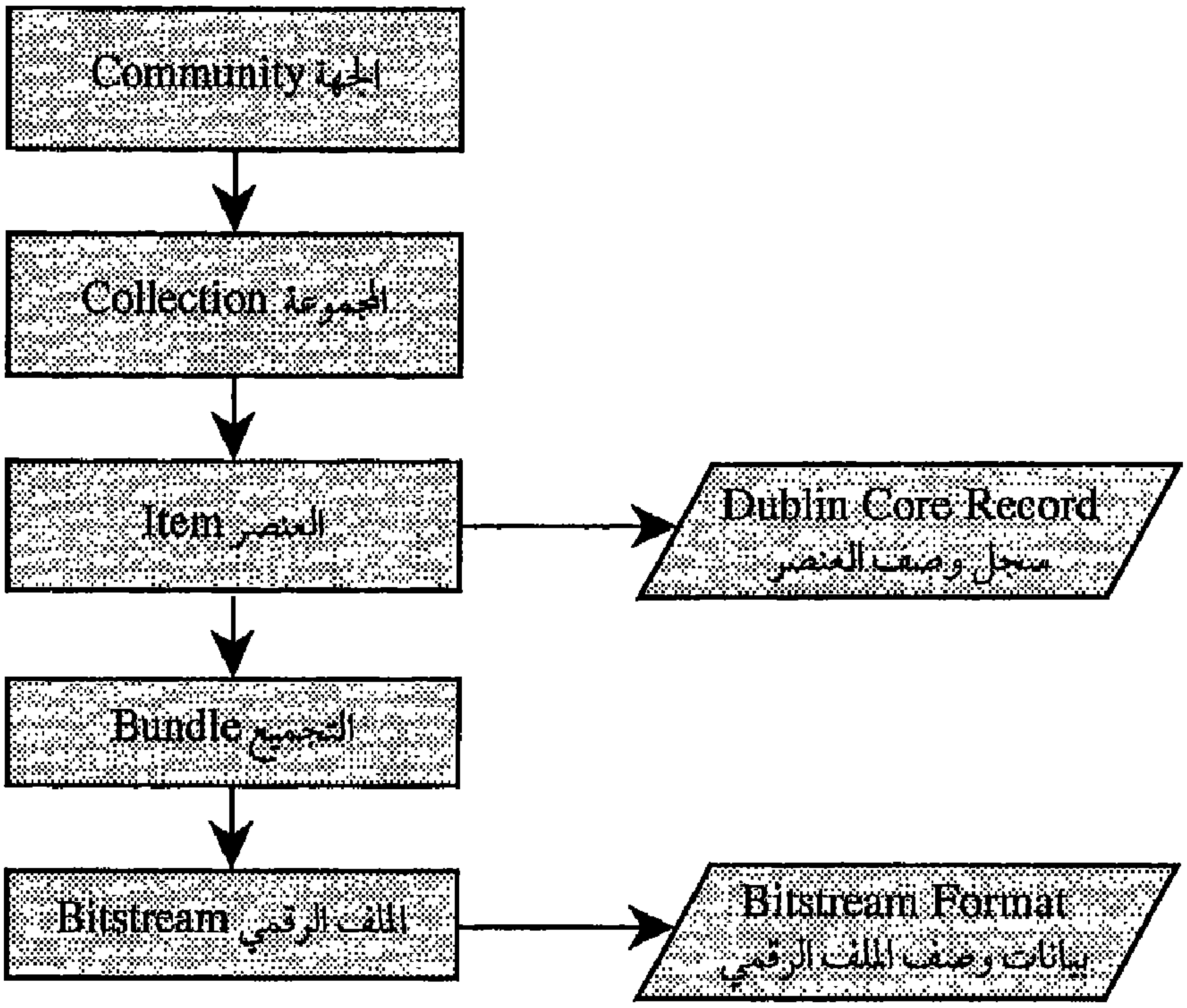

نموذج رقم 2

المكونات البرمجية للنظام

برنامج دي سبيس مكتوب بلغة جاف Java والتي نظريا تعمل تحت أي نظام تشغيل. ويعتمد على وجود قاعدة بيانات وفي نسخته الحالية (Dspace 1. 3. 2) يدعم نظام دي سبيس نظامين من نظم قواعد المعلومات المشهورة فالنظام مبني على استخدام قاعدة ال PostgresSQL وهي من أشهر نظم قواعد المعلومات العلائقية مفتوحة المصدر. كما يدعم النظام قاعدة الأوراكل Oracle وهي تجارية غير مجانية. كون نظام دي سبيس برنامج مفتوح المصدر فهو يعتمد على مكونات برمجية أخرى مفتوحة المصدر ليعمل كنظام متكامل. فنظام البحث والاسترجاع والتكشيف قائم على برنامج Lucene وهو برنامج يعمل كمحرك بحث ومستخدم في كثير من نظم إدارة وحفظ واسترجاع المعلومات. كما يستخدم برنامج أباتشي المشهور Apacheكمخدم ويب Web Server Software ولا بد من وجود برنامج Jakarta Tomcat كخادم لصفحات الجافا وتحويل ملفات الـ jspإلى صفحات html. وكنظام تشغيل نظام الدي سبيس مبني ليعمل تحت بيئة يونيكس Unix ونسخ لينكس Linux المختلفة (مثل ,Fedora Red Hat) ويمكن تشغيل تحت نظام الويندوز

بإدخال بعض التعديلات وهناك أكثر من موقع شغلت نظام دي سبيس تحت بيئة الويندوز بنجاح وإن كانت التوصية أن يتم تشغيله تحت بيئة اليونكس.

الاحتياجات المادية لتشغيل نظام دي سبيس Dspace

لا يحتاج نظام الدي سبيس Dspace ليعمل بكفاءة إلا لخادم بمواصفات قوية من ذاكرة ومعالجات. وكأي نظام يعمل من خلال خدمة الويب يحتاج إلى معالج قوي وناقل بيانات سريع (SCSI) وكون النظام يعمل لإدارة ملفات تحكمها حجم المجموعات المراد إدارتها فالسعة التخزينية عنصر مهم يجب توقع الحد الأعلى فالحد الأدنى كسعة تخزينية لمثل هذه المجموعات يجب أن لا يقل عن 1 تيرابايت (1 Terabyte) بالإضافة إلى وسائل تخزين أخرى لحفظ النسخ الاحتياطية. وهذا الخادم بهذه المواصفات يتم إعداد وتنزيل برنامج دي سبيس Dspace وما يحتاجه من برامج أخرى من مخدم الويب (Apache web server) ومخدم صفحات الجافا (Jakarta Tomcat) ومخدم قاعدة البيانات (PostgresSQL or Oracle) وإن كان من الأفضل أن يتم تشغيل مخدم قاعدة البيانات على خادم مستقل لضمان أفضل أداء.

هناك العديد من الدراسات التي استعرضت نظام دي سبيس وإمكانياته ومواصفاته الفنية (Smith, MacKenzie and Others, 2003; Jones, Richard, 2004; Han, 2004; DLPWG, 2004; Digital Archiving, Preservation and Access Task Force, 2004) وتم مقارنته بالعديد من النظم في دراسات متعددة ومن أهمها دراسة لجونز (Jones, 2004) حيث قام بمقارنة نظام دي سبيس ونظام ETD-db لإدارة المجموعات الرقمية، وأشارت نتائج الدراسة إلى تفوق نظام دي سبيس من حيث المرونة والإمكانيات المتعددة مقارنة بـ ETD-db والذي يقتصر على الرسائل الجامعية وعدم تحديثه لفترة طويلة. كما أن نظام دي سبيس يعتمد على نظام تدفق workflow مرن يمكن تغييره حسب نوع المجموعة أو حسب احتياجات المؤسسة، فيما لا مثل هذه المرونة في نظام ETD-db.

ونفس النتيجة نجدها في دراسة لهان (Han, 2004) بعد مقارنة ثلاثة نظم لإدارة المجموعات الرقمية وهي دي سبيس Dspace وجرين ستون Green Stone و فيدورا Fedora واستخدم الباحث أربعة عناصر لتقييم هذه النظم وهي:

1. محددات تشغيلية Operational Factors وتشمل إمكانيات النظام ووجهة نظر المستخدمين وسهولة الاستخدام..
2. محددات فنية Technical Factors وتشمل نضوج النظام والاحتياج للخبرات التقنية لتشغيله وتكييفه.

3. الجدول الزمني Schedule ويشمل الفترة الزمنية اللازمة لتطبيقه في المؤسسة.
4. محددات اقتصادية Economical Factors وتشمل تكاليف الأجهزة والبرامج وتكلفة التطوير لملائمة الاحتياج المؤسسي. واتي نظام دي سبيس الأفضل في ثلاث منها وتساوى في المحددات الفنية مع نظام فيدورا وهو عبارة عن نظام مرجعي Framework وليس حلا جاهزا لإدارة المجموعات الرقمية بمعني أنه يجب تطويره ليكون نظام جاهز لإدارة المجموعات الرقمية.

فيما يتعلق بتجارب الجامعات في استخدام نظام دي سبيس فهناك أكثر من 100 مؤسسة تعليمية تقوم باستخدام نظام دي سبيس لإدارة مجموعاتها الرقمية ويمكن استعراض هذه التجارب من خلال موقع النظام على العنوان التالي (http://wiki.dspace.org/DspaceInstances). وتعد تجربة معهد ماسيتشوسس للعلوم والتقنية MIT (https://dspace.mit.edu/index.jsp) من أبرز التجارب في تطبيق نظام دي سبيس لإدارة المجموعات الرقمية فهي المطورة لهذا النظام بالتعاون مع شركة HP وهو مستخدم لإدارة جميع مجموعاتها الرقمية من رسائل جامعية وبحوث وإصدارات فمثلاً يحوي النظام 1100 رسالة جامعية يمكن الوصول إليها من خلال هذا النظام. كما يحوي النظام 37 مجموعة رقمية أخرى مقسمة بأقسام الجامعة ومراكزها المختلفة. وتقوم مكتبة الجامعة بتشغيله والإشراف عليه.

وتعد تجربة الجامعات البريطانية من أثرى التجارب في بناء المكتبات الرقمية باستخدام برنامج Dspace. وجامعة كامبيرج Cambridge من المشاركين في تطوير نظام Dspace وتقوم الجامعة بتشغيله على الموقع المخصص على العنوان التالي http://www.dspace.cam.ac.uk/ ويحوي 12 مجموعة رقمية ما بين رسائل جامعية وبحوث ومنشورات للجامعة. وتقوم بتشغيله المكتبة ومركز تقنية المعلومات في هذه الجامعة.

التجربة الأخرى المختارة من الجامعات البريطانية هي تجربة جامعة أدنبره Edinburgh ويمكن الإطلاع عليه من خلال موقع الجامعة على العنوان التالي : http://www.era.lib.ed.ac.uk/index.jsp حيث أن هذه الجامعة قامت بتكييف النظام لخدمة الرسائل العلمية حيث أوجدت نظام خاص من بداية إقرار موضوع الرسالة العلمية حتى انتهائها وإقرارها كرسالة علمية مجازة. وهذا النظام الجزئي المسمى (TAPIR) تم تصميمه في هذه الجامعة وضم إلى نظام Dspace واستخدمته الكثير من الجامعات في العالم فنظام Dspace بعد هذه الإضافة يعطي الإمكانية للطالب أو الطالبة الحق في الدخول وتسجيل

الرسالة وفي نفس الوقت يعطي الحق للمشرف (فة) الدخول على ملفات الطالب (ه) والتصحيح إليكترونياً ويحوي منتدى للنقاش بين الطالب (بة) والمشرفين للتباحث في موضوع الرسالة. وتجربة هذه الجامعة متميزة بهذا النظام وتركيزها على الرسائل العلمية بحيث تحوي مجموعة كبيرة وأكثرها يتم إيداعها عن طريق الباحثين. إضافة أخرى لنظام Dspace في هذه الجامعة وهي إضافة صفحة الباحث وهي عبارة عن وصلة للمؤلفين والمشرفين تحوي المعلومات العلمية للباحثين.

وصف المشروع (دراسة الحالة)

تقدم عدد من أعضاء هيئة التدريس [1] في قسم علم المعلومات بجامعة أم القرى بعرض مكتوب إلى عمادة شئون المكتبات بجامعة أم القرى مضمونه أهمية مجموعة الرسائل العلمية الموجودة في مكتبة جامعة أم القرى والحاجة إلى تحويلها إلى مجموعة رقمية بحيث يتمكن الباحثون من الوصول إليها من خلال شبكة الإنترنت من أي مكان ويغض النظر عن عنصر المكان وأن قسم المعلومات لدية الخبرة بحكم التخصص بالإشراف على هذا المشروع. تم رفع طلب من عمادة شئون المكتبات إلى إدارة الجامعة والتي دعمت المشروع وشكلت لجنة دائمة للإشراف على هذا المشروع[2]. ومهمة هذه اللجنة الأشراف على أنشاء مكتبة رقمية تحوي العديد من المجموعات (الرسائل العلمية، منشورات الجامعة، المخطوطات، أوراق المؤتمرات والندوات التي عقدت في الجامعة...... وغيرها).

في الاجتماعات الأولى للجنة كان من المهم البدء في اختيار النظام الآلي الذي سوف يقوم بإدارة وتشغيل هذه المجموعات ورسم خطة استراتيجية لهذا المشروع. استعرضت اللجنة أحد البرامج التجارية وكان العائق الأساسي في عدم اختيار هذا النظام التكلفة الباهظة.

تقدم الباحث بعض مقترح لتبني نظام دي سبيس Dspace واستعرض إمكانياته التقنية وخبرات الجامعات العلمية التي قامت بتشغيله ومقارنته بالنظم المتوفرة الأخرى. قامت اللجنة بدراسة المقترح وإقرار تبنيه كنظام لإدارة المجموعات الرقمية لمكتبة جامعة أم القرى وتكليف فريق عمل[3] برئاسة الباحث ومبرمج جافا واختصاصي شبكات لتعريب النظام وتشغيله على خادم تحت شبكة جامعة أم القرى. كما تم إقرار مهام تحويل الرسائل العلمية إلى ملفات رقمية لأعضاء آخرين في اللجنة وفريق آخر للإشراف على فهرسة الرسائل وإعداد الوصفات. وكون الدراسة تقتصر على جزئية تجهيز نظام دي سبيس Dspace وتعريبه فلن يتم تغطية المهام الأخرى ويمكن تغطيتها في دراسات أخرى.

تعريب نظام دي سبيس Dspace

يدعم نظام دي سبيسDspace نظام الترميز العالمي UNICODE والذي بدوره يدعم أغلب لغات العالم المكتوبة ومن ضمنها اللغة العربية. ومن أهم التطورات التي أضيفت إلى النسخة Dspace 1. 3. 1 فصل ملفات الواجهات عن ملفات النظام الأساسية بحيث يمكن ترجمة ملفات الواجهات إلى أي لغة دون المساس بملفات النظام الأساسية. وهذا نتج عن انتشار النظام خارج الدول التي صمم النظام ليدعم لغتها وهي اللغة الإنجليزية. مما سهل عملية الترجمة. وقد قام مبرمج الجافا أحد أعضاء الفريق بإنشاء ملف الترجمة إلى اللغة العربية ويحوي جميع المصطلحات الإنجليزية التي تظهر في واجهة النظام ووضع المصطلح العربي المقابل لها وبذلك يمكن تشغيل النظام بالواجهتين العربية والإنجليزية حسب إعدادات المتصفح. وتم أثناء عملية الترجمة العديد من التجارب وأخذ آراء المستخدمين والتغيير حسب الاحتياج حتى تم الاستقرار على النسخة الأخيرة من الترجمة.

قام فريق العمل المكلف بترجمة وتشغيل نظام دي سبيس Dspace والذي أحد أعضائه مدير شبكة الجامعة من مركز تقنية المعلومات والدعم الفني بتجهيز خادم مستقل (HP Prolint MC37) وهو جهاز قوي بمعالجين زيون و3جيجابيت من الذاكرة ومساحة تخزين مبدئية 144جيجا بايت وتركيب متطلبات نظام دي سبيس الأساسية ومنها لغة الجافا وخادم قاعدة البيانات PostgresSQL ومخدم الويب أباتشي Apache ومخدم صفحات الجافا Jakarta Tomcat ومن ثم نظام دي سبيس والإعدادات اللازمة لربط هذه البرامج بعضها ببعض. وتم تشغيله بنجاح ومراجعته حتى يتم التأكد من جاهزيته ومن ثم تم عرض النظام على أعضاء اللجنة والمستخدمين الذين سوف يقومون باستخدام النظام وتغذيته بالبيانات لطلب المدخلات لتحسين عمل وفاعلية النظام. بعد أخذ المدخلات تم إعادة تجهيز النظام مره أخرى وفق هذه المتطلبات وتم عرضه للمرة الثانية حيث كان جاهزاً للعمل ولم يتم طلب تعديلات أساسية فيما عدا نظام التسجيل والذي تم تأجيله حتى يتم الانتهاء من وضع اللوائح والسياسات التي تحكم الوصول إلى هذه المجموعة. وبدأ العمل الفعلي في تغذية النظام من تاريخ 1-11-1426 والآن النظام يحوي 479 رسالة علمية مكتملة الوصف.

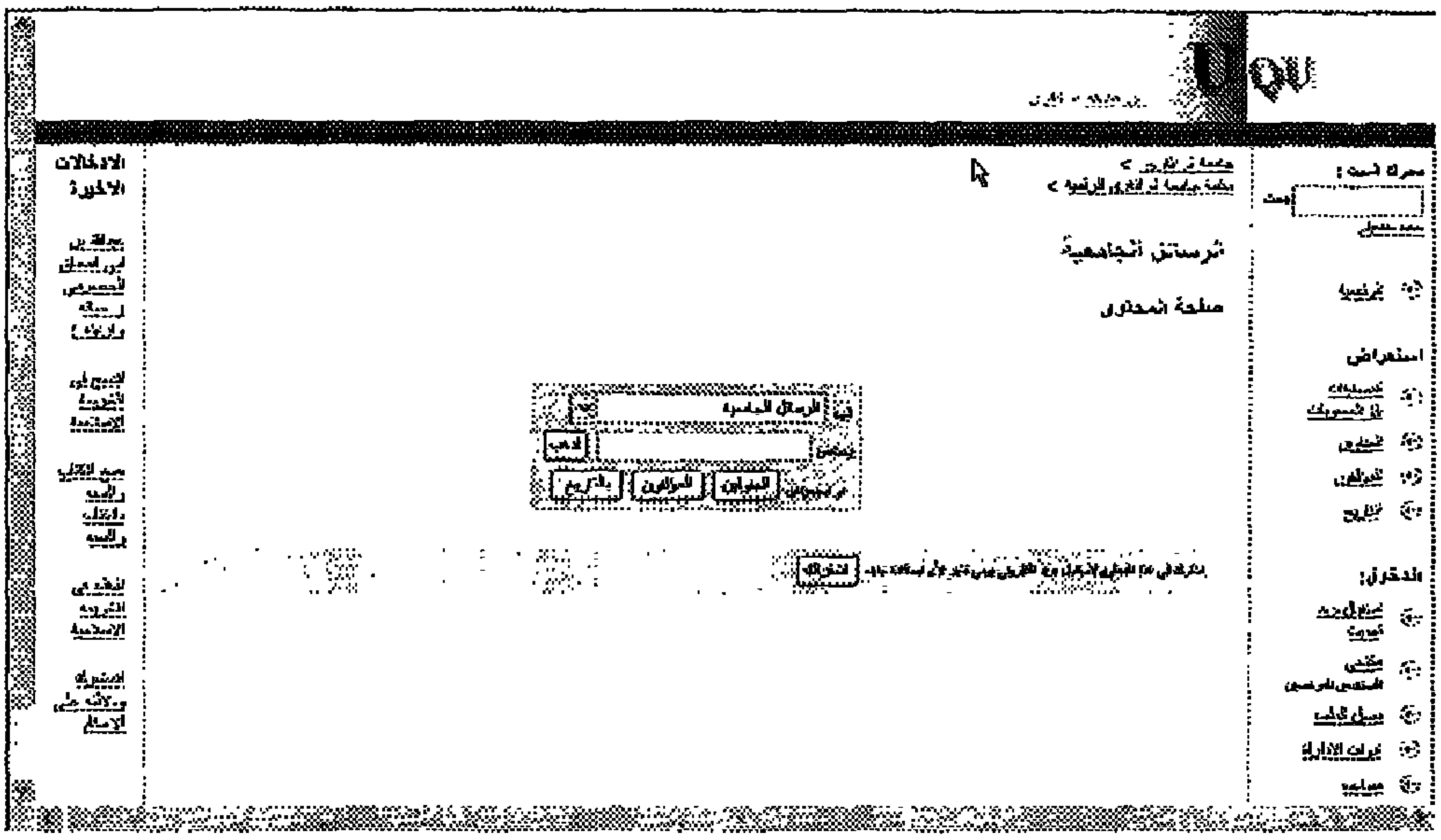

الشاشة الرئيسية للنظام

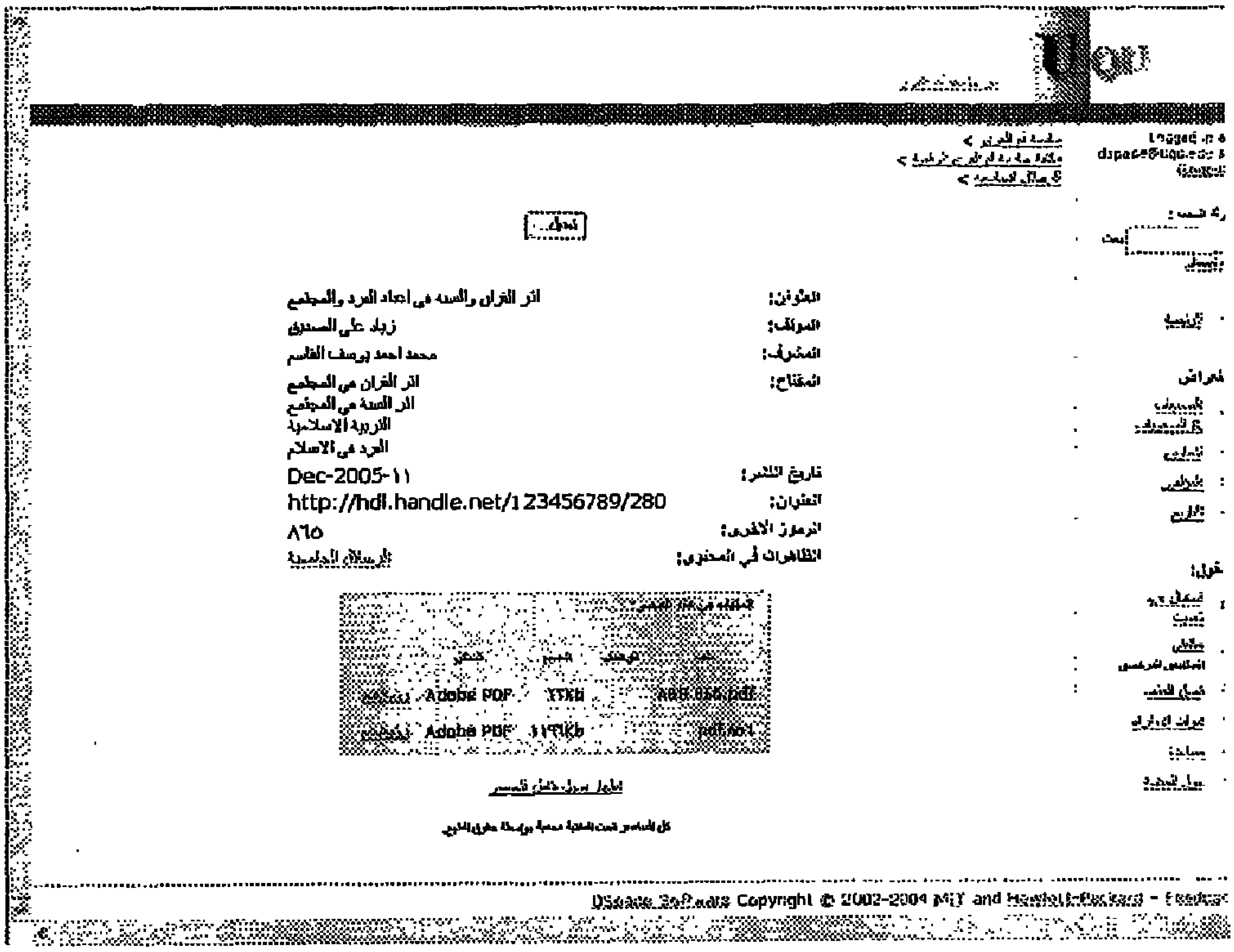

شاشة تبين بيانات رسالة والملفات الإلكتروني التابع لها

النتائج والتوصيات

تشير نتائج الدراسة إلى توفر العديد من النظم مفتوحة المصدر لإدارة المجموعات الرقمية ويتصف العديد منها بالانتشار والنضوج وتستخدم في العديد من المؤسسات التعليمية حول العالم بنجاح. وبرز نظام دي سبيس Dpsace كأفضل هذه الحلول لما يتمتع به من إمكانيات وبنية هيكلة بيانات مرنة يمكن استخدامها لإدارة مجموعات مختلفة وغير مقتصر على الرسائل الجامعية. كما أن هذا النظام يدعم المعايير العالمية لوصف ونقل البيانات (Dublin Core and OAI-PMH).

النظم مفتوحة المصدر التي انتشر استخدامها وتطبيقها في مؤسسات تعليمية حول العالم مختلفة غالبا ما تقوم بفصل ملفات النظام الأساسية (Core System Files) عن ملفات الواجهات (Interface) وهو ما يعرف بمعيار العالمية (Internalization (I18N)) في تصميم البرامج فهي مصممة بحيث تكون سهلة الترجمة إلى لغات أخرى غير اللغة الإنجليزية. وقدمت الدراسة نموذجًا تطبيقيًا لترجمة واجهات نظام دي سبيس إلى اللغة العربية كأول ترجمة إلى اللغة العربية لإدارة مجموعة الرسائل الجامعية بمكتبة جامعة أم القرى كون النظام لم يتم تطبيقه في أي مؤسسة تعليمية عربية من قبل. وتشير نتائج الدراسة إلى نجاح التجربة وفاعلية النظام لملائمة احتياجات الجامعة لخزن واسترجاع وتسهيل الوصول إلى مجموعة الرسائل الجامعية المتوفرة بمكتبة الجامعة.

كما تشير نتائج الدراسة إلى أن مجانية النظم مفتوحة المصدر ليست مطلقة وذلك لما تحتاجه هذه النظم من خبرات تقنية لإعادة تكييفها وصيانتها وعليه فان المؤسسات التي ليست لديها خبراء في البرمجة وتقنيات المعلومات عليها مقارنة التكلفة بين النظم التجارية وتكلفة الاستثمار في جلب هذه الخبرات قبل اتخاذ القرار في تبني مثل هذه النظم.

وبناء على نتائج هذه الدراسة يمكن إيجاز توصيات الدراسة في التالي :

(1) على المؤسسات التعليمية التوسع في توفير المحتوى العربي للمجموعات المهمة (رسائل جامعية، أعمال المؤتمرات والندوات، البحوث...) التي تصدر عن تلك المؤسسات لتسهيل وصول المستفيد إلى مصادر المعلومات بشكل آني وميسر باستخدام تقنية الإنترنت.

(2) الاستفادة من النظم مفتوحة المصدر لإدارة المجموعات الرقمية وتكييفها لتلائم احتياجات هذه المؤسسات بعد ثبوت نجاحها عالمياً والمشاركة في دعم نشر هذه التقنيات عربياً من خلال ترجمتها والإضافة إليها بما يتناسب واحتياجات المؤسسات التعليمية العربية.

(3) المكتبات الرقمية بشكل عام وإدارة المجموعات الرقمية بشكل خاص تحتاج إلى خبراء في تقنية المعلومات مما يؤكد أهمية الاستثمار في هذا المجال لجلب هذه الخبرات ودعم المكتبات ومراكز المعلومات بوظائف دائمة في هذا القطاع.

(4) في مجال الدراسات توصي الدراسة بالتوسع في الدراسات التطبيقية لبناء المكتبات الرقمية باستخدام نظم تقنية مختلفة. والقيام بدراسات تطبيقية لتحديد أمثل الطرق (Best Practices) لتحويل المصادر الورقية إلى مصادر رقمية.

(5) توصي الدراسة بالقيام بمشاريع تعاونية بين المؤسسات التعليمية العربية عامة والسعودية خاصة للربط الشبكي لتقاسم الوصول إلى المجموعات الرقمية الموجودة في هذه المؤسسات وتكوين قواعد معلومات بهذه المجموعات والاستفادة من تطبيق المعايير الدولية لنقل البيانات مثل معيار OAI-PMH الذي يمكن تبادل البيانات بين نظم إدارة المجموعات الرقمية

الهوامش

(1) وهم الدكتور خالد سليمان معتوق و الدكتور على بن سعد العلي و الدكتور محمد مبارك اللهيبي والدكتور ياسر بن ناصر الصالح من قسم علم المعلومات.

(2) وهي اللجنة الدائمة لمكتبة جامعة أم القرى الرقمية برئاسة عميد شئون المكتبات الدكتور عدنان الحارثي وعضوية كل من خالد سليمان معتوق و الدكتور على بن سعد العلي و الدكتور محمد مبارك اللهيبي والدكتور ياسر بن ناصر الصالح و الدكتور عبدالله بن عائض العتيبي والأستاذ عبدالرحمن أبوالخيور.

(3) فريق عمل تعريب وإعداد نظام دي سبيس على شبكة الجامعة برئاسة الدكتور محمد بن مبارك اللهيبي وعضوية كل من الأستاذ أسيد أحمد بندق والأستاذ محمد المعايطه

المراجع

المراجع العربية

(1) أبا الخيل، عبدالوهاب محمد. المكتبة الرقمية (الإلكترونية) بين النظرية والتطبيق. في ندوة المكتبات الرقمية : الواقع وتطلعات المستقبل. مكتبة الملك فهد الوطنية : الرياض (1423-2003). ص 3-37

(2) أبو لويفة، أسماء بشير. التحول نحو المكتبة الرقمية في المؤسسات المصرفية دراسة حالة لواقع مكتبة مصرف ليبيا المركزي. - Cybrarians Journal. - ع 5 (يونيو 2005) - متاح في: http://www.cybrarians.info/journal/no5/dlib.htm . <2006-1-1>.

(3) بامفلح، فاتن سعيد. الميتاديتا وتنظيم مصادر المعلومات الإلكترونية في المكتبات. في ندوة المكتبات الرقمية : الواقع وتطلعات المستقبل. مكتبة الملك فهد الوطنية : الرياض (1423-2003). ص 221-255

(4) طاشور، محمد. من المكتبة التقليدية إلى المكتبة الرقمية. مجلة المكتبات والمعلومات. ع 2، مج2 (2005). ص 71-81

(5) عبد الهادي، محمد فتحي. مكتبة المستقبل. الاتجاهات الحديثة فى المكتبات والمعلومات، ع17، 2002. ص 7-8.

(6) العلي، علي بن سعد. المكتبة الإلكترونية : ماهيتها ومستقبلها. في ندوة المكتبات الرقمية : الواقع وتطلعات المستقبل. مكتبة الملك فهد الوطنية : الرياض (1423-2003). ص 271-295

(7) فردي، الخضر. المكتبة الافتراضية بين النظرية والواقع الافتراضي. مجلة المكتبات والمعلومات. ع 2 , مج2 (2005). ص 82-90

(8) محيريق، مبروكة عمر. المكتبة الإلكترونية وأثرها على العاملين بالمكتبات ومراكز المعلومات. الإتجاهات الحديثة فى المكتبات والمعلومات، ع17، 2002. ص 13

(9) المسند، صالح محمد و عريشي، جبريل حسن. نحو مكتبة وطنية رقمية للرسائل الجامعية المجازة من الجامعات والكليات السعودية. في ندوة المكتبات الرقمية : الواقع وتطلعات المستقبل. مكتبة الملك فهد الوطنية : الرياض (1423-2003).

المراجع الإنجليزية

(1) Apache Lucene Search Engine: http://jakarta.apache.org/lucene/

(2) Copeland, Susan and Andrew Penman and Richard Milne (2005). Electronic Library and Information Systems. 39(3).

(3) Digital Archiving, Preservation and Access Task Force (2004). Building on our Strength: Digital Archiving, Preservation and Access. Available online at < http://u2.gmu.edu:8080/dspace/bitstream/1920/16/1/dapa_final_report.pdf>

(4) DLPWG (2004). Digital Library Tools Evaluation and Recommendation. Available online at <http://gort.ucsd.edu/dlpwg/dlpwgitreport.pdf>

(5) DSpace @ Cambridge available online at < http://www.dspace.cam.ac.uk/ >

(6) DSpace home page: http://www.dspace.org/

(7) Dublin Core: http://dublincore.org/

(8) Edinburgh Research Archive. available online at < http://www.era.lib.ed.ac.uk/index.jsp>

(9) ETD-db home page. Available online at <http://scholar.lib.vt.edu/ETD-db/ >

(10) Han, Yan (2004). Digital Content: the Search for a content management system. Library Hi Tech, 22(4).

(11) Jantz ,Ronald and Giarlo ,Michael J.) 2005 (Digital Preservation: Architecture and Technology for Trusted Digital Repositories .D-Lib Magazine.11(6).

(12) Jones, Richard (2004). DSpace vs. ETD-db: Choosing software to manage electronic theses and dissertations . Ariadne 38(January, 2004).

(13) Jones, Richard (2005). Open Access, Open Source and E-theses: the development of the Edinburgh research Archives. Electronic Library and Information Systems. 39(3).

(14) Open Archives Initiative - Protocol for Metadata Harvesting (OAI-PMH): Available online at <http://www.openarchives.org/>

(15) MIT's Institutional Repository. Available online at <http://dspace.mit.edu/>

(16) Robertson, James (2004). Open-Source Content Management Systems. Available online at <http://www.steptwo.com.au/papers/kmc_opensource/>

(17) Smith, MacKenzie and Others (2003). An Open Source Dynamic digital Repository. D-Lib Magazine. 9(1).

(18) Tansley, Robert and Others (2003). The Dspace Institutional Digital Repository System: Current Functionality. Proceedings of the 2003 Joint Conference on Digital Library.

(19) Virginia Tech's E-theses repository. Available online at <http://etd.vt.edu/>

(20) Witten, Ian and Others (2005). StoneD: A Bridge between Greenstone and DSpace. D-Lib Magazine. 11(9).

الحضور الإلكتروني للجامعات السعودية على الشبكة العنكبوتية: دراسة استكشافية لمعامل التأثير العنكبوتي Web Impact Factor

د. عبدالرحمن فراج
مدرس المكتبات والمعلومات
بجامعتي بني سويف والإمام محمد بن سعود الإسلامية
aafarrag@gawab.com

ملخص:

تهدف الدراسة إلى محاولة الكشف عن مدى تأثير مواقع الجامعات السعودية على الشبكة العنكبوتية والوصول إلى نوع من الترتيب الطبقي الأكاديمي لكل منها بحسب تأثيره على الشبكة . وتتناول الدراسة الحضور الإلكتروني للمملكة العربية السعودية ومؤسساتها التعليمية على العنكبوتية ، والمواقع العنكبوتية للجامعات السعودية ، والروابط الفائقة الموجهة لمواقع الجامعات السعودية .

1- تمهيد

تعد الشبكة العنكبوتية اليوم أحد المصادر الرئيسة للمعلومات في مختلف المجالات ، وأحد القنوات البارزة لتدفق المعلومات والاتصال فيما بين الأفراد والمؤسسات والمجتمعات . وتحمل العنكبوتية رصيداً ضخمًا من مصادر المعلومات (1) ، كما أنها تقوم بطبيعتها بنشره بصورة أكثر سرعة وأوسع نطاقًا عن ذي قبل للمستفيدين المحتملين ، وبصورة أقل تكلفة من الوثائق الورقية ، فضلاً عن اشتمالها على أنماط معلومات لا توفرها تلك الوثائق الأخيرة .

وفضلاً عن الزيادة الانفجارية للمعلومات ، تعاني العنكبوتية من التشتت الشديد لمصادرها ، وافتقادها للتنظيم الشامل لتلك المصادر ، وتعدد أساليب البحث عنها ، وقصور هذه الأساليب ، إضافة إلى الشك في مدى جودة تلك المصادر والوثوق فيها .

ونتيجة لما سبق ، فقد كان من الطبيعي أن يفرز النشر الإلكتروني على العنكبوتية ، أساليب جديدة ، لأجل قياسه وتقييمه والكشف عن مدى فعاليته وتأثيره على الشبكة(2) .

ويرى البعض [3] أنه في هذا السياق من المنطقي أن تتم محاولة تجريب القياسات ذات الصلة بمدى فعالية المواقع العنكبوتية ، وذلك لسببين هما : دراسة نشاط الاتصال الذي تمثله تلك المواقع ، وبناء قياسات التقييم المفيدة واختبارها . وفي هذا السياق أيضاً، اتضح خلال السنوات القليلة الماضية أن العنكبوتية توفر بالفعل فرصًا ملائمة لتطبيق بعض الأساليب المنهجية التقليدية المشهورة في البيئة الورقية ، وعلى رأسها الببليومتريقا أوالقياسات الوراقية .

لقد قام المكتبيون واختصاصيو المعلومات بالإفادة من الببليومتريقا ، وما تلاها من أساليب ، في عديد من مهام مرافق المعلومات ؛ مثل اختيار مصادر المعلومات وتقييم مدى الإفادة منها وبناء المكانز وخطط التصنيف وتحسين خدمات المكتبات ، إلخ . ومن المأمول ، أن تقود الويبومتريقا أو القياسات العنكبوتية Webometrics بدورها إلى الوصول إلى بعض أنماط الإفادة من الشبكة ، وتفعيل الإفادة من المصادر الإلكترونية المتاحة عليها ، وتحسين أساليب البحث عنها .

وبينما تستقي القياسات العنكبوتية مادتها الأساس من القياسات الوراقية ، فإن الويبومتريقا لها خصائصها وقضاياها المميزة بها . وتقوم الويبومتريقا ، على العموم ، بدراسة الجوانب الكمية للعنكبوتية ؛ مثل بنيان الروابط link structure ، وسجلات المستفيدين log files users ، والتجمعات العنكبوتية Web communities ، إلى آخره من أساليب الكشف عن أنماط الاتصال على الشبكة .

وتعد هذه الدراسة الاستكشافية ، محاولة لتطبيق أحد أساليب القياسات العنكبوتية على البيئة الإلكترونية العربية ، وذلك لاستكشاف مدى استجابة المحتوى العربي على العنكبوتية لأساليب القياس العنكبوتي ، ودلالات ذلك للمحتوى العربي نفسه . وقد انصبت الدراسة على أحد أنماط المحتويات الإلكترونية التي درج الباحثون في هذا المجال على إخضاعها لدراسة القياسات العنكبوتية وهي مواقع الجامعات university web sites . وانصبت الدراسة بصفة خاصة على مواقع الجامعات السعودية كأحد نماذج مواقع الجامعات العربية .

2 - مدخل الدراسة

2/ 1 أهمية الدراسة

أثبتت القياسات الوراقية ، ولا زالت ، جدواها وصلاحيتها كأساليب لدراسة أنماط الاتصال العلمي في بيئة المطبوعات الورقية . ومع تطور الشبكة العنكبوتية ، ونمو النشر

الإلكتروني بها وتعاظم مصادرها وتنوعها ، واعتماد الباحثين عليها بوصفها أداة مهمة للنشاط العلمي ، تم ابتكار القياسات العنكبوتية في محاولة لدراسة أنماط الاتصال العلمي في البيئة الإلكترونية .

وتنصب معظم دراسات القياسات العنكبوتية ، على تحليل الروابط الفائقة hyperlinks المتاحة على مواقع الشبكة . وعادة ما يُستخدم هذا التحليل في الكشف عن بعض أنماط الاتصال العلمي الإلكتروني ، وفي قياس مدى التأثير الإلكتروني لمواقع الشبكة ومصادرها - أو مدى جودتها quality أو حضورها visibility وفقًا لكم الروابط الموجهة إليها .

وقد انصبت القياسات العنكبوتية أو الويبومتريقا في الفترة الماضية على بعض أنماط المواقع العنكبوتية ، مثل الدوريات ، والمواقع الأكاديمية كالجامعات والأقسام العلمية ، ومواقع المؤسسات التجارية والإعلامية ، إلخ .

وتعد مواقع الجامعات university web sites من أبرز أنماط المواقع خضوعًا للدراسة الويبومترية . والحقيقة أن الجامعات تحتل موقعًا متميزًا في نظام الاتصال العلمي ، وذلك لما تقوم به من توفير عدد هائل من القوى البشرية العاملة في هذا النظام (4) ، ولكونها أحد أبرز المؤسسات التي تعمل على تطوير النشاط العلمي في المجتمع ، فضلاً عن دورها الرئيس في إيصال المعرفة العلمية عن طريق التدريس ، ودورها الأساس في تنمية المجتمع بصفة عامة . ولذا فإنه من الطبيعي أن تتعدد فئات المهتمين بترتيب الجامعات ranking of universities ؛ كلٌ لأغراض مختلفة ، مثل الدارسين وأعضاء هيئة التدريس والمؤسسات والأجهزة الحكومية بل والجمهور العام على وجه العموم . وليس بخاف علينا ذلك الصدى الواسع الذي خلّفه تقرير «جامعة شانغهاي جياو تانج» (5) ، والخاص بالترتيب الطبقي لأبرز خمسمائة جامعة على مستوى العالم ، وذلك وفقًا للوثائق المنشورة وعدد الاستشهادات المرجعية إضافة إلى بعض المعايير الأخرى مثل حجم الجامعة وعدد جوائز نوبل التي حصل عليها خريجوها ، . . . إلخ . أي كانت معايير المفاضلة بين الجامعات في هذا التقرير (6) تركز على مدى توافر المقومات الأساس التي تدعم دور الجامعات في التعليم والبحث العلمي وتنمية المجتمع . وليس هناك في الحقيقة ذلك الترتيب التقييمي للجامعات العربية عامة ، أو الجامعات السعودية محل الدراسة خاصة ، سواءً بناءً على المعايير السابق الإشارة إليها أو غيرها من المعايير .

من ناحية أخرى ، توفر العنكبوتية مميزات عديدة للجامعات ، وذلك عن طريق مواقعها الافتراضية التي تمثل وحدات مقابلة لمواقعها المادية (7) . وعادةً ما تمثل المواقع العنكبوتية

للجامعات ، أدوات اتصال ضخمة متعددة الوجوه ، ويمكن الإفادة منها في عديد من الأغراض ؛ بدءًا من اجتذاب الدارسين الجدد وحتى توفير الفهارس الإلكترونية للمكتبات . وفيما يتصل بالنشاط العلمي ، يمكن لمواقع الجامعات الترويج لإسهامات الباحثين الأفراد ، والجماعات العلمية ، والمعاهد والأقسام الأكاديمية . كما يمكنها أيضا بث نتائج البحوث ، سواء باستضافتها المقالات الإلكترونية online articles ، أو بنشر ملخصاتها ، أو مجموعات البيانات data sets ، أو الأدوات المنهجية . وإن أنماط الإفادة المحتملة لحضور فعال على العنكبوتية Web presence بالنسبة للجامعات ، تتضمن : تأثير علمي ، واجتذاب للدارسين ، واهتمام إعلامي ، وأيضا مردود اقتصادي ؛ أكبر من ذي قبل (8) .

وتشتمل محتويات المواقع العنكبوتية للجامعات أيضاً على معلومات قيمة بصدد الجوانب الأخرى لأنشطتها . ويمكن لتلك المعلومات ذات السمة العلمية أو التعليمية ، أو حتى الإدارية ، أن تكون مفيدة للغاية للدارسين وأعضاء هيئة التدريس بل وجميع المهتمين المحتملين على مستوى العالم . ولأن العنكبوتية شبكة عالمية ، فإن جمهوراً عريضاً يحتمل أن يطلع على تلك المصادر طالما نُشرت بصورة إلكترونية (7) .

2/ 2 مشكلة الدراسة

من الملاحظ أنه بالرغم من إتاحة النشر الإلكتروني للمعلومات العربية على الشبكة العنكبوتية منذ زمن ليس بقريب ، إلا أن هذا المحتوى – على أي مستوى – لم يخضع للدراسة العلمية التي تتوسل بأساليب القياسات العنكبوتية ، وذلك بغرض الكشف عن مدى تأثيره على مجمل الشبكة .

وهذه الدراسة الاستكشافية محاولة للكشف عن مدى حضور أو تأثير أحد أنماط المواقع العربية ، والعلمية منها خاصة ، وهي الجامعات السعودية ، على الشبكة العنكبوتية ؛ بوصفها أحد قطاعات المحتوى العربي ، وذلك في ضوء أحد أساليب قياسات المعلومات التي تنبني على الشبكة وهي القياسات العنكبوتية .

2/ 3 أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى محاولة الكشف عن مدى تأثير مواقع الجامعات السعودية على الشبكة العنكبوتية ، والوصول إلى نوع من الترتيب الطبقي الأكاديمي academic ranking لكل منها بحسب تأثيره على الشبكة . وبصفة خاصة تهدف هذه الدراسة إلى محاولة

الكشف عن معامل التأثير العنكبوتي Web Impact Factor (WIF) ، لكل من الجامعات السعودية ، والكشف عما إذا كان ترتيب مواقع الجامعات السعودية وفقاً لهذا المعامل ، يتفق وأية مقاييس أخرى للبحث أو الإنتاجية أو المكانة العلمية لكل من تلك الجامعات .

2/ 4 حدود الدراسة

تنصب هذه الدراسة على مواقع الجامعات السعودية المتاحة على الشبكة العنكبوتية ، وذلك بأي من اللغات المنشورة بها صفحات تلك المواقع على الشبكة . هذا وقد اقتصرنا في دراستنا هذه على الجامعات السعودية الحكومية فحسب ، دون الجامعات الخاصة .

ووفقاً لموقع «وزارة التعليم العالي» السعودية [9] ، توجد إحدى عشرة جامعة حكومية في المملكة ، ثماني منها فقط هي التي لها مواقع على الشبكة (جدول 1) . ونلاحظ هنا أن نطاقات مواقع الجامعات السعودية تنتهي جميعها بالنطاق (edu.sa) ، ومعنى ذلك أن جميع صفحات كل موقع منها يوجد في النطاقات الفرعية المنبثقة عن هذا النطاق الرئيس . وعلى سبيل المثال ، فإن جميع صفحات الموقع العنكبوتي لجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية تبدأ بهذا النطاق الرئيس (imamu.edu.sa) . هذا وقد أُجريت هذه الدراسة على الشبكة العنكبوتية ، والفحص المباشر للمواقع ذات الصلة ، في شهري يناير وفبراير من عام 2006م .

جدول (1) الجامعات السعودية الحكومية وعناوينها الإلكترونية على الإنترنت

	اسم الجامعة	المحدد الموحد للمصدر URL
1	جامعة أم القرى	http://www.uqu.edu.sa/
2	الجامعة الإسلامية	http://www.iu.edu.sa/
3	جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية	http://www.imamu.edu.sa/
4	جامعة الملك سعود	http://www.ksu.edu.sa/
5	جامعة الملك عبدالعزيز	http://www.kaau.edu.sa/
6	جامعة الملك فهد للبترول والمعادن	http://www.kfupm.edu.sa/
7	جامعة الملك فيصل	http://www.kfu.edu.sa/
8	جامعة الملك خالد	http://www.kku.edu.sa/
9	جامعة طيبة	ليس لديها موقع على الشبكة
10	جامعة القصيم	ليس لديها موقع على الشبكة
11	جامعة الطائف	ليس لديها موقع على الشبكة

2/ 5 مصطلحات الدراسة

نتيجة لطبيعة هذه الدراسة الاستكشافية ، نقدم فيما يلي تعريفاً لبعض المصطلحات الرئيسة والشائعة في مجال القياسات العنكبوتية ، والمستخدمة في هذه الدراسة :

* القياسات العنكبوتية Webometrics : هي استخدام بعض قياسات المعلومات في دراسة مصادر المعلومات المتاحة على الشبكة العنكبوتية .

* قياسات الإنترنت Cybermetrics : هي استخدام بعض قياسات المعلومات في دراسة مصادر المعلومات المتاحة على مجمل الإنترنت ، وتُدعى أيضا قياسات الفضاء المعلوماتي .

* الروابط الفائقة hyberlinks : واختصاراً الروابط links ، هي إحدى العناصر الرئيسة للشبكة العنكبوتية ، والتي تعتمد على خاصية النص الفائق hypertext document المميز للشبكة . ويمكن القول إن الرابطة الفائقة تعد إشارة مرجعية في النص الفائق إلى وثيقة أو إلى مصدر آخر على الشبكة (10) . وتربط الروابط ، كما هو معلوم ، بين الوثائق المتاحة في موقع واحد أو في مواقع مختلفة على الشبكة .

* تحليل الروابط Web link analysis : ينبني تحليل الروابط على بنية الروابط الفائقة ، ويستخدم لمحاولة الكشف عما بين الوثائق أو المصادر المتاحة على الشبكة من علاقات .

* الروابط الذاتية self-links : هي الروابط الداخلية internal links للموقع ، والتي عادةً ما تُستخدم لأغراض الملاحة والتنقل بين تلك الصفحات . ولذلك تُدعى أيضا بروابط الملاحة navigational links . وتنبغي الإشارة إلى أن هناك روابط ذاتية على مستوى الصفحة page self-link ، كما أن هناك روابط ذاتية على مستوى المواقع الفرعية subsite self-links ، وذلك داخل نفس الموقع الرئيس .

* الروابط الخارجية external links : هي تلك الروابط الموجهة إلى موقع ما من المواقع الأخرى خارجه . ويمكن تعريفها أيضا بأنها تلك الروابط التي تقوم بدور الاستشهادات المرجعية بمصادر إلكترونية أخرى على الشبكة . ويطلق عليها أيضا : الروابط الوافدة من خارج الموقع inlinks ، أي الموجهة من مواقع أخرى دون الموقع الهدف .

* الروابط الوافدة inlinks : هي تلك الروابط المتجهة pointing to إلى الصفحات العنكبوتية ، ويقابلها الروابط النافدة outlinks أي الروابط الخارجة outgoing من الصفحات العنكبوتية . وبالمقارنة بالبيئة الورقية ، يمكن القول إن الإشارات المرجعية ref-

erences تقابل الروابط النافذة ، فيما تعد الاستشهادات citations نظيراً للروابط الوافدة .

* الصفحة المصدر source page : هي تلك الصفحة العنكبوتية الموجه منها الرابطة النافذة إلى الصفحة أو الموقع الهدف .

* الموقع (الصفحة) الهدف target web site page : هو ذلك الموقع (أو الصفحة) محل البحث أو التحليل .

* معامل التأثير العنكبوتي الكلي overall WIF : هو المجموع الكلي لصفحات الروابط الداخلية والخارجية الموجهة لموقع ما ، مقسماً على عدد صفحات ذلك الموقع الهدف .

* معامل التأثير العنكبوتي المنقح revised WIF : هو عدد صفحات الروابط الخارجية فحسب الموجهة لموقع ما ، مقسماً على عدد صفحات ذلك الموقع الهدف .

3 - منهج الدراسة وأساليب جمع البيانات

1/3 تتبع الدراسة المنهج الوصفي التحليلي ، وبصفة خاصة اعتماداً على أحد قياسات المعلومات التي تنصب على الشبكة العنكبوتية وهي الويبومتريقا أو القياسات العنكبوتية Webometrics . ويرى البعض [11] أن الدراسات الحالية للويبومتريقا يمكن أن تقع في أربع قطاعات ، هي : تحليل محتوى الصفحات العنكبوتية Web page content analysis ، وتحليل بنيان الروابط العنكبوتية Web link structure analysis ، وتحليل الإفادة من العنكبوتية Web usage analysis (بما يشمل ذلك من تحليل سلوكيات المستفيدين في البحث والتصفح بناءً على سجلات أداء المستفيدين log files of users) ، وتحليل التقنيات العنكبوتية (بما يشمل ذلك من قياس أداء محركات البحث search engine performance) .

2/3 ويعد تحليل روابط المواقع العنكبوتية Web link analysis أبرز أساليب الويبومتريقا وأكثرها استخداماً لدى الباحثين ، وبخاصة ما يُسمى بمعامل التأثير العنكبوتي Web Impact Factor (WIF) .

ويستند مفهوم معامل التأثير العنكبوتي إلى افتراض رئيس هو أن روابط العنكبوتية Web links تعد أحد المؤشرات الدالة على مدى جودة الموقع . ولدى بعض أبرز محركات البحث على الشبكة ، مثل جوجل (www.google.com) فإن كل رابطة link موجهة إلى موقع معين تعد تصويتاً أو اقتراعاً بالثقة vote إلى ذلك الموقع [12] . وعلى ذلك ، فإن الموقع الأكثر حصولاً على الأصوات ، يعد الأعلى رتبة بين المواقع .

ويشبه هذا الافتراض الرئيس ، ما تنبني عليه دراسات تحليل الاستشهاد المرجعي في بيئة المطبوعات الورقية ، بالرغم مما بين الأسلوبين من اختلافات عديدة تعود إلى الاختلاف الجذري فيما بين البيئتين الورقية والعنكبوتية [13] .

ويُعرف معامل التأثير العنكبوتي بأنه أداة كمية لقياس مدى تأثير الموقع العنكبوتي اعتماداً على الروابط الفائقة الموجهة إليه [14] . كما يُعرف بأنه معدل الروابط الموجهة لموقع معين ، مقارنًا بعدد وحدات المعلومات (الصفحات العنكبوتية) المتاحة بذلك الموقع . ويستخدم هذا الأسلوب لتحديد المكانة النسبية لمواقع العنكبوتية في مجالات تخصصية معينة أو أنشطة محددة أو في دولة بذاتها . وبصفة عامة ، فإن الموقع ذو معامل التأثير الأعلى يعد أرقى مكانةً أو أرفع جودة من تلك المواقع الأقل في معامل التأثير .

من ناحية أخرى ، ينصب معامل التأثير العنكبوتي على ترتيب المواقع العنكبوتية ، وصفحات تلك المواقع ، و النطاقات عند مستوياتها العليا Top Level Domain (TLD) ، وعند مستوياتها الفرعية sub-domains ، إلخ .

ويعود مفهوم معامل التأثير العنكبوتي ، بدوره ، إلى معامل تأثير الدوريات Journal Impact Factor (JIF) المستخدم في تقييم الدوريات العلمية ، والذي يتم إعداده من قبل معهد المعلومات العلمية ويُنشر سنويًا بالعمل الموسوم بتقارير الاستشهاد بالدوريات Journal Citation Reports (JCR) . ويعد إنجرسون Ingwersen [15] هو الذي قدم مفهوم معامل التأثير العنكبوتي - كمقابل لمعامل تأثير الدوريات - وذلك كأسلوب لقياس مدى تأثير المواقع العنكبوتية على بعضها البعض ، وتحليل الروابط الكائنة بين تلك المواقع . كما قام باحثون آخرون ، وأبرزهم مايك ثيلوول Mike Thelwall ، بتطوير هذه الأداة في عدة دراسات تالية ، وذلك في محاولة للكشف عن العلاقات المحتملة بينها وبين المؤشرات التقليدية للإنتاجية العلمية . هذا ، وقد أخذت الدراسات التي تنبني على هذا الأسلوب تترى حتى غدا أكثر الأساليب انتشاراً فيما يتصل بتقييم مواقع العنكبوتية ، وحتى غدت تلك الدراسات محلاً لمراجعة علمية نُشرت عام 2003 [16] .

3/3 ويتم حساب معامل التأثير لموقع ما على الشبكة العنكبوتية ، بقسمة عدد الروابط الفائقة (جميع الروابط الخارجية والداخلية ، أو الخارجية فحسب) على عدد الصفحات المنشورة على هذا الموقع (والمكشفة من قبل محرك البحث المستخدم) ، وذلك في فترة زمنية معينة . إلا أنه عادة ما يتم استخدام الروابط الخارجية الوافدة إلى الموقع كمقام لحسابٌ معامل التأثير . ويتم ذلك باستخدام الصيغة الرياضية التالية :

معامل التأثير العنكبوتي (WIF) = الروابط الموجهة إلى الموقع العنكبوتي / عدد الصفحات المنشورة على هذا الموقع

4/3 وإن أكثر الطرق شيوعًا لدراسة تحليل الروابط عامة ، ومعامل التأثير العنكبوتي خاصة ، هو استخدام محركات البحث التجارية واسعة المدى large-scale search engines ، والتي يشتمل معظمها في مراصد البيانات الخاصة بها على البيانات الخاصة بالروابط الفائقة الموجهة إلى المواقع وصفحات المواقع المكشفة بها . وبالرغم من بعض التحفظات حول استخدام محركات البحث التجارية في دراسة الظاهرة العنكبوتية عامة ، وبصفة خاصة التحفظ حول مدى موثوقية تلك المحركات والاعتماد عليها ، إلا أنها لا زالت في الحقيقة الأدوات الرئيسة في استرجاع المعلومات المتاحة على العنكبوتية ، ومن ثم تعد الأدوات الأساس في إجراء مثل هذه الدراسات .

وقد اعتمدنا في إجراء هذه الدراسة على محرك البحث ألتافيستا AltaVista (www.altavista.com) ؛ فهو معد للبحث في مجمل الشبكة العنكبوتية ، وفي الصفحات المنشورة بها بجميع اللغات ، ويتوفر على إمكانات البحث الخاصة بإحصاء الروابط الموجهة لموقع ما ، وبصفة خاصة يتوفر على إمكانية اقتصار البحث على الروابط الخارجية فحسب الموجّهة للموقع ، فضلاً عن إحصاء عدد الصفحات التي يشتمل عليها نفس الموقع . إضافة إلى ذلك ، يقدم محرك ألتافيستا تغطية جيدة نسبيًا للمواقع ذات السمة الأكاديمية academic web space (17) . ويدعم اختيارنا هذا ، أن معظم دراسات معامل التأثير العنكبوتي أُنجزت باستخدام خصائص البحث المتقدم لهذا المحرك .

4/4 هذا وقد تم إجراء عملية بحث مستقلة ، في كل موقع من مواقع الجامعات السعودية محل البحث ، للكشف عما يلي : العدد الكلي للروابط الفائقة الموجهة للموقع ، وعدد الروابط الخارجية الوافدة inlinks الموجهة للموقع ، وعدد الروابط الذاتية self-links للموقع ، والعدد الكلي للصفحات التي يشتمل عليها الموقع .

ويكشف جدول (2) عن الصيغ المستخدمة للبحث في كل متغير من المتغيرات السابقة ، في محرك البحث ألتافيستا ، وذلك بالتطبيق على أحد مواقع الجامعات محل البحث وهو الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة (www.iu.edu.sa) .

جدول (2) صيغ البحث المستخدمة في استقصاء الروابط وعدد الصفحات لكل من المواقع محل الدراسة وذلك باستخدام محرك ألتافيستا (بالتطبيق على موقع الجامعة الإسلامية)

متغير البحث	صيغة البحث
العدد الكلي للروابط الفائقة	linkdomain:www.iu.edu.sa/ OR linkdomain:iu.edu.sa/
عدد الروابط الخارجية الوافدة	(linkdomain:www.iu.edu.sa/ OR linkdomain:iu.edu.sa/) NOT (host:www.iu.edu.sa/ OR host:iu.edu.sa/)
عدد الروابط الذاتية	(linkdomain:www.iu.edu.sa/ OR linkdomain:iu.edu.sa/) AND (host:www.iu.edu.sa/ OR host:iu.edu.sa/)
عدد صفحات الموقع	domain:www.iu.edu.sa/ OR domain:iu.edu.sa/ وأيضا باستخدام الأمر host: host:www.iu.edu.sa/ OR host:iu.edu.sa/

وتنبغي الإشارة هنا إلى أن إحصاءات الروابط الناتجة هنا تتضمن فحسب تلك الصفحات المكشفة في محرك ألتافيستا ، ومن ثم فإنها لا تشتمل على الصفحات المحمية بكلمات مرور محددة أو غيرها من الصفحات التي لم يتم التعرف عليها من قبل زاحف المحرك crawler ، كما أنها لا تشتمل بالطبع على الصفحات غير المرتبطة بصفحات المواقع الهدف المكشفة في مرصد بيانات هذا المحرك .

4. الدراسات السابقة

تعد دراسات تحليل الروابط هي الأكثر انتشاراً في دراسات الويبومتريقا ، وبخاصة مفهوم معامل التأثير العنكبوتي وتطبيقه كأسلوب لتقييم مواقع العنكبوتية ، أو كمؤشر لقياس أداء هذه المواقع .

ويرى كل من بارك وثيلوول في مراجعتهما العلمية للموضوع[18] أن قياسات الروابط الفائقة تم تطبيقها على مناطق spaces متعددة على العنكبوتية ؛ مثل مقالات الدوريات ، ومواقع الدوريات نفسها ، ونطاقات البلدان ، وقطاعات داخل مجموعات من البلدان ، ومجموعات من الجامعات الوطنية ، ومجموعات من الجامعات على المستوى الدولي ، ومواقع الأقسام الأكاديمية ، وغيرها من مجموعات المواقع أو الصفحات الأخرى ذات السمة الأكاديمية ، وأخيراً مواقع الشركات التجارية .

وتقع مواقع الجامعات في الحقيقة في بؤرة الاهتمام في معظم الدراسات الحالية لتحليل الروابط[19] ؛ حيث تنصب أكثر دراسات تحليل الروابط الفائقة على المواقع الأكاديمية أو

العلمية ، وبصفة خاصة ما يُسمى بالنطاقات الأكاديمية academic domains . وتعد هذه في الحقيقة محاولة منطقية لإثبات أن الروابط الفائقة تعد بالفعل مصدراً مهماً للمعلومات ذات الصلة بالاتصال العلمي . كما يرى البعض [18] في ذلك شيئًا طبيعيًا ، حيث أن أكثر صفحات الروابط الهدف شيوعًا على العنكبوتية هي الصفحات الرئيسة للجامعات .

ومن الناحية المنهجية ، قام «إنجرسون» في دراسته المبكرة [15] التي اقترح فيها معامل التأثير العنكبوتي ، بدراسة مجموعة من القطاعات العنكبوتية ، ومن بينها مواقع الجامعات ؛ وذلك بإحصاء عدد صفحات الروابط الوافدة inlinking pages مقسمًا على عدد الصفحات المتاحة داخل الموقع . فيما قام ثيلوول فيما بعد [20] بإجراء تنقيح على معامل التأثير العنكبوتي للجامعات ، وذلك بقسمة عدد الروابط الوافدة على عدد أعضاء هيئة التدريس العاملين بتلك الجامعات .

وتنبغي الإشارة إلى أنه لم يُكتشف في الدراسات المبكرة في هذا المجال ، وربما حتى عام 2000 ، أن معامل التأثير العنكبوتي يتفق بصورة كبيرة مع معامل تأثير الدوريات المطبق على الدوريات الإلكترونية ، أو يرتبط بالتأثير أو الجودة العلمية للجامعات أو الأقسام الأكاديمية محل الدراسة [18] . للدرجة التي أدت إلى الاستنتاج أنه حتى ذلك الحين من تطور العنكبوتية ، فإن مخرجات المؤسسات الأكاديمية على الشبكة تختلف في طبيعتها عن مخرجاتها العلمية خارج الشبكة .

ولقد كانت دراسة ثيلوول المنشورة عام 2001 [17] هي الدراسة الأولى التي كشفت أن هناك علاقة قوية بين إحصاءات الروابط الموجهة لخمس وعشرين جامعة في المملكة المتحدة ، وبين متوسط الإنتاجية العلمية لكل من تلك الجامعات . كما قدمت دراسة سميث وثيلوول[21] ، المنشورة عام 2002 ، الدليل الثاني الذي أثبت تلك العلاقة ، ولكن في السياق العنكبوتي الخاص بالجامعات الأسترالية . وفي تلك الدراسة ، تم تقديم عدد أعضاء هيئة التدريس لكي يمثل حجم الجامعات «كمقام» في معادلة معاملة التأثير ، وذلك بديلا لعدد صفحات موقع الجامعة وهو الأسلوب التقليدي المتبع الذي اقترحه «أنجرسون» .

وهناك دراسات عديدة أخرى ، أشارت إلى أن هناك بالفعل علاقةً ما بين الروابط الموجهة لمواقع الجامعات وبين الترتيب الطبقي لتلك الجامعات بناءً على بعض المعايير الأكاديمية والعلمية ، وتمت تلك الدراسات في سياقات أكاديمية وطنية مختلفة ، مثل الجامعات الصينية[22] والتايوانية[23] والإيرانية[8] والكندية[3] .

وإضافة إلى الدراسات المنصبة على الجامعات ،هناك دراسات أخرى تتناول الأقسام العلمية التي تنتمي إلى نطاق domain أكاديمي . وقد كشفت إحدى هذه الدراسات عن وجود علاقة قوية بين الأداء العلمي (بناء على معايير أكاديمية محددة) وبين الروابط الموجهة إلى الأقسام العلمية في علم الحاسبات باسكتلندا (24) . فيما توصلت دراسة أخرى لتبادل الروابط(25) إلى أن الربط الفائق فيما بين أقسام التاريخ بالولايات المتحدة ضعيف للغاية ، بما يعني أن التخصصات العلمية تختلف في قوة الربط الفائق فيما بينها .

من ناحية أخرى ، وفي مزيد من محاولات الكشف عن طبيعة الروابط الفائقة وطبيعتها والعوامل المؤثرة عليها ، تم التوصل(26) إلى أن للعامل الجغرافي تأثيره أيضاً على هذه الظاهرة ، فقد اتضح أن الربط الفائق فيما بين الجامعات البريطانية المتجاورة مكانياً فيما بينها أقوى من تلك البعيدة عن بعضها البعض .

ونتيجة لأهمية هذا الموضوع ، وهو الكشف عن الرتب الطبقية rankings للجامعات وفقا لمدى حضورها على العنكبوتية ، تم إنشاء موقع متخصص في ذلك وهو Webometrics Rankings of World Universities (http://www.webometrics.info) ، والذي تتوفر عليه جماعة البحث الموسومة بمعمل الإنترنت Internet Lab والتابعة لمؤسسة CINDOC-CSIC بأسبانيا . ويتوفر هذا الموقع على قياس المواقع العنكبوتية للجامعات وترتيبها ، على مستوى العالم ، بناءً على معامل التأثير العنكبوتي لكل منها ؛ كما يقدم تقريراً بذلك مرتين سنوياً ، في شهري يناير ويوليو .

هذا وقد كشف «أجيلو» وزملاؤه (7) أن هناك ارتباطات إيجابية ومهمة بين قوائم الجامعات المرتبة وفقاً لمؤشرات القياسات العنكبوتية في المصدر السابق ، وبين قائمة أبرز خمسمئة جامعة على مستوى العالم الصادرة عن «جامعة شانغهاي جياو تونج» .

وتفيد المؤشرات السابقة ، على العموم ، أن هناك علاقة قوية بين معامل التأثير العنكبوتي للجامعات ، وبين قياسات الإنتاجية العلمية لهذه الجامعات . بمعنى أن الجامعات الأعلى نسبة في هذا المعامل ، هي أيضاً أرقاها في الإنتاجية العلمية . وبالرغم من ذلك (19) ، فإنه لا يمكن الزعم ، في كل من الدراسات السابقة ، بأن تلك العلاقة ذات ارتباطات سببية مطلقة implicit causative connections .

5- نتائج الدراسة

5/ 1 الحضور الإلكتروني للمملكة العربية السعودية ومؤسساتها التعليمية على العنكبوتية

إن معاملات التأثير العنكبوتي ، كما سبقت الإشارة ، يمكن استخدامها للمقارنة بين تأثير المواقع العنكبوتية لدول معينة على الشبكة . ونحاول هنا الكشف عن حضور المملكة العربية السعودية ، بصفة عامة ، على العنكبوتية من خلال صيغ البحث المتوافرة في محرك ألتافيستا (جدول 3) .

جدول (3) الحضور الإلكتروني للمملكة العربية السعودية على العنكبوتية

(البحث على مستوى النطاق الأعلى (.sa) Top Level Domain) (تم البحث في 2006/1/18)

	متغير البحث	صيغة البحث	العدد
أ	العدد الكلي للروابط	linkdomain:sa/	1,510,000
ب	عدد الروابط الوافدة	linkdomain:sa/ NOT domain:sa/	864,000
ج	عدد الروابط الذاتية	linkdomain:sa/ AND domain:sa/	612,000
د	عدد المواقع	domain:sa/	2,740,000
معامل التأثير العنكبوتي الكلي = أ/ د = 0,55			
معامل التأثير العنكبوتي المنقح = ب/ د = 0,31			

ونكتشف هنا أن عدد الصفحات التي تحمل النطاق الخاص بالمملكة (sa) يبلغ أكثر من مليوني ونصف صفحة . ولا يمكن الزعم بأن هذا العدد يمثل جميع المواقع ذات الصلة بالمملكة على الشبكة ، فمن المعلوم أن المواقع التجارية (com) . لا تتخذ لها نطاقًا محددًا يشير إلى هوية الدولة التابعة لها .

أما من حيث العدد الكلي للروابط الموجهة إلى المواقع السعودية وصفحاتها فيبلغ حوالي مليون ونصف رابطة ، وفي حين يبلغ عدد الروابط الوافدة (من غير المواقع السعودية) 864,000 رابطة ، يبلغ عدد الروابط الذاتية 612,000 رابطة تربط ما بين صفحات المواقع السعودية . هذا مما يوضح بجلاء أن السعودية ليست منغلقة على نفسها إلكترونيًا ، حيث أن عدد الروابط الموجهة من خارج المواقع ذات الصلة بها يفوق عدد الروابط الذاتية الرابطة بين تلك المواقع .

وبالمقارنة بإيران ، وهي أقرب الدول إلى المملكة والتي تتوافر عنها بيانات من هذا النوع[8] ، يعد معامل التأثير العنكبوتي الكلي overall WIF لإيران (1,14) أعلى من نظيره الخاص بالمملكة (0,55) ، بينما تعد نسبة معامل التأثير العنكبوتي المنقح revised WIF ، وهو الأكثر دلالة على مدى الحضور أو التأثير على العنكبوتية ، للمملكة (0,31) أعلى من مثيله لإيران (0,14) . إلا أنه تنبغي ملاحظة قلة عدد مواقع النطاق الخاص بالسعودية مقارنة بإيران ، إذ تمثل النطاقات السعودية (2,740,000 نطاقًا) حوالي ثلث نطاقات المواقع الإيرانية (7,520,000 نطاقًا) .

جدول (4) الحضور الإلكتروني للمؤسسات التعليمية السعودية على العنكبوتية

(البحث على مستوى النطاق الفرعي Sub-level domain (edu.sa)) (تم البحث في 2006/1/18)

	متغير البحث	العدد	صيغة البحث
أ	العدد الكلي للروابط	218,000	linkdomain:edu.sa/
ب	عدد الروابط الوافدة	109,000	linkdomain:edu.sa/ NOT domain:edu.sa/
ج	عدد الروابط الذاتية	111,000	linkdomain:edu.sa/ AND domain:edu.sa/
د	عدد المواقع	154,000	domain:edu.sa/
معامل التأثير العنكبوتي الكلي = أ/ د = 1,4			
معامل التأثير العنكبوتي المنقح = ب/ د = 0,7			

من ناحية أخرى ، يبلغ عدد مواقع المؤسسات التعليمية السعودية (154,000 edu.sa) . موقعًا ، تمت الإشارة إليها من قبل 218,000 رابطة فائقة . وتزيد هنا الروابط الذاتية لمواقع تلك المؤسسات عن الروابط الوافدة بنسبة قليلة تبلغ ألفي رابطة (جدول 4) . هذا مما يعني أن الميل نحو الترابط فيما بين مواقع المؤسسات التعليمية السعودية وبين بعضها البعض ، أكثر نسبيًا من ارتباطات المؤسسات الخارجية بتلك المواقع .

ومن الواضح هنا أن مواقع المؤسسات التعليمية في إيران أكثر حضورًا على العنكبوتية من مثيلتها في السعودية ، سواء بالنسبة لمعامل التأثير العنكبوتي الكلي (24,88 مقابل 1,4) أو المنقح (24,22 مقابل 0,7) . أما بالنسبة لعدد المواقع ، فمن الملاحظ أن المواقع المميزة بنطاقات المؤسسات التعليمية السعودية تمثل حوالي ثلثي نظيرتها الإيرانية (154,000 للأولى مقابل 251,000 للأخيرة) . وليس هناك شك في أن هناك عوامل عديدة يمكن أن تكون سببًا في ذلك ، منها تاريخ بدء التعليم في البلاد ونسبة المتعلمين من مجمل السكان وعدد المؤسسات التعليمية ، إلخ .

5/ 2 المواقع العنكبوتية للجامعات السعودية

يختلف حجم مواقع الجامعات السعودية ، وفقًا لعدد الصفحات التي يشتمل عليها كل موقع ، من جامعة إلى أخرى (جدول 5) . بيد أن أبرز المؤشرات هنا هو أن عدد صفحات موقع جامعة الملك فهد للبترول والمعادن (63600 صفحة) يفوق عدد صفحات مواقع الجامعات السعودية جميعها (45346 صفحة) . وأكثر المواقع قربًا إلى موقع جامعة الملك فهد ، هو موقع جامعة الملك فيصل الذي يحظى بنسبة حوالي 28,4% من صفحات موقع الجامعة الأولى . بينما أبعدها هو موقع جامعة الإمام ، وذلك بنسبة 1,2% .

جدول (5) حجم مواقع الجامعات السعودية وفقا لعدد صفحات كل منها

(تم البحث في 2006/2/19)

الجامعة	عدد صفحات الموقع
جامعة الملك فهد للبترول والمعادن	63600
جامعة الملك فيصل	18100
جامعة الملك عبدالعزيز	10500
جامعة الملك سعود	6190
الجامعة الإسلامية	5800
جامعة أم القرى	2170
جامعة الملك خالد	1800
جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية	786

ومعنى ذلك أن حضور الجامعات على الشبكة العنكبوتية وفقًا لحجم مواقعها من الصفحات ، يتفاوت تفاوتًا شديدًا . ويتدخل في ذلك بالطبع كثير من العوامل ذات الصلة بحجم الجامعة من الطلاب وأعضاء هيئة التدريس وعدد الكليات والوحدات الأكاديمية وكذلك التخصصات العلمية وتنوعها ، . . . إلخ . كما يتدخل في ذلك ولاشك وعي القائمين على المؤسسات الأكاديمية بأهمية الحضور على العنكبوتية ، وتوفير الخدمات المختلفة من خلالها لجمهور المستفيدين المحتملين . وتتنوع تلك الخدمات ، كما هو معلوم ، ما بين الخدمات التعليمية والإعلامية والمعلوماتية ، إلخ .

وليس هناك شك في أن عدد صفحات الموقع ، على العموم ، يعد أحد المؤشرات الدالة على مدى ثراء الموقع أو فقره من المحتويات من المعلومات والخدمات . ويرى البعض أن كثرة عدد صفحات موقع الجامعة يعد أحد مؤشرات النشاط العلمي والتعليمي ، ومن ثم جودة الإنتاجية العلمية للجامعة . وبالنسبة لمثل هذه الدراسة التي تنصب على معامل التأثير العنكبوتي لمواقع الجامعات ، فإن مجموع صفحات الموقع يعد عنصراً رئيسًا في حساب ذلك المعامل . وعلى سبيل المثال ، فإن الجامعة ذات الرتبة الأولى على مستوى العالم في معامل التأثير العنكبوتي ، في أحد تصنيفات موقع Webometrics Rankings of World Universities ، وهي جامعة ستانفورد ، تحتل ايضا المرتبة الثالثة بين جامعات العالم المدرجة في التحليل من حيث عدد الصفحات [7] .

5/ 3 الروابط الفائقة الموجهة لمواقع الجامعات السعودية

5/ 3/ 1 يرى البعض [14] أن عدد الروابط الفائقة يعد مؤشراً ذا مغزى على أهمية موقع ما ، أكثر من عدد الصفحات المنشورة على ذلك الموقع . وثمة استفسار شائع في الدراسات الويبومترية ، وهو ما إذا كانت المواقع ذات الصفحات الأكثر عدداً تحظى أيضًا بعدد أكبر من الروابط الفائقة .

جدول (6) معامل التأثير العنكبوتي الكلي overall WIF لمواقع الجامعات السعودية محل الدراسة (تم البحث في 2006/1/19)

الرتبة	الجامعة	العدد الكلي للروابط الموجهة للموقع (أ)	عدد الروابط الذاتية	عدد صفحات الموقع (ب)	معامل التأثير العنكبوتي الكلي (أ/ب)
1	الإمام	2130	611	786	2,7
2	أم القرى	5880	1580	2170	2,7
3	الملك سعود	12000	2700	6190	1,9
4	الإسلامية	7680	4830	5800	1,3
5	الملك خالد	2390	1700	1800	1,3
6	الملك عبدالعزيز	8400	6940	10500	0,8
7	الملك فهد	48300	50400	63600	0,7
8	الملك فيصل	7530	14500	18100	0,4

ولا يمكن الحسم هنا بأن مواقع الجامعات السعودية الأكبر حجمًا من حيث عدد الصفحات ، تتلقى عددًا أكبر من الروابط الفائقة . إلا أن أبرز الإشارات الدالة هنا ، بالنسبة للمجموع الكلي للروابط ، هو أن أقل المواقع حجمًا (وهي مواقع جامعات أم القرى والملك خالد والإمام ؛ على التوالي) تلقت بالفعل أقل عدد من الروابط بين الجامعات ؛ على التوالي أيضا (جدول 6) .

كما تفرد موقع جامعة الملك فهد أيضاً بكونه أكثر المواقع استقبالاً للعدد الكلي من الروابط ، تلاه موقع جامعة الملك سعود . والحقيقة أن السبب الرئيس في ذلك بالنسبة للموقع الأول ، هو كثرة عدد الروابط الذاتية في ذلك الموقع ، والناتجة بطبيعتها من كثرة عدد صفحات الموقع ذاته .

ويمكن الإشارة إلى معدل الروابط الموجهة إلى موقع ما ، والمعروف بمعامل التأثير العنكبوتي ، بوصفه متوسط معدل الروابط mean linkations rate الموجهة إلى جميع الصفحات المحتواة في ذلك الموقع . وبحساب معامل التأثير العنكبوتي الكلي overall WIF (جدول 6) نلاحظ أن أبرز نسبة لهذا المعامل حصلت عليه جامعتان ، هما جامعتا أم القرى والإمام (2,7) ، تلتهما جامعة الملك سعود (1,9) . هذا بالرغم من القلة الملحوظة لعدد الصفحات التي يشتمل عليها موقعا جامعتي الإمام وأم القرى وكذا العدد الكلي للروابط الموجهة إليهما .

5/ 3/ 2 وتعد الروابط الوافدة من خارج الموقع inlinks ، في الحقيقة ، أكثر دلالة على قيمة موقع ما وأهميته ، وذلك بالمقارنة بالمجموع الكلي للروابط الذي يجمع بين كل من الروابط الخارجية والداخلية للموقع .

ويقف موقعا جامعتا الملك فهد والملك سعود على رأس المواقع التي حظيت بعدد من الروابط الوافدة أكثر من غيرها (جدول 7) ، وهي نفس النتيجة التي آل إليها إحصاء المجموع الكلي للروابط . كما رفع الاقتصار على إحصاء الروابط الوافدة موقع جامعة أم القرى إلى المرتبة الثالثة بين أكثر المواقع استقبالاً للروابط ، تلاه موقع الجامعة الإسلامية ثم موقع جامعة الملك عبدالعزيز .

جدول (7) معامل التأثير العنكبوتي المنقح revised WIF لمواقع الجامعات السعودية محل الدراسة (تم البحث في 2006/1/19)

الرتبة	الجامعة	العدد الكلي للروابط	عدد الروابط الوافدة (أ)	عدد صفحات الموقع (ب)	معامل التأثير العنكبوتي المنقح (أ/ب)
1	الإمام	2130	2050	786	2,6
2	أم القرى	5880	5200	2170	2,3
3	الملك سعود	12000	5900	6190	0,9
4	الإسلامية	7680	5080	5800	0,8
5	الملك خالد	2390	1220	1800	0,6
6	الملك عبدالعزيز	8400	5040	10500	0,5
7	الملك فهد	48300	11300	63600	0,1
8	الملك فيصل	7530	2250	18100	0,1

إلا أنه بحساب معامل التأثير العنكبوتي المنقح revised WIF ، وجد أيضاً أن مواقع جامعات الإمام وأم القرى والملك سعود ، هي أعلى المواقع رتبة بين مواقع الجامعات ، وذلك بنسبة 2,6 و2,3 و0,9 على التوالي . ومن الملاحظ أنها أيضاً المواقع الثلاثة الأولى فيما يتصل بمعامل التأثير الكلي . وعلى العموم ، تتفق مؤشرات معامل التأثير المنقح مع مؤشرات معامل التأثير الكلي بالنسبة لمواقع جميع الجامعات ، فيما عدا جامعتي الملك فهد والملك فيصل ، واللذين تراوحت رتبتهما بين السابعة والثامنة بين رتب مواقع الجامعات الثمانية .

فإذا كان موقعا جامعتي الملك فهد والملك فيصل ، كما سبقت الإشارة ، هما أكثر مواقع الجامعات اشتمالاً على عدد الصفحات ، فإنه يمكن الاستنتاج بأن القلة النسبية لعدد الروابط الموجهة إليهما «مقارنةً» بعدد ما يشتملا عليه من صفحات ، أدت بالضرورة إلى انخفاض نسبة معامل التأثير الخاصة بكل منهما .

5/ 3/ 3 وللكشف عما إذا كانت نتائج معامل التأثير العنكبوتي لمواقع الجامعات السعودية تتفق وأية مقاييس أخرى للإنتاجية العلمية لهذه الجامعات [27] ، تم إجراء بحث بالفهرس الإلكتروني لمكتبة الملك فهد الوطنية ، بوصفها المكتبة الوطنية للمملكة ، للتعرف على الإنتاجية العلمية لكل من تلك الجامعات [28] (جدول 8) .

جدول (8) الإنتاجية العلمية للجامعات السعودية محل الدراسة
وفقا للفهرس الإلكتروني لمكتبة الملك فهد الوطنية

الرتبة	الجامعة	الإنتاجية باللغة العربية	الإنتاجية باللغة الإنجليزية	المجموع
1	الملك سعود	3605	136	3741
2	الإمام	3322	9	3331
3	الإسلامية	1506	193	1699
4	الملك عبدالعزيز	1290	97	1387
5	أم القرى	471	50	521
6	الملك فهد	44	164	208
7	الملك فيصل	143	23	166
8	الملك خالد	10	1	11

وكما هو واضح من (جدولي 6 و7) ، تعد مواقع جامعات الإمام وأم القرى والملك سعود والجامعة الإسلامية ، على التوالي ، هي الأعلى رتبة بين مواقع الجامعات الأخرى ، من حيث معامل التأثير العنكبوتي المنقح وأيضاً من حيث معامل التأثير العنكبوتي الكلي . ويوجد من بين الجامعات الأربع هذه ، ثلاث جامعات تعد هي الأعلى في الإنتاجية العلمية بين الجامعات السعودية (جدول 8) ، وهي جامعات الملك سعود والإمام والجامعة الإسلامية ، على التوالي أيضاً . هذا بما يفيد أن معامل التأثير العنكبوتي ، الكلي أو المنقح ، لمواقع الجامعات السعودية يتفق إلى درجة كبيرة مع الإنتاجية العلمية لهذه الجامعات . ولم نجد استثناءً لذلك سوى جامعة أم القرى التي لا تتفق نسبتها المرتفعة في معامل التأثير العنكبوتي مع إنتاجيتها العلمية .

6- الخلاصة

6/ 1 بالرغم من حضور المواقع السعودية عامةً على الشبكة ، اعتماداً على الروابط الوافدة الموجهة إليها ومن ثم وفقاً لمعامل التأثير العنكبوتي المنقح ، يعد أعلى نسبيًا من إحدى الدولة القريبة منها وهي إيران ، إلا أن عدد النطاقات السعودية على الشبكة يمثل ثلث نطاقات الدولة الأخيرة . بينما تبلغ المواقع الإيرانية ، ذات الصلة بالمؤسسات التعليمية ، حوالي ضعفي نظيرتها في المملكة ، كما تعد المواقع الأولى أيضاً أكثر حضوراً على العنكبوتية من نظيرتها . هذا بما يشير بصفة عامة إلى ضعف أحد أنماط المحتوى

الإلكتروني العربي المتاح على الشبكة العنكبوتية ، وبخاصة ما يتصل منه بالأنشطة العلمية والبحثية .

ويتفاوت حضور الجامعات السعودية على العنكبوتية وفقًا لحجم مواقعها من الصفحات ، تفاوتًا شديدًا . وأبرز الأدلة على ذلك هو أن عدد صفحات موقع جامعة واحدة هي جامعة الملك فهد للبترول والمعادن ، يفوق عدد صفحات مواقع بقية الجامعات . كما تفرد هذا الموقع أيضًا بكونه أكثر المواقع استقبالاً للروابط الفائقة بصفة عامة والوافدة منها بصفة خاصة . ولكن من الملاحظ انخفاض معامل التأثير العنكبوتي الخاص بأكثر مواقع الجامعات السعودية اشتمالاً على عدد الصفحات ، وهما جامعتا الملك فهد والملك فيصل . وربما يعود ذلك إلى أن صفحات هذين الموقعين لا تتلقى ما تستحقه من تقدير على الشبكة نتيجة لما سبق ذكره من ضعف المحتوى الإلكتروني عامة ، والمحتوى ذي الصلة منه بالنشاط العلمي والأكاديمي خاصة . وهو الأمر الذي يحتاج إلى دراسة أكثر توسعاً ، وبصفة خاصة فيما يتصل بالدوافع الكامنة وراء الربط الفائق link motivations للمواقع محل الدراسة .

من ناحية أخرى ، تعد مواقع جامعات الإمام وأم القرى والملك سعود والجامعة الإسلامية ، هي الأكثر حضوراً على الشبكة بين مواقع الجامعات السعودية ، وذلك وفقاً لمعامل التأثير العنكبوتي سواء الكلي أو المنقح . وبالرغم من افتقاد البيئة العلمية العربية لقوائم الترتيب الطبقي للجامعات وغيرها من المؤسسات الأكاديمية ، إلا أننا وجدنا أن إحصاءات معامل التأثير العنكبوتي لمواقع الجامعات السعودية تتفق ، بصفة عامة ، مع أحد معايير الجودة العلمية لتلك الجامعات وهو إنتاجيتها من مصادر المعلومات (إعداداً ونشراً) وذلك وفقًا للمقتنيات المفهرسة بالمكتبة الوطنية للدولة أثناء إعداد هذه الدراسة . وتلتقي هذه النتيجة الأخيرة ، مع معظم نتائج دراسات الحضور الإلكتروني التي توسلت بنفس الأساليب المنهجية ، وانصبت على مواقع الجامعات الوطنية في بعض بلدان العالم المتقدمة والنامية .

2/6 لقد قدمت هذه الدراسة بعض المؤشرات التي يمكن أن تكون محل اهتمام المسؤولين عن أقسام تقنيات المعلومات والمشرفين على مواقع الجامعات العربية عامة ، والسعودية خاصة ، وذلك للاهتمام الطبيعي لهؤلاء المسؤولين والمشرفين بجذب المستفيدين إلى مواقع تلك الجامعات ، ومن ثم بالقياسات والأساليب المختلفة التي يمكنها إلقاء الضوء على مدى فعالية تلك المواقع وحضورها على الشبكة .

من ناحية أخرى ، تنبغي الإشارة إلى أن هناك من الباحثين من يرى أن معامل التأثير العنكبوتي لا يعد في الحقيقة مؤشراً وحيداً على مدى الإفادة من موقع ما ، أو حضوره الشبكة ، أو شهرته (14) ، وأنه لا يقيس في الحقيقة الجودة الكلية overall quality لموقع ما ، كما أنه لم يتم التحقق بعد من الارتباط بين جودة موقع ما وفقا لهذا الأسلوب وبين جودة المحتوى العلمي المتاح عليه (29) . وباختصار ، فإن هذا الأسلوب لا يقيس مدى جودة النشاط العلمي على الشبكة العنكبوتية ، وإنما يقدم فحسب بعض المؤشرات الكمية ذات الصلة بهذا النشاط .

فالروابط العنكبوتية ليست مساوية بصورة تامة للاستشهادات المرجعية في الإنتاج الفكري العلمي (8) . وبينما ينبني تحليل الاستشهاد المرجعي بصورة مباشرة على أعمال باحث ما ، نجد أن تحليل الروابط ينبني على خليط من العناصر ، تشمل (بالنسبة للجامعات) كل من الباحثين ، والجماعات العلمية ، والأقسام الأكاديمية ، . . . إلخ . والحقيقة أنه في الوقت الذي يعد كثير من المحتوى الإلكتروني لمواقع الجامعات متصلا بالبحث العلمي بصورة أو بأخرى ، إلا أن جزءاً كبيراً أيضًا من هذا المحتوى يعكس الأنشطة الإدارية أو التعليمية أو الإعلامية لتلك الجامعات . وينعكس ذلك بالطبع على الروابط الموجهة للموقع . من ناحية أخرى ، فإن تلك الروابط غالبًا ما تكون جزءاً من قوائم الأدلة الموضوعية ، كما أنها عادةً ما تكون موجهة للمؤسسة ككل أكثر منها إلى منتج علمي محدد لتلك المؤسسة (21) .

إن المواقع العنكبوتية ، بصفة عامة ، لا تشتمل على محتوى علمي بصورة كافية . وبالمقارنة بتحليل الاستشهاد المرجعي ، فإن معامل التأثير العنكبوتي يمكن أن يقيس شهرة الجامعة وشهرة الباحثين العاملين بها ، أكثر من إمكانه قياس مخرجاتها العلمية ومدى جودة مطبوعاتها (14) . وفي التحليل الأخير ، فإننا ينبغي أن نكون حذرين بصدد النتائج التي نتوصل إليها من تحليل الروابط ، لأن تلك الروابط يتم إعدادها وتوجيهها للمواقع الهدف لأسباب عديدة (16) .

6/ 3 إنه في ظل عدم خضوع المحتوي العربي الإلكتروني على الشبكة ، حتى الآن ، لهذا النمط من الأساليب المنهجية ، فإن هذه الدراسة تعد دراسة استكشافية ، ومن ثم تعد إحدى لبنات الدراسات المستقبلية في هذا السياق . ولا زلنا في الحقيقة في حاجة إلى البحث عن أسباب الحجم الضئيل لمواقع الجامعات السعودية خاصة ، وإلى مزيد من البحث للوصول إلى فهم أفضل للروابط الفائقة في البيئة العربية ، وبصفة خاصة دوافع الربط الفائق link motivations لمواقع الجامعات ، ومدى صلة هذه الدوافع بالاتصال

العلمي ، ومن ثم محاولة إثبات ما إذا كانت هذه المواقع تعد مصدراً مهماً للبحث والنشاط العلمي .

وربما من المفيد كذلك إعداد دراسة أكثر شمولاً للكشف عن المؤشرات العنكبوتية ذات الصلة بالجامعات والمؤسسات الأكاديمية العربية الأخرى ، ومقارنة تلك المؤشرات بالمخرجات التقليدية للإنتاج الفكري العلمي العربي ، بل وأيضاً بمؤشرات التنمية الاقتصادية والتقنية للدول العربية .

وإذا كان بعض المقارنات التي تمت في هذه الدراسة ، مع إحدى الدول القريبة إلى الدول العربية ، من الناحية الجغرافية والثقافية والتنموية ، فإنه لا زالت هناك حاجة للمقارنة بدول أكثر تقدماً ، وذلك لمحاولة الكشف عما إذا كانت اللغة والثقافة التي تتميز بها الدول العربية تختلف عن التيار الحالي السائد على الشبكة ، والذي تسيطر عليه كما هو معلوم الدول ذات الثقافة الأنجلوسكسونية .

الهوامش

(1) أكثر التقديرات التي يمكن التعويل عليها تفيد بأن الصفحات العنكبوتية المتاحة للعموم والقابلة للتكشيف publicly-indexable تقع ما بين 10-20 بليون صفحة ، وذلك في منتصف 2005 . أنظر :

Gulli, Antonio and Alessio Signorini. The Indexable Web is More than 11.5 Billion Pages. WWW 2005, May 10-14, 2005, Chiba, Japan.

Available at: http://www2005.sfc.keio.ac.jp/cdrom/docs/p902.pdf. Accessed 17/1/2006.

(2) Smith, Alastair G. Citations and links as a measure of effectiveness of online LIS journals. In: World Library and Information Congress: 70th IFLA General Conference and Council, 22–27 August 2004, Buenos Aires, Argentina.

Available at: http://www.ifla.org/IV/ifla70/papers/049e-Smith.pdf. Accessed 30/8/2005.

(3) Vaughan, L., & Thelwall, M. A modeling approach to uncover hyperlink patterns: the case of Canadian universities. Information Processing & Management. Vol. 41)2005. (347–359. As cited by: Noruzi, AliReza (Ref. no. 8).

(4) Osburn, Charles B. The structuring of the scholarly communication system. College & Research Libraries. Vol. 50, no. 3 (1989). Pp. 277-286.

(5) Shanghai Jiao Tong University. Institute of Higher Education. Academic Ranking of World Universities - 2005. Available at: http://ed.sjtu.edu.cn/ranking.htm. Accessed 24 /4 /2006.

(6) حشمت قاسم . المحتوى المعاصر والاهتمام غير المتوازن في مبادرات المعلومات المصرية . دراسات عربية في المكتبات وعلم المعلومات . مج10 ، ع2 (مايو 2005) . ص ص 7-15 .

(7) Aguillo, Isidro F. et al. What the Internet says about science: universities can be ranked based on web indicators. The Scientist. Vol. 19, issue 14 (July 18, 2005. (p10.

(8) Noruzi, AliReza. Web Impact Factors for Iranian universities. Webology. vol.2, no.1 (2005). Available at: http://www.webology.ir/2005/v2n1/a11.html. Accessed 2 /9 /2005.

(9) السعودية. وزارة التعليم العالي. متاح على: http://www.mohe.gov.sa. تم الوصول إليه في: 3/ 1/ 2005.

(10) Hyperlink. In: Wikipedia. http://en.wikipedia.org/wiki/Hyperlinks. Accessed 25 /4 /2006.

(11) Björneborn, L. and Ingwersen, P. Towards a basic framework of webometrics, Journal of the American Society for Information Science and Technology. Vol.55, no. 14 (Dec. 2004). Pp.1216-1227.

(12) خالد عبدالفتاح. محرك البحث جوجل: نظرة تشريحية على أسلوبه في التحليل والفرز. المعلوماتية. ع13 (مارس 2006). ص ص 28-33.

(13) أنظر مناقشة موسعة لذلك في: عبدالرحمن فراج. قياسات الشبكة العنكبوتية. دراسات عربية في المكتبات وعلم المعلومات. مج10، ع1 (يناير 2005). ص ص 34-79.

(14) Noruzi, AliReza. The Web Impact Factor: Advantages and Disadvantages. Proceedings of the AoIR-ASIST 2004 Workshop on Web Science Research Methods. Available at: http://cybermetrics.wlv.ac.uk/AoIRASIST/Noruzi_full.htm. Accessed 22/1/2005.

(15) Ingwersen, P. The calculation of Web impact factors. Journal of Documentation. Vol. 54, no. 2 (1998). Pp. 236-243.

(16) Li, Xuemei. A review of the development and application of the Web impact factor. Online Information Review. Vol. 27, no. 6 (2003). Pp 407-417.

(17) Thelwall, M. Extracting macroscopic information from Web links. Journal of the American Society for Information Science and Technology. vol.52, no.13 (Nov. 2001). pp. 1157-1168.

(18) Park, H. W. and Thelwall, M. Hyperlink Analyses of the World Wide Web: A Review. JCMC. Vol. 8, no. 4 (2003). Available at: http://www.ascusc.org/jcmc/vol8/issue4/park.html. Accessed 15/1/2005.

(19) Kousha, Kayvan. Webometrics and Scholarly Communication: An Overview. Available at: http://www.koosha.tripod.com/articles/webometrics.doc. Accessed 26 /4 /2005.

(20) Thelwall, M. Results from a Web Impact Factor crawler. J. Doc. Vol. 57. no. 2 (2001). Pp. 177-191.

(21) Smith, A. and Thelwall, M. Web impact factors for Australasian universities. Scientometrics. Vol. 54, no. 3 (2002). Pp. 363-380.

(22) Tang, R. and Thelwall, M. Exploring the pattern of links between Chinese university Web sites. In: Proceedings of the 65th Annual Meeting of the American Society for Information Science and Technology. Vol. 39 (2002). pp. 417-24

(23) Thelwall, M. and Tang, R. Disciplinary and linguistic considerations for academic Web linking: An exploratory hyperlink mediated study with Mainland China and Taiwan. Scientometrics. Vol. 58, no. 1 (2003). pp. 153-179.

(24) Chen, C. et al. How did university departments interweave the Web: A study of connectivity and underlying factors. Interating With Computers. Vol. 10, no. 4 (1998). pp. 353-373.

(25) Tang, R. and Thelwall, M. Disciplinary differences in US academic departmental web site interlinking. Library & Information Science Research. Vol. 25, no. 4 (2003). Pp. 437-458.

(26) Thelwall, M. Evidence for the existence of geographic trends in university web site interlinking. Journal of Documentation. Vol. 58, no. 5 (2002). pp. 563-574.

(27) فضلا عما هو معلوم من عدم وجود ذكر لأي من الجامعات العربية في تقرير «جامعة شانغهاي جياو تانج» ، لا يوجد أي ترتيب أو تصنيف للجامعات العربية عامة ، أو السعودية خاصة ، بناءً على مدى الجودة العلمية أو البحثية لها . وقد تأكدنا من ذلك من المصادر التالية :

- فحص الإنتاج المنشور عن الجامعات السعودية ، من خلال فهرس مكتبة الملك فهد الوطنية (http://www.kfnl.gov.sa:88/hipmain/header.htm)

- د . خالد أبو الحسن ، المدير العام لإدارة دراسات المعلومات بوزارة التعليم العالي السعودية . اتصال شخصي ، 28/ 1/ 2006م .

- د . حسن عبدالمالك ، الأستاذ المشارك بقسم التربية بجامعة الإمام والمتخصص في الإدارة التربوية . اتصال شخصي ، 5/ 2/ 2006 .

(28) تم هذا البحث في 29/ 3/ 2006 في الفهرس الإلكتروني لمكتبة الملك فهد الوطنية ، الذي ينبني على نظام «الأفق» ، عن طريق الأستاذ عوض المطيري رئيس قسم الحاسبات بالمكتبة ، وذلك بواسطة صيغة البحث التالية التي تجمع بين كل ما قامت بتأليفه الجامعة السعودية وما قامت بنشره :

<مؤلف : xxxxxx> xor <ناشر : xxxxxx>

ومن المعلوم أن ناتج هذا البحث من أوعية المعلومات ، يشمل الكتب والتقارير وغيرها من الأوعية التي تم إنتاجها أو تأليفها أو نشرها من قبل الجامعة ، فضلاً عن الرسائل الجامعية التي أجازتها الجامعة .

(29) Soualmia, L. F. et al. Web Impact Factor: a bibliometric criterion applied to Medical Informatic Societies Web Sites. Available at: http://www.eicstes.org/EICSTES_PDF/PRESENTATIONS/Web%20Impact%20Factor%20-%20A%20Bibliometric%20criterion%20applied%20to%20medical%20informatic%20societies%20web%20sites%20(Soualmia).PDF. Accessed 23 /11 /2005.

ندوة الكتاب العلمي للأطفال

19-20 فبراير 2006

جامعة حلوان، المكتبة المركزية

إيمان فوزي عمر
مدرس مساعد بقسم المكتبات والمعلومات
كلية الآداب- جامعة حلوان (مصر)

نظم معمل بحوث أدب الأطفال التابع للمكتبة المركزية بجامعة حلوان للعام الثاني على التوالي ندوة بعنوان «الكتاب العلمي للأطفال» في الفترة من 19 إلى 20 فبراير 2006 بقاعة المكتبة الموسيقية بالمكتبة المركزية، وقد اختير موضوع الكتاب العلمي للأطفال لما له أهمية كبيرة في إثراء وتطوير التفكير العلمي للطفل، وانعكاس ذلك على تقدم الأمم وتطورها في شتى المجالات، وقد وجهت الدعوة للعديد من المتخصصين والأدباء والكتاب والناشرين والمهتمين بهذا المجال، وقد دارت فعاليات هذه الندوة على مدار يومين قدم خلالهما ستة عشر بحثاً حول ثلاثة محاور هي :-

* تبسيط العلوم للأطفال .

* تأليف وترجمة الكتب العلمية للأطفال .

* دور المكتبات العامة في اجتذاب الأطفال للقراءات العلمية .

اليوم الأول: الأحد 2006/2/19

الجلسة الافتتاحية :

بدأت فعاليات هذه الجلسة في تمام الساعة العاشرة والثلث حيث ألقى كل من الأستاذ محمود قطر مدير الإدارة العامة للمكتبات وأمين عام المؤتمر، والأستاذة الدكتورة سهير محفوظ الأستاذ المساعد بقسم المكتبات والمعلومات بكلية الآداب جامعة حلوان والمستشار العلمي لمعمل بحوث أدب الأطفال ورئيس جامعة حلوان لشئون الطلاب نيابة عن الأستاذ الدكتور أحمد عبدالكريم سلامة نائب رئيس الجامعة لشئون الدراسات العليا والبحوث وراعي المؤتمر كلمات ترحيب بالضيوف وتقديم لأهمية موضوع الندوة .

الجلسة العلمية الأولى :

بدأت وقائع هذه الجلسة في تمام الساعة العاشرة وخمسون دقيقة واستمرت حتى الساعة الحادية عشر وخمسين دقيقة وكان مقررها الأستاذة الدكتورة سهير محفوظ، وتضمنت ثلاثة أبحاث هي :-

1- **تعلم العلم وتبسيطه للأطفال** للدكتور أحمد فؤاد باشا نائب جامعة القاهرة سابقاً والأستاذ بكلية العلوم بجامعة القاهرة، وهدفت هذه الورقة إلى إرساء بعض الأسس التربوية التي تغرس في نفوس النشئ منذ الطفولة المبكرة حب العلم وهذه الأسس هي : حب الملاحظة المنتظمة وحب الاستطلاع، والتعلم من التجارب الماضية، وتنمية مهارات التفكير الذاتي والبحث المنهجي .

2- **الثقافة العلمية للأطفال** للدكتور سيد حامد الأستاذ المساعد بقسم اللغة العربية بكلية الآداب جامعة حلوان، ويتناول البحث تعريفات من الغرب ومن الشرق وعلاقتها بالحضارات المختلفة، كما تعرض لدور العرب المسلمين الأوائل في نشأة العلوم وتطورها، كما تعرض الورقة للأطفال والثقافة العلمية الخاصة بهم ومعوقاتها، كما تقدم تقييماً لنماذج من الكتب التي تشتمل على موضوعات من الثقافة العلمية للأطفال .

3- **تبسيط العلوم التراثية : نماذج مختارة** لكل من الدكتور رفعت حسن هلال مدير مركز التراث العلمي بكلية علوم جامعة القاهرة ورئيس دار الوثائق والدكتورة مها مظلوم باحث أول بمركز تحقيق التراث بدار الكتب المصرية، وتهدف هذه الورقة إلى تقديم

التراث العربي والإسلامي بشكل مشوق وممتع، كما تقدم نماذج لأهم وأول عملين تم تبسيطهما هما الخوارزمي وأرقام الحساب، وسر الذهب .

الجلسة العلمية الثانية :

بدأت هذه الجلسة في تمام الساعة الثانية عشر والثلث واستمرت إلى الساعة الثانية، وكان مقررها الدكتورة مها مظلوم، وتضمنت هذه الجلسة خمسة أبحاث هي :-

1- **دور الكتابة العلمية الموجهة للأطفال في إعداد أجيال مثقفة علمياً** للدكتورة زينب شحاتة مدير التدريب بشركة المصل واللقاح وكاتبة أطفال، وناقشت فيه الخصائص الواجب توافرها في الكتابة العلمية من حيث المضمون ومن هذه الخصائص الدعوة إلى حب العلم، والتعريف بسير العلماء، وبث روح البحث العلمي، والدعوة إلى الخيال والحوار، وضرورة أن يتسم كل ذلك بالسلاسة والوضوح والمنطقية، وأخلاقيات العلم ودوره الفعال في الحياة .

2- **أفكار رئيسية حول كتب الثقافة العلمية للأطفال** للأستاذ يعقوب الشاروني كاتب الأطفال المعروف الذي قدم فيه خمسة عناصر أساسية لابد من توافرها في الكتب العلمية للأطفال ومنها : الدقة والحداثة والجاذبية في عرض المعلومة، وتجنب الخلط بين الأسلوب القصصي بما فيه من خيال وكتب المعلومات .

3- **رؤية وتجربة في تأليف القصة العلمية للأطفال** للأستاذ هاشم القماحي كاتب أطفال، ويتألف البحث من أربعة محاور عالج فيها أسباب توقف العرب مع العلم وازدهاره في ظل رعاية الخلفاء له، وذلك إلى جانب تجربة الكاتب في مجال القصة العلمية للأطفال وكيف بدأت، ثم ينتهي البحث بتقديم نموذج كتاب علمي من تأليف الكاتب حول ألوان الطيف .

4- **الكتاب العلمي للأطفال في الوطن العربي : تأليف أم ترجمة** للأستاذة دينا الغمري وهي كاتبة أطفال وصاحبة دار نشر، وفيه تناولت الباحثة المقومات الأساسية لتواجد كتاب علمي في الوطن العربي والمشكلات التي تعرقل إنتاجه وتوصيات عملية للتغلب عليها .

5- **النشر الإلكتروني لكتاب الطفل العربي** للأستاذة أمل حسين أخصائي أول مكتبات المكتبة المركزية جامعة القاهرة وفيه تتناول الباحثة إحدى طرق نشر كتب الأطفال وهي النشر الإلكتروني للطفل العربي، والمفاهيم الأساسية للنشر الإلكتروني .

اليوم الثاني: الاثنين 2006/2/20

الجلسة العلمية الأولى

بدأت فعاليات هذه الجلسة في تمام الساعة العاشرة واستمرت إلى الحادية عشر وأربعين دقيقة، وكانت هذه الجلسة برئاسة الأستاذ يعقوب الشاروني، واشتملت على ثلاثة أبحاث هي كالتالي :-

1- **المكتبات العامة والقراءات العلمية للأطفال** للدكتورة سهير أحمد محفوظ الأستاذ المساعد بقسم المكتبات والمعلومات والمستشار العلمي لمعمل بحوث أدب الأطفال التابع للمكتبة المركزية والذي عولج فيه الأساليب والوسائل التي يمكن أن تتبعها المكتبة لجذب الأطفال إلى القراءات العلمية بداية من بناء المجموعات بمختلف أشكالها المطبوعة والالكترونية وصولاً إلى الأنشطة والخدمات التي تسهم في دعم وتطوير التفكير الإبداعي لدى الأطفال، وانتهى البحث بمجموعة من التوصيات التي تركزت حول إخصائي المكتبة من خلال تزويده بصفة مستمرة بالمهارات اللازمة للقيام بهذا الدور الحيوي .

2- **Science For Kids: The Role Of The Library of Alexandria In Introducting Sciences to Kids** للأستاذة سهير وسطاوي رئيس قطاع المكتبات بمكتبة الإسكندرية، وقد تناولت فيه دور كل من قسم الأطفال والناشئة ومتحف العلوم بمكتبة الإسكندرية في تقديم العلوم بشكل مبسط وممتع عن طريق مساعدة الأطفال لفهم قيمة العلم من خلال المناقشات والملاحظة والأسئلة الخاصة بالظواهر العلمية وقدرتهم على القراءة وتفسير الموضوعات العلمية التي يتعرضون لها، وكيفية وصف النتائج .

3- **المكتبة المدرسية ودورها في تبسيط العلوم بين الواقع وطموحات المستقبل** للأستاذة سيدة عبدالرحمن مدير عام الإدارة العامة للمكتبات المدرسية بوزارة التربية والتعليم، الذي هدف إلى توضيح الدور الهام الذي تقوم به المكتبة المدرسية في تنشيط القراءة لدى الطلاب نحو الكتب العلمية، وأهمية اقتناء المواد العلمية، وممارسة الأنشطة التي تنقل الطفل من ثقافة الذاكرة إلى ثقافة الإبداع .

الجلسة العلمية الثانية :-

بدأت وقائع هذه الجلسة في تمام الساعة الثانية عشر والنصف واستمرت حتى الساعة

الواحدة والنصف، وكان مقررها كل من الدكتورة سهير محفوظ رئيس المؤتمر والأستاذ محمود قطر الأمين العام للمؤتمر، وكانت تضم أربعة أبحاث هي :

1- **القراءة العلمية لدى الأطفال بمكتبة مبارك العامة** للأستاذة جيهان محمود عبداللطيف إخصائي معلومات بمكتبة مبارك العامة، ويناقش البحث عدة عناصر أساسية هي الكتب والمواد السمعية والبصرية وفئاتها العمرية بمكتبة مبارك، وأساليب الإفادة من الكتب العلمية وتوزيعها على الفئات العمرية، مع رصد واقع الإفادة من الكتب العلمية مقارنة بالكتب القصصية، وكذلك الإفادة من الكتب العلمية في مجالاتها المختلفة .

2- **دور المكتبات العامة في اجتذاب الأطفال للقراءات العلمية** للأستاذة نهلة مختار أحمد إخصائية معلومات بمكتبة المعادي العامة، وقد تناولت في هذا البحث أهمية القراءة للأطفال، والدور الذي تلعبه مكتبة المعادي العامة لتشجيع الأطفال على القراءة العلمية، واختتمت الباحثة الورقة بمجموعة من التوصيات الفعالة .

3- **دور مركز توثيق بحوث أدب الأطفال التابع للهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية في تنمية القراءات العلمية لدى الأطفال والناشئة** لكل من الأستاذة عبير النادي إخصائي أول مكتبات ومعلومات بالمركز، والأستاذة مها حسنين سليمان باحث أول بالمركز، وفيه عرضت الباحثتان لخدمات وأنشطة المكتبة التي تساعد على تنمية القراءات العلمية لدى الأطفال .

4- **روابط مصادر المعلومات بمواقع مكتبات الأطفال على شبكة الإنترنت** للأستاذة إيمان فوزي عمر المدرس المساعد بقسم المكتبات والمعلومات كلية الآداب جامعة حلوان وفيه تعرضت الباحثة لمفهوم روابط مصادر المعلومات وأهمية إتاحتها بمواقع مكتبات الأطفال، وأنوع تلك الروابط مع التركيز على المواقع العلمية المتوفرة بها .

الجلسة الختامية :

بدأت وقائع هذه الجلسة في تمام الساعة الثانية وفيها ألقت الأستاذة سهير محفوظ رئيس المؤتمر توصيات ونتائج هذه الندوة ومن أهمها مايلي :-

* الاستفادة من التجارب العلمية وإعداد خطة تعاونية مع مكتبات الأطفال العامة والمراكز العلمية المهتمة بالمجال في الخارج ومن أهم الهيئات العالمية المهتمة بالمجال بوجه عام اليونسكو والإتحاد العالمي للمكتبات IFLA .

* زيادة الاعتمادات المالية المخصصة لأقسام الأطفال بالمكتبات العامة للتمكن من متابعة الجديد فيما يصدر للأطفال في المجالات العلمية بأشكالها المطبوعة والإلكترونية ولإقامة الندوات واستضافة العلماء وإصدار المطبوعات الخاصة بمجال العلوم .
* عمل حصر ببليوجرافي بالكتب العلمية المؤلفة والمترجمة إلى العربية وإتاحتها على شبكة الإنترنت .
* عمل مسح لجميع دور النشر التي تنشر وتترجم الكتب العلمية للأطفال .
* تبسيط المفاهيم العلمية للأطفال وخاصة لمرحلة ماقبل الدراسة .
* عمل معارض من قبل دور النشر بالمدارس مع مراعاة أن يشتري الطفل الكتب من مصروفه الشخصي .
* ضرورة تزويد المكتبات بالمراجع والإصدارات والوسائط العلمية الحديثة في مجال الأطفال .
* إعطاء أولوية كبيرة للكتب ذات الجودة المنتجة محلياً في مجال الكتب العلمية للأطفال .
* تحمل مصاريف إنتاج مكتبة صور ضخمة أو دعم إنتاج مثل هذه المكتبة من قبل وزارات الثقافة والبحث العلمي .
* إرسال نسخة من أبحاث هذه الندوة إلى كل من الإدارة العامة الثقافية بجامعة الدول العربية ومنظمة اليونيسيف لإدراجها في الموسوعة الجاري إصدارها من قبل المنظمة عن كل ما كتب أو نشر من دراسات وبحوث عن الطفل .

مراجعات أطروحات

التصنيف الببليوجرافي لمجال التراث الشعبي*

د. عزت عبدالفتاح الشامي
مدرس المكتبات والمعلومات
كلية الآداب- جامعة المنصورة (مصر)

أهمية الدراسة:

يتسم الإنتاج الفكري في مجال التراث الشعبي بالغزارة والوفرة والتنوع، سواء أكان ذلك في شكل كتب، أو في شكل رسائل، أو في شكل مقالات دوريات، أو أعمال مؤتمرات وندوات، أو غير ذلك من المصادر. حيث يقدر هذا الإنتاج حتى عام 2000 بحوالي (6607) عنواناً أبدعتها العقول العربية تأليفاً وترجمة في هذا المجال. ومن هنا فإننا أمام مجال حافل بالإنتاج الفكري الذي يتطلب نظام تصنيف خاص به. كما أن هذا المجال يحظى بمكتبات متخصصة، تضم مجموعة متنوعة وقوية من مصادر المعلومات في موضوعاته. كما أن هناك عدداً من الببليوجرافيات المتخصصة في هذا المجال، تحصر وترصد هذه المصادر. وهذه المكتبات وتلك الببليوجرافيات تحتاج بطبيعة الحال إلى نظام تصنيف يلبي حاجة هذه الببليوجرافيات وتلك المكتبات، في تنظيم المصادر التنظيم المطلوب.

(*) عزت عبدالفتاح الشامي. التصنيف الببليوجرافي لمجال التراث الشعبي: دراسة تحليلية وتطبيقية لإنشاء نظام تصنيف مقترح/ إعداد عزت عبدالفتاح الشامي؛ إشراف محمد فتحي عبدالهادي، أحمد علي محمد تاج. - شبين الكوم، 2006. - أ- ف، 590، 340ص. - أطروحة (دكتوراه)- جامعة المنوفية. كلية الآداب. قسم المكتبات والمعلومات.

أهداف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف، والتي تتبلور في : دراسة مجال التراث الشعبي في نظام تصنيف ديوي العشري ونظام تصنيف مكتبة الكونجرس، ودراسة نظم التصنيف المتخصصة في مجال التراث الشعبي العربي في المكتبات المصرية ذات الصلة المباشرة بهذا المجال، ودراسة نظم التصنيف المتبعة في تنظيم مفردات الإنتاج الفكري في الببليوجرافيات والكشافات والمستخلصات المتخصصة في هذا المجال، وإنشاء نظام تصنيف متخصص لمجال التراث الشعبي العربي ؛ اعتماداً على آراء المتخصصين في المجال وتقسيماتهم المختلفة من ناحية، واتجاهات الإنتاج الفكري العربي في المجال من ناحية أخرى. وذلك تلبية لحاجات المكتبات ذات الصلة المباشرة بالمجال، والمكتبات التي تقتني مجموعات تنتمي إلى هذا المجال، وخدمة للببليوجرافيات والكشافات والمستخلصات المتخصصة في هذا المجال.

حدود الدراسة:

تتمثل الحدود الموضوعية لهذه الدراسة في مجال التراث الشعبي العربي بكل قطاعاته وأقسامه وموضوعاته. وعلى الرغم من أن هذا النظام المقترح قد صمم أساساً لخدمة الإنتاج الفكري في مجال التراث الشعبي العربي، إلا أنه يصلح للتطبيق على الإنتاج الفكري الخاص بالتراث الشعبي غير العربي ؛ وذلك من خلال استخدام قائمة أماكن تصنيف ديوي العشري. كما قامت الدراسة في جانبها الميداني علي دراسة تطبيقات تصنيف الإنتاج الفكري الخاص بالتراث الشعبي في بعض المكتبات المصرية، كما قامت بدراسة هذه التطبيقات في الببليوجرافيات والكشافات والمستخلصات المتخصصة في مجال التراث الشعبي.

منهج البحث وأدوات جمع البيانات:

يختلف المنهج الذي استخدمته الدراسة الحالية باختلاف جوانبها النظرية والعلمية، والهدف المطلوب تحقيقه في كل مرحلة من مراحلها. ففي مرحلة دراسة مجال التراث الشعبي في الفصل الأول من هذه الدراسة، لتحديد هويته وماهيته، تم الاعتماد على القراءات النظرية من المصادر المتعلقة بالموضوع. وفي مرحلة دراسة مجال التراث الشعبي في تصنيف ديوي العشري وتصنيف مكتبة الكونجرس في الفصل الثاني، تم الاعتماد على

المنهج التحليلي المقارن. وفي مرحلة دراسة نظم التصنيف المتخصصة في مجال التراث الشعبي على المستويين العالمي والمحلي في الفصل الثاني، تم الاعتماد على المنهج التحليلي المقارن أيضاً. وفي مرحلة دراسة تطبيقات تصنيف الإنتاج الفكري في مجال التراث الشعبي في المكتبات المصرية في الفصل الثالث، تم الاعتماد على المنهج الميداني «الوصفي التحليلي». وفي مرحلة دراسة نظم التصنيف المتبعة في تنظيم مفردات الإنتاج الفكري في الببليوجرافيات والكشافات والمستخلصات في هذا المجال في الفصل الثالث، تم الاعتماد على المنهج التحليلي المقارن أيضاً. وفي مرحلة إنشاء نظام التصنيف المقترح لمجال التراث الشعبي، وذلك في الفصول من الرابع إلى الرابع عشر من هذه الدراسة، تم استخدام المنهجية الخاصة بإعداد نظم التصنيف التحليلية التركيبية العامة والمتخصصة.

ومن الجدير بالذكر أن مصادر المعلومات في مجال التراث الشعبي العربي قد لعبت دوراً أساسياً وهاماً في إنشاء نظام التصنيف المقترح لمجال التراث الشعبي العربي. حيث استعان الباحث بعدد كبير من المصادر حتى يمكن تناول الموضوع تناولاً شمولياً، ويمكن تصنيف هذه المصادر إلى الفئات التالية: نظم التصنيف العامة، ونظم التصنيف المتخصصة، وأدلة العمل الميداني، والمعاجم، والموسوعات، والببليوجرافيات، والكشافات، والمستخلصات، وبحوث المؤتمرات.

كما اعتمد الباحث في جمع بيانات هذه الدراسة على المصادر التالية: المصادر والمراجع التي تتمثل في الإنتاج الفكري العربي والأجنبي في موضوع الدراسة، كما يتمثل في الطبعات الأصلية لتصنيف ديوي وتصنيف الكونجرس. وقائمة المراجعة التي استخدمت في الفصل الميداني المتعلق بدراسة تطبيقات التصنيف في المكتبات المصرية. واستطلاع آراء المتخصصين في نظام التصنيف المقترح. المقابلات الشخصية مع عدد من أساتذة التراث الشعبي ورؤساء قسم الفهرسة والتصنيف في المكتبات المدروسة.

محتويات الدراسة:

تأتي هذه الدراسة من الناحية الفكرية في أربعة أجزاء: يتناول الجزء الأول منها تعريف مجال التراث الشعبي ومجالاته ونشأته وخصائصه ودوره في الحياة والخصوصية العربية لهذا المجال ومؤسساته التعليمية والمهنية وأدوات الضبط الببليوجرافي الخاصة بهذا المجال، وملامح إنتاجه الفكري. ويتناول الجزء الثاني دراسة التراث الشعبي بين نظم التصنيف العامة والمتخصصة. بينما يتناول الجزء الثالث دراسة تصنيف الإنتاج الفكري في هذا المجال

في المكتبات المصرية المدروسة، وفي الببليوجرافيات والكشافات والمستخلصات المتخصصة. في حين يختص الجزء الرابع بإنشاء نظام التصنيف المقترح لمجال التراث الشعبي العربي. أما من الناحية المادية؛ فتنقسم الدراسة إلى: مقدمة، وأربعة عشر فصلاً، وخاتمة بالنتائج والتوصيات، وقائمة المصادر والمراجع، وسبعة ملاحق.

نتائج الدراسة:

تمخضت الدراسة عن عدد من النتائج، أهمها: أن مجال التراث الشعبي استحق أن يكون مجال موضوعي متخصص، ويحتل مكانة مرموقة بين باقي المجالات الإنسانية، واكتسب اعتراف المؤسسات الأكاديمية، وظهر الكثير من الدارسين والمهتمين بهذا المجال. مما كان أبلغ الأثر في زيادة الإنتاج الفكري المتخصص، فهنك العديد من الدراسة والأعمال التي نشرت، وهنالك الكثير من المقالات والأبحاث قد كتبت. حتى صار إنتاجاً فكرياً غزيراً يتطلب تجميعه، وتنظيمه؛ بغرض الاستفادة منه.

وأن هناك قصور في التغطية الببليوجرافية لهذا المجال، حيث لايوجد فيه سوى كشافاً واحداً، وهو كشاف دورية «الفنون الشعبية»، كما لا تتوافر فيه المستخلصات بصورة كافية؛ وذلك لخدمة الباحثين والمتخصصين في هذا المجال. وأن مجال التراث الشعبي العربي ذو هوية قومية وخصوصية ثقافية، تنبع من وحدة العرق، واللغة، والدين. فمعتقدات الشعب العربي، وتقاليده، وعاداته، وأعرافه، وسلوكه، وآدابه، وأغانيه، وأمثاله، وفنونه، وحرفه، وصناعاته تختلف من غير شك عن تراث شعبي أي أمة أخرى. وله إنتاجه الفكري الخاص به، وأن معالجة تصنيف ديوي وتصنيف مكتبة الكونجرس لهذا المجال قد كشفت عن قصور عديدة في هذه المعالجة.

وأن نظم التصنيف المتخصصة لم تقدم المعالجة المطلوبة لهذا المجال، حيث وقعت في أخطاء عديدة. وأن تصنيف ديوي العشري، سواء في صورته الأصلية أو المعدلة، هو النظام الوحيد المستخدم في جميع المكتبات المصرية المدروسة. وأن الدراسة التحليلية لبعض رموز تصنيف الإنتاج الفكري في مجال التراث الشعبي في المكتبات المصرية المدروسة قد كشفت عن عدد من السلبيات والقصور في تصنيف هذا الإنتاج، وأن المحور الرئيسي لهذه السلبيات وتلك القصور هو المصنف نفسه؛ ذلك لأنه يسلك ممارسات غير سليمة في عملية التصنيف.

كذلك لم تفلح نظم التصنيف المتبعة في تنظيم مفردات الإنتاج الفكري في الببليوجرافيات والكشافات والمستخلصات المتخصصة في هذا المجال في التعبير عن كل تفريعات هذا المجال. وأن هذه الدراسة قد أظهرت بوضوح، أن مجال التراث الشعبي العربي بحاجة ماسة إلى نظام تصنيف خاص به، تراعي فيه هوية هذا التراث، وخصوصيته الثقافية، كما تراعى فيه ظروف وواقع الإنتاج الفكري الصادر في هذا المجال، ويستفيد من كل النظم السابقة. لذا كان لابد من إعداد نظام تصنيف متخصص لهذا التراث الشعبي العربي.

كما تم إعداد التصنيف المقترح وفقاً للخطوات الأساسية لبناء نظم التصنيف التحليلية التركيبية التي أقرها العلماء في هذا الصدد، مع بعض التعديلات التي تتطلبها الدراسة.

وأن الإنتاج الفكري في مجال التراث الشعبي قد تطلب وجود خمس قوائم إضافية، هي: قائمة التقسيمات الأدبية، و قائمة الأماكن، وقائمة العصور الزمنية، وقائمة الشكل، وقائمة الأشخاص؛ وذلك للتعبير الدقيق عن كل عناصر وجزئيات الموضوعات المعالجة في هذا الإنتاج.

كما أن النظام الرمزي المقترح لنظام التصنيف يتمتع بالبساطة، والوضوح، والمرونة، والقدرة على استيعاب وتسكين كافة الموضوعات التي يحملها لنا المستقبل، والقدرة على التعبير، واستخدامه وسائل التذكر، واستخدامه عدداً محدوداً من علامات الربط المميزة والمفهومة والواضحة. وأن الكشاف المقترح يوافق أحدث الاتجاهات في لغات التكشيف. وأن القاعدة الخاصة بترتيب عناصر رموز تصنيف الموضوعات المركبة ترتكز على أساس علمي رصين، وتتمتع بالبساطة والسهولة في فهمها واستيعابها، وتساعد المصنفين على أداء عملية التصنيف بصورة جيدة، بعيداً عن الأخطاء والاختلافات، كما أنها تساعد على التوحيد والاتساق في هذه العملية.

وأن عملية التجريب لهذا النظام قد أوضحت وأكدت على سلامة التعامل مع علامات الربط المختلفة، وأن هذا النظام يتمتع بصلاحية التطبيق العملي مع مصادر المعلومات المختلفة، ومن السهل على أي مصنف مهما كانت مهاراته الفنية أن يستخدم هذا النظام بدون صعوبة، وبدون شكوى. كما أثبتت أن هذا النظام صالح للتطبيق على فئة كبيرة من الإنتاج الفكري في هذا المجال.

توصيات الدراسة:

أوصت الدراسة بمجموعة من التوصيات، كان أهمها :

ضرورة ضبط الإنتاج الفكري العربي في مجال التراث الشعبي، وتنظيمه وتحليليه، وتهيئته للاستخدام ؛ وذلك من خلال توفير أدوات هذا الضبط، والتي تراعي فيها الحصر الكامل لهذا الإنتاج الصادر في المجال، وشموله في التغطية المكانية، بحيث يحصر كل الإنتاج الفكري الصادر في الدول العربية كلها، ولكافة الأوعية .

وضرورة السعي إلى إيجاد الكشافات، التي تضمن التغطية الشاملة لكافة الإنتاج الفكري الصادر في كل الدوريات العربية المتخصصة في هذا المجال .

وضرورة العمل على إصدار مستخلصات تخدم هذا الإنتاج، وتيسر الوصول إليه في أسرع وقت وأقل مجهود .

وضرورة أن تتبنى هيئة عربية متخصصة في النهوض بأعباء مهنة المكتبات والمعلومات، تمثل كافة الدول العربية نظام التصنيف المقترح لمجال التراث الشعبي العربي .

ضرورة إعادة النظر في تصنيف موضوعات مجال التراث الشعبي في نظام تصنيف ديوي العشري ونظام تصنيف مكتبة الكونجرس، وذلك لخدمة المكتبات التي لاتنوي التحول عن أنظمة التصنيف المستخدمة فيها ضرورة إعداد نظم تصنيف متخصصة لباقي المجالات التي تعبر عن تراث الأمة العربية والإسلامية وزادها الثقافي، بحيث يتوافر لدينا نظم متخصصة في كل هذه المجالات . وتزويدها بمكانز تستخدم ككشافات، وتستخدم لأغراض التحليل الموضوعي .

وضرورة الاهتمام بإعداد المصنفين المتخصصين في مجال المكتبات، وإعدادهم بما يؤهلهم بالقيام بأعباء وظيفتهم على أتم وجه، وعدم الاقتصار على تخريجهم من المرحلة الجامعية الأولى، وضرورة تنظيم دورات مكتبية مستمرة في مجال التصنيف بوجه عام، وفي نظام التصنيف المستخدم بوجه خاص ؛ وذلك لوقوف المتخصصين على بنية وتركيب النظام المستخدم، وفلسفته في معالجة العلوم، وقواعد التصنيف العملي الخاص به، وكيفية بناء وتركيب الأرقام، وكل جوانبه المختلفة . وبالتالي يتم التطبيق الجيد لنظام التصنيف .

صدر حديثا

موسوعة التصنيف العملي

تصنيف ديوي العشري
بين النظرية والتطبيق

في طبعته الحادية والعشرين
مع دراسة مقارنة للطبعات السابقة

تأليف

فؤاد إسماعيل فهمي

مدير المركز القومي للإعلام والتوثيق (سابقاً)

دار المريخ للنشر

ص.ب : ١٠٧٢٠ - الرياض : ١١٤٤٣ فاكس ٤٦٥٧٩٣٩

المملكة العربية السعودية - هاتف : ٤٦٤٧٥٣١ / ٤٦٥٨٥٢٣ + (٠٠٩٦٦١)

Mercer, L. S. Measuring the use and value of electronic journals and books. Issue in science and technology librarianship. (Winter 2000). Available at: http://www. library. ucsb/edu/ist l /00-winter/article l .htm l

Michalko, Jim. "Higher Education, the Production Function, and the Library". Journal of Library administration. Vol. 19, No.4 (1993) pp 11 -22.

The NARD study has recently reported to JISC and the British Library through UKOLN.

Orr, R.H. Measuring the Goodness of Library Services: A General Framework For Considering Quantitative Measures. Journal of Documentation. Vol.29, No.3 (1973) pp 315-332.

Owen, J.S.M. and Wiercx. A Knowledge Models for Networked Library Services: Final report commission of the European communities (Project Prolib/Kms 10119), 1996.

Pickering, H., Crawford, J.C. and McLelland, D. The Stakeholder Approach to the Construction of Performance Measures: a report to the British Library Research and Innovation Centre. Glasgow Caledonian University, 1996.

Radford, K.J. Modern Managerial Decision Making. Virginia: Prentice-Hall, 1981, pl.

RichardL S. Management Inforrnation systems in Academic Libraries. British Journal of Academic Librarianship. Vol.4, No.1 (1989) pp49-60

Robison, Carolyn Love. Current, preferred, and appropriate levels of involvement by support staff members in the Decision-making process of selected academic libraries. Georgia State University PH D Atianta, Georgia, 1982 150p

Shapiro, Beth J "Access and Performance Measures in Research Libraries in the 1990's". Journal of library administration Vol. 15, No 3-4 (Winter 1991) pp 49 -66

Sitko, Michelle. Tafuri, Narda Szczyrbak Gregory and Park, Taemin E-journal Management Systems: Trends, Trials, and Trade-offs. Serial Review Vol.28, No 3 (Autumn 2002) pp 176-194.

The third Northumbria International conference website at http://ilmb.ac uk/pm3.htm.

Tague, J. Computer Potential for Management Information. Canadian Librarv Journal. Vol.36, No.5 (October 1979) pp268-270

University of Durham Computer Unit (1969) project for Evaluating The Benefits from University Libraries (The PEBUL Project) Durham: University of Durham.

The University Secretary's Office Information Strategy Document. Analysis of the Internal Environment. Available at:http://www.uclan.ac. uk/facs/destech/artfash/start3.htm

Van House, Nancy A. Weil, Beth T. and McClure, Charles E. Measuring Academic Library Performance: A Practical Approach. London and Chicago: American Library Association, 1990.

Walters, S A Broady, J E and Hartley, RJ. A review of information systems development methodologies. Librarv management. Vol.15, No.6 (1994) pp5-I 9.

Ward, Suzanne. Management information systems-managing lib~aries Librorv & information briefings. No.59 (March 1995) pp 1-9

Kelley, Patricia M. Operformance Measures: A Tool for Planning Resource Allocations. Journal of LibrarvAdministration.Vol. 14, No.12 (spring 1991) pp 21-36.

Kellher, John. Sommerlad, Elizabeth. & Stern, Elliot. Evaluation of Electronic Libraries Programme: Guidelines for elib Project Evaluation. The Tavistock institute: London.3rd January 1996, 8p. Available at:http://ukoln.ac. uk/services/el ib/papers/trvistock/

Lakos, Amos. Library management information systems in the client server environment-A Proposed New Model. In the "2 nd Northumbria conference, Longhirst Hall, (September 1997), 10p." Available at: http://www.lib.uwaterloo.ca/~aalakos/index.html

Lancaster, F.W. The Measurement and Evaluation of Library Services. Washington: Information Resources Press, 1977.

Lantz, B. Evaluation of technical Services Functions: Towards a Management information System. Journal of Librarianship.Vol.18, No.4 (1986) pp 257-279.

Library Association, College of Further and Higher Education Group. Guidelines for College and Polytechnic Libraries. 4~ ed. London: the Library Association, 1990, p3.

Line, M.B. Library management Style and Structures: A Need to Rethink? Journal of Librarianship and Information Science, Vol.23, No.2 (June 1991) pp97- 103.

Lu, His-Peng. Yu, Huei-Ju, & Lu, Simon S. K. The effect of cognitive style and model type on DSS acceptanee: An empirical study. European Journal of Operational Research. Vol.131, No.3 (lune 2001) pp649-663

Marchant, M. P. Participative management in aeademic libraries. Westport, Conn.: (Greenwood Press, 1976.

Martin, Marilyn J. Aeademie Libraries As Information Consumers: Implications for Policy Making. The Journ=1 of Academic Librarianship YoL17, No 2 (1991) pp93-98.

McClure, Charles R. Output Measures: Myths, Realities, and Prospeets. Public libraries. Vol 25 (sununer 1986) pp 49-52.

McClure, Charies R.A View from The Trenches: Costing and Performance Measures for Academic Library Public Services. College & research libraries Vol.47 (July 1986) pp 323-336.

McClun; Charles R Information for Academic Library Decision-Making: The Case for Organizational Information Management. Aldwych Press, London, 1980.

McClure, Charles and Bertot, John Carlo "Developing National Public Lihary sdatistics and Performance Measures for the Networked Environment" 8 Nov 1999, http://www.albany.edu/~imlsstat/

McClure, C.R. Information Services in the Networked Environment: Reeent Evaluation Efforts, Methods, and Future Prospects Paper Prepared for The Expert Workshop On Management Information in the Eleetronie Library, University of Central Lancashire, UK, May 16 1997

McClure, Charles R. Integrating performanee measures into the planning process: moving towarddeci~onsupportsystems Lib Pert~cc &Pesp (1990)ppl7-32

Foskett, Douglas J. "Comparative librarianship" in progress in library science (R.L. Collison.ed), Butterworth, London, 1965, ppl25-146.

Fulweiler, Rebecca D. The role of management information systems. The jownal of academic librarian ship.Vol.27, No.5 (September 2001) pp386-390

Goodman, Susan K. (1993) "Information needs for management decision making." Records Management Quarterlv. Oct.21 -22.

Greenstein, Daniel. Nanaging digital collections: towards a strategic framework for the development of appropriate and effective organizational data policies. The new review of information networhng. (1997) pp23-42.

Guthrie, Kevin M. JSTOR: The Development of Cost-Driven, Value-Based Pricing Model. Conference at Emory University. The Andrew W Mellon Foundation Association of Research Libraries, Washington, DC, August 14, 1997.

Gumilar, Dudung. And Johnson, lan M. Management Information Systerns in Some Academic L'braries in Britain. The new review of academic librarianship. 1995.pp57-84.

Hawks, C.P. The Geac Acquisitions Systems as a Source of Management Infornation. LibrarvAcquisitions: Practice and theorv. No.10 (1986). pp245-253.

HEFC (E). The Effective Academic Library: A Frameworlc for Evaluating The Performance of UK Academic Libraries: A Consultative Report To HEFC (E), SHEFC, HEFC (w) and DENI By The John Funding Councils AWHoc Group on Perfom~nce Indicators for Libraries" Bnstol, HEFC (E), 1995.

Heim, K.M. Organizational Considerations Relating to the Implementation and Use of Management Information Systems In: Lancaster, F.W.Library Automation as a Source of Management Information. Urbana-Champaign: University of Illinois, 1982, pp59-70.

Hernon, Peter Utility Measures, Not Performance Measures For Library Reference services? RO Vol.27, No 4 (1987) W 449-459

Homer, G. Management Information Systems Can Help Senior Library Managers. Canadian Library Journal. Vol 43, No 3 (1986) ppl41-145.

IFLA Measuring Quality: International Guidelines for Performance Measuremene in Academic Libraries IFLA Section of University Libraries and Other General Research Libraries Saur, 1996

Issac, Stephen and Michael, W B Handbook in reseach and evaluation, 1st ed, San Diego: CA Robert R Knapp, 1981.

Joint funding council's libraries review group. The Follett Report Bristol, HEFCE, 1993. Available at: http://www.ukoln.ac.uk/follett/report/

Joint Funding Councils libraries Review Group (Chair: Sir Brian Follett). Joint Funding Councils libraries Review Group report. London: HEFCE, 1993.

JSTOR: The need. 10 October 2000. Available at: http://www j stor.org,/about/need.htm 1

Kaiden, Phyllis. From periodicals Budget Cuts To Management Information System. The serial librarian Vol.9, No.2 (Winter 1984) pp83-92.

Cowly, John. Dawsn s Serials Management System (SMS) And Associated Microcomputer Development. Serials Librarian.Vol.l, No.3/4(1988) pp55-61.

Crawford, J.C. and McClelland, D. The Stakeholder Approach to Construction of Performance Measures: A Report to the British Library Research & Innovation Center. Glasgow Caledonian University, 1996.

Creth, Sheila D. The Electronic Library Slouching Toward the Future or Creating a New Information Environment. University of Ulster, 25th September 1996. Available at:http://www.ukoln.ac.uk/services/papers/fol lett/

Cullen, Rowena. A Bottom-Up Approach from Down-Under: Management Information in Your Automated Library System. The Journal of Academic Librarianship.Vol. 18, No.3 (1992) ppl 52-157.

Cullen, Rawena J. Calvert, Philip J. Stakeholder Perceptions of University Library Effectiveness. The Journal of Academic Librarianship. (November 1995) pp438-448.

Cullen, Rowena. A model of a management information system for library and information services managers. International journal of informaiion and library research. Vol.2, No.l (1990)pp23-34.

Cummins, Thompson Randolph. Demand Analysis: Inputs, Outputs, Outcomes, and Productivity. Public libraries 27 (spring 1988), 1 – 13.

De Alwis, Shrianjani Marie (Gina) & Higgins, Susan Ellen (2001) "Information as tool for management decision making: a case study of Singapore." Inforrnation Research. Vol.7, No.1 {available at http://informationR.net/ir/7-1/paperl 14.html}.

Degener, Christie T. Fools Rush In ... Thoughts about, and a Model for, Measuring Electronic Journal Collections. Serial Review. Vol.26, No.4 (October-December 2000) pp 3- 11.

Du Mont, Rosemary Ruhig. A Conceptual Basis for Library Effectiveness. College and research libraries . Vol.41, No.2 (1980) pp 103-111.

EQLIPSE Project: At: htip.//www.edu.ie/librarv/eglipse/

The Electronic Library Programme (eLib) available at: http:l/ www.elib.ac.uk/

Evan, Edward. Review of Criteria Used to Measure Library Effectiveness. Bulletin of the Medical Librarv Association.Vol. 60, No. I (1972) pp 102- 110.

The EQUINOX website at htip://equinox.edu.ie/index.html

Evaluation of the electronic libraries programme: Guidelines for eLib project evaluation. October, 2000. Available at: htip://ukoln.ac.uklservices/elib/papers/tasvistock/evaluation-Ruide/intro.htm I

Fisher, Shelangh and Oulton, Tony. Information for Decision Making: The DECIMAL Project. Librarv Review.Vol, 44, No.8 (1995) ppl0-I9.

Fisher, Shelagh. Rowley, Jennifer. Management Information and Library Management Systems: an overview. The Electronic Librarv.Vol.12, No.2 (1994) ppl09-117.

French, Beverlee A. Library Perfonnance Measures. College & research libraries News. No.2 (Feb.1987) p72

effective decision-making.

Academic library managers also need to use a more formal planning process to focus their services on meeting users needs that should be processed as: establishing overall objectives, allocating library resources to programs, and evaluating attainment of objectives.

Accountability is a major issue where library managers can use MIS as part of their strategic planning and evaluation processes to demonstrate and prove effectiveness (doing the right things) and efficiency (doing things right).

References

Adams, Roy. Decision Support System and Performance assessment in Academic Libraries. New Providence, NJ: Bowker-Saur, 1995.

Adams, R. Decision Support Systems in Academic Libraries. London: British Library, 1991.

Ahituve, N. and Neumman, S. Principles of Information Systems for Management.3ed. Dubuque: Wm.C.Brown Publishers, 1990.

Atkins, Stephen. Mining Automated Systems For Collection Management. Library Administration & Management. Vol.10, No. 1 (Winter 1996) pp 16-19

Aversa, Elizabeth. Organizational Effectiveness in Libraries: A Review and Some Suggestions. Drexel Librarv Ouarterlv. Vol.17, No.2 (1981) pp 27-45.

Bluh, Pamela. Truitt, Marc. And Boissy, Bob. Serials Systems: Present and Future Considerations. Serial review. Vol.28, No.2 (Summer 2002) pp93-101.

Boekhorst, Peter Te. Measuring Quality: The IFLA Guidelines for Performance Measurement in Academic LibrariesIFLA Journal. Vol. 21, No.4 (1995) pp278-281.

Brophy, P. and Wynne, P. Management information systems and performance measurement for the electronic library, CERLIM, 1997. Available at: http://www.ukoln.bath.ac.uk/

Brophy, P. Management Infornation: The Academic Library. In Harris, C. ed. Management Information systems in Libraries. London: Taylor Graham, 1987, pp29-39.

Brophy, P. Clarke, Zoe and others. EQUINOX: library performance measurement and quality management system-performance indicators for electronic library services, November 2000. The EQUINOX website at http://equinox.edu.ie/index.html.

Bradford, S.C. Documentation London: Crosby- Lockwood, 1948.

Calhoun, Karen. From information gateway to digital library management system: a case analysis. Library Collections. Acquisitions. and Technical Services. Vol. 26, No.2 (Summer 2002) pp 141 - 15

Carbone, Pierre. "Survey Of the Development of Library Performance Measures in France". INSPEL. Vol.27, No.3 (1995) pp 196-198.

Chao, Hungyune. Assessing the quality of academic libraries on the Web: The development and testing of criteria Library & Information Science Research Vol.24 (2002) pp 169-194

1.12 The future of MIS in Academic Libraries:

Many academic libraries have, at a minimum, a simple and informal MIS. Academic libraries gather, compile, and analyze financial, collection, and services information so as to make decisions, and plan, control, and operate the library as effectively and efficiently as they can. The MIS activities outlined in this section are those used by some advanced libraries in the developed world; other libraries have simpler, more informal or fewer processes, whereas others have more complex or different activities. The entire process may be automated in some libraries; in others parts of the process require human intervention to create and maintain forms, and to enter data Library staff members are still developing templates to ensure consistent compilation and reporting of data year to year. Automation, either through the integrated library system or microcomputer spreadsheets, is a tool that makes this process faster and more accurate, thereby increasing productivity as measured by the availability of the results. Most academic libraries have formally or informally implemented varying modules of a simple or complex MIS; it is important that this implementation be recognized as such and further developed.

Academic libraries need MIS for accountability to definitively illustrate the accurate management of financial resources and the resulting provision of services. Librarians must be able to prove to administrators that decisions are based upon a formal process that applies plans and measurable data, and does not rely on whim or intuition. Thus, libraries can justify the expense of acquiring and maintaining integrated library systems by effectively using the report generating power to create and improve management information systems. Most libraries already have the basics of a MIS; it would be nearly impossible to manage an academic library in the 21st century without one (Fulweiler, 2001, p390).

1.13 Conclusion

Academic libraries are presently witnessing a high rise in costs of EJs and at the same time drastic reductions in their budget. This situation has made it imperative for them to introduce systems, which help in increasing their effectiveness at minimum costs. Thus, in the 80s libraries began to experiment with management approaches which include new concepts of 'quality management', and 'knowledge management' till they finally were able to adapt and integrate MIS or DSS procedures into the library organizational system. Moreover in recent years library managers are not only required to produce more management reports but also under more pressure to justify their activities and manage an effective library, which has made them resort to the Stakeholder's approach and Transformation processing systems of management.

In order to begin applying these sophisticated management approaches libraries need to begin with an evaluation of performance which draws upon the databases already available in their automated systems This will help library managers in

1) output is indiscriminating,

2) the information is not analyzed for a purpose,

3) the data lacks integration,

4) the system in not user-friendly,

5) The information, which is given by MIS, may not be acceptable.

To overcome these problems, libraries could introduce decision support systems (Adams, 1991, p8-9). Gumilar and Johnson state that DSS are capable of solving the major problems of MIS, which are because of poor communication between the systems, users and library managers.

The main interface outputs in DSS are: regular reports which provide information on parts of the system, which are predetermined by the system's users; event-centered reports in which a report is generated only when a predetermined event has occurred; Ad hoc reports, which are generated in response to a stimulus by the system user to report on a condition, which is not normally monitored; a language query, which enables the user to interface directly with the system and to test, changes in conditions experimentally. DSS also provides the report fonnats, from simple oneoff designs to sophisticated presentations for senior managers. These are: standard reports, tailored reports, tabulations, spreadsheet, and graphics. The information can be obtained on three levels: information from the library's operations; information from the parent organization; and information at the national and regional level (Gumilar and Johnson, 1995, p69).

The differences between an MIS and a DSS are that the former tends to be used by lower and middle management due to their ability in making decisions. In contrast, the latter tends to be used by the top management because it can help with decisions on unstructured issues or at the strategic management level (Gumilar and Johnson, 1995, p69, 70). Fisher believes that DSS supplements rather than replace MIS (Fisher, 1994, p114).

Boekhorst defines DSS as an "interactive computer-based information system containing databases and sets of rules". It is designed to help the library management in its process of decision-making by controlling the flood of operational data; providing topical performance data, controlling the quality of library services; improving the affectivity and efficiency of the library. EQLIPSE (Evaluation and Quality in Library Performance: System for Europe) is one of four projects funded by the European commission as part of its library programme that aims at developing DSS (Boekhorst, 1995, p281). According to Fisher, DSS are more refined types of MIS. They offer information to managers from which they can make judgments and decisions concerning various situations (Fisher, 1994, p110).

Fulweiler states that in a world in which too many people believe that "everything is available on the Internet for free," academic libraries can no longer depend upon increased, annual funding-they must prove they provide value. MIS can provide information to argue positively for increased budgets by proving that the library is spending wisely and in ways that are in accordance with users needs. To be accountable, academic libraries need planning and evaluation processes with measurable objectives including the means to assess operations and outcomes of student learning. MIS can be a mission-critical component of these processes (Fulweiler, 2001, p388).

Lakos addresses the benefits of MIS in the library as: assisting managers and staff in their daily decision-making processes (increased quality of available information), maintaining better accountability and control on resources, monitoring and controlling resource allocations (an equitable allocation of budgets), improving overall library effectiveness (better outcomes mean improved quality of work and services, better analysis of client needs, better allocations of resources and services, better management decisions should improve effectiveness over time). Also, improving long term planning, and facilitating performance measures activities.

However, there are certain difficulties also in introducing MIS into an established library environment. This is due to some personal and cultural obstacles which include the following: lack of executive leadership, few library-based MIS, lack of technical skills, lack of technical support, hierarchical management, routine work or workload, insufficient planning, lack of buy-in staff, resistance to change, lack of investment in infrastructure, and lack of systems thinking.

Lakos observed that one of the common reasons for the scarcity of any MIS infrastructure in libraries is the lack of resources allocated for achieving this goal. It became clear that assessment activities are fragmented, duplicated and done in isolation. Most assessment such as surveys and data gathering are done either on a project basis or are not centralized, which means that the information analysis is either non-existent or out of context. To overcome this problem they established a professional position that would be responsible for coordinating many of these assessment activities in the library as a resource for data and analysis. An MIS was based on a program capable of receiving systems data from a variety of internal and external sources to the process units, a report writer for reports and an attached module that would deliver data and analysis to senior management in the library (Lakos, 1997).

1.11 Decision Support Systems (DSS)

Adams lists some important issues facing libraries when applying MIS. These issues cause the following problems:

environment. These components are: emphasizing the role of clients needs across the organization; incorporating assessment analysis and following up into the cycle of work; promoting an evaluation or assessment attitude for all staff at all levels across the library; promoting an environment of cooperation in the library; encouraging cooperabon with other entities on campus such as faculty and computer department; and establishing a management information system to realize an environment of assessment. This evaluation should reflect the mission and policies supported by library managers and integrated into library services and make assessment tools available to all staff. This means that continued learning will be a prerequisite for being able to deliver quality services.

Lakos emphasized client needs and outcomes as four values to direct the relationship towards the development of an environment of assessment: client needs is primary- the authority and accountability of the library is driven by the educational needs of its clients; equitable Access- all community should have equitable access to the resources and services in the library; assessment is the responsibility of all staffinculcates an attitude towards assessment and evaluation at all staff levels; and continuous improvement- working to make all services and processes more effective.

Lakos identified the MIS/DSS as a computer-based tool designed to improve management decisions which provide managers and staff with: internal and external data and tools for analysis of that data- software-based systems or environments which use input measures and with the right analysis tools, provide information to managers; assistance in the decision-making process- the assumption is that the library wishes to make rational decisions, based on empirical data; support tools- they do not replace managerial judgment, they do not replace humans- they are helping tool; and improvement in the effectiveness of decisions as their main objective- they are process improvement tools: information tools that help improve outcomes (Lakos, 1997).

Benefits and Difficulties of MIS:

There are three factors that determine the value or quality of MIS. These are:

i. The content of information - it must be meaningful, relevant and new to the receiver.

ii. The form or presentation of the information - that can create value.

   The information producer should form an idea of the perception level of the manager to produce understandable information capable of being used and recalled.

iii. The timing of its presentation - delays in data gathering, processing or communication can transform potential vital information into worthless waste paper.

is used to justify current expenditures and plan future acquisitions. Data about bibliographic instruction and reference services are intended to measure staff productivity and student learning. In addition, there are formal user feedback mechanisms applied in evaluating how the library is doing, and to identify the need for new initiatives. Information on facilities, staffing, and the university community is collected less often but is no less important. The Sawyer Library's MIS is based upon determining the structure and content for the form used to compile the data, manipulating the data gathered into useful and understandable information, and then structuring the outputs for review, analysis, and feedback so as to influence directly the strategic planning and evaluation processes (Fulweiler, 2001, p 389).

There are some issues that need to be considered in MIS report writing: usability, ease of use, documentation, available local technical expertise, available infrastructure to deploy it, functionality (does it make reports and how complex is the analysis?) compatibility (how compatible is the system with existing local networks?) and administration/Support (does it require low maintenance and how much administrative support does it need?) (Lakos, 1997).

Fisher lists the standards of reports that relate to transformation in various modules in the system. The extent of the standard reports available may be influenced by the availability (e.g. user-friend report generator) and quality of any report generator. The information in the standard reports may be used for different levels of decision-making. Fisher presents four systems that have reports available in all modules and these can usually be divided into:

1) Acquisitions (concerned with expenditure and financial control. Some reports concerned with everyday management such as chasing orders, others influence management decisions such as chasing of suppliers);
2) Cataloguing (reports on OPAC to monitor the use of library stock);
3) Circulation control (can generate a large number of different kinds of reports): and
4) Serials (reports might emanate from any of the serials functions, including acquisitions, cataloguing and circulation control (Fisher, 1994, pl11, 112).

Clients Needs Approach: Lakos in the 2nd Northumbria Conference, Longhirst Hall, held on September 10,1997, pointed out that librarians assume that the library has to be prepared to respond to the need of its clients. Academic libraries, as complex organizations, have to focus on the value they add to the educational process. It is imperative that they establish and institutionalise planning processes in order to foster an environment of assessment. So libraries should base their services on the expressed needs and requirements of their clients to deliver high quality services.

Lakos puts forward some points as components that will make the assessment

3- Transformation processing systems generate basic data for input to MIS and there is a close relationship between these two type of systems. LMS are the transformation processing systems mostly found in libraries, which generate management information by using some facilities. The second category is MIS that support the decision-making process in structured situations, which are able to anticipate typical information requirements. MIS draws on the data collected from different parts of an organization, through transformation processing and produces reports (summary data), mostly on a regular cycle considering trends and developing a wide perspective of the organization (Fisher, 1994, p109, 110).

5- The MIS must consider the input data, processing data and the output data. Gumilar and Johnson explain that the inputs to the MIS consist of both internally and externally generated library data.

- External information covers factors such as legislation, polices, trends in society, changes in technology, user demand, comparative statistics for other, similar institutions.
- Internal data is that derived from administrative routines and transformational information. Administrative routines include those related to personal, finance, acquisition, cataloguing, processing of materials, binding, building services and maintenance services.

Output measures include data on circulation and general user satisfaction.

Therefore, library managers need a variety of inputs necessary to process information in different ways. Different managerial levels have different needs for decision-making resulting in different types of output reports to meet those different needs.

6- At the same time, MIS requires an appropriate data processing system which is the capture, storage and processing of data for the purpose of transforming it into information useful for decision making.

Computers should easily provide four types of report:

- periodic reports (e.g. routine, statistical information in detailed or summarized form), exception reports (which require managerial attention that has been overlooked),
- on-demand reports (a response to a particular nonstandard question), and
- predictive reports (it forecasts and provides comparisons based on statistical manipulation of data) (Gumilar and Johnson, 1995, p67).

The currently employed MIS at the Mildred F. Sawyer Library has four primary modules: financial/budgeting, collections, services, and feedback. Financial data are used to monitor and control operational expenses. Information about the collections

physical facilities, services, staffing, and community or service area. Data within each functional category or module can be analyzed and related to data in other modules to assist decision makers in assessing library performance. In addition, because each library's MIS will be different, not every library will want or need to have all of the modules because each library manager will need different kinds of information, there is no point in collecting data that no one will use. Fully integrating data from the university may be difficult for many small- or medium-sized libraries, but awareness of, and

access to, that information in whatever format is available is a vital part of the library's planning and evaluating processes (Fulweiler, 2001, p 388).

Gumilar and Johnson suggest integrating MIS into the framework of library management and not into an individual department. The integrated system will provide supporting information to determine:

- Efficiency: is the library doing things right?
- Effectiveness: is the library doing the right things?
- Competitiveness: is the library heading in a direction, which is consistent with the environment - does the library have the correct strategy? (Gumilar and Johnson, 1995, p64, 65).

Fisher describes the facilities for management information in Library Management Systems (LMS), which transform the LMS into a much more effective management tool.

1- LMS maintains records of the transformation associated with the operation of a library. Typical models are acquisitions and ordering, cataloguing and OPAC, circulation control and serials control. In recent years library managers have not only been required to produce more management reports for their managers, but are under more pressure to justify their activities and manage an effective library. Here, the focus has been on the control of transformation, with limited attention to management information. MIS is an important aid to the manager in decision-making and planning, and could generate appropriate control and monitoring data. Fisher reviews both distinct management information modules and also those facilities that are part of the other modules in the system, to see the relationship between transformation processing systems and management information systems (Fisher, 1994, p109).

2- Fisher has divided information systems into three broad categories: transformation processing systems, management information systems and decision support systems. The transformation processing systems deal with the well-structured routine processing of data within an organization. They focus on the maintenance of records concerning the transitions performed in an organization and it should be possible to summarize data about these transformations.

2) to provide for the objective performance measurement and assessment of selected relevant areas of the library (the areas are to be determined during strategic planning);

3) to provide pertinent information about the library's internal and external environments;

4) to provide information on alternative strategies and contingency plan (Gumilar and Johnson, 1995, p 64).

Fulweiler (2001) states that a management information system (MIS) is defined briefly as an "integrated reporting system specifically designed to help managers plan, execute, and control the organization's activities. A commonly deployed business MIS enables decision makers and others to ascertain company status and forecasts by generating periodic reports with attributes determined in advance to address specific concerns. In a typical business these reports provide information such as last month's revenue and profit, and may compare these figures to the previous month and year. It may also provide data comparing internal results to competitors and industry averages. The reports generated by MIS are intended for managerial planning and decision-making. The information system concept is often presented as a diagram in which inputs (data compiled about what is happening in the organization or in the outside world) are processed or otherwise manipulated. Resulting value-added information is next transformed into outputs, frequently a report distributed to managers who analyze or otherwise use the information to plan or make decisions. An important element of the system is that analysis of the feedback from the outputs is used to evaluate and revise the inputs. Information systems may be formal or informal.

Formal systems predetermine the kinds of information that are regularly complied and manipulated. For example, information on sales may be captured at cash registers all over the country, and then monthly sales reports, with analysis arranged by product, region and store, are delivered to managers. Managers may also employ informal information systems that include data gathered from conversations, the media, or past experiences. Management information systems are now typically seen as dependent upon computer technology, but a manual process or a combination of manual and automated processes can be used to manipulate inputs in meaningful ways as well (Fulweiler, 2001, pp 386-387).

Libraries with a complex MIS use the data made available by their automated library system and integrate it with information available elsewhere from the university and the external environment, such as census data. Often, these libraries are in large institutions with capabilities and resources generally not available at small- or medium-sized institutions. Yet, a smaller institution that may not employ a complex integrated database may still have an effective MIS. Typical functional categories to be characterized by a library MIS include budgeting, collections,

4) The Constituency Satisfaction Model, in which the organization is assessed by the degree to which its constituents, or primary stakeholders have been satisfied. Each group of stakeholders has needs and expectations, which the organization must attempt to meet

Therefore, it has been identified in the management literature, that the primary approach to organizational effectiveness that has been used by the academic managers has been the system resources model, which counts inputs to indicate library effectiveness. However, library effectiveness is not a simple construct and ideally should address all four models of organizational effectiveness in some way. Cullen and Calvert have used the following key constituencies in their study: 1) resource allocators (that include members of the governing body in each university, e.g. university council, members of planning and resource committee, vice chancellor and any assistant vice chancellors, registrar and finance registrar; 2) senior library staff (who engage in policy and decision making); 3) other library staff (Cullen and Calvert, 1995, pp 439, 440).

Decision-Making Models: Fisher and Oulton, in the DECIMAL project, have proposed a number of models for decision-making. One of these is the rational model that provides a framework for understanding the role of performance measurement as an information input, although it is not clear how well such a model reflects the actual behavior of library managers in using information and making decisions. They also give some perspectives on performance measurement that may reflect different cultural approaches to the management of libraries. Culture refers both to the national culture (e.g. there are some differences between European approaches to "information management" and American styles of "information resource management" and organizational culture (e.g. there are some differences between libraries, which are part of publicly funded bodies, and those in commercial organizations (Fisher and Oulton, 1995, p 11).

1.10 Management Information System (MIS)

Heim has defined an MIS as "the process and structure used by an organization to identify, collect, evaluate, transfer, and utilize information in order to fulfil its objectives. It is a system that provides management with information to make decisions, evaluate alternatives, measure performance, and detect situations requiring corrective action" (Heim, 1982, p59-70).

Gumilar and Johnson have defined the main objectives for management information systems as:

1) to facilitate the decision-making process in the library by providing managers with accurate, timely, and selective information that assists them in determining a specific course of action;

c. Resource Utilization is information managers may need on the availability of tools such as bibliographic databases, and the extent of using that tool.

d. Infrastructure Provision is the information operational managers will need on the adequacy and use of the infrastructure provided. This will include whether sufficient workstations are available, whether the network and support services are adequate and reliable.

e. Resource Management is an indicator of efficiency using the cost of providing the service (Brophy, 1997).

Table 1.2: The Stakeholder Approach

*	Resource Discovery	Resource Delivery	Resource Utilization	Infrastructure Provision	Resource Management
Operatonal Management	Ease of use of OPACs	Speed of document supply	Appropriateness of conversion software	Availability of PCs	Peaks in demand for services
Forward Planning	which bibliographic indexes to provide?	Agreements for document supply	Emerging document formats	Number of networked PCs to be provided	Predicted costs of alternative services
Strategic Management	Clumps	Co-operative (e.g. regional) agreements	New classes of software tools	Development of off-campus infrastructure	IPR legislation for electronic sources

*Taken from Crawford "The Stakeholder Approach to the Construction of performance measures" in 1996 (Brophy, 1997).

Models of Organizational Effectiveness: Cullen and Calvert used the stakeholder (or constituencies) perceptions of university library effectiveness in their research in New Zealand. They propose that the results of measurement can be used to evaluate the performance of a library and thereby determine whether or not it is effective. They clarify that measuring performance is not necessarily the same as measuring of effectiveness. They introduce Childers and Van House's work that applies the four major models of organizational effectiveness to test their applicability to the ways in which higher educational institutions attempt to measure their effectiveness. These models are:

1) The Goal Attainment Model, in which the organization defines its goals and objectives, and attempts to measure them in order to fulfill them;

2) The System Resource Model, which assesses an organization's ability to secure resources (staffing, budget) from its environment;

3) The Internal Process Model, where stability, equilibrium and internal control processes dominate performance measurement; and

computers for their private use. The groupware offers effective collection, storing, organisation, retrieval and distribution of information. Any good groupware has also a records management solution equipped with an internal classification system (Gunnlaugsdottir, 2003, pp 372-373).

The Stakeholders Approach: The most important study in the MIS model for the e-library was achieved as a stakeholder approach which draws the attention of managers to the need to explore a wide variety of perspectives, such as quality management ('fitness for the customer's purpose' and 'conformance to the customer's requirements'), as providing the basis which underpins management decision-making (MDM).

In the first dimension of the approach Brophy (1997) identified the library staff at management levels as follows: 1) senior managers (e.g. deputies, chiefs, and strategic planning); 2) middle managers (e.g. heads of major divisions, day-to-day operations); and 3) line/technical managers (e.g. service desk superintendents).

Table: 1.1 : The Knowledge model of ELF

Resource Discovery	Resource Delivery	Resource Utilization	Infrastructure Provision	Resource Management
Resource identification Location identification	Resource Acquire Deliver to user	Exploitation tools	Space Equipment Networks Support services	Prioritization Value for Money

A second dimension to the model is provided by the analysis of the electronic library functions (ELF), which are shown in Table 1.1, and described as: resource discovery, resource delivery, resource utilization, infrastructure provision, and resource management found in the traditional library (Owen, 1996) but in the electronic environment introduce new levels of complexity. This is because many of the information resources are not 'owned' by the library in any real sense. These library functions have been combined (Table 1.2) with the managerial 'tasks' to provide guidance on the sort of decisions, which managers of the electronic library need to take (and hence need performance indicators to inform them).

a. Resource Discovery can be described as the range of resources, which defines the map provided to users of information, and landscape features to which they can gain access. The quality of such resources, equivalent to the accuracy and scale of the map, which defines whether items can be retrieved with accuracy and reliability. The resources are bibliographic sources, indexes and web sites.

b. Resource Delivery: indicators used for resource discovery depend on the delivery services offered.

and have embraced **knowledge management** as a way to discover, collect, document and organise a knowledge base which the employees of the organisation can later retrieve, distribute and use in their individual daily work and in their collaborations with their colleagues (Gunnlaugsdottir, 2003, pp 364-366).

The essence of knowledge management is:

• Connecting people with people.

• Connecting people with information.

• Enabling conversion of information into knowledge.

• Encouraging innovation and creativity. ([Abell & Oxbrow (2001)]).

Gunnlaugsdottir adds that internal knowledge is either documented or not. It is created in the daily operations of the organisation. Basically it is of three types. First, there is the knowledge, which rests in the minds of the employees such as the work experience of employees, how things are done, knowledge of customers and their needs, various personal contacts. Second, there is the documented knowledge which we find in the various records of the organisation, not necessarily available or known to the employees in general. Finally, we have a relatively recent phenomenon, the **groupware**, where the knowledge base of the organisation is organised, managed effectively and is accessible to all authorised employees, provided the system is properly implemented, this could be in the form of incoming and outgoing correspondence,including faxes and electronic mail,internal and external supporting material, minutes from meetings, agreements, internal memos and reports, plans, contracts, and other related matters. He mentions that we can learn from our employees in many ways by documenting their experience. Some organisations have created knowledge maps or directories that chart where particular knowledge is to be found within the organisation. Many organisations have developed databases of best practices where they have documented the preferred ways of doing things which their employees have discovered through trial and error what works best in a particular situation (Ibid, pp 356-357).

Thus, groupware is a collaborative technology which allows people to communicate with each other, co-operate on projects and share information and knowledge. They are a collection of computer software, employees and work processes within an organisation. It links employees together and connects them with the information and knowledge base of the organisation, offering them the opportunity to use it and expand it. Records are safely stored in an organised, central database where all authorised employees have access to the latest versions of manuals and other documents and records. The system offers also version control, that is how many versions were made and who wrote each version. They do also eliminate duplication of effort and provide for the sharing of information, which many employees were previously collecting and entering onto their personal

the library. Boekhorst defines performance as "the degree to which a library is achieving its objectives, especially in terms of users needs". He also, draws a mission statement, which can be adapted to the specific framework within the library to describe whom the library is meant to serve, and what kind of fundamental services it is meant to offer (Boekhorst, 1995, p278).

Thus, evaluation, or performance measurement, is considered as an important part of MIS. Only by putting in place relevant performance measures can managers know how their library is faring on a day-to-day, month-to-month, and year-to-year basis. Operational indicators can highlight levels of performance that need attention. The exact levels will depend on the individual library and its particular goals. Much of the data on target attainment can be derived from an automated system and built into the routine reporting system of the library. Once a system is established, only extraordinary performance measures need to be reported to senior management along with suggested tactics for dealing with the situation (Cullen, 1992, p153).

1.8 Automated Integrated Systems

Introduction of technology in libraries has provided a basis for applying MIS because they bring with them information about the processes being performed and at the same time how this information can in itself affect the tasks performed by machines and the workers in the organization. Zuboff calls this "informating" technology, suggesting that it has an underlying duality- that is; the computers that automate and monitor the processes of the organization also produce information about those processes at the same time.

Data is generated by automated integrated systems in academic libraries by circulation, reserve collection, acquisitions, serials, and cataloguing. The data from these subsystems, which are almost universally based on bibliographic databases, are the 'informating capability' essential for the application of MIS that helps librarians discover which of the many reports generated by automated systems are most useful in managing the library and the system (Cullen, 1992, p 155, 157).

1.9 Models and Approaches

The knowledge model: This is an important competitive advantage for any organisation. Increasing competition, continuous changes and mergers in industry have made the risk of losing valuable knowledge, due to transfer or termination of employees, a real problem. Organisations must, therefore, preserve their knowledge base and take steps to utilise effectively both the internal and external knowledge, which is of relevance to their operations, and make it explicitly available to their employees. One way to manage and share this knowledge is to employ for this purpose a computer-based information system, the groupware, which is a collection of computer software and work processes. Many organisations have realised this

measurement in libraries of all types. The resultant system is based on client-server architecture and offers compatibility with library systems from various library suppliers (Ifla Report, 1995).

2) Concerted Action CAMILE (Concerted Action on Management Information for Libraries in Europe).

Broadly, HEFEC suggested that a framework of coherent and generic performance indicators, suitable for assessing academic libraries. The Ad Hoc Group has arranged the indicators contained in the report into four areas:

- **Integration**; the level of integration between the mission, aims and objectives of the institution and those of the library.
- **Delivery**: Whether the stated objectives are being met and is the volume of outputs high?.
- **Efficiency**: Are outputs related to resource input?
- **Economy**: Cost per student (HEFCE, 1995).

The HEFEC report builds on the approach taken in the Effective Academic Library (EAL) that used a fivefold structure to gauge overall library effectiveness, and these are: Integration, Quality of Service, Delivery, Economy and Efficiency.

A similar set of criteria was considered appropriate for the electronic networked environment (ENE), which is as follows: Extensiveness, Efficiency, Effectiveness, Service Quality, Impact, and Usefulness (Orr; Van House, Weil & McClure, 1973; 1990 & 1997).

Boekhorst as a member of the Working Group of the Section of University Libraries and other General Research Libraries in Germany, has developed the following criteria for guidelines for performance measurement to improve the quality of their services. These are: 1) to concentrate on academic libraries 2) to include only measures that would be applicable in all countries (developing as well as developed) and all kinds of academic libraries (big or small, computerized or not, with free access or closed stacks) 3) to measure effectiveness, not efficiency (cost-effectiveness) 4) to include overall indicators such as user satisfaction as well as indicators for separate activities, 5) to concentrate on user- oriented indicators.

The following indicators were tested by the Working Group: availability, document delivery (DD), collection use, acquisition speed, book processing speed,

interlibrary loan speed, user satisfaction. According to the changes in academic libraries, which show great varieties in organizational, financial, and technical conditions, a new indicator might be added, when an old one might not fit. The guidelines define performance measurement as comparing what a library is doing (performance) with what it is meant to do (mission) and wants to achieve (goals). This is done by collecting statistical and other data describing the performance of

information systems. McClure adopted a strategy to overcome this problem, including extending access to information throughout the organization, maintaining open file systems of reports, and circulating summary data quarterly around departments (McClure, 1980).

1.7 Performance Assessment

Gumilar and Johnson define performance assessment as encompassing both performance indicators and performance measures. This means a systematic measurement of the extent to which a library has achieved its objectives in a certain period of time to make the library work, internally, effectively and efficiently and externally, to justify the budget by library managers. It could be applied to: service input cost measures, service output measures, service effectiveness measures, and service domain measures. There are four types of performance indicators: operational performance indicators, effectiveness indicators, cost effectiveness indicators and impact indicators. Performance indicators are intended to improve decision-making and service performance, aid public accountability and help define and evaluate polices (Gumilar and Johnson, 1995, p63, 64).

While it has proved possible to adapt many existing indicators to the needs of the electronic library, it has been necessary to adopt different approaches in some situations. The recommendations of the effective academic library regarding integration between the library services and institutional academic work can be expanded readily to incorporate electronic services (Ad-hoc working Group, 1995). The most obvious example of this occurs with the development of indicators, which are the equivalent of the traditional library's measurement of 'number of documents delivered'. However, in an electronic environment it is virtually impossible to define a 'document'. Also the key issue for users is not the number of documents they can download but the range and depth of resources, which are available to them (Brophy, 1997, P3)

The IFLA Report in 1995 combined a set of performance indicators that would be applicable in academic libraries all over the world. Only those indicators were included that would allow for an immediate evaluation of the quality of a service and that could be set in relation to a distinct user-oriented goal of the library, in order to give help in setting such goals, for an academic library including details about collection, building, access and facilities, information policies, and preservation.

Commission of the European Communities, Fourth Framework (Telematics), and Libraries Program:

1) Project EQLIPSE (Evaluation and Quality in Library Performance: System for Europe). The overall objective of EQLIPSE was to specify, develop and validate an open IT based system to support quality management and performance

information needs of library managers for decision-making and to design and develop a decision support module.

Fisher and Oulton found from the survey of DECIMAL that most of the strategic decisions relating to finance, recruitment and premises are taken by the most senior level of management (management executive/board of directors). Librarians usually take operational decisions that directly affect the running of the library (Fisher and Oulton, 1995, pl5). They have also concluded that a decision support model should be compatible with the system used in the wider organization in terms of access and data transfer. Such a system would provide guidance in the location and use of appropriate information resources textual or numeric, group or interpersonal contacts and incorporate instructions on methods for data collection and analysis for performance measurement. The same model would ideally facilitate communication, internally and externally, and provide a vehicle for professional networking. However, it is important to have a longer-term goal to aim for to ensure that systems suppliers and software developers work in the direction, which librarians want to go. It is also important that library managers, as professionals, become more knowledgeable of how to gather and use information, more aware of the capabilities of non-library information systems and more understanding of their own decision-making processes. The project recommended the establishment of common standards, a library management textbook and training in management skills (Fisher and Oulton, 1995, pl8).

The CEC calls for research and development in models and tools to support decision making in libraries. There are three more projects supported by CEC "DECIDE, EQLIPSE (Evaluation and Quality in Library Performance: System for Europe), MINSTREL (Management Information Software tool-Research in Libraries)".

A wide range of issues emerged which impact on the decision-making process, such as organizational culture and external constraints, and the information used to support the decision. One of the project's findings was library context which emphasizes the diversity of management information needs between different library types and sizes. In this case, the availability of an explicit set of objectives and an organizational mission statement are invaluable reference documents in terms of planning and justifying existing or new services and for long term strategic planning. In the issue of management, many libraries viewed their activities and services as an integral part of the organization and some did not (Fisher and Oulton, 1995, pl0).

Interpersonal sources of information, such as professional colleagues and other members of staff and sales people, are also very important in supporting the librarians in their decision-making process. The main problems associated with management information concern lack of resources and insufficient access to

solutions that each involve a set of actions to be taken, and are usually quantitative

techniques and design tools such as are common in management science and system analysis, the data gathered in the previous stage is now examined in statistical and other models to forecast possible outcomes for each alternative; 3) choice which faces the decision maker with various alternatives and one should be selected as a formal decision (Ahituve and Neumann, 1990).

Gumilar and Johnson state that there is managerial stratification for organizations whether large or small (or flat). The tasks of top management are to develop the organization's domain, manage the interface with external environments, establish and develop rules, procedures and polices for day-to-day operations, and technical management sees that services are rendered and polices carried out. They also suggest that decision-making at different managerial levels is not necessarily an identical process, and there are clear implications for the type of management information required (Gumilar and Johnson, 1995, p61, 62).

According to Homer unstructured decisions are usually made at the strategic planning level and semi-structured decisions at the operational management level. The most structured decisions are reached at the operational control level (Homer, 1986, pl41-145). Therefore, library managers need access to information, which is appropriate to their level of decision-making. There are two kinds of management information, formal and informal. Both of them derive from sources external and internal to the academic library, but informal management information is mostly found externally such as from the users and the administrators who govern budgets. Libraries should have systematic procedures for allocating resources in line with objectives and ways must be found to monitor and control these resources such as: performance assessment, management information systems, and decision support systems (Gumilar and Johnson, 1995, p62, 63).

Brophy suggests that the operational managers need consistent and reliable sets of data about the services for which they are responsible. A process model approach may be particularly appropriate since at the operational level the key issue is to manage the use of resources (people, money, information, and so on) through processes to produce outputs such as: full-text download, web pages accessed, etc. (Brophy, 1997).

Fisher and Oulton discuss the DECIMAL project (Decision-Making In Libraries) by the Commission for the European Communities (CEC)* that identifies the decision-making process in small to medium-sized libraries, determines the

* note:

- **DECIMAL Prolect**: at:http://www.mmu.ac.uk/h-ss/lis/research/decimal.htm.
- **DECIDE Prolect**: at:http://sis~ate.sis.se/sis/decide.htm
- **EQLIPSE Proiect**: at:http://www.dcu.ie/library/eqlipse/
- **MINSTREL Prolect**: at: http://elsa.dmu.ac.uk/minstrel/ or at: http://www.dmu.ac.uk/~camile/Minstrel.htm

the University and the external environment, such as census data. Often, these libraries are in large institutions with capabilities and resources generally not available at small- or medium-sized institutions. Yet, a smaller institution that may not employ a complex integrated database may still have an effective MIS. Academic libraries are required to be accountable. MIS can be used as part of their strategic planning and evaluation processes to demonstrate and prove effectiveness (doing the right things) and efficiency (doing things right). Recently, assessment has become a more visible and discussed aspect of accountability (Fulweiler, 2001, p 388).

1.5 Organizational Structure

An organizational structure is a means to incorporate various functions in order to pursue some predetermined objectives. Gumilar and Johnson state that there are two ways to organize libraries: specialization, which can be interpreted from two angles: a) departmentalization (the organization is structured horizontally by identifying and grouping similar or related required activities or tasks into departments) and b) hierarchy (the creation of a vertical hierarchy, with the individuals located on the top of organization having more authority than those at successively lower levels); and coordination and integration, which means bringing all individual efforts together to achieve particular objectives.

In the first issue of departmentalization, two main approaches can be adopted, which are function and subject. Function is dominated by the administrative function, and subject is the alternative approach, which is strictly functional with services and processing entirely subordinate, and splits the staff (Gumilar and Johnson, 1995, p6061). In the second issue, Line proposed a flat structure as one possibility for libraries (Line, 1991, p97-103). Cargill described the flat management structure as having fewer middle managers, and more reliance on the two extremes, the senior administrators and lower level staff, to make decisions (Cargill, 1989, p49-55).

1.6 Decision-Making and Information Needs

In 1981, Radford defined decision-making as "the formulation of alternative courses of action to meet the situation under consideration and the choice between these alternatives after an evaluation of the effectiveness in achieving the decision maker's objectives. One of the most important factors is information from which an appreciation of the decision can be made"(Radford, 1981, pl). Gumilar and Johnson add to this definition that decision-making is "the conversion of information into actions, which are planning, organizing, directing and controlling of activities to achieve objectives". According to Ahituve and Neumann there are three stages in decision making: 1) intelligence which encompasses the collection, classification, processing, and presentation of the data necessary for the later stages of the decision making process; 2) design which requires the decision maker to outline alternative

the library is doing, and to identify the need for new initiatives. Information on facilities, staffing, and the university community is collected less often but is no less important. The Sawyer Library's MIS is based upon staff determining the structure and content for the form used to compile the data, manipulating the data gathered into useful and understandable information, and then structuring the outputs for review, analysis, and feedback so as to influence directly the strategic planning and evaluation processes (Fulweiler, 2001, pp 386-387).

The above study is perhaps the only one which discusses the application of MIS in the new libraries.

Ndagna and Ndgana (2003) made their review of the potentials of management information system operations in Nigerian libraries. The study investigates 3 major areas of application of computers: MIS; library management information from computer based systems; and decision support systems. It advocates the need for training of MIS managers and their employment in libraries (Ndagna and Ndgana, 2003, pp 69-75).

1.4 Academic Libraries Management

Academic librarians are challenged to explore new opportunities and implement change in the following critical areas:

1) Establishing new roles and responsibilities for library professionals that result in quality services.
2) Determining knowledge, skills and abilities required for all staff.
3) Creating new partnerships, and
4) Redesigning organizations and realigning their culture (Kelleher, 1996).

Since academic library managers need to use a more formal planning process to focus their services on meeting users needs, it should be processed as: establishing overall objectives, allocating library resources to programs, and evaluating attainment of objectives. Gumilar and Johnson believe that at the institutional level, all academic library managers must negotiate the library's resource requirements through various supervisory committees. Academic libraries need information, which can be presented to these committees about how effectively the libraries contribute to the objectives of the parent institutions (Gumilar and Johnson, 1995, p58-60).

Fulweiler states that library managers review and evaluate the information found in formal reports and the informal feedback to plan and make decisions about the library. Many library managers are satisfied with their simple yet effective MIS. Others have a very complex and powerful MIS based on relational databases and extensive external environmental information, and may dedicate staff to this function. Libraries with a complex MIS use the data made available by their automated library system and integrate it with information available elsewhere from

1.3 Review of current studies:

In this part of literature review the researcher searched the bibliographic databases of Lisa and science direct, to obtain reference information during the period 2000 to 2003 in the fields of MIS/digital libraries in particular and MIS/libraries in general, as well as EJ management systems and EJs/Decision-making process or policies. One study in knowledge systems, two in EJ management systems, and two in MIS in libraries were found only.

Sitko, et al. (2002) studied EJ management systems. Recent developments in ejournal management systems offer libraries a variety of solutions for enhancing the visibility and flexibility of their electronic journals. This article examines and compares four current e-journal management programs that create and integrate multiple lists of journal titles, regardless of format, into a single list: Serials Solutions, Journal Web Cite, TDNet, and Serials Cybrarian. These systems can reduce or even eliminate common serials control problems for librarians (Sitko, Tafuri, Szczyrbak and Park, 2002, pl76).

Bluh, Truitt, and Boissy (2002) studied a serial system that focuses on the criteria for selecting a serials management system that are often the same as those for selecting an integrated library system. In the post-selection/production environment, the library vendor relationship, which matures as a new operational framework, is established. Serials management systems must become more efficient and make better use of electronic commerce, especially as a greater emphasis is placed on access to electronic journals (Bluh, Truitt, and Boissy, 2002, p 93).

Gunnlaugsdottir (2003) conducted research on organising knowledge using groupware systems. He states that certain tools must be employed to organise knowledge into the groupware for it to function as a solution for knowledge management. These are the tools, which the library and information specialist, trained in records management, has at his disposal. The groupware can produce definite benefits for the management of any organisation and for its knowledge management. However, in order for the groupware to meet expectations, the introduction of it must be planned and it must be correctly implemented, to become the solution for organising and preserving the knowledge base of the organization (Gunnlaugsdottir, 2003, p 364).

Two current studies that were found and which are the most relevant to the present research are discussed below.

Four primary modules were conducted by Fulweiler (2001): financial/budgeting, collections, services, and feedback. Financial data are used to monitor and control operational expenses. Information about the collections is used to justify current expenditures and plan future acquisitions. Data about bibliographic instruction and reference services are intended to measure staff productivity and student learning. In addition, there are formal user feedback mechanisms applied in evaluating how

for measuring performance for all libraries in the newly networked environment, within a framework of quality management. The project aims to develop international on electronic library performance indicators emphasizing information access, delivery, costs, and user satisfaction. It aims also, to develop an integrated quality management and performance measurement software tool. Adams report is a research project sponsored by the British Library "Decision support systems and performance assessment in Academic Libraries", aims to show step-by-step detail of how to purchase an off-the-shelf decision support software package and installing it in the library system (Adams, 1991, pp 8-9).

Michalko's study describes the production function as an economic theory, which correlates an organization's inputs with its outputs of goods and services. It is a planning model, which was used in libraries that have multiple outputs such as information provision, collections and preservation that need to be reassessed. (Michalko, 1993, pp 11 -22).

The above studies focused on the importance of determining performance measures for increasing the quality and efficiency of electronic library services which emerged in the 90s.

Gumilar and Johnson have examined the potential and actual use of computer generated information and MIS applications in decision-making by academic library managers. A survey of eight academic libraries in England showed that automated management information systems are not widely available to library managers. Problems at that time include the crude form of automated library systems, a lack of agreement on what data is required for management purposes, and a lack of expertise on the part of library staff in interpreting data (Gumilar and Johnson, 1995, p57). This study was perhaps, one of the early attempts of investigating the potential of applying MIS in Academic libraries.

Bertot and McClure were among the first to focus on electronic library services, such as internet-based databases, website development and maintenance, and on-line reference, which are considered as difficult to measure. This was as a part of developing new measures for electronic library services. They attributed the lack of elibrary measurement to the lack of agreement about what to measure, how to measure, and interpretation of the data. In their "Issues and Strategies for Developing National Statistics and Performance Measures for Library Networked Services and Resources" they propose strategies and techniques for assessing networked library resources and services (McClure & Bertot, 1999).

In the third Northumbria international conference (1999) on performance measurement in libraries and information services some important themes emerged: defining and measuring value, electronic library and network measurement indicators, benchmarking, the scorecard models and their use in performance measurement, government involvements in library assessments, quality service measurements and applications, and activity-based costing.

criteria used to measure library effectiveness (Evans, 1972). Broadly, Lancaster discussed techniques that can be used to evaluate public library and technical services through the use of objective procedures (Lancaster, 1977). Both Evans and Lancaster introduced the concept of using criteria for measuring library effectiveness.

In the early 80 s, Du Mont pioneering proposal, for a conceptual basis for library effectiveness, was using a systems-based model which responds to environmental change (Du Mont, 1980, ppl03-111). One year later, Aversa addressed some of the criteria that have been used in measuring library effectiveness, which evaluate the basic models and recommended a systems approach based on efficiency rather than effectiveness (Aversa, 1981, pp27-45). Later on, Cummins looked at the input and output measures in public services operations and addressed specific functions including document delivery, collection development, provision of information, and library instruction (Cummins, 1988, ppl0-13). These studies set the pace for applying MIS principles in library science.

In 1986, McClure started two important studies related to performance measures. The first one was a review about the output measures for public libraries (McClure, Output, 1986, pp 49-52). The other one was about performance measures for costing in public services of academic libraries (McClure, A View, 1986, pp 323336). French and Hernon, also addressed performance measurement to the ACRL (Association of College and Research Libraries) committee responsible for establishing the performance measures of academic libraries (French, 1987). Hernon described utility measures for library reference services to encourage managers to renew their commitment to user information needs (Hernon, 1987, pp 449-459). Both Braunstein and Cummins described the term productivity, which involved balancing the need to change what is inappropriate with the equally important need to strengthen what is a worthwhile library operation more likely to succeed (Braunstein & Cummins, 1988, pp 201-215).

The above studies introduced new concepts such as output measures, utility measures, users information needs and productivity which are integral to the MIS model.

1.2 Review of Previous Work:

Among the first studies is that of Clark from CERLIM* (Center for Research in Library and Information Management) in the University of Central Lancashire, describes the EQUINOX* project on the development of performance indicators for the electronic library. The project addresses the need to develop and use methods

Note: *

- CERLIM at: http://uclan.ac.ukiresearch/cerlim/
- EQUINOX project at: htip://equinox.dcu.ie/

English Section

Management Information Systems in the Library Environment :A Literature review

Sawsan T. Dulaymi
Dept. of Library & Information Science
King Abdulaziz University

ABSTRACT

Libraries are business organizations and, like any business, are run by managers. Management responsibilities include planning, organizing, directing/motivating, controlling, making decisions, and solving problems. To fulfill their responsibilities, managers need information about what is occurring internally and in the external environment (Fulweiler, 2001, p 386). The library environment is undergoing a rapid change. Tbere are many internal and external influences pushing libraries to think about some important questions like: What are they doing? Who are their clients? How are they performing? Can they do better?

To answer these questions, effectively many libraries are redesigning their missions, changing their structures, and their processes. The goal of libraries is to use information better to achieve positive outcomes, which makes librarianship move towards Management Information Systems (MIS) to help achieve better results in decision-making.

In this review the researcher presents the definitions, concept, and applications of MIS in an electronic library environment. The review will consist of literature concerning the evolution of MIS in library science, academic library management, organizational structures, performance indicators, decision-making, models and approaches, MIS, and DSS (Decision Support Systems).

1.1 Evolution of MIS in library science:

The importance of performance measurement was recognized by librarians in the first systematic study in the UK carried out in 1960 s at the University of Durham (Durham, the PEBUL Project, 1969). In the 1970 s Evans reviewed the

Arab Journal of Library & Information Science

Vol. 26 No. 3 July 2006

Contents

Studies :

- Studies of the institute of the Servant of the Harmain Sharifain for Hajj researches: a bibliometric study
  Dr. Abdellatif A. Samrkandi 5 - 42

- Practical training for girls in the undergraduate program of library and information science in king Abdul Aziz University: a field study
  Dr. Falih A. Al Dharman 43-66

- The availability of information for blind and visually impaired in the Egyptian public libraries: a field study of libraries of Integrated Care Society
  Dr. Nawal M. Abdullah 67-88

- The role of library in education of the handicapped children: a case study
  Dr. Hanan Farag 89-128

- Open source digital library systems: a case study of Dspace implementation as a digital repository management system at Umm Al-Qura University
  Dr. Mohammed M. Allehaibi 129-150

- The electronic presence of Saudian universities on the web
  Dr. Abdel Rahman Farrag 151-174

Reports:

- A Symposium on the scientific book for children14-20 Feb. 2006, Helwan University
  Iman F. Omar 175-180

Reviews:

- The bibliographic classifican of folklore (Ph. D. Thesis)
  Dr. Ezzat A. Alshami 181-186

English Section:

- Management information systems in the library environment : a literature review
  Sawsan T. Dulaymi 4-31

* Issued quarterly by: Mars Publishing House London House, 271 King St. London W 69 Iz	* For Correspondence and Subscription * Mars Publishing House P.O.Box: 10720 (Riyadh 11443) Saudi Arabia	*Annual Subscription * Saudi Arabia (120 S.R.) * Arab Countries (45 US$) * Others (60 US$)

Arab Journal of Library & Information Science

CHEIF EDITOR
Dr. M. FATHY ABDUL HADY

MANAGER
ABDULLAH AL MAGID

EDITORIAL SECRETARY
USAMA SALAMA AHMED

CONSULTANTS

Dr. Ahmed Badr
Professor, of Librarianship and
Information Science

Dr. Ribhi M. Olian
Associate Professor
Balkaa University.
Jordan

Dr. Saad A. Al-Dobaian
Professor, Dept, of Librarianship
King Saud University.

Dr. Said Ahmed Hasab Allah
Professor, Dept. of Library &
Information Science, King Saud
University, Saudi Arabia

Dr. Mabrouka O. Mouhairk
Academy of Higher Studies,
Tripoli, Libya

Dr. Hisham Abbas
Dept. of Library & Information Science
King Abdul Aziz University
Saudi Arabia

Dr. Wahid Qadoura
Higher Institute of Documentation,
Tunisia

Dr. Yaser Yusef Abdel-Mo'tey
College of Basic Education,
Kuwait

Dr. Yhaya Mahmoud Sa'ati
Professor, Dept. of Library
& Information Science, Al Imam
Mohamed Bin Saud University.
Saudi Arabia

Dr. Moustafa Abou She'isha'
Professor, Dept. of Library,
Archves & Information Science,
Cairo University, Egypt

Dr. Usama El-Said Mahmoud
Professor, Dept. of Library,
Archives & Information Science,
Cairo University, Egypt

Arab Journal of Library & Information Science

Vol. 26, No.3
July 2006

بسم الله الرحمن الرحيم

مجلة المكتبات والمعلومات العربية

السنة السادسة والعشرون - العدد الرابع
أكتوبر 2006 م / رمضان 1427 هـ

مجلة
المكتبات والمعلومات العربية

هيئة التحرير

رئيس التحرير: الأستاذ الدكتور / محمد فتحى عبدالهادي   مدير التحرير: عبدالله الماجد

سكرتير التحرير: أسامة سلامة أحمد

المستشارون

الأستاذ الدكتور / أحمد بدر

أستاذ المكتبات والمعلومات غير المتفرغ

قسم المكتبات والوثائق

كلية الآداب - جامعة القاهرة (فرع بني سويف)

الأستاذ الدكتور / ربحي مصطفى عليان

كلية التخطيط والإدارة

جامعة البلقاء التطبيقية - الأردن

الأستاذ الدكتور / سعد بن عبدالله الضبيعان

قسم المكتبات والمعلومات - كلية الآداب

جامعة الملك سعود - المملكة العربية السعودية

الأستاذ الدكتور / السيد أحمد حسب الله

قسم المكتبات والمعلومات - كلية الآداب

جامعة الملك سعود - المملكة العربية السعودية (سابقا)

الأستاذة الدكتورة / مبروكة عمر محيريق

اكاديمية الدراسات العليا

طرابلس - ليبيا

الأستاذ الدكتور / هشام بن عبدالله العباس

قسم المكتبات والمعلومات - كلية الآداب

جامعة الملك عبد العزيز - المملكة العربية السعودية

الأستاذ الدكتور / مصطفى أبو شعيشع

قسم المكتبات والوثائق والمعلومات

كلية الآداب - جامعة القاهرة - مصر

الأستاذ الدكتور / وحيد قدورة

المعهد الأعلى للتوثيق

تونس

الأستاذ الدكتور / ياسر يوسف عبدالمعطى

قسم المكتبات والمعلومات

كلية التربية الأساسية - الكويت

الأستاذ الدكتور / يحيى محمود ساعاتي

قسم المكتبات والمعلومات - كلية العلوم الاجتماعية

جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

المملكة العربية السعودية

الأستاذ الدكتور / أسامة السيد محمود

قسم المكتبات والوثائق والمعلومات

كلية الآداب - جامعة القاهرة - مصر

مجلة المكتبات والمعلومات العربية

تصدر هذه المجلة فصلياً عن دار المريخ، لندن - بريطانيا

دار المريخ للنشر

السنة السادسة والعشرون العدد الرابع أكتوبر 2006م رمضان 1427هـ

في هذا العدد

دراسات:

☆ رفع أداء محركات البحث : المفهوم والقضايا
د . زين عبدالهادي 5 - 18

☆ معايير تقويم مواقع الإنترنت : دراسة تطبيقية على مواقع جمعيات المكتبات والمعلومات العربية
د . عبد الرشيد بن عبدالعزيز حافظ 19-50

☆ الشراكة العربية في المرافق البيبليوجرافية العالمية : دراسة تحليلية لواقع المكتبات العربية في OCLC
د . على كمال شاكر 51-78

☆ تعليم الفهرسة في أقسام المكتبات والمعلومات بالمملكة العربية السعودية : دراسة تحليلية
د . هاشم فرحات 79-116

☆ المعلومات والمعرفة ذات الطلب العالمي : دراسة استكشافية لأساليب تحديدها : قطاع المعلومات الصحية في مصر نموذجاً
د . رؤوف عبدالحفيظ هلال 117-144

☆ الاتجاهات الحديثة في قياس المعلومات : مراجعة علمية (3)
د . محمد جلال غندور 145-168

تأثير التعرض لشريط الأنباء المصاحب لنشرات الأخبار التليفزيونية على فهم الجمهور وتذكره للمضامين الإخبارية : دراسة تجريبية عاملية
د . نائلة إبراهيم عمارة 169-198

تقارير:

☆ المؤتمر السادس عشر للاتحاد العربي للمكتبات والمعلومات ، الجزائر ، 19-21 مارس 2006م 199-202

مراجعات أطروحات:

☆ آفاق ودراسة إمكانية تحقيق الرقمنة للأرشيف القومي المصري (أطروحة دكتوراه)
د . السيد صلاح الصاوي 203-206

المراسلات والاشتراكات والإعلانات:

لجميع الدول العربية والعالم يتفق بشأنها مع

دار المريخ للنشر

☆ المملكة العربية السعودية
الرياض - ص . ب . 10720
(الرياض) 11443 - فاكس
(009661) 4657939

☆ جمهورية مصر العربية
الجيزة - 4 ش الفرات - المهندسين
ت : 3376579 - 7609971
فاكس : 7609457 (00202)

الاشتراك السنوي:

☆ 120 ريالاً سعودياً بالمملكة
☆ 45 دولاراً أمريكياً لكافة الدول العربية .
☆ 100 جنيه داخل جمهورية مصر العربية .

المقالات المنشورة بهذه المجلة تعبر عن رأي أصحابها وتخضع للتحكيم الأكاديمي

قواعد النشر

1 - مجلة المكتبات والمعلومات العربية ، تصدر أربع مرات في العام ، صدر عددها الأول في يناير 1981م ، تتولى نشرها دار المريخ للنشر بالرياض وتصدر عن مكتبها بلندن (مؤقتا) .

2 - تقدم البحوث والمقالات والترجمات مطبوعة على الآلة الكاتبة على مسافتين على وجه واحد .

3 - تخضع الدراسات المقدمة للنشر في المجلة للتحكيم العلمي .

4 - يرفق الباحث ملخصاً لبحثه في حدود 100 كلمة (مائة كلمة) تصدر البحث .

5 - ترسم الأشكال والرسوم البيانية بالحبر الصيني على ورق «كلك» حتى تكون صالحة للطباعة أما الصور الفوتوغرفية فيراعى أن تكون مطبوعة على ورق لماع ، وإذا كانت ملونة فلابد من تقديم الشريحة الأصلية .

6 - يراعى وضع خطوط متعرجة تحت العناوين الجانبية ، وكذلك الألفاظ والعبارات التي يراد طبعها ببنط ثقيل ، كما توضع خطوط عادية أسفل عناوين الكتب والدوريات .

7 - يراعى كتابة علامات الترقيم بعناية (النقطة ، علامة الاستفهام ، علامة التعجب . . . الخ) في كتابة البحث وبصفة عامة يتبع الأسلوب العلمي في الكتابة .

8 - يفضل كتابة المصادر والحواشي في نهاية البحث ، وتأخذ أرقاماً مسلسلة وفقاً للقواعد الحديثة للوصف الببليوجرافي .

9 - أصول البحوث والمقالات التي تصل المجلة لاترد ولاتسترجع سواء نشرت أو لم تنشر بالمجلة .

10 - يخضع تنسيق البحوث والمقالات وترتيبها داخل العدد لاعتبارات فنية لاعلاقة لها بمكانة الكاتب .

11 - لاتقبل المجلة نشر البحوث أو المقالات أو الترجمات التي سبق نشرها ، كما لايجوز إعادة النشر في مجلات علمية أخرى بعد إقرار نشرها في هذه المجلة إلا بعد الحصول على إذن كتابي من هيئة تحرير المجلة .

12 - تقبل البحوث المكتوبة باللغتين العربية والإنجليزية على أن تكون الأبحاث باللغة الإنجليزية ، عن تجارب وإسهامات عربية في مجال المكتبات والمعلومات .

13 - تأمل هيئة التحرير من السادة الأساتذة الباحثين والكُتاب الذين يرغبون في نشر بحوثهم ومقالاتهم في الأعداد القادمة من المجلة أن يلتزموا بالإرشادات هذه ، لأن هذا يساعد هيئة تحرير المجلة على أداء عملها كما يساهم في خدمة أهداف المجلة ، وسنعتذر عن قبول أية مقالة أو بحث لايلتزم مؤلفها بتلك القواعد .

14 - تمنح إدارة المجلة لمؤلف كل بحث أو مقالة نسخة مجانية من المجلد الذي نشر به البحث أو المقال .

15 - توجه جميع المراسلات الخاصة بالمجلة إلى : دار المريخ للنشر على عنوانها التالي :

ص.ب: 10720 - الرياض: 11443 - المملكة العربية السعودية

للبحث في جميع أعداد المجلة السابقة منذ صدورها في يناير عام 1981 يمكن زيارة موقع :

www.cybrarians.info

دراسات

رفع أداء محركات البحث.. المفهوم والقضايا

د. زين عبدالهادى
zhady41@arado.org.eg

ملخص :

تتناول الدراسة مفهوم رفع وتحسين أداء محركات البحث ، والأسباب الكامنة خلف ظهور مشكلات للمواقع ، والمشكلات الفنية المتعلقة برفع أداء محركات البحث ، والمشكلات الأخلاقية المتعلقة بتقنيات رفع أداء المحركات ، وأخيراً الوصول لبعض الحلول للمشكلات .

مقدمة:

ليس هناك من شك ، بأن انتشار شبكة الإنترنت لم يكون ليحدث بعد نشأتها عام 1991 وتمددها بهذا الشكل لولا ظهور أدوات البحث على شبكة الإنترنت ، وقد تطورت أدوات البحث خلال الخمسة عشر عاماً الماضية بشكل درامي حتى أصبح من يريد الدخول للإنترنت لابد له أن يعرج أولاً على أحد أدوات البحث ليحصل على مايريد من تلك المدينة الكوزموبوليتانية الافتراضية العالمية .

ولأن محركات البحث على الإنترنت أصبحت أداة في غاية السهولة من الاستخدام فقد أصبحت مسألة التعرف على الموقع من المسائل المحسومة باستخدام هذه الأدوات ، حيث تتوافر أجناس متعددة من هذه الأدوات منها محركات البحث Search Engines وأدلة البحث Search Directories ومحركات البحث المتعددة أو ماوراء محركات البحث Meta Search Engines وكذلك ظهور واحدة من أدوات الذكاء الاصطناعى تعمل بالجمع بين أساليب النظم الخبيرة ونظرية ماوراء محركات البحث هي نظم البحث الذكية Intelligent Search Agents التي تقوم بتنظيم النتائج وإعادة تنقيتها وترتيبها لتتوافق مع متطلبات المستفيدين أو الباحثين على الإنترنت .

ومع كل هذه الأدوات والتطورات في أجناس وأنواع أدوات البحث على الإنترنت فإن المشكلات المتعلقة بالبحث عن المواقع لازالت قائمة ، ولعله من نافلة القول أن التكنولوجيا المتعلقة بتحسين مضمون وجودة المواقع سوف تعمل على الوصول المحسن لهذه المواقع ، وهو ما ترتكز عليه نظرية رفع أداء محركات البحث أو Search Engines Optimization (SEO/ رام) لكنها تترك خلفها أحياناً بعض الآثار السلبية .

مشكلة الدراسة:

على الرغم من التعريفات والإيجابيات العديدة المتعلقة بقياسات تحسين أداء محركات البحث إلا أنه هناك العديد من المشكلات التي تنشأ عند التعامل مع الطرق المختلفة لتحسين أداء محركات البحث ، مما قد يفقد العديد من المواقع مصداقيتها ، وبالتالى تحاول الدراسة التعرف على المشكلات التي تتركها خلفها أساليب دعم ورفع أداء محركات البحث .

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى :

1- التعريف بالأسباب الكامنة خلف ظهور مشاكل للمواقع تتركز في انسحاب نتائجها من الأبحاث التي تتم من خلال محركات البحث عند استخدام تقنيات وقياسات (رام) .

2- التعريف باهم المشكلات الفنية لـ (رام) .

3- التعريف بأهم المشكلات الأخلاقية لـ (رام) .

4- الوصول لبعض الحلول لمثل هذه المشكلات .

منهج الدراسة وحدودها:

تعتمد الدراسة على المنهج الوصفى فى التعرض للمشاكل التى قد تنجم عن رفع أداء محركا البحث سواء من الناحية الفنية والأخلاقية .

كما يتعرض البحث في حدوده للأسباب الكامنة وراء المشكلات الفنية والأخلاقية الخاصة بـ(رام) ولمصادر المعلومات التي كتبت باللغة الإنجليزية منذ بداية ظهور (رام) في بداية الألفية الجديدة وحتى كتابة هذه الدراسة .

الدراسات السابقة:

هناك مجموعة من الدراسات التى أشارت من طرف قريب أو بعيد إلي المشاكل الناجمة عن التعامل مع (رام) ، ومن هذه الدراسات :

1- دراسة سث جودين[1] والمتعلقة بمشاكل رفع أداء محركات البحث . وفي مقالته يرد على سؤال يتعلق بمدى الثقة في تقنية وشركات رفع أداء محركات البحث ، فهو يجيب بأن الإجابة لا طبعاً ، لكنه لا يريد التعميم على أساس أن بعض شركات (رام) تحمل سمعة جيدة ، لكن العديد منها لا يحمل نفس السمعة ، إضافة إلى أن رفع أداء محركات البحث يعدونه في الولايات المتحدة نوعاً من الفن الأسود Black art الهدف منه الدفع بموقع إلى قمة نتائج البحث التى تتم في محرك ما ، على أساس أن الباحثين على الإنترنت غالباً ما لا يتطلعون إلا إلى النتائج التى تظهر في الصفحة الأولى .

2- جيمس آرشر[2] وهو يشير في دراسته إلى ثلاثة أنواع من رفع أداء محركات البحث ، هي قياسات رفع أداء محركات البحث Search Engine Optimization ، ومبالغات محركات البحث Search Engine Exaggeration ، والتحايل على محركات البحث Search Engine Deception .

3- أخلاقيات التعامل باستخدام تقنية (رام) ووضع ميثاق أخلاقي SEO Code of Ethics[3] وهو ميثاق للتعامل على الإنترنت وضعته إحدى الشركات المتخصصة في العمل بتقنية (رام) ، وقد قامت العديد من الدول بترجمته وهو يحدد القواعد الأساسية لهذه التعاملات عبر الإنترنت .

4- دراسة داني سوليفان Danny Sullivan[4] وهو من أشهر المتخصصين في قضايا محركات البحث على الإنترنت والتي تحمل عنوان Search Engine Placement Tips والتي يشير فيها إلى العديد من المشكلات الفنية المتعلقة باستخدام تقنيات وقياسات وأدوات (رام) خاصة فيما يتعلق بتراكيب الكلمات المفتاحية ولغة النص الفائقة HTML .

مصطلحات الدراسة:

فيما يلي مجموعة بأهم المصطلحات والمختصرات والمفاهيم المتعلقة بها والمستخدمة في مجال رفع أداء محركات البحث .

التعريف الإنجليزي	المقابل العربي وشرح المصطلح	المصطلح الإنجليزي
Search Engine Optimization	رفع أداء محرك البحث (رام) : مجموعة من الأدوات والمقاييس التكنولوجية والتحليلية التي تستخدم لدفع أحد المواقع لأن يظهر في مقدمة نتائج بحث في أحد محركات البحث .	SEO
	النص الفقاعي : النص الذي يظهر عندما تقوم بوضع مؤشر الفأرة على قمة صورة أو رسم .	ALT Text
	الوصلة النصية الفائقة : ويستخدم لها أيضاً التعبير الإنجليزى Link Text .	Anchor Text
	أسفل المطوية : نص أسفل الصفحة لايظهر إلا إذا قام المستخدم بالنزول بمؤشر الفأرة أو بأسهم لوحة المفاتيح السفلية إلى أسفل الصفحة .	Below the fold
	المرور الأعمى- مرور ذو نوعية رديئة يتم إنتاجه من خلال قضبان لوحات إعلانية خاطئة Misleading Banners أو من خلال أساليب التحايل على محركات البحث SPAM .	Blind Traffic
Cost Per Action	التكلفة بالحركة	CPA
Cost Per Click	التكلفة بالنقرة	CPC
Cost Per 1,000 Impressions	التكلفة لكل 1000 عبور	CPM
	صفحات الأبواب الخلفية : صفحة تم تصميمها لسحب مرور الإنترنت من محركات البحث ، وإعادة توجيه هذا المرور إلى موقع محدد .	Doorway Page
Earnings Per Visitor	المكاسب لكل زيارة .	EPV
	كلمات الوقف : كلمات الوقف مثل as, is, am, were, was, the, for, do, ETC والتي لايلتفت إليها محرك البحث في عملية التكشيف Filter Word .	Stop Words
	واقعة أو إصابة : طلب وصول مفرد إلى الجهاز الخادم	Hit
Inbound Link	رابط للموقع المستشهد به .	IBL
A link from a page of your site to another site.	رابطة في موقعك تستشهد بموقع آخر	Outbound Link
	عدد الصفحات المميزة في موقع ما والتي تمت زيارتها	Page View
Pay Per Click	الدفع بالنقرة	PPC
Search Engine Marketing	التسويق عبر محركات البحث	SEM
Search Engine placement	وضع محركات البحث	SEP
Search Engine (Search) Results Page	صفحة نتائج محرك البحث	SERP

لماذا رفع أداء محركات البحث؟

في ظل العدد الهائل من مواقع الإنترنت تصبح عملية البحث عن المواقع عملية في غاية الصعوبة للعديد من العوامل ، البعض منها يرتبط بقدرات أداة البحث نفسها والبعض الآخر وهو محور هذه الدراسة يرتبط بقدرة كل موقع عن التعبير عن ذاته ، **ويمكن بيان هذه العناصر فيما يلي** :

1- من الذي قام بإعداد فقرة الميتاداتا؟ وماهي الأساليب والمعايير التي استخدمها للتعبير عن مضمون الموقع وشكله؟

2- ماهي الكلمات المفتاحية التي استخدمها في التعبير عن مضمون الموقع؟

3- هل استخدم مصمم الموقع أي من أشكال التحايل على أدوات البحث؟

4- هل يمكن تحسين مركز الموقع في النتائج التي خرجت من محرك البحث على سبيل المثال؟

5- ماهو عدد الاستشهادات Links citations للموقع بين المواقع الأخرى؟ وما هي القيمة العلمية لهذه المواقع؟

6- هل هناك أي نوع من التناقض بين معايير بناء الموقع مما ينعكس على مركز الموقع في النتائج؟

7- هل يمكن تحسين مركز موقع ما في نتائج البحث دون أن تستخدم أدوات تسويقية أو يتم الدفع لجهة ما للتعريف وتحسين أداء الموقع؟

مفهوم رفع وتحسين الأداء:

الحقيقة أن مفهوم مصطلح تحسين أداء المحرك هو في الحقيقة يعني تحسين أداء موقع من المواقع قبل أن يكون تحسيناً لأداء المحرك ، أو بالأحرى هي عملية يقصد منها أن تحسين أداء المحرك لايمكن أن يتم- أو جزء كبير منه- إلا بتحسين أداء الموقع نفسه ، مما سيتطلب الأمر العديد من الدراسات الإمبريقية لتحسين مركز موقع من المواقع في نتائج البحث ، وليس بالضرورة مطلوباً من كل موقع أن يقوم بالدفع (مالياً) لمؤسسات وشركات محركات البحث لتحسين مركزه في نتائج هذه المحركات أو أدوات البحث أياً كان نوعها .

إن المصطلح الإنجليزي Optimization يحمل داخله مضامين مثل الارتقاء والرقي والتحسين والرفعة ، والمشكلة في هذا المصطلح الإنجليزي أنه كان لابد أن يرتبط بمصطلح المواقع websites وليس مصطلح محركات البحث Search Engine لأن كل عمليات

الترفيع والترقية هنا في يد مصمم الموقع وليس مصمم محرك البحث ، وبالتالي فإن عمليات التحسين ستجرى على المواقع وليس محركات البحث وبالتالي كان لابد من الصيغة التي أشار الباحث إليها ، لكن ارتباطه هنا هو ارتباط بمحرك البحث ، ويعود السبب في ذلك إلى أن ارتفاع جودة نتائج البحث مرتبط بجودة المواقع ، وارتفاع جودة البحث سيرتبط بالتالي بمحرك البحث ، عموماً أياً كان التفسير فإنه في النهاية يصب في مصلحة نتائج البحث سواء تعلق ذلك بجودة أداء الموقع أو جودة محركات البحث .

وهناك تعريف آخر يؤكد على وظيفة وأدوار (رام) حيث يقول بأن «مصطلح SEO هو مصطلح أمريكي شائع وهو يمثل عملية تعديل شكل ومضمون موقع ما بحيث يتوافق مع محرك البحث . وأنه إذا استطاع عنكبوت محرك البحث أن يقرأ الموقع بشكل سليم فإنه يتوقع لهذا الموقع أن يحقق نتيجة جيدة في صفحات نتائج محرك البحث Search Engine Results Pages (SERPs) . إن هدف أي مؤسسة من مؤسسات (رام) هو معرفة مايبحث عنه محرك البحث والأساليب التي توفر المصداقية لهذه العمليات هي مايعرف بـ (رام) ، وتقوم بعض الشركات بخداع محرك البحث . ويجب أن تستخدم المؤسسات الصناعية في مجال (رام) الأساليب الطبيعية والأخلاقية المتفق عليها في المجتمع»[5] .

ربما يؤكد التعريف التالي ماذهب إليه الباحث من أن تعريف رام «هو أنه العملية التي عن طريقها يتم زيادة عدد الزيارات إلى موقع معين على شبكة الإنترنت من خلال الارتفاع بمستوى درجته في النتائج كلما كانت هناك فرصة أفضل في أن يقوم المستخدم أو الباحث بزيارته ، ومن المعلوم أن سلوك المتصفحين على شبكة الإنترنت أنهم لايقومون بالنقر على الصفحات الناتجة عن البحث من خلال محرك بحث كيفما اتفق ، وعلى ذلك فإن درجة ومستوى ترتيب موقع في نتائج البحث أمر في غاية الأهمية لتوجيه الباحثين والمتسفيدين إلى هذا الموقع»[6] وذلك وفقاً إلى ماذهبت إليه موسوعة ويبويديا Webopedia .

ولأغراض هذه الدراسة سيتوقف الباحث أمام التعريف الخاص بمحرك البحث جوجل Google على صفحته حيث وصف مصطلح رفع أداء محرك البحث (رام) كالتالي[7] :

توفير العديد من مؤسسات (رام) (SEO) خدمات مفيدة لمالكي المواقع العنكبوتية على شبكة الإنترنت منها تقديم تقرير مكتوب يوفر مجموعة من النصائح البسيطة حول معمارية الموقع ومساعدتهم على العثور على الوسائل المناسبة لوضع موقعهم على محرك البحث . وعلى أية حال فإن بعض ممارسات غير الأخلاقة لطرق رفع أداء محركات البحث

في صناعة محركات البحث قد أساءت لها من خلال محاولات تسويق المواقع بطرق غير قانونية ومحاولاتهم الدائمة أيضاً لمضاعفة نتائج المحرك .

وتتملص شركة جوجل من كل مايتعلق بعلاقتها مع مؤسسات وشركات (رام) وليس لها أي توصيات لمستخدمي الإنترنت ومواقع الإنترنت في هذا الصدد ، وتقول بأنها تقدم فقط عبر موقعها مجموعة من الإرشادات التي يمكن أن تميز بين (رام) الذي يمكن أن يقوم بتحسين فرص عدم سقوط الموقع في نتائج البحث التي تتم على محرك البحث .

لماذا تقول أكبر شبكة في العالم ذلك؟ ، في ظن الباحث أن هذا التعريف يلقي بظلاله حول الصراع بين شركات محركات البحث وشركات (رام) في صورة اتهامات متبادلة بين الجانبين ، وقد كان يمكن للباحث التوقف عند العديد من التعريفات المتناثرة على الإنترنت فيما يتعلق بـ (رام) . لكنه فضل ترك التعرض لنوعية المشاكل التي يطرحها مثل هذا التعريف لواحدة من أهم شركات محركات البحث في العالم ، والتركيز على المخاطر المرتبة على التعامل مع شركات (رام) التي تتبع أساليب لا أخلاقية في الدفع بالمواقع لقمة النتائج ، في الوقت الذي تتهم فيه شركات (رام) شركات محركات البحث بالعجز عن التعامل مع المواقع أحياناً بكل ماتحمله من مضامين وأشكال .

أهم المشكلات الفنية المتعلقة بـ (رام):

كما سبقت الإشارة فإن هناك نوعان من المشكلات المتعلقة بـ (رام) إحدهما تتعلق بالعناصر الفنية التي يجري استخدامها لتحسين ورفع الأداء مما يسبب مشكلات قد ينتج عنها تجنب المحركات التعامل مع هذه المواقع ، وهناك مشكلات تتعلق بأخلاقيات التعامل مع هذه التقنيات ، وعادة ما تؤدي الحلول التي يبحث عنها مصممو المواقع وشركات (رام) إلى الوقوع في المشاكل التي من النوع الثاني .

ويمكن القول بأن عملية تحسين أداء ومستوى موقع من المواقع بهدف رفع مستواه وتحسين تصنيفه عند البحث عنه في محركات البحث قد ينطوي على نوع من المبالغات والتحايل - الذي يصل إلى حد الابتزاز الإلكتروني - على محركات البحث وهو مايجب التحذير منه . ويمكن بيان هذه المشكلات(8)(9)(10)(11)(12) ، فيما يلي :

1- المشكلات المتعلقة بتصميم الموقع كأن تضع في الصفحة الأولى برامج مثل الفلاش Flash مما قد يعرقل محرك البحث عن الحصول على المعلومات التي يريدها أو يبحث عنها ، أو استخدام العديد من الصور والإحالات لها Image Maps .

2- المشكلات المتعلقة بحشو الموقع بكلمات مفتاحية Keywords : حيث يجب على منشئ الموقع من أن يضع الكلمات المفتاحية المناسبة ، وكلمة مناسبة تعد من الكلمات المطاطة فما هو مناسب للموقع قد لا يكون مناسباً لمحرك البحث ، قد لايكون مناسباً لمنشئ الموقع ، أو للمستخدم نفسه ، ومن هنا تبدأ المشكلات الفنية التي تجر ورائها العديد من المشكلات الأخلاقية ، وهو مايؤكد مرة أخرى على أن مسئولية وضع الكلمات المفتاحية للموقع هي مسئولية أخصائيي المكتبات والمعلومات وليست مشكلة مصمم الموقع وذلك لأن ممارسات حقل المكتبات في هذا الجانب تربو على المائة عام في قضايا استرجاع المعلومات ، وليس بضع سنوات من جانب مصممي المواقع ، ومما يدفع إلى أهمية الاعتماد على خبرات المكتبيين في هذا الجانب .

3- المشكلة المتعلقة بأهمية مطابقة محتوى الموقع للكلمات المفتاحية التي وضعت للتعبير عن مضمون الموقع ، إذ أن عدم التطابق بين كل من المحتوى والكلمات المفتاحية سينتج عنه تجنب محرك البحث للتعامل مع الموقع ، ومن الأهمية بمكان أن ترتبط الكلمات المفتاحية أو النص الخاص بصفحات الموقع بإحالات مرجعية References مما يبعث على الثقة في محتويات الموقع وبأنه تم التعامل معها بشكل مهني ومتخصص وسليم .

ويقدم لنا أحد المواقع أهمية أن تكون الكلمات المفتاحية التي سيتم وضعها متخصصة وتعبر بشكل دقيق عن محتويات الموقع ويضرب مثالاً كالتالي[13] :

كلمات مفتاحية أفضل ومتخصصة	كلمات مفتاحية عامة
4- imported italian shoes	1- Shoes
5- men's leather penny loafers	2- men's shoes
6- women's aerobic sneakers	3- women's shoes

وهنا يظهر الفرق بين استخدام كلمات من قاموس مصمم مواقع ليس له دراية بالكيفية التي يتم بها وضع الكلمات المفتاحية وبين أخصائيي المكتبات والمعلومات الذين يمكن أن يقوموا بهذه المهمة خير قيام .

4- المشكلات المتعلقة باستخدام تكنولوجيات قديمة في معالجة الصفحات كاستخدام تعبيرات برمجية معينة في تصميم الإطارات Frames أو استخدام متصفحات قديمة ،

كل ذلك قد يدفع محركات البحث لعدم التعامل مع الموقع أو عدم تكشيفه ، وكذلك استخدام قواعد بيانات مثل CGI أو ASP أو PHP وغيرهم من قواعد البيانات حيث يجب التأكيد على أهمية استخدام صفحات نص فائقة ثابتة Static HTML pages حتى يتمكن محرك البحث من قراءتها وإلا ستفقد عملية التحسين أو الرفع الهدف منها .

5- **أهمية وضع الروابط الفائقة Links داخل الموقع على أن تتميز هذه الروابط بوجود علاقة موضوعية بينها وبين موضوع/ موضوعات الموقع** لأنه عند هذه المطابقة قد تتجنب محرك البحث زيارة موقع ما ، وعلى ذلك فتحاشي أي نوع من خداع محرك البحث سوف ينجم عنه الالتزام بمصداقية الموقع والعكس صحيح .

6- **عدم وضع نطاقات أخرى للموقع** Domain name ، بمعنى أن استخدام أكثر من عنوان نطاق لنفس الموقع سيدفع محرك البحث إلى أن ينطلق بعيداً عن الموقع المراد تكشيفه .

7- **أهمية أن يقوم المسئولون عن الموقع بتسجيل Submitting الموقع يدوياً Manually لدى محرك البحث المرغوب** ، إذ يعد ذلك من المبادرات المهمة التي يجب أن يلجأ إليها المسئولون عن الموقع ، وعدم الاعتماد على التسجيل الآلي للموقع لأن هناك العديد من المحركات التي لا تدعم هذه الطريقة .

قد تكون هناك مشكلات فنية فرعية أخرى ، لكن في ظن الباحث أن ماسبق يعد أبرز المشكلات الفنية المتعلقة بالتقنيات التي يتم بها بناء المواقع من ناحيتي الشكل والمضمون ، ولاشك أن هذه المشكلات قد تؤدي إلى مشكلات أخلاقية تتعلق بالالتزام المهني والفني لدى شركات (رام) ، ويمكن الإشارة إلى هذه المشكلات أيضاً فيما سيلي .

المشكلات الأخلاقية المتعلقة بتقنيات (رام):

تتركز المشكلات الأخلاقية[(14)(15)(16)(17)] ، في الشركات المتخصصة في (رام) التي تقوم بأعمال تتعلق بالمبالغة في تهيئة الموقع لمحرك البحث ضاربة عرض الحائط بإمكانات الموقع مما يجعلها تركز فقط على ظهور الموقع في أول قائمة نتائج المحرك ، مما يجعل المرور إلى الموقع كثيفاً لكنه يحمل داخله تضليلاً لكل من الباحث ومحرك البحث ، مما يؤدي في النهاية إلى عدم مصداقية المحرك ونتائجه ، وبالتالي الموقع الذي تم الرجوع إليه ، وتحاول مؤسسات محركات البحث من جانبها ومؤسسات حماية المستهلك في الخارج إلى الدفاع عن حقوق المستهلكين والدعوة إلى أهمية الاحتفاظ بمصداقة المواقع .

ويمكن الإشارة إلى أهم القضايا الأخلاقية فيما يلي :

1- عدم تحري الدقة في معالجة مضمون المواقع ، وبالتالي تأتي الكلمات المفتاحية مضللة للمستفيدين .

2- خرق مواثيق التزام الدقة والموضوعية التي تنادي بها محركات البحث أو أدلة البحث أو ماوراء محركات البحث .

3- العمل على خداع المواقع والمبالغة في مضمونها ، بهدف الارتفاع بقيمة ومستوى الموقع دون أن يكون لذلك أدنى ظل من الحقيقة .

وعلى الرغم من أن المواثيق الأخلاقية التي أعلنتها شركات محركات البحث أو التي وضعتها جمعيات الإنترنت وجمعيات حماية المستهلك فإن هذه القضايا الأخلاقية الثلاث تمثل أهم ما يتعلق بالالتزامات الواجبة على شركات (رام) على مستوى العالم .

استنتاجات:

ركزت الورقة على العناصر الأساسية المتعلقة بـ (رام) المشكلات الفنية والأخلاقية التي تنتج عن (رام) ، وكذلك على الحلول لهذه المشكلات ، ويمكن القول بأن أهم نتائج هذه الدراسة هي :

1 - ترتكب الشركات والمؤسسات التي تقوم ببناء المواقع على شبكة الإنترنت العديد من الأخطاء الفنية التي تدفع بالمواقع إلى أن يتجاهلها محرك بحث ما .

2 - هناك أخطاء بديهية فنياً يقوم بها مصمم الموقع في أن يقوم بوضع كلمات مفتاحية غير مطابقة للمواصفات المعيارية والفنية المعمول بها في حقل المكتبات والمعلومات وبالتالي تفقد هذه المواقع قيمتها على الرغم من ارتفاع قيمة مضمون الموقع نفسه أحياناً .

3 - وضع الكلمات المفتاحية هي مهمة أخصائيي المكتبات والمعلومات ، وليست مهمة أحد آخر في مهنة تصميم المواقع ، ويلاحظ في العديد من الدراسات الأجنبية أنه غالباً ما يتم مجافاة هذه الحقيقة وبالتالي تصبح الكلمات المفتاحية التي وضعت لموقع ما كأن لاقيمة لها .

4- الإغراق في عدد الكلمات المفتاحية ليست في صالح الموقع على الإطلاق .

5 - الأخطاء المتعلقة بتصميم الموقع من ناحية الإطارات أو استخدام قواعد بيانات فيها أو استخدام برامج للعرض المرئي كالفلاش يمكن أن تفقد الموقع مصداقيته وقد لا يلتفت إليها محرك البحث .

6 - عدم مطابقة محتوى الموقع للميتاداتا التي تم وضعها تدفع بمحرك البحث بعيداً عن الموقع .

7 - عدم استخدام الموقع للروابط الفائقة بشكل صحيح ، والإقلال منها تؤكد على فقر الموقع ، كما أن الروابط مع مواقع ضعيفة مضموناً تدفع بمحرك البحث أيضاً بعيداً وتؤذن بانهيار مستواه في نتائج البحث .

8 - تقع العديد من المؤسسات التي لها مواقع أو تريد إنشاء مواقع في خطأ استخدام أكثر من اسم نطاق واحد للموقع ، حيث تعدد استخدام أسماء النطاقات ليس في مصلحة الموقع .

9 - العديد من المواقع لاتقوم بتسجيل نفسها يدوياً مما يتسبب في مشكلات جمة تتعلق بانخفاض ظهور الموقع في نتائج البحث ، أو تجاهل بعض المحركات التي تعتمد على التسجيل اليدوي للموقع بديلاً للتسجيل الآلي .

التوصيات :

1- أهمية الالتزام بمعايير أخلاقية محددة كما وردت في الميثاق الأخلاقي (ملحق 1) والمتعلق بالتزامات وواجبات الشركات التجارية التي تعمل في مجال (رام) .

2- أن تقوم هذه الشركات بالالتزام بمضمون الموقع وعدد محدد من الكلمات المفتاحية ودقتها وتخصصها ولاتتجاوزها للتعبير عن الموقع .

4- أهمية أن تقوم الشركات والمؤسسات والأفراد المسئولون عن تصميم المواقع بالالتزام بتكنولوجيا وطرق لاتمنع محركات البحث من الولوج للمواقع وتكشيفها .

5- أهمية أن تقوم المؤسسات مالكة المواقع بتسجيل المواقع يدوياً في محركات البحث ، ولاتعتمد التسجيل الآلي كوسيلة وحيدة لإعلام محركات البحث عنها .

الهوامش

1 - Godin, Seth. The problem with search engine Optimization. On The internet at: http://sethgodin.typepad.com/seths_blog/2004/07/the _problem_wit.html.

2 - Archer, James. Ethical Search Engine Optimization. On The Internet at: http://www.returnofdesign.com/81/ethical-search-engine-optimization.html

3 - Bruce Caly. Inc. SEO Code of Ethics. On The internet.at: http://www.burceclay.com/web- ethics.htm.

4 - Sulivan, Danny. Search Engine Placement Tips SearchEngineWatch.com. Updated: October 14, 2002. On the Internet at: http://searchenginewatch.com/webmasters/article.php/2168021.

5- Natural Search Engine Optimization. On The Internet at: http://www. justsearching.co.uk/

6- http://www.webopedia.com/TERM/S/SEO.html.

7-htt p://www,google.com/webmaster.seo.html.

8- http://insite.lycos.com/tutorial.asp#8.

9- http://sethgodin.typepad.com/seths_blog/2004/07/the_problem_wit.htm.

10- K'necht, Alan.Search Engine Optimization and Non-HTML Sites. The $ & Sense of IT. June 16,2004. On The Internet at : http://www.digital-web.com/articles/seo_and_non_html_sites/

11- K'necht, Alan. SEO and Your Web Site. The $ & Sense of IT. August 4, 2004. On The Internet at: http://www.digital-web.com/articles/seo_and_your_web_site/

12- Lorelle On WordPress. DYI Search Engine Optimization. Jan. 15, 2006. On The Internet at: http:// lorelle.wordpress.com/2006/01/15/dyi-search-engine-optimization/

13- Search Engine Optimization Tips. On The Internet at: http://www.submit-it.com/subopt.htm? print=1.

14- Bigmouthmedia Ltd Seo Ethics. On The Internet at: http://www.bigmouthmedia.com/live/articles/seo_ethics.asp.

15- SEO Ethics:Which Hat To Wear. On The Internet at: http://www.seochat.com/c/a/Search-Engine-Optimization-Help/SEO-Ethics-Which-Hat-To-Wear/

16- SEO Code of Ethics. On The Internet at: http://www.seotoolset.com/information/ethics.html.

17- Hedger, Jim. Readers Concerned about Seo Ethics. October 11,200. On The Internet at: http://www.searchengineguide.com/hedger/005847.html.

ملحق (1)

الميثاق الأخلاقي المتعلق باستخدام تقنية (رام)

SEO Code of Ethics

The discussion of any SEO Code of Ethics is like a discussion on politics or religion: there are more than two sides, all sides are strongly opinionated, and seldom do they choose the same path to the same end. Most Search Engine Optimization (SEO) practitioners understand these ethics, yet not all practitioners practice safe-SEO. Too many SEO practitioners claim a bias towards surfers, or the search engines, or their clients (all are appropriate in the correct balance), and it is common for the "whatever it takes" excuse to bend some of these ethics to fit their needs. This page does not pass judgment, it simply states the obvious.

* * *

Whereas all parties are working towards presenting relevant and high quality information in an easy to use format to information seekers, and whereas SEO practitioners are being contracted to assist clients in obtaining higher rankings for client pages, we (and those linking to this page) are voluntarily adhering to the below SEO Code of Ethics:

No SEO practitioner will intentionally do harm to a client. This involves the continued use of any technology or procedure (without appropriate care) that is known to result in having the client site removed from search engine indexes or directories, or rendered inoperative. Questionable adherence to standards must be addressed via the Robots Exclusion Standard.

No SEO practitioner will intentionally violate any specifically published and enforced rules of search engines or directories. Should rules and guidelines change (as they often do), the SEO practitioner will promptly take action to comply with the changes as they apply to all clients. Where rules and guidelines are unclear, the SEO practitioner will seek clarification and await approval from the appropriate search engine before continuing to utilize potentially harmful technology or procedures.

No SEO practitioner will intentionally mislead, harm, or offend a consumer. All individuals utilizing a search engine to visit a site will not be misled by the information presented to or by the search engine, or harmed or offended upon arrival at the client site. This includes techniques like "bait and switch" where the client page does not substantially contain and is not clearly associated with the optimized phrase, or may be reasonably offensive to targeted visitors.

No SEO practitioner will intentionally violate any laws. This involves the deliberate and continued violation of copyright, trademark, servicemark, or laws related to spamming as they may exist at the state, federal, or international level.

No SEO practitioner will falsely represent the content of the client site. This includes the practice of presenting different versions of web pages to different users except where that information is altered solely to meet browser specifications and

needs, sensitivity to regional factors such as language, or product specific needs. In general, ALL requests for a specific URL should be served identical HTML by the web server.

No SEO practitioner will falsely represent others work as their own. This includes the taking of work from others in whole or in part and representing this work as their own. The SEO practitioner may not make verbatim copies of the work of others (instead of authoring original work) without the prior consent of the other party.

No SEO practitioner will misrepresent their own abilities, education, training, standards of performance, certifications, trade group affiliations, technical inventory, or experiences to others. This includes quantifiable statements related to project timetables, performance history, company resources (staff, equipment, and proprietary products), and client lists. Guarantees will be restricted to items over which the SEO practitioner has significant and reasonable control.

No SEO practitioner will participate in a conflict of interest without prior notice to all parties involved. This includes the practice of choosing to emphasize one client over another in competing keywords because there is more personal gain for the practitioner. All clients are treated equally and all will receive equal best effort in their Search Engine Optimization.

No SEO practitioner will set unreasonable client expectations. This includes the practice of accepting more than a reasonable number of clients competing for the same keywords and implying that all will be in the top positions in the search engines. This also includes the implication that results can be obtained in an unreasonable amount of time given the known condition of the search engines, client site, and competition.

All SEO practitioners will offer their clients both internal and external dispute resolution procedures. This includes the publishing of address and phone numbers on primary web pages, the inclusion of third-party dispute resolution links prominently placed within the practitioners web site, and contracts that include sections discussing dispute resolution.

All SEO practitioners will protect the confidentiality and anonymity of their clients with regards to privileged information and items implying testimonial support for the SEO practitioner. All staff of SEO practitioner shall be bound to protect information that is not generally known as it may harm the client. The SEO practitioner will not include the publishing of testimonials and proprietary logos of client lists, press releases, and other collateral discussing the client without explicit approvals.

All SEO practitioners will work to their best ability to increase or retain the rankings of client sites. Clients are contracting for fee with the SEO practitioner in order to obtain and retain search engine placement. The SEO practitioner is charged with an obligation to utilize appropriate and allowed technology and methodologies to improve and retain the rankings for their clients in the face of shifting search engine technology, competition, and client web site needs.

معايير تقويم مواقع الإنترنت:

دراسة تطبيقية على مواقع جمعيات المكتبات والمعلومات العربية

عبدالرشيد بن عبدالعزيز حافظ
أستاذ المكتبات والمعلومات المشارك
جامعة الملك عبدالعزيز – جدة
aahafez@kau.edu.sa

ملخص :

تهدف الدراسة إلى تقويم مواقع جمعيات المكتبات والمعلومات في العالم العربي باستخدام منهج تحليل المحتوى ، وقد قام الباحث بتصفح العديد من مواقع المؤسسات البحثية والأكاديمية على الإنترنت إلى جانب مواقع جمعيات المكتبات والمعلومات الأجنبية روعي فيها تمثيل (5) قارات هي : أستراليا، آسيا ،أفريقيا، أوروبا، أمريكا ، وقد ساعد ذلك على الخروج بقائمة معيارية تتكون من (5) فئات مقسمة إلى مجموعة من العناصر استخدمت كأساس لتقويم مواقع جمعيات المكتبات والمعلومات العربية ، حيث وجد أن هناك فقط (7) جمعيات مكتبات في العالم العربي يتوافر لها مواقع على الإنترنت وهي جمعيات المكتبات والمعلومات في كل من الأردن، البحرين، السعودية، مصر، اليمن بالإضافة إلى جمعية المكتبات المتخصصة – فرع الخليج، والنادي العربي للمعلومات، وقد كشفت الدراسة أن المواقع المذكورة تتفاوت من حيث الخصائص والمحتويات والخدمات.

خرجت الدراسة بمجموعة من التوصيات من أهمها حث الدول العربية التي لم تنشئ جمعية مكتبات حتى الآن أن تبادر إلى إنشائها ، أما بالنسبة للدول التي توجد فيها جمعيات مكتبات أن تبادر إلى الاستفادة من الإمكانات الهائلة التي توفرها الإنترنت والعمل على تطوير مواقع تفاعلية يمكن من خلالها تقديم خدمات نوعية متنوعة من شأنها الارتقاء بمهنة المكتبات والمعلومات وتبني قضايا المهنة والمنتمين إليها.

مقدمة:

تعد جمعيات المكتبات Library Associations من المؤسسات المهمة للدور الكبير الذي تلعبه في تطوير مهنة المكتبات والمعلومات ورعاية المنتمين إلى المهنة وتبني قضاياهم والدفاع

عنها، كما تتمثل أهميتها في أنها تعتبر راعية المكتبات ومراكز المعلومات في الدولة التي توجد بها. وبالرغم من هذه الأهمية إلا أن جمعيات المكتبات في العالم العربي لم تحظ بالدراسة بشكل كاف. وإذا ما نظرنا إلى تلك الجمعيات نجد تفاوتاً كبيراً من حيث عمر الجمعية ودورها وإنجازاتها خلال الفترة الماضية، أما إذا نظرنا إلى تلك الجمعيات من حيث توافر مواقع لها على الإنترنت فإننا نجد أن الفروقات تتسع حيث أن هناك عدداً محدوداً من جمعيات المكتبات العربية لها مواقع، وحتى في حالة وجودها فإنها تتفاوت من موقع لآخر سواء من حيث التصميم أو المحتويات أو الخدمات، الخ. وهذه جوانب لم يتم تناولها في دراسات علمية الأمر الذي شجع الباحث على مراجعة معايير تقويم مواقع الإنترنت في عدد من المصادر بما في ذلك مواقع المؤسسات الأكاديمية والبحثية وكذلك مواقع عينة مختارة من جمعيات المكتبات والمعلومات في (5) قارات في محاولة للخروج بمعايير يمكن تطبيقها لتقويم مواقع جمعيات المكتبات والمعلومات على الإنترنت في العالم العربي، حيث يمكن من خلال التقويم التعرف على إيجابيات وسلبيات تلك المواقع وتقديم مقترحات يمكن أن تفيد في تطوير المواقع الحالية من جهة و في تصميم مواقع جديدة لجمعيات المكتبات التي لا يتوافر لها موقع على الإنترنت حتى الآن من جهة أخرى.

مشكلة البحث:

يأتي اختيار تقويم مواقع جمعيات المكتبات والمعلومات في العالم العربي كموضوع للبحث من منطلق أن الإمكانات الهائلة التي توفرها الإنترنت للمؤسسات والهيئات المختلفة تساعد في تنظيم وتطوير الخدمات التي يمكن تقديمها لجمهور المستفيدين من تلك المؤسسات بشكل يفوق ما يمكن تقديمه بالطرق التقليدية ويمكن حصر مشكلة البحث في جانبين:

الأول : ينبغي لتقويم مواقع الإنترنت توافر معايير يتم على أساسها التحقق من مدى توافر العناصر الأساسية في الموقع حتى يمكن أن يضطلع بدوره في التعريف بالمؤسسة التي يمثلها والمصادر والخدمات التي يقدمها للمستفيدين، وترى الدراسة أن هذا الدور يكتسب أهمية مضافة عندما يتعلق الأمر بتخصص المكتبات والمعلومات باعتباره موقعاً معلوماتياً وخدمياً في ذات الوقت حيث تساعد المعايير على تحديد جوانب القوة والضعف في الموقع وبمراجعة الإنتاج الفكري العربي يتضح الحاجة إلى المزيد من الدراسات في هذا الجانب حيث تخضع عملية تقويم المواقع لكثير من الاجتهادات.

الثاني: تعتبر جمعيات المكتبات من المنظمات الأساسية التي يقع على عاتقها تمثيل المكتبات ومراكز المعلومات ورعاية قضايا المنتمين إلى المهنة وتبني القضايا المهنية والعمل على حلها بالإضافة إلى تقديم المبادرات لتطوير المهنة وتعزيز صلات المهنيين، ووفقاً لعبدالهادي فإن الجمعيات المهنية تعد لسان صوت المهنة المكتبية والمتحدث باسمها والمدافع عنها(1).

ويتعاظم دور الجمعية في الوقت الحاضر حيث يشهد مجال المكتبات والمعلومات ثورة كبيرة في الاتصالات وتقنيات المعلومات الأمر الذي يدعو إلى تغيير أنماط الخدمات التقليدية التي دأبت المكتبات ومراكز المعلومات على تقديمها خلال العقود المنصرمة ويتوقع من جمعية المكتبات أن تحمل لواء هذا التغيير وأن تعمل على أخذ مبادرات جريئة لتطوير المهنة وتطوير قدرات العاملين فيها من خلال التفاعل مع أقسام ومدارس المكتبات والمعلومات والمؤسسات الأكاديمية والبحثية الأخرى وأخذ ذمام تطوير المعايير المهنية لتتواكب مع التطورات السريعة والمتلاحقة في المجال، ويعد موقع الجمعية على الإنترنت أحد أهم الوسائل التي يمكن من خلالها تحقيق إضافة نوعية في الخدمات المطلوبة من الجمعية، وفي المقابل فإن عدم تمكن الجمعية من إيجاد موقع نشط وفعال لها على الإنترنت أو قصور خدماته يعني عدم الاستفادة من هذه التقنية المتاحة وعدم القيام بالواجبات الأساسية على الوجه الأكمل.

من هنا فإن الدراسة الحالية تحاول مراجعة معايير تقويم مواقع الإنترنت المقترحة من قبل عدد من المصادر، كذلك الاطلاع على عينة مختارة من مواقع الجمعيات المهنية المتخصصة في المكتبات والمعلومات في عدد من الدول في محاولة منها للخروج بقائمة من المعايير يمكن تطبيقها لتقويم مواقع جمعيات المكتبات والمعلومات العربية على الإنترنت.

أهمية الدراسة:

تعد هذه الدراسة مهمة على اعتبار أنها تسهم في سد فجوة كبيرة في الإنتاج الفكري المتخصص الذي يفتقر إلى مثل هذا النوع من الدراسات، كما تكتسب الدراسة أهميتها من خلال ما تقدمه من ملاحظات على مواقع جمعيات المكتبات في الدول العربية على الإنترنت الأمر الذي يساعد القائمين على تلك الجمعيات لتطوير تلك المواقع كما يمكن الاستفادة من نتائج الدراسة عند تصميم مواقع جديدة لجمعيات المكتبات والمعلومات في الدول العربية الأخرى التي لا تزال تفتقر إلى مواقع لها على الإنترنت حتى الآن.

أخيراً تكتسب هذه الدراسة أهميتها من خلال ما تطرحه من معايير لتقويم المواقع المهنية المتخصصة وكذلك الأسس التي ينبغي مراعاتها في تقويم الخدمات المقدمة من خلال تلك المواقع، وهو ما يمكن أن يساعد الباحثين على الاستفادة من تلك المعايير وتوظيفها لإجراء دراسات أخرى لتقويم مواقع مهنية أخرى.

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى:

1 - التعرف إلى مدى توافر مواقع لجمعيات المكتبات والمعلومات في العالم العربي على الإنترنت.

2 - الخروج بقائمة معايير مقترحة تتضمن مجموعة من الفئات والعناصر، والعمل على توظيفها لتقويم مواقع جمعيات المكتبات والمعلومات العربية على الإنترنت.

تساؤلات الدراسة:

تحاول الدراسة الإجابة على السؤالين التاليين :

1 - ما مدى توافر مواقع لجمعيات المكتبات والمعلومات في العالم العربي على الإنترنت؟

2 - ما المعايير التي يمكن تطبيقها لتقويم مواقع جمعيات المكتبات والمعلومات في العالم العربي؟

منهج البحث:

يعد أسلوب تحليل المحتوى content analysis من أكثر الأساليب البحثية ملائمة لدراسة مواقع الإنترنت، وقد اتسع نطاق استخدام هذا المنهج لدراسة الأوعية الإلكترونية حيث يمكن ملاحظة أن الدراسات المتخصصة حالياً تركز على دراسة المفاهيم والمعاني التي يتضمنها وعاء المعلومات أكثر من دراسة مجرد تكرار الكلمات في محتوى الوعاء (2)، ويكتسب هذا المنهج أهمية أخرى تجعله أكثر ملائمة لتقويم مواقع الإنترنت حيث يتيح إمكانية إجراء نوعين من التحليل، الأول تحليل مباشر لمحتويات الموقع من حيث المواد المنشورة ومدى أهميتها وفعاليتها، والثاني تحليل غير مباشر للموقع من حيث التصميم والإخراج وسهولة البحث، الخ.

كما يساعد أسلوب تحليل المحتوى على جمع المعلومات وتحليلها وفقا لفئات Categories وعناصر Elements يحددها الباحث وتمثل أساساً معيارياً للبحث وهو ما يمكنه من التوصل إلى التحليلات والتفسيرات العلمية الملائمة.

اعتمدت الدراسة الحالية على مراجعة معايير التقويم التي تقترحها بعض المؤسسات الأكاديمية والبحثية والمهنية من خلال مواقعها على الإنترنت، بالإضافة إلى الدراسات المنشورة في الدوريات الإلكترونية أو التي تتوافر نسخ منها على بعض المواقع الأكاديمية والبحثية، إضافة إلى ذلك فقد تم تصفح مواقع عينة مختارة من جمعيات المكتبات والمعلومات في (5) قارات حيث تم اختيار جمعية واحدة من كل قارة على النحو التالي:

- **أستراليا** : جمعية المكتبات الأسترالية (3)
- **آسيا**: جمعية المكتبات الماليزية (4)
- **أفريقيا**: جمعية المكتبات في جنوب أفريقيا(5)
- **أوروبا**: جمعية المكتبات البريطانية (6)
- **أمريكا الشمالية**: جمعية المكتبات الأمريكية (7)

وقد تم خلال الفترة من أغسطس 2005 حتى فبراير 2006 الاطلاع على المواقع المذكورة، والدخول على الوصلات المحددة فيها، كما تم تصفح الروابط واستعراض مكونات الصفحة الرئيسة والصفحات الداخلية، ولم تستهدف الخطوات السابقة إجراء مقارنات بين المعايير التي تقترحها مختلف الأطراف حيث أن ذلك يخرج عن نطاق الدراسة الحالية بقدر ما استهدفت التعرف على أنماط الفئات والعناصر التي تقترحها تلك المواقع والدراسات بغية التوصل إلى قائمة مقترحة لتقويم مواقع الإنترنت أخذا في الاعتبار علاقتها بتخصص المكتبات والمعلومات، ومما يلاحظ أن جميع المعايير التي تم الاطلاع عليها تخص تقويم مواقع الإنترنت الخاصة بالمكتبات الأكاديمية أو مصادر المعلومات الإلكترونية وغيرها ولا يشمل أي منها معايير لتقويم مواقع جمعيات المكتبات والمعلومات تحديداً. عليه فإن الدراسة الحالية تحاول الخروج بقائمة من المعايير تتكون من عدد من الفئات مقسمة إلى مجموعة من العناصر الملائمة لتقويم مواقع جمعيات المكتبات والمعلومات بصفة عامة وجمعيات المكتبات والمعلومات العربية بصفة خاصة.

أهمية مواقع جمعيات المكتبات والمعلومات:

تكتسب الجمعيات المهنية أهمية بالغة باعتبارها المظلة التي يتوقع أن ترعى كافة النشاطات المتعلقة بمهنة المكتبات والمعلومات إضافة إلى قيامها بأدوار مهمة لحماية المنتمين إلى المهنة وتطوير قدراتهم وإمكاناتهم بما في ذلك عقد المؤتمرات والندوات وتنظيم ورش

العمل و الدورات التدريبية وإقامة المعارض والاحتفالات العلمية وتسهيل تبادل الخبرات ورعاية البرامج التي تكفل تعزيز انتماء العاملين والمتسبين إلى المهنة. وقد حدد بدر[8] ثمانية نشاطات رئيسة ينبغي أن تضطلع جمعية المكتبات والمعلومات بها وهي:

1- عقد المؤتمرات والاجتماعات

2 - تقديم الاستشارات

3 - وضع المعايير

4 - تأهيل الأفراد

5 - إقامة المعارض

6 - رعاية برامج التعليم المستمر

7 - المساعدة في توفير الوظائف

8 - القيام بنشاطات النشر

كما ركز بدر على ضرورة قيام جمعية المكتبات والمعلومات بتيسير الاتصال وتبادل المعلومات بين أعضاء الجمعية من خلال إصدار الدوريات والكتب والتقارير والنشرات الدورية التي تعرف بنشاطات الجمعية إلى جانب القيام بتبني قضايا المنتمين إلى المهنة وما يتعرضون له من مشكلات في وظائفهم بما في ذلك التدخل لتحديد الأجور والبدلات التي يستحقها العاملون من المهنيين وتقديم المشورة الفنية لأعضاء الجمعية، وأكد على دور الجمعية كساحة لمناقشة مختلف القضايا المهنية[9]، وبالنظر إلى الأهداف التي وضعتها معظم جمعيات المكتبات والمعلومات العربية نجد أنها طموحة، إلا أن العبرة بالتطبيق الفعلي لتلك الأهداف وترجمتها إلى واقع ملموس من قبل المنتمين إلى مهنة المكتبات والمعلومات وهو ما لم يتحقق بشكل كامل حتى الآن.

القائمة التالية تمثل أهداف الجمعية السعودية للمكتبات والمعلومات وهي تشبه إلى حد كبير أهداف جمعيات المكتبات والمعلومات العربية الأخرى:

- تنمية الفكر العلمي في مجال تخصصها.

- إتاحة الفرصة للعاملين في هذا المجال للإسهام في حركة التقدم العلمي.

- ربط المكتبات بالمجتمع من خلال تسهيل الاشتراك في الأنظمة الآلية بالمكتبات.

- رفع الوعي المكتبي في المجتمع وذلك بعقد المحاضرات والندوات والمعارض للتعريف بدور الكتاب والمكتبة.
- تحديث مقتنيات المكتبات بإدخال التقنية الحديثة.
- تشجيع البحوث العلمية والمسابقات في مجال تخصص الجمعية.
- القيام بالرحلات العلمية.
- تشجيع التعاون بين أعضاء الجمعية. (10)

ترى الدراسة الحالية أن وجود موقع لجمعية المكتبات والمعلومات على الإنترنت من شأنه تمكين الجمعية من تحقيق تلك الأهداف وغيرها، والقيام بنشاطات متعددة بفعالية كبيرة ذلك أن أقصى ما تسعى أي مؤسسة خدمية إلى تحقيقه من خلال موقعها على الإنترنت هو تقديم خدمات نوعية متميزة والعمل على توسيع قاعدة المستفيدين وتنوع وتعدد الخدمات المقدمة لهم خصوصاً في ظل التنافس الحاد بين مؤسسات المعلومات وظهور شركات وسماسرة يشكلون منافسة حقيقية للمكتبات في تقديم خدمات المعلومات.

إن السبيل للوصول إلى المستفيد لا يعتمد على بناء موقع للجمعية فحسب وإنما يعتمد بدرجة أساسية على أن يتميز الموقع بجودة عالية تمكنه من أداء الخدمات المطلوبة لكافة المنتمين إلى مهنة المكتبات والمعلومات، من هنا تناقش الفقرة التالية أهم المعايير التي ينبغي توظيفها في عملية تقويم المواقع.

مراجعة معايير التقويم:

يزخر الإنتاج الفكري الأجنبي سواء في شكله التقليدي أو الإلكتروني بالعديد من المساهمات المتمثلة في اقتراح معايير لتقويم مواقع الإنترنت إلى جانب نشاط العديد من جمعيات المكتبات نفسها التي تحرص على تقديم مقترحات وإرشادات لتقويم مواقع الإنترنت، كما أن أقسام ومدارس المكتبات والمعلومات في الدول الأجنبية لها مساهمات نشطة في هذا الجانب من خلال اقتراح قوائم يمكن للطلاب توظيفها في عملية التقويم التي غالباً ما تكون جزءاً من متطلبات بعض المقررات الدراسية.

هناك تفاوت كبير في تناول المعايير سواء من حيث استخدام المصطلحات أو تجميع العناصر Elements في فئات Categories فعلى سبيل المثال نجد أن بعض المصادر يصنف

الروابط Links ضمن فئة الإبحار Navigation، بينما تصنفها مصادر أخرى ضمن فئة المحتويات Content، وهناك مصادر تصنف الروابط كفئة مستقلة تنقسم إلى عناصر فرعية مثل روابط داخلية، وروابط خارجية، وهكذا...

وبالرغم من تعدد تلك المعايير واختلافها إلا أن هناك عوامل مشتركة تتمثل في الحرص على تقويم مواقع الإنترنت على أسس علمية تراعي توفر مقومات معينة تساعد على تحقيق الأهداف التي من أجلها تم إنشاء الموقع، وقد سعت الدراسة الحالية إلى مراجعة تلك المعايير من خلال زيارة المواقع الخاصة بالمدارس والجمعيات بالإضافة إلى الدراسات المنشورة في الدوريات الإلكترونية أو التي تتوافر نسخ منها على مواقع الإنترنت.

ينبغي الإشارة إلى أنه لا توجد معايير محددة لتقويم مواقع جمعيات المكتبات والمعلومات، كما أن الدراسات المنشورة عن تلك المواقع بصفة عامة تعتبر محدودة للغاية، كما سبق الإشارة إلى ذلك.

يتناول الجزء التالي من الدراسة معايير التقويم التي تقترحها المواقع المختلفة أو تلك التي توصي بها الدراسات السابقة. وقد تم لأغراض المناقشة تجميع تلك المعايير في (5) فئات رئيسة هي: المسئولية Authority، المحتوى Content، الحداثة Currency، الدقة Accuracy، السهولة Ease of use. وسوف يتم إيراد أمثلة حية عند مناقشة كل فئة من تلك الفئات من مواقع جمعيات المكتبات الأجنبية التي تم اختيارها وهي جمعية المكتبات الأسترالية، جمعية المكتبات الماليزية، جمعية المكتبات في جنوب أفريقيا، جمعية المكتبات البريطانية، جمعية المكتبات الأمريكية.

تناقش الفقرة التالية الفئات الخمس السابقة على النحو التالي :

الفئة الأولى: المسئولية:

ينبغي أن يحمل الموقع تعريفاً واضحاً يتضمن الاسم الكامل الذي يمكن من خلاله الاستدلال على الجهة المسئولة عن الموقع[11]، وبالنظر إلى مواقع جمعيات المكتبات الأجنبية نجد ذلك متحققا فيها جميعا، ويوفر موقع جمعية المكتبات الماليزية الاسم باللغتين الانجليزية والمالاوية.

بيانات المسئولية أيضاً تتضمن رؤية ورسالة الجهة صاحبة الموقع وتحديد الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها. ويرى Alexander &Tate's [12] أن من الضروري توفر المعلومات الكافية التي تدل على الأهداف والغايات التي تسعى الجهة المسئولة عن الموقع إلى تحقيقها، وهناك مواقع تحدد أهدافاً خاصة بها، وتعد بمثابة أهداف إضافية تسعى إلى تحقيقها من

خلال موقع الإنترنت، فعلى سبيل المثال تهدف جمعية المكتبات إلى تأهيل الأفراد بينما يسعى موقع الجمعية إلى توفير بيانات تفصيلية عن الدورات التدريبية وإتاحة فرص التسجيل وتسديد الرسوم آليا وهكذا.

تتناول بعض المصادر عنصر الأهداف بصيغة الجمع بينما تتناوله مصادر أخرى بصيغة المفرد وأياً كان الأمر فإن هناك تفاوتا كبيرا في معالجة هذا العنصر فمثلاً تنظر بعض المصادر إلى الهدف على أساس الجمهور المستهدف Target Audience الذي يستفيد من تصفح الموقع وما يحتويه من مصادر وخدمات (13) بينما تنظر مصادر أخرى إلى هذا العنصر على أساس الغايات الكلية التي يسعى الموقع إلى تحقيقها(14).

هناك مواقع تحث المتصفح على الاطلاع على رسالة وأهداف الموقع من خلال وصلة في الصفحة الرئيسة أو الصفحات التالية كما هو الحال في موقع كل من جمعية المكتبات الأمريكية الذي يتضمن الشعار التالي «صوت المكتبات الأمريكية»، بينما يتضمن موقع جمعية المكتبات الماليزية تفاصيل عن الرؤية، الرسالة، الأهداف بالإضافة إلى الخطة الإستراتيجية، أما موقع جمعية المكتبات الأسترالية فيتضمن معلومات وافية عن الجمعية وسياساتها، وبيانات عن الجماعات واللجان التي تتشكل منها الجمعية، كما تورد بعض المواقع بيانات تفصيلية بفروع الجمعية كما هو الحال في كل من موقع جمعية المكتبات في جنوب أفريقيا وجمعية المكتبات البريطانية.

تبين أيضا من خلال التصفح أن كافة المواقع الخاصة بجمعيات المكتبات الأجنبية تشمل بيانات اتصال تفصيلية تتضمن عنوان المراسلة وأرقام التليفونات والفاكس إلى جانب البريد الإلكتروني، وهناك مواقع تحدد في الصفحة الأولى اسم الشخص المسئول الذي يمكن توجيه المراسلات إليه كما هو الحال في موقع جمعية المكتبات في جنوب أفريقيا، وموقع جمعية المكتبات البريطانية، كما توفر الصفحة الرئيسة لموقع جمعية المكتبات الأمريكية وجمعية المكتبات الأسترالية نماذج جاهزة للتواصل يمكن للمتصفح أن يكتب فيها تعليقه أو ملاحظته أو سؤاله ليتم الرد عليه من خلال المسئول.

الفئة الثانية: المحتوى:

تعد فئة المحتوى من أهم فئات التقويم إذ يمكن من خلالها الحكم على نوع المعلومات وحجم الخدمات التي يقدمها الموقع لجمهور المستفيدين حيث أن تلبية احتياجات المتصفحين وتقديم المعلومات التي يحتاجونها يجب أن تأتي في مقدمة الأولويات التي يتعين مراعاتها عند تقويم المواقع خصوصا مواقع الجمعيات والمؤسسات المهنية مثل جمعية المكتبات والمعلومات.

وجدت الدراسة الحالية أن التعرف على مدى ملائمة المحتويات لاحتياجات الجمهور المستهدف يعتبر من العناصر المهمة في عملية تقويم موقع الإنترنت إن لم يكن أهمها على الإطلاق حيث أن الوظيفة الأساسية لأي موقع إنترنت تتمثل في توفير المعلومات ذات العلاقة التي يمكن لجمهور المتصفحين الإفادة منها بشتى الطرق والوسائل (15)، كما ينبغي إشعار جمهور المستفيدين عن المصادر والخدمات المتاحة في الموقع حتى يتمكنوا من الإفادة منها على الوجه الأكمل (16).

إن القيمة الفعلية لموقع الإنترنت في رأي الهجرسي لا تقتصر على غزارة المحتويات ولكن أيضاً يجب أن تكون ملائمة للجمهور المستهدف وتمثل إضافة حقيقية يمكنه من خلالها تحقيق الفائدة المرجوة (17). يتفق Lee مع هذا الرأي ويرى أن موقع الإنترنت يجب أن يراعي خصوصية الجمهور المستهدف الذي يتكون غالباً من أعضاء هيئة التدريس والباحثين والطلاب وما يحتاجون إليه من خدمات يمكن تلبيتها من خلال موقع الإنترنت(18)

أما Eighmey فيرى أن الخدمات يجب أن تمتد لإشباع حاجات المتصفحين من الثقافة والتسلية والفضول في آن معاً(19).

هناك عنصر الروابط الذي يعد أيضاً من أهم الخدمات التي يمكن أن يتيحها موقع الجمعية، شريطة أن تتسم بعلاقتها المباشرة بتخصص المكتبات والمعلومات ويجري تحديدها بشكل يلبي احتياجات وتطلعات المتصفحين كما ينبغي أن تتميز بإمكانية الدخول المباشر hyper link، وأن يتم تحديثها أولاً بأول، ويتعين على من يتصدى لتقويم موقع الإنترنت معرفة ما إذا كانت الروابط نشطة وصحيحة فعلاً ويمكن من خلالها الوصول إلى المواقع أو الصفحات المرغوبة(20).

وفقا لـ Kelley فإن الصفحة الجيدة لا تشمل روابط داخل الموقع فقط بل أيضاً توفر روابط خارجية للتوسع في معلومات أو الحصول على تفاصيل إضافية حول موضوعات معينة(21).

يرىTurner أن المحتويات يجب أن تكون منسجمة، كما يجب التحقق من أن المواد التي ينشرها الموقع ابتداءً أو التي يعيد نشرها في شكل إلكتروني ملائمة ولا تتناقض مع بعضها البعض، ويشدد على إتاحة خدمة الأرشفة لمحتويات مثل بحوث المؤتمرات، كما أن المحتوى يجب أن يميز بين الحقائق والانطباعات أو وجهات النظر التي تعبر عن آراء أصحابها وليس عن رأي الجمعية، ومثل هذه الأمور ينبغي أن تتيح للمتصفح التمييز بينها بسهولة، كما أن المحتويات يجب أن تراعي حقوق الملكية (22).

وفقا لـ Smith ينبغي التحقق من أن الصفحة مكتملة وليست تحت الإنشاء أو التحديث حيث لا تتحقق الفائدة منها ما لم تكن مكتملة، كما ينبغي التحقق من ما إذا كانت الأعمال متوفرة في شكل النص الكامل أو مستخلصات أو مجرد بيانات ببليوجرافية[23].

يتميز بعض المواقع عن الأخرى من حيث تفاصيل المنشورات، فبينما يتضمن بعض المواقع تفاصيل عن إصدارات ومنشورات الجمعية، فإن هناك مواقع توفر النصوص الكاملة full texts كما هو الحال في موقع جمعية المكتبات الأمريكية وجمعية المكتبات الماليزية.

يمكن الكشف عن تحيز الموقع بعدة طرق منها الرجوع إلى أهداف الموقع ومعرفة ما إذا كان يغلب عليه الطابع التجاري أو التسويقي الترويجي أو العلمي، فهناك على سبيل المثال مواقع بعض المكتبات في عدد من الدول التي تم تصفحها تحرص على إضفاء بعض المزايا بأسلوب يميل إلى الترويج خصوصاً في الوصلات المتعلقة بتوفير خدمات المعلومات مقابل رسوم [24]. من الطرق الأخرى للكشف عن تحيز الموقع مراجعة المجال الذي يحدده الموقع لنفسه هل هو حكومي، تجاري، غير ربحي؟ وهل يوفر المعلومات لقاء مقابل مادي؟ وما إذا كان يهدف إلى تقديم خدمات بحثية أو أكاديمية أو الإثنين معاً؟، إضافة إلى نوع الروابط التي يوفرها وهل يمكن الوثوق بها؟ [25].

الجدير بالذكر أن جمعيات المكتبات الأجنبية تحرص من خلال مواقعها على الإنترنت على تقديم خدمات مميزة تمثل فائدة حقيقية للمتصفح، ومن ذلك معلومات وافية عن الوظائف الشاغرة في القطاعين العام والخاص، ويمكن للمتصفح الذي يبحث عن فرصة عمل أن يطلع على تفاصيل الوظيفة، والمرتب، والمزايا الأخرى بالإضافة إلى اسم المسئول عن التوظيف وبيانات الاتصال وغير ذلك، ويتميز موقع كل من جمعية المكتبات الأمريكية والبريطانية والأسترالية والجنوب أفريقية بهذه الخاصية.

تبين أيضاً من خلال تصفح مواقع جمعيات المكتبات والمعلومات الأجنبية أنها تحرص على تقديم خدمات متنوعة تشمل مختلف الفئات (أعضاء هيئة تدريس، أمناء مكتبات، طلاب أقسام المكتبات والمعلومات، طالبو شغل وظائف في المكتبات ومراكز المعلومات، موفرو الخدمات المعلوماتية، الناشرون، الموزعون، وسطاء الكتب، سماسرة المعلومات، إلخ).

الفئة الثالثة: الحداثة:

ركزت جميع القوائم التي تمت مراجعتها على عنصر الحداثة، إلا أن هناك تفاوتًا في تناول هذا المعيار وينظر البعض إلى الحداثة من حيث توفر تاريخ آخر تحديث للموقع[26] وهو ما يظهر عادة في أسفل الصفحة الأولى أو الرئيسة للموقع ومن خلالها يمكن التحقق من مدى حداثة المعلومات التي يتضمنها الموقع وفقاً لتاريخ آخر تحديث، بينما يرى McInerney & Bird ضرورة التأكد من تاريخ إنشاء الموقع وما إذا تم تحديثه، وعدد مرات التحديث منذ إنشائه، وما إذا كان التحديث الذي يجريه الموقع حقيقياً ويشمل كافة الملفات والخدمات التي يوفرها[27].

أما بالنسبة لـ Beck فإن الحداثة تنسحب كذلك على الروابط التي يوفرها الموقع بمعنى هل الروابط حديثة أم قديمة؟ [28]، لأنه ينبغي تحديث الروابط بصفة دورية والتأكد من أنها نشطة، وهناك جهات أخرى مثل موقع جامعة أريزونا الذي ينظر إلى عنصر الحداثة على أساس مدى حداثة المعلومات التي تتكون منها كل وصلة في الموقع[29]، مثلاً الوصلة الخاصة بالمؤتمرات والندوات هل تشمل معلومات حديثة عن المؤتمرات القادمة خلال الفترة المتبقية من السنة الحالية والسنة القادمة ؟ أم أنها تتحدث عن مؤتمر تم عقده قبل عدد من الشهور أو السنوات وهكذا. موقع مكتبة جامعة كورنيل يناقش فئة الحداثة من حيث معرفة الروابط غير النشطة أو الميتة كما يسميها في كل صفحة لأن ذلك يعط مؤشراً على مدى حداثة محتويات الموقع، كما يقترح اختبار المعلومات للتحقق من أنها ليست قديمة[30].

وبالنظر إلى مواقع جمعيات المكتبات التي تم تصفحها والتي تمثل خمس قارات نجد أنها جميعاً تتضمن بيانات تحديث الموقع وتتلخص في تحديد التاريخ الذي تم فيه إجراء آخر تحديث إضافة إلى تاريخ تدشين الموقع، ويتيح موقع جمعية المكتبات الأسترالية إلى جانب ذلك تحديد زمن الدخول على الموقع، وإمكانية تحديث البيانات أثناء التصفح، وتعد كافة مواقع جمعيات المكتبات الأجنبية حديثة عدا موقع جمعية المكتبات في جنوب أفريقيا الذي يحدد تاريخ آخر تحديث في 3 يناير 2001.

الفئة الرابعة: الدقة:

من المعايير التي يمكن من خلالها تمييز موقع عن آخر مدى الدقة التي يتميز بها كل موقع فمثلا ركز Turner على عدة عناصر مهمة ينبغي توفرها في الموقع، وتستخدم كأساس للتقويم، من أهمها ملائمة اللغة التي كتبت بها المحتويات لمستوى المتصفحين، كما أن من

الضروري تناسق النص من صفحة إلى أخرى ومن قسم لآخر من حيث بنط الكتابة، الألوان، الخ [31]. من العناصر الأخرى التي تعكس دقة الموقع استخدام عناوين رئيسة وفرعية بطريقة تساعد على تقسيم المحتوى وعلى تتبع المواد إضافة إلى تمييز الوظائف المختلفة بأبناط أو ألوان مختلفة مثل شريط الأدوات، قوائم المحتويات، إلخ [32].

وهناك دراسة أعدتها Cottrell تناولت فيها حصيلة ما تم مناقشته في ورشة عمل موجهة لأعضاء هيئة التدريس وقد وجدت أن العينة تضع توثيق المعلومات، ودقتها بالإضافة إلى حسن تنظيمها في قائمة الأولويات التي يجب أن تراعى عند تقويم مواقع الإنترنت [33]. يتفق Harris في هذا الأمر ويرى أن من ضمن عناصر الدقة في موقع الإنترنت توفر توثيق للمصادر المستخدمة حيث ينبغي معرفة مصدر المعلومات وهل هناك رصد بالمصادر التي تم الاستعانة بها ؟ هل توجد قائمة ثبت الحواشي أو قائمة مراجع؟[34].

هناك أيضاً نواحي مهمة تتعلق بالأخطاء المطبعية والنحوية والإملائية وفقاً لـ Beck فإنه يفترض خلو موقع الإنترنت منها شأنه في ذلك شأن أي عمل فكري يقدم للآخرين[35]، ويرى كل من Alexander &Tate's أن الأخطاء حتى لو كانت لغوية أو مطبعية فإنها تشير إلى نقص في ضبط الجودة، وربما تؤدي إلى زعزعة ثقة المتصفح في المعلومات المتوفرة في الموقع ككل، وفي حال وجود أشكال توضيحية ورسوم بيانية ينبغي التأكد من أنها تحمل عناوين وشروحات واضحة ويسهل قراءتها واستيعابها[36].

الفئة الخامسة: السهولة:

هناك مصادر تنظر إلى هذه الفئة من حيث سهولة التصفح وتوفر عنصر الجاذبية، تناسق الألوان، وتناسق المحتوى مع الشكل. وفقا لـ Eighmey فإن الموقع الناجح هو الذي يستطيع جذب انتباه المتصفح من أول وهلة[37]، هناك بعض المحاور ضمن فئة السهولة تتداخل مع عنصر الدقة إذ أن دقة الموقع تجعل من تصفحه أمراً سهلاً والعكس صحيح، ويلعب التصميم دوراً أساسياً في ذلك بما في ذلك توزيع المساحات والألوان والأبناط، ويتوقف قرار المتصفح للعودة مجدداً إلى الموقع أو عدم العودة إطلاقاً من خلال الانطباع الأولي الذي يكونه عن الموقع. لذلك فإن قدرة الموقع على جذب انتباه المتصفح يعد أمراً مهما، ويتفق في ذلك Alexander & Tate's حيث يركزان على قدرة الموقع على توفر خاصية الجذب في الموقع حيث أن ذلك يزيد من فرص تصفح محتوياته[38]، كذلك فإن السهولة تعني قدرة المتصفح على الاطلاع على محتويات الموقع دون أن تعترضه قيود مثل ضرورة

توفر إصدارات معينة من برامج التصفح أو دفع رسوم للاطلاع على النص الكامل، كما أن توفر قوائم الاختيار menus تساعد على الوصول إلى المعلومات بطرق منظمة على أساس جغرافي، تاريخي، أو هجائي وتتيح للمتصفح الدخول إلى الأجزاء التي يرغب في تصفحها بسهولة. من بين المواقع المميزة في هذا الجانب موقع مكتبة جامعة Albany الذي يتيح إمكانية الرجوع إلى الصفحة السابقة أو الرجوع إلى الصفحة الرئيسة أو الحصول على المساعدة الفورية التي تخص العملية التي يجري استخدامها(39).

كما يقترح موقع (SOSIG) وهو موقع يختص بالعلوم الاجتماعية في بريطانيا مجموعة من المعايير تتعلق بالسهولة تمت صياغتها على شكل أسئلة مثل: هل يتسم تنظيم المعلومات في الصفحة بالوضوح؟، هل تم تنظيم المعلومات وفقا لترتيب منطقي يسهل معه التصفح والانتقال من جزء إلى آخر ومن صفحة إلى أخرى؟ هل يتفق تنظيم المعلومات بشكل ينسجم مع احتياجات المتصفح والخدمات التي يتطلع إليها؟ مثلا كل المعلومات التي تخص الوظائف، كل المعلومات التي تخص المؤتمرات وهكذا.. ؟ هل العناوين الخاصة بالمحتوى دالة؟ هل هي معبرة تقود إلى الهدف بسهولة؟(40).

مواقع جمعيات المكتبات والمعلومات العربية:

يكتنف البحث عن مواقع جمعيات المكتبات والمعلومات العربية العديد من الصعوبات لأسباب عديدة من أهمها:

1- عدم توافر أدلة حديثة يمكن استشارتها للتعرف على مواقع جمعيات المكتبات العربية، وبالتالي معرفة أي منها يتوافر له موقع على الإنترنت، هناك اجتهادات من قبل عدد من مواقع المكتبات الجامعية وبعض جمعيات المكتبات العربية بالإضافة إلى بعض مراكز البحوث مثل مركز الملك فيصل للأبحاث والدراسات الإسلامية إلى جانب بعض المنتديات لحصر مؤسسات ومنظمات المكتبات والمعلومات في العالم العربي، إلا أنها اجتهادات غير كافية وغير منظمة ينتج عنها تصنيفات عديدة تحت مسميات مختلفة لا تساعد على التوصل إلى قائمة شاملة بالجمعيات موضوع هذه الدراسة.

2- أن هناك خلطاً في تعريف وتحديد جمعيات المكتبات والمعلومات من موقع لآخر، فتارة تصنف تلك الجمعيات ضمن الهيئات والمنظمات، وتارة أخرى تدمج مع قوائم موزعي الكتب والناشرين وهكذا..

3- غياب مواقع المكتبات والمعلومات العربية في المواقع الدولية المتخصصة فعلى سبيل المثال فإن موقع جمعية المكتبات الأمريكية ALA يوفر معلومات تفصيلية عن جمعيات المكتبات والمعلومات في دول العالم من خلال الرابط التالي:

http://www.ala.org/ala/iro/intlassocorgconf/internationalassociations.html

إلا أن الملفت للانتباه هو أن الجمعية العربية الوحيدة التي تتضمنها تلك القائمة هي جمعية المكتبات اللبنانية، وهذه لا يوجد لها موقع على الإنترنت.

وفقا لخليفة فإن تعدد وانتشار مواقع الإنترنت في مجال المكتبات والمعلومات يجعل من الضروري ظهور أدلة وبوابات تقوم بحصر تلك المواقع المتخصصة حتى تتيح للمتخصصين الوصول إلى كافة المواقع المتخصصة على الإنترنت. وبالرغم من أن هناك تطوراً في المواقع العربية الخاصة بمجال المكتبات والمعلومات في السنوات الأخيرة إلا أن الحاجة تدعو إلى العمل على أن يكون هناك تواجد قوي لمجال المكتبات والمعلومات على الساحة العالمية[41]. وقد وجد خليفة في دراسة أجراها عن مواقع الإنترنت العربية في مجال المكتبات والمعلومات أن هناك عدداً قليلاً من المواقع المتخصصة تمتلك اسم نطاق مستقل، حيث أن 76,1% من المواقع المتخصصة تابعة لجهات أخرى وأغلبها مكتبات جامعية[42].

وقد استطاعت الدراسة الحالية بعد تصفح العديد من المواقع والاسترشاد بالعديد من البوابات ومحركات البحث أن تحصر جمعيات المكتبات والمعلومات العربية كما يتضح ذلك في الجدول رقم (1)، وقد جاءت القائمة متفقة مع قائمة cybrarians [43]، ومتفقة إلى حد ما مع دراسة نهى بهاء الدين التي تناولت على عجل مواقع كل من الاتحاد العربي للمكتبات والمعلومات (اعلم) وجمعيات المكتبات والمعلومات في كل من الأردن والبحرين والسعودية ومصر واليمن[44].

الجدول رقم (1) يوضح عناوين جمعيات المكتبات العربية

اسم الجمعية	عنوانها
جمعية المكتبات الأردنية	www.jorla.org
جمعية المكتبات البحرينية	www.bla-bh.com
الجمعية السعودية للمكتبات والمعلومات	www.slia.org.sa
النادي العربي للمعلومات	www.arabcin.net
جمعية المكتبات المتخصصة-فرع الخليج	www.sla.org/chapter/cag
الجمعية المصرية للمكتبات والمعلومات	www.mans.edu.eg/libr/ELA/fram.htm
الجمعية اليمنية للمكتبات والمعلومات	www.yali.4t.com

الملاحظات الأولية التي أمكن التوصل إليها من خلال البحث عن مواقع جمعيات المكتبات والمعلومات العربية على الإنترنت هي كما يلي:

1- أن هناك فقط (5) جمعيات مكتبات ومعلومات في كل من الأردن والبحرين والسعودية ومصر واليمن تعتبر ممثلة للمكتبات والمعلومات في الدول التي تحمل أسماءها، أما جمعية المكتبات المتخصصة - فرع الخليج فهو واحد من (58) فرعا حول العالم للجمعية الدولية العتيدة Special Library Association (SLA) التي أنشئت عام 1909 تتخذ من نيويورك مقراً لها، وهي منظمة غير ربحية يبلغ عدد أعضائها 12000 موزعين في(83) دولة، وتهتم بتطوير المعلوماتية وتبني القضايا المهنية وتعقد من أجل ذلك المؤتمرات والندوات، أما فرع الخليج فيكاد يقتصر دوره على عقد المؤتمرات الدورية في إحدى دول الخليج.

كما أن النادي العربي للمعلومات عبارة عن مؤسسة عربية غير حكومية تأسست عام 1998، بمدينة دمشق في الجمهورية العربية السورية، ويسعى لدعم المؤسسات العربية العاملة في مجال المعلومات والتوثيق والمكتبات والأرشيف، و لجمع التراث العربي وحفظه ونشره وتعميم الاستفادة منه، وتبادل الخبرات والوثائق العلمية والفنية، وتنمية الخبرات العربية من خلال تنظيم الندوات والمؤتمرات والمعارض الدولية وفقاً للبيانات الواردة في موقع النادي على الإنترنت.

2- أن هناك عدة تسميات تطلق على جمعية المكتبات ويختلف الحال من دولة إلى أخرى، فعلى سبيل المثال يتقدم اسم الدولة في مسمى الجمعية في كل من الجمعية السعودية للمكتبات والمعلومات، والجمعية اليمنية للمكتبات والمعلومات، والجمعية المصرية للمكتبات والمعلومات، بينما يتأخر اسم الدولة في جمعيات المكتبات الأردنية، وجمعية المكتبات البحرينية.

3- يلاحظ أيضاً أن بعض الجمعيات تستخدم مصطلح المكتبات فقط بينما تستخدم جمعيات أخرى عبارة مكتبات ومعلومات، إلاأن ذلك لا يعكس أي تميز نوعي بين الفئتين.

4- أن هناك تفاوتاً كبيراً في مستويات مواقع الجمعية موضوع الدراسة وكذلك الخدمات التي تقدمها، وهو ما توضحه الدراسة الحالية في الفقرة التالية.

5- أن هناك مؤسسات أخرى يتداخل طبيعة عملها ونشاطها مع جمعية المكتبات، كما هو الحال في الجمهورية العربية السورية حيث يوجد النادي العربي للمعلومات الذي يتخذ من دمشق مقراً له - كما سبق الإشارة إلى ذلك - ويوفر الموقع الخاص به على الإنترنت خدمات نوعية متميزة، علما بأن هناك الجمعية السورية للمكتبات التي لا يوجد لها موقع على الإنترنت

6- أن هناك جمعيات حديثة التكوين مثل جمعية المكتبات الكويتية التي لم يمض على تأسيسها سوى بضعة شهور وتحديدا أواخر عام 2005.

7- أنه لم تطرأ أي تعديلات أو تحديث للمواقع أثناء فترة الدراسة التي امتدت لمدة حوالي (7) شهور، عدا موقع جمعية المكتبات البحرينية الذي تعذر الدخول عليه في الفترة الأخيرة نتيجة خلل فني في نفس الموقع.

نتائج الدراسة:

وظفت الدراسة نفس الفئات السابقة التي تم استخدامها في مراجعة معايير التقويم وهي المسئولية، المحتوى، الحداثة، الدقة، والسهولة، وقد تم تحديد مجموعة من العناصر elements، وتصنيفها ضمن الفئات الخمس، حيث تم حصر جمعيات المكتبات والمعلومات في الدول العربية التي تتوافر لها مواقع على الإنترنت ومن ثم قام الباحث بتصفح تلك المواقع للتعرف على مدى توفر تلك الفئات والعناصر وذلك خلال الفترة من أغسطس 2005 وحتى فبراير 2006، وبالتالي يمكن حصر مسئولية البحث عن المعلومات الواردة في التحليل خلال الفترة المشار إليها إذ أن من طبيعة مواقع الإنترنت التغيير السريع في المكونات والتصميم وإن لم يكن هذا الأمر منطبقاً على مواقع جمعيات المكتبات والمعلومات في الدول العربية كما سبق توضيحه. الجزء التالي من الدراسة يستعرض نتيجة تطبيق معايير التقويم على جمعيات المكتبات والمعلومات العربية.

الفئة الأولى: المسئولية :

تهتم فئة المسئولية بالتحقق من مدى توافر هوية واضحة يمكن من خلالها التعرف على الجهة المسئولة عن الموقع ورسالتها وأهدافها، بالإضافة إلى توفر وسيلة اتصال يمكن من خلالها التواصل مع مسئول الموقع، وبالنظر إلى نتيجة تقويم مواقع جمعيات المكتبات

العربية الجدول رقم (2)، فإنه يمكن ملاحظة أن كافة مواقع جمعيات المكتبات والمعلومات العربية تتضمن معلومات وافية عن هوية الجمعيات التي تمثلها باستثناء موقع جمعية المكتبات المتخصصة فرع الخليج العربي، أما فيما يتعلق بتحديد الرؤية والرسالة والأهداف فإنها جميعًا باستثناء موقع جمعية المكتبات المتخصصة تتضمن معلومات متفاوتة من موقع إلى آخر، ويضيف موقع النادي العربي للمعلومات العبارة التعريفية التالية في صدر الصفحة الرئيسة (مؤسسة عربية علمية غير حكومية).

أما بالنسبة للأهداف فإن ما تجدر ملاحظته هو أن الأهداف التي تتضمنها مواقع الجمعيات العربية تمثل أهداف الجمعيات التي تمثلها وليس أهداف المواقع نفسها، ويختلف هذا الحال عن بعض المواقع الأخرى التي تمثل جمعيات المكتبات والمعلومات الأجنبية، حيث تدرج أهدافاً خاصة بالموقع إضافة إلى أهداف المؤسسة التي تمثلها، وأياً كان الأمر فإن المتوقع أن يسهل الموقع تحقيق أهداف الجمعية.

المعلومات المتعلقة بمجالس الإدارة والهيئة الإدارية والفروع واللجان العاملة وغيرها تختلف من موقع جمعية لآخر، فعلى سبيل المثال يوفر موقع جمعية المكتبات والمعلومات المصرية بيانات تفصيلية عن شعب الجمعية في كل من محافظات القاهرة والإسكندرية والمنوفية والدقهلية وأسيوط، والسويس مع أن الروابط الموصلة إليها غير نشطة، كما أن موقع كل من الجمعية السعودية للمكتبات والمعلومات وجمعية المكتبات الأردنية يوفران أسماء أعضاء الجمعية، ويرتبها موقع الجمعية الأردنية هجائياً مع توضيح تاريخ اشتراك كل عضو في الجمعية، إلا أن تلك المعلومات قديمة ولم يتم تحديثها منذ وقت طويل كما يبدو، ومثل هذه المعلومات ينبغي الاهتمام بتحديثها وذلك بإضافة بيانات الأعضاء الجدد وتعديل بيانات الاتصال دورياً حتى تتحقق الفائدة المرجوة. أما موقع جمعية المكتبات المتخصصة فرع الخليج لا يجد المتصفح معلومات وافية عن الجمعية وعوضاً عن ذلك يطلب منه إرسال بريد إلكتروني إذا ما رغب في التعرف على الجمعية.

وفيما يتعلق ببيانات الاتصال نجد أن كافة المواقع توفر بيانات تتراوح بين البريد الإلكتروني وصندوق البريد وأرقام الهاتف والفاكس. هناك فقط موقعان يوفران اسم مسئول الموقع webmaster هما موقع الجمعية المصرية وجمعية المكتبات المتخصصة.

الجدول رقم (2) يوضح تقويم المواقع على أساس فئة المسئولية

عناصر التقويم	الأردنية	البحرينية	السعودية	المصرية	اليمنية	المتخصصة	النادي
هل الهوية واضحة؟	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	لا	نعم
هل تتوافر رسالة وأهداف؟	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	لا	نعم
هل تتوافر وسيلة اتصال بالمسئول؟	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم
هل يتوافر اسم مسئول الموقع؟	لا	لا	لا	لا	لا	نعم	لا

الفئة الثانية: المحتوى :

يوضح الجدول رقم (3) بيانات تفصيلية عن محتويات مواقع جمعيات المكتبات والمعلومات العربية، وتعد هذه الفئة من أهم فئات التقويم إذ تتضمن معلومات متنوعة تتراوح بين إتاحة النصوص الكاملة لمقالات الدوريات وأوراق العمل المقدمة للمؤتمرات الدورية التي تنظمها الجمعية من جهة، وتوفير الخدمات مثل المسابقات الثقافية و الفرص الوظيفية وشروط شغلها من جهة أخرى.

يتبين من خلال الجدول أن موقعين فقط هما موقع جمعية المكتبات المتخصصة والنادي العربي للمعلومات يوفران النصوص الكاملة، ويتميز موقع النادي بمزايا عديدة في هذا الجانب إذ يوفر مجموعة كبيرة ومتنوعة من المقالات والدراسات التي تهم الباحثين بالإضافة إلى إصدارات النادي وهي عرين، العربية 3000، العربية وغيرها.

أما الروابط فهي تأتي على شكل نص أو صورة يمكن بالضغط عليها القفز إلى صفحة انترنت أخرى تتضمن تفاصيل أوسع ويمكن تقسيمها إلى نوعين الأول ارتباط داخلي في نفس الصفحة والآخر ارتباط خارجي بموقع آخر له صلة بموضوع البحث. وإذا ما نظرنا إلى الروابط المتوفرة في المواقع موضوع الدراسة نجد أنها لم تلق الاهتمام الكافي من قبل جمعيات المكتبات والمعلومات العربية، يستثنى من ذلك موقعان فقط هما موقع الجمعية السعودية للمكتبات والمعلومات وموقع النادي العربي للمعلومات حيث توجد روابط عديدة لجمعيات ومكتبات ومراكز معلومات محلية وإقليمية ودولية إلى جانب العديد من مصادر المعلومات المتنوعة التي يمكنها تلبية احتياجات مختلف شرائح المتصفحين ويتميز في هذا الصدد موقع النادي العربي للمعلومات على وجه الخصوص، أما الروابط في بقية مواقع جمعيات المكتبات العربية فإما أنها غير نشطة أو أنها غير كافية، فعلى سبيل المثال

يجد متصفح موقع الجمعية اليمنية للمكتبات والمعلومات أن معظم الروابط ليس لها علاقة مباشرة أو غير مباشرة بتخصص المكتبات والمعلومات فمثلاً هناك رابط إلى الصندوق العالمي للتطوير الزراعي، ومعهد مهندسي الكهرباء في الوقت الذي لا تتوافر فيه روابط بالجمعيات المهنية المتخصصة التي تقع ضمن صميم رسالة وأهداف جمعية المكتبات والمعلومات، ولا يخفى الأهمية الكبرى التي تمثلها الروابط في موقع الإنترنت والأدوار المتعددة التي يمكن أن تلعبها خصوصاً في مواقع جمعيات المكتبات التي يفترض أن توظف هذه الروابط لتنويع وتوسيع الخدمة المعلوماتية التي تقدمها لجمهور المستفيدين.

أما بالنسبة للمناسبات العلمية مثل المؤتمرات والندوات فإن كافة المواقع بالرغم من أنها تورد معلومات تتفاوت من موقع لآخر من حيث التفاصيل المتعلقة بالمناسبة العلمية وأهدافها وشروط الاشتراك فيها، وغير ذلك من المعلومات الضرورية التي يحتاجها الباحث، إلا أن مما يؤسف له أن معظم المواقع لم تولي هذا الأمر عناية كافية فمثلاً لا تتوافر استمارة التسجيل للمؤتمر سوى في موقع واحد هو موقع جمعية المكتبات المتخصصة، وكان من الأجدى الاستفادة من الإمكانات التي يتيحها الإنترنت لتوفير مثل هذه الخدمة الفورية للمتصفحين كما هو الحال في مواقع الجمعيات المهنية الأجنبية التي تتيح إمكانية التسجيل ودفع الرسوم وحجز الفنادق وما إلى ذلك من الخدمات والتسهيلات التي يحتاجها الباحث للمشاركة في المؤتمر.

يشير الجدول أيضاً إلى أن أياً من مواقع جمعيات المكتبات والمعلومات العربية لا يهتم بتنظيم وإجراء مسابقات ثقافية، كما أنها لا توفر خدمة التوظيف بمعنى الإعلان عن الفرص الوظيفية المتاحة في القطاعين العام والخاص للمتخصصين في المكتبات والمعلومات، وهو ما يعد تقصيراً من جمعية المكتبات التي ينبغي أن تمثل رعاية المنتمين إلى التخصص من أهم مسئولياتها، وترى هذه الدراسة أن الجمعية ينبغي أن لا تكتفي فقط بالإعلان عن الوظائف الشاغرة والفرص الوظيفية المتاحة على موقعها على الإنترنت، بل يجب أن يمتد هذا الدور إلى التنسيق مع مختلف الجهات الحكومية والأهلية لفتح قنوات التوظيف والعمل بفعالية لتبني حديثي التخرج من الكليات والمعاهد المتخصصة والعمل على تهيئتهم بكافة السبل حتى يتم توظيفهم ومن ثم متابعة أدائهم وإقامة علاقات عمل وطيدة مع أرباب العمل ومسئولي القطاعات المختلفة بما يوفر للمتخصصين الخدمات التي يحتاجونها ويتطلعون إليها، وترى الدراسة أن الإنترنت تفتح آفاقاً واسعة لتقديم مثل هذه الخدمات.

جانب آخر له علاقة بالفرص الوظيفية يتمثل في اهتمام موقع جمعية المكتبات والمعلومات بالتطوير المهني للمنتمين إلى تخصص المكتبات والمعلومات، ويتحقق ذلك من خلال الإعلان عن الدورات وورش العمل المتخصصة وتشجيع الانخراط فيها سواء على المستوى المحلي أو الإقليمي أو الدولي بالإضافة إلى تقديم المعلومات للمتصفح لتطوير قدراته البحثية والمهنية، ويمكن ملاحظة أن ثلاث مواقع تهتم بهذا الجانب من بينها موقع جمعية المكتبات الأردنية إلا أن المعلومات التي يوفرها قديمة، كما أن موقع الجمعية اليمنية للمكتبات والمعلومات يوفر بيانات عن مجموعة من الدورات التدريبية ولكنها بدون تفاصيل كافية بما في ذلك مقر وموعد الانعقاد وعوضا عن ذلك يشير الموقع إلى أن على الجهة الراغبة في تدريب منسوبيها في الموضوعات المحددة الاتصال بالجمعية حتى يتسنى لها إعداد الدورة الملائمة، ويختلف موقع النادي العربي للمعلومات الذي يوفر إرشادات حول موضوعات معينة مثل كيف تعد بحثاً علمياً، كما يتيح التعرف على آخر البرامج المضافة والاشتراك في النشرة البريدية التي تحفل بأخبار آخر المستجدات التي تسهم في زيادة معارف المتصفحين وتنويع خبراتهم.

من الجوانب الأخرى التي اهتمت بها الدراسة الحالية التعرف على مساهمة مواقع جمعيات المكتبات موضوع الدراسة بالمنح الدراسية وتوفيرها للمعلومات التي يمكن أن تفيد المتصفحين للتعرف على المنح المتاحة من خلال المؤسسات والشركات وغيرها، حيث وجد أن مثل هذه الخدمة لا يوفرها أي موقع من مواقع جمعيات المكتبات العربية.

فيما يتعلق بمراجعات الكتب نجد أن موقع النادي العربي للمعلومات هو الموقع الوحيد الذي يوفر مثل هذه المعلومات.

تعد عضوية الجمعية من المؤشرات المهمة لنجاح الجمعية إذ تعكس العضوية اهتمام المنتمين إلى تخصص المكتبات والمعلومات بالمنظمة التي تمثلهم والتي تتبنى قضاياهم، ولذلك كان مهماً أن يوفر موقع الجمعية بيانات مفصلة عن العضوية وأنواعها وشروط اكتسابها والرسوم المقررة للاشتراك، كما أن المتوقع أن توظف الجمعية الإمكانات التي يتيحها الإنترنت لتسجيل العضوية وتسديد رسومها آلياً، وإرسال إشعارات بانتهاء مدة العضوية على البريد الإلكتروني للأعضاء وإتاحة الفرصة لهم للتجديد، إضافة إلى توفير بيانات الأعضاء لتكون في متناول الجميع مما يساعد على توطيد العلاقة بين المهنيين وإقامة جسور التعاون فيما بينهم، وبالنظر إلى الجدول رقم (3) يمكن ملاحظة أن موقعين يوفران

هذه الخدمة بدرجات متفاوتة، فبينما يوفر موقع جمعية المكتبات المتخصصة نموذج طلب عضوية باللغتين العربية والإنجليزية على شكل PDF حيث يتعين على راغب العضوية طباعته وإرساله، يفيد موقع النادي العربي أن خدمة التسجيل غير متاحة في الوقت الحاضر. ترى الدراسة الحالية ضرورة بذل مجهود حقيقي لتفعيل هذه الخدمة في كافة مواقع جمعيات المكتبات والمعلومات العربية من خلال إتاحة استمارة طلب العضوية يمكن تعبئتها إلكترونياً وإرسالها إلى الجمعية.

أما خاصية البحث فإنها لا تتوافر سوى في موقع النادي العربي للمعلومات كما يتضح ذلك من الجدول، ويوفر الموقع إمكانيات بحث قوية حيث يمكن البحث في المقالات والتعليقات والمواقع الخاصة والمراجعات والأعضاء وغير ذلك مما يجعل الموقع مميزاً في هذا الجانب.

هناك أربع مواقع فقط وهي موقع الجمعية السعودية والجمعية المصرية والمكتبات المتخصصة والنادي العربي للمعلومات توفر الخدمة الإخبارية وهي عبارة عن شريط إخباري أو وصلات تتيح التعرف على أخبار المؤتمرات والندوات أو أي قضايا تهم المتصفحين، وتشير مواقع الجمعيات الأخرى إلى عدم جاهزية هذه الخدمة في الوقت الحاضر كما هو الحال في موقع جمعية المكتبات الأردنية.

يلاحظ من الجدول أن خدمة جماعات النقاش Discussion Groups غير متوفرة في أي موقع من مواقع الإنترنت موضوع الدراسة، وتمثل جماعات النقاش واحدة من الخدمات المهمة التي كما سبق الإشارة إلى ذلك تسهم في التقريب بين المهنيين والتعرف على مشكلاتهم ومقترحاتهم.

هناك موقعان فقط هما موقع الجمعية السعودية والنادي العربي للمعلومات يوفران خدمة الإجابة على أسئلة المتصفحين إذ يمكن توجيه السؤال عن طريق البريد الإلكتروني ومن ثم الحصول على إجابة عليه من قبل مسئولي الموقع، وترى الدراسة أنه في ظل عدم توافر إمكانية الرد الفوري على إجابات المتصفحين فعلى الأقل يجب أن تحظى مراسلات المتصفحين باهتمام مسئول الموقع ويبادر إلى الرد عليهم في أسرع وقت ممكن، ولم يتسنى للباحث أن يتعرف على سرعة استجابة المسئول مع مراسلات المتصفحين حيث أن ذلك يخرج عن إطار هذه الدراسة.

دأبت مواقع كثيرة خصوصًا الأكاديمية والمهنية على توفير خدمة الأسئلة الأكثر تكراراً أو الأسئلة الدارجة ضمن ما يعرف باختصار FAQ أو Frequent Asked Questions التي تتيح للمتصفح الاطلاع على مختلف الموضوعات التي تدور حولها عادة الأسئلة وبالتالي التعرف على الإجابات مما يوفر الكثير من العناء والجهد لكلا الطرفين المتصفح ومسئول الموقع، إضافة إلى ما تتيحه هذه الخدمة من معلومات تغني المتصفح عن إعادة طرح نفس السؤال مرة أخرى وهكذا، ولا يهتم حالياً أي من مواقع جمعيات المكتبات والمعلومات العربية بهذا الأمر.

من المحتويات المهمة في موقع جمعية المكتبات تلك الخاصة بالدراسات والبحوث، وهنا أيضاً نجد تفاوتاً من موقع لآخر في كم الدراسات فنجد أن موقع الجمعية اليمنية للمكتبات والمعلومات يورد نماذج من تلك البحوث والدراسات بينما تتوافر في موقع النادي العربي للمعلومات نصوص كاملة لعدد كبير من الدراسات والبحوث. يوفر موقع الجمعية السعودية للمكتبات والمعلومات نموذج المراسلة توجيه ملاحظته أو سؤاله إلى مسئول موقع الجمعية،

يشير موقع جمعية المكتبات المتخصصة إلى إمكانية التصفح باللغتين العربية والإنجليزية، كما أن موقع النادي العربي للمعلومات يتيح إمكانية التصفح بأربع لغات هي الإنجليزية والفرنسية والأسبانية إلى جانب اللغة العربية.

هناك جانب آخر يتمثل في حقوق الملكية حيث أن التشريعات الحالية المعمول بها خصوصاً في عالمنا العربي والتي مضى على إصدارها وقت طويل لا تعد ملائمة لمواقع الإنترنت ويتعين إصدار تشريع شامل جديد يتلاءم مع الأوضاع الجارية على الإنترنت بحيث يضمن حفظ الحقوق المشروعة ويؤدي إلى سعة الانتشار والإفادة.

أما فيما يتعلق بالطابع الدعائي للمواقع، فإن كافة المواقع موضوع الدراسة تلتزم الحياد ولا يغلب عليها الطابع الدعائي، وإن كانت (4) مواقع تنشر إعلانات ترويجية معظمها لدوريات متخصصة فإن موقعا واحدا هو موقع الجمعية اليمنية للمكتبات والمعلومات ينشر دعايات ومقاطع ترويجية لا تمت إلى التخصص بصلة.

الجدول رقم (3) يوضح تقويم المواقع على أساس فئة المحتوى

عناصر التقويم	الأردنية	البحرينية	السعودية	المصرية	اليمنية	المتخصصة	النادي
هل يتيح النصوص الكاملة؟	لا	لا	لا	لا	لا	نعم	نعم
هل الروابط نشطة؟	لا	لا	نعم	لا	لا	لا	نعم
هل الروابط كافية؟	لا	لا	نعم	لا	لا	لا	نعم
هل يوفر المسابقات الثقافية؟	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا
هل يوفر الفرص الوظيفية؟	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا
هل يوفر التطوير المهني؟	نعم	لا	لا	لا	نعم	لا	نعم
هل يوفر بيانات المنح الدراسية؟	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا
هل يقدم المراجعات ؟	لا	لا	لا	لا	لا	لا	نعم
هل يتيح العضوية ؟	لا	لا	لا	لا	لا	نعم	نعم
هل يوفر البحث؟	لا	لا	لا	لا	لا	لا	نعم
هل يوفر الخدمة الإخبارية ؟	لا	لا	نعم	نعم	لا	نعم	نعم
هل يوفر جماعات النقاش؟	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا
هل يجيب على الاستفسارات؟	لا	لا	نعم	لا	لا	لا	نعم
هل يوفر الأسئلة المتكررة ؟	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا
هل تتوافر بيانات المناسبات؟	نعم	لا	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم
هل تتوافر لغات أخرى؟	لا	لا	لا	لا	لا	نعم	نعم
هل تتوافر دعايات؟	لا	لا	نعم	نعم	نعم	لا	نعم
هل يلتزم الحياد؟	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم

الفئة الثالثة: الحداثة :

بالنظر إلى مواقع جمعيات المكتبات موضوع التقييم، الجدول رقم (4)، يتضح أنها تتفاوت من موقع إلى آخر في حداثة المعلومات التي يتضمنها كل موقع، فمثلاً موقع الجمعية السعودية للمكتبات والمعلومات يتضمن رابط بالمؤتمرات إلا أن البيانات قديمة وتتناول مؤتمرات سابقة، في الوقت الذي يفترض فيه أن تكون مثل تلك المعلومات حديثة وتتناول مؤتمرات خلال فترات لا تقل عن سنه قادمة، آخذاً في الاعتبار ضرورة الاتصال بالجهة المسئولة عن المؤتمر وإجراء الترتيبات الأخرى التي تستغرق في العادة وقتاً طويلاً،

أيضاً يلاحظ في موقع الجمعية السعودية للمكتبات والمعلومات أن هناك رابط النماذج تحت الإنشاء، كما أن الإصدارات المنوه عنها في الموقع قد مضى عليها بعض الوقت، وبالرغم من وجود رابط بالمؤتمرات في موقع جمعية المكتبات المتخصصة ويشمل النصوص الكاملة لأوراق العمل المقدمة في المؤتمرات الدورية التي تعقدها الجمعية إلا أنه يلاحظ أنها غير مكتملة، ويكتفي الموقع بالربط بموقع خاص بالمؤتمر وفيه يجد المتصفح بيانات عن رعاة المؤتمر وتفاصيل عن طريقة التسجيل وما إلى ذلك من المعلومات التي أصبحت قديمة وغير ذات فائدة لمن يبحث عن مستخلصات الدراسات أو عن معلومات تخص مؤتمرات قادمة، وهناك على سبيل المثال رابط الأخبار في موقع جمعية المكتبات الأردنية يشير إلى أن الصفحة غير جاهزة كذلك الحال بالنسبة لرابط مواقع مفضلة.

أيضاً فإن تاريخ تدشين موقع الجمعية على الإنترنت يختلف من جمعية إلى أخرى كما أن تحديث الموقع أو أجزاء منه يمثل عنصر اختلاف آخر، يلاحظ على سبيل المثال أن تاريخ إنشاء موقع جمعية المكتبات الأردنية يعود إلى عام 2002، ولم يجر أي تحديث للموقع منذ إنشائه، أما موقع جمعية المكتبات المتخصصة وموقع الجمعية المصرية للمكتبات والمعلومات فإن الموقع الأول يشير إلى أن آخر تحديث تم في 15/ 11/ 2005، والموقع الآخر في 1/ 3/ 2004، بينما لا تتوافر في معظم المواقع الأخرى بيانات التحديث، أما موقع الجمعية البحرينية فإنه لا يوضح سواء تاريخ الإنشاء أو تاريخ التحديث.

فيما يتعلق بحداثة المعلومات يمكن ملاحظة أن موقع الجمعية المصرية للمكتبات والمعلومات يتيح فقط قائمة محتويات الدورية التي تصدر عن الجمعية وهي عالم المكتبات والمعلومات والنشر، ومع ذلك فإن أحدث عدد متوفر في الموقع هو العدد الثاني من المجلد الرابع الصادر في يناير 2003، ينطبق نفس الحال على موقع جمعية المكتبات الأردنية الذي يوفر خدمة تصفح الأعداد السابقة من مجلة رسالة المكتبة التي تصدرها الجمعية إلا أنه بالرغم من كونها مجلة ربع سنوية إلا أن آخر عدد يتوافر في الموقع هو العدد المزدوج الأول والثاني من المجلد السادس والعشرين لعام 2001، وهو ما يعكس عدم الاهتمام بتوفير الدراسات المنشورة في الدوريات الصادرة عن جمعيات المكتبات بشكل منتظم ناهيك عن الدراسات المنشورة في مواقع أخر ذات صلة، وهو مما يقلل من الفائدة المتحققة خصوصاً لمن يبحث عن المعلومات الحديثة. موقع الجمعية الأردنية يوفر فقط بيانات قديمة عن المؤتمرات والندوات التي شاركت فيها الجمعية منذ زمن بعيد، وينسحب نفس الحكم على معارض الكتب إذ أن أحدث بيانات يوردها الموقع هي عن معرض الكتاب الأردني الفلسطيني المنعقد في بغداد عام 2000.

شريط الأخبار الذي تمت الإشارة إليه في الفقرة السابقة ينبغي أن يتضمن آخر الأخبار المهنية والثقافية التي تهم شرائح كبيرة من المتصفحين إلا أن معظم المواقع لم تهتم بهذا الأمر، حيث يمكن على سبيل المثال ملاحظة أن أحدث خبر عن المؤتمرات الخارجية في موقع الجمعية المصرية يعود إلى عام 2001.

أما بيانات الدورات التدريبية نجد أن متصفح موقع الجمعية اليمنية للمكتبات والمعلومات يفتقد إلى معلومات مهمة للغاية وتتمثل في تاريخ ومكان انعقاد الدورات وتفاصيل أخرى عن برنامج كل دورة وآلية التسجيل فيه وما إلى ذلك.

كما لا تتوافر في كافة مواقع جمعيات المكتبات والمعلومات العربية إحصائية بعدد الزوار أو المتواجدين حالياً في الموقع، يخرج عن هذا التعميم موقع النادي العربي للمعلومات الذي يوفر إحصائيات مفصلة بعدد المتواجدين حالياً مصنفين إلى الدول التي ينتمون إليها وكذلك إحصائيات بعدد زوار كل صفحة بحسب تاريخ الزيارة.

فيما يخص الروابط يمكن للمتصفح لمواقع جمعيات المكتبات العربية أن يلحظ أن معظمه غير نشط، مما يخيب ظن المتصفح لتلك المواقع حيث يتطلع إلى الحصول على خدمات متنوعة كان بالإمكان توفيرها له من خلال الروابط.

فيما عدا موقع الجمعية السعودية للمكتبات والمعلومات والنادي العربي للمعلومات يلاحظ أن الجمعيات الأخرى إما أنها لا تهتم بالروابط ذات الصلة أو أن عدد المواقع المهنية التي تدل عليها ومنها مواقع الجمعيات والمنظمات محدود جداً، كما أن العناوين الواردة بحاجة إلى تصحيح، وهو أمر يجب أن يتم بشكل دوري لملاحقة أي تغييرات في العناوين أو في التفاصيل الأخرى.

الجدول رقم (4) يوضح تقويم المواقع على أساس فئة الحداثة

عناصر التقويم	الأردنية	البحرينية	السعودية	المصرية	اليمنية	المتخصصة	النادي
هل يتوافر تاريخ إنشاء الموقع؟	نعم	لا	لا	نعم	نعم	نعم	نعم
هل يتوافر تاريخ التحديث؟	لا	لا	لا	نعم	لا	نعم	نعم
هل تتوافر إحصائية الزوار؟	لا	لا	لا	لا	لا	لا	نعم
هل المعلومات حديثة؟	لا	لا	نعم	لا	لا	لا	نعم
هل الروابط حديثة؟	لا	لا	نعم	لا	لا	لا	نعم

الفئة الرابعة: الدقـــة :

تحفل مـواقع معظم مواقع المكتبات العربيـة بالأخطاء اللغـوية والإملائية والمطبعية بالإضافة إلى الأخطاء في المصطلحات المستخدمة، الجدول رقم (5)، فعلى سبيل المثال يجد المتصفح لموقع الجمعية اليمنية للمكتبات والمعلومات أنه يتضمن اختصار اتفاقية الجات GATT بينما يفترض أن تكون الإشارة إلى منظمة التجارة الدولية WTO . أما بالنسبة لتناسق العرض فإن ذلك متحقق في معظم المواقع حيث تم تصنيف البيانات وفق نسق واضح وفي إطار تبويب عملي يدل على المحتويات والخدمات التي يوفرها كل موقع عدا 3 مواقع فقط.

الجدول رقم(5) يوضح تقويم المواقع على أساس فئة الدقة

عناصر التقويم	الأردنية	البحرينية	السعودية	المصرية	اليمنية	المتخصصة	النادي
هل يخلو من الأخطاء ؟	لا	نعم	نعم	نعم	لا	لا	نعم
هل العرض متناسق ؟	نعم	لا	نعم	نعم	لا	لا	نعم
هل المعلومات موثقة؟	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم

الفئة الخامسة: السهولة:

يقصد بهذه الفئة الإبحار في الموقع بمعنى هل من السهولة تصفح الموقع والانتقال من صفحة إلى أخرى ؟ بالنظر إلى مواقع جمعيات المكتبات موضوع التقييم من حيث توفر عناصر السهولة، يتضح من الجدول رقم (6) أن استخدام الموقع سهل في(5) حالات حيث لا يتطلب توفر أي اشتراطات كما أنه يسهل التنقل من صفحة إلى أخرى ومن وصلة إلى أخرى دون عناء. أما بالنسبة للتحميل فإنه بطيء عدا في مواقع الجمعية الأردنية والجمعية السعودية والنادي العربي.

أما بالنسبة لإمكانية العودة والانتقال من صفحة إلى أخرى فإن معظم المواقع موضوع الدراسة تتوافر فيها هذه الخاصية وتتفاوت الأساليب المستخدمة، فبينما يمكن في بعض المواقع الرجوع إلى الصفحة الرئيسة من خلال وصلة بهذا الاسم، نجد تصميم مواقع أخرى يتيح ظهور قائمة المحتويات في كافة صفحات الموقع مما يمكن معه العودة إلى الصفحة الرئيسة وكذلك الدخول على صفحات أخرى.

فيما يتعلق بتوفر الخدمة التفاعلية في مواقع جمعيات المكتبات والمعلومات العربية، يلاحظ أن موقع النادي العربي للمعلومات هو الموقع الوحيد الذي يوفر خدمة تفاعلية عالية، حيث يمكن الحصول على رد فوري على أي عملية يجريها المتصفح، فمثلا لو أراد تسجيل بيانات موقع جديد يتلقى رسالة تفيد بأنه غير مسجل، ويطلب منه الاستمرار فيما لو رغب في التسجيل وهكذا.

كما يلاحظ عدم توافر تعليمات المساعدة الفورية Online Help في أي من مواقع جمعيات المكتبات والمعلومات العربية.

الجدول رقم (6) يوضح تقويم المواقع على أساس فئة السهولة

عناصر التقويم	الأردنية	البحرينية	السعودية	المصرية	اليمنية	المتخصصة	النادي
هل الاستخدام سهل؟	نعم	نعم	نعم	لا	لا	نعم	نعم
هل التحميل سهل؟	نعم	لا	نعم	لا	لا	لا	نعم
هل الاسترجاع سريع؟	نعم	لا	نعم	نعم	لا	لا	نعم
هل تتوافر إمكانية العودة؟	نعم	نعم	نعم	نعم	لا	نعم	نعم
هل يتوافر التفاعل؟	لا	لا	لا	لا	لا	لا	نعم
هل تتوافر تعليمات للمساعدة؟	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا

توصيات الدراسة:

تتقدم الدراسة بناء على النتائج التي تم التوصل إليها بالتوصيات التالية:

1- ينبغي أن تحظى جمعيات المكتبات والمعلومات في العالم العربي بالاهتمام الذي يليق بها كمنظمات مهنية مهمة تعنى بشئون المهنة والمهنيين في تخصص المكتبات والمعلومات، وتقتضي الحاجة سرعة إنشاء جمعيات مكتبات في الدول التي لا تتوافر فيها جمعيات.

2- ضرورة الإسراع بإنشاء مواقع لجمعيات المكتبات والمعلومات العربية التي لا يتوافر مواقع لها على الإنترنت حتى الآن.

3- يجب أن تمثل مواقع جمعيات المكتبات والمعلومات في العالم العربي أنموذجًا للمواقع المهنية المتخصصة، خصوصاً وأنها تعنى بالمعلوماتية ويعد الإنترنت من أهم الوسائل التي تتيح لجمعية المكتبات والمعلومات تحقيق أهدافها بكفاءة عالية.

4-باعتبار أن جمعية المكتبات هي لسان حال المكتبات ومراكز المعلومات، فإنه ينبغي أن تحرص على توفير محتويات موقعها على الإنترنت بأكثر من لغة حتى يتسنى لغير العرب الاطلاع على حقيقة التطور الذي يشهده التخصص في كل دولة في العالم العربي.

5-ينبغي أن تكون الصفحة الرئيسة لموقع جمعية المكتبات والمعلومات مباشرة وبسيطة بعيداً عن التكلف والحشو الزائد، كما يجب أن تكون التعليمات واضحة خالية من الغموض.

6-تدعو الحاجة إلى الترويج لموقع جمعية المكتبات والمعلومات بكافة الوسائل الممكنة، ومن ذلك إضافة عنوان الموقع بشكل متبادل في كافة مواقع جمعيات المكتبات العربية، وأيضاً في مواقع الجمعيات المهنية المماثلة في العالم.

7-ضرورة الاهتمام الشديد بجعل موقع جمعية المكتبات والمعلومات تفاعليًا، والحرص على إضافة خدمة الأسئلة المتكررة، وتشجيع الحوار وتبادل الآراء والخبرات من خلال المنتديات ومجموعات النقاش Discussion Groups، لما في ذلك من تأثير مباشر على تقريب المهنيين وتوطيد العلاقات المهنية.

8-ينبغي أن تتاح لمتصفح موقع جمعية المكتبات فرصة التعرف على مصادر المعلومات الإضافية، بما في ذلك عناوين مواقع المنظمات والمدارس والدوريات المتخصصة، مع توفير خاصية الربط المباشر بها.

9-توصي الدراسة بأن تولي جمعيات المكتبات والمعلومات اهتماماً خاصاً بتوفير التأهيل المهني للمنتمين إلى التخصص وأن تعمل على رعايتهم وتبني قضاياهم والدفاع عن حقوقهم، والاستفادة من الإمكانات الهائلة التي توفرها الإنترنت لتسهيل أداء هذه المهام.

10-من المؤمل أن يلعب موقع جمعية المكتبات والمعلومات دوراً هاماً في قضايا التوظيف والعمل كحلقة وصل بين الجهات الراغبة في التوظيف من جهة وبين طالبي الوظائف من جهة أخرى، بما في ذلك الإعلان عن الوظائف الشاغرة بالتنسيق مع كافة القطاعات ذات العلاقة وتسهيل تعبئة نماذج طلب الوظيفة إلكترونياً.

11-ينبغي أن يجد الباحث في موقع جمعية المكتبات والمعلومات ما يشفي نهمه إلى المعرفة ويساعده على إنجاز بحوثه من خلال توفير خدمة النص الكامل للبحوث والدراسات ذات العلاقة سواء التي تنشرها إصدارات الجمعية نفسها أو أي إصدارات أخرى.

12-العمل على تحديث مواقع جمعيات المكتبات والمعلومات بصفة دورية، وإضافة تاريخ التحديث سواء جزئياً في صفحات محددة أو كليًا لكامل محتويات الموقع لأن من شأن ذلك تعزيز ثقة المتصفح في موقع الجمعية.

13-يقترح أن يزود موقع جمعية المكتبات والمعلومات إحصائية بعدد الزوار والمتواجدين حالياً في الموقع، لأن ذلك يعكس مدى حيوية الموقع ومعدل الإقبال عليه.

14-من أهم المكونات التي ينبغي لجمعيات المكتبات والمعلومات العربية الاهتمام بها توفير معلومات تفصيلية عن المكتبات التي تمثلها وتوفير روابط نشطة إليها.

15-ينبغي أن يعكس موقع جمعية المكتبات والمعلومات الصورة الحقيقية لما يشهده مجال المكتبات والمعلومات من تطور ونشاط في الدولة التي تمثلها الجمعية.

16-ينبغي الاطلاع على تجارب جمعيات المكتبات والمعلومات في الدول الأخرى في قارات العالم والاستفادة من النماذج الناجحة لمواقع تلك الجمعيات على الإنترنت.

الهوامش

1- محمد فتحي عبد الهادي، . مقدمة في علم المعلومات. القاهرة : مكتبة غريب، 1984 . ص 286.

2 - Mike Palmquist ,"Content Analysis", available at :
www.gslis.utexas.edu./palmquis/courses/content.html

3- Australian Library& Information Association website, Available at : www.alia.org.au

4- Librarians Association of Malaysia website , Available at : www.pnm.my

5- Library Association in South Africa website , Available at: www.liasa.org.za

6- British Library Association website , Available at : www.clip.org.uk

7- American Library Association website , Available at : www.ala.org

8 - أحمد بدر، مقدمة في علم المكتبات والمعلومات، الكويت : مؤسسة الصباح للنشر والتوزيع، د.ت، ص ص 96-97.

9 - بدر، المصدر السابق، ص 95.

10 - «أهداف الجمعية السعودية للمكتبات والمعلومات»، متاح على الرابط التالي في موقع الجمعية السعودية للمكتبات والمعلومات : www.slia.org.sa/arabic/ahdafpage.html

11- "Website Evaluation Criteria", University Of Idaho website, Available at: www.lib.uidaho.edu/instruction/webcriteria.htm

12- Jane Alexander and Marsha Ann Tate ,"Evaluating Web Resources", Available at : www.widener.edu/Wolfgram-Memorial-Library/webevaluation/webeval.htm

13- " Checklist to Evaluating Web Sites" , University Libraries , University of Maryland website , Available at: www.lib.umd.edu/UMCP/UES/webcheck.html

14- Kapoun, J. "Teaching Undergrads WEB evaluation: A Guide for Library Instruction," College & Research Libraries News, 59 (1998) :p. 523

15- Janet Martorana , " How Do I Know What's Good on the Web?", Revised: September 6, 2005 ,available at: http://www.library.ucsb.edu/libinst/infolit/webeval.html.

16- J. Eighmey , L. McCord , " Adding Value in the Information Age: Uses and Gratifications of Sites on the World Wide Web" , Journal Of business Research , :41 , 1998,(pp 187-194).p 188

17 - سعد محمد الهجرسي «مواقع الإنترنت والثقافة العربية»، «دراسات عربية في المكتبات وعلم المعلومات»، مج 7، ع2، مايو 2002، ص 32.

18 - Kin Hong Lee, "Evaluation of Academic Library Websites in Malaysia", Journal of Library and Information Science, V. 5,No 2,dec 2000, pp 95-108.

19- Eighmey., Ibid . p. 190

20- Laura Gurak, "A Meta-Analysis of Guidelines for Web-based Research ", Available at: www.isc.umn.edu/research/papers/Bowen-web.htm.

21- Tina Kelley , " How to Separate Good Data From Bad", New York Times, 4 March 1999.

22- Steven Turner , " The HEP Test for Grading Website Usability ", Available at : http://search.epnet.com/direct.asp?an=7685712&db=afh

23- Alastair G.Smith, "Testing the Surf: Criteria for Evaluating Internet Information Resources." The Public-Access Computer Systems Review 8, no. 3 (1997).

24- J. Paul Leonard Library Homepage , San Francisco State University , Available at: http://www.library.sfsu.edu/special/sfbata.html

25- "Evaluating Web Pages: Techniques to Apply & Questions to Ask" , Available at: http://www.lib.berkeley.edu/TeachingLib/Guides/Internet/Evaluate.html

26-" Checklist to Evaluating Web Sites", Ibid.

27- C. McInerney& N.Bird, (2004). "Assessing Website quality in context: retrieving information about genetically modified food on the Web", Information Research, V.10, No. 2, paper 213 ,Available at: http://InformationR.net/ir/10-2/paper213.html

28-Suzan Beck, "Evaluation Criteri.:The Good , The Bad &The Ugly: or Why it's a good Idea to Evaluate web Sources", available at: http://lib.nmsu:edu/instruction/evalcrit.html

29- Elain M. Cubbins, "Techniques for Evaluating American Indian Web Sites", University of Arizona website, Available at: www.u.arizona.edu/~ecubbins/webcrit.html

ظهرت للوجود لإيجاد أرضية مشتركة، يمكن للمكتبات أن تلتقي عليها، وتتعاون معاً لتحقيق كفاءة أفضل في وظائفها، وجودة أعلى في خدماتها للمستفيدين. والمؤسسات التي نقصدها هناهي تلك المعروفة بالشبكات أو المرافق البيليوجرافية Bibliographic Utilities.

كانت الوظيفة الأساسية للمرافق البيليوجرافية في بداية ظهورها تنحصر في تقديم خدمات الفهرسة التعاونية(2). ومع توفر قاعدة بيانات بيليوجرافية ضخمة، بدأت هذه المرافق في الإفادة منها في تقديم خدمات أخرى، كالتزويد وتبادل الإعارة بين المكتبات. وقد شهد العقد الأخير - منذ منتصف تسعينيات القرن الماضي - تطوراً واضحاً ومتسارعاً في نمط الخدمات التي تقدمها المرافق البيليوجرافية العالمية.

حول هذه الخدمات، وكيفية الإفادة منها لصالح المستفيدين، يدور محور هذا البحث. ولعل البداية المنطقية أن نبحث في ماهية المرافق البيليوجرافية، وأن نقدم تعريفاً موجزاً بأشهر هذه المرافق، وأكثرها تأثيراً في المكتبات على مستوى العالم. يلي ذلك نماذج من خدمات المعلومات التي يقدمها المرفق البيليوجرافي العالمي OCLC. يختتم البحث بتحليل لواقع الشراكة العربية في هذا المرفق البيليوجرافي، مع التركيز على أنماط إفادة المكتبات العربية من خدماته المتنوعة.

تعريف المرافق البيليوجرافية:

المرافق البيليوجرافية هي ببساطة عبارة عن مؤسسات خدمية تقوم على إنشاء قاعدة بيانات ضخمة للتسجيلات البيليوجرافية وتقدم خدمات متنوعة لدعم عمليات الفهرسة والأدوات المرتبطة بها باستخدام حاسبات متاحة على الخط المباشر على أساس مبدأ التعاون ومشاركة الوقت Time-sharing. قاعدة البيانات البيليوجرافية هذه تعتبر بمثابة فهرس موحد على الخط المباشر Online Union Catalog وكانت البداية عندما حصلت هذه المرافق البيليوجرافي على التسجيلات المقروءة آلياً من مكتبة الكونجرس. والآن تضم قواعد البيانات البيلوجرافية هذه تسجيلات من جميع المكتبات الأعضاء في هذه المرافق. تحتوي كل تسجيلة بيليوجرافية على نوعين من المعلومات: (1) بيانات الفهرسة الوصفية والموضوعية وأرقام تصنيف ديوي والكونجرس في شكل فما MARC format. (2) بيان بالمكتبات التي تقتني الوعاء الذي تصفه التسجيلة.

يشير قاموس علم المكتبات والمعلومات(3) إلى المرافق البيليوجرافية على أنها «مؤسسات

تتيح وتدعم قواعد البيانات الببليوجرافية مباشرة للمكتبات الأعضاء، أو من خلال شبكة من مراكز الخدمات الببليوجرافية الإقليمية. وتقدم هذه المرافق - التي تعتمد على الفهرسة المقروءة آلياً من مكتبة الكونجرس الأمريكية - البرمجيات الخاصة بالحصول على التسجيلات الببليوجرافية، وتعديلها، وإنشاء التسجيلات من جانب المكتبة. كما تتيح تلك المرافق كذلك الضبط الاستنادي، اعتماداً على الملفات الاستنادية لمكتبة الكونجرس الأمريكية. هذا فضلاً عن تيسير تبادل الإعارة بين المكتبات، باستخدام البيانات الخاصة بالنسخ المختلفة التي ترتبط بكل تسجيلة ببليوجرافية على حدة» .

المرافق الببليوجرافية الرئيسية:

* مركز الحاسب الآلي للمكتبات على الخط المباشر Online Computer Library Center (OCLC) : يعد هذا المركز أكبر المرافق الببليوجرافية على مستوى العالم. يقدم OCLC خدمات : الفهرسة، التزويد، ضبط الدوريات، الضبط الاستنادي، تبادل الإعارة بين المكتبات، فضلاً عن قواعد البيانات على الخط المباشر. بدأ المرفق عام 1967 وكان يعرف وقتذاك بمركز مكتبات كليات أوهايو Ohio College Library Center، ثم تغير الاسم عام 1981 ليعكس اتساع نطاق العضوية الجغرافي. ومنذ ذلك الحين أصبح OCLC المصدر الرئيسي لبيانات الفهرسة التعاونية للمكتبات حول العالم. يقوم المرفق بصيانة الفهرس العالمي World Cat، والذي يعتبر أكبر قاعدة بيانات ببليوجرافية متاحة على الخط المباشر في العالم، حيث يحتوي على قرابة 55 مليون تسجيلة ببليوجرافية. لمزيد من المعلومات، يمكن الرجوع للموقع الرئيسي للمرفق على العنوان التالي : www.oclc.org

* شبكة معلومات المكتبات البحثية Research Libraries Information Network (RLIN) : تعتبر هذه الشبكة نظاماً لاسترجاع وإدارة المعلومات، وتتكون من فهرس موحد على الخط المباشر، يمثل مقتنيات المكتبات الأعضاء في مجموعة المكتبات البحثية Research Libraries Group (RLG). كما تضم الشبكة أيضاً مجموعة من الملفات الاستنادية يبلغ إجمالي التسجيلات الببليوجرافية في RLIN حوالي 88 مليون تسجيلة، يتم استخدامها من قبل مئات المكتبات، والوحدات الأرشيفية، والمتاحف، لأغراض الفهرسة، وتبادل الإعارة بين المكتبات، وضبط المخطوطات والمجموعات الأرشيفية. لمزيد من المعلومات، يمكن الرجوع للموقع الرئيسي للشبكة على العنوان التالي : www.rlg.org/rlin.html

*** بناء واستخدام الفهرس العالمي**

المشاركة في أكبر فهرس موحد في العالم تقريباً 900 مليون قطعة معلومات (نسخة من كتاب مثلاً) عن من يمتلك ماذا وأين يوجد.

*** الإقلال من التكاليف**

الحصول على الخدمات بتكاليف أقل بالنسبة للمكتبات الأعضاء.

*** الوصول لمصادر المعلومات الصعبة**

إمكانية الوصول للمصادر النادرة وعالية القيمة.

*** الإفادة من خبرة 30 عاماً**

إمكانية الاستفادة من نتائج أفضل الأبحاث المتعلقة بالوصول لمصادر المعلومات.

*** التأثير في المستقبل**

شارك في وضع صورة للمستقبل ليس فقط في OCLC ولكن في علم المكتبات والمعلومات.

*** أقصى إفادة من مقتنياتك**

إجعل مقتنيات مكتبتك متاحة للعالم من خلال فهرستها، ومشاركتها مع الآخرين، وتقديم الخدمات المرجعية القائمة عليها.

الفهرس العالمي World Cat

المكتبات الأعضاء في OCLC يعملون معاً لأكثر من 30 عاماً في بناء وصيانة الفهرس العالمي. **وهو من أهم منتجات المرفق وأكثرها قيمة للمكتبات . فالفهرس العالمي هو :**

1- الأساس الذي تستند إليه كثير من خدمات المرفق، والذي يحقق لمكتبتك تجهيز وإدارة ومشاركة مصادر المعلومات.

2- مصدر مايقرب من مليار نسخة مع تحديد أماكن وجودها، ساهمت فيها المكتبات الأعضاء.

3- أكثر قواعد البيانات التي يتم استشارتها في مؤسسات التعليم العالي، والذي صمم خصيصاً لأغراض الدراسة والبحث العلمي.

4- الآلية التي من خلالها تستطيع المكتبات تبادل الإعارة مع مكتبات أخرى، تقع في ذات المدينة أو في أي مكان حول العالم.

5- مصدر قيم للمستفيدين في المكتبة، يقدم لهم سجلاً للمعرفة المسجلة.

6- مرن بشكل كاف لخدمة احتياجاتك الفريدة.

البعد الاقتصادي

إن الإقلال من تكاليف مشاركة مصادر المعلومات هو هدف جميع المكتبات الآن أكثر من أي وقت مضى، حيث تقل الميزانيات المخصصة للمكتبات في الوقت الذي يزداد فيه الطلب على خدمات المعلومات. فمن خلال عضويتك في المرفق تستطيع أن :

* تحصل على رصيد مباشر طبقاً لإسهاماتك في المرفق (ينطبق مباشرة على المكتبات من فئة Governing Members).

* تقلل من المجهود اللازم لعمليات الفهرسة، ومشاركة المصادر، والإفادة من المواد المرجعية والمحتوى الإلكتروني (المصادر الإلكترونية).

* تصل لمصادر معلومات حول العالم لايمكن لمكتبة واحدة - مهما كانت - أن تمتلكها.

المكتبات الأعضاء على قمة التقدم دائماً

يعد مركز أبحاث OCLC من أكبر وأهم المراكز المعنية بالفرص والتحديات التي تواجه مجال المكتبات وعلم المعلومات. فعبر العشر سنوات السابقة فقط، استثمر OCLC أكثر من 130 مليون دولاراً أمريكياً لتطوير حلول مبتكرة لاحتياجات المكتبات المتغيرة باستمرار.

يساعد المرفق في تطوير المكتبات عن طريق تقديم فرص للتعليم والتدريب لإخصائي المعلومات في المكتبات الأعضاء من خلال برنامج Advanced Research and Knowledge Exchange.

يقدم المرفق للمكتبات الأعضاء وبصفة دورية تقارير حول القضايا والاتجاهات الحديثة التي تؤثر في عملهم. كما يطلب المرفق من المكتبات الأعضاء تزويده بإرشادات حول الفرص والتحديات التي تحتاج مزيد من البحث والتطوير.

البحث والدراسة. تستخدم هذه الخدمة في حوالي 12,000 مكتبة حول العالم. وفي واقع الأمر تعد NetLibrary الخدمة الرائدة في مجال الكتب الإلكترونية، وهي تقدم حالياً حلولاً شاملة لبناء وإدارة مجموعات الكتب الإلكترونية.

* **الدوريات الإلكترونية Electronic Journals** : يعتبر إتاحة النص الكامل للدوريات الإلكترونية على الخط المباشر إحدى أبرز خدمات المرفق الببليوجرافي العالمي OCLC، حيث يقدم المرفق إمكانية البحث عن المقالات، وعرض النص الكامل لها عبر شبكة الويب، لمجموعة متنامية، تزيد حالياً على 5000 دورية إلكترونية، في مختلف المجالات الموضوعية. وتأتي هذه الدوريات من 70 ناشراً للدوريات الأكاديمية والمهنية. كما تقدم الخدمة أيضاً إمكانات متطورة، كالأرشيف الراجع، والبحث عبر مجموعة الدوريات Cross-Journal Searching.

* **قواعد البيانات على الخط المباشر Online Databases** : من خلال قاعدة البيانات FirstSearch يقدم OCLC إمكانية الوصول لمجموعة متنوعة من قواعد البيانات المتاحة على الخط المباشر. فبالإضافة إلى قاعدة بيانات الفهرس العالمي WorldCat، يمتلك OCLC مجموعة من قواعد البيانات، والتي من أهمها :

- قاعدة بيانات مقالات الدوريات ArticleFirst التي تضم 12,7 مليون تسجيلة من صفحات محتويات الدوريات.
- قاعدة بيانات المجموعات الإلكترونية على الخط المباشر Electronic Collections Online التي تقدم النص الكامل لثلاث آلاف دورية.
- قاعدة البيانات الدولية للسياسة العامة PAIS International التي تحتوي نصف مليون تسجيلة، وملف راجع حتى عام 1972 لمختلف الموضوعات المتعلقة بالسياسة العامة حول العالم.
- قاعدة بيانات أوراق المؤتمرات PapersFirst التي تضم 2,3 مليون تسجيلة تمثل أعمال المؤتمرات.
- القائمة الموحدة للدوريات Union List of Periodicals في المكتبات الأعضاء، مع بيان المكتبات التي تقتني كل دورية.
- الفهرس العالمي WorldCat قاعدة البيانات الببليوجرافية التي تحتوي على ملايين التسجيلات لمصادر المعلومات التي تقتنيها المكتبات الأعضاء.

* الخدمات المرجعية Reference Services :

ذكرنا في الجزء السابق أنه من خلال خدمة FirstSearch يمكن الوصول لمصادر المعلومات النص الكامل، على الخط المباشر، فضلاً عن المستخلصات والكشافات، بالإضافة إلى الفهرس العالمي، الذي يعد أضخم قواعد البيانات الببليوجرافية على مستوى العالم. إلا أن الخدمة البارزة التي يقدمها مرفق OCLC - بالتعاون مع مكتبة الكونجرس الأمريكية - هي الخدمة المرجعية التخيلية.

- الخدمة المرجعية التخيلية Virtual Reference Service : تقدم هذه الخدمة للمكتبات الأعضاء تحت مسمى QuestionPoint. يمكن إتاحة هذه الخدمة على موقع المكتبة على الإنترنت، ومن ثم يستطيع المستفيد الإفادة من الخدمة المرجعية على مدار الساعة (7/24) يحصل المستفيد على المساعدة المرجعية من خلال قنوات مثل البريد الإلكتروني، أو خدمة الدردشة Chatting على الويب. ونظراً لتقديم الخدمة بشكل تعاوني بين أخصائي الخدمات المرجعية في المكتبات الأعضاء، فإن المستفيد يتوفر لديه أفضل درجات الجودة في الخدمة المرجعية، أينما يكون، وقتما يشاء. الأمر الذي يساعد المكتبات على إدارة مواردها (أخصائيو المراجع، المصادر المرجعية) بشكل أفضل.

* مشاركة المصادر Resource Sharing : تتيح خدمة تبادل الإعارة بين المكتبات الأعضاء، إعداد طلبات الإعارة وإرسالها، ومتابعتها. كل ذلك يتم عبر شبكة تبادل الإعارة بين المكتبات حول العالم، باستخدام برمجيات OCLC على الخط المباشر (شبكة الويب).

- تبادل الإعارة بين المكتبات ILL : تقدم خدمة تبادل الإعارة بين المكتبات توفيراً في النفقات: وفي ذات الوقت تعمل على زيادة إمكانات المكتبة في الوصول إلى مصادر المعلومات حول العالم. واليوم حوالي سبعة آلاف مكتبة ومرفق معلومات يعتمدون على هذه الخدمة لتلبية طلبات الإعارة على المستوى المحلي والإقليمي العالمي. وقد بلغ حجم هذه الطلبات حتى الأول من نوفمبر 2004 الرقم 140 مليون طلب تبادل إعارة بين المكتبات، بمعدل تلبية الخدمة 95% من الطلبات[5].

ثانياً: خدمات المكتبات

سوف نخصص هذا الجزء للحديث بشكل محدد عن الخدمات التي تستفيد منها المكتبات، أو بعبارة أدق : أخصائيي المكتبات. ومن ثم نقدم فيما يلي تعريفاً موجزاً

ثالثاً: الخدمات الموجهة لتكتلات المكتبات

نظراً لأهمية تكتلات المكتبات في دعم وظائف وخدمات المعلومات، لاسيما من حيث المردود الاقتصادي وجودة الأداء، وسوف نفرد الجزء التالي لعرض موجز لخدمات : الفهرس الجماعي- مشاركة المصادر - الفهرسة الجماعية - خدمات OCLC الأخرى.

- الفهرس الجماعي **Group Catalog** : يتيح المرفق نافذة واحدة لجميع مصادر المعلومات التي تقتنيها مكتبات المجموعة. يستطيع المستفيد البحث في جميع المكتبات، أو مكتبة معينة على حدة.
- مشاركة المصادر **Resource Sharing** : يمكن طلب مصادر المعلومات من أية مكتبة من مكتبات المجموعة، باستخدام برمجيات OCLC لتبادل الإعارة بين المكتبات. تقدم هذه الخدمة من خلال فهرس المجموعة، عن طريق النظام الفرعي للإعارة التبادلية.
- الفهرسة الجماعية **Cataloging Services** : يقدم المرفق مجموعة متنوعة من خدمات الفهرسة لجميع المكتبات الأعضاء في المجموعة. تشتمل مجموعة الخدمات هذه على برنامج CatExpress للفهرسة المنقولة والأصلية للمكتبات الصغيرة، برنامج Connexion للفهرسة في المكتبات الكبيرة، الفهرسة باستخدام النظام الآلي بالمكتبة بشرط أن يتوافق مع معيار Z39.50.

مشكلة الدراسة وأهميتها

تواجه المكتبات العربية - مثلها في ذلك مثل غيرها من المكتبات - الكثير من المشاكل التي تؤثر على أدائها لوظائفها وخدمات المستفيدين. ولعل مدى توفر التمويل للإعداد الفني لأوعية المعلومات، وتقديم خدمات المعلومات التي يحتاجها مجتمع المستفيدين لأغراض الدراسة والبحث والترفيه، يأتي على رأس هذه المشكلات.

كما تقع على المكتبات العربية مسئولية ملاحقة التطورات المتسارعة في مجال المصادر الإلكترونية وسبل إتاحتها للمستفيدين. هذا فضلاً عن التحديات الكثيرة التي تدفع المكتبة العربية إلى مشاركة المصادر فيما بينها، ومع مكتبات أخرى حول العالم.

وحيث أن المرفق الببليوجرافية العالمية قد فتحت نافذة تتسع لمكتبات العالم، بهدف العمل على التغلب على المشكلات التي تواجهها، فإن تقييم المشاركة العربية في أكبر المرافق الببليوجرافية العالمية تعد من الضرورة بمكان. ومن ثم تبدو هذه الدراسة في غاية

الأهمية في وقت لم يعد أمام مرافق المعلومات أية مبررات لعدم الانضمام إلى التكتلات العالمية، إذا ما أرادت الاستمرار في دعم المستفيدين بشكل يحقق أفضل معدلات الكفاءة والفعالية.

كما تبين من ملاحظة الإنتاج الفكري العربي في عمل المكتبات والمعلومات النقص الشديد في الدراسات المتخصصة حول المرافق الببليوجرافية، وخدماتها المختلفة، وتحديداً تحليل لواقع المشاركة العربية في الإفادة منها. لذا يأمل الباحث في أن تكون هذه الدراسة بمثابة محاولة متواضعة لسد هذا النقص، وبداية لمزيد من الدراسة حول الدور العربي في التكتلات العالمية في المكتبات والمعلومات.

أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة بصفة أساسية إلى :

* التعرف على عدد المكتبات العربية المشاركة في المرفق الببليوجرافي العالمي OCLC.
* تحديد نوعية المكتبات العربية الأعضاء في مرفق OCLC (مكتبات أكاديمية، عامة، متخصصة، الخ).
* إلقاء الضوء على أنماط الإفادة العربية من الخدمات المتنوعة التي يقدمها هذا المرفق الببليوجرافي.

منهجية الدراسة

تعد هذه الدراسة من الدراسات الوصفية التحليلية، ولجمع البيانات من أجل الوصول إلى المعلومات اللازمة لتحقيق أهداف الدراسة، قام الباحث بتجميع البيانات اللازمة عن المكتبات العربية الأعضاء في المرفق الببليوجرافي OCLC من خلال البحث في قاعدة بيانات الأعضاء، والمتاحة على موقع المرفق على الإنترنت. وقد تم البحث عن طريق أسماء الدول العربية.

الدراسات السابقة

من خلال تصفح الإنتاج الفكري المنشور بالعربية في موضوع المرافق الببليوجرافية لم يعثر الباحث إلى على دراستين عربيتين، أولهما دراسة بامفلح[6] حول مشروعات الفهرسة التعاونية على مستوى العالم العربي، والتي تركز على المشروعات العربية في هذا المجال بين دول الخليج العربي، وتستعرض مشروع OCLC للفهرسة باللغة العربية الذي

دخل مرحلته التجريبية في يوليو 2000، وترجح الدراسة البديل الأمثل منهما بما يتفق مع إمكانياتها وظروفها.

أما الدراسة العربية الثانية فهي أسبق تاريخياً من الدراسة السابقة، وهي دراسة شريف شاهين حول شبكة الجامعات المصرية وانعكاساتها على المكتبات[7]، والتي خصص الباحث جزئها الثالث لاستعراض أبرز شبكات المكتبات الأمريكية والإنجليزية، ومن بينها OCLC، مع نماذج عربية ومصرية مثل الشبكة القومية للمعلومات بمصر وشبكة جامعة الدول العربية وشبكة دول العالم الإسلامي.

أما الدراسات العربية المنشورة باللغة الإنجليزية فقد وجد الباحث ثلاث دراسات، أولها دراسة عن المكتبات الطبية في دولة الكويت[8]، والتي أجراها كل من الأنصاري والعنيزي. وقد تبين من هذه الدراسة عدم انضمام أي من مكتبات القطاع الصحي الكويتي التي شملتها الدراسة إلى أي من المرافق البيليوجرافية العالمية المعروفة مثل OCLC و RLIN.

ولم يحظ التدريب على استخدام المرافق البيبليوجرافية، وتحديداً لأغراض الفهرسة المنقولة، أهمية كبيرة في الدراسة التي قام بها ممتاز والأنصاري حول أخصائيي المكتبات والمعلومات في دول مجلس التعاون الخليجي[9]. فقد قاما باستبيان حول انطباعات عمداء ومديري المكتبات الأكاديمية تجاه المهارات التي يجب توفرها في أخصائيي المكتبات والمعلومات من خلال برامج التدريب المستمرة. والملاحظ أن الحاجة للتدريب على استخدام المرافق البيليوجرافية لأغراض الفهرسة المنقولة والتزويد جاءت في المرتبة الرابعة (قبل الأخيرة) بنسبة 77%.

وفي دراسة خليجية أخرى شملت ستة من أقسام المكتبات في ثلاث من دول مجلس التعاون الخليجي، تبين أن أربعة أقسام منهم تفتقر إلى الموارد التقنية اللازمة للعملية التعليمية، مما أدى إلى وجود تطبيق ضعيف للأجهزة والبرمجيات الحاسوبية، ومن بينها التدريب على المرافق البيليوجرافية والنظم الآلية المتكاملة في المكتبات. وأشار المؤلفون إلى أن هذه النتائج يمكن تعميمها على عدد من الدولة النامية ذات الظروف الشبيهة[10].

وإذا ما انتقلنا إلى الإنتاج الفكري الأجنبي، نجد أنه ركز بشكل واضح على موضوعات أثر المرافق البيبليوجرافية على الفهرسة والمفهرسين؛ الإعارة التبادلية ومشاركة المصادر؛ تحليل المقتنيات؛ والفهرسة التعاونية.

أثر المرافق البيليوجرافية على الفهرسة والمفهرسين

يؤكد فروتا Furuta[11] أن ظهور المرافق البيليوجرافية في السبعينيات (من القرن الماضي) قد أحدث تغيرات واسعة في أقسام الفهرسة، حيث أدى ذلك إلى فهرسة المقتنيات بسرعة، مع تحقيق فعالية التكلفة، بواسطة غير المتخصصين في علم المكتبات Nonprofessional. وعلى الجانب الآخر، سبب هذا التغيير تحولاً في مسئوليات المفهرسين المحترفين، نحو الاضطلاع بفهرسة المواد الأكثر صعوبة، كما أدى إلى ظهور إنتاج فكري ناقش الأدوار المستقبلية للمفرسين.

أم بتلر Buttler[12] فتسائل عن التغير الذي حدث في طبيعة عمل المفهرسين خلال عقد التسعينيات كنتيجة مباشرة للميكنة التي حدثت في المكتبات الأكاديمية البريطانية. فوجد أن 97% يقومون بالفهرسة على الخط المباشر ويتبادلون التسجيلات البيليوجرافية مع مكتبات أخرى من خلال المرافق البيليوجرافية، وبشكل محدد RLIN و BLCMP إلا أن ذلك قد أدى إلى انخفاض نسبة المفهرسين المتخصصين إلى النصف، حيث وصلت نسبة الهيئه المعاونة Support Staff Members إلى 47%.

كما وجدت كل من سميث Smith ولينش Lynch[13] من خلال تحليلهما لمحتوى إعلانات الوظائف الخالية التي نشرت في مجلة College & Research Library خلال التسعينيات (من القرن الماضي) أن هناك تحولاً في طبيعة العمل في أقسام الفهرسة في المكتبات الجامعية، بحيث يتطلب الوصف الوظيفي المعرفة باستخدام المرافق البيليوجرافيه. وهو ما أكدته الكثير من الدراسات الأخرى[14-19].

تحليل المقتنيات

تعرضت بيراولت Ferrault[20] لأهمية الاستعانة بالبيانات التي تقدمها المرافق البيليوجرافية في تحليل المقتنيات، وذلك من خلال استخدامها لخدمة تحليل المقتنيات المتاحة على القرص المدمج OCLC/AMIGOS Collection Analysis CD بهدف دراسة اتجاهات أو سمات المقتنيات على المستوى الوطني (في الولايات المتحدة الامريكية)، وتحديداً في المكتبات الأكاديمية.

الفهرسة التعاونية

في معرض دراسته لجودة التسجيلات البيليوجرافية التي قامت بإعدادها المكتبات الأعضاء في OCLC أشار شونج Schoenung[21] إلى أن الفهرسة التعاونية في المرافق

الببليوجرافي ترتبط بها بعض المشاكل ؛ مثل مدى الالتزام بالدقة والثبات في اتباع القواعد، واكتمال بيانات الفهرسة، التي تمدها المكتبات الأعضاء.

ونتيجة لذلك قام Glenn[22] بالبحث في كيفية الإفادة العالمية من الفهرسة التي تتم محلياً، حيث استعرض نمو OCLC حتى أصبح مرفق ببليوجرافى عالمى، وأكد على ضرورة اتباع قواعد الفهرسة المعترف بها عالمياً، وأهمية إعداد رؤوس موضوعات تناسب لغات المستفيدين.

الإعارة التبادلية ومشاركة المصادر

أوضح رايت Wright[23] أن المرافق الببليوجرافية ساعدت على حل الكثير من المشكلات المتعلقة بتحصيل رسوم تبادل الإعارة بين المكتبات، حيث كانت تمكن أغلب هذه المشكلات في كيفية التحصيل، وليس في الأخلاقيات المتعلقة بفرض رسوم على الخدمة.

كما يرى كل من جاكوب Jackubs وماجير Magier[24] أنه يمكن للمرافق الببليوجرافية أن تساعد في تحسين سبل الوصول للمقتنيات في الدول التي يصعب الحصول على مصادر المعلومات منها، لأسباب شتى، عن طريق إضافة معلومات حول مجموعات المكتبات في تلك الدول.

وفي دراستها الببليومترية بمناسبة مرور 30 عام على الفهرس العالمي WorldCat عام 2001، قامت بيراولت Perrault[24-25] بتحليل 10% من التسجيلات الببليوجرافية في WorldCat والتي عكست مدى التوزيع العالمي لمصادر المعلومات التي يمكن الوصول إليها من خلال هذا الفهرس العالمي. وهو الأمر الذي يساعد بلا شك على مشاركة الموارد فيما بين المكتبات حول العالم.

الشراكة العربية في OCLC

بعد هذا العرض للإنتاج الفكري في مجال المرافق الببليوجرافية، وما أظهره لنا من ندرة الدراسات العربية التي تبحث في موضوع الشراكة العربية في المرافق الببليوجرافية العالمية، بقي لنا أن نقدم الوضع الراهن لهذه الشراكة. وسوف نستعرض فيما يلي بالأرقام- طبقاً للمعلومات المتوفرة من OCLC حتى أغسطس 2005 - عدد المكتبات العربية الأعضاء في هذا المرفق العالمي. كما نلقي الضوء أيضاً على نوعية المشاركة العربية، أو، بمعنى آخر: أنماط إفادة المكتبات العربية من خدمات المرافق الببليوجرافية.

أولاً: عدد المكتبات العربية المشاركة في OCLC

يوضح الرسم البياني التالي التوزيع الكمي لأعداد المكتبات المشتركة في المرفق الببليوجرافي العالمي OCLC وذلك حسب الدولة التي تقع فيها المكتبة.

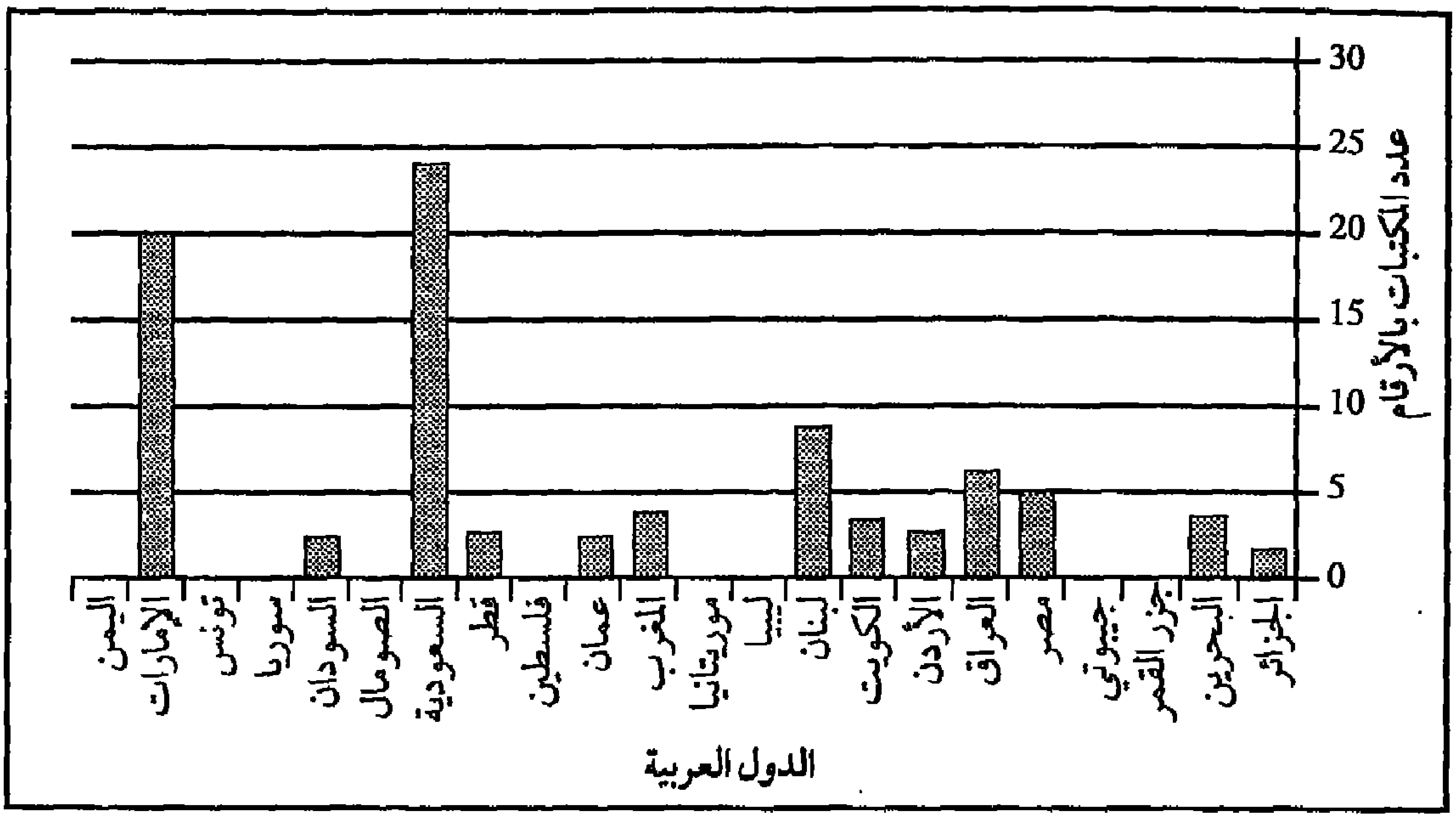

شكل (1) رسم بياني بالمكتبات العربية في مرفق OCLC

وكما يظهر في الرسم البياني السابق، توجد ثلاث عشر (13) دولة عربية فقط من بين اثنتين وعشرين دولة عربية، تشترك منها مكتبات في هذا المرفق العالمي. ويبلغ إجمالي هذه المكتبات العربية 82 مكتبة (أغلبها مكتبات أكاديمية). **ولنا ثلاث ملاحظات على توزيع تلك المكتبات**.

1- من بين دول المغرب العربي (وعددها عشرة)، لايوجد سوى أربع دول فقط، تشترك منها مكتبات في OCLC : الجزائر (مكتبة واحدة)- مصر (خمس مكتبات)- المغرب (ثلاث مكتبات)- السودان (مكتبتان). على الرغم من وجود دول أخرى لها باع طويل في عالم المكتبات، مثل ليبيا وتونس. ومن ثم تتركز المشاركة العربية في OCLC في دول المشرق العربي (الجزيرة العربية أو الخليج العربي)، وعددها اثنتا عشر دولة عربية. فهل يمكن القول أن الوضع الاقتصادي المتميز الذي تتمتع به دول الخليج، مقارنة بنظيراتها في المغرب العربي (أو ساحل الشمال الأفريقي) يعد عاملاً مساعداً في الشراكة العربية في المرافق الببليوجرافية العالمية؟

2- من بين دول المشرق العربي، نجد دولتين فقط تحظى بنصيب الأسد في كم الشراكة العربية في المرفق الببليوجرافي العالمي OCLC . هاتان الدولتان هما المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة. ويبلغ إجمالي المكتبات الأعضاء فيهما 44 مكتبة، بمعدل تقريبي 54% من إجمالي المكتبات العربية في OCLC.

3- هناك تسع دول عربية لايوجد فيها أي مكتبة تشترك في المرافق الببليوجرافي العالمى OCLC. تتركز هذه الدول في المغرب العربي (ست دول) : جزر القمر، جيبوتي، ليبيا، موريتانيا، الصومال، تونس. في حين توجد ثلاث دول تقع جغرافياً في المشرق العربي : فلسطين، سوريا، اليمن. والسؤال الذي ورد في نهاية الفقرة (1) أعلاه يعيد نفسه هنا بشكل عكسي.

ثانياً: نوعية المكتبات الأعضاء

تتركز المشاركة العربية في المرفق الببليوجرافي العالمي OCLC في المكتبات الجامعية، حيث تصل نسبتها إلى النصف تقريباً (49%). أما المكتبات المتخصصة فتحتل المرتبة الثانية بنسبة 43%. يلي ذلك المكتبات العامة، لكن بنسبة ضعيفة لا تتعدى 6%. والأمر اللافت للنظر هنا هو ضعف مشاركة المكتبات الوطنية العربية في هذا المرفق الببليوجرافي العالمي ؛ إذ نجد مكتبتين وطنيتين فقط : المكتبة الوطنية اللبنانية، ومكتبة الملك فهد الوطنية. أنظر الشكل التالي :

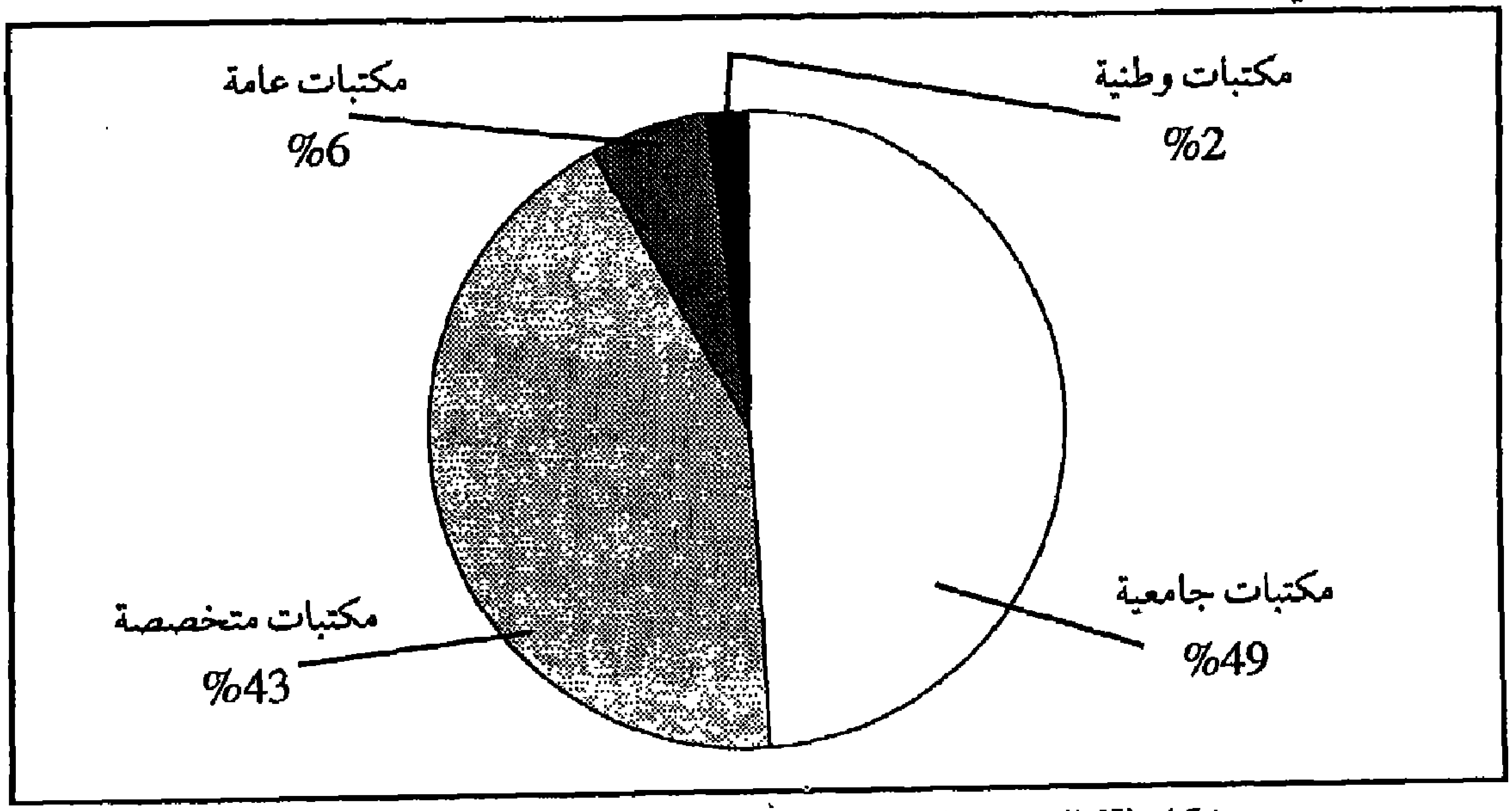

شكل (2) التوزيع النسبى لنوعية المكتبات العربية في OCLC

ثالثاً: نوعية المشاركة العربية

إذا ما انتقلنا من النظر إلى المشاركة العربية من حيث الناحية الكمية إلى الناحية الكيفية، أو بمعنى آخر، نوعية المشاركة، أو أنماط الإفادة العربية من المرافق البليوجرافية العالمية، نجد تنوع أنماط المشاركة، وإن كان هناك افتقار شديد من حيث الإفادة من كثير من خدمات المرافق الببليوجرافية. أنظر الشكل التالي.

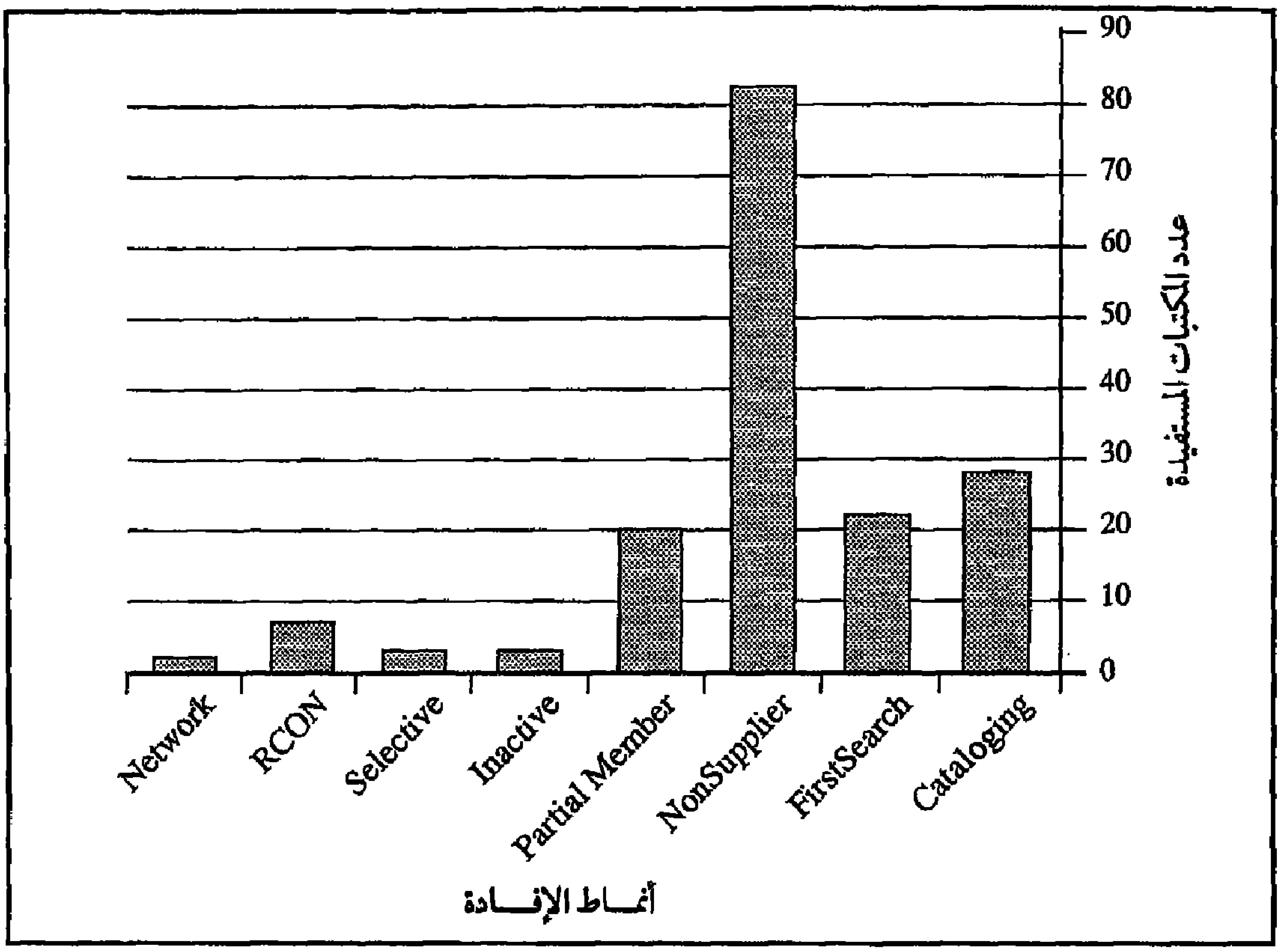

شكل (3) أنماط المشاركة العربية في المرفق الببليوجرافي OCLC

قبل أن نعلق على هذا التوزيع الكمي لنوعية المشاركة في OCLC، سوف نشرح بشكل سريع المقصود بكل نمط من الأنماط المدونة بالشكل البياني باللغة الإنجليزية (فقط لاعتبارات المساحة المكانية المحدودة):

* **Network**: هيئة لتقديم الخدمات للمكتبات الأخرى، أو موزع دولي.

* **RCON**: يعنى أن بيانات مقتنيات المكتبة تمت إضافتها للفهرس العالمي WorldCat عن طريق التجهيز اليدوي أو على دفعات.

* Inactive : عضوية متجمدة ؛ أي أن المكتبة ليست حالياً مستخدماً نشطاً لخدمات OCLC .

* Selective : تعني أن المكتبة ليست عضواً في OCLC ، لكنها تستفيد بشكل انتقائي من خدمات المرفق .

* Cataloging : خدمة الفهرسة التعاونية (الأصلية ، المنقولة) .

* Partial Member : أي عضوية جزئية (تحصل المكتبة على جزء من خدمات الفهرسة دونما تقديم أي بيانات عن مقتنياتها في الفهرس العالمي) .

* NonSupplier : تتعلق بسياسة تبادل الإعارة بين المكتبات ILL Policy . والمقصود هنا أن المكتبة لاتقوم مطلقاً بإعارة مقتنياتها للمكتبات الأخرى عن طريق OCLC (لكن قد تقوم بذلك عن طريق وسائل أخرى) .

* FirstSearch : قاعدة البيانات الضخمة التي يتيحها OCLC للمكتبات الأعضاء ، وتستخدم لأغراض الخدمة المرجعية ، والحصول على النص الكامل لمقالات الدوريات .

وتبقى التعليقات على نوعية مشاركة المكتبات العربية من المرفق البيليوجرافي العالمي :

1- لاتوجد أية مكتبة عربية بشكل فعال في خدمة تبادل الإعارة بين المكتبات الأعضاء في OCLC ويعبارة أخرى ، اختارت جميع المكتبات العربية (82 مكتبة) عدم إعارة مقتنياتها تبادلياً مع بقية المكتبات الأعضاء في OCLC ، لكن يجب التنويه هنا إلى احتمال تقديم المكتبات خدمة الإعارة التبادلية بطرق أخرى ، من غير طريق OCLC .

2- يستفيد حوالي ثلث المكتبات العربية فقط من خدمات الفهرسة التعاونية (27 مكتبة) على الرغم من كونها الوظيفة الأساسية التي خرجت من أجلها المرافق الببليوجرافية للوجود .

3- هناك 6 مكتبات عربية تقوم حالياً بالإفادة من خدمة التحويل الراجع للبيانات الببليوجرافية من الشكل الورقي (الفهارس البطاقية مثلاً) إلى الشكل المقروء آلياً (التسجيلات الببليوجرافية) . وهي نسبة ضئيلة للغاية في ظل التحول نحو النظم الآلية المتكاملة في المكتبات ، وحاجة المكتبات إلى طريقة فعالة - من حيث الوقت والتكلفة والجودة - لتحويل البيانات الببليوجرافية إلى الشكل الإلكتروني . وهو جوهر خدمات التحويل الراجع ، التي تعد المرافق الببليوجرافية من أفضل الهيئات التي تقدمها .

4- تنحصر نسبة مشاركة المكتبات العربية في خدمة قاعدة البيانات المرجعية FirstSearch إلى 26%. وهي أيضاً لا تزال بعيدة عن المستوى المعقول لتقديم خدمة البحث في قواعد البيانات عن الإشارات الببليوجرافية لأغراض البحث الببليوجرافي الراجع، أو الإحاطة الجارية، أو البث الانتقائي للمعلومات.

5- يصل إجمالي المكتبات العربية التي تشترك في OCLC إلى 26 مكتبة (أي الثلث تقريباً). حيث تتوزع هذه المكتبات مابين عضوية جزئية (20 مكتبة). وعضوية متجمدة (ثلاث مكتبات)، وإفادة انتقائية (ثلاث مكتبات).

الحالة المصرية:

لما كانت مصر وستظل أكبر الدول العربية، وأكثرها تأثيراً على غيرها من الدول الأخرى بالمنطقة، في الكثير من المجالات، فإنه من الأهمية بمكان التعرف على الوضع الراهن للمشاركة المصرية في المرافق الببليوجرافية العالمية، وبشكل محدد في OCLC نموذجاً، لما لهذا التعريف من آثار إيجابية/ سلبية على بقية المشاركات العربية الأخرى.

بالنظر إلى الجدول التالي يتبين لنا أن هناك خمس مكتبات مصرية فقط من بين المكتبات العربية التسع وخمسين في OCLC. **وبالفحص الدقيق لتلك المكتبات تبرز الملاحظات التالية .**

1- المكتبة الأولى هي مكتبة مركز مصادر المعلومات (ماكان يعرف سابقاً باسم مكتبة الدراسات الأمريكية). وهي بالطبع لا تعد مكتبة مصرية إطلاقاً.

2- المكتبة الثانية وهي مكتبة الإسكندرية. وهذه ذات وضعية خاصة.

3- المكتبة الثالثة هي مكتبات جامعة النيا. وهي في حقيقة الأمر مجرد اتفاقية خاصة بين الجامعة والمرفق لفترة محدودة على سبيل التجربة.

4- المكتبة الرابعة هي مكتبة منظمة العمل الدولية (إحدى منظمات الأمم المتحدة في القاهرة. وهذه أيضاً لا تعد مكتبة مصرية خالصة.

5- وأخيراً تأتي المكتبة الخامسة، وهي في واقع الأمر ليست مكتبة بالمعنى المفهوم، لكنها أحد مراكز التوزيع التابعة للمرفق في المنطقة العربية.

رمز المكتبة في OCLC	بيانات المكتبة
AEEGY	IRC AMER, CAIRO CAIRO, 09839 EGYPT
EGAXA	BIBLIOTHECA ALEXANDRINA, BA ALEXANDRIA, EGYPT
EGMIN	MINIA UNIV MINIA, EGYPT
I 2 N	ILO OFF IN CAIRO ZAMALEK CAIRO, 11561 EGYPT
UACML	ALEX CTR FOR MULTIMEDIA & LIBR ALEXANDRIA, 21411 EGYPT

شكل (4) المكتبات الأعضاء في OCLC داخل جمهورية مصر العربية

الشراكة .. حجرات عسرة

كما وضح لنا بجلاء من العرض السابق للشراكة العربية في أكبر المرافق الببليوجرافية العالمية OCLC نموذجاً، سواء من الناحية الكمية أو من حيث أنماط الإفادة، يمكن القول أن المكتبات العربية لم تصل بعد بشكل فعال لمحطة الإفادة من خدمات هذه المؤسسات الحيوية. **ولعل أسباب ذلك يمكن استعراضها بإيجاز على النحو التالي**[27] :

* **الفكر المتجمد ، أو ، الانغلاق في المحلية** : فمازالت لكثير من مكتباتنا، والقائمون على أمر هذه المكتبات، تعيش في جزر منعزلة عن مجريات الأمر حولها. أو بعبارة أخرى، لم تزل المكتبة العربية عاجزة عن إدراك فوائد الدخول في اتفاقيات ومبادرات التعاون مع الآخر.

* **البيروقراطية** : وهي الآفة القابعة على صدور الكثير من الهيئات العربية، والمتمثلة في اللوائح الإدارية العقيمة، غير القابلة للتعايش مع متطلبات العصر الحالي، وكأنها نصوص سماوية مقدسة لاتخضع للتعديل.

* **خبرات العاملين في المجال** : والمقصود هنا بشكل محدد هو قلة التدريب المهني، وبرامج التعليم المستمر لأخصائي المكتبات والمعلومات العرب، على التطبيقات الحديثة في مرافق المعلومات.

* **تعليم علم المكتبات والمعلومات** : على الرغم من إجراء الكثير من التطوير على البرامج الدراسية في أقسام المكتبات والمعلومات العربية، إلا أن تناول المرافق الببليوجرافية Bibliographic Utilities لم يحظ بعد بالاهتمام الكافي على ما يبدو. على الرغم من الارتباط الوثيق بين هذا الموضوع والكثير من المقررات الدراسية : الفهرسة والتصنيف، خدمات المعلومات، قواعد البيانات، الخ. بل أنه يمكننا القول أن اللائحة الدراسية لعلم المكتبات والمعلومات في حاجة إلى مقرر مستقل بعنوان «المرافق الببليوجرافية».

الشراكة .. سبل الإفادة

حتى نضمن الإفادة الفعالة من الشراكة العربية في المرافق الببليوجرافية العالمية، يقتضي الأمر أن نعمل بجد وإخلاص من أجل إزالة الحجرات العشرة السابق الإشارة إليها في الجزء السابق. وبمعنى أدق يتعين علينا :

* **زيادة الاهتمام بالفكر المتطور**، من خلال الانفتاح على العالمية، والبعد عن التقوقع في غياهب المحلية التي عطلتنا طويلاً عن الدخول في تكتلات تعاونية.

* **تطبيق الأساليب المتطورة في علم الإدارة الحديثة**، لاسيما مجالات إدارة الموارد البشرية، والاهتمام بعائد وفعالية التكلفة، والتخطيط الاستراتيجي.

* **تأهيل إخصائيي المكتبات والمعلومات من خلال برامج التعليم المستمر**، والتدريب أثناء العمل على كيفية الإفادة من مختلف خدمات المرافق الببليوجرافية العالمية.

* **تطوير المقررات الدراسية في أقسام علم المكتبات والمعلومات العربية**، مع التركيز على موضوعات مثل : التزويد التعاوني، الفهرسة المنقولة، قواعد البيانات الببليوجرافية، المصادر الإلكترونية، وغيرها من الموضوعات والخدمات التي تبرز فيها المرافق الببليوجرافية، وتكتلات المكتبات[27].

خاتمة

إن المكتبات العربية تعاني الآن، وأكثر من أي وقت مضى، من ضعف الميزانيات الموجهة إليها، الأمر الذي ساعد - إلى جانب أسباب أخرى كثيرة لا داعي للخوض فيها الآن - على قلة خدمات المستفيدين من ناحية، وتدني مستوى جودتها من ناحية أخرى. وتلك كانت الأسباب التي دفعت آلاف المكتبات حول العالم، إلى أن تسلك طريق التعاون مع غيرها. ومن ثم كانت المرافق الببليوجرافية.

ويبقى السؤال : ماهي أسباب عدم دخول الغالبية العظمى من مكتباتنا العربية إلى عالم المرافق الببليوجرافية؟ وإلى متى تظل نوعية المشاركة العربية في تلك المرافق دون المستوى المنشود؟ لاشك أن التحديات التي تحول بين المكتبات العربية والتعاون فيما بينها أولاً، وبينها وبين المكتبات الأخرى حول العالم، قد باتت معروفة، وأغلبها يعود للعقليات الإدارية العقيمة التي تقوم على أمر المكتبات ومرافق المعلومات في وطننا العربي الكبير.

الطريق الآن مفتوح أمامنا، وممهد بشكل غير مسبوق. بقي فقط أن نتخذ قراراً جريئاً، ينقلنا من التقوقع في قيود المحلية، إلى آفاق عالم رحب من التعاون ومشاركة الموارد، من أجل هدف واحد : خدمة المستفيد.

المصادر

1 - Alexander, Adrian W. (1999). Toward "The Perfection of work": Library Consortia in the Digital Age. Journal of Library Administration, v28, n2: p114.

2 - Billings, Harold. (1993). Supping with the Devil: New Library Alliances in the information Age. Wilson Library Bulletin, v68 n2: p33-37.

3 - Dictionary for Library and Information Science / Maintained by Joan M. Reitz Westport, CT: Libraries Unlimited, 2004.

4 – لقائمة كاملة بجميع خدمات OCLC أنظر http://www/oclc org/sitemap/services.htm.

5 – علي كمال شاكر. خدمات المعلومات في المرافق الببليوجرافية العالمية. Librariannet (دورية إلكترونية). نوفمبر 2004.

6 – فاتن سعيد بامفلح (2001). النظم التعاونية في مجال الفهرسة : دراسة حول مارك العربي ومشروع OCLC – للفهرسة باللغة العربية. دراسة عربية في المكتبات وعلم المعلومات، ع2، مايو 2001، ص 82-118.

7 – شريف شاهين (1994). شبكة الجامعات المصرية وانعكاساتها على المكتبات دراسة تفصيلية لمراحل إنشاء نظام آلي متكامل لمكتبة كلية الحقوق بجامعة القاهرة. الاتجاهات الحديثة في المكتبات والمعلومات. ع2، يوليو 1994. ص 191-222.

8 – Husain A. Al-Ansari, and Sana Al-Enezi (2001). Health sciences libraries in Kuwait: a study of their resources, facilities, and services. Bulletin of the Medical Library Association. Vol.89, No.3: pp. 287-293.

9- Mumtaz A. Anwar, Husain Al-Ansari (2002). Developing working LIS professionals in the Gulf Cooperation Council countries: a study of the perceptions of deans and directors of academic libraries. The Electronic Library, Vol.20,Num.3: pp. 231 -240

10- Sajjad ur Rehman, Husain Al-Ansari, Nibal Yusuf (2002). A survey of the schools of library and information science in the GCC member nations. Education for Information. Vol.20, Num.1: pp. 11-25

11- Furuta, K. (1990). The impact of automation on professional catalogers. Information Technology and Libraries. Vol.9, no.3: pp. 242-252.

12- Buttlar R.G. (1999). Changing roles of cataloguers in British academic libraries. Library Review, Vol.48, Num.2: pp. 6-7

13- Kimberley Robles Smith and Beverly P. Lynch (1999). The Changing Nature of Work in Academic Libraries. ACRL Ninth National Conference (April 8.11, 1999, Detroit, Michigan).

14 - Joan Starr. A Measure of Change: Comparing Library Job Advertisements of 1983 and 2003. Available at: http://libres.curtin.edu.au/libres14n2/Starr_final.htm

15 - Karen Calhoun. Cataloging Personnel, Education, and Training 1994-1998. Available at: http://www.ala.org/ala/alctscontent/alctspubsbucket/webpublications/cataloging/researchtopics/personnel.htm

16 - Pamela Foreman. Qualifications Needed by Reference Librarians: A Content Analysis and Comparison of Reference Library Job Announcements and Library Science Course Descriptions. A Master's paper for the M.S in L.S. degree. April 2000. 29 pages. Advisor: Diane Sonnenwald. Available at:
http://neoref.ils.unc.edu/2582.pdf

17 - Sarah Young. Changing Roles of Professional and Paraprofessional Catalogers 1990- 2000.

18 - Claudene Sproles, and David Ratledge (2004). An Analysis of Entry-Level Librarian Ads Published in American Libraries, 1982 - 2002. Electronic Journal of Academic and Special Librarianship v.5 no.2-3.

19- Adina R. Lack. "People Skills" and Technological Mastery: What U.S. Academic Libraries Require of Catalogers in These Areas. A Master's paper for the M.S. in L.S. degree. January, 2001. 33 pages. Advisor: Jerry D. Saye.
http://neoref.ils.unc.edu/2680.pdf

20- Anna H. Perrault. (1999). National collecting trends: Collection analysis methods and findings. Library & Information Science Research. Vol.21, Issue 1: pp 47-67.

21- Schoenung, J G (1981). Quality of the Member-Input Monographic Records in the OCLC On-Line Union Catalog. Dissertation Abstracts International Part A: Humanities and Social Sciences, vol. 42, no. 4: p. 520

22- Patton, Glenn (2000). Local Creation/Global Use: Bibliographic Data in the International Arena. Library Resources & Technical Services, v44 n3: pl41-45.

23- Wright, Christopher (1997). From barter to business - a moral history of charging for interlibrary loans. Interlending & Document Supply. Vol.25, Num.2: Pp. 51-56

24- Deborah Jakubs, and David Magier (1998) Library Collections and Access: Supporting Global Expertise. In: International Education in the New Global Era: proceedings of a national policy conference on the Higher Education Act/ by John N Hawkins. Los Angeles: International Studies and Overseas Programs, University of California.

25- Perrault, Anna H. (2001). The Role of WorldCat in Resource Sharing. Report of a study conducted under the auspices of an OCLC/ALISE 2001 Research Grant. Available at: (http://www.crl.edu/awcc2002/Perrault%20Paper.pdf)

26- Perrault, Anna H. (2001) "Global Collective Resources: A Study of the Monographic Bibliographic Records in WorldCat," Report of a study conducted under the auspices of an OCLC/ALISE 2001 Research Grant. (http://www.oclc.org/research/grants/reports/perrault/intro.pdf)

27- علي كمال شاكر. ندوة خدمات المرفق البيليوجرافي OCLC للمكتبات الجامعية والبحثية بالشرق الأوسط، المنيا، 22 فبراير 2004. مجلة المكتبات والمعلومات العربية. س 24، ع4 (أكتوبر 2004). ص 167-170).

تعليم الفهرسة في أقسام المكتبات والمعلومات بالمملكة العربية السعودية

دراسة تحليلية

د. هاشم فرحات
قسم علوم المكتبات والمعلومات
جامعة الملك سعود
(hsayed@ksu.edu.sa)

ملخص :

دراسة وصفية تحليلية لواقع تعليم الفهرسة في أقسام المكتبات والمعلومات في المملكة العربية السعودية بهدف استكشاف مدى استجابة هذه الأقسام للتطورات التقنية وماتحدثه من تغيرات كبيرة تحيط بمجال تنظيم مصادر المعلومات بشكل عام ، ومابنعكس بذلك على طبيعة الأدوار الحالية للمفهرسين وغيرهم ممن يتولون القيام بمهام عمليات تنظيم المعلومات في البيئة الإلكترونية ، ومدى انعكاس هذه الاستجابة على مقررات الفهرسة التي تطرح في سياق برامج هذه الأقسام . وقد أظهرت الدراسة أن استجابة أقسام دراسات المكتبات والمعلومات لقوى التغيير التي فرضتها التطورات التقنية على المجال كانت ضعيفة بشكل عام من ناحية ، وجاءت متأخرة من ناحية أخرى .

أولاً: مقدمة الدراسة:

لاشك أن البرامج التعليمية التي تتبناها المؤسسات التعليمية والأكاديمية هي الخطوة الأولى والأساس في سلسلة تأهيل المتخصصين وتدريبهم للعمل في أي مجال تخصصي. وتخصص المكتبات والمعلومات من التخصصات المهنية بتأهيل الخريجين للعمل في المكتبات ومرافق المعلومات التي تعد حلقة الوصل بين مصادر المعلومات من ناحية، والمستفيدين من ناحية أخرى، بصرف النظر عن طبيعة هؤلاء المستفيدين، سواء أكانوا أفراداً أم جماعات، أو كانوا هيئات ومؤسسات، وديدن تلك المرافق هو تقديم خدمات المعلومات وتهيئة سبل الوصول لمصادر المعلومات، والعمل على إتاحتها لهؤلاء

المستفيدين، فضلاً عن توفير المعلومات نفسها وتنظيمها وتقديمها خدمة ودعماً لمؤسسات المجتمع ولكل خطط وبرامج البحث والتطوير على كافة مستوياتها، وعملاً على تحقيق وإنجاح خطى التنمية الشاملة التي تسعى تلك المؤسسات إلى تحقيقها. ووعياً منها بأهمية المعلومات، وتقديراً منها كذلك لدور المكتبات ومرافق المعلومات في هذا الصدد، سعت كافة الدول إلى إنشاء أقسام أكاديمية بجامعاتها تدرس ذلك العلم الذي يؤهل خريجين كفيلين بتنظيم المعلومات وتفعيل دورها في المجتمع، ومؤهلين للعمل في تلك المرافق بكفاءة واقتدار. والمملكة العربية السعودية واحدة من الدول الحريصة على الأخذ بأسباب التقدم، والعاملة على تحقيق التنمية الشاملة في ربوعها، وقد وعي متخذوا القرار فيها دور تلك المرافق وأهميتها، فكان السعي لإنشاء أول قسم لعلم المكتبات والمعلومات منذ ما يزيد على ثلاثين عاماً[1]، تخللها إنشاء أقسام أخرى في جامعاتها المنتشرة في مناطق المملكة المختلفة ليصل عدد هذه الأقسام إلى خمسة أقسام أكاديمية يمنح بعضها درجة البكالوريوس فقط، ويمنح بعضها الآخر درجتى الماجستير والدكتوراه بجانب البكالوريوس.

وفي ظل ماتشهده المجتمعات من تغيرات، وماتعيشه من تحديات، ومايشهده مجال المكتبات والمعلومات من تطورات في بعديه الأكاديمي من ناحية، والعملي أو الميداني من ناحية أخرى، تأتي أهمية دراسة واقع برامج المؤسسات الأكاديمية التي تعني بتدريس هذا العلم، حيث يتم من خلال تلك الدراسات رصد مدى توافق برامج تلك المؤسسات مع التطورات الحديثة من ناحية، ومدى توافق محتوى مايتم تدريسه ومن انعكاسه على خريجي تلك الأقسام مع حاجات ومتطلبات مرافق المعلومات من ناحية أخرى، أو قل بالمنظور الاقتصادي مع حاجات سوق العمل.

وفي ظل اتساع مجال علم المكتبات والمعلومات، وتعدد القضايا التي يعالجها، فإنه من الصعوبة بمكان إجراء دراسة شاملة تحيط بكل القضايا والملابسات، وعليه تسعى الدراسة الحالية إلى التركيز على قضية واحدة من أهم القضايا التعليمية في التخصص، وهي قضية تعليم الفهرسة، وذلك لسببين أساسيين: السبب الأول أن الفهرسة بمدلولها العام تشمل جميع العمليات التي تتصل بتنظيم المعلومات وهو النشاط الذي الكفاية الأساسية والفريدة للمتخصصين في مجال المكتبات والمعلومات في البيئة الإلكترونية[2]. أما السبب الثاني الذي يدفع الباحث للتركيز على تعليم الفهرسة دون غيرها من الأنشطة أو العمليات الفنية التي تضطلع بها مرافق المعلومات، أن هذا النشاط هو من أكثر المجالات التي شهدت تغيرات جذرية في أبعادها التطبيقية في ظل التطورات التقنية الحديثة التي أحدثتها ثورة المعلومات والاتصالات[3].

ثانياً: مشكلة الدراسة وتساؤلاتها:

تثير التغيرات التي تحيط بمجال الفهرسة نتيجة للتطورات التقنية التي أحدثتها ثورة المعلومات والاتصالات وانعكاس أثر هذه التطورات على توجهات الأقسام الأكاديمية التي تضطلع بتعليم الفهرسة تساؤلات كثيرة حول مدى استجابة هذه الأقسام لهذه التطورات، وأثر هذه الاستجابة على محتوى ما يتم تدريسه في المقررات التي يتم تدريسها في هذه الأقسام، وهل مايتم تدريسه يتفق والحاجة الفعلية التي يتطلبها العمل الميداني الذي يمارسه الخريجون في مؤسسات ومرافق المعلومات في هذه الآونة التي يغلب عليها التعامل مع تقنيات المعلومات واستثمار إمكاناتها في الإعداد الفني لمصادر المعلومات وتنظيم المعلومات، وهل بالفعل يمكن القول- وباطمئنان- إن هذه الأقسام قادرة على تأهيل خريجيها للعمل في البيئة الإلكترونية التي تحيط بمؤسسات ومرافق المعلومات بكل مافيها من تحديات؟

هذه وغيرها تساؤلات لا تزال تبحث عن إجابات منهجية وليست متسرعة أو معتمدة على الخواطر والرؤى الشخصية وإنما إجابات منهجية تسهم - بلاشك - في استجلاء حقيقة وواقع محتوى البرامج التعليمية المتصلة بهذا المجال- أعني مجال الفهرسة - والتي تقدمها تلك الأقسام الأكاديمية، ومن ثم اتخاذ هذه الإجابات منطلقات للتعديل أو للتطوير إن كانت نتائجها تجسد عكس ماينبغي أن تكون عليه التوجهات السليمة، أو منطلقاً للدعم والمؤازرة إن كانت تجسد أننا نسير في الطريق السليم.

ولقد كانت حتمية الإجابة عن تلك التساؤلات هي الدافع القوي الذي أثار اهتمام الباحث لدراسة هذه القضية، ومحاول وضعها في سياقها المنهجي، وبخاصة أن ثمة ظواهر ومؤشرات كثيرة لا تخفى على المتتبع لأداء الغالبية العظمى من خريجي تلك الأقسام - ليس بالطبع بالمملكة العربية السعودية وحدها، بل من الأقسام المنتشرة في ربوع منطقتنا العربية - تؤكد أن المقررات الحالية التي تطرح في أقسام علوم المكتبات والمعلومات لاتتلاءم مع متطلبات سوق العمل، حيث غلبت الطابع التقليدي لمحتوى مايطرح فيها من مقررات، وافتقارها إلى الجانب العملي أو التطبيقي، ناهيك عن افتقارها إلى المعارف المتصلة بتقنيات المعلومات بشكل عام، وعدم تناولها للاتجاهات الحديثة في تنظيم المعلومات.

ثالثاً: أهداف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة إلى استكشاف وعي أقسام علوم المكتبات والمعلومات في المملكة العربية السعودية بطبيعة الدور الحالي للمفهرس في البيئة الإلكترونية، ومدى انعكاس هذا الوعي على معالجة قضايا الفهرسة وتنظيم مصادر المعلومات في سياق البرامج التي تقدمها، ثم محاولة التعرف على واقع تعليم الفهرسة بمعناها الشامل في سياق هذه البرامج، ومدى تغطيتها للتوجهات والتطورات الجارية. **ويمكن إيجاز هذه الأهداف في النقاط التالية:**

1- التعرف على طبيعة المقررات المخصصة لتدريس الفهرسة، من حيث عددها، وعدد وحداتها التدريسية، ونسبتها لإجمالي الوحدات التدريسية المعتمدة لتخرج الطلاب في هذه الأقسام.

2- التعرف على مدى تغطية قضايا الفهرسة في مقررات أخرى غير مباشرة في تلك البرامج.

3- التعرف على المستويات الدراسية التي تدرس فيها تلك المقررات، بمعنى المرحلة الدراسية التي تدرس فيها هذه المقررات.

4- التعرف على حجم الاهتمام بالجانب العملي أو التطبيقي كما تعكسه نسبة الوحدات الدراسية العملية المعتمدة مقارنتاً بالوحدات النظرية.

5- التعرف على مدى تحديد المتطلبات السابقة على دراسة هذه المقررات.

6- التعرف على المحتوى العلمي لهذه المقررات، ومدى اشتماله على التطورات الجارية في المجال.

7- التثبت من مدى الحاجة لوضع تصور أو برنامج مقترح يراعي الكفايات الحالية المطلوبة والمهارات الضرورية التي ينبغي للخريجين اكتسابها، وما هي الموضوعات والقضايا التي ينبغي أن يعالجا هذا البرنامج.

رابعاً: أهمية الدراسة:

تأتي هذه الدراسة في سياق دراسة شاملة[4] تعني باستكشاف مدى استجابة الأطراف المرتبطة بمجال الفهرسة للمتغيرات التي أفرزتها الأحداث والتطورات التقنية التي تحيط بالمجال منذ منتصف القرن العشرين ؛ ومن ثم تستمد هذه الدراسة أهمية من الأمور التالية:

- **الأول**: أهمية القضية التي تتناولها ؛ فإذا كانت التطورات الحديثة قد أفرزت كثيراً من التحديات التي أحاطت بالمهنة برمتها، وبمجال الفهرسة على نحو خاص، وأدت في مجملها إلى تغير دور المفهرسين، بل تهميش دورهم على حد ادعاء بعضهم، بل اختفاء هذا الدور تماماً والوصول إلى مرحلة الإحلال أو الاستبدال بغيرهم، فمن المهم بمكان معرفة نقاط التحول، وجبهات التغيير، ثم رصد واقع تعليم الفهرسة في سياق البرامج الدراسية لهذه الأقسام، مقارنة بواقعها في البرامج الدراسية لبعض المجتمعات المتقدمة.
- **الثاني**: أن هذه الدراسة تعد الأولى - حسب تتبع الباحث للإنتاج الفكري العربي - التي تتطرق لهذا الموضوع على نحو خاص بالرغم من مرور أكثر من ثلاثة عقود على إنشاء أول قسم بالمملكة العربية السعودية وتدريس مقررات الفهرسة في برامجه.
- **الثالث**: أن هناك مؤشرات للتطوير والتغيير في برامج وخطط الأقسام المختلفة التي ستشهدها الفترة القادمة، ومن ثم فإن هذه الدراسة ستضع أمام هذه الأقسام بعض البيانات التي يمكن أن تكون بمنزلة موجهات لها للتعرف على المجالات التي ينبغي أن تحظى بالاهتمام أكثر من غيرها.

خامساً: حدود الدراسة:

اتخذت الدراسة من الحدود التالية إطاراً لها :

1- **الحدود الموضوعية**: تقيدت الدراسة بتحليل جميع المقررات التي تدخل في إطار مجال الفهرسة بمعناها الواسع أو مقررات تنظيم المعلومات، على اختلاف مسمياتها، معنى ذلك أنها تشمل مقررات المجالات التالية: الفهرسة الوصفية أو الوصف الببليوجرافي، والفهرسة الموضوعية أو التحليل الموضوعي، والتصنيف، والتكشيف والاستخلاص، هذا بالإضافة إلى تحليل الأجزاء التي تعالج قضايا تتصل بالفهرسة في مقررات أخرى غير مقررات الفهرسة.

2- **الحدود المكانية**: تقيدت الدراسة ببرامج مرحلة البكالوريوس، وتركزت على تحليل المقررات التي تدرس في سياق برامج المرحلة الجامعية الأولى (البكالوريوس) في برامج دراسات المكتبات والمعلومات بجميع أقسام علوم المكتبات والمعلومات الأربعة بالجامعات السعودية، وهي: قسم علوم المكتبات والمعلومات بجامعة الملك سعود،

قسم علوم المكتبات والمعلومات بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، قسم المكتبات والمعلومات بجامعة الملك عبدالعزيز بجدة، وقسم المكتبات والمعلومات بجامعة أم القرى بمكة المكرمة. هذا بالإضافة إلى قسم المكتبات والمعلومات والوثائق بكلية الآداب التابعة لوكالة كليات البنات بوزارة التربية.

وقد استبعدت المقررات التي تدرس في سياق برامج الدراسات العليا لسببين: **أولهما**: قلة هذه البرامج ومن ثم قلة المقررات التي تقدم فيها، حيث تقدم في سياق برنامجي جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، وجامعة الملك عبدالعزيز فقط. **وثانيهما**: لقيام دراسة سابقة بتحليل واقع تلك البرامج[5].

3- **الحدود الزمنية**: تم تحليل المقررات الدراسية المقدمة في البرامج الدراسية الحالية للأقسام المختلفة وكما جاءت في الخطط الدراسية الرسمية لتلك الأقسام والمعتمدة من قبل الجامعات التابعة لها والمطبقة حتى بداية العام الجامعي الحالي 1426/1425هـ. والتزمت الدراسة بتحليل توصيفات تلك المقررات وكما جاءت في تلك الخطط، وهذا يعني أن الدراسة لم تلتزم بأية توصيفات غير مبينة في الخطط الرسمية لتلك الأقسام بإعتبارها لاتعكس الخطة المعتمدة من قبل الجامعة، وإنما بمنزلة اجتهادات فردية من قبل أعضاء هيئة التدريس ومن ثم تتغير بتغير القائمين على تدريسها.

سادساً: منهج الدراسة وإجراءاتها البحثية:

تتخذ الدراسة من المنهج الوصفي التحليلي أساساً لها، حيث يعني هذا المنهج بتشخيص الظواهر وتحليلها[6][7]. **ولجمع بيانات الدراسة حول القضايا المطروحة اتخذت الخطوات التالية**:

1- حصر الخطط الدراسية المعتمدة للأقسام في ضوء الحدود المكانية والزمنية المشار إليها.

2- تحديد المقررات التي تعالج قضايا الفهرسة سواء أكانت مقررات مباشرة أو غير مباشرة.

3- الحصول على توصيفات لهذه المقررات موضوع الدراسة.

4- تحليل محتويات هذه التوصيفات، والتعرف على القضايا التي تعالجها.

5- المقارنة بين هذه القضايا والموضوعات التي وردت في سياق التوصيفات بالاتجاهات الموضوعية التي رصدها الباحث من خلال مراجعته للإنتاج الفكري الأجنبي.

وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أن تركيز الباحث على تحليل توصيفات المقررات دون غيره من أساليب أخرى، استند إلى معيارين:

الأول: أن توصيفات المقررات التي تطرح في سياق البرامج الدراسية من العناصر التي نصت عليها معايير الاعتماد التي أقرتها إحدى المؤسسات المهنية المرموقة في المجال، حيث تصنف في أحد معاييرها على مايلي: «من الضروري توافر توصيف لكل مقرر يحدد محتوى المقرر وطبيعته وزاوية المعالجة فيه، وأن ينفذ هذا التوصيف وأن يراجع عند الضرورة، وأن يعكس في أية لحظة ما يقدم فعلاً في قاعة الدراسة[8]».

الثاني: أن تحليل توصيفات المقررات يعد من المناهج الثابتة في الإنتاج الفكري والذي اتبعته جل الدراسات السابقة التي عنيت بدراسة واقع تعليم الفهرسة أو غيرها من المجالات الأخرى.

سابعاً: معوقات الدراسة ومحدودياتها:

(أ) المعوقات: من أهم المعوقات التي واجهت الباحث في إجراء هذه الدراسة:

1- صعوبة حصول الباحث على الخطط الدراسية الكاملة من بعض الأقسام.

2- افتقار التوصيفات إلى الحدود الدنيا للمعيارية في الصياغة وعرض المحتوى، حيث يتراوح توصيف المقررات مابين سطرين وخمسة سطور إلى صفحتين أو ثلاثة من القطع المتوسط المليئة بالفقرات الإنشائية المطولة.

3- عدم وضوح الأهداف التي يسعى كل مقرر إلى تحقيقها والمفردات التي تعكس القضايا التي يتناولها، والمراجع والقراءات التي تساند المقررات.

(ب) المحدوديات: وتتمثل في.

1- كما أشرنا من قبل، تعد القضية موضوع اهتمام هذه الدراسة قضية متعددة الاتجاهات، وأن ثمة أربعة أطراف تتقاسم همومها وتطلعاتها. وهي: المؤسسات الأكاديمية، والمكتبات ومرافق المعلومات، والمؤسسات والجمعيات المهنية، والمتخصصون أنفسهم، وبالرغم من ذلك فإن الدراسة الحالية ركزت على فئة واحدة فقط، وهي المؤسسات الأكاديمية. ومن ثم يظل واقع الأطراف الثلاثة الأخرى بحاجة إلى دراسة منهجية.

2- اكتفت الدراسة باستنتاجاتها على مصدر واحد وهو الخطط الدراسية وتوصيف المقررات. ولم تستطلع آراء مدرسي هذه المقررات فيما يقدمونه من معالجات قد تمس أحد التطورات الحديثة التي أشارت الدراسة إليها.

ثامناً: مراجعة الإنتاج الفكري:

يلحظ المتتبع للإنتاج الفكري[9] حول قضية «تعليم الفهرسة» أن هذه القضية قد شغلت الباحثين والممارسين منذ فترة غير قصيرة، وتحديداً منذ بداية سبعينيات القرن العشرين المنصرم، غير أن معالجتهم لهذه القضية اتسمت في بدايتها بالدراسات النظرية دون التحليلية ووجهات النظر التي تدور حول بعض القضايا الفرعية المتصلة بهذه القضية، مثل قضايا أساليب التدريس والتدريبات العملية، وقواعد الفهرسة وفهرسة المواد غير الدراسية[10][11][12][13]، وآراء مدرسي الفهرسة ومديري أقسام الفهرسة حول تعليم الفهرسة ودور النظرية في هذا التعليم[14][15]، والتعريف ببعض البرامج التدريبية وتقييمها[16]، وبرامج التدريب أثناء الخدمة للمفهرسين[17]، والتعليم عن بعد[18].

وقد استمر هذا الاتجاه إلى بداية التسعينيات تقريباً، حيث بدأ التحول نحو معالجة القضية في سياق ما يدور حولها من تطورات أحدثتها ثورة الحاسبات وتقنيات المعلومات ثم أخيراً الإنترنت، حيث استهل عقد التسعينيات الميلادية بدراسة عن تعليم الفهرسة في عصر الحاسبات[19]، ودراسة أخرى عن تدريب غير المفهرسين[20]، ثم تبعتها دراسات أخرى عن التطورات الحديثة وضرورة إعادة النظر في برامج تعليم الفهرسة، والدور المتغير للمفهرسين في ظل هذه التغيرات[21][22]، وبخاصة الحاجة لبعض المهارات الإدارية[23].

وإذا كانت هذه الدراسات قد ركزت على الجوانب النظرية، فقد فرضت التطورات التقنية وما أحدثته من آثار على جميع أبعاد هذه القضية[24] على الباحثين أن يتجهوا لدراسة واقع البرامج الدراسية لمدارس المكتبات والمعلومات؛ بهدف استكشاف مدى تغطيتها للتوجهات الحديثة، ومعالجتها للقضايا الحيوية ذات الصلة. وقد بدأ هذا التوجه يتخذ خطوات عملية منذ منتصف التسعينيات الميلادية، مستمراً حتى وقت كتابة هذه الدراسة. وتجسد ذلك في مجموعة دراسات اتخذت من تحليل مقررات الفهرسة - وما يتصل بها من قضايا مباشرة - في برامج مدارس المكتبات والمعلومات المعتمدة من قبل الجمعية الأمريكية للمكتبات منهجاً لها.

وقد نشرت دستريتا ماك أليستر Desretta أولى هذه الدراسات في عام 1993، وحللت المقررات التي تدرس في سياق ست عشرة مدرسة[25]، ثم تبعتها بعد خمس سنوات،

وتحديداً في عام 1997، فيلوكسي Shery L.Vellucci، بتحليل مقررات الفهرسة في البرامج الدراسية لاثنتين وخمسين مدرسة[26]، ثم قامت جودي سبيلان في عام 1999 بتحليل مقررات الفهرسة في ست وخمسين مدرسة[27]، وفي بداية عام 2000 راجع دانيال جودري Joudry برامج ثمان وأربعين مدرسة[28]، وفي عام 2002 نشرت دراستان، أعدت أولاهما انجريد سي يي Ingrid Hsieh-Yee وقامت بتحليل البرامج الدراسية لسبع وأربعين مدرسة[29]، أما الثانية الأخيرة فقد أعدها تايمن بارك Taemin Park[30]، وركز فيها على التعرف على موقع معالجة المصادر الإلكترونية في مقررات تعليم الفهرسة في برامج خمس وأربعين مدرسة من مدارس دراسات المكتبات والمعلومات.

ومن خلال تتبع النتائج التي أثمرت عنها أي من تلك الدراسات يمكن رصد التوجهات التالية التي تعكس في جوهرها أوجه الاهتمام بهذه القضية في سياقها البحثي من ناحية، كما تصور واقع التعامل معها في سياقها التعليمي في تلك المجتمعات من ناحية ثانية:

أولاً: - تتراوح نسبة المدارس التي تقدم مقررات الفهرسة ضمن برامجها بين 83% و 100% من مجموع المدارس التي أجريت عليها دراسات في هذا الصدد.

ثانياً: رغم ارتفاع معدل اعتبار مقررات الفهرسة من المتطلبات أو المقررات الإجبارية إلا أن ثمة اتجاهاً لانخفاض هذا المعدل، حيث انخفضت النسبة من 63% (عام 1997) إلى 55% (عام 1999)، ثم 40%(2000)، ثم 53%(2002)، وهو توجه رثاه كثير من الباحثين، بل مدرسي الفهرسة وطلابها وممارسيها[31][32].

ثالثاً: هناك تشابه واضح بين برامج المكتبات والمعلومات في القضايا التي تطرح في سياق مقررات الفهرسة.

رابعاً: هناك توجه واضح من قبل برامج دراسات المكتبات والمعلومات لتطوير مقررات الفهرسة، وقد اتخذت اتجاهات التطوير ثلاثة اتجاهات أساسية: تمثل أولها في إعادة النظر في المقررات التقليدية، كالفهرسة الوصفية والتصنيف والفهرسة الموضوعية، وتمثل الثاني في تضمين البرامج مقررات جديدة مستقلة عن فهرسة موارد الإنترنت، وماوراء البيانات. أما الثالث فتمثل في استبدال المقررات التمهيدية في الفهرسة والتصنيف بمقررات ترد عادة تحت مسمى تنظيم المعلومات تعالج الأساسيات في المجال.

خامساً: هناك قدر من التداخل أو قل التكامل بين مقررات الفهرسة وما وراء البيانات، حيث إن هناك موضوعات مشتركة يتم معالجتها من قبل كلا الفئتين من المقررات.

سادساً: هناك مستويات متعددة لمعالجة قضايا ما وراء البيانات، تبدأ من التعريف بمعايير ما وراء البيانات، والتركيز على معيار مجموعة دبلن الأساسية، أو ما يعرف بمعيار «دبلن كور Dublin Core»، وتنتهي بقضايا فنية دقيقة كقضايا التشغيل المتداخل.

سابعاً: هناك اهتمام واضح بتعليم المهارات الإدارية، ومهارات الاتصالات الشخصية.

وإذا كانت هذه الدراسات تكلفت برصد واقع تعليم الفهرسة في برامج دراسات المكتبات والمعلومات خارج الحدود الجغرافية للعالم العربي - وبخاصة في الولايات المتحدة الأمريكية، فماذا عن واقعها في العالم العربي؟؟

إن أول مايبدو لنا تجاه هذه القضية أنها لم تحظ بالقدر الكافي من الاهتمام المباشر للباحثين، ولم تفرد لها سوى قلة من الجهود المستقلة، وإنما جاءت معالجتها في سياق دراسات عامة تناولت قضية تعليم المكتبات والمعلومات في العالم العربي، أو في حدود دولة معينة، وقد مثل ذلك دراسة كل من: الحلوجي[33]، وعبدالله الشريف[34]، وأسامة السيد محمود[35]، وسعد الهجرسي[36][37] للواقع في العالم العربي بشكل عام، ودراسة سريع السريع[38]، وعبدالله العيسى للوضع في السعودية[39]، وثروت الغلبان للوضع في مصر[40]، ونعيمة زورقي للوضع في سلطنة عمان[41].

أما الدراسات التي اتخذت من «الفهرسة» مرتكزاً مباشراً لها، فمن الملاحظ أنها اتجهت في مجملها لمعالجة الجوانب التعليمية أو التدريسية المتصلة بهذه العملية ويمكن تقسيم هذه الدراسات حسب قربها المباشر وغير المباشر بالدراسة الحالية، وحسب رؤى القائمين على إعدادها إلى ثلاث فئات جاءت على النحو التالي:

الفئة الأولى، دراسات نظرية تستطلع الاتجاهات الحديثة وما ينبغي أن تركز علية أقسام علوم المكتبات عند تقديمها لمقررات الفهرسة، وتمثل هذه الفئة دراستان، دراسة نبيلة خليفة جمعة[42] التي تناولت فيها الاتجاهات الحديثة في تدريس مقررات الفهرسة، كما تناولت وضع الفهرسة في المكتبات ومراكز المعلومات العربية ومدى الحاجة إلى مفهرسين أكفاء، مشيرة إلى بعض التوجهات التي تلقي على أقسام علوم المكتبات والمعلومات العربية مسؤولية تأهيل المفهرسين وتزويدهم بالمعارف والمهارات اللازمة لممارسة الفهرسة في البيئة الحديثة. ثم تتبعها دراسة إيمان فاضل السامرائي[43] التي تهدف إلى التأكيد على أهمية معاهد علوم المكتبات والمعلومات العربية في الإسهام الفاعل والمطلوب في تطوير وتغيير الرؤية والفلسفة التقليدية لإعداد المفهرسين، التي استمرت طوال عقود عدة من القرن الماضي، نحو الصورة الجديدة والمنظور الحديث للمفهرس العربي، لتمكنه من مواجهة

متطلبات ومستلزمات البيئة التكنولوجية الحديثة في المكتبات، وذلك من خلال عرض لتجربة إحدى معاهد التدريس والتدريب العربية في هذا المجال. وهو تخصص إدارة المكتبات والمعلومات في جامعة البلقاء التطبيقية بالأردن في تدريس مقرر الفهرسة الآلية المحوسبة.

أما الفئة الثانية فهي دراسات تركز على الجوانب التدريسية من وجهتي نظر مختلفتين، الأولى اتجهت لتقديم منظومة تعليمية لتدريس فهرسة المواد غير الكتب، وتمثلها دراسة مجدي عبدالبديع[44]، والثانية وجهة نظر تجريبية تمثلت في دراسة حسناء محجوب[45]، التي حاولت التثبت تجريبياً من أثر تدريس القواعد الأنجلو أمريكية للفهرسة على مستوى المفهرس في ظل النظم الآلية المتكاملة، ومن ثم التعرف على مدى الحاجة لتعلم أو تدريس الفهرسة في ظل الاعتماد على هذه النظم، وقد ثبت من الدراسة أن هناك فروق واضحة بين من درسوا قواعد الفهرسة ومن لم تتح فرصة دراستها عند ممارستهم للفهرسة الآلية باستخدام أحد النظم الآلية، وكانت الفروق لصالح من درسوا تلك القواعد، ومن ثم انتهت الدراسة للوصية بضرورة تدريس تلك القواعد ضمن وحدات مقرر الفهرسة في المؤسسات الأكاديمية.

أما الفئة الثالثة، وهي الدراسات ذات الاتصال المباشر بالدراسة الحالية، أي الدراسات التي تركز على التعرف على واقع تعليم الفهرسة في أقسام علوم المكتبات العربية. ولم يثبت للباحث سوى دراسة واحدة في هذا الصدد، وهي دراسة محمد فتحي عبدالهادي[46]، التي تناول فيها واقع مقررات الفهرسة والتصنيف في البرامج الدراسية لسبعة من أقسام المكتبات والمعلومات المصرية، بهدف التعرف على مدى ملاءمتها لاحتياجات العمل الفني في البيئة الإلكترونية، فضلاً عن التعرف على برامج التدريب والتنمية المهنية للمفهرسين. وقد تبين من هذه الدراسة أن الطابع النظري هو الغالب في تدريس مقرراتها في سبع أقسام للمكتبات والمعلومات بالجامعات المصرية. كما تبين منها عدم وجود مقرر يتعلق بالاستخدام الآلي في المعالجة الفنية للمعلومات عموماً أو في أي من جوانبها مما يعكس النظرة التقليدية في البرامج الدراسية للفهرسة والتصنيف. وأن المقررات تركز على الأساسيات وقواعد الفهرسة، وقليلاً ما تتعرض المقررات للفهرسة المقروءة آلياً.

ومن خلال العرض السابق للدراسات التي اهتمت بقضية الفهرسة في العالم العربي يتضح أن هذه الدراسات لا تفي مطلقاً بإعطاء صورة صادقة أو مكتملة تجسد هذا الواقع

والكشف عن حقيقته. من هنا تأتي أهمية هذه الدراسة في استكشافها لواقع هذه القضية في حدود بعد جغرافي واحد يمثل جزءاً كبيراً وهاماً على خريطة العالم العربي، ومن ثم فالمجال لا يزال مفتوحاً للمزيد من الجهود التي تتناول القضية في أبعاد جغرافية حتى تكتمل صورة هذا الواقع، وتتجسد كل حقائقه أمام مبادرات وجهود التطوير، ومن ثم انطلاق هذه المبادرات من أرض صلبة وليس من فراغ يملؤه الخيال.

تاسعاً: نتائج الدراسة ومناقشتها:

نعرض في هذا الجزء من الدراسة نتائج تحليل مقررات الفهرسة في برامج أقسام المكتبات والمعلومات بالجامعات السعودية، مع مناقشة هذه النتائج في ضوء التساؤلات التي تم طرحها في بداية الدراسة، ولكن قبل عرض هذه النتائج يحسن أن نقدم تعريفاً مختصراً بكل قسم من الأقسام التي دخلت في سياق الدراسة:

1- قسم المكتبات والمعلومات - جامعة الملك عبدالعزيز:

يعد هذا القسم أول قسم من أقسام المكتبات التي تم إنشاؤها بجامعات المملكة، وقد أنشئ في العام الدراسي 1394/93هـ. بكلية الآداب والعلوم الإنسانية، وقد بدأت الدراسة فيه بنظام السنوات الدراسية، ثم إلى نظام المستويات أخيراً، ويحتاج الطالب إلى أن يكمل 134 ساعة من أجل الحصول على الدرجة الجامعية.

2- قسم المكتبات والمعلومات - جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية:

أنشئ هذا القسم في العام الجامعي 1395/94هـ بكلية اللغة العربية، ثم نقل إلى كلية العلوم الاجتماعية في عام 1401/1400هـ، ويتبع القسم نظام السنوات الدراسية حيث تقسم السنة إلى فصلين دراسيين، ويحتاج الطالب إلى أن يكمل 174 ساعة من أجل الحصول على درجة البكالوريوس، منها 118 ساعة في علوم المكتبات والعلوم المساندة، و56 ساعة في الموضوعات الدينية واللغوية والاجتماعية والتربوية.

3- قسم علوم المكتبات والمعلومات - جامعة الملك سعود:

أنشئ هذا القسم عام 1407/1406هـ بكلية الآداب، وتسير الدراسة فيه حسب نظام المستويات الدراسية، ويتعين على الطالب أن ينهي ما مجموعه (128) ساعة دراسية للتخرج.

4- قسم المكتبات والمعلومات - جامعة أم القرى :

أنشئ هذا القسم في العام الدراسي 1408/1407هـ بكلية العلوم الاجتماعية، كان على الطالب أن يكمل 135 ساعة دراسية معتمدة من أجل التخرج، رفعت لتصل إلى 135 في الخطة الجديدة التي أقرت من بداية العام الحالي 1426/25هـ

5- قسم المكتبات والمعلومات والوثائق - وكالة كليات البنات بوزارة التربية والتعليم :

أنشئ هذا القسم في العام الدراسي 1405/1404هـ، ويتبع القسم الآن نظام المستويات الدراسية، وتحتاج الطالبة إلى أن تكمل 190ساعة من أجل التخرج، منها 107 ساعات في علوم المكتبات والعلوم المساندة، و83 ساعة في العلوم الدينية واللغوية والسلوكية والتربوية.

أ- واقع تدريس الفهرسة في برامج المكتبات والمعلومات السعودية .

أ/ 1- مكانة مقررات الفهرسة في برامج دراسات المكتبات والمعلومات :

يصور الجدول التالي رقم (1) مقررات الفهرسة في سياق برامج الأقسام المختلفة، ويتضح منه ما يلي:

جدول رقم (1) المقررات المباشرة في الفهرسة

الجامعات	المقررات			نسبة الوحدات إلى الوحدات الكلية للبرنامج		نسبة الوحدات إلى الوحدات الكلية للمواد التخصصية	
	ع المقررات	ع الوحدات الدراسية المعتمدة	س الوحدات الدراسية	عدد الساعات	النسبة	عدد الساعات	النسبة
جامعة الملك سعود	4	12	3	128	%9,38	99	%12,12
جامعة الإمام محمد بن سعود	9	31	3,44	174	%17,81	118	%26,27
جامعة الملك عبدالعزيز	4	12	3	134	%8,96	94	%12,77
جامعة أم القرى	4	11	2,75	135	%8,15	102	%10,78
كليات البنات	5	17	3,4	190	%8,95	107	%15,88
المجموع الكلي	26	77	**	761	**	520	**
المتوسط	5,2	15,4	3	**	%10,12	**	%14,81

(أ) من الواضح أن مقررات الفهرسة وجدت في جميع برامج أقسام علوم المكتبات والمعلومات بالجامعات السعودية، وقد بلغ المجموع الكلي للمقررات التي تطرح في هذا الصدد ستة وعشرين مقرراً، وبعدد يتراوح بين أربعة مقررات وتسعة مقررات،

وبمتوسط خمسة مقررات في البرنامج الواحد، باستثناء برنامج جامعة الإمام الذي وصل عدد مقررات الفهرسة فيه إلى تسعة مقررات. ويمكن إرجاع ارتفاع عدد مايقدم لهذا البرنامج إلى عاملين أساسين: يتمثل أولهما في مبدأ تقسيم المقررات الذي تتبعه خطة الدراسة بالقسم؛ حيث تقسم بعض المواد إلى جزأين، كالفهرسة الوصفية - مستوى أول، والفهرسة الوصفية - مستوى ثان، وكذا بالنسبة للتصنيف. ويتمثل ثانيهما في انفراد برنامج الدراسة بهذا القسم ببعض المقررات التي لا تتوافر بالأقسام الأخرى، كما سيتضح ذلك في فقرة لاحقة.

وبمقارنة متوسط عدد المقررات المقدمة في برامج هذه الأقسام (5,2) بنتائج الدراسة السابقة لبرنامج دراسات المكتبات بالجامعات الأمريكية، يتضح لنا أن مايقدم من مقررات الفهرسة في سياق برامج جامعاتنا السعودية جاء أكثر مما يقدم ببرامج تلك الجامعات الأمريكية؛ إذ تراوح بين 3,9 في دراسة انجريد[47]، و 4 في دراس سبيلان[48]، 4,15 في دراسة جودي[49]- أي بمتوسط أربعة مقررات تقريباً، وإذا أخذ في الحسبان أن هذه الدراسات صورت الموقف في نهاية التسعينيات، فإن هذا المتوسط يقل عن متوسط المقررات التي كانت تقدم في برامج تلك الجامعات الأمريكية خلال ثمانينيات القرن العشرين والتي وصل فيها متوسط المقررات إلى سبعة مقررات تقريباً للبرنامج الواحد[50]، وهي نتيجة يعتقد الباحث أنها قد تغيرت الآن في ظل الاتجاه نحو تقليص عدد المقررات في هذا المجال، كما أشرنا إليه من قبل، وخصوصاً أن هذه الدراسة تصف الموقف في الثمانينيات الميلادية.

(ب) قدمت مقررات الفهرسة في برامج الأقسام المختلفة بالجامعات السعودية بمتوسط ساعات أو وحدات دراسية يصل إلى ثلاث ساعات تقريباً، بمعنى أن مجمل مايقدم لدراسة هذه المقررات وصل إلى سبع وسبعين ساعة دراسية معتمدة. ويمثل مجمل الوحدات الدراسي التي خصصت لهذه المقررات ما نسبته نحو 10,12% من مجمل الوحدات الدراسية المعتمدة للتخرج في أي من هذه الأقسام، كما تمثل مانسبته نحو 15% من مجمل الساعات الدراسية المعتمدة لدراسة المقررات التخصصية في مجال المكتبات والمعلومات وبمعدل يتراوح بين 8,95-17,81 ساعة لمجمل ساعات المواد التخصصية. ويستثني من ذلك برنامج الدراسة بجامعة الإمام التي ارتفعت فيه نسبة

تمثيل مقررات الفهرسة سواء لمجمل الساعات الدراسية للبرنامج أو لمجمل الساعات الراسية المعتمدة للمواد التخصصية، ولتصل إلى 17,81% للأولى، وإلى 26,27% للثانية - أي مجمل ساعات المواد التخصصية.

ومما يلفت الانتباه أن متوسط نسبة التمثيل هذه والتي تعكس مدى الاهتمام الذي توليه البرامج لهذه المقررات تبدو متقاربة من نسبة تمثيل هذه المقررات في برامج دراسات المكتبات والمعلومات بالجامعات الأمريكية في الثمانينيات الميلادية، والتي تبين أنها تصل إلى نحو 16% ثلاثين برنامجاً من هذه البرامج[51].

(ج) إذا كانت قضايا الفهرسة قد خصصت لها مقررات مستقلة ومباشرة، على النحو الذي رأينا أبرز ملامحه في الفقرة السابقة، فمن الملاحظات الجديرة بالإشارة هنا أن بعض القضايا المتصلة بالفهرسة أو الإعداد الفني لمصادر المعلومات أو تنظيم المعلومات بشكل عام قد عولجت بشكل غير مباشر في سياق بعض المقررات الأخرى التي تطرح بهذه البرامج - كما يبينها الجدول رقم (2)- وقد بلغ عدد هذه المقررات ثمان وعشرين مقرراً، وبمعدل خمسة مقررات في البرنامج الواحد ومتوسط يتراوح بين مقررين اثنين وثمانية مقررات.

ومن الواضح أن برنامج الدراسة بجامعة أم القرى يعد من أكثر البرامج التي عولجت فيها بشكل غير مباشر بعض قضايا الإعداد الفني لمصادر المعلومات؛ حيث تبين أن عدد المقررات التي عالجت قضايا الإعداد الفني لمصادر المعلومات بشكل غير مباشر وصل إلى تسعة مقررات، ثم جاء قسم علوم المكتبات بجامعة الملك سعود بعد برنامج جامعة أم القرى في هذا التوجه. أما أقل البرامج في هذا الاتجاه فيمثله برنامج الدراسة بجامعة الإمام

ويمكن تفسير ارتفاع نسبة معالجة قضايا الفهرسة في مقررات غير مباشرة في قسم المكتبات بجامعة أم القرى في ضوء منهجية توزيع العمليات الفنية لمصادر المعلومات بين أكثر من محور موضوعي من محاور الخطة التي استند إليها في تطوير البرنامج أو الخطة الدراسية للقسم؛ إذ توزعت العمليات الفنية لمصادر المعلومات بين محور المعالجة الفنية كمحور رئيسي تقع فيه هذه المقررات، ومحوري تقنيات المعلومات وإدارة نظم وخدمات المعلومات[52].

جدول رقم (2) المقررات غير المباشرة في الفهرسة

الجامعات	المقررات			نسبة الوحدات إلى الوحدات الكلية للبرنامج		نسبة الوحدات إلى الوحدات الكلية للمواد التخصصية	
	ع المقررات	ع الوحدات الدراسية المعتمدة	م الوحدات الدراسية	عدد الساعات	النسبة	عدد الساعات	النسبة
جامعة الملك سعود	7	21	2,71	128	%16,41	99	%21,21
جامعة الإمام محمد بن سعود	2	6	3	174	%3,45	118	%8,58
جامعة الملك عبدالعزيز	4	12	3	134	%8,96	94	%12,77
جامعة أم القرى	9	23	2,56	135	%17,04	102	%22,55
كليات البنات	5	14	2,8	190	%7,37	107	%13,08
المجموع الكلي	27	76	**	761	**	520	**
المتوسط	5,4	15,2	2,81	**	%9,99	**	%14,62

ولكن يلاحظ أن متوسط الساعات التي خصصت للمقررات التي تناولت هذه القضايا كان أقل من متوسط عدد الساعات التي عالجتها بشكل مباشر؛ إذ وصل هذا المتوسط إلى 2,81 في مقابل ثلاث للمقررات المباشرة، وقد يرجع ذلك لطبيعة المواد التي عالجت هذه القضايا كما سيتبين لنا في فترة لاحقة. ومن اللافت للانتباه كذلك أن نسبة تمثيل المقررات التي عالجت قضايا الفهرسة بشكل غير مباشر إلى المجموع الكلي للساعات المعتمدة سواء للبرنامج بشكل عام أو للمواد التخصصية، تقترب من واقع نسبة التمثيل للمواد المخصصة لقضايا الفهرسة دون غيرها من قضايا؛ إذ وصلت إلى نحو 10% بالنسبة لنسبتها لمجموع الساعات الكلية المعتمدة لدراسة البرنامج، ونحو 15% منسوبة إلى المجموع الكلي للسعات الدراسية المخصصة للمقررات التخصصية.

أ/ 2- النظرية مقابل التطبيق لمعالجة قضايا الفهرسة :

إن قضية النظرية في مقابل التطبيق من أكثر القضايا التي أثير حولها جدل كبير بين أوساط المهتمين بتعليم الفهرسة، وانقسمت وجهات النظر حول هذه القضية بين داع للتركيز على الجوانب التطبيقية والتدريبات، وبين مؤيد للمعالجة المتوازنة للأسس النظرية والممارسات التطبيقية(35)، (45)، (55)، مع غلبة تأييد رأي أصحاب التوجه الأول، وإن كان هناك من رأى التوفيق بين الرأيين(56):

ويصور الجدول رقم (3) واقع هذه الممارسة في برامج دراسات المكتبات بجامعات المملكة، ويتضح منه ما يلي:

(أ) غلبة المعالجة النظرية لقضايا الفهرسة ؛ إذ توزعت الساعات الدراسية المعتمدة لتدريس هذه القضايا بين 60,64% للساعات النظرية، في مقابل 39,36% للتطبيقات العملية،

(ب) تراوحت نسبة الساعات النظرية بين 50% كحد أدنى، و 71% كحد أعلى، وفي مقابل ذلك تراوحت نسبة الساعات العملية بين 50% كحد أعلى، 28,57% كحد أدنى. ويعد برنامج الدراسة بجامعة الملك عبدالعزيز أكثر البرامج التي ركزت على الساعات النظرية على حساب الساعات التطبيقية. وهناك قسمان جعلا المعالجة النظرية مساوية للمعالجة التطبيقية، وهما قسما جامعة الملك سعود، وأم القرى.

جدول رقم (3) طبيعة تناول تدريس مقررات الفهرسة المباشرة

الجامعات	ع المقررات	عدد الوحدات		وحدات نظرية		وحدات تطبيقية	
		الفعلي	المعتمد	العدد	النسبة	العدد	النسبة
جامعة الملك سعود	4	16	12	8	%50	8	%50
جامعة الإمام محمد بن سعود	9	31	31	21	%67,74	10	%32,26
جامعة الملك عبدالعزيز	4	14	12	10	%71,43	4	%28,57
جامعة أم القرى	4	16	11	8	%50	8	%50
كليات البنات	5	17	17	10	%58,82	7	%41,18
المجموع الكلي / المتوسط	26	94	83	57	%60,64	37	%39,36

(ج) وعند تناول قضايا تتصل بالإعداد الفني لمصادر المعلومات في مقررات غير مخصصة للفهرسة، بدا واضحاً - كما يصور ذلك الجدول رقم (4)- أن المعالجة النظرية هي الغالبة، حيث بلغت نسبتها 57% في مقابل 25% للمعالجة التطبيقية، مما يعطي مؤشراً إلى أن الهدف من هذه المعالجات غير المباشرة جاء لأغراض الإحاطة وليس لإكساب مهارات فنية محددة ؛ إذ تبين أن المعالجة التطبيقية لم تتح إلا في برنامجين فقط هما قسما علوم المكتبات والمعلومات بجامعتي الملك سعود، وبنسبة 34,78%، وأم القرى، بنسبة 42,42%، أما الأقسام الثلاث الباقية فكانت المعالجة النظرية فيها هي الأساس.

ويشكل عام يرى الباحث أن واقع توزيع الوحدات الدراسية بين النظرية والتطبيق يعكس ظاهرة غير صحية، لأن الهدف الأساسي من تدريس هذه المقررات يتجه لتعليم

المهارات العملية، وليس فقط اكتساب المعارف النظرية، صحيح أن تحصيل المعارف مهم، ولكن طبيعة العمل الميداني في مجال تنظيم المعلومات تتطلب تسلح الممارس بالقدرات العملية الكافية على المعالجة الفنية لمصادر المعلومات. وبما أن الأساس النظري لهذه الممارسات العملية أمر ضروري، فينبغي عدم تجاهل هذا الجانب، ولكن لاينبغي أن يكون على حساب التطبيقات العملية.

جدول رقم (4) طبيعة تناول تدريس مقررات الفهرسة غير المباشرة

الجامعات	ع المقررات	عدد الوحدات		وحدات نظرية		وحدات تطبيقية	
		الفعلي	المعتمد	العدد	النسبة	العدد	النسبة
جامعة الملك سعود	7	23	19	15	%65,21	8	%34,78
جامعة الإمام محمد بن سعود	2	6	6	6	%100	–	–
جامعة الملك عبدالعزيز	4	12	12	12	%100	–	–
جامعة أم القرى	9	33	23	19	%57,58	14	%42,42
كليات البنات	5	14	14	14	%100	–	–
المجموع الكلي / المتوسط	27	88	74	66	%75	22	%25

أ/ 3- المستويات التي تقدم فيها مقررات الفهرسة :

يبين الجدول التالي رقم (5) توزيع مقررات الفهرسة على المستويات الدراسية التي تدرس فيها، ويتضح منه مايلي:

(أ) توزعت المقررات المخصصة للفهرسة علي جميع المستويات الدراسية، باستثناء المستوى الأول الذي عادة مايخصص لأكبر نسبة من المواد غير الخصصية كمتطلبات الجامعة أو الكلية. كذلك يتضح أن المستويين الثالث والرابع- اللذين عادة ما يمثلان السنة الجامعية الثانية بالنسبة للطالب - كانا من أكثر المستويات الدراسية التي طرحت فيها مقررات الفهرسة، إذ طرح فيهما ما يقرب من نصف هذه المقررات (46,15)، ووصلت نسبة ماقدم في المستوى الرابع إلى %26,92، وفي المستوى الثالث إلى 19,23، أما أقل المستويات الدراسية التي طرحت بها مقررات هذا المجال فكان المستوى الثامن ؛ حيث طرح فيه مقرر واحد من مجموع المقررات.

جدول رقم (5) المستويات التي تدرس فيها مقررات الفهرسة المباشرة

الجامعات	ع المواد	المستويات الدراسية							
		الأول	الثاني	الثالث	الرابع	الخامس	السادس	السابع	الثامن
جامعة الملك سعود	4		×	×	×		×	×	
جامعة الإمام محمد بن سعود	9		×	××	×	××		××	×
جامعة الملك عبدالعزيز	4		×	×	×		×		
جامعة أم القرى	4		×		××			×	
كليات البنات	5		×	×	××		×		
المجموع	26	-	4	5	7	2	3	4	1
النسبة	**	0,00	%15,38	%16,23	%26,92	%7,69	%11,54	%15,38	%3,25

(ب) على الرغم من أن طرح المقررات على المستويات الدراسية المختلفة يجب أن يستند إلى ضوابط ومعايير علمية مستمدة من طبيعة ومحتوى كل مقرر وعلاقته بالمقررات الأخرى- السابقة عليه واللاحقة به - والحاجة إلى معرفة مسبقة بخلفيات أو أسس علمية ينبني عليها محتوى هذا المقرر أو فيما يعرف بالمتطلبات السابقة Prerquisites، يبدو أن هناك قدراً من التفاوت بين الأقسام في طرحها للمقررات المتصلة بهذا المجال، ففي الوقت الذي تطرح إحدى المواد في مستوى أولي لأحد الأقسام، تطرح فيه نفس المادة في مستوى متقدم في قسم آخر، فعلى سبيل المثال، يطرح مقرر التصنيف في المستوى الثالث في أحد البرامج، في حين يطرح في المستوى الرابع في برنامج آخر، وبل في المستوى السادس في برنامج ثالث - وكذا مقرر التكشيف والاستخلاص، إذ يطرح في المستوى الرابع في أحد البرامج، في حين يطرح في المستوى السابع في برنامج آخر.

(ج) أما بالنسبة لمعالجة قضايا الإعداد الفني في المقررات القريبة أو غير المباشرة- الجدول رقم (6)- فمن الواضح أنها تركزت على مقررات تطرح في مستويين متباعدين، أحدهما أولي - المستوى الأول، والآخر متقدم - المستوى السادس، حيث استوعب الأول مانسبته 22,22% من مجموع هذه المقررات، واستوعب الثاني - أي المستوى السادس- مانسبته 26,63% من مجمع المقررات غير المباشرة.

جدول رقم (6) المستويات التي تدرس فيها مقررات الفهرسة غير المباشرة

الجامعات	ع المواد	المستويات الدراسية							
		الأول	الثاني	الثالث	الرابع	الخامس	السادس	السابع	الثامن
جامعة الملك سعود	7	×	×			××	×	××	
جامعة الإمام محمد بن سعود	2	×					×		
جامعة الملك عبدالعزيز	4	×		××			×		
جامعة أم القرى	9	××		××	×	×	××		×
كليات البنات	5	×			×		×××		
المجموع	27	6	1	4	2	3	8	4	1
النسبة	**	%22,22	%3,70	%14,81	%7,41	%11,11	%28,63	%7,41	%3,70

ويعكس الشق الأول من هذه الظاهرة، طبيعة المعالجة التي تتم لقضايا تتصل بالإعداد الفني لمصادر المعلومات من جانب مقرر غير مباشر، حيث يمكن القول أنها تأتي لمعالجة تمهيدية شاملة تعرف بالمبادئ العامة أو الأساسيات، ولعل المقررات المدخلية أو التمهيدية مثل «المدخل إلى علم المكتبات والمعلومات» أو «مقدمة في علم المكتبات والمعلومات» هي التي تتكفل بتقديم هذه النظرية العامة في سياق معالجتها للإطار العام للتخصص والتعريف بماهيته، وموضوعه، ووحداته، وغير ذلك من قضايا مهمة يرجى أن توضح للطلاب الجدد الملتحقين بأقسام علوم المكتبات والمعلومات[57]. أما الشق الثاني للظاهرة فيعكس تناولها قضايا الفهرسة من الناحية التقنية والتي عادة ما تتصل بمقررات خصصت لهذا الغرض، ومثال ذلك برنامج جامعة أم القرى الذي تضمنت مواد تدخل في محور مقررات التقنية، معالجة بعض قضايا الفهرسة - وإن كانت معالجتها عادة ماتتم بشكل نظري.

أ/ 4- مقررات الفهرسة بين المسمى والمحتوى :

يلقي هذا الجزء الضوء على مسميات المقررات المخصصة للفهرسة ومعدلات تكرارها بين برامج الأقسام المختلفة، والقضايا المحورية التي عالجتها هذه المقررات والتي وردت في سياق توصيفاتها.

أولاً : مسميات المقررات :

يبين الجدول التالي رقم (7) توزيع المقررات المخصصة للفهرسة من حيث توزيعها على الفئات الموضوعية، ومنه يتضح ما يلي:

(أ) وزعت مقررات الفهرسة على ثمانية مجالات موضوعية رئيسة، جاء في مقدمتها مجال الفهرسة الوصفية، الذي ضم مايزيد على ثلث المقررات المطروحة في هذه البرامج - ثماني مقررات (34,61% من المجموع الكلي للمقررات)، ثم مجال التصنيف، الذي ضم ستة مقررات وبنسبة 23,08% من مجموع المقررات. وقد جاءت المقررات التي شملها مجال الفهرسة في ستة مسميات هي: الفهرسة الوصفية وتكرر مرة واحدة، ثم ثلاثة مقررات بمسميات متشابهة تكرر اثنان منها مرتين وهما: الفهرسة الوصفية (1)، والفهرسة الوصفية (2) وتكررا في برنامجي جامعة الإمام، وكليات البنات، وثلاثة مقررات أخرى لم يتكرر أي منها في أي من الأقسام الأخرى وهي: الفهرسة فقط، وورد ضمن برنامج جامعة الملك عبدالعزيز، والفهرسة الوصفية (3) وقد جاء ضمن برنامج كليات البنات فقط، والفهرسة التحليلية وجاء في برنامج جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية. أما مقررات التصنيف فقد جاءت في أربع فئات: التصنيف (عام)، والتصنيف (1)، والتصنيف (2)، والتصنيف المقارن.

(ب) برغم تطبيقات المسميات بالنسبة لمقررات الفهرسة، إلا أن المحتوى مختلف بالنسبة لهذه المقررات الثلاث؛ ففي الوقت الذي يُنص في برنامج جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية على أن مقرر الفهرسة (1) يعالج بالإضافة إلى المقدمات والأساسيات المتصلة كمكان دراسة الفهرسة في علوم المكتبات، وأشكال الفهارس ووظائفها، قضيتين فنيتين هما:

1- قواعد الوصف الخاصة - (وفق قواعد التقنين الدولي)- الخاصة بالكتب، وتحديداً القواعد الخاصة بالحقول الثلاثة الأولى التي ترد في بطاقة الوصف (العنوان وبيانات المسؤولية، الطبعة، وبيانات النشر والتوزيع).

2- المداخل بالنسبة للأشخاص.

أما مقرر الفهرسة (2)، فهي استكمال لسابقتها، أي تعالج القواعد الباقيات - أي الخاصة بالحقول المكملة؛ من حقل الوصف المادي إلى حقل الترقيم الدولي الموحد للكتب. وبالنسبة للمداخل تعالج المداخل الخاصة بالهيئات والإحالات وسجلات الاستناد[58]. أما بالنسبة لمقرر الفهرسة (1) في برنامج كليات البنات، فيشار إلى أنه

يعالج قواعد الوصف والمداخل بالنسبة للكتب، في حين يعالج مقرر الفهرسة (2)، قواعد الوصف والمداخل الخاصة بالمخطوطات والخرائط والمواد غير التقليدية، أما مقرر الفهرسة (3) التي ينفرد به هذا البرنامج فيشار إلى أنه يعالج قواعد الوصف والمداخل الخاصة بالتسجيلات الصوتية والصور المتحركة والتسجيلات المرئية وملفات المعلومات المقروءة آلياً والمصغرات الفيلمية[59].

جدول رقم (7) مسميات الفهرسة المباشرة ومعدلات تكرارها

أسماء المقررات	الجامعات						معدلات تكرار الفئات	ملحوظات
	أ	ب	ج	د	هـ	#		
1- المدخل إلى الفهرسة والتصنيف	×		×			2	(%7,69)2	
2- الفهرسة الوصفية	×					1	(%34,61)9	* وردت في اللائحة على أنها تشمل الفهرسة الوصفية والموضوعية ++ وردت باسم فهرسة تحليلية وفهرسة مواد خاصة
- الفهرسة			×*			1		
- الفهرسة الوصفية (1)		×			×	2		
- الفهرسة الوصفية (2)		×			×	2		
- الفهرسة الوصفية (3)					×	1		
- فهرسة المخطوطات		×				1		
- فهرسة تحليلية ++		×				1		
3- التصنيف	×*		×		×	3	(%23,08)6	* مسماها في اللائحة تصنيف مواد المكتبة
- التصنيف (1)		×				1		
- التصنيف (2)		×				1		
- تصسيف مقارن		×				1		
4 - الفهرسة الموضوعية		×			×	2	(%7,69)2	.
5 - التكشيف والاستخلاص		×	×	×		3	(%11,54)3	
6 - تنظيم المعلومات (1)				×		1	(%7,69)2	
تنظيم المعلومات (2)				×		1		
7 - تنظيم المواد غير المطبوعة	×					1	(%3,85)1	
8 - تنظيم وحفظ الوثائق الإلكترونية				×		1	(%3,85)1	
المجموع	4	9	4	4	5		26	

(أ) جامعة الملك سعود، (ب) جامعة الإمام، (ج) جامعة الملك عبدالعزيز، (د) جامعة أم القرى، (هـ) كليات البنات، # معدل تكرار المقرر.

(ج) غياب بعض المقررات الأساسية في تنظيم المعلومات من برامج بعض الأقسام، فمقرر التكشيف والاستخلاص، لم يطرح في برنامجي جامعة الملك سعود وكليات البنات، وإذا قبل غياب هذه المادة على اعتبار أنها تدخل في عداد المواد التخصصية المتقدمة، فإن ثمة مقرر آخر أكثر أهمية في سياق منظومة الإعداد الفني لمصادر المعلومات، وهو مقرر «الفهرسة الموضوعية أو التحليل الموضوعي»- فقد غابت عن برنامج وحيد من ضمن البرامج الخمسة، وهو برنامج «جامعة الملك سعود»، مما يعني أن خريجي هذا البرنامج يفتقرون للخلفيات النظرية بل والخبرات التطبيقية الخاصة بالمعالجة الموضوعية لمصادر المعلومات (التكشيف والتحليل الموضوعي)، ويرجع السبب في ذلك إلى أن هذا البرنامج كان قد خطط منذ إنشائه على أن يتضمن مسارين: أحدهما للضبط الببليوجرافي والآخر لخدمات المعلومات، وقد أدرج هذان المقرران ضمن هذا المسار، لكنه- للأسف - مغلق منذ بداية البرنامج ولم يفتح حتى الآن.

(د) هناك سبعة مقررات أي مايقرب من 27% من المجموع الكلي للمقررات درست في سياق برنامج واحد فقط ولم يتكرر طرحها في أكثر من ذلك، وقد انفردت جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بطرح ثلاثة منها وهي: «الفهرسة التحليلية وفهرسة المخطوطات، والتصنيف المقارن» وقد أشير إلى أن المقرر الأول يعالج قضايا التحليل الكامل للمجموعات والتحليل بالاختيار، والمداخل التحليلية (بالمؤلف والعنوان والموضوع) لبعض المواد كالمجموعات والكتب المركبة والهامشية والدوريات وأعمال المؤتمرات والتحليل بتعدد مستويات الوصف الببليوجرافي والبطاقات الإضافية. أما المقرر الآخر (فهرسة المخطوطات) فقد خصص لمسار أنفرد به برنامج «جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية» وهو مسار المخطوطات[60]، أما التصنيف المقارن فقد خصص لدراسة خطط التصنيف المختلفة من غير خطة تصنيف ديوي الذي عالج باستفاضة كاملة في مقررين سابقتين (التصنيفين (2)(1)). ثم أنفرد برنامج «جامعة الملك سعود» دون غيره بطرح مقرر «تنظيم المواد غير المطبوعة» الذي يهتم بعمليات فهرسة وتصنيف ومعالجة مصادر المعلومات غير المطبوعة كالمواد السمعية والبصرية والمصغرات الفيلمية. وتبقى المقررات الثلاثة الأخرى «تنظيم المعلومات (1)، (2)، تنظيم وحفظ الوثائق الإلكترونية من المقررات التي تفرد بها برنامج جامعة أم القرى في ثوبه الجديد.

(هـ) ليس هناك مقرر واحد يتكرر في جميع البرامج الخمسة من حيث مسماه، وإن كان هناك تطابق من حيث المحتوى.

جدول رقم (8) مسميات المقررات غير المباشرة ومعدل تكرارها

أسماء المقررات	الجامعات أ	ب	ج	د	هـ	معدل التكرار	ملحوظات
1- مقدمة في علم المكتبات والمعلومات	×	×*	×	×**	×***	5	* المدخل إلى علم المكتبات والمعلومات ** مقدمة في علم المعلومات *** المدخل إلى علم المكتبات
2- خدمات الحاسب الآلي في المكتبات ومركز المعلومات	×					1	
3 - تنظيم الوثائق والمحفوظات	×					1	
4 - استخدام الحاسب الآلي في المكتبات ومركز المعلومات	×	×	×			3	
5 - المطبوعات الحكومية والخاصة	×				×*	2	* المطبوعات الحكومية
6 - تخزين المعلومات واسترجاعها	×			×		2	
7 - المراجع الدورية وخدماتها	×		×*			2	* الدوريات
8 - مصادر تكنولوجيا التعليم			×			1	
9 - تقنية المعلومات				×		1	
10- مصادر المعلومات				×		1	
11- تطوير مواقع الإنترنت (1)				×		1	
12- تطوير مواقع الإنترنت (2)				×		1	
13- إنتاج الوسائط المتعددة				×		1	
14- بناء وإدارة الشبكات لاختصاصي المعلومات				×		1 1	
15- المكتبات الرقمية				×		1	
16- استخدام الوسائل السمعية والبصرية	×				×*	2	
17- تطبيقات متقدمة في الحاسب					×	1	
18- مطبوعات حكومية					×	1	
المجموع	8	2	4	9	5	28	

(أ) جامعة الملك سعود ، (ب) جامعة الإمام، (ج) جامعة الملك عبدالعزيز، (د) جامعة أم القرى، (هـ) كليات البنات

أما من حيث المعالجة غير المباشرة لقضايا المعالجة الفنية لمصادر المطبوعات فقد جاءت في سياق ثمانية عشر مقرراً - الجدول رقم (8) - ومن الواضح أن المقرر المدخلي أو التمهيدي لعلم المكتبات والمعلومات جاء على رأس المقررات التي عالجت بشكل غير مباشر قضايا تتصل بالفهرسة . ومع ملاحظة أن جميع البرامج قدمت هذا المقرر المدخلي، بل إن هذا المقرر يقدم كمتطلب كلية في بعض الأحيان - كما هو الحال في جامعة الملك سعود.

ويأتي بعد ذلك مقرر الحاسب الآلي وتطبيقاته في المكتبات ومراكز المعلومات من حيث معالجته لبعض قضايا العمليات الفنية، وقدم في سياق ثلاثة برامج، ثم يتبعه مقرران آخران، هما: تخزين المعلومات واسترجاعها، والمطبوعات الحكومية والخاصة، بمعدل مقررين لكل بعدها ترد قائمة بالمقررات الأخرى التي لم يتعد معدل تكرارها مرة واحدة- الجدول رقم (8).

ثانياً : المحتوى الموضوعي :

من خلال تحليل توصيفات المقررات لمجالاتها الموضوعية الرئيسية، يمكن تسجيلات النقاط التالية:

(أ) مقررات الفهرسة الوصفية : تناولت هذه المقررات ثلاث قضايا رئيسة، وهي:

1- الفهرسة الوصفية، ووسائلها: وأنواع الفهارس، وكيفية استخراج المعلومات من المصادر الموصوفة وضبطها وتدوينها، وتسجيلها، وبطاقات الفهرسة ووظائفها، والفهارس وأنواعها، وقواعد صف البطاقات وترتيبها في الفهارس.

2- قواعد الوصف البيبليوجرافي وتطبيقها على مصادر المعلومات المختلفة.

3- قضايا المداخل، للأشخاص والهيئات، وملفات الاستناد.

ويلاحظ على القضايا المطروحة في هذه المقررات مايلي:

1- أنها تعالج قضايا لم يعد لها وجود على الساحة الميدانية تقريباً، كأنواع الفهارس التقليدية وقواعد صف وترتيب البطاقات في الفهارس وغيرها.

2- الإشارة إلى استخدام قواعد التقنين الدولي للوصف البيبليوجرافي، وعدم الإشارة إلى القواعد الأنجلو أمريكية للفهرسة في طباعتها المعدلة والتي هي المتداولة الآن.

3- التركيز على وصف الكتب، وضعف الاهتمام أو انعدامه بالنسبة للأشكال الأخرى مثل الدوريات.

4- التركيز على الفهارس التقليدية وعدم معالجة قضايا الفهارس المحسبة بمختلف أشكالها.

5- عدم وجود أية إشارة في أي من المقررات المطروحة في البرامج إلى الفهرسة المقروءة آلياً، أو صيغة مارك، باستثناء بعض الإشارات التي وردت في سياق توصيف مقررات الفهرسة (3) المتاح في برنامج البنات، وجاءت ضمن الأهداف العملية لمقررات الفهرسة تحديداً «التدريب على تحويل بطاقات الوصف من شكلها التقليدي إلى الشكل المقرء آلياً»، ويفهم من ذلك الإشارة غير المباشرة إلى صيغة مارك.

6- وجود إشارة سريعة في برنامج «جامعة أم القرى» فقط إلى المصادر الإلكترونية وسبل معالجتها.

7- هناك قضايا كثيرة أخرى في مجال الوصف الببليوجرافي لم يتم معالجتها في سياق هذه المقررات.

8- انعدام معالجة المصادر الإلكترونية في سياق مقررات الفهرسة.

(ب) **مقررات التصنيف** : عالجت مقررات التصنيف قضايا كثيرة أهمها مايلي:

(أ) التعريف بالتصنيف وأهميته وأهدافه ووظائفه.

(ب) التعريف بوظائف الفهارس المصنفة وأهميتها.

(ج) التعريف بخطط التصنيف المختلفة، الحصرية والتركيبية.

(د) التعرف على أساسيات التصنيف العملي باستخدام خطة تصنيف ديوي العشري.

ويلاحظ على هذه المقررات مايلي:

1- التركيز على التصنيف العملي دون التعرض إلى نظريات التصنيف.

2- التركيز على تصنيف ديوي العشري وكيفية استخدامه، دون الاهتمام بخطط تصنيف شهيرة أخرى كخطة تصنيف مكتبة الكونجرس.

3- ضعف تناول الجهود العربية والإسلامية في التصنيف، سواء جهود العلماء العرب القدامى أم المعاصرين.

4- عدم وجود أية معالجات لدور التقنيات الحديثة في التصنيف.

(ج) **مقررات الفهرسة الموضوعية** : تناولت هذه المقررات قضايا كثيرة أهمها:

1- تعريف الفهرسة الموضوعية وموقعها بين عمليات الضبط الببليوجرافي.

2- العلاقة بينها وبين الفهرسة الوصفية والتصنيف.

3- أهمية المداخل الموضوعية.

4- مبادئ اختيار رؤوس الموضوعات.

5- بناء الإحالات في الفهرس الموضوعي.

6- قواعد ترتيب رؤوس الموضوعات.

7- قوائم رؤوس الموضوعات الأجنبية، مع دراسة قائمتين أجنبيتين شهيرتين: (قائمة مكتبة الكونجرس، وقائمة سيرز).

8- قوائم رؤوس الموضوعات العربية، مع دراسة بعض القوائم العربية كقائمة الخازندار.

ومن أهم ما يلاحظ على معالجات هذه المقررات أنها تجاهلت الجهود الحديثة في التحليل الموضوعي، ودور المكانز وبنائها، ودور التحليل الموضوعي في اختزان المعلومات واسترجاعها، والقضايا الموضوعية في استرجاع الموضوعات، والعلاقة بين اللغات المقيدة واللغات الطبيعية، ودور اللغة الطبيعية في استرجاع المعلومات.

(د) **مقررات التكشيف والاستخلاص** : تناولت مقررات التكشيف والاستخلاص القضايا التالية، من أهمها:

(أ) تكشيف الكلمات، (ب) تكشيف فهارس النصوص، بما في ذلك تكشيف الكلمات الدالة في السياق وخارج السياق، (ج) التكشيف المسلسل، (د) التكشيف المتناسق. (هـ) تكشيف الاستناد، (و) تكشيف الكتب، (ز) نظم التكشيف المختلفة، (ح) الكشافات وأنواعها وكيفية إعدادها، (ط) دراسة نماذج من الكشافات. (ي) المستخلصات وأنواعها ووظائفها.

ويلاحظ على مقررات التكشيف، معالجتها لقضايا لم يعد لها سوى قيمتها التاريخية، وتجاهلها للتطورات والاتجاهات الحديثة في هذا الصدد، والمعايير الدولية في

هذا الصدد، مثل: التكشيف الآلي، وأنظمة الربط السابق واللاحق، ولغات التكشيف المقيدة والحرة وغيرها من القضايا المهمة في هذا الصدد.

(هـ) **المقررات المدخلية في الفهرسة** : وهي مقررات تتناول أساسيات العمليات الفنية في مجملها، للتعريف بها، وإبراز أهميتها، والفروق بينها، والعلاقة بينها، وركزت على التعريف بالعمليات الفنية الثلاثة الرئيسية: الفهرسة الوصفية، والفهرسة الموضوعية، والتصنيف دون غيرها من العمليات الأخرى، وبصرف النظر عن المسميات التي عادة ما توسم بها المقررات التي تدخل في إطار هذه الفئة، وبالقدر الذي قد يوحي للبعض بعدم أهميتها، وبالشكل الذي بدا واضحاً على موقع هذه المقررات في سياق برامج دراسات المكتبات والمعلومات، حيث طرحت في برنامجين فقط، بصرف النظر عن كل ذلك، فإن أهمية هذه المقررات المدخلية لا تنكر، وشأنها كشأن الكتب التمهيدية التي عادة ما تؤلف لتغطي هذه المقررات، والتي تهدف إلى إرساء أسس ومبادئ موضوع معين بشكل منهجي متكامل كتمهيد لما يلي هذه الأسس والمبادئ من معالجات أكثر تقدماً وأدق تفصيلاً[61].

(و) **تنظيم المواد غير المطبوعة** : عولجت المصادر غير المطبوعة في سياق مقررين مستقلين، وجزء من مقرر، أما المقرران المستقلان فهما: تنظيم المواد غير المطبوعة – الذي يطرح ضمن برنامج جامعة الملك سعود، والفهرسة (3) – الذي يطرح ضمن برنامج كلية البنات، ثم يطرح كجزء من مقرر الفهرسة التحليلية وفهرسة المواد الخاصة – الذي يقدم ببرنامج جامعة الإمام ويشكل عام أشير إلى أن المعالجة (الفهرسة والتصنيف) تتم لمختلف الأشكال غير المطبوعة من مصادر المعلومات، مثل: مواد التسجيلات السمعية، والبصرية، والسمعية البصرية، والمصغرات الفيلمية.

ومن أهم ما يلاحظ على هذه المقررات أنها تركز على المصادر غير المطبوعة (غير الإلكترونية)، وإن كانت قد وردت إشارة، كما وردت إشارة في توصيف مقرر تنظيم المواد غير المطبوعة ببرنامج جامعة الملك سعود إلى معالجة وسائل التخزين الحديثة كالأشرطة الممغنطة والأقراص الضوئية.

(ز) **مقررات تنظيم المعلومات** . وهو من التوجهات الحديثة التي تبناها برنامج جامعة أم القرى؛ في خطته الجديدة – التي سبقت الإشارة إليها. ومن أبرز ملامح هذا التوجه والقضايا التي يغطيها ما يلي:

(أ) إفراد مقررين اثنين بمسمى تنظيم المعلومات (1)، وتنظيم المعلومات (2) ليشملا جميع المعالجات التي كانت تعالج في مقررات المعالجة الفنية لمصادر المعلومات. مع التركيز في المقرر الأول - تنظيم المعلومات (1) - على التعريف بالمفاهيم الأساسية لتنظيم المعلومات، ونظريات الفهرسة والتصنيف وتطبيقات الوصف الببليوجرافي لمصادر المعلومات بمختلف أشكالها. أما المقرر الثاني - تنظيم المعلومات (2) - فهو امتداد لما درسه الطالب في المقرر الأول، مع تزويده بالمهارات المتقدمة في تنظيم المعلومات والنظم الآلية المستخدمة في تنظيم المعلومات.

ومن أهم ما يلاحظ على هذا الاتجاه ما يلي:

1- هناك شعور حقيقي بالتغيرات المحيطة بمجال تنظيم المعلومات.

2- هناك توجه للحد من مقررات المعالجة الفنية، ودمج جميع هذه المقررات تحت مظلة واسعة وعامة في نفس الوقت، وهي تنظيم المعلومات - ومن الملاحظ هنا عدم إدماج مقرر التكشيف والاستخلاص في هذه المظلة، الذي لم يدمج في مقرري تنظيم المعلومات وترك في مقرر مستقل - وهنا يبرز السؤال: كيف يتسنى معالجة جميع قضايا تنظيم المعلومات، ولمختلف أشكال مصادر المعلومات، في مقررين خصصت لهما ست ساعات فقط في البرنامج؟ وخصوصاً ن هناك نصاً صريحاً في توصيف هذين المقررين على إن الهدف من دراستهما يتمثل في إكساب الطالب المهارات النظرية والعملية على استخدام أنظمة الوصف الببليوجرافي وتصنيف المعلومات وأوعيتها.

3- هناك توجه لمعالجة مصادر الإنترنت، ولكن بشكل غير واضح - ومحدد، حيث لم يتضح ما ينبغي دراسته في معالجة أو تنظيم المصادر الإلكترونية، فعلى الرغم من وجود إشارة صريحة في توصيف هذا المقرر الثاني، وتحديداً في العنصر الخاص بأهداف المقرر، إلى أنه يشمل «استخدام عناصر الميتاداتا والمعايير الدولية المتعلقة بها والتطبيقات العملية عليها»[62]، بالرغم من تلك الإشارة الصريحة إلا أن مايتصل بالميتاداتا لم يرد ضمن مفردات المقرر، واكتفي بأنه يغطي ثلاثة مجالات هي: التقنيات والنظم الآلية المستخدمة في تنظيم المعلومات، والاتجاهات الحديثة والنظم الخبيرة في تنظيم المعلومات؛ وتطبيقات متقدمة على تنظيم أوعية المعلومات.

4- تنظيم وحفظ الوثائق الإلكترونية: وهو توجه فريد نحو معالجة فئة محددة من مصادر المعلومات وهي السجلات أو الوثائق الإلكترونية وأنفرد به برنامج جامعة أم القرى.

وبمقارنة الفئات الموضوعية التي وزعت مقررات الفهرسة عليها بالفئات الموضوعية التي وزعت عليها نفس المقررات(*) ولكن في سياق برامج المكتبات والمعلومات بالجامعات الأمريكية - كما كشفت عن ذلك دراسة حديثة[63] - يتضح أن هناك قدراً كبيراً من التقارب بين الواقعين لكني أحسبه تقارباً في المسمى وليس في المحتوى، والعبرة ينبغي أن تكون بالمحتوى وليس العكس- كما يصور ذلك الشكل السابق.

م	دراسة جودري	الدراسة الحالية
1	تنظيم المعلومات	تنظيم المعلومات
2	الفهرسة الوصفية	الفهرسة الوصفية
3	نظرية التصنيف	التصنيف
4	فهرسة المواد غير الكتب	تنظيم المواد غير المطبوعة
5	التكشيف والاستخلاص	التكشيف والاستخلاص
6	فهرسة المواد الموسيقية	××××××××
7	أساسيات الفهرسة	المدخل إلى الفهرسة والتصنيف
8	التحليل الموضوعي	الفهرسة الموضوعية
9	الفهرسة المتقدمة	××××××××
10	فهرسة موارد الإنترنت	××××××××
11	تقنيات الفهرسة	××××××××
12	بناء المكانز	××××××××
13	××××××××	تنظيم وحفظ الوثائق الإلكترونية
14	××××××××	الفهرسة الوصفية (2)
15	××××××××	الفهرسة الوصفية (3)
16	××××××××	الفهرسة التحليلية
17	××××××××	فهرسة المخطوطات

(ب) مؤشرات واقع تعليم الفهرسة في أقسام المكتبات والمعلومات السعودية :

في ضوء العرض السابق لما أثمر عنه تحليل مقررات الفهرسة التي تطرح في سياق برامج دراسات المكتبات والمعلومات بالجامعات السعودية والتي من المفترض أن تعكس الإطار الأكاديمي والتعليمي الذي يسلكه الطلاب للتأهيل فكرياً ومهارياً بأساسيات المهنة من

(*) يلاحظ أن الباحث استخدم مصطلح الضبط الببليوجرافي وليس الفهرسة.

ناحية، وبالمهارات الفنية والمهنية التي تؤهله للعمل في المؤسسات الميدانية من ناحية أخرى يمكن الخروج بكثير من المؤشرات التي يرى الباحث أنها تعد بمنزلة نقاط اعتبار أساسية ينبغي أن تراعي عند تطوير هذه البرامج، من أهمها:

أولاً: برغم مرور أكثر من ثلاثة عقود على إنشاء أول قسم للمكتبات والمعلومات في المملكة العربية السعودية ثم اتساع هذه الدراسات لتتاح الآن في خمسة برامج أكاديمية، من الواضح أن معدلات استجابة هذه الأقسام لقوى التغيير التي فرضتها التطورات التقنية التي تحيط بالتخصص بشكل عام، كانت ضعيفة، كما أنها جاءت متأخرة؛ حيث لم يسع سوى قسم واحد لطرح خطة جديدة لبرنامجه الدراسي، إلا مع بداية العام الجامعي الحالي (1425-1426) فقط، وإن كانت هناك مؤشرات على استجابات أخرى سترى النور قريباً- بإذن الله تعالى - حيث إن هناك مساع حثيثة من قبل قسم علوم المكتبات والمعلومات بجامعة الملك سعود لطرح خطته الجديدة في القريب العاجل، كما أن هناك رغبة مشابهة في هذا التوجه لقسم المكتبات بكليات البنات. ويعتقد الباحث أن تلك الاستجابة الضعيفة والمتأخرة كان لها انعكاساتها السلبية على تأهيل خريجي هذه الأقسام، وبالتالي على أدائهم الوظيفي وبخاصة في التفاعل مع المستجدات الحديثة وما يتصل منها بالعمليات الفنية وتنظيم مصادر المعلومات في البيئة الرقمية.

ثانياً: تعد معدلات الوحدات الدراسية المخصصة لمقررات الفهرسة منخفضة (10% من مجموع الساعات الكلية للوحدات الدراسية المعتمدة للتخرج في البرامج المختلفة، 15% من المجموع الكلي للوحدات الدراسية المعتمدة للمواد التخصصية التي تطرح في سياق هذه البرامج)، إذا ما وضعنا في الحسبان مكانة وأهمية هذه المقررات في سياق منظومة المقررات التي ينبغي أن تدرس في هذه البرامج، واستناداً إلى تقسيم وظيفي لمقررات التخصص اعتمد في تقديمه على رؤية علمية ومنهجية لأحد أعلام التخصص المبرزين والمهتمين بتأصيل التخصص وتطوير أركانه منذ أكثر من نصف قرن من الزمان[64].

ثالثاً: لم يستطع الباحث تبين منهجية واضحة لبناء برامج دراسات المكتبات والمعلومات في جل هذه الأقسام، كما أن قاعدة الكفايات والمعارف والمهارات إحدى القراءات الهامة في سياسات بناء المناهج الدراسية الحديثة[65] لم تأخذ حقها من العناية عند طرح هذه البرامج، ويستثنى من ذلك أحد البرامج الحديثة الذي استند في طرح خطته الجديدة إلى منهجية مشابهة[66].

رابعاً: لم تأخذ المعالجة التطبيقية الهادفة إلى إكساب الخريج المهارات والقدرات الضرورية على تطبيق الأسس والمفاهيم النظرية في المؤسسات الميدانية حقها من التقدير عندما حددت طبيعة الوحدات التدريسية المخصصة لهذه المقررات، ماينعكس سلبياً على الأداء الوظيفي للخريجين المبتدئين - على الأقل - فمن المؤكد أن نسبة 61% التي خصصت لساعات المعالجات النظرية في مقابل 39% للمعالجات التطبيقية من مجمل الوحدات التدريسية المعتمدة في هذه البرامج لا تكفل للخريج أي قدر أو قدرة على ممارسة عمله الميداني بكفاءة أو حتى بشئ يسير من الاطمئنان على دقة هذا الأداء ما لم يبادر هذا الخريج إلى الاستعانة ببرامج تمهيدية أو تدريبية ذاتية أو رسمية ليضع نفسه في بداية الطريق في منظومة العمل الوظيفي، بل تزداد حدة هذه الظاهرة في ظل ضعف الإمكانات والتجهيزات المعملية اللازم توافرها بالأقسام لدعم تدريس هذه المقررات، ولعل الباحث لايكون مبالغاً أو متفائلاً إذا اقترح أن تعدل هذه النسبة ليحل كل طرف منها محل الآخر في أية رؤية مستقبلية للتعديل أو التطوير.

خامساً: لم تحدد بشكل جيد العلاقات العلمية أو المنطقية التي تربط بين المقررات المتعددة والتي تشكل في مجملها منظومة المعالجة الفنية لمصادر المعلومات، وقد انعكس ذلك سلباً على تحديد المستويات التي تطرح فيها المقررات وعلى تحديد المتطلبات الدراسية السابقة واللاحقة لدراسة أي من مقررات الفهرسة، وقد انعكس ذلك على التفاوت الملحوظ في مستويات دراسة هذه المقررات بين البرامج المختلفة.

سادساً: يبدو للباحث أن صياغة مسميات مقررات الفهرسة التي قدمت في سياق برامج الأقسام المختلفة قد تركت لاجتهادات شخصية لم تحكمها قاعدة واضحة أو توافق في وجهات النظر، ومن ثم رأينا أن هناك بعض العمليات المألوفة قد يعبر عنها بمسميات متعددة بتعدد البرامج التي تطرحها، مع أن محتواها العلمي قد يتطابق. وخير شاهد على ذلك، المسميات الثلاثة التي وضعت لمقررات الفهرسة في سياق برنامجي جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، وكليات البنات.

كما جسدت هذه التفاوتات كذلك رؤى مختلفة للتجزئ الموضوعي لبعض المقررات إذا لزم الأمر لتجزئتها لتتوافق مع الوقت المخصص لتدريسها أو مع طبيعة الدراسة في البرنامج، حيث لوحظ من يلجأ إلى مبدأ تقسيم المقرر المطول - كالفهرسة الوصفية - إلى مقررين مستنداً إلى طبيعة مصادر المعلومات التي يتم وصفها أو فهرستها، كأن يخصص قسم من المادة للتعامل مع مصدر معلومات معين كالمطبوعات، ويخصص القسم الآخر للتعامل مع غير المطبوعات. أو أن تقسم استناداً إلى القواعد المعتبرة في الوصف، كأن

يخصص قسم من المادة لعدد معين من القواعد، ويخصص القسم الثاني لعدد آخر من القواعد.

سابعاً: غلبة الاهتمام بمعالجة مصادر المعلومات المطبوعة على حساب الأشكال الأخرى من مصادر المعلومات، واختفاء المصادر المستحدثة - المصادر الإلكترونية من خريطة المعالجة الفنية - إلا من إشارات قليلة وردت على استحياء.

ثامناً: غياب المعالجة المستقلة الكافية لمصادر المعلومات الحديثة، وتحديداً الإلكترونية- نتاج التطورات التقنية الحديثة ومصدر التغيرات الجوهرية على منظومة المعالجة الفنية- من خرائط البرامج الدراسة للأقسام المختلفة، ومن اللافت للانتباه أن معالجة هذه المصادر جاءت ضعيفة في سياق أحدث الخطط الدراسية التي قدمت من قبل أحد هذه البرامج.

تاسعاً: تقادم كثير من نقاط الاهتمام التي تعالج في سياق كثير من المقررات، ومن ثم في محتويات وأهداف ومفردات هذه المقررات، وكثير من مواضع الاهتمام لم يعد لها وجود على أرض الواقع سوى قيمتها التاريخية.

عاشراً: اختفاء بعض المقررات الأساسية في المجال، والتي لا يمكن الاستغناء عنها لتكامل المعارف والمهارات المتصلة بالمعالجة الفنية لمصادر المعلومات من على خريطة برامج بعض الأقسام، ويشكل له آثاره السلبية الواضحة في الأداء الوظيفي لخريجي هذه الأقسام.

عاشراً : خاتمة الدراسة وتوصياتها

(أ) الخاتمة :

في ضوء النتائج التي أثمرت عنها الدراسة، يمكن القول - بأكبر قدر من الاطمئنان، وفي إطار الحدود التي تقيدت بها الدراسة، والمحدوديات التي وضعتها في اعتبارها، أن أقسام علوم المكتبات والمعلومات بالجامعات السعودية لم تكن استجابتها للتطورات الحديثة الجارية في مجال الفهرسة وتنظيم المعلومات سريعة، وأن ضعف هذه الاستجابة انعكس على برامجها الدراسية في هذا المجال، وأن برامج دراسات المكتبات والمعلومات في المملكة في حاجة ماسة وسريعة إلى إعادة نظر كاملة تراعي جميع التطوات والتغيرات القائمة التي تحيط بالمجال في حاضره، والتي يتوقع استمراريتها في مستقبله.

(ب) التوصيات :

أعتماداً على ما أظهرته الدراسة من نتائج، وما تم استخلاصه من مؤشرات تعكس واقع القضية التي تناولتها بالدراسة والتحليل، يود الباحث طرح بعض التوصيات التي يطمح أن تجد لها مكاناً في مبادرات ومساعي متخذي القرار لتطوير هذه البرامج وتعديلاتها بما

يعكس توافقها مع التطورات الحديثة، ومن ثم قدرتها على تأهيل المفهرسين للعمل في البيئة الرقمية التي لامفر من التعايش معها، ليس ذلك فحسب، بل من المشاركة الإيجابية لكل الأطراف الفاعلة والمؤثرة في تشكيل بنية هذه البيئة وتحديد اتجاهاتها. **ويمكن إجمال أهم هذه التوصيات في النقاط التالية:**

1- دعوة الأقسام الأكاديمية إلى المبادرة السريعة لإعادة النظر في برامجها الدراسية، وخصوصاً في المقررات التي تعالج قضايا المعالجة الفنية لمصادر المعلومات، نظراً لكثرة التغيرات التي يشهدها هذا المجال. ويمكن للأقسام أن تفيد من التصور المقترح.

2- المبادرة بتضمين برامج دراسات المكتبات مقررات خاصة بفهرسة موارد الإنترنت، وقضايا ما وراء البيانات Metadata.

3- منح الأقسام العلمية المرونة والحرية الكاملتين لاتخاذ إجراءات سريعة لتطوير برامجها، وعدم انتظار الإجراءات الروتينية المعقدة والمطولة التي يمر بها إقرار الخطط أو البرامج الجديدة.

4- إعادة النظر في عدد الوحدات التدريسية التي تخصص للجوانب العملية عند تدريس المقررات المتصلة بالفهرسة وزيادة نسبة هذه الوحدات التدريسية لإعطاء الوقت الكافي للتدرب على التطبيقات العملية.

5- استكمال تجهيزات وإمكانات المعامل المتوافرة حالياً، وتزويدها بالبرامج التعليمية والتدريبية المتخصصة، وإتاحة المنافذ المتعددة بها للاتصال بشبكة الإنترنت، ومن ثم الوصول المصادر الإلكترونية والتعامل معها عن كثب.

6- دعوة الأقسام لتطوير نموذج معياري لتوصيف المقررات الدراسية والالتزام به بحيث يبين في هذا النموذج مايلي: موضوع المقرر، وأهدافه، ومفردات القضايا التي يعالجها، وقائمة بالمصادر الأساسية والإضافية التي تسانده، والمقررات الدراسية السابقة المطلوبة لدراسته، والوحدات الدراسية المعتمدة لدراسته، وطرق تناول قضاياه، ونسبة الوحدات التدريسية العملية مقابل الوحدات النظرية.

7- دعوة الأقسام إلى المبادرة بتطوير مواقع لها على الإنترنت، وأن تتيح خططها الدراسية كاملة على هذه المواقع، على ألا يكتفي - كما هو متاح الآن في بعض الأقسام - بالخطة المجردة التي تبين فيها أسماء المقررات، وإنما يرفق بكل مقرر توصيف كامل له في ضوء المحددات التي أشير إليها في التوصية السابقة، ففي ذلك تحفيز لمدرسي المقررات علي

تطوير أدائهم ومتابعة المستجدات في المجالات التي يدرسونها، وفيه كذلك إعانة للطالب على فهم طبيعة المقررات واستيعاب مضمونها.

الهوامش

1 - افتتح أول قسم للمكتبات والمعلومات في المملكة العربية السعودية في العام الدراسي1394/93 هـ، بكلية الآداب والعلوم الإنسانية بجدة.

2 - http://www.ala.org/congress/draft.html.

3 - هاشم فرحات، ومبارك سليمان. التطورات الحديثة في مجال تنظيم المعلومات وانعكاساتها على تعليم الفهرسة (قيد النشر).

4 - هاشم فرحات. تعليم الفهرسة وتنظيم المعلومات في أقسام علوم المكتبات والمعلومات العربية: الواقع والمأمول- قيد النشر.

5 - عبدالله بن عيسى (2000). برامج الدراسات العليا لنيل درجة الماجستير في المكتبات والمعلومات: دراسة مقارنة بين الجامعات السعودية والأمريكية. الاتجاهات الحديثة في المكتبات والعلومات: كتاب دوري. مج7، ع14: 125- 154.

6 - أحمد بدر (1988). مناهج البحث في علم المكتبات والمعلومات. الرياض: دار المريخ.

7 - عبدالباسط محمد حسن (1990). أصول البحث الاجتماعي. ط11. القاهرة: مكتبة وهبة.

8 - الاتحاد الدولي لجمعيات المكتبات ومعاهدها (1997). معايير مدارس المكتبات/ ترجمة محمود الشنيطي في: محمد فتحي عبدالهادي. عميد المكتبيين العرب السيد محمود الشنيطي. القاهرة: المكتبة الأكاديمية: ص158.

9 - قام الباحث بإجراء البحث الراجع عن هذا الموضوع في كثير من قواعد البيانات المتاحة على الخط المباشر بمكتبة جامعة الملك سعود، وهي:

1- قواعد البيانات البيليوجرافية: LISA، ERIC.

2- قواعد البيانات النصية: INFOTRAC، EBSCO، CSA.

3- بعض محركات البحث البوابات المتخصصة في المجال.

10- Thomas A. R. (1972). Practical cataloguing curriculum: An enquiry into its past and future. Cataloging and index, 28(5): 11-12.

11- Thomas, A. R. (1977). The cataloguing of Nonbooks in north American compulsory education. Audiovisual Librarian, 4(1): 14-16.

12- Thomas, A. R. (1978). cataloguing Rule in north American compulsory curriculum catalougue and index, 48, p.3-5.

13- Thomas, A. R. (1978). Post-coordinate Indexing and the prescribed classification and cataloguing curriculum in ALA- accredited Library science; a national case study together with proposals of general application. Aslib proceedings, 30(3): 119-122.

14- Ryans, C. C. (1980). cataloguing administrators view on cataloging education. Library Resourse and Technical Services, 24(4): 343-351.

15- Ryans. C. C. (1980). Academicians view on the role of theory in the cataloguing curriculum. Catholic library world. 51(4), 395-401.

16- Garraux Glogoff, L., Dean, B.C., Highsmith, A.L., & Glogoff, L. G. (1984). Comuter-based traninig program for cataloguing department staff. Journal of Academic Librarianship, 10(1): 23-28.

17- Hudson, J. (1987). On- the- job training for cataloguing and classification. cataloguing and classification quarterly, 7(4): 69-78.

18- Van der Merwe, M.S. & Merwe, M.S. v.d. (1988). Distance education in cataloguing and classification. Mousaion, 6(1): 45- 55.

19- Shearer, J. R., Thomas, A. R. (1989). cataloguing and classification: Trends, Transformations, teaching, and training. Journal of Academic Librarianship. 24(4), 330-331.

20- Fors, B. J. (1993). Training non-catloguers about Cataloguing. Internationl Cataloguing Bibliographic control, 22(2): 26-28.

21- Clack, D. H. (1993). Education for Cataloguing: Asymposium paper. cataloguing and classification Quarterly, 16(3): 27-37.

22- Jeng, L. H. (1993) From cataloguing to Organization of Information: a parading for the core curriclum. Journal of education for library and information Science, 34(2), 113-136.

23- Greig, E. (1993). Issues in education for cataloguing: From a manager's viewpoint. Catalogüing ustralia, 19(2): 59-63.

24 - هاشم فرحات، ومبارك سليمان. التطورات الحديثة في مجال تنظيم المعلومات وانعكاساتها على تعليم الفهرسة (قيد النشر).

25- Desretta V McAllister-Harpe (1993); "An Analysis of Course in cataloguing and classification and Related Area Offered in Sixteen Graduate Library Schools and Their Relationship to Present and Future Trends in cataloguing and classification and to Cognitive Needs of Professional Academic Catalogers, "cataloguing & classification Quarterly 16(3) 399-123.

26- Sherry L. Vellucci, "cataloguing across the Curriculum: A Syndetic Structure for Teaching Cataloging", cataloguing & classification Quarterly 24, no. 1/2 (1997): 35-59.

27- Spillane Jodi L. (1999). Comparison of Reqiured introductory cataloging cources, 1986 to 1998. Library resources and tecnical services, 43(4): 223-230.

28 - فضل الباحث استخدام مصطلح الضبط الببليوجرافي عن مصطلح الفهرسة على اعتبار أن هذا المصطلح الأول يشمل كل المفاهيم المتصلة بتنظيم المعلومات والتكشيف والاستخلاص، وبناء المكانز، وكل أشكال الفهرسة والتصنيف، في حين يشير مصطلح الفهرسة الوصفية والموضوعية أو التحليل الموضوعي والتصنيف- ص61 من الدراسة.

29- Ingrid Hsieh-Yee, Cataloging and Metadata Education: A Proposal for Preparing Cataloging Professionals og the 21st Century" (report submitted to the LACTS. ALISE Task Force in response to Action Item 5.1 of the "Bibliographic Control of Web Resource: A Library of Congress Action plan. Final Report Dec. 2002, Web version Apr. 2003. Accessed November 2, 2004, available at: www. loc.gov/catdir/bibcontrol/ Cataloging and Metadata Education. pdf.

30 - Janet Swan Hill and Sheila S.Inter, "Preparing for a Cataloging Career: From Cataloging to Knowledge Management" (paper presented at Congress on Profissional Education: Focus on Education for the First Profissional Degree, American Library Association. (1999). Accessed November 2, 2004. available at: www.ala.org/content/contentGroup/HRDR/1st Congress on_Professional_Education/1st Congress_Preparing-for_a_Cataloging-Career.htm/

32- Daniel N. Joudry (2002) A New Look at U.S. Graduate Courses In Bibliographic Control, cataloging & classification Quarterly, 34(1/2): 59-102.

33 - عبدالستار الحلوجي (1975). الوضع الراهن لدراسة المكتبات في المملكة العربية السعودية. مكتبة الإدارة، مج7(3). ص 3-21.

34 - عبدالله الشريف (1982)، مناهج الدراسة الجامعية والعليا في علم المكتبات في الوطن العربي. المجلة العربية للمعلومات، مج (3)2. ص 55-98.

35 - أسامة السيد محمود (1987). المكتبات والمعلومات في الدول المتقدمة والنامية: الاتجاهات، العلاقات، المؤسسات، الإنتاج الفكري. القاهرة: العربي للنشر والتوزيع.

36 - سعد محمد الهجرسي (1987). أقسام المكتبات والمعلومات في البلاد العربية: تحليل منهجي لمتطلبات الإنشاء والتطوير (1). مكتبة الإدارة، مج14(2)، ص 5-35.

37 - سعد محمد الهجرسي (1987) أقسام المكتبات والمعلومات في البلاد العربية: تحليل منهجي لمتطلبات الإنشاء والتطوير (2). مكتبة الإدارة، مج14(3)، ص 5-62.

38 - سريع السريع (1985). تعليم المكتبات في المملكة العربية السعودية. مكتبة الإدارة، مج13(1). ص 60-80.

39 - عبدالله بن عيسى (2000). برامج الدراسات العليا لنيل درجة الماجستير في المكتبات والمعلومات: دراسة مقارنة بين الجامعات السعودية والأمريكية. الاتجاهات الحديثة في المكتبات والعلومات: كتاب دوري. مج7، ع14، ص 125-154.

40 - ثروت الغلبان (2000)، تعليم المكتبات والمعلومات في مصر: الموقف عند نهاية القرن. الاتجاهات الحديثة في المكتبات والمعلومات، مج7(14)، ص 89-123.

41 - نعيمة حسن جبر زروقي (2002). برنامج علم المكتبات والمعلومات في جامعة السلطان قابوس: دراسة تحليلية. مجلة مكتبة الملك فهد الوطنية، مج8(1)، ص 152-172.

42 - نبيلة خليفة. الاتجاهات الحديثة في تدريس الفهرسة وانعكاساتها بالدول العربية. - عالم الكتب. - مج11، ع4 (نوفمبر 1990). - ص 489-498. أعيد نشرها في: محمد فتحي عبدالهادي، نبيلة خليفة جمعة، يسرية عبدالحليم زايد. اتجاهات حديثة في الفهرسة. القاهرة: مكتبة الدار العربية للكتاب، 1997، ص109-122.

43 - إيمان فاضل السامرائي. اتجاهات الفهرسة الآلية (المحوسبة) تجربة تخصص إدارة المكتبات والمعلومات في جامعة البلقاء التطبيقية. دراسة قدمت إلى ندوة الفهرسة العربية الآلية في القرن الحادي والعشرين: الواقع والتحديات، العين، الإمارات العربية المتحدة، 15-16 فبراير 2005م الموافق 6-7 محرم 1426هـ.

44 - مجدي عبدالبديع. تصميم منظومة تعليمية بالتعليم الفردي في فهرسة المواد التعليمية - القاهرة: م. عبدالبديع، 1999. - أطروحة (ماجستير) - جامعة عين شمس. كلية البنات. قسم المناهج (نقلاً عن محمد فتحي عبدالهادي. إعداد المفهرس في بيئة إلكترونية).

45 - حسناء محجوب. جدوى تعليم القواعد الأنجلو أمريكية للفهرسة في ظل استخدام المكتبات للنظم الآلية مجلة المكتبات والمعلومات العربية، س 23، ع2 (أبريل 2002)، ص 97-107.

46 - محمد فتحي عبدالهادي. إعداد المفهرس في بيئة إلكترونية؛ دراسة لبرامج التأهيل والتدريب في مصر دراسة قدمت إلى ندوة الفهرسة العربية الآلية في القرن الحادي والعشرين: الواقع والتحديات، العين الإمارات العربية المتحدة، 15-16 فبراير 2005م الموافق 6-7 محرم 1426هـ.

47- Ingrid Hsieh-Yee, Cataloging and Metadata Education in north American LIS Programs. Library resources and tecnical services, 48(1); 59-68.

48- Jodi Lynn Spillane. (1999). Comparison of Reqiured introductory cataloging cources, 1986 to 1998. Library resources and tecnical services, 43(4): 223-30.

49- Daniel N. Joudry (2002) A New Look at U.S. Graduate Courses In Bibliographic Control, cataloging & classification Quarterly, 34(1/2): 59-102.

50- Desretta V McAllister-Harpe (1993); "An Analysis of Course in cataloguing and classification and Related Area Offered in Sixteen Graduate Library Schools and Their Relationship to Present and Future Trends in cataloguing and classification and to Cognitive Needs of Professional Academic Catalogers, "cataloguing & classification Quarterly 16(3) 399-123.

51- Desretta McAllister-Harpe (1993); "An Analysis of Course in cataloguing and classification and Related Area Offered in Sixteen Graduate Library Schools and Their Relationship to Present and Future Trends in cataloguing and classification and to Cognitive Needs of Professional Academic Catalogers, "cataloguing & classification Quarterly 16(3) 399-123.

52 - الخطة الدراسية لمرحلة البكالوريوس في علم المعلومات، بجامعة أم القرى، 1425/ 2004 (وثيقة غير منشورة).

53- Sheila S. Inter, (1990) Cataloging Practice and Theory: What to teach and why. Journal of education for Library and information Science, 30(4), p333-336.

54- Sheila S. Inter (2002) "Persistent Issues in Cataloging Education the Past and Looking towerd the Future, cataloguing & classification Quarterly 34, no.1/2, p.15-29.

55- Karen M. Letrarte et al., "Practitioner Perspectives on Cataloging Education For Entery- Level Academic Librarians," Library Resources& Technical Services 46, no. 1 (2002): 11-22;

56- Bradford Young, J., & Young. J.B. (1987). The Teaching of Cataloging: Educatin Or Training. Cataloging & classification Quarterly, 7(4), 149-163.

57 - سعد محمد الهجرسي (1991). المكتبات والمعلومات: أسس علمية حديثة ومدخل منهجي عربي. الرياض: دار المريخ.

58 - جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، كلية العلوم الاجتماعية (1408هـ). الخطة الدراسية المعدلة لقسم المكتبات والمعلومات بالرياض الموافق عليها بقرار مجلس الجامعة رقم 110-1407/1406.. الرياض: الجامعة.

59 - كلية الآداب، قسم المكتبات (الخطة الدراسية)، وثيقة منشورة.

60 - جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية. كلية العلوم الاجتماعية (1408هـ). المصدر السابق.

61 - حشمت قاسم. المكتبة والبحث. القاهرة: مكتبة غريب، (1984).

62 - الخطة الدراسية لمرحلة البكالوريوس في علم المعلومات، 2004/1425، جامعة أم القرى.

(63) Daniel N. Joudry (2002) A New Look at U.S. Graduate Courses In Bibliographic Control, cataloging & classification Quarterly, 34(1/2): 59-102.

64 - سيد حسب الله، سعد محمد الهجرسي. تخصص المكتبات والمعلومات: مدخل منهجي وعائي. - الرياض: دار المريخ للنشر، 1415هـ/ 1995م.

65 - شوقي السيد الشريفي وأحمد محمد أحمد. المناهج التعليمية. الرياض: مكتبة الرشد، 1425هـ/ 2004م.

66 - علي العلي. محمد اللهيبي. الاتجاهات الحديثة في برامج المكتبات والمعلومات: نموذج لتقييم وتطوير المناهج. مجلة مكتبة الملك فهد الوطنية، مج10، ع2 (رجب/ ذوالحجة 1425- سبتمبر/ فبراير 2005).

المعلومات والمعرفة ذات الطلب العالمي: دراسة استكشافية لأساليب تحديدها: قطاع المعلومات الصحية في مصر نموذجًا

د. رؤوف عبد الحفيظ هلال

مدرس المعلومات بقسم الوثائق والمكتبات والمعلومات
كلية الآداب ، جامعة المنصورة (مصر)

ملخص :

تتناول الدراسة أطوار المعرفة وأهميتها الاقتصادية ، والمعلومات والمعرفة المحلية ذات الطلب العالمي ، والجهات التي يمكنها إنتاج المعلومات ذات الطلب العالمي ، ووسائل وطرق التعرف على الموارد الاقتصادية النادرة ذات الطلب عليها ، وتركز الدراسة على نموذج من المعلومات والمعرفة المطلوبة عالمياً في قطاع الصحة في مصر مع التخطيط للمستقبل الاقتصادي للمعلومات والمعرفة المحلية .

1/0 تمهيد:

ظهر في الآونة الأخيرة فرع جديد من فروع علم الاقتصاد هو اقتصاد المعلومات والمعرفة، يقوم على فهم جديد وأكثر عمقاً لدور المعلومات والمعرفة في تطور الاقتصاد وتقدم المجتمع. فعلى الرغم من أن المعلومات والمعرفة ليستا بالأمر الجديد على الإنسان، حيث إنهما رافقتاه في رحلته الطويلة منذ خلقه وارتقت معه وساهمت في ارتقاء مداركه وتعمقها، إلا أن الجديد هو حجم تأثيرهما على الحياة الاقتصادية والاجتماعية وعلى نمط الإنسان عموماً. والحقيقة أن الفضل يرجع في ذلك إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بفضلها استطاع الإنسان توظيف المعلومات والمعرفة في فرض سيطرته على الطبيعة إلى حد أصبحت فيه المعلومات والمعرفة أكثر تأثيراً على الحياة المادية والطبيعية، وبذلك باتت المعلومات موردًا أساسيًا من الموارد الاقتصادية.

لقد تنبأت الدول المتقدمة بأهمية هذا المورد الاقتصادي الذي لا ينضب وذهبت بخيالها عن المستقبل إلى أهمية الاستثمار في بنيته الأساسية، فاستطاعت بالفعل أن تؤتي بثمار هذا الاستثمار في صورة عائد اقتصادي يسهم في تنمية الدخل القومي لها. وإذا كانت الدول المتقدمة تمتلك موردًا من المعلومات والمعرفة تتميز به عن الدول النامية، فإنه ليس معنى ذلك أن الدول النامية والتي يدخل في نطاقها معظم الدول العربية لا تمتلك هي أيضًا موردًا من المعلومات والمعرفة يمكنها التكامل به مع الموارد العالمية من المعلومات والمعرفة، هذا المورد من المعلومات والمعرفة العربية قد يكون ذا طلب من جانب الدول المتقدمة، وضروريًا لاكتمال نسيج المعلومات والمعرفة التي تنتجها هذه الدول. إلا أن مثل هذه المعلومات والمعرفة لم تستغل في معظم الدول العربية حتى الآن على الرغم من قيمتها الاقتصادية، ويرجع ذلك إلى عدم القدرة على الكشف عنها وتحديدها بالأساليب والطرق المناسبة لذلك، ومن ثم التخطيط لمستقبلها الاقتصادي الذي يتوقف على جهود المهتمين بالمعلومات والمعرفة.

2/0 مشكلة الدراسة وتساؤلاتها :

مما سبق يتبين أن مشكلة هذه الدراسة تكمن في أن هناك مجموعة من الوسائل والطرق الاقتصادية يمكن استخدامها في تحديد المعلومات والمعرفة ذات الطلب العالمي هذه الوسائل والطرق الاقتصادية غير مستخدمة أو معمول بها من جانب العديد من المؤسسات والهيئات في قطاعات التنمية المختلفة سواء كانت علي مستوى مصر أو الدول العربية. ولاستكشاف هذه الأساليب هناك مجموعة من الأسئلة ستحاول الدراسة الإجابة عليها، هي كما يلي:

1 - ما المقصود بأطوار المعرفة ؟ وما هي الأهمية الاقتصادية للمعرفة ؟

2 - هل تعتبر المعلومات والمعرفة سوردًا اقتصاديًا ؟

3 - ما المقصود بالمعلومات والمعرفة المحلية ذات الطلب العالمي ؟

4 - ما هي خصائص المعلومات والمعرفة ذات الطلب العالمي؟

5 - ما هي المجالات الموضوعية للمعلومات والمعرفة ذات الطلب العالمي؟

6 - ما هي وسائل وطرق التعرف على الموارد الاقتصادية النادرة ذات الطلب عليها ؟

7 – هل يمكن استخدام الوسائل والطرق السابقة في التعرف على المعلومات والمعرفة ذات الطلب العالمي ؟

8 – ما هي الجهات التي يمكنها إنتاج المعلومات والمعرفة ذات الطلب العالمي ؟

9 – كيف يمكن من خلال الوسائل والأساليب السابقة الكشف عن نموذج للمعلومات والمعرفة المطلوبة عالميًا ويمكن تواجدها في قطاع الصحة في مصر ؟

10 – كيف يمكن الاستفادة من المعلومات والمعرفة المصرية اقتصاديًا ؟

3/0 أهداف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة إلى الكشف عن الطرق والوسائل التي يمكن بها تحديد المعلومات والمعرفة الاقتصادية ذات الطلب العالمي في مختلف قطاعات الدولة، ومن ثم تسليط الضوء عليها تمهيدًا للتخطيط لاستغلالها الاستغلال الاقتصادي الأمثل. والدراسة بذلك تساعد العاملين والمهتمين بمجال المعلومات والمعرفة على تحديد المعلومات والمعرفة المرغوبة عالميًا، وبالتالي العمل على زيادة القدرة الإنتاجية منها من خلال الاستثمار في بنيتها الأساسية.

4/0 مجال وحدود الدراسة:

تهتم هذه الدراسة بالمعلومات بمختلف مجالاتها الموضوعية المتعددة التي يمكن أن تنتجها قطاعات كثيرة في مصر، دون التقيد بفترة زمنية محددة بشرط أن تكون المعلومات ذات طلب عليها. أي أن المجال الموضوعي لهذه الدراسة هو مختلف أنواع المعلومات، أما النطاق الجغرافي فهو مصر، وأما الحدود الزمنية لهذه الدراسة فهي غير مقيدة بفترة زمنية معينة حيث إن شرط التقيد هنا هو مدى الطلب عليها .

5/0 منهج الدراسة:

سوف تعتمد هذه الدراسة على المنهج الوصفي بغرض استكشاف الأساليب والطرق والوسائل المستخدمة في علم الاقتصاد، ويمكن استخدامها في الكشف عن المعلومات والمعرفة المطلوبة عالميًا، وذلك من خلال استقراء أدبيات الموضوع والتقارير المتعلقة به.

6/0 مصطلحات الدراسة:

1– استثمار المعلومات: الإنفاق من أجل الإضافة إلى القدرة الإنتاجية من المعلومات والمعرفة . والاستثمار يتم من خلال الإضافة إلى قناتين، القناة الأولى هي رأس المال

الثابت المتمثل في البنية التحتية وهي الوسائل الإنتاجية مثل المنشآت والأجهزة والبرامج وشبكات الاتصال . . . الخ، والقناة الثانية وهي مخزون المعرفة أو المعلومات التي تعتبر المادة الخام للمعرفة .

2- **أطوار المعرفة :** ويقصد بها مراحل تكون المعرفة وهي مرحلة البيانات والمعلومات ثم المعرفة .

3- **المعلومات الاقتصادية :** ويقصد بها المعلومات التي يمكن أن تشكل قيمة مضافة ، سواء كانت هذه القيمة منظورة أو غير منظورة(*)، على المؤسسات بمختلف أشكالها .

4- **خريطة المعلومات الاقتصادية :** مخطط يبين أماكن تواجد المعلومات التي يمكن أن يكون عليها طلب حاليًا أو يزداد الطلب عليها مستقبلاً .

5- **الطلب على المعلومات والمعرفة :** يعرف الطلب على المعلومات بأنه طلب فئات مختلفة من المستفيدين على مختلف أنواع وأشكال المعلومات والمعرفة التي تناسب ميولهم المختلفة أينما كانت هذه المعلومات والمعرفة، وبالتالي كلما زاد الطلب على المعلومات والمعرفة، زاد دخل الجهة التي تملك هذه المعلومات والمعرفة باعتبار نشاط المعلومات والمعرفة مجالاً للاستثمار ذا عوائد مرتفعة سواء كان هذا الدخل بالعملات المحلية أو الأجنبية .

6- **تسويق المعلومات :** يمكن تعريفها على أنها محاولة إقناع المستفيد باستخدام المعرفة وخدمات المعلومات بعد أن أصبح هذا المستفيد هو الممول في كثير من الأحيان لأنشطة وخدمات مؤسسات المعلومات، وبعد أن أصبح مبدأ تقديم المعرفة وخدمات المعلومات مقابل رسوم محل قبول تدريجي في المجتمع البشري، وبعد أن تحولت المعرفة البشرية إلى سلعة استراتيجية بالغة الأهمية تقوم عليها كافة عمليات اتخاذ القرارات الإدارية والفنية والاقتصادية والاجتماعية والعلمية، وطالما أن المعرفة أصبحت سلعة فقد انطبقت عليها كل قوانين السوق من بيع وشراء وتسويق[1] .

7- **اقتصاديات المعلومات :** وهي التي تهتم بتأثير جودة وتكلفة المعلومات ومدى تأثيرهما على فاعلية الاقتصاد المختلط الحديث[2] .

(*) لقد أوضح الأستاذ الدكتور صلاح الدين فهمي في أحد اللقاءات المباشرة أن القيمة غير المنظورة للمعلومات تتمثل في رفع قدرة الأفراد على التفكير والإبداع في التعامل مع الظواهر المستجدة في حياتهم وتجديد أساليبهم في مواجهتها وفي تحسين ظروف إنتاجهم وحياتهم بشكل عام .

1/1 أطوار المعرفة وأهميتها الاقتصادية:

1/1/1 مراحل نمو المعرفة :

تمر عملية بناء المعرفة بعدة مراحل حتى تنمو وتستقر مثلها في ذلك مثل الإنسان، فيقسم علماء النفس مراحل نمو الإنسان تبعًا للمراحل العمرية المختلفة إلى: مرحلة الطفولة، ثم مرحلة الشباب، ثم مرحلة الشيخوخة. والمعرفة أيضًا تنمو وتمر بعدة مراحل حتى تصل إلى مرحلة الشباب ثم مرحلة الشيخوخة التي تحتاج إلى تطوير وتجديد، هذه المراحل هي أطوار المعرفة، فالمعرفة تبدأ بمرحلة البيانات ثم تدخل مرحلة المعلومات، ثم تدخل بعد ذلك مرحلة المعرفة، التي تتقادم بعد ذلك وتدخل مرحلة الشيخوخة أو يمكن أن نطلق عليها مرحلة تقادم المعرفة أو شيخوخة المعرفة. ويمكن تعريف مراحل أطوار المعرفة كما يلي[3]:

* مرحلة البيانات: وهي الرسائل ذات معنى أقل، ويمكن أن تكون كلمات، أو حتى نص يملك القدرة على أن يصبح معلومات.

* مرحلة المعلومات: وهي الرسائل ذات المعنى، وهي تتكون عندما يفهم القارئ محتوى هذه الرسائل، سواء كانت الرسائل في شكل كتاب، أو أي مادة أخرى. فالمعلومات هي التي تغير حالة متلقيها ويشكل خاص المعرفية منها.

* المعرفة: التعريف الشائع للمعرفة، هو أنها معلومات مخزنة عن حقائق ومفاهيم يمكن تطبيقها، والمعرفة يمكن أن تكون معرفة موضوع أو معرفة كيف تقوم بعمل ما، أو معرفة كيف تجد معلومات. والمعرفة تتكون من حقائق ومعتقدات ومفاهيم وأحكام وتوقعات. وتطبق المعرفة لمعالجة معلومات متوافرة حول حالات ومشكلات معينة.

1/1/2 دورة حياة المعرفة :

إن الطريقة التي تتطور بها المعرفة ظلت مثار اهتمام منذ فترة طويلة. فلقد أشار بونافيتورا انه: «لا يمكن استمداد المعرفة من المعلومات إلا من خلال مراقبة حالات استخدامها» ويمضي قائلاً «إن المعلومات التي يرتكز عليها قرار من القرارات تتغير تدريجيًا بمرور الوقت مع اندماج نقاط المعلومات في المعرفة بسبب نتائج العديد من القرارات. وعلى ذلك يمكن اعتبار المعرفة مخرجًا أو مخرجات لحلقة تغذية راجعة مستمرة يتم بموجبها تنقيح المعلومات من خلال تطبيق هذه المعلومات»[4]. نفهم من ذلك أن لكل مرحلة من مراحل أطوار المعرفة دورًا في الحياة، وهي أساس استمرارية المعرفة وتجددها،

وبالتالي في توفير الظروف المناسبة لتطور حياة الإنسان ورفاهيته. مثلها في ذلك مثل الكائنات الحية في دورة الحياة، لكل منها دوره في الحياة، وهو أساس استمرارية الحياة وفي توفير الظروف المناسبة لحياة الإنسان.

إذن يمكننا القول بأن المعرفة عبارة عن حلقات مستمرة ومتداخلة من التفاعلات بين البيانات والمعلومات، وبينها وبين الظروف البيئية المحيطة في نظام محكم، يعتبر الإنسان جزءاً أساسياً من هذا النظام.

1/ 1/ 3 المعلومات والمعرفة مورد اقتصادي :

تعرف الموارد بأنها مصدر معروف لثروة اكتشف الإنسان أهميتها وتثقف ذهنه عن تطوير أساليب فنية تمكنه من استغلالها لنفعه. ويتزايد اهتمام معظم الدول في الوقت الحاضر بتجدد مستوى الرفاهية، من خلال البحث عن الموارد الاقتصادية الجديدة واستغلال هذه الموارد بكفاءة، حيث إنه بقدر ما يتاح من موارد لمجتمع ما، يتحدد مستوى الرفاهية الاقتصادية، ناهيك عن أن غنى وفقر الدول في الوقت الحاضر يقاس ليس بما في حوزتها من موارد، ولكن أيضًا بمقدرتها على استغلال هذه الموارد بكفاءة[5]. والمعلومات والمعرفة ينطبق عليها التعريف السابق، فالمعلومات والمعرفة دخلت دائرة الاستغلال الاقتصادي وأصبحت الآن أحد أهم عناصر الإنتاج، والمعلومات والمعرفة أيضًا أصبحت المنتج الوحيد، والمعلومات وتكنولوجياتها هي التي تشكل أو تحدد أساليب الإنتاج وفرص التسويق ومجالاته. وربما يقصد بالمعلومات هنا مجرد الأفكار والبيانات DATA وربما تشمل البحوث العلمية والخبرات والمهارات، وكلاهما صحيح. المهم أنَ هذا المورد شكل اقتصاد جديد، هذا الاقتصاد يطلق عليه اقتصاد المعرفة وهو نفسه اقتصاد المعلومات(*) أو الاقتصاد الرمزي وهو نفسه الاقتصاد ما بعد الصناعة[6].

وتستلزم عملية التحول إلى اقتصاد المعلومات والمعرفة وجود بعض مقومات، يعتبرها معظم المهتمين بأدبيات الموضوع أساسية ولازمة لعملية التحول، هذه المقومات يمكن إجمالها في النقاط التالية[7]:

1- إعادة هيكلة الإنفاق العام وترشيده وإجراء زيادة حاسمة في الإنفاق المتخصص لتعزيز المعرفة (مع العلم بأن إنفاق الدول الغربية في هذا المجال 360 مليار دولاراً عام 2000، كانت حصة الولايات المتحدة منها 180 ملياراً)

(*) هناك بعض الحجج التي ترى بان اقتصاد المعرفة مرادف لاقتصاد المعلومات ، من أهم هذه الحجج ما نشره الدكتور سعد حافظ في : سعد حافظ محمود (2004) . ـ هل تمثل المعرفة قوة إنتاجية : ورقة بحثية مقدمة لندوة اقتصاد المعرفة ـ القاهرة : كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، 2004 . ـ ص 5 .

2- خلق وتطوير رأس المال البشري بنوعية عالية .

3- توعية المستثمرين والشركات بأهمية اقتصاد المعرفة (في الولايات المتحدة وأوربا تخصص الشركات العالمية الكبرى أو ما يطلق عليها الشركات العابرة للقارات جزءاً مهمًا من استثماراتها للبحث العلمي والابتكار، كما تساهم مساهمة فعالة في تعليم وتدريب العاملين لديها) .

2/1 المعلومات والمعرفة المحلية ذات الطلب العالمي :

يقصد هنا بالمعلومات والمعرفة المحلية ذات الطلب العالمي، تلك المعلومات التي يمكن إنتاجها محليًا ويمكنها أن تتكامل مع المعلومات أو المعرفة العالمية لتشكل في النهاية نسيجًا من المعلومات والمعرفة، هذا النسيج من الصعب اكتماله بدون هذه المعلومات والمعرفة المحلية .

1/ 2/ 1 خصائص المعلومات والمعرفة ذات الطلب عليها :

1 - فائدتها يمكن اقتسامها بين أكثر من فرد[8] .

2 - تعدد وتزايد الطلب عليها.

3 - محدودية وندرة المعروض منها. ويقصد بها عدم كفاية نوع معين من المعلومات أو المعرفة، لمتطلبات هيئات أو مؤسسات خاصة أو عامة متخصصة في مجال هذه المعلومات أو المعرفة. أي الندرة المقصودة هنا هي الندرة النسبية، أي عدم التناسب بين العرض والطلب، حيث يكون الطلب أكبر من العرض، وهذا يعني أن الندرة لا تقاس بالكمية المعروضة فقط ولكن بالكمية المعروضة والكمية المطلوبة[9]، بمعنى أوضح أن المورد يوجد بكمية أقل مما يشبع كل الحاجات التي يصلح لإشباعها .

4 - كثرة الاستخدامات المختلفة لها (لها استخدامات بديلة) .

1/ 2/ 2 المجالات الموضوعية للمعلومات والمعرفة ذات الطلب العالمي :

الحقيقة أن المجالات الموضوعية للمعلومات والمعرفة ذات الطلب العالمي ، تختلف من دولة إلى أخرى تبعًا لاختلاف الموارد التي تمتلكها كل دولة. فالمجالات الموضوعية للمعلومات والمعرفة ذات الطلب العالمي، هي في حقيقة الأمر مورد نادر، وذلك يتأتي غالبًا نتيجة نقص شديد في مثل هذه المعلومات والمعرفة، أو لعدم وجود الخبرة والمال اللازم لإنتاجها، أو لعدم مناسبة البيئة التي تخلق مثل هذه المعلومات والمعرفة، أو طول

المدة الزمنية التي تمكن الحصول على هذه المعلومات والمعرفة[10]. إذن لكي يمكننا تحديد المجالات الموضوعية للمعلومات والمعرفة ذات الطلب عليها، ينبغي أولاً التعرف على المشكلات العالمية المختلفة في جميع المجالات، سواء كانت صناعية أو زراعية، أو طبية، أو اجتماعية .. الخ، ثم من هنا يمكن تحديد مدى إمكانيات دولة ما في توفير البيانات أو المعلومات أو المعرفة اللازمة للمساهمة في اكتمال المعلومات أو المعرفة التي يمكنها الإجابة على مثل هذه المشكلات، على أن يوضع في الاعتبار أن مجالات المعلومات والمعرفة ذات الطلب عليها هي التي يمكن إتاحتها لذوي الاهتمام في العالم أجمع، أي يمكن بها تقديم خدمات معلومات عالمية [11]. والجدير بالذكر هنا أن وثائق القمة العالمية لمجتمع المعلومات (إعلان المبادئ وخطة العمل) قد ذكرت بعض مجالات المعلومات والمعرفة التي تهم العالم، والتي ينبغي أن تعمل جميع دول العالم جاهدة على اقتسامها أو المشاركة فيها، ومن أهم هذه المجالات التي نص عليها بأسلوب مباشر كل من إعلان المبادئ وخطة العمل هي المعلومات والمعارف الصحية، وكذلك، مجالات التعليم، والبيئة، والزراعة، والتجارة، والنقل، وإدارة الموارد الطبيعية، والوقاية من الكوارث، والثقافة، ومكافحة الفقر، والعمل، وغيرها من المعلومات والمعرفة التي تهدف إلى التنمية[12].

3/1 الجهات التي يمكنها إنتاج المعلومات ذات الطلب العالمي :

1/ 3/ 1 الجهات المنتجة :

تتفق معظم الدراسات على أن اقتصاد المعرفة يعتمد في بنائه على البحث العلمي، والإبداع أو الابتكار، وأن هذه العناصر من العناصر الحيوية في بيئة التنافس العالمي لاقتصاد المعرفة والمعلومات[13]. **وإذا بحثنا عن مصدر هذه العناصر نجد أنها تأتي أو تتواجد في الجهات التالية:**

1 - مراكز وهيئات البحوث العامة والخاصة.

2 - الجامعات والكليات.

3 - مراكز براءات الاختراع والابتكار.

4 - الباحثين في مختلف القطاعات.

ولا يقتصر الأمر للنظر إلى الجهات السابقة على أنها جهات منتجة للمعرفة، ولكن ينبغي تحليل قطاعات الدولة المختلفة، للتعرف على ما يمكن أن تقدمه هذه القطاعات من

معلومات. فعلى سبيل المثال قد ينتج عن تحليل قطاع الثروة الحيوانية أن هناك كثير من المعلومات عن أنواع جديدة من هذه الثروة تنتج محليًا. أو بتحليل قطاع الصحة أن هناك بيانات عن أمراض معينة منتشرة قد تم تسجيلها وحصرها والسيطرة عليها من خلال تجارب معينة. وبتحليل قطاع السياحة يمكن التعرف على كثير من المعلومات المتعلقة بالآثار تشكل إضافة جديدة للتاريخ. وقد يؤدي تحليل قطاع الأدوية إلى التعرف على أدوية جديدة قد تم تجريبها محليًا، وقد ينتج من تحليل قطاع البترول وجود معلومات عن الأماكن المحتمل تواجد بترول أو غاز بها أو حتى مياه جوفية. هذه المعلومات يمكن أن تستفيد بها بعض الشركات الاستثمارية الكبرى(14) ... إلخ، وهنا يصبح مجال المعرفة مجالاً استثماريا مربحًا في حد ذاته بمنطق التكلفة / العائد كما أشير إلى ذلك من قبل.

2/3/1 الجهات الداعمة:

ويقصد بها هنا الجهات التي تساهم في إنتاج المعرفة ،أو تمويل إنتاجها ،أو العمل على تنميتها وتطويرها ، وهذه الجهات يمكن أن تنحصر في ما يلي :

1 - مديري الجامعات .

2 - المكتبات ومراكز المعلومات .

3 - دور النشر سواء كانت خاصة أو عامة .

4 - البنوك وشركات الاستثمار والتمويل العامة والخاصة .

5 - الأقسام المسئولة عن تنمية الدراسات والبحوث في الحكومة أو القطاع العام .

6 - الجهات المسئولة في الدولة عن تطوير وتنمبة اقتصاد المعرفة .

7 - الأجهزة المسؤولة عن الإبداع الثقافي * . (15)

4/1 وسائل وطرق التعرف على الموارد الاقتصادية النادرة ذات الطلب عليها:

لقد أشار كينجما بروك أن اقتصاد المعلومات يمكنه أن يطبق أدوات التحليل الاقتصادي على منتجات وخدمات المعلومات(16)، وهذا ما يؤيده الإجماع ، فهناك اتفاق على أن المعرفة مورد اقتصادي ، وبالتالي يمكن أن تخضع لنفس الطرق والأساليب المتبعة في

(*) ارتبط الإبداع المعرفي والعلمي تاريخياً في المجتمعات المختلفة بكسر حالات الانكفاء الثقافي للمجتمعات المختلفة ، ولعل تجارب الصين واليابان تشير إلى أن النهضة العلمية قد ارتبطت بإحداث الانقلاب الجذري في الثقافات الموروثة .

مواجهة مشكلات توافر الموارد الاقتصادية وخصوصًا النادر منها. والجدير بالذكر هنا أن هذه الوسائل والطرق يمكن من خلالها اتخاذ القرارات التالية[17]:

* تحديد السلع والخدمات التي يجب إنتاجها، وكذلك تحديد الكميات التي يجب إنتاجها من هذه السلع .. أي تحديد ماذا ننتج وكم ننتج منها.
* تحديد كيفية إنتاج مثل هذه السلع والخدمات. أي تحديد طرق وأساليب الإنتاج، فهناك طرق يدوية وطرق آلية.
* تحديد كيفية تسويق هذا الإنتاج من السلع والخدمات عالميًا.
* تحديد القدر من هذا الإنتاج الذي يجب توفيره لزيادة القدرة الإنتاجية للمجتمع في المستقبل.
* تحقيق أكبر إنتاج ممكن من الموارد المتاحة.

يتضح لنا مما سبق أن الطرق والأساليب الاقتصادية يمكنها الإجابة على كثير من الاستفسارات التي تدور في فلك مشكلات توافر الموارد الاقتصادية وخصوصًا النادر منها وبالتالي يمكن الاستعانة بهذه الطرق والأساليب الاقتصادية في التغلب على المشكلات المتعلقة بالمعرفة كمورد اقتصادي. ومن أهم الأساليب الشائعة المستخدمة في هذا الصدد ما يلي:

1/ 4/ 1 وسائل وطرق مواجهة ندرة الموارد الاقتصادية:

الحقيقة أن الاقتصاديين توصلوا إلى العديد من الوسائل التي يمكن بها اتخاذ القرارات السابق ذكرها، وهي في مضمونها قرارات شاملة ولازمة للتغلب على مشكلة ندرة مورد معين، وهذه القرارات تشمل مرحلة قبل الإنتاج ومرحلة الإنتاج وصولاً إلى التوزيع وتحقيق أعلى إنتاجية ممكنة. ونحن يهمنا هنا الأساليب المستخدمة في مرحلة قبل الإنتاج وإن جاز لنا أن نطلق عليها مرحلة التعرف على مدى الطلب على الموارد. وهذا يجرنا إلى التعرف على أهم الأساليب المستخدمة في هذا الصدد، وكذلك الأساليب المستخدمة لاستنباط الأفكار الاستثمارية الجديدة، لتطبيقها على المعلومات والمعرفة.

1/ 4/ 1/ 1 أهم الأساليب الاقتصادية المستخدمة لمواجهة الطلب على الموارد:

من أهم الأساليب المستخدمة لمواجهة مشكلة الطلب على الموارد الاقتصادية، أسلوب دراسة السوق، ويعتمد منهج هذه الدراسة على مرحلتين أساسيتين هما[18]:

(أ) مرحلة جمع البيانات وطرق الحصول عليها. والبيانات المطلوبة في هذا الصدد هي البيانات التالية :

* استخدام وخصائص السلعة أو الخدمة محل الدراسة .
* بيانات عن الأسعار والتكاليف لهذا المنتج أو الخدمة والبديل له .
* أنواع وخصائص المستهلكين المحتملين .
* مصادر التوريد الحالية للمنتج المزمع إنتاجه .
* وسائل وأدوات التوزيع المتاحة .

(ب) مرحلة إعداد البيانات وتحليلها والتنبؤ بحجم الطلب. وتعتمد هذه المرحلة على البيانات التي جمعت، وفيها يتم إجراء عمليات تحليلة وجدولة للبيانات التي تم جمعها، لاستخدامها في عملية التنبؤ بحجم الطلب على السلعة أو الخدمة المراد إنتاجها. وتعتمد هذه المرحلة على طريقتين للتنبؤ هما كما يلي :

* **الطرق الكيفية للتنبؤ**: وتستخدم عندما لا تتوافر بيانات رقمية أو تاريخية عن المنتج المراد إنتاجه، أو عندما لا يمكن تحديد عدد من المتغيرات الكمية التي ترتبط بالطلب الخاص بالسلعة أو الخدمة محل الدراسة، وكذلك عندما نحاول التنبؤ بالتقدم التكنولوجي المحتمل ظهوره في فتره قادمة، وأيضًا عندما نحاول أن نتنبأ بالتغير المحتمل حدوثه في نمط البيانات التاريخية السابقة. ومن أهم هذه الطرق :

- **محاولة اختيار منحنى يتناسب وطبيعة المنتج أو الخدمة محل التنبؤ**: وهي محاولة لاختيار منحنى يعتقد بأنه يتناسب مع المنتج أو الخدمة محل التنبؤ. وهذا المنحنى يعبر عن المبيعات المتوقعة لهذا المنتج أو الخدمة. ومن أشهر المنحنيات المستخدمة في هذه الطريقة منحنى المبيعات الذي يعكس دورة حياة المنتج. ووفقًا لهذا المنحنى فان المنتج يمر بعدة مراحل. ففي المرحلة الأولى (النمو) تبدأ المبيعات في الزيادة بمعدل بطيء جدًا، ثم تبدأ في الزيادة بمعدل سريع، ثم تعود إلى الزيادة بمعدل بطء. وخلال المرحلة الثانية (النضوج) فإن المبيعات تتجه نحو الاستقرار والثبات مع الزيادة ببطء شديد حتى تصل إلى نقطة التسطح والتي لا يوجد عندها أية زيادة، ثم عقب هذه النقطة تبدأ المبيعات في الانخفاض بمعدل متزايد وسريع .
- **طريقة دلفي Delphi Method**: هذا الأسلوب تم تنميته بواسطة مؤسسة راند .

وتتضمن الطريقة استخدام بعض الخبراء فى محاولة وضع تنبؤات بالمبيعات المتوقعة. وتفترض هذه الطريقة أن الأفراد المشتركين فى عملية التنبؤ هم مجموعة من الخبراء فى مجال السلعة محل التنبؤ. كما أنها تفترض أن الاعتماد على عدد من الآراء سوف يؤدي إلى تنبؤ لا يقل جودة عن التنبؤ الذي يمكن الوصول إليه باستخدام كل رأي على حدة. وحتى لا يؤثر رأي واحد من هؤلاء الخبراء عن بقية الأفراد، أو بغرض تفادي الضغوط الاجتماعية والجماعية التي يمكن تولدها وجود الخبراء فى جماعة واحدة، فإنه وفقًا لهذه الطريقة يتم الاحتفاظ بهؤلاء الخبراء فى أماكن متفرقة. ويطلب من كل فرد في موقعه أن يستجيب لمجموعة من الأسئلة التي وضعت فى قائمة للاستقصاء. وعقب انتهاء الفرد من ملء القائمة يقوم بتسليمها إلى فرد يدير الجماعة. ثم يقوم المدير بتلخيص آراء كل فرد فى الجماعة وعرض آراء الآخرين معه فى المجموعة. وهنا يقوم كل فرد بمراجعة تنبؤاته فى ضوء التنبؤ الذي وضعه الآخرون. ويأمل الباحث أن يصل من خلال عدة دورات Severl Rounds لقائمة الاستقصاء أن يصل جميع الأفراد إلى اتفاق حول مقدار المبيعات المتوقعة. ولكن ينبغي أن يكون مفهومًا أن هذه الطريقة لا تهدف إلى التوصل إلى رأي جماعي حيث إنها يمكن أن تنتهي مع وجود خلافات فى الرأي على أن تكون هذه الخلافات مبررة تبريراً معقولاً. ويكون على الباحث أن يختار أحد هذه التقديرات وذلك بعد دراستها دراسة متعمقة.

- المقارنة الخاصة بالتقنية الفنية **Technologicl Comprisons:** هذه الطريقة يتم فيها التنبؤ بحجم الطلب المتوقع وذلك بناءً على اختيار أحد المتغيرات الذي يرتبط بالسلعة محل التنبؤ ومعرفة التغير المحتمل حدوثه فى هذا المتغير. ويطلق على هذا المتغير اسم المتغير الأساسي Primry Vrible وهو المتغير الذي يترتب على تغييره تغيرٌ فى مبيعات السلعة أو الخدمة محل التنبؤ. فمثلاً إذا كانت السلعة محل التنبؤ هي سلعة الأسمنت فإن الباحث يستطيع أن يأخذ المتغير الأساسي صناعة البناء. وعن طريقة معرفة التقدير المتوقع لصناعة البناء يمكن توقع حجم الطلب على سلعة الأسمنت. فمن خلال معرفة التغير المتوقع حدوثه فى المتغير الأساسي يمكن التنبؤ بحجم الطلب المتوقع على السلعة المرتبطة به. والواقع أن هذه الطريقة للتنبؤ تفرض مشكلتين أساسيتين:

المشكلة الأولى: هي أن الباحث عليه أن يقرر نوع المتغير الأساسي الذي يجب عليه استخدامه.

المشكلة الثانية : هي أن الباحث عليه أن يحدد بطريقة شخصية وحكيمة طبيعة العلاقة بين المتغير الأساسي والسلعة محل التنبؤ. فإذا استطاع الباحث أن يتغلب على هاتين المشكلتين يمكنه أن يضع تنبؤًا بحجم المبيعات المتوقعة لسلعته.

- **طريقة استخدام المنتجات الإحلالية : Substitute Method** عندما يحل المنتج المزمع تقديمه إلى السوق محل سلعة أخرى سواء يتم تصنيعها محليًا أو يتم استيرادها من الخارج يمكن استخدام هذا المنتج السابق الذي سيتم إحلاله في التنبؤ بحجم المبيعات. والواقع أن استخدام هذه الطريقة يترتب عليه تقديم حد أدنى لحجم المبيعات المتوقعة. ويعود ذلك إلى الحقيقة الخاصة بأن السلعة الجديدة التي ستحل محل السلعة القديمة لابد وأن تكون أفضل منها فى جانب معين أو أكثر. فيمكن أن يكون التفضيل في جودة أعلى، و سعر أقل . . . الخ. ومن هنا فإن هذه الطريقة تحتاج إلى العديد من الآراء والحكم السليم.
- **طريقة تحليل الحاجة : Need Anlysis Method** وفقًا لهذه الطريقة يقوم الباحث بتحليل حاجات المستهلكين والذين سوف يكون لهم اهتمامٌ بالمنتج أو الخدمة المزمع تقديمها إلى السوق. كذلك يمكن تحديد درجة قوة الشعور بالحاجة إلى مثل هذه السلعة من قبل الأفراد فى السوق. ويتم تجميع هذه المعلومات مع بعض المعلومات الديموغرافية مثل السن، أو الدخل، أو الجنس للقيام بوضع التنبؤ. والواقع أن هذا التنبؤ يمثل تنبؤًا أوليًا يعطي للأفراد القائمين على المشروع المقترح شعورًا بدرجة تقبل السوق للفكرة المقترحة بصفة عامة. فهي قد توضح أن تقبل السوق إما أن يكون محدودًا ومن ثم ليس هناك ما يبرر الاستمرار فى إنتاج وتقديم الفكرة، أو أن هناك قبولاً عامًا وحماسًا إيجابيًا نحو الفكرة مما يمكن من الاستمرار فى دراسة الفكرة وتقديمها إلى الأسواق.

ويرى الباحث أن طريقة تحليل الحاجة طريقة بسيطة يمكن استعمالها بسهولة في مجال المكتبات والمعلومات .

* **الطرق الكمية** : وتعتمد هذه الطرق على فكرة تحليل بعض البيانات التاريخية في محاولة للتنبؤ بين المتغيرات محل الدراسة في المستقبل القريب. ومن أهم هذه الطرق التي تلائم مجال المكتبات والمعلومات :

- **طريقة الانحدار البسيط**: وهي تعتمد على افتراض وجود علاقة بين متغيرين إحداهما مستقل والآخر تابع، فمن خلال المعادلة التالية يمكن التنبؤ بمقدار الطلب على المنتج، كما يلي :

ص = أ + ب (س)

ص: القيمة التنبؤية للمنتج التابع (مستوي الطلب)

أ : هو نقطة التقاطع مع المنحنى ص أو يمكن القول بأنه قيمة ص عندما يكون س قيمته صفراً. وهو مقدار ثابت .

ب: يعبر عن درجة ميل خط الانحدار أو انه يعبر عن متوسط التغير الذي يمكن أن يحدث في المتغير ص عندما تتغير س بوحدة واحدة .

س: هو المتغير المستخدم في عملية التنبؤ. والواقع أن ب في المعادلة السابقة يطلق عليها اسم معامل الانحدار .

وللوصول إلى قيمة كل من أ، ب نتبع التالي :

$$\text{ب} = \frac{\text{ن (مج س ص) - (مج س) (مج ص)}}{\text{ن (مج س}^2\text{) - (مج س)}^2}$$

$$\text{أ} = \frac{\text{مج ص}}{\text{ن}} - \text{ب} \left(\frac{\text{مج س}}{\text{ن}} \right)$$

حيث: (ن) تمثل عدد المفردات المتاحة من البيانات .

وعلى ذلك يمكننا تطبيق هذه المعادلة عمليًا في حالة معرفة مستوى الطلب على المعلومات والمعرفة الطبية في موضوع ما، نفترض أنه الكبد الوبائي على سبيل المثال، ويفترض أن عدد البيانات المتاحة عن هذا الموضوع (3) كما هي موضحة في الجدول رقم(1):

(جدول رقم: 1) مستوى الطلب على المعلومات والمعرفة في موضوع الكبد الوبائي

وصف الجهات	عدد الأماكن بالآلاف أو المتغير المستقل (س)	مستوى الطلب من هذه الأماكن بالآلاف (ص)	س2	س ص	ص2
مراكز البحث العلمي المتخصصة	3	6	9	18	36
شركات الأدوية	8	16	64	128	256
الكليات	1	10	1	10	100
المجموع	**12**	**32**	**74**	**156**	**392**

وإذا كانت البيانات السابقة بيانات تاريخية عن مستوى الطلب في عام 2005 مثلًا، فيمكن لنا التنبؤ بمستوى الطلب عام 2006 إذا عرف المتغير المستقل لهذا العام كما هو موضح في الجدول رقم (2) :

(الجدول رقم: 2) الأماكن التي يمكنها طلب المعلومات والمعرفة(المتغير المستقل)

وصف الجهات	عدد الأماكن بالآلاف أو المتغير المستقل (س)	ملاحظات
مراكز البحث العلمي المتخصصة	4	
شركات الأدوية	9	
الكليات	2	
المجموع	**12**	

وبناءً على المعطيات السابقة يمكن التعويض في المعادلتين السابقتين كما يلي :

$$ب = \frac{(32)\,(12) - (156)3}{2(12) - (74)3}$$

$$ب = \frac{384 - 468}{144 - 222}$$

$$ب = \frac{84}{78}$$

$$ب = 1,1$$

$$أ = \frac{32}{3} - 1,1\left(\frac{12}{3}\right)$$

$$أ = 4,4 - 10,7$$

$$أ = 6,3$$

وللتنبؤ بمستوى الطلب على المعلومات والمعرفة الخاصة بموضوع إلتهاب الكبد عام 2006 يمكننا التعويض في المعادلة التالية :

ص = أ + ب (س)

مراكز البحث العلمي المتخصصة = 6,3 + 1,1 (4) = 10,7

شركات الأدوية = 6,3 + 1,1 (9) = 16,2

الكليات =6,3 + 1,1(2) = 8,5

مجموع طلب السوق على المعلومات والمعرفة = 10,7+ 16,2+ 8,5

مجموع طلب السوق على المعلومات والمعرفة عام 2006 = 35,4

1/ 4/ 1/ 2 أهم الأساليب الاقتصادية المستخدمة للوصول إلى الأفكار الاستثمارية الجديدة :

هناك العديد من الوسائل والأساليب التي يمكن استخدامها للوصول إلى بعض الأفكار الاستثمارية الجديدة لمن يرغب في الدخول إلى ميدان الأعمال لأول مرة، من هذه الأساليب مجموعة الوسائل التي قدمتها الأمم المتحدة وهي تعتمد علي ما يلي(19) :

1 - تحليل قطاعات الاقتصاد القومي .

2 - دراسة برامج التنمية الاقتصادية .

3 - تحليل ودراسة الأسواق .

4 - فحص الموارد الطبيعية المتاحة .

1/ 4 / 2 وسائل وطرق التعرف علي المعلومات والمعرفة ذات الطلب عليها :

من خلال ما سبق يمكن أن نخرج بمجموعة من الخطوات يمكن من خلالها تشكيل أسلوب أو طريقة منهجية تمكن من التعرف على المعلومات أو المعرفة المحلية ذات الطلب العالمي، مجموعة الخطوات هذه يتم تشكيلها من بين الطرق والوسائل والأساليب التي تم استعراضها سابقًا . ويمكن أن نطلق على هذا الأسلوب المنهجي إطارًا منهجيًا يمكن من خلاله اختبار وتحديد المعلومات والمعرفة ذات الطلب العالمي، هذا الإطار المنهجي المقترح ، اعتمادًا على ما سبق ، يمكن أن يشتمل على العناصر التالية :

1 - التعرف على المشكلات العالمية في مختلف المجالات من خلال وكالات الأنباء والصحف ووسائل الإعلام المرئية والمسموعة والإنترنت.

2 - دراسة وتحليل المشكلات العالمية التي تم تحديدها من حيث مدى تقبل السوق العالمي لها، ومدى احتياجات البحوث والدراسات العالمية لها، وموقعها في خريطة الموارد الطبيعية النادرة في العالم .

3 - تحديد مجالات المعرفة التي تقع في نطاقها هذه المشكلات .

4 - جمع البيانات التفصيلية عن هذه المجالات، والتي تشتمل على :

* استخدام وخصائص المعرفة المحلية التي تم اختبارها .
* بيانات عن التكلفة .
* أنواع وخصائص المستفيدين المحتملين من هذه المعرفة .
* مصادر الإنتاج الحالية للمعلومات أو المعرفة المزمع إنتاجها .
* وسائل وأدوات التوزيع المتاحة .

5 - تحديد وتحليل القطاعات المختصة بمجالات المعرفة المختارة، والتعرف على إمكانية إمداده بمثل هذه المعلومات أو المعرفة .

6 - التنبؤ بحجم الطلب على المعرفة أو المعلومات في المجالات التي تم اختيارها ووجد أنها متوافرة محليًا، وذلك إما بالطرق الكيفية إذا كان مجالاً جديدًا - لا تتوافر عنه بيانات تاريخية- وإما بالطرق الكمية إذا كان المجال تتوافر عنه بيانات تاريخية .

1/2 نموذج من المعلومات والمعرفة المطلوبة عالميًا ويمكن تواجدها في قطاع الصحة في مصر:

2/ 1/ 0 تمهيد :

كيف يمكن لنا أن نحدد نوعًا معينًا من المعلومات الطبية يحتمل إنتاجه في مصر وذات طلب عالمي، هذا هو ما سيحاول الباحث تحديده في الفقرات القادمة مستخدمًا الإطار المهجي المقترح السابق الخاص بالكشف عن المعلومات والمعرفة ذات الطلب العالمي .

بداية دعونا نتفق على أن هناك كثيراً من الأمراض التي لم يتوصل العلم إلى علاج كامل لها ينقذ البشرية من آثارها الفتاكة، ومن أهم هذه الأمراض التي تم اكتشافها مؤخرا مرض أنفلونزا الطيور، ومن الأمراض التي تم اكتشافها منذ فترة أمراض السرطان والإيدز وكذلك هناك أمراض أخرى وإن كانت أقل فتكًا مثل مرض الكبد الوبائي سي الذي يصل عدد المرضى على مستوى العالم حوالي 170000000، منهم 4000000 في الولايات المتحدة[20]، و15 مليون في مصر[21].

إذن هناك أمراض محل اهتمام كثير من دول العالم، وأيضًا محل اهتمام كثير من شركات الأدوية التي تلهث وراء حل لغز هذه الأمراض من خلال الدواء الشافي أو الواقي منها، وإذا كانت مصر من الدول التي تقع في بؤرة مرض الكبد الوبائي فإنها تعد من أهم الدول التي تناولت هذا المرض بالبحث والتجريب، وتوصلت إلى نتائج وإن كانت ليست نهائية إلا إنها تعتبر حلقة مهمة في سلسلة حلقات اكتشاف خصائص هذا المرض وعلاجه.

نخلص مما سبق إلى أن هناك مشكلة قائمة بالفعل يمكن تتبعها خطوة بخطوة بناءً على المنهج المقترح كما يلي :

2/ 1/ 1 وسائل التعرف على المشكلة :

هناك كثير من الوسائل التي يمكن أن تعرفنا على المشكلة كما هو موضح في (الجدول رقم: 3) هذه الوسائل تلقي الضوء على المشاكل التي تواجهها الإنسانية سواء التي توصل لحل لها أو لم يتوصل لحل لها، من خلال هذه الوسائل عرف الكثير منا أنواع الأمراض الموضحة في الجدول، وأيضًا يوضح الجدول أكثر الدول اهتمامًا بهذه الأمراض بحكم تفشي المرض فيها، وهي بالضرورة أكثر الدول معرفة بهذه الأمراض، وبالتالي يمكن تحويل هذه المعرفة إلى مكتسبات لصالح البشرية .

جدول (رقم: 3) طرق التعرف على المشكلة وأماكن الاهتمام بها

م	اسم الجمعية	وسائل التعرف على المشكلة				أكثر الدول اهتمامًا بالمشكلة
		الإنترنت	وكالات الأنباء	الصحف	الإذاعة والتلفزيون	
1	عدم وجود علاج لمرض الكبد الوبائي (الفيروس سي)	✓	✓	✓	✓	مصر، الولايات المتحدة الأمريكية، الهند
2	عدم وجود علاج لمرض السرطان	✓	✓	✓	✓	العالم
3	عدم وجود علاج لمرض الإيدز	✓	✓	✓	✓	جنوب افريقيا
4	عدم وجود علاج لمرض أنفلونزا الطيور	✓	✓	✓	✓	العالم

2/ 1/ 2 قياس أهمية المشكلة :

لمعرفة أهمية المشكلة عالميًا، ينبغي التعرف على مدى اهتمام العالم بهذه المشكلة، وهذا يمكن أن يظهر بوضوح من خلال اهتمام الرأي العالمي بمثل هذه المشكلة، وكما هو مبين في الجدول السابق (جدول رقم: 3) فإن هذه المشكلة أثيرت على مستوى جميع وسائل الإعلام المكتوبة والمسموعة والمرئية. كما ينبغي التأكد من أن هذه المشكلة محط أنظار واهتمام الباحثين على مستوى العالم، وبالطبع كما هو مبين في (الجدول رقم: 4) فإن هناك حاجة لبحث ودراسة هذه المشكلة، حتى يمكن الوصول إلى العلاج الشافي منها، وخصوصا أن هناك ندرة في علاجها كما هو مبين في الجدول، أي أنه من الضروري قياس هذه المشكلة من خلال العناصر الثلاثة المبينة في (الجدول رقم: 4):

(جدول رقم: 4) قياس أهمية المشكلة عالمياً

المشكلة	مدى اهتمام الرأي العالمي بها		مدى حاجة البحوث والدراسات العالمية لها		مدى ندرتها كمورد طبيعي	
	مهتم	غير مهتم	تحتاج	غير محتاج	نادر	غير نادر
عدم وجود علاج لمرض الفيروس سي	✓		✓		✓	

2/ 1/ 3 مجالات المعرفة التي تقع فيها المشكلة :

حتى يمكن الوصول إلى موضوعات اهتمام المشكلة ينبغي تحليل المشكلة وتفتيتها إلى مجالات اهتمام، فكما هو موضح في (الجدول رقم: 5) فإن المشكلة محل الدراسة يمكن تقسيمها على المجالين المبينين في الجدول مجال الطب ومجال الصيدلة، فهذه المشكلة تدخل في عدة جوانب طبية منها عملية تشخيص المرض ومراحل علاج المرض، كما أنها تدخل في جانب صيدلاني وهو العلاج الكيميائي للمرض ويقصد هنا العلاج بالعقاقير الطبية. وهناك علاقة مهمة بين تعدد مجالات المشكلة وزيادة الطلب عليها، فكلما زادت مجالات ارتباطات المشكلة كلما كانت فرصة الناتج (المعلومات والمعرفة) أكثر وبالتالي تعدد المستفيدين ومن ثم الطلب عليها .

(جدول رقم: 5) مجالات المعرفة التي تقع فيها المشكلة

المشكلة	مجال 1	مجال 2	مجال 3	المجموع
عدم وجود علاج لمرض الفيروس سي	طب	صيدلة	-	2

2/ 1/ 4 سمات المعرفة المطلوب إنتاجها :

بعد تحديد مجالات المعلومات والمعرفة المطلوب إنتاجها تأتي مرحلة تحديد خصائص المعلومات والمعرفة المطلوب إنتاجها، فكما هو موضح في (الجدول رقم: 6) تعد هذه الخطوة من الخطوات المهمة، لأنه بناءً عليها يتم التحديد الدقيق للأماكن التي يمكنها إنتاج المعلومات أو المعرفة وبالتالي القطاع المنتج، فالمجال يحدد الموضوع، والخصائص تحدد الأماكن التي على ضوئها يتم تحديد القطاعات المنتجة، وأيضًا تساعد عملية تحديد خصائص المعلومات والمعرفة، معرفة استخداماتها المختلفة، وبالتالي التوقع لنوعية المستفيدين منها، وكلما تعددت خصائص المنتج كلما زادت فرصة الطلب عليه. وكما هو موضح بالجدول يمكن معرفة وسائل وأدوات التوزيع المتاحة وتكلفة إنتاج هذه المعلومات، ولكن بالطبع هنا مثل هذه المعلومات لم يخطط لها إلى الآن كي تسوق خارجيًا وبالتالي لم يفكر في شكل مصادر المعلومات أو المعرفة المطلوبة تسويقها وبالتالي تكلفتها.

(جدول رقم: 6) سمات المعلومات والمعرفة المطلوب إنتاجها

م	خصائص المعلومات والمعرفة المطلوبة	الأماكن التي يمكنها إنتاج المعرفة	استخداماتها	أنواع المستفيدين		وسائل وأدوات التوزيع المتاحة			التكلفة
				أفراد	جهات	مطبوعة	مواقع	أقراص ضوئية	
1	أساليب علاج	المستشفيات	الوقاية والعلاج	✓	✓	–	–	–	–
2	تجارب أدوية	مراكز بحوث الدواء	صناعة أدوية	–	✓	–	–	–	–
3	متابعات مرضية	المستشفيات	صناعة أدوية	–	✓	–	–	–	–
4	أساليب تشخيصية	المستشفيات	الوقاية والعلاج	✓	✓	–	–	–	–
5	تحاليل طبية	معامل التحليل والمستشفيات	الوقاية والعلاج	✓	✓	–	–	–	–

2/ 1/ 5 سمات القطاعات المحلية التي يمكنها إنتاج مجالات المعرفة :

من خلال هذه الخطوة يمكننا تحديد القطاعات المنتجة للمعلومات أو المعرفة في الدولة سواء كانت خاصة أو عامة، فمن خلال (الجدول رقم: 7) يمكننا من خلال معرفة المجال

المعرفي أن نحدد القطاع المنتج بسهولة، وبالتالي سمة هذا القطاع كما هو مبين في الجدول، فهناك أربعة قطاعات يمكنها إنتاج مجالات المعرفة الخمسة المبينة في الجدول، هذه القطاعات تشرف عليها وزارتان هما وزارة الصحة ووزارة البحث العلمي، وتتسم هذه القطاعات بتنوع مجالات تخصصها، كما هو مبين في الجدول إلى الطب والصيدلة والتحاليل الطبية. والجدير بالذكر هنا أنه كلما تعددت القطاعات المنتجة كلما قل سعر الإنتاج.

(جدول رقم: 7) سمات القطاعات المحلية التي يمكنها إنتاج مجالات المعرفة

م	مجالات المعرفة	القطاعات المنتجة	سماته
1	أساليب علاج	وزارة الصحة قطاع المستشفيات	طب
2	تجارب أدوية	وزارة التعليم العالي والبحث العلمي متمثلاً في قطاع مراكز البحوث، ووزارة الصحة متمثلاً في قطاع الأدوية	صيدلة
3	متابعات مرضية	وزارة الصحة قطاع المستشفيات	طب
4	أساليب تشخيصية	وزارة الصحة قطاع المستشفيات	طب
5	تحاليل طبية	وزارة الصحة متمثلاً في قطاع معامل التحاليل	تحاليل طبية

2/ 1/ 6 التنبؤ الكيفي بحجم الطلب على المعلومات والمعرفة :

يستخدم التنبؤ الكيفي بحجم الطلب على المعلومات والمعرفة عندما يكون المنتج جديد، أي أنه لم ينتج من قبل أو لا تتوافر بيانات رقمية أو تاريخية عن المنتج المراد إنتاجه، في هذه الحالة وبناءً على ما سبق ذكره هناك كثير من الطرق الكيفية، وأنسب هذه الطرق هنا هي طريقة تحليل الحاجة، وهي تعتمد إلى حد كبير على اختيار عينه عشوائية من المستفيدين وتوجيه الأسئلة لهم من خلال الاستبيانات ثم تحليلها للوصول إلى أقرب النتائج المنطقية. إلا أن هناك صعوبات على الأفراد في توجيه مثل هذه الاستبيانات إلى الجهات المتوقع استفادتها من المنتج، فهذا عمل مؤسسي من الصعب على فرد القيام به بمفرده، ولذلك من الممكن من خلال المعطيات المبينة في الجدول التالي(جدول رقم: 8) الوصول إلى قيمه مقبولة يمكن التنبؤ بها، وتمتاز هذه المعطيات بأنها سهلة الحصول عليها من خلال شبكة المعلومات الدولية الإنترنت، فمن خلال الجدول التالي نجد حوالي 14 دولة عربية مهتمة بهذا الموضوع مقابل 32 دولة أجنبية، ومقياس الاهتمام هنا أكثر الدول مصابة بهذا المرض بناءً على إحصائيات منظمة الصحة العالمية [22]، أما الجهات التي تم

رصدها في هذا الجدول فهي عبارة عن مستشفيات ومراكز بحوث، وشركات أدوية، ومعامل تحاليل في مختلف الدول العربية والأجنبية وهذه المعلومات تم أيضًا حصرها من خلال الإنترنت، وبالتالي فهي أرقام تقريبية، وعلى كل الأحوال فهذا يمثل تنبؤاً بحجم الطلب على هذا النوع من المعلومات والمعرفة، التي يبلغ عدد الأفراد المهتمين بها على مستوى العالم 170000000 مريضًا، وهناك 47,000 جهة يمكنها الاستفادة من هذه المعرفة على مستوى العالم، ومن المعروف أنه كلما زاد عدد المستفيدين كلما زاد الطلب، وبالتالي فان هذه المعلومات والمعرفة يمكن تسويقها عالميًا إذا خطط لها .

(جدول رقم: 8) التنبؤ بحجم الطلب على المعلومات والمعرفة

م	المجال المعرفي	عدد الدول الخارجية التي يمكنها الاستفادة من المجال		عدد الجهات في هذه الدول		مجموع الجهات
		عربية	أجنبية	عربية	أجنبية	عربية وأجنبية
1	أساليب علاج	14	32	200	9000	**9200**
2	تجارب أدوية	14	32	60	8000	**8060**
3	متابعات مرضية	14	32	200	10000	**10200**
4	أساليب تشخيصية	14	32	200	10000	**10200**
5	تحاليل طبية	14	32	140	10000	**10140**
	المجموع	**70**	**160**	**800**	**47000**	**47800**

1/3 التخطيط للمستقبل الاقتصادي للمعلومات والمعرفة المحلية :

لكي يكون لمصر نصيب في اقتصاد المعرفة العالمية، فإنه لابد من وجود مصر على ساحة التنافس العالمي في صناعة المحتوى، وهذا يعني أن يكون لمصر نصيب أو قدر من المعلومات والمعرفة المحلية التي يمكن التنافس بها في هذا الاقتصاد العالمي الجديد، ولن يتأتى هذا إلا من خلال قدرة المجتمع على الجمع بين المعرفة المحلية وثروة الخبرة المتراكمة عبر أنحاء العالم[23] . والحقيقة أن الطريق إلى ذلك يعتمد على إيمان الدولة بأهمية الاستثمار في بنية المعرفة، وذلك من خلال العمل على تنمية البحوث والابتكارات المصرية ورفع قدرتها على المنافسة، حيث إنها تعتبر العمود الفقري لاقتصاد المعرفة، والاستثمار في صناعتها يعني تنمية اقتصاد المعرفة. فاقتصاد المعرفة يعتمد على الأبحاث العلمية في إيجاد طرق

متجددة لعملية الإبداع، والإنتاج، والتوزيع، ويعتمد هذا بدوره علي توفير بنية أساسية من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تمكن من إنتاج هذا المورد الاقتصادي أو الإفادة من الإنتاج العالمي للمساعدة في تطوير أو ابتكار منتجات جديدة. وكذلك يعتمد على وجود شراكة وتحالف على المستوى القومي بين كل من الباحثين، والمكتبيين، ومنتجي المعلومات في القطاع الخاص، وخبراء تكنولوجيا المعلومات، ومديري الجامعات، والهيئات والمؤسسات الحكومية.

إذن هناك رؤية ينبغي أن توضع في الاعتبار عند التخطيط لمستقبل المعلومات والمعرفة المصرية، ولذا يراعى في هذه الرؤية بناءً علي ما سبق ما يلي :

1- تغيير الأنماط والأشكال المستخدمة في تكوين المعلومات والمعرفة والإفادة منها، من خلال التعرف على الواقع الفعلي لها ثم العمل على تغيره أو تعديل مساره إلى المسار الصحيح.

2- دراسة الواقع الفعلي لخدمات المعلومات والعمل على تحسينه مع الوضع في الاعتبار على ضرورة الاستغلال الاقتصادي للمعلومات والمعرفة المحلية المطلوبة عالميًا من خلال البدء في رسم خريطة بمثل هذه المعلومات والمعرفة التي يمكن استغلالها.

3- العمل على تطبيق تكنولوجيا المعلومات على المعلومات والمعرفة أو بناء واستكمال بنية المعلومات والمعرفة من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات المختلفة.

ولكي نضع هذه الرؤية موضع التنفيذ، هناك ست أولويات عمل ينبغي أن توضع في الاعتبار، يمكن إجمالها في نقاط العمل الثلاث الرئيسية التالية[24]:

أولاً: الابتكار والنقل :

1- تغيير الطرق التي تستخدمها الجامعات ومراكز البحوث للحصول على المعلومات والمعرفة والإفادة منها.

2- البحث عن طرق بديلة أحدث من الطرق الحالية خاصة بعمليات الابتكار والإبداع، والنشر، والبث، وتحليل وتنظيم المعلومات والمعرفة.

3- إصلاح و تعديل قوانين إدارة حقوق الملكية الفكرية المتعلقة بتبادل أبحاث المعلومات والمعرفة.

ثانيا : تحسين النصوص والقواعد المتعلقة بشروط جودة الأعمال وتحسينها :

1- العمل على تحفيز الاستجابة للمشاركة التعاونية، والتخطيط للتفاوض بالتواجد على الشبكة ضمن سوق المعلومات والمعرفة العالمية.

2- توسيع الفرص لزيادة الكفاءة داخل وبين المكتبات وشبكات المعلومات .

ثالثا : الإمكانات التكنولوجية :

1- التأكيد على أن تطوير البنية التكنولوجية سوف يقود مصر إلى التحول الرقمي وإدارة المعلومات والمعرفة.

وتجدر الإشارة هنا إلى الجهود التي بذلتها الحكومة المصرية منذ عام 1998 والتي تمثلت في بناء منظومة جديدة تهدف إلى تعبئة وتكثيف الجهود، لوضع برنامج عمل يطور تفاعل وتناغم القوى البشرية المصرية، لدخول الألفية الجديدة بعد أن شملت الحكومة وزارة جديدة للصناعة والتنمية التكنولوجية، وقد تم التأكد في خطة العمل على عدة محاور، اعتمدها رئيس الجمهورية وتشمل تحديث البنية الأساسية للاتصالات والبريد وتنمية صناعة الاتصالات والمعلومات والتنمية البشرية، وتنمية الطلب الوطني على المعلومات واستخدامها، وقدرت الاستثمارات المطلوبة من القطاع العام والخاص لتنفيذ الخطة طبقًا لدراسة الجدوى المبدئية بما يزيد على 3 مليار جنيه (حوالي 900 مليون دولار) موزعة على أربعة سنوات بدأت عام 2000، على أساس أن يقوم القطاع الخاص بتمويلها وتساهم الحكومة في التدريب الذي يحقق عائداً متمثلاً في إضافة قوى عاملة جديدة إلى سوق العمل في هذا القطاع[25] .

وعلى الرغم من هذه الجهود التي بذلتها الحكومة إلا أنه ينقصها الرؤية التي تم عرضها مسبقا، وخصوصًا الجانب الخاص بتنمية المعلومات والمعرفة أو صناعة المحتوى والعمل على جودتها، حتى يمكنها التنافس العالمي في هذا الصدد .

1/4 الخلاصة :

من خلال العرض السابق ، يتضح لنا أن هناك وسائل وطرق اقتصادية يمكن تطويعها في إطار منهجي لتحديد المعلومات والمعرفة الاقتصادية ذات الطلب العالمي، هذا الإطار يتشكل من ستة خطوات منهجية تم تطبيقها على قطاع الصحة لتحديد نموذج من المعلومات والمعرفة المحلية ذات الطلب العالمي . كما تم وضع رؤية لتنمية المعلومات والمعرفة هذه الرؤية تحتاج إلى ست خطوات عمل لتنفيذها وقد اعتمد في بنائها على مبدأ

تعظيم المعلومات والمعرفة . فمما لا شك فيه كما أشار الدكتور حازم البيلاوي أن «المجتمع الذي يسعى لتعظيم المعلومات لدى أفراده لن يصاب أبدًا بالإحباط والعجز على عتبة الندرة ، و أن المعلومات تفتح أملاً للنمو بلا حدود»(26) .

الهوامش

1 - أسامة السيد محمود . ـ صعوبات تسويق المعلومات في المجتمع العربي . ـ ورقة عمل مقدمة إلى المؤتمر العربي الأول للاستثمار في بنية المعلومات والمعرفة . ـ الإسكندرية : المنظمة العربية للتنمية الإدارية ، 28-31 أغسطس ، 2005 . ـ ص 228

2 - Zohra Calcuttawala /Knowledge Stores: The Spatial Dynamics Of Public Library Accessibility and consumption In Calcutta. ? PHD Dissertation ،USA: University of Cincinnati ،2004 . ? p.1.

3 - المعلومات والتنمية : أثر المعلومات / إنجا مولر . ـ في : عرين ، العدد 22 ، آب ، 2001 . ـ ص ص 4 ـ 5 . ـ متاحة على الإنترنت : Http://www.arabcin.net/areen/22/press.htm

4 - هيل ، ما يكل (2004) . ـ أثر المعلومات في المجتمع : دراسة لطبيعتها وقيمتها واستعمالها / مايكل هيل ؛ ترجمة مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية . ـ الإمارات : المركز ، 2004 . ـ ص 23 .

5 - ماهية الموارد الاقتصادية وأنواعها (2005) . ـ متاحة على الإنترنت في http://www.annabaa.org/nba50/mawared.htm.p7

6 - صلاح سالم زرنوقة (2005) . ـ قراءة في مفهوم اقتصاد المعرفة .?ـ متاحة على الإنترنت في http://acpss.ahram.org.eg/ahram/2001/1/1/WEEK429.HTM

7 - محمد دياب (2005) . ـ اقتصاد المعرفة أين نحن منه . ـ ص ص 1-6 . ـ متاحة على الإنترنت في : http://www.balagh.com/islam/

8 - Kingma ،Bruce R (1996) .- The Economics of Information : A Guide to Economic and Cost ? benefit Analysis for Information Professionals .- Englewood, Colorado : Libraries Unlimited ، 1996 – . p p 73- 76 .

9 - قسم الاقتصاد - كلية التجارة - جامعة عين شمس (1999) . ـ مبادئ العلوم الاقتصادية . ـ القاهرة : القسم ، 1999 . ـ ص14 .

10 - نفس المصدر السابق . ـ ص ص 18-19 .

(11) Karnitis, Edvins(1999) . _Universal information service and increasing tasks of libraries / Edvins Karnitis . _In: New L library World,Vol.100,Issue 2 ، 1999 _ . p 1.

12 - القمة العالمية لمجتمع المعلومات (2003) . ـ خطة العمل . ـ جنيف : الاتحاد الدولي للاتصالات ، 2003 . ـ ص ص 9-10 . ـ متاحة على الإنترنت :

http://www.itu.int/dms_pub/itu-s/md/03/wsis/doc/S03-WSIS-DOC-0005!!PDF-A.pdf

القمة العالمية لمجتمع المعلومات (2003) . ـ إعلان المبادئ . ـ جنيف : الاتحاد الدولي للاتصالات ، 2003 . ـ ص 7 . ـ متاحة على الإنترنت :

http://www.itu.int/dms_pub/itu-s/md/03/wsis/doc/S03-WSIS-DOC-0004!!PDF-A.pdf

13 - صلاح الدين الكبيسي(2005) . ـ إدارة المعرفة . ـ القاهرة : المنظمة العربية للتنمية الإدارية ، 2005 . ـ ص 20 . 24 ?

14 - Dias ،Marco Antonio Guimaraes / Investment in Information in Petroleum Real Option and Revelation. ? In: 6th Annual International Conference on Real Options .- Paphos, Cyprus ،July 4-6 ،2002 – . p.1.

15 - تقرير البنك الدولي عن التنمية في العالم 1998– 1999 (1999) . ـ المعلومات من اجل التنمية . ـ ص 1 .

16 - Kingma ،Bruce R (1996) .- The Economics of Information : A Guide to Economic and Cost ? benefit Analysis for Information Professionals .- Englewood, Colorado : Libraries Unlimited ، 1996– . p13.

17قسم الاقتصاد ?كلية التجارة ?جامعة عين شمس (1999) . ـ مصدر سابق . ـ ص 24 .

18 - عبد السلام أبو قحف (1992) . ـ مذكرات في اقتصاديات الإدارة/ عبد السلام أبو قحف ، إسماعيل السيد . ـ الإسكندرية : مؤسسة شباب الجامعة ، 1992 . ـ ص ص 267–366 .

19 - نفس المصدر السابق . ـ ص ص 246–248 .

20 - Howard J. Worman, M. D. (2002). ـThe Hepatitis C Sourcebook. . ـAvailable at: http:// www.cumc.columbia.edu/dept/gi/hepC.html

21 - نقلاً عن الأستاذ الدكتور فؤاد ثاقب حديث مباشر في عيادته عام 2004 .

22 - World Health Organization (2006). ـSurveillance and Control . ـAvailable at: http:// www.who.int/csr/disease/hepatitis/whocdscsrlyo2003/en/index4.html

23 - علي علي حبيش (2004) . ـ الإنماء المعرفي منطلق مصر للتحديث . ـ في : كتاب الأهرام الاقتصادي . ـ ع 165 سبتمبر ، 2004 . ـ ص ص 25 . 26 ?

24 - McLean, Neil (1999).- Investment In Information And Knowledge Infrastructure: a Strategic Framework for Australia?s Research Enterprise. ? Canberra: Australian National University, 1999. ? p5.

25 - مناخ الاستثمار في الدول العربية 1999 . ـ المؤسسة العربية لضمان الاستثمار . ـ الكويت : الهيئة ، 1999 . ـ ص ص 265ـ275 .

26 - حازم الببلاوي (1980) . ـ ثورة المعلومات وأحلام عالم الفقراء . في : مجلة العربي ، ع 258، مايو 1980 . ـ ص 42 .

قائمة المصادر

1- أسامة السيد محمود (2005) . ـ صعوبات تسويق المعلومات في المجتمع العربي . ـ ورقة عمل مقدمة إلى المؤتمر العربي الأول للاستثمار في بنية المعلومات والمعرفة . ـ الإسكندرية : المنظمة العربية للتنمية الإدارية ، 28-31 أغسطس ، 2005 . ـ ص ص 228- 234 .

2- تقرير البنك الدولي عن التنمية في العالم 1998- 1999 (1999) . ـ المعلومات من اجل التنمية . ـ ص 1 .

3- جامعة عين شمس (1999) . ـ مبادئ العلوم الاقتصادية . ـ القاهرة : كلية التجارة قسم الاقتصاد ، 1999 . ـ 320 ص .

4- حازم الببلاوي (1980) . ـ ثورة المعلومات وأحلام عالم الفقراء . في : مجلة العربي ، ع 258 ، مايو 1980 . ـ ص ص 40 ـ 43 .

5- سعد حافظ محمود (2004) . ـ هل تمثل المعرفة قوة إنتاجية : ورقة بحثية مقدمة لندوة اقتصاد المعرفة .?ـ القاهرة : كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، .?2004ـ ص 5 .

6- صلاح الدين فهمي (2006) . ـ لقاءات مباشرة لتوضيح بعض المفاهيم الاقتصادية . ـ غير منشورة ، 8/ 3/ 2006 .

7- صلاح الدين الكبيسي(2005) . ـ إدارة المعرفة . ـ القاهرة : المنظمة العربية للتنمية الإدارية ، 2005 . ـ 205 ص .

8- صلاح سالم زرنوقة (2005) . ـ قراءة في مفهوم اقتصاد المعرفة .?ـ متاحة على الإنترنت : http://cpss..hrm.org.eg/hrm/2001/1/1/WEEK429.HTM

9 - عبد السلام أبو قحف (1992) . ـ مذكرات في اقتصاديات الإدارة / عبد السلام أبو قحف ، إسماعيل السيد . الإسكندرية : مؤسسة شباب الجامعة ، 1992 . ـ 479 ص

10- علي علي حبيش (2004) . ـ الإنماء المعرفي منطلق مصر للتحديث . ـ في : كتاب الأهرام الاقتصادي . ـ ع 165 سبتمبر ، 2004 . ـ 146 ص

11- القمة العالمية لمجتمع المعلومات (2003) . ـ خطة العمل . ـ جنيف : الاتحاد الدولي للاتصالات ، 2003 . ـ 14ص . ـ متاحة على الإنترنت :

http://www.itu.int/dms_pub/itu-s/md/03/wsis/doc/S03-WSIS-DOC-0005!!PDF-A.pdf

12 - القمة العالمية لمجتمع المعلومات (2003) . ـ إعلان المبادئ . ـ جنيف : الاتحاد الدولي

للاتصالات، 2003 . ـ 9ص . ـ متاحة على الانترنت :
http://www.itu.int/dms_pub/itu-s/md/03/wsis/doc/S03-WSIS-DOC-0004!!PDF-A.pdf

13- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار (1999) . ـ مناخ الاستثمار في الدول العربية . ـ الكويت : الهيئة، 1999 . ـ ص ص 265 ـ 275 .

14- مولر، إنجا (2001) المعلومات والتنمية : أثر المعلومات / إنجا مولر . ـ في : عرين، العدد 22، آب، 2001 . ـ ص ص 4 ـ 5 . ـ متاحة على الإنترنت :
Http://www.rbcin.net/reen/22/press.htm

15 – هيل، ما يكل (2004) . ـ أثر المعلومات في المجتمع : دراسة لطبيعتها وقيمتها واستعمالها / مايكل هيل ؛ ترجمة مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية . ـ الإمارات : المركز، 2004 . ـ 371 ص .

16 –Di.s ،Mrco Antonio Guimres (2002) . _Investment in Informtion in Petroleum Rel Option nd Reveltion . _In: 6th Annul Interntionl Conference on Rel Options . _Pphos, Cyprus ،July 4-6 ،2002 _. 36 p.

17- Howrd J. Wormn, M. D. (2002) . _The Heptitis C Sourcebook. _ Avilble t: http://www.cumc.columbi.edu/dept/gi/hepC.html

18- Krnitis, Edvins (1999) . _Universl informtion service nd incresing tsks of librries / Edvins Krnitis . _In: New Librry World,Vol.100, Issue 2,1999 . _9p.

19- Kingm ،Bruce R (1996) .- The Economics of Informtion . A Guide to Economic nd Cost ? benefit Anlysis for Informtion Professionls .- Englewood, Colordo : Librries Unlimited ،1996 –. 200 p..

20- McLen ،Neil (1999) . _Investment In Informtion And Knowledge Infrstructure: . Strtegic Frmework for Austrli?s Reserch Enterprise. _Cnberr: Austrlin Ntionl University ،1999 _. 12p.

21- Worldwide directory with more thn 8000 ddresses of compnies, contrct mnufcturing, bulk ctive suppliers nd service compnies _ Avilble t: http://www.phrm-info.com/en/

22- Zohr. Clcuttwl. (2004). _Knowledge Stores: The Sptil Dynmics of Public Librry Accessibility nd consumption In Clcutt. _PHD Disserttion, USA: University of Cincinnti, 2004. _p.1.

الاتجاهات الحديثة في قياس المعلومات مراجعة علمية (3)*

د. محمد جلال غندور
أستاذ علم المكتبات والمعلومات
كلية الآداب – جامعة بني سويف (مصر)

ملخص :

يتناول هذا الجزء من الدراسة المعلومات والتنمية وعلم المعلومات التنموي ودوائر اهتمامه وقياس تأثير المعلومات على التنمية، كما يتناول مجتمع المعلومات من حيث مفاهيمه وقياسه ومقوماته.

سابعاً: المعلومات والتنمية وعلم المعلومات التنموي Development Information Science

7-1- مقدمة

يحفل الإنتاج الفكري بالعديد من البحوث المتصلة بتأثير المعلومات على زيادة معدلات التنمية وبالتالي قياس فاعلية المعلومات وتأثير استخدام المعلومات على التنمية القومية ولعل من بين الأهداف الأساسية للمركز الدولي لبحوث التنمية في كندا هو قياس تأثير المعلومات على التنمية، حيث يدعو إلى التعرف على هذا التأثير المعلوماتي في سياق Context تطور الاقتصاد الكلي للدولة فضلاً عن ضرورة القيام بالبحوث التي تتصل بنماذج العلاقات عبر الزمن بين مدى التغيير الذي تحدثه المعلومات والتغيير في إجمالي الناتج المحلي Gross Domestic Product (GDP) وإذا كان البحث السابق الذي نشر في مجلة البحوث والتنمية الصادرة من المكتبة البريطانية (Moore , N. ,1996) فهناك دراسات معمقة تنشر بانتظام في مجلة التنمية المعلوماتية Information Development وقد قامت

(*) نشر الجزء الأول من الدراسة في عدد أكتوبر 2004 والجزء الثاني في عدد يناير 2006 .

الدورية الوليدة التربية 3000(3ع، 2001) بترجمة مقال راسمون انجامولر (Rasmon ,. 2001) عن المعلومات والتنمية وقامت بالترجمة رولا هلاله ويمكن الإشارة لبعض النقاط منها كما يلي:

«من الصعب قياس تأثير المعلومات على أي مستوى سواء كان وطنياً أو تنظيمياً أو فردياً والهدف من هذا البحث هو توضيح القضايا واكتشاف الطرق الممكن استخدامها لقياس هذا التأثير، وأورد البحث الجوانب التالية التي تشارك فيها المعلومات».

7-2- جوانب التنمية الخمسة التي تشارك فيها المعلومات

(أ) التنمية الديمقراطية والاجتماعية حيث تسهم فيها المعلومات حتى يصبح الناس قادرين على اتخاذ القرارات التي تشكل منهج حياتهم.

(ب) الإغناء الثقافي: وقياس الإنجاز في هذا المجال هو غنى الثقافة وانفتاحها على التأثير الخارجي وأن تكون لها صفتها المحلية المميزة.

(جـ) البحث والتعليم، حيث من الضروري تقييم الدرجة التي يضيف فيها الكتاب وفعاليات المكتبة بما فيها الدخول إلى الإنترنت قيمة للتعليم ونظم البحث لمعرفة تأثير المعلومات على تطور التعليم.

(د) التنمية الاقتصادية الجزئية حيث يمكن استخدام المعلومات كمساعدة على الإبداع وتطوير المنتج بإعطاء الشركات الأفكار الجديدة، والعمليات التقنية، والمواد والمنتجات الوسيطة، ويتضمن قياس تأثير فعاليات المعلومات المخصصة لدعم التنمية الاقتصادية الجزئية تقييم الدرجة التي تبرهن فيها هذه الفعاليات على فاعلية الشركات والمؤسسات.

(هـ) التنمية الاقتصادية الكلية حيث تسهم المعلومات في التنمية الاقتصادية الكلية بزيادة مرونة وسرعة الاستجابة للاقتصاد ككل.

هذا ومع توفر الدراسات العديدة عن المعلومات والتنمية فقد اقترح كيبيردج Kibirige , (H, 1993) علماً جديداً هو علم المعلومات التنموي في أواخر الثمانينيات 1989 وعززه بمقال عام 1993 عن الأسس النظرية لهذا العلم وكان القياس عاملاً أساسياً في فئات أو دوائر اهتمام هذا العلم والتي تتلخص فيما يلي:

7-3- دوائر اهتمام علم المعلومات التنموي

1- الدائرة التحليلية Analytic Domain والتي تهتم بالفحص الدقيق والتقابل Juxtaposi-tion بين ظاهرة المعلومات في كل من الدول المتقدمة والنامية لاستخلاص الخصائص العامة في المجال مع استخدام مختلف أدوات التحليل بما في ذلك التحليل النصي والإحصائي وغيرها.

2- الدائرة التخليقية Synthetic Domain حيث يتم فحص الخصائص الناتجة من الدائرة السابقة واستخلاص النماذج Patterns وهنا يمكن إجراء دراسات المسح والتجارب المعملية على استخدام المعلومات وقياس المحتويات المعلوماتية لمختلف المواد المعلوماتية المتوفرة وديناميكية اقتصاديات الحجم الكبير Economics of Scale وإسهامها في إجمالي الناتج الكلي (GNP) أو إجمالي الناتج المحلي (GDP) في سياق تنموي.

3- الدائرة القاعدية Normative Domain وهذه تشمل المعايير وقواعد معالجة المعلومات وتوزيعها مع ملاءمة المعايير الغربية للبعد الاجتماعي للدول النامية.

4- الدائرة التجميعية Summative Domain وتتضمن هذه الدائرة وضع الأطر Paradigms عن طبيعة معالجة وتوزيع المعلومات ذات العلاقة بالتنمية فضلاً عن دراسة البنية التحتية المعلوماتية Infrastructure ونظم المعلومات الجزئية والكلية (Micro & Macro) ونقل التكنولوجيا.

5- الدائرة التنبؤية والتي تتضمن استخدام مفاهيم النمذجة الإحصائية والرياضية لوضع التنبؤات الخاصة بالاتجاهات المحتملة وتعتمد على البيانات الخام الواردة من الدوائر السابقة وهذه الدائرة الأخيرة ديناميكية تعتمد على الإحصائيات المتاحة حيث تعتبر إحصائيات 5-10 سنوات فترة مناسبة للتنبؤ.

7-4- قياس تأثير المعلومات على التنمية

دراسة حالة في شنغهاي

قام الباحثان **فوخان وتاج ساتكليف** (Voughan , L.Q,1997) بدراسة أثر المعلومات على التنمية كجزء من مشروع ضخم للبحث وذلك بالتعرف على جدوى استخدام نموذج ليسريل Lisrel (Linear Structural Relations) وهو برنامج حاسب آلي يقوم بتحليل المتغيرات المتزامنة Covariance للعلاقات التركيبية ولتحديد درجة تأثير المعلومات بالنسبة

لعوامل أخرى على تنمية الأعمال الصناعية الصغيرة في شنغهاي بالصين، وقد تم تجميع البيانات بواسطة استبيان شمل (450) نشاط تجاري في المدينة، وأظهر نموذج لسيريل التجميعي أن العوامل الرئيسية المؤثرة على نجاح الأعمال كانت حسب أهميتها: بيئة العمل ثم استخدام المعلومات، كما أن المعلومات غير الرسمية أكثر أهمية لنجاح العمل من استخدام المصادر الأكثر رسمية، كما أن تقييم دور المعلومات وقياسها لا يمكن أن يتم في عزلة عن البيئة التي تقدم فيها المعلومات.

وخلاصة هذه الدراسة أنه من الممكن القياس الكمي لتأثير المعلومات على التنمية والتطوير وأن هذه الدراسة تدعم الداسات السابقة مثل دراسة روبرت تايلور (Taylor,R, 1986) والتي أثبتت وجود علاقة ذات دلالة بين زيادة القيمة المضافة (وبالتالي زيادة في الأرباح) والاستثمار في مصادر المعلومات.

ثامناً: مجتمع المعلومات: مفاهيمه وقياسه ومقوماته:

8-1- مقدمة :

لا يستطيع الباحث الجاد أن يتناول ظاهرة مجتمع المعلومات بمجرد الاجتهاد في إيجاد بعض التعاريف ذات المضمون المتفائل أو المتشائم، فالتعرف الواقعي والعلمي على هذه الظاهرة التي يطلق عليها المجتمع ما بعد الصناعي (دانيال بيل D.Bell) أو مجتمع ما بعد الخدمات (جيرشوري Gershury) أو غير ذلك من التسميات لا يكفي، إذ لابد من وضع بعض المؤشرات بل والأدلة والمقاييس للحكم على درجة المعلوماتية Informatization التي وصل إليها مجتمع معين وهناك مقاييس ومعايير عديدة للتعرف على درجة المعلوماتية ومن بينها ما ذهب إليه أستاذ الاتصال دورديك Dordick وزميله أستاذ الصحافة وانج Wang (Dordick , H, 1993) إلى أن المعايير اللازمة لقياس درجة المعلوماتية هي مقاييس البنية التحتية Infrastructure والمقاييس الاقتصادية والاجتماعية.

8-2- مقاييس البنية التحتية

تعد المقاييس المباشرة من خصائص البنية التحتية للأمة وأكثرها استخداما للتعرف على درجة المعلوماتية وقد وضع معهد بحوث الاتصالات والاقتصاد باليابان (RITE) في أوائل الثمانينات كشاف جوهوكا Johoka Index للتعرف على درجة المعلوماتية التي وصلت إليها الدولة فضلا عن المقارنة مع الدول الأخرى في هذا المجال ويحتوي هذا الكشاف على الجوانب التالية لقياس مجتمع المعلومات (ITO, 1981):

1 - حجم المعلومات: عدد المكلمات التليفونية للفرد في السنة / توزيع الصحف لكل مائة من السكان/ الكتب المنشورة لكل ألف من السكان / الكثافة السكانية...

2 - توزيع وسائل الاتصال: عدد أجهزة التليفون لكل مائة من السكان / عدد أجهزة الراديو لكل مائة مسكن / عدد أجهزة التليفزيون لكل مائة مسكن.

3 - نوعية أنشطة المعلومات: نسبة العاملين في قطاع الخدمات بالنسبة لإجمالي عدد السكان.

4 - نسبة الإنفاق على المعلومات: أي نسبة الإنفاق على المعلومات من بين الإنفاق الكلي.

أما مركز التنمية وتجهيز المعلومات باليابان JIPDEC فقد وضع مقياس جيبدك عام 1986 للربط بين عملية التحول للمعلوماتية Informatization والعوامل الاقتصادية، وكشاف جيبدك JIPDEC له أبعاد ثلاثة: **البعد الأول** هو نسبة العتاد أو التجهيزات المادية Hardware محددة بقيمة التجهيزات المحسبة في الصناعة مقسومة على عدد العاملين في الصناعة ؛ **والبعد الثاني** هو نسبة البرامج Software محددة بقيمة استهلاك البرامج على مدى فترة خمس سنوات مقسومة على عدد العاملين في هذه الصناعة ؛ **أما البعد الثالث** فهو نسبة الاتصال محدداً بمقدرة بث المعلومات Transmission Capacity مقسوماً على عدد العاملين في هذه الصناعة. ويتيح هذا القياس للحكومة اليابانية التعرف على أبعاد صناعة المعلومات وكثافة المعلومات، أي مدى اتساع استخدام تكنولوجيا المعلومات في الصناعة بصفة عامة ولكنه غير مناسب للتعرف على الأبعاد الاجتماعية والسياسية والاقتصادية على طريق تحول الدولة للمعلوماتية.

8-3- المقاييس الاقتصادية الاجتماعية :

في تتبع تاريخي لهذه القياسات أشار دورديك Dordick إلى قياسات القوة العاملة حسب القطاعات كما بدأها كوزنتز (Kusnetz , 1957,1966) بتقسيمه هذه القوة العاملة إلى قطاع أولي (كالزراعة والتعدين) والقطاع الثانوي (الصناعات أساساً) والقطاع الثالث (الخدمات) وأعرب كوزنتز عن معرفتنا القليلة جداً بهذا القطاع الأخير وهو القطاع الذي يركز على إنتاج المعرفة وتوزيعها فضلاً عن شموله أولئك الذين يتخذون القرارات السياسية والاجتماعية الرئيسية في الدولة. وشهدت بداية الستينيات جهود علماء الاقتصاد والاجتماع وتفكيرهم في قطاع مهني رابع يركز عمله في المهن كثيفة المعلومات أو المعرفة، وتنبأ الباحث الياباني يوميزوا UMESAO أن الخطة التالية للنمو الزراعي ستكون النمو

الصناعي، وإن كان النمو واضحاً في الإنتاج المادي الزراعي والصناعي، فالنمو التالي سيكون للإنتاجية العقلية والروحية Spiritual وقد أوضح يوميزوا UMESOA أن هذه المراحل الثلاث للنمو يمكن مقارنتها بالنمو البيولوجي، حيث تعيش أكثر أشكال الكائنات الحية على الوظائف الهضمية Digestive، ومع تقدم هذه الأنواع يتم تنمية عضلاتها وتعيش على الوظائف الحركية Locomotive أما الأنواع الأكثر تقدمية فتكون قادرة على الإعداد والتخطيط والتحكم في الوظائف العقلية والعصبية المتقدمة، أي أن يوميزوا قد قام بمقارنة بين الصناعات العقلية والروحية وبين وظيفة التحكم في أعلى الكائنات تقدماً، وأن هذه الأخيرة عن طريق المعلومات، والاتصال الجماهيري، والاتصال عن بعد، والتعليم، والأنشطة الثقافية، والمعلوماتية، تسهم في النمو العقلي الخلاق وأدخل يوميزوا مصطلح صناعات المعلومات لوصف هذه الصناعات العقلية عن دورديك (Dordick, 1993) إتو(ITO , 1981,89) .

وفي نفس الوقت الذي وضع فيه يوميزوا أفكاره السابقة كان عالم الاقتصاد الأمريكي فرتز ماكلوب (1962) Machlup يقوم بالخطوة الشجاعة لقياس مالا يقاس وهو المعرفة ملاحظاً أن هناك نصيباً متزايد في الإنفاق الحكومي على أنشطة لا تنتج مخرجات مادية، وأن هناك مصادر متزايدة أيضاً تنفق في الصناعة على مخرجات مماثلة غير مادية وسعى ماكلوب لقياس هذا الكم المتزايد من الإنفاق لإنتاج المعرفة وأهميته لاقتصاد الأمة، وقام بعد ذلك بتحديد قطاعات فرعية خمسة لهذه الأنشطة وهي: التعليم / البحوث والتنمية / الاتصال ووسائطه / آلات المعلومات ثم خدمات المعلومات. ثم قام بقياس حجم قوة العمل المعرفي بالتعرف على عدد العاملين في الوظائف والمهن المعرفية. . . وقد قامت معظم الدول بالاعتماد على أعمال ماكلوب Machlup مع بعض التعديلات. . . فالعالم الياباني يوميزوا UMESOA اهتم إلى جانب البعد الاقتصادي بالتحولات الثقافية والسلوكية أما الباحث الاجتماعي المشهور دانيال بيل Bell (1973) فقد ركز على البعد الاجتماعي وتفسيره للصناعات المعرفية وركز على مهنتين أساسيتين هما العلماء والمهندسون بدلاً من عمال المعرفة كما حددهم ماكلوب ومع ذلك فقد أولى بيل Bell مثل ماكلوب الأهمية الكبرى للمعرفة في تأثيرها على الاقتصاد وعلى المجتمع .

أما الباحثان بورات وروبين (Porat&Rubin 1977) فقد أضافا إلى عناصر ماكلوب عناصر أخرى أكثر شمولية في اقتصاد المعلومات، كما قاما بالتمييز بين قطاع المعلومات الأولى والثانوي وأدخلا مصطلحاً جديداً عن الأنشطة شبه المعلوماتية Quasi Information

Activity وهي الأنشطة البيروقراطية أما خبراء منظمة التعاون فقد قاموا ببعض التعديل في قطاعات بورات وروبين وفيما يلي مقارنة مختصرة بين الفئات المستخدمة في قياس صناعات المعرفة أو المعلومات بواسطة كل من ماكلوب وبيل وبورات ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) (1981).

جدول (4) مقارنة بين الفئات المستخدمة في قياس صناعات المعلومات

ماكلوب 1962	بيل 1973	بورات وروبين 1977	1981 OECD
التعليم	التعليم العالى	صناعات إنتاج المعرفة والاختراعات	إنتاج المعرفة
البحوث والتنمية	البحوث والتنمية	توزيع المعلومات وصناعات الاتصال	صناعات البحث والتنسيق والمخاطرة والادارة
وسائل الاتصال	إنتاج المعرفة كخاصية فكرية عقلانية	إدارة المخاطرة	توزيع المعلومات وصناعة الاتصال
آلات المعلومات	-	صناعات البحث والتنسيق	السلع الاستهلاكية والوسيطة
خدمات المعلومات	-	- خدمات تجهيز وبث المعلومات - صناعات المنتجات المعلوماتية - أنشطة حكومية مختارة - التسهيلات الداعمة في صناعات المعلومات.	السلع الاستثمارية

مصدر المراجعة (Dordick , H.S.1993 : 45) واعتمد الأخير على مؤلفات كل من ماكلوب وبيل وبورات ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (انظر أيضاً ناريمان متولي، 1995).

8-4- صعوبات القياس والتعبير الكمي عن أنشطة المعلومات :

إذا كانت هناك اختلافات في تحديد المجالات التي تدخل ضمن قطاع المعلومات والتي لاحظناها في الجدول السابق رقم (4) فهناك اختلافات أيضاً في كيفية قياسها ويرى القائم بإعداد هذه المراجعة أن هذه المقاييس تنقسم أساساً إلى قسمين ما قبل التسعينيات وما بعد

التسعينيات، وإذا كانت فترة ما قبل التسعينيات قد شهدت إبداعاً في تحديد وتعريف أنشطة قطاع المعلومات وقياسه من قبل العديد من الباحثين في مجالات الاقتصاد والاجتماع والاتصال والمعلومات وغيرهم فيعتبر عالم الاقتصاد ماكلوب من أوائل هؤلاء الرواد حيث عرف اقتصاد المعلومات (1962) بأنه يشمل الأنشطة الخاصة بتوليد المعلومات (أي إنشاء وخلق وإنتاج معرفة جديدة وتنظيمها وتحليلها وبثها)، وقد قام بورات (عام 1977) بإسهام أصيل نحو بلورة مفهوم القياس وتطوير منهجيته باستخدام مفاهيم معتمدة على حسابات الدخل القومي وظهر الخلاف واضحاً بين ماكلوب وبورات، حيث يضع ماكلوب قيماً لبعض المواد التي ليس لها معاملات بالسوق وذلك مثل الأجور التي يفترض أن تحصل عليها الأمهات في تنشئة أطفالهن، ومن هنا كان تقسيم بورات لقطاع المعلومات إلى قطاع المعلومات الأولي الذي تتم فيه معاملات السوق عن خدمات المعلومات وقطاع المعلومات الثانوي الذي تتم فيه خدمات المعلومات دون أن تكون كصناعة مستقلة (فالمطبعة التي تسوق مطبوعاتها مباشرة للجمهور هي جزء من قطاع المعلومات الأولي بينما مطبعة مشابهة تمتلكها شركة صناعية وتطبع مطبوعات الشركة فقط تعتبر جزءاً من قطاع المعلومات الثانوي).

وقد تابعت منظمة التعاون هذا المفهوم حيث عرفت قطاع المعلومات الثانوي بأنه يمثل نسبه من إجمالي الناتج القومي التي تسجل القيمة المضافة الخاصة بأنشطة المعلومات المستخدمة في إنتاج السلع والخدمات غير المعلوماتية (OECD , 1981). وتوالت الاجتهادات في قياس قطاع المعلومات وهناك أسماء عديدة أسهمت في ذلك منهم شمنث وليفرو (Schement,1984) وكاتز (Katz, 1986 ,1988) وغيرهم... ولكن هذه الأفكار قد تم تطبيقها منذ أوائل التسعينيات (Jeong , D. 1990)، حيث تم إعادة تنظيم البيانات الإحصائية الواردة في الكتاب السنوي الإحصائي للعمالة الذي تصدره منظمة العمل الدولية لإعداد مصفوفة Matrix المهن والصناعات بناء على التصنيف المعياري الدولي للمهن (ISCO- 1968) والتصنيف الصناعي المعياري الدولي (ISIC , 1968-71) حيث تمثل كل خلية في الجداول رقماً أكثر دقة لقوة العمل المعلوماتي على أساس كل من المهنة والصناعة. وقد رأى معد هذه المراجعة اختبار هذه المصفوفة (التي اتبعتها الباحثة ناريمان متولي في رسالتها للدكتوراه) بالقياسات التي تمت بأدوات ومراجع مختلفة عديدة، ظهرت في كتاب دورديك (Dordick , H, 1993,48,49) ووضعها المراجع في الجانب الأيمن في الجدول التالي ثم القياسات التي تمت لنفس الدول في كتاب «ناريمان متولي» لعام 1995

بعنوان اقتصاديات المعلومات (ص 172-216-225-233-252) مستخدمة المصفوفة التي تجمع بين المهن والصناعات وظهرت فروقات عديدة في نتائج الحسابات والقياس كمايلي:

جدول رقم (5) مصفوفة المهن والصناعات

الولايات المتحدة (دورديك)	1970	1980	الولايات المتحدة (ناريمان)	1970	1980
المعلومات	46,6	46,6	المعلومات	43,3	46,8
الخدمات	21,9	28,8	الخدمات	31,2	30,8
الصناعة	28,6	22,5	الصناعة	21,9	18,6
الزراعة	3,1	2,1	الزراعة	3,6	3,8
ألمانيا الاتحادية (دورديك)	**1970**	**1980**	**ألمانيا الاتحادية (ناريمان)**	**1970**	**1984**
المعلومات	30,7	33,2	المعلومات	34	39,8
الخدمات	-	25,9	الخدمات	28,4	28
الصناعة	-	35,1	الصناعة	29	25,8
الزراعة	-	5,8	الزراعة	8,6	6,4
مصـــــر (دورديك)	**1970**	**1980**	**مصـــــر (ناريمان)**	**1970**	**1979**
المعلومات	12,4	18,6	المعلومات	12,1	17,3
الخدمات	17,6	19,2	الخدمات	20,3	22,6
الصناعة	18,5	21,4	الصناعة	14,8	17,4
الزراعة	51,5	40,8	الزراعة	50,5	40,8
كوريا الجنوبية (دورديك)	**1970**	**1980**	**كوريا الجنوبية (ناريمان)**	**1970**	**1980**
المعلومات	10,1	14,6	المعلومات	10,5	15,4
الخدمات	18,7	25,4	الخدمات	20,3	27,0
الصناعة	20,1	26,0	الصناعة	17	22,9
الزراعة	51,1	34,0	الزراعة	51,3	34,7
الفلبين (دورديك)	**1970**	**1980**	**الفلبين (ناريمان)**	**1970**	**1980**
المعلومات	10,5	10,8	المعلومات	10,3	12,2
الخدمات	19,4	22,0	الخدمات	23,4	28
الصناعة	15,2	15,1	الصناعة	9,2	9,5
الزراعة	54,9	52,1	الزراعة	53,9	50,3

المصدر: مصر/ كوريا/ الفلبين katz (1986) Exploring Information Sector Growth

المصدر: أمريكا / ألمانيا Bell (1979) + Jussawella , etal (1988)

الجانب الأيسر(ناريمان) جميع الدول من ILO year Book الأعوام المتعلقة.

كما شهدت التسعينيات حركة نشطة في دول عديدة لكيفية قياس قطاع المعلومات إلى جانب قطاعات الزراعة والصناعة والخدمات تحت مظلة اقتصاد المعلومات والمجتمع المعلوماتي وقد حظيت جنوب إفريقيا بدراسات عديدة عن تعريف وقياس اقتصاد المعلومات من بينها دراستان نشرتا عام 1993(Britz, J.,etal , 1993) وعام 1994 (Boon , J.,etal 1994) ولعله فريق واحد !

ويشير البحث الأول إلى أنه بمراجعة الإنتاج الفكري للمعلومات والمكتبات تبين أنه ليس هناك وصف معياري لقطاع المعلومات في جنوب إفريقيا، كما أنه ليس هناك منهجية متفق عليها لقياس حجمه. ويقدم لنا بريتز وزملاؤه اجتهاداتهم في تطوير إطار يعتمد على دورة المعلومات والتي تحتوي أنشطة مثل تجميع المعلومات وتنظيمها وبثها، ويستثنى من هذه الدورة توليد المعلومات واستخدامها (يلاحظ هنا أن الرائد ماكلوب قد أكد على إنتاج المعلومات وتوليدها وتنظيمها وتحليلها وبثها).

هذا وقد قام فريق البحث في جنوب إفريقيا المكون من برتز وبون ولانر (Britz , J.,1993) بربط هذا الإطار للبيانات القومية المتوفرة حتى يمكن قياس قطاع المعلومات بما في ذلك تحديد عدد القوة العاملة المعلوماتية وقياس مدى إسهام قطاع المعلومات في إجمال النتاج المحلي (GDP)، وقد تم حساب عدد القوة العاملة المعلوماتية بواسطة منهج بورات وبالإطار الذي اقترحه الفريق.

أما البحث الثاني الذي قام به كل من بون وبرتز وهارمز (Boon , J.A,1994) فقد بدأ بالإشارة إلى الاقتصاديات الغربية حيث يتقدم معظمها نحو اقتصاد المعلومات، وبالمقارنة فإن تقدم جنوب إفريقيا نحو هذا الاقتصاد المعلوماتي لم يتأكد بعد، وإن كانت هناك جهود لقياس كل من القوة العاملة المعلوماتية ومدى إسهامها في إجمال الناتج المحلي (GDP)، ويشير تقرير الفريق إلى أن هناك حوالي (2) مليون شخص يمكن أن يطلق عليهم العاملين المعلوماتيين في أواخر الثمانينيات، وإذا ما استبعدنا حسب تقديرهم المستفيدين والمولدين للمعلومات (Generators&Users) فيصل عدد القطاع إلى 400,000 فرد في أواخر الثمانينيات، كما تبين في دراسة الفريق أن إسهام قطاع المعلومات لإجمالي الناتج المحلي يصل إلى حوالي 6%، وما أطلق عليه الفريق الزيادة التشغيلية الكلية Gross Operating Surplus هو تقدير تقريبي للربحية Profitability التي يحققها القطاع، وأن هذه الربحية تنمو بمعدل أعلى في القطاع المعلوماتي عن معدل النمو السنوي المتوسط الحقيقي للاقتصاد ككل.

8-5- قياسات المستقبل وتطويع الإحصاء لعصر تكنولوجيا المعلومات

إذا كان عصر المعلومات أكثر من مجرد شعار فنحن في حاجة إلى التعرف على كيفية قياس تطوره وبروزه، ولعل ذلك أن يواجهنا بالتحديات المتصلة بالإحصائيات المتاحة وهي غير كافية إذ يركز معظمها على قياس القوة العاملة ويذهب الباحث إيان مايلز (MILES , I , 1991 : 915) إلى ضرورة قياس أنشطة العصر المعلوماتي بمدخل مختلف يركز على توليد تكنولوجيا المعلومات الجديدة وبثها وتطبيقها. وهو يناقش إمكانية تطويع الإحصائيات المتوفرة حالياً لإلقاء الضوء على التطورات المرتبطة بتكنولوجيا المعلومات ويقدم لنا نماذج من هذه البيانات الدالة على التطورات الممكنة مستقبلياً ويفحص تطبيقات الأطر الإحصائية المستقبلية والتحليل الإحصائي نفسه.

ومن ملاحظته الأساسية هنا أن تقييم عدد القوة العاملة المعلوماتية وقياسها، لا يعني قياس دور المعلومات و تكنولوجيا المعلومات في الحياة الاقتصادية، ومن بين الدراسات المقارنة لنسب شدة الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات ما ورد في الجدول التالي: -

جدول (6) مقارنة شدة الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات

كود القطاعات كما هو في ILO ودلالته	PCINVCOM	PCINVTEL	CITIIRCOM	CITIRTEL
1-3 الزراعة والغابات والصيد	0,6	0,1	0,13	0,02
4-11 قطاع الاستخراج	1,7	3,5	0,37	0,87
12-25 الصناعات التحويلية	4,1	4,0	0,92	1,00
26 البناء	0,5	1,4	0,10	0,35
27-45 الخدمات (بدون الإيجارات)	5,7	4,6	1,26	1,15
27-45 الخدمات (غير الاتصالات عن	5,8	1,8	1,28	0,45

المصدر :- * محسوب من المدخلات - المخرجات لعام 1984 .

PCINVCOM = النسبة المئوية للاستثمارات القطاعية في الحسابات الآلية

PCINVTEL = النسبة المئوية للاستثمارات القطاعية في أجهزة الاتصالات عن بعد

CITIIRCOM = النسبة المئوية لكثافة استثمار تكنولوجيا المعلومات المقارنة للحاسبات الآلية

CITIRTEL = النسبة المئوية لكثافة استثمار تكنولوجيا المعلومات المقارنة لأجهزة الاتصالات عن بعد

وقد قام بتفسير بعض الإحصائيات في هذا الجدول عن استخدام مصطلح المجتمع ما بعد الصناعي وذهب إلى أن عصر المعلومات يطبق التكنولوجيا داخل قطاعات الخدمات على نطاق واسع وهذه الخدمات - في بعض جوانبها - قد تم تصنيعها وبالتالي فالعصر المعلوماتي هو عصر صناعي أكثر (صناعي متفوق) ولا يعني مجرد تسميته بالعصر ما بعد الصناعي أي أن المناقشات الدائرة في هذا الخصوص هي مناقشات مضلله ولا تعكس القياسات الإحصائية لمجتمع المعلومات.

8-6- ملاحظات على تطور قياسات وتفسيرات مجتمع المعلومات وقطاع المعلومات في الإنتاج الفكري :

1- هناك صعوبة واضحة عند مقارنة مجتمع المعلومات (وقطاع المعلومات على وجه الخصوص) بين الدول المختلفة، ذلك لأن المراجع الدولية المتصلة عادة بالمجال لا تشمل إحصاءات الدول النامية بنفس الانتظام Consistency الذي تكون عليه إحصاءات الدول المتقدمة في هذه المراجع، وأوضح مثال على ذلك الإحصاءات الخاصة بمصر في الكتاب السنوي لإحصاءات العمالة (ILO : Year Book of Labour Statistics) حيث لم يجد معدّ المراجعة إحصاءات عامي 1970، 1980 وذكر بدلاً منها إحصاءات عامي 1966، 1979 كما أن آخر إحصاءات بمصر شاملة التوجه الحديث (جداول المهن والصناعات) كانت عام 1995 شاملة لإحصاءات عام 1992 عن مصر، وصدرت الأعداد السنوية حتى عام 2002م ناقصة تلك البيانات مما يعوق القياس الحديث لقطاع المعلومات ومقارنته بغيره من الدول.

2- هناك مدخلان أساسيان لقياس النطاق الاقتصادي لمجتمع المعلومات، أحدهما التعرف على حجم القوة المعلوماتية (كنسبة مئوية من القوة العاملة الكلية بالدولة) والثاني هو مدى إسهام القوة المعلوماتية في إجمالي الناتج المحلي (GDP) وذلك بتحليل قطاعات القوة العاملة الأربعة ودرجة إسهامها في إجمالي الناتج المحلي، معنى ذلك أنه إلى جانب قياس حجم القوة المعلوماتية، فلابد من التعرف على نوعية العمل المعلوماتي وجودته ومدى إسهامه في النمو الاقتصادي للدولة. وهنا يأتي التفسير إلى جانب القياس، فقد لوحظ وجود دول تتشابه فيها تقريباً نسبة القوة العاملة المعلوماتية ومع ذلك فإن إجمالي الناتج المحلي (وهي مقياس الثروة القومية) ومقياس توزيع تلك الثروة على كل فرد GDP per Capita تختلفان تماماً (Dordick , H.1993: 59) كما قد يتساوى حجم قطاع المعلومات في دولتين أو أكثر ولكن إسهام هذا القطاع في رفع

مستوى المعيشة وزيادة الإنتاجية يختلف من بلد إلى آخر، فقد يقدم قطاع المعلومات في بلد معين خدمات بيروقراطية وخدمات اجتماعية لا تندرج ضمن البحوث والتنمية (Dordick , 1993: 65) اعتماداً على الرؤية المطروحة في دراسات جوساولا وزملاؤه (Jussawella , etal , 1988,1989).

3- إذا كانت الجهود المختلفة السابقة تركز على محاولات تحسين طرق قياس حجم القوة العاملة المعلوماتية، فهناك أعمال قليلة منشورة لقياس بث المعلومات وتدفقها وهي قياسات تعني الكثير في مجال التقدم نحو اقتصاد المعلومات ومن الأمثلة القليلة في هذا الصدد ما قامت به جماعة المعلومات اليابانية في قياس تدفق المعلومات، كما أن القياسات اليابانية للبنية التحتية Infrastructure المتمثلة في كشاف جوهوكا Johoka وكشاف جيبديك JIPDEC يمثلان قياساً لدرجة إتاحة Access المعلومات، والتي تعد قياسات عن احتمالات النمو الاجتماعي والسياسي والاقتصادي.

وقد أورد الباحث دورديك (Dordick , 1993 , p.84,85) إحصاءات عن قياسات نمو تدفق وسائل الاتصال وانتهى من هذا التحليل إلى أن هناك فجوة تتسع بين الدول منخفضة الدخل (وإلى حد ما الدول متوسطة الدخل) والدول عالية الدخل وذلك بالنسبة لوسائط المعلومات (الحاسبات/ الصحف/ التليفزيون) ذات الأهمية الكبرى في التحول نحو المعلوماتية Infomatization والتي تؤدي بدورها إلى النمو الاقتصادي.

4- ماذا يكتبون عن مصر في علاقتها بمجتمع المعلومات

حاول المراجع التعرف على آراء الخبراء وتفسيراتهم عن مفاهيم وقياس مجتمع المعلومات وعن موقع مصر بالنسبة لهذا المجتمع، ويذهب دورديك إلى أن قطاع المعلومات الكبير قد لا يكون دليلاً على درجة إسهام المعلوماتية Informatization في كل من ثروة الأمة أو مستوى معيشة المواطنين. وفي مصر نسبة القوة العاملة في قطاع المعلومات تصل إلى 18,6% (حسب تقدير دورديك) ونرى القطاع الصناعي المصري يسهم بحوالي 35% من إجمالي الناتج المحلي، بينما في الجزائر يسهم القطع الصناعي بحوالي 57% من إجمالي الناتج المحلي وإن كانت هناك نسبة 21% من القوة العاملة تعمل في القطاع المعلوماتي. ويعلل ذلك بأن هناك عدداً كبيراً من العاملين يصنفون على أنهم عمال معرفة ومعلومات ولكنهم يعملون كموظفين حكوميين يقدمون خدمات اجتماعية وطبية مختلفة. والعمل الحكومي هو وظيفة من لا وظيفة له، أي أن

الإنتاج الصناعي قد تم بالضرورة للتضحية به للخدمة العامة (Dordick , 1993,50) وواضح اختلاف نسب القطاعات المختلفة في مصر عن تلك التي تم حسابها بواسطة دورديك وناريمان. كما أن تفسير حجم قطاع المعلومات وأنهم يعملون كموظفين حكوميين يحتاج إلى إعادة دراسة وبحث خصوصاً وقد سبق لنا الإشارة إلى تفسير بورات وربين أن هناك أنشطة شبه معلوماتية وهي الأنشطة البيروقراطية.

تاسعاً: أضواء على الاتجاهات الحديثة العامة في قياس المعلومات

1- رأس موضوع قياس المعلومات Information Measurement غير موجود في أدلة الإنتاج الفكري العربي، وعلى العكس من ذلك فهناك إنتاج فكري غزير باللغة الإنجليزية تعكسه مختلف قواعد البيانات الأجنبية استجابة لمصطلح Information Measurement وإذا كان هذا الإنتاج في معظمه يتصل بالإلكترونيات وهندسة الحاسبات والاتصالات ومفرط في المعادلات الرياضية والإحصائية المعقدة، فقد اقتصر القائم بإعداد المراجعة على هذا الإنتاج إذا كان مصدر النشر دوريات في علم المكتبات والمعلومات.

2- يتركز الإنتاج الفكري العربي الدال على الاتصال المكتوب والمواد الوثائقية في مصطلحات الببليوميتريقا والقياسات الببليوجرافية وبعض تفاصيلهما وقد تتبع القائم بإعداد هذه المراجعة تحليل هذا الإنتاج العربي ثم تحليل تطور الإنتاج الفكري الاجنبي بمصطلحاته المتقاربة والدالة على استخدام الأساليب الرياضية والإحصائية في وصف وتحليل الاتصال المكتوب، وإذا كان مصطلح الانفورمتريقا Informetrics (ويترجمه البعض في اللغة العربية إلى قياسات المعلومات) قد ظهر عام (1925) مشتقاً من كلمة معلومات Inform فقد ظهر مصطلح ليبرامتريقا Librametrics عام (1938) الذي صاغه رانجاناثان في الاجتماع السنوي لجمعية أسليب Aslib مشتقاً من كلمة المكتبة ثم ظهر مصطلح الببليومتريقا Bibliometrics عام 1969 (وكان المصطلح السابق له هو الببليوجرافيا الإحصائية) ثم ظهر مصطلح Scientometrics أي القياسات العلمية (مشتقاً من كلمة Science) ثم مصطلح Scientography وقصر استخدامه على دراسات إنتاجية الخرائط في المجالات العلمية وأخيراً ظهر في القرن الواحد والعشرين مصطلحات القياسات التكنولوجية Technometrics والويبومتريقا Webometrics لقياس كل من الانفورمتريقا والسيانتومتريقا على الوب Web.

3- اختلفت آراء وتفسيرات علماء المعلومات في نظرتهم لأنواع القياسات مع اختلاف معاني مصطلح «المعلومات» الواسعة والأقل اتساعاً والضيقة فضلاً عن اختلاف التعريف في علم المعلومات وفي مجتمع المعلومات وغير ذلك من الجوانب (وضع يوزوا لها 300 تعريف) فضلاً عن محاولة القياس بوحدة Inform الانفورم وبالبتات، وصحب ذلك كله معادلات رياضية وضعها أصحابها بمبرراتها . وتحت مصطلح قياسات المعلومات جاءت دراسات عديدة (تدعو للدهشة) أو وصلها أصحابها بالديناميكا الحرارية والنماذج الوراثية والشبكات العصبية ونظرية اتخاذ القرارات بل وجعل هذا القياس يتفق مع القوانين والنماذج في العلوم الطبيعية.

4- تعد قضية قياس المعلومات من بين القضايا المشتركة مع جميع مداخل نظريات المعلومات، وقد قام معد هذه المراجعة بتقسيم هذه المعالجة في ثلاثة جوانب هي الإسهامات النظرية والقياس بالبتات في عصر المعلومات الرقمية وقيمة المعلومات وجودتها ضمن دراسات إدارة الجودة الشاملة TQM وقياسها.

5- تحت مسمى Naukometrika كانت بداية تطوير تقنية قياس المعلومات في أوروبا الشرقية وانتقال هذا المفهوم للعالم الغربي في مصطلحات الببليوميتريقا والسيانتومتريقا ثم الانفورمتريقا Informetrics لتغطية المفاهيم التنظيرية المتعلقة وكذلك الجوانب التطبيقية المعلوماتية (مثل قطاع المعلومات) ثم مصطلح Scientography للتركيز على خرائط المجالات العلمية وخصوصاً المعلومات المرئية Information Visualization ثم التكنومتريقا والويبومتريقا لقياس كل من الانفورمتريقا والسيانتومتريقا. وتضمنت المراجعة الحالية التحليل الانفورماتي على الوب Web وانتهت إلى إمكانية القيام بالدراسات الويبومترية أي أن هناك اتساع في آفاق استخدام الانفورمتريقا (على خلاف ما ذهب إليه سينجوبتا Sengupta في أوائل التسعينيات أن البيليومتريقا تحتل 82% والسيانتومتريقا تحتل 17% من الإنتاج الفكري كما تعكسه دورية Lisa في أوائل التسعينيات أي أن الانفورماتيكا وغيرها تحتل فقط 1% من هذه المستخلصات في دراسته).

6- احتلت قياسات الفيض المعلوماتي مكاناً متميزاً في الإنتاج الفكري الأجنبي وكان التعبير عنها بمقاييس التيرابايت Terabytes والبيتابايت والاكسابايت ويصل هذا الحجم في إحدى الحسابات إلى اثنين إكسابيت (2,000,000,000,000,000,000) كما تناول تحليل الإنتاج الفكري مصطلحات فقر المعلومات وأنه يمكن أن يحدث في أي طبقة

اقتصادية وأحد أبعادها الجهل نتيجة عدم القدرة على معرفة المطلوب من المعلومات أو الحصول عليها ومع التقديرات المذهلة لحجم المعلومات نرى الباحثون في جامعة كاليفورنيا يذهبون إلى أنه على الرغم من الزيادة الهائلة لهذا الفيض المعلوماتي إلا أن الإنسانية لا تستهلك إلا نفس العدد الذي كانت تنتجه منذ ثماني سنوات (1992-2000م).

7- تناول الإنتاج الفكري (خصوصاً مراجعة أرست Arist عام 1999 قياس المعلومات على الإنترنت حيث جاء بالمراجعة أنه من الصعب تحديد حجم المعلومات الموجودة على الإنترنت نظراً لأنه لا يوجد وحدة للقياس باستثناء عدد البايت فضلاً عن أن محتويات قواعد البيانات التي تصل إليها الوب Web لا توجد في الواقع على هيئة صفحات الويب إلا بعد عرض نتائج البحث وعلى الرغم من هذه الصعوبات فقد قدر البعض هذا الحجم عام (1999) من 30-44 تيرابايت Trillion of Bytes.

وهناك تقديرات لمواقع الوب المتاحة للجمهور والمواقع المتاحة فقط بالاشتراك أو العضوية وهذه التقديرات متباعدة ومختلف عليها بدرجة كبيرة، ثم كان هناك تحليل للمواقع ومحركات البحث المختلفة وأبرزت المراجعة أهمية مرشد جيل Gale Guide في التعريف بقواعد البيانات على الإنترنت، ثم أوردت المراجعة لعام 1999 جوانب من الخصائص الموضوعية وسلوك البحث عن المعلومات ومدى فاعلية استرجاع المعلومات وتقويم محركات بحث الوب وغيرها من الجوانب.

8- جعل الجزء الخاص بتطور القياسات الإحصائية في استرجاع المعلومات على معلومات حديثة ذات أبعاد رياضية وإحصائية متقدمة منها: القياسات المتشابهة القوية للمجموعات الوثائقية المرتبة Ordered Similarity Measures وأهمية ذلك في الاسترجاع والتعرف على الاستدعاء والدقة Recall & Precision، وكذلك مصطلحات اللغة الطبيعية ومدى أهميتها الإحصائية أي العلاقات بين الخصائص المعتمدة على تكرار المصطلحات القريبة ورتبة التكرار ثم قياسات إنتاجية المعرفة في الأنشطة التجارية ثم الإحصاء في قياس كفاءة استرجاع المعلومات الإلكترونية وأخيراً الحيرة التي يعايشها الباحثون مع استخدام القياس في تقييم بحوث استرجاع المعلومات وأسباب هذه الحيرة التي تكمن في طبيعة المادة الموضوعية وطبيعة الحكم على الصلاحية Relevance وطبيعة المكون المعرفي Cognition.

9- احتلت مجالات قياس التنمية وأثر المعلومات في ذلك موقعاً هاماً في الإنتاج الفكري وأبرزت الدراسات المختلفة الجوانب المختلفة التي تشارك فيها المعلومات مجال التنمية

وكيفية قياس هذا التأثير، وإلى جانب ما أورده بعد هذه المراجعة من نماذج عملية لقياس تأثير المعلومات على التنمية ومع توفر الدراسات العديدة في هذا المجال فقد اقترح كيبردج (1993) علماً جديداً هو علم المعلومات التنموي في أوائل الثمانينيات عن الأسس النظرية لهذا العلم وكان القياس عاملاً أساسياً في الفئات أو دوائر الاهتمام بهذا العلم.

10- تأتي المراجعة هنا إلى ختام نقاط الدراسة وهي عن مجتمع المعلومات وقطاع المعلومات إذ لا يستطيع الباحث الجاد أن يتناول ظاهرة مجتمع المعلومات بمجرد الاجتهاد في إيجاد بعض التعاريف والمفاهيم ذات الجانب المتفائل أو المتشائم، فالتعرف العلمي على هذا المجتمع يقتضي وضع مؤشرات ودلالات وقياسات ومعايير تسمح بالتعرف على درجة المعلوماتية Informativeness في المجتمع. وقد قام معد هذه الدراسة بالتعريف بمقاييس البنية التحتية والمقاييس الاقتصادية الاجتماعية ثم صعوبات القياس والتعبير الكمي عن أنشطة المعلومات بالدولة وقسمها معد هذه المراجعة إلى ما قبل التسعينيات وما بعدها حيث استقرت المحاولات فيما بعد التسعينيات إلى حد ما على إعداد مصفوفة الصناعات والمهن. وقد قام معد هذه المراجعة بإعداد جدول لهذه القياسات لمقارنة القياسات قبل التسعينيات وما بعدها. ومع ذلك تبقى صعوبات أخرى تتعلق بتفسير القياسات نفسها، إذ أن هناك صعوبة في المقارنات بين الدول، كما أن هناك صعوبات في تفسير مدى إسهام قطاع المعلومات في إجمالي الناتج المحلي خصوصا.

المصادر العربية

1- أحمد بدر (2003). ـ الجديد في الاتصال العلمي. الإسكندرية: دار الثقافة العلمية.

2- أحمد بدر (2002). ـ الفلسفة والتنظير في علم المعلومات والمكتبات. ـ القاهرة: دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، 335 ص.

3- أحمد بدر، محمد جلال غندور، ناريمان إسماعيل متولي (2001). ـ السياسة المعلوماتية واستراتيجية التنمية. ـ القاهرة: دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، 408ص.

4- أحمد مستجير (د. ت). ـ عصر الجينات والإلكترونات / ترجمة الكتاب التالي:

Anderson . W.T. (1996) Evolution isn't what it used to be. London: Freeman & Co.

5 - سيد حسب الله، أحمد الشامي .ـ المعجم الموسوعي لمصطلحات المكتبات والمعلومات . - الرياض : دار المريخ ، 1988، 940 ص .

6- سيد حسب الله، محمد جلال غندور(1998) .ـ الإحصاء للمكتبيين .ـ الرياض : دار المريخ .

7- راسمون، انجامولر (2001) .ـ المعلومات والتنمية وأثر المعلومات بمجلة Information Development ، مج 71، ع1 (2001) وترجمتها رولا هلالة : العربية 3000، س2، ع3 (2001)، 261 - 267 .

8- عبد المجيد الرفاعي (1998) المعلومات بين النظرية والتطبيق . ـ دمشق : دار العلوم، 309 ص .

9- علم الهدى حماد . ـ موسوعة مصطلحات الحاسوب . ـ AGP، 1994 . ـ 948 ص .

10- ف . و . لانكستر . ـ أساسيات استرجاع المعلومات : نظم استرجاع المعلومات . - ترجمة / حشمت قاسم . - الرياض : مكتبة الملك فهد الوطنية، 1997 .، 229 ص .

11- مجمع اللغة العربية . ـ المعجم الوجيز . -القاهرة، 1995 . ـ 228 ص .

12- مجمع اللغة العربية . ـ المعجم الوسيط . - القاهرة : مكتبة الصحوة، المنوفية، 1993 . ـ 296 ص .

13- محمد فتحي عبد الهادي (2000) . ـ الإنتاج الفكري في مجال المكتبات والمعلومات : 1991 -1996 م . ـ الرياض : مكتبة الملك فهد الوطنية، 8050 ص (السلسلة الثالثة (41)) .

14- منير بعلبكي . ـ قاموس المورد : بيروت : دار العلم للملايين، 1991 . ـ 764 ص .

15- ناريمان إسماعيل متولي (1995) . ـ اقتصاديات المعلومات . - القاهرة : المكتبة الأكاديمية، 407 ص .

16- نيجروبونت، نيكولاس (1998) . ـ التكنولوجيا الرقمية : ثورة جديدة في نظم الحاسبات والاتصالات / نيكولاس نيجروبونت . - ترجمة / سمير إبراهيم شاهين . - القاهرة : مركز الأهرام للترجمة والنشر .

المصادر الأجنبية

1 –AKin , L.K.(1997) Information Overload : A Multidisciplinary Explication and Citation ranking within three selected Disciplines : Library studies, Psychology / Psychiatry and Consumer Science 1960-1996 PH.D , Texas Women's Union .

2- Almind,T.and Ingmersen, P. (1997) Informetric Analysis on the World Wide Web: Methodological Approaches to wibometics. J.DOC, V.53 (4),p.404 - 426 .

3 –Aoyama, Yuro and Castells , Manuel .__An empirical assessment of the information society . Employment and occupational structures of G - 7 countries , 1920 __ 2000 .__ International Labour Review , vol.140 (2002) .NO 1-2, p123-159.

4- Badensch , D ._; Reid, C._; Burton ,P._;Gibb ,F ._; Oppenheim ,C.(1994(The value of information In : Value and impact of information edited by Mary feeney and M. Grieves . Bowker for British lib .

5 –Bell, D. (1973) The coming of post industrial Society : A venture in social Forecasting . Basic Books.

6- Bookstein , A) .2001) Implications of Amliguity for scientometric Measurement. JASIS , V. 52 (1) , 74 - 79 .

7–Boca , J.BRITZ , j . ; Harmse , C.(1994) the Information Economy in South Africa Definition and Measurement . Journal of Information Science , 20 (5) . P. 334 – 47 .

8 –Boyce ,B.R.; Meadon ,C.T. & Kraft , D. H . (1995) Measurement in information Science. New York: Acad . Press.

9- Britz , J. ; Boon , J . ; Lange, M. (June 1993) Development of a method to determine the size of the information sector in South Africa. South African Journal of library and information science, V. 61 (2), p.61 - 7 .

10 –Brookes , B. (july 1980) Measurement in information Science : Objective and Subjective Uetucal space . JASIS, V.31 (4) p.248 - 255 .

11 –Brown, C. ; Krumholz ,L.R .(Mar 2002) Integrating Information Literacy into science Curriculum . Coll & RES. Libraries, V. 63 (2): 111 - 23 .

12 –Castells, Manual. (1996) The Information Age : The Rise of the Network Society , V. I ; Blackwell, Oxford.

13 –Castells , Manual.) 1997 (The Information Age : The power of Identity , V2 , Blackwell , Oxford .

14- Castells , Manual.) 1998 (The Information Age: End of Millennium , V.3 , Blackwell, Oxford.

15 –Castells, Manual.(2000) The Information Age : Economy , society and culture ...Vol .1 ; The rise of the network society , 2 ed . Oxford , Blackwell.

16- Cornelius, I. (2002) Theorizing information for information Science. ARIST, V.36, p393-425 (Measuring Inf).

17- Cornoy, Martin) 2000 (Sustaining the new economy: work, family and community in the information age. New York, NY : Russell Sage Foundation , Harvard University Press. 2000 .

18- Currie, W.) 2000 (The Global Information Society New York: John Wiley.

19- Dertouzos, M.) 1997 (What will be: How the new World of information will change our lives? London: Piathws.

20 –Dordick , H.S. and Wang , G.(1993) The Inforamtion Society : A retrospective View , London : SAGE Publications .

21- Due, R.T.(Fall.1996) The New Productivity Metrics . , Information-Systems Management, v.13 (4), p.60-2.

22- Due, R.T. (Wint 1997) The Value of Information. Information Strategy, V.13 (2): 36- 41.

23- Dvir , R . and Evons , S . (2003) A TQM Approach to the Improvement of Information Quality. Cranfield , U . K: C/M Institute, Cranfield University.

24- E . Garfiled – . The InI Essays : Informetrics (A collection of short essays on Informetrics originally Published in ISI Publication).

25 –Ellis , D . (Jan 1996) The Dilemma of Measurement in information research retrieval , JASIS , v.47 (1) , p.23-36 .

26- E.W. HADDAD : Dictionnaire de l' information ._ Librairie du Liban : Beirut , 1988 , .252 p .

27- Friche , M) 1998 (Jean Togue - Sutcliffe on measuring information . Information Processing & Management .34(4) , 385-394 .

28- Eisler , liezer , ELIEZER .- The Metrics of technology Evaluation : where we stand and where we should go from here . 24th Annual technology transfer society Meeting, July 15 - 17, 1999. (Stuart working paper 99 - 03).p.35

29- Gowtham , M.S.(Sep.1995) iNFORM ؛ A unit for information mesearument in an organized system as an approach to measure technical information of a document libr.S.with a slant to Doc& Inf .Studies , V.32(3) P.110-12 .

30 –Gershury , J.I ; MILES , I.D.(1983) The New Service Economy . London : Frances Publishers .

31 –Grossman , D.A; Frieder ,O.(1998) Information Retrieval Algorithms and Heuristics .Boston : M.A.Kluwer Acad.Publ.

32 –Hayes , R.M.(1993) Measurement of Information .Information Processing and Management , V.29(1) , 1-11.

33- Howcroft, D.(1999) The Hyperbolic age of information : An empirical study of Internet usage and society , v.2 (3) , 277-299 .

34- Ito,y (1981) The Johoka Shakai approach to the study of communication in Japan .In : G.C.Wilhoit &H. de Bock (eds) Mars Communication review year book (p.671-698) .Beverly Hills, Sage .

35- Jusssawelle , M . _;Lamberto ,D.M.& Karunaratne , N.D.(eds) (1988) The Cost of thinking : Information Economics of ten Pacific Countries , N.J.Ablex . Publishing Co.

36 –Jussawalla , M.; Okama , T.and Araki , T.(eds) (1989) Information Technology and Global Independance .New York : Greenwood Press .

37- Karunaratne , N.D.(1984) Issues in Measuring the Information Economy .J.Econ.Studies , V.13(3) , 51-68 .

38- Kibirige , H.M) 1993 (Theoretical Foudations of Development Information Science .International Information and Library Rev.,V.25 , 1- 14 .

39 –Kusnetz , S.(July 1957) Quantitave aspects of the econonmic growth of nations II : Industrial distribution of national product and labour force.Economic Development and Culture change , p.27 -39 .

40 –L. Egghe and R . Rousseau – . Introduction to Informetrics: Quantitative Methods in library, Documentation and information Science. - Amsterdam [u.a.] , 1990.

41- Lang,W.S. and Grigsby , M. (Feb.1996) Statistics for measuring the effeciency of electronic information retrieval JASIS , V.47(2),159-166 .

42- Leydesdorff , L (1995) The challenge of scientometrics : The development of information , measurement and self - organization of scientific communication . leiden : DSWO Press .

43- Loader , B.D.(ed.) (1998) Cyberspace Divide : Equality , Agency and Policy in the Information Society . London : Routledge

44 –Losee , R.M.(1990) The Science of Information : Measurement and Applications .N.Y: Academic Press .

45- Losee, R.M.(Oct 2001) Term dependence : A Basis for luhn and Zipf models . JASIS , V.52(12) P.1019-25.

46- Lyman , P.and Varian , H.R.(Dec.2000 (How much information ? J.Elec.Pub.6(2) : http://www.press.umich.edu/jep./06-02/Lyman.html.

47- Machlup, F.(1962) The production and distribution of Knowledge in the U.S. Princeton Univ . Press .

48- Mi"es ; etal .(1990) Mapping and Measuring the Information Economy. Boston Spa : British Library , LIR Report 11 .

49- Miles , J.(Nov.1991) Measuring the future : Statistics and the information age .Futures V.23(9) , 915-934.

50- Molyeux , R.E. and Williams , R.V.(1999) Measuring the Internet : Annual Review of Information Science and Technology , V.34. P. 287-339 .

51- Moore , N.(1996) The Information effect : Measuring the impact of information on development .Brit . Libr . Research and Development .BLRD-Report , p.18.

52- Pillai , C.V.R.(Mai .1996) Widening Horizons of informetric lib.sci . with a slant to doc.and Info.Studies , V.33(1) , 39-43 .

53- Porter.A.L. and Read , W.H.(eds) (1998) The Information Revolution : Current and future Consequences .London : Ablex p.3-21.

54- Puttnam, D). 1996 (Citizens of the information Society .J.Info.Sci , V.22 (1) , 1-11.

55- R . Rousseau .-Time table of bibliometrics (A chronology of important events in informetics (1913 - 1990).

56 –Saracevic , T.(1999) Information Science . JASIS , 50(12) : 1051-1063.

57- Sengupte , L.N) 1992 (Bibliometics , Informetics ,scientometrics and librametrics : An Overview . Libri , V. 42(2) , 75 - 98 .

58 –Stonier , T.(1990) Information and the Internal Structure of the Universe : An explortation into information Physics . London : Springer Verlag .

59- Su , L.T.(1996) Value of search results as a whole as a measure of information retrieval performance . Proceeding of the 59th Annual meeting of An.soc.inf.sci . Maryland 21- 4 oct .

60- Tague - Sutcliff , J . (1995) Measuring information : An information series perspective . New York . Academic Press .

61- Taylor ,R.S.(1986) Value added Processes in information Systems .Ablex , Norwood ,N.J .

62- Tidline , T.J.(2002) Information Overlood . ELIS , V.72 Suppl.35 : 217-234.

63- Tidline , T.J.(Winter 1999) The Mythology of Information Overlood .Library Trends ,V.47(3) , 485-506.

64- Thong , J.Y.L (Sep1996) Information Systems effectiveness : A user satisfaction approach .Information Processing and Management V.32(5) . P.601-10.

65- Toner , P. (DC.1999) Review of lydes dorff Book on the challenge of scientometics , J.DOC , v.55 (5) p.595 - 6 .

66 –The University of Reading & Saqr computer . LTD .-- English - Arabic computer Dictionary : UK , 1992 , P.22.

67- Vaughan , L.Q. and trgue - sutchliffe , J.(1997) Measuring the impact of information on development : ALISREL . based study on small Business in shanghai , JASIS , V.48(10) , P 917 - 931 .

68 –Webster , F.(2000) Information : A.Sceptical Account , Advancesin librarianship , V.24, P.1-23.

69 –Wormell . I . (Sep.2001) Information for informed decision making . Information Management Research Issue , Seminar paper at the university College of Boras , Sweden .

تأثير التعرض لشريط الأنباء المصاحب لنشرات الأخبار التليفزيونية على فهم الجمهور وتذكره للمضامين الإخبارية دراسة تجريبية عاملية

د. نائلة إبراهيم عمارة
أستاذ مساعد - جامعة حلوان (مصر)

ملخص :

تتعرض هذه الدراسة لقياس تأثير مضمون شريط الأنباء على مستوى فهم وتذكر الجمهور للمضامين الأخبارية ؛ سواء من حيث تنوع هذا المضمون أو من حيث عدد أشرطة الأنباء المعروضة أو نوع الجمهور المتلقي . وذلك باستخدام منهج تجريبي لقياس هذا التأثير لمحاولة بناء مؤشرات يمكن الاعتماد عليها في دراسة مجموعة من المتغيرات المختلفة .

مقدمة:

إذا كان الانفجار المعرفى هو أحد المظاهر البارزة للعولمة، فإن ما يمكن تسميته بالانفجار الفضائى هو أحد التجليات الأكثر وضوحاً لهذا الانفجار المعرفى. فخلال عشر سنوات تقريباً ـ منذ منتصف التسعينيات من القرن الماضى وحتى الآن ـ زاد عدد القنوات التى يستقبلها الفرد فى منزله من مائة قناة كحد أقصى فى منتصف التسعينيات إلى ما يقرب من 1000-1500 قناة فى الوقت الحالى، بمتوسط زيادة سنوية تقدر بـ100%. ولعلّ زيادة عدد الأقمار الصناعية التى تم إطلاقها، خاصة أقمار البث المباشر إلى البيوت Direct To Home، والاتجاه الكلى إلى النظام الرقمى وما يتضمنه من تفعيل لخاصية الضغط الرقمى Digital Compression، إضافة إلى الرغبة المتزايدة والمتنامية فى استهلاك أكبر عدد من المخرجات الإعلامية أن تكون أسباباً لهذا الانفجار. (1)

ولقد شهدت مرئيات الفضائيات العربية فى العقدين السابقين على وجه التحديد طفرة هائلة فى مدى اعتماد المتلقى العربى عليها كمصدر رئيسى لمعلوماته واتجاهاته السياسية والفكرية المختلفة . . وارتبط ذلك مع تنامى ما يسمى بظاهرة الانفجار والانفتاح الفضائى Media Explosion. (2)

وتشير نتائج كثير من الدراسات إلى أن المضمون الإخبارى يتصدر قائمة المضامين التى يتعرض لها الأفراد بحكم رغبتهم الفطرية فى معرفة ما يحدث فى البيئة المحيطة لهم، وبحكم التطور الهائل الذى شهدته الخدمة الإخبارية فى السنوات الأخيرة سواء من حيث أساليب الجمع أو طرق التحرير أو أشكال التوصيل. (3)

ومن الخدمات الإخبارية الجديدة التى انتشرت فى كافة القنوات العامة والمتخصصة خدمة الإحاطة الجارية والفورية من خلال ما يسمى بشريط الأنباء المتحرك BarNews وهو شريط ملون متحرك أسفل الشاشة يتضمن أهم الأنباء الواردة للمحطات فى المجالات السياسية والاقتصادية والرياضية وغيرها، إضافة إلى أحوال الطقس ودرجات الحرارة. (4)

وتشير نتائج بعض الدراسات السابقة إلى أن نسبة كبيرة من المشاهدين يتعرضون لشريط الأنباء (61,2%) وأن (37,2%) يعتبرونه مصدراً أساسياً للتعرف على الانباء. وتتمثل أهم أسباب التعرض له فى تعرف الأنباء العاجلة، ومتابعة تداعيات أحداث متعددة تناولتها خدمات إخبارية أخرى، وتعرف معلومات معينة مثل أحوال الطقس، والمتابعة السريعة للأخبار بدلاً من متابعة النشرات المفصلة، ومجرد عادة تكونت بسبب تكرار عرض الشريط على الشاشة. (5)

وعلى الرغم من المزايا التى توفرها هذه الخدمة (شريط الأنباء) ومنها: -

- جعل المشاهد فى بؤرة الأحداث ومتابعاً أولاً بأول لكل ما يطرأ من أحداث.
- كسر قاعدة أنه على المشاهد أن ينتظر موعد النشرة الثابتة لمعرفة آخر الأنباء أو تداعياتها.
- الاستفادة من الأماكن الميتة Dead Areas فى الصورة التليفزيونية واستغلالها فى تقديم خدمات إحاطة جارية وفورية للأحداث.

على الرغم من ذلك فإن هناك بعض السلبيات المترتبة عليها، ومنها: -

- ازدحام الشاشة بكثير من التفاصيل التى قد يصعب استيعابها بصورة متوازية.

- ضياع جزء كبير من الشاشة (المضمون المرئى) وافتقاد بعض الصور المرئية لعنصر الجاذبية نتيجة تآكل جزء كبير منها.

- تشتت انتباه المشاهدين وعدم قدرتهم على التركيز الكامل فى المضمون المرئى المقدم.

وتحاول هذه الدراسة إلقاء الضوء على طبيعة تأثيرات هذه الأشرطة على درجة فهم وتذكر المشاهدين للمضامين الإخبارية المقدمة فى القنوات التى تقدم هذه الخدمة.

تحديد المشكلة البحثية

شهدت النشرات الإخبارية فى السنوات الأخيرة تطورات فنية وتكنولوجية كبيرة بدءاً من جمعها News Gathering ومروراً بتحريرها Editing وانتهاءاً بتقديمها على الشاشة. ومن هذه التطورات خدمة «شريط الأنباء» ولقد درجت معظم القنوات التى تقدم هذه الخدمة على أن يكون هناك شريط أنباء واحد أسفل الشاشة يتم من خلاله إمداد المشاهدين بآخر الأنباء أو بتداعياتها الحديثة، غير أن الأمر تطور وأصبح هناك شريطان: شريط أساسى وآخر إضافى لعرض أخبار البورصة أو درجات الحرارة. ثم أضيف شريط ثالث لعرض الأنباء العاجلة وعادة ما يكون باللون الأحمر، إضافة إلى شريط آخر يحوى عنواناً للخبر الذى يتم تقديمه على الشاشة.

على هذا فقد أصبحت الشاشة مزدحمة وبها كثير من التفاصيل التى يجب على المشاهد الالتفات إليها، ويمكن أن تؤثر هذه التفاصيل على قدرة المشاهد على فهم هذه المضامين وتذكرها. وهنا يطرح السؤال عن طبيعة هذه التأثيرات: هل هى سلبية أم إيجابية؟

وعلى هذا تتحدد مشكلة الدراسة فى اختبار تأثير هذه الأشرطة الإخبارية على درجة فهم وتذكر المضامين الإخبارية بموضوعاتها المختلفة وبقوالبها المتعددة، وصولاً إلى تحديد الإسهام الذى تقدمه هذه الخدمة فى زيادة المعرفة.

أهداف الدراسة

تتمل أهداف الدراسة فيما يلى:

1- قياس مستوى فهم وتذكر الجمهور للمضامين الإخبارية المقدمة له.

2- اختبار تاثير نوع المضمون على مستوى فهم وتذكر الجمهور للمضامين الإخبارية المقدمة له.

3- اختبار تأثير عدد الأشرطة الإخبارية المقدمة على مستوى فهم وتذكر الجمهور للمضامين الإخبارية المقدمة له.

4- اختبار تأثير نوع المبحوث على مستوى فهم وتذكر الجمهور للمضامين الإخبارية المقدمة له.

5- اختبار تأثير التفاعل بين عدد الأشرطة الإخبارية وطبيعة الموضوعات ونوع المبحوثين على مستوى الفهم والتذكر للمضامين الإخبارية.

أهمية الدراسة

تنبع أهمية الدراسة مما يلي:

1- جدة موضوع الدراسة، وعدم وجود دراسات كافية حول هذا الموضوع.

2- جدة التصميم التجريبي التي ستستخدمه الدراسة على النحو الذى سيتم توضيحه لاحقاً.

3- إمكانية الاستفادة من نتائجها فى تطوير العمل الإخبارى بالنسبة للقائمين بالاتصال، وفى فهم محددات التأثير بالنسبة للباحثين.

تقسيم الدراسة

يمكن عرض مخرجات الدراسة على النحو التالى:-

أولاً: الإطار النظرى للدراسة.

ثانياً: الدراسات السابقة.

ثالثاً: الإطار المنهجى للدراسة.

رابعاً: نتائج الدراسة واختبار الفروض.

خامساً: مناقشة نتائج الدراسة.

أولاً: الإطار النظرى للدراسة: نظرية تمثيل المعلومات

كانت تطورات الحاسب الآلى منذ الخمسينيات عاملاً رئيسياً فى ظهور نظرية « تمثيل المعلومات» Information Processing حيث اعتمد الباحثون على أسلوب عمل الحاسب

فى تطوير فروض هذه النظرية، فمعالجة الحاسب للبيانات تتضمن مجموعة من العمليات التى تبدو شبيهة فى أسلوب عملها بالنظام البشرى فى التعامل مع رموز البيئة المحيطة، فهى تتضمن : مدخلات، ومعالج مركزى شبيه بالمخ البشرى، ومخرجات.

وقد طرح نيويل وسيمون Newell & Simon منذ عام 1958 مقارنات للتعامل مع المعلومات فى كل من الحاسب الآلى والذهن البشرى، وافترضا أن البشر يمارسون نشاطهم الإدراكى على أساس أنظمة تمثيل معلومات تتضمن الذاكرة التى تحتوى على بناء للرموز وأنظمة استرجاع للمعلومات، مع الأخذ فى الاعتبار أن الذاكرة البشرية لها قدرة تخزين غير محدودة. (6)

ويمكن تحديد الفروض التى مثلت الأساس النظرى المشترك الذى انبثقت عنه النماذج المختلفة لتمثيل المعلومات فى الآتى :-

- الذاكرة البشرية نظام معقد به أكثر من نظام، وليست مجرد شيء وسيط بين المنبهات التى تقدم للفرد واستجابته لها، فالنظر إلى الذاكرة على أنها التذكر وحسب يعتبر تبسيطاً لا يلائم طبيعة تكوين الذهن البشرى.
- البشر ممثلون نشطون للمعلومات Active Processors وليسوا مجرد متلقين سلبيين، وهم على مر الوقت يطورون استراتيجيات عديدة للتعامل مع المعلومات، هذه الاستراتيجية ضرورية لأن البشر محدودون من حيث قدرتهم على تمثيل المعلومات.
- يحدث النشيان ليس فقط تبعاً لفقد المعلومات من الذاكرة بل لفقدها داخل الذاكرة، فقد تكون المعلومات موجودة بالفعل ولكن قد تخفق عمليات الاسترجاع لعدم استخدام الأدلة والمفاتيح الاسترجاعية الملائمة. (7)

ويمكن تقسيم نماذج الذاكرة إلى نوعين رئيسيين هما :-

- نماذج الذاكرة كبناء يمرر المعلومات من مخزن إلى آخر مثل نموذج وونورمان ونموذج أتكنسون وشفرين، ونماذج الذاكرة الدلالية، ونموذج الذاكرة طويلة المدى، ونموذج الذاكرة المترابطة.
- نماذج الذاكرة كعملية مستمرة تحلل المعلومات وتخزنها تبعاً لمستوى المعالجة المستخدم، ومن أبرزها : نموذج كريك ولوكهارت. (8)

تمثيل أخبار التليفزيون

تعتبر أخبار التليفزيون من المنبهات المركبة التى تدمج المعلومات اللفظية مع المرئية، هذه المعلومات تقدم بشكل حدثى ذى ترتيب مؤقت ومرتبط بسياق يميزها، ولكن عند دمج هذه المعلومات فى الذاكرة طويلة المدى تتحول إلى معلومات دلالية مجردة من سياق تعلمها، وهو الأمر الذى يجعل من نظرية تمثيل المعلومات إطارا ملائماً لدراسة العمليات المصاحبة لتذكر وفهم هذه المنبهات المركبة. (9)

ويتيح مفهوم الذاكرة الدلالية تفسيراً أدق لعمليات الفهم المصاحبة للتعرض لمعلومات دلالية ذات معنى مثل الأخبار، حيث تشير نماذج الذاكرة الدلالية إلى أن عملية الفهم هى عبارة عن تفاعل بين المعلومات الواردة والمعلومات المختزنة فى الشبكة الدلالية للذاكرة، وبالتالى فإن كثرة نقاط لقاء الشبكة الدلالية أو ما يعرف بالمعرفة المخزنة عامل مؤثر على درجة الفهم حيث يتفاوت الأفراد فى درجة الفهم تبعاً لهذا العامل.

ويعتبر نموذج البناء Schema ملائماً لتفسير عملية فهم الأفراد للأخبار، ويفسر هذا الاتجاه عملية الفهم على أنها علاقة بين المعنى المدرك للمنبه والمعرفة المختزنة لدى الفرد، ومن ثم فإن الأخبار لا تتضمن معاني فى حد ذاتها وإنما تقدم توجيهات للمتلقى لاستخدام المعرفى المختزنة لاسترجاع أو بناء المعنى، وكذلك يتيح للفرد تكوين استنتاجات عن جوانب الخبر حتى فى حالة عدم وجود معلومات تعين على ذلك. (10)

ثانياً :- الدراسات السابقة

تعددت الدراسات التى حاولت اختبار تأثير الأشكال البرامجية ومستجداتها على عدة أبعاد معرفية ونفسية مثل الذاكرة، الفهم، التقييم، الاستمرارية البصرية، التفاعل، الإدراك... **ويمكن عرض نماذج لهذه الدراسات على النحو التالى :-**

1- دراسة أحمد فاروق رضوان (2004) وعنوانها « اعتماد الجمهور على شريط الأنباء كمصدر للأخبار والمعلومات» وتهدف إلى التعرف على درجة اعتماد الجمهور على شريط الأخبار كأحد الخدمات الإخبارية المستحدثة ن والتعرف على مدى تحقق الآثار المعرفية والوجدانية والسلوكية الناتجة عن هذا الاعتماد. وتم إجراء الدراسة على عينة قوامها 250 مفردة من سكان القاهرة، وخلصت الدراسة إلى ارتفاع نسبة الذين يعتبرون شريط الخبار مصدرا أساسياً للأخبار خاصة عند وقوع أحداث معينة، وعن

أسباب الاعتماد على شريط الأنباء جاء التعرف على الأنباء العاجلة والمتابعة السريعة للأخبار فى مقدمة الأسباب التى تدفع الجمهور للاعتماد على شريط الأنباء. (11)

2- دراسة آنى لانج وآخريات Annie lang (2005) وعنوانها «تأثيرات طول القصة وسرعة الإنتاج فى الأخبار التليفزيونية المحلية على سلوك تغيير القناة واستيعاب المعلومات فى بيئة تتسم بحرية الاختيار» وتهدف إلى دراسة ما إذا كان طول القصة الإخبارية وسرعة الإنتاج يؤثران على سلوك تغيير القنوات لدى البالغين الأصغر والأكبر سناً، حيث استخدم المشاهدون جهاز التحكم فى القنوات عن بعد (الريموت كنترول) للاختيار بين أربعة برامج إخبارية محلية تختلف فيما بينها من حيث طول القصة والسرعة. وبشكل عام وجدت الدراسة أن السرعة وطول القصة لهما تأثيرات أكبر على المشاهدين الأصغر سناً، وأن الإيقاع السريع يزيد من تقييمات المشاهدين للبرامج الإخبارية، وارتبط التغيير المتكرر للقناة بوجود جهد إدراكى وتذكر أقل. (12)

3- دراسة باربارا ويلسون وأخريات Barbara Wilson (2005) وعنوانها «ردود الأفعال الخائفة لدى الأبناء والآباء تجاه قصص الاختطاف فى الأخبار» وهى دراسة مسحية تم إجراؤها على 182 شخص من الآباء لتقييم ردود أفعالهم وكذلك ردود فعل أبنائهم على القصص المتعلقة بالاختطاف فى نشرات الأخبار. وقد وجدت الدراسة أن الآباء كانوا أكثر ضيقاً بالقصص من أبنائهم، وكانت استجابات الخوف لدى الآباء واستراتيجيات السيطرة Coping strategies أكثر انتشاراً بين هؤلاء الذين ينتبهون بشكل أكبر للقصص الإخبارية وبين هؤلاء الذين يشاهدون بانتظام البرامج التليفزيونية عن الأشخاص المختطفين. (13)

4- دراسة رشا قمحاوى (2004) وعنوانها: «التوافق فى الرسائل المسموعة المرئية: أثره على الذاكرة، الفهم، اختيار القناة والتقييم» وتهدف إلى اختبار أثر عدم التوافق الوجدانى على تذكر المعلومات اللفظية والمرئية وفهم الحقائق الأساسية فى الرسالة الإخبارية، وتم إجراء دراسة تجريبية على ثمانى مجموعات تجريبية تعرضت كل مجموعة إلى نوع من أنواع الرسائل (المتوافقة، غير المتوافقة) وخلصت الدراسة إلى وجود اختلافات دالة إحصائياً فى مستوى التذكر بين المجموعات التى تعرضت للرسائل المتوافقة والمجموعات التى تعرضت للرسائل غير المتوافقة، كذلك فقد تم إدراك الرسائل المتوافقة على أنها أسهل فى الفهم مقارنة بالرسائل غير المتوافقة. (14)

5- دراسة سوزان زوكيرمان Susan Zuckerman (2004) وعنوانها «التقنيات الصحفية فى مقابل التقنيات الفيلمية فى الأخبار التليفزيونية: أثر التواصل البصرى والانتباه للصور المرئية على أحكام المشاهدين على خصائص القصة وتذكرها» وهى دراسة تجريبية تم إجراؤها بطريقة التصميم العاملى 2 x 2 x 2 وذلك بهدف اختبار العلاقة بين الاستمرارية البصرية وإدراك واقعية القصة الإخبارية، والقدرة على تذكر المعلومات المقدمة فى نشرات الأخبار، وخلصت الدراسة إلى أن متغير الاستمرارية البصرية وارتباط اللقطات ببعضها البعض قد تكون العامل الأكبر فى زيادة المصداقية وفى تذكر المعلومات المقدمة فى النشرات الإخبارية. (15)

6- دراسة إيملى موير Emily Moyer (2003) وعنوانها «أساليب تقليل مستوى الخوف لدى الأطفال الناتجة عن مشاهدة نشرات الأخبار» وهدفت الدراسة إلى تقييم استراتيجيات السيطرة Coping Strategies التى يستخدمها الآباء لتقليل مخاوف الأطفال الناتجة عن نشرات الأخبار التليفزيونية حول الحرب الأمريكية على العراق، وتم تطبيق الدراسة على عينة مكونة من 161 فرد من الأباء بولاية ميتشجان الأمريكية، وخلصت الدراسة إلى أن الآباء الذين تتراوح أعمار أبنائهم بين 5-8 سنوات سوف يستخدمون استراتيجيات غير إدراكية (غير معرفية) بشكل أكبر، فى حين أن الآباء الذين تتراوح أعمار أبنائهم بين 9-12 سنة سوف يستخدمون الاستراتيجيات الإدراكية (المعرفية) بشكل أعلى (أكبر). (16)

7- دراسة لين ميللر Lynn Miller (2003) وعنوانها «تأثير الأخبار التليفزيونية المباشرة والمسجلة Breaking والعاطفية على انتباه المشاهدين وتذكرهم» وتم إجراؤها بهدف اختبار تأثير القصص الإخبارية التليفزيونية المقدمة على الهواء والمسجلة والتى تتكون من مشاهد عاطفية (مؤثرة) على انتباه المشاهدين وتذكرهم. وقد خلصت الدراسة إلى أن نشرات الأخبار التى تقدم على الهواء (حية) أكثر فعالية وتحظى بانتباه المشاهدين، فى حين أن تعلق المعلومات بالذاكرة يمكن أن يحدث من خلال المشاهد المرئية (العاطفية) المتضمنة فى الرسائل. كما خلصت الدراسة إلى أن الانتباه إلى القصص التى تبعث على الاستياء كان أكبر من الانتباه إلى القصص المثيرة للخوف، وأن تذكر القصص المثيرة للاستياء كان أقل من تذكر القصص المثيرة للخوف. (17)

8- دراسة آنى لانج وأخريات Annie lang (2003) وعنوانها «جعل الأخبار قابلة للتذكر، تطبيق النظرية على إنتاج نشرات إخبارية تليفزيونية محلية» وتقارن هذه الدراسة تجريبياً

بين القصص التي تذاع على الهواء في النشرات الإخبارية المحلية في الولايات المتحدة، والقصص التي تجرى لها عملية مونتاج وتضاف لها بعض التصميمات لجعل هذه القصص أسهل للفهم وأكثر جذباً وإثارة. وأظهرت نتائج الدراسة أن القصص التي تجرى لها عملية مونتاج تكون أفضل من حيث التذكر والتقييم وأكثر جذباً للانتباه وتحقيقاً للإثارة. (18)

9- دراسة ماريا جراب وآخريات Maria Grabe (2003) وعنوانها «الشكل والمضمون الإخباري، فروض حول التذكر وتقييمات الجمهور» وتهدف هذه الدراسة إلى اختبار التأثيرات المختلفة للشكل والمضمون على استيعاب المعلومات وتقييم المشاهد للأخبار التليفزيونية. . وأشارت النتائج إلى أن المؤثرات الخاصة بأشكال إنتاج التابلويد Tabloid تزيد من تذكر الموضوعات الإخبارية (الهادفة) غير أنها تشكل عبئاً على نظام استيعاب المعلومات في حالة تطبيقها على المضمون الإخباري المثير، وأظهرت النتائج أن الأشكال الرسمية Formal تؤثر على المعاني التي يشتقها المشاهدون من المضمون الإخباري، وأنهم يقيمون الأخبار الموضوعة في شكل تابلويد بأنها أقل موضوعية وأقل مصداقية عن القصص التي ليس لها هذا الشكل الدرامي. (19)

10- دراسة أدريان فورنهام وآخرون Adrian Furnham (2003) وعنوانها «تذكر الأطفال والبالغين لقصص الأطفال الإخبارية في كل من وسائل التقديم المطبوعة والمسموعة والمرئية» وتهدف إلى مقارنة تذكر الأطفال البالغين لقصص الأطفال الإخبارية المقدمة في وسيلتين مختلفتين: التليفزيون والمطبوعات، وذلك من أجل معرفة ما إذا كان تذكر الأطفال للتليفزيون يعتمد على أعمارهم أو مستوى إجادة القراءة، وأشارت نتائج اختبار التذكر إلى أن الأطفال تعلموا من الأخبار التليفزيونية بشكل أكبر من تعلمهم من النسخ المطبوعة، بغض النظر عن السن أو إجادة القراءة، كما أشارت إلى أن البالغين تذكروا الأخبار بنفس القدر من كلا الوسيلتين. (20)

11- دراسة ويليام إيفلاند وآخرون William Eveland (2002) وعنوانها «التعلم من الأخبار في الحملة الانتخابية لعام 2000. مقارنة تجريبية بين الأخبار التليفزيونية والصحف وأخبار الانترنت» وتم إجراء الدراسة على عينة مكونة من 59 طالب جامعي (متوسط العمر = 21 سنة). وخلصت الدراسة إلى أن وسيلة الاتصال قد يكون لها تأثيرات مختلفة اعتماداً على نوع التعلم الذي تم قياسه، وكذلك فإن التليفزيون والصحف

المطبوعة كانوا أفضل من حيث تذكر القصص الإخبارية، مقارنة بالصحف المنشورة على الانترنت، غير أن الصحف المنشورة على الانترنت كانت أفضل فى بناء معرفة بالانتخابات مقارنة بأخبار التليفزيون والأخبار المطبوعة .[21]

12- دراسة جيفرى جيبونز وآخرون (2002) Jeffrey Gibboenes وعنوانها «تأثيرات الجانب القصصى Story Effect ودور القصة على تذكر المبحوثين لنوع الشخصية فى القصص الإخبارية» وتم تطبيقها على 99 مفردة ممن تتراوح أعمارهم بين 18-22 سنة، وخلصت الدراسة إلى أن المبحوثين تذكروا نوع الشخصيات الأساسية والمساعدة بشكل أفضل عندما كانت الشخصيات الأساسية نسائية تقوم بأفعال سلبية، وتذكروا نوع الشخصيات بشكل أفضل عندما كانت الشخصيات الأساسية رجالاً يقومون بأفعال إيجابية .[22]

13- دراسة هيلين اندريسون (2002) Helen Andresson وعنوانها : «الأخبار التليفزيونية كعمل تفاعلى» وتدور الفكرة العامة للدراسة حول أنه يمكن رؤية البرامج الإخبارية كأعمال درامية بحيث يلعب المشاركون فيها أدواراً محددة، ويؤدى المشاركون هذه الأدوار أمام أعين المشاهدين. وأظهرت الدراسة من خلال تحليل المضمون أن مذيع النشرة يقوم باستخدام مجموعة متنوعة من الجمل السياقية Contextualization Cues ويعمل على تفاعل الوسائل اللفظية وغير اللفظية لتحقيق التواصل مع المشاهدين، على سبيل المثال: الضمائر، الابتسامات، التحيات، ووسائل التذكير Reminders[23] .

14- دراسة بروك لى بارنيت (2001) Barnett وعنوانها «تأثيرات التصوير المرئى والسمعى للمتهم فى قصص الجرائم التليفزيونية على إدراك الجمهور للتهديد والجريمة» وتهدف إلى اختبار تأثير تصوير المتهم فى جريمة ما فى الأخبار التليفزيونية على تقييم المشاهد وتذكره للتفاصيل الخاصة بالقصة. وتم تطبيق الدراسة على 40 مبحوثاً قاموا بمشاهدة 7 قصص إخبارية تليفزيونية عن جرائم، وأظهرت النتائج أن المبحوثين الذين شاهدوا المشاهد التليفزيونية المتحيزة قيموا المتهم على أنه أكثر تهديداً وخطورة وأنه مذنب مقارنة بالذين لم يشاهدوا هذه المشاهد، كما أنهم كانوا أكثر تذكراً للتفاصيل بعد أسبوعين من مشاهدتهم .[24]

15- دراسة حسن محمود عبد النبى (2001) وعنوانها «أثر الرسوم المصممة بالكمبيوتر (الجرافيك) ومدى تعقد القصة على التذكر والفهم : دراسة تجريبية للأخبار

التليفزيونية فى الكويت» وتركز الدراسة على العمليات الإدراكية الخاصة بالفهم والتذكر من الأخبار التليفزيونية. وتم تطبيق الدراسة التجريبية على عينة من 90 مبحوثاً مقسمين إلى ست مجموعات تجريبية شاهدوا قصة إخبارية عن تحطم طائرة مصر للطيران 990 قبالة السواحل الأمريكية، وبشكل عام فقد لوحظ درجات أعلى من الفهم والتذكر لدى كل من :-

- المجموعات التى تعرضت لكل من الرسوم الثابتة والرسوم المتحركة.
- المجموعات التى تعرضت للرسوم المتحركة عن المجموعة التى تعرضت للرسوم الثابتة.
- المجموعات التى تعرضت للصيغة للبسيطة للقصة الإخبارية.[25]

16- دراسة يوكى فو جيوكا (2000) Yuki Fu Jioka وعنوانها : «الاستجابات الوجدانية والمعرفية للتصوير التليفزيونى للأقلية : تأثيرات الأخبار التليفزيونية على إدراك الأمريكيين المكسيكيين لأعضاء جماعتهم» وتهدف إلى اختبار تأثير التصوير الإخبارى التليفزيونى للأمريكيين المكسيكيين على إدراك المشاهدين الأمريكيين المكسيكيين لجماعتهم، وتم تطبيق الدراسة على عينة مكونة من 51 طالب جامعى تم تقسيمهم إلى 12 مجموعة تجريبية، ووجدت النتائج تأثيراً كبيراً للإثارة على الانتباه والتذكر، حيث زادت الرسائل المثيرة من الانتباه وحسنت من أداء التذكر، على الرغم من أن الرسائل لم تؤثر على إدراك المبحوثين الأمريكيين المكسيكيين لجماعتهم.[26]

17- دراسة جيسكا بورتان هاريل (2000) Jessica Purtan Harrel وعنوانها : «الاستجابات العاطفية للأخبار التليفزيونية» وتم تطبيق الدراسة على أربع مجموعات تجريبية، حيث شاهدت مجموعة نشرة بها قصص إخبارية سلبية فقط، وشاهدت مجموعة نشرة بها قصص إخبارية إيجابية فقط ونشرة بها قصص إيجابية وسلبية معاً. وأظهرت نتائج الدراسة أن مشاهدى الأخبار السلبية أظهروا ارتفاعاً فى مستوى الشعور بالقلق، بينما أظهر مشاهدو الأخبار الإيجابية انخفاضاً فى مستوى الشعور بالقلق، ولم تؤد مشاهدة الأخبار المختلطة إلى تغييرات مزاجية، فى حين لم يؤثر المضمون الإخبارى على القدرة على التذكر.[27]

18- دراسة مولين فان دير ولما وآخرون (2000) Molen Walma وعنوانها : «تأثير التليفزيون والصحف والراديو على تذكر الأطفال للأخبار : دراسة لثلاث تفسيرات بديلة لفروض التكويد المزدوج Dual Coding»، وتشير الدراسة إلى وجود ثلاث بدائل تفسيرية ترجع تذكر الأطفال الفائق للأخبار التليفزيونية إلى :-

- الاستخدام القليل للوسائل المطبوعة.
- تميز التذكر بالاستماع مقارنة بالقراءة.
- القدرة الضعيفة على القراءة.

ووجدت الدراسة أنه تم تذكر المواد التليفزيونية بشكل أفضل من أى من المواد الأخرى، وهو ما يتفق مع فرضية الترميز المزدوج. (28)

19- دراسة بارى جانتر Barrie Gunter وآخريات (2000) وعنوانها «تذكر الأطفال للأخبار : مقارنة بين ثلاث وسائل إعلامية» وهى دراسة تجريبية تهدف إلى مقارنة تعلم الأطفال للمعلومات الإخبارية من التليفزيون فى مقابل تعلمهم من الراديو فقط أو النص المطبوع لنفس المضمون» وتم إجراء الدراسة على عينة مكونة من 166 طفلاً تتراوح أعمارهم بين 10-11 سنة. وأشارت نتائج الدراسة إلى أن الأطفال قد تعلموا من الأخبار التليفزيونية بشكل أكبر من تعلمهم من النسخ المسموعة المطبوعة بغض النظر عن مدى إجادتهم للقراءة. ووجد أن تميز التليفزيون كان فقط بالنسبة للمعلومات التى صاحبتها حوار متوافقة فى النسخة التليفزيونية، وهو ما يدعم فرضية التكويد المزدوج Dual Coding Hypothesis .(29)

تعليق عام على الدراسات السابقة

من عرض الدراسات السابقة يمكن الإشارة إلى ما يلى :-

1- قلة الدراسات التى تناولت الشريط الإخبارى بصفة أساسية كشكل جديد ومستقل من أشكال العمل الإخبارى مقارنة بكثرة الدراسات التى أجريت حول الأخبار التليفزيونية.

2- غلبة الطابع التجريبى على الدراسات التى حاولت قياس الفهم والتذكر، ولعلَّ المنهج التجريبى هو أفضل المناهج العلمية فى هذا المجال مقارنة بالمسح أو التاريخ، حيث إن تحليل مسارات وتفاعلات المتغيرات يكون أكثر بروزاً وفاعلية فى الدراسات التجريبية.

3- قلة الدراسات العربية فى هذا المجال، على الرغم من بروز الأشرطة الإخبارية فى معظم القنوات العامة والمتخصصة، الأرضية والفضائية.

4- اتفاق معظم الدراسات السابقة على اختيار مدخل تمثيل المعلومات كمنطلق فكرى ونظرى لها وهو ما استخدمته هذه الدراسة.

ثالثاً: الإطار المنهجى للدراسة

فروض الدراسة :

*** فروض خاصة بعدد الأشرطة الإخبارية :**

1- يختلف متوسط درجات الفهم بين المبحوثين تبعاً لعدد الأشرطة الإخبارية المستخدمة فى النشرة.

2- يختلف متوسط درجات التذكر بين المبحوثين تبعاً لعدد الأشرطة الإخبارية المستخدمة فى النشرة.

*** فروض خاصة بنوع النشرة وطبيعة الموضوعات بها :**

3- يختلف متوسط درجات الفهم بين المبحوثين باختلاف نوع النشرة وطبيعة الموضوعات بها.

4- يختلف متوسط درجات التذكر بين المبحوثين باختلاف نوع النشرة وطبيعة الموضوعات بها.

*** فروض خاصة بنوع المبحوثين :**

5- يختلف متوسط درجات الفهم بين المبحوثين باختلاف النوع (الذكور _ الإناث).

6- يختلف متوسط درجات التذكر بين المبحوثين باختلاف النوع.

*** فروض خاصة بالعلاقة بين الفهم والتذكر :**

7- توجد علاقة ارتباطية إيجابية (طردية) بين مستوى الفهم ومستوى التذكر.

منهج الدراسة

تعتمد الدراسة الحالية على المنهج التجريبي Experimental Method باعتباره أنسب المناهج لقياس التأثيرات، أو على الأقل لمحاولة بناء مؤشرات يمكن الاعتماد عليها والثقة بها بشأن العلاقة بين المتغيرات المختلفة.

أسلوب الدراسة

توجد أساليب متعددة للدراسات التجريبية تتنوع ما بين البساطة والتعقيد، وتعتمد على هدف البحث من ناحية وعلى الإمكانات المادية والفنية المتوافرة للبحث من ناحية أخرى.

ولقد تم الاعتماد في هذه الدراسة على التصميم العاملي Factorial Design باعتباره «أنسب التصميمات التي تختبر تأثير التفاعل بين أكثر من متغير»، وتم استخدام التصميم العاملي 2 x 3 x 4 وهو يشير إلى أن هناك ثلاثة متغيرات (متعددة المستويات) مستقلة يتم قياس تأثيرها، وهي: -

المتغير الأول: عدد الأشرطة الإخبارية على الشاشة: وله أربعة مستويات (بدون شريط _ شريط واحد _ شريطان _ ثلاثة أشرطة أو أكثر).

المتغير الثاني: موضوع الخبر المصاحب لوجود الأشرطة: وله ثلاثة أنواع (سياسي _ اقتصادي _ رياضي).

المتغير الثالث: نوع المبحوث الذي يشاهد النشرة (ذكور _ إناث).

وبتطبيق هذا التصميم العاملي تم تكوين 24 مجموعة تجريبية (2 x 3 x 4) تضم كل مجموعة 6 أفراد، وبذلك بلغ مجموع الأفراد المشاركين في المجموعات التجريبية 144 مبحوثاً متوسط أعمارهم 21,3 عاماً مقسمين بالتساوي بين الذكور والإناث.

ويمكن توضيح المعالم الرئيسية لهذه المجموعات التجريبية على النحو التالي: -

جدول رقم (1) - خصائص المجموعات التجريبية للدراسة

رقم التجربة	رقم المبحوثين	نوع المبحوثين	عدد الأشرطة الأخبارية على الشاشة	نوع النشرة	رقم التجربة	رقم المبحوثين	نوع المبحوثين	عدد الأشرطة الأخبارية على الشاشة	نوع النشرة
1	6	ذكور	بدون شريط	سياسية	13	6	ذكور	شريطان	سياسية
2	6	ذكور	بدون شريط	اقتصادية	14	6	ذكور	شريطان	اقتصادية
3	6	ذكور	بدون شريط	رياضية	15	6	ذكور	شريطان	رياضية
4	6	إناث	بدون شريط	سياسية	16	6	إناث	شريطان	سياسية
5	6	إناث	بدون شريط	اقتصادية	17	6	إناث	شريطان	اقتصادية
6	6	إناث	بدون شريط	رياضية	18	6	إناث	شريطان	رياضية
7	6	ذكور	شريط واحد	سياسية	19	6	ذكور	3 فأكثر	سياسية
8	6	ذكور	شريط واحد	اقتصادية	20	6	ذكور	3 فأكثر	اقتصادية
9	6	ذكور	شريط واحد	رياضية	21	6	ذكور	3 فأكثر	رياضية
10	6	إناث	شريط واحد	سياسية	22	6	إناث	3 فأكثر	سياسية
11	6	إناث	شريط واحد	اقتصادية	23	6	إناث	3 فأكثر	اقتصادية
12	6	إناث	شريط واحد	رياضية	24	6	إناث	3 فأكثر	رياضية

ومن بيانات الجدول السابق يتضح أن توزيع المجموعات حسب المتغيرات كان على النحو التالى :

التوزيع حسب النوع :

12 مجموعة تجريبية للذكور

12 مجموعة تجريبية للإناث

التوزيع حسب نوع النشرة :

8 مجموعات تجريبية شاهدوا نشرات سياسية

8 مجموعات تجريبية شاهدوا نشرات اقتصادية

8 مجموعات تجريبية شاهدوا نشرات اقتصادية

التوزيع حسب عدد أشرطة الأخبار على الشاشة :

6 مجموعات تجريبية شاهدوا نشرات بدون شريط إخبارى

6 مجموعات تجريبية شاهدوا نشرات عليها شريط إخبارى واحد

6 مجموعات تجريبية شاهدوا نشرات عليها شريطان

6 مجموعات تجريبية شاهدوا نشرات عليها ثلاثة أشرطة فأكثر

إعداد النشرات المستخدمة فى الدراسة

- قامت الباحثة بتسجيل كل النشرات التى تم تقديمها فى قناة النيل الإخبارية القناة الأولى المصرية لمدة شهر كامل، وتم إعداد منها ثلاث نشرات أساسية : سياسية واقتصادية ورياضية.
- لتحقيق متغيرات الدراسة ومن خلال المونتاج تم إضافة الأشرطة الإخبارية المطلوبة والمحددة وفقاً لنوع التجربة.
- تم من خلال المونتاج تثبيت المتغيرات التالية ضماناً لعدم تأثر المبحوثين بها :
- عدد الأخبار فى النشرة (5 أخبار)
- طول النشرة (10 ق)
- تم عرض نشرات الأخبار داخل إطار مسلسل وكأنها فاصل إخبارى حتى يتم تهيئة الظروف العامة للمشاهدة، وذلك بهدف تقييم منتج إعلامى.
- روعى فى الأخبار ألا تكون أخباراً قديمة مستهلكة وذلك لضمان عدم وجود خبرة سابقة للمبحوثين بهذه الأخبار.

عينة الدراسة (المبحوثين)

- تم تطبيق الدراسة التجريبية بمجموعاتها الأربع والعشرين على عينة من طلاب أكاديمية أخبار اليوم للصحافة (طلاب الفرقتين الثالثة والرابعة) وذلك خلال شهرى نوفمبر وديسمبر 2004.
- تم إجراء تجربتين يومياً، وبذا بلغ عدد الأيام الفعلية 12 يوماً لمجموعات التذكر و12 يوماً لمجموعات الفهم (24 يوماً).
- ساعد الباحثة فى إجراء الدراسة عدد من الباحثين (مدرسون وأساتذة ومساعدون).

- بلغ عدد المبحوثين الذين تم التطبيق عليهم 144 مبحوثاً مقسمين بالتساوى بين الذكور والإناث، وكان متوسط عمرهم 21.3 عاماً بدون اختلافات دالة بين الذكور والإناث.

قياس متغيرات الدراسة

قياس الفهم:

لقياس مستوى الفهم تم طرح 10 أسئلة (سؤالان عن كل خبر فى النشرة) ويتم السؤال عن الأجزاء الرئيسية فى كل خبر (من، ماذا، أين، متى، لماذا، كيف)، وكان أحد السؤالين مغلقاً (بدائل) والآخر مفتوحاً. وقد بلغ مجموع درجات الفهم 12 درجة.

قياس التذكر : The Day after Recall

لقياس التذكر تم إعداد استمارة شبيهة باستمارة قياس الفهم مع اختلاف الأجزاء التى يتم السؤال عنها فى كل خبر.

اضافة إلى أسئلة عن طبيعة الأخبار التى تمت مشاهدتها بالأمس. وتم استخدام أسلوبين فى طرح الأسئلة:

- اختبار التذكر بتقديم بدائل.
- اختبار التذكر الحر Free Recall

وقد بلغ مجموع درجات التذكر 10 درجات أيضاً.

رابعاً: نتائج الدراسة

اختبار فروض الدراسة

*** اختبار الفروض الخاصة بعدد الأشرطة الإخبارية.**

1- يختلف متوسط درجات الفهم بين المبحوثين تبعاً لعدد الأشرطة الإخبارية المستخدمة فى النشرة.

- لاختبار هذا الفرض تم إجراء اختبار تحليل التباين الأحادى One Way ANOVA كانت نتائج الاختبار على النحو التالى:-

جدول رقم (2) - اختبار تحليل التباين لمستويات الفهم على عدد الأشرطة الإخبارية

التباين	مجموع المربعات	متوسط المربعات	درجات الحرية	قيمة F	مستوى الدلالة P
التباين بين المجموعات	54,917	18,306	3	6,911	0,0001
التباين داخل المجموعات	370,833	2,649	140		
المجموع	**425,750**	-	**143**		

ويتضح من بيانات الجدول أن هناك فروقاً في درجات الفهم بين المجموعات التى شاهدت نشرات إخبارية مختلفة من حيث عدد الأشرطة الإخبارية، وأن هذه الفروق دالة إحصائياً، حيث إن قيمة F = 6,911 وهى قيمة دالة عند مستوى معنوية أقل من 0,05.

ولمعرفة مصادر التباين والفروق بين المجموعات تم إجراء اختبار Post Hoc بطريقة LSD واسفر الاختبار عن النتائج التى يجملها الجدول التالى: -

جدول رقم (3) - مصادر التباين بين مجموعات الدراسة فى درجات الفهم على متغير عدد الأشرطة

المجموعات	متوسط درجات الفهم Mean	الانحراف المعيارى	بدون شريط	شريط إخبارى واحد	شريطان	3 أشرطة أو أكثر
بدون شريط	5,97	2,049			*	*
التباين داخل المجموعات	5,22	1,551				*
شريطان	4,65	1,748	*			
3 أشرطة أو أكثر	4,42	0,967		*		

(*) دال عند مستوى معنوية أقل من 0,05.

ويتضح من بيانات الجدول السابق أن هناك علاقة عكسية بين عدد الأشرطة الإخبارية الموجودة على الشاشة ومتوسط درجة الفهم، فالمجموعات التى شاهدت نشرات إخبارية ليس بها شريط إخبارى كانت الأكثر فهماً والمجموعات التى شاهدت نشرات إخبارية بها أكثر من شريطين كانت الأقل فهماً، أى أن درجة فهم الأخبار تقل بزيادة عدد الأشرطة الإخبارية المصاحبة للنشرة. ودرجة فهم الأخبار تزيد بانخفاض عدد الأشرطة الإخبارية.

وعلى هذا يمكن لنا قبول الفرض القائل: يختلف متوسط درجات الفهم بين المبحوثين تبعاً لعدد الأشرطة الإخبارية المستخدمة فى النشرة، حيث تنخفض درجات الفهم بزيادة عدد الأشرطة.

2- يختلف متوسط درجات التذكر بين المبحوثين تبعاً لعدد الأشرطة الإخبارية المستخدمة في النشرة.

- لاختبار هذا الفرض تم إجراء اختبار تحليل التباين الأحادى وكانت نتائج الاختبار على النحو التالى :-

جدول رقم (4) - اختبار تحليل التباين لمستويات التذكر على عدد الأشرطة الإخبارية

التباين	مجموع المربعات	متوسط المربعات	درجات الحرية	قيمة F	مستوى الدلالة P
التباين بين المجموعات	42,410	14,137	3	4,493	0,005
التباين داخل المجموعات	440,528	3,147	140		
المجموع	**482.938**	**-**	**143**		

ويتضح من بيانات الجدول أن هناك فروقاً فى درجات التذكر بين المجموعات التى شاهدت نشرات إخبارية مختلفة من حيث عدد الأشرطة الإخبارية، وأن هذه الفروق دالة إحصائياً، حيث إن قيمة F = 4,493 وهى قيمة دالة عند مستوى معنوية أقل من 0,05.

ولمعرفة مصادر التباين والفروق بين المجموعات تم إجراء اختبار Post Hoc بطريقة LSD وأسفر الاختبار عن النتائج التى يجملها الجدول التالى :-

جدول رقم (5) - مصادر التباين بين مجموعات الدراسة فى درجات التذكر على متغير عدد الأشرطة

المجموعات	متوسط درجات التذكر	الانحراف المعياري	بدون شريط	شريط إخباري واحد	شريطان	3 أشرطة أو أكثر
بدون شريط	4,83	1,715			*	*
التباين داخل المجموعات	4,03	1,949				
شريطان	3,39	1,761	*			
3 أشرطة أو أكثر	3,67	1,656	*			

(*) دال عند مستوى معنوية أقل من 0,05.

ويتضح من بيانات الجدول السابق أن هناك علاقة عكسية بين عدد الأشرطة الإخبارية الموجودة على الشاشة ومتوسط درجة التذكر، فالمجموعات التى شاهدت نشرات إخبارية ليس بها شريط إخبارى كانت الأكثر تذكراً، والمجموعات التى شاهدت نشرات إخبارية بها

أكثر من شريطين كانت الأقل تذكراً، أى أن درجة تذكر الأخبار تقل بزيادة عدد الأشرطة الإخبارية المصاحبة للنشرة. ودرجة تذكر الأخبار تزيد بانخفاض عدد الأشرطة الإخبارية.

وعلى هذا يمكن لنا قبول الفرض القائل: يختلف متوسط درجات التذكر بين المبحوثين تبعاً لعدد الأشرطة الإخبارية.

*** فروض خاصة بنوع النشرة وطبيعة الموضوعات بها .**

3- يختلف متوسط درجات الفهم بين المبحوثين باختلاف نوع النشرة وطبيعة الموضوعات بها .

- لاختبار هذا الفرض تم إجراء اختبار تحليل التباين الأحادى، وكانت نتائج الاختبار على النحو التالى: -

جدول رقم (6) - اختبار تحليل التباين لمستويات الفهم على طبيعة الموضوعات الموجودة فى النشرة

التباين	مجموع المربعات	متوسط المربعات	درجات الحرية	قيمة F	مستوى الدلالة P
التباين بين المجموعات	18,167	9,083	2	3,142	0,046
التباين داخل المجموعات	407,583	2,891	141		
المجموع	**425,750**	-	**143**		

ويتضح من بيانات الجدول أن هناك فروقاً فى درجات الفهم بين المجموعات التى شاهدت نشرات إخبارية مختلفة الموضوعات (سياسية، اقتصادية، رياضية) وأن هذه الفروق دالة إحصائياً، حيث إن قيمة F = 3,142 وهى قيمة دالة عند مستوى معنوية أقل من 0,05.

ولمعرفة مصادر التباين والفروق بين المجموعات تم إجراء اختبار Post Hoc بطريقة LSD واسفر الاختبار عن النتائج التى يجملها الجدول التالى: -

جدول رقم (7) - مصادر التباين بين مجموعات الدراسة فى درجات الفهم على نوع النشرات

المجموعات	متوسط درجات التذكر	الانحراف المعيارى	بدون شريط	نشرات اقتصادية	نشرات رياضية
نشرات سياسية	5,33	1,506		*	*
نشرات اقتصادية	4,54	1,845	*		
نشرات رياضية	3,67	1,656		*	

(*) دال عند مستوى معنوية أقل من 0,05.

ويتضح من بيانات الجدول السابق أن هناك اختلافاً في درجات الفهم بين المجموعات التي شاهدت نشرات إخبارية مختلفة (سياسية، اقتصادية، رياضية) حيث زادت درجات الفهم لدى المجموعات التي شاهدت نشرات سياسية ثم تليها المجموعات التي شاهدت النشرات الرياضية ثم وبفروق دالة إحصائياً المجموعات التي شاهدت النشرات الاقتصادية.

وتشير النتائج إلى أن:

- لا توجد فروق ذات دلالة في درجات الفهم بين المجموعات التي شاهدت النشرات السياسية والمجموعات التي شاهدت النشرات الرياضية.
- توجد فروق ذات دلالة في درجات الفهم بين المجموعات التي شاهدت النشرات السياسية والمجموعات التي شاهدت النشرات الاقتصادية.
- توجد فروق ذات دالة في درجات الفهم بين المجموعات التي شاهدت النشرات الرياضية والمجموعات التي شاهدت النشرات الاقتصادية.

على هذا يمكن لنا قبول الفرض القائل: يختلف متوسط درجات الفهم بين المبحوثين بإختلاف نوع النشرة وطبيعة الموضوعات بها.

4- يختلف متوسط درجات التذكر بين المبحوثين باختلاف نوع النشرة وطبيعة الموضوعات بها.

- لاختبار هذا الفرض تم إجراء اختبار تحليل التباين الأحادي، كانت نتائج الاختبار على النحو التالي: -

جدول رقم (8) - اختبار تحليل التباين لمستويات التذكر على طبيعة الموضوعات الموجودة في النشرة

التباين	مجموع المربعات	متوسط المربعات	درجات الحرية	قيمة F	مستوى الدلالة P
التباين بين المجموعات	3,125	1,562	2	0,459	0,633
التباين داخل المجموعات	479,813	3,403	141		
المجموع	**482,938**	-	**143**		

ويتضح من بيانات الجدول السابق أنه لا توجد فروق دالة إحصائياً في درجات التذكر بين المجموعات التي شاهدت نشرات إخبارية مختلفة الموضوعات (سياسية، اقتصادية، رياضية) حيث إن قيمة F = 0,459 وهي دالة عند مستوى معنوية أكبر من 0,05.

وتشير النتائج إلى أن المجموعات التى شاهدت النشرات الرياضية كانت هى الأكثر تذكراً ((M = 4,19يليها بنفس الدرجة المجموعات التى شاهدت النشرات السياسية والنشرات الاقتصادية (M = 3,88) . والفروق غير دالة إحصائياً .

وعلى هذا نرفض الفرض القائل «يختلف متوسط درجات التذكر بين المبحوثين باختلاف نوع النشرة وطبيعة الموضوعات بها»

*** فروض خاصة بنوع المبحوثين .**

5- يختلف متوسط درجات الفهم بين المبحوثين باختلاف النوع (الذكور _ الإناث) .

- لاختبار هذا الفرض تم إجراء اختبارات T. Test وهو ما تتضح نتائجه فى الجدول التالى :-

جدول رقم (9) - اختبار معنوية الفروق بين الذكور والإناث على متغير الفهم

المجموعات	العدد	متوسط درجات الفهم	الانحراف المعياري	قيمة ت	مستوى المعنوية
الذكور	72	4,89	1,789	1,063	0,290
الإناث	72	5,19	1,658		

ومن بيانات الجدول السابق يتضح أن الإناث (M = 5,19) أكثر فهماً للأخبار المتضمنة فى النشرات الإخبارية من الذكور (M = 4,89) غير أن الفروق غير دالة إحصائياً، حيث إن قيمة ت = 1,063 وهى قيمة دالة عند مستوى معنوية أكبر من 0,05.

وعلى هذا نرفض الفرض القائل «يختلف متوسط درجات الفهم بين المبحوثين باختلاف النوع» .

6- يختلف متوسط درجات التذكر بين المبحوثين باختلاف النوع .

- لاختبار هذا الفرض تم إجراء اختبارات T. Test وهو ما تتضح نتائجه فى الجدول التالى :-

جدول رقم (10) - اختبار معنوية الفروق بين الذكور والإناث على متغير التذكر

المجموعات	العدد	متوسط درجات الفهم	الانحراف المعياري	قيمة ت	مستوى المعنوية
الذكور	72	4,26	1,789	0,569	0,063
الإناث	72	3,69	1,926		

ومن بيانات الجدول السابق يتضح أن الذكور (M = 4.26) أكثر تذكراً للأخبار المتضمنة في النشرات الإخبارية من الإناث (M = 3,69) غير أن الفروق غير دالة دالة إحصائياً، حيث إن قيمة ت = 0,569 وهى قيمة دالة عند مستوى معنوية أكبر من 0,05.

وعلى هذا نرفض الفرض القائل «يختلف متوسط درجات التذكر بين المبحوثين باختلاف النوع».

*** فروض خاصة بالعلاقة بين الفهم والتذكر.**

7- توجد علاقة ارتباطية بين مستوى الفهم ومستوى التذكر.

لاختبار هذا الفرض تم إجراء اختبار ارتباط بيرسون Pearson Correlation بين متغيرى درجات الفهم ودرجات التذكر وبلغت قيمة معامل ارتباط بيرسون (0,017) وهى قيمة دالة عند مستوى معنوية أكبر من 0,05.

ويوضح الجدول التالى معاملات ارتباط بيرسون داخل فئات كل متغير من متغيرات الدراسة.

جدول رقم (11) - معامل ارتباط بيرسون للعلاقة بين الفهم والتذكر داخل متغيرات الدراسة

المجموعات	قيمة بيرسون	مستوى المعنوية
النوع :		
- مجموعات الذكور	0,060	0,615
- مجموعات الإناث	0,065	0,588
نوع النشرات :		
- المجموعات التى شاهدت النشرات السياسية	0,043	0,772
- المجموعات التى شاهدت النشرات الاقتصادية	0,40	0,341
- المجموعات التى شاهدت النشرات الرياضية	0,093	0,527
عدد الأشرطة الإخبارية :		
- المجموعات التى شاهدت نشرات بلا أشرطة	0,075	0,666
- المجموعات التى شاهدت نشرات بشريط واحد	0,134	0,435
- المجموعات التى شاهدت نشرات بشريطين	0,211	0,216
- المجموعات التى شاهدت نشرات بثلاثة أشرطة فأكثر	0,143	0,406

ومما سبق يمكن لنا رفض الفرض القائل: توجد علاقة ارتباطية بين مستوى الفهم ومستوى التذكر.

جدول رقم (12) - متوسطات الفهم والتذكر لدى مجموعات الدراسة التجريبية

رقم المجموعة	الوصف	متوسط درجات الفهم Mean	الانحراف المعياري SD	متوسط درجات التذكر	الانحراف المعياري SD
-	المجموعات كلها (العينة كلها)	5,04	1,725	3,98	1,838
1	ذكور + بدون شريط + نشرة سياسية	6,33	1,63	5,83	1,329
2	ذكور + بدون شريط + نشرة رياضية	6,33	2,16	4,83	0,753
3	ذكور + بدون شريط + نشرة اقتصادية	5,33	2,50	4,83	1,602
4	إناث + بدون شريط + نشرة سياسية	6,50	1,87	3,33	2,066
5	إناث + بدون شريط + نشرة رياضية	5,33	2,16	5,83	1,722
6	إناث + بدون شريط + نشرة اقتصادية	6,00	2,45	4,33	1,751
7	ذكور + شريط واحد + نشرة سياسية	4,50	0,837	4,33	2,251
8	ذكور + شريط واحد + نشرة رياضية	6,00	0,894	4,67	1,033
9	ذكور + شريط واحد + نشرة اقتصادية	3,50	1,871	3,67	1,966
10	إناث + شريط واحد + نشرة سياسية	6,67	1,506	4,83	3,061
11	إناث + شريط واحد + نشرة رياضية	5,33	1,366	3,00	1,265
12	إناث + شريط واحد + نشرة اقتصادية	5,33	0,516	3,67	1,633
13	ذكور + شريطان+ نشرة سياسية	4,17	0,408	3,50	1,871
14	ذكور + شريطان + نشرة رياضية	5,67	2,66	3,17	2,137
15	ذكور + شريطان + نشرة اقتصادية	3,67	1,862	3,50	1,871
16	إناث + شريطان + نشرة سياسية	5,33	0,816	2,38	1,472
17	إناث + شريطان + نشرة رياضية	5,17	1,169	3,50	1,871
18	إناث + شريطان + نشرة اقتصادية	3,33	1,751	3,83	1,941
19	ذكور + 3 أشرطة فأكثر+ نشرة سياسية	4,83	0,753	4,17	1,472
20	ذكور + 3 أشرطة فأكثر + نشرة رياضية	3,83	1,169	3,50	1,871
21	ذكور + 3 أشرطة فأكثر + نشرة اقتصادية	4,50	0,548	5,17	0,753
22	إناث + 3 أشرطة فأكثر + نشرة سياسية	4,33	1,366	4,67	0,816
23	إناث + 3 أشرطة فأكثر + نشرة رياضية	4,33	0,816	2,50	1,378
24	إناث + 3 أشرطة فأكثر + نشرة اقتصادية	4,67	1,033	2,00	1,095

خامساً: مناقشة نتائج الدراسة

خلصت الدراسة إلى عدة نتائج يمكن الإشارة إليها على النحو التالى :-

أولاً : أشارت نتائج الدراسة إلى اختلاف متوسط درجات الفهم والتذكر بين المبحوثين تبعاً لعدد الأشرطة الإخبارية المستخدمة فى النشرة، وأن هناك علاقة عكسية بين عدد الأشرطة الإخبارية الموجودة على الشاشة ومتوسط درجة الفهم.

وتثير هذه النتيجة عدداً من الملاحظات منها :-

أ) أنه وعلى الرغم من أن هذه المستحدثات والطرق الإخبارية تهدف إلى زيادة السعة المعرفية للفرد فإن استخدامها قد يؤدى إلى العكس.

ب) إن سوء توظيف الشرائط الإخبارية يتساوى تماماً فى نتيجته مع عدم استخدامه، فكلاهما يقلل من الاستفادة من المضمون الإخبارى.

وبصفة عامة يمكن تفسير هذه النتيجة فى ضوء أن هذه الأشرطة هى مثيرات وان كثرة هذه المثيرات وتزامنها فى المضمون الإخبارى يؤدى إلى تشتت ذهن الفرد وقلة تركيزه، فعندما يركز فى مضمون الشرائط الإخبارية يقل تركيزه بالتالى مع المضمون المرئى أو مع التعليق الصوتى. خاصة إذا كانت الأشرطة الإخبارية تتناول موضوعات غير مرتبطة بالخبر أو بالمضمون الذى يتم إذاعته صوتاً وصورة.

ويمكن القول إن وراء هذه النتيجة اعتقاد خاطئ من القائمين على إعداد وإخراج النشرات الإخبارية إذ يتصورون أن المشاهد مشاهد متفرغ من ناحية وشديد التركيز أمام التليفزيون من ناحية أخرى وهما وضعان غير موجودين إلا فى أوقات محدودة ومدد زمنية قليلة للغاية.

ثانياً : أشارت نتائج الدراسة إلى اختلاف متوسط درجات الفهم بين المبحوثين تبعاً لطبيعة النشرات الإخبارية، حيث زاد متوسط درجات الفهم لدى المجموعات التى شاهدت النشرات السياسية، فالمجموعات التى شاهدت النشرات الرياضية ثم أخيراً المجموعات التى شاهدت النشرات الاقتصادية.

ويمكن تفسير هذه النتيجة فى ضوء أن النشرات السياسية العامة هى نشرات تتضمن أخباراً يغلب على معظمها صفة الاستمرارية من ناحية والعمومية من ناحية أخرى لذا فإن

التركيز فى جزء من الخبر قد يجعل المستمع أو المشاهد ملماً بها أو يستطيع الإلمام بها حتى مع وجود مثيرات أخرى مثل الأشرطة الإخبارية.

وهذا الوضع الإدراكى قد لايكون متوفراً بالنسبة للنشرات الإقتصادية التى تتسم أخبارها بالصعوبة من ناحية وبالخصوصية من ناحية أخرى، مما يجعل من القدرة على فهمها مع وجود مثيرات أخرى أمراً بالغ الصعوبة.

وتتوسط النشرات الرياضية بطبيعة الحال الأمر بين النشرات السياسية العامة والنشرات الاقتصادية المتخصصة.

ثالثاً : أشارت نتائج الدراسة إلى رفض الفرض القائل: يختلف متوسط درجات التذكر بين المبحوثين باختلاف نوع النشرة وطبيعة النشرات الإخبارية، حيث لم توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين المجموعات التى شاهدت نشرات مختلفة.

ويمكن تفسير هذه النتيجة فى ضوء ما يعرف بالتأثير النائم Sleeper Effect فخلال الفترة ما بين التعرض لنشرات الأخبار بأنواعها ومضامينها الثلاثة وبين اختبار التذكر من الممكن أن يكون قد حدث نوع من تشغيل ومعالجة المعلومات Information processing الأمر الذى أدى إلى تلافى الفروق بين النشرات المختلفة.

شبيه بهذا ما ينادى به علماء التربية فى مجال التدريس من أنه لابدّ وأن يترك الطالب بعد مذاكرته بعض الوقت لعقله حتى يستوعب هذه المعلومات ويقولون بأنه يجب على الطالب أن ينام بعد الاستذكار، ولعلّ هذه الفكرة شديدة الصلة فى هذا المجال بالتأثير النائم أو المستتر Sleeper or latentأو التأثير المؤجل Delayed effect.

رابعاً: أشارت نتائج الدراسة إلى رفض الفرضين القائلين بوجود اختلافات دالة إحصائية فى درجات الفهم والتذكر لدى الذكور والإناث، حيث كانت الفروق غير دالة إحصائياً.

وتتفق هذه النتيجة مع نتائج كثير من الدراسات فى هذا المجال (مجال الفهم والتذكر) ومنها دراسة آنى لانج وآخريات (2005) Lang et al، ودراسة سوزان زوكيرمان (2004) Zuckerman، ودراسة إيملى موير (2003) Moyer، ودراسة لين ميللر (2003 Miller) ودراسة هيلين اندرسون (2002) Andresson، ودراسة بروك لى بارنيت (2001) Barnnet، ودراسة جيسكا هاريل (2000) Harrel، ودراسة بارى جانتر (2000) Gunter.

ويمكن تفسير هذه النتيجة فى ضوء أن متغيراً مثل التعليم والعمل قد أزال كثيراً من الفروق التى كانت قائمة فى الماضى بين الذكور والإناث أو على الأقل جعل هذه الفروق غير دالة إن لم تكن فى صالح الإناث فى كثير من الأحيان.

خامساً : أشارت نتائج الدراسة إلى رفض الفرض القائل: توجد علاقة ارتباطية بين درجات الفهم ودرجات التذكر.

وتتفق نتائج هذه الدراسة مع نتائج عدد من الدراسات السابقة مثل: دراسة آنى لانج وأخريات (2003) Lang et al، دراسة أدريان فورنهام وآخرون (2003) Furnham et al، دراسة إيفلاند وآخرون (2002) Eveland et al، دراسة جيفرى جيونز وآخرون (2002) al Gibbones et، . وغيرها.

وبصفة عامة يشير الباحثون إلى أنه:-

- لا يوجد حتى الآن اتفاق على أيهما يحدث أولاً: هل الفهم يؤدى إلى التذكر، أم أن التذكر هو ما يؤدى إلى الفهم.
- لا يوجد ارتباط منطقى بين الفهم والتذكر، فالطفل الصغير قد يحفظ القرآن الكريم كاملاً دون أن يعى أو يفهم آية منه، والعالم الكبير قد يكون مدركاً وفاهماً لآيات القرآن الكريم كلها دون أن يكون حافظاً لها أو متذكراً لألفاظها.

خاتمة الدراسة

يعتبر شريط الأخبار المتحرك Bernews من أحدث الخدمات الإخبارية التى تقدمها القنوات العامة والمتخصصة لمشاهديها، ويهدف إلى الإحاطة الجارية والمستمرة بآخر الأنباء والأخبار العامة والمتخصصة وذلك بين النشرات الإخبارية.

وقد تباينت وجهات نظر الدارسين والممارسين حول أهمية هذا الشريط الإخبارى، فمن قائل إنه يجعل المشاهد فى بؤرة الأحداث ومتابعاً أولاً بأول لكل ما يطرأ من أحداث، وإنه كسر قاعدة أنه على المشاهد أن ينتظر موعد النشرة الثابتة لمعرفة آخر الأنباء أو تداعياتها إلى قائل إنه أدى إلى ازدحام الشاشة الصغيرة بكثير من التفاصيل التى قد يصعب استيعابها بصورة متوازية. وإنه يؤدى إلى تشتت انتباه المشاهدين وعدم قدرتهم على التركيز الكامل فى المضمون المرئى المقدم.

ولمحاولة الإسهام فى حلّ هذا التعارض تحددت مشكلة هذه الدراسة فى اختبار تأثير هذه الأشرطة الإخبارية على درجة فهم وتذكر المضامين الإخبارية بموضوعاتها المختلفة وبقوالبها المتعددة وصولاً إلى تحديد الإسهام الذى تقدمه هذه الخدمة فى زيادة المعرفة.

ولقد اعتمدت الدراسة على المنهج التجريبى وتم استخدام التصميم العاملى (2_3_4) وبذا بلغت المجموعات التجريبية 24 مجموعة تم سحب مفرداتها من طلاب أكاديمية أخبار اليوم للصحافة وذلك خلال شهرى نوفمبر وديسمبر 2004.

وخلصت الدراسة إلى عدد من النتائج منها:

- وجود علاقة عكسية بين عدد الأشرطة الإخبارية الموجودة على الشاشة ومتوسط درجات الفهم.
- اختلاف متوسط درجات الفهم بين المبحوثين تبعاً لطبيعة النشرات الإخبارية. (سياسية _ رياضية _ اقتصادية).
- عدم وجود فروق ذات دلالة بين الذكور والإناث فى درجات الفهم والتذكر.
- عدم وجود علاقة بين درجات الفهم ودرجات التذكر.

وبصفة عامة فإن هذه الدراسة تؤكد ما ذهب إليه الطرف المعارض للأشرطة الإخبارية من أنها قد تؤدى إلى تشتت ذهن المشاهد وعدم تركيزه. وعلى هذا فإن ما تقترحه الباحثة استناداً إلى نتائج هذه الدراسة هو القيام بعملية ترشيد Rationalization لاستخدام هذه الأشرطة، فقد يكون مقبولاً فى بعض الأحيان أن يكون هناك شريط أو شريطان على الشاشة أما أن يصبح هذا هو النمط المعتاد وأن يضاف إليه أشرطة أخرى اضافية فهذه خدمة تؤدى إلى ضياع الخدمة وهدف يؤدى إلى عدم تحقيق الأهداف الأخرى الأكثر أهمية فى العمل الإخبارى.

هوامش الدراسة

1- منى الحديدى (2006) استخدامات الشباب العربى للقنوات الفضائية وتأثيراتها عليهم

http: www. Iars.net/media_study.htm

2- حنان يوسف (2005) الفضائيات العربية وإدارة الأزمات: معالجة الفضائيات العربية لأزمة العراق (حالة احتلال بغداد) دراسة مسحية مقارنة. فى: الفضائيات العربية ومتغيرات

العصر، أعمال المؤتمر العلمى الأول للأكاديمية الدولية لعلوم الإعلام. القاهرة، الدار المصرية اللبنانية، ص387

3- وليد عمشة (2001) أثر التكنولوجيا المستخدمة فى جمع وتقديم الأخبار على شكل ومضمون الخدمة الإخبارية : دراسة على القنوات الفضائية العربية غير الحكومية. رسالة ماجيستير غير منشورة، كلية الإعلام، جامعة القاهرة، ص 35

4- أحمد فاروق رضوان (2005) اعتماد الجمهور على شريط الأنباء كمصدر للأخبار والمعلومات. فى : الفضائيات العربية ومتغيرات العصر : مرجع سابق، ص ص 311-342

5- المرجع السابق نفسه

6- حسن عماد مكاوى وليلى حسين (2002) الاتصال ونظرياته المعاصرة، القاهرة، الدار المصرية اللبنانية، ط 3 ، ص342

7- هشام مصباح (1996) فهم وتذكر الأخبار فى التليفزيون المصرى فى إطار نظرية تمثيل المعلومات : دراسة تحليلية وتجريبية على عينة من طلبة الجامعة ، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الإعلام، جامعة القاهرة، ص ص 42-44

8- حسن عماد مكاوى وليلى حسين (2002) مرجع سابق، ص 344

9- هشام مصباح (1996) مرجع سابق، ص ص 57-59

10- نفس المرجع السابق

11- أحمد فاروق رضوان (2005) مرجع سابق، ص ص 311-342

12 –Lang , Annie et al (2005) Wait ! Don't turn that Dial ! More Excitement to come ! The Effects of Story Length and Production Pacing in local Television News On Channel Changing Behavior and Information Processing in a Free Choice Invironment. Journal Of Broadcasting & Electronic Media , vol 49 No.1 PP.3-22

13-Wilson, Barbara et al (2005) Childern's and Parents, Fright Reactions to Kidnapping Stories In The News . Communication Monographs, vol 72 No1 PP.46-70

14- Kamhawi , Rasha(2004) Valence Congruence In Audiovisual Message : Impact On Memory, Comprehension, Channel Choice and Evaluations . Dissertation Abstracts International , Vol 65-05A, P. 1581

15- Zuckerman, Susan (2004) The Journalistic Code vs. The Filmic Code In Television News: The Effect Of Visual Continuity and attention to Visuals On Viewer's Judgements Of Story Attributes and Recall. Dissertation Abstracts International , Vol 65-50A. P.1579

16- Moyer , Emily (2003) TV News and Coping : Parents, Use Of Strategies For Reducing Childern's News- Induced Fears. Dissertation Abstracts International , Vol 42-04 P.1091

17- Miller, Lynn (2003) The Effects Of Live , Breaking and Emotinal Television News On Viewrs, attention and Memory. Dissertation Abstracts International , Vol 64-07A . P.2300

18- Lang , Annie etal (2003) Making News Memorable : Applying Theory to The Production Of Local Television News. Journal Of Broadcasting & Electronic Media , Vol 47 NO. 1 PP.113-123

19- Grabe, Marie (2003) News contents and Form : Implications For Memory and audience Evaluations. Communication Research , Vol 30 No.4 PP.387-413

20- Furnhan , Adrian Et Al (2003) Children's and Adults, Recall Of Chidren_s News Stories In Both Print and Audio- Visual Presentation Modalities . Applied Cognitive Psychology ,Vol17 No.2 P.250

21- Eveland , William et al (2002) Learning From The News In Campaign 2000 : An Experimental Comparisonof TV News , Newspapers, and Online News . Media Psychology, Vol 4 No.4 PP.353-378

22- Gibbons, Jeffry Et al (2002) The Effects Of Story affect and Story Role On Participants, Memory For Character Sex In News Stories. International Journal Of Cognitive Technology , Vol 7 No.2 PP. 23-32

23- Anderson , Hellen (2002) Television News as Interaction . Dissertation Abstracts International , Vol64-02 P.285

24- Barnett Brooke Lee (2001) Effects Of Visual and Aural Portrayals Of The Accused in Television Crime Stories On Audience Perceptions Of Threat and Guilt. Dissertation Abstracts International , Vol 62-08A. PP.2616

25- Abdulnabi , Hassan (2001) The Impact Of Computer- Generated Graphics and Story Complexity on Recall and Comprehension : An Experimental study Of Kuwait Television News . Dissertation Abstracts International , Vol 62-03A P.825

26- Fujioka Yuki (2000) Affective and Cognitive Responses to Minority Tv Portrayls: Effects Of Tv News On Mexican American Perception of Own Group Members . Dissertation Abstracts International , Vol 61-12A P.4598

27- Harrell , Jessica (2000) Affective Responses to television Newscasta : Have you Heard The News ? Dissertation Abstracts International , Vol 61-05 B P.2762

28- Walma , Molen Et al (2000) The Impact Of Television , Print and Audio on Children's Recall Of The News : A Study Of Three Alternative Explanations For The Dual Coding Hypothesis. Human Communication Research , Vol 26 No.1 PP.3-26

29- Gunter, Barrie Et al (2000) Children's Memory For News : A Comparison Of Three Presentation Media . Media Psychology . Vol 2 No . 2 PP. 93-118

تقارير

المؤتمر السادس عشر للاتحاد العربي للمكتبات والمعلومات

الجزائر (19-2006/03/21)

الافتتاح والجلسات العلمية

بدعوة من الأرشيف الوطني الجزائري ، وتحت الرعاية السامية للسيد عبدالعزيز بوتفليقة رئيس الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، التأم المؤتمر السادس عشر للاتحاد العربي للمكتبات والمعلومات (اعلم) بالجزائر خلال الفترة 19-2006/03/21 . وجاء المؤتمر تحت شعار «لنعمل على إتاحة المعلومات للجميع : الشراكة بين المكتبيين والأرشيفيين» .

وخاطب الجلسة الافتتاحية كل من :

- الأستاذ عبدالمجيد شيخي المدير العام للأرشيف الوطني الجزائري .
- الأستاذة الدكتورة مبروكة محيريق رئيس الاتحاد العربي للمكتبات والمعلومات .
- الأستاذ الدكتور هشام عباس عن الوفود المشاركة في المؤتمر .

واختتم الجلسة معالي السيد محمد بجاوي وزير الشؤون الخارجية والذي أعلن عن الافتتاح الرسمي للمؤتمر .

وافتتحت الجلسة العلمية الأولى بكلمة الأستاذ الدكتور عبدالجليل التميمي بصفته رئيساً فخرياً للاتحاد العربي للمكتبات والمعلومات .

توالت الجلسات العلمية خلال الأيام الثلاثة للمؤتمر ، عرضت فيها أربعون بحثاً وأوراقاً علمية .

ومن خلال المناقشات التي دارت أثناء الجلسات توصل المجتمعون إلى التوصيات التالية :

توصيات إلى الدول العربية:

1- العمل على تطوير مرافق المعلومات بأصنافها كافة وإدخال التقنيات الحديثة بهدف تقديم خدماتها للمستفيدين بأنجح الطرق والوسائل .

2- دعوة الحكومات العربية إلى تقديم الدعم المادي والمعنوي للجمعيات المحلية والإقليمية حتى تتمكن من النهوض بالمهنة .

3- تسهيل مشاركة المهنيين في مجال المكتبات والمعلومات في الملتقيات العربية والدولية .

4- تعزيز الوعي المعلوماتي لدى المجتمع العربي بمختلف شرائحه من خلال البرامج الإذاعية والتلفزية وغيرها من وسائل الاتصال الجماهيري .

5- تطوير السياسات والتشريعات الوطنية الخاصة بالمعلومات وتقنياتها تجاوباً مع الحاجة الماسة لسد الفجوة الرقمية في الوطن العربي وصولاً إلى مجتمع المعلومات/ مجتمع المعرفة .

توصيات إلى المؤسسات العلمية بالدول العربية:

1- دعوة المؤسسات العلمية الرسمية إلى دعم برامج علوم المكتبات والمعلومات والأرشيف من حيث المستلزمات البشرية والمادية للنهوض بدورها الحقيقي في عصر المعلومات .

2- دعم الجمعيات المهنية في مجال المكتبات والمعلومات والأرشيف من خلال تهيئة البيئة المناسبة لعملها وتحقيق أهدافها المهنية .

3- تشجيع البحث العلمي وتمويله في مجال المكتبات والمعلومات والأرشيف وكل مايتعلق بخدماتها .

توصيات إلى الجمعيات المهنية:

1- المبادرة إلى الانضمام إلى الاتحاد العربي للمكتبات والمعلومات بهدف التنسيق والتعاون فيما بينها وتحقيق الرقي بالمهنة والمهنيين .

2- الاهتمام بالتجارب والمبادرات العربية وخصوصاً المعتمدة على البرمجيات المفتوحة المصدر لتبادل الخبرات وتجنب الصعوبات .

توصيات عامة:

1- دعوة الألكسو لإصدار معجم المكتبات والمعلومات والأرشيف ضمن مشروعاتها الخاصة بالمعاجم العربية الموحدة التي يصدرها مكتب تنسيق التعريب بالرباط .

2- دعوة الأعضاء في الاتحاد العربي للمكتبات والمعلومات إلى متابعة أنشطة الألكسو حول مجال المكتبات والمعلومات والأرشيف التي تبث عبر منظومة المحطات الطرفية المتوافرة لدى الألكسو والدول العربية بغرض الاستفادة والتغذية الراجعة .

3- الدعوة إلى إنشاء جمعيات مهنية أرشيفية تأخذ على عاتقها اقتراح السياسات والتشريعات الأرشيفية وتفعيل دور مؤسسات الأرشيف الوطني والعمل على التنسيق مع الاتحاد العربي للمكتبات والمعلومات بغرض التعاون والتكامل لتحقيق الأهداف المشتركة .

4- دعوة الاتحاد العربي للمكتبات والمعلومات إلى الاستفادة من الإمكانيات المتاحة في جامعة ييل بالولايات المتحدة الأمريكية وغيرها عن طريق تبادل المراجع والدوريات العلمية وإتاحتها للطرفين .

5- دعوة مؤسسات المعلومات إلى الانضمام لمشروع الفهرس العربي الموحد الذي بادرت إلى إنشائه مكتبة الملك عبدالعزيز العامة في المملكة العربية السعودية والمساهمة في إنجاحه .

6- دعوة الاتحاد العربي للمكتبات والمعلومات بالاسراع لتهيئة أعمال المؤتمر السادس عشر وتسليمها إلى مركز الفهرس العربي الموحد التابع لمكتبة الملك عبدالعزيز بالرياض العامة الذي اقترح طباعته وتوزيعه وذلك قبل عقد المؤتمر القادم .

7- إثراء وتعزيز صناعة المحتوى على شبكة الإنترنت باللغة العربية .

8- توظيف تقنيات المعلومات الحديثة في إتاحة الوصول للمعلومات الأرشيفية في دور الأرشيف العربي مع الحفاظ على أصل الوثيقة .

الجلسة الختامية والأحداث الموازية:

1- تم عقد جلسة خاصة حول تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تضمنت عروضاً من قبل بعض الشركات المتخصصة .

2- أقيم على هامش المؤتمر معرض تضمن عروضاً متنوعة من وسائل معالجة المعلومات والبرمجيات بالإضافة إلى المطبوعات من الكتب والدوريات والمراجع الحديثة ، وذلك في إطار اهتمامات المكتبيين والأرشيفيين ، مما أضفى على فعاليات المؤتمر بعداً علمياً كان له الأثر الطيب لدى المشاركين والضيوف . وجاءت المشاركة من قبل الجهات التالية :

- الاتحاد العربي للمكتبات والمعلومات (AFLI) .
- المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (ALECSO) .
- مركز البحوث للإعلام العلمي والتقني بالجزائر (CERIST) .
- شركة النظم العربية المتطورة (AAS) .
- شركة ايبيسكو (EBSCO) .
- أوفيد (OVID) .
- سبرينجر (SPRINGER) .
- شركة مينيزيس (MINISIS)- تونس .
- آرشيماد (ARCHMED)- تونس .
- كادوك (CADOC)- الجزائر .

3- شارك في المؤتمر ممثلين عن 12 دولة عربية ، هي :

- المملكة الأردنية الهاشمية .
- دولة الإمارات العربية المتحدة .
- الجمهورية التونسية .
- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .
- المملكة العربية السعودية .
- جمهورية السودان .
- سلطنة عمان .
- دولة فلسطين .
- الجمهورية اللبنانية .
- الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى .
- جمهورية مصر العربية .
- المملكة المغربية .

كما شارك في المؤتمر العديد من المنظمات والمؤسسات العربية والدولية .

مراجعات أطروحات

آفاق ودراسة إمكانية تحقيق الرقمنة للأرشيف القومي المصري*

عرض لرسالة دكتوراه

د. السيد صلاح الصاوي
قسم الوثائق والمكتبات ،
كلية الآداب ، جامعة طنطا (مصر)

تفتح الرقمنة آفاقاً جديدة فيما يتعلق بالوثائق الأرشيفية التقليدية (الورقية ، البردية ، الخ) ؛ فهي تقدم حلولاً لمشكلات الوصول والحفظ للوثائق التاريخية الهشة والقيمة وتتيح الوصول عن بعد لنسخها الرقمية عبر شبكة المعلومات . شجعت هذه المزايا العديد من المؤسسات الأرشيفية على البدء في تحقيق مشاريع رقمنة لتراثها الأرشيفي . وتتنوع دوافع هذا الاتجاه لكن الهدف يتمثل غالباً في توسيع الوصول للوثائق ، تسهيل استرجاعها وتقليل التعامل مع أصولها .

إن استخدام هذه التقنية في مؤسسة أرشيفية يثير عدد من التساؤلات مثل معايير اختيار الوثائق التي سيتم رقمنتها وخصائص الوثائق المرقمنة (درجة الدقة ، نوع التصوير الرقمي ، أشكال الملفات ، الخ) . مثل هذا التحليل يساعد المسئولين عن المؤسسة الأرشيفية في اتخاذ قرارات ملائمة خلال المشروع وفي التصرف وفقاً للأولويات والظروف الخاصة بالمؤسسة . في هذا الصدد وفيما يتعلق باستخدام تكنولوجيا المعلومات اقتصرت خبرة الأرشيف القومي في مصر على استخدام تقنية التفليم المصغر لحماية بعض الوثائق القيمة أو الرثة ؛

(*) Elsayed S. Elsawy. Perspectivse et étude de faisabilité de la numérisation aux Archives Nationales d'Egypte. Thèse de doctorat; dirigée par Prof. Mohamed Hassoun- Institut National des Sciences Appliquées de Lyon. 2005. 362p.

إلا أن دار الوثائق القومية قد شرعت في تخطيط وتنفيذ مشروع طموح لتحسيب أنشطتها . يهدف هذا المشروع إلى تسهيل الوصول إلى الوثائق الأرشيفية من خلال إتاحة الميتاداتا الخاصة بها فضلاً عن نسخها الرقمية مستفيدين من تقنية الرقمنة .

يقدم الباحث في هذه الرسالة استراتيجية رقمنة مناسبة لأهداف الأرشيف القومي المصري والمستفيدين منه ؛ فدار الوثائق تملك ثروة كبيرة من الوثائق التي ترجع إلى فترات تاريخية متنوعة . لذلك يشكل هذا التراث الأرشيفي القومي كنزاً كبيراً للتوثيق التاريخي وللبحث العلمي .

تنصب إشكالية هذا البحث على السؤال التالي : كيف نؤسس استراتيجية رقمنة مناسبة لتلبية احتياجات الأرشيف القومي المصري والمستفيدين منه؟ يقتضي هذا الهدف التخطيط لكل جوانب المشروع : أرشيفية ، فنية ، مالية ، وقانونية (تشريعية) . تهدف هذه الدراسة البحثية إذاً إلى اقترح استراتيجية رقمنة قابلة للتطبيق بشكل تدريجي في مصر واضعين في الاعتبار الظروف الخاصة للأرشيف القومي المصري .

لبلوغ هذه الغاية ، تم اتباع الخطوات التالية :

- تحليل نماذج من المشاريع المحققة : تم إعطاء الأولوية إلى المشروعات المنفذة بواسطة دور الأرشيف القومية والتاريخية ثم إلى المشروعات المتبوعة بإرشادات صادرة من الأرشيفات نفسها أو من جهات خبيرة ، أو إلى الخبرة التي تمثل قيمة معينة بالنسبة للحالة المصرية .
- تحليل الخصائص الكمية والنوعية للوثائق الأرشيفية .

لتجميع المعلومات الضرورية ، تم اللجوء إلى الأدوات التالية :

- مواقع الويب (الأرشيفات ، وزارات الثقافة ، الخ) .
- الإرشادات والدراسات الصادرة عن المؤسسات الأرشيفية أو الأشخاص الملتحقين بالمشروعات .
- الاتصال بدور الأرشيف من خلال البريد الإلكتروني لاستكمال المعلومات عن مشاريعهم للرقمنة .
- إجراء مقابلات مع الأرشيفيين والمسئولين عن الأرشيف القومي المصري للتعرف على مشكلاتهم واحتياجاتهم .

- إعداد استبيانين لتحديد احتياجات الأرشيف والمستفيدين منه حتى يتسنى وضع استراتيجية رقمنة مناسبة .

ينقسم هذا البحث إلى ثلاثة أجزاء تشتمل على أحد عشر فصلاً ؛ يشكل الجزء الأول منها بيئة البحث ويحتوي على فصلين : يقدم الفصل الأول لمحة نظرية عن التصوير الرقمي (مزايا وصعوبات رقمنة الوثائق الأرشيفية من وجهة نظر بعض المؤسسات الأرشيفية والشركات الخبيرة المنخرطة في تنفيذ مشاريع للرقمنة) ثم عرض للجوانب المختلفة لتطبيق مثل هذه المشاريع في المؤسسات الأشيفية . أما الفصل الثاني فيحلل الوضع الراهن للأرشيف القومي المصري حتى يتسنى تحديد المشكلات التي يمكن أن تعوق تنفيذ مشروع الرقمنة .

يهدف الجزء الثاني من البحث إلى تحليل أنشطة الرقمنة المنفذة في بعض المؤسسات الأرشيفية حتى يمكن استخلاص أهم المؤشرات عن الممارسات المشتركة المتبناه من قبل هذه المؤسسات . يُختتم هذا الجزء بدراسة مقارنة للمشاريع المقدمة . وحتى يمكن إثراء نتائج الدراسة ، قمنا بتحليل هذه الأنشطة من خلال مستويين :

- تحليل نماذج من المشاريع المحققة للتعرف على مبادئ التخطيط والتنفيذ في مؤسسة أرشيفية . تنتمي النماذج المختارة إلى دول متنوعة (فرنسا ، كندا ، الولايات المتحدة الأمريكية ، أسبانيا) ومؤسسات أرشيفية متنوعة : قومية وإقليمية . تم أيضاً تقديم لمحة عن الأنشطة الحالية للرقمنة في المؤسسات الأرشيفية القومية في العالم العربي .
- تحليل نماذج من المجموعات الأرشيفية المرقمنة للتعرف على مبادئ اختيارها والخصائص الفنية المتبناه للرقمنة .

يتضمن هذا الجزء أربعة فصول . يحلل الفصل الأول أنشطة الرقمنة المنفذة في دور الأرشيف الفرنسية (قومية ، إقليمية ، محلية) . أما الفصل الثاني فيقدم نماذج لمشاريع رقمنة منفذة في دور الأرشيف في دول أخرى . تضم النماذج المختارة كندا ، الولايات المتحدة ، أسبانيا ، والعالم العربي . يقدم الفصل الثالث نماذج لمشاريع رقمنة متعلقة بالمخطوطات . تم تنفيذ هذه المشاريع في الولايات المتحدة وأوروبا . نقدم منها هنا ثلاثة مشاريع : DEBOR, MSTER, EMMAS . تتيح هذه النماذج لنا معرفة كيفية تنفيذ الرقمنة لهذا النمط من الوثائق القديمة ، معايير اختيار المحتوى الذي سيتم رقمنته ، الخدمات المقدمة للمستفيدين . يحلل الفصل الأخير من هذا الجزء الخصائص المشتركة للمشاريع .

يقدم الجزء الثالث والأخير من البحث استراتيجية الرقمنة المقترحة للأرشيف القومي المصري . يغطي هذا الجزء عملية تخطيط وتنفيذ المشروع بدء من المرحلة الأولية لتحديد المدى والأهداف حتى حفظ واستشارة الوثائق . يعكس بناء هذا الجزء سير العمليات في المشروع ؛ فهو يتكون من خمسة فصول . يقدم الفصل الأول أداتي الاستقصاء (استبيان ومقابلة) لتحديد احتياجات الأرشيف القومي المصري ، ويختتم بتحديد خصائص الجمهور المستفيد من استراتيجية الرقمنة (محل الإقامة ، العمر ، النشاط المهني) . أما الفصل الثاني فيقدم وصفاً للإطار العام للاستراتيجية ؛ حيث يعالج المسائل المتعلقة بالإعداد والتنظيم ، المدى والأهداف ، مبادئ الاختيار للوثائق التي سيتم رقمنتها والإطار القانوني للمشروع . ثم يعالج الفصل الثالث المسائل المتعلقة بالتنظيم الداخلي للمشروع مثل اشتراك أو استقلال الأرشيف القومي في تنفيذ المشروع ، معمل الرقمنة ، الميزانية ، فريق العمل ، الخ . بينما يتعلق الفصل الرابع بخصائص النظام الفرعي للتصوير الرقمي ؛ ويتعلق الأمر بالخيارات الفنية المرتبطة بالتخطيط والتنفيذ لمرحلة التصوير الرقمي المتعلقة بالاقتناء (درجة الدقة ، جودة الصورة ، شكل الملف ، الخ) ، الاستخدام النهائي (الطباعة ، الحفظ في قاعدة بيانات أو النشر على صفحة ويب) ، الأرشفة والحفظ للبيانات الرقمية .
أما الفصل الأخير فيعالج نظام المعلومات الفرعي المنتظر والمعايير التي يتوجب استخدامها للوصول للوثائق المرقمنة سواء في داخل المؤسسة الأرشيفية أو عن بعد : معايير لبناء البيانات ، معايير لضبط المصطلح المستخدم ومعايير من أجل تبادل البيانات . يقدم البحث أمثلة توضيحية لبيان كيفية تطبيق كل معيار منها لإظهار مدى ملائمته للوثائق العربية . يختتم الباحث هذا الفصل بشرح وأمثلة تبين مزايا وحدود استخدام كل من الفورمات مارك MARC "Machine Readable Cataloging" ولغة التوسيم الممتد XML "Extensible Markup Language" في تبادل البيانات البيليوجرافية للوثائق الأرشيفية وفي إعداد أدوات البحث الأرشيفي المكودة .

صدر حديثا

موسوعة التصنيف العملي

تصنيف ديوي العشري

بين النظرية والتطبيق

في طبعته الحادية والعشرين

مع دراسة مقارنة للطبعات السابقة

تأليف

فؤاد إسماعيل فهمي

مدير المركز القومي للإعلام والتوثيق (سابقاً)

دار المريخ للنشر

ص.ب : ١٠٧٢٠ - الرياض : ١١٤٤٣ فاكس ٤٦٥٧٩٣٩

المملكة العربية السعودية - هاتف : ٤٦٤٧٥٣١/ ٤٦٥٨٥٢٣ + (٠٠٩٦٦١)

Arab Journal of Library & Information Science

Vol. 26 No. 4 October 2006

Contents

Studies :

- Search engines optimization
  Dr. Zein Abdel-Hady **5 - 20**

- Standards for evaluation of internet sites: an applied study on sites of arab associations of libraries and information
  Dr. Abdel-Rashid A. Hafez **21-50**

- Arab memberships in world bibliographic utilities: an analytical study of the arab libraries sharing in OCLC
  Dr. Ali K. Shaker **51-78**

- Education for cataloging in departments of library and information science in Saudi Arabia: an analytical study
  Dr. Hashim Farahat **79-116**

- Information and knowledge of global demand: health information sector in Egypt as an example
  Dr. Raouf A. Helal **117-144**

- Current trends in information measurement: a state of the art (3)
  Dr. Mohammed G. Ghandour **145-168**

- The impact of news bar on comprehension and memory of the news content viewrs (an expremental factorial study)
  Dr. Naela I. Emara **169-198**

Reports:

- The 16th conference of Arab Federation for Libraries and Information (AFLI), Algeria, 19-21 March 2006
  199-202

Reviews:

- Perspectives et étude de faisabilité de la numérisation aux Archives Nationales d'Egypte (Thése de doctorat)
  Dr. Elsayed S. Elsawy **203-206**

* Issued quarterly by: Mars Publishing House London House, 271 King St. London W 69 Iz	* For Correspondence and Subscription * Mars Publishing House P.O.Box: 10720 (Riyadh 11443) Saudi Arabia	*Annual Subscription * Saudi Arabia (120 S.R.) * Arab Countries (45 US$) * Others (60 US$)

Arab Journal of Library & Information Science

CHEIF EDITOR
Dr. M. FATHY ABDUL HADY

MANAGER
ABDULLAH AL MAGID

EDITORIAL SECRETARY
USAMA SALAMA AHMED

CONSULTANTS

Dr. Ahmed Badr
Professor, of Librarianship and
Information Science

Dr. Ribhi M. Olian
Associate Professor
Balkaa University.
Jordan

Dr. Saad A. Al-Dobaian
Professor, Dept, of Librarianship
King Saud University.

Dr. Said Ahmed Hasab Allah
Professor, Dept. of Library &
Information Science, King Saud
University, Saudi Arabia

Dr. Mabrouka O. Mouhairk
Academy of Higher Studies,
Tripoli, Libya

Dr. Hisham Abbas
Dept. of Library & Information Science
King Abdul Aziz University
Saudi Arabia

Dr. Wahid Qadoura
Higher Institute of Documentation,
Tunisia

Dr. Yaser Yusef Abdel-Mo'tey
College of Basic Education,
Kuwait

Dr. Yhaya Mahmoud Sa'ati
Professor, Dept. of Library
& Information Science, Al Imam
Mohamed Bin Saud University.
Saudi Arabia

Dr. Moustafa Abou She'isha'
Professor, Dept. of Library,
Archves & Information Science,
Cairo University, Egypt

Dr. Usama El-Said Mahmoud
Professor, Dept. of Library,
Archives & Information Science,
Cairo University, Egypt

Arab Journal of Library & Information Science

Vol. 26, No.4
October 2006

Bibliotheca Alexandrina
05594636